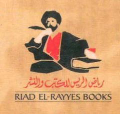
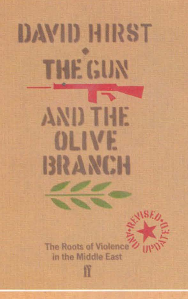
دايفيد هيرست

البندقية وغصن الزيتون

جذور العنف في الشرق الأوسط



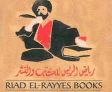


ترجمة: عبد الرحمن أياس

دايفيد هيرست

ولد دايفيد هيرست في العام ١٩٣٦. وقد بدأ يهتم بالشرق الأوسط خلال خدمته في الجيش البريطاني في مصر وقبرص لمدة سنتين. وبعد دراسته في جامعة أكسفورد، عاد إلى المنطقة حيث درس في الجامعة الأميركية في بيروت، العاصمة التي اتخذها مقراً له منذ ذلك الحين. وبعد أن التحق بمجال الصحافة في ما يشبه المصادفة، ما لبث أن أصبح مراسل صحيفة «الغارديان» البريطانية في الشرق الأوسط. منذ الحرب العربية - الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، غطى كل الأحداث الرئيسية التي عصفت بهذه المنطقة المضطربة.

حالياً، دايفيد هيرست كاتب وصحافي مستقل. وهو واضع كتابين آخرين غير «البندقية وغصن الزيتون»، هما «السادات» (١٩٨١) و«النفط والرأي العام في الشرق الأوسط» (١٩٩٦).




ISBN 9953-21-136-1

البندقيـة وغصـن الـزيتـون

دايڤيد هيرست

البندقية وغصن الزيتون

جذور العنف في الشرق الأوسط

ترجمة: عبد الرحمن أياس



THE GUN AND THE OLIVE BRANCH

The Roots of Violence in the Middle Eeast

By David Hirst

Translated by Abdel-Rahman Ayas

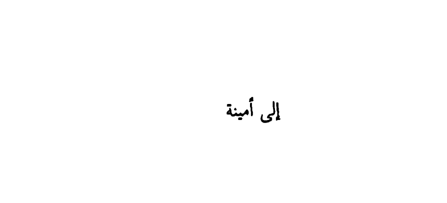
Arabic Edition First Published in June 2003

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@terra.net.lb . www.elrayyes-books.com
. www.elrayyesbooks.com

ISBN 97 89953 21136 7

تصميم الغلاف: محمد حمادة
الطبعة الأولى: حزيران/ يوليو ٢٠٠٣

المحتويات



إلى أمينة

شكر

أنا مدين بشكل خاص لصديقتي القديمة جداً ليلى س. القاضي لمساعدتها وتشجيعها. وأخص بالشكر أيضاً ليندا باتلر وميشيل إسبوزيتو وجانيت سيرافيم من «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» لمساعدتهن إياي في الأبحاث، وكارل بروملي من دار النشر «نايشن» لاقتراحه المشروع الذي لم أكن لأقوم به لولا ذلك، وداني طراد لإنقاذه إياه من التقلّبات شبه القاتلة لكومبيوتر أصابه السبات فجأة.

تنويه

صدرت ثلاث طبعات من «البندقية وغصن الزيتون». وقد شملت الأولى، الصادرة في العام ١٩٧٧، الفصول من واحد إلى تسعة. وشهدت الثانية، الصادرة في العام ١٩٨٤، إضافة الفصول من عشرة إلى اثني عشر. وقد أبقيت الفصول كلها، بما فيها خاتمة الطبعة الثانية، من دون تعديل في هذه الطبعة الثالثة، المخصصة مقدّمتها لتحديث الكتاب. ويدعو الكاتب القارئ إلى اعتبار المقدمة كتاباً قصيراً منفصلاً، كاملاً بحد ذاته، لكنه يأمل كذلك أن تفتح المقدمة شهية القارئ إلى قراءة التاريخ الأوسع الذي يليها.

مقدمة الطبعة الإنكليزية الثالثة

١ ـ النتائج التخريبية لأرثوذكسية شبه عمياء

«صمت مدوٍّ ومحيّر»

هذه هي الطبعة الثالثة من كتاب ظهر للمرة الأولى في الولايات المتحدة وبريطانيا في العام ١٩٧٧ عشية الاختراق التاريخي على صعيد عملية السلام في الشرق الأوسط المتمثل بزيارة الحج التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وبما نجم عنها من اتفاقيات سلام كانت الأولى بين إسرائيل ودولة عربية. وقد بدا للبعض، ولا سيما في الولايات المتحدة، أن حلاً لاح في الأفق لأطول الصراعات في العالم وأعندها وأخطرها. لكن ذلك لم يكن في أفضل الأحوال سوى جزء، جزء صغير جداً، من السبب الذي جعل الكتاب ـ في الولايات المتحدة مقارنة ببريطانيا ـ يلاقي بما وصفه الناشر، هاركورت برايس جوفانوفيتش، بـ«صمت مدوٍّ ومحيّر»[1].

وكان موقف الصحيفة الوحيدة التي تناولته في ذلك الوقت ـ «الواشنطن بوست» ـ موقفاً ساخراً. فبعد أن أقر الروائي رودريك ماكليش في مراجعته لـ«البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط» في

الصحيفة بأن أي تأريخ للصراع العربي ـ الإسرائيلي عرضة لتحيز مسبق، يضع العرب عادة في موضع «المجرم المحدد»، وصف الكتاب بأنه «محاولة أخرى جديدة من العبث إجراؤها ومن المستحيل تحقيقها ـ محاولة تحديد نقطة البداية للعنف في التاريخ الحديث للشرق الأوسط»، وتحديدها في أواخر القرن التاسع عشر، أي قبل أن يحمل الدعائي ثيودور هرتزل «فكرة كاملة عن الحلم الصهيوني بالعودة إلى فلسطين وإقامة الوطن اليهودي»، ومن ثم «إلقاء معظم اللوم» على جانب، جانب الصهاينة والإسرائيليين، في ما يخص كل ما حصل بعد ذلك. وفي أي حال من الأحوال، أضاف، «لم يكن الكتاب ليظهر في وقت أقل مناسبة من هذا الوقت»، فزيارة السادات إلى القدس جعلته «شهقة اتهامية أثناء عزف الأنغام الأولى لنشيد الأمل»[٢].

ومن بين الإشارات العدوانية إلى الكتاب، فتحت «النيو ريبابليك» صفحاتها لأكثر من يشنون الحملات الشخصية بذاءة. فالكاتب البريطاني دافيد برايس ـ جونز، وهو واضع كتاب نسب روايات الفلسطينيين عن أعمال التعذيب الإسرائيلية إلى ميل «ثقافي» عربي إلى الادعاء وخداع الذات، وصفه بـ«أخبث الكتب المعادية لإسرائيل التي ينشرها بالإنكليزية شخص يدعي أنه معلّق جدي». وأضاف شارحاً أن الكتاب على الرغم من ذلك يتوافق «مع مزاج» رجل «كنت قد استرقت السمع عليه» ـ بالمعنى المجازي للكلمة طبعاً ـ قبل اغتيال السادات «يناقش كيف أن قتل [الرئيس المصري كان] سيكفل إدخال الديموقراطية» إلى مصر[٣]. وعلى الرغم من أن «البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط» يحمل دلائل واضحة على أنه كان ثمرة لجهد كبير، فهو يضم ثمانمائة مرجع في خمس لغات، فقد عمدت «الليبراري جورنال»، المفترض أنها تحسن التمييز وجديرة بالتصديق، إلى تحذير المشتركين فيها من هذا «العمل المتعجّل المتحيّز» وما فيه من «إساءة استخدام لمراجعه المحدودة نسبياً»[٤].

والللافت أن أياً من الدوريات اليهودية الأميركية، التي تهتم عادة بقضايا

الشرق الأوسط، لم يتنازل ويعلّق عليه ـ ولا حتى ليفترسه كما فعلت الدوريات اليهودية البريطانية. بل إنه غاب بطريقة أو بأخرى عن «الكتب المتوافرة»، الدليل الشهير للأعمال المنشورة كلها. وما من شك في أن ذلك كان، في أحد جوانبه الواضحة على الأقل، نتيجة لمؤامرة صمت. ففي «النيويورك تايمز»، أشهر الصحف الأميركية وأجلّها، كلّف محرر قسم الكتب أحدهم بكتابة ما تكشّف بشكل غير متوقّع عن كونه مراجعة «إيجابية وحماسية فعلاً». لكن المقالة سُحِبت من الصحيفة بأمر من فوق[٥]. ربما لم يشكل ذلك مفاجأة؛ فبحسب الأعمدة التي كتبها في السنوات اللاحقة، ظهر المحرر، أبي روزنتال، أكثر تطرفاً في ما يخص الدفاع عن إسرائيل من عدد كبير جداً من الإسرائيليين أنفسهم؛ غير أن قراره بشأن المراجعة شكّل مخالفة أكيدة لشعار الصحيفة الوارد فيها: «كل الأخبار الملائمة للطباعة».

ربما كان الصمت مدوياً، لكنه لم يكن مفاجئاً بشكل خاص. فقد خالف الكتاب أرثوذكسية سائدة، بل خالفها ـ أو هكذا أكّد نقاد مثل برايس ـ جونز، بطريقة شائنة. أنا لم أكن أسعى إلى حماسة له. لكنني سعيت بالتأكيد إلى «إخبار الجانب الآخر من القصة»، وذلك لسبب بسيط، فقد بدا لي أن هذا الجانب لم يكن قد حظي بالإخبار المناسب أو نال أي شيء من الانتباه الذي كان يستحقه. أردت أن أساعد في تصحيح توازن كان يميل إلى الجهة الأخرى بشدة، إن لم يكن بطريقة شائنة.

الولايات المتحدة وإسرائيل: علاقة قلبية

في المجتمع الديموقراطي عادة يكون الجديد أو غير المتوقع، وحتى المستفز أو الجدالي المتعمد، أو يجب أن يكون مرحباً به بوصفه جوهر الجدال والخلاف اللذين يتفرع عنهما فهم أكبر وتصحيح في نهاية المطاف للأرثوذكسية السائدة إن كانت خاطئة. لكن ذلك لا يصح ربما بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بقدر ما يصح بالنسبة إلى أي موضوع آخر تقريباً، أو أن ذلك ينطبق على الأقل على أولئك ـ «أصدقاء

إسرائيل» في الولايات المتحدة ـ الذين يهيمنون على النقاش ويجعلون مهمّتهم تشكيل الأرثوذكسية والحفاظ عليها. في هذه الظروف، ربما كان من قبيل حسن الحظ أن «البندقية وغصن الزيتون» لاقى طريقه إلى النشر، بغض النظر عن مقدار الفشل الذي واجهه آنذاك. وفي زمن صدوره، كان المعلق اليهودي الشهير، أ. ف. ستون، يعبر عن حزنه للصعوبة الشديدة التي أصبحت تواجهها أي وجهة نظر بديلة حول الشرق الأوسط في الحصول على أي أذن صاغية. وقبل ثلاثين سنة كان ستون قد فاز بمكانة بطولية بين اليهود الأميركيين لتغطيته المباشرة لفرار اليهود الأوروبيين إلى فلسطين بعد الحرب، ونال عليها ميدالية من «هاغاناه»، الميليشيا الصهيونية السابقة لقيام الدولة. لكنه اضطر في السبعينيات إلى أن يكتب ما يلي: «لا تلاقي حرية النقاش حول الشرق الأوسط تشجيعاً؛ لا نحظى نحن المنشقين إلا نادراً بصوت سريع الزوال في الصحافة الأميركية... إن إيجاد دار نشر أميركية مستعدة لنشر كتاب يبتعد عن الخط الإسرائيلي المعياري يوازي سهولة بيع شرح عميق للإلحاد لـ«المرصد الروماني» في مدينة الفاتيكان»[٦]. ما من شك في أن الصهاينة تاريخياً لاقوا في كل مكان نجاحاً استثنائياً إلى حد كبير في الفوز بالتأييد الدولي لوجهة نظرهم وفي الحفاظ عليه، لكن ذلك لا يصح على أي مكان بقدر ما يصح على الولايات المتحدة حيث تمتّعت إسرائيل كل الوقت بميل فريد إلى مصلحتها.

لقد نبع هذه العطف من خزان الموارد العاطفية والثقافية نفسها القائمة في أي مكان آخر في الغرب، والتي تتراوح بين الإيمان المسيحي ـ والفكرة العاطفية القائلة بأن «عودة» اليهود إلى «أرض أسلافهم» ستشكل تحقيقاً لنبوءة توراتية ـ وشعور الأغيار بالذنب لاضطهادهم اليهود عبر الأزمنة. لكنه كان هناك أقوى منه في أي مكان آخر، وكان المجتمع اليهودي الأميركي فاعلاً بشكل خاص في تحويله إلى دعم حكومي. في كتابها «إدراك فلسطين»، تجادل كاثلين كريستيسون، المحللة السابقة في «سي. أي. آي.»، أن «معظم الولايات المتحدة وقع في غرام إسرائيل». وقال آخرون إن «الأميركيين والإسرائيليين [كانوا] يرتبطون معاً ليس

كمثل أي شعبين سيدين آخرين»، أو إن التماثل كان قريباً إلى درجة أن إسرائيل شاركت «في «وجود» المجتمع الأميركي»[٧]. كانت إسرائيل «واحدة منا»، موقعاً متقدماً للحضارة الغربية، قلعة للديموقراطية، وحليفاً أساسياً في منطقة غريبة، ومعادية ومضطربة غالباً. وفيما اعتنقت الولايات المتحدة من دون تردد الرواية التاريخية الصهيونية، راحت ترى إسرائيل كما كانت إسرائيل ترى نفسها إلى هذا الحد أو ذاك. فولادتها كانت تعويضاً عن المحرقة، تلك الكارثة الكونية الكبرى، ونصراً للروح الإنسانية على عداء رهيب. وكانت «حرب الاستقلال» التي خاضتها، ذلك النضال الملحمي ضد عقبات هائلة، شديدة الإيحاء بحيث إن نائب الرئيس آل غور تمكن بعد خمسين سنة من أن يقول، في سيل بلاغي لم يكن غير نمطي: «يشعر الأميركيون أن روابطنا بإسرائيل أبدية. لقد قام مؤسسونا، كمؤسسيكم، برحلة في البرّية بحثاً عن صهيون جديد. وكان نضالنا، كنضالكم، إلهياً كما كان بشرياً. وقد أخبرنا أنبياؤنا، وأنبياؤكم، أن لديهم حلماً وقد جمعونا بحلمهم لخوض هذا النضال من أجل العدالة والسلام»[٨].

لكن ما بدا للمعجبين الأميركيين سامياً وراقياً كان بالنسبة إلى الفلسطينيين نكبة. والواقع أنهم يطلقون على ذلك بكل بساطة كلمة «النكبة» منذ وقوعه. فالواقع أن الدولة اليهودية، بغض النظر عن كونها في حد ذاتها حلماً محترماً، كانت كذلك في أساسها وولادتها ونموها اللاحق مشروعاً استعمارياً. ربما كانت تختلف في نبضها الأول عن تلك الحركة العريضة من الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر الذي تفرعت عنه، لكنها في الوسيلة والنتائج كانت جزءاً منها بشكل لا فكاك منه، ولم تقلّ عنها ظلماً أو قساوة في تأثيرها في سكان الأرض التي استعمرتها.

هذه هي الحقيقة التاريخية التي أقام عليها «البندقية وغصن الزيتون» حجته المركزية. فالعنف المستمر في الشرق الأوسط يتخذ مظهراً مختلفاً تماماً عن ذلك الذي تسبغه عليه الأرثوذكسية السائدة، ولو عُرّيت

جذوره لتبيّن كذلك أن أكبر عمل من أعمال العنف في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ «حرب الاستقلال» الإسرائيلية ـ كان في الحقيقة عملاً واسع النطاق من أعمال التطهير الإثني قد قرره الصهاينة واستعدوا له منذ أن وطئوا أرض فلسطين. وإن الرواية الصهيونية الرسمية التي تحيط بهذه الحادثة عبارة عن خرافة ذات أبعاد عملاقة؛ إنها خرافة تقول في صيغتها العامة ـ بحسب أحد الشعارات الشهيرة ـ إن فلسطين كانت «أرضاً بلا شعب تنتظر شعباً بلا أرض»؛ وإن الفلسطينيين، خلال الحرب التي اندلعت في العام ١٩٤٨، فروا من البلاد بأمر من قادتهم؛ وإن الجنود اليهود، المخلصين لشعارهم «نقاء السلاح»، لم يرتكبوا أي مجزرة متعمدة ضدهم، وهزموا تحالفاً أقوى بكثير من الجيوش العربية كان ينوي تدمير إسرائيل؛ وإن الدولة الجديدة سعت بصدق بعد تأسيسها إلى تحقيق السلام مع جيرانها، ولم تلجأ إلى القوة المسلحة إلا دفاعاً عن النفس ضد إرهاب فلسطيني وعدوان عربي مستمرين وغير محفزين.

وكأي مشروع استعماري، اعتمدت إسرائيل في وجودها نفسه على دعم راعٍ إمبريالي أو متروبوليتاني. بل وبفضل الشتات اليهودي وتنوعه الجغرافي، استطاعت أن تتكل بشكل مميز على أكثر من راعٍ. فقبل مرحلة الدولة، كان الراعي بريطانيا، القوة الإمبريالية الرئيسية في ذلك الوقت. بواسطة وعد بلفور للعام ١٩١٧، فتحت أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية ثم حمت المجتمع الاستيطاني المتنامي في صراعه الحتمي مع السكان الأصليين حتى أصبح قوياً كفاية ليتعامل معهم وحده. لكن بعد العام ١٩٤٨ انتقلت الرعاية أساساً إلى القوة العظمى الجديدة، الولايات المتحدة.

ولرعاية هذا الدعم والحفاظ عليه، كان على إسرائيل باعتبارها الدولة اليهودية، وعلى الصهاينة في كل مكان، الاحتفاظ مهما كان الثمن بالرأي العام الدولي إلى جانبهم بالقدر الكافي وذلك لإبطال النتائج السلبية التي قد تصيبهم جراء الأخطاء المعنوية والمادية التي قد تنزلها إسرائيل ـ بوصفها مشروعاً استعمارياً ـ بالفلسطينيين.

وقد تميّز ذلك منذ البداية ببراعة كبرى ـ لم يكن الفلسطينيون والعرب فاعلين قط في مواجهتهم إياه بسبب افتقارهم لأي تمثيل يقبل المقارنة ولو من بعيد داخل السياسة المحلية للراعي المتروبوليتاني ـ إذ إن عميد الباحثين الفلسطينيين، وليد الخالدي، يعطي هذا العامل أهمية فائقة في تاريخ الصراع بأسره. ففي الشرح الموجز ولكن المحترف لقيام إسرائيل الذي يرافق أنطولوجيته «من الموئل إلى الفتح» يقول: «كان العمى الجزئي الغربي في حد ذاته من معالم المشكلة الفلسطينية». ولم يحِط «أي غموض» بكيفية حصول ذلك.

لم تتكشف المأساة الفلسطينية، فهي كذلك حقاً، في عصر غامض من عصور التاريخ أو في منطقة لا يمكن الوصول إليها عند أطراف العالم. فقد جرت في القرن العشرين، خلال حياة آلاف السياسيين والدبلوماسيين والإداريين والجنود الغربيين وتحت أنظارهم، وفي بلد، في فلسطين، يسهل كثيراً وصول وسائل الاتصال الحديثة إليه. ولم تكن نتيجة تلقائية لظروف تصادفية وقوى خارجة على السيطرة. لقد أطلقتها أفعال إرادية متعمدة. فالقرارات الرئيسية التي أنتجتها اتُّخِذت في عاصمتين غربيتين ـ لندن وواشنطن ـ ومن قبل قادة دستوريين... وقد اتُّخِذت هذه القرارات بوجه الحقائق القائمة في فلسطين وبوجه المناشدات المعذبة لعرب فلسطين والتحذيرات والنصائح للمراقبين الخبراء الغربيين... لم يكن الفلسطينيون أول شعب يتعرّض للحرمان والنفي ولن يكونوا الأخير؛ لكنهم إلى اليوم الوحيدون الذين لا تكتفي المحكمة الغربية بردّ نكبتهم بدعوى أنها غير ذات صلة بردود فعلهم ضد مرتكبي النكبة، بل إنها تعتبرهم كذلك مجرمين بسبب ردود الفعل هذه. لقد شكّل هذا العمى الجزئي الغربي نفسه الجو اللازم لتحقيق المشروع الصهيوني[٩].

تعزيز الخرافة الصهيونية: فضيحة جوان بيترز

لا يزال العمى الجزئي قائماً إلى اليوم وكذلك الحاجة إليه ـ أو بالأحرى للتحيز الذي هو ابنه بالتبني. لقد أصبحت إسرائيل أقوى بما

لا يقارن مما كانت عليه سابقاً، لكنها لم تصبح أقل اعتماداً على راعيها المتروبوليتاني من أي وقت مضى، وتحديداً على النفوذ الهائل الذي اكتسبته عليه، إما مباشرة أو بالتنسيق مع «أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة.

وهذا بدوره يجعلها تعتمد على احترام الرأي العام الأميركي ككل، والذي يشكّل في نهاية المطاف السياسة الأميركية الخارجية أو يردعها عن سلوك مسالك لن يقبلها. ويمكن طبعاً للموقف الإسرائيلي أن يؤثر في قضية سياسية مباشرة، لكنه في شكله الأعمق والأبعد مدى يسعى إلى الحفاظ في نظر الأميركيين على استقامة المشروع الصهيوني وأسسه المعنوية.

وشهدت هذه الأرثوذكسية السائدة بعض التآكل منذ صدور «البندقية وغصن الزيتون» على الرغم من أن دوره في هذا الاتجاه كان صغيراً جداً. لكن مقدار القوة التي بقيت لها، أو بالأحرى مجرّد مقدار الفاعلية والتلقائية اللتين كان يتعبأ بهما المثقفون والأكاديميون ووسائل الإعلام وصنّاع الرأي في مجملهم للدفاع عنها، تبيّن بوضوح كبير جداً مع ظهور كتاب آخر بعد سبع سنوات لقي استقبالاً مختلفاً تماماً مقارنة بكتابي. ففي العام ١٩٨٤ نشرت جوان بيترز كتابها «منذ الأزل: جذور الصراع العربي ـ اليهودي على فلسطين»[١٠]. وقد عمد هذا الكتاب، ليس فقط إلى الدفاع عن الأرثوذكسية والحفاظ على خرافتها، بل كذلك، وعن طريق استعراض ضخم من البحث والتقميش، إلى جعلها غير قابلة للاختراق. كان من الأمور المتعارف عليها عموماً منذ العام ١٩٤٨ أن اللاجئين الفلسطينيين الذين خلقهم قيام إسرائيل هم لاجئون حقاً، بغض النظر عن قراءة المرء للأحداث التي أفضت إلى ذلك. لكن بيترز، الباحثة الأكاديمية، وبعد دراسة الأوضاع الديموغرافية واتجاهات الهجرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ادعت عدم وجود هؤلاء. فهم لم يقيموا في فلسطين «منذ الأزل»، ولم يكونوا في الواقع أكثر تجذراً في الأرض مقارنة بـ«المهاجرين» الصهاينة الذين تدفّقوا

إلى فلسطين منذ صدور وعد بلفور. لقد كانوا هم أنفسهم «مهاجرين». ومعظم ما يسمى باللاجئين كانوا في الواقع قد أتوا إلى فلسطين في السنوات القليلة السابقة. وقد جذبهم إلى هناك الازدهار وفرص العمل التي خلقها المهاجرون الآخرون، الصهاينة، الذين تفوقوا عليهم لناحية الكد والفاعلية والاستثمار وأصبحوا نتيجة لذلك يملكون حقاً في أرض فلسطين مساوياً لحق الفلسطينيين «الواصلين حديثاً»، إن لم يبزّه، ولو أنهم في الأصل من روسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

لقد شكّل ذلك فعلاً أطروحة جديدة وثورية، أطروحة مدهشة وفريدة فاتت كل باحث أو صحافي أو رحالة، سواء أكان صهيونياً أم معادياً للصهيونية، كان قد تعامل مع الموضوع خلال السنين المائة السابقة. أطروحة كانت في حال صحتها كفيلة بتقويض القضية العربية والفلسطينية بضربة واحدة. بل «إن أي باحث أو دعائي لم يعد بمقدوره أن يجادل بأن «الفلسطينيين» في الواقع شعب حقيقي وبأن لهم تاريخاً حقيقياً في «فلسطين»»، بحسب الناقد والمعلق الفلسطيني المميز إدوارد سعيد. «لقد أكد كتابها أن وجودهم الوطني، وكذلك وجودهم بحد ذاته، وبالتالي دعاواهم في وجه إسرائيل، باتت في أفضل الأحوال محاطة بالشكوك وفي أسوأها مجرد اختراع... فالفلسطينيون هم عبارة عن دعاية كما كان شأنهم دائماً»[١١].

هذه النقطة تحديداً كانت مهمة بحد ذاتها في ما يتعلق بالصراع وبالموقف الذي كان يجب أن تتبناه الولايات المتحدة. وعلى هذا النحو رآه على الفور حراس الشعلة الصهيونية ومعهم المؤسسة السياسية ـ الثقافية برمتها تقريباً. وأصبحت بيترز بسرعة نجمة، وانهالت عليها طلبات الظهور في برامج الحوار الإذاعية والتلفزيونية، وقد وافقت على المشاركة في حوالى مائتين وخمسين برنامجاً في العام ١٩٨٥ وحده. وحققت تحفتها نجاحاً نشرياً مباشراً. وفازت بسرعة بـ«جائزة الكتاب اليهودي القومي» المرموقة. وطُبِعت سبع مرات خلال ثمانية أشهر من صدورها للمرة الأولى، وقد لاقت كل طبعة التمجيد من قبل أهم

المراجع، من المؤرخة الشهيرة بربارا توكمان التي أسمت الكتاب «حدثاً تاريخياً بحد ذاته»، إلى الروائي سول بيلو الذي قال إن «ملايين الناس في مختلف أنحاء العالم، المضللين بتاريخ ودعاية زائفين، سيكونون ممتنين لهذه الرواية الواضحة لأصول الفلسطينيين»[١٢].

وراجعت الكتاب دوريات الرأي المهمة كلها تقريباً. وقد توحّد النقاد في الدهشة من المستوى الملحمي والشمولية والدقة ـ تكررت هذه الصفة كثيراً ـ التي ميّزت بحثها ودراستها. فقد رأى رونالد ساندرز، واضع دراسة ضخمة حول وعد بلفور، أن الأوضاع الديموغرافية التي تناولتها «يمكن أن تغير كل الجدال حول فلسطين». وأعلن مارتن بيريتز، محرر «النيو ريبابليك»، أن العمل «سيغير رأي جيلنا. ولو لقي الفهم المناسب، فقد يؤثر في تاريخ المستقبل»[١٣].

وتساءل إدوارد سعيد كيف أمكن في الولايات المتحدة، القلعة الفعلية لحرية التعبير والنقاش الصحيح، «أن ينجرف محررون ومؤرخون وصحافيون ومفكرون بارعون في العادة في خرافة أن «منذ الأزل» عمل رائع من أعمال الاكتشاف التاريخي؟ هل وصل الأمر إذاً إلى أن تسمح عقيدة يحملها اللاوعي لأكثر الأكاذيب فضائحية وإثارة للتقزز ـ رديئة الكتابة، فوضوية تماماً، مؤكّدة بأسلوب هستيري ـ بأن تمر بوصفها بحثاً فريداً وحقيقة واقعة واستشرافاً سياسياً من دون أن تواجه ما يجدر ذكره من التشكيك أو الاعتراض أو حتى التحفظ المهذب؟»[١٤].

هذا ما حصل. فحين يتعلق الأمر بفلسطين، تختلف الولايات المتحدة إلى حد كبير عن أي مكان آخر في العالم، بما في ذلك حليفتها الأنكلو ـ سكسونية الأقرب، بريطانيا، بل وحتى المستفيدة على ما يبدو من هذا التحيز شبه الأعمى، إسرائيل نفسها. إن النفوذ الذي حققه صهاينة بريطانيا حين كانت هذه الدولة، بوصفها القوة المنتدبة في فلسطين، تلعب دور الراعي المتروبوليتاني المقرر بالنسبة إلى حظوظهم، كان نفوذاً مذهلاً دائماً، لكن مظهره تضاءل بالمقارنة مع الإنجازات التالية لصهاينة

الولايات المتحدة. لذلك لم يكن غريباً أن يواجه «منذ الأزل» هجوماً سريعاً ومذلاً فور صدوره في بريطانيا. فقد استنتج ألبرت حوراني، مؤرخ الشرق الأوسط البارز، أن الكتاب كان «مضحكاً وعديم القيمة»، مؤكداً أن «المسألة المثيرة للاهتمام إلى حد ما» فيه تمثلت في قدرته على كسب المدائح التي كسبها على الضفة الأخرى للأطلسي. ووصفه السير أيان غيلمور ودافيد غيلمور في مقالة مشتركة من ثمانية آلاف كلمة في «اللندن ريفيو أوف بوكس» بـ«المحال». وفي إسرائيل شبهته صحيفة «دافار» الناطقة بلسان حزب العمل بالممارسات الدعائية الأكثر مدعاة للندم التي كانت البلاد قد عرفتها قبلاً، ووصفه أفيشاي مرغليت، رئيس دائرة الفلسفة في الجامعة العبرية، بـ«شبكة الخداع»[١٥].

في هذه الأثناء، وفي الولايات المتحدة نفسها، ولأسباب عدة، من بينها السخرية الخارجية، راح الترحيب الذي أُغدِق برياء على العمل العظيم يتحول إلى إحراج كبير، وإلى فضيحة أدبية محتملة، لم تفقها في الأزمنة القريبة سوى السيرة المزيفة التي وضعها كليفورد إيرفينغ للناسك الملياردير والغريب الأطوار هوارد هيوز.

في البداية لم تجرؤ سوى المطبوعات المتطرفة أو المغمورة على انتقاد الكتاب. ففي الأسبوعية السياسية الصادرة في شيكاغو، «إن ذيس تايمز»، كتب الباحث نورمال فنكلشتاين، الذي كان قد بدأ يصنع اسمه كناقد لاذع للمؤسسة الصهيونية، نقداً مدمراً لم يستهدف «أطروحات» بيترز فحسب، بل كذلك الكم الهائل من الأبحاث التي أجراها آخرون بناء عليها. واستنتج أن أبحاثها لم تكن مباشرة أو فريدة أو دقيقة، بل مجرد غرق في «قنوات الدعاية الصهيونية خلال نصف قرن». وكانت النتيجة «أحد أكثر أعمال الخداع إبهاراً المنشورة حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي». وأضاف أن العمل «لا يتميز في حقل مليء بالدعاية والتلفيقات والتزييفات السافرة»[١٦].

لكن ما لبثت أن تدخلت دورية ذات وزن ـ «النيويورك ريفيو أوف

بوكس». صحيح أنها استغرقت تسعة أشهر لكي تنشر حكمها الذي أصدرته، لكنها نشرته في نهاية المطاف بعد انتشار شائعات عن مساع لطمس الفضيحة. لكن كاتب المقالة، المؤرخ الإسرائيلي البارز يهوشوا فرات، اكتفى بتفنيد «أطروحات» بيترز؛ ولم يهاجم أسلوبها الدراسي الكاذب. وفي تملق لدار النشر، «هاربر أند رو»، التي كانت قد دافعت عن حق الكاتبة بألا «ترد على الهجمات المنشورة على كتابها، بغض النظر عن طبيعتها أو مصدرها»، رفضت «الريفيو» قبول أي مراسلات حول هذه المسألة الحيوية. وفي نهاية المطاف، وبعد أكثر من سنة من التلكؤ، وجدت «النيويورك تايمز» نفسها أن من المناسب نشر مقالة حول «الخلاف» ـ في عدد عيد الشكر غير المحسوب بين الأعداد وفي صفحة المسرح ومن دون أي ذكر للمقالة في الفهرس ـ وُضِع فيها رأي فرات بأن الكتاب «تزوير صرف» و«مرفوض كله تقريباً» في إسرائيل باعتباره «نفاية صرفة» مقابل إصرار كل من بربارا توكمان على أن الشعب الفلسطيني «قصة خيالية» ومارتن بيريتز على أن اتهام بيترز جزء من مؤامرة يسارية محسوبة(١٧).

دفن الخرافة للمرة الأولى والأخيرة: «المؤرخون الجدد» في إسرائيل

كانت إسرائيل نفسها بعد بضع سنوات مصدر الرد الأكثر حسماً على بيترز وذلك النوع من التزييف التاريخي الذي كانت تروّج له. لقد كان ذلك صفة مميزة: يكون أقسى منتقدي إسرائيل وأكثرهم إفحاماً إسرائيليين معظم الأوقات. فقد قدّم فتح السجلات الإسرائيلية في العام ١٩٧٨ فرصاً جديدة كاملة للبحث في قيام الدولة اليهودية. وقد استفادت مجموعة من «المؤرخين الجدد»، كما أصبحوا يُعرَفون لاحقاً، من هذه السجلات لينتجوا رواية كاملة وتعديلية للعام ١٩٤٨ ونوادره. لقد تقصّوا الأصول الاستعمارية المميزة لإسرائيل التي كان المؤرخون التقليديون المنتمون للتيار السائد قد طمسوها لزمن طويل. ومن خلال ذلك وثّقوا بتفصيل موثوق ما كان «البندقية وغصن الزيتون» قد قاله من قبل، بالطبع إلى جانب دراسات فريدة لباحثين مثل الخالدي الذي استقى الكتاب من أعماله الكثير. وهكذا شكّلت أعمال مثل «ولادة

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧ - ١٩٤٩» لبيني موريس و«تآمر عبر نهر الأردن» لأفي شلايم و«صناعة الصراع العربي - الإسرائيلي، ١٩٤٧ - ١٩٥١» لإيلان بابيه[١٨] تحدياً لـ«أقدس الحقائق» الصهيونية و«الحقائق العقائدية والخرافية» التي انبثقت عن المعرفة الأكيدة ظاهرياً بأن قضية إسرائيل كانت وما زالت عادلة تماماً وبأن سلوكها كان وما زال فوق الشبهات[١٩]. وبحسب بيني موريس، أظهر «التاريخ الجديد» أن إسرائيل كانت «مولودة من رحم خطيئة أصلية» ولم تكن «نقية وبريئة»[٢٠]. وبيّن أن المجتمع اليهودي لم يتعرّض قط لخطر الإبادة عشية حرب العام ١٩٤٨ وأن الجيوش العربية، لضعف تدريبها وتسليحها، ولعدم كفاءتها العملانية، بل وحتى لتدني عديدها، لم تكن تملك في الواقع أي فرصة لتنزل هزيمة بالدولة الوليدة.

ولم يفرّ الفلسطينيون بأمر من قادتهم، بل بسبب الإرهاب المتعمد غالباً، والعنف والمجازر المرتكبة بحقهم من قبل الميليشيات اليهودية. كذلك لم تبدِ إسرائيل قط في سنواتها الأولى اهتماماً بصنع السلام مع جيرانها، كما أن سياساتها المسماة «انتقامية» كانت في الواقع أنماطاً توسعية وحشية وعدوانية أفضت، وعن عمد، إلى حرب أخرى. ونشأت تفسيرات متناقضة بين «المؤرخين الجدد»، فقد قال عميدهم موريس - غالباً بوجه الحقائق التي أدلى بها بنفسه - بعدم وجود مخطط متعمّد لطرد الفلسطينيين، فمشكلة اللاجئين «وُلِدت من رحم الحرب، لا التخطيط»[٢١]. لكن آخرين، كبابيه، فنّدوا هذا القول؛ لقد قبلوا في الواقع أن الرواية الفلسطينية للأحداث - تلك المتعلقة بالتطهير الإثني المتعمد والمخطط له قبل مدة طويلة - التي تقدّم بها لأول مرة الخالدي في العام ١٩٦١ كانت الرواية الصحيحة طوال الوقت. لكن إعادة التقييم الجذرية هذه لجذور الصراع - التي قدمها إسرائيليون لمصلحة الفلسطينيين - لم تترك الكثير من النتائج المهمة والعملية على مساره التالي، هذا إن كانت هناك أي نتائج. فهي لم تفضِ إلى أي تغيير واضح في سياسات إسرائيل أو أي تقليص للدعم الذي كانت هذه السياسات تناله من الراعي المتروبوليتاني.

صحيح أنها لم تستطع أن تقدم أكثر من فهم أفضل في صفوف الرأي العام الأميركي عموماً للطبيعة الحقيقية للصراع. وصحيح أن النتائج التي ترتبت على ذلك لم تكن مهمة. بيد أن التحول حصل، جزئياً على الأقل، بسبب الأهمية الكبرى والتأثير الكبير على الوعي العام اللذين اكتسبتهما «عملية السلام» التي قادتها الولايات المتحدة منذ السبعينيات. فما من مشكلة دولية حظيت بالموارد السياسية الكبيرة بما لا يقاس التي كرّستها الحكومات الأميركية، الجمهورية أو الديموقراطية، لهذه المشكلة، المهمة جداً بنظرهم. ففي جوهره، لم يشمل الصراع إلا قسماً صغيراً من البشرية؛ بيد أن الإدارات المتعاقبة، في سعيها إلى السلام، أنفقت كميات استثنائية من الوقت والطاقة لتطلق «مبادرة» تلو أخرى فاشلة، أو تستضيف مؤتمرات، أو ترسل مبعوثين، أو تتعرّف بشخص الرئيس كلينتون «المشارك» بشكل أسطوري على تفاصيل جغرافيا الضفة الغربية أو الأزقة القروسطية للقدس القديمة. وأصبح قادة الدول والمجتمعات الشرق أوسطية الصغيرة أو غير المهمة في سياق آخر ـ الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أو الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أو الملك الأردني الراحل حسين ـ أسماء معروفة في كل بيت. وحظيت العملية بقيمة شبه مقدسة، حيث إن أصحاب النوايا الحسنة في كل مكان تدخلوا ليساعدوا أنّى تعثّرت الولايات المتحدة. لقد بدا الوضع ميؤوساً منه قبل سنوات. لكن في العام ١٩٧٧ ـ من دون أي مساعدة، أو تشجيع من الولايات المتحدة، ولكن بتبجيل منها منذ ذلك الحين ـ غيّر السادات كل ذلك. وقد واجهت العملية بالتأكيد نكسات شديدة؛ كاد العنف والتمرد وحتى الحرب الشاملة أن تسدّ طريقها؛ لكن الإيمان التقليدي جعل بشكل لا رجوع عنه تحقيق السلام «العادل والدائم والشامل» بين العرب واليهود من الأمور الآتية يوماً بما لا ريب فيه.

ولا يمكن للفهم الأفضل، من ناحية المبدأ على الأقل، إلا أن يخدم الفلسطينيين. فهم حتى ذلك الحين لم يكن لهم أي تاريخ بنظر الأغلبية الساحقة من الأميركيين بمن فيهم ذوو الاطلاع الحسن إلى حد معقول؛ «لم يكونوا موجودين»، بحسب كاثلين كريستيسون، «إلى أن بدأوا

بشكل بدا مفاجئاً يهاجمون إسرائيل»[٢٢]. وكان حرمانهم وتشتيتهم في العام ١٩٤٨ قد أصبح «فترة غامضة»، ليس فقط بمعنى أنها نُسِيت، بل كذلك بمعنى أنها مُحِيت من أي محاسبة أخلاقية تتعلق بالصراع. وتبع ذلك القول بأن الدعاوى الفلسطينية كانت «موحى بها بشكل مصطنع وشرير» وأن «المقاومة» الفلسطينية كانت ثمرة لكراهية غير عقلانية وللرفض العربي غير العقلاني للاعتراف بوجود إسرائيل[٢٣]. وقد استسلم صناع السياسات إلى قراءة محلية للوضع، مضلِّلة بحقارة أو محرَّفة بتعمّد، بجهوزية أكبر بكثير من تلك التي تعاملوا بواسطتها مع الوضع الحقيقي على الأرض. فهم لم يعيروا أي انتباه يذكر للبعد الفلسطيني الخالص للصراع؛ كل ما اختاروا أن يروه كان صراعاً عربياً ـ إسرائيلياً يدور بين مجموعة من الدول ولا يشكّل فيه اللاجئون سوى مصدر إزعاج أو أدوات بأيدي لاعبين أكبر.

ولم يستطع الفهم الأفضل إلا أن يستتبع، أقله لدى الموضوعيين، تعاطفاً مع الفلسطينيين بوصفهم ضحايا ذوي ظلامة حقيقية، بوصفهم شعباً ذا قضية وطنية وحق بـ«تقرير المصير» قد يتخذ في الختام شكل دولة مستقلة. لكن التحوّل في المفاهيم الذي حصل فعلاً لم يستطع أن يولّد كثيراً من النتائج العملية أو أي نتائج على الإطلاق طالما بقي صناع السياسات على ميلهم الأكبر بكثير إلى وجهة النظر الإسرائيلية مقارنة بالفلسطينية، وعلى استجابتهم نفسها للضغوط المحلية المؤيدة لإسرائيل مقارنة بالضغوط المعاكسة الضئيلة أو غير الموجودة المؤيدة للطرف الآخر. وقد بقوا كذلك بالفعل؛ كانت الموضوعية أبعد ما تكون الصفة الطاغية لديهم. والواقع أن صدعاً متنامياً أبداً قام عموماً بين ما كان يجب على صناع السياسات أن يقوموا به ـ في ضوء الفهم المتزايد ـ وبين ما قاموا به فعلاً، أي بين ما كان يتوقّعه منهم عدد صغير حتماً لكنه متنام من أفراد الرأي العام المتمتع بمعرفة أفضل وبين ما حصل عليه هؤلاء.

والواقع أن الصدع كان أكبر من أي وقت مضى فيما كانت إسرائيل تزداد تطرّفاً بثبات. فخلال الثلاثين سنة الأولى من وجودها، سيطر على

الرأي العام الجناح المعتدل (نسبياً) من الحركة الصهيونية المتمثل بحزب العمل. ومع أنه كان مسؤولاً عن «الخطيئة الأصلية» المتمثلة بالتطهير الإثني بحق الفلسطينيين وكل ما تلاها من انتهاكات، فقد اعتنق، رسمياً على الأقل، المثل الغربية في مجالات الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق الإنسانية والمدنية، وسعى إلى إظهار وجه متحضّر أمام العالم. لكن بعد انتصار مناحم بيغن في الانتخابات العامة للعام ١٩٧٧، تناوب على الحكم العمل و«ليكود» - جسّد الأخير الصهيونية في شكلها المتطرّف والقومي المتشدّد وأبدى اهتماماً أقل بكثير مقارنة بالأول بالمظاهر الأخلاقية أو الرأي العام الدولي - أو ائتلافات من الاثنين. وتعزز اليمين العلماني كثيراً باليمين الديني، أو الأصوليين الإسرائيليين - اليهود، الذين أصبحوا، بموازاة صعود الأصوليات في المنطقة، لاعباً جديداً قوياً على المسرح السياسي والانتخابي الإسرائيلي.

ولم تردّ الولايات المتحدة بأي لوم قوي وجدي على العسكرة المتنامية والتجاوزات من طرف محميّتها. وهي لم تفعل ذلك، إلى حد بعيد، بسبب عملية موازية كانت جارية في واشنطن أيضاً: كان الراعي المتروبوليتاني نفسه «يتصهين» إلى درجة متنامية وذلك في مراكز القوة، التنفيذية والتشريعية معاً، الخاصة به. وكان التحيز الناتج مدهشاً بشكل خاص لأن العرب والفلسطينيين، مقارنة بالإسرائيليين، كانوا يزدادون اعتدالاً وتسووية ويتصرفون بطريقة كانت استثنائية إلى حد كبير في تاريخ ردات فعل الشعوب الأصلية على الاستعمار الأوروبي.

٢ - عرض السلام التاريخي لعرفات

الفلسطينيون يتخلون عن ثمانية وسبعين في المائة من فلسطين

خلال العملية الهائلة لانسحاب الدول الأوروبية من إمبراطورياتها، حققت أغلبية الصراعات، العنيفة أحياناً والسلمية أحياناً أخرى، التي قامت بين السكان المحليين وأسيادهم الأجانب انتصاراً وتحريراً كاملين للمستعمَرين. لكن إسرائيل، الدولة الاستيطانية، شكّلت استثناءً في هذا الإطار، فهي لم تستمر في النمو والازدهار فحسب، بل كذلك في

الوجود في حد ذاته. فقد اختفت كل الكيانات السياسية المشابهة خلال فترة النضال المناوئ للاستعمار. وقد اضطر الذين قطنوها إما إلى الخروج في حرب تحرير دموية، كما حصل لـ«الكولونيين» الفرنسيين الذين بلغ عددهم المليون في الجزائر، أو إلى نقل تفوّقهم السياسي إلى الأغلبية، كما حصل للبيض في جنوب أفريقيا.

أما خلال ربع القرن الذي مر على كتابة «البندقية وغصن الزيتون»، فقد اعترف الضحايا المحليون لإسرائيل ـ المشروع الاستعماري ـ بإسرائيل ـ الدولة القومية اليهودية ـ وبحقها في الوجود الدائم. وقد تخلوا علناً عمّا كان يحق لهم أن يطالبوا به بوصفه حقاً لهم، في ضوء كل من القوانين الدولية والنظم المكرسة المعادية للاستعمار، أي عن استعادة وطنهم المغتصب وعودة اللاجئين وتفكيك جهاز الهجرة والاستيطان والسيطرة السياسية الصهيوني ـ الاستعماري كله. وتجلّى الإنجاز الإسرائيلي أكثر ما تجلّى في هذه الحالة في أن الضحايا لم يكونوا فقط أولئك، الفلسطينيين، الذين كانوا قد طُرِدوا من وطنهم الأم، بل كانوا كذلك المجتمع الأكبر بكثير والأقل عرضة للتأثير المباشر، العرب، الذين تبنّوا نضالهم المعادي للاستعمار بسبب ما يربطهم بهم من روابط القومية المشتركة. لقد كان قبولاً لم يتولد طوعاً بالتأكيد عن أي تعاطف مع الدخيل أو نية حسنة تجاهه أو أي إحساس بأنه يستحق ذلك أو يحق له معنوياً أن يطالب به. ففي كل مرحلة من هذا الصراع الطويل والدموي، كان العرب والفلسطينيون مستعدين، إن استطاعوا، أن ينكروا على الصهيونية السابقة للدولة، ثم الدولة الإسرائيلية نفسها، الشرعية التي كانتا تتوقان إليها؛ كانوا مستعدين لإلغائهما معاً. ولم يكن القبول عاماً كذلك؛ على الرغم من أن القابلين أصبحوا اللاعبين المهيمنين على المنطقة، كان هناك كثير من «الرافضين»، العرب والفلسطينيين، الذين لم يستطيعوا أن يهضموا فكرة وجود معتد غريب بين ظهرانيهم. كذلك كانت عملية القبول نفسها غير كاملة. لقد تبنّت أغلبية الدول العربية توافقاً عريضاً على ما كان عبارة عن تسوية «عادلة ودائمة وشاملة». لكن التسوية لم تصبح أمراً واقعاً إلا بالنسبة إلى الدولتين، مصر في العام ١٩٧٩ والأردن في

العام ١٩٩٤، اللتين وقعتا اتفاقيتي سلام كامل ونهائي. وبقيت مجرد نية لدى الدول، «فلسطين» وسورية ولبنان، التي لم توقّع بعد.

وفي قلب التوافق العربي الساعي إلى السلام قامت فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة التي من الواجب إقامتها في تلك الأراضي، الضفة الغربية وغزة، التي كانت إسرائيل قد احتلتها في الحرب العربية - الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ ولا تزال تحتلها منذ ذلك الحين. ويجب أن تكون القدس الشرقية العربية عاصمتها. وقد جرى تضمين ذلك في اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣. صحيح أن أوسلو لم تفصح عن ذلك بوضوح، لكن بالنسبة إلى الفلسطينيين والعرب كان ذلك معناها الأسمى.

شكّلت الاتفاقية ذروة اعتدال ياسر عرفات. فحين ظهر «السيد فلسطين»، كما أصبح يُعرَف، لأول مرة في الستينيات على المسرح العام، كان ذلك بوصفه قائد منظمة «فتح» للمقاتلين، وككل قادة حركات المقاومة المماثلة، كان هدفه مطلقاً وثابتاً: التحرير عبر «الكفاح المسلح» لفلسطين كلها. كانت إسرائيل لتختفي ولم يكن ليُسمَح بالبقاء لأي يهودي باستثناء أولئك الذين استوطنوا البلاد قبل «الغزو» الصهيوني. لكن منذ الحرب العربية - الإسرائيلية في العام ١٩٧٣ وعملية السلام التي بدأت بصدق حينها، راح يعلن - استناداً إلى «مبدأ المراحل» - مواقف تتزايد اعتدالاً، مشيراً إلى أن إسرائيل، بطريقة أو بأخرى، وُجِدت لتبقى، ومعتمداً الدبلوماسية إلى جانب العنف لتحقيق أهدافه.

والواقع أن «السيد فلسطين»، في ضوء كل الهزائم الإستراتيجية والعسكرية التي تكبّدها، ولا سيما طرده من لبنان في العام ١٩٨٢، لم يعد يملك سوى قدرة قليلة عزيزة على متابعة أي نوع من أنواع النضال المسلح. لكن في العام ١٩٨٧، وبعد سنوات من مظاهر التهميش المتزايد في منفاه التونسي البعيد، عمد شعبه إلى إنقاذه - أو جزء مهم منهم على الأقل.

كان هؤلاء سكان الضفة الغربية وغزة، سواء أولئك الذين كانوا لا

يزالون يعيشون في منازلهم أو أولئك الذين على الرغم من كونهم لاجئين من العام ١٩٤٨ كانوا قد استقروا خارج حدود إسرائيل الأساسية لكنهم بقوا في الجزء الباقي الواقع حديثاً تحت الاحتلال من فلسطين التاريخية. في السنوات الأولى للمقاومة الفلسطينية كان «الخارجيون»، المسلحون ببنادق الكلاشنيكوف، هم الذين حملوا النير الأساسي للنضال. فقد أتى مقاتلو عرفات أساساً من مخيمات اللاجئين القذرة الواقعة خارج حدود «إسرائيل الكبرى» التي قامت في العام ١٩٦٧. وكان «الداخليون» هادئين عموماً، ينتظرون الخلاص عن طريق أشقائهم في الشتات. لكن بعد النكسات التي واجهها عرفات وتشتت قواته، لم يأت الخلاص ولم يظهر أنه سيفعل. وأخيراً، وبعد أن أشعرتهم باليأس السنون العشرون من الاحتلال، وضعوا أمرهم بين أيديهم؛ لقد انفجروا من دون أي حث من القيادة في المنفى في ما أصبح يُعرَف بالانتفاضة. وكانت هذه الانتفاضة ـ على عكس الانتفاضة التالية الأشهر التي اندلعت في العام ٢٠٠٠ ـ غير عنيفة في جوهرها أو غير مسلّحة على الأقل. وقد أثبتت «انتفاضة الحجارة» بشكلها هذا عن فاعلية أكبر، في ما يتعلق بتأثيرها السياسي في المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الدولي، مقارنة ببنادق الكلاشنيكوف التي حملها «الخارجيون». فلم يمكن تصويرها على أنها ذلك «الإرهاب» الذي يُفقِد في نظر الأميركيين أي قضية شرعيتها مهما كانت عادلة في جوانبها الأخرى. كذلك تسببت الوحشية التي ميّزت رد إسرائيل بضرر بالغ على صعيد سمعتها الدولية. ففي مرحلة مبكرة جداً من الانتفاضة، أعلن وزير الدفاع آنذاك، إسحق رابين، سياسة «القوة، العتو، الضرب»، تلك السياسة التي أفضت، كما كان مقرراً لها، إلى تكسير متعمد ومنهجي لعظام الرجال المكبلين والمقيدين[٢٤]. وهكذا أمر قائد كتيبة «غيفاتي» للنخبة جنوده «أن يكسروا أرجل [المشاغبين] لئلا يتمكنوا من المشي وأن يكسروا أيديهم لئلا يرموا الحجارة»[٢٥]. وأصبحت هذه الممارسة منهجية في فوج آخر، فوج «غولاني»، إلى درجة أن أوامر صدرت إلى الجنود الطبيين بالتواجد أثناء تكسير العظام خدمة لهدف «تعليمي» تمثّل بالتأكّد من عدم حصول «ضرر طبي لا يمكن العودة عنه»[٢٦].

متسلحاً بمصدر القوة الجديد هذا، شعر عرفات بقدرته على عرض التسوية التاريخية التي كان كل اعتداله المتنامي يميل إليها. ففي العام ١٩٨٨، تقدّم «المجلس الوطني الفلسطيني»، أي البرلمان الفلسطيني في المنفى، باقتراح رسمي دعا إلى «حل على أساس دولتين». وبذلك قرر أن يكرس الفلسطينيون نضالهم للتأسيس السلمي لدولة على اثنين وعشرين في المائة من فلسطين التاريخية شمل الأراضي المحتلة، فيما تخلّى عن الثمانية والسبعين في المائة الباقية التي كانت لهم أيضاً في الماضي والتي باتت تشكل إسرائيل الأساسية التي قامت في العام ١٩٤٨. وبعد بضعة أسابيع، وفي جنيف، «تخلت» «منظمة التحرير الفلسطينية» رسمياً عن الإرهاب واعترفت بحق إسرائيل في الوجود. ونالت بهذه الطريقة ذلك «الحوار» مع الولايات المتحدة الذي كانت قد سعت إليه لمدة طويلة. وقد وصفه ناطق بـ«جواز مرور الفلسطينيين إلى العالم».

لكن العرض كان مقامرة فاشلة بسبب الضعف المستمر لكل من الفلسطينيين والعرب. فبالنسبة إلى إسرائيل، بقي عرفات ذلك الإرهابي العنيد نفسه؛ ولم تكن واشنطن، في ظل تحيزها المتنامي باستمرار، لتخالف رأي محميتها المتغطرسة.

وفي العام ١٩٩١، وبعد اجتياح العراق للكويت وتحرير الأخيرة في «عاصفة الصحراء» عن طريق تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة وما استتبع ذلك من تعزيز كبير للنفوذ الأميركي في المنطقة، نظمت الولايات المتحدة مؤتمر سلام دولي في مدريد. وهناك، ولأول مرة، تحادثت إسرائيل وجيرانها العرب عبر الطاولة نفسها. وقد حضر الفلسطينيون أيضاً ـ لكن مقابل تنازلات هائلة. فقد كان الإسرائيليون، وبدعم أميركي، هم من اختاروا الفلسطينيين الذين حضروا ولم يختاروا عرفات أو أي عضو في «م. ت. ف.». ووضع الإسرائيليون كذلك معظم جدول الأعمال؛ لقد رفضوا أن يناقشوا أي شيء يشير إلى أن الفلسطينيين سينالون الحق الأساسي المعاصر بـ«تقرير المصير» الذي نالته شعوب أخرى.

لم يصل مؤتمر مدريد والمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي نتجت منه إلى أي مكان. وغرق عرفات أكثر في العزلة، إلى أن دخل، من وراء ظهور مفاوضيه الرسميين وحتى من دون معرفة الأميركيين، في مفاوضات سرية جداً أذهلت العالم حين صدرت في اتفاقية أوسلو.

اتفاقية أوسلو

في ١٣ أيلول ١٩٩٣، فاز بالاحترام الذي يليق برجل دولة وبصانع سلام من الطراز الدولي، وقد ماثل هذا الاحترام ذلك الذي كان السادات قد فاز به من قبل. وخلال حفل التوقيع في حديقة البيت الأبيض، صافح القائد «الإرهابي» السابق البالغ من العمر أربعة وستين عاماً إسحق رابين، رئيس وزراء الدولة اليهودية التي كان في يوم من الأيام قد جعل مهمته المقدسة محوها عن وجه الأرض.

وفي تطور أطلق عليه أحد «المؤرخين الجدد»، أفي شلايم، تسمية «أم الفتوحات في الصراع الذي دام قرناً من الزمن بين العرب واليهود في فلسطين»، أعاد الزعيمان رسم الخريطة الجغراسية للمنطقة كلها[٢٧]. كان التطور، أو هكذا بدا في ذلك الوقت، مصالحة تاريخية بين شعبين كان موقف كل منهما إزاء الآخر منذ بدأ الاستيطان الصهيوني موقف إنكار متبادل كامل. فلأول مرة اعترفا في الواقع بوجود بعضهما البعض وبحق كل منهما بتقرير المصير بوصفهما شعبين في أرض فلسطين[٢٨]. وتخليا عن الجدال العقائدي حول الجهة المالكة الشرعية لفلسطين وتحوّلا إلى البحث عن حل عملي يقوم على فكرة التقسيم القديمة لمشكلة المشاركة في المساحة الضيقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

ومثّل التطور الخطوة الرسمية الأولى في عملية إزالة الاستعمار التي خضعت لها كل المشاريع الاستعمارية الأوروبية. وفيما كانت الدولة اليهودية الاستثناء الكبير الذي أثبت القاعدة، كانت كذلك وفي الوقت نفسه ستتحول إلى استثناء أخير ومحدود جداً. فقد كان الفلسطينيون بالطبع، وبحسب أي محاسبة تاريخية حقيقية، هم الجهة التي قدّمت

التنازلات الفعلية؛ كانوا يرون في الأمر خسارة فلسطينية صرفة مقابل كسب إسرائيلي صرف. وكان تراجع عرفات بحسب معاييره تراجعاً يحبس الأنفاس، وكان في الواقع أكبر بما لا يقاس من تراجع السادات الذي كان هو قد استنكره قبل ست عشرة سنة باعتباره «كفراً». كان تنازله الرسمي عن ثمانية وسبعين في المائة من فلسطين التاريخية متوقعاً. بيد أنه بالإضافة إلى ذلك تخلى عملياً عن فكرة «العودة» لجميع الذين قد طُرِدوا في العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ واستمروا منذ ذلك الحين يعتبرون الفكرة الهدف الأسمى للنضال، ولم يكن هؤلاء يقلّون عن نصف الشعب الفلسطيني بأسره. لقد كان مقدراً له هو أن يعود، برفقة المسؤولين الرفيعين في «م. ت. ف.» وجهازها البيروقراطي، ليترأس «الحكم الذاتي المرحلي»، أو السلطة الفلسطينية، التي كان مقرراً إنشاؤها في الأراضي. لكن بالنسبة إلى الشتات الفلسطيني، شكّلت عودته هو، وعودة المحسوبين عليه، تخلياً نهائياً عن عودتهم هم. وكان إضافة إلى ذلك قد ألقى بعيداً اثنين من أفعل الأسلحة في يديه، واحد مادي والآخر دبلوماسي. لقد ارتد من ناحية عن العنف بأنواعه كلها. بل لقد حوّل نفسه إلى متعامل بقدر ما كان محرراً. فبالنسبة إلى الإسرائيليين كان الأمن ـ أمنهم هم، لا أمن الفلسطينيين ـ كل ما كان مطلوباً تحقيقه من خلال أوسلو، وكانت مهمته أن يوفر الأمن لمصلحتهم. وقد نال «حق إسرائيل بالوجود والأمن» أولوية واضحة على حق الفلسطينيين بالاستمرار في النضال من أجل أي حقوق كانت إسرائيل تصرّ على حرمانهم إياها. وكان المبرر الرئيسي لـ«قوات الشرطة القوية» التي نال عرفات الحق بإنشائها «تأديب المخالفين» الذين كان بمقدورهم الإخلال بـ«أمن» إسرائيل. وقد تخلى عرفات في الواقع من الناحية الأخرى عن كل القوانين المتراكمة الصادرة عن الأمم المتحدة التي كانت تشكل الشهادة الدولية الوحيدة الأكيدة وغير القابلة للجدل على أحقية القضية الفلسطينية. كذلك كانت الاتفاقية نفسها غير كاملة. لقد قدم كل هذه التراجعات لقاء لا شيء ـ أو لا شيء مضمون على الأقل.

لقد ادعى عكس ذلك بالطبع. فقد أكد لشعبه أن «الفترة الانتقالية»

المؤلفة من خمس سنوات التي نصّت عليها أوسلو كانت ستفضي من خلال سلسلة من المفاوضات على «ترتيبات مرحلية» ومن ثم على مسائل ما يسمى «الوضع الدائم»، كمسألة اللاجئين، إلى إنهاء الصراع برمته. وفيما تجري المفاوضات، وينسحب الإسرائيليون، سوف تتوسع السلطة الفلسطينية تدريجياً، بعد أن تكون قد بدأت من قسم من غزة ومدينة أريحا الصغيرة في الضفة الغربية، لتشمل كل الأراضي. كان يُفترَض بالزخم الذي أطلقه أن يكون قوياً. فما من شيء كان سيعرقل المسار الحتمي نحو الدولة؛ لقد شاهد هو نفسه بعين عقله الأبراج والمآذن المنيفة في عاصمته المستقبلية، القدس الشرقية.

لكن ذلك لم يكن مقدراً له أن يحصل. فطبيعة عملية السلام المرعية أميركياً نفسها كانت تنفيه. كان السادات في سلامه المنفرد قد رضخ للخدعة الملازمة الكبرى التي أبقت العملية على قيد الحياة في الفترة اللاحقة كلها وتمثّلت بتأجيل قضايا «الوضع الدائم» الأعسر حتى النهاية. بيد أن التأجيل كان باستمرار على حساب الفلسطينيين، لا الإسرائيليين. كان ذلك صحيحاً كل الوقت، لكنه أصبح مع أوسلو أصح أكثر من أي وقت مضى. ففي ظل كل ما كان عرفات قد تخلّى عنه فيها، مال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل بشكل أكبر من ذي قبل. وقد عمل «زخمه» العزيز ضده لا معه. وبدلاً من أن تدفع «الترتيبات المرحلية» فهمه لـ«الوضع الدائم» كما كان يُفترَض دفعت بدلاً من ذلك فهم الإسرائيليين للمسألة. وبسبب خضوعه لمنطق «خذ وطالب» الذي فرضه عليه الضعف، رضخ لتنازلات متراكمة لم تنجح إلا في توسيع الفجوة بين ما كان يحققه فعلاً وما كان يؤكّد لشعبه أنه سيحقّقه بهذا الأسلوب في نهاية المطاف. واتضح تدريجياً أن الهدف المتواضع بحد ذاته الذي كان قد وضعه نصب عينيه، أي إقامة دولة في جزء صغير جداً من فلسطين الأساسية، لم يكن ممكن التحقيق، وأن إسرائيل، البعيدة عن القبول الصادق بتسوية تاريخية، كانت لا تفعل أكثر من استغلال المفاوضات القاسية والمضنية التي لا تنتهي لتعزز قبضتها على «إسرائيل الكبرى» التي قامت بعد العام ١٩٦٧.

ففي حصانة كاملة تقريباً، استمرّت في كل تلك السياسات الاستعمارية والتوسعية التقليدية، في خلق «وقائع على الأرض» صهيونية إضافية، حوّلت الدولة الفلسطينية الجاري إنشاؤها إلى هزأة أكثر من أي وقت مضى. كان إنشاء المستوطنات طوال الوقت في قلب هذه السياسات، وكانت النتيجة الحتمية حرمان الفلسطينيين وتشتتهم. وكانت المستوطنات القائمة قبلاً في الأراضي المحتلة غير قانونية بحسب القانون الدولي ومستنكرة تكراراً على هذا الأساس من قبل الأمم المتحدة. وقد سلّم الفلسطينيون، وكذلك جزء كبير من العالم، بأنها، بفضل أوسلو، ستُفكّك أو توضَع في نهاية المطاف تحت السيادة الفلسطينية. لذلك كان التوقف عن النشاطات الاستيطانية الجديدة كلها بعد توقيع الاتفاقية سيشكّل الدليل الوحيد الأكثر تطميناً على استعداد إسرائيل لتقاسم يترك للفلسطينيين السيطرة على ذلك الجزء من وطن أسلافهم الذي كانوا مستعدين ليقصروا أنفسهم عليه، وكان الاستمرار فيها سيمثّل الدليل الأكثر إقلاقاً على العكس.

لكنه استمر بقوة. لقد منعت أوسلو، في روحيتها إن لم يكن في حرفيتها، إجراء أي تغييرات على حساب الفلسطينيين في «وحدة ووضع» الضفة الغربية وغزة. لكن رابين نفسه في الواقع رفض الاعتراف بأن ذلك كان ينسحب على المستوطنات: «قلنا لهم إننا لن نفاوض على الأراضي لكننا جاهزون لمناقشة الأرض ومستعدون لإحداث تقسيم بين الأرض المعدة للاستيطان اليهودي والأرض الواقعة تحت الملكية الفلسطينية»(٢٩). وبين العام ١٩٩٣ ويومنا هذا عمدت حكومات العمل التي أيدت أوسلو رسمياً إلى متابعة الاستيطان بزخم فاق حتى زخم حكومات «ليكود» التي لم تخف اشمئزازها منها على الرغم من التزامها الرسمي بها. لقد مثّلت هذه المسألة مقياساً للطموح والعناد المتنامين لدى الحزبين. فبين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٢ كان واحد وعشرون ألف مستوطن فقط قد انتقلوا إلى الضفة الغربية وغزة. وفي العام ١٩٩٠ وصل الرقم إلى ستة وسبعين ألفاً. ومع حلول العام ٢٠٠٢ كان قد ارتفع إلى مائتين وثلاثة عشر ألفاً، ولم يشمل هذا الرقم المائة والسبعين

ألفاً الذين كانوا قد استوطنوا القدس الشرقية العربية منذ أن ضُمَّت إلى إسرائيل نفسها. وبالنسبة إلى المليوني فلسطيني المقيمين في الضفة الغربية، وصل حجم الأراضي الممنوعة عليهم بسبب المستوطنات أنفسها، والطرق المخصصة للمستوطنين، والمصادرات أو الاستخدامات العسكرية تسعة وخمسين في المائة من الإجمالي. وسيطر سبعة آلاف مستوطن على عشرين في المائة من قطاع غزة، الذي يُعَدّ، بسبب الـ١,١ مليون فلسطيني المحشورين داخله في مائة وأربعين كيلومتراً مربعاً، المنطقة ذات الكثافة السكانية الأعلى في العالم(٣٠). وقد لخّص الجنرال شارون الأوضاع بصراحته المعهودة، وكذلك بتجاهل ملؤه الازدراء للسلطة القانونية لحكومته، فهو كان وزير الخارجية في ذلك الوقت: «على الجميع أن يتحركوا ويركضوا ويستولوا على أكبر قدر ممكن من القمم لكي يوسّعوا المستوطنات لأن كل ما نأخذه اليوم يبقى لنا... وكل ما لا نستولي عليه سيذهب إليهم»(٣١).

فيما كان الفلسطينيون يشاهدون آخر ما تبقى من وطنهم يختفي ويستمرون في تحمل كل التقلب والإذلال الناجمين عن احتلال لم تخف وطأته كثيراً، جعل اليأس الذي أفضى إليه هذا الوضع حصول انفجار أمراً حتمياً. وقد حصل الانفجار في أعقاب مؤتمر قمة كامب دافيد في تموز ٢٠٠٠ الذي شكّل محاولة لتكرار مؤتمر القمة الذي أنتج قبل اثنتين وعشرين سنة أول فتح هائل في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط. لقد ترأسه الرئيس كلينتون. لكنه كان في الواقع فكرة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك. كانت الخطوات المرحلية لاتفاقية أوسلو قد توقّفت، كما كان محتماً لها، وهكذا، وفي مناورة طموحة غير قابلة للتصديق، اقترح ضغط كل من هذه الخطوات ومفاوضات الوضع الدائم في خلوة أخيرة نهائية وهامة. وبمباركة من كلينتون وضع أمام عرفات وفريقه المفاوض تسوية على طريقة «اقبل أو ارفض». ومقابل «أسخى عرض» تقدّمت به إسرائيل أو ستتقدّم به في أي وقت من الأوقات، كان على الفلسطينيين أن يتخلّوا عن جميع مطالبهم الإضافية. وكان العرض ليمثّل «نهاية صراع المائة سنة» وفوز إسرائيل بالجائزة

الوجودية التي لا تُقدَّر بثمن والمتمثلة بانضمامها بشكل كامل ورسمي إلى المنطقة.

ربما كان العرض أسخى عروض إسرائيل، لكنه لم يكن سخياً كفايةً، ولا يُقارَن بأي شكل من الأشكال، على الصعيد التاريخي، بالسخاء الذي كان الفلسطينيون أنفسهم قد أظهروه في أوسلو. فقد طالب باراك بأكثر من الثمانية والسبعين في المائة من فلسطين الأساسية التي كان عرفات قد عرضها عليه، وكذلك بسلسلة كاملة من المكاسب الأخرى، المكاسب العقائدية أو الأمنية، التي كانت ستقلّص الدولة الفلسطينية إلى صورة زائفة ضعيفة ومثيرة للشفقة عن الدولة الفعلية. أما ما كان مستعداً لأن «يعطيه» للفلسطينيين فكان أقل بكثير من النسب المائوية التي ادعت إسرائيل أنها تقع بين أوائل التسعينيات وأواسطها، فهي قبل أن تبدأ بحساب أبعاد الضفة الغربية، كانت تستثني دائماً مناطق معينة، مثل البلدية الموسعة من طرف واحد في القدس الشرقية والتي شكّلت ٥،٤ في المائة من الإجمالي[٣٢]. ولكي تتمكن من أن تبقي الكتلة الأساسية من المستوطنات تحت سيادتها، سعت إسرائيل إلى ضم مناطق قيّمة أو مهمة إستراتيجياً تمتد عميقاً في الدولة الفلسطينية وتقطعها إلى ثلاثة كانتونات غير مترابطة بحيث إن مواطني هذه الدولة، كلما أرادوا العبور أو نقل البضائع من منطقة إلى أخرى، كانوا سيضطرون إلى المرور في أراض إسرائيلية وعلى طرق تستطيع إسرائيل قطعها متى أرادت. وكانت مظاهر الاغتصاب والمهانة هذه ستحافظ على كثير من أسوأ جوانب الاحتلال الذي كان الفلسطينيون يسعون إلى إنهائه. وقد انهار كامب دافيد من دون أي اتفاق على الإطلاق.

الانتفاضة

في ٢٩ أيلول ٢٠٠٠، أي بعد شهرين، اندلعت الانتفاضة الثانية. ولا يزال من قبيل الجدال التاريخي السؤال حول إذا ما كان باراك قد أطلقها خدمة لأهدافه الخاصة، بأن وضع ألفي جندي ومروحيات «أباتشي» في الجو في تصرّف خصمه السياسي اليميني المتطرف، الجنرال شارون،

وزمرة من نواب «ليكود» ليقوموا بزيارة راجلة ملؤها الاستفزاز المتعمد وهدفها إثبات «حق الملكية» المتعلق بجبل الهيكل، حيث يقوم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ثالث الأماكن المقدسة عند المسلمين، أو إذا ما كان عرفات قد شجّع عليها كوسيلة لتعزيز وضعه الدبلوماسي المتهالك، وكذلك مقدار مسؤولية كل من الرجلين. لكن الأكيد أنها كانت آتية لا ريب فيها، وكانت في جوهرها ثورةً شعبية تلقائية موجهة أولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وتعبيراً عن اليأس من أن تتمكن أوسلو من إنهاء هذا الاحتلال، وموجهة ضمناً إلى عرفات الذي أصر بعناد على أن الاتفاقية ستنجح في نهاية المطاف.

وكانت في الواقع «حرب استقلال» الفلسطينيين، على الرغم من أن الاستقلال المنشود اقتصر على اثنين وعشرين في المائة من وطنهم الأصلي. لقد بقي بعض المشاركين فيها، ولا سيما «الرافضون» الأصوليون المنتمون لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، متمسكين من حيث المبدأ بالموقف العرفاتي القديم الداعي إلى «التحرير الكامل» وبالأمل بأن يتمكنوا، من خلال استغلال مبدأ العنف، من تحويلها على الطريقة الجزائرية إلى نضال وجودي من طراز كل شيء أو لا شيء. لكن قادتها من «الحرس الجديد»، المنتمين إلى التيار السائد، ولا سيما مروان البرغوثي الذي وقع في نهاية المطاف في الأسر ـ من خلال المنظمتين اللتين ترأسوهما، «التنظيم» و«كتائب الأقصى»، وكلاهما متفرّع عن حركة «فتح» الأساسية بزعامة عرفات ـ أكدوا تكراراً عدم وجود أي طموح لديهم يتجاوز الاثنين والعشرين في المائة. لقد أرادوا لدولتهم المستقلة أن تتعايش مع إسرائيل، لا أن تدمّرها.

إذا كان الهدف لا يزال أوسلو، فإن تجديد العنف لتطبيقها شكّل بالطبع خرقاً فاضحاً لها. وكان العنف، أو أصبح بعد وقت قصير، وحشياً، أو بالأحرى بالقدر نفسه من الوحشية التي ميّزت تاريخه. وقد وصل الإرهاب الذي شاب غالباً نضال الفلسطينيين إلى مستويات بربرية جديدة مع ما يسمّونه «العمليات الاستشهادية». لقد حصلت هجمات

انتحارية أو شبه انتحارية من قبل[٣٣]. لكنها أصبحت مع الانتفاضة الثانية فقط، وذلك على أيدي المسلحين الإسلاميين بشكل عام ولكن ليس بشكل حصري بأي حال من الأحوال، سلاحاً رئيسياً ومنهجياً وإستراتيجياً في ترسانة الفلسطينيين. وقد شكل استعداد الشبان ـ والشابات ـ للتضحية بحياتهم بهذه الطريقة المخيفة مؤشراً أكيداً، على شعور باليأس وبالافتتان بالعمليات نفسها، لم ينتَب الأفراد فحسب، بل انتاب كذلك المجتمع الذي دفعهم إلى هذه العمليات بأعداد كبيرة مخيفة. وقد جرى اعتبار هذه العمليات، برأي الذين برروها، الطريقة الوحيدة التي أمكن للفلسطينيين، المتخلفين بشكل كبير على الأصعدة التقنية والتنظيمية والدبلوماسية، أن يجروا من خلالها تعديلاً، محدوداً على الأقل، يكون لمصلحتهم في ما يتعلق بالتوازن الإستراتيجي والعسكري.

كان هذا الرأي يتضمّن بعض المنطق بالطبع. فقد هزّت التفجيرات أسس إسرائيل؛ لقد كانت الأضرار، ولا سيما منها النفسية، التي خلّفتها العمليات كبيرة جداً. لكن في النهاية لم تؤت التفجيرات ثمارها. فهي لم تكن كريهة أخلاقياً فحسب، بل كانت كذلك غير مجدية من الناحية العملانية. لقد اعتقد بعض الفلسطينيين أن أهداف العنف، إذا كان ضرورياً، كانت يجب أن تقتصر على الحدود الجغرافية نفسها المحددة لـ«حرب الاستقلال»، أي على الجنود والمستوطنين الذين كانوا رموز وأدوات الاحتلال الذي كانت الحرب تريد التخلص منه. قد يقول المنطق البارد بعكس ذلك، لكن الواقع العملي أثبت أن العمليات زعزعت شرعية النضال بأسره بوصفه معادياً للاستعمار. وكلما زاد الاشمئزاز من العمليات، في كل من إسرائيل نفسها وسائر أنحاء العالم، بات من الأسهل على إسرائيل أن تستخدم بشكل كامل وغير مقيد ترسانة العنف، المتفوقة بما لا يقاس والمتقدمة تقنياً والمغذّاة من قبل الولايات المتحدة، التي كانت تستطيع أن تستخدمها في قمعها للثورة.

كان الخطأ أكثر فداحة ـ إذا كان أكثر قابلية للفهم كذلك ـ لأن الإسرائيليين أنفسهم هم من لجأوا إلى العنف بداية، وكان عنفهم كذلك

أكبر بما لا يقاس. فبعد زيارة شارون الراجلة مباشرة، فتح الجيش النار على حشود المتظاهرين المسالمين، فقُتِل فلسطينيون مدنيون، كانت بينهم نسبة كبيرة من الأولاد، بأعداد أكبر بكثير مقارنة بالإسرائيليين. وقد كان الأمر متعمداً، كما كان العمل عمل الجيش أكثر من الحكومة. فـ«حين اندلعت الانتفاضة»، بحسب بن كسبيت، المعلّق في «معاريف»، «اتضح أخيراً للجميع أن إسرائيل ليست دولة ذات جيش، بل جيشاً ذا دولة... لقد انتظر «جيش الدفاع الإسرائيلي» هذه الانتفاضة لسنوات، وحين اندلعت، أفرغ كل كبته على الفلسطينيين الذين لم يعرفوا ما الذي أصابهم... لقد سأل الجنرال عاموس ملكا [رئيس الاستخبارات العسكرية] يوسي كوبرفاسر [ضابط الاستخبارات في إحدى المقاطعات]: «قل لي كم رصاصة أطلق «جيش الدفاع الإسرائيلي» منذ بداية الانتفاضة؟». حار كوبرفاسر جواباً. لم يكن يعرف. سأله ملكا أن يأتيه بالإجابة. وحين جاء الجواب عند الظهر، امتقع لون معظم الضباط الحاضرين... لقد أطلق «جيش الدفاع الإسرائيلي» في الأيام الأولى للانتفاضة حوالى سبعمائة ألف رصاصة ومادة مقذوفة أخرى في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وحوالى ثلاثمائة ألف في غزة. وقد هزأ أحد أفراد القيادة المركزية في وقت لاحق قائلاً إن العملية يجب أن تُسمّى «رصاصة مقابل كل ولد»»[٣٤].

«ما بالكم؟»، قال مسؤولون فلسطينيون لنظرائهم الإسرائيليين، «أنتم تكسرون كل قواعد اللعبة!». لكن الجيش استمر بإطلاق النار، معتمداً بشكل أساسي على القناصة[٣٥]. كانت صدمة الفلسطينيين عميقة، وكانت الرغبة في الانتقام عنيفة. وقد أفضى ذلك إلى أنماط أكثر فاعلية وإجراماً من العنف الفلسطيني، وقد بلغت هذه الأنماط ذروتها الرهيبة مع المفجرين الانتحاريين. لكن فيما كان ذلك يتحقق، لم يردّ الرأي العام الإسرائيلي إلا برص الصفوف في ظل رغبة متنامية بالمعاقبة والانتقام. لقد كان الرأي العام هذا في أي حال من الأحوال مشبعاً بعمق بالمواقف الازدرائية نحو شعب خاضع مثلما هي الحال في المجتمعات الاستعمارية في أي مكان، وكثير التقبّل للشعار الاستعماري النموذجي: «اللغة

الوحيدة التي يفهمونها هي القوة». وبالنسبة إلى أولئك اليساريين، الذين اعتبروا عن حق بحسب ظنهم أنهم قد فعلوا الكثير للترويج لعملية السلام، كانت الانتفاضة، حتى من دون المفجرين الانتحاريين، عبارة عن خيانة؛ لقد أسفوا لأن عرفات، الذي كانوا قد محضوه ثقتهم، قد خيب أملهم بشكل فادح. وقبلوا رأي باراك أنه قد «عرّى الوجه الحقيقي لعرفات» من خلال الرفض الذي وُوجِه به «عرضه السخي». وتقلّص «معسكر السلام» الصلب والحقيقي إلى ما يشبه التلاشي. أما بالنسبة إلى اليمين، فقد حقّقت الانتفاضة نبوءاتهم: لم يرد الفلسطينيون السلام يوماً، وبقي عرفات «القاتل والمجرم» المصمم على تدمير «إسرائيل» كما كانوا وصفوه. ولم يمر وقت طويل قبل أن يصبح اليسار واليمين معاً مستعدِّين لـ«المنقذ» الذي وعدهم بحل عسكري بسيط. ففي الانتخابات العامة في شباط ٢٠٠١، اختاروا، وبأغلبية كبرى، شارون ليحل محل باراك على رأس أكثر الحكومات تطرفاً وميلاً للقتال في تاريخ إسرائيل.

يحتل شارون مكانة خاصة في «البندقية وغصن الزيتون». ولا يقتصر السبب على أنه، في تاريخ العنف هذا، يبرز حتماً كأحد ممارسيه الرئيسيين والمكرّسين والنموذجيين في إسرائيل. بل هو يبرز، وحده بينهم، في مراحل العنف الأساسية كلها تقريباً، بدءاً بالغارات المسماة «انتقامية» في السنوات المبكرة للدولة ـ كان قائدها المتهوّر والمجرم ـ ومروراً بمذبحة المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في لبنان ـ لا يزال يواجه خطر المحاكمة بسببها بوصفه «مجرم حرب» أمام محكمة دولية ـ وانتهاءً بمعركته الكبرى الأخيرة بوصفه رئيس الوزراء، المنصب الذي لم يكن يتوقّع سوى البعض، حتى في إسرائيل، أن يتبوّأه بسبب تهوّره وتعصّبه ودمويته. لقد مثّل توليه المنصب بحد ذاته نذيراً بالأعمال العنيفة التي أتت. والواقع أن «حماس» لم تتحوّل إلا بعد تولّي شارون مهامه إلى ما أسماه محلل عسكري إسرائيلي «القنبلة H الفلسطينية: البشر المتفجّرين»[٣٦]. [القنبلة H هي القنبلة الهيدروجينية اختصاراً، فالحرف H يرمز إلى الهيدروجين. لكن المحلل المذكور يتلاعب بالألفاظ عمداً، إذ إن الحرف نفسه هو الحرف الأول من كلمة humans، أي بشر ـ المترجم].

بالنسبة إلى شارون، مثّلت الانتفاضة، والإرهاب الذي رافقها، الفرصة التي كان ينتظرها. هو من الزعماء الإسرائيليين الذين عارضوا كل خطوة من خطوات عملية السلام، من كامب دافيد الأولى في العام ١٩٧٨ إلى أوسلو. وقد قام بذلك لأنه عرف أن هذه التسويات كانت تشمل، أو على الأقل دلّت لـ«إعادة تقسيم» «إرض إسرائيل» ـ المنطقة المعتبرة في التفكير العام الحالي لليمين الإسرائيلي مطابقة لفلسطين التاريخية ـ التي أصبحت بعد العام ١٩٦٧ واحدة موحدة. فبالنسبة إليه، وإلى كثيرين غيره، من أعضاء «ليكود» ومستوطنين وقوميين علمانيين ومتطرفين دينيين بشكل عام، كانت أوسلو «أعظم محنة تحل بإسرائيل على الإطلاق»[٣٧] ونقضاً للصهيونية كما كانوا يفهمونها.

كانت الأرضية جاهزة أصلاً. فقبل وقت طويل، في العام ١٩٩٦، وضع الجيش الإسرائيلي خطة طوارئ تحت اسم «حقل الأشواك» يمكن لتطبيقها، من الناحية العملية إن لم يكن من ناحية النية المعلنة، أن يدمّر أوسلو وكل ما كانت تمثّله: فكرة تقرير المصير الفلسطيني بحد ذاتها، المفضية إلى قيام دولة في نهاية المطاف، على أي جزء من فلسطين التاريخية، وأي كيان شرعي تمثيلي معترف به دولياً ـ مثل عرفات وسلطته الفلسطينية ـ قادر على تحقيق هذه الدولة. ولم يكن ينقص سوى الذريعة. وقد قدّمتها الانتفاضة. وكان مؤيدو هذه الخطة متحمسين لاستغلال هذه الذريعة إلى درجة أنهم بدأوا العمل حتى قبل أن تنفذ «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» العمل الإرهابي الجدي الأول، أي تفجير القنبلة الذي أودى بحياة شخصين في القدس؛ قبل حصول هذه العملية، في ٢ تشرين الثاني، كان عدد القتلى الفلسطينيين قد بلغ مائة وخمسة وأربعين، مقارنة بأربعة عشر إسرائيلياً. ففي ١٥ تشرين الأول، وبطلب من رئيس الوزراء باراك، كانت الأجهزة الأمنية قد نشرت تقريراً ينص على «أن عرفات كشخص يمثل تهديداً شديداً لأمن الدولة وأن الضرر الذي سينجم عن اختفائه أقل من ذلك الناجم عن وجوده». وتلا ذلك صدور «كتاب أبيض» مؤلف من ستين صفحة حمل عنوان «عدم إذعان السلطة الفلسطينية: سجل عدم الثقة وسوء السلوك».

وبعد أن اتهم الكتاب عرفات بـ«تنظيم الانتفاضة»، وصف ما كان يحصل بمجرد الحلقة الأحدث في سلسلة طويلة من الأدلة على أن الرجل لم يكن قد تخلى عن «خيار العنف و«الكفاح»» وعن إعطاء «الضوء الأخضر تكراراً للإرهاب الإسلامي». لم يقدم الكتاب دليلاً جدياً على هذا الادعاء، بل إن الادعاء كان كذلك مخالفاً لما كانت الأجهزة الأمنية تقوله بإسهاب ولمدة طويلة عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال السنوات السابقة للانتفاضة حول عرفات وجهوده لحماية إسرائيل من العنف الفلسطيني. إنه «يقوم بعمله ـ إنه يحارب الإرهاب ـ ويضع كل ثقله ضد «حماس»». هذا ما قاله عامي أيالون، رئيس جهاز الأمن السري «شاباك»، أمام الحكومة في العام ١٩٩٨. بل إنه كان يأمر باغتيال إرهابيي «حماس» في «حوادث» مموّهة فقيل إنه فاق الإسرائيليين أنفسهم فاعلية في هذا الإطار[٣٨].

منذ البداية إذاً لم يكن شارون المتواطئ الوحيد في هذا المخطط المكيافيلي المحضّر منذ وقت طويل أو الداعم الوحيد له؛ هذه الحرب الأحدث في حروب إسرائيل المسماة «مختارة» والتي ينتمي إليها اجتياح شارون للبنان في العام ١٩٨٢ ويشبهها لناحية الأهداف[٣٩]؛ هذا «الشر المطلق»، بحسب الاسم الذي أطلقته تانيا راينهارت، أحد أصرح المعلقين في إسرائيل، على تحقيقها في أصوله ودوافعه وأساليبه المضمرة[٤٠]. لقد كانت معه زمرة كاملة من الجنرالات والجنرالات المتحولين إلى سياسيين الذين كانوا في الواقع، وبشكل متزايد، يتخذون القرارات الفعلية في إسرائيل؛ ولم يكن أقلهم، بغض النظر عن عرضه السلمي «الأسخى»، باراك، منافسه السياسي وتلميذه النجيب في الوقت نفسه، رئيس الوزراء المنتهية ولايته. لكن شارون، آخر الزعماء الأسطوريين من «جيل العام ١٩٤٨»، كان من وقع عليه وضع الخطة موضع التنفيذ.

وقد مضى إلى ذلك بالوحشية غير الرحيمة التي يدل عليها لقبه، «الجرّافة»، الذي استحقّه بجدارة. وقد جرى القيام بكل ذلك ظاهرياً باسم «الدفاع الذاتي» و«الانتقام» من الإرهاب الذي كان الفلسطينيون

قد بدأوا به. لكن في الواقع اتضح تدريجياً أنه ما أن حصل على الحرب التي كان يحتاج إليها، حتى راح يقوم بكل ما كان بوسعه ليذكي نارها ويديمها. صحيح أنه عبّر تكراراً عن رغبته في الحصول على وقف لإطلاق النار واستئناف لعملية السلام بعد ذلك. وصحيح كذلك أنه تقدم بما يشبه «خطة سلام». لكن أعماله كذّبت أقواله. فكلما حدثت فترة هدوء، أي كلما احترم الفلسطينيون آخر دعوة لوقف إطلاق النار، وكلما بدا أن عرفات تمكن من جعل «حماس» تلجم مفجريها الانتحاريين، دب الذعر في قلب شارون. وفي خضم شعوره بالذعر، راح يخرق وقف إطلاق النار بنفسه، عن طريق النوع نفسه تحديداً من الأعمال، ولا سيما أعمال «القتل المستهدف» الأكثر تميزاً وتكراراً ضد الناشطين الفلسطينيين، التي كان يعرف أنها ستثير النوع نفسه من الإرهاب الفلسطيني الذي كان يريده. وقد قام بذلك مراراً وتكراراً. بل أصبح الأمر صارخاً بحيث أصبح نمط السبب والنتيجة كله النقيض الكامل لذلك الذي كان هو وحكومته يسعيان لإقناع الرأي العام الإسرائيلي والرأي العام العالمي المراقِب به: لقد أصبحت إسرائيل هي المعتدي الواضح وأصبح الفلسطينيون هم من يمارسون «الانتقام» في «دفاع ذاتي». لم يكن يرغب في وقف إطلاق النار لأنه لم يكن يرغب في عملية سلام، ولم يرغب في عملية السلام لأن «خطة السلام» التي كانت تدور في رأسه كانت ستنكشف باعتبارها النقيض الكامل لأي «خطة» ولأي «سلام». فكل ما عبّر عنه من جوانبها يدل على أنها هدفت إلى إنكار كل التقدم الذي حصل منذ بدء عملية صنع السلام من خلال مؤتمر مدريد في العام ١٩٩٥ وأوسلو والاتفاقيات والمفاوضات التالية؛ كانت تسعى إلى تكريس كل ما أقامته الصهيونية من «وقائع على الأرض» من خلال اتفاقية «مرحلية» أخرى ذات مدة غير محددة تملك إسرائيل خلالها الحرية لإقامة وقائع جديدة لا تنتهي من هذا النوع. بل إنه لم يهتم حتى بأن يدّعي أنه كان يؤمن بخطته نفسها؛ لقد قال في بداية الانتفاضة: «إن فكرة صنع السلام مع الفلسطينيين فكرة عبثية»[٤١].

إن الشيء الوحيد الذي أراده شارون حقاً كان إتمام جدول أعماله

الفعلي ـ تدمير أوسلو ـ الذي كان يوجّه حملته العسكرية. وباسم حربه على الإرهاب الفلسطيني المتدني التقنية، أطلق إرهاب دولة عالي التقنية خاصاً به. وكان ما حصل عبارة عن هجمات فلسطينية عشوائية على طريقة «اضرب واهرب» الخاصة بحرب العصابات والموجهة إلى الجنود والمستوطنين أو المدنيين داخل إسرائيل نفسها، وعمليات إطلاق النار من السيارات أثناء سيرها، وزرع القنابل على جوانب الطرق، ورشقات «الهاون» المصنّع محلياً، مقابل قدرة إسرائيل العسكرية التقليدية الهائلة، وعقوباتها الجماعية، ومنع التجول، والتفتيش من بيت إلى بيت، والاعتقالات الجماعية، وتجريد المدنيين من ثيابهم الداخلية أو دمغ أذرعتهم بأرقام أمام الملأ، وإعادة احتلال المدن الرئيسية، وعمليات «التهدئة» الوحشية لمخيمات اللاجئين، وهدم المنازل واقتلاع أشجار الزيتون؛ كان ما حصل عبارة عن مفجرين انتحاريين مقابل الدبابات، والمروحيات العسكرية ومقاتلات «إف ـ ١٦» المستهدفة للمناطق الكثيفة السكان؛ كان ما حصل عبارة عن تشويه متعمّد لطرف مقابل تشويه حتمي للطرف الآخر.

أما بالنسبة إلى شارون، فكان ما حصل عبارة عن أمرين متداخلَين. فمن ناحية، كان مبارزة شخصية حتى الموت مع خصم تاريخي كان قد وصل مثله إلى ذروة حياته السياسية؛ لقد عبّر تكراراً بشكل علني عن ندمه على أنه كان في مراحل سابقة قد ترك عرفات «المجرم» حياً ليخوض معركة جديدة. ومن الناحية الأخرى، كان إلحاق الهزيمة بما كان يعتبره أكبر تهديد لإسرائيل منذ قيامها في العام ١٩٤٨. لقد حمّل عرفات والسلطة الفلسطينية المسؤولية المباشرة عن كل عملية إرهابية، وطالبهما باستمرار بوقف العمليات من هذا النوع. من الواضح أنهما كانا غير مسؤولَين، وإذا توافر أي شيء يثبت أنهما كانا غير مسؤولَين، وغير قادرَين على أن يكونا مسؤولَين، فقد كان هذا الشيء أعمال شارون نفسه. فقد أخضع عرفات نفسه لحصارات طويلة ومذلة شلّت حركته في مقرّه في رام الله؛ أثناء آخرها فجّر جيشه بالديناميت المجمع كله وجرفه بالجرافات، ولم يترك سوى مكتب عرفات قائماً، جزيرة وسط أكوام من الركام. ثم دمّر المؤسسات نفسها، والأجهزة الأمنية

والشرطة، التي أصبح عرفات من دونها لا يملك القوة اللازمة لفرض إرادته. واستمر الإرهاب، بالطريقة التي عرف شارون أنه سيستمر فيها، لأنه ببساطة لم يكن من صنع عرفات؛ لقد كان في الواقع موجهاً ضده، فهو كان بطلاً يوماً، حين كان يتحمّل حصارات شارون، وخائناً في اليوم التالي، حين كان يحاول عبثاً فرض دوره كمتعامل. لكن حتى حين أن أعلن أن عدوه التاريخي أصبح «غير ذي شأن»، ظل شارون يقدّمه بوصفه العقل المدبر للإرهاب. كانت عبثية منطقية لم تنجح إلا في خيانة هدفه الحقيقي. وهذا ما حصل مع المهام الأخرى، البعيدة عن الحرب على الإرهاب، التي نفّذها جنوده. فقد عبثوا بمحتويات الوزارات الفلسطينية - الصحة أو التربية أو الزراعة - وأتلفوا أجهزة الكومبيوتر والملفات والسجلات الرسمية للمجتمع الفلسطيني، وحطموا الأثاث وأدوات الزينة، ونهبوا الشركات والمصارف، وسطوا على المباني الحكومية والمساكن الخاصة؛ ومثلما فعلوا على نطاق أكبر خلال اجتياح شارون للبنان قبل عشرين سنة، تغوّطوا وبالوا بشكل منهجي في أي مكان توّفر لهم باستثناء الحمامات، على الأرض أو السجاد أو رسوم الأولاد، وفي القناني أو الجوارير أو أصص الزهور، وحتى في آلة ناسخة في أحد المكاتب[٤٢]. وقسّموا الضفة الغربية إلى مناطق معزولة مفصولة ومقطعة الأوصال لا تُعَد ولا تُحصَى، جاعلين كل حركات السير والاتصالات فيما بينها متعذرة التنفيذ أو خطرة أو متعبة جداً. وباتت الرحلات، إلى العمل أو البيت، التي كانت تستغرق في العادة خمس دقائق تستغرق خمس ساعات. وجلبوا الخراب إلى الاقتصاد الفلسطيني؛ لقد وصل معدل البطالة إلى ستين في المائة؛ ووقع سبعون في المائة من الناس تحت خط الفقر؛ كما عانى حوالى ثلث الأولاد من سوء التغذية. وتعطّلت بشكل حاد الدراسة في المجتمع الأكثر تعلّماً في الشرق الأوسط. لقد جعلوا الحياة باختصار مستحيلة عموماً بحيث إن أي شخص عادي كان ليرحل إلا في حال كان له سبب قوي للبقاء أو لم يكن له مكان آخر يذهب إليه.

نكبة أخرى قيد التحضير؟

كان الرحيل تحديداً ما قد تمناه عدد كبير جداً من الإسرائيليين

للفلسطينيين منذ زمن طويل. فخلال السنين، وكما تعهّد أكثر من سياسي، بدءاً بأشهر وزير دفاع في إسرائيل، موشيه دايان، وانتهاءً بشارون نفسه[٤٣]، أصبح «جعل الحياة مستحيلة» ـ بواسطة المضايقات البيروقراطية والاقتصادية والاجتماعية من نوع أو من آخر ـ ممارسة مكتومة سعوا من ورائها إلى تحقيق الرحيل. لكن ذلك لم ينجح. لكن هل آن الأوان لتجربة وسائل مباشرة وقسرية، لتكرار ما يشبه عمليات الطرد الجماعي في العام ١٩٤٨ أو تلك الأقل حجماً في العام ١٩٦٧؟ هل سيكون هذا، النكبة الجديدة، النتيجة النهائية للانتفاضة؟ لدى كتابة هذه السطور، لم تتوافر أي إجابة عن أسئلة من هذا النوع. لكن كونها طُرِحت، والإصرار الذي رافق طرحها، يوحيان بالإجابة. لقد اعتقد ما يكفي من الناس في إسرائيل والعالم بأن مجموعة من الظروف مناسبة بشكل خاص ـ القوة غير المسبوقة، والنفوذ الذي تمكّن شارون من تركيزه في يديه، وزخم الصراع العنيد، وعقم العرب، وتحول الحياة السياسية في إسرائيل إلى اليمين، والفرص المقدّمة من «الحرب على الإرهاب» بقيادة الولايات المتحدة، والحرب المحتملة على العراق ـ قد تغوي شارون، المقامر الاستثنائي وواضع المخططات الجغراسية الكبرى، بحل المشكلة التي لم تكن تنتهي.

إنها «المشكلة الديموغرافية» ـ باتت هذه التسمية الملطّفة تحلو للإسرائيليين. ما كان يجب فعله بغير اليهود بين ظهرانيهم؟ لقد وُجِدت المشكلة بالطبع منذ بدأ المشروع الصهيوني، وقد وجدت حلاً جزئياً ومؤقتاً فقط في عمليات الطرد في العام ١٩٤٨. ومنذ العام ١٩٦٧ واجتياح الاثنين والعشرين في المائة الباقية من فلسطين التاريخية، عادت المشكلة للبروز بثبات. وقد اتفق الإسرائيليون، من يسار المشهد السياسي إلى يمينه، ومع إضافة فلسطينيي الأراضي المحتلة إلى مواطني إسرائيل الفلسطينيين، على أن المشكلة كانت تكبر بعناد، بل شكّلت في الواقع «قنبلة موقوتة» ديموغرافية هدّدت في نهاية المطاف أمن الدولة اليهودية ووحدتها وهويتها نفسها. وقد حذّر المفكّرون الليبراليون من أن إسرائيل، إن شاءت الحفاظ على طبيعتها الأساسية، على مبرر وجودها، قد تضطر يوماً ما

إلى أن تصبح دولة تمييزية، بل وعنصرية، تضع هويتها اليهودية فوق هويتها الديموقراطية. وتمثّل الحل بنظر اليسار بشكل عام في «الفصل» بين الشعبين على أن يتحقق ذلك بصيغته المثالية من خلال تسوية نهائية تنسحب في ضوئها إسرائيل من معظم الأراضي أو كلها. أما معظم اليمين، الذي كانت عقيدة إسرائيل الكبرى الخاصة به ترفض الانسحاب وتفكيك المستوطنات، فرأى أن الحل المثالي، بل الوحيد الممكن، تمثل في «الترانسفير» [«النقل»] ـ تسمية ملطفة أخرى ـ الذي يعني في الواقع الطرد أو التطهير العرقي. تحدّثوا عن هذا الموضوع منذ زمن طويل وكذلك عن أنماطه المحتملة: «الإرادي»، بـ«التوافق» أو «الإقناع»، «الإلزامي». وقد ضمّنته علناً في برامجها الرسمية أحزاب اليمين المتطرف(٤٤)، مثل «موليديت» الذي يحتل بضعة مقاعد في الكنيست. لم يمض «ليكود» إلى هذا الحد، لكن خطابه العام كان يحفل به. وقيل إن ثلث مؤيدي حزب العمل يوافقون عليه. بل إنه شكّل في الواقع معلماً مستمراً من معالم المشهد السياسي الإسرائيلي لم يتذبذب إلا لناحية الدرجة والحضور، وذلك بحسب الظروف والمزاج العام. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في العام ٢٠٠٢ أن ستة وأربعين في المائة من السكان يودون أن يروا «الترانسفير» حاصلاً بحق فلسطينيي الأراضي المحتلة، وواحداً وثلاثين في المائة (أو ستين في المائة حين طُرِح السؤال بطريقة أقل مباشرة) يودون الأمر ذاته بالنسبة إلى فلسطينيي إسرائيل نفسها(٤٥).

وكان الأمر المقلق أن شعبية «الترانسفير» لم تتزايد منذ بدء الانتفاضة في صفوف مؤيديه التقليديين فحسب، بل دخلت بشكل متزايد في الخطاب السياسي للتيار السائد. كان هذا التيار في الأيام الغابرة يتخذ له ملجأً أخلاقياً في الأساطير المتعلقة بصفاء ولادة إسرائيل وإعجازها. لكنه لم يعد يستطيع ذلك بفضل «المؤرخين الجدد». بيد أن التيار السائد عموماً، على الرغم من معرفته الكاملة بـ«الخطيئة الأصلية» التي ارتكبتها إسرائيل، لا يرى في مسؤولية إسرائيل عن النكبة مسألة تستأهل الندم، أو خطأً يجب تصحيحه؛ الوضع على عكس ذلك، كما يقول إيلان

بابيه، أحد هؤلاء المؤرخين، ف«على الرغم من أن عدداً لا يُستهان به من السياسيين والصحافيين والأكاديميين في إسرائيل قد توقفوا عن نفي ما حصل في العام ١٩٤٨.. إلا أنهم لا يزالون مستعدين لتبريره علناً، ليس فقط من خلال استعادة ما حصل، بل كذلك باعتباره وصفة للمستقبل». لقد أصبحت النكبة «تبدو لكثيرين في وسط الخريطة السياسية نتيجة حتمية وقابلة للتبرير من نتائج المشروع الصهيوني في فلسطين. وإذا كان هناك من ندم فهو على أن الطرد لم يكن كاملاً. بل إن تحوّل «المؤرخ الجديد» بيني موريس إلى الاعتقاد بأن الطرد... كان يجب أن يكون أشمل، يساعد على تشريع الخطط الإسرائيلية المستقبلية لمزيد من التطهير العرقي. لقد بات «الترانسفير» الخيار الأخلاقي الرسمي الموصى به من قبل أحد أكثر المراكز الأكاديمية احتراماً في إسرائيل، «مركز الدراسات بين الاختصاصات» في هرتزليا، كما ظهر في السياسات المقترحة التي تقدّم بها وزراء كبار في حزب العمل إلى حكومتهم. وهو يحظى بتأييد علني من قبل أساتذة جامعيين، ومعلقين إعلاميين، ولم يعد يجرؤ على استنكاره سوى عدد قليل جداً... وهكذا لم تعد النكبة موضوع إنكار في إسرائيل بل أصبحت على عكس ذلك عزيزة»[٤٦].

بعد سنتين على الانتفاضة، شعر شارون أنه قادر على أن ينعى أوسلو. لكن لا يزال عليه أن يكمل إخضاع الفلسطينيين؛ لا يزال عليه أن يقيم تلك القيادة الدمية التي يمكنها، على غرار ما يُسمّى «الروابط القروية» التي كان قد أقامها في السبعينيات وبداية الثمانينيات، أن تعمل على تهدئة الأراضي وتحرسها لمصلحة إسرائيل. كانت مهمته لا تزال غير مكتملة. يقول بابيه: «يشعر [شارون] أن المزاج العام في إسرائيل قد يسمح له بالمضي إلى أبعد مما وصل إليه إن أراد أن يكرر التطهير العرقي، ليس بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة فحسب، بل كذلك إن استدعى الأمر بحق المليون فلسطيني داخل الحدود السابقة للعام ١٩٦٧».

إن حاولت إسرائيل في ظل شارون أو غيره أن تقوم بهذه الخطوة، فإن

من بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي يمكن أن تفشّلها تبرز الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في العالم والراعي المتروبوليتاني الذي تعتمد عليه إسرائيل في نهاية المطاف من أجل بقائها نفسه، العامل الأهم على الإطلاق. فهل تستجمع الإرادة اللازمة لذلك، وإن فعلت، فهل تخضع إسرائيل؟ يستدعي هذا السؤال بدوره سؤالاً آخر: يقوم تعارض مصالح جوهري بين الطرفين، يكمن دائماً ويبرز أحياناً، ويماثل مدى عمقه في نهاية المطاف مدى قوة الصداقة المطلوبة لإخفائه أو تقليصه إلى حده الأدنى. وكلما ازداد تطرّف إسرائيل وعنادها، ازدادت حتمية أن يخرج هذا التعارض على السيطرة عاجلاً أم آجلاً. وحين يحصل ذلك، أي طرف سيسود في هذه العلاقة المميزة جداً ـ الولايات المتحدة أم إسرائيل و«أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة؟ بحسب المنطق، وفي ضوء الفرق الذي لا يقاس على صعيد القوة، لا يمكن أن يكون الفائز غير الولايات المتحدة، لكن صراعاً عنيفاً سيقوم قبل أن يحصل ذلك.

٣ ـ إسرائيل و«أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة

من السيد ـ جورج بوش أم أريل شارون؟

من بين الأميركيين الذين تعلّموا ذلك بالطريقة الأصعب يبرز جورج بوش الثاني. هو أكثر الرؤساء الأميركيين تأييداً لإسرائيل على الإطلاق. وقد قال المعلقون الإسرائيليون ساخرين إنه كان يستطيع بسهولة أن يتحدّث باسم شارون كخطيب رئيسي في مؤتمرات «ليكود»[٤٧]. لكن ذلك لم يعنِ أنه استطاع أن يتجاهل كل ما قام به رئيس الوزراء الإسرائيلي. بل إن الرؤساء الأميركيين كلهم، بغض النظر عن تعاطفهم مع الدولة اليهودية، وجدوا في وقت من الأوقات أنفسهم مضطرين لممارسة «ضغط» على المحمية كلما أصبح الضرر الذي كانت تلحقه بمصالح الراعي أكبر مما كان الراعي يستطيع أن يتحمله.

وقد حدث ذلك في نيسان ٢٠٠٢ حين أطلق شارون، في خضم الانتفاضة الثانية، «عملية الدرع الدفاعية». لقد شمل الهجوم، الأشرس

بين هجماته حتى ذلك التاريخ، معظم الضفة الغربية، لكن مخيم جنين - إلى جانب مدينة نابلس - نال الحصة الأكبر منه. كان المخيم من حصون مسلحي «حماس» وترسانة لأسلحة الإرهاب ومصدراً رئيسياً للمفجرين الانتحاريين وقد صمم شارون على تدميره.

لكن جيشه واجه مقاومة عنيفة. وبرزت مخاوف مبررة من أن مجزرة ستحصل أو قد حصلت فعلاً، فيما كانت كراهية الولايات المتحدة قد بلغت مرحلة الحمّى في العالم العربي الغاضب أساساً من معاناة الفلسطينيين. وكانت إشارات الانزعاج قد بدأت تصدر عن الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة، مثل الأردن ومصر، محذرة من أن إبقاء شارون من دون مراقبة كان يهدد أنظمتها بالانهيار، هي وكل بنية السلام التي كانت تقيمها مع إسرائيل. وكان المسلحون والخارجيون - صدام حسين أو «حزب الله»، الميليشيا الأصولية المدعومة إيرانياً في لبنان - يستفيدون من الوهن الذي أصاب التيار السائد. وكان الأمير عبد الله، الحاكم الفعلي لأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، يفقد صبره بشكل واضح. لقد كان الوضع جدياً لدرجة أن وزير الخارجية الأميركي كولن باول اضطر إلى أن يقول لإسرائيل - وإن بكل اللباقة والمراعاة اللتين توحي إسرائيل بهما عادة إلى المسؤولين الأميركيين - «إننا كأصدقاء مضطرون للتفكير في النتائج الإستراتيجية البعيدة المدى» لأعمال إسرائيل و«في تأثيرها في الدول الأخرى في المنطقة والمناخ الدولي».

وأخيراً وبعد طول تردد بدا أن بوش بدأ يعيد النظر في سياسة «عدم التدخل» التي كان يعتنقها. فقد شكّلت هذه السياسة حافزاً لشارون ليشن وبوحشية أكبر «حرباً على الإرهاب» شبّهها بنظيرتها الأميركية بعد ١١ أيلول. وأطلق بوش «مبادرة سلمية» شرق أوسطية جديدة، ولو فاترة، كان هدفها النهائي والثابت إقامة «دولتين: إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن». وكالعادة وجه أبرز تعليقاته اللاذعة إلى عرفات والفلسطينيين. لكن في الوقت نفسه، وهنا الضغط الحقيقي، أمر شارون بإخراج قواته من الضفة الغربية «من دون تأخير».

وقد وجّه طلبه هذا بالطريقة التي تلائم قائداً يتوقّع الطاعة. وأرسل وزير خارجيته، الأقل ميلاً لإسرائيل مقارنة بمعظم أركان إدارته الآخرين، إلى المنطقة معطياً إياه صلاحية تنفيذ ذلك. وحين لم يبدِ شارون أي دليل على الطاعة، اتخذ بوش لهجة أكثر حزماً. فقد أكد للصحافيين «أنني عنيت ما قلته لرئيس الوزراء الإسرائيلي: أنا أتوقع انسحاباً من دون تأخير».

لكن لم يمر وقت طويل حتى تبين أنه إذا كان قد عنى ما قاله حقاً - وهناك شكوك جدية في ذلك - فهو لم يعد يعنيه. والسبب في أنه توقف عن ذلك، أو لم يستطع الاستمرار فيه، موجود هناك، تحت أنفه، في واشنطن نفسها. فهناك أثبتت إسرائيل، و«أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة، بشكل باهر وغير مسبوق القدرة على جعل زعيم القوة العظمى الوحيدة في العالم يخضع لإرادة دولة بعيدة تشبه لناحية حجمها وعدد سكانها إحدى أصغر الولايات الخمسين في البلد، أي نيوجرسي أو كونكتيكت. لقد جرى هناك احتجاج صاخب على الانحراف الذي أبداه أكثر معتنقي المبادئ المؤيدة لإسرائيل حماسة. وأرسل شارون مبعوثاً إلى واشنطن، لم يكن غير عدوه اللدود، رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو. وكان نتنياهو، الذي أقام سابقاً في الولايات المتحدة، يفهم سياسات البلد وعلاقاتها العامة، بل كان قد لقي استقبالاً حاراً في الكونغرس من قبل عضو مجلس الممثلين عن ولاية نيويورك، بنجامين غيلمان، الذي قال عنه إنه «ليس أحد الأصدقاء فحسب بل أحد أفراد العائلة»، مستخدماً التعبير العبري عن ذلك[٤٨]. وكان أكثر تطرفاً من شارون نفسه. ولدى وصوله، سأله الشيخ جو ليبرمان، أحد أبرز «أصدقاء إسرائيل»، أن يخاطب المجلس. وقد قال في خطابه: «حين يتعلق الأمر بالإرهاب الموجّه إلى إسرائيل، أخشى من أن الوضوح المعنوي والإستراتيجي الحيوي جداً لتحقيق النصر قد تحرّف إلى درجة التبدّل. وقد تعمّقت خشيتي حين تلقّت إسرائيل طلباً لا يُصدّق بالتوقف عن محاربة الإرهاب والعودة إلى طاولة المفاوضات مع نظام مكرّس لتدمير الدولة اليهودية ومعتنق بشكل علني للإرهاب». لقد دُعِي المبعوث المطلق

الصلاحية لأكثر محميات الولايات المتحدة استفادة من سخائها إلى مهاجمة الراعي في قلب «الكابيتول هيل». [تلة يقوم عليها الكونغرس في واشنطن ـ المترجم].

ولم يغب الرجل عن التظاهرة الكبرى المؤيدة لإسرائيل التي قامت بعد بضعة أيام خارج الكونغرس والتي أظهر فيها «أصدقاء إسرائيل» قوتهم في الشارع. وقد ظهر فيها التحالف الثلاثي الجديد بين اللوبي اليهودي ومن يُسمّون «المحافظين الجدد» الذين سيطروا على إدارة بوش و«اليمين المسيحي». وكان هؤلاء الإنجيليون، أو أفراد المجموعات الألفية بينهم، يؤمنون بأن إسرائيل و«تجميع المنفيين» عبارة عن تأكيد على نبوءة توراتية، ومقدمة لقيام «هرمجدون»، المعركة الفاصلة بين قوى الخير والشر، وبالتالي العودة الثانية للمسيح. كانوا يوصمون قبلاً بالعداء للسامية، والأكيد أن السيناريو الذي يتخيلونه ليوم القيامة ليس لطيفاً بالنسبة إلى اليهود، فبينما سيمضون هم مباشرة إلى الجنة من دون سكرات الموت، سيكون على اليهود أن يختاروا بين التحوّل إلى المسيحية أو الإبادة بطريقة غير لطيفة على الإطلاق. وكانت «الرابطة المعادية للتشهير»، المنظمة اليهودية المكرسة رسمياً لمحاربة التحيز العرقي، قد شنت في العام ١٩٩٤ هجوماً عنيفاً عليهم في تقرير حمل عنوان «اليمين الديني: الاعتداء على التعددية والتسامح في الولايات المتحدة».

لكن بعد ثماني سنوات، غيرت الرابطة رأيها تماماً. فقد أعلن مديرها، أبراهام فوكسمان، «أن الدوافع غير مهمة طالما أنهم لا يجعلون دعمهم مشروطاً بقبولنا لدوافعهم»[٤٩]. ففي أي حال لم يكن الإنجيليون حليفاً يُستخَف به في بلد يشكل فيه عدد المسيحيين الذين يرتادون الكنائس الأعلى بما لا يقاس في العالم الغربي، وحيث يقوم تداخل شديد بين الدين والسياسة. كما أن هؤلاء، الذين يمثلون عشرين في المائة من الناخبين، من الدعائم الأساسية للحزب الجمهوري. لذلك فإن بوش ـ يُقال إنه يشاركهم بعض معتقداتهم ـ وغيره من السياسيين أخذهم على محمل الكثير من الجد. وكانوا ممثلين في الإدارة والكونغرس، وقد رأى

أحدهم، جيمس إيهوفي، ممثل ولاية أوكلاهوما في مجلس الشيوخ، أن الأراضي المحتلة ملك لإسرائيل لأن «الله يقول ذلك». وكانوا يؤمنون بأن إسرائيل لا تقبل النقد لأنها وسيلة من وسائل الأهداف الإلهية. ولم يكونوا يؤمنون بأي تسوية سلمية، فكلما ازداد عدد اليهود «العائدين» والمستوطنين والمتوسعين، وكلما تفاقمت أعمال العنف مع العرب بسبب ذلك، اقترب موعد يوم القيامة. وقد أعجبوا بالهالة العسكرية لشارون. ويُقال إنهم أرسلوا مائة ألف رسالة إلكترونية غاضبة إلى البيت الأبيض للاحتجاج على «الضغط» الذي كان بوش يمارسه عليه.

بمواجهة هذا الاستعراض للقوة السياسية المحلية، انهار تصميم الرئيس برمته. وعاد وزير خارجيته إلى بلده صفر اليدين: لم يحصل انسحاب إسرائيلي. أما شارون العنيد والمولع بالقتال، الذي كان الإسرائيليون أنفسهم ينعتونه بـ«الحرب التي تنتظر الاندلاع»[٥٠]، فقد أسماه بوش «رجل السلام».

اللوبي

كان هذا التراجع الذريع، في جزء منه على الأقل، شهادة على القوة التي قد حققتها إسرائيل و«أصدقاء إسرائيل» في واشنطن. وكما يذكر «البندقية وغصن الزيتون»[٥١]، كان دافيد بن غوريون، «والد» إسرائيل، أول من استهدف بشكل منهجي، وبفاعلية ذكية وحاسمة، اليهود الأميركيين ـ كانوا حتى ذلك الوقت بعيدين عن الاتحاد أو حتى عن الاهتمام الكبير بالصهيونية السياسية العرقية ـ باعتبارهم وسيلة تأثير في السياسة الخارجية للقوة العظمى البارزة حديثاً. ومنذ ذلك الوقت ازداد الستة ملايين يهودي أميركي، الذين لا يزيدون على اثنين في المائة من إجمالي عدد السكان، قوة على قوة. في كتابه «القوة اليهودية»[٥٢]، وصفهم ج. ج. غولدبرغ بـ«أكبر المجتمعات اليهودية وأقواها في التاريخ». فهم أفضل المجموعات الإثنية الأميركية تعليماً، والثانية لناحية الثروة بعد المجموعة اليابانية الأصغر حجماً، وقد لعبوا دوراً قوياً، طاغياً أحياناً، في الحقول الاقتصادية والثقافية والفكرية. وبفضل متابعتهم الدائبة للقضايا

العامة، تمكنوا من تحقيق «حضور استثنائي... في السياسات الأميركية»[٥٣] ونفوذ كبير لا يتناسب مع أعدادهم.

وقد ساندوا القضية بشكل طاغ. فقد كتب سيمور مارتن وإيرل رآب يقولان: «منذ قيام دولة إسرائيل جرى التعبير عن صلة اليهود الأميركيين بإسرائيل بشكل دراماتيكي وحتى بطولي»[٥٤]. فقد رأوا، ولا سيما منهم المعادون للذوبان في المجتمعات غير اليهودية، أن إسرائيل أصبحت عاملاً رئيسياً في فهمهم لهويتهم وإنجازهم وجزءاً أساسياً من وجاهتهم ونفوذهم كمجتمع أميركي.

ومن المعالم الكبرى في هذا التطور، الانتصار الساحق في الحرب العربية - الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ والفخر الهائل الذي تولّد عنها. فقد رأى كثير من اليهود الأميركيين فيها حدثاً ذا معنى مباشر وشخصي أكبر حتى من قيام الدولة «لكأن مصير [إسرائيل] كان مصيرهم هم حرفياً»[٥٥]. لكن الدافع إلى تبرير حكم إسرائيل لشعب مستعمَر تسبب مع الوقت بما اعتبره البعض «اخشيشاناً معنوياً» للمجتمع اليهودي، أبعده بشكل متزايد عن تلك المثل اللبرالية والإنسانية والثقافية التعددية والتقدمية التي تمكن من خلالها تقليدياً من أن يقدّم مساهمة باهرة لصالح المجتمع الأميركي عموماً، وكذلك بـ«قبلية عنيدة» حُوّلت بسهولة إلى قوة سياسية صرفة في عاصمة البلد[٥٦].

وهكذا أصبحت واشنطن أهم مصدر متروبوليتاني للقوة، لم تستطع إسرائيل من دونه أن تحافظ على قوتها الذاتية وتطوّرها بمواجهة العداء الفلسطيني والعربي. وأصبحت القوتان مكملتين لبعضهما البعض ومرتبطتين عضوياً، بحيث تحولت إسرائيل و«أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة من كل النواحي العملية إلى شيء واحد. وبغض النظر عن المقياس المستخدم لاعتبار الأصدقاء امتداداً لإرادة إسرائيل، فالواقع يشير إلى أن النفوذ الإسرائيلي على سياسات الولايات المتحدة الشرق أوسطية، الممارس من قبلها مباشرة أو بواسطة أصدقائها، نما منذ كتابة

هذا الكتاب بشكل باهر أكثر من أيِ وقت مضى، وأصبح كل رئيس جديد (مع الاستثناء اللافت الذي شكّله جورج بوش الأب) أكثر ميلاً لإسرائيل من سلفه، في عملية بلغت ذروتها مع جورج بوش الابن.

لم يكن اللوبي اليهودي، التعبير المنظم عن النفوذ الإسرائيلي في واشنطن، مجرد أقوى مجموعة ممثلة لمصالح إثنية في التاريخ الأميركي الحديث، بل كان ربما أقوى مجموعة من أي نوع. «لم نعد نشعر أننا نعيش في الشتات، فالولايات المتحدة لم تعد تملك حكومة من الأغيار، بل إدارة يلعب فيها اليهود دور الشركاء الكاملين في صنع القرار عند كل المستويات»[٥٧]؛ «لم يحصل مرة في تاريخنا أن امتلكت قوة أجنبية سيطرة كهذه على حكومتنا»[٥٨]؛ «يبدو أن تهديدها المنتشر... يصل إلى كل مركز حكومي، بل وكل دار عبادة ومؤسسة محترمة للتعليم العالي»[٥٩]. وسواء أصَدَرت هذه المواقف عن ذعر من قبل الإسرائيليين الذين استفادوا من الوضع أم عن اشمئزاز من قبل الأميركيين البارزين الذين عانوا منه، فإن المغالاة من هذا النوع تسم النقاشات التي تتناول اللوبي.

يتألف اللوبي من شبكة متراخية من أكثر من خمسين منظمة، بينها اثنتان تتمتعان بالنفوذ الأكبر، هما «لجنة العلاقات العامة الأميركية ـ الإسرائيلية» («آيباك») و«مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية». وتتميز المنظمتان، وكذلك منظمات مثل «المنظمة الصهيونية العالمية» و«الرابطة المعادية للتشهير»، بأنها أكثر تطرفاً من كثير من المنظمات الأخرى والمجتمع اليهودي عموماً، على الرغم من أن الأخير قد انحرف يميناً. وتدعم المنظمتان «ليكود» ضد حزب العمل، وتشارك اليمين الإسرائيلي تشكيكه في اتفاقية أوسلو أو عداءه لها. ويصف ج. ج. غولدبرغ «آيباك» بـ«آلة الضغط المتعددة الأغراض» التي «لا تضع على جدول أعمالها غير إسرائيل»، فقد تمكنت هي والمؤتمر من اكتساب الاعتراف، في أروقة السلطة في واشنطن، «بأنهما الصوتان الرسميان لليهود الأميركيين»، لكنهما أقرب إلى «أداة تنفيذ لسياسات «ليكود»»[٦٠].

برزت «آيباك» فعلياً لأول مرة في بداية الثمانينيات حين تواطأت الولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغن في اجتياح شارون الكارثي للبنان. وكان ما حصل، بحسب موظف سابق في «آيباك»، «ثورة»، «فقد شهدت السياسة الأميركية الشرق أوسطية تحولاً دراماتيكياً لمصلحة إسرائيل». وبحسب توماس داين، المدير التنفيذي لـ«آيباك»، كان ريغن ووزير خارجيته جورج شولتز على وشك «أن يتركا إرثاً سيلعب دوراً مهماً على صعيد أمن إسرائيل للعقود التالية». فقد أخبره شولتز أنه قرر «إقامة ترتيب مؤسساتي يجعل بعد ثماني سنوات من الآن أي وزير خارجية لا يكون إيجابياً حيال إسرائيل يفشل في تجاوز العلاقة البيروقراطية التي أقمناها بين الولايات المتحدة وإسرائيل»[٦١].

الكونغرس

تركز «آيباك» قواها الإقناعية بشكل أساسي على الفرع التشريعي من الحكومة. وهي تستخدم المال أداة رئيسية في ذلك وبالكميات الهائلة المتوافرة لها من المجتمع اليهودي الأميركي الكبير الثراء. وهي الوحيدة بين المجموعات الممثلة لمصالح إثنية - إلا إذا احتسبنا اللوبي الكوبي الأميركي الأضعف بكثير - التي تعمل على نطاق البلد بأسره. وعن طريق استغلالهم لما يعتبره كثيرون فساداً يشوب القوانين الأميركية لناحية تمويل الحملات الانتخابية، يمكن للمانحين، بواسطة حوالى مائة من «لجان العمل السياسي» المؤيدة لإسرائيل، أن يمارسوا نفوذاً مقرّراً على حظوظ المرشحين إلى الكونغرس في أي مكان في البلد.

وتستخدم «آيباك» التخويف والتهديد أداة ثانية. فهي تحتفظ بسجل دقيق لعادات التصويت لدى كل عضو في الكونغرس. وهي تكافئ المطيعين - أولئك الذين، بحسب وصف صحيفة إسرائيلية، «يخطبون إلى الأبد حول حق اليهود بالاستيطان في أي مكان في «أرض إسرائيل»، ويعرضون باستمرار خرائط وجداول تظهر أن لا شيء أقرب من نهر الأردن يمكن أن يكون حدود [إسرائيل] التي يمكن الدفاع عنها، ويقولون إن حتى هذه الحدود قد لا تكون كافية لأن ما من عربي على

الإطلاق يمكن الوثوق به»[٦٢]. وهي تعاقب المتمردين. ويعرف كل عضو في الكونغرس أسماء الذين حطمتهم. وكان من الضحايا المبكرة بول فندلي، الشيخ الجمهوري من ولاية إيلينوي، الذي أصبح فيما بعد من الحاملين البارزين عليها. يقول: «يتصرف الكونغرس كأنه فرع من فروع البرلمان الإسرائيلي». فخلال خمس وثلاثين سنة، «لم تُقَل كلمة واحدة... في أي من المجلسين... تستحق الوصف بأنها نقاش حول السياسة الشرق أوسطية»؛ «إن انتقاد إسرائيل في الكابيتول هيل، ولو في حديث خاص، محرّم تماماً، وغير وطني على الإطلاق، إذا لم يكن معادياً للسامية»[٦٣]. ومن الضحايا المتأخرين إيرل هيليارد. لقد هاجمت «آيباك» هذا العضو الأسود في مجلس الممثلين عن ولاية ألاباما بعد أن بدأ يهتم بالشؤون الخارجية، فعارض قراراً في المجلس يعطي الحرية الكاملة لشارون في مسعاه إلى تهدئة الضفة الغربية. وقد فتحت خزائنها لمنافس أسود كان مستعداً للتعبير عن المشاعر المطلوبة إزاء بلد بعيد لا أهمية له تقريباً بالنسبة إلى ناخبيه المحتملين. ولاحظت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن أسماء المتبرعين للحملة الانتخابية للمنتصر ضمت «عشرة أفراد من عائلة كوهين من ولايتي نيويورك ونيوجرسي؛ لكن قبل أن يصل المرء إلى هؤلاء، هناك أفراد من عائلات أبرامز وأكرمان وأدلر وأمير وآشر وباروخ وباسوك وبرغر وبرمن وبرغمن وبرنشتاين وبلومنثال. كلهم من الساحل الشرقي وشيكاغو ولوس أنجلس. ومن المستبعد جداً أن يكون أحدهم قد زار ألاباما في حياته»[٦٤]. يقول العضو السابق في مجلس الشيوخ جيمس أبو رزق: «لا علاقة للأصوات والخطابات بحب المشرّعين لإسرائيل» بل «لها كل العلاقة بالمال الذي يُضَخ في حملاتهم» من قبل اللوبي[٦٥]. والنتيجة، بحسب ويليام كواندت، العضو في «مجلس الأمن القومي» في عهد الرئيسين نيكسون وكارتر، أن «سبعين إلى ثمانين في المائة من أعضاء الكونغرس كلهم يوافقون على أي أمر يرون أن «آيباك» تريده»[٦٦].

تريد «آيباك» في الأساس أمرين. الأول هو الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل في أي مكان، في الأمم المتحدة وغيرها من الندوات، وفي أي

زمان، في التحول الأخير الذي شهدته عملية السلام أو أي نزاع مع الحكومات العربية، تحددهما إسرائيل نفسها. يجب ألا يقوم «أي فرق» بين الحكومة الأميركية، سواء أكانت جمهورية أم ديموقراطية، والحكومة الإسرائيلية، ولا سيما إن كانت ليكودية متطرفة. وفي أعقاب الإذلال الذي تعرّض له الرئيس على يدي شارون، فاق المجلسان نفسيهما في استعراض مذل للولاء التلقائي لإسرائيل. فقد أقر مجلس الشيوخ بأربعة وتسعين صوتاً مقابل صوتين قراراً ساوى عملياً بين إسرائيل والولايات المتحدة في «الحرب على الإرهاب». ولم تصدر أي إشارة إلى أن شارون كان قد لعب دوراً يستأهل اللوم في تصعيد العنف. وخلال دقائق أصدر مجلس الممثلين قراراً أقوى بأغلبية ثلاثمائة وخمسة وعشرين صوتاً مقابل واحد وعشرين. فقد أعلن محرّك الأغلبية في المجلس، توم ديلاي، أن «على كل إرهابي أن يعرف أن الشعب الأميركي لن يتخلى عن الحرية أو الديموقراطية أو إسرائيل» وأن الهجمات الفلسطينية على إسرائيل كانت «هجمات على الحرية» وأن «كل الناس يجب أن يعرفوا أن حرب إسرائيل هي حربنا». وقد وصف أحد المعارضين القلائل، نيك رحال، القرار بأنه كان «غير متوازن ومتحيزاً لدرجة أننا أصبحنا أضحوكة في فم العالم». لكن الأسوأ ما لبث أن حصل في نوبة التحيّز الأعمى هذه حين أعلن زعيم الأغلبية في المجلس، ديك أرمي، الممثل الجمهوري لولاية تكساس، أمام صحافي مدهوش وغير مصدّق: «أنا سعيد بأن إسرائيل استولت على الضفة الغربية كلها. وأعتقد أن على الفلسطينيين أن يرحلوا... على هؤلاء الناس الذين اعتدوا على إسرائيل أن يبتعدوا إلى منطقة نائية»[٦٧]. والواقع أن تطهيراً عرقياً من هذا النوع لم يكن على جدول الأعمال الرسمي المعلن لشارون نفسه.

الأمر الآخر الذي تريده «آيباك» هو استمرار تدفق المساعدات إلى إسرائيل. وهذا ما يحصل دائماً عن طريق مدفوعات سنوية تحددها لجان الكونغرس، التي يتلقى جميع أعضائها تقريباً مساعدات انتخابية من «آيباك»، وتعرضها أمام مجلسي الشيوخ والممثلين اللذين يصوتان بالموافقة عليها من دون أي نقاش يذكر، فكيف بالاعتراض. كانت المساعدات

الأميركية لإسرائيل في السنوات الأولى صغيرة نسبياً، لكن الولايات المتحدة باتت في الستينيات والسبعينيات الراعي الاقتصادي والعسكري الرئيسي لها، مع استمرارها في لعب دور الراعي السياسي والدبلوماسي. لكنها ما أن أصبحت كذلك حتى لعبت دورها الجديد بإفراط مطلق يميز تعاملاتها مع محميتها الاستثنائية. وقد وصلت الرزمة السنوية المعلنة في السنوات الأخيرة، المصنفة رسمياً كمساعدات «اقتصادية» و«عسكرية»، إلى حدود الثلاثة مليارات دولار أميركي، لكن المعونات الخفية، والامتيازات الخاصة، والإضافات المخصصة لأغراض معينة، والقروض التي تتحول إلى منح بفضل نوبات طيبة القلب التي تصيب الكونغرس، تجعل الإجمالي الحقيقي يتجاوز ذلك الرقم بكثير ليصل ربما إلى خمسة مليارات دولار إميركي أو أكثر. وهكذا أصبح بلد أصغر من هايتي أو هونغ كونغ، مثلاً، أكبر مستفيد منفرد من الكرم الأميركي. وقد انقضت الأيام التي كان يمكن فيها اعتبار إسرائيل من الدول الفقيرة أو النامية التي تستفيد عادة، ولو من حيث المبدأ فقط، من هذا النوع من المساعدة. فمع حلول العام ١٩٧٧ بلغ إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي للفرد الواحد ستة عشر ألفاً ومائة وثمانين دولاراً أميركياً في السنة، ما وضع إسرائيل في مصاف الدول الأوروبية المزدهرة، مثل إيرلندا، وجعلها تتقدّم على إسبانيا. ومع نهاية القرن العشرين، كانت إسرائيل قد تلقّت، بحسب إحدى الإحصائيات، واحداً وتسعين مليار دولار أميركي من المساعدات الخارجية. ولم يشمل الرقم ما فاق الخمسة عشر مليار دولار أميركي من ضمانات القروض على أنواعها، والعشرين مليار دولار أميركي من المساهمات الخيرية المفترضة والمعفاة بالتالي من الضرائب التي قدّمها اليهود الأميركيون إلى إسرائيل منذ تأسيسها، وهي مساعدات يمكن أن تنتهي في خزائن مؤسسات «خيرية» من طراز «ليبي»، أي «صندوق تعزيز الدفاع عن إسرائيل». وتصل المساعدات الرسمية لإسرائيل إلى ما لا يقل عن ثلث إجمالي المبالغ التي تخصصها الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية، ويمكن أن تصل إلى نصفها إذا أضفنا المبلغ المرافق لها الذي تدفعه الولايات المتحدة لمصر مكافأة لها على حفاظها على السلام مع إسرائيل. وهكذا كانت المساعدات البالغة أربعة

وستين مليار دولار أميركي التي ذهبت بين العامين ١٩٤٩ و١٩٩٧ إلى سكان الدول الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى وأميركا اللاتينية والكاريبي، وعددهم مجتمعين مليار وأربعمائة وعشرة ملايين، أقل بسبعة مليارات دولار أميركي من المساعدات التي ذهبت إلى سكان إسرائيل الذين كانوا يقلون في ذلك الوقت عن ستة ملايين. وهكذا يمكن القول إن الولايات المتحدة، لقاء كل دولار أنفقته على أفريقي، أنفقت ٢٥٠,٦٥ دولار على إسرائيلي، ومقابل كل دولار أنفقته على شخص في النصف الغربي من الكرة الأرضية خارج الولايات المتحدة، أنفقت مائتين وأربعة عشر دولاراً على إسرائيلي. لكن من شبه المؤكد أن معظم دافعي الضرائب الأميركيين سعداء بجهلهم بالأريحية السامية، بذروة الكرم المالي، الذي تمارسه حكومتهم باسمهم. وبما أن إسرائيل تنال كل حصتها من المساعدات السنوية خلال الشهر الأول من السنة المالية، بدلاً من أن تنالها في أقساط فصلية كما هي الحال مع الدول الأخرى المستفيدة من المساعدات الأميركية، يمكنها أن تستثمر على الفور أي فائض في سندات الخزينة الأميركية. وبما أن الحكومة الأميركية مضطرة من الناحية الأخرى للاقتراض لكي تموّل هذه المساعدات، فهي تدفع فوائد على المبالغ نفسها إلى إسرائيل. وفي ضوء هذه الوقائع احتسب الاقتصادي توماس ستوفر أن تكلفة المساعدات الأميركية لإسرائيل على دافع الضرائب الأميركي بلغت منذ العام ١٩٧٣ مائتين وأربعين مليار دولار أميركي[٦٨].

الإدارة

ومن المقاييس الأساسية لسلطة اللوبي المتنامية، نفوذه في مجال التعيينات الإدارية. وقد أثبتت الوكالة الأخرى، «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية»، قدرة كبيرة في تعاملاتها مع الفرع التنفيذي من الحكومة. وقد تمكّنت من تحقيق إنجازها الأبرز في عهد الرئيس ريغن ثم، وبشكل أكثر دراماتيكية، في عهد الرئيس كلينتون. وقد بلغت هذه الدراماتيكية من المستوى بحيث إن صحيفة «معاريف» الإسرائيلية[٦٩] نشرت في العام ١٩٩٤ مقالة طويلة حملت العنوان «اليهود الذين

يديرون بلاط كلينتون». وقد عبّر مراسلها في واشنطن، أبينوعام بار ـ يوسف، عن دهشته لـ«السلطة اليهودية الكبرى» التي جسّدتها إدارة كلينتون الديموقراطية، وللعدد الاستثنائي من اليهود الذين كانوا يحتلون بعضاً من أعلى مناصبها وأكثرها حساسية. وكان كثيرون منهم يهوداً «متحمسين» حتى العظم. وكان بعضهم قد أقام في إسرائيل أو يقيم علاقات شخصية ومهنية حميمة معها، وكان البعض الآخر قد تلقى ثقافته السياسية في اللوبي. وكان سبعة من الأعضاء الأحد عشر الرفيعين في «مجلس الأمن القومي» يهوداً. كما ترأس يهوديان «متحمسان»، هما مارتن إنديك ودنيس روس، الفريق الأميركي الساعي إلى السلام في الشرق الأوسط. وحين اتصل بار ـ يوسف بوزارة الخارجية، ظن لوهلة أنه اتصل عن طريق الخطأ بوزارة الخارجية الإسرائيلية، فقد تحدث من رد عليه بعبرية إسرائيلية طلقة.

لقد مثّل الوضع هزيمة لـ«المستعربين». كان هؤلاء، بحسب الوصف الساخر لمنتقديهم الموالين لإسرائيل، أسياد الساحل الشرقي والمؤسسة البروتستانتية الأنغلوسكسونية البيضاء الذين ارتبطوا عاطفياً بالعالم العربي وسيطروا لمدة طويلة على السياسات الأميركية الشرق أوسطية من مواقعهم في وزارة الخارجية والـ«سي. أي. آي.» («وكالة الاستخبارات المركزية»). والواقع أنهم كانوا قد حاولوا عموماً ومن وقت إلى آخر ومن دون نجاح كبير أن يحدّوا من التحيز إلى إسرائيل في السياسات الأميركية الشرق أوسطية التي قامت منذ عهد أيزنهاور على اعتبارات سياسية محلية أكثر منها على الخبرة الفعلية التي كان يُفترَض أن تراكمها هذه السياسات.

وفي عهد بوش، وصل نفوذ «أصدقاء إسرائيل» إلى ذروته داخل الإدارة، قياساً بقوّتهم العددية ونفوذهم. ويُسمَّى هؤلاء «المحافظين الجدد». وقد ظهر هؤلاء، وجلّهم من اليهود، بوصفهم مجموعة مميزة قبل حوالى ثلاثين سنة، وذلك برعاية «لجنة الخطر القائم». وقد نظروا إلى العالم نظرة مانوية، تقوم على فكرة «الخير إزاء الشر»، وتميّزوا بحماسة شديدة

معادية للاتحاد السوفياتي، بالتأييد العنيد لزيادة الموازنات الدفاعية، ومعارضة متعصّبة لأي ضوابط على التسلّح. وكانت فلسفة عملهم الأعرض تقوم أساساً، إذا لم نقل غالباً، على تأييدهم، لا لإسرائيل فحسب، بل لإسرائيل اليمينية الممثلة بمناحم بيغن وإسحق شامير، ونتنياهو وشارون. فقد اعتبروا المصالح الأميركية والإسرائيلية مصالح واحدة. وكانوا قد انتقلوا من هوامش السلطة في عهد كارتر إلى مركزها في عهد ريغن. لكنهم لم يحققوا ذاتهم تماماً إلا في عهد بوش الثاني: لقد أصبحوا في الواقع الواضعين الأساسيين لسياسته.

لقد أسسوا أنفسهم حول منظمتين رئيسيتين. كانت إحداهما «المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي» الذي هدف، بحسب موقعه على الإنترنت، إلى «تثقيف الجمهور الأميركي حول الدور الذي يمكن لإسرائيل أن تلعبه وتلعبه فعلاً في تعزيز المصالح الديموقراطية في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط». وكانت الثانية «مركز السياسة الأمنية» المشابه في الواقع للمنظمة الأولى لناحية الأهداف والوسائل والمتداخل معها لناحية العضوية[٧٠]. وقد وجدت الأفكار العسكرية اليمينية المتطرفة وشبه الألفية، التي ترجموها في عهد بوش إلى سياسة فعلية للقوة العظمى الوحيدة في العالم، التعبير الرسمي الأول عنها، وذلك بما يناسبها، في صيغة إسرائيلية بحتة. لقد صدر إنذار واضح بالعناصر الشرق أوسطية لهذه السياسة والتي أعطت ثمارها الكاملة بعد ١١ أيلول في وثيقة حملت العنوان «نقلة كاملة: إستراتيجية لضمان أمن المحيط» ووجّهها ريتشارد بيرل ودوغلاس فايث وأربعة غيرهما في العام ١٩٩٤ إلى نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل المعيّن آنذاك. وكانت أفكارهم المعادية بعنف للفلسطينيين معروفة من قبل. فقد عبّر فايث عن هذه الأفكار في سلسلة من الكتابات طالب فيها بإنهاء الاختراقات، النظرية على الأقل، التي تمكّن الفلسطينيون من تحقيقها على صعيد التفكير الرسمي الأميركي حول عملية السلام خلال التقدّم الذي كانت تشهده. فقد جادل أن الفلسطينيين غير موجودين بكل بساطة «كمجموعة قومية واضحة» وأن الأردن هو «الدولة الفلسطينية» الحقيقية وأن انتداب عصبة

الأمم منح اليهود سلطة لا تقبل النقض لاستيطان الضفة الغربية. ودعا إسرائيل إلى إعادة احتلال «المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية» ولو كانت «التكلفة الدموية مرتفعة»[٧١].

وفي «نقلة كاملة» اقترح الكتّاب جدول أعمال طموحاً جداً وإمبريالياً جديداً تناول المنطقة بأسرها بحيث تشكل إسرائيل «الفخورة والغنية والصلبة والقوية» حجر الزاوية في الشرق الأوسط الجديد والمتنعّم بالسلام. ولن يكون على إسرائيل بعد ذلك الاكتفاء بـ«احتواء أعدائها»، بل «ستعمل على التفوق عليهم». وسيكون عليها أولاً التخلص من مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي يشكل أساس اتفاقية أوسلو واعتناق مبدأ «السلام مقابل السلام» أو «السلام عبر القوة». ورأوا أن مطالبة إسرائيل بفلسطين التوراتية «شرعية وسامية». ودعوا إلى الضغط على العرب لكي «يقبلوا من دون شروط» بحقوق إسرائيل، «ولا سيما على الصعيد الجغرافي». وعلى إسرائيل ثانياً، ومن خلال «شراكة إستراتيجية» مع الولايات المتحدة، أن تنفذ مخططاً جامحاً لإعادة ترتيب المنطقة بأسرها من الناحية الجغراسية. ويبدأ المخطط بـ«إزالة صدام حسين من السلطة في العراق». ولو نجح المخطط في مساعدة الأردن على إعادة الحكم الهاشمي إلى هناك، يمكن للعراق والأردن وتركيا أن تجتمع على «إضعاف سورية واحتوائها وحتى صدّها» وكذلك على «عاملي العدوان» الآخرين، إيران و«حزب الله»، اللذين يضربان إسرائيل من الأراضي اللبنانية.

في عهد بوش، أصبح بيرل، الذي قال عنه سيمور هيرش في السيرة التي وضعها لهنري كيسينجر[٧٢] إن الأخير قد اكتشف قيامه بتسريب وثائق سرية من «مجلس الأمن القومي» إلى السفارة الإسرائيلية، رئيساً لـ«مجلس السياسة الدفاعية» في «البنتاغون». أما فايث، الذي قالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية إنه قريب من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين في الضفة الغربية[٧٣]، فأصبح نائباً لمساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية. لقد دخل في البيروقراطية العشرات من أصحاب الآراء المتقاربة المتخرجين في معظمهم من اللوبي ومجموعاته الفرعية، من نائب وزير

الدفاع بول ولفوفيتز، «المجنون بشكل مطلق حين يتعلّق الأمر بإسرائيل»[٧٤]، إلى فرانك غافني، المسؤول التنفيذي الأول في «مركز السياسة الأمنية»، الذي أطلق يوماً حملة دعائية في الوسائل الإعلامية المرئية والمطبوعة، موّلها جزئياً إرفينغ موسكوفيتش، إمبراطور لعبة البينغو في كاليفورنيا واليهودي اليميني المتطرف والأرثوذكسي المتشدد، اعتبرت الفلسطينيين العدو الرقم واحد في «الحرب على الإرهاب»[٧٥].

كان هذا الاختراق بعيد الأمد بحيث أن بعض الإسرائيليين بدأوا يتساءلون بصوت مرتفع ما إذا كانت المحمية قد قلبت الطاولة على القوة العظمى الراعية لها، ما إذا كانت الولايات المتحدة، بحسب الروائي وموسيقار الجاز الشهير جلعاد أتزمون، «أصبحت على وشك أن تفقد سيادتها... وتصبح مستعمرة بعيدة لدولة أهم منها بكثير على ما يبدو، هي الدولة اليهودية... الدولة الصغيرة جداً في الزاوية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط» مع أن ذلك محتملاً فعلاً. وتابع: «يجب أن نتذكر أن هذا النوع من السيناريو الغريب يحصل فعلاً. لقد سمعت الشهر الماضي ملاحظة إسرائيل شامير [المؤرخ الإسرائيلي المعادي للصهيونية والناشط من أجل السلام] حول هذا الموضوع تحديداً. وقال بصراحة شديدة إن ما من أحد سيتفاجأ إن سمع أن العالم خلال مراحل مختلفة من عهد الإمبراطورية البريطانية كان محكوماً من قبل مجموعة صغيرة جداً من خريجي «إيتون» [كلية بريطانية شهيرة للعلوم السياسية]. وأضاف: «تستولي أحياناً مجموعات هامشية جداً على إمبراطوريات عظمى». ونحن يجب أن نعترف أن هذا ما حصل بالنسبة إلي, الولايات المتحدة. إن السياسة الخارجية الأميركية يجري إملاؤها من قبل مجموعة هامشية جداً من الناشطين الصهاينة، بل من قبل دولة إسرائيل نفسها»[٧٦].

وسائل الإعلام

إن أتزمون يغالي بالطبع، لكن مغالاته تعطي بعداً دراماتيكياً لندرة هذا النوع من الكلام في بلد قد يتوقع المرء منطقياً أن يسمعه فيه أكثر من أي بلد آخر. بيد أن قوة اللوبي وسيطرته على الإدارة والكونغرس اللتين

لا يتناسب مقدارهما مع حجمه تخضع لنقاش أكبر في الخارج، ولا سيما في إسرائيل، حيث الصحافة أكثر حرية وصراحة في القضايا الإسرائيلية والصهيونية واليهودية مقارنة بها في الولايات المتحدة نفسها. وهذا دليل على النفوذ الذي يمارسه اللوبي أيضاً على وسائل الإعلام والقطاع الأكاديمي والرأي العام عموماً. بل إن هذا النفوذ يشكل رصيده الرئيسي الثالث. قبل خمس وعشرين سنة اعتبر الكاتب اليهودي المعادي للصهيونية، ألفرد ليلينتال، ما وصفه بـ«القبضة الخانقة لإسرائيل على وسائل الإعلام الأميركية» أهم تلك الأرصدة الثلاثة[٧٧]. لكن في ضوء الإنجازات الباهرة التي حققها اللوبي لاحقاً على صعيد الرصيدين الآخرين، ربما لم يعد هذا الكلام صحيحاً.

هناك نوع من التحريم، على الأقل في وسائل إعلام التيار السائد، يتناول مناقشة هذا الموضوع تحديداً، فهو حساس جداً بالنسبة إلى اليهود وغير اليهود معاً. «بل إن كلمتي «اللوبي اليهودي» تعلقان في الحلق»، بحسب ما كتب فيليب ويس في «النيويورك أوبزرفر»[٧٨]. وفيما يتحدّث الناس بحرية عن قوة السود أو تكتيكات الضغط للمجموعات الإثنية الأخرى، لا يُقال شيء تقريباً عن قوة اليهود، على الرغم من أنها ظاهرة للعيان، ومفهومة من قبل كل من يشتغل في السياسة، وأكثر أهمية في الواقع؛ إنها في الحقيقة «أهم من أن يتناولها الحديث». «لكنّك لا ترى «النيويورك تايمز» تختلس الكلام حين يتعلّق الأمر باللوبي المعادي لكاسترو أو «رابطة البندقية الوطنية»، المجموعتين القويتين الأخريين المدافعتين عن المصالح الخاصة. فحين تتعاركان مع النظام، نقرأ روايات شريرة قليلاً عن مقر لوبي السلاح في أرلنغتون، فرجينيا،... أو مقابلات هستيرية مع معتوهين كارهين لكاسترو في الشارع الثامن في ميامي... إن الحديث عن «النفوذ اليهودي» يذكر الناس بالنازيين»[٧٩]. ولا يطرح أحد تقريباً في وسائل إعلام التيار السائد السؤال الحساس حول الولاء المزدوج حول ما إذا كان بعض المواطنين الأميركيين، في صدام مصالح محتمل ولأسباب إثنية ودينية وليست أخلاقية، قد يضعون مصالح دولة أجنبية فوق مصالح دولتهم. والنتيجة المؤسفة أن المرء لا يعثر على النقد

المنهجي إلا في وسائل الإعلام «البديلة» الهامشية. ويشمل هذا الهامش يساراً يُعتبَر، بسبب سيادة السياسات المحافظة عموماً في الولايات المتحدة، غير تمثيلي أو غير مألوف، ويميناً ملطّخاً بالعنصرية والتعصّب الديني والعداء للسامية. وفي غياب النقاش الوسطي المسؤول والجدي للقضية، وهو غياب يتحمّل اللوبي المسؤولية عنه إلى حد كبير، يصبح من السهل على هذا اللوبي أن ينعت أي نقاش على الإطلاق بأنه نتاج لتحيّز متطرّف، أو نوع من الهراء الذي قد يثيره أصحاب نظريات المؤامرة من العرب. لكن في ضوء ذلك الغياب للصراحة في أحد أكثر مجتمعات الأرض انفتاحاً، ليس عجيباً، كما يشير ويس، أن تتجذر نظريات من هذا النوع في المجتمعات الأقل انفتاحاً في الشرق الأوسط. ولا يمكنها إلا أن تتجذر أكثر حين يرد رجل ذكي يتسم عموماً بالليبرالية من طراز معلق «النيويورك تايمز» للشؤون الخارجية، توماس فريدمان، بالانسحاب ناقماً حين يقول له مثقف سعودي بارز ومعارض للحكومة إن «اليهود يتحكّمون بالولايات المتحدة»، بدلاً من أن يناقش الملاحظة المقصود منها الاستفزاز(٨٠).

والواضح أن الفشل في التعامل مع هذه المسألة المهمة من مسائل السياسة الأميركية الداخلية ينسحب على مصدر القلق الدائم للوبي وشعوره المؤقت بالانزعاج، أي إسرائيل نفسها. كما أن اللوبي لا يواجه عموماً التدقيق الشديد الذي يواجهه في سائر أنحاء العالم الغربي. ولا يقتصر التساهل على التقارير الصحافية التي تتناول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، على الرغم من أن هذا المجال يتسم عموماً بالحذر ويحتمل أكثر من غيره التحيز إلى إسرائيل أكثر من الفلسطينيين، بل يطال بشكل أكبر صفحات الافتتاحيات والرأي في الصحف اليومية ودوريات الرأي. إن الافتتاحيات تؤيد إسرائيل بشكل طاغ معظم الوقت وبشكل كامل بعض الوقت. بل إن اللوبي يقر بذلك أحياناً. ففي بداية الانتفاضة، أجرت إحدى منظماته، «الرابطة المعادية للتشهير»، مسحاً للافتتاحيات في ثلاث وأربعين صحيفة أميركية رئيسية، ووجدت أن ستاً وثلاثين منها أظهرت «دعماً كاملاً» لإسرائيل في ما وصفته بـ«التعليقات الموضوعية»(٨١).

ويزخر معظم الصحف الرئيسية بالمدافعين المكشوفين عن إسرائيل، وكثير منهم من اليهود، من دون أن يقابل ما يكتبونه أي رأي معاكس من الطرف الآخر. صحيح أن بعض النقاد الرئيسيين، وبينهم يهود، ينتقدون اليمين الإسرائيلي، أو بعض أنماط السلوك الإسرائيلي التي يصعب الدفاع عنها، ويكون نقدهم عنيفاً كفاية ليثير في وجوههم ما وصفه أحدهم، أنطوني لويس، الكاتب في «النيويورك تايمز»، بـ«المكارثية اليهودية»[٨٢]. لكن هذا العنف ليس شديداً بحد ذاته، فـ«أي شيء أكثر من النقد اللطيف لإسرائيل محرّم في وسائل إعلام التيار السائد»، كما يقول مايكل ليند، الزميل الرفيع في «مؤسسة أميركا الجديدة»[٨٣]. ويبدو أن مجلة من طراز «نيوزويك»، التي لا تؤيد إسرائيل تأييداً أعمى، تواجه أحياناً صعوبة في أن تظهر بمظهر عدم الانحياز. وهكذا نشرت في بداية الانتفاضة مقابلة متعاطفة مع شارون، الذي كان لا يزال في صفوف المعارضة، أجرتها لالي وايماوث، المعلقة المؤيدة لإسرائيل في «الواشنطن بوست» والتي تملك عائلتها المجلة. وفي الأسبوع التالي، ولتحقيق بعض التوازن، قابلت وايماوث خصم شارون، رئيس الوزراء باراك المنتمي إلى يسار الوسط، وقد سألته أسئلة حذرة مثل: «عرضت على عرفات صفقة سخية. لماذا يلجأ إلى العنف؟». وتلتها مقابلة مع رئيس الوزراء الليكودي السابق نتنياهو، وأخرى أجرتها وايماوث مع رئيس الوزراء العمالي السابق شمعون بيريز. وهكذا أفضى مسعى «نيوزويك» لتحقيق الموضوعية إلى إعطاء القراء لمحة عن أفكار زعيمين إسرائيليين يمينيين واثنين آخرين يساريين. لكن ماذا عن الفلسطينيين؟ لقد ساهم أحدهم، عزمي بشارة، أكثر النواب الفلسطينيين في الكنيست بلاغة، بمقالة. لكن لم يكن لها على ما يبدو مكان في الطبعة الأميركية من «نيوزويك»، حيث كانت ستبدو غير مألوفة ولافتة، بل ظهرت في الطبعة الأوروبية فقط، حيث هي معتادة أكثر[٨٤].

لو قورنت التغطية الأميركية لإسرائيل بمثيلتها الأوروبية لبدت أقرب إلى التمويه على مبالغات إسرائيل أو إلى تبريرها على الأقل. فحين التقط مصور تلفزيوني فرنسي في بداية الانتفاضة الثانية إطلاق الجنود

الإسرائيليين النار على محمد الدرة البالغ اثني عشر عاماً فيما كان يتقوقع للاحتماء وراء والده، أثار المشهد استنكار العالم. لكن وسائل الإعلام الأميركية، المتسمة بالمبالغة، «أحيت واحدة من المصطلحات السيئة السمعة للصحافيين الذين يغطون الشرق الأوسط: التعبير الملطف الممجوج، «علق في تبادل النار»، المستخدم غالباً لوصف القتل المكشوف الذي يواجهه المدنيون على أيدي الجنود الإسرائيليين»[٨٥]. وبعد شهر، وفي تقرير عن ختام تحقيقه «الشخصي» في مقتل الولد، برّأ المسؤول العسكري الإسرائيلي عن غزة نفسه من أي ملامة كما كان متوقعاً. «من الصعب أن يصف المرء بتعابير لطيفة غباء هذا التحقيق الغريب» ـ كان هذا حكم الصحيفة الإسرائيلية الليبرالية البارزة «هآرتس». لكن فيما فنّد مراسل «الغارديان» اللندنية في القدس، من بين مراسلي وسائل الإعلام الغربية، التحقيق في تقرير صريح تحت عنوان «إسرائيل تغسل يديها من موت صبي»، نقلت «النيويورك تايمز» الحذرة دائماً التحقيق كما هو في تقرير حمل العنوان الجامد «الجيش يقول إن الفلسطينيين ربما قتلوا الصبي الغزاوي»[٨٦].

لكن بسبب طبيعة الأشياء، يكون المراسلون على الأرض، لا كتّاب الافتتاحيات والمعلقون، هم من يخرقون عادة جدران الحصانة الإسرائيلية. فهم مضطرون، إن كانوا صادقين، لأن يصفوا بحد أدنى من الدقة على الأقل ما يرونه بأعينهم. لكنهم حين يفعلون ذلك، حين يبدأون بالعبور بكل حذر إلى الموقع الذي يحتله نظراؤهم الأوروبيون، يتحرّك اللوبي. لذلك، وفيما يعتبر العالم الخارجي الصحافة الأميركية نفسها متعاطفة مع إسرائيل بشكل واضح، إن لم يكن نافراً، يتخذ الانتقاد الأوضح لوسائل الإعلام في الولايات المتحدة في الواقع الموقف المعاكس ـ إن الصحف الأميركية تدعو باستمرار للقضية الفلسطينية. وحين اتخذت هذه الوسائل موقفاً استثنائياً خلال تغطيتها لحصار مخيم جنين للاجئين في نيسان ٢٠٠٢، وغيره من حلقات عدوان شارون على الضفة الغربية، شن اللوبي وفروعه حملة ضد الصحف الأميركية الرئيسية، بما فيها، وليس لأول مرة، «النيويورك تايمز» نفسها. فقد طلبت أعداد هائلة من الرسائل

الإلكترونية من قراء الصحيفة المؤيدين لإسرائيل أن يقاطعوها ليوم واحد. ولم تبرز أي صعوبة في تعبئة جيش من المحتجين الأفراد؛ لقد لاحظت «فوروارد»، الصحيفة اليهودية، «أن استئصال الانحياز المعادي لإسرائيل في وسائل الإعلام قد أصبح بنظر كثير من اليهود الأميركيين المخرج الأكثر مباشرة وعاطفية اللازم لربط أنفسهم بالصراع الدائر على بعد ستة آلاف ميل». ووجدت «التايمز» نفسها مضطرة إلى إصدار اعتذار مذل بعد أن نشرت صورتين لاستعراض مؤيد لإسرائيل في مانهاتن؛ كانت جريمتها المرعبة إظهارها في الصورتين مجموعة من المحتجين المعادين لإسرائيل. ووصلت احتجاجات مماثلة إلى «لوس أنجلس تايمز» و«الشيكاغو تريبيون» و«المتروبوليس ستار تريبيون» و«الفيلادلفيا إنكوايرر» و«الميامي هيرالد». وعلى الساحل الشرقي خسرت إذاعة واحدة على الأقل مليون دولار أميركي من متبرع يهودي، وقيل إن إذاعات أخرى حاولت أن تغطي الشرق الأوسط بدرجة ما من الموضوعية خسرت أكثر من ذلك[٨٧].

ويفخر اللوبي بعدد كبير من المنظمات المكرسة لإماطة اللثام عن الآراء المعادية لإسرائيل وتصحيحها أينما وجدتها ـ في وسائل الإعلام، في القطاع الأكاديمي، في قطاع الترفيه، في المجتمع المدني عموماً. وإضافة إلى «آيباك»، تضم المنظمات الأشهر من هذا النوع «المنظمة الصهيونية الأميركية» و«الرابطة المعادية للتشهير» و«اللجنة من أجل دقة تغطية الشرق الأوسط» («كاميرا»).

لم تقصر «آيباك» عملها يوماً على الدعاية المشروعة. ففي العام ١٩٨٣، وفي كتيب حمل العنوان «حملة على مصداقية إسرائيل»، نشرت ما كان في الواقع لائحة سوداء بإحدى وعشرين منظمة وتسعة وثلاثين فرداً «ينشطون في مسعى لإضعاف الروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أو يسعون إلى تعزيز العلاقات الأميركية ـ العربية على حساب إسرائيل، أو يقدمون خدمات مدفوعة للحكومات الإسرائيلية الساعية إلى هذه الأهداف». وكانت ردود الفعل على اللائحة السوداء سلبية جداً بحيث

اضطرت المنظمة إلى متابعة نشاطاتها في الخفاء. وقد استمرت في متابعة المجموعات والأفراد «المعادين لإسرائيل»، لكنها وزّعت نتائج هذه المتابعة سراً. وبحسب أكاديمي عمل باحثاً لمصلحة «آيباك»: «لم يشكّل ما أُعلِن من أعمال «آيباك» في خصوص وضع اللوائح السوداء وتكتيكاتها التشهيرية إلا النزر اليسير من النشاطات السرية للوبي المؤيد لإسرائيل... فـ«آيباك» تدير قسماً سرياً في دائرة الأبحاث التابعة لها يراقب السياسيين والصحافيين والأكاديميين والناشطين العرب الأميركيين واليهود اللبراليين وغيرهم ممن يصفهم بـ«المعادين لليهود» ويضع ملفات عنهم. وتختار «آيباك» معلومات من هذه الملفات، وتوزع لوائح سرية بـ«المذنبين» وبذنوبهم السياسية المفترضة، مدعومة بتصريحاتهم التي تكون غالباً منتزعة من سياقها». وما لبثت أن أصدرت مطبوعة أسبوعية باسم «أكتيفيتيز» أعطت لقرائها المختارين ـ مثل الزعماء اليهود، والناشطين المؤيدين لإسرائيل، والسفارة الإسرائيلية ـ حرية استخدام موادها «بشرط وحيد يتمثل بعدم ذكر «آيباك» بوصفها المصدر»[٨٨].

وعمدت «الرابطة المعادية للتشهير»، التي كانت تصدر لائحة سوداء مشابهة باسم «الدعاية العربية في الولايات المتحدة: وسائلها وأصواتها»، إلى التورط في الإجرام المكشوف. فبعد أن تأسست في الأصل خدمة للهدف المشروع الذي تمثّل بمكافحة التحيز العرقي والديني، انحدرت إلى مجموعة إجرامية تآمرية ذات تمويل جيد جداً ـ تبلغ موازنتها خمسة وأربعين مليون دولار أميركي ـ مكرسة أساساً للعثور على منتقدي إسرائيل والتشهير بهم. في الثمانينيات، خلال عهد سيمور رايش الذي أصبح لاحقاً رئيس «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية»، وزّعت رسائل لجمع التبرعات حذّرت فيها الأهل اليهود من النتائج السلبية المفترضة التي كانت ستلحق بأولادهم بسبب ازدياد الحضور العربي في الجامعات الأميركية. وتبين لاحقاً أنها تورّطت في عملية تجسس واسعة النطاق طالت المواطنين الأميركيين المعارضين للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. فمن خلال زرع المخبرين في اجتماعات المنظمات العربية

الأميركية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ورشوة المسؤولين الفاسدين، جمعت الرابطة بشكل غير مشروع سجلات حول أكثر من ألف مواطن، معظمهم من العرب الأميركيين، لكن بعضهم كان من من الناشطين المعارضين للفصل العنصري والناشطين البيئيين والأعضاء في مجموعات مثل «الاتحاد الأميركي للحريات المدنية» و«لجنة خدمة الأصدقاء الأميركيين». وقد أنفقت ملايين الدولارات على مسعاها لمنع القضية من الوصول إلى المحاكم. ففي العام ١٩٩٤ دفعت خمسة وسبعين ألف دولار أميركي لمقاطعة سان فرانسيسكو مقابل إسقاط مدعي عام المقاطعة لاتهامات جنائية بحقها. وبعد عامين دفعت خارج نطاق المحكمة مائة وخمسة وسبعين ألف دولار أميركي في قضية من قضايا الحقوق المدنية كانت قد رفعتها «الرابطة العربية الأميركية المعادية للتشهير» وغيرها[٨٩].

تملك هذه المنظمات سلاحاً هو الأفعل على الإطلاق: تهمة العداء للسامية. وهي تستخدمه بالطريقة الأفعل كتهديد وقائي ربما، فكل متجاوز محتمل يعرف مخاطر التعرّض لهذه التهمة. لكنها تشهره أحياناً كثيرة لأسباب تافهة في معظمها. وبذلك تنال موقعاً متقدماً على أي لوبي آخر بغض النظر عن ثرائه وقوته. يقول أندرو هرلي في كتابه «أمة واحدة في ظل إسرائيل»: «إن عارض أحد ما اللوبي الزراعي، مثلاً، أو واجهه، له ملء الحرية في ذلك. لكن لا حرية موجودة في الولايات المتحدة على صعيد معارضة اللوبي الإسرائيلي. إن ذلك محرم بكل بساطة. فهذه المعارضة تعرض المرء آلياً لوصمة العداء للسامية أو الفاشية أو النازية أو الانتماء لمجموعة مهووسة»[٩٠].

وفي بداية الانتفاضة الثانية لاحظت «كاميرا» ما وصفته بـ«العداء الصارخ للسامية على «سي. إن. إن.»». توسم شبكة التلفزيون الدولية هذه في العالم العربي عموماً بالتعاطف مع إسرائيل وبأنها أكثر تحيزاً لوجهة النظر الإسرائيلية مقارنة، مثلاً، بنظيرتها البريطانية، «بي. بي. سي.». لكن المناسبة السخيفة التي أثارت هذه التهمة وجعلت «كاميرا» تصدر بياناً

صحافياً كاملاً كانت الطريقة التي أعادت فيها مراسلة «سي. إن. إن.» فيونولا سويني صياغة كلام أدلت به فلسطينية أميركية تعيش في رام الله بأنها «كانت ستصوت لجورج دبليو بوش لأن المرشح الديموقراطي لمنصب نائب الرئيس، جو ليبرمان، كان يهودياً». ولم تتهم المنظمة مراسلة «سي. إن. إن.» بالموافقة على هذه الملاحظة الموسومة بالعداء للسامية، لكنها عابت عليها نقل الملاحظة «كأنها تعبير عن شعور سليم تماماً». وفي الوقت نفسه تقريباً، التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك وأعضاء في فريقه وفي وزارة الخارجية مع ممثلين لـ«سي. إن. إن.» ليعبروا عن قلقهم بسبب ما شاب الشبكة من «تغطية غير قويمة ومتحيزة للعنف في الأراضي»، ولا سيما تغطية مراسلتها الفلسطينية رلى أمين. وكان الناطق باسم الحكومة نخمان شائي، وخلال نقاش مع مجموعة من ستين زعيماً يهودياً أميركياً وغيرهم من المؤيدين البارزين لإسرائيل، قد كشف «أننا نفرض ضغطاً كبيراً على مسؤولي «سي. إن. إن.» لكي يستبدلوا بـ[أمين وغيرها من المراسلين] مراسلين مؤيدين لإسرائيل أكثر موضوعية يكونون مستعدين لنقل وجهة نظرنا في الموضوع». وتعرّضت أمين لكره شبه مرضي من قبل كثير من مؤيدي إسرائيل في وسائل الإعلام. وقد وصفها أحدهم، عاموس برلماتر، الكاتب في «الواشنطن تايمز»، بـ«متعهدة الحفلات في الدعاية للفلسطينيين». وكان مثله الوحيد الادعاء بأنها «نقلتِ من دون دليل الرأي الفلسطيني الخاطئ القائل إن الإسرائيليّين اللذين أُعدِما من دون محاكمة في رام الله كانا عميلين من عملاء «الموساد»». والواقع أن أمين نقلت أن العصابة التي هاجمت الرجلين «افترضت أنهما كانا عميلين سريين»[٩١].

لقد نجحت هذه الحملات الصاخبة والواسعة النطاق التي لا تكل. لقد كانت غير ضرورية بالطبع بالنسبة إلى المحررين والناشرين المتحمسين أصلاً للقضية الإسرائيلية. وكان هؤلاء كثراً. لكن أولئك الأقل عدداً الذين أرادوا أن يحققوا بعض العدل لـ«الجانب الآخر من القصة» يعرفون مقدار الضرر المعنوي والمادي الذي سيلحق بهم، عن طريق التشهير والمقاطعة وحجب الإعلانات، إن حاولوا بذل جهد كبير في هذا

الاتجاه. ومعظمهم ليس أكثر استعداداً للخروج من الحياة المهنية مقارنة بأعضاء الكونغرس. يقول راف إيليس في «بيلو تايمز»[٩٢]:

«في عالم اليوم يضمن بعض المواضيع الحساسة، مثل الإجهاض وحقوق المثليين وعقوبة الإعدام، تقدم أصحاب الآراء الأقوى، المؤيدة والمعارضة، إلى الصفوف الأولى بكامل أسلحتهم. لكن انتقاد إسرائيل، الذي يتقدم لائحة المواضيع الحساسة، يدفع الناشرين والنقاد على حد سواء إلى المسارعة لتبني أحدث موقف من مواقف «آيباك». وتفوق المواقف المؤيدة تلك المعارضة بشكل هائل، فالمواقف المعارضة قلما يُسمَح لها بالبروز. ويقر بعض الصحافيين وراء أبواب مغلقة بأنهم يؤيدون تأييداً قوياً الموقف المساند لإسرائيل لأنه يمثل السياسة التحريرية. فهذا الموضوع لم يعد يتعلّق على الإطلاق بالصح والخطأ بل أصبح ببساطة سياسة».

ويقر كثير من الصحافيين سراً بأنهم يخافون انتقام الناشرين والمحررين المؤيدين لإسرائيل و«يفهمون عموماً أن الكلمات الناقدة لإسرائيل تشكل خطراً على المهنة»[٩٣]. يروي مارك شنايدر، الشاب المتحدر من ولاية كولورادو، ما جرى له في إحدى الحالات الكثيرة في هذا السياق. يقول إنه قبل أن يصبح ناشطاً سياسياً لمصلحة الفلسطينيين «كنت أشكك في... ما كان يُقال عن رقابة ورقابة ذاتية في وسائل الإعلام الأميركية، لكنني الآن لمست ذلك لمس اليد». كان الرئيس جورج بوش الثاني قد أطلق بعد فترة قصيرة على توليه مقاليد السلطة أول غارة جوية واسعة النطاق في ولايته ضد ما يُسمّى «منطقتي حظر الطيران» في العراق. يضيف شنايدر:

حين عرفت إحدى محطات التلفزيون المحلية أن مجموعتي ستحتج على القصف، اتصلت بنا طالبة مقابلة. وفي الاستديو بعد ساعات، سُئل ناطق باسم مجموعتنا، هو المحترم بوب كينزي، من قبل أحد مراسلي المحطة المخضرمين رأيه في الأسباب الرئيسية لمشكلات الشرق الأوسط. وقد تحدّث المحترم كينزي عن المساعدات العسكرية الأميركية الواسعة النطاق لإسرائيل والاضطراب التالي الذي تسببت به. وقد رد المراسل بطريقة مفاجئة: «فيما أتفق معك، فإنني إن قلت شيئاً عن المصالح الجغراسية الأميركية مع إسرائيل، قد اضطر إلى تنظيف مكتبي». ولم تُذع المقابلة بالطبع[٩٤].

نشاط المنشقين اليهود

هناك انشقاق بالطبع، ومع أنه لا يزال بدائياً وضعيفاً، فإنه ينمو. فالناشطون العرب الأميركيون والفلسطينيون والمسلمون يطورون مؤسساتهم المجتمعية الخاصة ويتعلمون أساليب السياسات الإثنية وهم بذلك يصبحون عاملاً في السياسات الانتخابية. وقد نقلت الأقلية السوداء إلى الفلسطينيين البعض على الأقل من التعاطف الذي كانت تحتفظ به لليهود الأميركيين وفاء منها لحملهم لواء قضيتها. وللناشطين منظماتهم الرقابية على وسائل الإعلام، وإن كانت هذه المنظمات لا تزال غير فاعلة نسبياً إلى الآن. ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية، أصبح صراع الشرق الأوسط قضية مثيرة للجدل بشكل متزايد في الجامعات، وقد بدأت المجموعات المؤيدة للفلسطينيين تتحدى التفوق الصهيوني الذي بقي من دون منازع حتى ذلك الوقت. ويشارك عدد كبير منها في حملة تعرية معادية لإسرائيل تذكر بتلك التي ساعدت على إسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

والأهم ربما كان تطور الرأي داخل المجتمع اليهودي الأميركي واحتمال ابتعاد القاعدة عن «آيباك» وغيرها من المحركات اليمينية الصغيرة غالباً لكن الفاعلة جداً في آلة اللوبي. تدعي هذه المجموعات أنها تتحدث باسم المجتمع كله، لكن من الواضح أن ذلك غير صحيح، بسبب معارضتها لعملية السلام التي ابتهجت في العلن لسقوطها عملياً وبروز شارون ولأي ضغط قد يُمارَس على إسرائيل لتتنازل في سبيلها[٩٥]. فبحسب استطلاع للرأي أُجرِي في العام ٢٠٠١، كانت عملية السلام تستقطب تأييد خمسين في المائة من المجتمع اليهودي؛ أظهر الاستطلاع أيضاً أن مالكولم هونلاين، نائب رئيس «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية» والأول على اللائحة السنوية التي تضعها الصحيفة اليهودية «فوروارد» لليهود الأميركيين الخمسين الأكثر نفوذاً[٩٦]، أخطأ في دعواه أن المجتمع كان موحداً في رفضه تقديم أي تنازلات حول القدس؛ الواقع أن خمسة وثلاثين في المائة منه كان مستعداً لأن يرى المدينة مقسمة لصالح اتفاقية سلام نهائية. وقد أقامت منظمة تدعى

«منتدى السياسة الإسرائيلية»، كانت قد تأسست في العام ١٩٩٣، علاقات مع كثير من أعضاء الكونغرس النافذين، وتمكنت من الحصول على تواقيع خمسين زعيماً يهودياً على بيان يمتدح الرئيس لسعيه إلى مفاوضات سلام جديدة، في حين كانت «آيباك» تحاول أن تمنعه من أن يضغط كثيراً على شارون[٩٧]. وفي أدنى الهرمية، عند القاعدة، كانت «مجموعات سلام» يهودية، برزت في أمكنة كثيرة، قد بدأت تشكّل تحدياً للقيادة المكرّسة. ربما لا يزال المنشقون يبجّلون إسرائيل، ولا يزالون يؤمنون بحماسة بحقها بالوجود، لكنهم يؤمنون أيضاً بأنها، بسبب احتلالها ووحشيتها العسكرية وعنادها الدبلوماسي، قد ضلّت الطريق؛ وقد كسروا التحريم حول الانتقاد العلني لها الذي فرضته القيادة والتقليد المتأصّل المتعلّق بالتضامن المجتمعي.

يقول دنيس برنشتاين، الناشط المتحدر من ولاية كاليفورنيا: «إن الوحيدين الذين يبدأون بفتح أفواههم هم اليهود في هذا البلد. حين كنت ولداً، أرسلت المال لزراعة أشجار في إسرائيل. لكننا الآن مذعورون من حكومة تمثل بلداً كبرنا على حبه وتبجيله. كما أن المدافعين عن إسرائيل يمقتون اليهود الذين لا يسيرون في الخط لأنهم يكذّبون التهمة بأن منتقدي إسرائيل معادون للسامية»[٩٨]. يعرف ذلك مايكل ليرنر، مؤسس المجلة اليهودية اليسارية «تيكون» ومحررها. لقد تعرّض إلى «ضغط هائل» لتغيير سياسة المجلة التي تعتبر الاحتلال الإسرائيلي «المصدر الأصلي للمشكلة». فقد ألغى مئات المشتركين اشتراكاتهم. لكن ما هو شر من ذلك كان الهجمات العنيفة التي شنها عليه موقع على الإنترنت مؤيد لإسرائيل ويميني متطرف، فقد نعته بـ«الدودة اليهودية الكارهة للذات» ورأى «أنكم معشر الحيوانات اليسارية الأقل مرتبة عن البشر يجب إفناؤكم». غير أن «الرابطة المعادية للتشهير»، الحريصة جداً على شجب منتقدي إسرائيل، لم تعتبره ضحية كراهية عنصرية؛ هو لم يُستهدَف برأيها لـ«مجرّد أنه يهودي» بل بسبب آرائه المؤيدة للفلسطينيين[٩٩]. وقد اضطر محرر «الجيويش كرونيكل» في ولاية وسكونسن إلى الاستقالة بعد عمله في الصحيفة لأربع عشرة سنة

لأنه وصف نتنياهو في افتتاحية بـ«الأقل كفاءة» بين رؤساء الوزراء في تاريخ إسرائيل[١٠٠]. وحين كلّفت محررة «الجيويش كرونيكل» في مدينة كانساس سيتي ناشطة يهودية مؤيدة للفلسطينيين كتابة مقالة، فُصِلت من عملها في اليوم التالي[١٠١]. أما آدم شابيرو، المتحدر من مدينة بروكلين، فأخذ انشقاقه، باعترافه، إلى مستويات عالية. فبوصفه متطوعاً في «حركة التضامن الدولية»، وجد نفسه عالقاً في مجمع عرفات خلال أحد حصارات شارون له. لكن الثمن الذي دفعه كان عالياً بدوره. إذ بعد أن أخبر «سي. إن. إن.» أن حكومة شارون كانت تتصرف كمنظمة إرهابية وأن قواته كانت «تنتقل من منزل إلى آخر، مثلما كان يفعل النازيون تقريباً»، وصفه معلق في «النيويورك بوست» - التي توظّف منذ زمن طويل صديقاً مقرباً لشارون، هو أوري دان، مراسلاً لها في إسرائيل - بـ«الطالباني اليهودي» و«آخر خائنينا». وقد تعرّضت عائلته للمضايقة والتهديد فاضطرت للفرار من منزلها في بروكلين ولطلب حماية الشرطة. وفقد والد شابيرو عمله أستاذاً في مدرسة ثانوية رسمية في نيويورك وأستاذاً بدوام جزئي في إحدى اليشيفات [المدارس الدينية اليهودية]. وتلقى شقيقه تهديدات مستمرة بالقتل[١٠٢].

في ضوء الأهمية المتنامية أبداً للولايات المتحدة بوصفها الراعي المتروبوليتاني للصهيونية، من المنطقي أن يترك ذلك الصراع الآخر، الصراع الدعائي على الرأي العام الأميركي، ولا سيما اليهودي الأميركي، تأثيراً حيوياً على الصراع المادي والعسكري في الشرق الأوسط نفسه. لكن هذا التأثير لا يزال في مراحله الأولى. وستكون مهمة المنشقين اليهود صعبة ومرة، وربما غير مجدية في نهاية المطاف. فما من شك في أن الأرثوذكسية السائدة، التي استطاعت قبل ربع قرن أن تذم كتاباً مثل «البندقية وغصن الزيتون» أو تتجاهله وأن تستجمع بعد بضع سنوات تقديساً كالذي استجمعته في خصوص كومة الكذب التي مثّلها كتاب جوان بيترز «منذ الأزل»، لا تزال تحتفظ بتفوقها[١٠٣]. ونتيجة لذلك يصح الكلام نفسه أساساً على العمى الجزئي الذي وسم،

كما أشار الباحث الفلسطيني وليد الخالدي قبل أي شخص آخر، مواقف الولايات المتحدة منذ أن أصبحت ذلك العامل المؤثر جداً في الشرق الأوسط. وبالإمكان ملاحظة القوة المقيمة لهما في الشراكة، الواعية أو غير الواعية، التي لا تزال مصدر الأخبار للموقف الأميركي، الرسمي أو غير الرسمي، حول كل جانب، أساسي أو فرعي، من جوانب هذا النزاع الأكثر استمراراً وعناداً بين النزاعات.

٤ ـ لا نهاية للتحيّز الأميركي

انهيار عملية السلام: لوم عرفات

يتمثّل أهم جانب في الموضوع في عملية السلام التي قادتها الولايات المتحدة منفردة لثلاثة عقود. لكنّها لم تلاقِ النجاح المطلوب. صحيح أنه لم تندلع حروب عربية ـ إسرائيلية شاملة في السنين الأخيرة، على الرغم من أن اجتياح إسرائيل للبنان يصح اعتباره حرباً من هذا النوع، لكن العنف بين الطرفين الرئيسيّين، الإسرائيليين والفلسطينيين، تفاقم بشكل كبير جداً لناحية نطاقه وعنفه وأهميته السياسية، فوصل إلى ذروته مع الانتفاضة الثانية التي لم تنتهِ بعد. كان من المفترض بالولايات المتحدة، كأي جهة صانعة للسلام، وأقله من ناحية المبدأ، أن تكون وسيطاً محايداً، لكن في ظل العدد الكبير والمتنامي من اليهود والصهاينة والأغيار المؤيدين لإسرائيل في الإدارات المتعاقبة، لم تقترب الولايات المتحدة من هذه الصفة. بل إن هؤلاء لم يعتبروا أنفسهم محايدين؛ لقد قال أحدهم، مارتن إنديك، مدير شؤون الشرق الأوسط في «مجلس الأمن القومي» في إدارة الرئيس كلينتون ثم سفير واشنطن إلى إسرائيل فمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، إن فكرة «الإنصاف أو الضغط ليست في قاموسنا»[١٠٤]. لقد بقي الوسيط كل الوقت تقريباً يذعن أساساً للرواية التاريخية الإسرائيلية ولمصالح إسرائيل ووجهة نظرها.

كان الفلسطينيون، كما رأينا، يعتبرون نضالهم نضالاً ضد استعمار يعتبره العالم أجمع، بما فيه الولايات المتحدة، مشروعاً. لكن «اعترافهم» بالدولة اليهودية و«حقها بالوجود» على أرض كانوا يعتبرونها أرضهم

شرعاً، وتنازلهم الفريد في التاريخ المعاصر عن الهدف المعتاد في نضالات من هذا النوع، أي السيادة في أرضهم، شكّلا العامل الوحيد الذي مكّن عملية السلام من الاستمرار، بنجاح محتمل على الأقل.

ومنذ أن تقدّموا بتنازلهم التاريخي هذا، في العام ١٩٨٨، اتخذوا موقفاً موحداً ورسمياً ومعلناً ودقيقاً - أقله من الناحية الجغرافية - حول شكل التسوية النهائية. وقد كرّسوا التنازل في تعديل لـ«الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي يبيّن أهداف نضالهم القومي. كان الميثاق قد صدر بالتزامن مع تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» في الجلسة الأولى لـ«المجلس الوطني الفلسطيني»، أي البرلمان الفلسطيني في المنفى، وذلك في العام ١٩٦٤. وقد دعا في البداية إلى الاستعادة الكاملة، عن طريق الكفاح المسلح، للوطن الضائع وبالتالي «إلغاء الصهيونية في فلسطين». ولم يكن أمراً عابراً التخلّي عن وثيقة من هذا النوع. فقد مثّل ذلك في نظر كثير من الفلسطينيين، أقله في غياب أي مبادرة مقابلة من جانب العدو، إهانة وإبطالاً لتاريخهم كشعب مقموع وللظلم الذي لحق بهم ولحقّهم الطبيعي بمحاربته؛ لقد شكّل في الواقع ما يشبه تنازلاً لمطلب إسرائيل باعتبار خمسين عاماً من النضال مجرد «إرهاب» وعنف عشوائي(١٠٥) لكن أوسلو تطلّبت منهم أن يلغوا كل بنود الميثاق التي كانت تُعتبَر «غير متوافقة» معها؛ وفي العام ١٩٩٨، وفي جلسة حضرها الرئيس كلينتون نفسه، وافق المجلس أخيراً وبأغلبية كبرى، وبتصويت تهليلي، على إبطال المادتين ٢٦ و٣٣ من الميثاق بكاملهما. لقد قامت بالطبع معارضة لأوسلو وما تبعها، ولا سيما في صفوف الشتات الفلسطيني؛ ما من شك كذلك في أن إهمالاً وعجزاً رسميَّين شابا الشرح المقدّم لأهمية التنازل التاريخي الذي تقدّم به الفلسطينيون والعمل على مقاومة تصوير إسرائيل له بوصفه خدعة. لكن الحقيقة تبقى أن الجهة الممثلة للفلسطينيين، المعترف بها دولياً والقائمة شرعاً، أي عرفات وسلطته الوطنية التي خلفت «م. ت. ف.»، هي التي تبنّت هذا الموقف. وقد اعتصمت به بإيمان من ذلك الحين. ولا يمكن التشكيك في أنه كان الموقف الفلسطيني الحقيقي. صحيح أنه لم يشمل تخلياً رسمياً عن حق

اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، لكن تنازله الكبير هذا في خصوص الأرض والسيادة شكّل بحد ذاته تنازلاً مناسباً صادقاً حول مسألة من أهم المسائل.

ولو كانت الولايات المتحدة محايدة حقاً، في ضوء الحرمان الذي لحق بالفلسطينيين ـ و«الخطيئة الأصلية» لإسرائيل ـ بوصفه بداية الصراع وسببه الأساسي، لاعترفت بالأهمية الهائلة للتنازل ولطالبت الطرف الآخر بأقصى مقابل ممكن. ولم يكن هذا المقابل ليماثل لناحية الكرم بأي شكل من الأشكال ما قدّمه الفلسطينيون. لكن بحسب واقع التنازل نفسه، كان الفلسطينيون يؤكدون أنهم لم يكونوا بدورهم يتوقّعون مقابلاً. لقد كان على الولايات المتحدة أن تطلب إعادة تعريف رسمية لطبيعة الدولة اليهودية وهدفها تتضمن اعترافاً بوجود وشرعية حقوق الشعب الفلسطيني، وتماثل ما فعله الفلسطينيون أنفسهم من خلال مراجعتهم لميثاقهم؛ وكان على هذه الخطوة أن تفضي إلى انسحاب كامل وتلقائي من كل الأراضي المحتلة، وتفكيك للمستوطنات التي لا يكون سكانها مستعدين للعيش تحت السيادة الفلسطينية، وتقاسم للقدس، وقبول لدولة فلسطينية يكون للاجئين حق العودة إليها لا إلى الثمانية والسبعين في المائة من فلسطين الأصلية التي أتى معظمهم منها وباتت اليوم إسرائيلية، واحترام لكل القوانين الدولية المكرسة في قرارات الأمم المتحدة التي يمكن استلهامها لمصلحة تسوية من هذا النوع.

لكن ما كان الموقف الإسرائيلي الحقيقي المعلن والرسمي حول التسوية النهائية منذ أوسلو؟ ليس هناك من موقف من هذا النوع، ولا حتى واحد يتناول حدودها الجغرافية، على الرغم من أن الدولة الفلسطينية حدّدت حدودها الجغرافية بشكل دقيق. لكن كيف يمكن لإسرائيل ذلك وهي لا تملك دستوراً؟ فعلى الرغم من طلب بهذا الخصوص، صدر عن الأمم المتحدة، لم تعرف كيف تحدد بشكل دستوري نوع النظام الذي تمثّله ـ أو أين تقع حدودها النهائية. إن ما يوجد في إسرائيل في هذا الخصوص هو مجموعة من الاتفاقيات والإعلانات والقوانين ـ بدءاً ببرنامج بازل

الذي وضعته «المنظمة الصهيونية الدولية» في العام ١٨٩٧ ووعد بلفور في العام ١٩١٧ وانتهاءً بـ«إعلان تأسيس دولة إسرائيل» في العام ١٩٤٨ و«قانون العودة» في العام ١٩٥٠ ـ شكّلت طبيعتها الأساسية. ولا يمكن لهذه الوثائق، التي دعت إلى «استعمار» فلسطين «بأشكال مناسبة» وتأسيس «وطن قومي للشعب اليهودي» هناك و«تجميع المنفيين»، إلا أن تعني ما عنته في نهاية المطاف: حرمان السكان الأصليين. ربما كان «الميثاق الوطني الفلسطيني» وثيقة متطرفة وغير متسامحة، دعت مثلما فعلت إلى تفكيك دولة ومجتمع قائمين بالقوة. لكنه لم يكن أكثر من رد على وثائق صهيونية سابقة عليه ومماثلة له، حققت بالفعل ما كانت قد اقترحت تحقيقه عن طريق الإنصاف؛ لم يكن ذلك الميثاق عنصراً أساسياً في الرواية التاريخية لفلسطين أكثر من هذه الوثائق في الرواية التاريخية لإسرائيل. كان الفلسطينيون قد اعتبروا منذ وقت طويل «التحرير الكامل» عبارة عن «حلم» لم يعد تحقيقه ممكناً. لكن إذا طلب الإسرائيليون ذلك التأكيد الرزين بأن الفلسطينيين قد تخلوا حقاً عن الحلم الذي قدّمه تعديل الميثاق، لماذا لم يكن للفلسطينيين أن يتوقعوا تخلياً مماثلاً من قبل الإسرائيليين؟

يتساءل المرء إن كان الكنيست يستطيع أن يلتئم، على غرار «المجلس الوطني الفلسطيني»، لتحقيق هذا الهدف في غياب دستور متفق عليه بحيث يكون مستعداً لإعادة النظر في المبادئ الصهيونية العقائدية والعملانية. وإن كان حزب العمل، الذي جسّد الصهيونية «الرسمية» قبل قيام الدولة ولحوالى ثلاثين سنة بعد قيامها، يوافق على تحديد للحدود بحيث تصبح أكثر تنظيماً وأقل عرضة للتفسيرات التوسعية من حدود «الوطن التاريخي، أرض إسرائيل»[١٠٦] التي تحظر القوانين الإسرائيلية «التنازل... عن أي قطعة منها لأمة أو كيان أجنبيين»[١٠٧]. هل كان «ليكود» ليتخلّى رسمياً عن دعواه بأن الضفة الشرقية إلى جانب الضفة الغربية لنهر الأردن جزء من الإرث الصهيوني؟ هل كان رئيس الحكومة الأسبق إسحق شامير ـ إذا أغفلنا ذكر مجموعة من الشخصيات العلمانية والدينية التي تعتنق مبادئ أكثر تعصباً وتطرفاً[١٠٨]

ـ ليتخلّى عن مبادئ «ليهي» أو «عصابة شتيرن» التي كان من قادتها الرئيسيين، ولا سيما المبدأ الذي يقول: «حرب أبدية على الذين يقفون بشكل شيطاني في طريق تحقيق أهدافنا» وأهمها السيطرة على «مملكة إسرائيل» التي تمتد «من نهر مصر إلى النهر العظيم، نهر الفرات»؟[١٠٩].

لم يفكر أحد جدياً، ولا حتى الفلسطينيين، في الطلب إلى الكنيست القيام بأمر من هذا النوع، فقد كان من غير المتخيّل على الإطلاق أن يوافق على ذلك. لكن لم يستطع أحد أن ينتزع من حزب العمل أو «ليكود» كلاً على حدة، فكيف بائتلاف من الاثنين، تصريحاً نهائياً حول نظرتهما إلى السلام. ففي النهاية مثّل ما كانا يفعلانه، بقدر ما كانا يقولانه، ما كانا يريدانه في نهاية المطاف. كان السلام الذي عمل من أجله «ليكود» في عهد شارون يسعى للحفاظ على سيادة إسرائيل على «أرض إسرائيل» المحددة بفلسطين التاريخية كلها. أما حزب العمل، الأكثر تكتماً كل الوقت، فلم يعلن طموحاته التوسعية على رأس السطح، كما فعل «ليكود»: أن سلامه، في ظل نشاطه الاستيطاني الذي لم يقلّ كثيراً لناحية الجهد عن نشاط «ليكود»، سيجعل إسرائيل تحتفظ بجزء أساسي من «أرض إسرائيل». لقد اعتبرت الولايات المتحدة خلال عقود طويلة مبدأ «الأرض مقابل السلام» أساساً للتسوية النهائية. لكن ذلك تضمّن مفارقة كبرى. فقد تطلّب من الناحية العملية احتراماً للموقف الرسمي الأميركي من جانب عرفات وسلطته الفلسطينية أكثر من جانب إسرائيلي ـ سواء أكان حزب العمل أم «ليكود» في السلطة ـ التي كان السياسيون الأميركيون يتسابقون ليغدقوا عليها عبارات التكريم مثل «حليفنا الأقوى وصديقتنا المثلى، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في أي مكان في العالم»[١١٠].

لكن هذا الوضع لم يعطِ الفلسطينيين أي رصيد معنوي مميز عند صانع السلام الأميركي أو أي رأسمال مميز من النوايا الحسنة في المفاوضات التالية. صحيح أن الأميركيين اعترفوا أخيراً مع أوسلو بمركزية الفلسطينيين في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبكونهم شعباً وبطموحاتهم

القومية وبحقهم في تقرير المصير. لكنهم على الرغم من ذلك، ولا سيما منهم بالطبع الصهاينة الذين سيطروا على عملية السياسات الشرق أوسطية، لم يقوموا بذلك إلا بتردد واضح. فهم لم يعترفوا أساساً بأن ما فعله عرفات ليحقق ذلك الاختراق، فاق بكثير الحد الأدنى المطلوب. فالتخلي الفلسطيني كان برأيهم تخلياً عن أهداف مستحيلة ومتطرفة ووسائل عنيفة وإرهابية كان قد تبناها لفترة طويلة؛ لقد كانت الأهداف والوسائل الفلسطينية تتعارض بنظرهم مع الأهداف المعقولة والمعتدلة والساعية إلى السلام في جوهرها من جانب الإسرائيليين الذين لم يشنوا أعمالاً شبه حربية إلا في سبيل الدفاع المشروع عن النفس وخدمة لمتطلبات الأمن القومي. وقد جرى تلخيص الموقف الأميركي في المديح الأخرق الذي كاله الرئيس كلينتون لعرفات حين شكره على «التخلي عن العنف لمصلحة السلام»[١١١]. لقد ظن الفلسطينيون أن ماضيهم، نكبتهم، كان جوهر قضيتهم، وأن استعدادهم لإخراجه من الحسابات المعنوية والسياسية للتسوية النهائية كان يجب، برأيهم، أن يعطيهم مكانة مهمة في أعين الأميركيين. لكن ذلك لم يحصل. فقد أصبحت أوسلو نقطة البداية لحسابات جديدة شكّلها الرأي الجامد القديم نفسه تقريباً وشابتها التحيزات القديمة ذاتها تقريباً المؤيدة لإسرائيل.

وكانت النتيجة أن عملية السلام تحرّكت بشكل أبطأ صوب الهدف المرسوم وبشكل أسرع صوب تخلي الولايات المتحدة عن المواقف والسياسات نفسها التي اندرجت في مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي كان الفلسطينيون قد افترضوا أنهم يستطيعون المراهنة لتحقيقه على الولايات المتحدة. فبدلاً من أن تطلب الولايات المتحدة مقابلاً على أساس «الأرض مقابل السلام» من قبل الإسرائيليين كما كان يتطلب الحياد الحقيقي، حاولت أن تحتل موقعاً وسطاً في مكان ما بين العرض الفلسطيني والرفض الإسرائيلي له. ولم يكن للمبادئ دور كبير في تحديد شكل ذلك الموقع. فقد لعبت المساومة وحدها هذا الدور، وكانت مساومة لم تلقِ عبرها الولايات المتحدة بثقلها خلف الطرف الأضعف، وبالتالي الأكثر استحقاقاً لها، أي الطرف الفلسطيني، بل عمدت في

الواقع، وتحت قناع تقنية من طراز «إنصاف» لا «يفرض» حلاً وعدم إمكانية «الرغبة في السلام أكثر من الطرفين نفسيهما»، إلى ترك القوة المتفوقة لحليفها الإسرائيلي تسود. وكان من المحتم أن يصبح تنازل الفلسطينيين التاريخي من طرف واحد أساساً لمزيد من التنازل على حسابهم.

وانعكس تحول الولايات المتحدة في تطور مواقفها الرسمية، حول المسألة الأساسية المتمثلة بالمستوطنات. فهذه التي كانت حتى عهد الرئيس كارتر تُعتبَر «غير شرعية» وبقيت تُعتبَر «عقبات أمام السلام» برأي ريغن، باتت «عوامل تعقيد» بنظر كلينتون. لقد رفضت إدارته عرضها على الأمم المتحدة لأنه «من غير المجدي مناقشة الجوانب الشرعية لهذا الموضوع»، ولأنه، وبشكل أعم، من غير المناسب للأمم المتحدة أن تغرق نفسها في قضايا كان على طرفي الصراع أن يسوّياها بنفسيهما. وقد وردت هذه المواقف المتطورة في الإطار الأعرض لمحاولة زعزعة البنية القانونية الدولية كلها المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، بهدف «إلغاء» أو «تحسين» قرارات الأمم المتحدة القديمة غير المؤيدة لإسرائيل، بما فيها قرار الجمعية العمومية ١٩٤ الداعي إلى عودة اللاجئين والذي شاركت الولايات المتحدة في رعايته لأكثر من أربعين سنة، لأنها «مثيرة للنزاع»[١١٢].

كذلك لم تعد الولايات المتحدة تعتبر الأراضي «محتلة». فقد أصبحت «متنازعاً عليها» فقط. ومع حلول عهد بوش الثاني، بات اسمها، وبحسب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، الأراضي «المسماة» محتلة، أو في الواقع غنائم حرب مشروعة من حق الإسرائيليين الاحتفاظ بها. قال: «أشعر أنهم أقاموا بعض المستوطنات في أجزاء مختلفة من المنطقة المسماة محتلة نتيجة لحرب انتصروا فيها»[١١٣].

في ظل مواقف من هذا النوع، كان حتمياً أن تكون كل اتفاقية «مرحلية» في إطار أوسلو مكسباً إسرائيلياً يحظى بالدعم الأميركي على

حساب الفلسطينيين. وفي آخر هذه الاتفاقيات وأصعبها، اتفاقية واي بلانتايشن في العام ١٩٩٨، نال الإسرائيليون المباركة الأميركية للفكرة القائلة بأنهم لم يكونوا هم، بل الفلسطينيون، الطرف المسؤول عن كل العراقيل التي كانت قد واجهت عملية السلام حتى ذلك الحين، بأن «أعمالهم الإرهابية وجرائمهم واعتداءاتهم»، بأن «تحريضهم»، بأن «أعمالهم من طرف واحد» هي ما يجب لجمه إن كان للعملية أن تستمر، وليس سياسة إسرائيل الاستيطانية المضرة بشكل كارثي، وخرقها المنهجي لتعهّداتها بإجراء انسحابات عسكرية تدريجية، والعنف المعادي للعرب و«تحريض» مستوطنيها، ومصادرتها للأراضي وتدميرها للمنازل، وحصاراتها الاقتصادية، وما كان عبارة عن تطهير عرقي خفي في القدس. يقول باحث فلسطيني إن هذا التحيّز «واللاتناسق الهائل وغير المسبوق، ليس على صعيد التفاصيل فحسب، بل كذلك على صعيد الرؤية كلها»، يقوم في «البنية نفسها» للاتفاقية[١١٤]. وكان من المفترض نظرياً أن تبقي الولايات المتحدة عينها مفتوحة على الطرفين. لكن في الواقع لم يحصل ذلك إلا بالنسبة إلى طرف واحد. فما من دليل قام على أنها نوت جدياً أن تحاول لجم برنامج إسرائيل الاستيطاني، إذا تجاوزنا ذكر ضرورة معاقبتها من خلال تخفيض بسيط في المساعدات الاقتصادية والعسكرية الهائلة التي لا تنتهي - تبلغ ثلاثة عشر مليون دولار أميركي يومياً - التي شجعت أمثال شارون على الاستمرار العنيد في سياساتهم وممارساتهم التي تعارضها الولايات المتحدة نفسها، أقله رسمياً.

لم يمض وقت طويل حتى اكتمل فقدان الفلسطينيين للحظوة. ولم يخسروا فقط البقايا الأخيرة من الرصيد المعنوي الضئيل الذي حققه لهم تنازلهم التاريخي بداية، بل إن إسرائيل نالت أضعافاً مضاعفة منه بدلاً منهم. وقد حصل ذلك عندما رفض باراك تطبيق اتفاقيات «مرحلية» كانت قيد التطبيق، وصمم على إطلاق خطة بديلة طموحة للطرفين، برعاية أميركية، لتسوية كل من القضايا «المرحلية» العالقة وقضايا «الوضع النهائي» المؤجلة تماماً في مؤتمر قمة ماراتوني «ينهي الصراع». وقد تردد

عرفات كثيراً في حضور مؤتمر من هذا النوع، متوقعاً فشله الحتمي في حال لم يقدم هو نفسه على الخضوع الكامل؛ وكان الأميركيون بدورهم مشككين. لكن بسبب خضوع الولايات المتحدة الدائم لمحميتها المزعجة باستمرار، أحضره كلينتون إلى كامب دافيد في تموز ٢٠٠٠، متعهداً من ضمن وسائل الإقناع التي تقدّم بها أنه لن يحمّله المسؤولية في حال لم يفض المؤتمر إلى النتيجة المرجوة. لكن ذلك ما فعله فعلاً بعد أن فشل المؤتمر فشلاً ذريعاً. وهذا ما فعلته وسائل إعلام التيار السائد الأميركية. بل إن هذه الوسائل تفوقت على كلينتون بأشواط في تهليلها لإسرائيل. فقد تبنّت من دون تردد وبشكل طاغ رواية باراك حول «أسخى عرض إسرائيلي في التاريخ» ورفض عرفات له باحتقار. «استثنائي»، «غير مسبوق»، «الأبعد مدى في التاريخ» - هكذا عزفت الأبواق في وحدة آيات التمجيد لـ«تنازلات» باراك من قبل «الواشنطن بوست» ومجلة «تايم» و«الشيكاغو تريبيون». و«عرفات لم يقدّم عرضاً مقابلاً» - هكذا أنحت «الشيكاغو صن - تايمز»، وكثير غيرها في لغة شبه متطابقة، باللائمة على الزعيم الفلسطيني «العنيد» و«الرفضي»[١١٥]. ومرت أكثر من سنة قبل أن يفند المشارك الأميركي في كامب دافيد، روبرت مالي، والباحث الفلسطيني المقرب من المفاوضين الفلسطينيين، حسين آغا، في مقالة مشتركة هذه الرواية باعتبارها خرافة شبه كاملة متحيزة ومضحكة. والواقع أن بقاءها كل تلك المدة كشف عجز القيادة الفلسطينية التي أهملت بما يثير الشفقة إخبار روايتها؛ لكن ذلك كان أيضاً إدانة لمؤسسات نافذة في مجال الخبر والرأي، مثل «النيويورك تايمز»، كانت قد فشلت في تقصي الدعوى أو حتى في التساؤل عن وجود جانب متحيز بشكل صارخ فيها[١١٦]. لكن الأوان كان قد فات - فقد كان فرع لا يقل تحيزاً عن الخرافة الأصلية قد كرّس نفسه بوصفه الأرثوذكسية السائدة.

«الفلسطينيون يهاجمون، الإسرائيليون يدافعون»

وهكذا وبعد أن فشل في الحصول على ما يريده على طاولة المفاوضات، جرّب ياسر عرفات العنف بديلاً. «ما الذي ناله رئيس الوزراء الأكثر

تأييداً للسلام في تاريخ البلد؟»، سأل تشارلز كروثامر في «الواشنطن بوست». «الحرب»، كان جوابه الواثق جداً على سؤاله هو نفسه[١١٧]. يمثّل كروثامر أحد أكثر المتطرفين في الجيش الأميركي من المعلقين المؤيدين لإسرائيل. لكنهم كلهم اعتنقوا الفرضية الأساسية ذاتها. ففي تحليل إخباري في الصفحة الأولى في «لوس أنجلس تايمز»، كتبت ترايسي ويلكينسون أن عرفات «حين رفض أن يمنع رجاله الذين نزلوا إلى شوارع الضفة الغربية وغزة، عزز سمعته كمحبذ لاستخدام العنف أداة تفاوضية»[١١٨].

ولم يكترث كثيراً بالأدلة على العكس إلا القليلون: أن عرفات رجا باراك ألا يسمح لشارون بالقيام بزيارته الاستفزازية إلى الأقصى التي أطلقت الانتفاضة بالتأكيد[١١٩]، وحتى لو أنها لم تتسبب بها بالمعنى الأعمق؛ أن الانتفاضة، على الرغم من أن الفلسطينيين بدأوا العنف، كانت في البداية غير مسلحة ومعاودة للانتفاضة الأولى، «انتفاضة الحجارة»؛ أن الإسرائيليين أنفسهم حولوها بالتأكيد إلى انتفاضة مميتة جداً بعودتهم السريعة والواسعة النطاق إلى إطلاق الذخيرة الحية ضد المتظاهرين؛ أن نسبة القتلى في الشهر الأول كانت عشرين فلسطينياً لكل إسرائيلي، وهو فرق لم يتقلّص إلا إلى عشرة فلسطينيين لكل إسرائيلي مع نهاية الشهر الثالث؛ أن منظمات مثل «منظمة العفو الدولية» أو «منظمة حقوق الإنسان» الأميركية أو «منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان» وثّقت إلى حد كبير «الإعدامات» خارج نطاق العدالة التي بدأت بسرعة لافتة، والوحشية المجانية، وإطلاق النار العشوائي وغير الضروري بهدف القتل والجرح، والتغاضي اللامبالي عن الأساليب القياسية لضبط الشغب.

لا، لقد قرر المعلقون الأميركيون أن الفلسطينيين إذا كانوا يموتون بأعداد كبيرة مثلما حصل فتلك أساساً غلطتهم - ولا سيما منهم قيادتهم - وليست غلطة الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يقتلونهم. «لقد شجع عرفات فيالقه الشبابية على كتابة رفضها بالدم الذي هو دمهم أساساً».

هكذا تكلّم جيم هوغلاند، الكاتب في «الواشنطن بوست». كان هذا هو الرأي القياسي. وكان كروثامر لا يقدّم أكثر من تنويع متطرف على هذا الرأي حين قال إن «مجزرة ملائمة لشاشة التلفزيون تحشد العالم إلى جانبه هي الأمنية الأغلى بالنسبة إلى عرفات»[١٢٠]. وانتشرت نظرة إسرائيل إلى نفسها، القائمة منذ زمن ولكن المكذّبة منذ زمن - بوصفها أمة ملتزمة «ضبط النفس» و«نقاء السلاح» في المعركة - في التعليقات الأميركية. فقد رأت «الواشنطن بوست» أن «تدابير إسرائيل ضد المشاغبين مفرطة أحياناً»، لكنها وصفت استخدام إسرائيل للمروحيات والصواريخ ضد البلدات والمدن الفلسطينية بأنها كانت «هجمات انتقامية رمزية إلى حد كبير»[١٢١].

كان التفسير الحقيقي، والواضح تماماً، للحماسة الفلسطينية للتضحية بالذات، التي بشرت بمجيء المفجرين الانتحاريين، ما قاله الفلسطينيون أنفسهم عنه: إنه غضبهم على الاحتلال البغيض. وقد أعطت بعض التقارير الصحافية الأميركية حقاً هذه الحقيقة الأساسية البروز الذي كانت تستحقه؛ كذلك فعل عدد صغير جداً من المعلقين وكتّاب الافتتاحيات[١٢٢]. لكن تعبيري «الاحتلال» و«الأراضي المحتلة» كانا يتلاشيان عموماً من التغطية الإعلامية، أحياناً لدرجة الاختفاء. وقد كان هذا صارخاً بشكل خاص على التلفزيون. فخلال الأسابيع الخمسة الأولى من الانتفاضة، بثت برامج الأخبار في شبكات التلفزيون الثلاث الكبرى، «آي. بي. سي.» و«سي. بي. سي.» و«إن. بي. سي.»، تسعة وتسعين تقريراً عن الضفة الغربية وغزة، لكن في أربعة منها فقط جرى إخبار المشاهدين أن هذه المناطق كانت أراضي محتلة من قبل إسرائيل. بل إن بعض المحطات مضت إلى حد الإشارة إليها باعتبارها جزءاً من إسرائيل نفسها. فقد قدّم توم بروكو، العامل في برنامج «نايتلي نيوز» في «إن. بي. سي.»، تقريراً عن «انفجارات العنف المتسعة باستمرار في إسرائيل»؛ ومضى مراسله هناك إلى القول إن الفلسطينيين كانوا «يقتحمون موقعاً عسكرياً إسرائيلياً في غزة» و«يحاصرون موقعاً عسكرياً آخر في الضفة الغربية»[١٢٣].

بدا أن الاحتلال لم يعد موجوداً في الواقع بنظر البعض: هذا على الأقل ما ألمحت إليه «الواشنطن بوست» حين دعت إلى استمرار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين «لأن إمكانية العودة إلى أيام الاحتلال والعنف قبل أوسلو غير واردة تقريباً»[١٢٤]. لقد كان ذلك عبارة عن رأي نقله كروثامر المهيب، كما هو متوقع، إلى مستويات سريالية. فقد طالب الفلسطينيين بإيضاح ما الذي كانوا يحتجون عليه، وتساءل: «الاحتلال الإسرائيلي؟ لقد انتهى منذ سنوات؛ يعيش تسعة وتسعون في المائة من الفلسطينيين تحت حكم ياسر عرفات»[١٢٥].

إذا كان عرفات، بحسب هذه الأرثوذكسية السائدة، قد أثبت عدم استعداده أو عدم قدرته على صنع السلام مع إسرائيل، أو حتى تصميمه العنيد على تدميرها، وإذا كان الاحتلال الذي يمكن شعبه من ممارسة حقهم المعترف به دولياً بالمقاومة غير موجود في الواقع، ففي كل معركة تندلع يظهر الفلسطينيون بمظهر المعتدين والإسرائيليون بمظهر المدافعين عن أنفسهم. هذه هي الصورة التي ظهرت في معظم التغطيات الإخبارية الأميركية. «العنف الفلسطيني (أو العربي)» - كما بات يُعرَف - يُواجَه بـ«الرد» الإسرائيلي. «أثار العنف العربي المتجدد موجة جديدة من الردود الإسرائيلية»، بحسب صيغة نموذجية في «نيوزويك»[١٢٦]، وقد تفاقم التحيز الضمني الذي عكسته هذه الجملة في عنوان رئيسي ظهر في «النيويورك تايمز» بعد أسبوع: «عنف جديد بعد ضربات صاروخية على الفلسطينيين»[١٢٧]. وبما أن العنف الفلسطيني بدا من دون هدف جدي أو مشروع، كانت الخطوة المنطقية التالية وصفه بتعبير عن الكراهية فقط؛ في برنامجه «إيفنينغ نيوز» على شاشة «سي. بي. سي.»، خطا دان راذر هذه الخطوة حين أعلن، في تقرير عن استخدام الميليشيا الفلسطينية أسلحة نارية ضد الجنود الإسرائيليين، أن «الكراهية أصبحت الآن مسلحة»[١٢٨]. «نيران الكراهية»، «كراهيات قديمة يُعاد اشتعالها»، «بسرعة الكراهية» - لقد أصبحت عناوين من هذا النوع شائعة[١٢٩]. وقد حسبت «فير»، منظمة مراقبة وسائل الإعلام، المعروفة أيضاً باسم «العدالة والدقة في التغطية»، أن من بين مائة وخمسين مرة استخدمت

فيها شبكات التلفزيون تنويعاً على كلمة «انتقام» كانت تشير إلى أعمال إسرائيلية تسع مرات أكثر منها إلى أعمال فلسطينية ـ وقد حصل ذلك بعد مدة طويلة منذ أن اتضح لكل مراقب جدي أن شارون، كلما توقف «العنف الفلسطيني»، كان يعمل عمداً على إعادة إشعاله بهجوم من قبله[١٣٠].

بالنسبة إلى معظم وسائل الإعلام الأميركية إذاً، كان عرفات «الإرهابي» قولاً وفعلاً مرة جديدة. وهكذا كانت نظرة الكونغرس بالطبع، فخلال أسبوعين طالب ستة وتسعون شيخاً من أصل مائة الرئيس كلينتون بـ«استنكار حملة العنف الفلسطينية... والتعبير عن التضامن مع إسرائيل في هذه اللحظة الحرجة». لكن فيما حصل ذلك كان كلينتون على وشك بذل محاولة أخيرة لتحقيق تسوية في الأيام الأخيرة من رئاسته؛ وقد تطلب ذلك حياداً لناحية المظهر على الأقل. فخلال مفاوضات جرت في بلدة طابا المصرية في كانون الثاني ٢٠٠١، عرض باراك، الذي كان هو نفسه على وشك الخروج من السلطة لمصلحة شارون، مقترحات موحى بها من قبل كلينتون تجاوزت بكثير تلك التي كان قد تقدّم بها في كامب دافيد قبل ستة أشهر. ويبدو أنه فعل ذلك لأغراض دعائية فقط: لقد سُحِبت المقترحات بسرعة. كذلك عرّضت المقترحات للسخرية ذلك «السخاء غير المسبوق» الذي كان السياسيون والمعلقون الأميركيون قد بنوا عليه اختصاصهم الجديد في حقائق الشرق الأوسط الواضحة.

وما لبثت الإدارة الأميركية أن وقعت تحت سطوة الأرثوذكسية الجديدة مع وصول الرئيس بوش إلى السلطة. فمنذ ما قبل ١١ أيلول، كان «الإرهاب» بالنسبة إليه وإلى المحافظين الجدد الذين احتشدوا في إدارته، ظاهرة ـ كالشيوعية في السابق ـ من ظواهر الشر المطلق، وكان كل من مارسه ينزع الشرعية عن نفسه وعن القضية التي كرّس هذه الوسيلة خدمة لها. وكان هؤلاء المحافظون الجدد، القريبون جداً من الإسرائيليين اليمينيين مثل «الخبير في الإرهاب» بنيامين نتنياهو[١٣١]، قد لعبوا دوراً أساسياً في تعريف الإرهابيين وتحديدهم. ولم يكن مفاجئاً أن «م. ت.

ف.» وكل المنظمات الأعضاء فيها احتلت موقعاً متقدماً في اللائحة لتنضم إليها في نهاية المطاف مجموعات أصولية إسلامية مثل «حماس» التي كانت إسرائيل قد تحمّلتها في البداية باعتبارها وزناً موازياً للتيار السائد العلماني ـ القومي. وهكذا لم يكن مفاجئاً أيضاً أن الإدارة الأميركية، مع تفاقم دائرة العنف، تخلت بشكل متزايد عن أي مظهر من مظاهر الحياد.

من المؤكد أن المفجرين الانتحاريين، حين ظهروا أخيراً بعد ستة أشهر على اندلاع الانتفاضة، كانوا مرعبين. لكن الصفة نفسها تصح بالنسبة إلى الأضرار «الجانبية» التي لم تقل عشوائية بكثير وكانت أكثر تدميراً بالتأكيد والتي خلّفتها الدبابات والمروحيات ومقاتلات «إف ـ ١٦» الإسرائيلية. ومن المؤكد كذلك أن المفجرين الانتحاريين والأنماط الأخرى «المشروعة» من المقاومة، رفعت معدل القتلى في صفوف الإسرائيليين بشكل كبير؛ لكن مع حلول نهاية العام ٢٠٠٢، بلغ عدد القتلى ألفين وثلاثة وسبعين فلسطينياً مقابل ستمائة وثلاثة وثمانين فلسطينياً[١٣٢]. هذا من دون الحديث عن الدوافع: لقد ارتكب الفلسطينيون المجازر على الرغم من كل شيء خدمة لما يعتبره العالم هدفاً مشروعاً تمثل في إنهاء الاحتلال، لكن الإسرائيليين ارتكبوا المجازر خدمة لهدف غير مشروع تمثّل في الحفاظ على الاحتلال.

لكن ذلك لم يعنِ الكثير للإدارة الجمهورية الجديدة. فهي لم تجد معادلة معنوية بين الأمرين. وكانت قد تولّت الحكم وهي تزدري عملية صنع السلام النشطة والفاعلة التي مارستها سابقتها الديموقراطية. فقد كانت جاهزة لتسهيل المفاوضات، لا أكثر، وفقط إذا أراد الطرفان ذلك جدياً. ولم يكن لسياسة «عدم التدخل» هذه إلا أن تميل لمصلحة الطرف الإسرائيلي الأقوى. لكن في أي حال من الأحوال، كان المطلوب التوصّل إلى وقف لإطلاق النار، لكن لم يكن هناك من شك منذ البداية في هوية الطرف الذي كان يُنتظَر منه تحمّل المسؤولية الرئيسية لذلك. فقد قال بوش في مرحلة مبكرة من رئاسته: «تتمثل الإشارة التي أرسلها

إلى الفلسطينيين في إيقاف العنف». وجرى إرسال إشارة أخرى إلى شارون، الذي أصبح بحسب رأيه يحتل «الموقع الأخلاقي العالي» بسبب ضبط النفس الذي مارسه في مواجهة العنف. لم يكن مقدراً للمعايير المزدوجة هذه، التي لا يعرف أصحابها الندم، أن تبطل.

في آب ٢٠٠١، أي الشهر الحادي عشر لانطلاق الانتفاضة، اختار شارون الشخصية السياسية الرفيعة، أبو علي مصطفى، زعيم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» اليسارية لكن الأقل تطرفاً من ذي قبل، ليكون الضحية الثالثة والستين في أعمال «القتل المستهدف» التي كان ينفّذها؛ لقد قُتِل الرجل في هجوم بمروحية على مكتبه في رام الله. وقد رفضت الحكومة الأميركية استنكار العملية. ووعدت الجبهة بعملية «نوعية» ووفت. فالهدف الذي اختارته ـ رحبعام زئيفي، وزير السياحة ـ كان مناسباً تماماً، ليس فقط لأن زئيفي كان شخصية سياسية موازية في الأهمية لمصطفى، بل كذلك لأنه كان يترأس «موليديت»، الحزب اليميني المتطرف المعتنق لمبدأ «الترانسفير» بحق الفلسطينيين كسياسة رسمية وعلنية له، وأيضاً لأنه كان قد اعتاد وصف من يريد فرض «الترانسفير» عليهم بـ«القمل» و«الهوام» و«السرطان». ولم تعتصم الحكومة الأميركية بالصمت هذه المرة؛ لقد وصفت عملية الاغتيال بالعمل «الصادم والجدير بالازدراء».

وبعد سنة ألقت مقاتلة من طراز «إف ـ ١٦» قنبلة تزن طناً على شقة مكتظة في غزة؛ قال قائد سلاح الجو «إنني لم أشعر بالأرق ولو للحظة»[١٣٣] لأن القنبلة قتلت، إلى جانب هدفها المحدد الذي تمثل بقائد عسكري رفيع في «حماس»، وبشكل لم يمكن تجنبه، سبعة عشر شخصاً آخر، بينهم تسعة أولاد، وجرحت مائة وأربعين. وكان الهدف الخفي، ولكن غير المخفي جيداً، تعطيل اتفاقية على وقف التفجيرات الانتحارية كانت حركة «فتح» بزعامة عرفات وحركة «حماس» على وشك إعلانها. بيد أن الضربة حرّكت على الأقل البيت الأبيض فأصدر أحد توبيخاته اللطيفة الموسمية لإسرائيل؛ «كان عملاً ثقيل الوطأة لا

يساهم في تحقيق السلام». لكن حين قتلت «حماس» في عملية انتقامية سبعة طلاب، بينهم خمسة أميركيين، في تفجير قنبلة في الجامعة العبرية في القدس، لم يمكن العثور على اللهجة الملطفة نفسها في استنكار البيت الأبيض لـ«هذا العمل المرعب من أعمال العنف، هذا العمل المرعب من أعمال الإرهاب».

لم يستطع أي شيء أن يجتث «خيبة» و«انزعاج» الرئيس بوش المتناميين من الزعيم الفلسطيني، الذي كان قد بذل من الجهد لـ«تعزيز» الإرهاب أكثر مما فعل لمكافحته وأقدم عموماً على «خيانة آمال الشعب المفترض به قيادته». وأخيراً، وفي خطاب حول السياسة الأميركية طال انتظاره، أعلن بوش في حزيران ٢٠٠٢ أن عرفات لم يعد ملائماً لأن يحكم - لقد أصبح الزعيم الفلسطيني «غير ذي شأن» كما كان شارون قد قال عنه قبل فترة طويلة. وقال بوش إن الأوان كان قد آن ليقيم الفلسطينيون «إطاراً دستورياً جديداً»، ويؤسسوا «ديموقراطية فاعلة»، ويطوروا اقتصاد سوق، وينتخبوا زعماء جدداً غير ملطّخين بـ«الفساد والإرهاب». وما أن يحققوا كل ذلك حتى تساعدهم الولايات المتحدة على إقامة «دولة مرحلية». كان ذلك مفهوماً جديداً، غير معروف في العلوم السياسية. لكن صحيفة «السفير» البيروتية رأت أن مدلوله كان واضحاً تماماً - «دولة مؤقتة لضمان احتلال دائم». واستنتجت صحيفة بيروتية أخرى أن الدولة المطروحة «شارونية نصاً وروحاً»[١٣٤]. وفي الواقع كان «رجل السلام» بنظر بوش يملك كل مبرر ممكن ليشعر بالسعادة.

كلمات فاسدة، عقائد فاسدة ـ من الفريقين

أشارت كاثلين كريستيسون، المحللة السابقة في «سي. أي. آي.»، إلى أن ذلك النوع من «الكراهية»، المفترض وجوده عند الفلسطينيين، لم يكن في العادة القوة الدافعة الرئيسية أو الوحيدة التي يُشار إليها في العادة في النزاعات السياسية أو الإثنية أو الدينية الأخرى في العالم[١٣٥]. لكن فكرة أن الفلسطينيين، على الرغم من وجود عملية السلام التي كانت الولايات المتحدة قد وظّفت فيها الكثير، ربما كانت لديهم شكوى

شرعية جدية حقاً لم تخطر على بال معظم الأميركيين، سواء أكانوا مواطنين عاديين أم معلّقين مفترض أنهم مثقّفون أم مسؤولين عامين حاليين أو سابقين، أضافت كريستيسون. لذلك كان لا بد من وجود تفسيرات أخرى للكراهية. والواقع أن كثيراً من الأميركيين، إن لم يكن معظمهم، رأوا هذا العنف الفلسطيني غير الواضح الدوافع متوافقاً بسهولة كبيرة مع الآراء المنتشرة والقائمة منذ زمن، التي اعتنقوها حول الشعوب العربية والإسلامية: إن هذه الشعوب تميل فطرياً إلى العنف والتعصب وعدم التسامح والتحيز العرقي. والواقع أن ما من شيء ساعد على الحفاظ على هذه الآراء وتعميقها أكثر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبما أن الإسرائيليين، «الأخيار»، حظوا كل الوقت بتحيز لمصلحتهم، لم يكن من المتوقع إلا أن يحاولوا، بمساعدة «أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة، البناء على ذلك عن طريق كشف الشر والخبث اللذين كانا يدفعان «الأشرار».

في العام ١٩٩٨ أُسّست منظمة تُدعى «معهد البحوث الإعلامية الشرق أوسطية» («ميمري») من أجل هذا الغرض فقط. وكان مقرها الرسمي في واشنطن، لكن كانت لها مكاتب في القدس، وكانت ملحقاً أميركياً ـ إسرائيلياً تابعاً للمجموعة المحافظة الجديدة التي سيطرت في وقت لاحق على إدارة بوش. وكان أسلوبها ذكياً وبسيطاً وفاعلاً. فهي تراقب كل شيء يُقال أو يُكتَب تقريباً ـ من قبل المسؤولين الحكوميين أو السياسيين المعارضين، من قبل المعلقين الصحافيين أو واعظي المساجد ـ في العالم العربي بطوله وعرضه. وفي اختيارها للمواد، تميل «ميمري» إلى التركيز على العنيف والشائن. وذلك لا يبرز، بشكل حتمي ربما، إلا كتعبير متطرف عن ميل عام، كمظهر دالّ من مظاهر منطقة كاملة تزبد على ما يبدو بـ«التحريض» ـ ذلك العمل المحرّم من قبل أوسلو ـ ضد إسرائيل والولايات المتحدة والغرب وبالعداء للسامية وبإنكار المحرقة.

لقد عبّر معلّق مصري، يُدعى أحمد رجب، عن «الشكر لهتلر الذي انتقم من شر المجرمين في الأرض ـ على الرغم من أننا نلوم هتلر لأن

انتقامه لم يكن كافياً»[١٣٦]. كما دعا مفتي القدس، عكرمة صبري، الله أن «يدمر الولايات المتحدة ـ وهي خاضعة لحكم اليهود ـ وينتقم من المستوطنين المستعمرين أبناء القردة والخنازير»[١٣٧]. ولقد رأى الشيخ السعودي محمد المنجّد «استحالة إقامة السلام مع اليهود... المخلوقات المشوّهة والحثالة الشيطانية وسبب شقاء الجنس البشري هم وغيرهم من الكفار والمشركين»[١٣٨]. ولقد وعد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري الحائز على نياشين عديدة، أن «يضيف إلى طبعة من كتابه، «فطير صهيون»، الذي يقدّم تهمة الدم في دمشق في العام ١٨٤٠ بوصفها «واقعة تاريخية»، مستنداً أو فصلاً جديداً يلقي الضوء على تحريف [اليهود] للتوراة وعلى الطقوس الدينية اليهودية الإجرامية. وقال إنه سيفعل ذلك استناداً إلى الإيمان بكلام الله عز وجل...»[١٣٩].

وترسل المنظمة ترجماتها عبر الفاكس والبريد الإلكتروني إلى أكثر من عشرة آلاف صحافي ودبلوماسي وسياسي وناشط حول العالم. وقد أكد العقيد يغال كارمون، أحد مؤسسي «ميمري» والمستشار السابق في شؤون الإرهاب لاثنين من رؤساء الحكومات الإسرائيليين، أن «معركة صعبة» كانت قد خيضت لجعل صحافة الدول الديموقراطية تغطي «العقيدة الشريرة» التي كانت كشفتها منظمته؛ والسبب أن «العقل الغربي لا يؤمن بوجود شيء اسمه الكراهية غير المستحقة»[١٤٠]. لكن مساهماتها ما لبثت أن بدأت تظهر بانتظام في الصحف الأميركية والغربية. وكانت «لا تُقدَّر بثمن»، بحسب أحد المعلقين، و«رفعاً للنقاب وترياقاً للظلام». وبفضل «ميمري»، بحسب العضو في الكونغرس براد شرمان، بات بإمكان الولايات المتحدة «أن تحاسب العالم العربي على الفشل في تفنيد الأكاذيب الشائنة بحق الولايات المتحدة وإسرائيل»[١٤١].

ومن المنظمات الأميركية ـ الإسرائيلية المماثلة «مركز مراقبة تأثير السلام». يعيش مدير الأبحاث فيه في مستوطنة في الضفة الغربية. وقد نال المركز اهتمام العالم بعد أن تفحّص الكتب المدرسية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو. فقد كلّف نفسه مهمة تقييم ما إذا كانت السلطة

الفلسطينية، في ضوء الصورة التي تقدمها الكتب المدرسية عن الإسرائيليين واليهود، تبذل جهداً جدياً للترويج لقيم السلام والتعايش. وقد استنتج بشكل حاسم بأنها لم تكن تفعل ذلك، وبأن الكتب المدرسية كانت تروج لـ«إسقاط الشرعية بشكل كامل عن إسرائيل»، التي لم تُذكَر «إلا في سياقات تنزع الاحتقار، كالقول إنها طردت الفلسطينيين وذبحتهم»؛ لقد «مجّدت» الإرهابيين الفلسطينيين؛ لقد روّجت لـ«العداء الشرير للسامية»، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك ترويسة في أحد الغلافات قالت أن «لا وجود لبديل عن تدمير إسرائيل»[١٤٢].

لم تكن هذه الدعاوى مضللة فحسب، بل كانت كذلك مزيفة تماماً معظم الوقت. فلم يوجد شعار من هذا النوع على أي كتاب مدرسي. لقد عكست محتوياتها الرواية التاريخية الفلسطينية، التي تدور أساساً حول شعب أصيل يخوض صراعاً مع حركة استيطانية استعمارية، وقد أشارت إلى قيام إسرائيل بوصفه نكبة للفلسطينيين. لكنها كانت في الوقت نفسه بعيدة عن التشكيك في حق إسرائيل بالوجود بعد أوسلو، فقد روّجت لفضائل التسامح والانفتاح والديموقراطية، بل وفعلت ذلك لدرجة أن روث فايرر، العضو في فريق بحثي تابع لـ«مؤسسة ترومن»، كتبت تقول: «لقد تفاجأنا حين رأينا مقدار الاعتدال في الغضب الموجه إلى إسرائيل في الكتب المدرسية الفلسطينية، مقارنة بالمأزق والمعاناة الفلسطينيَّين. وتتضاعف هذه المفاجأة حين يقارن المرء الكتب الفلسطينية بتلك الإسرائيلية العائدة للخمسينيات والستينيات التي لا تذكر الأغيار [إلا] في سياق المجازر والمحرقة»[١٤٣]. والواقع أنه على الرغم من التحسينات المتقطعة والمؤقتة التي شهدتها الكتب المدرسية الإسرائيلية، التي صوّرت الفلسطينيين على أنهم عنيفون، ومتعطشون للدماء، ومتخلفون، وغير منتجين، وقابلون للاستفزاز، فقد بقيت تضم «اختلاقات مكشوفة ومستورة» وتخلو من أي تنازل أمام فكرة أن الفلسطينيين يشكلون شعباً له حقوق وطنية أو مدنية[١٤٤].

ومع خلوها من الدقة، خلّفت دعاوى المركز أثراً كبيراً في الولايات

المتحدة. فقد وفّرت مادة لإعلانات صحافية تألف كل واحد منها من صفحة كاملة حملت العنوان «لا وجود لبديل عن تدمير إسرائيل» برعاية مجموعة اسمها «اليهود من أجل الحقيقة الآن». وفيما كان الفلسطينيون يرزحون في ذلك الوقت تحت الاجتياح العسكري لشارون، أصبحت مسألة ما كان يقرأه طلابهم دعوة لمعركة جديدة على ألسنة السياسيين الأميركيين. فقبل أن يغادر منصبه، دعا الرئيس كلينتون الفلسطينيين إلى «تغيير ثقافة العنف... والتحريض الخاصة بهم التي خرجت على السيطرة منذ أوسلو؛ إن الأولاد الصغار لا يزالون يُعلَّمون الإيمان بالمواجهة مع إسرائيل». وبعد ستة أشهر، عقدت زوجته هيلاري، التي كانت قد أصبحت عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، مؤتمراً صحافياً لتستنكر «البلاغة المعادية لإسرائيل والمليئة بالكراهية في الكتب المدرسية... الفلسطينية»[١٤٥].

أما ترجمة «ميمري» للخطاب العربي الأشمل فكانت دقيقة كفاية مقارنة بالنتائج التي توصل إليها المركز. لكن اختيارها المنحاز للمادة يشوّه العالم العربي أكثر مما أمكن تبريره من خلال المادة نفسها لو أُخِذت ككل. إنها لعبة يمكن لكل من الطرفين أن يلعبها. ولو كان العرب جديين في لعبها لما اضطروا للبحث في الزوايا الأعتم والأقل شهرة في الصحف الإسرائيلية، أو للتنقيب عن شذرات البلاغة السياسية والدينية الأكثر غرابة، على الرغم من أنهم قد يجدون «عقيدة شريرة» بكمية كبيرة لو فعلوا ذلك. لكنهم ليسوا مضطرين للبحث أبعد من بيانات الإسرائيليين الرفيعين. بل إن بيانات من هذا النوع وصلت أحياناً إلى وسائل الإعلام الغربية، وحتى الأميركية، لأنها تحديداً صدرت فعلاً عن دوائر رفيعة من هذا النوع. لكن ليس هناك لوبي عربي فائق القوة يستغلها، ولا «ميمري» عربية تنشرها في تصنيفات وتحليلات منهجية. ولو كان الواقع عكس ذلك، من المشكوك فيه، في ظل الأرثوذكسية السائدة، أن يعتبرها السياسيون والمعلقون الأميركيون فيها ممثلة لميل إسرائيلي عام بالمقدار نفسه مثل نظيرتها العربية. لكنها على الرغم من ذلك ممثلة بالمقدار نفسه - ولا تقل إثارة للصدمة.

انظر في هذه الجملة، الصادرة عن أحد أكثر الزعماء الروحيين الإسرائيليين نفوذاً سياسياً، والذي حل حزبه ثالثاً من حيث الحجم في الكنيست ومثّله عدد من الوزراء في الحكومة:
«كيف يمكن للمرء أن يقيم سلاماً مع أفعى؟ كلّهم [العرب] ملعونون وشريرون. كلهم كارهون لإسرائيل. تقول «غيمارا» [الجزء الثاني من «التلمود»] إن الواحد المقدس، تقدس اسمه، آسف لأنه خلق أبناء إسماعيل هؤلاء... محرّم التعامل معهم بالرحمة. يجب أن يضربهم المرء بالصواريخ ويتلذذ بذلك ـ ويمحقهم. الأشرار، الملعونون» ـ الحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام السفاردي الأول سابقاً في إسرائيل[١٤٦].

أو انظر في جملة أخرى، صدرت عن رئيس الأركان:
«حين نستوطن الأرض، لن يتمكن كل العرب من أن يفعلوا سوى الجري مثل صراصير مخدرة في قنينة» ـ رفائيل إيتان[١٤٧].

من وزير في الحكومة:
«إن عالماً من دون اليهود عالم من الرجال الآليين، عالم ميت؛ إن دولة إسرائيل فلك نوح لمستقبل العالم، إن مهمتها أن تظهر للجميع صورة الله. [نحن] محل موسى وداود» ـ إيفي إيتام، زعيم «الحزب الديني القومي»، وزير البنية التحتية[١٤٨].

من نائب عن «ليكود»:
«سأفقأ بنفسي أعين المخربين بين العرب وأفتح أحشاءهم» ـ مائير كوهين ـ أفيدوف، نائب رئيس الكنيست[١٤٩].

من رئيس وزراء ليكودي:
«سيتم سحق الفلسطينيين كالجنادب... سيتم تحطيم رؤوسهم على الصخور والجدران» ـ إسحق شامير[١٥٠].

من رئيس وزراء عمالي:

«إنهم [العرب] نتاج ثقافة لا يشكل فيها إخبار كذبة أمراً نافراً. هم لا يعانون من مشكلة إخبار الأكاذيب الموجودة في الثقافة اليهودية ـ المسيحية. تُوضَع الحقيقة في خانة غير ذات أهمية» ـ إيهود باراك(١٥١).

من قائد عسكري لم تُكشَف هويته:
«روى أحد قادة قوات المدرعات كيف أن فريقه كان الأشد بأساً في الكتيبة لناحية التعامل مع العرب وحقق نتائج أفضل من الفرق الأخرى، ولذلك أُسمِي الفريق «فريق أوشفيتز». إنها ظاهرة سيئة تلك المتعلقة بالتعابير والألقاب العائدة لفترة المحرقة والتي يستخدمها الجنود الإسرائيليون الذين يخدمون الانتفاضة في الأراضي»(١٥٢).

الأصولية الإسلامية ـ لكن ماذا عن الأصولية الإسرائيلية ـ اليهودية؟

يجد النزوع إلى إقحام المقاومة الفلسطينية في سياق حضاري أوسع الدعم من الظاهرة التي تركت، خلال ربع القرن الذي مر على صدور «البندقية وغصن الزيتون» للمرة الأولى، تأثيراً هائلاً في المنطقة والعالم. ففي أذهان كثير من الغربيين، حلت الأصولية الإسلامية، أو الإسلام «السياسي»، محل الشيوعية بوصفها ربما «التهديد» المنفرد الأكبر للنظام العالمي القائم، أو التحدي الثقافي والعقائدي والإستراتيجي الذي كرّس له السياسيون والأكاديميون والمعلقون اهتماماً كبيراً أنى عبّر عن نفسه، سواء أفي العالم الإسلامي نفسه أم في المجتمعات الإسلامية المهاجرة في الغرب. وبالنسبة إلى الذين ينظرون إليه من هذه الزاوية، أصبحت الانتفاضة حلقة أخرى مما يُسمّى «صدام الحضارات». فبالنسبة إليهم هناك رابط جوهري بين «الإرهاب» الفلسطيني وتفجير منظمة «القاعدة» لمدمرة أميركية في اليمن، على سبيل المثال؛ قال معلق من المحافظين الجدد في «النيويورك تايمز»: «هناك قبل كل شيء آخر تعبيرات عنيفة عن المواجهة القديمة قدم الزمن بين الإسلام والغرب»(١٥٣). لكن اللافت أن ما يغيب بشكل شبه كامل عن الجدالات من هذا النوع هو الميل من أي نوع إلى تفحص الأصولية اليهودية أو إلى التساؤل عما إذا كانت هي

أيضاً عاملاً محتملاً في الصراع على فلسطين وأحد الأسباب التي تجعل هذا الصراع يبدو غير قابل للحل إلى هذا الحد.

هناك في الواقع جهل كبير، أو تجاهل كبير، لهذا الموضوع ككل في العالم الخارجي، فكيف بالولايات المتحدة. ويعود السبب جزئياً إلى ذلك التردد العام الذي يشوب وسائل إعلام التيار السائد الأميركية في خصوص إخضاع إسرائيل للتمحيص نفسه الذي تُخضِع له دولاً أو مجتمعات أخرى، ولا سيما حين يكون الموضوع المعني حساساً وعاطفياً كما هو الحال مع هذا الموضوع تحديداً. لكن الراحل إسرائيل شاحاك رأى أن هذا الوضع ينعكس بشكل سيئ خصوصاً على اليهود الأميركيين الذين يتعامون، بسبب تجنّبهم المتأصل والمؤسساتي لإيجاد العيوب في إسرائيل، عما رآه إسرائيليون مثله هو باشمئزاز وذعر وقالوه باستمرار[١٥٤]. بل إن شاحاك، الذي سُجِن طفلاً في معسكر الاعتقال في بلسن والباحث والناشط في مجال حقوق الإنسان والأخلاقي وعاشق اليهودية في نمطها الرسولي الرفيع، تأثر كثيراً بذلك بحيث إنه أمضى جزءاً من سنواته الأخيرة في دراسة الموضوع. وفي العامين ١٩٩٤ و١٩٩٩ أنتج بحثه كتابين مضيئين، «التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية» و«الأصولية اليهودية في إسرائيل»، وقد شاركه في تأليف الثاني الباحث الأميركي نورتون مزفينسكي[١٥٥].

حين يتعلق الأمر بالتعصب والتطرف، قد لا يقوم فرق كبير بين الفرعين الأميركي والإسرائيلي من الظاهرة نفسها. لكن فيما لا يحمل الفرع الأميركي أهمية كبرى في مجمل السياسة والمجتمع الأميركيين الديموقراطيين، يفرض من بعيد تأثيراً مهماً جداً على إسرائيل، المكان الوحيد - كما هو واضح - حيث يستطيع الأصوليون اليهود أن يأملوا بتحقيق هدفهم الأسمى، الذي لا يقتصر على تحديد سياسات الدولة اليهودية بل يصل إلى حد حكمها بطريقة تشبه تماماً ما يفعله آيات الله في إيران وما فعلته حركة «طالبان» في أفغانستان. ويقدم اليهود الأميركيون، ولا سيما منهم أصحاب العقيدة الأرثوذكسية، تمويلاً كريماً للمستوطنين الذين يشكلون قوات الصدم للأصولية؛ بل إن عشرة في

المائة من المستوطنين مهاجرون من الولايات المتحدة وجلّهم من الأكثر تطرفاً وعنفاً وحتى خبلاً واضحاً أحياناً. وهم يمثلون، بحسب شاحاك، «أسوأ ظاهرة على الإطلاق» في المجتمع الإسرائيلي و«ليس من قبيل المصادفة أن لهم جذوراً ضاربة في المجتمع اليهودي الأميركي»[١٥٦]. فمن مقره في نيويورك، أعطى «الحاخام اللوبافتشي» [نسبة إلى بلدة ليوبافتش في روسيا البيضاء حيث انطلق مذهب حسيدي أصولي في القرن الثامن عشر ـ المترجم]، الراحل مناحم شنيرسون، زعيم ما يبدو أكثر المذاهب الحسيدية تطرفاً، الإرشادات لأتباعه الكثر في كل من إسرائيل والولايات المتحدة[١٥٧]. وفيما نشرت «النيويورك تايمز»، التي يُعتقَد أن ثلث قرائها من اليهود، دراسات معمقة حول الأصولية الإسلامية أو اليهودية، لم تفعل الأمر نفسه مع الأصولية اليهودية؛ أما «الجيويش برس» اليمينية الصادرة من بروكلين، وأوسع الأسبوعيات اليهودية انتشاراً، فتدعم هذه الأصولية وتساندها بشكل علني[١٥٨].

ويتجلّى الجهل أو التجاهل أكثر لأن الأصولية اليهودية ليست مسألة إسرائيلية داخلية ولا يمكن أن كون كذلك. فلطالما كانت إسرائيل مجتمعاً عقائدياً بامتياز؛ إنها كذلك قوة عسكرية ضخمة جداً من الناحيتين النووية والتقليدية في آن معاً. وحين تكون العقيدة المعنية الصهيونية في أكثر أنماطها تطرفاً وثيوقراطية، يشكل ذلك تركيبة تحمل الكثير من النتائج المحتملة التي يمكن أن تنعكس على المنطقة والعالم، وبالطبع على القوة العظمى الوحيدة في العالم والتي تدعم إسرائيل[١٥٩].

وكنظيرتها الإسلامية، نمت الأصولية اليهودية في إسرائيل لناحية الأهمية السياسية خلال ربع القرن الأخير. ويُعتقَد أن مؤيديها الملتزمين والمتشددين، مقارنة بالكتلة العامة للمتدينين الأكثر تقليدية، حوالى عشرين إلى خمس وعشرين في المائة من إجمالي السكان؛ ربما تفوق هذه النسبة نسبة الأصوليين المسلمين الفعليين في معظم دول المنطقة؛ هي تفوق حتماً النسبة الموجودة في إيران. لقد فازوا بثلاثة وعشرين من المقاعد المائة والثمانية والعشرين في الكنيست في انتخابات العام ١٩٩٩،

مقارنة ببضعة مقاعد في السنوات الأولى على قيام الدولة[١٦٠]. وقد حققوا، ولا سيما منهم المستوطنون، نفوذاً لا يتناسب مع أعدادهم في مجال العملية السياسية الإسرائيلية ككل، ولا سيما بالمقارنة باليمين القومي المتطرف الذي يشاركهم، تحت غطاء علماني، جزءاً أساسياً من نظرتهم المحمومة والخيالية إلى العالم. إنها أصولية من نوع شديد الخصوصية والعرقية والعداء للآخر، تنطوي على معتقدات وممارسات «أكثر تطرفاً»، بحسب شاحاك، «من تلك المنسوبة إلى الأصولية الإسلامية المتطرفة»، إن لم يكن «إلى أكثر الأنظمة استبداداً في التاريخ»[١٦١].

وعلى غرار الأصولية في أي مكان، تسعى الأصولية اليهودية إلى استرجاع ماض مثالي متخيّل. ولو نجحت يوماً في ذلك فإن من شبه المؤكد أن إسرائيل، التي لا يكف «أصدقاء إسرائيل» الأميركيون عن امتداحها بوصفها «حصن الديموقراطية في الشرق الأوسط»، لن تعود موجودة. فـ«المملكة اليهودية» التي ستقوم في مكانها، في شكلها الكامل والمثالي، سترجّح سيادة إلهية ملؤها القسوة والغضب على أي مبدأ عصري غير يهودي يتناول إرادة الشعب أو الحريات المدنية أو حقوق الإنسان. وستخضع لحكم «هالاخا»، أي الشريعة الدينية اليهودية، التي سيقتصر تفسيرها على الحاخامات وسينفّذها بصرامة مراقبون دينيون على احترامها مزروعون في كل مؤسسة عامة وخاصة وذلك بمساعدة المواطنين الملزمين قانوناً بإبلاغ السلطات عن أي خرق. وسيحكم البلد ملك يختاره الحاخامات[١٦٢] وسيُستبدَل بالكنيست «سنهدرين»، أي مجلس إداري قضائي كهنوتي. وسيتم الفصل بين الرجال والنساء في الأماكن العامة وسيتم فرض «الاعتدال» في ملابس النساء وسلوكهن عن طريق القانون. وسيُحكَم على الزناة بالإعدام[١٦٣] وعلى من يقود سيارته يوم السبت أو يدنّس هذا اليوم بطريقة أخرى بالموت رجماً بالحجارة[١٦٤]. أما بالنسبة إلى غير اليهود، فستشكل «هالاخا» وسيلة لممارسة التمييز المنهجي بحقهم، بحيث أن كل جريمة أو خطيئة يمكن أن يرتكبها أحد الأغيار بحق يهودي، بدءاً بالقتل أو الزنا وانتهاء بالسرقة أو الاحتيال، سيُعاقَب مرتكبها بطريقة أقسى بكثير مما لو كان يهودي قد

ارتكبها بحق أحد الأغيار ـ هذا إذا اعتُبِرت جريمة أصلاً فذلك لن يكون الوضع معظم الوقت[١٦٥]. وسيتم «القضاء» على كل أنواع «الوثنية أو عبادة الأوثان»، ولا سيما الأنواع المسيحية منها (فالمسلمون، الذين لا يُعتبَرون تقليدياً وثنيين، ينالون احتقاراً أقل مقارنة بالمسيحيين)[١٦٦]. أما الأغيار، أو من يُسمُّون «أبناء نوح»، الذين سيُسمَح لهم بالبقاء في المملكة، فلن يمكنهم ذلك إلا باعتبارهم «غرباء مقيمين»، وسيُضطرون قانوناً إلى القبول بـ«دونيتهم» الدائمة التي ستترتب على وضعهم هذا، وإلى «معاناة ذل العبودية»، وإلى القبول بـ«الخنوع وعدم رفع رؤوسهم أمام اليهود»[١٦٧]. وخلال الصلوات اليومية، سيردد المؤمنون اللعنة الخاصة: «ولينعدم الأمل عند المرتدين وليفنى المسيحيون فوراً»[١٦٨]. يتساءل المرء عن رأي جيري فالويل وبات روبرتسون [إنجيليان أميركيان مؤيدان لإسرائيل] ومن لفّ لفّهما في كل هذا؛ إنه لأمر غريب هذا الافتتان الجديد الذي يكنه الإنجيليون الأميركيون لإسرائيل التي لا يزال أصوليوها يحملون ازدراءً عقائدياً للمسيحية لا ينافسه سوى الازدراء الذي يكنه الأصولويون المسيحيون لليهود أنفسهم.

مع مجيء المسيح ستقوم المملكة اليهودية، وسيُعاد بناء الهيكل المدمر مرتين في الموقع نفسه الذي تقوم فيه اليوم قبة الصخرة والمسجد الأقصى. صحيح أن الأصوليين يتوزعون بين عدد كبير من المذاهب، التي يقوم بينها جدال عنيف حول أصفى جوانب العقيدة وأكثرها اقتصاراً على الدوائر الضيقة، لكنهم يتفقون جميعاً على هذه الحقيقة الأخروية. لكن من المهم التمييز بين موقفين متعارضين منها. ترى إحدى مدارس الأصوليين أن المسيح سوف يظهر بحسب التوقيت الذي يراه مناسباً، فالألفية، أو يوم القيامة، لا يحددها إلا الله وحده. وهؤلاء هم «الحريديون»، الأكثر تطرّفاً في رفضهم العنيد للعالم الحديث العلماني والخاطئ، والذين يصرفون وقتهم ـ ومال الدولة ـ في الصلاة والدراسة المقدسة. ويشكل حزب «شاس» أكبر أحزابهم السياسية المنفردة. ويحمل موقفهم بعض الطمأنينة الدينية التقليدية التي عارضت تاريخياً الفكرة الصهيونية برمّتها، والهجرة إلى فلسطين، وتأسيس الدولة اليهودية.

أما المدرسة الثانية، الأقل تشدّداً لناحية الاحترام المظهري للدين، فأكثر تطرّفاً، بل وثورية بطريقة تقطع الأنفاس، حول نقطة أساسية من العقيدة: الإيمان بأن مجيء المسيح يمكن تحقيقه، أو تسريعه، بواسطة الإنسان، هنا والآن، في العالم الأرضي. بل إن «عصر المسيح» قد بدأ فعلاً[١٦٩]. ويمثل هذه الأصولية الألفية «الحزب الديني القومي» ومستوطنو «غوش إيمونيم» المتفرعين عنه والذين ما لبثوا أن سيطروا عليه. ويبدي مؤيدو المدرسة استعدادهم للاشتراك في شؤون العالم، على الرغم مما فيه من خطايا، فهم بعملهم هذا يطهّرونه. وباستثناء «يرمولكي»، غطاء الرأس الرمزي، هم يلبسون ثياباً حديثة مألوفة؛ كذلك يُدخِلون مواضيع علمانية في مناهج مدارسهم الدينية[١٧٠].

ظهرت «غوش إيمونيم» إلى الوجود في العام ١٩٧٤، لكنها لم ترد إلا في الطبعة الثانية من كتاب «البندقية وغصن الزيتون» التي صدرت في العام ١٩٨٤. فمع حلول ذلك العام، كان المستوطنون، من معتمري غطاء الرأس «يرمولكي» وحاملي الرشاش «عوزي»، قد أصبحوا طلائع المشروع الصهيوني الجدد والأكثر أصالة وإثارة للإعجاب. وقد مثّل ذلك مفارقة عميقة. فلطالما كان الاستيطان، أي «استعادة» الأرض، المهمة المحددة والمركزية للصهيونية. لكن فيما كان الرواد الأصليون ثواراً علمانيين وتحديثيين على الطغيان الثيوقراطي والقروسطي للأرثوذكسية اليهودية، أصبحت هذه الأرثوذكسية تحديداً، أو النسخة الألفية منها المعدّلة من قبل «غوش إيمونيم»، تغتصب قيادة الحركة التي كانت تعتبرها في الماضي تدميراً هرطوقياً لسلطتها هي نفسها.

وبحسب تعاليم راعيها الروحي، الحاخام تزفي يهودا كوك، تمثل «غوش إيمونيم»، أو على الأقل الحاخامات الذين يقودونها، تجسيداً جماعياً للمسيح. وبما أن المسيح، بحسب النبوءة التوراتية، سيظهر ممتطياً حماراً، رأى الحاخام أن الحمار ليس غير اليهود العلمانيين الضالين الذين لا يزالون في جهل عنيد بالهدف السامي للسائس الإلهي النزعة. صحيح أنهم، بوصفهم الصهاينة الأوائل، نفّذوا المهمة الضرورية المتمثلة بحمل

اليهود إلى الأرض المقدسة، وتوطينهم فيها، وإقامة دولة هناك. لكن مهمتهم التاريخية اكتملت؛ لقد فشلوا في التخلي عن أساليبهم الجديرة بالبهائم والحمير ـ وفي استيعاب أن الصهيونية تملك هدفاً إلهياً لا يقتصر على الجانب القومي الضيق[١٧١].

لقد أرادت القيادة الصهيونية العلمانية السائدة من الشعب اليهودي أن يحقق «وضعاً طبيعياً»، أن تكون له دولة خاصة به مثل سائر الشعوب. لكنّ الألفيين ـ وكثيراً من اليمينيين القوميين، على الرغم من أن دوافعهم عاطفية في الواقع أكثر منها عقائدية ـ يرون أن ذلك مستحيل، فـ«التميّز الأبدي» لليهود ينشأ من العهد الذي قطعه الله لهم على جبل سيناء. وهكذا، وبحسب وصف الحاخام أفينر، أحد زعماء «غوش إيمونيم» ورئيس أحد اليشيفات المتخصصة في الطقوس الحاخامية التليدة التي لا يمكن إحياؤها إلا بعد إعادة بناء الهيكل، «يطلب الله من سائر الأمم العادية الالتزام بالقوانين المجردة المتعلقة بـ«العدل والحق»، لكن هذه القوانين لا تنطبق على اليهود»[١٧٢]. ومنذ انطلاق الصهيونية، ولا سيما منذ حرب العام ١٩٦٧ واستيلاء إسرائيل على ما تبقى من فلسطين التاريخية، يعيش اليهود في «واقع سياسي تجاوزي»، أو في حالة من «التحول الميتافيزيقي»، حالة تحرر إسرائيل نفسها فيها، عن طريق الحرب والغزو، ليس من أعدائها الماديين فحسب، بل كذلك من القوة «الشيطانية» التي يجسّدها هؤلاء. ويقول أفينر إن الأمر باحتلال الأرض «يفوق الاعتبارات الأخلاقية الإنسانية حول الحقوق القومية للأغيار في بلدنا». وينص على ذلك ما يصفه بـ«الواقعية الألفية». لقد صدر الأمر إلى إسرائيل بأن «تكون مقدسة، لا أخلاقية، فالمبادئ العامة للأخلاق، المعتادة لدى جميع البشر، لا تلزم شعب إسرائيل، فقد اختير ليكون فوق هذه الشعوب»[١٧٣]. وليس مجرد كون العرب يعتبرون الأرض لهم ـ على الرغم من أنها ليست لهم في الواقع وأنهم مجرد «لصوص» استولوا على ما هو لليهود كل الوقت[١٧٤] ـ السبب وراء مقاومتهم لهذه العملية، فالسبب هو كذلك أنهم يميلون فطرياً إلى ذلك لأنهم من الأغيار. ويقول الحاخام إليعازر والدمان، أحد النجوم الآخرين في «غوش

إيمونيم»، ومدير اليشيفا الرئيسية في مستوطنة كريات أربع، إن «العداء العربي ينبع، ككل ضروب العداء للسامية، من عناد العالم» إزاء مسعى إسرائيل لتحقيق «مهمتها الإلهية المتمثلة بأن تكون قلب العالم»(١٧٥).

وهكذا لا بديل عن القوة في التعامل مع الفلسطينيين. وطالما بقوا في «أرض إسرائيل»، فلا يمكنهم أن يفعلوا ذلك إلا بوصفهم «غرباء مقيمين» من دون «مساواة على صعيد الحقوق الإنسانية والمدنية»، فهذه الحقوق «مبدأ ديموقراطي غريب» لا ينطبق عليهم(١٧٦). لكن عليهم أن يغادروا في النهاية. ويمكن تحقيق ذلك عبر وسيلتين. أحدهما «الهجرة المفروضة». ولدى حصول ذلك، يكون محرّماً التمييز المعتاد في أي دولة مستنيرة بين المدنيين والمقاتلين، فكل من المدنيين والمقاتلين ينتمون لفئة السكان الذين لا مكان لهم في الأساس في إسرائيل ويُعتبَرون معاً أعداء لها(١٧٧). وتقوم الطريقة الأخرى على الأمر التوراتي بـ«القضاء على ذكرى أمالك [قبيلة قديمة عاشت في بلاد كنعان ـ المترجم]». وفي مقالة حول «وصية الإبادة الجماعية في التوراة»(١٧٨)، رأى الحاخام إسرائيل هيس ـ من دون أن يثير أي انتقاد من الحاخامية الرسمية المفترض بها رسمياً أن تصحح الخطأ حيث تجده ـ «أن يوماً سيحل سنُدعى فيه جميعاً لشن هذه الحرب للقضاء على ذكرى أمالك». وقدّم سببين لذلك. كان أحدهما الحاجة لضمان «النقاء العرقي». وتمثّل الثاني في «التناقض بين إسرائيل وأمالك كتعبير عن التناقض بين الضوء والعتمة وبين النقي والملوث وبين شعب الله وقوى الشر، ذلك التناقض الذي لا يزال قائماً بالنسبة إلى أبناء أمالك عبر الأجيال كلها» ـ تمثّلهم حالياً الدول العربية. أو بحسب قول معلق إسرائيلي لبرالي، حين ارتفعت حمى المشاعر في «غوش إيمونيم» بعد مرور سنتين على الانتفاضة: «لا يكفيهم «الترانسفير»؛ إنه فكرة يسارية ضعيفة أكثر مما يجب؛ إن ما يريدونه هو الانتقام المريع ـ «الترانسفير» إلى العالم الآخر وليس عبر الأردن»(١٧٩).

وبحسب «غوش إيمونيم»، تملك المستوطنات بعداً يتجاوز البعد

الإستراتيجي - الدفاع عن الدولة - والبعد الجغرافي - توسيع «أرض إسرائيل» حتى تبلغ حدودها الكاملة المحددة توراتياً، أنى كانت هذه الحدود. فالمستوطنات قلاع لعقيدتهم الألفية، ونواة استلهام لدولتهم الثيوقراطية الجاري بناؤها، وقاعدة القوة التي سيقودون منها نضالهم الداخلي غير المنفصل عن ذلك الخارجي - النضال اليهودي - اليهودي ضد إسرائيل الأخرى، إسرائيل العلمانية والتحديثية المعتنقة للصهيونية الأصلية السائدة، التي تقف في طريقهم. يجب على «غوش إيمونيم» أن تطبّق ما رآه الحاخام كوك: إن «دولة إسرائيل» القائمة تحمل في داخلها «مملكة إسرائيل» مملكة السماء على الأرض، لذلك تحيط القداسة الكاملة بكل يهودي، وبكل عمل وظاهرة، بما في ذلك العلمنة اليهودية التي ستبتلعها القداسة والخلاص في يوم من الأيام»(١٨٠).

من نافل القول أن «غوش إيمونيم» تعتبر أي تسوية سلمية عربية - إسرائيلية برعاية الولايات المتحدة مستحيلة في الواقع، بيد أن أي مسعى لتحقيق هذا المستحيل يجب تعطيله. وهي تعتبر أن أوسلو، واحتمال «إعادة تقسيم» «أرض إسرائيل»، كانت صدمة وجودية عميقة. فقد كانت، بحسب الحاخام يائير درايفوس، «كفراً» سيمثل اليوم الذي يُطبّق فيه «نهاية العصر اليهودي - الصهيوني [من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٩٣] في التاريخ المقدس لـ«أرض إسرائيل»»(١٨١). وأعلنت «غوش إيمونيم» وحلفاؤها «الانتفاضة اليهودية» على الاتفاقية. وقد وُجّهت أساساً إلى الفلسطينيين. فبعدما صمموا على استخدام «اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب»، سد المستوطنون المسلحون طرقاتهم بالحجارة والإطارات المشتعلة، ونهبوا الممتلكات، وأُطلقوا النار على رماة الحجارة الفلسطينيين. وحلت الذروة المريعة في رمضان، الذي وافق شباط ١٩٩٤، حين أطلق الطبيب باروخ غولدشتاين، الإسرائيلي المولود والمترعرع في بروكلين، نيران بندقية آلية على مصلين مسلمين في المسجد الإبراهيمي في الخليل، فقتل تسعة وعشرين منهم قبل أن يُقتَل هو نفسه. ولم تكن الحادثة عملاً معزولاً من تنفيذ رجل معتوه. فقد كان غولدشتاين من أتباع «الحاخام اللوبافتشي» النيويوركي. لكن ما فعله

شكل انعكاساً وتمثيلاً للمحيط الذي خرج منه، محيط المستوطنين المتدينين و«الحزب الديني القومي» من ورائهم[١٨٢]. ولم يبرز تعبير عن ذلك أفصح من الردود التلقائية المباشرة على الجريمة الجماعية، لكن هذه الردود لم تكن تقل نطاقاً أو عنفاً عن ردود الفلسطينيين أنفسهم على تفجيراتهم الانتحارية الأصولية حين انطلقت هذه العمليات صبيحة الجريمة. فكثيرون هم الحاخامات الذين امتدحوا هذا «العمل» أو «المناسبة» أو «الحدث»، بحسب وصفهم اللبق لها، لكن لا يبدو أن أحداً منهم فاق شاعرية الحاخام اللوبافتشي الآخر، إسحق غينسبورغ، رئيس «يشيفا قبر يوسف» في نابلس والمتحدّر من مدينة سانت لويس في ولاية ميسوري الأميركية. ففي منشور مخصص لتكريم «الشهيد» الجديد، قال إن موت أي عربي «مناسبة سعيدة»، لكن عمل غولدشتاين حلّ في مرتبة مختلفة تماماً؛ كان «بطولة رفيعة إلى درجة أن مصدرها لا يمكن تحديده إلا في بركة إلهية فاضت من الفلك الأعلى». ويجب أن يلهم اليهود لكي «يمتلكوا كل «أرض إسرائيل»»[١٨٣]. ولم يخفِ المجتمع الديني ككل حماسته؛ لقد حصلت الجريمة يوم البوريم، العيد البهيج، وقد عبّر كثيرون في احتفالاتهم عن الأمل بحصول مزيد من «معجزات» البوريم هذه[١٨٤]. وخلال يومين غُطِّيت جدران الأحياء الدينية في القدس بملصقات تمجّد فضائل غولدشتاين وتأسف لأن عدد القتلى العرب لم يكن أعلى. والواقع أن الرضا امتد إلى أبعد من المعسكر الديني عموماً؛ لقد ذكرت استطلاعات الرأي أن خمسين في المائة من الشعب الإسرائيلي، ولا سيما منهم الشبان، وافقوا على الجريمة إلى هذا الحد أو ذاك. وفي جنازة حاشدة في القدس، تمتم المشيّعون جملاً فردية، مثل «يا له من بطل!» و«لقد قام بذلك من أجلنا جميعاً»، فيما قال إسرائيل أرييل، أحد جمهور الحاخامات الذين رثوه: «من الآن فصاعداً، أصبح الشهيد المقدس، باروخ غولدشتاين، شفيعنا في السماء الذي لم يتصرف كفرد بل سمع صيحة «أرض إسرائيل»»[١٨٥]. وأمن الجيش الحماية للموكب الجنائزي في طريقه من القدس إلى القبر في الخليل. ومع الوقت تحوّل القبر بدوره إلى مزار ضخم وفخم ومحجة لليهود من مختلف أنحاء إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة الذين أضاءوا الشموع

وطلبوا شفاعة «القديس والشهيد المقدس»[١٨٦]. وبعد وقت قصير على حصول المجزرة، خاطب إسحق رابين مؤتمراً لـ«آيباك» في واشنطن. كانت «آيباك» أبعد من أن تكون سعيدة باتفاقية أوسلو أو متحمسة لمهندسها الإسرائيلي الأول. وقد استُقبِل رئيس الوزراء بتهذيب، ولقي أحياناً تصفيقاً دافئاً، لكن مراسلاً لصحيفة «معاريف» الإسرائيلية لم يستطع إلا أن يلاحظ، وببعض الدهشة، أن التصفيق الأكثر حماسة كان من نصيب خطيب آخر، شلومو ديسكين، حاخام مستوطنة إفرات في الضفة الغربية، حين قال إن غولدشتاين لم يكن مجرماً أكثر مما كان ضحية[١٨٧].

واستهدفت «الانتفاضة اليهودية» أيضاً يهوداً آخرين. فيغال عمير، الذي اغتال رابين في تشرين الثاني ١٩٩٥، لم يكن يقل عن غولدشتاين لناحية كونه نتاجاً للمحيط الذي برز منه. فبموازة ما يحصل في التقاليد الدينية الأخرى، كانت الكراهية التي يكنّها الأصوليون اليهود لـ«الخونة» و«المرتدّين» اليهود أكبر ربما مما ينال غير اليهود. لقد كان رابين و«اليسار» خونة حقاً بنظرهم؛ كانوا «عبدة العجل الذهبي المتمثل بالسلام الموهوم»[١٨٨]. «إن اليهود الذين يقودوننا إلى تلك الخطيئة»، قال الحاخام درايفوس مرعداً، «لم يعودوا يستحقون أي حماية إلهية. يجب أن نقاتل أولئك الذين يعزلون أنفسهم عن مجتمع إسرائيل الحقيقية. لقد أعلنوا الحرب علينا، نحن الذين نحمل كلمة الله»[١٨٩] وفي مثال واضح على الرابطة العاطفية بينهم وبين الأصوليين، انضم شارون وكثيرون غيره من قادة «ليكود» والزعماء القوميين العلمانيين اليمينيين المتطرفين إلى الاحتجاج الصاخب ضد رابين وحكومة «المجرمين» و«النازيين» «الخونة» التي كان يرأسها. فبعدما أعلن عن «وجود طغاة على أبوابنا»، شبّه شارون أوسلو بالتعاون بين المارشال بيتان وهتلر وقال إن رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز كانا كلاهما «مجنونين» في لامبالاتهما بالمذبحة الجارية بحق اليهود[١٩٠].

كان الصراع بين التدين - في نمطه الأصولي - والعلمنة، بين القديم

والحديث، بين الإثني والعالمي، صراعاً على روح إسرائيل نفسها. وكانت مستوطنات «غوش إيمونيم» في قلبه. ويشهد هذا الصراع تفاقماً. لكنه لا يتّجه في مجمله إلى حل. فالأصولويون لا يستطيعون الفوز به أبداً؛ هم ببساطة أكثر تخلفاً وجهلاً من أن يفعلوا ذلك. لكن بسبب ترضيتهم، أو التآمر الخفي معهم، أو الدعم الصارخ لهم خلال سنين طويلة من قبل حزب العمل و«ليكود» على قدم المساواة، نالوا سطوة على العملية السياسية برمّتها واختراقاً لجهاز الدولة والجيش والسلطات الإدارية والتنفيذية والتشريعية لم تستطع حكومة منتخبة أن تنالهما. وهم يزدادون في الوقت نفسه تحدياً وخروجاً على القانون وجنوناً في سعيهم إلى الألفية. لطالما كان للمشروع الصهيوني ـ الاستعماري ميل ضمني للانزلاق صوب تعبيره الأكثر تطرفاً. وما صح بالنسبة إلى المشروع كله مع بروز البيغنيين والشاميريين، والشارونيين وفصيلة جديدة اليوم من الشارونيين الفائقين، يتجه حتماً لأن يصحّ بشكل أكبر بالنسبة إلى بعضه الأصولي والمتعصب. ومن أحدث تجليات ذلك ما يسمى «شبان المرتفعات»؛ يفوق أبناء وبنات المستوطنين الأصليين بعد العام ١٩٦٧ هؤلاء، المولودون والمترعرعون في عالم المرتع المغلق والمتجانس الذي تمثله معاقلهم في الضفة الغربية وغزة، الجيل الذي سبقهم لناحية العسكرة. ففي ظل تقليد صهيوني قديم يحظى برضا شارون، عمدوا إلى الاستيلاء على قمم المرتفعات والتحصّن فيها، وهم في كل منطقة مأهولة يدّعون أنها لهم، يمنعون الفلسطينيين بالقوة من قطاف الزيتون في بساتينهم الموروثة من جيل إلى جيل. وفي تشرين الأول ٢٠٠٢، أسقطوا حكومة شارون الائتلافية حين قرر شريكها حزب العمل بعد لأيٍ أن يفعل شيئاً ضدهم. لكنه فشل بشكل مثير للشفقة، والآتي أسوأ بالتأكيد ـ أسوأ بكثير ـ كما كتب المعلق الشهير بن كسبيت في صحيفة «معاريف»:

من الواضح أن العالم مقسوم إلى عالمين: الدول الأصولية ـ الألفية التي تديرها القوانين الدينية، والعالم الغربي الحديث الذي يعمل بقوة ضد الإرهاب لكنه لا يتجاوز المنطق أو القانون. إن السؤال الذي أمامنا إذاً هو إلى أي معسكر ننتمي... لقد بتحققت الذروة في الشخصية الألفية (أين حماره؟) للحاخام مردخاي إلياهو [الحاخام السفاردي الأول السابق في إسرائيل]. هذا هو الرجل

المفترض به أن يكون الرمز والنموذج لمئات ألوف الشبان من معتمري أغطية الرؤوس وأن يقود اليهودية الدينية القومية، وأن يكون الأب الروحي لـ«الحزب الديني القومي». لقد أخرج الرجل الذي يرتدي المشلح المغضّن والعمامة المميزة، المشكلة من نطاق السيطرة. وقد أذاع موقفاً علنياً طلب فيه ذكر اسمه من دون حياء. ومن دون أن يفكّر مرتين وبقدر كبير من الصلف قال: «العرب؟ الفلسطينيون؟ كل ذلك خرافة. كلهم عبيدنا. نحن أسياد هذه الأرض. حتى أشجار الزيتون الخاصة بهم لنا. لذلك يجب امتداح كل من يطلق النار على قاطفي الزيتون الفلسطينيين». نحتج على الإسلام المتطرف، ثم يصدمنا مشهد شاب بهي الطلعة يرتدي قلنسوة التقطته كاميرا التلفزيون في هافات غلعاد [موقع على قمة أحد المرتفعات] يصرخ بكل صوته بالجنود الإسرائيليين: «ارفضوا إطاعة الأمر. ارفضوا. ارفضوا. ارفضوا إطاعة الأمر!». ثم يفاجئنا أناس مفكرون وأذكياء، مثل شمويل شوهام، في رامات غلعاد، الذي قال لي: «ما من شيء مفيد. ففي النهاية لن يكونوا [الفلسطينيون] هنا». في هذا الوضع لا شيء يضمن أن نكون نحن هنا، ليس كما حلمنا أن نكون. فهذا الجني لا يمكن إرجاعه إلى القمقم بوسائل سلمية. نحن الآن نناضل من أجل هوية إسرائيل بوصفها دولة ديموقراطية، من أجل حظوظ الحل السلمي في منطقتنا، ولكي ننتمي إلى عالم ساع إلى السلام غربي ومثقف، ولكي نمنع أنفسنا من الانزلاق إلى وضع يشبه نواة الدولة الأفغانية أو الدولة العسكرية الإيرانية أو دولة «الهالاخيين» الحليقي الرؤوس(١٩١).

نعم، إن إسرائيل دولة عنصرية

يقول إسرائيل شاحاك: «إن إسرائيل، في ضوء أي معيار من المعايير، يجب أن تُعتبَر دولة عنصرية»(١٩٢). ويرى أن جذور ذلك تقوم في التفسير العرقي الضيق للمصير اليهودي المترجم على نحو وافٍ في العقيدة السياسية الحديثة للصهيونية التي تمثل الأصولية اليهودية الموصوفة أعلاه التعبير الأكثر تطرفاً وخبثاً عنها.

يثير توجيه هذا الاتهام الغضب في الولايات المتحدة، ليس من قبل اليهود المنظمين فحسب، بل كذلك من قبل أي إدارة، سواء أكانت

جمهورية أم ديموقراطية، ووسائل إعلام التيار السائد كذلك. وهو يُرفَض باعتباره دعاية عربية أو يُنسَب إلى التحيز المتطرف، إلى العداء للسامية، المعتبَر واسع الانتشار في العالمين العربي والإسلامي. لذلك كان من الطبيعي لأبراهام فوكسمان، رئيس «الرابطة المعادية للتشهير»، وجزءاً من عمله أن يستنكر فكرة أن إسرائيل يمكن أن تُقارَن بجنوب أفريقيا خلال عصر التمييز العرقي بوصفها فكرة «شريرة»[١٩٣]. وكان من الطبيعي أيضاً أن الولايات المتحدة نشطت من أجل إلغاء قرار الجمعية العمومية في الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية عنصرية والذي صدر في العام ١٩٧٥، أي إلى العهد حين كان النفوذ الاقتصادي العربي قد بلغ ذروته والتضامن العالمثالثي لا يزال قوة يُعتَد بها، ما مكن العرب من مواكبة دعايتهم بإنجازات دبلوماسية. وفي «المؤتمر العالمي المعادي للعنصرية» الذي انعقد في دوربان في جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠١، غادر وزير الخارجية كولن باول على رأس الوفد الأميركي احتجاجاً على ما وصفه «قول بعض الوفود إن الفصل العنصري قائم في إسرائيل».

لكن إسرائيليين كثراً كانوا من طراز شاحاك، بل إن بعضهم، كبعض البيض المعادين للفصل العنصري في جنوب أفريقيا، اختار المنفى على العيش المستمر في ظل نظام بغيض من هذا النوع. ولم يغيّر رأيهم كون العرب قد حوّلوا الموضوع إلى قضية دعائية أو كون الأنظمة العربية نفسها تماثل على الأقل، وبطريقتها المختلفة، إسرائيل لناحية القمع. صحيح أن إسرائيل دولة ديموقراطية، في تعاطيها مع مواطنيها اليهود على الأقل، لكن ذلك سبب إضافي لأناس مثلهم لكي يعارضوا وينشطوا ضد كل تلك الممارسات التي تجعلها دولة غير ديموقراطية بالنسبة إلى مواطنيها غير اليهود.

وعلى غرار شاحاك أيضاً يرى البعض، مثل مايكل بن ـ ياعير وإيلان بابيه ونيفي غوردون، أن الصهيونية كعقيدة تملك ميولاً عنصرية منذ البداية. ويعتقد البعض الآخر، مثل المدعي العام السابق زئيف سترنهل، أن ما من جانب عنصري في الحركة التي سعت إلى تحقيق حق تقرير

المصير للشعب اليهودي في دولة مستقلة خاصة به. لكن الجانبين يتفقان على أن الصهيونية، خلال صراعها مع الفلسطينيين الذين أرادت أن تقيم الدولة العتيدة على أرضهم، أصبحت عنصرية بالممارسة(١٩٤).

ويمكن العثور على ذلك بشكله الأكثر حدة في الأراضي المحتلة، في التعامل المتعصب للمستوطنين اليهود مع الفلسطينيين الذين أصبحوا يردّون بتعصّب. لكن يمكن العثور عليه بشكلٍ أوضح ربما في معاناة من كانوا يُسمَّون الفلسطينيين «المنسيين». فبدلاً من العمل على استغلال السكان الأصليين في أمكنتهم في العام ١٩٤٨، طردت دولة إسرائيل المولودة حديثاً معظمهم؛ يمثّل ذلك من الوجهة التاريخية أكثر أعمال الاستعمار الصهيوني تطرفاً ومصيرية. وتكمن المفارقة في أن اتهام الإسرائيليين بالعنصرية كان سيبدو أصعب اليوم لو أنهم كانوا أكثر تطرّفاً لدى قيام الدولة بحيث إنهم طردوا جميع الفلسطينيين. فالواقع أن العنصرية الكلاسيكية من ذلك النوع الذي يفهمه العالم الخارجي بشكل أسهل تتمثل في ما مارسته إسرائيل بحق المائة والستين ألف فلسطيني الذين «تُرِكوا» لسبب أو لآخر في العام ١٩٤٨ وبحق المجتمع المؤلف من حوالى مليون نسمة الذي يؤلّفونه اليوم. إن حوالى عشرين في المائة من إجمالي السكان مواطنون كاملون في الدولة الإسرائيلية. والمفترض أنهم مساوون للآخرين أمام القانون.

هذا ما يعثر عليه المرء، أقله إن دقق في أدبيات «الرابطة المعادية للتشهير». تقول: «إن إسرائيل الحديثة مجتمع منفتح وديموقراطي ومتعدد العرق ينال مواطنوه العرب كل الحقوق والامتيازات المترتبة على المواطنية الإسرائيلية»(١٩٥). بيد أن ادعاءات من هذا النوع لا تقدم سوى كشف لغرق الدعاية التي تنفذها منظمات صهيونية من هذا النوع لمصلحة إسرائيل في الكذب الذي تلصقه بالدعاية المعادية. ولا يقتصر الأمر على أن التحيز المعادي للعرب على المستوى الشعبي في المجتمع الإسرائيلي عموماً يماثل في مقداره ذلك الذي يسود المستوطنين والأصوليين. فعند هذا المستوى، يقول إسرائيل شامير، المهاجر من الاتحاد السوفياتي: يمكن

القول إن «إسرائيل نفّذت قراراً واحداً على الأقل من قرارات الأمم المتحدة، ذلك الذي ينص على أن الصهيونية نوع من أنواع العنصرية. والمقلق أن التنشئة الأممية التي تلقيناها نحن اليهود الروس في الاتحاد السوفياتي لم تستطع أن تصمد أمام الدعاية الصهيونية السامَّة حول التفوق اليهودي»، ويورد «الإجابات النمطية» لمئات اليهود الروس حين سُئِلوا عن شعورهم إزاء الفلسطينيين. قال أحدهم: «أود أن أقتل كل العرب»؛ وقال آخر: «إن العربي عربي، يجب القضاء عليهم جميعاً»[١٩٦]. والواقع، كما ستكشف أي دراسة منهجية، أن وسائل الإعلام الإسرائيلية مليئة بمشاعر من هذا النوع. لكن على الرغم من أن «ميمري»، منظمة الأبحاث الإسرائيلية ـ الأميركية، وبحسب ما تروجه عن نفسها، يُفترَض بها أن تنشر الوعي عن طريق الترجمة عن وسائل الإعلام العبرية إلى جانب العربية، فهي لا تتناول أموراً من هذا النوع؛ ليس مفاجئاً إذاً ألا تجد هذه الأمور طريقها إلى وسائل الإعلام الغربية، أو الأميركية منها.

يبرز التحيز كذلك على الصعد الرسمية والقانونية والمؤسساتية. في العام ١٩٨٧، فضح أوري دافيس، الإسرائيلي المنفي، كل شيء في كتاب حمل العنوان «إسرائيل: دولة فصل عنصري»[١٩٧]. ففي هذا التحليل لكل البنية المتعلقة بالقانون الإسرائيلي وتطبيقه، أشار إلى أن التمييز العنصري محجوب عموماً في إسرائيل، على عكس جنوب أفريقيا حيث كان سياسة رسمية. لقد كان ذلك الطريقة الوحيدة للتعامل مع تناقض أساسي. فمن ناحية كان مبرر وجود إسرائيل أن تكون «الدولة اليهودية»، أن تكون «يهودية» بقدر ما كانت إنكلترا «إنكليزية». ومن الناحية الأخرى كان من الضروري أخلاقياً ومادياً منذ البداية أن تقدّم إسرائيل نفسها كدولة تعتنق المبادئ الغربية الحديثة والتقدمية والديموقراطية؛ كذلك كانت ملتزمة، تحت رعاية الأمم المتحدة، بإصدار دستور «يضمن لجميع الناس حقوقاً متساوية وغير تمييزية في الشؤون المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية وتمتعاً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية»[١٩٨]. وقد حصل ما وصفه دافيس بـ«الفصل العنصري

القانوني الجذري بين اليهود وغير اليهود» حصل تحت «غطاء بنود قانونية تبدو غير تمييزية»[١٩٩]. فالقانون الوحيد الذي ذكر كلمة «يهودي» كان «قانون العودة» الصادر في العام ١٩٥١ والذي منح كل يهودي في أي مكان في العالم الحق الآلي بالمواطنية الإسرائيلية الممنوعة آلياً عن كل الفلسطينيين المطرودين من أرض مولدهم.

ولم تتمكن إسرائيل أبداً من إصدار دستور. لكن كل القوانين، «الأساسية» أو غيرها، الصادرة عن الكنيست، كانت في الظاهر تنطبق، بشكل كامل وغير منحاز، على جميع المواطنين الإسرائيليين. أما التمييز العملاني الأساسي بين اليهود وغير اليهود فبرز على صعيد آخر، عبر الوضع شبه السيادي الذي منحه الكنيست لمؤسسات خاصة قبلاً وسابقة للدولة، مثل «المنظمة الصهيونية العالمية» و«الوكالة اليهودية» و«الصندوق القومي اليهودي». لقد كانت هذه المؤسسات ملزمة بنيوياً العمل بحسب جدول أعمال يهودي محدد. وقد عززت «المنظمة الصهيونية العالمية»/ «الوكالة اليهودية» لـ«الاستعمار الزراعي القائم على اليد العاملة اليهودية»، فيما حصل «الصندوق القومي اليهودي» على العقارات «بهدف توطين اليهود على أراض وعقارات من هذا النوع». وقد رعى التمييز البنيوي الأساسي، الذي شكلته هذه الحيلة وراء واجهة مثالية، تمييزاً قانونياً وإدارياً ومالياً واجتماعياً وثقافياً ضد الفلسطينيين من كل الأنواع الممكنة. وسرعان ما أنتج هذا التمييز، الذي نوقش بشكل مطوّل في «البندقية وغصن الزيتون»[٢٠٠]، فئات أورويلية مثل «الغائبين ـ الحاضرين» ـ التعبير المصمم لتعريف الفلسطينيين الذين تعرّضت أراضيهم وقراهم للمصادرة، لأنهم، على الرغم من وجودهم الجسدي وتمتعهم بالمواطنية الكاملة في الدولة المولودة حديثاً، كانوا غائبين قانوناً. وأقام هذا التمييز صرحاً كاملاً من أوجه الرياء المتشابكة شبه البيزنطية في تعقيدها. وهكذا لم تستفد المدن والقرى الفلسطينية من الاعتمادات المالية الرسمية الهائلة التي انصبت على المدن والقرى اليهودية، لكن السبب لم يكن في ظاهره لأن أصحابها كانوا فلسطينيين؛ كان السبب أن هذه المدن والقرى لم تكن «ضمن المناطق الواردة أسماؤها في لائحة المناطق النامية الصادرة عن

وزارة الواردات». وأسماؤها لم ترد في اللائحة بسبب نظام غير تمييزي في ظاهره ضمن استثناءٍ دائماً للمدن والقرى العربية. ولم يستفد الفلسطينيون مثل اليهود من الامتيازات الخاصة، مثل البدلات السخية عن الأولاد أو القروض أو المنح السكنية الكريمة، ليس لأنهم فلسطينيون، بل لأنهم لم يكونوا «جنوداً قابلين للتعبئة». لكن كان من المستحيل أن يكونوا «جنوداً قابلين للتعبئة»، فما من فلسطيني[٢٠١] كان يمكن أن يخدم في الجيش. ولم يكن السبب بدوره أنه كان فلسطينياً؛ بالطبع لا؛ كان السبب أن «قانون الخدمة العسكرية» منح «عدّاداً» سلطة «السماح للمجندين والمتطوعين للخدمة أن يلبوا» الواجب - والذي حصل أن أي فلسطيني لم ينل قط سماح العدّاد[٢٠٢].

وتمثّل جوهر ذلك كله، بشكله الأوضح، في حرمان الفلسطينيين من حقِ العيش في المناطق المكرّسة قانوناً لليهود - أصبحت هذه المناطق تشكّل تسعين في المائة من المناطق في بلد كانت المناطق الفلسطينية فيه تشكّل تسعين في المائة من أراضيه - بطريقة تشبه كثيراً تلك التي مُنِع خلالها السود من العيش في المناطق «البيضاء» المقامة باختلال مماثل في جنوب أفريقيا أو اليهود في مناطق «الأغيار» في بعض الدول في أوروبا ما قبل الحداثة[٢٠٣]. ويتساءل إسرائيل شاحاك: «ما الفرق بين منع اليهودي كيهودي من السكنى في السعودية ومنع غير اليهودي كغير يهودي من السكنى في كارمييل [بلدة إسرائيلية حاول الفلسطينيون السكنى فيها من دون جدوى]؟ فلنعقد مقارنة بين موقف المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة من الموضوع وموقفها من رفض أحد الأندية قبول الأعضاء اليهود أو مجرد تجنبه قبولهم. سيصبح النادي فوراً عرضة لحملة عارمة من الاحتجاج الشعبي. لكن النادي مسألة خاصة. أما السياسة الإسرائيلية التي تمنع غير اليهود من السكنى أو العمل في مدن إسرائيلية معينة فمسألة عامة. أليست هذه أسوأ من تلك؟ إن الصهاينة هنا والمعادين للسامية هناك يقفون في الواقع الموقف نفسه. فهؤلاء يحققون هنا ما يحاول المعادون للسامية، غالباً من دون جدوى، أن يحققوه هناك»[٢٠٤]. ولا يستطيع العرب كذلك الانضمام إلى

الكيبوتزات، تلك المشاريع الاشتراكية المحببة على قلب العالم والتي هي في الواقع قلاع للاقتصارية الإثنية، أو حتى أن يشتروا أراضي من اليهود لكي يزرعوها. لقد حصلت بعض عمليات الشراء عملياً تحت ضغط المصالح الاقتصادية. وقد انتشرت فعلاً إلى درجة أنها أصبحت «وباء» بحيث وجدت الحكومة، وكذلك المؤسسات الصهيونية المكلفة بـ«تهويد» الأرض، نفسها مضطرة للقضاء عليها. وقد انطلقت حملة بهذا الاتجاه ببيان من وزير الزراعة أعلن فيه «أن اليد العاملة العربية في المستوطنات الزراعية اليهودية تشكل سرطاناً يفتك بجسدنا». وتساءل شاحاك لاحقاً: «هل يمكن للمرء أن يتخيل وزيراً فرنسياً ينعت التجار اليهود في فرنسا بالسرطان ويتخذ الخطوات «المناسبة» ضد انتشاره؟»[٢٠٥].

وعانت الأقلية الفلسطينية ولا تزال من ضعف تمثيلي دراماتيكي في الحكومة والإدارة والحياة العامة. فشؤونهم مدارة بشكل شبه اقتصاري على يهود من «الخبراء في الشؤون العربية» أو «المستشارين». ولم ينالوا منصباً وزارياً خلال خمسين سنة إلا أخيراً. ولا يُعيَّن أحد منهم مديراً عاماً، أو قاضياً في المحكمة العليا، أو سفيراً، أو عضواً في مجلس إدارة «هآرتس»، الصحيفة الإسرائيلية الأشهر - والأكثر لبرالية. وهم يشكّلون أربعة في المائة من الموظفين العامين، ويتركّز معظم هؤلاء في وظائف محددة، فمعظم الوزارات التي تتخذ من القدس مقراً لها لا توظفهم على الإطلاق. ومن بين ستمائة وواحد وأربعين مديراً في المؤسسات التي تديرها الحكومة هناك ثلاثة فلسطينيين فقط. وتزيد معدلات بطالتهم بأكثر من الثلث عن المتوسط الوطني. وفي العام ١٩٩٨، لم يُصرَف أكثر من ٨,٨ في المائة من الاعتمادات المالية الحكومية الرسمية إلى «القطاع العربي». وفي العام نفسه، كانت ٦,٣٧ في المائة من العائلات الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ ١٦,٦ في المائة. ويعيش حوالى ثلاثة وخمسين في المائة من الأولاد الفلسطينيين مع أكثر من شخصين آخرين في الغرفة الواحدة، مقارنة بـ٢,٨ في المائة فقط من الأولاد اليهود. ويبلغ معدل الوفاة بين الأطفال الخدّج ١٤,٨ في المائة مقارنة بـ٨,٢ في المائة عند اليهود. ويقيم الفلسطينيون الذين

يشكلون عشرين في المائة من السكان في ٢,٥ في المائة من أراضي البلد. وفيما تأسست حوالى سبعمائة مستوطنة يهودية منذ قيام الدولة، لم تقم بلدة أو قرية واحدة لإسكان الفلسطينيين الذين تضاعف عددهم ست مرات منذ ذلك الحين. وفي العام ١٩٩٨، وعلى الرغم من حاجتها الأكبر بكثير، بلغ عدد المناطق الفلسطينية المصنفة «ذات أولوية»، والمستحقة بالتالي لمساعدة مالية رسمية خاصة، أربعاً فقط من أصل أربعمائة وتسع وعشرين. ويعيش حوالى سبعمائة ألف فلسطيني في أكثر من مائة قرية لا «تعترف» بها الحكومة - في تعبير أورويلي آخر - على الرغم من أن معظمها سابق على قيام دولة إسرائيل. ولأنها «غير معترف بها» لا تظهر على أي خريطة ولا تنال الخدمات الأساسية كالمياه المنقولة في شبكات والكهرباء والصرف الصحي والطرق المعبدة؛ وعلى الرغم من أنها مكتظة بشكل ملحٍّ، فهي ممنوعة من بناء المنازل الجديدة أو حتى من نصب الخيم؛ وبما أنها ممنوعة كذلك من إصلاح المنازل القائمة - إذا تغاضينا عن إضافة غرف أو حمامات أو مراحيض - فإن هذه المنازل تصبح متهالكة ما يجيز للحكومة، بعد أن تصنفها غير آمنة، أن تأمر بهدمها. والواقع أن هذا كان الهدف المرسوم منذ البداية. فالسبب الحقيقي، ولو غير المعلن، لـ«عدم الاعتراف» أن هذه القرى والأراضي التابعة لها كان محتّماً لها أن تنضم إلى ما يقدّر بستة وتسعين في المائة من الأراضي التي كان يملكها الفلسطينيون في السابق وما لبث أن انتقلت إلى أيدي اليهود[٢٠٦].

لقد حصل بعض التقدم. فحين تقدم الفلسطيني عادل قعدان في العام ١٩٩٥ بطلب لشراء قطعة أرض معروضة للبيع من ضمن برنامج «ابن منزلك الخاص» في منطقة كتزير اليهودية، رُفِض طلبه لأنه لم يكن يهودياً. وكان كل ما أراده هذا الممرض الجراحي الذي كان يبلغ من العمر الحادية والأربعين شيئاً عادياً جداً وإنسانياً جداً بالتأكيد: محيطاً أفضل لعائلته من قريته القريبة، بكة الغربية، التي أصبحت قذرة، وذات طرقات وحلية، ومجارير خربة، ومدارس غير فاعلة، وتفتقر إلى أي مؤسسات اجتماعية، بسبب سنوات الإهمال والتمييز الرسميين. وقد

تقدّم باسترحام إلى المحكمة العليا. وبعد خمس سنوات، حكمت المحكمة لمصلحته؛ لقد نص حكمها على «أن كل الناس في إسرائيل، بغض النظر عن دينهم أو قوميتهم»، يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية. وقد شكل ذلك من الناحية الشكلية فتحاً لمصلحة الفلسطينيين. لكن التراكمات الكبرى لا تنهيها أحكام قضائية تبدو تقدمية كهذا الحكم ـ لقد صدرت أحكام أخرى مشابهة ـ أو قوانين برلمانية تبدو عادلة، فلطالما وُجِد فخ صغير يلغي التأثير المفيد برمّته، تلك الفقرة الصغيرة المنفردة التي تضمن عدم إمكانية انسحاب الأحكام والقوانين على حالات سابقة، وبالتالي على البنية الكاملة للتمييز المقونن التي نتجت منها[٢٠٧].

لكن الحكم، على الرغم من محدوديته، أغضب اليمين الديني والقومي. فقد استنكره «ليكود»؛ وقد وصفه حاييم دوركمان، العضو في «الحزب الديني القومي»، «يوماً أسود للشعب اليهودي»، فيما أعلن مائير فورش، العضو في «حزب اليهودية التوراتية الموحدة»، «أنهم يدمّرون الدولة». أما «رابطة كتزير التعاونية» نفسها فرفضته تماماً. فآل قعدان لن ينالوا قطعة الأرض، بحكم قضائي أو من دونه: ذلك قد يشكل سابقة. في هذه الأثناء، ومع اندلاع الانتفاضة، وازدياد العداء للأقلية الفلسطينية الذي تولّد عنها، عادت السلطات إلى انتهاج النهج العدواني. وهكذا استُؤنِف «تهويد» ما تبقى من الأرض الفلسطينية؛ لقد رشت وزارة الزراعة بالمواد السامة اثني عشر ألف دونم من المحاصيل التي كان بدو النقب قد زرعوها على أراضي أسلافهم؛ لقد بدأت وزارة الداخلية تجرّد الفلسطينيين من مواطنيتهم بسبب «انتهاكهم الولاء لدولة إسرائيل». وفي ضوء قانون جديد معاد لـ«التحريض على العنف»، ادعى المدعي العام على عزمي بشارة، النائب الفلسطيني، لكنه لم يتحرك ضد النائب اليهودي، مايكل كلاينر، الذي رد على بشارة بلهجة لم تقل حدة عن لهجته قائلاً إن أناساً مثله «يوضعون تلقائياً أمام فرق الإعدام في معظم البلدان»[٢٠٨]. وأخيراً، في صيف العام ٢٠٠٢، تخلّت حكومة شارون عملياً، ليس فقط عن الفكرة القائلة إن الفلسطينيين يجب أن يتمتعوا بالحقوق الأساسية نفسها كمواطنيهم اليهود، بل كذلك، ولأول مرة في

تاريخ إسرائيل، عن التظاهر الأورويلي بأن ذلك كان ممكناً فعلاً. ففي محاولة للالتفاف على الحكم الذي ناله قعدان، تبنّت حكومته الائتلافية، بأغلبية سبعة عشر صوتاً إلى صوتين، مشروع قانون تقدم به إلى الكنيست «الحزب الديني القومي» وينص على السماح بتخصيص «أراضي الدولة» للأغراض السكنية لمواطني إسرائيل اليهود بشكل محدد. ومع أن الحكومة سحبت دعمها للقانون، لم يستطع شيء أن يمحو نيتها الصادمة الأساسية؛ كان القانون في حال صدوره ليكرّس التمييز العرقي سياسة رسمية للدولة. وقد كتب المعلق اليساري، ب. مايكل، يقول: «لقد أكّد داعمو مشروع القانون هذا أكثر الاتهامات الموجهة إلى إسرائيل إثارة للتقزز ـ أنها دولة عرقية. لقد أبقى الخجل وتراثنا اليهودي عبارة «لليهود فقط» خارج الكتب القانونية. لكن الحاخام دوركمان و[وزير التربية] ليمور ليفنات لا يملكان أي خجل، ولا أي معرفة مهمة بالتراث اليهودي، باستثناء ربما سفر يشوع [قصة اليهود الذين يذبحون أعداءهم ويطردونهم] وقد قررا تلويث نظامنا القضائي بمبادئ لا تليق إلا بجنوب أفريقيا زمن نظام الفصل العنصري، وأفغانستان أيام حركة «طالبان»، وألمانيا عهد قوانين نورمبورغ»[٢٠٩].

لقد اضطرت الحكومة إلى التراجع بسبب احتجاجات من دوائر كهذه. وقد أثبتت قدرتها على الاحتجاج أن إسرائيل كانت لا تزال ديموقراطية، أقله بالنسبة إلى اليهود. لكن أي احتجاج مماثل، يتجاوز مجرد الصرخة القصيرة الحادة، لم يصدر عن اليهود الأميركيين، المتميزين بتسامحهم الأكبر بكثير مع نواقص إسرائيل من تسامح الإسرائيليين أنفسهم. ربما كانت «الرابطة المعادية للتشهير» مشغولة بتعديل دورها القديم ـ توبيخ منتقدي إسرائيل، وليس إسرائيل نفسها ـ في ضوء الخطوط العريضة الجديدة التي وضعها في القدس قبل شهر «مؤتمر المنظمات الصهيونية العالمية». ففي دورته الرابعة والثلاثين منذ تأسيسه في بازل في العام ١٨٩٧، دعا المؤتمر، الذي يصف نفسه بـ«برلمان الشعب اليهودي» لكنه في الواقع منظمة إسرائيلية ـ أميركية بشكل طاغ، إلى تأسيس «مجموعات عمل» في كل الدول لتتعاون مع السلطات على «تجريم»،

ليس فقط المعادين للسامية ومنكري المحرقة، بل حتى المعادين للصهيونية كذلك[٢١٠].

ماذا عن الحكومة الأميركية؟ ولا كلمة. فبالنسبة إلى جورج بوش ومحافظيه الجدد لم تكن إسرائيل وسياساتها ما يحتاج إلى تصحيح. كان العالمان العربي والإسلامي. يجب أن يحصل «تغيير كامل في الأنظمة» في الحالات الأكثر مرضاً واستعصاءً على الشفاء، كالعراق و«فلسطين»، وفي أفضل الحالات على الإطلاق، «إصلاح» لكل تلك الأنظمة التي عمدت، من خلال سوء الحكم، والقمع، والتشجيع على التطرف الإسلامي والدعاية المعادية للولايات المتحدة والمعادية لإسرائيل أو الانغماس فيها، إلى تغذية «ثقافة العنف» التي برز منها أسامة بن لادن والكارثة الألفية في ١١ أيلول.

١١ أيلول ـ لا تسألوا لماذا

في الفقرة الافتتاحية من كتابهما «لماذا يكره الناس أميركا؟»[٢١١] يروي ضياء الدين زيدان وميريل دافيس «أن امرأة مصدومة مجهولة الهوية خرجت من السواد الذي كان يلف «البرجين التوأمين» فيما كان الغبار يحط في مانهاتن السفلى في ١١ أيلول ٢٠٠١. ولم تكن كلماتها لمراسل تلفزيوني يقف منتظراً «لماذا؟»، ذلك التعبير البسيط عن عدم الفهم، بل كانت سؤالاً مركزاً وأليماً: «لماذا يكرهوننا؟»» وما لبث السؤال أن دار فوراً على ألسن السياسيين والمعلقين، وكذلك الناس العاديون في كل مكان، في الطرق وفي منازلهم. وكان جواب المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة في جوهره: «القيم الأميركية». وفي ٢٠ أيلول قال جورج بوش أمام جلسة مشتركة للكونغرس: «يكرهون حرياتنا ـ حرية معتقدنا، حرية تعبيرنا، حرية تصويتنا واجتماعنا واختلافنا مع بعضنا بعضاً... لقد استُهدِفت أميركا لأننا المنارة الأبرز للحريات والفرص في العالم. ولن يمنع أحد ذلك الضوء من أن يشع». كذلك أورد تحليل رئيسي في «النيويورك تايمز» ما يلي:

«لقد عمل المنفذون بدافع الكراهية للقيم المقدسة في الغرب، كالحرية والتسامح والازدهار والتعددية الدينية والاقتراع العام»[٢١٢].

لكن أميركياً مميزاً آخر، بول فندلي، قدّم إجابة مختلفة تماماً. فقد قال عضو الكونغرس السابق هذا الذي كان اللوبي الإسرائيلي الأميركي قد أخرجه من منصبه: «لم يكن ١١ أيلول ليحصل لو كانت الولايات المتحدة قد رفضت مساعدة إسرائيل على إذلال المجتمع الفلسطيني وتدميره». أي أن القيم الأميركية لم تكن السبب بل السياسات الأميركية. وتابع أنه على الرغم من أن «كثيرين يؤمنون بأن هذه هي الحقيقة، قلائل هم الذين يعبّرون عن ذلك علناً». ففعل ذلك يخالف قواعد العمل السياسي. «تعود الجذور الرئيسية لـ ١١ أيلول إلى خمس وثلاثين سنة خلت حين بدأ اللوبي الإسرائيلي الأميركي نجاحه غير المنقطع في خنق النقاش حول الدور الأميركي المناسب في الصراع العربي - الإسرائيلي»[٢١٣].

من الأكيد أن دعم الولايات المتحدة الدائم والغافل لحميتها الإسرائيلية لم يكن السبب الوحيد وراء الكارثة. فأسامة بن لادن و«القاعدة» لم يأتيا من فراغ. لقد كانا نتاجاً لظرف عربي وإلى حد ما لظرف إسلامي أعرض. وكان ذلك الظرف كئيباً. فالعالم العربي كان يعاني من كل أنواع الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسساتية. ولم يكن هناك من مقياس أقوى لذلك من «تقرير التنمية البشرية العربية» الصادر عن الأمم المتحدة. فقد وصف هذا التقرير المنشور في العام ٢٠٠٢ منطقة في العالم الثالث قد تخلّفت عن سائر المناطق، بما فيها منطقة جنوبي الصحراء الكبرى في أفريقيا، على صعيد معظم المؤشرات الرئيسية على التقدم والتنمية؛ منطقة يملك سكّانها المائتان والثمانون مليوناً، على الرغم من ثروتهم النفطية الهائلة، ناتجاً قومياً إجمالياً يقل عن نظيره في إسبانيا؛ منطقة تترجم في السنة من الكتب الأجنبية خمس ما تترجمه اليونان؛ منطقة سيهاجر واحد وخمسون في المائة من شبانها لو استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. وقال كتاب التقرير، وكلّهم من العرب، إن من الأسباب الرئيسية لهذا التخلف أن الشعوب العربية هي الأقل تمتعاً بالحرية والأقل مستوى على صعيد المشاركة الشعبية في الحكم في العالم. وقد كتب المعلق الأردني ياسر أبو هلالة يقول:

«يحتاج الذين يتساءلون لماذا أصبحت أفغانستان عنصر جذب لبعض العرب والمسلمين الشبان إلى مجرد أن يقرأوا هذا التقرير الذي يشرح ظاهرة الاغتراب في مجتمعاتنا ويُظهر كيف أن الذين يشعرون أن ليس لديهم حصة فيها يمكن أن يتحوّلوا إلى العنف»[٢١٤].

كان تفسير ١١ أيلول هذا ـ التفسير العربي والإسلامي الداخلي الصرف ـ التفسير الذي ركّزت عليه الولايات المتحدة. والواقع أن واشنطن شهدت خلال أيام قيام أرثوذكسية جديدة، بدا أن الجميع تقريباً، من مسؤولين وأعضاء في الكونغرس ومعلقين وأخصائيين أكاديميين، قد آمنوا بها. فالنقص الذي يعانيه العرب والمسلمون في مجال «قيمتي» الحرية والديموقراطية الأميركيتين يمثل جذر المشكلة. ولم يكن النقص، بحسب رأي الأرثوذكسية الجديدة، يقتصر بأي شكل من الأشكال على الدول التي يديرها من كرّستهم الولايات المتحدة أشراراً، كعراق صدام حسين، أو أنظمة «راديكالية»، كسورية الأسد؛ بل شمل دولاً، كالسعودية ومصر، كانت حكوماتها حتى ذلك الحين تحظى بالتقبّل باعتبارها من الدول الصديقة للولايات المتحدة والغرب المتميزة بالمنطقية والموثوقية و«الاعتدال». فقد رأت «النيويورك تايمز»[٢١٥] في افتتاحية شكّلت منحى جديداً في اتجاهات الصحيفة أن «النظام السياسي المغلق [في السعودية] لا يدع متنفّساً متوافراً لانتقاد سياسات الحكومة غير الأصولية الإسلامية» وأن الحكومة نفسها كانت «متسامحة مع الإرهاب». وأعلنت «الواشنطن بوست»[٢١٦] أن الرئيس حسني مبارك كان يمارس سياسة «تحويل اليأس من انعدام الحرية السياسية أو التنمية الاقتصادية» عن طريق «تشجيع رجال الدين التابعين للدولة ووسائل الإعلام الرسمية على الترويج للدعاية المعادية للغرب والمعادية للحداثة والمعادية لليهود التي يطلقها المتطرفون». لذلك كان لا بد من إصلاح وتحديث يطالان الجذور والفروع للإفساح في المجال أمام الديموقراطية وحقوق الإنسان والمحاسبة.

ولم يكن سوى بعض المعلقين العرب مستعدين عموماً لتفنيد التفسير الأميركي ـ ولو كان هذا التفسير التفسير الوحيد الذي روّجت له

الولايات المتحدة. فقد أكّدوا أنه لم يمثّل سوى نصف الحقيقة ونادوا بعدم جواز إهمال النصف الآخر. وكان النصف الآخر عبارة عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة نفسها، والغرب عموماً، في خلق الظرف الإسلامي، ولا سيما الظرف العربي، الذي كان بن لادن ثمرته الشريرة الأبرز. وقد بدأت هذه المساهمة الغربية، من وجهة نظر العرب، أقله في الأزمنة الحديثة، مع انهيار الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، واستيلاء أوروبا بعد ذلك على معظم ولاياتها العربية وتقطيعها إياها بعد أن وعدت سكانها بالوحدة والحرية والاستقلال، وكان أكثر الأعمال عجرفة وإثارة للغضب إعطاءها إحدى هذه الولايات، فلسطين، لشعب مختلف تماماً. واستمرت الخيانات والإذلالات، بعد الحرب العالمية الثانية، مع الدعم الذي تزعمته الولايات المتحدة للأنظمة القمعية أو الفاسدة أو الرجعية باعتبارها حصوناً ضد الشيوعية أو شريكة في السعي إلى تسوية مستحيلة للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني لأنها تسوية غير عادلة.

من الصعب المبالغة حول الأهمية التي اكتسبتها فلسطين ـ المرادف العملي لأكثر صراعات العالم المعاصر صدى ورمزية ـ في سياسات العالمين العربي والإسلامي ونفسيتهما. فقد كشف استطلاع للرأي، أُجرِي عشية ١١ أيلول، وفيما كانت الانتفاضة الثانية على وشك دخول سنتها الثانية، أن ستين في المائة تقريباً من سكان أربع دول متفاوتة إلى حد كبير ـ السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان ـ اعتبروها «أهم قضية منفردة بالنسبة إليهم شخصياً»؛ وفي مصر، أقوى الدول العربية وأكثرها سكاناً، ارتفعت النسبة إلى رقم لافت، تسعة وسبعين في المائة. يقول الأكاديمي الأميركي شبلي تلحمي: «لا تزال القضية الفلسطينية هماً من هموم الهوية بالنسبة إلى معظم العرب. فمعظم العرب يشعرون بالخجل من عدم قدرتهم على مساعدة الفلسطينيين»[٢١٧].

من الصعب كذلك المبالغة حول مقدار الامتعاض الذي أثاره العمى الجزئي والتحيّز الأميركيّين إلى الآن. فخلال التسعينيات ـ منذ حرب الخليج في العام ١٩٩١ و«الاحتواء» التالي للعراق الذي شكّل مصدراً

ثانوياً للشكوى بنظر العرب يرتبط بشكل لا فكاك منه بالمصدر الرئيسي ويعززه - نما العداء للولايات المتحدة باستمرار وقسوة. وفي الأسابيع السابقة لـ١١ أيلول، اضطر الرئيس المصري مبارك، الشخصية المهمة والصديق الحميم للغرب، إلى الشكوى علناً من «الانحياز الأميركي الكامل والصارخ إلى إسرائيل»، فيما حذّر المؤتمن على أسراره، إبراهيم نافع، محرر «الأهرام» التي تُعتبَر البوق الهادئ للنظام، من أن «الكراهية للولايات المتحدة قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة». وقالت «الأخبار»، الصحيفة الحكومية الأخرى، إن الصراع العربي - الإسرائيلي كان يزه «صراع عربي - أميركي أوسع وأخطر»[٢١٨].

لم تحدد «الأخبار» شكل الصراع. لكنه حين اندلع، استندت أكثر العمليات الإرهابية في التاريخ إثارة للذهول، على صعيد تأثيرها النفسي، إلى مناخ الرأي هذا نفسه الذي لم يفعل بن لادن نفسه شيئاً ليخلقه. صحيح أنه كان يملك «قيماً» دينية فوضوية وظلامية خاصة به، ورؤية ألفية، وطموحاً أصولياً لإقامة ثيوقراطية على غرار «طالبان» في العالم الإسلامي برمّته. لكن هذه القيم لم تكن القيم السائدة لدى القاعدة التي كان يوجه إليها دعوته. وفقط لأسباب سياسية آنية جداً عملية جداً، كانت فلسطين على رأسها من دون منازع، حققت فعلته الرؤيوية المرعبة الصدى الذي حققته. فلهذه الأسباب فقط، عمد الذين كانوا ليستنكرونه في غيابها باعتباره معتوهاً كما كان فعلاً، إلى استخلاص ارتياح ما من الفوضى والرعب اللذين خلّفهما طلابه الانتحاريون. وكان الرجل نفسه ذكياً كفاية ليلاحظ ذلك. ففي خطاب إلى العرب والمسلمين لم يشرح مبادئه ومعتقداته، أو يقصر كلامه على ما وصفه بـ«الحرب الحاسمة بين الإيمان والكفر العالمي»؛ لقد عدد بدلاً من ذلك أعمال الظلم والقهر التي شعر العرب والمسلمون، بعلمانييهم ومؤمنيهم، أنهم تعرّضوا لها في الأزمنة الحديثة على أيدي الغربيين. وأشار قبل كل شيء إلى أن «الدبابات الإسرائيلية تنشر الفوضى في فلسطين - في جنين ورام الله ورفح وبيت جالا وأجزاء أخرى من أرض الإسلام، لكن أحداً لا يرفع صوته أو يحرك جفنه [احتجاجاً]». كان كلامه غوغائياً بوقاحة.

لكن من خلال ربطه بين قضيته وفلسطين، كان، على غرار صدام حسين قبله، يفعل ما يفعله أي سياسي: استغلال أكثر القضايا المتوفرة ربحية وإثارة للعواطف.

يرى العرب والمسلمون في حتمية «الرابط» هذا وفي التحيز الأميركي الذي يجعله ممكناً حقيقة أساسية - حتى ولو أقروا في الوقت نفسه، مثلما يفعل كثير من معلقيهم، أن الأمراض التي تعاني منها مجتمعاتهم جزء من هذه الحقيقة أيضاً. ويرون كذلك أن وضوح ذلك فسر التعامي العنيد إزاءه الذي أبداه «الطرف الآخر»، إسرائيل والولايات المتحدة. وطبيعي أن الإسرائيليين كانوا في مقدّمة قصر النظر هذا. فقد كان متوقعاً، مثلاً، أن يقول زلمان شوفال، السفير الإسرائيلي السابق إلى واشنطن، أن «لا وجود لرابط من أي نوع» برأيه بين الإرهاب الأصولي و«الاحتلال الإسرائيلي»[٢١٩].

ويبدو أن بعض الأميركيين على الأقل خالفوه رأيه؛ لقد وجدوا رابطاً، مثلما فعل بول فندلي. وهكذا، وفي استطلاع للرأي أجرته «نيوزويك» بعد فترة قصيرة من ١١ أيلول، قال ثمانية وخمسون في المائة من المشاركين إن روابط الولايات المتحدة بإسرائيل وسياساتها إزاء الفلسطينيين كانت «دافعاً رئيسياً للهجمات على نيويورك وواشنطن»، وأضافوا بما أشبه الإنذار أن على الولايات المتحدة «التفكير في تغيير سياساتها الشرق أوسطية للحد من ردود الفعل العنيفة ضدها»[٢٢٠]. وبدا أن ذلك أشار إلى خلاف بين الطبقات السياسية في الولايات المتحدة - الإدارة والكونغرس ووسائل الإعلام - مع جزء كبير وربما متنام من الرأي العام الذي كانوا يرون أنهم يمثلونه ويتحدثون باسمه، أو أن ذلك حصل على الأقل حين تمكّن الرأي العام هذا، من دون مساعدة كبيرة منهم، من فهم الحقائق الفعلية للقضية. يقول روبرت فيسك، مراسل «الإندبندنت» اللندنية في الشرق الأوسط والناقد البارز للسياسات الأميركية الشرق أوسطية وللصحف المطيعة التي تتبناها، متحدثاً عن سلسلة محاضرات ألقاها بعد ١١ أيلول: «ما صدمني كان الوعي

الغاضب المتنامي بين الأميركيين بأنهم مكذوب عليهم ومخدوعون. فلأول مرة لم يعترضوا على محاضراتي، بل على المحاضرات التي تلقوها من رئيسهم والمحاضرات التي قرأوها في صحافتهم حول «الحرب على الإرهاب» التي تشنها إسرائيل والحاجة الدائمة وغير الخاضعة للنقاش لدعم كل ما تقوله وتفعله حليفة الولايات المتحدة الشرق أوسطية الصغيرة»[٢٢١].

لكن بغض النظر عما قد يراه الرأي العام، رفضت المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة إلى حد كبير رؤية الرابط ـ محتذية حذو شوفال. وقد برز ذلك، بشكله الأكثر تعصباً وإهانة، في ما فعله رودولف غولياني، رئيس بلدية نيويورك، بحق الأمير الوليد بن طلال، رجل الأعمال السعودي الملياردير. لقد وقف الاثنان جنباً إلى جنب عند «نقطة الصفر» [تسمية تُطلَق على أي منطقة منكوبة وقد أطلِقت على موقع «البرجين التوأمين» في نيويورك بعد انهيارهما في ١١ أيلول ٢٠٠١ ـ المترجم]؛ وهناك كان الأمير قد قدّم لرئيس البلدية شيكاً بقيمة عشرة ملايين دولار أميركي هبة للمدينة المنكوبة، وكان رئيس البلدية قد قبله بامتنان. لكن لدى مغادرته أصدر الأمير بياناً صحافياً طالب فيه الولايات المتحدة بأن «تعالج بعض القضايا التي أفضت إلى هذا الهجوم الإجرامي»؛ «عليها أن تتبنّى موقفاً متوازناً إزاء القضية الفلسطينية». وقال إن الأمم المتحدة كانت تصدر منذ عقود قرارات واضحة تدعو إلى انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وغزة، لكن «إخواننا الفلسطينيين لا يزالون يُذبَحون على أيدي الإسرائيليين فيما العالم يدير خده الآخر». عندها أعلن رئيس البلدية الغاضب وبفخر إرجاع الشيك إلى الأمير.

ومضت وسائل الإعلام في هذه الأثناء تحاضر، ليس على حكومتها، ولا على إسرائيل، بل على العرب والمسلمين، وذلك حول حاجتهم إلى إعادة ترتيب منزلهم. وكان المرء يبحث من دون جدوى عن أي بحث أو تعليق جدي أو منهجي حول الحقيقة التي بدت واضحة إلى حد كبير لسائر العالم، حقيقة وجود مسؤولية أخرى، مسؤولية أميركية عما جرى

في ذلك اليوم التاريخي، وما ترتب على ذلك من حاجة إلى ترتيب البيت الأميركي بدوره. وتمثّلت الحقيقة المحزنة، في ما يتعلق بالجذور الأميركية للمشكلة، في عدم وجود أي اتجاه للنظر في هذه الجذور. ولماذا يكون هناك اتجاه من هذا النوع طالما أن الجذور المعنية غير موجودة برأي المؤسسة الأميركية الحاكمة؟ أي طالما أن «القيم» الأميركية ولا شيء عداها كانت المستهدفة بالهجوم.

لكن هل كان ذلك صحيحاً؟ كان جيمس أبو رزق، العضو السابق في الكونغرس المتحدر من أصول لبنانية، أميركياً مميزاً آخر، مثل بول فندلي، لم يؤمن بذلك. قال: «كل من يعرف أحداً في العالم العربي سيقول لك إنهم يحبون حرياتنا»[٢٢٢] ولا يمكن لذلك أن يكون مبالغة. فباستثناء أسامة بن لادن وفريقه الأخروي، يبدو أن قليلاً من العرب يعترضون بشكل جدي على القيم الأميركية. لكن ما من شك في أنهم يعترضون في أغلبيتهم الساحقة على ما يرونه انحرافات عن هذه القيم وعلى السياسات التي تفضي إليها هذه الانحرافات؛ ليس القيم نفسها. ولا بد أن السعودية، التي انطلق منها خمسة عشر من المفجرين الانتحاريين في ١١ أيلول، تستحق لقب موطن البن لادنية. لكن حين سُئِل السعوديون عن القاعدة المحددة التي يبنون عليها أساساً موقفهم من الولايات المتحدة - قيمها أم سياساتها - اختار ٨٦ في المائة منهم الثانية ومجرد ستة في المائة الأولى[٢٢٣].

من الصعب تجنب الاستنتاج بأن أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت بوش والمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ترى القيم فقط، فيما كان معظم العالم يرى السياسات أيضاً، تمثّل في أن أي محاولة جدية للتدقيق في السياسات ومن ثم العمل من باب أولى في ضوء نتيجة التدقيق، كانا ليشكّلا مغامرة راديكالية وخطرة جداً لا تستطيع أي حكومة أميركية الإقدام عليها، فكيف بالحكومة الحالية. كانت لتفضي إلى ابتعاد سيكون الأكبر حجماً وانحرافاً يصيب الأساليب القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إسرائيل التي لا تُعتبَر فقط الدولة الوحيدة على وجه

الأرض من بين الأقرب إلى قلب الولايات المتحدة، بل كذلك، كما يُقال، من بين الحلفاء الأوفى ومن بين «الأرصدة الإستراتيجية» الأثمن.

هل إسرائيل رصيد إستراتيجي أميركي...؟

تشكل الصداقة وواجباتها، بين الدول مثل بين الأفراد، مجالاً تميل فيه الكفة بشكل مفهوم لمصلحة الأحكام غير الموضوعية. لكن الصداقة، من المنظور الموضوعي، تكون معظم الأحيان شيئاً ومنفعة الصديق شيئاً آخر. لقد مثّل دفع الولايات المتحدة لا إلى مجرّد تعليق موضوعيتها، بل إلى دوسها تحت القدمين، أحد أكبر الانتصارات التي حققتها إسرائيل و«أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة. فهم لا يعتقدون فقط بانعدام التعارض بين التزام الولايات المتحدة المعنوي بإسرائيل وبين مصالحها القومية العليا، بل إن ما من حامل للواء هذه المصالح ومدافع عنها أكبر من إسرائيل نفسها.

برز «التحالف الإستراتيجي» لأول مرة حين أُعلِن رسمياً في الثمانينيات. لكن الفكرة كانت قائمة قبل ذلك بوقت طويل. فكما بحث الصهيونيون في الأيام المبكرة عن أسباب صلبة وعملية تجعل بريطانيا، وهي لا تزال في عز قوتها الإمبريالية، تجد منفعة في رعاية قضيتهم، وتقدموا بالاقتراح القائل بأن وجوداً يهودياً في فلسطين سيساعد على حماية شريانها الإمبريالي الحيوي، قناة السويس، كان من المنطقي كفاية لهم أن يقنعوا القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم بأن ما يربطها بالدولة اليهودية لم يكن مجرد العطف والاحترام المتبادلين، بل كذلك كون إسرائيل، على صعيد السياسة الواقعية، استثمار جيد جداً فعلاً. وفي عهد الرئيس ريغن، الذي كانت إدارته حتى ذلك الوقت الأكثر تأييداً لإسرائيل على الإطلاق، عمدت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات «إستراتيجية» مع حليفتها، وعمد اللوبي الإسرائيلي إلى تمجيد الخدمات التي كانت إسرائيل قد قدّمتها وستقدّمها في المستقبل.

والمفترض أن أولى هذه الخدمات وأكثرها التزاماً نشأت من طبيعة

إسرائيل باعتبارها ديموقراطية مثالية تحتذي النمط الغربي في منطقة يعوزها هذا الشيء. وبهذه الصفة كانت كذلك متراساً منيعاً بوجه بعض العقائد، الشيوعية والقومية العربية العسكرية، ثم الأصولية الإسلامية التي قامت بعدهما. كانت «شرطي» الولايات المتحدة في المنطقة الذي تمكّن، عبر الردع أو التدخل المباشر، من تحقيق بعض المهمات، إبقاء سورية «الراديكالية» المدعومة سوفياتياً قيد المراقبة أو إنقاذ العرش الأردني المؤيد للغرب من انقلاب فلسطيني مدعوم سورياً في الحرب الأهلية المعروفة بـ«أيلول الأسود» في العام ١٩٧٠. وفي العام ١٩٨١ دمّرت مفاعل «أوسيراك»، محور برنامج التسلح النووي الوليد التابع لصدام حسين؛ لو لم تقم بهذه المهمة، لربما كانت الولايات المتحدة ستواجه هي وحلفاؤها عراقاً نووياً حين أخرجته من الكويت في حرب الخليج في العام ١٩٩١. وعلى جبهة أوسع، كانت إسرائيل ممراً للأسلحة الأميركية إلى أنظمة وحركات كريهة، مثل الطغمة العسكرية السلفادورية أو قوات «الكونترا» النيكاراغوية، التي كان تسليحها المباشر سيُشعر الولايات المتحدة بحرج شديد[٢٢٤]. وفي المجال التقني، قدّمت حقل تجارب مفيد جداً للأسلحة الأميركية، ولإدخال مزيد من التحسين والتكييف إليها بطرق أفادت منها الولايات المتحدة نفسها لاحقاً[٢٢٥].

... أم أكثر المسؤوليات تكلفة؟

لكن هل كان يُحتمَل حصول أمر أكثر سفسطة وأكثر خداعاً من هذا: أن الولايات المتحدة رفعت إسرائيل إلى مرتبة حامل لواء مصالحها فيما كانت إسرائيل نفسها المصدر المنفرد الأكبر لجميع التهديدات التي تعرّضت لها هذه المصالح؟ هذا ما حصل في الأساس.

لا يوجد دليل تاريخي على أن الفلسطينيين، أو العرب، أو المسلمين عموماً كانوا معادين فعلاً لـ«القيم» الأميركية، أو، بالتالي، للأهداف القومية الأميركية، أكثر من أي شعب أو دين آخر على وجه الأرض. بل إن العرب، أقله في البداية، كانوا في الأزمنة الحديثة أكثر انفتاحاً ربما على هذه «القيم» من كثير من الشعوب الأخرى. فبعد الحرب العالمية

الأولى ألهمهم الرئيس ويلسون و«النقاط الأربع عشرة» التي دعا من خلالها إلى «تقرير المصير» و«العدالة» و«التعامل العادل» لكل الشعوب، قويها وضعيفها، وإنهاء «القوة» و«العدوان الأناني»، الأمل بأن تشكل الولايات المتحدة وزناً مقابلاً للقوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية. وبناء على إصراره أرسل مؤتمر السلام في فرساي لجنة لتقصي حقائق للتحقق من طموحات، لا الفلسطينيين فحسب، بل كل السكان العرب المحررين حديثاً في الولايات العثمانية السابقة. وقد استنتجت «لجنة كينغ ـ كراين»، كما باتت تُعرَف نسبة إلى عضويها الوحيدين الأميركيين، أن استمرار المشروع الصهيوني سيشكل «خرقاً فاضحاً لمبدأ تقرير المصير وحقوق الشعوب»؛ كذلك، إذا كان هؤلاء السكان بحاجة فعلاً للمرور بفترة من الوصاية الأجنبية تحضّرهم للاستقلال الكامل، فـ«الانتداب، بحسب وجهة نظر الناس المعنيين، يجب أن يذهب بالتأكيد إلى الولايات المتحدة»(٢٢٦). وقد ملأت بقايا المثالية الويلسونية هذه، وكذلك الحريات، والتقدم المادي والحيوية الخلاقة، وفرص التقدم الفردي والحياة الهانئة، التي بدت الولايات المتحدة التجسيد الوحيد لها، إضافة إلى نشاطات الرحالة والمعلمين والمحسنين والمبشرين الأميركيين في المنطقة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ـ ملأت كلها الشعوب العربية بالنية الحسنة التي لم تبدأ بالنضوب إلا في العام ١٩٤٨ ويبدو اليوم أنها قد تبخّرت بشكل شبه كامل.

والواقع أن إسرائيل، ذلك المشروع الاستعماري، كان محتماً لها أن تكون مسؤولية إستراتيجية ـ وليس رصيداً ـ بالنسبة إلى أي قوة خارجية، وليس فقط الولايات المتحدة التي رأى العرب أنها تساعد إسرائيل وتقويها. وهذا ما لاحظته الولايات المتحدة منذ البداية، أو أقله وكالاتها المتخصصة، كوزارة الخارجية و«سي. أي. آي.» و«البنتاغون»، بفضل فهم خبرائها للحقائق على الأرض. وفي العام ١٩٤٧، وفيما كان الرئيس ترومن، بسبب رغبته في أصوات اليهود، يقدّم الدعم للمشروع الصهيوني، رأت «سي. أي. آي.» في تقرير لها أن القيادة الصهيونية كانت «تسعى وراء أهداف معينة من دون التنبه للعواقب»، وكانت

بالتالي «تهدد، ليس فقط اليهود في فلسطين، بل كذلك المصالح الإستراتيجية للقوى الغربية في الشرقين الأدنى والأوسط، فالعرب باتوا اليوم يربطون بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من ناحية والصهيونية من ناحية أخرى»[٢٢٧]. وكلما ازدادت قوة إسرائيل، في واشنطن كما في فلسطين نفسها، قلّ الاستماع إلى خبراء السياسة الخارجية، وازداد خطر تعريفهم من ضمن تلك الفئة المنقرضة والمحتقرة، فئة «المستعربين». فبالنسبة إلى الذين هزموا المستعربين ـ أولئك الذين يمكن للمرء في الواقع أن يسميهم «المستأسرلين»، بالطريقة نفسها أو ربما بشكل مناسب أكثر بكثير، فهم مكرّسون بطريقة أحادية لقضية بلد آخر ـ حلت الوقائع على الأرض في مرتبة تالية للهموم المحلية المتمثلة بمطالب اللوبي الإسرائيلي والأغلبية الساحقة من السياسيين الذين يحاولون إرضاءه.

لم تقم إسرائيل بوصفها رصيداً إستراتيجياً على أساس جدي. وإذا أراد العرب أن يتعلموا عن الديموقراطية فسيوجهون وجوههم إلى الولايات المتحدة نفسها كنموذج لا إلى إسرائيل التي كان تأثيرها الرئيسي فيهم، بغض النظر عن مقدار ديموقراطيتها إزاء شعبها، تأثير الغاصب الاستعماري والمعتدي العسكري، والمصدر الدائم للصراع والاضطراب والإذلال، ولعنة سياساتهم المحلية، والمستنزف الهائل لمواهبهم وقواهم ومصادرهم التي يمكن تكريسها لأغراض أخرى. وخلال الحرب الباردة لم تفعل إسرائيل شيئاً للحد من تقدّم الشيوعية؛ لقد عززت هذا التقدّم بدلاً من ذلك، فالدول العربية، اليائسة من الولايات المتحدة، قصدت الاتحاد السوفياتي للحصول على السلاح والدعم الدبلوماسي والمساعدات الاقتصادية التي كان معظم هذه الدول يفضل الحصول عليها من الغرب. وبدلاً من أن تقدّم أي مساعدة إستراتيجية خلال «عاصفة الصحراء»، الحرب التي شُنَّت لتحرير الكويت، اضطر الأميركيون إلى أن يرجوها لكي تبقى خارجاً ـ لقد خشوا أن تدمر أي إشارة إلى دور إسرائيلي التحالف العربي المقام ضد العراق ـ ومن ثم إلى أن يكافئوها على ذلك بمبلغ مليار وستمائة وخمسين مليون دولار أميركي على شكل مساعدات عسكرية واقتصادية[٢٢٨].

والحقيقة أن التكلفة، السياسية والنفسية والاقتصادية، التي ترتبها إسرائيل بوصفها مسؤولية إستراتيجية هي تكلفة كبيرة جداً ويمكن أن تصبح كارثية في أي وقت من الأوقات. ويصعب كذلك قياسها بدقة. لكن ما من شك، في ما يتعلق بالمائتين والثمانين مليون عربي والأكثر من مليار مسلم، أن سدس سكان العالم «يكرهون» فعلاً الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن كياسة الولايات المتحدة الدائمة في التعامل مع إسرائيل هي السبب المنفرد الأهم لهذه الكراهية. وإذا كان هناك من خطر على المصالح الأميركية في المنطقة، فهو ينبع من الاضطراب السياسي المستوطن على ما يبدو الذي يشكل التواطؤ الإسرائيلي - الأميركي هذا المساهم المنفرد الأهم والمستمر فيه. وهذا بالطبع ما يجعل أيضاً العداء للولايات المتحدة سلاحاً جاهزاً دائماً كما هي الحال بأيدي بن لادن وصدام حسين ومن لف لفهما، أو يقدّم لـ«الشارع» العربي الصرخة الجامعة التي يطلقها في وجه الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة.

من بين كل الأسباب العالمية التي جعلت الولايات المتحدة تكتسب سمعة عامة بأنها تتميز بالصلف والرياء والمعايير المزدوجة من دون مبرر، تبرز إسرائيل سبباً رئيسياً أيضاً. فمن أجل إسرائيل نقضت تكراراً في الأمم المتحدة قرارات حظيت بموافقة أقرب حلفائها الأوروبيين؛ ولم تقم بأي عمل جدي لتجبر إسرائيل على تطبيق القرارات التي حظيت بموافقتها هي. وتبرز أسلحة الدمار الشامل من بين الأمور التي بدت حولها المعايير المزدوجة صارخة بشكل خاص وكذلك قابلة لأن تمثل تهديداً كبيراً للسلام العالمي في نهاية المطاف. فمن ناحية توقّعت الولايات المتحدة باستمرار أن توقع الدول العربية «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية». ومن الناحية الأخرى فاخرت إسرائيل طويلاً بترسانتها النووية - تتألف من مائتي رأس نووي ربما، يفوق كل واحد منها قوة الرأسين اللذين أُلقيا على هيروشيما وناغازاكي، ومن أنظمة نقل بعيدة المدى - التي تتجاوز بكثير أي حاجة معقولة إلى الردع. ولم يحصل ذلك لأن الولايات المتحدة كانت لا تزال تصدق ببساطة الخرافة المضحكة التي تروج لها إسرائيل بأنها «لن تكون البادئة بإدخال الأسلحة

النووية إلى المنطقة» ـ ولم تفعل ذلك بعد من الناحية النظرية. لقد حصل ذلك في فترات سابقة، كانت فيها الولايات المتحدة أقل تحيزاً كما كانت تعتبر أن امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل سيعطّل بشكل كبير احتمالات السلام بين العرب وإسرائيل، وكانت إسرائيل تؤكد ببراءة وبشكل متكرر أنها لم تكن تطور أسلحة من هذا النوع. لقد كانت تكذب بشكل منهجي على أعلى الدوائر الأميركية، راسمة بذلك الطريق الذي سار عليه صدام حسين في وقت لاحق[٢٢٩]. فقد وافقت تحت ضغط كبير من إدارة كنيدي على أن يقوم علماء أميركيون بعمليات تفتيش سنوية لمفاعلها السري جداً في ديمونا في صحراء النقب. لكن العلماء عادوا في ما يشبه المعجزة مقتنعين بأن المفاعل سلمي الأهداف بشكل كامل؛ ربما لم يستطيعوا أن يتخيلوا أن صديقة الولايات المتحدة وحليفتها الحميمة كانت ستلجأ إلى الخدعة الصارخة التي لجأت إليها ـ أن تغلق بالطوب أكثر مناطق المفاعل حساسية كلما حضر المفتشون. لكن الشكوك الأميركية استمرت وتنامت. وكان التمويه الإسرائيلي يتحوّل ويتبدّل في هذه الأثناء. فما كان في البداية «مصنع نسيج» أصبح فجأة «محطة ضخ». وبعد أن أبلغت رئيسة الوزراء غولدا مائير بوقار الأمم المتحدة بـ«القلق الخاص» الذي كان ينتاب إسرائيل حول «التسلح النووي المتنامي» وبتوقها إلى «إزالة أخطار(ه) المرعبة على الإنسانية»، دخل ديمونا في تحول جديد؛ لقد أصبح ـ بحسب شمعون بيريز، المشرف الأساسي على البرنامج النووي الإسرائيلي ورئيس الوزراء لاحقاً ـ «معملاً لتحلية مياه البحر».

ومع مرور الوقت، وفي إظهار لما كان قد أصبح عادة متأصلة كلما تعلق الأمر بإسرائيل، استسلمت الولايات المتحدة لما كانت تعارضه سابقاً. وما لبثت أن صدقته في نهاية المطاف. كانت مقاومة طويلة وناشطة قد قامت داخل إدارة كلينتون في وجه قرار بتسليم عدد من الجامعات الإسرائيلية تسعة أجهزة كومبيوتر فائقة. وكان يمكن استخدام هذه الأجهزة لمحاكاة إطلاق سلاح نووي وإيصاله إلى هدفه وتفجيره، ما يسهّل إكمال تصميمه من دون أي تجارب فعلية. وكان جورج

بوش الأول قد رفض عملية البيع. لكن خلفه، أكثر الرؤساء تأييداً لإسرائيل حتى ذلك الحين، كان أكثر تعاطفاً في ما خص الموضوع. لكن الدوائر الداخلية تساءلت على الرغم من ذلك عن الحكمة من وراء تسليم أجهزة الكومبيوتر لمؤسسات أكاديمية متورطة في تطوير البرنامج الإسرائيلي النووي، فيما كان موعد تجديد «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية» قد أصبح على الأبواب، وفيما كانت مصر، أولى الدول العربية التي أقامت سلاماً مع إسرائيل، تهدد بالانسحاب من الاتفاقية إذا أصرّت إسرائيل على رفضها الانضمام إليها. وفي العام ١٩٩٥ أعطى كلينتون موافقته على الصفقة بغض النظر عن ذلك[٢٣٠].

أما الجانب الاقتصادي لإسرائيل بوصفها مسؤولية إستراتيجية فيتضمن أكثر بكثير من مجرد المساعدات التي أغدقتها الولايات المتحدة عليها وكذلك على مصر والأردن لتعزيز «السلام الأميركي» في الشرق الأوسط. لقد كلّف ذلك لوحده دافع الضرائب الأميركي ثلاثمائة وتسعة وسبعين مليار دولار أميركي مع حلول العام ٢٠٠٢[٢٣١]. وهو يشمل كذلك الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة لحالات الطوارئ الكبرى المتعلقة بإسرائيل خلال السنين ولضمان عدم قيام حالات جديدة. يقدّر الخبير الاقتصادي توماس ستوفر التكلفة التراكمية للسياسات الأميركية في المنطقة بألف وخمسمائة مليار دولار أميركي، ما يفوق تكلفة حرب فيتنام. وقد نتج ثلاثة أرباع المبلغ تقريباً ـ حوالى ألف ومائتي مليار دولار أميركي ـ من دفاع الولايات المتحدة عن إسرائيل منذ الحرب العربية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٧٣. فعملية الإنقاذ التي نفذها الرئيس نيكسون خلال تلك الحرب دفعت العرب إلى وقف صادراتهم النفطية، ما رفع سعر النفط المستورد وجعل الولايات المتحدة تخسر حوالى تسعمائة مليار دولار من إجمالي ناتجها المحلي[٢٣٢]. ويقول خبيران اقتصاديان أميركيان آخران، هما نورمان بايلي المساعد الخاص السابق للرئيس ريغن، وكريتون زواكوس، إن الأميركيين منذ تلك الحرب «يدفعون عموماً أكثر بكثير مما يريدون أن يقنعوا أنفسهم به» ثمناً لإمداداتهم من الطاقة. والسبب أن التكلفة الحقيقية لضمان أمن

الخليج بوصفه المصدر الأول لـ«النفط الرخيص» ـ حجر الزاوية السياسي الأساسي لسوق الطاقة العالمية ـ يجب أن يأخذ في الحسبان كل النفقات الإدارية والتقنية والدبلوماسية والعسكرية التي تجعل ذلك ممكناً منذ البداية والتي تخرج من الموازنة الفدرالية. وقد تنامت هذه النفقات بشكل هائل بعد «الصدمة النفطية» الكبرى الأولى في العام ١٩٧٣. فمنذ ذلك الحين، وحتى في ضوء «أكثر التقديرات المحافظة مبالغة»، يبلغ ما يدفعه الأميركيون فعلاً، عن طريق الضرائب، لقاء كل برميل من النفط العربي في أي عام من الأعوام مرتين إلى خمس مرات الثمن القياسي للنفط السعودي الخام[٢٣٣]. «التجارة تتبع السياسة» ـ وقد أفضى تدهور العلاقات السياسية إلى فقدان مئات آلاف الوظائف الأميركية. لقد اختفى بعضها بسبب المقاطعة التجارية العربية، وبعضها الآخر بسبب خسارة الشركات الأميركية لعقود كبرى لمصلحة شركات منافسة أجنبية نتيجة للعقوبات الاقتصادية الأميركية، الموحاة عموماً من قبل اللوبي الإسرائيلي، على دول مثل إيران، وبعضها الثالث بسبب اختلال ميزان التجارة والمساعدات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد كلّف هذا التدهور الولايات المتحدة خسارة خمسة مليارات دولار أميركي في السنة بسبب تراجع الصادرات[٢٣٤].

والأدهى أن إسرائيل أبعد ما تكون الحليف الحساس المقر بالجميل كما يمكن أن تتوقع منها الولايات المتحدة في ضوء كرمها وتحملها شبه الرسولي للمشكلات التي واجهتها بسببها. فهي تبدي إهمالاً متميِّزاً للقوانين الأميركية. لقد خالفت باستمرار بنود «قانون التحكم بصادرات السلاح» ـ ينص على أن الأسلحة الأميركية لا يمكن أن تُستخدَم إلا لأغراض دفاعية ـ سواء أفي لبنان لسنين عديدة أم في فلسطين نفسها أخيراً خلال الانتفاضة الثانية. وقد قامت بشكل غير قانوني ومتكرر ـ أحياناً بتواطؤ رسمي أميركي ـ بإعادة تحويل تقنيات عسكرية أميركية سرية إلى أطراف ثالثة، بما فيها إثيوبيا خلال حكم منغستو مريام الاستبدادي المدعوم سوفياتياً، وجنوب أفريقيا خلال عهد الفصل العنصري، وتشيلي خلال عهد الجنرال بينوشيه، وأخيراً الصين الشيوعية.

ومن خلال ذلك، حقّقت مكاسب إضافية من السخاء الأميركي، وشكّلت منافسة غير عادلة مع الصناعات الدفاعية الأميركية، وعزّزت أنظمة مذنبة بانتهاك حقوق الإنسان أو عاملة بنشاط ضد المصالح القومية الأميركية. ولم تتجسس دول كثيرة بشكل مواظب على الولايات المتحدة مثلما فعلت صديقتها الأكثر تفضيلاً، أو تنصّتت على أسرارها السياسية أو الاقتصادية، أو نهبتها مادياً وتقنياً. ففي العام ١٩٨٦، حُكِم على اليهودي الأميركي جوناثان بولارد بالسجن مدى الحياة بسبب الضرر «غير الممكن تقديره»[٢٣٥] الذي ألحقه ببلده عندما سرّب عشرات آلاف الصفحات من البيانات العسكرية والاستخباراتية إلى إسرائيل، والتي ما لبثت أن وجدت طريقها إلى الاتحاد السوفياتي، ما أفضى إلى إعدام عدد من العملاء الروس العاملين في خدمة الولايات المتحدة وعرّض حياة ألوف الجنود الأميركيين للخطر. لكن «المنظمة الصهيونية العالمية»، في مؤتمرها الرابع والثلاثين، ضمت صوتها إلى أوركسترا متنامية أصلاً من أصوات الإسرائيليين واليهود الأميركيين الداعين إلى العفو عن هذا الجاسوس المرتزق بامتياز ـ لقد نال خمسين ألف دولار أميركي قبيل اعتقاله وكان «يتوقّع عشرة أضعاف هذا المبلغ» ـ فأصدرت من بين عدد من التوصيات توصية دعت رسمياً «رئيس الولايات المتحدة، السيد جورج دبليو بوش، إلى العفو عنه وتحريره» و«جميع الناشطين اليهود والصهاينة في العالم، ولا سيما في الولايات المتحدة، إلى المشاركة في النشاطات» الداعية لذلك. وخلال حرب العام ١٩٦٧، نفّذت المقاتلات الإسرائيلية هجوماً متعمداً غير مستفز على السفينة الأميركية «ليبرتي» المخصصة لجمع المعلومات الاستخباراتية، فقتلت أربعة وثلاثين من أفراد طاقمها. وقد فشل الناجون حتى يومنا هذا في جعل الكونغرس يحقق في الحادثة التي تمثّل عملية قتل متعمّد، فأعضاء الكونغرس أنفسهم، الذين يحتفلون باستمرار بسياسي أجنبي من طراز بنيامين نتنياهو كأنه واحد منهم، عرقلوا من دون كلل إجراء تحقيق لصالح مجموعة من مواطنيهم الأميركيين.

«محور الشر»: الولايات المتحدة تعتبر أعداء إسرائيل أعداء لها

لكن بدلاً من أن تقلق من الصداقة المشبوهة التي تقيمها مع إسرائيل،

عمدت الولايات المتحدة في عهد جورج بوش الثاني وأتباعه المحافظين الجدد إلى تعزيز هذه الصداقة أكثر من أي وقت مضى. فمنذ ١١ أيلول وهي تتحالف مع شارون، «رجل السلام»، بحسب بوش نفسه، وتمزج بين حربه على عرفات والفلسطينيين وحربها هي على «محور الشر» و«القاعدة» والإرهاب الدولي. صحيح أن فترة غموض وتذبذب مرّت بدا خلالها أن بوش ربما فهم أن سياسات الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وليس مجرد قيمها، قد كان لها دور في بناء العداوات التي عانتها. وربما مثّلت هذه الفترة احتراماً لكولن باول والجانب الأكثر توازناً وعقلانية، ولكن الأضعف، من جوانب إدارته الذي بدا أن وزير خارجيته كان يمثّله. وقد بدأت الفترة مع إعلانه عن الحاجة إلى قيام دولة فلسطينية. لقد طال انتظار هذا ولم يكن ثورياً تماماً. لكنه على الرغم من ذلك كان كافياً إلى حد ما للوبي الإسرائيلي ومتملقيه في الكونغرس ليصفوا الموقف بـ«الاسترضائي». فقد قال مورتيمر زكرمان، رئيس «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية»: «إنه يعني أن من يهاجم الولايات المتحدة سينال شيئاً»[٢٣٦]. ومضى شارون نفسه مسافة أبعد؛ لقد شبه ما جرى بمؤتمر ميونيخ الذي قسّم تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٣٨. لكن التذبذب لم يستمر طويلاً. فمع حلول صيف العام ٢٠٠٢ كان بوش قد رسم طريقه الجديدة بتصميم: «تغيير الأنظمة» والإصلاح في العالمين العربي والإسلامي، والتدخل العسكري الأميركي حيث تدعو الحاجة لتحقيق ذلك.

إنها الولايات المتحدة نفسها، التي أصرت في بداية القرن العشرين، بما أثار الكثير من الانزعاج في صفوف القوى الاستعمارية الأوروبية، على مراجعة الرغبات المعبر عنها بحرية وديمقراطية للشعوب العربية، أصبحت على وشك أن تفرض «الديموقراطية» على هذه الشعوب بقوة السلاح. إنها الإمبريالية الجديدة، إمبريالية عبر الأطلسي، إمبريالية القرن الحادي والعشرين. لقد بدأت مع العراق: فبعد أفغانستان، حصلت هناك «المرحلة الثانية» من «الحرب على الإرهاب»، وخيضت الحرب بين الخير والشر. وقد افتُرِض حتى ذلك الحين أن «الرابط» قد يجعل صعباً للغاية، إن لم

يكن مستحيلاً، أن تخوض الولايات المتحدة حرباً في واحدة من المناطق الأساسية لأزمة الشرق الأوسط، العراق والخليج، قبل أن تقدم على الأقل على تهدئة الأمور في المنطقة الأخرى، الأقدم والأكثر انفجاراً، فلسطين. فاجتياح العراق واحتلاله، مع ترك إسرائيل تتابع استباحتها لفلسطين سيمضي بالمعايير المزدوجة إلى مستويات جديدة ومزعجة؛ سيُعتبَر ذلك اعتداءً على العالم العربي برمّته. لكن المحافظين الجدد قدّموا إجابة بسيطة عن ذلك. لقد قلبوا الأطروحة رأساً على عقب. فطريق الحرب على العراق لم تعد تمر عبر السلام في فلسطين؛ صار السلام في فلسطين، أو ـ بوجه أدق ـ الإخضاع الكامل للفلسطينيين، يمر عبر الحرب على بغداد. لقد حدّد كل ذلك، بشكله الأشمل والمشتمل على كثير من جنون العظمة، نورمان بدهورتز، مستنيرهم المثقف المخضرم، في عدد أيلول ٢٠٠٢ من مجلته «كومنتري». فقد أكد أن تغيير الأنظمة «شرط ضروري عبر المنطقة بأسرها». و«لا تقتصر الأنظمة التي تستحق القلب والاستبدال أكثر من غيرها» على الدولتين الشرق أوسطيتين المحددتين رسمياً في «محور الشر» الذي أعلنه بوش. «يجب أن يمتد المحور في جده الأدنى ليشمل سورية ولبنان وليبيا، وكذلك «أصدقاء» الولايات المتحدة كالعائلة المالكة في السعودية والرئيس المصري حسني مبارك، إضافة إلى السلطة الفلسطينية، سواء أترأسها عرفات أم أحد أتباعه». وقال إن عملية التنظيف الشاملة هذه قد «تفسح المجال أمام إصلاح داخلي وتحديث للإسلام تأخرا كثيراً». لكن ذلك قد لا يحصل. «فما من إنكار لأن البديل عن هذه الأنظمة قد يتحول بسهولة إلى أسوأ منها، حتى (أو ولا سيما) إن وصل إلى السلطة عن طريق انتخابات ديموقراطية» لأن «أعداداً كبيرة من الناس في العالم العربي يتعاطفون مع أسامة بن لادن وقد يصوّتون لمرشحين مسلمين راديكاليين من طرازه لو استطاعوا إلى ذلك سبيلاً». وتابع بشجاعة: «لكن هناك سياسة قد تمنع ذلك، شرط أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لخوض الحرب العالمية الرابعة ـ الحرب على الإسلام العسكري ـ حتى النصر، وشرط أن نتحمّل فرض ثقافة سياسية جديدة على الأطراف المهزومة».

هذا الكلام هو بالطبع تفصيل كامل ونهائي للمشروع نفسه، «نقلة

كاملة»، الذي كان بعض من أتباعه قد عرضه على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في العام ١٩٩٦. كان تمجيداً لـ«التحالف الإستراتيجي»، وكان مخططاً إسرائيلياً بقدر ما كان أميركياً على الأقل؛ بل إنه كان أكثر إسرائيلية على الأرجح. فتحتَ قناع تجريد العراق بالقوة من أسلحة الدمار الشامل، تسعى الولايات المتحدة إلى «إعادة تشكيل» الشرق الأوسط برمّته، بحيث تنال الدولة الأكثر حظوة ومركزية بين الدول موضع المحور في النظام الجغراسي الجديد المؤيد للولايات المتحدة. وفي ظل هذا العرض الطاغي للإرادة والقوة الأميركيين، سوف تضطر سائر الأنظمة، ولا سيما سورية الداعمة لـ«حزب الله»، إلى أن تنحني أمام الأهداف الأميركية أو تعاني المصير نفسه.

فمع الحرب على العراق، لم تتبنّ الولايات المتحدة الوسائل الإسرائيلية المكرّسة منذ زمن ـ المبادرة والاعتداء والوقاية ـ فحسب، بل اعتبرت كذلك أعداء إسرائيل أعداء لها. لطالما احتل العراق موقعاً متقدماً بين أعداء إسرائيل؛ كان إلى جانب إيران أحد من يُسمَّون الأعداء «البعيدين». وقد أصبح هؤلاء الأعداء يُعتبَرون أكثر تهديداً من الأعداء «القريبين»، أي الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، ولا سيما حين بدأوا يطوّرون أسلحة دمار شامل. وقد أظهرت إسرائيل تصميماً عنيداً على الاحتفاظ باحتكارها الخاص في هذا المجال. كذلك علّقت آمالاً كبيرة بأن يدمّر جورج بوش الأول صدام حسين ونظامه في «عاصفة الصحراء». لكن الآمال خابت. بيد أن احتمال أن يكمل جورج بوش الثاني المهمة التي لم ينهها والده خلق توافقاً نادراً في إسرائيل. فلم يكن شارون، الصقر الليكودي المتطرف، وحيداً في دعوته إياه إلى العمل من دون تأخير؛ لقد شاركه ذلك شمعون بيريز، وزير خارجيته العمالي المفترض أنه معتدل. فهذا المدبّر للكثير من الأكاذيب والخدع الوقحة على حساب الولايات المتحدة خلال الأيام الأولى للتسلح النووي الإسرائيلي حذّر بوقار جمهوراً من المستمعين في واشنطن من أن تأجيل الضربة ضد العراق «سيشكّل ربما المخاطرة نفسها التي عرفتها أوروبا في العام ١٩٣٩ إزاء بروز هتلر»[٢٣٧].

وقد تحمس شارون لهذا النظام الشرق أوسطي الجديد الجاري بناؤه إلى درجة أنه قال لـ«التايمز» اللندنية[٢٣٨] إن الولايات المتحدة وبريطانيا يجب أن تلتفتا «في اليوم التالي» للعراق إلى العدو «البعيد» الآخر. لطالما اعتبرت إسرائيل في الواقع إيران آيات الله أكبر التهديدين بسبب وزنها الأساسي، وقيادتها الأصولية المعادية في عقيدتها الدينية للصهيونية، وبرنامجها النووي الأكثر جدية وتنوّعاً والمدعوم كما يقال من روسيا، وتعاطفها العقائدي مع منظمات إسلامية مثل «حماس» أو «حزب الله» أو رعايتها المباشرة لها. ولا يفوق المثل الإيراني مثل آخر دلالة على السطوة التي حققتها إسرائيل و«أصدقاء إسرائيل» الأميركيون على صنع السياسات في الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة ببساطة، كما قال الخبير في الشؤون الإيرانية جيمس بيل، «تنظر إلى إيران من خلال منظار مصنوع في إسرائيل»[٢٣٩]. فأي تقدير حقيقي يظهر أن إسرائيل لم تكن فقط المستفيدة الوحيدة بل كذلك الراعي الفعلي للعقوبات التجارية التي أضرّت كثيراً بالمصالح الاقتصادية الأميركية بعد أن فرضها الرئيس كلينتون على إيران في العام ١٩٩٥ وجددها بوش بتردد في العام ٢٠٠١ بعد أن فاقه اللوبي الإسرائيلي مهارة في المناورة. ويصل التأثير المشوّه لهذا النفوذ إلى درجة كبيرة، فقد لعبت إسرائيل، بحسب «الواشنطن بوست»[٢٤٠]، دوراً أساسياً في جعل «سي. أي. آي.» تتبنّى على حساب الموضوعية المهنية تقييماً مثيراً للذعر للتهديد الصاروخي الذي تمثّله بالنسبة إلى الولايات المتحدة دول «مارقة» مثل إيران ـ تقييماً عاكس تماماً الأرثوذكسية السابقة للولايات المتحدة نفسها. لقد اقتنعت الولايات المتحدة بجسامة التهديد الإيراني الذي كان أكثر ما يشغل بال إسرائيل لسنين عديدة. ففي بداية التسعينيات أكّد النائب العمالي والوزير السابق موشيه سنيه في منتدى في «مركز يافي للدراسات الإستراتيجية» أن إسرائيل «لا تستطيع بأي حال أن تواجه قنبلة نووية بأيد إيرانية». وأضاف أن منع ذلك جماعياً ممكن وواجب، «فإيران تهدد مصالح كل الدول العقلانية في الشرق الأوسط». لكن «إن لم تقم الدول الغربية بواجبها، فستجد إسرائيل نفسها مضطرة للعمل منفردة، وستحقق مهمتها بأي وسيلة (بما فيها الوسيلة النووية)». لم يكن التلميح إلى

الابتزاز المعادي للولايات المتحدة شيئاً استثنائياً؛ لطالما كان بيت القصيد في الخطاب الإسرائيلي حول هذا الموضوع. وطالب خبير آخر، يدعى دانيال ليشام، إسرائيل إلى أن تهوّل بإرهاب إيران و«أن تشرح للعالم» ضرورة استفزازها للدخول في حرب. وقال خبراء آخرون إن الولايات المتحدة يجب أن ترسم صورة شيطانية لإيران وتعزلها عن طريق محاصرة سواحلها و«نشر سفن حربية، ولا سيما غواصات نووية، في مواقع قريبة تكفل إشعارها بالتهديد»[٢٤١] وقد شجّعت المواجهة مع العراق هذا النوع من التفكير، ولا سيما أن بعض التقارير يؤكد أن المفاعل النووي الذي بناه الروس في بوشهر، الذي يقول الإيرانيون والروس إن أهدافه سلمية ويعتقد الإسرائيليون والأميركيون أن هذه الأهداف عسكرية، سيبدأ بالعمل قريباً. فقد قال جون بايك، مدير «غلوبال سيكيوريتي دوت كوم»: «خلال سنتين، إما ستهاجم الولايات المتحدة وإسرائيل [المواقع النووية] في إيران أو ستتحمّل وجود إيران نووية»[٢٤٢].

قبل أن يفوت الأوان: أنقذوا إسرائيل من نفسها «المجنونة نووياً»

من المستحيل معرفة إلى أين ستفضي هذه الخطة المحافظة الجديدة الإسرائيلية ـ الأميركية الموضوعة للشرق الأوسط. فكل ما يمكن الجزم به أنها يمكن أن تصبح كارثية على صعيد نتائجها بالنسبة إلى المنطقة والولايات المتحدة وإسرائيل نفسها بقدر ما هي متحيزة بشكل مستحيل من خلال دافعها، وطموحة بشكل خيالي عبر تصميمها، وخطرة بشكل مخيف على أساس ممارستها. وحتى لو أنها حققت بداية ما هو بتقدير واضعيها مقدار بارز وقصير المدى من النجاح، فهي لن تنهي «العنف في الشرق الأوسط». والأرجح أنها، على المديين المتوسط والبعيد، سوف تفاقمه أكثر بكثير. فلكي ينتهي «العنف» حقاً، يجب القضاء على «جذوره» أيضاً وتطهير التربة السامة التي تغذيها.

لقد تأخر حصول ذلك، لكن الأوان لم يفت على الأرجح. فالعرض التاريخي ـ والسخي من الناحية التاريخية ـ الذي تقدّم به ياسر عرفات

لأول مرة في العام ١٩٨٨ بهدف مشاركة فلسطين بين شعبها الأصلي والصهاينة الذين طردوا معظم أفراده منها، لا يزال قائماً من الناحية الرسمية. وقد أصبح واضحاً تماماً الآن أن إسرائيل لن تقبل به أبداً من دون إقناع خارجي، وأن هذا الإقناع لا يمكن أن يأتي إلا من آخر أصدقاء إسرائيل الحقيقيين في العالم، الولايات المتحدة، وأن نجاح هذا الإقناع يعتمد على حصول «إصلاح» أو «تغيير للنظام» في إسرائيل يكون بالعمق نفسه المطلوب على المقلب الآخر، وأخيراً أن ذلك هو الطريقة الوحيدة لإنقاذ إسرائيل من نفسها. هذا أمر يفهمه بعض الإسرائيليين بوضوح ويجهدون لجعل الولايات المتحدة، أو بالأحرى «أصدقاء إسرائيل» في الولايات المتحدة، يفهمونه أيضاً. تقول الناشطة غيلا سفيرسكي بأسف: «ناضلنا لعقود، نحن أعضاء حركة السلام الإسرائيلية، لجعل الإسرائيليين يتنازلون حول الموضوع الذي يغذي الصراع مع الفلسطينيين. وقد أحبط عملنا من أجل السلام مرتين: مرة على يدي رئيس للوزراء يؤمن بأن الوحشية ستقنع الفلسطينيين بالاستسلام، ثم من قبل رئيس أميركي يدعمه في ذلك. لقد أصبح بوش جزءاً كبيراً من المشكلة»(٢٤٣). أو بحسب قول جدعون صامت، المعلق في «هآرتس»، «بدلاً من أن يهدّئ الوضع ويوازن الضغط على عرفات بمطالب على شارون... يكتب العم سام سيناريو لفيلم مرعب من أفلام «الوسترن» يتقاتل فيه الأخيار والأشرار - حتى الموت»(٢٤٤).

والواضح أن التغيير لا يبدو محتملاً في وقت قريب بسبب التحيّز. وهو لن يكون سهلاً حتى في أسهل الظروف. ولن يتمكّن من تحقيقه سوى أكثر الرؤساء تصميماً. لقد كان الاستيلاء على البيت الأبيض خدمة للقضية أحد أبرز أهداف الصهيونية؛ كان هدفاً تحقق خلال السنين إلى حد كبير وبذكاء. فآخر مرة اتخذ فيها المقيم في ١٦٠٠، جادة بنسلفانيا، [البيت الأبيض]، موقفاً لا غبار عليه على الإطلاق ضد إسرائيل كانت حين فرض الرئيس أيزنهاور عليها الانسحاب غير المشروط من سيناء بعد اجتياحها إياها في عمل عدواني متعمّد وغير مستفز في حرب السويس في العام ١٩٥٦. والواقع - يقول ستيفن غرين

في كتابه «التحيّز»: «يمكن القول بجزم إن أيزنهاور كان آخر رئيس أميركي يصنع فعلاً السياسة الأميركية في الشرق الأوسط» بدلاً من «إسرائيل وأصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة»[٢٤٥]. وخلال نصف القرن تقريباً منذ ذلك الحين، كان جورج بوش الأول ربما من وقف في وجه إسرائيل أكثر من أي رئيس آخر، وذلك في نزاع على ضمانة قروض بقيمة عشرة ملايين دولار أميركي في العام ١٩٩١؛ يرى البعض أن ذلك كلّفه إعادة انتخابه لولاية ثانية.

لكن إن لم يحصل التغيير في المستقبل المنظور منطقياً، فقد يأتي وقت لا يعود بعده ذلك ممكناً على الإطلاق. فالقيادة الفلسطينية قد تسحب عرضها بعد أن استنتجت، ككثير من مواطنيها، أنها مهما أبدت استعدادها للمصالحة، ومهما قدّمت من تنازلات جديدة، فإن ذلك لن يكفي الخصم الذي يبدو أنه يريد كل شيء. وقد يستولي على القيادة رافضو «حماس»، و/أو العلمانيون أو المتدينون الذين يشاطرونهم تفكيرهم. وقد يثبت أن عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي الأعرض بكاملها، التي بدأها أنور السادات وبدت غير قابلة للانعكاس، يمكن أن تنعكس فعلاً؛ قد تنهار كامب دافيد ووادي عربة (المعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية في العام ١٩٩٤). عندها قد يأتي الوقت، بل سيأتي بشكل شبه مؤكد، حين تفوق التكلفة، التي تتحملها الولايات المتحدة بسبب دعمها المستمر لحميتها الملحاحة أبداً في صراعها الدائم ضد حلقة متوسعة دائماً من الخصوم، قدرتها على الاستمرار، لناحية الإرادة أو الموارد. ويحتمل كثيراً أن يحصل ذلك حين تكون إسرائيل نفسها في خطر شديد، وربما قاتل من الناحية الوجودية. ولو حصل ذلك، عندها يحتمل كثيراً أن تكتشف الولايات المتحدة شيئاً آخر: أن الصديق والحليف الذي قد أنجدته كل تلك السنين ليس دولة استعمارية فقط، وليس متطرف المزاج فقط، وعنصرياً في الممارسة، وأصولياً بشكل متنام في العقيدة التي تحركه، بل كذلك قادر وبسرعة على أن يصبح دولة «غير عقلانية» على حساب الولايات المتحدة وحسابه معاً. فلكي يكون «رصيداً إستراتيجياً» هو يملك خيار أن يصبح، إرادياً وعمداً، «مسؤولية

إستراتيجية». وهذا ما يذكّر القادة الإسرائيليون من وقت إلى آخر راعيهم الأميركي به؛ لقد كان هذا، مثلاً، المعنى الحقيقي - أو، بحسب وصف المعلق حاييم برعام، «ابتزازاً عارياً»[٢٤٦] - ما حرّك شارون حين ذكّر بتشيكوسلوفاكيا وحذّر «أننا من الآن وصاعداً لا يمكننا أن نعتمد إلا على أنفسنا». والواقع أن التهديد بالعنف المتوحش وغير العقلاني في رد على الضغط السياسي كان النبض الإسرائيلي منذ الأيام المبكرة جداً. فقد جرى توثيقه بشكل موثوق لأول مرة في الخمسينيات من قبل رئيس الوزراء المعتدل موشيه شاريت، الذي كتب عن وزير دفاعه بنحاس لافون أنه «دعا باستمرار إلى أعمال جنونية» أو «إلى الجنون» إن واجهت إسرائيل معارضة[٢٤٧]. وفي كتابه «المثلث المميت»، يجادل نوعام تشومسكي أن الهدف الحقيقي للقنبلة النووية الإسرائيلية هو الولايات المتحدة[٢٤٨]. وكانت فرضية أن إسرائيل تسعى إلى هذا النوع من النفوذ على الولايات المتحدة قد خطرت على بال الفرنسيين حين قدّموا بتعاون أُخفي بصرامة عن الأميركيين أول مساعدة أساسية لمشروع إسرائيل الهادف إلى جعلها قوة نووية. فقد قال فرانسوا بيران، المفوض السامي لـ«وكالة الطاقة الذرية الفرنسية» آنذاك: «ظننا أن القنبلة الإسرائيلية موجهة إلى الأميركيين، لا لتُطلَق على الولايات المتحدة، بل للقول «إن لم تريدوا أن تساعدونا في ظرف حساس سنفرض عليكم أن تساعدونا، وإلا فسنستخدم قنبلتنا النووية»»[٢٤٩]. وحين أخرجت إسرائيل في حرب العام ١٩٧٣ سيفها النووي من غمده، لم تكن تقصد إخافة العرب، بل إجبار الولايات المتحدة على أن ترسل شحنة فورية هائلة من الأسلحة التقليدية أو تواجه ضربة إسرائيلية كارثية لمصالحها الأوسع في المنطقة[٢٥٠].

من دون سلام «عادل وشامل ودائم»، ذلك السلام المطارد من دون جدوى لأكثر من نصف قرن من الدبلوماسية الشرق أوسطية والذي لا يمكن إلا للولايات المتحدة أن تحققه، ستبقى إسرائيل مرشحة، تشبه على الأقل إيران لناحية الاحتمال وتفوقها استمراراً في ذلك بكثير، للعب دور دولة «الجنون النووي». فإيران لا يمكنها أن تتعرض لتهديد يستهدف وجودها نفسه.

لكن إسرائيل يمكنها ذلك. بل على الرغم من تفوقها العسكري الهائل على الفلسطينيين وأي تحالف بين الدول العربية، فإن تهديداً من هذا النوع يمكن أن يخرج من رحم الانتفاضة الحالية نفسها. هذا هو على الأقل الرأي المتشائم لمارتن فان كريفيلد، أستاذ التاريخ العسكري الشهير في الجامعة العبرية في القدس. فقد قال إن الانتفاضة لو استمرت لوقت أطول فقد «تفقد الحكومة الإسرائيلية السيطرة على الشعب... ففي حملات من هذا النوع تخسر القوات المعادية للإرهاب لأنها لا تستطيع أن تفوز، ويفوز الثوار لأنهم لا يخسرون. أنا أعتبر الهزيمة الإسرائيلية الكاملة أمراً لا يمكن تجنبه. فهي ستعني انهيار الدولة والمجتمع الإسرائيليين. سندمر أنفسنا». وفي هذا الوضع، أضاف، تزايد عدد الإسرائيليين الذين يعتبرون «الترانسفير» بحق الفلسطينيين خشبة الخلاص الوحيدة؛ لذلك كان اللجوء إليه «يزداد احتمالاً... مع كل يوم يمر». أما شارون فـ«يريد تصعيد الصراع ويعرف أن ما من طريقة أخرى ستنجح». لكن هل سيسمح العالم بتطهير عرقي من هذا النوع؟ «يعتمد ذلك على من يقوم به وعلى سرعة قيامه به. لدينا عدة مئات من الرؤوس الذرية والصواريخ ويمكننا أن نطلقها على أهداف في كل الاتجاهات، بما في ذلك روما ربما. كل العواصم الأوروبية أهداف لسلاحنا الجوي... دعوني أقتبس من الجنرال موشيه دايان: «يجب أن تكون إسرائيل ككلب مسعور، أخطر من أن يضايقه أحد». أعتبر الأمر برمته ميؤوساً منه في هذه المرحلة. سيكون علينا أن نحاول منع الأمور من أن تصل إلى هذا الحد إن أمكن ذلك. لكن قواتنا المسلحة لا تحتل المرتبة الثلاثين بين أقوى الجيوش في العالم، بل المرتبة الثانية أو الثالثة. لدينا القدرة على تدمير العالم معنا. ويمكنني أن أؤكد لكم أن ذلك ما سيحصل قبل أن تُدمَّر إسرائيل»[٢٥١].

في طبعته الأولى، اختُتِم «البندقية وغصن الزيتون» باقتباس من «الجيروزاليم بوست» يحذر من «محرقة» ثانية قد تلف يوماً أعداء إسرائيل وإسرائيل نفسها. من الواضح أن الاقتباس لا يزال ذا معنى اليوم، بعد ربع قرن، كما كان حينها. أما «نشيد الأمل»، الذي عزفت «الأنغام

الأولى» منه للتو، كما قال المستمع أنور السادات خلال حجّه إلى القدس، فيبقى نشيد أمل غير محقق. وسيبقى الحال كذلك حتى تستيقظ الولايات المتحدة، بشكل كامل، من ولهها شبه الأعمى، الذي يخالف - منذ أن حذر جورج واشنطن من «التحيز المفرط» لمصلحة «أمة أجنبية واحدة»، ومن «المصلحة المشتركة الوهمية» التي تنشأ عنه، ومن «السهولة» التي يوفّرها لـ«المواطنين المخدوعين لكي يخونوا مصالح بلدهم أو يضحوا بها من أجل مظاهر الحماسة الجديرة بالثناء للمصلحة العامة» - معظم «القيم» التي تفترض أنها تمثّلها.

الهوامش

(١) رسالة إليّ من المحرر الأول توماس ستيوارت.

(٢) Washington Post, 18 December 1977؛ بعد النشر بفترة طويلة، وبعد تدخل شخصي لمصلحتي، كتب صديق لي، الراحل جو موريس من **لوس أنجلس تايمز**، المراجعة الجدية الأخرى الوحيدة - والمجاملة - التي ظهرت في أي من الصحف الأميركية الرئيسية.

(٣) David Pryce-Jones, **The Face of Defeat: Palestinian Refugees and Guerillas**, Weidenfeld and Nicholson, London, 1972, pp. 59-76؛ كانت «المناقشة» التي أشار إليها برايس - جونز عبارة عن مقابلة، نُشِرت في **الغارديان** اللندنية كنت قد أجريتها مع اللواء سعد الدين الشاذلي، رئيس الأركان المصري السابق، الذي كان الرأس المدبر لعبور الجيش المصري لقناة السويس في الهجوم الافتتاحي في الحرب العربية - الإسرائيلية في العام ١٩٧٣. وكان في المنفى في ذلك الوقت بعد أن طرده الرئيس السادات.

(٤) David Littlefield, **Library Journal**, 1 December, 1977.

(٥) علمت هذا من جيمس مركهام، مراسل **التايمز** في الشرق الأوسط في ذلك الوقت والذي لعب دوراً أساسياً في التكليف. وقال إنه شعر بـ «الخجل» من صحيفته، لكن بسبب مصلحته المهنية على ما يبدو، سألني أن أبقي سراً مصدر هذه المعلومة فحسب، بل موضوع المنع كذلك. ولم تكن مفاجأتي كبيرة، فقد كانت لديَّ خبرة شخصية في انعدام الاحتراف - قد يسميه البعض غباء صرفاً أو سوء خدمة لقرائها - الذي يمكن أن يقود **التايمز** إليه تحيزها الشرق أوسطي. ففي صيف العام ١٩٧٣، كتبت مقالة من ثلاثة آلاف كلمة لـ **الصنداي ماغازين** التابعة لها؛ كانت عن الرئيس أنور السادات، ومالت إلى تعزيز الرأي السائد آنذاك حول الزعيم الذي كرّمته الولايات المتحدة لاحقاً «صانع السلام العربي العظيم»: أنه كان مهرجاً ومولعاً بالقتال. وقد أحب محررو **التايمز** المقالة جداً بحيث أنهم طلبوا مقالة أخرى تبحث في احتمال استغلال العرب لاعتماد الغرب الكبير على نفطهم كسلاح في صراعهم مع إسرائيل. وقد جادلت بقوة أن ذلك محتمل جداً. لكن ذلك خالف الاتجاه التحريري للصحيفة الذي كان يقلل من حجم الرابط بين سياسات الولايات المتحدة الشرق أوسطية وأزمة الطاقة المتنامية آنذاك. وقد رفض المحررون مقالتي بتبرير متحايل ومخادع. وكتبت إلى وسيطتي، هيثر برادلي، أقول إنني لو تلقيت رداً من هذا النوع من صحيفتي **الغارديان** اللندنية، لاعتبرته «الأقل إرضاء»، وعبّرت عن اعتقادي بأن المحررين كانوا قد رفضوا نشر المقالة لأنهم - على الرغم من أنها لم تتضمن انتقاداً مباشراً لإسرائيل - اعتبروها «معادية لمصالح إسرائيل»؛ وقد أعطى هذا، قلت، «بعض المصداقية لما كنت قد سمعته أحياناً كثيرة جداً حول موقف **النيويورك تايمز** وغيرها من الصحف الأميركية إزاء الشرق الأوسط».

وكتبت برادلي ترد: «أتفق معك إلى حد كبير. لكنني لن أنقل رسالتك إليهم لأننا حساسون إزاء هذه المسائل، وأنا أريد كثيراً أن أقرأك من جديد في **الماغازين**. من المؤسف جداً أننا على ما نحن عليه، لكن هذا هو الواقع». وبعد شهرين، ومع اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، أخرج المنتجون العرب سلاح النفط من غمده، وعانى الغرب «صدمته» النفطية الأولى. لكن لم يُطلَب مني بعد ذلك أبداً أن أكتب لـ **التايمز**.

(٦) **I.F. Stone's Weekly**, 9 March, 1978.

(٧) Kathleen Christison, **Perceptions of Palestine: Their Influence on US Policy**, University of California Press, Berkeley, Los Angeles and London, 1999, pp. 2-3; 'US Policy and The Palesntinians', **Journal of Palestine Studies**, Issue 104, Summer, 1997.

(٨) خطاب في اليوبيل الذهبي الخمسيني لإسرائيل، ٣٠ نيسان، ١٩٩٨.

(٩) **From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948**, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971, pp. XXI-XXIV.

(١٠) Harper and Row, New York, 1948.

(١١) **Blaming the Victims,** edited by Edward Said and Christopher Hitchens, Verso, London and New York, 1998, p. 24.

(١٢) Ibid, pp. 23-25, 33.

(١٣) Ibid, pp. 33-34.

(١٤) Ibid, pp. 29-30.

(١٥) Ibid, pp. 27-28, 62.

(١٦) Ibid., 33-69; see also Nortman Finkelstein, **Image and Reality of the israel-Palestine Conflict,** Verso, London and Nerw York, 2001, pp. 25-50.

(١٧) Ibid., p. 62.

(١٨) Morris, Cambridge University Press, Cambridge and New York, 1988; Shlaim, **Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine,** Clarendon press, Oxford, 1988; Pappe, **The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951,** I.B. Tauris, London and New York, 1992.

(١٩) Ilan Pappe, 'Post-Zionist Critique on Israel and the Palestinians', **Journal of Palestinie Studies,** Issue 102, Winter, 1997; Gershon Shafir, 'Israelie Decolonization and Critical Sociology', **Journal of Palestine Studies,** Issue 99, Spring, 1996.

(٢٠) Morris, 'The New Historiography: Israel Confront its Past', **Tikkun,** November/December 1988.

(٢١) Morris, **Birth...,** op. cit., p. 286.

(٢٢) Christison, op. cit., pp. 1-15.

(٢٣) Malcolm Kerr, **America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future,** IPS Papers 14 (E), Institute for Palestine Studies 1980, pp. 8-9.

(٢٤) مجموعة شهرية حضرها لسنين الراحل إسرائيل شاهاك وأرفقها غالباً بملاحظاته وتعليقاته الخاصة
Yossi Sarid, 'The Night of the Broken Clubs' **Haaretz,** 4 May, 1989, **Translations from the Hebrew Press.**

(٢٥) **Jerusalem Post,** 3 February, 1989, cited in Joost Hiltermann, 'Human Rights and the Mass Movement: The First Year of the **Intifada', Journal of Palestine Studies,** Issue 71, Spring, 1999.

(٢٦) **Haaretz,** 1 October, 1990, Shahak, **Translations...**

(٢٧) Shalaim, 'The Oslo Accord', **Journal of Palestine Studies,** Issue 91, Spring, 1994.

(٢٨) لم يكن متبادلاً تماماً إذا توخينا الدقة، ففيما اعترفت «م.ت.ف.» بإسرائيل وحقها بالوجود، لم تعترف إسرائيل بـ «م.ت.ف.» إلاّ بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وليس بحق الفلسطينيين بتقرير المصير.

(٢٩) Yitzhak Rabin, 'Peace in the National Order of Priorities', **Israeli-Arab Negotiations: Political Positions and Conceptual Frameworks,** ed. Tamar Herman and Robin Twite, Tel Aviv, Papyrus, 1993, (Hebrew), cited in **Journal of Palestine Studies,** Issue 117, Autumn, 2000.

(٣٠) **Israeli Settlements in the Occupied Territories: A Guide,** The Foundation for Middle

East Peace, March, 2002.

(٣١) **Agence France Presse,** 15 November, 1998.

(٣٢) Walid Khalidi, **The Prospects for the Peace in the Middle East,** speech delivered in London, 8 October, 2002.

(٣٣) راجع الفصل التاسع.

(٣٤) **Maariv,** 21 November, 2002.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Gal Luft, 'The Palestinian H-Bomb', **Foreign Affairs,** July/ August, 2002.

(٣٧) Dominique Vidal, **Le Monde Diplomatique,** January, 2002.

(٣٨) Tanya Reinhart, 'Evil Unleashed', **Media Monitors Network,** 17 December, 2001.

(٣٩) راجع الفصل الثاني عشر.

(٤٠) Reinhart, op.cit.

(٤١) Amnon Kapeliouk, **Le Monde Diplomatique,** May, 2001.

(٤٢) Amira Hass, **Haaretz,** 6 May, 2002; see Kathleen Christison, 'Israel, A Light Unto Nations?' **Counterpunch,** 11 May, 2002.

(٤٣) Nur Masalha, **Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion,** Pluto press, London, 2002, pp. 87-8.

(٤٤) Ibid., p. 105-195.

(٤٥) **Haaretz,** 12 March, 2002.

(٤٦) **Al-Ahram Weekly,** 16-22 May, 2002.

(٤٧) Shalom Yerushalmi, **Maariv,** 17 October, 2002.

(٤٨) **Washington Report on Middle East Affairs,** July, 1998.

(٤٩) Cited in **Mideast Repoter,** Beirut, 26 October, 2002.

(٥٠) راجع الفصل الحادي عشر.

(٥١) راجع الفصل الرابع.

(٥٢) **Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment,** Perseus Books. Reading, Massachusetts, 1996, pp. 8-9.

(٥٣) Benjamin Ginsberg, **The Fatal Embrace: Jews and the State,** University of Chicago Press, Chicago and London, 1993, p.2; see also J.J. Goldberg, **Ibid,** pp. XXI, 14.

(٥٤) **Jews and The New American Scene,** Harvard University Press, Cambridge, Massachussetts, and London, 1995, p. 116.

(٥٥) Goldberg, op. cit., p. 135.

(٥٦) Michael Lind, 'The Israeli Lobby', **Prospect,** London, April 2002; **Maariv,** 28 July, 1997, Shahak, **Translations...**

(٥٧) Avinoam Bar-Yosef, **Maariv,** 2 September 1994, Shahak, **Translations...**

(٥٨) Former Senator James Abou Rizk, **al-Ahram Weekly,** Cairo, 20-26 June, 2002.

(٥٩) Former Senator Paul Findley, **Daily Star,** Beirut, 16 October, 2002.

(٦٠) **Jewish Power,** op. cit., pp. 197-226.

Paul Findley, **Deliberate Deceptions: Facing the Facts about the U.S.-Israeli Relationship,** Laurence Hill Books, New York, 1993, pp. 97-98. (٦

Al-Hamishmar, 14 August, 1991, Shahak, **Translations...** (٦

Daily Star, Beirut, 16 October, 2002. (٦

Haaretz, cited in Robert Fisk, **Independent,** 9 July, 2002. (٦

Al-Ahram Weekly, Cairo, 20-26 June, 2002. (٦

Michael Massing, 'Deal Breakers', **American Prospect,** 11 March, 2002. (٦

Interview with Chris Mathews, on MSNBC's **Hardball,** 1 May, 2002. (٦

Christian Science Monitor, 9 December, 2002, Richard Curtiss, **Daily Star,** Beirut, 11 November 1999; **Washington Report on Middle East Affairs,** March, 1997, September, 1999, January, 2001. (٦

2 September, 1994. (٦

Jason Vest, 'The Men from JINSA and CSP', **Nation,** 16 August, 2002. (٧

'A Dangerous Appointment: Profile of Douglas Feith, Under Secretary of Defense under Bush', **Middle East Information Center,** 18 April, 2001. (٧

The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House, Summit Books, New York, 1983, p. 322. (٧

Sarah al-Tantawi, Communications Director of the Muslim Public Affairs Council, US Media Turns a Blind Eye to Israeli Occupation, no date. (٧

Kathleen Christison, **Middle East International,** London, 8 March 2002. (٧

Vest, op. cit. (٧

'The Zionist Lobby and American Foreign Policy', **Counterpunch,** 22 August, 2002. (٧

The Zionist Connection: What Price Peace? Dodd Mead and Company. New York, 1978, p. 312. (٧

23 September, 2002. (٧

New York Observer, 23 September, 2002. (٧

New York Times, 27 March, 2002. (٨

Seth Ackerman, 'Al-Aqsa Intifada and the US Media', **Journal of Palestine Studies,** Issue 118, Winter, 2001. (٨

New York Times, 13 January, 1998. (٨

Prospect, April 2002. (٨

Ackerman, op. cit. (٨

Robert Fisk, **Independent,** London, 2 October, 2000. (٨

Ackerman, op. cit. (٨

Michael Massing, **Nation,** 10 June 2002; Fisk, **Independent,** 9 July, 2002. (٨

Paul Findley, op. cit., pp. 101-104. (٨

See **Washington Report on Middle East Affairs,** October, 1996, January, 1999, April, 2002. (٨

(٩٠) Truth Press, Scottsdale, Arizona, p. 104.

(٩١) Ackerman, op. cit.

(٩٢) 15 September, 2002.

(٩٣) Norman Soloman, **Media Beat,** 19 April, 2001; See Lind, op. cit.

(٩٤) Mark Schneider, **Palestine Chronicle,** 19 March, 2002.

(٩٥) **Washington Report on Middle East Affairs,** May/ June, 2001.

(٩٦) Massing, **American Prospect,** op. cit.

(٩٧) **Ibid.**

(٩٨) Fisk, op. cit.

(٩٩) **Washington Report on Middlet Eastern Affairs,** July/ August, 2001; Ackerman, op. cit.

(١٠٠) **Washington Report on Middle East Affairs,** March/ April, 1998.

(١٠١) **Daily Star,** Beirut, 31 January, 2001.

(١٠٢) See Laura Flanders, **Tom Paine.com,** 5 April, 2002.

(١٠٣) جدير بالذكر أن «منذ الأزل»، على الرغم من سوء السمعة الطاغية التي كسبها في عالم النقد، أعيد نشره في العام ٢٠٠٠ ويبدو أنه يحقق مبيعات جيدة.

(١٠٤) Kathleen Christison, 'Bound by a Frame of Reference', **Journal of Palestine Studies,** Issue 108, Summer, 1998.

(١٠٥) Naseer Aruri, 'The Wye Memorandum: Netanyahu's Oslo and Unreciprocal Reciprocity', **Journal of Palestine Studies,** Issue 110, Winter, 1999.

(١٠٦) الصيغة المعتمدة بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة في الحرب العربية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٦٧؛ see Davis, Uri, **Israel: Utopia Incorporated,** Zed Press, London, 1987, p. 154.

(١٠٧) «القانون المحلي لمجالات النطاق القضائي وسلطاته»؛ صدر أساساً في العام ١٩٤٨، وجرى تحديثه بعد حرب العام ١٩٦٧.

(١٠٨) إن التحديد الجغرافي الدقيق لـ«أرض إسرائيل» [«إريتز إسرائيل»] مثار كثير من الجدل في الأدبيات التلمودية، وقد استمر الجدل في الأزمنة الحديثة بين مختلف المدارس الفكرية الصهيونية. تضم، بحسب الرأي المتطرف، كل سيناء والأردن ولبنان وسورية وأجزاء مهمة من تركيا، لكن الرأي المعتدل الأكثر انتشاراً يضع حدودها الشمالية عند منتصف الطريق «فقط» عبر سورية ولبنان حيث تقطع مدينة حمص الواقعة في قلب سورية. وتضم، بحسب كل التفسيرات التلمودية، جزيرة قبرص. وكثيراً ما يشير الحاخامات المنتمون إلى حركة «غوش إيمونيم» القوية، التي تمثل القوة الدافعة لاستيطان الضفة الغربية وغزة، إلى دعاوى من هذا النوع؛ See Israel Shahak and Norton Mezvinsky, **Jewish Fundamentalism in Israel,** Pluto Press, London and Sterlig, Virginia, 1999, pp. 69-72; Shahak, **Jewish History, Jewish Religion: The Weight of Three Thousand Years,** Pluto Press, London and Boulder, Colorado, 1994, p. 90.

(١٠٩) 'The Real Opinions and Ideology of Yitzhak Shamir', Shahak, **Translations...,** February 1992.

(١١٠) Senator Al Gore, Democratic vice presidential Candidate, 1992; see Findley, op. cit., p. 220.

(١١١) Aruri, op. cit.

(١١٢) See Cristison, op. cit.

(١١٣) See Tim Phelps, **Newsday,** 7 August, 2002.

(١١٤) Aruri, op. cit.

(١١٥) See Acherman, Seth, 'The Myth of the Generous Offer', **Fairness and Accuracy in Reporting,** New York, 8 July, 2002.

(١١٦) Robert Malley and Hussein Agha, 'Camp David Tragedy of Errors', **New York Review of Books,** August, 2001; Christison Kathleen, 'Just How Much Does The New York Times Tilt Towards Israel; And How Much Does it Matter?', Counterpunch, 19 August, 2002; see also Deborah Sontag, 'Quest fr Middle East Peace' **New York Times,** 6 July, 2001.

(١١٧) 23 October, 2000, cited in Ackerman, 'Al-Aqsa Intifada and the US Media', op. cit.

(١١٨) 3 October, 2000, cited in Ibid.

(١١٩) بحسب تقرير مفصّل نُشِر بعد سنتين، لقد عبّر محمد دحلان، المسؤول الأمني الأول في غزة التابع لعرفات، عن رجاء يائس لكن من دون جدوى أمام وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن عامي في حضور الموفد الأميركي دنيس روس الذي رفض التدخل. Ben Kaspit, in **Maariv,** 13 Setember, 2002

(١٢٠) **Washington Post,** 27 October, 2002, cited in Ali Abunimah and Hussein Ibish, 'The US Media and the New Intifada', **The New Intifada: Resisting Israel's Apartheid, Verso, London and New York, 2001,** pp. 233-258.

(١٢١) 10 October, 2002, cited in Ibid.

(١٢٢) See Ibid.

(١٢٣) Acherman, 'Missing from Mideast Coverage: Occupied Territories No Longer «Occupied» on TV News', Fairness and Accuracy in Reporting, New York, 3 November, 2000.

(١٢٤) 11 October, cited in **The New Intifada,** op. cit.

(١٢٥) 6 October, 2000, cited in Ibid.

(١٢٦) 23 October 2000, see Acherman, op. cit.

(١٢٧) 1 November, cited in Ibid.

(١٢٨) 14 October, 2000, See Ibid.

(١٢٩) See Kathleen Christison, **Washington Report on Middle East Affairs,** April, 2001.

(١٣٠) 'In US Media, Palestinians Attack, Israel Retaliates', Fairness and Accuracy in Reporting, 4 April 2002.

(١٣١) وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق كتاباً عن الموضوع Fighting Terrorism: **How Demoracies Can Defeat Domestic and International Terrorists,** Noonday press, New York, 1997.

(١٣٢) **Le Monde,** 2 January, 2003.

(١٣٣) **Yediot Ahronot,** 27 August, 2002.

(١٣٤) Cited in the **Guardian,** 26 June, 2002.

(١٣٥) **Washington Report on Middle East Affairs,** April 2001.

(١٣٦) MEMRI, 21 April, 2001.

(١٣٧) MEMRI, 10 October, 2001.

(١٣٨) MEMRI, **Friday Sermons in Saudi Mosques**, 26 September, 2002.

(١٣٩) MEMRI, **Inquiry and Analysis**, no. 99; citing **al-Hayat**, London, 21 October, 2002.

(١٤٠) **Koret Coommunications**, 8 February, 2002.

(١٤١) See MEMRI website.

(١٤٢) See Fouad Moughrabi, 'The Politics of Palestinian Textbooks', **Journal of Palestine Studies**, Issue 121, Autumn, 2001.

(١٤٣) Ibid.

(١٤٤) Maureen Meehan, 'Israeli Textbooks and Children's Literature Promote Racism and Hatred Toward Palestinians and Arabs', **Washington Report on Middle East Affairs**, September, 1999.

(١٤٥) Moughrabi, op. cit.

(١٤٦) **BBC**, 10 April, 2001, **Reuters**, 6 August, 2002.

(١٤٧) **New York Times**, 14 April, 1983.

(١٤٨) **Haaretz**, 3 March, 2002, cited in **Le Monde Diplomatique**, June, 2002.

(١٤٩) **Davar**, 7 January 1990, Shahak, **Translations...**

(١٥٠) **New York Times**, 1 April, 1988.

(١٥١) **New York Review of Books**, 13 June, 2002.

(١٥٢) **Haaretz**, 27 July, 1989, Shahak, **Translations...**

(١٥٣) Reuel Marc Gerecht, 14 October, 2000; cited in **The New Intifada**, p. 244.

(١٥٤) Shahak, 'The American Connections of the Jewish Terror in the West Bank', **Translations...**, November 1948; 'The Chauvinism of the American Jews and its Political Influence on Israel', **Translations...**, January, 1985; Israel Shahak and Norton Mczvinsky, **Jewish Fundamentalism in Israel**, Pluto Press, London and Sterling, Virginia, 1999, pp. 151-163.

(١٥٥) Shahak, **Jewish History, Jewish Religion: The Weight of Three Thousand Years**, Pluto Press, London and Boulder, Colorado, 1994, Shahak and Mezvinsky, Ibid.

(١٥٦) Shahak, 'The Chauvinism of American Jews and its Political Influence on Israel', **Translations...**, op. cit.

(١٥٧) Shahak, **Jewish History, Jewish Religion**, op. cit., pp. 58ff

(١٥٨) Shahak, **Jewish Fundamentalism in Israel**, op. cit., p. 159.

(١٥٩) Shahak, 'the Jewish Religious Fanaticism', **Translations...**, March, 1985.

(١٦٠) Shahak and Mezvinsky, op. cit. pp. 6-8; see also Ehud Sprinzak, **The Ascendance of Israel's Radical Right**, Oxford University Press, New York, 1991.

(١٦١) Shahak, 'The Ideology of Jewish Religious Fanaticism and the Opposition', **Translations...**, September, 1984; Shahak, 'The Ideology of Jewish Messianism', **Race and class**, February, 1992.

(١٦٢) **Haaretz**, 27 November, 1991, Shahak, **Translations...** op. cit.

(١٦٣) Shahak, **Jewish History, Jewish Religion**, op. cit. pp. 43, 87.

(١٦٤) في مقابلة مع صحيفة **حدشوت** (٨ آذار، ١٩٨٥) قال الحاخام سيمون بن شلومو، العضو في حزب «شاس» الأرثوذكسي المتطرف والنائب والعضو في لجنة الشؤون الخارجية والأمنية في الكنيست، إن دوره في الكنيست كان أن يعى إلى إعادة العمل بـ «هالاخا» «لا يعوزها شيء»، و«الشعب اليهودي لا يحتاج إلى برلمان»، والكنيست نفسه سوف يصبح غير ضروري في نهاية المطاف؛ وما أن يحصل ذلك، حتى يكون مستعداً لرجم أخيه بالحجارة إن حكمت محكمة دينية بذلك؛ «سأعطيه الحياة إن رجمته»؛ «من يحق عليه الرجم، يُرجَم، من يُحكَم عليه بالنار، يُحرَق، ومن يُحكَم عليه بالخنق، يُخنَق».

(١٦٥) Shahak, op. cit., pp. 79-98.

(١٦٦) قال زعيم حزب «شاس» الحاخام عوفاديا يوسف في تصريح علني (**يديعوت أحرونوت**، ١٨ أيلول، ١٩٨٩): «فيما تضطر الحكومة الإسرائيلية في ظل القانون الدولي إلى حماية وحراسة كنائس المسيحيين في «أرض إسرائيل»، على الرغم من أنها أماكن وثنية، نضطر في ظل توراتنا إلى تدمير كل مظاهر الوثنية وعبادة الأوثان والاستمرار في ذلك حتى نقضي على هذه المظاهر في بلدنا كله وفي كل الأماكن التي سنحتلها». (**هآرتس**، ٥ نيسان، ١٩٩٠).

(١٦٧) وضع هذه الشروط ابن ميمون، الفيلسوف والعالم التوراتي الذي عاش في القرن الثالث عشر والذي تُعتبر أحكامه في مجال «هالاخا» كتابات مقدسة بنظر الأصوليين. وقد وجدت هذه الآراء حول الوضع المناسب لغير اليهود في المملكة اليهودية تعبيراً عنها في النشرة الرسمية لـ «المنظمة الصهيونية العالمية»، **كيفونيم** (آب ١٩٨٤)، حيث كتب موردخاي نيسان، المحاضر في الجامعة العبرية في القدس، أن هؤلاء، «إن رفضوا أن يحيوا حياة الذل، فذلك يدل على ثورتهم والحاجة إلى حرب يهودية على وجودهم نفسه في «أرض إسرائيل»».
(See Yehoshavat Harkabi, **Israel's Fateful Hour**, 1988, Harper and Row, New York, p. 153-156).

(١٦٨) كانت المقاطع من هذا النوع في كتب الصلوات المعتمدة تخضع للمراقبة أو التمويه في الشتات وفي إسرائيل، لكنها تُعاد بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. (Shahak, **Jewish History, Jewish Religion**, op. cit., pp. 92ff).

(١٦٩) لتحليل واضح للتبرير الديني لهذا الاستنتاج، انظر: Uriel Tal, 'The Foundations of Political Messianism in Israel', **Translations...**؛ تجدر الإشارة إلى أن جماعة «غوش إيمونيم» ليسوا وحدهم في ما يخص هذه المعتقدات؛ يجادل شلومو غورين، الحاخام الأول السابق في إسرائيل، «أن أيام المسيح تقع [في] هذا العالم كما هو اليوم»، أي أيام «التغيير السياسي الجاري بقوة أسلحة إسرائيل وبدعم سماوي خاص».

(١٧٠) Shahak, **Race and Class**, op. cit.

(١٧١) See Shahak, **Jewish Fundamentalism in Israel**, op. cit. pp. 66ff. Arthur Hertzberg, 'The End of the Dream of the Undivided Land of Israel', **Journal of Palestine Studies**, Issue 89, Winter, 1996; Ilan Pappe, 'Israel at a Crossroads between Civil Democracy and Jewish Zealotocracy', **Journal of Palestine Studies**, Issue 115, Spring, 2000.

(١٧٢) Shahak, **Race and Class**, op. cit.

(١٧٣) Tal, op. cit.

(١٧٤) Shahak, **Race and Class**, op. cit.

(١٧٥) Ibid.

(١٧٦) Tal, op. cit.

(١٧٧) Ibid.

(١٧٨) **بات كول**، صحيفة الطلاب في جامعة بار إيلان، ٢٦ شباط، ١٩٨٠، مذكورة في: Tal, Ibid.

(١٧٩) Meir Stieglitz, **Yediot Aharonot**, 23 October, 2002.
(١٨٠) Tal, op. cit.
(١٨١) Shahak, **Race and Class**, op. cit.
(١٨٢) See Shahak, **Jewish Funbdamentalism in Israel**, op. cit. pp. 96-111.
(١٨٣) **Davar**, 11 March, 1994, Shahak, **Translations...**
(١٨٤) **Haaretz**, 4, 9 September, 1994, Shahak, **Translations...**
(١٨٥) Shahak, **Jewish Fundamentalism in Israel**, op. cit., p. 102.
(١٨٦) بضغط من اليهود العلمانيين، أصدر الكنيست قانوناً منع فيه إقامة نصب لمرتكبي أعمال القتل الجماعي.
Shahak, Ibid., p. 111; in 1998
(١٨٧) Khami Shalev, **Maariv**, 16 March, 1994.
(١٨٨) Danny Rubinstein, **Haaretz**, 5 October, 1992.
(١٨٩) Shahak, **Jewish Fundamentalism in Israel**, op. cit., p. 89.
(١٩٠) See Benny Morris, 'After Rabin', **Journal of Palestine Studies**, Issue 98, Winter, 1996.
(١٩١) **Maariv**, 28 October, 2002.
(١٩٢) Shahak, 'Racism and Discrimination in Israel', **Translations...** February, 1992.
(١٩٣) **International Herald Tribune**, 14 October, 2002.
(١٩٤) **Haaretz**, 29, Jan, 2002.
(١٩٥) www.adl.org/Israel/Record/Society.html...minorities.html.
(١٩٦) Israel Shamir, 'The Handwriting on the Wall', **Russki Israiltyanin**, 23 January, 2001, cited in **Journal of Palestine Studies**, Issue 119, Srping, 2001.
(١٩٧) Uri Davis, zed Books, London and New Jersey, 1987.
(١٩٨) قرار الجمعية العمومية في الأمم المتحدة الرقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤، والمعروف أيضاً باسم «خطة التقسيم» التي اعتبرتها إسرائيل في ذلك الحين الميثاق التأسيسي لوجودها نفسه.
(١٩٩) Davis, op. cit., p. 58.
(٢٠٠) p. 189.
(٢٠١) إلاّ إذا كان ـ بحسب ما لا يقل عن عشرة تصنيفات دينية/ إثنية مختلفة تحدد المواطنية الإسرائيلية ـ درزياً أو بدوياً.
(٢٠٢) **Haaretz**, 29, 31 January, 17 May, 1992, Shahak, **Traslations...**
(٢٠٣) Shahak, 'Zionism Redux', **Journal of Palestine Studies**, Issue 87, Spring, 1993.
(٢٠٤) Shahak, 'Racism and Discrimination in Israel', **Translations...**, February, 1992.
(٢٠٥) Ibid.
(٢٠٦) جرى الحصول على الستة والتسعين في المائة هذه عن طريق الاستملاك: من قبل الدولة، ستة وسبعون في المائة؛ من قبل «الصندوق القومي اليهودي»، سبعة عشر في المائة؛ من قبل أفراد، ثلاثة في المائة؛ انظر Oren Yiftachel (أستاذ مادة الجغرافيا السياسية في جامعة بن غوريون في بير سبع)، MERIP, Summer, 2002.
اقتُبست وقائع أخرى في هذا القسم من:
'The Unrrecognized Villages', 'Land and Planning in Israel', Factsheet, Arab Association for Human Rights (AAHR), Nazareth; **Discrimination Diary**, AAHR, 26 December, 1998, 29 December, 1999, 21 June, 2000; Arie Dayan, **Haaretz**, 27

December, 1991, cited in **Journal of Palestinian Studies,** Issue 84, Spring, 1993; Shamir op. cit.

(٢٠٧) Shahak, **Washington Report on Middle East Affairs,** 15 November, 1998.

(٢٠٨) MERIP, op. cit.

(٢٠٩) **Yediot Ahronot,** 10 July, 2002.

(٢١٠) See Walid Khalidi, **Journal of Palestine Studies,** Issue 125, Autumn, 2002.

(٢١١) Icon Books, Cambridge, 2002.

(٢١٢) Serge Schememann, 16 September, 2001.

(٢١٣) **Daily Star,** Beirut, 16 October, 2002.

(٢١٤) **Al-Rai,** Amman, 5 July, 2002.

(٢١٥) 11 October, 2001.

(٢١٦) 11 October, 2001.

(٢١٧) **Washington Post,** 25 July, 2001.

(٢١٨) Cited in the **Guardian,** 25 September, 2001.

(٢١٩) **Yediot Ahoronot,** 10 October, 2001.

(٢٢٠) See **Middle East International,** 9 November, 2001.

(٢٢١) **Independent,** April 16, 2002; see also Stephen Zunes, **Middle East Policy,** September, 2002.

(٢٢٢) **Al-Ahram Weekly,** Cairo, 20-26 June, 2002.

(٢٢٣) **Middle East Policy,** September, 2002

(٢٢٤) See Stephen Zunes, 'The Strategic Function of US Aid to Israel', **Middle East Policy,** October, 1996.

(٢٢٥) Ibid.

(٢٢٦) See Robert John and Sami Hadawi, **Palestine Dairy,** Vol. I, Palestine Research Centre, Beirut, 1968.

(٢٢٧) See Stephen Green, **Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948/1967,** Faber and Faber, London and Boston, 1948, p. 20.

(٢٢٨) Shawn Twing, **Washington Report on Middle East Affairs,** April, 1996.

(٢٢٩) See Honoré Catudal, **Israel's Nuclear Weaponry: A News Arms Race in the Middle East,** Grey Seal, London, 1991, pp. 13-42.

(٢٣٠) Ibid.: see Green, op. cit. pp. 148-179; **Guardian,** 24 February, 1995.

(٢٣١) Stauffer, op. cit.

(٢٣٢) Stauffer, 'Costs of U.S. Middle East Policy: An Economic Overview', **Abstract,** 19-20 October, 2002; **Christian Science Monitor,** op. cit.

(٢٣٣) **International Economy,** March/ April, 1992.

(٢٣٤) Stauffer, op. cit.

(٢٣٥) كلام لجوزف دي جينوفا، المدعي العام في القضية؛ See **Washington Report on Middle East Affairs,** September, October, 1998, February, 1999, Twing, op. cit.

(٢٣٦) See **Middle East Internaltional,** 12 October, 2001, 25 January, 2002.

(٢٣٧) See Ed Blanche, **Daily Star,** Beirut, 2 October, 2002.

(٢٣٨) 5 November, 2992.

(٢٣٩) **Middle East Policy,** September, 2001.

(٢٤٠) 13, 14 January, 2002.

(٢٤١) Israel Shahak, **Covert Action,** Fall, 1993.

(٢٤٢) **Washington Post,** 29 July, 2002.

(٢٤٣) Kathleen Christison, 'Who's Behind US Middle East Policy', **Middle East International,** 8 March, 2002.

(٢٤٤) **Haaretz,** 2 February, 2002.

(٢٤٥) Green, op. cit., p. 92.

(٢٤٦) **Middle East International,** 12 Ocboter, 2001.

(٢٤٧) Livia Rokach, **Israel's Sacred Terrorism, A Study based on Moshe Sharett's 'Personal Diary' and Other Documents,** The Association of Arab-American University Graduates, Belmont, Massachusetts, 1980. p. 38.

(٢٤٨) See Naom Chomsky, **The Fateful Triangle: The Unites States, Israel and the Palestinians,** South End Press, Boston, 1983, p. 467.

(٢٤٩) Catudal, op. cit., p. 12.

(٢٥٠) Amos Perlmutter, Michael Handel, Uri Bar-Joseph, **Two Minutes Over Baghdad,** Vallentine, Mitchell, London, 1982, pp. 46-47.

(٢٥١) www.de.indymedia.org/2003/01/29170.shtml, 20 Juanuary, 2003.

الفصل الأوّل

بذور الصراع ١٨٨٢ - ١٩٢٠

هرتزل يطمئن العرب

«أناشدكم الله أن تدعوا فلسطين في سلام». هذا نداء تلقاه زادوك خان، كبير حاخامات فرنسا، أما مرسله فهو يوسف ضياء الخالدي، رئيس بلدية القدس، والنائب السابق في البرلمان العثماني. وقد أرسل نداءه هذا من القسطنطينية في آذار ١٨٩٩، مختتماً به رسالة طويلة، دقيقة في حجتها، وقد ذكر كاتبها العلاّمة الذي كان في السبعين من عمره أنه كتبها استجابة «لنداء مقدس من أعماق الضمير». وقال يوسف ضياء الخالدي لصديقه في باريس إن الهدف الذي تسعى إليه الصهيونية هو من الناحية النظرية «طبيعي تماماً، وهدف جميل وعادل»، وقال: «من الذي يستطيع أن ينازع اليهود حقهم في فلسطين! إن الله يعلم أن فلسطين هي من الوجهة التاريخية بلادكم». غير أن الهدف الصهيوني غير ممكن التطبيق عملياً. إذ لا بد من أخذ الحقيقة الواقعة «بقوتها القاهرة» بعين الاعتبار. وأشار الخالدي إلى أن فلسطين كانت آنذاك جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، وأنها كانت بلاداً آهلة بالسكان، وحذر الصهيونيين من أنهم إذا ما أصروا على تحقيق مطامحهم فإنهم سيواجهون ثورة شعبية لا يمكن حتى للأتراك أن يقمعوها، حتى وإن كانوا يعطفون على الصهيونيين، ولهذا فإن على اليهود أن يبحثوا عن أرض أخرى يقيمون عليها وطنهم القومي[١].

وسرعان ما أطلع زادوك خان على هذه الرسالة صديقاً شخصياً له يدعى ثيودور هرتزل، الذي كان صحافياً وكاتباً مسرحياً يهودياً. ويعتبر هرتزل «أبا الصهيونية» كما تعرف اليوم. كما أن كتابه المسمى «الدولة اليهودية» هو إنجيل الصهيونية. ولقد أصبحت الفكرة التي بشر بها هرتزل وهي «الصهيونية السياسية» فيما بعد الحل لما يسمى بـ«المسألة اليهودية»، والتي ظلت قروناً عديدة شوكة في جنب الحضارة المسيحية. وكانت هذه الفكرة هي العلاج الذي عرضه للعنة معاداة السامية الضاربة في القدم، والتي واجهها هرتزل بكل بشاعتها في المجر، موطنه الأصلي، التي كانت لا تزال تشهد المذابح المنظمة ومحاكمات القتل الطقسي. وعلى الرغم من أن الوضع لم يكن سيئاً جداً في فيينا عاصمة الإمبراطورية النمساوية الهنغارية العليلة، والتي بدأ فيها هرتزل حياته العملية، إلا أن مجرد كونه يهودياً كان يعتبر نقطة ضعف خطيرة بالنسبة إلى شاب طموح وذكي مثل هرتزل. ولقد كان هرتزل على استعداد لاعتناق النصرانية، إلا أنه أحجم عن ذلك حرصاً على عدم الإساءة إلى مشاعر والده. لكن في العام ١٨٩١ عين هرتزل بعد سنوات من الكفاح مراسلاً في باريس لصحيفة «نيوفري برس» الشهيرة التي كانت تصدر في فيينا. وقد قام وهو في العاصمة الفرنسية بتغطية قضية دريفوس المشهورة التي اكتنفت إلصاق تهمة نقل الأسرار إلى الألمان بضابط يهودي وإدانته بها بعد محاكمته محاكمة مزيفة. وتبين هرتزل مدى عمق التعصب الذي كان لا يزال موجوداً في أرض الحرية والمساواة والإخاء. كذلك كان يعرف أن اليهود يعانون حملة جديدة من الاضطهاد الشديد في المعاقل التقليدية المعادية للسامية في روسيا وأوروبا الشرقية. لذا فإن هرتزل الذي كانت تراوده من قبل فكرة الذوبان الكامل في مجتمعات الأغيار كحل للمسألة اليهودية العالمية أصبح يعتنق فكرة أن معاداة السامية مرض أصاب الأغيار ولم يعد يرجى لهم منه شفاء. لذلك فقد صمم هرتزل على أن يقود قومه في الخروج من «أرض العدو الدائم». ولا بد أن يكون لليهود دولتهم القومية الخاصة.

وقد كان هرتزل نفسه مستعداً للقبول بأي أرض ليتم تحقيق هذا الهدف فيها، إلا أن معظم الصهيونيين كانوا يرون أن فلسطين هي الأرض الوحيدة الممكنة لهذا الغرض، فهي أرض أجدادهم. ثم إن فكرة «العودة إلى صهيون»، و«العام المقبل في أورشليم» قد ظلت حية في أذهانهم على مر القرون التي عانوا فيها النفي والاضطهاد، ولم يعد من الممكن لغير «أسطورة الأرض العظيمة» في فلسطين أن تحرك الجماهير اليهودية. صحيح أن فكرة العودة أصبحت ذات مضمون روحي بالدرجة الأولى، فهي تعني الخلاص واستعادة المجد

بنظر الله، بل إن الصلة العرقية بين اليهود الأوروبيين في القرن التاسع عشر والعبرانيين القدماء ليست إلا خرافة. بيد أن فلسطين كانت عميقة الجذور في التراث الثقافي والعاطفي اليهودي بحيث لم يجد «الصهيونيون السياسيون» صعوبة في إكساب فكرة العودة معنى علمانياً حسياً. ولهذا فقد أقر هؤلاء في مؤتمرهم الأول الذي عقدوه في بازل في العام ١٨٩٧ برنامجاً رسمياً يهدف إلى «إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين، على أن يتم إنشاؤه وفق القانون العام». وكان البند الأول والأهم في هذا البرنامج هو «الترويج بالطرق المناسبة لإقامة مستعمرات في فلسطين للعمال الزراعيين والصناعيين اليهود».

وقد كان الرد الذي تلقاه الخالدي من مؤسس الصهيونية رداً معتدلاً ومطمئناً جداً، إذ أكد فيه أنه ليس ثمة «ما يخشى» من الهجرة اليهودية، «إذ ليس لليهود من دولة محاربة تقف من ورائهم، كما أنهم في طبيعتهم ليسوا أهل حرب، بل هم عنصر مسالم تماماً، ويقنعون كل القناعة إذا ما تركوا وشأنهم». أما عن عرب فلسطين «فمن ذا الذي يفكر في إخراجهم من أرضهم؟ إننا سنزيد رفاهيتهم وثرواتهم الفردية لأننا سنأتي معنا بثرواتنا. أم هل تظن أن أي عربي يملك قطعة من الأرض سيشعر باستياء شديد إذا ما تبين أن قيمة أرضه ترتفع في وقت قصير، أو تتضاعف خمسة أضعاف أو عشرة أضعاف في بضعة أشهر؟». سيجد العرب في اليهود «أخوة ممتازين» وسيجد السلطان التركي فيهم «رعايا مخلصين وجيدين»، وستستفيد فلسطين من ذكاء اليهود وخبرتهم التجارية وبراعتهم العملية والمالية فتصبح بلداً مزدهراً ليعود ازدهارها بالخير على الجميع[٢]. ثم ابتدأ هرتزل بعد ذلك ببضعة أشهر في كتابة رواية أسماها «ألت نيولاند» (الأرض الجديدة القديمة)، ضمّنها تصوره لفلسطين كما ستكون بفضل استعمار الصهيونيين لها، في غضون عشرين عاماً فقط. وفي مشهد من مشاهد الرواية نرى الزوار الذين سعدوا بزيارة هذه البلاد اليهودية المثالية يتعرفون بأحد الوجهاء العرب، فيصحبهم في جولة في قرية مزدهرة آمنة، ويتحدث عن الحب الذي يكنه مواطنوه لإخوانهم اليهود، الذين يدينون لهم بالكثير.

ومع ذلك فقد كان الخالدي محقاً، وكان هرتزل يعرف ذلك. إلا أننا إذا ما أردنا التماس الأسباب المخففة فإن علينا أن نذكر أن هرتزل لم يكن سوى فرد من أفراد عصره. ففي ذلك العهد، شهد الاستعمار الأوروبي ذروته، وكانت القارة المتقدمة

والحيوية تشهد منافسة على احتلال البلاد المتخلفة والتوغل فيها. ولم تكن فكرة استخدام القوة لنشر الحضارة تبدو في ذلك الوقت بمثل البشاعة التي تبدو بها اليوم. ألم تكن فلسطين في ذلك الوقت في نظر هرتزل سوى «زاوية مهملة في الشرق تعاني من انتشار الطاعون»، بينما يستطيع اليهود باعتبارهم «ممثلي الحضارة الغربية»، أن ينقلوا إليها «النظافة والنظام وتقاليد الغرب الحميدة»؟[٣] ومع هذا فقد كان هرتزل يعرف عند إقراره برنامج بازل أن «القوة القاهرة» للحقيقة الواقعة ستجعل من أنشودة «الأرض الجديدة القديمة» أنشودة تافهة، وستحرك الثورة التي حذر منها الخالدي. وقد كان هرتزل يعرف، بل هو كتب قائلاً إن الهجرة إلى أرض مأهولة لن تلبث أن تثير مشاعر الأهالي ضد المستوطنين الجدد، فتولد في رأيه مشاعر معاداة السامية نفسها التي كان يهدف إلى محاربتها. «لا بد أن ينتهي التسلل إلى نهاية سيئة، فهو يستمر حتى اللحظة المحتومة التي يشعر فيها المواطنون الأصليون أنهم مهددون، فيرغمون الحكومة على منع دخول المزيد من المهاجرين اليهود. ولهذا فإن الهجرة أمر عقيم ما لم تقم على أساس التفوّق الأكيد». ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا على أساس إقامة دولة[٤].

وعلى هذا فقد كان العنف متضمناً في الصهيونية منذ نشأتها. وقد تنبأ نبي الصهيونية بحتمية اللجوء إلى الإكراه والقوة المادية المحسوسة، ولم يكن هذان السبيلان ضرورة يؤسف لها، جرى فرضها على أتباعه من دون وعي منهم. ولقد أودع هرتزل في مذكراته التي لم تطبع إلى ما بعد وفاته (١٩٠٤) بستة وعشرين عاماً آراءه التي كان يؤمن بها والتي حرص على إخفائها في تصريحاته العلنية، وهي أن القوة العسكرية عنصر أساسي في إستراتيجيته، وأن الشيء الأمثل هو أن يحصل الصهيونيون على الأرض التي وقع اختيارهم عليها عن طريق الاحتلال المسلح[٥]. صحيح أنه لم تكن لدى اليهود قوة عسكرية خاصة بهم، إلا أن هرتزل حرص على أن يكسب من بين الدول الاستعمارية في ذلك الوقت دولة ذات قوة عسكرية. وقد كان من جملة الطرق التي أوصى باتباعها من أجل تحقيق ذلك استغلال النفوذ اليهودي في الصحافة والأوساط المالية، والترويج للتناقضات، واستغلال المطامح الاستعمارية المتعارضة. وسعى إلى أن يغرس بين غير اليهود شعوراً بالخوف من اليهود ونفوذهم ومن عقليتهم الثورية بشكل خاص. وصور اليهود على أنهم عشرة ملايين من العملاء السريين وحاول أن يجابه الساسة الأوروبيين بمعضلة الاختيار بين الصهيونية أو الثورة التي يعمل اليهود على إذكاء نارها، كي يترتب على كل من لا يريد أن «يخرب اليهود كل شيء» أن يؤيد

الصهيونية، وكان يردد قوله إن نشوب حرب أوروبية جديدة لن يضر بالصهيونية بل سيشجعها.

أما عن أهالي فلسطين، فإن على المستوطنين الجدد أن يجردوهم «برفق» من ممتلكاتهم وأن «يحاولوا تشجيع الفقراء والمعدمين منهم على اجتياز الحدود بتوفير أعمال لهم في البلاد التي ينتقلون إليها، مع حرمانهم من العمل والوظائف في بلادنا. وسيقف أصحاب الأملاك إلى جانبنا. ويجب أن تتم عمليتا التجريد من الأملاك وترحيل الفقراء بحصافة واحتراس. فلنجعل أصحاب الممتلكات غير المنقولة يعتقدون أنهم يغشوننا بأن يبيعوا لنا ممتلكاتهم بأسعار أعلى من قيمتها، إلا أننا لن نبيع لهم شيئاً اشتريناه»[٦]. غير أنه ينبغي استخدام أهالي فلسطين قبل ترحيلهم في إبادة الحيوانات المؤذية، كالثعابين التي لا يعرف اليهود كيف يكافحونها. وسيدفع المستوطنون «علاوات كبيرة على جلود الثعابين إلخ، وبيضها»[٧].

وصل هرتزل في العام ١٩٠١ إلى القسطنطينية في محاولة للفوز بميثاق لإنشاء «رابطة يهودية عثمانية استعمارية في فلسطين»، غير أن محاولته باءت بالفشل. وكانت المادة الثالثة في مسودة الميثاق تنص على منح اليهود الحق في ترحيل الأهالي الأصليين[٨].

كان هرتزل يردد المثل القائل «من يريد الغاية يريد الوسيلة» ترديد الموافق على فحواه[٩]. إلا أنه عندما عرض غايته، وهي إقامة دولة يهودية في فلسطين، وعرض هذه الوسائل فإنه كان مخادعاً كبيراً، وكان يعرّض حركته كلها للتهمة التي ستوجّه فيما بعد وهي أن الصهيونيين، من المنظور التاريخي الصحيح، كانوا البادئين بالعدوان في الشرق الأوسط، وأنهم كانوا الرواد الحقيقيين للعنف، وأن العنف العربي مهما اشتدت قسوته وعصبيته فيما بعد، ليس إلا رد فعل حتمي تجاه عنف الصهاينة. ولربما كان بعض أتباعه لا يعرفون حقاً ما كان ينتظرهم في فلسطين، ويعتقدون فعلاً أنها خالية من السكان إلى هذا الحد أو ذاك، أي أنها فعلاً «أرض لا شعب فيها تنتظر شعباً لا أرض له»[١٠]، كما صورها إسرائيل زوانغويل، معاصر هرتزل في قصيدة شريرة له. ولربما هزتهم الحقيقة عندما اتضحت لهم في البداية. فعندما عرفها ماكس نورداو، الذي كان من أوائل أتباع هرتزل، هرع إلى سيده صائحاً: «إنني لم أكن أعرف هذا، غير أننا في هذه الحالة نرتكب عملاً ظالماً». إلا أنه يبدو أن الحقيقة لم تهزهم طويلاً، فقد عمل نورداو نفسه

على تعميق خطين من خطوط الفكر الصهيوني، وهما ضرورة استخدام القوة المحسوسة، والخداع المضلل، وهما مبدآن كان هرتزل أول من دعا إليهما. ولا شك أنه عندما دعا إلى «يهودية قوية» من النوع الذي ظل مفقوداً طوال ثمانية عشر قرناً من النفي والتشرد فإنه كان في ذلك يمثل روح العصر الألماني التي نشأ في ظلها كثير من الصهيونيين الأوائل. وقد كان يردد أن الصهيونية هي بعث لليهود إلى حياة جديدة بحيث يتم ذلك «معنوياً عن طريق تجديد «المثال الوطني»، ومادياً عن طريق التربية الفعلية»[١١] وينبغي على الشبان اليهود في العصر الحديث أن يتخذوا مثلاً لهم الأبطال اليهود القدماء، مثل باركوخبا، الذي كان آخر مثال على اليهودية التي حافظت على بقائها بقوة السلاح. فباركوخبا «رفض قبول الهزيمة، وعندما لم يستطع تحقيق النصر عرف كيف يموت»[١٢]. وقد وجدت آراء نورداو صدى لدى الشعراء والكتاب الآخرين الذين أصبحوا من خلال تركيزهم على الفضائل العسكرية ينفذون ثورة على ألفي سنة من المسالمة اليهودية.

عاش نورداو تسعة عشر عاماً بعد وفاة هرتزل، حذا فيها حذوه في محاولة طمأنة أهالي فلسطين، بينما كان في مجالسه الخاصة يدعي لنفسه الفضل في الازدواجية المستمرة المنتظمة التي ترتبت على ذلك. فبدلاً من أن ينص برنامج بازل على إقامة دولة يهودية فإنه استخدم عبارة «وطن يتم إنشاؤه وفق القانون العام». وقد كانت هذه العبارة غامضة عن عمد. فقد كتب نورداو بعد ذلك بثلاثة وعشرين عاماً أنه هو الذي وضع اصطلاح «الوطن القومي»:

> لقد بذلت كل جهدي لإقناع المطالبين بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين بأننا نستطيع أن نجد عبارة مواربة تعبر عن كل ما نريد، إلا أنها تعبر عنه بطريقة تتجنب إثارة الأتراك الحاكمين للأرض التي نطمع فيها. وقد اقترحت اصطلاح «الوطن القومي» كمرادف «للدولة»... هذا هو تاريخ هذا الاصطلاح الذي اجتذب تعليقات كثيرة. صحيح أنه اصطلاح غامض المعنى إلا أننا كنا جميعاً نفهم ما كان يعنيه... فهو بالنسبة لنا كان يعني «الدولة اليهودية»، ولا يزال هذا هو معناه حتى اليوم[١٣].

وقد أصبحت السياسة المقصودة بعد مؤتمر بازل تركز على إنكار وجود أي نية في إقامة دولة يهودية. فبعد أربعة عشر عاماً مثلاً افتتح رئيس الحركة الصهيونية المؤتمر العاشر بخطاب أعلن فيه بشدة «أن الذين يعانون من الجهل الفاضح، أو المدفوعين بدافع الحقد،

هم الذين يتهموننا بأننا نريد إقامة مملكة يهودية مستقلة»[١٤]. ومع ذلك فقد سطر هرتزل في مذكراته في ٣ أيلول ١٨٩٨، أي بعد المؤتمر الأول، العبارة التالية:

> إذا ما أردت تلخيص مؤتمر بازل بكلمة واحدة، سأحرص على عدم ذكرها علناً، فإن هذه الكلمة هي أنني في بازل أسست الدولة اليهودية... ولكن قلت هذا الكلام اليوم بصوت عالٍ فإن كلامي سيقابل بضحكة عالية من قبل الجميع، إلا أن كل الناس سيعرفون هذا ربما بعد خمس سنوات، وعلى التأكيد بعد خمسين سنة[١٥].

لم يكن كلام الخالدي نبوءة ملهمة. فقد كان من السهل تلمس بوادر الثورة المقبلة. وإذا ما أمكن تحديد سنة معينة يمكن أن يقال إنها كانت في أبكر حساب بداية المغامرة الصهيونية الكبرى فإنها ستكون سنة ١٨٨٢. من الواضح أن هذا التاريخ سابق على الحركة السياسية الصهيونية التي أنشأها هرتزل. إلا أنه في السنة التي يقول المؤرخون الصهيونيون الآن إنها شهدت أول «علياه» أو «صعود» أو أول موجة من الهجرة إلى «أرض إسرائيل». وكان يوجد في ذلك الوقت حوالى أربعة وعشرين ألفاً من اليهود في فلسطين معظمهم من المهاجرين. وقد حافظت هذه الجالية التي كانت تسمى «ييشوف» على طبيعتها خلال معظم القرن التاسع عشر. إذ جاء معظم هؤلاء إلى القدس وإلى الخليل وصفد وطبريا يحدوهم دافع ديني، وهو أن يقضوا آخر أيامهم في إحدى هذه المدن المقدسة. وكان أغلبهم من المسنين، كما أن كثيراً منهم كانوا ينفقون شطراً كبيراً من وقتهم في دراسة التلمود. وكان معظمهم يعيشون في فقر مدقع. أما القادمون الجدد فكان حالهم مختلفاً، إذ كانوا يطلقون على أنفسهم لقب «محبي صهيون»، وقد هاجر هؤلاء إلى فلسطين لإنشاء مستوطنات زراعية فيها. أما أفكارهم السياسية فلم تكن قد اتضحت بعد، إذ لم يكن لديهم مخططات عظيمة هرتزلية محددة بوضوح لإنشاء الدولة اليهودية. وإنما كانوا ينشدون أن يجدوا لأنفسهم ملجأ من معاداة السامية في أوروبا الشرقية وروسيا، وعزة العمل، وتحقيق البعث الثقافي والقومي بالمقدار نفسه. غير أن أعدادهم كانت صغيرة، فبعد اثنين وثلاثين عاماً، أي في العام ١٩١٤، رفع هؤلاء ومن تبعهم ممن جاؤوا بعد هرتزل عدد اليهود في فلسطين إلى خمسة وثمانين ألفاً. غير أن هذا العدد هبط بسبب الحرب العالمية الأولى إلى ستة وخمسين ألفاً في العام ١٩١٨. وفي خلال هذه الفترة تمكن المهاجرون اليهود من امتلاك نحو من مائة واثنين وستين ألفاً وخمسمائة أكرٍ أي حوالى اثنين في المائة من أرض فلسطين[١٦].

ربما كان عددهم صغيراً ومطامحهم السياسية محدودة، إلا أنه كان هناك منذ البداية رد فعل عربي متناسب مع الخطر الذي كان يتمثل في «محبي صهيون». ولم يأتِ رد الفعل هذا من الطبقة العليا أو من القيادة السياسية بقدر ما أتى من أبسط قطاع في المجتمع الفلسطيني، ألا وهو الفلاحون الذين كانوا أول من أحس بالخطر فعلاً. وفي ذلك الوقت كانت نسبة الفلاحين بين أبناء الشعب الفلسطيني تربو على خمس وسبعين في المائة، وكان هؤلاء شديدي التعلق بأرضهم. وقد تحدث الأوروبيون الذين زاروا فلسطين في تلك الفترة عن المهارة والنشاط اللذين كان هؤلاء الفلاحون يبدونهما في رعاية حقولهم وبساتينهم على الرغم من الموارد البدائية والقمع السياسي والاجتماعي[١٧]. وكانت شهرة البرتقال اليافاوي قد طارت في كل بلاد أوروبا. وكان الفلاحون أول من خسروا أرضهم ومورد رزقهم لمصلحة المستوطنين الأجانب. ولذا فقد أحس الفلاحون إحساساً غريزياً بالأبعاد الفعلية لهذا الخطر. ولقد دوّن ألبرت أنتيبي الموظف في «الرابطة الاستعمارية اليهودية» قبل نهاية القرن التاسع عشر تساؤل القرويين الأميين البسيط: «هل صحيح أن اليهود يريدون استعادة هذه البلاد؟»[١٨].

الفلاحون يقاومون

لم تمض غير سنوات قليلة على أول «علياه» في العام ١٨٨٢ إلا ولجأ الفلاحون إلى أسلوب العنف المادي ضد المستوطنين. وقد كانت مقاومتهم ارتجالية تلقائية، ومع ذلك فقد تميزت بطابع خاص. فالفلاحون لم يقاوموا البيع الفعلي للأرض التي كانوا سيطردون منها. والبيع كان يتم في كثير من الأحيان من دون معرفتهم بشيء. إذ إنهم لم يكونوا سوى مستأجرين يفلحون الأراضي وقد لا تقع أعينهم على مالكها أبداً. لكنهم قاوموا عملية الاستلام التي كانت تتبع البيع. وقد حدث هذا في العام ١٩٠١ عندما هاجم الفلاحون في عدد من القرى القريبة من طبريا السماسرة العقاريين الذين جاؤوا لوضع أوتاد تحدد الأرض التي تم شراؤها من عائلة سرسق البيروتية[١٩]. وطبيعي أن الفلاحين قاوموا عملية إخراجهم من الأرض. بل اضطر الأمر أحياناً إلى استقدام الجنود الأتراك لإخراجهم فعلاً. وقد حدث هذا في العام ١٩٠١ في صفقة بيع أخرى عقدتها عائلة سرسق، إذ اعتقل الفلاحون المستأجرون الذين أريد إخراجهم من الأرض المباعة في الجليل الأدنى وأودعوا السجن[٢٠]. وبعد هزيمتهم كان هؤلاء الفلاحون أو جيرانهم المهددون بالإخراج ربما، يعمدون إلى شن هجوم مفرد مدبر على مستعمرة جديدة أو ربما يستمرون في عملية إزعاج متقطعة بوسائل شتى مثل سرقة الماشية أو

المحصول أو نصب كمين أو السرقة، وربما يعمدون في بعض الأحيان إلى قتل المزارعين[٢١].

تندر الوثائق التي ترجع إلى تلك الفترة مبينة طبيعة العلاقات اليهودية - العربية في تلك الأيام الأولى، إلا أن سجلاً منها وهو الذي يصف تأسيس مستعمرة هديرا اليهودية يبين في مفارقة مثيرة مدى الاحتقار الذي كان يحس به المستوطنون الجدد للأهالي الأصليين، وعدم مبالاتهم بأي مشقة تسببوا بها لهم. يعود تاريخ تأسيس تلك المستعمرة إلى العام ١٨٩١ وكان الكاتب موشى سميلانسكي، مزارع البرتقال والكاتب المعروف الذي كان واحداً من المستوطنين الأول في تلك المستعمرة، في السادسة عشرة من عمره. ويذكر سميلانسكي أنه نما ذات يوم في شتاء ذلك العام إلى علم المهاجرين الذين كانوا قد نزلوا في يافا قبل فترة غير طويلة أنه قد تم الحصول على قطعة أرض تبلغ مساحتها ثلاثين ألف دونم في شمال السهل الساحلي. فتطوعت مجموعة من المتحمسين، بعض أفرادها في متوسط العمر وأرباب عوائل، وبعضهم من الشبان الصغار، للمشاركة في تلك الأرض، فسألهم مستوطن مجرب عما إذا كانوا يعرفون السبب في تسمية القرية المجاورة «هديرا».

> بدا شيء من الارتباك في وجه مضيفنا. «إنها تعني خضراء، إلا إذا كنت مخطئاً في تصوري». «لأنها دلالة غير طيبة! أليس هنالك شيء من الربط بين هذا الاسم وحمى البول الأسود، التي يقول العرب إنها منتشرة في تلك المنطقة؟». «ربما. إلا أننا لن نترك الخوف يسيطر علينا بسبب بعض الحكايات العربية عن الحمى؟ فنحن لسنا من العرب، وسنجد طريقة نستأصل بها الملاريا...».

وعندما وصل المستوطنون الأول إلى هديرا ارتسمت ابتسامة استهزاء في وجه سائقهم عندما لاحظ اغتباطهم بخضرة أرضهم وقال:

> إن هذه الوديان الخضراء ليست سوى مستنقعات... ومنها تأتي الملاريا... انظروا حولكم فإنكم لن تجدوا في كل هذا الوادي العريض قرية واحدة! وإنما توجد قرية شركسية على طرف أرضكم إلا أن معظم أهلها قد ماتوا. أما من بقي منهم على قيد الحياة فعجزة». وهنا رد المستوطنون قائلين «ليس علينا أن نأخذ بما يقوله البرابرة!.

ابتدأ المستوطنون في العمل فزرعوا كرماً وبذروا الحبوب، إلا أن الحمى جاءت مع

الصيف وما لبث المستوطنون أن أخذوا يتساقطون صرعى. وكان يحدث أن تموت عائلة بأسرها مثل رجل الدين جيكوب إيدلسوهن وزوجته وولديه. غير أن حماسة المستوطنين جعلتهم يبقون في مستعمرتهم خمس سنوات. ثم أتى حين بدا لهم فيه أنه لا مفر لهم من مغادرة هذه المستعمرة بعد أن غلبهم المرض. وفي ذلك الوقت تدخل المليونير البارون دي روتشيلد من باريس فوعد بتقديم أموال لتجفيف المستنقعات. وعلى هذا الأساس قدم في صيف العام ١٨٩٦ «مئات من العمال السود من مصر لحفر الخنادق العريضة والعميقة اللازمة لتجفيف المستنقعات». وكان هؤلاء العمال «يتساقطون بالعشرات» أيضاً. لكن مع اكتمال عملية التجفيف أصبحت هديرا في نهاية المطاف مستعمرة مزدهرة. ويذكر سميلانسكي أنه كان يعيش في المنطقة بعض البدو بالإضافة إلى سكان القرية الشركسية. وكان هؤلاء البدو يسرقون أحياناً خيول المستوطنين. «ثار البدو في المنطقة المجاورة من أبناء قبيلتي الضامرة والأنفيات احتجاجاً... إذ أين يمكنهم أن يرعوا ماشيتهم وأغنامهم؟ إلا أن المدير (التركي) جاء من قيصرية مع فصيلة من رجال الشرطة ففرقوا البدو. واستمر العمل بعد ذلك دون ما يزعج»[٢٢].

وقد علق المؤرخ البريطاني نيڤيل باربور على هذه الحوادث فأشار إلى أن حماسة المستوطنين تستحق الإعجاب، إلا أن عنجهيتهم كانت على الأقل واضحة بالقدر نفسه. فتجفيف المستنقعات لم يتحقق بفضل مهاراتهم التي كانت تميزهم عن الأهالي «البرابرة»، وإنما بفضل توافر الأموال الكبيرة لهم. كذلك فإن اعتماد المستوطنين على الشرطة التركية لطرد جيرانهم الذين كانوا هم السبب في قطع أرزاقهم كان طابعاً يميز هؤلاء المستوطنين[٢٣].

وفي تلك الفترة تقريباً كان أحد هاعام ضمير الصهيونية في أيامها الأولى، يرفع صوته القوي والفصيح محتجاً على انحرافات حركة كان تصوره لها يختلف كثيراً عن تصور هرتزل. فقد كان هذا الرجل الأخلاقي الذي اتخذ قالب الأنبياء يرى أن الصهيونية وسيلة يستعيد بها اليهود عظمتهم الروحية والحضارية، ويصبحون مرة أخرى «نوراً للأمم» بأنبل معاني هذا التعبير. أما الصهيونية في صورتها السياسية الضيقة، وفي اهتمامها الكلي بالأرض وطبيعتها اللصوصية، وصهيونية القوة والانتهازية الدبلوماسية، وطريق الخلاص القصير السهل، فكانت مقيتة في نظره. ولم يكن هنالك من امتحان أكثر وضوحاً وجوهرية يمكن الحكم به على الصهيونيين من كيفية معاملتهم لجيرانهم الفلسطينيين.

كان هذا هو الامتحان الذي فشل به الصهيونيون، في رأيه، أسوأ الفشل. وكان هاعام يؤكد أن التاريخ اليهودي يثبت ويؤكد ضرورة مصادقة الجيران واحترامهم.

ومع هذا فما الذي يفعله إخواننا في فلسطين؟ إنهم يفعلون نقيض ذلك! فقد كانوا خدماً في منفاهم، ثم وجدوا أنفسهم فجأة في دولة تتوفر فيها الحرية بدون حدود، حرية غير مقيدة، من النوع الذي لا يوجد إلا في تركيا، ولقد أوجد هذا التحول المفاجىء في أنفسهم ذلك الميل إلى الطغيان الذي يوجد دائماً عندما يتحول الخادم إلى سيد. فها هم اليهود يعاملون العرب بعداء وقسوة، ويجردونهم من حقوقهم بلا شفقة أو تأنيب ضمير، ويوجهون الإهانات إليهم من دون سبب، بل ويتبجحون بما يقومون به من هذه الأعمال. ولا يعترض أحد على هذا الأسلوب المقيت والخطير[٢٤].

سُطِّر هذا الكلام في العام ١٨٩١، ففي تلك الفترة المبكرة، والصهيونية لا تزال في مهدها، كان المستوطنون اليهود ينالون هذه الأحكام الصارمة من الرجل الذي ظل طوال الثلاثين عاماً التالية يندد بما يُرتكَب من أعمال سيئة باسم الصهيونية. ومع هذا فقد كان أولئك المستوطنون أقل اتصافاً بالأنانية القصيرة النظر التي تميز بها الصهاينة الذين جاؤوا بعدهم وكانوا أكثر تطرفاً في آرائهم، بل استطاع المستوطنون الأوائل أن يقيموا في الظاهر على الأقل علاقات مثمرة، بل وودية أحياناً، مع جيرانهم العرب، إذ يقول هـ.م. كالفاريسكي إن العرب واليهود:

> ... كانوا يلتقون في دورهم وفي حقولهم، وأقاموا معرفة حميمة بين بعضهم البعض. وعندما بدأ إنشاء المستعمرات اليهودية كانت هناك حاجة كبيرة إلى اليد العاملة... ولم يكن هناك عمال من اليهود في البلاد. ولهذا كان من الضروري استخدام اليد العاملة العربية. وبذلك وجد المزارعون اليهود والعمال العرب فرصة ليتعرف بعضهم إلى بعض. وكان الفلاحون من أهالي القرى المجاورة يعملون في المستعمرات اليهودية ويعودون ليلاً إلى ديارهم، حيث كانوا يرددون أن اليهودي والخواجة (المالك) رجلان طيبان ويدفعان أجراً جيداً. وفي الوقت نفسه بدأت تقوم تدريجياً علاقات وثيقة بين المستوطنين اليهود وملاك الأراضي العرب، وكان المزارعون اليهود يشترون خيولاً لتربيتها وركوبها بالمشاركة مع المشايخ العرب، وكثيراً ما كانوا يمتلكون قطعاناً مشتركة من الأغنام والماشية[٢٥].

كان كالفارينسكي رجل دعاية يهودياً وموظفاً إدارياً في «الرابطة اليهودية لاستعمار فلسطين»، ولكن يبدو أن انطباعاته أمينة في جوهرها، وإن كانت لا شك مفرطة في التفاؤل. فلقد كان لدى المستوطنين الجدد أشياء كثيرة يقدمونها، إذ كانوا يستخدمون أساليب وآلات جديدة، وكان في وسعهم عرض أعمال مجزية، وتوفير سوق للمحاصيل، وعناية طبية، وكانوا يعيرون معداتهم. والواقع أن معظم المستعمرات كانت تستخدم عدداً من العرب يصل إلى خمسة أضعاف أو عشرة أضعاف العدد الذي تستخدمه من اليهود. وطبيعي أن الفلاحين قد استاؤوا استياءً شديداً من التدخل المبدئي الذي كان السبب في طردهم من أراضيهم، إلا أنهم عندما كانوا يدركون أن المستعمرة دائمة لم يكن يصعب في أغلب الأحيان إيجاد أساس للتعايش. وقد تكرر هذا النمط من الاستياء المبدئي، والعداء المكتوم أو المكشوف الذي يؤدي بمرور الوقت إلى التسليم أو المصالحة المظهرية، في كل مرة تقريباً أنشئت فيها مستعمرة جديدة[٢٦].

السيطرة على اليد العاملة

أخذ موقف اليهود يزداد تصلباً مع بداية القرن العشرين. فقد جاءت «علياه» الثانية إلى فلسطين بفوج من المستوطنين المسلّحين بالعدّة العقائديّة التي طوّرها هرتزل وتلاميذه. وكان هؤلاء المستوطنون مصممين، كما يقول ليفيتيكوس، على «استعادة الأرض». وقد شدّد «الصندوق الوطني اليهودي» الذي تأسس في العام ١٩٠١ على أن تظل كل الأراضي التي يحصل عليها ملكاً يهودياً خالصاً لا يمكن بيعه أو تأجيره لأحد من غير اليهود. وكان هؤلاء المستوطنون مصممين كذلك على السيطرة على «اليد العاملة»، بمعنى أنه لا يسمح لغير اليهود بالعمل في الأراضي التي يحصل اليهود عليها. وطبيعي أنه من العرب كانت الأرض تستعاد وعلى حسابهم كانت اليد العاملة تخضع للسيطرة. وكثيراً ما كان اليهود يذهبون بهذه العقيدة مذاهب متطرفة إلى حدود غير معقولة. ويتحدث المؤرخون الصهيونيون بفخر كبير عما حدث في العام ١٩٠٨ في بن شيمن قرب اللد. فقد أسست هنالك غابة تذكارية لثيودور هرتزل، إلا أنه عندما عرف الشبان اليهود أن العرب هم الذين زرعوا شجيراتها، قاموا باقتلاعها ثم غرسها من جديد، وعندها شعروا بالرضا. غير أن هذه النزعة إلى الانفراد الكامل لم تكن عملية في كل الأوقات، فقد كتب الدكتور روبين، أول رئيس لـ «المكتب الصهيوني في فلسطين»، في مذكراته فقال إنه حاول أن يبني تل أبيب، مستخدماً «اليد العاملة العبرانية» فقط، إلا أنه ما لبث أن وجد نفسه مضطراً إلى اللجوء إلى العرب للاستفادة من خبرتهم الطويلة

(وتدني أجورهم). إذ إن أول منزل بناه العمال اليهود انهار أثناء بنائه[٢٧]. وكان المستوطنون اشتراكيين يؤمنون إيماناً عميقاً بالمثال الشيوعي، إلا أنه كلما زاد عمق إيمانهم بهذه الفكرة زاد ضيقها في التنفيذ العملي، ولم تكن اشتراكيتهم تشمل من حولهم من غير اليهود. وصحيح أن هذه الاشتراكية كانت تندد بالاستعمار الأوروبي التقليدي، الذي كان يعتبر في كثير من الأحيان أمراً شائناً من الوجهة الخلقية، إلا أنها كانت مكسوة بلون كثيف من العقلية الاستعمارية التي كانت أكثر سوءاً في الأثر العملي، إن لم تكن في المقصد. إذ إن هذه الاشتراكية لم تسع عامدة إلى استغلال الأهلين إلا أنها سعدت بحرمانهم من مصادر رزقهم، ثم جردتهم في النهاية من بلادهم. وكان هؤلاء المستوطنون يحتجون قائلين: «إن أخوة العمال العالمية لا تنطبق إلا على العمال الذين يعملون فعلاً في أعمال ووظائف مضمونة ولا تنطبق على طبقة عاملة يمكن أن تنشأ، ولا بد لها من الكفاح كي تحصل على الأعمال ولا تستطيع أن تمتنع عن الدخول في نزاع مع عمال لا بد لها من أن تنتزع منهم أعمالهم»[٢٨]. ولقد انبثقت عن هذه الفلسفة فكرة الكيبوتز الشهيرة التي قامت على إنشاء جمعيات زراعية تقتصر على العمال اليهود وحدهم، كما أدت كذلك إلى طرد العمال العرب الذين وصفهم أحد المفكرين الصهاينة بأنهم «جذام مؤلم»[٢٩]، وإخراجهم من المستعمرات اليهودية، ثم أدت في النهاية إلى مقاطعة البضائع العربية بمجرد أن أصبح اليهود قادرين على إنتاج ما يكفيهم.

كان المتحمسون ممن قدموا في «علياه» الثانية مغرمين بالقول إن العرب واليهود سيستفيدون في المدى الطويل من اليد العاملة العبرانية. ولا شك أن البعض منهم كانوا مخلصين تماماً في اعتقادهم الغريب هذا الذي كان نابعاً من النظرية الماركسية السائدة في تلك الفترة. وكان الاشتراكيون الأوروبيون المتقدّمون يقولون قبيل أكبر عمليات سفك الدماء في التاريخ إن الحرب قد أصبحت مستحيلة الوقوع نظراً لأن العمال من أبناء أمة ما سيرفضون إطلاق النار على العمال من أبناء أمة أخرى. وكان روّاد الصهيونية ماركسيين من نوع جلف ينطوي على بساطة فكرية، ولذا فقد كانوا يحتجون بأن هذه الفكرة تنطبق على فلسطين كذلك. وكانوا يدعون أنه لا يوجد أي تعارض بين مشروعهم البروليتاري ومصالح أهالي البلاد. وكانت أغلبية هؤلاء من الفلاحين والعمال الذين يعانون من طبقة فاسدة من الإقطاعيين، بل كانوا يشعرون أن أولئك لن يلبثوا أن يجدوا لأنفسهم قضية مشتركة تجمعهم مع إخوانهم من اليهود الكادحين. فلو لم يكن هنالك «استغلال لليد العاملة العربية» لما كان يمكن للعمال العرب أن يقاوموا الصهيونيين

مقاومة «موضوعية». وقد كتب المؤرخ الإسرائيلي عاموس إيلون يقول إن ثمة مفارقة عميقة ومؤلمة في أن اليد العاملة العبرانية التي كانت توصف بأنها وسيلة لمنع نشوب النزاع قد أدت بالفعل إلى التنافر الكامل بين الشعبين الذي جعل النزاع أمراً حتمياً. فقد ابتدأت اليد العاملة العبرانية في عملية انفصال اقتصادي وسياسي وثقافي ونفساني، رد عليها العرب بعنف. وقد حاولت إسرائيل منذ قيامها أن تكسر نطاق العزلة الشديدة التي فرضها عليها العالم العربي بأكمله. صحيح أن ثمة فرقاً لا يقاس بين القطيعتين، إلا أن كل قوانين الوراثة تؤكد أن الحصار ليس إلا وريثاً شرعياً لأول طرد تعرض له أول عامل عربي من مزرعة يهودية.

بدء العسكرة

تدل عبارة «السيطرة على اليد العاملة» دلالة ذاتية على أن هذه السيطرة لم تكن لتتم من دون اللجوء إلى العنف. بل إن الشاعر الصهيوني شاول تشيرنيكوفسكي لم يستطع أن يتصور إمكان الفصل بين الأمرين، فهو يقول: «إننا سنمد أيدينا للعمل بجد، هذا العمل المقدس، في الوقت الذي نمسك فيه بأسيافنا. ارفعوا أعلام صهيون يا جنود يهودا»[٣٠].
وما أن حل العام ١٩٠٣ حتى كان المهاجرون الأبعد نظراً والأكبر سناً قد أدركوا أن «هؤلاء العمال من اليهود الروس بالإضافة إلى مبدأ الاقتصار على اليد العاملة العبرانية اليهودية الخالصة» يشكلون «عاملاً أساسياً في إثارة مشاعر العداء لدى العرب الفلسطينيين»[٣١]. وما لبثت عملية الاستعداد العسكري التي توقعها هرتزل أن بدأت بشكل تدريجي. وفي العام ١٩٠١ تشكلت منظمة أطلقت على نفسها اسم «الهاشومر» أو «الحارس» تهدف إلى استبدال حراس من اليهود بالحراس العرب من اليهود على أساس أن حماية الممتلكات اليهودية يجب أن يقوم عليها اليهود. وكان اسم «الهاشومر» الذي كان عدد كبير من منظمات الشباب اليهود يفضله يعتبر بمثابة رمز إلى روح الخصام والصدام التي تشكلت عليهاهذه المنظمات. ونجد هذه الدّلالة كذلك في الأسماء التي يسمى بها كثير من المستوطنين الجدد الذين كانوا حريصين على الانسلاخ انسلاخاً كلياً عن الهوان الذي حفل به ماضيهم في البلاد التي عاشوا فيها، فمن هذه الأسماء مثلاً ياريف («الخصم»)، أوز («القوة»)، تامير («المتعالي»)، هود («الروعة»)، باراك («البرق»)، تسور («الصخرة»)[٣٢].

كانت منظمة «الهاشومر» النواة الأولى لتشكيل قوة عسكرية، وفي العام ١٩٠٩ تم

تشكيل منظمة دفاع سرية، كان من بين مؤسيسها إسحق بن زفي، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية في إسرائيل. وقد وصف بن زفي الاجتماع الأول للمنظمة الذي جرى في منزله، وكان وصفه مليئاً بالمخاوف من المستقبل. «فرشت بعض البسط على الأرض، واستخدمت بعض الصناديق الخشبية بدلاً من الكراسي الوثيرة والمكاتب... كان ثمة شعور يتملك الجميع... فقد استجمعوا شجاعتهم (إذ كانوا يعرفون) أن إنقاذ الأمة لن يكون بالكلام، وأن إعادة بناء الدولة لن تتم بالخطب». «فيهودا سقطت بالدم والنار، وستنهض مرة أخرى بالدم والنار»[٣٣]. وفي السنة نفسها وافق قائمقام طبريا على تشكيل حرس يهودي تحسباً من وقوع مجزرة[٣٤]. وقد سبق الإعداد العسكري نقاش جرى بين اثنين من الرواد الشبان في مستعمرة سيجيرا. فقد كان أحدهما، ويدعى دافيد، يريد إنشاء منظمة يهودية «للدفاع عن النفس». بينما كان الآخر، ويدعى شلومو، يعارضه في الرأي، ويحتج قائلاً: إنهم عادوا إلى الأرض الموعودة ليعيشوا في سلام، ولئن أثاروا العرب عليهم فإنه لن يكون هناك سلام على الإطلاق. بيد أن دافيد أصر على رأيه، إذ إنه كان يرى أن عالمنا عالم لا تحظى فيه بالاحترام إلا القوة والقوة وحدها. ثم عاد شلومو إلى باريس. أما دافيد ـ دافيد بن غوريون ـ فقد ظل في فلسطين[٣٥].

كذلك كان موقف العرب يزداد صلابة، بيد أن تصلبه كان عملية بطيئة متعثرة، إذ إن ميل القادة الفلسطينيين العقيدي إلى استخدام القوة كان أقل وضوحاً من ميل القادة الصهيونيين، فقد كان استخدام القوة أمراً بعيداً جداً عن تفكيرهم، إذ كانوا يمثلون شعباً مستضعفاً. وعندما اتخذ الوجهاء الفلسطينيون المتمثلون في مجموعة وجهاء القدس في العام ١٨٩٠ مبادرتهم الرسمية الأولى في الكفاح الذي كان قد بدأ فعلاً، اتخذوا الخطوة المشروعة الوحيدة التي كانوا يستطيعون اتخاذها، وهي الاحتجاج لدى السادة المستعمرين لبلادهم أي لدى الباب العالي في القسطنطينية. وبهذا فقد أبدى الفلسطينيون احتراماً غريزياً ظل يرافقهم بقوة تتضاءل تدريجياً، في ما بقي من سنوات الحكم «العثماني»، ثم طوال ثلاثين عاماً من الانتداب البريطاني، وخمسة وعشرين عاماً بعد تشردهم في العام ١٩٤٨، وقد احتجوا على تعيين والٍ تركي كان يحابي الصهيونيين محاباة واضحة. وفي العام التالي قدم الوجهاء الفلسطينيون التماساً آخر تضمن طلبين اثنين: إنهاء الهجرة اليهودية وشراء الأراضي. وفي العام ١٨٩٨ اتصل يوسف ضياء الخالدي بالصهيونيين مباشرة، إلا أن هذا النوع من النداء والمناشدة لم يترك كبير أثر، فقد اكتفى الصهيونيون بإظهار الاهتمام. أما الأتراك فقد استمعوا، ولكن

بشكل متقطع. فقد كان الباب العالي يفرض بين الحين والحين قيوداً على الهجرة، ثم يرفعها استجابة للضغط الأوروبي، أو يسمح للموظفين المرتشين على الأرض بغض النظر عن المخالفات المستمرة لهذه القيود.

ولهذا كان حتمياً، مع مرور الوقت ومواصلة الصهيونيين تقدمهم البطيء المستمر، أن تفقد النخبة الفلسطينية تدريجياً الاحترام الشعبي الذي لابد منه لأي قيادة تريد أن توجه كفاحاً وطنياً. ولو أن عدداً أكبر من أصحاب النفوذ والسلطة تصرفوا بالشكل الذي وصف به مراقب يهودي تصرف قائمقام طبريا لاختلفت الأمور اختلافاً كبيراً، فقد كتب هذا المراقب يتحدث عن طرد الفلاحين من أراضي الجليل الأدنى:

> في ذلك الوقت كان أول احتكاك لي مع القومية العربية. فقد كان رشيد بك الوالي التركي لا يكترث إطلاقاً بما إذا كانت منطقة طبريا منطقة يسكنها العرب أو اليهود ولذلك فقد كان على استعداد لإصدار الأمر بطرد السكان غير أن الأمير أمين أرسلان، قائمقام طبريا الذي كان عربياً درزياً ولم يكتف بالإصرار على دفع تعويض للعرب الذين أُخرجوا من هذه الأراضي، بل قاوم كما علمت فيما بعد إخراج العرب من المقاطعة...[٣٦].

بائعو الأراضي

كانت قلة قليلة من الوجهاء على شاكلة قائمقام طبريا. ويرى منتقدوهم أن خطيئتهم الكبرى كانت استعداد الكثير منهم كأفراد للإثراء عن طريق تملك الصهاينة للأراضي، في الوقت الذي كانوا يحسون فيه كمواطنين ببوادر الكارثة الوطنية التي ستنجم عن هذا التملك. فقد كان الشطر الأكبر من الأراضي التي تملّكها الصهاينة يعود إلى الملاك الكبار الذين كان معظمهم يعيش خارج فلسطين. وبعد ازدياد المقاومة هبطت نسبة الأراضي التي باعها صغار المزارعين من ٤٢,٧ في المائة من مجموع ما بيع بين العامين ١٨٩١ و١٩٠٠ إلى ٤,٣ في المائة فقط في الفترة من العام ١٩٠٠ إلى العام ١٩١٤[٣٧].

يحتل اسم سرسق مكاناً بغيضاً ومتكرراً في هذه القصة. فعائلة سرسق عائلة مشرقية عريقة ذات ثراء واسع، يقضي أبناؤها شطراً كبيراً من أيامهم في أوروبا الغربية. وكانت هذه العائلة تمتلك أراضي تعتبر من أغنى أراضي فلسطين. إلا أنها باعتها كلها

للصهيونيين في سلسلة صفقات تمت بين العام ١٨٩١ والعام ١٩٢٠، من دون أن تتأثر بالمناشدات الملحة التي تستشفع لديها مفهومها للتاريخ العربي، أو بالنداء العادي المتكرر الذي يخاطب ضميرها. وقد باعت عائلة سرسق في العام ١٩١٠ منطقة عفولا التي تضم قلعة صليبية تستمد شهرتها من صلاح الدين، وتقع في وادي إسدر ايلون الخصيب. وفي العام ١٩٢٠ تخلصت عائلة سرسق من بقية أراضيها ومن ثمانية آلاف من الفلاحين كانوا يعيشون من زراعة هذه الأراضي في اثنتين وعشرين قرية. وكانت أسرة سرسق قد حصلت على هذه المنطقة كلها في العام ١٨٧٢ من الموظفين العثمانيين الفاسدين لقاء مبلغ تافه يراوح بين ثمانية عشر ألفاً وعشرين ألف جنيه إسترليني[٣٨]. وكانت هذه الأراضي تدر على أسرة سرسق دخلاً يراوح بين اثني عشر ألفاً وأربعين ألف جنيه في السنة. ثم باعوها بعشرة أضعاف الثمن الذي اشتروها به، إلا أنهم أخذوا يلومون أنفسهم فيما بعد بمرارة لإحساسهم بأنهم باعوها بثمن زهيد، فقد بيعت بثمن بخس فعلاً[٣٩]. أما مصير الفلاحين الذين بلغ عددهم ثمانية آلاف فلم يتأكد على الإطلاق. إلا أن المستأجرين منهم، دون العمال الزارعين، تلقوا «تعويضاً» بلغ ثمانية وعشرين ألف جنيه، أي ثلاثة جنيهات ونصف للفرد الواحد. ولقد كانت صفقة عائلة سرسق صفقة شهيرة تعرضت لانتقادات شديدة. إلا أن صفقات عديدة غيرها عُقِدت آنذاك.

ولم تلبث الأصوات الوطنية أن ارتفعت احتجاجاً على هذه الصفقات، فصحيفة «الكرمل» مثلاً التي كانت تصدر في حيفا لم تتوقف قط عن توجيه اللوم إلى الزعماء والأفندية ووكلاء أعمالهم:

> إنكم اليوم بأيديكم وأختامكم تبددون ثروتكم وتضعفون صفوفكم وتزيدون ثروة غيركم وتعزّزون صفوفهم... ترى ماذا يكون رأينا في شعب نجد أن قادته الذين يتزعم كثير منهم المطالبة بالإصلاح وينصّبون أنفسهم حراساً لأمن الأمة يبيعون أراضيهم للصهاينة ويعملون كوكلاء لهم... إنهم زعماء «يشبعون رغباتهم ويلجون في خصوماتهم غير مكترثين بالأخطار من حولهم، ويدخلون في خدمة الصهاينة لإضاعة الوطن[٤٠].

انتشار العداء للصهيونية

ما هو التصرف الذي كان ينبغي على القادة الفلسطينيين، بل وعلى سواهم جميعاً، أن يتخذوه؟ طبيعي أنه كان ينبغي عليهم أن يتصرفوا مثل تصرف الصهيونيين أنفسهم. فلم

يمض وقت طويل إلا وشعر الفلسطينيون أن الصهاينة أعداء لهم. ثم لم يلبث الذين أحسوا أشد الإحساس بذلك أن توصلوا إلى الرأي بأن أفضل طريقة لمحاربة هذا العدو هي التعلم منه. فنجيب نصار، وهو مسيحي من حيفا أصدر جريدته «الكرمل» ليدعو إلى هذه الفكرة بين بني وطنه، لم يكتم وزملاءه من دعاة الكفاح الآخرين إعجابهم بالصهيونيين. وقد مثّل ذلك تحولاً كبيراً في الموقف، إذ كان الفلسطينيون يحتقرون اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين قبل «علياه» الأولى في العام ١٨٨٢، والذين كان معظمهم ضعافاً ومتدينين وفقراء. بل كانوا يهينون الجبناء من أقرانهم بوصفهم بأنهم «ايسيكناغ» وهي كلمة محرفة عن «الأشكينازي». وكتب نصار: «لقد ظل الشعب اليهودي مشتتاً ألفي سنة حتى ظهر هرتزل وعقد مؤتمر بازل، ثم ولدت «المنظمة الصهيونية» بكل تفرعاتها ولم يمض خمسة عشر عاماً حتى كانت قد نشرت مبادئها بين الأمة كلها، واشترت أفضل الأراضي في فلسطين، وجعلت لليهود صوتاً واحداً وافتتحت المصارف لتمويل المزارعين؛ وإننا إذا ما صنعنا مثل صنيعهم فإننا سننجح ...»[٤١]. وقد وجد نصار وغيره أن اليهود «قوم يعرفون ما يريدون ويعملون بجد ونشاط... وأن أي شخص يرى القرى التي استعمروها يدرك أن أبناء هذا الوطن سيواجهون كفاحاً لا مفر منه من أجل البقاء... ولا بد من إيقاظ الناس لمنافسة اليهود... وإلا فإنهم سيقعون صيداً سهلاً في أيدي جيرانهم»[٤٢]. وقد عدد هؤلاء الطرق الكثيرة التي يمكن للعرب أن يستفيدوا بها من المثل الذي ضربه الصهيونيون: عقد المؤتمرات، وتنظيم المشروعات الجماعية، ومساعدة الفلاحين، والتعليم، والإصلاح الاجتماعي، ومجاراة العالم الحديث الذي حمله الصهيونيون معهم. بل تنبأ هؤلاء بالادعاء الشهير الذي يدعيه الصهاينة بأنهم، على عكس العرب الذين أخرجوهم، قد «جعلوا الصحراء تزدهر». «فلنكن مثلهم في الجد وبذل الأنفس... فإن قانون الحضارة العام يقول إن الأرض لمن يعمل فيها»[٤٣].

اتسع العداء للصهيونية قبيل نشوب الحرب العظمى من مجرد انفجارات تلقائية غير سياسية في جوهرها يقوم بها الفلاحون مثلما كانت في البداية، فأصبح القضية المركزية في السياسة الفلسطينية. وكانت الطبقة الصغيرة من التجار المدنيين.وأصحاب الحرف هي أشد الطبقات، بعد الفلاحين، في مناهضة الهجرة اليهودية. وكان أبناء هذه الطبقة وراء الاحتجاج الأول الذي أرسله وجهاء القدس في العام ١٨٩١ إلى الباب العالي. وكانوا يتخوفون من المنافسة الاقتصادية التي كان لا بد أن يؤدي إليها استمرار نمو جالية أجنبية

تتجذّر بصلافة. وقد كانت هذه الطبقة نصرانية في غالبيتها. والواقع أن الصهيونيين كانوا في البداية يميلون إلى الاعتقاد بأن النصارى أشد عداء لهم من المسلمين: «إن المصدر الوحيد لكراهية اليهود والذي يرفع صوته معارضاً الهجرة اليهودية هو الطائفة المسيحية»(٤٤). ولعل المعارضة النصرانية ازدادت قوة نظراً لتحيّز عقائدي معيّن، ولأن المسيحيين كانوا أكثر تأثراً بالمواقف الأوروبية التقليدية تجاه اليهود، إذ كانوا أكثر ثقافة وارتحالاً في البلاد من مواطنيهم المسلمين. وقد كانت الأقليات الشرقية التي يُعتبر أفرادها مواطنين من الدرجة الثانية غالباً ما تجد ارتياحاً في هزيمة أو خيبة الأغلبية المسلمة، ومع أن هذا الارتياح لم يختف كلية، إلا أن قدراً غير مألوف من التضامن قام بين المسلمين والمسيحيين بسبب فداحة «الخطر الصهيوني» وظل هذا التضامن سمة دائمة من سمات النضال الفلسطيني. وإلى جانب التجار وأصحاب المهن لم تستطع الطبقة المثقفة، وغالبيتها مسيحية أيضاً، أن تصم آذانها عما كان الصهاينة الأوروبيون يكشفون عنه من مخططاتهم، في تصريحات غير حكيمة، لم يكن القصد منها أن تصل إلى أسماع العرب. فبعد خلع السلطان عبد الحميد في العام ١٩٠٨ استفاد الناشرون الفلسطينيون من الحريات النسبية الجديدة، فنشر نجيب نصار في صحيفة «الكرمل» سلسلة من المقالات المطولة، جمعها فيما بعد في كتاب بعنوان «الصهيونية: تاريخها وأهدافها وأهميتها». غير أن كتابه كان بدائياً لا يزيد كثيراً عن كونه ترجمة مع بعض التحوير الذكي لجزء من الموسوعة اليهودية التي حصل عليها نصار من صديق إنكليزي. غير أن هذا الكتاب كان الأول من نوعه في اللغة العربية. ثم أخذت صحف أخرى أكثر نفوذاً من «الكرمل» كانت تصدر في بيروت ودمشق في معاداة الصهيونية. ودعي القادة العرب إلى الإعراب عن آرائهم، وبدأت المجلات الفكاهية الأسبوعية تنشر صوراً كاريكاتورية فظة لليهود، كما تبرع البعض باشتراكات في «الكرمل» لمكتبات المدارس في حيفا، وشكلت جمعيات معادية للصهيونية في عدد من المدن الفلسطينية وفي إستانبول والقاهرة وبيروت. وأُنشِئت في يافا منظمة سياسية أُسميت «حزب الوطن» جعلت عداء الصهيونية أساس وجودها. وأصبح عداء الصهيونية وسيلة هامة لكسب الأصوات في انتخابات البرلمان العثماني. وكان الفلاحون طوال هذه الفترة يزيدون هياجاً، فيما لعب البعض من غير الفلاحين أمثال نجيب نصار دوراً في تحميسهم. كما شكل نصار منظمة رقابة تقوم بمراقبة تطبيق القيود على هجرة اليهود في ميناء حيفا تطبيقاً صارماً. وكان ممثلو الصهيونيين يتعرضون للإيذاء وهم في طريقهم لحضور الاجتماعات الرسمية، مما اضطرهم إلى التسلح بالعصي والمسدسات. وقد ذكر ألبرت

أنتيبي أنه عند حلول العام ١٩١٣ لم يعد أحد من وجهاء القدس يجرؤ على التصريح بتعاطفه مع الصهيونيين خوفاً من إضعاف مركزه السياسي[٤٥].

محاولات جهيضة للتفاهم العربي ـ الصهيوني

بات واضحاً أن على الفلسطينيين أن يختاروا بين أمرين أساسيين، فإما أن يتوصلوا إلى نوع من التفاهم مع الصهيونيين بحيث يضطر هؤلاء إلى وضع حدود واضحة لمطامحهم، مقابل إعطائهم تنازلات معينة، وإما أن يدخل الفلسطينيون في حرب شاملة ضد الصهيونيين. وعلى أي حال فإن عجز القيادة عن تبيان مقدرتها، أو حتى رغبتها في تطويق الخطر أصبح يعني في النهاية أن أبناء الشعب هم الذين سيقومون بهذا بطريقتهم الخاصة. وقد كانت الانفعالات الريفية الأولى نذيراً بعنف شعبي بدائي. ففي العام ١٩١٤ بيّن المفكر الإسلامي الشهير محمد رشيد رضا هذا الخيار على النحو التالي:

> ينبغي على قادة العرب ـ السكان المحليين ـ أن يقوموا بأحد الأمرين التاليين: إما أن يتوصلوا إلى اتفاق مع قادة الصهيونيين لتسوية الاختلاف بين مصالح الفريقين...
> وإما أن يحشدوا كل قواهم لمواجهة الصهيونيين في كل سبيل، فيبدأوا أولاً بتشكيل الجمعيات والشركات، وينتقلوا من ثم إلى تشكيل مجموعات مسلحة تناهض الصهيونيين بالقوة. ويقول البعض إن هذا هو الأمر الذي لا بد من فعله أولاً، لأن الكي هو العلاج الوحيد، الكي هو آخر الدواء كما يقال[٤٦].

حاول الفلسطينيون في العامين ١٩١٣ و١٩١٤ أن يتوصلوا إلى تفاهم مع الصهيونيين، إلا أن وصف هذه المحاولات بأنها كانت بادرة تمثل الفلسطينيين يجعلها تبدو أكثر بكثير من حقيقتها، فالدافع الرئيسي لها جاء من الأحزاب الوطنية العربية التي أخذت تبرز في سورية وتسعى للحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال للأقاليم العربية عن الإمبراطورية العثمانية المريضة. غير أن أحزاب «اللامركزية» و«الفتح» و«العهد» لم يكن لها وزن عددي يذكر، فقد تراوح عدد أعضائها، حسب أحد التقديرات، بين ستة وتسعين ومائة وستة وعشرين، كان من بينهم أثنا عشر أو اثنان وعشرون من الفلسطينيين[٤٧]. وبما أن أغلبيتهم كانت من الشبان الوطنيين الذين تلقوا ثقافة غربية فقد كانوا حريصين على الاستفادة من رأس المال والخبرات والمعدات التي ظنوا أن الصهيونيين سيغذون بها الاقتصاد العربي. وبما أن أغلبية أعضاء هذه الأحزاب لم تكن من الفلسطينيين، فإنها لم تكن لها تجربة عملية مباشرة مع الصهيونيين. وكان رشيد رضا

أحد الأعضاء المؤسسين لحزب «اللامركزية» يعتقد أنه إذا ما أمكن إقناع الصهيونيين بالتخلي عن مطامعهم السياسية فإن على العرب أن يتوصلوا إلى تفاهم معهم. وقد توصّل الحزب في العام ١٩١٣ عن طريق لجنته في القاهرة إلى تفاهم شفهي مبدئي مع الممثل الصهيوني في إستانبول. ونص هذا التفاهم على أنه «نظراً لأن لجنة القاهرة لا تعارض من حيث المبدأ الهجرة اليهودية إلى سورية وفلسطين فإنها تلتزم بالعمل على تحقيق مصالحة بين العالمين العربي واليهودي، وبالعمل عن طريق الصحافة العربية والكلمة على إزالة الكراهية السائدة في العالم العربي ضد الهجرة اليهودية والتي تحول دون تحقيق المصالحة العربية اليهودية»[٤٨]. وقد تقرر أن يحل اتفاق شامل محل هذا التفاهم المبدئي. كذلك أقر المؤتمر العربي الأول الذي عقد في حزيران ١٩١٣ في باريس قراراً يحبذ الهجرة اليهودية ما دامت هذه الهجرة تعود بالنفع الاقتصادي على سورية.

إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق في النهاية. فالحقيقة أن الصهيونيين لم يكونوا يريدون ذلك. إذ على الرغم من أن الاتفاق كان يعطيهم بعض المكاسب على المدى القصير إلا أنه كان يكتنف كذلك عدداً من المساوئ الإستراتيجية الخطيرة: فقد كان سيطلب منهم الإفصاح عما عندهم، وتحديد ما يريدونه حقاً في فلسطين. وكانت هذه هي الحيرة التي واجهتهم في العام ١٩١٤ عندما شارك الفلسطينيون مشاركة أكبر في محاولة جديدة للتوصل إلى تفاهم، جرت بمساعٍ من حزب «اللامركزية». فلقد قدم الجانب العربي جدول أعمال لاجتماع كان من المقرر أن يعقد مع ممثلين عن الصهيونيين في برمانا في لبنان جاء فيه: «على الصهيونيين أن يوضحوا أهداف الصهيونية ووسائلها وأهداف استعمار فلسطين ووسائله المتعلقة بالصهيونية، وأن يكون هذا التوضيح قدر الإمكان بتقديم أدلة موثقة»[٤٩]. غير أن الصهيونيين أحجموا عن قبول جدول الأعمال هذا. فالحقيقة أنه لم يكن هناك حد لأهدافهم، بل إنها لا يمكن أن تكون إلا كذلك في ضوء المبدأ الصهيوني الجوهري. وقد كان الصهيونيون يدركون تماماً أنه لم يكن هناك كبير مجال في التوصل إلى اتفاق وسط في هذه النقاط بالذات ـ الهجرة وشراء الأراضي ـ التي كان العرب يريدون شيئاً مطمئناً بخصوصها. لذلك عمدوا إلى المماطلة والتسويف، ثم لم يضطروا فعلاً إلى الإفصاح عن نواياهم. فقد نشبت الحرب العظمى وجعلت عقد الاجتماع أمراً مستحيلاً.

كانت هذه فرصة تاريخية ضاعت على الفلسطينيين. فمهما كان وضوح عزوف

الصهيونيين عن التوصل إلى اتفاق، فقد كان الفلسطينيون دائماً أقرب إلى كسب فائدة أدبية وسياسية كبيرة بإثبات هذا العزوف إثباتاً قاطعاً بالطريقة الوحيدة الممكنة، ألا وهي تحدي الصهيونيين للتوصل إلى اتفاق. طبيعي أنه كان محتملاً ألاّ ينتهز الفلسطينيون هذه الفرصة، حتى وإن لم تختطفها منهم الأحداث الكبيرة، لأن مجرد فكرة الاتفاق كانت دائماً تثير مقاومة عنيفة من داخل صفوفهم. وقد كان هذا صحيحاً حتى في تلك الأيام الأولى التي كان فيها «الخطر الصهيوني» لا يزال صغيراً في مراحله الأولية ولم تكن التنازلات التي كانوا سيقدمونها لقاء تحديد حقوق المستوطنين وواجباتهم تحديداً واضحاً لتكون كبيرة الأثر. ولهذا فعندما توصل حزب «اللامركزية» إلى التفاهم الشفهي المبدئي مع الصهاينة تعرّض لانتقادات عنيفة من قبل رجال الدعاية أمثال نصار، الذي اقترح عقد مؤتمر آخر في نابلس، المعروفة على مر الأيام بأنها معقل للوطنية، بحيث يكون هدف هذا المؤتمر إقرار نهج أكثر تصلباً. وعندما اتفق على عقد اجتماع فلسطيني ـ صهيوني في لبنان في العام التالي اضطر الشخص الذي رتب الاجتماع والذي ينتمي إلى حزب «اللامركزية» إلى ضم نصار وأربعة آخرين من المعروفين بعدائهم للصهيونية في عضوية الوفد العربي الذي تألف من عشرة مندوبين. ثم لم يمض وقت طويل حتى بدأ رجال حزب «اللامركزية» في مراجعة موقفهم، فقد كتب حقي بك العظم إلى صديق له ينتقد زملاءه الذين كانوا لا يزالون يحبذون التفاهم:

> تأكد يا أخي العزيز أن القوم يسيرون نحو تحقيق هدفهم بسرعة كبيرة... وإنني على يقين أننا إذا لم نقم بشيء يؤثر في الوضع الراهن فإن الصهيونيين سوف يحققون أهدافهم في بضع سنوات (في فلسطين) حيث سيؤسسون دولة يهودية... إلا أن استخدام وسائل التهديد والاضطهاد ـ ولا شك أن علينا أن نستخدم هذه الوسيلة الأخيرة ـ ودفع الأهالي العرب إلى تدمير مزارعهم وإحراق مستعمراتهم، وتشكيل عصابات لتنفيذ هذه الأعمال، قد يدفعهم إلى الهجرة لإنقاذ أنفسهم[٥٠].

لقد خلص حقي العظم إلى أنه نظراً لاستحالة التوصل إلى اتفاق فإن «الكي»، أو العنف، هو العلاج الوحيد.

المحاربون اليهود

أما الصهيونيون فقد أصبحوا يرون أن التفاهم لم يكن ضرورياً، فالحرب في أوروبا يمكن

أن تحول إلى صالحهم، كما توقع هرتزل. فقد أتاحت فرصاً هائلة سواء في فلسطين نفسها أو خارجها. وفي أوائل الحرب شكل شابان يهوديان هما جوزيف ترمبلدور وفلاديمير جابوتينسكي قوة محاربة يهودية أطلق عليها اسم «الفيلق الصهيوني» وأخذت تعمل إلى جانب القوات البريطانية في غاليبولي. ونظم يهودي ثالث يدعى آرون أرونسون أثناء الحرب أيضاً شبكة تجسس أطلق عليها اسم «نيلي» وهي الحروف الأولى لعبارة «اليهودي الخالد لن يفشل»، وكانت تتعاون مع الاستخبارات البريطانية. وعندما أوشكت الحرب أن تنتهي نجح جابوتينسكي في تشكيل «الفيلق اليهودي» الذي تألف من أربع كتائب من حملة البنادق الملكية، قوامها خمسة آلاف رجل، كانت تحارب مع القوات البريطانية تحت علمها الخاص. وقد كان هؤلاء الأشخاص الثلاثة من مشاهير المتصلبين المتعنتين، فهذا الوصف الذي تقشعر له النفس للصهيوني المثالي ينسب إلى ترمبلدور الذي يقال إنه كان الضابط اليهودي الوحيد في الجيش القيصري:

> إننا بحاجة إلى رجال مستعدين للقيام بكل شيء... علينا أن ننشىء جيلاً من الرجال الذين ليست لهم أي مصالح أو عادات... قضبان من الحديد، مرنة ولكنها من الحديد. معدن يمكن تطريقه وتكييفه بأي شكل يحتاج له الجهاز الوطني. عجلة؟ أنا العجلة. إذا كنت بحاجة إلى مسمار أو إلى عجلة رفع، خذني! هل هناك حاجة إلى حفر الأرض؟ أنا أحفر. هل هناك حاجة لإطلاق النار، إلى جندي؟... إنني جندي... إنني المثل الخالص للخدمة، مستعد لكل شيء.

وكان ترمبلدور يرى أن قتال العرب يزيل مفهوم الأغيار عند اليهودي:

> لو أن غوغول ودوستويفسكي والكتّاب الروس الآخرين رأوا أولئك الشبان الشجعان الذين امتلأت نفوسهم تصميماً لاختلفت صورة الشخصية اليهودية التي رسموها... أربعون شاباً من الشجعان يقفون من دون خوف في مواقعهم يواجهون بحراً غاضباً من المتمردين (العرب)[٥١].

أعطى ترمبلدور لليشوف والصهيونيين في كل مكان أسطورتهم البطولية الأولى. فقد سقط صريعاً في موقعة مع بعض المغيرين العرب في الجليل وطبيعي أنه لم يكن أول من لقي هذه النهاية، إلا أن ترمبلدور كان شخصية من النوع المهيب الذي تنسج منه الأساطير الوطنية، فقد اختتم حياته القصيرة التي كان طابعها الإخلاص الأعمى

والشجاعة الكاملة بعبارة شهيرة «جميل أن أموت من أجل وطني». إلا أن البعض يقولون إن هذه العبارة العادية في أسلوبها كانت نكتة، وإن آخر كلماته كانت شتيمة روسية بذيئة[٥٢].

أما آرون أرونسون فقد كان يتخذ موقفاً متعالياً تجاه العرب[٥٣]. ولا شك أنه كان يشاطر أخاه ألكسندر الذي كان يعيش معه هذا الرأي: «إن العربي شخص ماكر، وهو لا يحترم إلا القوة الصارمة. وهو يستخدم هذه القوة ضد أي ضحية تقع في يده، ويتوقع المعاملة نفسها من أسياده»[٥٤].

وأما جابوتينسكي فقد كان هدفه كما يقول كاتب سيرته «واقعياً وصارماً: فإيجاد أغلبية يهودية في فلسطين لا بد أن يتم ضد رغبات الأغلبية العربية الموجودة حالياً في البلاد، ولا بد من وجود جدار حديدي، من القوات اليهودية المسلحة لحماية عملية تحقيق وجود الأغلبية اليهودية»[٥٥]. وقد شكل جابوتينسكي فيلقه اليهودي من أجل هدف قاطع وهو احتلال فلسطين بعد أن يحتلها البريطانيون، وكان مؤسسو هذا الفيلق يرون أنه سيكون العمود الفقري للدولة اليهودية التي ستقوم في المستقبل. وقد أبدى مؤرخ معاصر ملاحظته بأن رجال الفيلق متكبرون، وأن منظرهم يترك شعوراً بالنشوة في نفوس بعض قادة الصهيونيين، حتى أن واحداً منهم «خرج بفكرة مذهلة وهي إخراج العرب الفلسطينيين وتوطينهم من جديد في البلاد التي يقال إن أسلافهم هاجروا منها إلى فلسطين قبل قرون»[٥٦].

بدت هذه الفكرة مذهلة، وقد استوجبت الزجر، على الصعيد الرسمي على الأقل، حتى أن حاييم وايزمان، أكثر الصهاينة نفوذاً في ذلك الوقت، وصف جابوتينسكي في استهزاء بأنه «دانونزيو الصهيونية»[٥٧]. والواقع أن وايزمان كان يعتقد أن التركيز الرئيسي للكفاح في تلك المرحلة يجب أن ينصب على الجانب الدبلوماسي. فإن نجاح هذا الكفاح أو سقوطه يتوقف على ما تستطيع الصهيونية أن تمارسه من ضغط في مراكز القوة العالمية المعاصرة. ففي تلك المراكز، وليس في فلسطين، أتاح الزلزال الأوروبي للصهيونية فرصتها الحقيقية، وهناك تمكن هذا الدبلوماسي المحنك من انتهاز تلك الفرصة. فالأمر الذي كان يحتاج له وايزمان هو ذلك النوع من الميثاق الدولي الذي سعى إليه هرتزل قبل عشرين عاماً فطاف العواصم من دون جدوى. وقد استطاع وايزمان ببراعته

ومقدرته الكبيرة على الإقناع أن يحصل على هذا الميثاق من قادة بريطانيا أيام الحرب في صورة وعد بلفور. فمنذ العام ١٩١٧ ضمت هذه الوثيقة الشهيرة الصهيونية في إطار المخططات الاستعمارية لأكبر دولة في ذلك العصر، وأحدثت ثورة فجائية في تطلعاتها، وجعلت الاتفاق مع العرب أمراً غير ذي موضوع.

وعد بلفور

كان وعد بلفور إحدى وثيقتين رئيسيتين شكلتا التاريخ الحديث في الشرق الأوسط. أما الوثيقة الأخرى فهي اتفاقية سايكس ـ بيكو التي عقدت في العام ١٩١٦. وقد كانت هذه الاتفاقية السرية جزءاً من تفاهم حددت به الدول الثلاث الحليفة الكبرى، أي بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، مصالحها بعد الحرب في الشرق الأوسط. وقد اتفق السّير مارك سايكس وزير الدولة البريطاني لشؤون مجلس الوزراء وجورج بيكو المعتمد الفرنسي المطلق الصلاحية على أن تتقاسم بريطانيا وفرنسا بعد تفتيت الإمبراطورية العثمانية الولايات العربية التابعة لها. ومن المفارقات في هذا الاتفاق أنه تقرر السماح لأكثر مناطق العالم تأخراً، والتي تشكل اليوم المملكة العربية السعودية واليمن، بتشكيل دولتين مستقلتين، بينما تقرر إخضاع المناطق الأكثر تقدماً والأوفى نضجاً للحكم الأجنبي «المباشر أو غير المباشر». ونص الاتفاق على أن تأخذ فرنسا كلاً من سورية ولبنان بينما يكون العراق وشرق الأردن من حصة بريطانيا، وتوضع فلسطين تحت «إدارة دولية» من نوع يقرر فيما بعد. وقد أفشت الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا تفاصيل هذا الاتفاق، مما سبب إحراجاً كبيراً لبريطانيا نظراً لأن هذا الاتفاق يناقض الوعود التي كانت بريطانيا قد قطعتها للعرب. وهي التي تعهّدت بأن «تؤيد وتعترف» باستقلال العرب في شبه الجزيرة العربية وفلسطين وشرق الأردن وسورية والعراق مقابل إسهام العرب في المجهود الحربي مع الحلفاء.

لقد جاء وعد بلفور نتيجة لاتفاقية سايكس ـ بيكو، إلا أن أهميته تفوق أهمية هذه الاتفاقية كثيراً. بل من الصعب جداً اعتبار أن أي وثيقة غيرت مجرى التاريخ تغييراً عشوائياً مثلما فعلت هذه الوثيقة. فالصراع العربي ـ الإسرائيلي هو في العالم المعاصر المشكلة الأولى التي يحتمل أن تفجر يوم القيامة النووي. وإذ حصل ذلك فإن من يبقى على قيد الحياة من المؤرخين لا شك سيسجل أن المشكلة كلها ابتدأت برسالة مختصرة، بريئة المظهر لا تزيد على ١١٧ كلمة بالإنكليزية وجهها آرثر بلفور وزير الخارجية

البريطاني إلى اللورد روتشيلد في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧. ولعل الشاعريّة ستجعل هؤلاء المؤرخين يشيرون إلى أن فلسطين التي كانت موضوع الرسالة كانت تبدو في ذلك الوقت قطعة مجهولة من سطح الأرض، يصعب على المرء أن يتصور أنها ستلعب هذا الدور المدمر، غير أنها بلاد غنية بالرمزية الحادة، تقوم في وسطها هضاب أرمجدون الجرداء التي قدر لها أن تكون مسرحاً للمواقف الفاصلة الكبرى. وقد كان نص هذه الرسالة على النحو التالي:

عزيزي اللورد روتشيلد
يسعدني كثيراً أن أبلغك نيابة عن حكومة صاحب الجلالة هذا التصريح بالعطف على مطامح اليهود وقد قدم هذا التصريح إلى الحكومة ونال موافقتها:

«إن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل قصارى جهدها من أجل تسهيل تحقيق هذا الهدف، على أن يكون مفهوماً وواضحاً أنه لن يتخذ أي عمل يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية التي تعيش حالياً في فلسطين، أو بالحقوق والوضعية السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي دولة أخرى».

وأكون ممتناً إذا أطلعت الاتحاد الصهيوني على هذا التصريح.

المخلص آرثر بلفور

بدا هذا التصريح في ظاهره بادرة بريطانية خالصة، نابعة بأكملها من حسن نية حكومة صاحب الجلالة وأهدافها الحكيمة. ولا شك أن لدى الصهيونيين من الأسباب ما يجعلهم يتذكرون بلفور باعتباره واحداً من الذين قدموا أكبر الخدمات للشعب اليهودي. إلا أن العامل الذي حدا ببريطانيا إلى القيام بهذا العمل الخيري بعيداً عن أرضها لم يكن حبها لليهود. ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تدفقت على بريطانيا أعداد من اللاجئين اليهود الذين هربوا من أوروبا الشرقية وقد شهدت شوارع لندن أحداث شغب وتظاهرات ضد هؤلاء اليهود، وأقر البرلمان قانوناً للأجانب فرض قيوداً على هجرة اليهود. وكان بلفور نفسه، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، الشخص الذي دافع عن هذا القانون بعبارات ندد بها الصهيونيون بوصفها «عداء فاضحاً للسامية موجهاً ضد الشعب اليهودي بأسره»:

> يمكن بسهولة تصور نشوء وضع لا يكون فيه من مصلحة حضارة البلاد وجود جالية كبيرة من الناس، مهما بلغوا من المستوى في الوطنية والقدرة والجد ومهما كان اختلاطهم بالحياة الوطنية العامة، تبقيهم أعمالهم فئة خاصة قائمة بذاتها لا تقتصر على مجرد اعتناق دين يختلف عن دين الأغلبية الساحقة لمواطنيهم، بل لا يتزاوجون مع غيرهم على الإطلاق[٥٨].

تحمل الوثيقة اسم بلفور، إلا أن الحقيقة أن الصهيونيين أنفسهم كانوا إلى حد كبير جداً هم الذين أوحوا هذا التصريح وصاغوه، ولا شك أن وعد بلفور يعتبر أبدع ثمرة للدبلوماسية الصهيونية وهي في ذروة تأرجحها. ويتطلّب الاستعراض الوافي للبذور التي انطلقت منها تلك الرسالة المؤلفة من ١١٧ كلمة والمغزى الحقيقي لهذه الكلمات فصلاً كاملاً. والواقع أن فصولاً كاملة قد خصصت لهذه الغاية ويكفي أن نذكر هنا اعتماداً على ما خلص إليه الباحثون الآخرون أن الصهيونيين الذين صاغوا هذا التصريح كانوا يرون فيه ميثاقاً لإقامة دولة يهودية، وأنهم بتظاهرهم بالحرص على حقوق «الطوائف غير اليهودية في فلسطين» إنما كانوا يضعون في الواقع أساساً شرعياً لانتزاع هذه الحقوق منهم، وذلك بواسطة استخدامهم الذكي لكلمات:«المدنية» و«الدينية» و«السياسية»[٥٩].

لم يسقط القناع كاملاً عن الصهيونيين بانتصارهم هذا. فقد كان الوقت لا يزال مبكراً لرفع القناع، بل ظلوا ينكرون الغاية النهائية التي كان أصدقاؤهم وأعداؤهم على السواء يعزونها إليهم، وهي إقامة دولة يهودية. وقد حذر وايزمان الصهيونيين الأكثر منه تطرفاً فقال:«لا بد من بناء فلسطين من غير انتهاك لحقوق العرب المشروعة، إن شعرة واحدة في رؤوسهم لن تُمَسّ»[٦٠]. وقد ذهب وايزمان إلى فلسطين ليؤكد للعرب أن «غايتنا ليست تسلم السيطرة على السياسة العليا لإقليم فلسطين. ولم يكن هدفنا في أي يوم من الأيام إخراج أي شخص من ممتلكاته»[٦١]. إلا أنه في الوقت الذي كان فيه وايزمان يوزع هذه التأكيدات على الأهالي كان ينقل حقيقة أفكاره في مراسلات مع بلفور:

> إن العرب أذكياء وسريعو البديهة في الظاهر، وهم يعبدون شيئاً واحداً فقط ألا وهو القوة والنجاح... وإن على السلطات البريطانية... التي تعرف تماماً طبيعة العرب المخاتلة أن تحرص دائماً على ألا يقع شيء يسيء إلى العرب أقل الإساءة وإلا فإنهم سيطعنون الجيش من الخلف. وإن العربي سريع في تقدير

أي وضع من هذا القبيل ويحاول الاستفادة منه قدر الإمكان. فهو يصرخ ما أمكنه الصراخ ويحاول الابتزاز ما أمكنه ذلك. وقد سمعنا الصرخة الأولى عندما أُعلِن وعدك فقد أُلصِقت بهذا الوعد كل أنواع التفسيرات والتصورات الخاطئة. وقالوا إن الإنكليز سيسلمون العرب المساكين إلى اليهود الأغنياء الذين يتربصون وراء جيش الجنرال أللنبي للانقضاض كالنسور على صيد سهل ولطرد كل من عداهم من البلاد[٦٢].

ومع هذا فلم يكن وايزمان في كثير من الأحيان يستطيع حتى في المواقف العامة أن يستر حقيقة آماله إلا بأرق ستار من السرية والمنطق المعسول. بل إن هذا الخطيب الذي يعتبر من أفصح الخطباء كان يبدو أحياناً وكأنه ينسى نفسه، مثلما فعل عندما قال في خطاب عام ألقاه في لندن بعد إعلان وعد بلفور بسنتين فقط:

إنني أؤمن بأن دولة يهودية ستقوم، ولكنها لن تقوم بالتصريحات السياسية وإنما بعرق الشعب اليهودي ودمائه. (إن وعد بلفور) هو المفتاح الذهبي الذي يفتح لكم أبواب فلسطين ويعطيكم الفرصة لصب كل جهودكم في البلاد. وقد طُلِب منا أن نحدد رغباتنا فقلنا إننا نريد أن نقيم في فلسطين أوضاعاً سياسية واقتصادية وإدارية تمكننا مع تطور البلاد من صبِّ عدد كبير من المهاجرين، وأن نقيم أخيراً في فلسطين مجتمعاً يجعل فلسطين يهودية مثلما أن إنكلترا إنكليزية، أو أميركا أميركية. وآمل أن تكون الحدود اليهودية لفلسطين عظيمة مثل طاقة اليهود للحصول على فلسطين[٦٣].

ويبدو أن المؤرخين الصهيونيين كانوا أكثر فطنة من وايزمان، فقد حذفت هذه الفقرات الفاضحة من الطبعات المتأخرة للكتاب الذي وردت فيه.

أما عن الجانب العملي فقد وضع وايزمان مفهومين أساسيين ظلا منذ ذلك الوقت أساساً في السياسة الصهيونية. أولهما مفهوم الإطار الفارغ. وقد شرح وايزمان فيما بعد هذا المفهوم في سيرته الذاتية فقال: «لم يكن وعد بلفور سوى إطار علينا أن نملأه بجهودنا الخاصة، وهو سيتخذ المعنى الذي سنعطيه له، لا أكثر ولا أقل. ويتوقف احتمال إقامتنا لدولة ومتى نفعل ذلك على ما يمكن أن نعطيه لهذا الإطار من معنى بالمجهود البطيء والمكلف والشاق»[٦٤]. أما المفهوم الآخر فهو مفهوم المراحل. فقد ألقى وايزمان كلمة

في الاتحاد الصهيوني الإنكليزي قبل إعلان وعد بلفور ببضعة أشهر، وتخلى في هذه الكلمة عن الفطنة والاحتراس كي يشرح هذا المفهوم:

> يجب أن تُبنى الدولة بشكل بطيء وتدريجي ومنتظم وبكثير من الصبر. ولهذا فإننا نقول إن غايتنا النهائية هي إنشاء مجتمع يهودي في فلسطين... ومع ذلك فإن الطريق إلى هذه الغاية يمر بسلسلة من المراحل المتوسطة. ومن هذه المراحل المتوسطة مرحلة آمل في أن تتحقق نتيجة للحرب وهي أن تصبح بلاد فلسطين الجميلة تحت حماية دولة قوية وعادلة مثل بريطانيا العظمى. فتحت جناح هذه الدولة يمكن لليهود تطوير وضعهم وإقامة الجهاز الإداري... الذي سيمكننا من تنفيذ المخطط الصهيوني[٦٥].

أما ما سوف يتمكن الصهيونيون من القيام به في أرض فلسطين الجميلة فهو لم يحصل إلا في وجه معارضة متزايدة في حدتها من جانب العرب الذين كانوا يعيشون هناك، ومع انتهاك الشروط التي نص عليها وعد بلفور الذي يحمي مصالح هؤلاء لو أنه فُسِّر تفسيراً صحيحاً. إلا أن إمكانية اعتمادهم على بريطانيا القوية العادلة كي تساعدهم في القيام به لم يكن في نظر العارفين تفسيراً مفرطاً في التفاؤل للنوايا البريطانية. فما الذي يمكن أن يطمئن أكثر من التفسير الذي أعطاه مؤلف الوعد لوعده المشهور؟ فقد أكد رئيس الوزراء سراً لوايزمان بحضور بلفور، أن عبارة «الوطن القومي» إنما هي اصطلاح ملطف للدولة اليهودية[٦٦]. وربما قرأ وايزمان مذكرة سرية صريحة قدمها بلفور للحكومة البريطانية وبحث فيها ميثاق عصبة الأمم، وتبنيه لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإصراره على اعتبار «رغبات هذه المجتمعات («الأمم المستقلة» مثل سورية وفلسطين التي تحتاج إلى مشورة ومساعدة إدارية إلى أن تستطيع «الوقوف على قدميها») عاملاً أساسياً في اختيار الدولة المنتدبة». فقد كتب بلفور في مذكرته:

> هل نعني في حالة سورية مثلاً أن نستمزج بالدرجة الأولى رغبات سكانها؟ إننا لا نعني شيئاً من هذا القبيل... إن التناقض بين نص الميثاق وسياسة الحلفاء أشد وضوحاً في حالة «دولة فلسطين المستقلة» منه في حالة «دولة سورية المستقلة». فنحن في فلسطين لا نعتزم القيام حتى بشكليات استمزاج رغبات أهالي تلك البلاد الحاليين... إن الدول الأربع الكبرى ملتزمة بتأييد الصهيونية. فالصهيونية، على حق كانت أم على ضلال، خيرة كانت أم شريرة، ذات جذور ضاربة في التقاليد التاريخية والحاجات الراهنة وآمال المستقبل، وهي

ذات مغزى أعمق وأهم من رغبات ومشاعر سبعمائة ألف عربي يسكنون تلك البلاد حالياً... خلاصة القول أن الدول الكبرى، في ما يتعلق بفلسطين، لم تصدر أي بيان بالحقائق لم تعترف بأنه باطل، ولم تصدر أي تصريح بسياستها لم تكن نيتها دائماً أن تخالفه، من حيث نصه على الأقل[٦٧].

الهوامش

(١) Central Zionist Archives, Jerusalem, H111 d 14, 1 March 1899; see Mandel, Neville, 'Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882 - 1914', St Antony's Papers, **Middle Eastern Affairs, ed, Hourani, Albert, Oxford University Press,** 1965, p.89.

(٢) UN General Assembly, 2nd Session, 9 September, 1974, **Report of the Special Committee on Palestine,** Vol. II, A/364, Add., I, pp. 39 - 40.

(٣) **The Complette Diaries of Theodor Herzl,** Herzl Press and Thomas Yoseloff, New York, 1960, Vol. I, P. 343.

(٤) Herzl, **The Jewish State,** Rita Searle, London, 1946, p. 29.

(٥) Herzl, **Besammelte Zionistische Schriften,** Jüdischer Verlag, Berlin, 1934 - 5, Vol. I, p. 114; Vol. II, pp. 50, 58, 78, 102; Vol. III, p. 526. هذه اللائحة وما يليها من لوائح بالتقنيات التي اقترحها هرتزل مأخوذة إجمالاً من L.M.C. Van der Hoeven, 'Het Palestina - Vragstak in Zijn Ware gedaante', **Libertas** (Holland), Lustrum, 1960; republished in English in Khalidi, Walid, **From Haven to Conquest,** Institute for palestine Studies, Beirut, 1971, p. 115.

(٦) **The Complete Diaries,** op. cit., Vol I, p.88.

(٧) Ibid., p. 98.

(٨) Böhm, Adolf, **Die Zionistische Bewegung,** Berlin, 1935, Vol. I, p. 706.

(٩) Herzl, **Besammelte Zioniste Schriften,** op. cit., Vol. III, p. 77.

(١٠) Zwangwill, Israel, 'The Return to Palestine', **New Liberal Review II,** December 1901, P. 627.

(١١) Nordau, Max, **Zionistische Schriften,** Jüdischer Verlag, Berlin, 1923, p. 72.

(١٢) Ibid., p. 425.

(١٣) Sykes, Christopher, **Two Studies in Virtue,** Collins, London, 1953, p. 160.

(١٤) Barbour, Nevile, **Nisi Dominus,** Harrap, London, 1946, p. 52.

(١٥) **The Complete Diaries,** op. cit., Vol. II, p. 581.

(١٦) Hadawi, Sami, **Bitter Harvest,** The New World Press, New York, 1967, p. 11.

(١٧) Oliphant, L., **Haifa or Life in Modern Palestine,** William Blackwood, Edinburgh, 1887, p. 60; Newton, Frances E., **Fifty Years in Palestine,** Coldharbour Press, Wrotham, England, 1948, p. 97.

(١٨) Mandel, op. cit., p. 90.

(١٩) Al - Kayyali, Abdul al - Wahhab, **A History of Modern Palestine (Arabic),** Beirut, 1971, p. 50.

(٢٠) Barbour, op. cit., p. 116.

(٢١) Mandel, op. cit., p. 85; see also Ro'i, Yaacov, 'The Zionist Attitude to the Arabs, 1908 - 14' **Middle Eastern Studies,** London, Vol. 4, No. 3, April 1968, pp. 198 - 242.

(٢٢) Hadera, Jewish National Fund Library No. 2, Tel Aviv, 1935, cited in Barbour, op. cit., pp. 115, 116.

(٢٣) Barbour, op. cit., p. 116.
(٢٤) Aham, Ahad, **Am Scheideweg**, Berlin, 1923, Vol. I, p. 107.
(٢٥) Jewish - Arab Affairs, Jerusalem, 1931, p. 11, cited in Barbour, op. cit., p. 124.
(٢٦) Mandel, op. cit., p. 86.
(٢٧) Jiryis, Sabri, 'Recent Knesset Legislation', **Journal of Palestine Studies**, Institute for Palestine Studies, Beirut, Vol. I, No. 1, Autumn 1971, pp. 57 - 8.
(٢٨) Ro'i, op. cit., p. 233.
(٢٩) Ussishkin, Menachim, see Avneri, Uri, **Israel Without Zionists; A Plea for Peace in the Middle East**, Macmillan, New York, 1968, p. 86.
(٣٠) Snowman, Leonard Victor, **Tchernichowski and his Poetry**, Hasefer Agency for Literature, London, 1929, p. 26. See Taylor, Alan R., **The Zionist Mind, The Origins and Development of Zionist Thought**, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1974, pp. 47 - 80.
(٣١) Ro'i op. cit., p. 223.
(٣٢) Elon, Amos, **The Israelis, Founders and Sons**, Sphere Books, London, 1972, p. 131.
(٣٣) Ibid., p. 124.
(٣٤) Mandel, op. cit., p. 93.
(٣٥) St John, Robert, **Bengurion**, New York, 1959, pp. 31 - 2.
(٣٦) Barbour, op. cit., p. 117.
(٣٧) Grannott, Abraham, **The Land System in Palestine**, Eyre and Spottiswoode, London, 1952, p. 280.
(٣٨) Ibid., p. 80.
(٣٩) Weizmann, Chaim, **Trial and Error**, Hamish Hamilton, London, 1949, p. 457.
(٤٠) Qasimiyah, Khairiyah, 'Najib Nassar and Carmel Newspaper, One of the Pioneer Opponents of Zionism', **Palestine Affairs** (Arabic), Beirut monthly, July 1973, p. 111, citing **Carmel**, 11 January, 22 and 26 August 1913
(٤١) Ibid., p. 114 citing **Carmel**, 1 July 1914.
(٤٢) Ibid., citing **al - Muqtabas** (Damascus newspaper), 11 January 1911.
(٤٣) Ibid., citing **al Muqattam** (Cairo newspaper), 1 May 1914, and Carmel, 5 May 1914.
(٤٤) Ro'i, op. cit., p. 225.
(٤٥) Mandel, Neville, 'Attempts at an Arab - Zionist Entente: 1913 - 1914', **Middle Eastern Studies**, London, Vol. I No. 3, April 1965, p. 263.
(٤٦) Ibid., P. 256, Citing **al - Manar** newspaper, Vol. 27, 1914, p. 320.
(٤٧) Ibid., p. 340.
(٤٨) Ibid., p. 246.
(٤٩) Ibid., p. 260.
(٥٠) Ibid., p. 265; translation from **Journal de Beyrouth** 413, 1 September 1915.
(٥١) Elon, op. cit., p. 143.

(٥٢) Ibid., p. 143.

(٥٣) Tabenkin, Yitzhak, **Chemins et Détours de la Renaissance Juive**, paris, 1948, pp. 120 - 3.

(٥٤) Aaronsohn, Alexander, **With the Turks in Palestine**, Constable, London, 1917, p. 25.

(٥٥) Schechtman, Joseph, **Fighter and Prophet, The Vladimir Jabotinsky Story**, Thomas Yoseloff, New Yourk, 1961, p. 324.

(٥٦) Revusky, Abraham, **Jews in Palestine**, P. S. King, London, 1935, pp. 286 and 317 - 18.

(٥٧) Elon, op. cit., p. 163.

(٥٨) (See Rabinowicz, Oskar K., **Winston Churchill on Jewish Problems**, Thomas Yoseloff, New York, 1960, p. 167.

(٥٩) See Jeffreys, J. M. N., **Palestine: the Reality**, Longmans, Green and Co., London, 1939, Chapter II.

(٦٠) Speech to Fourteenth Zionist Congress, Vienna, 1925.

(٦١) Khalidi, op, cit., p. 189.

(٦٢) Ingrams, Doreen, **Palestine papers 1917 - 1922, Seeds of Conflict**, John Murray, London, 1972, p. 31.

(٦٣) **Chaim Weizmann: Excerpts from his Historic Statements, Writings and Addresses**, The Jewish Agency for palestine, New York, 1952, p. 48.

(٦٤) Weizmann, op. cit., p. 302.

(٦٥) **palestine, A Study of Jewish, Arab and British policies**, ESCO Zionist Institute, Yale University Press, New Haven, Vol. I, pp. 98 - 9.

(٦٦) Ingrams, op. cit., p. 146.

(٦٧) Ibid, p. 73.

الفصل الثاني

لا سلام في صهيون ١٩٢١ ـ ١٩٣٥

مجزرة العام ١٩٢١

لم تكن مدينة يافا في العام ١٩٢١ تتميز بالشيء الكثير عن بقية الموانئ البحرية التي تقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط كحيفا أو صور أو صيدا. فقد كانت عبارة عن متاهة جميلة من الأزقة والحارات الضيقة التي تتكدس مقابل الرصيف. وكانت الروح المحافظة لا تزال غالبة فيها، غير أن هذه الروح تأثرت وإن لم تتضرر ضرراً كبيراً بالاحتكاك المتزايد مع العالم الأوروبي الحديث. وكانت طبقة التجار فيها متعاطفة مع بريطانيا التي كانت سوقاً مهمة للبرتقال الشهير الذي حمل اسم يافا. وكان ليافا عالمها البحري من الملاحين والحمالين وأصحاب الحرف والعمال. وكان هؤلاء اجتماعيين وبسطاء وسريعي التأثر على الطريقة المشرقية، وإذا ما وقع أي شيء غير مألوف يتجمهرون بسرعة. وكان بينهم عدد من الأشرار، كما هي الحال في أي ميناء، إلا أن أهالي يافا كانوا على وجه العموم قوماً مسالمين يعيشون ضمن حدود القانون، بل كانوا أكثر احتراماً للسلطة مما تعتبره المجتمعات الغربية الناشطة مستوىً طبيعياً.

في ١ أيار من ذلك العام تفجرت في فلسطين أحداث عنف لم يسبق لها مثل. صحيح أن يوم العمال العالمي كان يثير عادة توقعات غير يسيرة في كثير من الدول الأوروبية، إلا أن كفاح الطبقة العاملة لم يكن يعني شيئاً يذكر بالنسبة إلى عرب فلسطين. ولذا لم

يكن هنالك سبب لتوقع حدوث متاعب من جانبهم. إلا أن المتاعب وقعت، وعلى الرغم من أنها اكتنفت عدداً من الأماكن إلا أن مركزها كان يافا. وكان السبب هو الأمر الذي أخذ في السنوات الأخيرة يميز هذه المدينة العربية الساحلية التي لا تخرج في أمور أخرى عن المألوف، وهو أمر يبعث على قدر كبير من القلق. فالمدينة أصبحت المركز الرئيسي للهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي يافا كان اللاجئون من الأحياء اليهودية في أوروبا الشرقية يطأون الأرض الموعودة بأقدامهم لأول مرة. وإلى الشمال قليلاً من يافا بدأت مدينة تل أبيب الجديدة، مركز أكبر تجمع لليهود في البلاد، تتخذ شكلها.

كانت بداية العنف صغيرة بل تافهة. فقد جاء اليهود إلى فلسطين متسلحين بالمبادئ الاجتماعية والسياسية السائدة في شتاتهم في أوروبا الشرقية. وبما أن تلك الفترة كانت فترة هياج ثوري فإنه كان طبيعياً أن يضموا بين صفوفهم نسبة من المتطرفين البلاشفة. ومنذ العام ١٩٠٩ و«الحزب الاشتراكي الثوري» (أو كما يطلق عليه خصومه في استهزاء «موبسي» التي تعني بالألمانية نوعاً من الكلاب الصغيرة) يحاول أن يكسب تأييد المجموعات العمالية اليهودية لمبادئ «الأممية الثانية»، إلا أنه لم يفلح في تحقيق نجاح يذكر في جهوده الرامية إلى «إعداد تربة فلسطين للثورة الاشتراكية». وفي العام ١٩٢٠ ازدادت قوة الحزب بفضل المقبلين الجدد من الاتحاد السوفياتي، إلا أن عدد أعضائه لم يتجاوز حتى في ذروة قوته ثلاثمائة عضو. وقد اختار حزب «موبسي» يوم العمال العالمي لاستعراض قوته التافهة، آخذاً بذلك بالتقاليد العمالية. وكان أغلب قادة الحزب من المهاجرين بصورة غير مشروعة وقرّر أن يعوض ضعفه العددي بإحداث أكبر قدر ممكن من الضجيج والاستفزاز. وفي صبيحة الأول من أيار تجمع المسلّحون في مقرهم في نادي بوروشوف في حي عربي يهودي مختلط في يافا. ثم انطلقوا في الشوارع متحدين قراراً رسمياً بمنع التظاهر، وتجنّبوا حاجزاً أقامه رجال الشرطة واتجهوا نحو تل أبيب. ووضع هؤلاء المتظاهرون على صدورهم وروداً حمراء ورفعوا لافتات كتب عليها بالأحمر شعارات: «عاش يوم الأول من أيار. فلتسقط الدولة الإنكليزية الباغية، عاشت الثورة الاشتراكية، عاشت فلسطين الاشتراكية السوفياتية». وطالبوا العمال اليهود والعرب بلغة عنيفة بالمشاركة في إطاحة المستبدين و«بإسقاط الجلادين والطغاة في صفوفكم». وكانت هذه التظاهرة دعوة عالية الصوت لشن حرب طبقية، بيد أن المظلومين الذين كانوا يحاولون إنقاذهم، إخوانهم في الدين الضعفاء، كانوا هم الضحية الأولى للحرب بل للمجزرة المجنونة التي سببتها هذه التظاهرة.

ابتدأ العنف في صورة اشتباك بين اليهود. فقد اصطدم رجال «موبسي» بتظاهرة أكبر نظمها حزب اشتراكي ديموقراطي يسمى «أحدوت ها أفوداه» بعد أن حصل على إذن رسمي. وقد اشتبك الفريقان في عراك وقعت فيه بعض الإصابات وسقطت امرأة لإصابتها بجرح بالغ في رأسها. وكانت القلاقل العمالية اليهودية حتى ذلك التاريخ لا تثير أكثر من الفضول من جانب العرب. إلا أن الوضع كان مختلفاً هذه المرة. فقد أخذ الهياج العرب فجأة، وأصبحوا شبه مسعورين، حتى أن المواطنين ذوي الطبيعة المسالمة قاموا بأعمال وحشية استمرت أسبوعاً وانتشرت انتشاراً واسعاً في المناطق الريفية المجاورة. والذي حدث هو أن جمهرة من العرب تجمعوا لمشاهدة عراك المتظاهرين اليهود ووقف رجال الشرطة الخاضعون للسلطة البريطانية بين الفريقين الواقفين في طرفي فسحة رملية مكشوفة. وأخذ كل فريق يحملق مشدوهاً في الفريق الآخر. وازداد الوضع توتراً. ولم يرضَ أي من الفريقين أن يفرق رجاله. ثم أخذ البعض في تحطيم نوافذ بعض الدكاكين اليهودية في حي المنشية المجاور، ثم غادر الجمهور الفسحة الرملية وبدأوا حملة مطاردة عامة لليهود، متسلحين بالعصي والقضبان الحديدية والسكاكين وكل ما وقعت عليه أيديهم. أما الشرطة المحلية فقد غلبتها العاطفة المحابية فلم يعد لها أي أثر يذكر. ثم عرض ثلاثة من الوجهاء العرب خدماتهم لتهدئة الأهلين. ووجد هؤلاء الوجهاء السوق اليهودية في المنشية قد نُهِبَت بأكملها والنهب مستمراً في أمكنة أخرى. وقد أفلح هؤلاء الثلاثة في تهدئة الفوضى حيث كانوا، لكنّها كانت لا تلبث أن تُستأنَف بمجرد أن يديروا ظهورهم. ثم أنزِل الجيش، إلا أن أحداث الشغب ظلت تندلع من جديد، وعندما أمكن قمعها في النهاية كان قد سقط قرابة مائتي يهودي ومائة وعشرين عربياً بين قتيل وجريح. كان العرب هم الذين بدأوا بتحويل النزاع إلى نزاع عنصري، غير أن اليهود ردوا بوحشية مماثلة. وقد ذكر الدكتور بيدلز المسؤول الصحي في يافا بعد أن فحص جثث القتلى في اليوم الأول أن «أكثر ما أدهشني هو عدد الجروح في كل جثة، ووحشية هذه الجروح. وينطبق كلامي هذا بشكل خاص على الجماجم المكسورة. كما أن بعض القتلى كانوا مصابين بعشرات الجروح»[1]. والواقع أن بعض الفظائع الأسوأ كانت مقصودة.

وفي اليوم الثاني خرجت مجموعات من اليهود تريد الانتقام من الأبرياء. ويبدو أن إحداها كانت برئاسة شرطي من تل أبيب وعمدت إلى كسر باب أحد المنازل وأطلقت النار على رجل في بطنه. وعندما هرعت ابنته الصغيرة إلى والدها، فلق اليهود رأسها

بضربة فأس. ولم يكن العنف العربي أقل منهجية. ففي اليوم نفسه عثر على ستة من اليهود كانوا يعيشون في منزل منعزل وقد قتلوا في مكان قريب. وتبيّن أن خمسة منهم قد ضُربوا أو طُعِنوا حتى الموت، أما السادس فكانت جثته ملقاة على مسافة من الجثث الأخرى، وقد قتل ويداه مقيدتان وراء ظهره. إلا أن الذروة الرمزية حدثت في اليوم الأول عندما هاجم العرب نزل المهاجرين الصهيونيين الذي يقع في وسط المدينة. فقد سيطر الهياج العام على رجال الشرطة العرب حتى أنهم كانوا هم الذين قادوا الهجوم. وقد خلصت لجنة التحقيق الرسمية البريطانية التي رأسها السير توماس هيكرافت إلى النتيجة التالية:

> إننا قانعون بشهادة المحترم أ.ك. مارتن عضو «جمعية يهود لندن»، الذي شاهد معظم ما حدث من نافذة في مبنى يقع في الجانب المقابل من الشارع الرئيسي. لقد اقتحم رجال الشرطة في الشارع الباب ودخلوا على رأس مجموعة من الغوغاء إلى الفناء. وقد اقتحم هؤلاء الدور الأرضي من المبنى الرئيسي كما اقتحموا المباني الأخرى. وقد حاول البعض الفرار إلى الشارع إلا أن الجمهور ظل يضربهم حتى الموت، بينما قُتِل آخرون داخل الفناء. وقد دخل المقتحمون من كل المداخل بعد أن سقط الدفاع. ولم تُقتَل إلا امرأة واحدة، وذلك تحديداً برصاصة نفذت من أحد الشبابيك. أما النساء اللاتي هربن إلى الشارع فقد تعرضن للإيذاء من قبل الجمهور، إلا أنهن لم يقتلن. وقد أصبن بجراح، لكنها لم تكن جراحاً خطيرة وقد وفر لهن أحد الجيران العرب الحماية من المزيد من الأذى. ولعل الحادث الذي يبعث على أكبر قدر من الاشمئزاز هو تصرف أحد رجال الشرطة العرب. فقد اعتبرته النساء في البداية شخصاً يحتمين به إلا أنه استغل انتشار الرعب والفزع فسرق ما كان معهن من ممتلكات زهيدة، وراود اثنتين منهن عن نفسيهما، مؤكداً لهما أنه يهودي. وهددهما بالعنف إن رفضتا الاستجابة لما يريد. ويبدو أن المرأتين تمكنتا من تجنب هذا العمل الذي يعتبر قمة في الوحشية بالهرب منه. وقد أدين هذا الرجل أمام المحكمة الخاصة بمحاكمة الجرائم المرتكبة أثناء أحداث الشغب وحكم عليه بالسجن ثلاثة عشر عاماً. إلا أنه ينبغي ألاّ يظن أحد أن اليهود لم يقاوموا. فمجموع عدد القتلى والجرحى في حادث نزل المهاجرين الشنيع هو على النحو التالي: ثلاثة عشر يهودياً بين قتيل ومصاب بجراح قاتلة وأربعة وعشرون جريحاً، وقتيل عربي واحد وأربعة جرحى[٢].

وقع هذا الحادث الذي أسماه بن غوريون «مجزرة العام ١٩٢١» بعد ثلاث سنوات فقط من انتهاء أكبر مذبحة في التاريخ، مما قد يجعله يبدو أمراً تافهاً، غير أنه لم يكن كذلك بالنسبة لليهود. فربما يعتبر اليهود اندلاع موجات العداء للسامية في أوروبا الشرقية نوعاً من المصيبة الموسمية، إلا أن مذبحة تقع في فلسطين، في ظل حكم بريطانيا العظمى المستنير، ظلت بالنسبة إلى الكثيرين منهم صدمة يستعصي فهمها.

هيكرافت يبرّئ العرب

غير أن المذبحة كان لها سبب محدد وسبب عام، ولم يجد السير توماس هيكرافت صعوبة في تحديدهما. فقد خلص في تقريره إلى القول إن مظاهرة «موبسي» كانت السبب المحدد، أو الزناد المباشر الذي أطلق الهياج العربي، بينما كان الخوف من المهاجر اليهودي وشعور الكراهية له ولكل ما يريده ويسعى إليه هو السبب العام. فلم يكن «موبسي» في حد ذاته يشكل الكثير، بل كان فاشلاً فشلاً ذريعاً، يحتقره معظم أبناء طائفته مثلما يحتقره العرب. إلا أن رجال الحزب حققوا تأثيراً لا يتناسب إطلاقاً مع عددهم، نظراً لمشاعر العداء الطائفي الأعمق. ولم يكن هؤلاء بالنسبة إلى العرب يختلفون أي اختلاف جوهري عن غيرهم من الصهيونيين، بل كانوا يمثلون أقبح صورة لغزو أجنبي كانوا يجدونه بطبيعته أمراً مقيتاً لا يمكن التساهل فيه، إذ لم يقتصر الأمر على أن بلادهم تتعرض لغزو من قبل الأجانب بل كان هؤلاء الأجانب ينتهكون كذلك حرمته بمذاهبهم التخريبية المقيتة وبمشاجراتهم وعراكهم العنيف. وبعد أن تعرض رجال «موبسي» للزجر من قبل أبناء قومهم أخذوا يحاولون اجتذاب السكان الأصليين إلى مذاهبهم واستوردوا لهذا الغرض نشرات شيوعية باللغة العربية من فيينا. وقد رأى العرب «بوادر المنازعات الصناعية، التي لم تكن معروفة من قبل في البلاد، ورأوا الإضرابات وتظاهرات العمال، التي ملأت عقولهم المحافظة بالتوجس، وقرأوا نشرات... تدعو أبناء الشعب إلى الاشتراك في حرب طبقية، وإلى تشجيع الفوضى والانقلاب الاجتماعي»[٣].

كانت القلاقل العمالية مجرد جزء من مجموعة كاملة من الطرائق الغريبة المهينة. فقد كان العرب يشعرون أن المقبلين الجدد متعجرفون ومشاكسون في كل ما يفعلون. كما أنهم وجدوهم قليلي الأدب. «لقد أشار عدد من الشهود إلى الطريقة التي كان يسير بها عدد من الشبان والفتيات، يلبسون ثياباً بسيطة، ويتسكعون في الشوارع متشابكي

الأيدي، وهم يغنون ويعوقون السير، ويتصرفون عموماً تصرفات تنافي حس الأدب والاحتشام العربي»[٤]. وتتحدث الروايات الأخرى المعاصرة عن الصدمة التي كان العرب الشديدو الاحتشام يحسّون بها عندما يرون مظاهر مفرطة من الحياة الحديثة مثل السباحة العارية المختلطة، لذلك شعروا أن اليهود قد جاؤوا ليفسدوا عليهم مجتمعهم ومنهاج حياتهم بأكمله.

كان العداء يشتد في أحيان كثيرة بفعل مشاعر التحيّز المباشر. فقد اكتسب العرب بعض هذه المشاعر عن طريق تقليدهم للغرب، حتى أصبحوا يقولون إن جذور الشيوعية والثورة والفوضوية ضاربة في اليهود أنفسهم. فهم في كثير من البلاد الفئة «التي تزرع بذور الخلاف والخراب». وكان اليهود في نظرهم مثل الجراثيم، ولئن عجزت بريطانيا وأميركا عن احتوائهم فكيف يمكن لفلسطين أن تحتويهم؟ كذلك كانت لدى العرب بعض مشاعر تعصب خاصة بهم، حتى أن أحد كبار علماء الدين كتب يقول إن تصديق اليهود الذين يدعون أن نواياهم حسنة عمل حرام فهم «قوم أشرار والقرآن مليء بالأمثلة على أعمالهم الخبيثة»[٥].

وكان الصهيونيون يرددون دائماً حجتهم بأن نزول اليهود في فلسطين سيكون عاملاً في تطويرها لمصلحة أهلها كافة. إلا أن هذه الحجة لم تنل أي استحسان لدى العرب خصوصاً عندما تبينوا نوعية القوم الذين يدعون أنهم سيطورون بلادهم، إذ لم يكن هؤلاء من الأثرياء أو التجار أو أصحاب الأملاك، بل كانوا قوماً متباينين «من شذاذ الآفاق والمشردين من مختلف أنحاء العالم»[٦].

لقد كان النزاع نزاعاً حضارياً في جوهره ومع ذلك فقد كان يمكن للعرب أن يتصوه لولا افتراض واحد لا يمكن تقبله إطلاقاً، وهو الافتراض الأساسي في الفكرة الصهيونية كلها. فالأمر لم يقتصر على أن اليهود جاءوا بثقافة أجنبية بل كانوا يخططون كذلك لجعلها الثقافة الوحيدة في البلاد. كما أن سعيهم لتولي السيادة لم يكن في الجانب الثقافي وحده، بل كانوا يريدون السيادة سياسياً واقتصادياً وسكانياً كذلك. وقد أولت لجنة هيكرافت ـ ولجان كثيرة أخرى تبعتها على مر السنين ـ اهتماماً متعاطفاً كبيراً بهذا الخوف المتأصل:

من المهم أن ندرك أن ما يكتبه الصهيونيون والمتعاطفون معهم في أوروبا عن

موضوع الصهيونية يقرأه الفلسطينيون العرب لا في المدن فحسب، بل كذلك في المناطق الريفية. فقد ضرب شاهد من طولكرم... مثلاً على الكتابات الاستفزازية العبارة التالية من كتاب بعنوان «إنكلترا وفلسطين» من تأليف هـ. سايدبوتام: «من المستحسن تشجيع الهجرة اليهودية بكل وسيلة، وتثبيط هجرة العرب في الوقت نفسه»... وقد نشر هذا الكتاب في العام ١٩١٨، إلا أنه جرى لفت نظرنا إلى بيانات لا تقل عن هذا الكلام في طبيعتها الاستفزازية ظهرت في المنشورات الصهيونية التي صدرت بعد القلاقل أثناء عمل لجنتنا. فصحيفة «جويش كرونيكل» نشرت في العدد ٢٧٢٠ الصادر في ٢٠ أيار ١٩٢١ الكلام التالي ضمن مقالها الرئيسي: «وعلى هذا فإن المفتاح الحقيقي للوضع في فلسطين هو إعطاء اليهود حقوقاً وامتيازات في فلسطين تمكن اليهود من جعل فلسطين يهودية مثلما أن إنكلترا إنكليزية أو كندا كندية. إن هذا هو المعنى الوحيد المعقول، بل والمعنى الوحيد الممكن للوطن القومي اليهودي، وإن من المستحيل على اليهود أن يبنوا هذا الوطن من دون إعطاء وضعية وطنية لليهود.

كذلك فإن صحيفة «فلسطين» وهي لسان حال «اللجنة البريطانية الفلسطينية» تحدثت في عددها الصادر في ٤ حزيران ١٩٢١ عن مسألة الهجرة اليهودية فوصفت فلسطين بأنها «أرض مهجورة خاوية». ولا يتفق هذا الوصف إطلاقاً مع حقيقة أن الكثافة السكانية حالياً في فلسطين تصل حسب التقديرات الصهيونية إلى نحو من خمسة وسبعين شخصاً في الميل المربع. وقد نشرت «التايمز» في عددها الصادر في ٢٤ أيار رسالة من السيد ف. جابوتينسكي... قال فيها إنه نظراً للاضطرابات التي وقعت في يافا، فإن من الضروري إعطاء اليهود وحدهم ميزة الخدمة العسكرية في فلسطين وتجريد العرب من حق حمل السلاح.

ولم تكن اللجنة تدرك إلى أي مدى كانت هذه العبارات التي ذكرنا أمثلة منها أعلاه تحظى بموافقة المسؤولين من الصهيونيين إلى أن استجوبت اللجنة الدكتور إيدر، رئيس «اللجنة الصهيونية» بالوكالة. فقد أوضح الدكتور إيدر، كشاهد، أموراً كثيرة. ولم يكن صلفاً في أسلوبه، ولم تكن لديه أي رغبة في طرح آراء قد تكون مؤذية للعرب. إلا أنه عندما سئل عن أمور جوهرية معينة فإنه أعرب بصراحة كاملة عن رأيه في الغاية

الصهيونية. فهو لم يأبه لوجهة نظر وزير الخارجية أو المفوض السامي في مسألة الوطن القومي، بل أعرب عن رأيه في أنه لا يمكن أن يوجد إلا وطن قومي واحد في فلسطين، وهو الوطن القومي اليهودي، ولا يمكن أن تكون هناك مساواة في الشراكة بين اليهود والعرب، بل لا بد من سيطرة يهودية تتحقق بمجرد ازدياد أبناء العرق اليهودي إلى حد كاف... وبما أن الدكتور إيدر هو رئيس «اللجنة الصهيونية» بالوكالة فإن المفروض أنه يعبر في كل النقاط عن وجهة النظر الرسمية للصهيونية، إن وُجِدت. ولهذا فإن كلامه مهم جداً. وليس ثمة سفسطة في كلام الدكتور إيدر، بل كان واضحاً تماماً في رأيه بأن من الضروري إعطاء اليهود حق حمل السلاح وبعدم إعطاء هذا الحق للعرب، كما أكد قناعته بأن هذه التفرقة ستؤدي إلى تحسين العلاقات العربية - اليهودية(٧).

ومضى هيكرافت في تقريره فقال إن العرب مقتنعون قناعة أكيدة أن حكومة فلسطين خاضعة للنفوذ الصهيوني مما يؤدي بها إلى محاباة الأقلية على حساب الأغلبية الساحقة من المواطنين. وفي ضوء هذا كله فقد برأ هيكرافت القادة العرب، وكتب يقول:

> إننا مقتنعون أن التهمة التي يوجهها اليهود دائماً للعرب بأن هذه الأحداث كانت مدبرة من قبلهم أو من قبل قادتهم، وأنها رتبت بحيث تتم في الأول من أيار تهمة عارية عن الصحة. ويبدو من الأدلة أنه حدث أكثر من مرة أن بعض العرب الذين يرتدون الزي الأوروبي كانوا يحرضون الجمهور إلا أن الوجهاء من الجانبين، أياً كانت مشاعرهم، كانوا مستعدين دائماً لمساعدة السلطات في إقرار الأمن والنظام، ونرى أنه لولا مساعدة هؤلاء الوجهاء لأسفرت الأحداث عن أعمال أسوأ بكثير مما حدث. لقد أكثر الشهود اليهود من الادعاء بأن قادة العرب كانوا يحرضون الغوغاء على أعمال العنف، ولئن كان هذا لا يعني أكثر من أن المثقفين يتحدثون ويكتبون بينما الغوغاء يفعلون، فإن هذا الادعاء لا يخلو من الصحة. أما إذا كان الادعاء يعني أنه لولا تحريض الوجهاء والأفندية والمشايخ لما وقعت أحداث شغب، فإنه يصبح ادعاء لا يمكن إثباته... وكل ما يمكن أن يقال حقاً في تأييد وجهة النظر اليهودية هو أن أهل الرأي من العرب لا يقتصرون على مجرد الإفصاح عن آرائهم، وإنما يقومون بحملة سياسية كذلك، بيد أن أبناء الشعب يشاركون قادتهم في هذه الحملة لأنهم يشعرون أن مصالحهم السياسية والمادية واحدة.

> ليس هناك أي دليل جدير بالاعتبار يبين أن أحداث الشغب كانت مدبرة ومنظمة، ولو أنها كانت كذلك لأدت إلى نتائج نتردد في تصور فداحتها[٨].

تمتلئ وثائق الحكومة البريطانية الخاصة بتلك الفترة بآراء مماثلة يعرب عنها المسؤولون والموظفون العاملون في المنطقة. فقد جاء في التقرير السياسي الشهري المرسل من القدس أن وقوع أحداث الشغب في يافا «ليس مفاجأة على الإطلاق» لأن الاستياء على أشده في الأماكن «التي يكثر فيها وجود العامل المستفز الذي سببها»[٩]. وقال السكرتير الأول لحكومة فلسطين إن الهجرة هي «الدليل المرئي المحسوس على الصهيونية، وهي المعيار الذي يمكن (للعرب) أن يحكموا بواسطته»[١٠]. لقد كان المصير الذي لقيه النزلاء المؤقتون في نزل الهجرة، الذين قدموا مؤخراً إلى «أرض الميعاد»، مصيراً قاسياً ساخراً. إلا أن الذين يحبون أن يتفهموا رأي العرب يرون أن العرب ما كانوا يستطيعون اختيار طريقة أشد وضوحاً لتبيان رأيهم في أنه لا يمكن أن يستتب السلام في صهيون إذا كان من هذا النوع.

الصهيونيون يلومون «الساسة» العرب

لم يرد الصهيونيون أن يروا الحقيقة، فقد كانت آراء الدكتور إيدر هي الآراء السائدة بينهم. ولم تكن آراء جابوتينسكي إلا صورة غير معتدلة منها. ولعل من الخصائص الكثيرة الغريبة في حركة ولدتها مقاومة الظلم والاضطهاد أنها كانت لا تحس إطلاقاً بروح المقاومة نفسها التي ولدتها هي في نفوس الآخرين. إلا أن هذا أمر لا يبعث على الدهشة. فقد جاء الصهيونيون إلى فلسطين يحدوهم تصميم عاطفي كبير على النجاح حتى أنهم لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بالاعتراف بوجود العقبات الكأداء، المعنوية منها والحسية، التي بدا من المستحيل التغلب عليها والتي وجدوها تعترض طريقهم عندما وصلوا إلى فلسطين. لذلك فضلوا أن يحتفظوا بالتصور الزائف الذي كان يرافقهم في مواطنهم الأخرى وهو أن الأرض الموعودة خالية من السكان فعلاً أو أنها تستطيع أن تستوعبهم بسهولة وأن تستوعب معهم كل مطامحهم وآمالهم. أو أنهم عندما وجدوا أنها لا تستطيع استيعابهم، فضلوا التوهم بأنه لن يحل أي أذى بأهلها الكثيرين جداً، وكان هذا التوهم أيضاً خداعاً للنفس مريحاً للضمير.

خلاصة القول أن الصهيونيين ابتدعوا عالماً من التوهم لا تحدث فيه أي مقاومة لأنه لا

يوجد فيه ما يستدعي ذلك. ومنذ بداية القرن العشرين حتى اليوم وثقة الصهيونيين بسمو دوافعهم تجعلهم يتعامون دائماً عن حقيقة دوافع خصومهم. وليس من المبالغة في شيء أن نقول إنه عندما وجد الصهيونيون أنفسهم يواجهون المقاومة العربية فإنهم فسروها تفسيرات يدرك كل من ينظر بعين منصفة أنها ليست خاطئة فحسب، بل وغالباً ما كانت مناقضة للأسباب الحقيقية. وبناء على تشخيصهم الخاطيء ظلوا يطالبون في عناد أحمق بتطبيق أساليب علاج لا تؤدي إلاّ إلى زيادة حدة المرض المفروض أن تعالجه. وقد كانوا يرددون دائماً أن المشكلة هي مشكلة «الساسة» لا مشكلة «الشعوب». ففي فلسطين أيام الانتداب كان الوجهاء المحليون من الزعماء والأفندية، بزعمهم، هم الذين يحرضون على القيام بأحداث الشغب ضد اليهود، مثلما صار بعد العام ١٩٤٨ جمال عبد الناصر والقادة «الثوريون» الآخرون هم الذين يعملون على نشر شعور الكراهية لدولة إسرائيل الجديدة عبر العالم العربي. وكان الصهيونيون يقولون إن خير وسيلة للرد على الساسة الذين يثيرون المشاكل هي معارضتهم في إصرار وعناد، أو بعبارة أخرى المضي في تنفيذ المشروع الصهيوني العظيم بتصميم أكبر من ذي قبل. وإن التميز ضد العرب سيؤدي إلى تحسين الوضع لمصلحة الجميع، بما في ذلك العرب أنفسهم طبعاً. وكلما ازداد كره العرب لهذا التميز وجب أن يذوقوا المزيد منه.

صحيح أنه كانت هناك قلة من الصهيونيين ترى في هذا الكلام تحريفاً فاضحاً للمنطق. فقد رأى حاييم أرلوسوروف أن «مجزرة العام ١٩٢١» تعني أن «ثمة حركة عربية موجودة فعلاً، وأياً كان نوع هذه الحركة فإن نفي أهميتها أو الاعتماد على الحراب، سواء أكانت بريطانية أم يهودية، سيعود علينا بالكارثة. فقوة الحراب تفيد لمدة ساعة، ولا تفيد على مدى عشرات السنين... وسياسة «الذراع القوية» لا يمكن أن تحقق هدفها»[١١]. غير أن هذا الرأي كان يتعارض تماماً مع التشخيص المعتاد الذي نأخذ مثلاً له من كلام غريشون أغرونسكي مؤسس صحيفة «الجيروزاليم بوست» الذي كتب يقول: «إن أحداث الشغب التي وقعت في يافا هذا العام والتي اندلعت في القدس في عيد الفصح من العام الماضي لم تكن نتيجة حركة شعبية، وإنما دبّرها الساسة العرب الذين يشنّون حملة ضد السياسة البريطانية الصهيونية، مستغلين فيها العربي الطيب غير المثقف استغلال السذج. وهؤلاء الساسة... طبقتان: فهناك الوجهاء أولاً من أهالي فلسطين، أبناء طبقة ملاك الأراضي الذين كانوا يتمتعون بميزات أكبر أيام الحكم التركي ويشعرون أن مصالحهم مهددة إذا ما قامت حكومة غربية تتبنى أفكاراً غربية للعدالة.

ويخشى هؤلاء كذلك من الهجرة اليهودية بسبب تأثير ارتفاع مستوى المعيشة لليهود على الفلاحين المستغلين». ويسلّم أغرونسكي بأن أحداث الشغب والأعمال المكشوفة الأخرى تشير في الظاهر إلى أن قطاعاً من أهالي البلاد يشعرون بالعداء للهجرة اليهودية، إلا أنه يواصل كلامه قائلاً: «غير أن هذا العداء يقوم على فهم أهداف الصهيونية فهماً خاطئاً، ولذا فإن من الممكن التغلب عليه. فالذين مكثوا في البلاد أي فترة من الزمن يعرفون ما يعرفه العرب الذين تأثروا تأثراً مباشراً بعمل الصهيونيين، وهو أن فلسطين ستستفيد فائدة كبيرة من دون أن تخسر شيئاً من تدفق هجرة صهيونية كبيرة. ويقول ونستون تشرشل إنه في المناطق التي تحيط فيها القرى العربية بالمستعمرات اليهودية «نجد أن البيوت العربية تستخدم البلاط في بنائها بدلاً من الطين، بمعنى أن الحضارة انطلقت من هذا المركز لتنتشر في المنطقة المحيطة به». ومع أن مستوى الأجور منخفض جداً في فلسطين، فإن الأجور ترتفع كثيراً عندما يعمل العربي لدى اليهود، كما أن العمال اليهود أوجدوا الحافز لتنظيم العمال العرب». ثم يمضي أغرونسكي في كلامه فيعرض العلاج المتناقض في ذاته: «إن الأمن سيستتب عندما تمهر عصبة الأمم الانتداب بخاتمها الرسمي، وعندما تمتلك «المنظمة الصهيونية» الوسائل الكفيلة بتنفيذ برنامجها، وإن الذين يريدون مخلصين أن يروا السلام ينشر لواءه في أرض فلسطين... يريدون المصادقة على الانتداب ويريدون لـ «كيرين هاييسود» (الصندوق الوطني اليهودي) أن ينجح، ويريدون رضا العربي نتيجة للأمرين معاً»[١٢].

لئن أمكن أن نعذر هذا الصحافي الصهيوني الموجود في فلسطين لعدم استطاعته تبين الأمر على حقيقته، فما الذي يمكن أن يؤخذ عذراً للعالم البريطاني الشهير ريدكليف سالمان؟ لقد كان سالمان على يقين من أن «اليهودي والعربي سيتفاهمان ويتفقان إذا ما تركهما الساسة وشأنهما. فالأرض تتسع لهما معاً وزيادة. فالعربي غير قادر إطلاقاً على إنماء الأرض وتطويرها وحده، واليهودي هو الشخص الوحيد الذي سيأتي برأس المال، والعربي يعرف ذلك. بل إنه في الوقت الذي أمسك فيه القلم لأكتب، ترد معلومات عن وصول رسائل من مخاتير القرى في سائر أنحاء البلاد... تتوسل طالبة الهجرة اليهودية». ويعرب سالمان عن برمه «من حكومة خضعت للفريق الذي يجعجع مطالباً بالوحدة العربية حرصاً على فرض الأمن والهدوء، وسمحت بالفرقة والفتنة أن تنتشر تحت سمعها وبصرها، وجمعت الأسلحة القليلة من أيدي المتطوعين من الشرطة اليهودية في المستعمرات، بينما تهاونت في سرقة العرب للسلاح والذخيرة بالجملة». وتوصل

سالمان كذلك إلى النتيجة غير العلمية وهي أن البرنامج الصهيوني، الذي أصر الكاتب على ضرورة أن يؤدي إلى حكم أغلبية يهودية في فلسطين، لو طبقته بريطانيا بقوة أكبر سوف يجعل العرب أكثر سعادة: «وفي الوقت الذي أمسك فيه القلم لأكتب أسمع أنباء عن حوادث وسفك دماء في القدس وعن حملة صحافية كثيرة الجلبة تقول للعالم إن الفلاح العربي يخشى من تدفق سيل اليهود. لعل من العبث القول إنه لا توجد معارضة، إلا أن المرء يستطيع أن يقول من دون تردد: لو أن بريطانيا تولت الانتداب فور إعلان الهدنة ونفذت الوعد الذي تضمنه تصريح بلفور لما وجدت من جانب الفلاحين إلا شيئاً من المعارضة أو أي معارضة على الإطلاق»[١٣].

يمكن التساؤل قطعاً عما إذا كان كل الذين أعربوا عن آراء غير واقعية من هذا القبيل صادقين فعلاً في ما يقولونه. فليس هنالك من دليل يثبت أن بن غوريون قد ذكر في ذلك الوقت أمام الملأ ما كتبه بعد ذلك بأربعين عاماً: «لقد كنت أعتقد ولا أزال أن التعاون بين العرب واليهود يعود بفائدة ضخمة على الشعبين. إلا أنني كنت أدرك في الوقت نفسه أن معركة تل حي التي وقعت في العام ١٩٢٠ ومجزرة العام ١٩٢١ لم تكونا شيئاً يذكر إذا ما قورنتا بالدم الذي سيسفك فيما بعد»[١٤].

ثمة جنوح في الجانب العربي وخصوصاً بين المؤرخين اليساريين المعاصرين إلى تأكيد وجهة النظر المعاكسة، وهي أن «أبناء الشعب» بكراهيتهم الفطرية المباشرة للصهيونية كانوا وطنيين غير مشكوك في وطنيتهم بينما كان «الساسة» كلهم ومن دون استثناء تقريباً عملاء. إلا أن الأمر اليقين هو أن المقاومة قد استمدت قوتها الدافعة الرئيسية من الشعب، بل إن أبناء الشعب هم الذين فرضوها على الساسة وليس العكس.

الساسة العرب يختارون اللاعنف

كانت الحيرة التي واجهها القادة الفلسطينيون ثقيلة فعلاً. وكانت متجسدة في وعد بلفور. وقد رأينا ماذا كان هذا الوعد يعني بالنسبة إلى الصهيونيين. إذ بات في وسعهم الاعتماد على البريطانيين ليساعدوهم في ملء «الإطار» الذي يمثله ذلك الوعد، بحسب كلام وايزمان. ولم يخب أمل الصهيونيين هذا، فقد هيأوا لأنفسهم دعماً استعمارياً كافياً لإمالة ميزان القوى إلى صالحهم بعد أن كان راجحاً رجحاناً شديداً ضدهم. أما بالنسبة إلى العرب فقد كان الاختيار مفتوحاً دائماً بين المصالحة والمقاومة. وقد رأينا

كيف ساورت العرب في الأيام الأولى التي سبقت وعد بلفور فكرة المصالحة كوسيلة لاحتواء «الخطر الصهيوني» وهو في المهد. إلا أن هذا الخطر اكتسب أبعاداً أكبر بكثير تبعث الذعر في النفس. وكانت المصالحة تعني التفاهم مع بريطانيا بينما كانت المقاومة تعني محاربتها. كان الخيار صعباً جداً، وقد قال العرب إن «من المستحيل إنشاء وطن قومي لليهود من دون الإجحاف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية التي تعيش حالياً في فلسطين»[١٥]. فكيف يمكنهم إذاً أن يتعاونوا مع حكم أجنبي من طبيعته أن يدوس بقدمه على المصالح الوطنية؟ ومن جهة أخرى، أنّى لهم بقتال دولة تعتبر من أكبر الدول لناحية القوة العسكرية في ذلك العصر؟ لذلك اختاروا المصالحة.

طبيعي أن الفلسطينيين لم يرضوا عن وضعيتهم الجديدة التي جعلتهم شبه مُستعمَرين. وكسائر العرب اعتبروها نتيجة نكث بالوعود المقطوعة لهم. غير أن اهتمامهم الأول لم ينصبّ على التخلص من هذه الوضعية، لأنهم يستطيعون تحقيقه في الوقت المناسب، وإنما كان اهتمامهم الأول هو التأكد من عدم إلحاق أضرار بالغة بالمصلحة الوطنية يتعذر إصلاحها. لذلك حاولوا التعاون مع سادتهم الجدد آملين إقناعهم بالتخلي كلياً عن فكرة إنشاء الوطن القومي اليهودي. ففي العام ١٩٢١ وجه موسى كاظم الحسيني رئيس «اللجنة التنفيذية العربية»، التي كانت تمثل الفلسطينيين في التعامل مع السلطات البريطانية، نداءً إلى مواطنيه يناشدهم فيه «أن يعلقوا أملهم على حكومة بريطانيا العظمى الشهيرة بعدالتها واهتمامها بمصالح السكان وحماية حقوقهم وبالموافقة على المطالب المشروعة»[١٦]. وقد انتهج الفلسطينيون أسلوبين أساسيين، أولهما، وهو الأسلوب المباشر، العمل على إلغاء وعد بلفور رسمياً، أو على الأقل التوصّل إلى امتناع هادئ عن تنفيذ نصوصه العملية. أما الأسلوب الثاني، وهو الأسلوب غير المباشر، فكان العمل على إنشاء حكومة منتخبة في فلسطين تمكنهم، وهم الأغلبية العظمى، من إحباط مساعي الأقلية الصهيونية. فقد قبلت بريطانيا الانتداب على فلسطين وفقاً لميثاق عصبة الأمم باعتباره «أمانة حضارية مقدسة»، وكان إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي وتطويرها من الالتزامات الأساسية فيه. ثم، ألم تمنح بريطانيا فعلاً الحكم الذاتي لمناطق في الشرق الأوسط أكثر تخلفاً بكثير من فلسطين؟

غير أنهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً في أي من الأسلوبين، فعندما زار ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني الشرق الأوسط في العام ١٩٢١، أوقف عملياً كلا الأمرين.

فقد قدّم إليه وفد من القادة الفلسطينيين التماساً يطلبون فيه إلغاء وعد بلفور، وإنهاء الهجرة اليهودية، والموافقة على تشكيل حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام جمعية منتخبة من قبل الشعب. إلا أن تشرشل رد قائلاً: «إنكم تطلبون مني إلغاء وعد بلفور وإيقاف الهجرة، غير أن هذا ليس في يدي، كما أنه ليس في رغبتي». وبعد أن أفاض تشرشل في امتداح فكرة إنشاء مركز قومي يهودي في فلسطين تحدث عن مادة «الضمانات» الثانية في الوعد وعما وصفه «بقدسية الحقوق العربية والدينية». وقال لمقدمي الالتماس: «يؤسفني أنكم تعتبرون الشق الثاني غير ذي قيمة. إنه أمر حيوي بالنسبة إليكم، وعليكم أن تتمسكوا وتطالبوا به بشدة. فإذا كان أحد الوعدين قائماً فإن الوعد الآخر قائم كذلك. وسوف نفي بالوعدين معاً بكل إخلاص». أما في موضوع إقامة برلمان فلسطيني فقد كان تشرشل صريحاً على الأقل إذ قال: «إن شكل الحكم الحالي سيستمر سنين طويلة، وسنقيم شيئاً فشيئاً مؤسسات ممثلة للشعب تؤدي إلى الحكم الذاتي الكامل غير أن تحقيق ذلك لن يكتمل قبل أن يكون أبناء أبنائنا قد انتقلوا إلى الدار الآخرة»(١٧).

نتبين في جواب تشرشل الحيرة التي ظلت تواجه الفلسطينيين معظم فترة الانتداب. فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم من الناحية الدستورية في طريق مسدود. ولم تكن ثمة فائدة في تركيزهم على جوهر الأمر، وهو استحالة تنفيذ الانتداب أساساً، لأنه لم تكن لدى بريطانيا «الرغبة» أو «السلطة» للتخلي عنه. فهي لم تكن ترغب في ذلك لأن سياستها كانت كذلك، ولم تكن لديها السلطة لذلك لأنها كانت بحسب دعواها، تقوم بتنفيذ «أمانة مقدسة» حمّلتها إياها عصبة الأمم. وكانت عصبة الأمم بكل هيبتها قد أعلنت من قبل رأيها بأن «الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا متعارضين بأي وجه من الوجوه». ووجدت بريطانيا في هذا الحكم سلاحاً ترد به على التأكيدات العربية بأن الالتزامين كان خلاف ذلك. طبيعي أنه كان في مقدور العرب أن يرفعوا القضية إلى عصبة الأمم مباشرة، متجاوزين بريطانيا، بيد أنهم وجدوا أن «اللجنة الدائمة للانتدابات» ليست مخولة صلاحية الاعتراض على الشروط الأساسية للانتداب.

ولم يحقق العرب تقدماً أكبر في الأسلوب غير المباشر. فبعد أن يتجاوز المرء عن دواعي الفصاحة التشرشلية، يتبين لديه بوضوح أن نية الحكومة البريطانية كانت تتجه إلى ضرورة انتظار الفلسطينيين وقتاً طويلاً جداً قبل إنشاء مؤسسات حقيقية للحكم الذاتي. لذا كان كل ما يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوه هو أن يضعوا ثقتهم في فقرة الضمانات

من وعد بلفور، وفي وعد بريطانيا بأنها ستفي بكل إخلاص بالتزاماتها لليهود والعرب على السواء. بيد أن هذه الالتزامات كانت متعارضة، وفي العام ١٩٣٧ اعترفت لجنة ملكية بريطانية رسمياً بهذا التعارض. ولكن لما كانت بريطانيا طوال تلك الفترة تسير قدماً في تنفيذ الالتزام الأول على حساب الثاني فإن العرب أصبحوا يعتبرون فترة الضمانات «غير ذات قيمة».

مرت ست عشرة سنة قبل أن يعترف البريطانيون رسمياً بذلك، غير أن «مجزرة العام ١٩٢١» كانت نذيراً واضحاً: فلئن حُرِم مجتمع ما من التعبير عن نفسه بالوسائل الدستورية المشروعة فإنه يلجأ إلى وسائل أخرى كان من المؤكد أن ينددبها لو توفرت لديه الوسائل المشروعة. بل إن ضابطاً من ضباط المخابرات البريطانية في فلسطين يرى أن زيارة تشرشل وإصراره المكشوف على نيته في حرمان العرب من الامتيازات الديموقراطية التي يعتبرها حقاً فطرياً لكل فرد في إنكلترا هو الذي أشعل شرارة انفجار يافا. «فهو قد تبنى القضية الصهيونية واعتبر مطالب العرب مطالب جانب معارض لا تستحق أن يُلتفَت إليها، بل يمكن ردّها ببضع عبارات مؤدبة، ومعاملتهم كأنهم أطفال مشاغبون... ولئن لم تُعدَّل السياسة المتبعة فإن أحداث الشغب التي اندلعت اليوم قد تتحول إلى ثورة غداً»(١٨).

بيد أن تشرشل بدا وكأنه عدّل آراءه. ففي حزيران ١٩٢٢، أي بعد ثمانية أشهر من نشر لجنة هيكرافت النتائج التي توصلت إليها، عرض تشرشل على ممثلي الصهيونيين والفلسطينيين في لندن مقترحات لإحداث مجلس تشريعي. وكان هذا يوفر من دون شك بديلاً دستورياً عن العنف. وقد وردت المقترحات في صورة كتاب أبيض يقدّم بعض التنازلات لوجهة النظر العربية. وأكد الكتاب الأبيض وعد بلفور مصرّاً على إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين باعتباره حقاً، لا أمراً يُقبَل على مضض. وادعى الكتاب الأبيض أن المخاوف العربية ترجع «من جهة» إلى «التفسيرات المبالغ بها» للوعد. غير أن المقترحات أكدت بشكل قاطع أنه لن تقوم دولة يهودية، وأنه لن يكون هناك إضعاف للسكان العرب أو اللغة أو الثقافة العربية بما يضعها في المحل الأدنى. لكن ما هو نوع هذا المجلس التشريعي المقترح؟ من الواضح أن آخر ما كان الصهيونيون يريدونه فعلاً هو أن ينال كل أهالي فلسطين حقاً متساوياً في إدارة البلاد، لأن ذلك يعتبر أمراً محرجاً لهم على اعتبار أنهم إنما جاؤوا إلى فلسطين يحملون علم الحضارة الغربية. غير أنهم لم

يعمدوا إلى رفض مؤسسات الحكم الذاتي رفضاً قاطعاً وإنما أقنعوا راعيتهم الاستعمارية بأن تعرض نوعاً ضيقاً جداً من هذه المؤسسات. فبمساعدة لويد جورج، رئيس الوزراء، واللورد بلفور، أقنع وايزمان تشرشل بأن قيام حكومة منتخبة يعني انتهاء إمكانية إقامة وطن قومي في فلسطين. ولهذا فقد جُعِل المجلس مؤلفاً من اثني عشر عضواً منتخباً (ثمانية من المسلمين، واثنان من النصارى واثنان من اليهود) بالإضافة إلى أحد عشر عضواً يُعيّنون تعييناً. بيد أن الفلسطينيين رفضوا هذا العرض لأنهم رأوا، وبغض النظر عن الاعتراض الجوهري من حيث المبدأ، أن هذه التركيبة ستؤدي في الأرجح إلى وجود أغلبية دائمة تؤيد سياسة الحكومة التي يعتبرونها سياسة مرفوضة رفضاً قاطعاً، على الرغم من التأكيدات التي وردت في الكتاب الأبيض. وقد ظن الفلسطينيون أن كل ما يحققه هذا الاقتراح هو «تنفيذ السياسة الصهيونية للحكومة تحت ستار دستوري، بينما هي في الوقت الراهن غير شرعية، وتتعارض مع حقوق الشعب ورغباته ولا تستمر إلا بقوة السلاح»[١٩].

كان هذا هو أول مثل هام على عقلية يرى الكثيرون، وحتى بعض المتعاطفين من الأجانب، أنها كانت العامل الأول الذي أسهم أكثر من سواه في وقوع الكوارث التي حلت في النهاية بالشعب الفلسطيني. فهذا التمسك بالمبدأ، مهما كانت عدالة المبدأ، مترافقاً مع الرفض للحلول الوسط، التكرار الأبدي لكلمة «لا»، اعتبر أكبر تعنت غبي. وقد وصف المؤرخ البريطاني كريستوفر سايكس هذا الرفض بأنه «خطيئة قبيحة» واحتج قائلاً إن «تعنت الفلسطينيين الساذج» قد ضمن لهم ألاّ تقوم لديهم أبداً حكومة منتخبة حتى في شكل بدائي ولهذا فإنهم لم يستطيعوا أن يتلافوا ويلات الحكم التعسفي[٢٠]. بل يذهب الباحث الإسرائيلي المعاصر الجنرال يهوشفاط هاركبي إلى أبعد من هذا فيعرب عن رأيه بأنه «لو أن العرب قبلوا ما قدّمه المجلس التشريعي في العشرينيات لما قامت دولة إسرائيل...». ويمضي قائلاً: «إن التعنت العربي هو السبب الذي حتّم التقسيم وقيام الدولة اليهودية. ومن مفارقات التاريخ أن يُعَدّ العرب من بين الآباء المؤسسين للدولة اليهودية»[٢١]. لا شك أنه من الممكن الاحتجاج بأن الفلسطينيين كانوا سيجدون أنفسهم في وضع أفضل لو أنهم قبلوا بالمجلس. فقد كان ثمة عداء كبير للصهيونية في صفوف الإدارة البريطانية، ولذا كان من المحتمل جداً أن يتخذ بعض المسؤولين الأحد عشر المعينين على الأقل جانب العرب. والواقع أنه لا يمكن إثبات بطلان هذه الحجة، إلا أنها كانت في شكلها الأوقح غير منصفة على وجه اليقين. ومع أن إحساسات

الفلسطينيين الفطرية كانت صادقة، إلا أنهم لم يكونوا يعرفون في ذلك الوقت أن الأحداث التالية سوف تهيئ لهم رداً دامغاً. فعندما عرضت الحكومة البريطانية في العام ١٩٣٥ قدراً محدوداً من الحكم الذاتي كان أقل ميلاً لصالح الصهيونيين، وإن لم يكن محايداً تماماً، كان الصهيونيون، لا العرب، هم الذين سارعوا إلى دفن هذه التجربة الخجولة في الديموقراطية. فقد أعلن المؤتمر الصهيوني «رفضه القاطع»[٢٢] لهذا العرض، وعندما رفضه البرلمان البريطاني، أبو المجالس النيابية، امتدحت الصحافة الصهيونية هذا الرفض واعتبرته «نصراً يهودياً عظيماً»[٢٣]. أما العرب، فكانوا مستعدين على الأقل للنظر في هذا العرض. الواقع أن «الرفض العربي» الشهير كان يلقى دائماً ترحيب الصهيونيين لأنه يعطيهم أكبر حجة معنوية في أيديهم، وهي أن «ليس لديهم خيار» إلا أن يقاتلوا العرب، وأن يقاتلوهم المرة بعد المرة. وإذا حدث من جراء ذلك أن كسبوا أكثر مما كانوا يخططون له أو يطمعون فيه، فإن هذا من حسن طالعهم، ولا يمكن للعرب أن يلوموا إلا أنفسهم. فالجنرال هاركبي مثلاً يبدو وقد انفجرت قنبلته في يده، إذ كتب بعد اثنين وخمسين عاماً من هذا الرفض المبكر، وفي أعقاب الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة في جيل واحد، يعرض رأيه معارضاً التوصل إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط الذي يزداد اتساعاً على الدوام:

> إن علينا أن نحدد موقفنا ونضع مبادئ أساسية للتسوية. بيد أن مطالبنا يجب أن تكون معتدلة ومتوازنة، وينبغي أن تبدو معقولة، إلا أنها يجب أن تكتنف في الواقع شروطاً تضمن أن يرفضها العدو. ثم علينا بعد هذا أن نناور ونسمح للعدو بأن يحدد موقفه، ويرفض أي تسوية تقوم على أساس حل وسط. ثم ننشر بعدها مطالب العدو ونصوّرها على أنها تمثّل تطرفاً غير معقول[٢٤].

عندما رفض الفلسطينيون المجلس، فإنهم لم يرفضوا المصالحة، فالمقاومة، مجرد العصيان المدني أو العنف السافر، لم تكن تبدو لهم بديلاً جدياً. وهذا لا يعني أنهم لم يفكروا فيها. غير أن الفلسطينيين لم يستطيعوا قط أن ينتخبوا قيادة يمكن أن يضعوا فيها ثقتهم الكبيرة، فالحاج أمين الحسيني كان قد صدر في حقه حكم من قبل البريطانيين بسبب التحريض على العنف، وذلك قبل أن يصبح مفتي فلسطين وأكثر القادة الفلسطينيين نفوذاً. وكان البعض يرى أن أسلوب العنف أسلوب مجدٍ. فقبل أحداث يافا كتب الشيخ أرسلان، الزعيم السوري المنفي، إلى بعض أصدقائه في يافا يقول إن اندلاع

أحداث من هذا القبيل في فلسطين سيكون أبلغ أثراً من إرسال وفد إلى الغرب[٢٥]. وقد عمدت «اللجنة التنفيذية العربية»، المتحدث شبه الرسمي بلسان الفلسطينيين، إلى التنديد بأحداث الشغب، إلا أنها كانت تعمل على استغلالها لأغراض دعائية على اعتبار أنها إعراب عن مشاعر الكراهية التي تثيرها الصهيونية في نفوس المواطنين. وقد جرت محاولة لتشكيل حركة تعتمد أسلوب حرب العصابات، بيد أنها كانت محدودة جداً ولم تدم طويلاً. فقد أعجب الفلسطينيون إعجاباً كبيراً بفوز كمال أتاتورك بإلغاء أوامر الحلفاء التي أصدروها بعد الحرب في حدود تأثيرها على تركيا، إذ كانوا هم أنفسهم يجاهدون تحت وطأة هذه الأوامر نفسها. وكان المعجبون بأتاتورك يرددون «تعلموا من كمال وسيروا على خطاه»[٢٦]. ولعل أحداً لا يمكن أن يكون قد غفل عن أن السياسة الرسمية في تحديد الهجرة،وفقاً لما أُسمِي «طاقة الاستيعاب الاقتصادية»، كانت نتيجة مباشرة لانفجار يافا، على الرغم من أن هذه السياسة انتُهِكت وتبيّن أنها غير ممكنة التطبيق عملياً.

وقد اتخذ المؤتمر العربي الرابع الذي عُقِد في العام ١٩٢١ قراراً باستخدام الوسائل السياسية، لا وسائل العنف، للعمل على تحقيق المطالب الفلسطينية. وقد عارض المتصلبون من الشباب هذا القرار إلا أن «اللجنة التنفيذية العربية» والزعامة التقليدية دعتا إلى الحفاظ على الأمن والنظام ووعدتا الحكومة بالعمل على تحقيق ذلك. وقد استمعتا إلى مشورة جهات عدة كان من بينها مجموعة من الساسة البريطانيين المؤيدين للعرب أخذت تبرز في العام ١٩٢١. وكانت مشورة هؤلاء تلقى آذاناً صاغية، وحجتهم أن العنف سيعطي العالم الخارجي صورة سيئة مقيتة عن الفلسطينيين تجعلهم يبدون غير أهل للحكم الذاتي الذي كانوا يطلبونه من بريطانيا. وما أن أصبح الحاج أمين مفتياً لفلسطين ورئيساً لـ «المجلس الإسلامي الأعلى» حتى غير موقفه تجاه العنف تغييراً كلياً. كذلك فإن بقية الطبقة الحاكمة عموماً وضعت ثقتها، على الرغم من التنافس المر بينها وتكلفها التصلب في موقفها، في مقدرتها على الإقناع وفي علاقاتها الشخصية مع سلطات الانتداب. إلا أن هذه الثقة لم تكن في موضعها. وما أن حل العام ١٩٢٣ حتى كانت قد وجدت أدلة كافية على ذلك. ففي كل مرة برزت فيها المقاومة تدخّل هؤلاء عادة في محاولة لتهدئتها. ولم تكن أحداث يافا إلا الأولى في سلسلة من الأحداث التي خرج فيها الوجهاء مع قوات الأمن لمناشدة الأهلين الإخلاد إلى الهدوء. كذلك فقد أحبط الوجهاء صوراً عدة من المقاومة السلبية المنظمة التي كانت أغلبية الشعب تفضلها،

مثل الإضرابات، ومقاطعة البضائع اليهودية، وعدم دفع الضرائب، ومنع قبول الوظائف والأعمال الحكومية[٢٧]. وفضّلوا بدلاً من ذلك عرض قضيتهم على جهة بريطانية متعاطفة معهم معتبرين ذلك، على حد قول أول مفوض سام، بديلاً مدروساً لأسلوب العنف الذي تفضله الطبقات الدنيا[٢٨]. وفي العام ١٩٢٣ قال جمال الحسيني، أمين سر «اللجنة التنفيذية»، لأحد المسؤولين البريطانيين إن هنالك طريقتين لتحقيق نيل الفلسطينيين لحقوقهم السياسية: «إما الوسائل الدستورية أو الثورة، إلا أن الأفضل سلوك الطريقة الأولى على الرغم من أن الثانية تحقق لهم مطالبهم العادلة في ستة أشهر»[٢٩]. وحتى إبان التوتر المتزايد الذي شهدته أوائل الثلاثينيات، أثنى المفوض السامي السير آرثر ووشوب بحرارة على المفتي لما أظهره من اعتدال على الرغم من «تخوفه من أن انتقادات خصومه الكثيرين له بأنه ممالىء للبريطانيين قد تضعف نفوذه في البلاد»[٣٠].

ولم يكتف القادة الفلسطينيون بمعارضة العنف، ولكنهم أصبحوا أكثر تقبلاً للمصالحة، بعد أن وجدوا عاملاً مشجعاً إلى حد ما في المصاعب التي واجهتها الصهيونية في أواخر العشرينيات، وبدا أنهم مستعدون لقبول مقترحات للحكم الذاتي المحدود من النوع الذي عارضوه بشدة في العام ١٩٢٢. وقد أُعجِب المفوض السامي بهذا الاعتدال فقدّم مشورته في أوائل العام ١٩٢٩ إلى حكومة لندن، قائلاً إن من الصعب رفض المطالب بإحداث مجلس تشريعي، وقال إن العرب لم يعودوا يطالبون بإلغاء وعد بلفور وإنهاء الانتداب، بل إن مخاوفهم من الصهيونية قد خفّت إلى حد ما[٣١]. وقد كان المجلس التشريعي الذي اقترحه أقل إغراء من الشكل الذي طرح في العام ١٩٢٢ من وجهة التمثيل والوجهة الديموقراطية، بيد أن اللجنة التنفيذية العربية وافقت عليه ودخلت مع المفوض السامي في مفاوضات مطولة تناولت الموضوع الشائك وهو كيفية تنفيذ هذا المشروع.

الشعب يختار العنف

بيد أن العنف تفجر رغم ذلك وحطم المفاوضات. وقد وقعت أحداث العنف في آب ١٩٢٩ وكانت مثل انفجار يافا قبل ثمانية أعوام، وليدة هياج الغوغاء هياجاً مفاجئاً أعمى. وقد تفجر العنف على الرغم من السياسيين. فقد كان استجابة تلقائية من قبل الشعب لما رأى أنه عنف يقوم به الطرف الآخر. ألم يكن البرنامج الصهيوني الذي يستمر تطبيقه بدأب في ظل الحكم البريطاني صورة من العنف؟ صحيح أن الصهيونيين لم يعتمدوا على القوة المسلحة، إذ اعتمدوا على البريطانيين لأنهم نجحوا في إقناعهم بما

يريدون، بينما فشل العرب في ذلك، إلا أن الصهيونيين كانوا قد بدأوا في إعداد منظمات مسلحة. لقد حل البريطانيون الفيلق اليهودي الذي نظمه جابوتينسكي، لكن جابوتينسكي أنشأ في أوائل سني الانتداب قوات شعبية للدفاع عن المستعمرات اليهودية، وكانت هذه القوات تسمى «هاغاناه» التي انبثق منها الجيش الإسرائيلي فيما بعد. وكانت «بيتار»، وهو اسم القلعة التي وقف فيها باركوخبا وقفته الأخيرة ضد الرومان، من ابتكارات جابوتينسكي. وكانت منظمة شبابية تقصد إلى ضرب مثال «هادار» (وهو مفهوم صهيوني يعبّر عن الشرف والشجاعة) وقد تركت انطباعاً عميقاً بين الشباب. وكان أحد قادتها يكتب زاوية في إحدى الصحف بعنوان «مذكرات فاشي».

إلا أنه إذا لم يقع في تلك المرحلة عنف سافر أو قتال فعلي، فقد كان هنالك تهويد مستمر لفلسطين بكل وسيلة أخرى. فقد جرى توسيع الأساليب الكلاسيكية القديمة التي كانت تُتَّبع في السابق وتمت تقويتها وتحسينها. أما الهجرة التي تُعتبَر حجر الزاوية في البناء كله فقد خرجت عملياً عن سيطرة الإدارة البريطانية وأصبحت في أيدي «اتحاد العمال الصهيوني» الذي كان يمثل ثلاثة في المائة من سكان فلسطين، ما أوجد تناقضاً قال عنه خبير بريطاني زار فلسطين «إن القوة قد انفصلت انفصالاً كاملاً تقريباً عن المسؤولية»[٣٢]. فقد بلغ عدد اليشوف مائة وستة وخمسين ألفاً في العام ١٩٢٩، أي أنهم وصلوا إلى ضعف عددهم في عشر سنين. وأصبح هذا القطر الصغير المكتظ نسبياً بالسكان يحقق أعلى نسبة لازدياد السكان في العالم، متفوقاً حتى على بلدان الطليعة مثل أستراليا والأرجنتين. ومن جهة أخرى، فإن الأراضي التي حصل عليها اليهود كانت تعادل أربعة في المائة أو نحو ذلك من مساحة فلسطين، إلا أنها تشكل حوالى أربع عشرة في المائة من المساحة المزروعة[٣٣]. ولم تكن منجزات القادمين الجدد وحدها هي التي أزعجت العرب بهذا الشكل، بل كان الذي أزعجهم هو الأدلة التي أخذت تتضح باستمرار على عزمهم على تشكيل دولة كاملة وكان من مظاهرها: «سيطرتهم» على الأرض واليد العاملة، وإصرارهم على استخدام اللغة العبرية، واتخاذهم مدارس ومستشفيات خاصة بهم، وانفصالهم سكنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وطردهم العرب من كل مؤسسة يقيمونها. ونورد هنا صورة حية للجو السائد في السنوات الأُولى من الانتداب كما يذكرها أحد المخضرمين:

> أذكر أنني كنت من أوائل رفاقنا الذين ذهبوا إلى لندن بعد الحرب العالمية الأولى... وهناك أصبحت اشتراكياً... وعندما انضممت إلى الطلاب

الاشتراكيين، الذين كان من بينهم الإنكليزي والإيرلندي واليهودي والصيني والهندي والأفريقي، وجدنا أننا كنا جميعاً تحت سيطرة الإنكليز أو حكمهم. وقد ترتب علي أن أجادل أصدقائي في موضوع الاشتراكية اليهودية، وأن أدافع عن رفضي دخول العرب في اتحادنا العمالي المسمى «هيستدروت»، وأن أدافع عن حثنا النساء من ربات البيوت على عدم شراء حاجاتهن من الدكاكين العربية، وأن أدافع عن وقوفنا حراساً أمام البساتين كي نمنع العمال العرب من العمل فيها... وعن صبنا الكيروسين على البندورة العربية، ومهاجمتنا ربات البيوت اليهوديات في الأسواق وكسرنا البيض العربي الذي ابتعنه، وأن نكيل المديح والثناء العاطر لـ «كيرين كايميت» (الصندوق الوطني اليهودي) لإرساله هانكن إلى بيروت لشراء الأراضي من أصحابها الأفندية الذين لا يعيشون فيها، ولإخراج الفلاحين من هذه الأراضي. كان شراء عشرات الدونمات من شخص عربي أمراً مباحاً، بينما كان بيع دونم واحد، لا سمح الله، من الأراضي اليهودية لشخص عربي أمراً محرماً، وعن اعتبار روتشيلد، الشخص الذي تتجسد فيه الرأسمالية، رجلاً اشتراكياً ووصفه بأنه «محسن» ـ إن فعل ذلك كله لم يكن أمراً سهلاً. وعلى الرغم من أننا فعلنا ذلك ـ ربما لم يكن لدينا خيار في فعله ـ فإنني لم أكن مرتاحاً إليه[٣٤].

تلك كانت الأسباب الضمنية العامة لما تفجر من عنف، وهي في جوهرها الأسباب ذاتها التي أدت إلى «مجزرة العام ١٩٢١». بيد أن السبب المباشر، أو الأمر الذي أشعل الفتيل كان مختلفاً.

يعتبر حائط المبكى، آخر بقايا المعبد اليهودي، أقدس شعيرة من الشعائر اليهودية. إلا أن له قيمة رمزية لدى العرب أيضاً، ولا يمكن أن يكون غير ذلك، لأن القاعدة الضخمة التي أقام عليها هيرودوس المعبد الذي دمره الرومان في العام ٧٠م هي نفسها التي يقوم عليها المسجدان العظيمان الأقصى وقبة الصخرة. وحائط المبكى مقدس فعلاً عند المسلمين، فهم يسمونه حائط البراق، نسبة إلى حصان الرسول، ويعتقدون أن الرسول قد عرج إلى السماء ليلاً من هذه البقعة بالذات. وكل المنطقة المحيطة بحائط المبكى ملك المسلمين.

ومنذ العصور الغابرة وحقوق اليهود في التعبد أمام الجدار تخضع لما يُسمَّى بالوضع

الراهن، وهو مجموعة كاملة من الاتفاقيات والتعديلات المتبادلة بين الأديان الثلاثة الكبيرة في المدينة. وتشرف السلطة المدنية الإسلامية على تنفيذ الوضع الراهن. ومع ازدياد عدد اليهود بدأت تقام عند الحائط طقوس ذات صبغة رسمية وجماعية أكبر. وحاول المصلون اليهود تجاوز الوضع الراهن، فأحدثوا هناك بعض البدع، وجاؤوا بمقاعد وكراسٍ وملحقاتها، كما حاولوا أن ينتزعوا لأنفسهم حقاً يدل على الملكية، وهو حق تمهيد الطريق أسفل الحائط. إلا أنهم لم يبدأوا حتى ازدادت قوة الصهيونية في المطالبة المكشوفة بتملك حائط المبكى كلية. فقد أخذ حائط المبكى يفقد تدريجياً في نظر الصهيونيين قيمته الدينية في جوهرها، إذ يذكرهم بأمجادهم الغابرة، وما عانوه في تاريخهم، وأخذ يتحول شيئاً فشيئاً إلى رمز سياسي للدولة اليهودية الجديدة التي يسعون إلى إقامتها، أو أصبح، على حد قول صحيفة «الجويش كرونيكل» «معياراً تقاس به مكانة اليهود في فلسطين»[٣٥]. وقد وظف العرب كل مشاعرهم وتصميمهم العاطفي على الاحتفاظ بفلسطين في الحفاظ على الوضع الراهن، بينما أصبح اليهود يعتبرون أن في تقويض الوضع الراهن دليلاً على مدى تقدمهم في انتزاع فلسطين.

عندما دخلت القوات البريطانية في العام ١٩١٧ أعلن قائدها الجنرال أللنبي إعلاناً جاداً أن الوضع الراهن هو المحكّم في الأمور الدينية. بيد أن الصهيونيين لم يلبثوا أن تحدّوا إعلانه هذا، فقد كان من أول الأعمال التي قامت بها مفرزة يهودية تعمل مع الجيش البريطاني إقامة «صلاة عامة» عند حائط المبكى. وكتب وايزمان إلى اللورد بلفور مطالباً «بتسليم حائط المبكى» لليهود، مؤكداً أن «أقدس نصب لدينا في أقدس مدينة عندنا هو في أيدي جماعة دينية مغربية مشبوهة»[٣٦]. غير أن كل الجهود المكثفة التي بذلها اليهود لتملك بعض الأراضي والمنازل القريبة من الحائط باءت بالفشل، فلم يكن يسمح ببيع أي وقف، فضلاً عن هذا الوقف بالذات الذي يتصل بالمسجد الذي يأتي بعد الحرمين الشريفين في المكانة عند المسلمين، إلى اليهود الذين كان لديهم تدبير معين للمساس بالحائط الغربي للحرم الشريف. غير أن الصهيونيين لم يرعووا، بل أصروا على القيام بتظاهرة عامة في القدس في الذكرى الأولى لوعد بلفور. وقد تصرفت المفرزة اليهودية التابعة للجيش البريطاني تصرفات استفزازية أثناء زيارتها للحائط، حتى أن السلطات العسكرية البريطانية حظرت عليها أخيراً الدخول إليه. وعندما خالف بعض الجنود اليهود هذا الأمر وساروا متجهين إلى الحائط قُدِّموا إلى محكمة عسكرية وحُلَّت المفرزة بأكملها. وفي نيسان ١٩٢٠ قُتِل عدد من العرب واليهود في أول اشتباك كبير وقع في

القدس. وبعد ذلك بفترة غير طويلة أعلن السير ألفرد موند (الذي أصبح فيما بعد اللورد ميلكيت) أنه «سيركز كل ما بقي من طاقاته في تشييد مبنى عظيم في المكان الذي كان يقوم فيه معبد سليمان»[٣٧]. وقد نال هذا البيان سمعة سيئة كبيرة بين العرب الذين وجدوا فيه تأكيداً لما كانوا يتخوفون منه من أن هذا هو الهدف النهائي الحقيقي للصهيونية، مهما بدا هذا الهدف غريباً وخيالياً. ثم أعقبت ذلك سلسلة لا حصر لها من الحوادث التي كانت صبيانية في حد ذاتها، إذ إن كلاً من الفريقين كان يحاول فرض وجوده في فناء حائط المبكى على حساب الفريق الآخر. وكانت القضية الجوهرية عموماً هي الملكية، وكان اليهود هم الجانب المهاجم، إذ كانوا يحاولون فرض حيازتهم للحائط بينما لم يكن لهم حق فيه، ورد العرب بمبادرات مختلفة أزعجت اليهود إزعاجاً بالغاً، إذ إنها كانت تهدف إلى تأكيد أن الملك لهم وأنه سيظل كذلك. أما بريطانيا فقد أيّدت العرب لحرصها على إبقاء الوضع الراهن كما هو، وعندما حاول المصلّون اليهود في عيد الغفران في العام ١٩٢٨ وضع حاجز فإنهم فعلوا ذلك متحدّين سلطات الانتداب تحدياً واضحاً. وبعد هذا الحادث أخذ برم اليهود يشتد بسرعة، وثارت ثائرة الطائفة اليهودية كلها، إلا أن أعلى الصراخ وأشده كان، كالعادة، من الأغلبية غير المؤمنة، وخصوصاً بين الشباب. وكان جابوتينسكي وأتباعه المتصلبون اليمينيون في مركز القيادة، فدعت صحيفتهم «دوار هايوم»، أوسع الصحف العبرية انتشاراً، إلى «الثورة وشق عصا الطاعة»[٣٨]. كذلك كانت الصحافة العربية على مستوى مماثل من الانفعال. وأخذ التوتر يزداد حدة طوال صيف العام ١٩٢٩ بشكل ينذر بالخطر. وقال فينسنت شيهان، الصحافي الأميركي الذي كان يعيش في القدس في تلك الفترة: «كنت تستطيع أن ترفع يدك في الهواء وتحس بها كيف ترتفع». وقد سجّل في كتابه «تاريخ شخصي» ما حدث عندما وصل الوضع في النهاية إلى درجة الغليان، مبتدئاً بما سجله في مفكرته عن أحداث يوم الخميس ١٥ آب.

> كان يوم أمس هو اليوم السابق على التاسع من شهر آب العبري... أما اليوم فهو يوم بدء الصوم الذي يخلد ذكرى تدمير المعبد. وهو يوم يرتبط بشكل خاص بحائط المبكى، ونظراً لتأسيس «الوكالة اليهودية» الجديدة قبل فترة وجيزة، وللدعاية الكبيرة التي تتحدث عن حائط المبكى، ولما يساور العرب من حالة قلق نادرة المثال فإن الوضع مهيأ لأي احتمال. مشاكل فوق مشاكل فوق مشاكل، وسيقع من هذه المشاكل الكثير. لم أكن أعرف شيئاً عن هذا كله، بل لم أكن أدرك أن التاسع من شهر آب العبري وشيك جداً. عندما

وصلت الآنسة س. (صحافية يهودية أميركية شابة) إلى نزل المهاجرين في الثالثة بعد الظهر، قالت إن عليها أن تذهب إلى حائط المبكى وترسل برقية عنه إلى صحيفة «التايمز». سألتني عما إذا كنت على استعداد للذهاب معها ومساعدتها. لم أستطع أن أفهم السبب عندما قالت إنه سيحدث «عراك» هناك... وقالت إن الأفواه تناقلت هذا الكلام وإن المئات من الحالوتسيم (طلائع الشباب العاملين في المستعمرات الزراعية) سيتوافدون بعد الظهر وفي المساء من المستعمرات ومن تل أبيب، مستعدين للقتال. غير أنني لم أستطع أن أصدق كل ما قالته. وقالت إن الحالوتسيم سيأتون مسلحين ـ «ثلاثة أرباعهم» ـ وإن من المفيد أن ينشب عراك عند الحائط «كي نثبت أننا هنا». لم أصدق كلمة واحدة مما قالته، فقد كان كلامها غريباً جداً، أقرب إلى الخيال، بيد أنني قلت لها إنني مستعد للذهاب معها في الساعة الخامسة إذا رجعت إلى المنزل عند ذاك. لقد كان أسلوبها في حديثها عن الأمر كله أسلوباً هازئاً ثرثاراً إلى حد غير معقول، فقد قالت إن وقوع أحداث شغب وعراك يعود بفائدة كبيرة على القضية الصهيونية، لأنه سيثير يهود العالم ويزيد التبرعات للوكالة الجديدة. كان واضحاً لنا قبل وصولنا إلى الحائط أن الشرطة قد استعدت استعداداً جيداً... لم يكن هنالك شيء مثير، إذ لم يكن يوجد سوى حفنة من الرجال والنساء اليهود (الشرقيين) المتدينين يصلّون ويبكون أمام الجدار. وقبيل الساعة السادسة ذهبنا إلى فندق سانت جون لتناول كأس من البيرة. جلسنا هناك فترة نتحدث؛ لم أستطع أن أفهم وجهة نظرها إطلاقاً، ولكنني حاولت أن أتبينها. وعندما عدنا إلى الحائط قبيل الساعة السابعة بقليل كان كل شيء قد تغير، إذ كان ثمة جمهور كبير يتألف في غالبيته من الحالوتسيم، الذين تجمعوا في الفسحة الصغيرة أمام الحائط، وكان أحد اليهود اليمنيين يردد بعض أغاني التفجع، من «الكتاب»، بينما جلس أربعة يمنيين حوله يبكون ويهزون أجسادهم إلى الخلف والأمام. وبدا أن هؤلاء الأشخاص هم أكثر الحاضرين إخلاصاً في شعائرهم الدينية. لم يكونوا يعيرون أي اهتمام لما حولهم بل كان اهتمامهم منصباً على بكائهم وتفجعهم. أما بقية الحشد فكانوا يتطلعون إلى نشوب قتال. أما في الجمهرة التي وجدت نفسي بينها، على مسافة أبعد عند نهاية الحائط وقبل منزل المفتي، فكان فيها قائد جوقة (أعتقد أنه سفاردي) يقرأ الصلاة، وكان يتوقف وينظر حوله في غضب عند

سماع أي صوت، وبما أن الأصوات والضجة كانت تحدث باستمرار فإنه كان يتوقف باستمرار، ثم يضطر للبدء مرة أخرى عندما كان يتبين أن مصدر هذه الأصوات هو الحالوتسيم المتحمسون، والذين يفتقرون في الوقت نفسه إلى إجلال العبادة... وكان كل الأشخاص الذين ضاق بهم المكان حتى الاختناق إما مثلي ممن دفعهم الفضول أو الاهتمام، أو من الحالوتسيم الذين «يتململون متعطشين للبدء» على حد وصف الآنسة س. أما اليمنيون فظلوا يبكون ويصلون طوال الوقت، من دون أن يلحظوا أحداً أو يلحظهم أحد. منظر عجيب.

رأيت هالكن الشاعر: كان شديد الحماسة. كذلك كانت حال كل شخص تحدثت إليه (وكان هناك ڤارشاڤر، أكثر الناس مسالمة ولكنه كان غاضباً كذلك) وقد بدا أن الشيء الذي أغضبهم كل هذا الغضب هو الباب الجديد في الحائط. ورأيت مسدساً واحداً لكنني لا أعرف الشخص الذي كان يحمله (في جيبه الخلفي). لم يقع إلا «حادثان» فعليان، اتُهِمَ في أولهما شخص عربي لم أره بالاستهزاء بعبادة اليهود، وسمعتُ أصواتاً تصيح «ناصري» ورأيت الحالوتسيم يندفعون، إلا أن رجال الشرطة أبعدوا الرجل بسلام. ثم جاء شخص عربي يرتدي ثياباً بيضاء ومشى عبر المكان ثلاث مرات. لم يفعل شيئاً سوى أنه مشى. وأعتقد أنه لم يتعرض له أحد في المرة الأولى وإن كانت قد ترددت همهمات غاضبة. وفي المرة الثانية اجتاز المكان من دون صعوبة، وعندما ظهر للمرة الثالثة لم يسمح له رجال الشرطة بالمتابعة، بل اضطروه إلى الرجوع. كان هذا تصرفاً حكيماً من جانبهم لأن ذلك الجمهور لم يكن مستعداً لتحمل أي «حادث» من أي نوع من دون أن تنجم عنه متاعب كبيرة. إلا أن أصوات الحالوتسيم في هذا الحادث كانت من دون شك أكثر إزعاجاً بكثير لليهود المتدينين المستغرقين في عبادتهم من سير ذلك العربي في الشارع.

... اليهود يقومون باستعراض آخر هذا اليوم، غير أن العرب لا يقومون بشيء. مر قبل نصف ساعة جيش صغيرة من الحالوتسيم ـ هؤلاء المكابيين النادرين ـ في طريقهم إلى الحائط، يحملون علماً أعتقد أنه العلم الوطني الصهيوني، غير أني لم أتبينه إذ كان ملفوفاً. سمعنا صيحات وهتافات من

هناك؛ الأمر كله يثير أعصابي... كان الأبطال الشباب الذين مروا قبل فترة يسيرون تحت حماية مشددة من رجال الشرطة، الذين كانوا على ظهور خيولهم يسيرون أمام التظاهرة وخلفها، بينما سار المشاة من الشرطة على جانبيها. هذا هو كل ما يلزم لنشوب قتال تشترك فيه ثلاثة أطراف. الأمر كله لا يعدو استعراضاً في البلاهة.

السبت ١٧ آب. مر اليوم اليهودي المقدس من دون وقوع كارثة، إلا أننا الآن في إبان عيد للمسلمين هو عيد المولد النبوي. دخلت أمس جمهرة كبيرة من المسلمين إلى فسحة حائط المبكى ومزقت الكتب المقدسة. ونزعت من بين حجارة الحائط أوراق الالتماس والدعاء إلخ. كان هذا شيئاً متوقعاً. بل كان أمراً حتمياً. لم يكن هنالك أحد من اليهود، ولم يصب أحد بأذى، ومع هذا فإن موجة هياج ستعم اليهود قطعاً.

الأحد ١٨ آب. أصيب صبي يهودي بجراح أمس عندما نشب شجار بين اليهود والعرب. المشاعر تزداد سوءاً باستمرار.

الأربعاء ٢١ آب. الصبي المزراحي... توفي أمس. سيجعلونه شهيداً، ذلك حتمي كالقدر...

الجمعة ٢٣ آب. الوضع هنا سيئ جداً، وكل يوم أتوقع حدوث أسوأ ما يمكن. إذ إن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذه الشاكلة من دون أن يندلع العنف. الصبي المزراحي... الذي طعنه أحد العرب بعد شجار نشب في ملعب لكرة القدم (يبدو أن الصبية اليهود هم الذين بدأوا الشجار، أو هكذا قيل لي) توفي يوم الثلاثاء. شُيّعت جنازته صباح الأربعاء. طبيعي أن المكابيين النادري المثال لا بد أن ينتهزوا الفرصة، فهي فرصة مواتية لربط كل شيء بحائط المبكى والهياج العام. تجمع ألفان أو ثلاثة آلاف من هؤلاء الأبطال يحملون الأعلام، وحاولوا أن يتجهوا بمسيرتهم لاجتياز بوابة يافا ودخول المدينة العربية. كذلك فإن المشاعر هائجة جداً بين العرب، منذ أن رفع هؤلاء الحمقى علمهم عند جدار المسجد، ما يثير احتمال وقوع أي شيء. ولهذا

فقد وقف رجال الشرطة يقطعون الطريق عليهم، وحاول اليهود أن يقتحموا الطوق الذي ضربته الشرطة، بيد أن رجال الشرطة ضربوهم بالهراوات، فأصيب حوالى خمسة وعشرين من اليهود، غير أن إصاباتهم طفيفة.

بعد أن أنهيت تدوين آخر فقرة في مذكراتي نزلت لتناول الغداء وسمعت مجموعة جديدة من الشائعات المقلقة. وعند حوالى الساعة الواحدة والنصف خرجت لشراء علبة سجائر، فأخبرني البواب العربي العجوز الذي يقف عند نزل المهاجرين أن المفتي قد خرج قبل فترة وجيزة واتجه ليلقي كلمة في الجماهير المحتشدة حول جدران المدينة. بدا هذا الكلام خطيراً لأن المفتي لم يعتد الظهور في المناسبات العامة، ولم أكن قد رأيته من قبل على الإطلاق على الرغم من أنني كنت أسكن على مسافة خمس دقائق من الحرم ومن منزله. لذلك عدت سريعاً إلى النزل لأضع قبعتي، فوجدت صديقاً لي (موظف بريطاني) وخرجت معه لنرى ماذا هناك. مشينا في الشارع الضيق مارين بمجموعات من الناس المهتاجين أو الخائفين حتى بلغنا بوابة دمشق حيث وجدنا أنفسنا في وسط جمهرة من القرويين العرب الذين كانوا على ما يبدو في حالة هياج شديد، وكانت هتافات طويلة تتردد تنادي «إسلامية». تمكنّا من تجاوز هذه الجمهرة من دون صعوبة، فقد كان رفيقي يتحدث العربية بطلاقة، ثم وصلنا إلى زاوية الشارع المسمى ـ على ما أعتقد ـ شارع النبي. كان الجمهور يتجمع أمامنا مباشرة، وبدا مستيقناً أن دماً سيُسفَك قريباً في مكان ما، على يد شخص ما. كانت المنازل الواقعة في الجانب الآخر من الجمهور، أي مقابلنا، منازل يسكنها ـ كما علمت فيما بعد ـ مجموعة من يهود جورجيا. وقد اتجه اهتمام الجمهور إلى هذه المنازل، ووقف أمام هذه المنازل اليهودية ستة من رجال الشرطة مسلّحين بهراوات قصيرة فقط. وكانت الجماهير تتجمع بسرعة مذهلة، فلم تمضِ دقيقتان أو ثلاث دقائق حتى كان المكان الواقع أمامنا قد اكتظ بالناس. وكانت الهتافات الطويلة تدوّي في الهواء مخيفة مروعة.

لاحظ رجل يرتدي ثياباً عربية وقوفنا هناك فاندفع إلينا وشدنا بقوة إلى مدخل بناء وقال: «قفا هنا، قفا هنا بالله عليكما، فإن هؤلاء الفلاحين سيقتلونكما». فوقفنا في مدخل البناء ووقف هو أمامنا يصيح بصوته الأجش في الغوغاء

طالباً منهم الرجوع قائلاً إن كل شيء على ما يرام. غير أنهم لم يأبهوا له، بل اندفعوا نحو الشرطة الذين دافعوا بشجاعة مستخدمين هراواتهم. لكن ماذا تفيد الهراوات في وقت كهذا؟ فقد كان الفلاحون يلوّحون بالعصي والهراوات والسكاكين، واندفعوا كما يندفع الغوغاء غير آبهين بالجهود التي كانت تهدف إلى إيقافهم. فاندفع بعضهم من تحت بطون الخيل، بينما اندفع الآخرون من بين رجال الشرطة الستة الذين لم يكن لهم قبل بهذا العدد الكبير. وما هي إلا لحظة حتى سمعنا صوت تحطيم وصراخاً عالياً. لم نكن نستطيع أن نفعل شيئاً سوى أن نولي هاربين، وهربنا فعلاً...

عدت إلى بوابة دمشق بعد ربع ساعة من مغادرتي لها. وعندما رجعت كان جمهور العرب قد تفرق (فالأعمال التي لا يمكن نقضها لا تتطلب إلا وقتاً يسيراً جداً)، وكان هناك زجاج محطم وأخشاب مكسّرة، وحطام من كل الأنواع في الشارع، وكان باستطاعة المرء أن يرى الدم أمام منازل اليهود الذين جاؤوا من جورجيا على عتبات دورهم الحجرية.

كان عدد اليهود في القدس يفوق عدد العرب بنسبة اثنين إلى واحد، وكان الجميع يعرفون أن لدى اليهود أسلحة نارية، بينما لم يكن لدى العرب شيء منها. لذا بدا مرجحاً في هذه الظروف أن تفوق اليهود في العدد والسلاح وتنظيمهم ومركزيتهم تمكنهم من إلحاق أضرار بالغة بين العرب ليوم أو يومين إن هم أرادوا ذلك، ولقد ظننت بناء على ما رأيت وسمعت طوال الأسبوع المنصرم أن هذه هي رغبة عدد كبير منهم...

أسفرت الفوضى التي وقعت يوم الجمعة عن وقوع عدد كبير من القتلى بين اليهود والعرب. واستمر الدافع إلى القتل سائداً أسبوعاً، وعندما انتهت أحداث الإرهاب كانت الإحصائية الرسمية لمدينة القدس: قُتِل تسعة وعشرون يهودياً وثمانية وثلاثون عربياً، وأُصِيب ثلاثة وأربعين يهودياً وواحد وخمسون عربياً بجراح. وكان ما لحق بالعرب هنا في القدس وفي حيفا أسوأ كثيراً مما لحق باليهود، إلا أنه كان يبدو واضحاً أن الاصابات التي أوقعها اليهود بالعرب كانت بالدرجة الأولى... دفاعاً عن النفس.

تلا فظائع يوم الجمعة في القدس أمر أسوأ بكثير: الانفجار المروّع في الخليل حيث ذُبِح أربعة وستون يهودياً من المجموعة الدينية المحافظة وجُرِح أربعة وخمسون منهم. كانت الخليل إحدى المدن الأربع المقدسة في اليهودية وكانت تقيم فيها مجموعة سكانية يهودية صغيرة ثابتة الحجم منذ العصور الوسطى. لم يكن هؤلاء صهاينة على الإطلاق؛ لم تكن لتوجد مجموعة من الناس أكثر براءة ومسالمة منهم في فلسطين؛ كان الكثير منهم يهوداً شرقيين، وكانوا كلهم متدينين. ولم يكن لهم أي علاقة بالتطرف الصهيوني، وكانوا قد عاشوا في صداقة مع جيرانهم العرب حتى ذلك اليوم. لكن حين سمع عرب الخليل، المتميزون بالعناد في أفضل الأحوال، بأن العرب يُقتَلون بأيدي اليهود في القدس، وأن مسجد عمر كان في خطر، فقدوا صوابهم. وكانت قوة الشرطة البريطانية في الخليل غير فاعلة، بل يمكن فعلاً القول إنها كانت بالكاد موجودة، فقد كان هناك ضابط بريطاني مع عدد صغير من الموظفين المحليين. وعلى الرغم من الجهود والشجاعة اللافتة لهذا الضابط (السيد ر. و. كافيراتا)، هاجم الغوغاء منازل اليهود، ومرّت ساعة من أعمال الذبح والقتل والطعن والحرق والنهب. وكان من بين الضحايا اليهود صبيان أميركيون كانوا قد وصلوا قبل فترة وجيزة للدراسة في كلية دينية. وقد مات ثمانية أو تسعة منهم في الخليل، وأُصيب عدد مماثل بجروح شديدة.

لا يمكنني في هذا التاريخ المتأخر أن أسرد كل قصة الأسبوع المنصرم؛ لقد جرت روايتها مراراً وتكراراً. لم تتكرّر فظائع الخليل في أمكنة أخرى، لكن هجوماً من قبل مجموعة من الغوغاء العرب على اليهود المتدينين في صفد يوم الخميس التالي كان مرعباً بما فيه الكفاية لكي يُصنَّف كمجزرة أخرى. وفي حيفا، حيث كان اليهود في أغلبيتهم من الطراز الصهيوني الحديث ويحتلون موقعاً إستراتيجياً ممتازاً عند قمة الجبل، عانى العرب إجمالاً المعاناة الأسوأ. وصح الأمر نفسه في بعض المستوطنات، فيما مُحِيت مستوطنات أخرى بشكل شبه كامل. وفي نهاية الاضطرابات، أظهرت اللوائح البريطانية الرسمية بالضحايا وقوع مائتين وسبعة قتلى ومائتين وتسعة وسبعين جريحاً في صفوف سكان فلسطين، وقد شمل القتلى سبعة وثمانين عربياً (مسيحياً ومسلماً) ومائة وعشرين يهودياً، والجرحى مائة وواحداً وثمانين عربياً ومائة وثمانية وتسعين يهودياً.

كان جهدي من أجل أن أكون مراسلاً صحافياً غير متعاطف صعباً إلى حد الاستحالة. فبعدما عشت من دون نوم ومن دون راحة، آكل القليل، وذلك في ساعات غير مناسبة من النهار، ربما كان يجب أن أنهار مع الوقت وذلك ببساطة بسبب الإجهاد البدني فحسب. لكن كان هناك الكثير مما يضاف إلى مجرد ذلك. فقد كنت أشعر بسخط مر على الصهاينة لأنهم تسببوا، كما اعتقدت، بهذه الكارثة؛ شعرت بصدمة بلغت حد الهستيريا من عنف الغضب العربي؛ وشعرت بالذعر من عدم فاعلية الحكومة البريطانية. علمت أن السلطات الإسلامية كانت تحاول تهدئة العاصفة، وأن الضباط البريطانيين قاموا بكل ما كان في وسعهم بمواجهة مصاعب مرعبة؛ وافترضت أيضاً أن الزعماء الصهاينة المسؤولين (لم يكن أحد منهم في فلسطين آنذاك) قاموا بما استطاعوا أن يقوموا به. لكنني كنت محاطاً بالدلائل المرئية على فشلهم. وعلى الرغم من أنني أمضيت جزءاً كبيراً من حياتي أمام مشاهد العنف ولم أكن غريباً عن مشهد الدم والمحتضرين، لم أستطع إلى الآن أن أتغلّب على كرهي للمشهد حتى حين بدا مدفوعاً بضرورة تاريخية كما كانت الحال في بعض النزاعات التي شهدتها. لكن هنا، في البلد الصغير التعس، الذي لا يفوق حجماً أصبع المرء بالمقارنة مع سائر أنحاء العالم، لم أستطع أن أرى أي ضرورة تاريخية على الإطلاق. كان البلد صغيراً ومسكوناً في الأصل؛ لم يستطع الصهاينة تركه لشأنه؟ لن يتمكّن أبداً من استيعاب ما يكفي من اليهود ليشكّل مجرد بداية لحل للمشكلة اليهودية؛ سيبقى دائماً ضحية لفظائع مروّعة كتلك التي شهدتها كل يوم وكل ليلة: لقد ضمن الدين، العناد الأبدي للدين، عدم التوصّل إلى حل للمشكلة. وبدت الأرض المقدسة أقرب إلى ما يشبه جهنم من أي مكان آخر رأيته[٣٩].

بريطانيا تستسلم للصهاينة

ردّت بريطانيا على الانفجار بالطريقة المعهودة، بإرسال لجنة تحقيق. وكان حكم السير والتر شو، مثل حكم السير توماس هيكرافت قبله، لمصلحة العرب في أساسه. لم يكن في المجازر أي جانب مخطط له أو متعمَّد. صحيح أن المفتي حض الرأي العام العربي والإسلامي على الدفاع عن الحائط، لكن ذلك كان مشروعاً. وصحيح أنه كان يستطيع، بل كان من واجبه أن يلجم بعض الأشكال الأكثر تطرّفاً من العاطفة العربية

التي صاحبت حملته، لكنه لم يكن من حرّض الغوغاء على اليهود. وكان من عادة الفلاحين الحضور إلى القدس كل يوم جمعة، ومع أنهم أتوا، يوم ٢٥ آب الدموي ذلك، مسلحين بالهراوات والخناجر والعصي، فإن ذلك لم يكن بدعوة منه. كان هناك مثيرون للفتنة يعملون في البلاد، لكنّهم تصرفوا بمعزل عنه. وكان أحدهم قد نقل رسالة إلى زعماء قرية قبلان القريبة من نابلس. وقد ورد فيها: «سيجري القتال يوم الجمعة الواقع في ١٨ ربيع الآخر بين اليهود والمسلمين. على كل أتباع الدين الإسلامي أن يأتوا إلى القدس للمساعدة. السلام عليكم وعلى شبّانكم». وقد حملت الرسالة توقيع المفتي، لكن تبيّن أن التوقيع كان مزوّراً. وقد حدثت أكثر الانفجارات دموية في تلك المناطق من فلسطين التي كان نفوذه فيها الأضعف. وفي القدس نفسها، كانت الخطب التي ألقاها هو وغيره من الزعماء الدينيين خلال صلاة الجمعة وبعدها تتميّز بطابع مهدّئ، وقد صح ذلك إلى درجة أن بعض المستمعين شعروا بدافع حثّهم على صعود المنبر لدعوة الحشد إلى عدم الاكتراث بالخطباء الذين لم يكونوا مخلصين للقضية الإسلامية. وقد أكّد شو «أن دعوة المفتي في ذلك اليوم لإخوته في الدين إلى «تسليح أنفسهم بالرحمة والحكمة والصبر لأن الله حقاً مع أولئك الذين يتحلّون بالصبر» كانت، برأينا، ولأخذها في الحسبان الانفجارات التي كانت قد حصلت أصلاً، والمزاج الخطير جداً للناس، والشائعات حول وجود مخططات تستهدف الأماكن المقدسة والتي كانت تنتقل من شفة إلى أخرى، دعوة جاءت في الوقت المناسب وتميّزت بالجرأة، ودعوة أدّت في مجملها إلى لجم المزيد من الانفجارات»[٤٠].

قالت اللجنة إنها إذا اضطرت إلى ذكر سبب واحد مباشر ومحدد لأحداث العنف فإن هذا السبب هو التظاهرة اليهودية أمام حائط المبكى. أما عن الأسباب العامة فخلصت اللجنة إلى أنه لولا الأمور السياسية والاقتصادية التي يشكو منها العرب من الانتداب بصورة عامة «لما اندلعت أحداث العنف، أو لو أنها وقعت، فإنها لم تكن لتصل إلى الأبعاد التي وصلتها فعلاً»[٤١].

ذهل الصهيونيون للنتائج التي خلص إليها شو، إلا أنهم كانوا أشد غضباً من الرأي الذي توصلت إليه بعد تسعة أشهر لجنة ثانية رأسها السير جون هوب ـ سيمسون، فقد كانت المهمة التي كُلّف بها هي التحقيق في المصادر الأعمق للقلاقل العربية، والهجرة وإنشاء المستوطنات، وكان رأيه، الذي عبّر عنه بشدّة أكبر مقارنة بشو، يقول بضرورة الحد من

الهجرة والاستيطان بشكل جذري. وقال بضرورة إحداث مجلس تشريعي.

بدا أن العنف العربي يحقق غايته. بيد أن المعسكر الصهيوني في جانبي المحيط الأطلسي هاج وماج، وبذل ضغطاً شديداً في عاصمة القرار تمكّن من خلاله من إقناع الحكومة البريطانية برفض كل ما حثها عليه مبعوثاها المحترمان، فقام رامزي مكدونالد، رئيس الوزراء البريطاني بإرسال رسالة إلى الدكتور وايزمان، أطلق عليها العرب اسم الرسالة السوداء، يستسلم فيها لمطالب الصهيونيين. في تلك الرسالة سمح مكدونالد باستمرار الهجرة وإنشاء المستوطنات من دون قيود، كما قرر عدم استئناف المفاوضات الخاصة بإحداث مجلس تشريعي، والتي كانت قد توقفت بسبب أحداث العنف، استئنافاً جدياً قبل مرور سنوات عدة.

كانت دبلوماسية وايزمان لا تزال السلاح الرئيسي للصهيونية، ولم يكن العنف العربي مكافئاً لها. ومع ذلك، فلو أن العنف استُخدم بشكل أكثر تنظيماً وأوضح مقصداً، لربما كان ذلك قد تحقّق. فقد كتب المؤرخ الإسرائيلي يهوشع فرات عن انفجار يافا: «إن من الصعب تحديد ماذا كان يمكن أن يحدث لو أن أحداث العنف لم تتوقف، إلا أن المرء لا يمكن أن يفلت من الانطباع الذي يدل على أن بعض التطورات الطيبة من وجهة نظر العرب كان يمكن أن تتم قبل حدوثها فعلاً بحوالى عشر سنوات»[٤٢]. لقد فشلت بعد «مجزرة العام ١٩٢١» محاولة تعديل توازن السياسة البريطانية لصالح العرب، إلا أن الصهيونيين اضطروا على الأقل للإذعان لها. أما بعد العام ١٩٢٩، فقد نجح الصهيونيون في قتل هذه المحاولة في مهدها، لأنهم كانوا قد أصبحوا آنذاك على درجة من القوة والثقة بالنفس تمكنهم من ذلك، وكذلك أخذت السياسة مع تعاقب الحكومات تراعي بشكل متزايد حرمة السابقة والتقليد التي كان من الصعب عليها جداً أن تتخلى عنها.

لم تثمر روح المصالحة التي اتخذها السياسيون في العشرينيات شيئاً، أما المقاومة الشعبية التي كانت شديدة التعصب بيد أنها لم تستمر، وكانت ضخمة إلا أنها افتقرت إلى تحديد الهدف الواضح، فقد أحيت آمالاً لم تلبث أن تحطمت بسرعة. وكانت تعمل في ذهن داعية متجول فكرة أنه لا بد من وجود قادة جدد واتخاذ أساليب جذرية جديدة.

الهوامش

(١) Haycraft, Sir Thomas, **Commission of Inquiry into the Palestine Disturbances of May 1921,** Cmd. 1540, p. 44. This whole account of the violence is drawn from the Haycraft report.
(٢) Ibid., p. 27.
(٣) Ibid., p. 54.
(٤) Ibid., p. 53.
(٥) Porath, Yehoshua, **The Emergence of the Palestine - Arab National Movement 1918 - 1929,** Frank Cass, London, 1974.
(٦) Ibid., p. 56.
(٧) Ibid., pp. 56 - 7.
(٨) Ibid., p. 45.
(٩) Ingrams, **Palestine papers 1917 - 1922, Seeds of Conflict,** op. cit., p. 122.
(١٠) Ibid., p. 122.
(١١) see Cohen, Aharon, **Israel and the Arab World,** Funk and Wagnalls, New York, 1970, p. 60.
(١٢) **Current History,** New York, October 1921, Vol. XV.
(١٣) **The Contemporary Review,** London, May 1920, No. 653.
(١٤) **Jewish Observer and Middle East Review,** London, 8 May 1959.
(١٥) See Porath, op. cit., p. 53.
(١٦) Ibid., p. 125.
(١٧) See Jeffreys, **Palestine: The Reality,** op. cit., p. 456.
(١٨) See Ingrams, op. cit., pp. 123 - 4.
(١٩) Barbour, **Nisi Dominus,** op. cit., p. 111.
(٢٠) Sykes, Christopher, **Crossroads to Israel,** Collins, London, 1965, pp. 83, 124.
(٢١) Harkabi, Yehoshafat, **Time Bomb in the Middle East,** Friendship Press, New York, 1969, p. 19.
(٢٢) **Report on the Conditions in palestine, 1935,** H.M.S.O., London, 1935, p. 19.
(٢٣) Lord Peel, **Royal Commission Report,** 22 June 1937, Cmd. 5479, p. 92.
(٢٤) Maariv (Israeli newspaper), 2 November 1973.
(٢٥) Porath, op. cit., p. 131.
(٢٦) Ibid., p. 159.
(٢٧) Al - Kayyali, **A History of Modern Palestine** (Arabic), op. cit., pp. 178, 195, 210, 273; Allush, Naji, **Arab Resistance in Palestine** (Arabic), Vanguard House, Beirut, 1969, p. 113.
(٢٨) Al - Kayyali, op. cit., p. 195.
(٢٩) Ibid., p. 208.

(٣٠) Ibid., p. 285.

(٣١) Porath, op. cit., p. 255.

(٣٢) Campbell, Sir John, see Shaw, Sir Walter, **Commission on the Palestine Disturbances of August 1929,** Cmd. 3530, p. 104.

(٣٣) Hope - Simpson, Sir John, **Report to the British Government,** 20 October 1930, Cmd. 3686, p. 19.

(٣٤) Hacohen, David **Haaretz** (Israeli newspaper), 15 November 1969.

(٣٥) See Sheehan, Vincent, **Personal History,** Doubleday, Doran and Co., Inc., New York, 1935, p. 390.

(٣٦) Tibawi A. L., **Jerusalem, Its Place in Islam and Arab History,** Institute for Palestine Studies, Beirut, 1969, p. 32.

(٣٧) Porath, op. cit., p. 259.

(٣٨) Shaw Commission, op. cit., p. 45.

(٣٩) Sheehan, op. cit., pp. 392 - 408.

(٤٠) Shaw Commission, op. cit., p. 78.

(٤١) Ibid., pp. 96, 155.

(٤٢) Porath, op. cit., p. 13.

الفصل الثالث

الثورة العربية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩

الشيخ عز الدين القسام ـ الفدائي الأول

في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥ ترأس رجل في العقد السابع من العمر، ذو لحية بيضاء، يرتدي العمامة والجبة، الزي التقليدي لمشايخ المسلمين، اجتماعاً سرياً عُقِد في الحي القديم في حيفا. وكان الشيخ عز الدين القسام يدرك أنه لم يعد يمكنه التسويف، فقد آن الأوان. لقد حكم البريطانيون فلسطين ثمانية عشر عاماً، وإذا كان حكمهم مكروهاً منذ البداية، فإنه أصبح لا يطاق من حيث استهانته بالمصالح العربية. وبلغت الهجرة اليهودية المشروعة، ناهيك عن غير المشروعة، رقماً قياسياً وصل إلى واحد وستين ألفاً وثمانمائة وأربع وأربعين صفقة في العام ١٩٣٤. وأخذ عدد الفلاحين الذين يفقدون موارد رزقهم يزيد أكثر فأكثر، ومع هذا فقد قُدِّر في العام ١٩٣١ أن ثلاثين ألف أسرة من الفلاحين، أي اثنين وسبعين في المائة من أهالي الريف، أصبحوا بلا أرض[1]. وكان متوسط دخل الفرد بينهم سبعة جنيهات إسترلينية في السنة، بينما كان متوسط دخل المزارعين اليهود الذين حلوا محلهم أربعة وثلاثين جنيهاً في السنة. وكان متوسط دين الأسرة من الفلاحين ـ خمسة وعشرين إلى ثلاثين جنيهاً ـ يعادل تقريباً متوسط دخلها[2]. وقد أخذ الفلاحون بعد إخراجهم من أراضيهم يتوافدون طلباً للعمل إلى المدن التي كانت تتوسع بسرعة. وقد انتهى الأمر بكثير منهم أن أصبحوا عمالاً يشتغلون في بناء منازل للمهاجرين الذين كانوا يكرهونهم ويخشونهم. أما مساكنهم فكانت بائسة. ففي حيفا

القديمة كان أحد عشر ألفاً منهم يتكدسون في أكواخ بُنيت من صفائح البنزين، من دون أن يكون فيها ماء أو تتوفر لها الشروط الصحية البدائية. وكان غيرهم، ممن لا أسر لهم، ينامون في العراء، وكانت هذه الأوضاع تقابل بشكل مخز المنازل الجميلة التي كان هؤلاء الفلاحون أنفسهم يشيدونها للقادمين الجدد الأغنياء، أو حتى مع مساكن العمال اليهود التي كانت تقدمها لهم جمعيات الإسكان اليهودية[٣]. وكانت أجورهم تعادل نصف أجور العمال اليهود بل ربعها، كما أن نزعة التفرّد لدى اليد العاملة العبرانية أخذت تحرمهم تدريجياً حتى من ذلك الأجر البخس. وفي العام ١٩٣٥ نشبت أزمة اقتصادية، كان من أسبابها إطلاق الهجرة من دون قيود. وقد أسفرت عن انتشار البطالة بين العرب إلى حد الكارثة. ولعله لا توجد تربة أكثر خصوبة من هؤلاء الفلاحين المحرومين لزرع المثل التي غرسها الشيخ القسام بعناية، والتي قرّر مع أتباعه، في تلك الأمسية من أمسيات تشرين الثاني أن يحاربوا ويموتوا في سبيلها، على أن يبدأو كفاحهم خلال أسبوع واحد.

كانت حياته كلها تبدو إعداداً لهذه التضحية الكبرى بالنفس. فقد كان القسام سورياً من عائلة مثقفة. وقد درس في الأزهر، مركز العلم الشرعي الإسلامي العظيم في القاهرة، وتتلمذ على يدي الشيخ محمد عبده العلاّمة الشهير الذي كان يقول إن العرب يستطيعون أن يواجهوا تحديات العالم الحديث عن طريق بعث إسلامي بمفاهيم جديدة. وعندما عاد القسام إلى سورية لم يقصر نشاطه على التدريس في مدرسة إبراهيم بن الأدهم الشرعية، بل اشترك في حركات وطنية عديدة، وكان قائداً عسكرياً في إحدى الثورات التي قامت في سورية ضد الحكم الفرنسي. وعندما حُكِم عليه بالإعدام في سورية فر إلى حيفا في العام ١٩٢٢، حيث أخذ يعلّم ويلقي الدروس والخطب ويقوم بالأعمال الخيرية. وأنشأ مدرسة مسائية لتعليم الأميين. وقد عُيِّن القسام «كاتباً لعقود النكاح» لدى محكمة حيفا الشرعية الإسلامية، لذا كان يحضر احتفالات الزواج في المناطق الريفية المجاورة. وكان حَسَن الألفة مع الفلاحين والعمال، ويعرف تفكيرهم ومشاعرهم الداخلية. وكان القسام يحذّر في كل مكان من خطر الغزو الصهيوني، ويدعو إلى التحلّي بروح الوطنية المخلصة، وإنهاء الانقسامات والنزاعات الجانبية واتخاذ المثل من أبطال الإسلام الأوائل. وكان كثير الترديد لآيات القرآن، وخصوصاً الآيات التي تدعو إلى الجهاد والتضحية. وكان يبحث في كل مكان، وفي المساجد بشكل خاص، عن أتباع يتحلّون بالاستقامة والتقوى. وعلى مر السنين جمع حوله بعناية وصبر

عظيمين مجموعة من الأشخاص بلغ عددهم الكلي حوالى ثمانمائة شخص، تلقى مائتان منهم تدريباً عسكرياً. وتعاهدوا على بذل النفس من أجل فلسطين، وكان مطلوباً من هؤلاء أن يأتي كل منهم بسلاحه وأن يسهم بكل ما يستطيع في سبيل القضية. أما تدريبهم فكان يتم تحت جناح الليل.

بعد اجتماع حيفا اتجه الشيخ عز الدين القسام مع مجموعة من أخلص رجاله، كانوا كلهم تقريباً من الفلاحين، نحو جبال جنين المشجرة. وقد باع هؤلاء حلي نسائهم وقسماً من أثاث منازلهم كي يشتروا البنادق والذخيرة. وكان هؤلاء الرجال يمضون النهار في الكهوف قرب قرية «يعبد». يصلون ويقرأون القرآن. وكانوا يهاجمون اليهود والبريطانيين في الليل. كانت هذه نيتهم على الأقل، إذ لم يسنح لهم الوقت للتنفيذ. فالسلطات التي يحتمل أن تكون قد علمت بأمرهم من أحد المخبرين، لم تُضع وقتاً بل أرسلت قوة مختلطة من الجنود البريطانيين والعرب، تساعدهم طائرات الاستكشاف، كي يطاردوا القسام ورجاله. وعندما بوغِت القسام ووجد نفسه في مواجهة قوة كبيرة، اضطر إلى دخول المعركة على غير استعداد لها. وعندما طُلِب منه الاستسلام رد صائحاً: «أبداً، فنحن نجاهد في سبيل الله ومن أجل الوطن». وحث رجاله على طلب «الشهادة»، وعندما رأى الجنود العرب، أمر رجاله بضرب البريطانيين فقط، وألا يطلقوا النار على مواطنيهم إلا دفاعاً عن النفس. وقد دارت معركة استمرت بضع ساعات قُتِل فيها القسام وثلاثة أو أربعة من رجاله، وأُسِر الباقون.

كانت هذه الثورة ثورة قصيرة، كما كانت، من وجهة النظر العسكرية، ثورة عقيمة. إلا أنها حركت الجماهير الفلسطينية. فقد بيّنت طريق الكفاح المسلح أمامها، وهذا هو كل ما كان القسام يأمل به. غير أن اليهود لم يتبيّنوا مغزى هذه الثورة. فقد رأوا في الشيخ القسام فرداً غريباً من نتاج التعصب الديني غير الطبيعي، أو ناسكاً مجنوناً. وعجز اليهود عن أن يروا أنه بعد خمسة عشر عاماً من مقتل بطلهم الذي اعتبروه مثالاً لهم، وجد الفلسطينيون الأسطورة التي يحتاجون لها وأصبح لهم بطلهم مثلما لليهود بطلهم جوزيف ترمبلدور. لقد قتل أشخاص عديدون وسلاحهم في أيديهم قبل القسام، كما قتل الألوف من بعده وأيديهم تقبض على سلاحهم. غير أن القسام كان الفدائي المثالي للكفاح الفلسطيني، نظراً لصلاحه وتقواه، ولإحساسه الكامل بواجبه الذي بلغ ذروته بطلبه وسعيه للشهادة. وقد وضع القسام نفسه في موكب بدأ أثناء الاحتلال الغربي

السابق لفلسطين، إذ إن الصليبيين هم الذين واجهوا الفدائيين الأول، رجال الطائفة الإسماعيلية الثورية، الذين كانوا ينزلون من معاقلهم الجبلية في شمال سورية لبث الذعر بين قادة الفرنجة، أو منافسيهم من أمراء المسلمين، وهؤلاء هم «المغتالون»، أو الحشاشون، الأول الذين يعتقد العامة أنهم كانوا ينفذون مهماتهم الانتحارية بعد تعاطي المخدرات. أما في الكفاح ضد غزاة القرن العشرين فيُعتبَر القسام المثل البارز في سجل من البطولة التي يغلب عليها التهور، والتي تتصف أحياناً بالسمو ووضوح المقصد، وتتصف أحياناً أخرى بالطيش والبساطة، بيد أنها على وجه العموم لا تحقق غرضاً، وهي البطولة التي لا يزال الفلسطينيون يمارسونها إلى يومنا هذا. وبعد أربعين سنة ذاق الفلسطينيون فيها الهزيمة والتشرد بشكل لم يكن حتى القسام نفسه يتصوره ممكناً، تبدو تضحيته تحمل كل أسى شعب لم يتخل في أي يوم من الأيام عن كفاحه، ولكنه ظل حتى اليوم، نظراً لجوانب الضعف فيه ولتفوق عدوّه عليه، مقدراً له الفشل، ويبدو أنه يعرف في قرارة نفسه قدره هذا.

شهد جمهور غفير تشييع جثمان القسام في حيفا، ودفن في قرية ياجور، على بعد عشرة كيلومترات من المدينة، حيث حمل المشيعون نعشه إليها سيراً على الأقدام. وكانوا يهتفون هتافات معادية لبريطانيا والوطن القومي اليهودي. ورجموا الشرطة بالحجارة، كما حمل الموكب أعلام الدول العربية المختلفة إعراباً عن التحدي. وكتبت صحيفة «الأهرام» في القاهرة تقول: «صديقنا وشهيدنا العزيز، لقد سمعناك تعظنا من فوق المنبر، تدعونا إلى حمل السلاح، أما اليوم فأنت تحدثنا من رحاب الله تعالى، وحديثك بعد وفاتك أبلغ من حديثك في حياتك».

كان تشييع جثمان الشيخ عز الدين القسام مناسبة وطنية. إلا أن قادة البلاد الرسميين تغيّبوا عنها، وكان تغيّبهم يمثل طبيعة موقفهم، فقد كانوا متخوّفين من المشاعر التي أطلقها القسام من عقالها. وقد أحس هؤلاء القادة أن استشهاده كان توبيخاً لهم وخطراً يهددهم. وكان هؤلاء القادة على صواب في إحساسهم هذا، إذ على الرغم من توفّر ظروف كثيرة، جاءت في الأغلب بالمصادفة، يدين لها الصهيونيون بنجاحهم المذهل، فإن عاملاً أساسياً منها يتمثّل في قلة كفاءة القادة العرب، وافتقارهم إلى الإحساس بالمسؤولية، وتهاون الطبقة العليا وأنانيتها. فالمثالب التي نددت بها صحيفة «الكرمل» الحيفاوية للمرة الأولى، قبل ربع قرن من الزمن، أصبحت موجودة على نطاق أكبر.

فتسعة أعشار الأراضي التي تملّكها اليهود حتى العام ١٩٢٩ باعها لهم الإقطاعيون الغائبون. أما بعد ذلك، وعلى الرغم من ازدياد «الخطر الصهيوني» ازدياداً مستمراً، فقد أصبح أصحاب الأراضي الحاضرون هم المذنبين الرئيسيين. وفي هذه الفترة أيضاً عمل المرابون العرب عملهم المقيت، إذ كان صغار الملاك يضطرون إلى الاقتراض بفائدة تصل إلى خمسين في المائة ، وكان هؤلاء يتمسكون بأرضهم الصغيرة ما وسعهم إلى ذلك سبيل، إلا أن عبء الدين القاتل كان يضطرهم في النهاية للتخلي عنها لليهود الذين لا يرتوي لهم ظمأ لتملك الأراضي[٤]. وطبيعي أن هذه الصفقات كانت تحقق أرباحاً يسيل لها اللعاب، فسعر الدونم قرب مستعمرة ريشون ـ لي ـ تسيون لم يكن يتجاوز من قبل ثمانية شلنات إلا أنه وصل في أوائل الثلاثينيات إلى مبلغ يراوح بين عشرة جنيهات وخمسة وعشرين جنيهاً[٥]. وقد أصبح هؤلاء الذين يبددون التراث العربي، من الوجهة الرسمية، منبوذي المجتمع، وكان يندَّد بهم في كل مناسبة، سواء في المؤتمرات التي تُعقَد لبحث «الخطر الصهيوني»، أو في البيانات التي تصدرها الأحزاب السياسية المتنافسة، وفي بيانات التكفير التي تصدرها الهيئات الدينية. ففي العام ١٩٣٢ أصدر حزب «الاستقلال» بياناً أعلن فيه أنه «لا مستقبل للأمة إلا إذا تم إقفال أبواب الهجرة ومنع بيع الأراضي، ويؤكد المندوبون استياءهم من السماسرة وبائعي الأراضي، ويعتبرون أنه قد آن الأوان لمعاقبتهم والضرب على أيديهم...»[٦]. ولقد أصبحت كلمة «سمسار» منذ ذلك الوقت ذات مدلول سيىء في القاموس الفلسطيني. وفي العام ١٩٣٥، عندما تجاوزت الهجرة وبيع الأراضي كل الحدود، جمع الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين، نحواً من أربعمائة من أئمة المساجد والقضاة والمفتين والوعاظ والمدرسين وأصدروا فتوى حرّمت بيع الأراضي للمهاجرين اليهود ووصفت كل من يبيع أرضه بأنه مرتد لا يدفن في مقابر المسلمين.

لكن على الرغم من كل التنديد والسباب الذي كان يكال باللسان لبائعي الأراضي والسماسرة، فإن هؤلاء نادراً ما كانوا يتعرضون لأسوأ من هذا، وفي ذلك مقياس حقيقي للمكانة التي كانت للقيادة الفلسطينية. وكان بيع الأراضي، الذي يعتبر «خيانة»، تهمة تكيلها كل مجموعة من الوجهاء للمجموعة الأخرى، ما أوجد قدراً كبيراً من النفاق. ولم يكن هناك أي نبذ حقيقي من المجتمع، فضلاً عن وجود أي عقوبة رادعة. بل إن الأشخاص الذين كانوا يندَدون أشد التنديد بهذا العمل هم أنفسهم الذين كانوا في كثير من الأحيان أكثر الناس ممارسة له. ففي العام ١٩٢٨ وصف أحد الأشخاص

المعاصرين المندوبين الذين حضروا المؤتمر الفلسطيني السابع بأنهم مجموعة غريبة جداً تضم عدداً من «الجواسيس والسماسرة الذين يبيعون الأراضي لليهود»[٧]. وفي العام ١٩٣٢ قالت صحيفة «العرب» إن من المستغرب جداً أن تندد «اللجنة التنفيذية العربية» تنديداً شديداً ببيع الأراضي العربية في الوقت الذي يقوم فيه بعض أعضائها أنفسهم بهذا العمل. ولهذا فإنه ليس من المستغرب أن يجد فريق بريطاني لتقصي الحقائق مقاومة من القيادة العربية واليهودية على السواء لجهوده الرامية إلى تبيّن المدى الكامل لهذه الصفقات الكريهة[٨]. وعلى الرغم من أن بائعي الأراضي سمحوا حتى العام ١٩٤٨ بانتقال ٦,٦ بالمائة فقط من فلسطين إلى أيدي اليهود، وإن كانت هذه الأراضي تمثل نسبة أعلى بكثير من الأراضي المزروعة[٩]، فإن الأضرار التي سببوها في النفسية الفلسطينية أصعب حساباً. لكنّها كانت أضراراً كبيرة من دون شك. لقد كان بائعو الأراضي يمثّلون الرد الفلسطيني على الصهيونية في أسوأ صوره التخريبية. وكانوا أكثر الأعضاء سقماً في جسم مريض إلى حد جعله الضغط يزداد مرضاً على مرض بدلاً من أن يولّد فيه روح التجدد التي كان يمكن أن يولّدها جسم آخر أصح منه قليلاً فحسب. ولم يجد هذا الجسم القدرة على اكتساب المناعة ضد المرض الذي يمثّله بائعو الأراضي، بل ترك المرض ينتشر ويستشري. إن خيانة الأقلية بدلاً من أن تزيد قوة مشاعر الوطنية البناءة لدى الأغلبية، زادت الانقسام والمهاترات وانعدام الثقة، وهي العوامل التي سممت الكفاح الفلسطيني كله، وتصرفات السياسيين بشكل خاص.

عندما أثار القسام الشعب باستشهاده، كان السياسيون لا يزالون يعارضون العنف، من دون أن يستطيعوا أن يجدوا له بديلاً. وبدلاً من أن يسير هؤلاء القادة السياسيون في جنازة القسام أرسلوا رسائل تعزية اتسمت بالمواربة، ثم هرعوا إلى المفوّض السامي يقولون له إنه إذا لم يعطهم بعض التنازلات في الوقت المناسب فإنهم سيفقدون ما بقي لهم من نفوذ، وسيفلت زمام الوضع كلية[١٠].

الثورة تبدأ

كان هذا هو ما حدث بالضبط. ومع أن الأحداث التي جرت بين العامين ١٩٣٥ و١٩٣٩ تُعتبَر في معظم كتب التاريخ الصهيونية مجرد «قلاقل»، يرى الفلسطينيون أن تضحية القسام بنفسه كانت بداية الثورة الكبرى. وبينما كان أحد الفريقين يرى في هذه الأحداث انفجاراً لأعمال اللصوصية والقتل والسرقة وعودة إلى ما أسماه وايزمان «بربرية

الصحراء»[١١]، وقف فيه شعب بدائي بتشجيع من ساسة لا ضمير لهم ومن رجال دين متعصبين ومن الفاشية الدولية ضد حضارة أسمى لا يريدها ولا يفهمها، رأى فيها الفريق الآخر كفاحاً وطنياً مجيداً، ضد غزو أجنبي، وكان طبيعياً أن يلتمس هذا الكفاح الوطني العون الخارجي أنّى وجده.

لا شك أنه كان في تلك «القلاقل» بعض ما رآه الصهيونيون فيها. إلا أنها كما يقول المؤرخ البريطاني جون مارلو، الذي لم يكن قط مراقباً متحيزاً، كانت في جوهرها ذات طبيعة مختلفة:

> وبطريقة ما، سواء أكانت نتيجة للدعاية التي أطلقها الحاج أمين وأتباعه أم لعوامل أكثر تعقيداً وأقل تحديداً، فإن الجمرات الأخيرة المتبقية من روح الجهاد أخذت تُغذّى حتى باتت شعلة ظلت لسنوات قصيرة تتأجج بالبطولة إلى أن تم إطفاؤها نهائياً. وعلى الرغم من أن القادة السياسيين لفلسطين العربية هم الذين حرّضوا على الثورة العربية، ووجهوها إلى حد ما واستغلوها قطعاً، فإن هذه الثورة كانت في حقيقتها ثورة فلاحين تستمد حماستها وبطولتها وتنظيمها وإصرارها من مصادر داخلية لم تُفهَم فهماً صحيحاً ولن تُعرف على حقيقتها. فقد كانت هذه الثورة مثل ثورة فيصل في الصحراء (وهي الحركة التي حرّرت بمساعدة بريطانيا الجزيرة العربية من الحكم العثماني) طريقاً مسدوداً من طرق القومية العربية، كُتِب عليها الفشل مثلما كُتِب على ثورة الصحراء، ولكنها، على عكس ثورة الصحراء، كُتِب عليها النسيان لأنها لم تجد لها لورنس الذي يخلدها. ويذكر المرء هنا كلمات ج.م. تريڤيليان عن ثورة أخرى قام بها الفلاحون: «كان استعداد أبناء الريف للخروج والموت في سبيل عقيدتهم شيئاً جديداً... إن سجل هذه الحملة القصيرة أشبه برفع الستار. نرى من خلفه للحظة واحدة نمط حياة الفلاحين القديم، ولكننا لا نرى في تلك اللمحة سبات الريف، وإنما نرى الإيمان والمثالية والحيوية وحب الحرية والاستهانة بالموت. هل نرى صغار مالكي الأراضي وعمال المزارع في بقية بلاد إنكلترا مثل أبناء سومرست هؤلاء أم هل تراهم في سائر المناطق من نوع أدنى؟ يسدل الستار وتحجب المعرفة إلى الأبد[١٢]».

لم تكن القيادة الفلسطينية هي التي نظمت هذه الثورة، مثلما أنها لم تدبر أحداث

الشغب والمجازر التي وقعت في العشرينيات، ومع ذلك فإنها قبلت الاشتراك فيها لأن ذلك فرض عليها، وإن كان حجم هذا الاشتراك ومداه موضوع جدال. والواقع أن الثورة كانت في أصلها تلقائية إلى حد كبير، فقد كان الدافع الرئيسي فيها من القاعدة، ومن أكبر قطاعات الشعب وأدناها، من الفلاحين الذين كانوا أكثر من عانى من جراء الغزو الصهيوني. وكانت الثورة حرباً شعبية، وإن لم تكن ذلك بالمعنى العقائدي الحديث، لأنها لم تتخذ إطاحة النظام الاجتماعي الراهن هدفاً لها، سواءً كهدف رئيسي أو كهدف عارض. كانت تمثل مرحلة جديدة في المقاومة العربية التي بدأت قبل حوالى خمسين عاماً بالحوادث المحلية الارتجالية، وهذه المرحلة الجديدة هي استخدام العنف المسلح بطريقة مستمرة ومنظمة وهادفة، لا ضد اليهود وحدهم بل وضد البريطانيين الذين جاؤوا بهم. فبعد أن ظل ساستهم على مدى عشرين عاماً يحاولون عبثاً بالطرق الدستورية أن يفوزوا بأذن صاغية متعاطفة من قبل بريطانيا التي كانت تقف إما موقف عدم المبالاة أو موقف العداء، بدأ أبناء الشعب يتعلمون، كما قال أحدهم، «أن يتكلموا بالبنادق بدلاً من الشفاه»[١٣]. لقد كانت هذه الثورة وليدة تطور غامض ولكنه طبيعي جداً.

كانت هذه طبيعتها الأساسية، وإن كانت قد ترافقت مع صورة أخرى من المقاومة. ففي جانب العنف، جرت أحداث شغب مدينية جديدة، كانت تتمة لما حدث في المرحلة السابقة بالإضافة إلى لون جديد من الجنوح كان يستهدف العرب بقدر ما يستهدف اليهود. أما في جانب عدم العنف، فقد جرى إضراب عم البلاد واستمر ستة أشهر. وعندما أرسلت الدول العربية المجاورة المال والسلاح والمتطوعين، اكتسب الكفاح الفلسطيني لأول مرة بعداً عربياً شاملاً حقيقياً لم يكفّ عن النمو في السنين التالية.

كان للثورة مرحلتان. ابتدأت من أساسها بداية غير منسقة. ففي ١٥ نيسان ١٩٣٦ أوقف بعض العرب عدداً من السيارات على طريق طولكرم ـ نابلس، واكتفوا بأخذ ما كان في حوزة ركابها العرب والأوروبيين، إلا أنهم أطلقوا النار على راكبين من اليهود فقتلوا واحداً وأصابوا الآخر بجراح قاتلة. وفي الليلة التالية لقي شخصان عربيان، كانا يعيشان في كوخ قريب من إحدى المستوطنات اليهودية، مصيراً مماثلاً. وقد وصف أحدهما قبل وفاته الأشخاص الذين هاجموه بأنهم يهود، والأمر المرجح أن جريمة القتل هذه كانت انتقاماً لما وقع في اليوم السابق من قتل. وفي اليوم التالي حوّل المشيعون جنازة أحد القتلى اليهود إلى تظاهرة، فضربوا الشرطة بالحجارة وألقوا كلمات لاهبة

وهتفوا قائلين: «لا نريد هذه الحكومة، نريد جيشاً يهودياً». وفي الوقت نفسه تعرض بعض العرب للضرب أو الرمي بالحجارة أو لصور أخرى من الاعتداء. وفي ١٩ نيسان سرت شائعات في يافا أن شخصين عربيين قتلا في تل أبيب القريبة، فهاجمت جمهرة من العرب في الحي اليهود وقتلت عدداً منهم، ثم أعقبت ذلك ثلاثة أيام من أحداث الشغب كانت حصيلتها مقتل ستة عشر يهودياً، ومقتل خمسة من العرب على أيدي رجال الشرطة.

وفي ٢٠ نيسان شُكّلت لجنة وطنية في نابلس، وقبل نهاية ذلك الشهر انبثقت هيئات مماثلة إلى حيز الوجود في كل المدن والقرى الكبيرة في فلسطين. وكانت هذه اللجان في الأصل مستقلة إلى حد كبير عن القيادة التقليدية التي تعرضت للانتقادات المرة بسبب تهاونها. فقد حثت إحدى الصحف المواطنين بالقول: «انهضوا وتخلصوا من استعباد اليهود والبريطانيين... إن قادة مصر قد استيقظوا، فيا ترى أين يختبىء قادتنا؟»[١٤]. إلا أن هذه القيادة انضمت إلى المتصلبين في نابلس في الدعوة إلى الإضراب العام. وتشكّلت «الهيئة العربية العليا» برئاسة المفتي، والتقى كل المواطنين، مسلميهم ومسيحييهم، المعتدلين منهم والمتطرفين، في مظهر من الوحدة لم يسبق له مثيل، مصممين تصميماً أكيداً على مواصلة الإضراب إلى أن تغيّر الحكومة البريطانية سياستها «تغييراً جوهرياً يبتدئ بإيقاف الهجرة اليهودية». وبعد أيام قليلة أصدرت اللجان أمراً عاماً بالتوقف عن دفع الضرائب في مختلف أنحاء البلاد. وبعد ذلك أوقف سائقو سيارات الشحن والباصات وسيارات الأجرة سياراتهم عن العمل، مع أن معظمهم كانوا يعتمدون في دخلهم الشهري عليها لتسديد أقساطها. وفي حزيران قدّم كبار الموظفين ومعهم القضاة، مذكرة إلى المفوض السامي يؤكدون فيها أحقية تشكيك العرب في نوايا الحكومة. وذكر هؤلاء أنه على الرغم من أن لجان التحقيق المتتابعة أكدت عدالة الشكاوى العربية إلا أن الحكومة لم تفعل شيئاً لعلاج ما يتظلمون منه. «لقد دُفِع العرب دفعاً إلى حالة وصلت بهم إلى شفا اليأس. وإن القلاقل الراهنة ما هي إلا تعبير عن هذا اليأس». لقد تركت هذه المذكرة التي وُصِفت بأنها فريدة في نوعها في تاريخ الحكم الاستعماري البريطاني انطباعاً قوياً عند السلطات لما بدا فيها من قناعة أكيدة تمّ الإعراب عنها بشكل معتدل.

غير أن الحكومة لم توقف الهجرة، بل على النقيض من ذلك، فعندما حل موعد مراجعة

ما يسمى «طاقة الاستيعاب الاقتصادية» للشهور الستة التالية، صرحت الحكومة للوكالة اليهودية أن تستقدم عدداً يزيد بنسبة عشرة في المائة عن العدد الذي جاء في الأشهر الستة الماضية. فهي لم تُرِد أن تترك للصهيونية فرصة لاتهامها «بالخضوع للعنف والإرهاب». وقد قابلت الحكومة البريطانية هذا السخاء ببيان من البيانات المطمئنة التي كان من المناسب أن تترافق مع أي عمل من الأعمال المحابية للصهيونية: فقد أُعلِن عن قرار بإرسال لجنة تحقيق جديدة إلى فلسطين. بيد أن العرب لم يروا كبير فائدة في تكرار ما كانوا قد رأوه مراراً من قبل، ولذلك رددوا قولهم بأنهم لن يوقفوا إضرابهم إلا إذا أوقِفَت الهجرة اليهودية إلى أن ترفع اللجنة تقريرها. ثم زادتهم الإجراءات الرسمية الأخرى تصميماً. فقد وافقت الحكومة على إنشاء ميناء يهودي صرف في تل أبيب، متخذة الإضراب ذريعة لمنح هذه الموافقة. وكان هذا المشروع حلماً يسعى الصهيونيون إلى تحقيقه منذ أيام هرتزل، على الرغم من عدم وجود أي مبرر اقتصادي له نظراً لوجود ميناء في يافا، على مسافة ميلين فقط من تل أبيب. وكان هذا القرار يعني أن رجال السفن في يافا لن يتمكنوا من العودة إلى العمل أبداً. وبالإضافة إلى هذا، فقد نسفت الحكومة مائتين وسبعة وثلاثين منزلاً في وسط مدينة يافا. وكانت حجتها في ذلك، «تجميل» المدينة، أما في الحقيقة فقد كان النسف إجراءً أمنياً بالغ القسوة. وزاد ضحايا هذا الإجراء وعددهم ستة آلاف من اتساع مدينة أكواخ صفائح البنزين التي أخذت تقوم على مقربة من المدينة، كانت تماثل نظيرتها في حيفا التي اختار القسام أتباعه من بين أهلها.

كانت إستراتيجية اللجان الوطنية تقوم على أن يقتصر الإضراب على المقاومة السلبية والعصيان المدني، على غرار ما كان غاندي يقوم به. ويتأكد بشكل قاطع أن القيادة ظلت تمارس تأثيراً مهدئاً حتى بعد بدء الإضراب بفترة طويلة من تقرير المفوض السامي إلى وزير المستعمرات: «إنها لحقيقة عجيبة أن الصيحة الدينية لم ترتفع خلال الأسابيع الستة الماضية، وأن خطب الجمعة كانت أكثر اعتدالاً بكثير مما كنت أتوقعه في فترة تثور فيها مشاعر المواطنين بهذا الشكل العميق. ولا شك أن الفضل الرئيسي في هذا يرجع إلى المفتي»[١٥]. إلا أن العنف غير الرسمي استمر واتخذ صوراً أخرى، مثلما حدث في الهند. فقد عمد القائمون به إلى إحراق المحاصيل وتكسير الأشجار وزرع الألغام في الشوارع ونصب المتاريس فيها، وإخراج القطارات عن خطوطها، وقطع أسلاك البرق، وتخريب خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي إلى ميناء حيفا مجتازاً شمال فلسطين.

وكثر إشعال الحرائق كما زادت أعمال الفوضى، فكان الشباب يتجولون في شوارع المدن فيضربون المخالفين لقرار الإضراب، ويثقبون إطارات السائقين الذين يعملون على الرغم من الإضراب. وقد قُتِل عدد كبير من اليهود، بأساليب كانت أحياناً وحشية باردة. كذلك قُتِل عدد كبير من العرب. وكان المسلحون يزورون بعض الشخصيات البارزة المشتبه في برود حماستها للقضية، ويطلبون التبرعات من رجال الأعمال وأصحاب الأراضي الأغنياء، ويلحون في طلباتهم. وكانوا في أحيان كثيرة لا يتوقفون عند مجرد التخويف. غير أن المصدر الرئيسي للعنف غير الرسمي وللثورة الكبرى التي تطور إليها هذا العنف بسرعة كان العصابات المسلحة التي أخذت تعمل في المناطق الجبلية من البلاد.

انضم متطوعون من بقية العالم العربي إلى هذه العصابات. ولعل أشهر هؤلاء هو فوزي القاوقجي الذي تزوج فيما بعد من فتاة ألمانية. وكان مثل كثير من العرب في ذلك الوقت يرى في بروز هتلر حدثاً يمكن أن يفيد العرب منه في كفاحهم ضد بريطانيا. إلا أن النظرة والدعاية الموالية للعرب التي كانت تنطلق من إيطاليا وألمانيا لم تكن تعني ما ردّده الصهيونيون والغربيون المتعاطفون معهم من أن الثورة ليست إلا ذراعاً للفاشية العالمية.

ربما كان صحيحاً أن الثورة نالت تأييداً أجنبياً، إلا أن منبعها كان فلسطينياً خالصاً، ولا سيما من أولئك الفلاحين الذين أرسلت بريطانيا بعد اتساع الثورة الطائرات تمطرهم بمنشورات تحثهم على التخلي عن العنف ووضع ثقتهم في «اللجنة الملكية». وكان لهؤلاء قادتهم المحليون الذين كان من أشهرهم عبد الرحيم الحاج محمد، التاجر الكريم المحتد. صحيح أنه كان يفتقر إلى المهارات التي يتميز بها شخص محترف مثل فوزي القاوقجي، إلا أن الذين طاردوه أنفسهم يصفونه بأنه كان وطنياً مستقيماً فلسطيني المنبت. وقد التزم بقواعد أخلاقية ذاتية، فأصر على رجاله أن يظهروا الاحترام اللائق للشعب الذي يقاتلون من أجله. وكان القادة الآخرون، مثل القسام، تدفعهم دوافع دينية. وكما كان الصهيونيون يطلقون على أنفسهم أسماء عبرانية قديمة، كان هؤلاء الفلسطينيون يطلقون على أنفسهم أسماء أبطال الإسلام. وكان آخرون مزيجاً متفاوت النسبة من المقاتلين من أجل الحرية ومن قطّاع الطرق الذين يغطون مكاسبهم غير المشروعة برداء الثورة البرّاق. وقد بلغ عدد المقاتلين في المرحلة الأولى للثورة حوالى خمسة آلاف. بيد أن تنظيمهم كان بدائياً. فقد كانوا يعملون من دون إشراف مركزي.

وكانوا يُقسمون، بشكل عام، إلى قسمين. فقد كان هناك المتفرغون للثورة الذين يتمركزون في الجبال، ويشكلون العصب الذي تحمل عبء القتال. وكان هناك المؤيدون الذين لم يتفرّغوا للثورة، وإنما كانوا ينضمون للمقاتلين لفترات قصيرة عند الحاجة إلى التعزيزات، بينما يظلون معظم الوقت في قراهم، يزودون الثوار بالمؤن وبالمعلومات عن تحركات الشرطة والجيش وعن القرويين المعادين لهم. وكان تدريبهم بدائياً كذلك. فعندما لجأوا إلى الجبال، لم يكن الكثيرون منهم قد حملوا سلاحاً من قبل. وعندما تم الاستيلاء على بعض أسلحتهم تبين أنها خليط من الأسلحة القديمة التي خُلِّفت في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يكن لديهم شيء من مدفعية الهاون أو المدافع الأخرى. إلا أنهم عوضوا بتصميمهم الكبير ما كان ينقصهم من السلاح والخبرة. ويقول أحد الفلسطينيين الذين شاركوا في هذه الثورة إن القاوقجي دُهِش عندما تبين ما توافر له من «البطولة والشجاعة والتضحية». فقد كان يطلب عشرة رجال للقيام بمهمة ما، «فيجد العشرات يتقدمون إليه كأنّه لم يكن يدعوهم إلى تعريض حياتهم للخطر، بل إلى حفل زفاف أو مأدبة»[١٦]. وقد سجّل مراقب بريطاني أنهم كانوا يشاهدون رفاقهم يقتلون بالعشرات بنيران المدافع الرشاشة أو بالقصف الجوي، ثم يعودون للقتال بعد يوم أو يومين[١٧]. وقال وفد من كبار مشايخ المسلمين للمفوض السامي إنهم «عندما يهاجمون قوات صاحب الجلالة فإنهم يقدمون على الانتحار. لكن سعادتكم تدركون أن الشخص البائس قد يعمد في كثير من الأحيان إلى الانتحار»[١٨]. وبالإضافة إلى هذا فقد كانت السلطات البريطانية أو بعضها تدرك تماماً هذه الدوافع. فقد كتب نائب الماريشال بيرس من فلسطين: «إن هذه العصابات لا تريد النهب، وإنما هي تخوض حرباً تعتبرها حرباً وطنية دفاعاً عن بلادها ضد الظلم وضد خطر السيطرة اليهودية»[١٩].

كان الفلاحون قبل تسعة عشر عاماً يتعرضون للجلد أو السجن من قبل السلطات التركية إن هم التقطوا الإعلان الذي كانت تلقيه الطائرات البريطانية ويحثهم بالقول: «تعالوا انضموا إلينا»، نحن الذين نقاتل «من أجل تحرير كل العرب من الحكم التركي حتى تعود المملكة العربية إلى ما كانت عليه أيام آبائكم»[٢٠]. غير أنهم الآن وقد ضاقوا ذرعاً بالوعود التي قطعتها حليفتهم القديمة من دون أن تنفذ شيئاً منها، أصبحوا يريدون الأمر الإيجابي الذي يدل على حسن النية، ألا وهو إيقاف الهجرة في الفترة التي تقوم فيها «اللجنة الملكية» بتحقيقاتها، بيد أن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لتلبية هذا الطلب. وليس هنالك من شك أن إيقاف الهجرة كان سيؤدي إلى انتهاء القلاقل في

غضون أربع وعشرين ساعة. وقد سعى الحكام العرب خلال الصيف إلى التوسط بين بريطانيا والفلسطينيين، بيد أن جهودهم لم تثمر عن شيء، إلى أن أعلنت الحكومة البريطانية في أيلول نيتها إرسال فرقة جديدة من القوات البريطانية إلى فلسطين. وبات واضحاً أن مهمة المقاتلين ستزداد بعد ذلك صعوبة ومشقة. وبالإضافة إلى هذا، فقد أصبحت وطأة الإضراب الذي استمر ستة أشهر واضحة للعيان، فاستمراره في موسم الحمضيات سيحرم البلاد من أهم مصدر لثروتها التي تجنيها من التصدير ويهدّد الإجماع بالتصدّع. ومرة أخرى تدخلت الدول العربية، فوجه ثلاثة من الملوك نداء مشتركاً إلى الفلسطينيين يناشدونهم إنهاء إضرابهم والاعتماد على حسن نية «صديقتنا» الحكومة البريطانية. وبدورها دعت «الهيئة العربية العليا» المواطنين «إلى إنهاء الإضراب والقلاقل... والطلب من كل أبناء الشعب أن يتجهوا في الصباح الباكر إلى أماكن العبادة لإقامة الصلوات على أرواح الشهداء، وشكراً لله تعالى على ما منحهم من الصبر وقوة الاحتمال». وكانت الاستجابة فورية، فاستؤنف العمل في سائر أنحاء البلاد وتوقف العنف. لقد انتهت المرحلة الأولى من الثورة. وقد قُتِل حوالى سبعة وثلاثين من البريطانيين وتسعة وستين من اليهود مقابل عدد من العرب يصل إلى ألف شخص. بيد أن العرب لم يحققوا شيئاً يزيد على ما كان لديهم في البدء، وهو إرسال «لجنة ملكية» أخرى. وفي اليوم الذي غادرت فيه اللجنة بريطانيا متجهة إلى فلسطين، أعلنت الحكومة برنامج عمل للمهاجرين اليهود أكثر سخاء من المعتاد، ما جعل العرب يستاؤون جداً فقرروا مقاطعة اللجنة، وظلوا على مقاطعتها إلى ما قبل انتهاء الأشهر الثلاثة لإقامتها في فلسطين بأسبوع واحد.

بريطانيا توصي بالتقسيم

نشرت اللجنة في تموز ١٩٣٧ ما توصلت إليه من نتائج. وقد أصيب العرب بالذهول عندما تبينوا أن اللجنة أوصت بحل من النوع الذي ظلوا يكافحون سنين عديدة لتلافيه. والذي أثبت بشكل قاطع أن مادة «الضمانات» في وعد بلفور كانت غير ذات قيمة، كما كانوا يقولون دائماً. فقد أوصت اللجنة بتقطيع أوصال وطنهم وتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية.

ربما توقع المرء استئناف العنف فوراً بعد نشر التقرير. غير أن هذا لم يحدث، فقد تضمن التقرير، بالرغم من توصياته، قدراً كبيراً من التحليل لطريقة عمل سلطات الانتداب

مؤكداً ما كان العرب يرددونه من ادعاءات. وأصبح يتوافر لأول مرة اعتراف بيّن الحجة بأن الانتداب غير ممكن التطبيق عملياً، وأن تحقيق الأهداف اليهودية يتعارض في حد ذاته، وبالضرورة، مع حقوق أهالي البلاد. وأكد التقرير بصراحة أن السياسة التي كانت تتبعها السلطات آنذاك لا يمكن أن تستمر إلا «عبر الطريق المظلمة للقمع». ولكن على الرغم من أن البديل الذي اقترحته اللجنة لهذه السياسة كان في نظر العرب أصعب تحقيقاً بكثير، فقد اقتنعوا في البداية بأن يتركوا منطق الحقيقة يتحدث باسمهم.

صحيح أن التقسيم لم يبدأ تطبيقه، غير أن كل الأمور الأخرى التي دفعت العرب دفعاً إلى الثورة، كالهجرة وبيع الأراضي، والتصرفات الفاقعة المحابية لليهود مثل إنشاء ميناء يهودي صرف في تل أبيب، استمرت كالمعتاد. وكان فلاحو منطقة الجليل الخصبة والمزدهرة نسبياً أكثر من ضاق ذرعاً بهذا الوضع. فقد كانت خطة التقسيم تعطي منطقتهم للدولة اليهودية، وكان التقسيم يقتضي في حال الضرورة المبادلة «الإكراهية» للأهالي بين الدولتين[٢١]. وقد ذكر الموظفون البريطانيون العاملون في الجليل أن أهالي الجليل تلقوا المقترحات «بصدمة أقرب إلى الذهول». فقد افترضوا أنهم سيكونون أول من تنزع منهم أراضيهم «ليتركوا يموتون في الصحراء» على حد تصورهم[٢٢]. ولهذا فعندما عُيِّن ل.ي. أندروز مفوّضاً لمنطقة الجليل، أعرب العارفون بحالة الفلاحين صراحة عن تخوفهم على حياته. فقد كانت الجليل موطناً لبعض الجمعيات السرية الدينية ـ السياسية التي كان القسام الباعث على تشكيلها. وكان اليهود يرون أن أندروز، الذي كانت له صلة وثيقة مع «اللجنة الملكية»، هو المسؤول البريطاني الوحيد الذي يطبق الانتداب بالشكل الذي ينبغي أن يُطبَّق به، ولهذا لم يكن من المفاجئ أن يغدو أندروز بالنسبة إلى العرب رمزاً للمصيبة التي توشك أن تحل بهم. وفي نهاية أيلول خرج أندروز مع اثنين من مرافقيه من الكنيسة الإنجيلية في الناصرة. وحين أخذوا يرتقون الأرض الضيقة الشديدة الانحدار المفضية من الكنيسة، باغتهم أربعة أشخاص مسلحين، فصاح أندروز: «انجوا بأرواحكم». إلا أنه كان من الأفضل لهم أن يواجهوا خصومهم، لأنهم عندما فروا اعترضتهم مجموعة أخرى كانت تترصدهم في زقاق جانبي. وانتهى الحادث إلى مقتل أندروز وإصابة أحد ضباط الشرطة بجراح قاتلة.

الثورة تبلغ ذروتها

لقد ابتدأت المرحلة الثانية للثورة. وكانت القيادة التقليدية، أو المفتي على الأقل، منغمسة

فيها منذ البداية هذه المرة بشكل أوضح كثيراً من المرة السابقة. أما إلى أي مدى لعب المفتي دوره هذا مختاراً، فذلك أمر خلافي من الأفضل أن نتركه للمؤرخين المختصين. إلا أن الشيء المقطوع به فهو أنه كان من الصعب عليه كثيراً هذه المرة أن يحث على الهدوء والتحلي بروح المسالمة إن هو أراد الاحتفاظ بقيادته للشعب الفلسطيني. فالاعتدال لم يعد أمراً عملياً من الوجهة السياسية، بل كان المعتدلون يعاملون باحتقار. وكان آل النشاشيبي، المنافسون لعشيرة الحسيني التي ينتمي إليها المفتي والذين يمثلون الجناح الداعي إلى المسالمة في القيادة الفلسطينية، قد انفصلوا عن «الهيئة العربية العليا» قبل نشر اللجنة تقريرها كي يتمكنوا من انتهاج خط سياسي مستقل إن تبين أن تقرير اللجنة مقبول لدى الرأي العام العربي. إلا أن التقرير كان مرفوضاً بشكل قاطع بحيث إن المعتدلين أفل نجمهم تماماً وأصبحت أرواحهم مهددة برصاص المتطرفين. وتعرضت الإدارة البريطاينة لضغط عنيف من الصهيونيين والصحافة البريطانية والبرلمان البريطاني كي تحمّل «الهيئة العربية العليا» والمفتي بشكل خاص مسؤولية أعمال العنف. صحيح أن السياسيين كانوا يتنصلون من أي ضلع لهم في الثورة، ويصفونها بأنها تعبير تلقائي عن سخط الشعب واستيائه، إلا أنهم لم يندددوا بها أو يحاولوا كبح جماحها، ومع هذا فلم يكن هنالك من سبب يدعو إلى إلصاق مقتل أندروز بـ «الهيئة العربية العليا». بل لقد نددت الهيئة بهذه الحادثة بالذات، بيد أنه لم تمر أيام قليلة بعدها إلا واعتقل عدد من الوجهاء يراوح بين مائتين وثلاثمائة. وما لبثت الهيئة أن حُلّت، ونُفِي أعضاؤها إلى جزر السيشيل، واعتبرت «مسؤولة معنوياً» عن أعمال العنف. وعُزِل المفتي رسمياً إلا أنه لم تجر محاولة لاعتقاله بسبب التخوّف على ما يبدو من أن يؤدي ذلك إلى سفك دماء في الأماكن المقدسة التي لجأ إليها. وقد تمكن بعد فترة من الفرار إلى لبنان، وربما تسترت السلطات على هربه. غير أن هذا الإجراء الصارم كان عملاً استفزازياً واضحاً للعرب. ربما لم تكن القيادة التقليدية تتمتع باحترام كبير، إلا أنها كانت القيادة الوحيدة الموجودة لدى العرب، وكانت تمثل مطامحهم وآمالهم، سواء عن جدارة أو عن غير جدارة، وقد انتشر شعور التصميم العنيد في كل مكان، وابتدأت الوفود الكبيرة تتوافد إلى القدس من سائر أنحاء البلاد لتقديم الاحتجاجات إلى الإدارة البريطانية.

وفي ليلة ١٤ تشرين الأول ١٩٣٧ تفجرت أحداث الفوضى في سائر أنحاء فلسطين. كان واضحاً أن الثورة قد اكتسبت في مرحلتها الثانية قدراً أكبر من التنسيق وأصبح القول إن المفتي هو العقل المدبر وراء هذه القلاقل تأكيداً مقبولاً في النهاية، إذ إنه دفع

أخيراً إلى التآمر من منفاه، وكان الدافع الرئيسي في ذلك هو ما كان لأولئك الذين كانوا وراء هذا القول من تأثير على السياسة البريطانية. وقد بلغت الثورة في صيف العام ١٩٣٨ ذروة جديدة تفوق كثيراً ذروتها في العام ١٩٣٦. فقد رسم مراسل صحيفة «التايمز» اللندنية في رسالة بعث بها من فلسطين صورة قاتمة من «أحداث القتل، وحرب العصابات، والسلب، وقطع الطرق، واللصوصية، وإشعال الحرائق، التي كانت سائدة في فلسطين»[٢٣]. وأعاد المراسل إلى الذاكرة ما أوردته لجنة بيل في تقريرها الذي رفعته قبل سنة من أن «من السخف» افتراض أنه ليست لدى بريطانيا الإمكانات اللازمة «لمواجهة ثورة على هذا النطاق الصغير، أو ثورة تفتقر هذا الافتقار الشديد إلى المعدات والتجهيزات اللازمة للحرب الحديثة». وقال المراسل في رسالة أخرى يشوبها الأسى إنه إذا ما استمرت الأحوال على هذه الشاكلة فإن بريطانيا ستضطر قريباً إلى «احتلال فلسطين مرة أخرى»[٢٤].

وفي الفترة التي بلغت الثورة فيها ذروة قوتها، وبلغ عدد رجالها قرابة خمسة عشر ألف شخص، كانت سيطرتها تمتد في معظم أنحاء المنطقة الجبلية الوسطى في الجليل والخليل وبئر السبع وغزة، وأصبحت سلطة الانتداب في هذه المناطق غير موجودة في الواقع. فقد كانت «حكومة» الثوار تقوم بجمع الضرائب التي فرضتها. وتقيم محاكم تابعة لها تحاكم فيها اللصوص الذين استغلوا قضية الثورة أو الجواسيس و«العملاء» الذين يعملون ضدها. وكسب الثوار تعاون الوجهاء والمدرسين ورجال الشرطة المحلية العرب أو فرضوا هذا التعاون. وكانت المعارك التي يخوضونها ضد بريطانيا من نوعين. تمثل الأول في هجماتهم المحدودة النطاق، كنصب الكمائن والقنص وإلقاء القنابل وزرع الألغام في الطرق. أما النوع الثاني فشمل المعارك الدفاعية الضارية التي خاضوها في المراحل المتأخرة من الثورة ضد القوات التي كانت تتعقبهم. وكانت أساليبهم ضد اليهود ذات طبيعة مماثلة، إلا أنهم في هذا النوع الخاص من حربهم والذي كان يستهدف ثمار عمل اليهود حققوا نجاحاً بلغ أحياناً درجة تفطر القلوب، إذ كانت إحدى المستعمرات اليهودية تصحو ذات صباح لتجد أن المغيرين قد قطعوا ألف شجرة برتقال في ليلة واحدة.

كانت الثورة عبارة عن احتلال الريف للمدن. فقد نزل الثوار هذه المرة من التلال إلى السهول، وخرجوا من إقطاعياتهم المحلية ينشدون سيطرة أوسع وأكثر تماسكاً، فلم تقتصر سيطرتهم على القرى التي كانت متعاطفة منذ البداية، بل شملت كذلك بعض مدن

فلسطين الرئيسية. وكانوا في كل مكان يتسبّبون باختفاء الطربوش وحلول الكوفية التي تميّز أهل الريف بها. وقد كان هذا من قبيل التمويه، إذ زاد من صعوبة معرفة الثوار المتسللين، لكنه كان كذلك رمزاً إلى تأكيد شخصية الريف. وكان الشبان المتحمسون يشنون حملة لضرب الطرابيش. وهكذا أصبح أبناء الطبقة العليا، وكبار الموظفين يلبسون القبعة، وبدأ الأرمن وأفراد الأقليات الدينية الأخرى يسيرون على النهج المطلوب. وساد شعور أساسي يرفض العادات والأساليب الفاسدة التي تسير على نهج الغرب. وكان هذا الشعور إسلامي المنطق، يقتفي أثر القسام. لذلك اضطرت النساء المسيحيات إلى التخلي عن غطاء الرأس الأوروبي الذي شاع ارتداؤه بينهن، واستبدال الحجاب به، وكانت النساء اللاتي يذهبن إلى الكنيسة يجدن غطاءهن الممقوت ينزع من فوق رؤوسهن، كما حُظّر عليهن ارتداء الثياب ذات الأكمام القصيرة أو تزيين شفاههن.

كان الثوار يطوفون المدن أحياناً، فقد نزل بضع مئات منهم إلى بيت لحم فجردوا رجال الشرطة من أسلحتهم وأنشدوا الأناشيد الوطنية ثم انسحبوا في الوقت المناسب قبل أن تصل قوات الأمن. وفي نابلس أغار الثوار مرتين على مصرف «باركلايز» تحت سمع الجنود البريطانيين وبصرهم. وفي بئر السبع استولى الثوار على خمس وسبعين بندقية وعشرة آلاف علبة من الذخيرة من مخفر الشرطة الذي لم يبذل أي مقاومة. ونقلوا تحديهم هذا إلى قلب النزاع المدني والروحي، فقد كانت سيطرتهم سيطرة مطلقة ضمن جدران مدينة القدس القديمة بمجمعها الإسلامي ـ اليهودي من المساجد العظيمة وحائط المبكى، ومنطقتها القديمة ذات الأزقة والحارات المتعرجة. بل حتى في مدينة يافا الساحلية لم تكن الإدارة تتمتع بأكثر من سيطرة اسمية، مما دعا إلى ترحيل المواطنين اليهود الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف. واضطر «أعداء» الثورة من العرب إلى الفرار، وهوجمت مخافر الشرطة، وكانت تقع حوادث اغتيال يومياً حيث كان الفعلة يضيعون في وسط الجمهور من دون أن يتمكن أحد من القبض عليهم. ونُهبت المحلات التجارية في وضح النهار، واضطر الأهلون إلى عدم استخدام الكهرباء نظراً لأن الشركة التي كانت تزود المدينة بالكهرباء كانت شركة يهودية، وحُطّمت مصابيح الشوارع وارتفع سعر مصابيح الزيت ارتفاعاً كبيراً.

وحدث مرة أن نزل الثوار إلى طبريا بحثاً عن أكبر عدد ممكن من اليهود ليقتلوهم. وكان ذلك رداً على الهجمات بالقنابل التي افتُرِض أنها من صنع اليهود، والتي أدت

إلى مقتل العشرات من المواطنين العرب في عدد من الأماكن العامة. وفي الساعة التاسعة من إحدى أمسيات شهر تشرين الأول دخلت قوة كبيرة إلى المدينة بعد أن كانت قد قَطَعت الاتصالات الهاتفية بينها وبين بقية البلاد. وبعد ذلك بخمس دقائق انطلقت الصفارة المتفق عليها من التلال المجاورة ـ إيذاناً ببدء المذبحة ـ فهاجمت مجموعة من الثوار الثكنات البريطانية وثكنات الشرطة العربية، بينما قامت مجموعات أخرى بإحراق المعبد اليهودي ومنازل الحي اليهودي وقتلت سكانها. وبلغ عدد القتلى تسعة عشر يهودياً بينهم ثلاث نساء وعشرة أطفال بعضهم من الرضع. ولم يتمكن رجال الشرطة الذين وصلتهم التعزيزات بعد لأي من إبعاد المغيرين إلا بعد مرور ساعتين كاملتين. ولم تكن هذه المذبحة أكبر المذابح، ولكنها كانت أكثرها إحكاماً في التدبير منذ بدء أحداث العنف في فلسطين[٢٥].

بريطانيا «تعيد احتلال فلسطين»

اضطرت بريطانيا عملياً إلى «إعادة احتلال فلسطين». ففي خريف ١٩٣٨ كان عدد الجنود البريطانيين في فلسطين يزيد على عشرين ألفاً. وقد فرضت بريطانيا قبل ذلك بعام أنظمة طوارئ تجعل إطلاق الأسلحة النارية أو مجرد حملها جريمة كبرى. وتولى القادة العسكريون مسؤولية الإشراف على عدد من المناطق بينما أصبح وجوه السلطات المدنية بمثابة مستشارين سياسيين لهم. وبات الثوار الذين كانوا حتى ذلك الوقت يقومون بالهجوم هم الذين يتعرضون للمهاجمة، إذ أخذ المد يتحول ضدهم باستمرار. وأصبح القتال يدور بين بنادق المسكيت القديمة الصغيرة، وبين الطائرات والمصفحات. وأصبحت أساليب القتال المأخوذة عن أيام روبن هود تواجه لوجستيات دولة من أكبر الدول العسكرية في ذلك العصر من حيث قدرتها الحركية وأسلحتها. ومع أن المتسللين كانوا يستطيعون الانسحاب من المدن، مثل مدينة القدس القديمة، بمثل الخفة التي دخلوها بها، إلا أنهم كانوا يصابون بخسائر جسيمة في المناطق الريفية المكشوفة. فقد جاء في التقرير الكالح الذي ورد من القدس ونشرته صحيفة «التايمز» في ٣ تشرين الأول ١٩٣٨ «أن أحد ضباط الشرطة البريطانيين قُتل وأصيب جنديان بريطانيان بجراح، كما قُتِل عدد من العرب، يُقدَّر بشكل رسمي بأربعين شخصاً وبشكل غير رسمي بستين شخصاً، في اشتباك وقع أمس في رام الله». وكان هذا التقرير نموذجاً يصور وقائع هذه الحرب غير المتكافئة. فقد تعرض الثوار لمجازر كبيرة من الجو. وبحسب صحيفة «التايمز» أيضاً:

يُعتقد أن الطائرات أوقعت بالثوار في وقت متأخر من يوم أمس حوالى مائة

وخمسين من الضحايا في أهم اشتباك وقع هذا العام. فبينما كانت إحدى طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني تقوم برحلة استطلاعية، لاحظت وجود عصابة كبيرة قرب قرية دير غسانة الواقعة في السفوح الجبلية إلى الشرق من يافا، فطلبت مساعدات من الرملة، التي توجد في مطارها أربع مقاتلات مستعدة دائماً للتحليق في غضون دقيقتين. ثم وصلت اثنتا عشرة مقاتلة أخرى واشتبكت هذه القوة الجوية مع العصابة حتى حلول الظلام. وقد أُصيبت الطائرات عدة إصابات إلا أنه لم تقع ضحايا بين أفراد سلاح الجو، وعادت الطائرات إلى قواعدها سالمة. وقام سلاح الجو والمشاة اليوم بتفتيش المنطقة تفتيشاً دقيقاً حيث شاهدوا آثار احتراق الجثث خلال الليل. وعُثِر على خمسة عشر جواداً نافقاً، مما يدل على أن العصابة كانت تضم قسماً من الفرسان. وقد كشفت عملية التفتيش عن مخابئ بقايا أفراد العصابة، فقتل سلاح الجو أربعة منهم، واشتبكت قوة الحرس الإيرلندي مع مجموعة قتلت ثلاثة من أفرادها، وأصابت عدداً آخر بجراح[٢٦].

أما المحاكم العسكرية التي شُكِّلت لتطبيق أنظمة الطوارئ، فقد كانت مثل القوات العسكرية في شمول عملها وسرعة إنجازها. ومع أن الأعراف الإسلامية تقضي بألا يُعدَم أي شخص يتجاوز السبعين من العمر وألا يُعدَم أحد في شهر رمضان، فإن أول حكم بالإعدام أصدرته هذه المحاكم لم يحترم الأعراف الإسلامية في الجانبين معاً. فقد قُبِض على الشيخ فرحان السعدي مختبئاً في مخزن للحبوب بعد اشتباك جرى بين القوات البريطانية والثوار. وعندما سُئِل عما إذا كانت لديه أسلحة نارية أجاب بأن لديه بندقية قديمة معلقة على أحد جدران منزله. وبعد محاكمة استمرت ثلاث ساعات رفض خلالها بكل رباطة جأش أن يجيب عن أي أسئلة وجهت إليه، جرى إعدامه شنقاً من دون تأخير. وواضح أن القضاة لم يدينوه لارتكابه هذه المخالفة بالذات بقدر ما كان ذلك بسبب جرائم أسوأ من هذه، كجريمة قتل أندروز مثلاً التي قيل إنه كان الشخص الذي ارتكبها. وقد حدث هذا في رمضان وكان الشيخ فرحان السعدي يبلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً على الأقل. وقد اعتبر العرب إعدامه استشهاداً مساوياً لاستشهاد القسام. وقد بلغ مجموع الذين علقهم البريطانيون على أعواد المشانق مائة واثني عشر عربياً، مقابل يهودي واحد، في عملية روتينية جعلت السير أليك كير كبرايد، أحد القادة البريطانيين الذين اضطروا إلى حضورها يشعر «بالإثم والخزي»[٢٧]. وكان

المحكومون بالإعدام يرددون الشعارات الوطنية وهم في طريقهم إلى المشانق، أو يحاولون استباق دورهم.

ثم كانت هناك الغرامات الجماعية وعمليات الهدم. وكانت الغرامات تُدفَع عيناً أو نقداً. وغالباً ما كانت تُفرَض من دون تحقيق كاف أو إثباتٍ لجرم أو مخالفة. فعندما قُتِل ضابط برتبة قائد سرب يدعى ألدرتون، استنتج رجال الجيش، بمساعدة كلاب المطاردة، أن القتلة لجأوا إلى قرية إجزيم. لذلك تعرّضت القرية لعملية «تفتيش» قامت بها فصيلة تابعة «لمشاة ساوث كنتس». وبعد ذلك بيومين قامت المبشرة البريطانية فرانسيس نيوتون بزيارة للقرية فوجدت أن منزلين في مدخلها قد نُسِفا، وأن ستين منزلاً أخرى قد «أحدِث فيها تخريب بشكل لا يوصف، بل لا يمكن أن يُصدّق ما لم يره المرء بأم عينه»[٢٨]. ووجدت المبشرة البريطانية أن الأبواب والخزائن قد حُطِّمت والمرايا قد كُسِرت، والكراسي الوثيرة المنجدة قد مُزِّقت، وماكينات الخياطة قد حُطِّمت إلى قطع، بينما صُبّ زيت الزيتون على الثياب وفرش النوم، بل ووجدت كذلك مصحفاً ممزقاً. وقام بعض الجنود بسرقة النقود والحلي. وقد أصيب جندي سيئ الحظ برصاصة عندما اجتاز نطاق الأمان الذي ضربته القوات حول القرية محاولاً الهرب بخمسة وعشرين جنيهاً أراد الاستيلاء عليها. وحُجِزت كل الأغنام والماعز كضمان لدفع الغرامة الجماعية. فمن استطاع من الأهلين أن يبتاعها من جديد لقاء ثمانية شلنات للرأس فعل ذلك، ومن لم يستطع خسر ماشيته. وإتماماً لهذه المحنة القاسية فرضت الحكومة على أهالي القرية أن يدفعوا التكاليف التي بلغت قرابة سبعمائة جنيه إسترليني لقاء إرسال أربعين رجلاً إضافياً من رجال الشرطة مكثوا في القرية ثلاثة أشهر. ولما كان أهل القرية يدركون أنهم إذا لم يدفعوا المبلغ فستُصادر كل ممتلكاتهم لذلك فضلوا أن يهاجروا جميعاً، آخذين معهم ممتلكاتهم. وطبيعي أن يكون الأمر قد انتهى بالبعض منهم إلى منطقة أكواخ صفائح النفط في حيفا التي كان يرتادها القسام. ووصفتهم الآنسة نيوتون بأنهم «لاجئون حقيقيون إلا أنهم يفرون من بربرية بريطانيا». وقد تبين آخر الأمر أن قتلة قائد السرب ألدرتون كانوا من قرية أخرى.

وعندما قُتِل مواطن عربي أثناء نصبه كميناً لدورية عسكرية، أصدرت السلطات أمراً بهدم منزل يعود لواحد من كبار الملاك من قرية عين دور «من دون تعويض»، وحجة السلطات في ذلك أن القتيل شوهد «مؤخراً يقدم القهوة» في المنزل، وهي حجة لم

تأخذ بعين الاعتبار أن صاحب البيت الغني خصّص جزءاً من منزله، جرياً على تقاليد الضيافة العربية، ليكون اشبه بمنتدى مفتوح يلتقي فيه أهل القرية والغرباء على السواء. وعندما وقعت بعض الأضرار بمطار اللد بعد عمليّة تخريب، كان العمل الانتقامي نسف صف من المنازل في المنطقة بالديناميت.

وفي آذار ١٩٣٩ قُتِل عبد الرحيم الحاج محمد، أبرز قادة الثورة، بعد أدائه الصلاة في أحد المساجد، فعم الحزن الفلسطينيين وردد البريطانيون على مضض عبارات الرثاء. وبعد ذلك فر معظم قادة الثورة الآخرين إلى خارج البلاد. وانتهت الثورة عملياً. وتحطّمت قوة الفلسطينيين العسكرية، ولم تذكر الأرقام الرسمية البريطانية عدد الضحايا العرب في قلاقل ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بشكل كامل إطلاقاً. إلا أن الحسابات الدقيقة التي قام بها الباحث الفلسطيني وليد الخالدي تشير إلى أن عدد القتلى قد زاد حتماً على خمسة آلاف بينما زاد عدد الجرحى على أربعة عشر ألفاً. وإذا ما طبّقنا هذه الأرقام بالمقارنة النسبية السكانية على بريطانيا أو الولايات المتحدة فإنها تعني مقتل حوالى مائتي ألف بريطاني، وإصابة حوالى ستمائة ألف بجراح، أو مقتل مليون أميركي وإصابة ثلاثة ملايين[٢٩]. كذلك قُتِل حوالى مائة وواحد من البريطانيين وأربعمائة وثلاثة وستون يهودياً[٣٠].

كانت الثورة تعاني من جوانب ضعف داخلية عجّلت بانهيارها تحت وطأة الحملة البريطانية. ويدور حالياً جدال كثير بين المؤرخين الفلسطينيين المعاصرين عن طبيعة جوانب الضعف هذه[٣١]. ويثير هذا الجدال المرحلة الجديدة من المقاومة المسلحة. ويميل هؤلاء المؤرخون إلى إنحاء قدر كبير من اللوم على الزعماء والأفندية، فهم يحاججون أن الثورة كانت تلقائية حقاً، وأن تلقائيتها هذه تدل على نقاء جوهرها. غير أنها لم تجد القيادة التي تستطيع أن تحول طبيعتها التلقائية إلى ثورة منظمة محددة الأهداف. وقد حاول الوجهاء في المدن، أو بعضهم بزعامة المفتي، أن يضموها تحت جناحهم عندما تبينوا أنه لم يعد لديهم أي خيار في ذلك. أما أولئك الذين يميلون ميلاً أكبر إلى المسالمة والمصالحة، وعلى رأسهم آل النشاشيبي، فقد فقدوا ثقة الناس بشكل أكبر. ومع هذا فإن التلاحم لم يتم، وظلت الهوة قائمة بين رجل السياسة والمقاتل، وبين المدينة والريف. وبينما كانت الثورة وهي محاولة الفلسطينيين الأولى لتنظيم عنف مسلح عام تمثل نمواً في طبيعة المقاومة للغزو الصهيوني، فإنها لم تتواكب مع نمو القابليات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية الموازية والضرورية لمواصلة هذا التحدي واستمراره. وهكذا لم يلق

المقاتلون تشجيعاً على تجاوز الولاءات الدينية أو الإقليمية أو العائلية، بل كان الكثيرون يرفضون الاشتراك في مجموعات في مناطق غير مناطقهم. أما الذين شاركوا فكانوا أحياناً لا يلاقون القبول في هذه المجموعات على اعتبار أنهم دخلاء، بل كانت «الفزعة»، أو نجدة الجار، من دون أحد سواه، عائقاً في سبيل وضع إستراتيجية عاقلة. وكثرت الزعامات العسكرية، إلا أن الأسوأ من هذا كان عامل الضعف الناجم عن الخلافات العشائرية الموروثة والثارات التي اختلطت بالخلافات السياسية الجديدة غير الواضحة. فلم تكن هذه الخلافات تقتصر على أن تجعل قرية ما تقف ضد قرية أُخرى بل كانت أحياناً تسبب الانقسام في القرية الواحدة. فقد كان يحدث أحياناً أن يؤيد شخص من أصحاب النفوذ الثورة فيعمد منافسه مباشرة إلى التعاون مع السلطات. وكانت محاكم الثوار في بعض الأحيان تنحط فتصبح أدوات لتصفية الثارات القديمة بدموية. فأي مبرر يمكن أن يُقدَّم لـ«إعدام» مختار قرية دير الشيخ، بل وإعدام زوجته وأبنائه الثلاثة معه وهم صبية في الرابعة عشرة، والثانية عشرة، والعاشرة من العمر، وإعدام خادم الأُسرة كذلك؟[٣٢] بل كان يحدث أيضاً في بعض الأحيان أن تُستَغل عدالة العدو المقيتة لتحقيق انتقام كريه، إذ «يوضع» سلاح ناري في مسكن أسرة الشخص الذي يراد الانتقام منه، ثم يجري إخبار السلطات العسكرية بوجود السلاح الناري، وبذلك يرسل الرجل جاره إلى حبل المشنقة[٣٣]. وينطبق الأمر كذلك على القيادة السياسية المدنية. فتعدد هذه القيادة وتشتتها أدى إلى حرب سافرة بين آل الحسيني وآل النشاشيبي. فالمفتي، زعيم عشيرة الحسيني، لم يكتفِ بما حققه من اتساع زعامته الشخصية، بل عمد إلى استغلال الثورة لتقوية هذه الزعامة. فقد كانت «المعارضة» تعزو موجة الإرهاب التي أُطبقت عليها إلى النفوذ الشرير للمفتي وتعطشه للسلطة. وعندما نجا فخري بك النشاشيبي من محاولة لاغتياله، على الرغم من إصابته بجراح بالغة، بلغ السخط والاستياء لديه كل مبلغ حتى أنه بدأ، بحسب رأي المفوض السامي، يتعاون مع الساسة اليهود المحليين[٣٤]. فشكل مع أتباعه «فرق سلام» لينتقموا لأنفسهم من أتباع الحاج أمين. ولم يستطع العنف المسلح الموجه إلى العدو المشترك أن يزيل الخلافات العقيمة بين الزعماء والأفندية، بل أشعل حرباً أهلية صغيرة اضطر فيها خصوم المفتي إلى مناوأة الثورة الكبرى نفسها.

بريطانيا تتساهل: الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩

في الوقت الذي كان فيه عشرون ألفاً من الجنود البريطانيين «يعيدون احتلال فلسطين»،

بدأت تحفظات خطيرة تساور رجال السياسة في بريطانيا عن المنطق الذي تقوم عليه هذه السياسة التي يتطلب تطبيقها وسائل قاسية وكبيرة التكاليف من هذا القبيل. وقد انبثقت هذه التحفظات من إدراك بعض الجهات ذات النفوذ متأخرة أن هذه المقاومة الفلسطينية اليائسة، وإن كانت غير مثمرة في النهاية، لا بد أن تكون لها أسباب أعمق من الأسباب المعروفة والمفهومة. فقد قال مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطاني أمام مجلس العموم، إن معظم الثوار كانوا مدفوعين بدوافع وطنية وإنه لو كان مواطناً عربياً لكانت مشاعره مماثلة لمشاعرهم، وإن السياسة «القائمة على القوة» قد تنجح في إقرار الأمن ولكنها لن تنجح في إقرار السلام. وبالإضافة إلى ذلك فإن على بريطانيا أن تفكر في مصالحها الأخرى. فقد كانت غيوم الحرب تتجمع فوق أوروبا، ما جعل بريطانيا لا تستطيع أن تفرز قوات أو تخصص أموالاً لمنازعات استعمارية غير ضرورية يمكن للدبلوماسية أن تضع نهاية لها. كما أنه لم تكن لبريطانيا مصلحة في استثارة عداوة العالم العربي والإسلامي كله، فهو منطقة إستراتيجية حيوية كانت تتعرض أكثر فأكثر لمداهنة دول المحور، كرمى لحميتها الصهيونية الملحفة في مطالبها. وهكذا أعلن اللورد بيل في العام ١٩٣٧ أن الانتداب غير ممكن التطبيق عملياً واقترح بديلاً عنه تقسيم البلاد. إلا أن لجنة تحقيق أخرى برئاسة السير جون وودورد خلصت في إبان الثورة إلى أن التقسيم أيضاً غير ممكن التطبيق عملياً. وفي الوقت نفسه دعت الحكومة القادة العرب واليهود إلى الاشتراك في مؤتمر مائدة مستديرة يعقد في لندن. إلا أن كل ما فعله هذا المؤتمر في شهر من العراقيل المتبادلة كان تبيان الاتساع الهائل للهوة الفاصلة بين الجانبين. وقد اجتمع ممثلو الدول العربية التي دُعِيت إلى حضور المؤتمر كذلك مع وايزمان. غير أن الفلسطينيين لم يجتمعوا معه. ففيما كان الآباء في العام ١٩١٤ مستعدين للاجتماع مع العدو على مائدة المفاوضات[٣٥] لولا أن الحرب العالمية حالت دون عقد الاجتماع، لم يبدِ الأبناء مثل هذا الاستعداد. إذ بعد ربع قرن من الزمن أصبح عقد اجتماع للمفاوضة مع العدو يعني اعترافاً بشرعية الصهيونية ومسعاها كله، وهو أمر لم يكن يقبل مجرد التفكير فيه، مثلما ستصبح الحال في مسألة «الاعتراف» بإسرائيل بالنسبة إلى الجيل التالي.

اتخذ المؤتمر شكل محادثات منفصلة بين بريطانيا والعرب وبين بريطانيا واليهود، فكان بذلك صورة أولية عن «المفاوضات غير المباشرة»، وعن «المحادثات المتقاربة» وعن «الدبلوماسية الطائرة» في عصر الطيران النفاث، وعن كل الأساليب الإجرائية العجيبة

التي ابتدعها العاملون على تحقيق السلام فيما بعد. وعندما انتهى المؤتمر إلى العقدة المستعصية المحتومة أصدرت بريطانيا منفردة «بياناً بسياستها» أطلقت عليه اسم «كتاب ماكدونالد الأبيض». وأكدت الحكومة البريطانية هذه المرة أن «سياستها لا تتضمن أن تصبح فلسطين دولة يهودية»، وأنها ستسمح بهجرة خمسة وسبعين ألف يهودي في السنوات الخمس القادمة، إلا أنها لن تسمح بهجرة المزيد من اليهود بعد ذلك إلا بموافقة العرب، وأن بيع الأراضي سيُنظَّم تنظيماً دقيقاً، وأن مؤسسات للحكم الذاتي ستُقام بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات. إلا أن الكتاب الأبيض تضمّن بعض الجوانب التي اضطرت الوفد الفلسطيني إلى رفضه بأمر من المفتي. ومع ذلك فقد نالت مواده الرئيسية إعجاب الرأي العام الفلسطيني، فقد ساد شعور بأن العرب قد نالوا في النهاية قدراً من العدالة، بل إن هذا الشعور كان قوياً حتى أن آل النشاشيبي، أخصام المفتي، أعلنوا أنهم سيتعاونون مع بريطانيا في وضع الكتاب الأبيض موضع التنفيذ. أما العنف العربي الذي ضيّقت الأسلحة البريطانية مداه تضييقاً كبيراً، فقد جاءت الدبلوماسية البريطانية لتجهز عليه كلية.

بريطانيا «تخون» الصهيونيين

كان الرد الصهيوني على إصدار الكتاب الأبيض فورياً وعنيفاً. بل لم يكن من الممكن إعلانه رسمياً في الوقت المحدد في فلسطين نفسها نظراً لأن خطوط إرسال محطة الإذاعة قد قُطِعت ونُسِفت استوديوهاتها. وفي اليوم التالي وقف الدكتور هرتزوغ، كبير الحاخامات، على منصة كنيس يشوريم الكبير في القدس ومزق أمام أعين الجمع الباكي نسخة من البيان الشهير. كذلك أحرقت الحشود مبنى إدارة الهجرة واقتحمت المكاتب الحكومية في حيفا وتل أبيب مصممة على تمزيق كل الملفات الخاصة بالهجرة اليهودية غير المشروعة. وفي القدس تعرضت الدكاكين العربية للنهب. وأُطلقت النار على أحد ضباط الصف البريطانيين أثناء إحدى المظاهرات فسقط قتيلاً. وأعلن اليهود الإضراب العام. وكانت الجماهير اليهودية تقسم في حشود عامة جرت في سائر أنحاء البلاد على رفض السياسة البريطانية الجديدة «الخائنة» وتعلن أن «الجالية اليهودية ستحاربها حتى النهاية، ولن تتوانى في تقديم أي تضحيات من أجل إحباطها». وبعد بضعة أيام أطلق دعاة العنف من اليهود حملة من التخريب والإرهاب وُجِّهَت ضد البريطانيين والعرب على السواء، فنسفوا دار سينما «ريكس» في القدس، وقتلوا خمسة من العرب، بينما أصيب ثمانية عشر عربياً بجراح، وبعد ذلك بيومين قتلوا خمسة آخرين في هجوم شنوه

على قرية عداس، وكتب دافيد بن غوريون زعيم اليشوف بعد يوم من المظاهرات أن هذه الأحداث إنما هي إيذان «ببدء المقاومة اليهودية للسياسة المشؤومة التي تعتزم حكومة صاحب الجلالة تطبيقها الآن. فاليهود لن يتملكهم الخوف فيستسلموا، حتى وإن أريقت دماؤهم»[٣٦]. لقد اتخذت الصهيونية أشكالاً كثيرة فكانت هناك صهيونية «روحية» وأخرى «ثقافية» وثالثة «سياسية» ورابعة «عملية». إلا أن «كتاب ماكدونالد الأبيض» كان إيذاناً بالبداية الرسمية «للصهيونية البندقية» كما أسماها النائب الإسرائيلي أوري أفنيري بعد ذلك بسنوات عديدة[٣٧].

التعديليون يتخلون عن «ضبط النفس»

ترجع الجذور العقائدية لـ «الصهيونية البندقية» كما رأينا من قبل إلى ثيودور هرتزل نفسه، فقد تنبأ بحتمية اشتراك القوة المسلحة في النهاية لتكون الأداة الرئيسية لحركة لا بد لها في مرحلتها المبكرة والضعيفة من الاعتماد على حماية دولة استعمارية ترعاها. وقد كانت تلك المرحلة توشك على الانتهاء، إلا أن دعاة استخدام القوة المسلحة وواضعي إستراتيجيتها كانوا من قبل انتهاء تلك المرحلة بوقت طويل يعدون السبيل معنوياً وسياسياً وعملياً لاستخدام القوة المسلحة. فقد كانت روح فلاديمير جابوتينسكي، مؤسس «الفيلق اليهودي» أيام الحرب العالمية الأولى، وجيش «هاغاناه» السري فيما بعد، تنتشر بين اليشوف. وقد جرت العادة، خصوصاً بين المؤرخين الصهيونيين على التهوين من شأن جابوتينسكي الذي خرج مبكراً على خط سير القيادة الصهيونية الأساسي. وقد أصبح خروجه المتمرد يعرف باسم «التعديلية» ووصفت هذه التعديلية بأنها «الجناح المتطرف للصهيونية» مثلما أن حركات «الإخوان» المختلفة تمثل الجناح المتطرف للقومية العربية، أو مثلما كان رجال الملكية الخامسة يمثلون الجناح المتطرف للجماعة البيوريتانية في إنكلترا، أو مثلما تمثل منظمة «الجيش الجمهوري الإيرلندي» الجناح المتطرف لحركة «شين فين»[٣٨]. غير أن الرجل الذي وصفه وايزمان بأنه «دانونزيو الصهيونية»[٣٩] لعب دوراً أساسياً في إعطاء الصهيونية جانبها العسكري الذي أيده الجميع فيما بعد. ولئن زجره معاصروه فإنما كان زجرهم له يرجع أساساً إلى أنه كان سابقاً لأوانه، إذ كان يمثل تطرفاً هجومياً محرجاً في الوقت الذي كانت لا تزال فيه الطريقة العملية والغموض اللذان سار عليهما وايزمان ضروريين كوسيلتين لضمان توفير الدعم للصهيونية من الدولة الاستعمارية التي ترعاها ومن اليهود المنادين بالذوبان في مجتمعاتهم المختلفة. وقد كان ثمة تخوف من أن يعطي جابوتينسكي العالم «فكرة أننا نحن الصهيونيين نهدف إلى

السيطرة على عرب فلسطين بقوة السلاح، وبذلك نعطي أعداءنا سلاحاً يستخدمونه ضدنا»[٤٠]. وعلى الرغم من أن الصهيونيين كانوا غير راضين عن حماسته الخيالية ويعارضونه رسمياً، فإن بعضهم كان يبدي إعجابه به في الأحاديث الخاصة. وقد كان بن غوريون يعتبره «تروتسكي الصهيونية»[٤١] إذ إن حماسته الخالصة حتمت عليه الفشل. إلا أن كلاً من الرجلين كان يكنّ ضمناً الحب للآخر، فلم يكن الهدف هو الذي باعد بينهما، لفترة محدودة فقط، وإنما كان الأسلوب والطريقة. ولهذا يقال بحق «إن الكفاح من أجل انتزاع فلسطين كان في جوهره كفاحاً جابوتينسكياً، لأن جابوتينسكي يمثل أفصح تعبير عن الصهيونية كحركة سياسية، وفي هذا الصدد كان جابوتينسكي يُعتبَر رمزاً يمثل معياراً عقائدياً يجتذب إليه بشكل فطري قدراً كبيراً من الميول الكامنة للصهيونية»[٤٢]. ولعل أفضل مثل على هذه الميول هو الرسالة السرية التي كتبها حاييم أرلوسوروف، مدير القسم السياسي للوكالة اليهودية، إلى وايزمان في العام ١٩٣٢. فقد كان أرلوسوروف فعلاً واحداً من أكثر القادة الصهيونيين ميلاً إلى الصلح والمسالمة، وإن كان هذا يبدو صعب التصديق اليوم. بل إن تعيينه كان يهدف بحد ذاته إلى تبديد المخاوف العربية، فهو على عكس الآخرين، كان جاداً في محاولاته للتوصل إلى تفاهم عربي ـ إسرائيلي. بل إن هذا قد يكون الدافع وراء اغتياله في ظروف غامضة في العام ١٩٣٣. وقد تضمنت رسالته تعديلاً ثورياً لمفهوم المراحل الديناميكية الذي نادى به ذلك الدبلوماسي الكبير نفسه. وهو يندّد بالتعديلية فيصفها بأنها «جنون» لا يزيد على أن يثير العرب، إلا أن هذا المنظّر الأكاديمي المعتدل يخلص إلى خطة عمل موضوعية ومعتدلة إلى حد مطمئن في طريقة عرضها، بيد أنها في جوهرها مشربة بروح جابوتينسكي. فهو يرى أن سياسة التطور القائمة على الهجرة والاستيطان، والحصول على «رأس من الماعز بعد رأس، ودونم من الأرض بعد دونم» كانت السياسة الوحيدة الصحيحة في الماضي، إلا أنها لا يمكن أن تُطَبّق لفترة طويلة. بل لا بد من وضع إستراتيجية للمستقبل في ضوء «علاقة قوى الشعبين اللذين يتنازعان البلاد»:

> يمكن تعريف المرحلة الحالية التي وصلنا إليها بالتطور التدريجي تعريفاً تقريبياً على النحو التالي: لم يعد العرب على درجة من القوة تمكنهم من تقويض مركزنا، إلا أنهم لا يزالون يعتبرون أنفسهم من القوة بحيث يمكنهم أن يقيموا دولة عربية في فلسطين من غير اعتبار للمطالب السياسية اليهودية، بينما يتمتع اليهود بدرجة من القوة تمكّنهم من المحافظة على مراكزهم الحالية، من

دون أن تكون لديهم القوة الكافية لضمان استمرار نمو الجالية اليهودية عن طريق الهجرة والاستيطان وحفظ السلام والأمن أثناء هذا النمو.

أما «المرحلة» التالية فسيتم تحقيقها عندما تصبح علاقة القوى الحقيقية على شكل يمنع أي احتمال لإقامة دولة عربية في فلسطين، أي عندما تتوفر لليهود قوة إضافية تسد تلقائياً الطريق نحو فرض سيطرة عربية. وتعقب ذلك «مرحلة» أخرى يكون العرب خلالها غير قادرين على إعاقة استمرار نمو الجالية اليهودية عن طريق الهجرة والنشاط الاقتصادي البنّاء. وسيكون لنمو قوة اليهود المستمر أثر في توجيه العرب نحو التماس تفاهم عن طريق التفاوض، وتعقب ذلك «مرحلة» يقوم فيها التوازن بين الشعبين على أساس القوى الحقيقية وعلى حل مقبول للمشكلة. ويتمثّل اختبار الأساليب المتطورة للسياسة الصهيونية ضمن إطار الانتداب البريطاني في مدى إمكان الوصول إلى «المرحلة» التالية بواسطة هذه السياسية... أما إذا تبين أن ذلك مستحيل... فإنه لن يكون من الممكن التمسك بمبدأ الأساليب المتطورة للسياسة الصهيونية، أو إقامة قوة الحركة الصهيونية واستمرارها عليها. وإنني أميل إلى الرأي بأن ذلك لن يكون ممكناً.

ويمضي أرلوسوروف في كلامه مبيناً أن من أسباب ذلك الحدود التي تعمل إدارة الانتداب من ضمنها، إذ لا يمكن توقُّع أن تضطلع الحكومة البريطانية بهذا العبء الثقيل من أجل تنفيذ مشروع استيطان شعب «أجنبي». ولهذا يخلص أرلوسوروف إلى هذه النتيجة:

لا يمكن تحقيق الصهيونية في الظروف الراهنة إلا بفترة انتقالية تمارس الأقلية اليهودية خلالها حكماً ثورياً منظماً... وتكون أجهزة الدولة، والإدارة، والمؤسسة العسكرية خلالها في أيدي الأقلية، من أجل إزالة خطر سيطرة الأغلبية غير اليهودية ولقمع الثورة ضدنا... وإن هذا التصور للمشكلة قد يهز أسس معتقدات كثيرة عملنا على إنمائها سنين طويلة. بل إنه قد يماثل إلى حد خطير تصورات سياسية معينة كنا نرفضها دائماً. وهو قد يبدو في المرحلة الأولى غير عملي وخيالياً ومناقضاً للظروف التي نعيش فيها في ظل الانتداب البريطاني... إلا أن ثمة شيئاً أشعر إزاءه بمشاعر قوية جداً، وهو أني لا يمكن

> أن أقبل بفشل الصهيونية قبل بذل محاولة تكون على درجة من الجدية تماثل جدية الكفاح من أجل بعث حياتنا القومية وقدسية الرسالة التي عهد الشعب اليهودي بها إلينا.
>
> وآمل ألا أضطر إلى تأكيد أن طريقة تفكيري تخالف اليوم مثلما كانت تخالف دائماً ما يسمى بالتعديلية. فلا أزال إلى الآن أعتبر أن نشاط التعديلية ووسائلها ومبادئها التعليمية ضرباً من الجنون(٤٣).

نادراً ما يستطيع المرء أن يدافع هذا الدفاع الرائع عن فكرة وهو يندد بها في الوقت نفسه. إلا أنه ليس من الغريب على أي حال أن تبرز لدى الأشخاص الأقل منه حساسية تلك التصورات الخطيرة التي يندد بها. فقد أخذت أفكار التعايش مع العرب، أو القومية المزدوجة تُرفَض أكثر فأكثر على اعتبار أنها صور مثالية غير عملية تساور مخيلة أقلية لا تمثل المجموع. وأصبحت مادة «الضمانات» في وعد بلفور أمراً منسياً لا أهمية له. فالثورة العربية، التي تنبأ أرلوسوروف بوقوعها، وبروز هتلر وتلبد غيوم الوضع في أوروبا، لم تتهدد عملية الانتقال إلى المرحلة العسكرية التي كانت حتمية منذ البداية. بل عجّلت بها، وإذا كانت «الصهيونية البندقية» لم تبرز مكشوفة ومعلنة إلا بعد الثورة، فإن التحضير لها كان يجري قطعاً خلال الثورة.

عند اندلاع القلاقل كان اليشوف رسمياً ملتزمين بمبدأ «هاڤلغا» أو« ضبط النفس»، المفهوم المتأصل في الأخلاق اليهودية التقليدية. فعلى اليهود ألا يردوا على الإرهاب العربي بإرهاب يهودي. بل كان يقال بطريقة غامضة نوعاً ما إن هناك طرقاً، مفيدة كانت أو غير مفيدة، لا بد من اجتنابها من أجل الحفاظ على شعور الجالية اليهودية بالتفوق الخلقي على أعدائها. كذلك اكتسب مبدأ «هاڤلغا» سمعة طيبة في الخارج. فقد وصفه وايزمان بأنه «أحد الأعمال المعنوية السياسية العظيمة التي تمت في العصور الحديثة» وأنه «فاز بإعجاب الرأي العام الحر في مختلف أنحاء العالم»(٤٤). وقد قارنت صحيفة «التايمز» اللندنية ذات مرة الانضباط اليهودي بما أسمته بمحاولات القادة العرب لإثبات النبل العربي إذ اطلقوا سراح ثلاثة من الأطفال اليهود. وأضافت تقول إن ذلك لم يمنع اليهود والمسيحيين على السواء من السؤال عما حدث لوالدي أولئك الأطفال(٤٥).

ربما كان مبدأ «هاڤلغا» أو ضبط النفس فضيلة من الفضائل اليهودية، إلا أنه لم يكن قطعاً فضيلة تتحلى بها الصهيونية التي كانت إلى حد كبير ثورة ضد التقاليد اليهودية. ومع تزايد أعمال العنف العربية تعرضت هذه الفضيلة لضغط متزايد إلى أن قام ثلاثة من التعديليين الشبّان في ربيع العام ١٩٣٨ بإطلاق النار على حافلة عربية كانت تسير على الطريق العام الذي يصل صفد بعكا. كانت هذه العملية طائشة غير مدروسة قام بها شبان مراهقون قليلو الخبرة، وكانت استجابة ساذجة غريزية للغارات العربية المستمرة على صفد، والتي أدت إلى مقتل عدد من اليهود وطعن فتاة حتى الموت وإلقائها في خندق. وربما كانت دعوى اليهود صحيحة بأنه لو كان رئيس هذه العصابة شخصاً عربياً لما أعدِم. وربما وجدت الإدارة في عمليته الطائشة هذه فرصة لإثبات حيادها، إذ إنها كانت قد أعدمت العشرات من العرب. وعلى أي حال ففي حزيران من ذلك العام أصبح الشاب اليهودي البولندي شلومو بن يوسف أول وآخر يهودي يُعدَم شنقاً في فترة القلاقل. وقرر جابوتينسكي، الذي اعتبره من بين «أبطال إسرائيل»(٤٦) نبذ مبدأ «هاڤلغا».

وفي شهر تموز وحده قُتِل مائة عربي على الأقل في الأماكن العامة في حيفا ويافا والقدس. وكان هذا العدد الذي سُجِّل في ستة حوادث يزيد على عدد من قتلهم العرب من اليهود في تلك السنة كلها(٤٧). وكان آخر هذه الحوادث وأسوأها ذلك الذي وقع في سوق البطيخ العربي في حيفا. ففي الساعة السابعة من صباح ٢٦ تموز، انفجرت قنبلة موضوعة على مسافة عشرة أمتار فقط من المكان الذي انفجرت فيه قبل ثلاثة أسابيع قنبلة أخرى راح ضحيتها ثمانية عشر عربياً. وقد ترافق الانفجار «مع تطاير جثث القتلى والجرحى والمصابين في كل اتجاه... وقد عُثِر بين البقايا الغارقة في الدم على قطع مبتورة من أجسام ثلاثة خيول، وعدد من الحمير والبغال كان أهل القرية قد حملوا عليها محاصيلهم لنقلها إلى السوق المزدحم»(٤٨). وقد قُتِل ثلاثة وخمسون عربياً ويهودي واحد في هذا الحادث.

وكان الرد الرسمي الصهيوني خالياً من الوضوح. لقد كان هناك لا شك تنديد سافر. فقد قالت صحيفة «دافار» إن أي خروج على مبدأ «هاڤلغا» يُعتبَر «عملاً شائناً، لأن الصبغة اليهودية الخالصة قد تلطخت بدماء الأبرياء». وقالت صحيفة «هآرتس» إنه «لا يعقل... أن تكون هذه الجرائم جزءاً من نظام سياسي، ولا يمكن أن يخطر على البال أن يأمل أحد بتحقيق غايات سياسية مرغوبة بهذه الوسائل»(٤٩)، إلا أن التنديد كان يتخذ

صيغة العمومية الواسعة، بل لو ارتفعت إصبع اتهام، فقد كان الأرجح أن تُوجَّه إلى المتطرفين العرب بالدرجة نفسها التي توجه بها إلى المتطرفين اليهود. فقد تساءلت صحيفة «بالستاين بوست» قائلة: «هل هنالك يهودي بلغ به الجنون، حتى وإن كان شديد المكر، أن يغامر بوضع قنبلة أو إلقائها بين الجمهور الكبير الخارج من المسجد؟ وهل هنالك طريقة أفضل لزرع بذور الحرب العرقية... من القيام بهذا النوع من الجريمة التي تجعل العربي السليم النية، بما تقدمه من قربان وبما يسفر عنها من فزع، يتهم اليهودي بالقيام بها؟»[٥٠]. والواقع أنه لم يُقبَض على أحد من الفعلة. فقد كانت الشرطة اليهودية متواطئة مع أبناء جنسها مثلما كانت الشرطة العربية متواطئة مع العرب. أما العالم الخارجي فلم يكن لديه شك في أن الفعلة من اليهود، إلا أنه كان على أتم الاستعداد لالتماس أسباب مخففة. فقد خلصت صحيفة «المانشستر غارديان» إلى أن الإرهاب المستمر «المنظم من الخارج» جعل مبدأ ضبط النفس اليهودي ينهار. إلا أن هذا الانهيار «خفيف... وطبيعي وحتمي». «ولا شك في أن أحداً من أبناء هذه الجزر العنيفين لا يمكن أن يتحمل جزءاً من مائة مما تحمله اليهود الفلسطينيون على مدى أكثر من عامين من دون حصول رد عنيف»[٥١].

كانت القنابل يهودية بالطبع، على الرغم من أن أحداً لم يتبنّ المسؤولية عنها في ذلك الوقت، وكانت بكلام أكثر تحديداً تعديلية. وبدت استنكارات القيادة الرسمية، التي أعجبت الأطراف الخارجية، تحمل الكثير من الرياء في عيون العرب الذين مالوا، على الرغم من صحة أحاسيسهم العامة، إلى القفز نحو بعض الاستنتاجات الساذجة؛ فبعد انفجار حيفا احتج وفد من النساء المنقّبات أمام المندوب السامي، وقالت له إحداهن إن الدكتور وايزمان، الذي يبدو أن سمعته كعالِم كانت قد وصلت إلى آذانهن غير المثقّفة، كان يصنع القنابل في معمله في رحوفوت.

يقول كاتب سيرة جابوتينسكي وتلميذه، جوزف شيختمان، إن الرجل عاش صراعاً طويلاً مع ضميره حول مدى أخلاقية الإرهاب. ووجد ما اعتبره التبرير السياسي للانتقام، لكنه كان في الوقت نفسه «لبرالياً نموذجياً من لبرالي القرن التاسع عشر اعتبر الحياة البشرية مقدّسة». فقد قال يوماً لزميل: «لا يمكنني أن أرى الكثير من البطولة والنفع العام في إطلاق النار من الخلف على فلاح عربي يركب حماراً، ويحمل خضاراً ليبيعها في تل أبيب»[٥٢]. لكنه مع مرور الزمن تبنى بشكل كامل سياسة الانتقام

بالجملة. فقد كتب يقول إن الجميع يحبّون عمليات الانتقام بشرط أن تُوجَّه إلى العصابات، وليس السكان العرب مهما بلغت درجة عدائهم. «لكن يجب التنبّه إلى أن الخيار ليس بين الانتقام من العصابات أو الانتقام من السكان المعادين. فالخيار يقوم بين... الانتقام من السكان المعادين وعدم الانتقام على الإطلاق... إن إراقة «هادام هاموتار»، أي الدم المهدور الذي لا حرم عليه والذي لن يضطر أحد إلى دفع ديته، أوصل إلى نهاية ما في فلسطين. آمين». ومع حلول حزيران ١٩٣٩، كان قد توصّل إلى الاستنتاج بأن «معاقبة المذنبين فقط لم تكن صعبة فحسب، بل كانت في معظم الحالات مستحيلة»[٥٣].

بدأ العرب قلاقل ١٩٣٦ - ١٩٣٩، لكن اليهود، وكما استنتج مؤرخ إسرائيلي بعد سنين عديدة، قلّدوهم لاحقاً وما لبثوا، بفضل تقنياتهم الأكثر تطوّراً، أن تفوّقوا عليهم[٥٤]. وفيما وجد العرب في تفضيلهم لتكتيكات حرب العصابات القائمة على قاعدة «اضرب واهرب» حافزاً في الذكريات الشعبية حول «المغتالين» أو «الغازية» القبلية، كان اليهود أول من بدأ بالإرهاب المديني الأفعل بكثير والذي كان أقرب إلى تراث العدميين الروس أو الفوضويين في إسبانيا[٥٥]. بل تبيّن أنه من الممكن استخدام هذه الوسائل «لتحقيق هدف سياسي مرجو». وكانت هذه الوسائل، بحسب وصف شيختمان، «ذات قيمة سياسية وتربوية لا تُقدَّر بثمن. فقد حرّرت اليشوف من وضعية «اليهود المحميين» في ظل الحكم البريطاني، ولقّنت العصابات الإرهابية العربية درساً مفيداً، وبثّت روحاً عسكرية وتضحوية جديدة في الشبان اليهود»[٥٦].

لكن استفادة الصهيونيين الكبرى من القلاقل جاءت من احترامهم لـ«هافلغا» لا من خرقها. وفيما كان البريطانيون يفكّكون القدرة العسكرية العربية، ويحطّمون معنويات السكّان، ويخْصون قيادة كانت قد وصلت إلى درك أسفل، كانوا يمكّنون القيادة اليهودية المتفوّقة من تحويل اليشوف التائقين إلى قوة مقاتلة مرعبة. ومهما كانت «هافلغا» صادقة لدى البعض، فقد كانت نفعية تماماً عند الآخرين. فقد كانت مصممة للفوز بالدعم البريطاني لتأسيس ميليشيا يهودية. وقد نجحت في ذلك. ففي العام ١٩٣٦، أجازت الإدارة تجنيد مجموعة أولى تتألّف من ألف ومائتين وأربعين شخصاً لتكوين قوة شرطة مفرطة العدد؛ وفي وقت لاحق من ذلك العام، أبلغت إلى القيادة الصهيونية أن قوة خاصة من رجال الشرطة سيُسمَح لها بالبقاء مع سلاحها بشرط أن تُحَل «هاغاناه»

لقائمة أصلاً وتُسلَّم أسلحتها غير الشرعية. لكن مع تنامي العنف العربي، تخلّت الإدارة سراً عن هذا الشرط. وفي العامين التاليين، جرى توسيع القوة حتى وصل عديدها مع حلول العام ١٩٣٩ إلى حوالى أربعة عشر ألف وخمسمائة رجل، أي خمسة في المائة من اليشوف. وكان تدريبها، الذي نُقِل من الشرطة إلى الجيش النظامي، ينمو باستمرار لناحيتي الاتساع والتعقيد. وكانت الدروس المُتلقّاة تُنقَل سراً إلى الألوف خارج القوة. وقد اعترضت السلطات المدنية البريطانية لأسباب سياسية على هذا التطوّر السريع في القدرة العسكرية اليهودية، لكن قيادة الجيش، التي لم يكن يهمّها سوى القضاء على الثورة العربية، دعمت المطالب اليهودية بتعزيز التجنيد والتدريب.

وخلف قناع «فرق الليل الخاصة» حقق اليهود الاستفادة الكبرى من التعاون مع البريطانيين، ولا سيما العبقرية العسكرية للنقيب الغريب الأطوار، أوردي وينغايت، الذي تبنّى القضية الصهيونية قلباً وروحاً بسبب إيمانه العميق بـ «العهد القديم». وكان وينغايت أول من طبع في الأذهان مبادئ الجرأة العدوانية والمفاجأة والاختراق العميق والقدرة الحركية العالية التي ما لبث الجيش الإسرائيلي أن طوّرها إلى أقصى حد. وتحت قيادته ذاق بعض أفضل الضباط الإسرائيليين طعم القتال مع العرب، وكان من بينهم موشيه دايان.

يصف الصحافي البريطاني ليونارد موزلي ذروة الغارة الأولى التي اصطحب فيها وينغايت فريقاً من الرواد الشبان إلى قلب مخيم العدو مباشرة:

> مع حلول الساعة الثالثة صباحاً، ومع نهاية أصعب مسيرة لثلاثين ميلاً خبرها هؤلاء اليهود الأفظاظ والمخشوشنون، أوصل وينغايت طابوره إلى طرف القرية العربية... ومضى في الظلام (للاستكشاف)، فيما انتظروا إشارته. وسرعان ما سمعوا طلقة، فتحركوا إلى المواقع التي كان وينغايت قد حدّدها لهم. ومن أطراف القرية، سُمِعت طلقة جديدة، تلاها وابل من النيران، أطلقها العرب كما يبدو، وبدت من بعيد خطوط الرصاص كخطوط حشرات الحباحب، وسُمِعت صرخات وصيحات وعويل. ثم دخل العرب مباشرة في الفخ الذي كان وينغايت قد نصبه لهم. وقد ترك دايان وبرينا، اللذان كانا أقرب من غيرهم إلى القرية، العرب يمرّون؛ كانت لديهما أوامر بعدم إطلاق النار حتى يتم تطويق العرب. وفقط عندما أطلق اليهود الأبعد مسافة نيرانهم، بدأ برينا ودايان يصطادان ضحاياهما. وقد قتلا خمسة واعتقلا أربعة.

وعاد وينغايت، حاملاً بندقية تركية على كتفه. وبدا هادئاً ورزيناً. وقال:
«أحسنتم. أنتم فتيان جيدون وستكونون جنوداً جيدين».
وانتقل إلى الأسرى العرب الأربعة. وقال بالعربية: «لديكم سلاح في هذه القرية. أين خبّأتموه؟».
هز العرب رؤوسهم وأبدوا جهلهم. فانحنى وينغايت وجمع رملاً وتراباً من الأرض، ثم أدخلها في فم العربي الأول ودفعها في بلعومه حتى اختنق وتقيأ.
«والآن»، قال، «أين خبّأتم السلاح؟».
هزوا رؤوسهم من جديد.
استدار وينغايت إلى أحد اليهود، مشيراً إلى الرجل الذي كان يسعل ويتقيأ، وقال: «أطلق النار على هذا الرجل».
نظر إليه اليهودي متسائلاً وتردّد.
قال وينغايت، بصوت حازم: هل سمعت؟ أطلق النار عليه».
أطلق اليهودي النار على العربي. وحملق الباقون للحظة، في دهشة، بالجثة الهامدة الملقاة بين أقدامهم. كان الفتية من هانيتا يتفرّجون بصمت.
«والآن تكلّموا»، قال وينغايت. فتكلّموا[٥٧].

في العام ١٩٣٩، بعد صدور «كتاب ماكدونالد الأبيض»، كان اليهود يستعدون لقتال الانتداب بالأسلحة التي أعطاهم الانتداب إياها. لقد حقق الحكم البريطاني هدفه التطوري؛ لم يعد عنصراً مساعداً، بل بات عقبة أمام المخطط الصهيوني المتكشّف بعناد. لقد تم الوصول إلى المرحلة الجديدة القائمة على الاعتماد على النفس من مراحل «الحكم الثوري المنظم» من قبل الأقلية اليهودية. كان على الانتداب أن يرحل. لكن أحداثاً جساماً في أماكن أخرى أعطته عمراً جديداً. فمع انفجار الحرب العالمية، ساند اليشوف الديموقراطيات وتوقّف العنف المعادي للبريطانيين. وكما تنبأ وايزمان[٥٨]، كان من المقدر للكارثة الثانية في القرن العشرين أن تقدّم فرصاً مثيرة مثلما كان الحال مع الأولى. وكانت هذه الفرص، التي استغلّها من جديد استغلالاً كاملاً، فرصاً دولية ودبلوماسية في الأساس. لكنّها وجدت هذه المرة مساندة من فرص أخرى، محلية وعسكرية، ما لبثت أن غطّت عليها، قدّمها توازن القوى الجديد في فلسطين نفسها. فمركز الجاذبية لدى الصهيونية انتقل من الشتات إلى اليشوف. وبقي وايزمان، الصديق الحميم للساسة الغربيين، يحدد الإستراتيجيات الأعلى. لكن القوة الضاربة الفعلية، الأداة الفعلية

لـ«الصهيونية البندقية»، كانت في يدي دافيد بن غوريون، الرائد الصلف. وكانت بذور النصر الحقيقي، الجابوتينسكي في جوهره، والمتمثل بالانتقال السريع والحاد إلى الدولة اليهودية في أرض من دون عرب، قد بُذِرت عندما هزم البريطانيون الثورة الكبرى.

الهوامش

(١) Warriner, Doreen, **Land and Poverty in the Middle East.** Royal Institute of International Affairs, London, 1948, pp. 61 - 2.

(٢) Ibid., p. 63.

(٣) Barbour, **Nisi Dominus,** op. cit., p. 13.

(٤) Warriner, op. cit., p. 126.

(٥) Weinstock, Nathan, **Le Zionisme contre Israel,** François Maspero, Paris, 1969, p. 168.

(٦) Allush, Naji, **Arab Resistance in Palestine** (Arabic), op. cit., p. 91.

(٧) Darwaza, Muhammad Izzat, **On the Modern Arab Movement,** (Arabic) The Modern Press, Sidon and Beirut, p. 59.

(٨) Palestine Royal Commission Report (the Peel Commission), H.M.S.O., London, 1937, Cmd. 5479, p. 80.

(٩) راجع الفصل الثاني.

(١٠) Al - Kayyali, **A History of Modern Palestine** (Arabic), op. cit., p. 296.

(١١) Ibid., p. 306.

(١٢) Marlowe, John, **The Seat of Pilate,** Cresset Press, London, 1959, pp. 137 - 8.

(١٣) Newton, Frances, **Fifty Years in palestine,** op. cit., p. 275.

(١٤) Peel Commission, op. cit., pp. 93 - 4.

(١٥) Al - Kayyali, op. cit., p. 311.

(١٦) Darwaza, Muhammad Izzat, **The palestine Cause** (Arabic), The Modern Press, Sidon and Beirut, Vol. I, p. 131.

(١٧) Barbour, op. cit., p. 192.

(١٨) Al - Kayyali, op. cit., p. 313.

(١٩) Ibid., p. 315.

(٢٠) Shaw Commission, op. cit., p. 126.

(٢١) Peel Commission, op. cit., p. 391.

(٢٢) Al - Kayyali, op. cit., p. 333.

(٢٣) 6 September 1938.

(٢٤) 3 October 1938.

(٢٥) **The Times,** 4 October 1938.

(٢٦) 17 September 1938.

(٢٧) Kirkbride, Sir Alec, A **Crackle of Thorns,** John Murray, London, 1956, p. 56.

(٢٨) Newton, Frances, E. **Searchlight on Palestine: Fair Play or Terrorist Methods?** The Arab Centre, London, 1938, pp. 16 - 18.

(٢٩) Khalidi, Walid, **From Heaven to Conquest,** op. cit., pp. 846 - 9.

(٣٠) The Times, 21 July 1938; **A Survey of Palestine,** Jerusalem, 1946, pp. 38 - 49.

(٣١) See, for example, Sharabi, Hisham, Palestine and Israel, The Lethal Dilemma, Pegasus,

New York, 1969. pp. 184 - 92.

(٣٢) **The Times,** 9 September 1938.

(٣٣) John, Robert and Hadawi Sami, **The Palestine Diary,** The Palestine Research Centre, Beirut, Vol. I, p. 279.

(٣٤) Al - Kayyali, op. cit., p. 350.

(٣٥) راجع الفصل الأول.

(٣٦) The ESCO Foundation, **Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies,** Vol. II, p. 910.

(٣٧) Avneri, **Israel Without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East,** op. cit., p. 88.

(٣٨) Marlow, op. cit., p. 133.

(٣٩) راجع الفصل الأول.

(٤٠) Taylor, Alan R., **The Zionist Mind, the Origins and Development of Zionist Thought,** op. cit., p. 89.

(٤١) Ibid., p. 89.

(٤٢) Ibid., p. 91.

(٤٣) Jewish Frontier, October 1948, pp. 7 - 8.

(٤٤) Weizmann, **Trial and Error,** op. cit., pp. 484, 488.

(٤٥) 15 September 1938.

(٤٦) Schechtman, **Fighter and Prophet, the Vladimir Jabotinsky Story,** op. cit., p. 474.

(٤٧) **The Times,** 21 July 1938.

(٤٨) **Palestine Post,** 26 July 1938.

(٤٩) 5 July 1938.

(٥٠) 17 July 1938.

(٥١) 15 July 1938.

(٥٢) Schechtman, op. cit., pp. 449, 453.

(٥٣) Ibid., p. 485.

(٥٤) Bauer, Yehuda, **New Outlook,** July - August, Vol. IX, No. 7, p. 26.

(٥٥) Marlowe, John, **Rebellion in palestine,** Cresset press, London 1946, p. 244.

(٥٦) Schechtman, op. cit., p. 483.

(٥٧) Mosley, Leonard, **Gideon Goes to War,** Arthur Barker, London, 1955, pp. 57 - 8.

(٥٨) Meinertzhagen, Richard, **Middle East Diary: 1917 - 1956,** Cresset Press, London, 1959, pp. 191 - 2.

الفصل الرابع

الصهيونية البندقية

إخراج البريطانيين

كان فندق الملك داود في العام ١٩٤٦ يمثل في أنظار اليشوف شيئاً أكثر من مجرد أشهر فندق في القدس. فقد أصبح جناح كامل من أجنحة الفندق قاعدة السلطة البريطانية في فلسطين، إذ كان مقراً للسلطة العسكرية والمدنية معاً. وقد وُفّرت كل وسيلة بشرية وتقنية ممكنة من أجل حماية هذا الحصن القائم في وسط المدينة. فكان الجنود يقومون بأعمال الدورية حوله بشكل مستمر، بينما كان آخرون يقومون على مدافع نُصِبت فوق سطحه. وغطّيت واجهته بشبكة من الأسلاك للحيلولة دون إلقاء المتفجرات. وكان الدخول إليه من طريق ضيق محاط بالأسلاك الشائكة يقوم على جانبيه حراس مسلحون، فإذا ما وصل المرء أخيراً إلى الباب الخارجي وجده مغلقاً بمغلقات من الفولاذ لا تُفتَح إلا بمفتاح يعمل بالكهرباء ومن الداخل. إلا أنه لا يعتبر نفسه قد دخل إلى الحرم الداخلي نفسه إلا بعد أن يجتاز باباً آخر يُقفَل ويُفتَح بالكهرباء كذلك.

كان هذا الفندق هو العقبة التي صمم شخص يدعى مناحم بيغن على تذليلها. فقد مات جابوتينسكي في العام ١٩٤٠، وبرز بيغن خلفاً لمؤسس التعديلية. فقد كان زعيماً للمنظمة الإرهابية السرية «إرغون زفي ليومي». كان بيغن قد هاجر إلى فلسطين من بولندا أيام الحرب. «وكان شخصاً قصير القامة في أواخر الثلاثينيات من عمره. إلا أنه

كان يبدو أكبر من سنه نظراً لأنه كان يضع نظارة كبيرة» وقد «بدا نموذجاً لليهودي الذي يعمل في تجارة صغيرة في أي مدينة شرقي نهر الإلب. ولم يكن هنالك ما يدل على أنه عسكري الطابع، أو أنه ذو شخصية قيادية، أو أنه يملك ما يترك انطباعاً كبيراً لدى الآخرين»[١]. ومع ذلك فقد أصبح بيغن شخصية أسطورية في فلسطين. فقد كان يتمتع بخصلة بارزة، وهي أنه مخطط، وإن كان تخطيطه على صعيد محدود، وكان دقيقاً يأخذ في اعتباره أدق التفاصيل. وكانت هذه هي الخصلة التي استخدمها استخداماً كاملاً عندما عرض على «هاغاناه» والقيادة الصهيونية الرسمية في ربيع العام ١٩٤٦ عملية «مالونشيك» التي كانت خطة لنسف فندق الملك داود. وقد تمت الموافقة على العملية في النهاية. ولذا ففي الثاني والعشرين من تموز وقبيل الظهر بقليل اقتربت سيارة نقل من مدخل مطبخ الفندق الذي يقع في الطرف البعيد عن جناح الحكومة. ونزل من السيارة أشخاص يرتدون الملابس العربية. ولم يلتفت إليهم أحد عندما بدأوا في تفريغ حمولتهم من علب اللبن، وأودعوها في مقهى «ريجنس» القريب من المطبخ. ولم يكن يخطر في بال أحد أن علب اللبن البريئة المظهر معبأة بمتفجرات شديدة الانفجار، أو أن الأشخاص الذين يلبسون الملابس العربية كانوا من أفراد وحدة الهجوم لدى «إرغون». وقد اكتشف رجال بيغن في قبو المبنى ممراً عريضاً يمتد بطول المبنى. وعلى الرغم من كل احتياطات الأمن المشددة في الأدوار فوق الأرض فإن الدور السفلي كان خالياً تقريباً من كل هذه الاحتياطات. وقد احتجز «العرب» عمال مقهى «ريجنس» واشتبكوا مع جنديين بريطانيين، ثم تركوا قوارير اللبن في أمكنتها المحددة، وهيأوها بحيث تنفجر بعد نصف ساعة. وعندما اتخذ رجال وحدة الهجوم طريقهم للرجوع من حيث أتوا، أطلقوا سراح عمال المقهى وقالوا لهم أن ينجوا بأرواحهم. أما موظفو الحكومة العاملون في المبنى فلم يُنذروا بشيء، أو أنهم على الأقل لم يسمعوا بأي إنذار يترك لهم مجالاً للتصرف، وذلك على الرغم من ادعاءات بيغن بخلاف ذلك.

> الساعة تشير إلى الثانية عشرة وخمس عشرة دقيقة. كان جدعون (قائد وحدة الهجوم) يعد الدقائق. لقد سار كل شيء حتى الآن بحسب الخطة الموضوعة، باستثناء ما خسرنا من ضحايا في الاشتباك غير المتوقع... كان هنالك أمر واحد يضايقه: هل ستنفجر المتفجرات؟ هل وقع أي خطأ في ضبط آليتها؟ هل سيُنسَف المبنى فعلاً؟ هل ستختفي الوثائق من الوجود؟

كانت كل دقيقة أشبه بيوم. الثانية عشرة وإحدى وثلاثون دقيقة، واثنتان

وثلاثون دقيقة. اقتربت ساعة الصفر. وازداد جدعون قلقاً. نصف الساعة يكاد ينتهي. الثانية عشرة وسبع وثلاثون دقيقة... فجأة بدت المدينة وكأنها تهتز بأكملها. لم يقع أي خطأ. كان الانفجار أقوى مما كنا نتوقع. فإسحق صادح، رجل «هاغاناه»، كان يشك في احتمال بلوغ أثر الانفجار الدور الثالث أو حتى الدور الثاني. بينما قال غيدي إنه على الرغم من أن المتفجرات الموضوعة في علب اللبن لم تكن تزيد في وزنها على خمسمائة باوند من مركب من الديناميت والغلغنايت، فإن وضعها في مكان محدود كالدور السفلي يزيد من قوة الغازات المنطلقة، ما يجعل الانفجار يصل إلى السقف. والواقع أن علب اللبن «وصلت» إلى أعلى مكان في المبنى، من القبو إلى السقف، لستة أدوار من الحجر والإسمنت والفولاذ. وقد وصفت «هيئة الإذاعة البريطانية» الحادث فقالت إن جناح المبنى الضخم قد قُطِع بأكمله بسكين[٢].

لقد هلك أكثر من ثمانية وثمانين شخصاً تحت الأنقاض: بريطانيون، وعرب، وخمسة عشر يهودياً.

كان نسف فندق الملك داود يحمل للعالم كله رسالة مفادها أن دولة جديدة قد قامت في فلسطين. لقد تم حمل هذه الدولة في وعد بلفور، ونمت في رحم الانتداب، وكان ميلادها بالعنف الذي يترافق مع الأحداث التاريخية دائماً. وقد ظن الكثيرون، وبينهم ضعاف القلوب من اليهود، أن المولود الجديد سيُسحَق وهو في المهد. إلا أن هذا يبيّن مدى قصور فهمهم وإدراكهم للطاقات الكامنة في الروح الإنسانية. ويشرح مناحم بيغن في كتابه «الثورة» لقارئه غيبيات انعتاق الأمة اليهودية:

انطلق الانفجار من الأرض. إن القصة اليونانية القديمة التي يستمد فيها أنتايوس قوّته من الاتصال بالأرض الأم أسطورة من الأساطير. لكن القوة المتجددة التي وجدناها، ووجدها شبابنا بشكل خاص، من الاتصال بتراب أرضنا القديمة، ليست أسطورة وإنما هي حقيقة. لم يكن لدى موظفي وزارة الخارجية البريطانية أي تصور لهذا عندما وضعوا خططهم. فما الذي كان يمكن أن يتنبأوا به من تلك القوى الخفية التي اعتاد هرتزل أن يشير إليها باصطلاح «ما لا يمكن تحديده»؟ إن خطأ أولئك الموظفين لم يكن خطأ رياضياً. فهم لم يخطئوا في حساب عدد اليهود الذين يريدون الذهاب إلى

أرض إسرائيل، ولكنهم افترضوا أن اليهود سيظلون وهم في أرض إسرائيل يتوسلون طالبين الحماية. وكان تصرف اليهود، بل موقف قيادتهم الرسمية، الذي ورد التعبير عنه بسياسة ضبط النفس الشهيرة (هاڤلغا)، يبرر ويؤكد هذا الافتراض. إلا أن تلك القوة الخفية، التي ظلت دائماً تنقذ الشعب اليهودي من الفناء حطّمت الافتراض البريطاني.

لقد نشأ جيل جديد ترك الخوف وراء ظهره، وبدأ يحارب بدلاً من أن يتوسل. لقد ظل اليهود قرابة ألفي سنة من دون أن يحملوا السلاح كيهود. وكان مضطهدونا يحسبون حسابهم على أساس هذا النزع الكامل للسلاح، الذي كان نزعاً نفسياً بقدر ما كان حسياً. ولكنهم لم يدركوا أن كلاًّ من الظاهرتين تعتمد على الأخرى. فقد تخلينا عن أسلحتنا عندما نُفينا من بلادنا، وعندما عدنا إلى أرض آبائنا عادت لنا قوتنا[٣].

حين قال ديكارت: «أنا أفكر إذاً أنا موجود»، عبّر عن فكرة عميقة جداً. لكن هناك مراحل في تاريخ الشعوب لا يثبت فيها التفكير وحده وجودها. قد «يفكر» شعب ما لكن أبناءه، بأفكارهم وعلى الرغم منها، قد يتحوّلون إلى قطيع من العبيد، أو إلى صابون. هناك أوقات يصبح كل شيء في المرء: إن احترامك لذاتك كإنسان يتوقف نفسه على مقاومتك للشر. نحن نقاتل، إذاً نحن موجودون[٤].

ـد باتت «الصهيونية البندقية» قائمة بذاتها حقاً. ومثل الثورة العربية قبل عقد، كانت ـجّهة إلى حكام فلسطين البريطانيين. ومع انفجار الحرب العالمية الثانية، كانت القيادة صهيونية الرسمية، بعد أن خنقت غضبها من «الكتاب الأبيض» للعام ١٩٣٩، قد ـرت أن تقدّم خدماتها للحلفاء. وكان التطوير الإضافي لقدراتها العسكرية الخاصة، عن ـريق التحاق اليهود بالقوات البريطانية، المكافأة التي انتظرتها ونالتها. وقد احترمت رغون» أيضاً هذه الهدنة؛ لكن «عصابة شترن» المنشقة عن «إرغون» رفضت الالتزام.

ـع نهاية الحرب، وهزيمة الفاشية، بدأ الصهيونيون فوراً يطالبون بصخب بالدولة ـهودالتي كشفت في ذلك الوقت عن نفسها كهدف واضح، كثمرة حقيقية وحيدة

لكل كفاحاتهم. وفي أيار ١٩٤٢، اجتمع حوالى ستمائة مندوب من فلسطين وأوروبا وأميركا في ما يشبه مؤتمراً صهيونياً عالمياً في نيويورك. وكان وايزمان، السياسي العجوز، حاضراً، لكن دافيد بن غوريون كان المسؤول عن بث الروح المشاكسة الجديدة ليهود فلسطين في المؤتمر. وكان «الكومنولث اليهودي» بالصيغة التي طلبها ما يُسمَّى «برنامج بيلتمور» دولة يهودية في كل شيء باستثناء الاسم؛ فقد كان يمنح اليشوف جيشهم الخاص الذي يقاتل تحت علمه الخاص؛ وكان يفتح أبواب فلسطين أمام هجرة غير مضبوطة بإدارة «الوكالة اليهودية» التي كانت ستنال بدورها السلطة اللازمة لبناء البلد وتطوير أراضيه المأهولة وغير المأهولة. لقد استحوذ «برنامج بيلتمور» على الحركة الصهيونية كلّها تقريباً. فقد شكّل نصراً معنوياً للتعديليين. ولحق بن غوريون والأغلبية المعتدلة ببيغن والأقلية المتطرفة. وبعد البرنامج أعاد القانونيون تفسير وعد بلفور بما يتناسب والوضع الجديد: «لن يكون للشعب اليهودي وطن في فلسطين فحسب، بل وطن قومي كذلك. وتعني كلمة «قومي» أن الوطن يتعلّق بأمة... لذلك من المنطقي أن الوطن القومي يبدو مساوياً لدولة»[٥]. ولم ترفض الانجراف سوى مجموعة صغيرة غير ملتزمة من الأخلاقيين القائمين على تراث أحد هاعام. فقد اشتكى موشيه سميلانسكي، المهاجر المخضرم في تسعينيات القرن التاسع عشر من أن:

> ... مناخاً ملكياً بدأ يفرض نفسه على اليشوف. فقد كان أول من اعتبر الدولة أمراً أساسياً في المعسكر الصهيوني التعديليون، أولئك الذين كانوا حتى أيام بيلتمور منبوذين، وعن حق، في الحركة الصهيونية. ففي الماضي كان الشبان التعديليون فقط يترعرعون بروح من التعصّب والعسكرة التي كان الجهل وقصر النظر الفجّان يعتبرانها «وطنية». لكن اليوم يترعرع معظم شباننا بهذه الروح... كانت «هاغاناه» كائناً طاهراً في البداية، خالياً من الأهداف ونقياً من الدوافع. لكن نشر فكرة «الدولة» والتحضيرات التي قادت إليها قلبت طبق «هاغاناه» رأساً على عقب، واضعة تلك المنظمة على المستوى نفسه مع القتلة من «إرغون زفي ليومي» و«مجموعة شتيرن». ومنذ أيام بيلتمور، مُنِعت حرية التفكير والتعبير. وتحوّل الكتّاب إلى «شوفارات» (أبواق) تعزف الشعارات المفروضة من فوق. وبات كل من يملك فكرة من لدنه يُعتبَر خائناً. وأُجبِر الكتّاب ذوو الاستقلالية من أي نوع على الخرس[٦].

بعد أسبوعين من نهاية الحرب في أوروبا، طلب الصهاينة، معتبرين بيلتمور قانونهم

الجديد، من حكومة تشرشل الائتلافية قراراً فورياً يعلن فلسطين «غير منقوصة وغير مقسّمة» دولة يهودية. وقيل لهم إن أي تسوية لفلسطين يجب أن تنتظر انعقاد مؤتمر عام للسلام. وبعد شهرين، هزم «حزب العمال» تشرشل والمحافظين هزيمة نكراء في الانتخابات. ورأى الصهاينة في ذلك طبعاً فائدة لهم، فسجل «العمال» لناحية الإخلاص لقضيتهم كان طويلاً وغير ملطّخ. لكن آمالهم خابت بسرعة. فمسؤوليات الحكم أبرزت الاكتشاف الأرخميدي بأن كل المعادلات النظرية الملهمة من الصهيونية للمؤتمرات المتتالية التي عقدها الحزب كانت تتعارض تماماً مع الحقائق العربية للأرض المفترض تطبيقها عليها. ووقعت على إرنست بيفن، وزير الخارجية، المسؤولية الحزينة بإعطاء الاكتشاف تعبيراً عملياً؛ وسرعان ما شُهِّر به بسبب الجهود المضنية التي بذلها، فوُصِف بالمعادي للسامية، وهو أمر غير صحيح نظراً لسجلّه السابق[٧].

حاول بيفن، على ضوء روحية «الكتاب الأبيض» للعام ١٩٣٩، أن يستقطب قبولاً بدولة مستقلة في فلسطين لا تكون يهودية أو عربية، بل مزيجاً من القوميتين يقوم على الاحترام المتبادل والمساواة. ورفض لسنتين تقريباً الخضوع لضغوط أي من الطرفين. وكانت محاولة حيادية رد عليها الصهاينة بغضب، فقد كانوا هم، لا العرب، الذين أصبحوا عند ذاك الجانب المعتدي. ورفض بيفن بيلتمور، كما رفض مطالب انتقالية أقل منه شكّلت خروجاً على «الكتاب الأبيض» وكان قبوله إياها سيجرّده حتماً من الاحترام في أعين العرب. وكان أبرز هذه المطالب الإدخال الفوري لمائة ألف لاجئ من أوروبا التي مزّقتها الحرب. وأرسل «لجنة تحقيق» جديدة إلى فلسطين. وقد دُعِيَت الولايات المتحدة، قائدة الغرب الجديدة، للاشتراك هذه المرة في التحقيقات. وأوصت اللجنة بتشكيل دولة ثنائية القومية بشكل أو بآخر، وذلك بعد وصاية طويلة من الأمم المتحدة. وكانت التوصية تحترم عموماً «الكتاب الأبيض»: لذلك رفض الصهاينة الاقتراح. كذلك تبنّت إدخال مائة ألف يهودي. ولم يكن العرب ليقبلوا بتوصية اللجنة بحل ميليشياتهم كما أوصت اللجنة، لكن بما أن التوصية شملت في الوقت نفسه الميليشيات الصهيونية، رفضت هذه الالتزام أيضاً. وبعد فترة قصيرة، عطّل الصهاينة اقتراحاً تقدّمت به مجموعة من الخبراء الإنكليز والأميركيين بإقامة حكم ذاتي إقليمي عربي - يهودي. وأخيراً تخلّى بيفن عن المهمّة. وفي نيسان ١٩٤٧ رمت بريطانيا بالمعضلة اليائسة كلها في حضن الأمم المتحدة. وبعد ذلك بات التخريب المشين، وراء واجهة منافقة من الاحترام المتردد للإدارة الدولية، مسألة وقت فحسب.

كان لا بد أن يصل الأمر إلى هذا الوضع. فقد تغير العالم بعد العام ١٩٣٩. ولم تعد بريطانيا، التي خرجت من الحرب منتصرة ولكن أضعف مما كانت عليه من قبل، تتمتع بالإرادة أو بالإمكانات الضرورية لتحمل العبء الذي أصبحت فلسطين تشكله. وقد أدرك الصهيونيون ذلك تماماً. وعندما أصبح بيفن عقبة في طريقهم، صمّموا على إزاحته. وقرروا فرض انتهاء الانتداب بطريقتهم الخاصة.

أما الطريقة التي اختاروها فكانت في جوهرها طريقة العنف التي دعا إليها التعديليون. ومثلما حدث في بيلتمور من انضمام المعتدلين إلى المتطرفين في تحديد هدف عام، فإن الحركة الصهيونية عندما واجهت المعارضة البريطانية، وقفت كلها موقفاً واحداً من أجل تحقيق ذلك الهدف. وطبيعي أن العنف لم يكن الطريقة الوحيدة، بل كانت الدبلوماسية، التي اختص بها وايزمان والقيادة الرسمية للصهيونية، لا تزال ذات أهمية جوهرية. وكان بروز الدولة العظمى الأميركية حقيقة من الحقائق الجديدة في عالم ما بعد الحرب. ومنذ ذلك الحين أصبحت الصهيونية تمارس الشطر الأكبر من نفوذها في الولايات المتحدة، بدلاً من بريطانيا، الدولة الإمبراطورية العجوز التي أخذت تنحدر بسرعة. وقد نال وايزمان شهرته الفريدة عندما أظهر أنه سيد الفن الدبلوماسي في أحد جانبي المحيط الأطلسي مثلما كان سيّده في الجانب الآخر. فالجالية اليهودية الأميركية، التي تتمتع بأهمية انتخابية بالغة الحيوية، والتي تفوق الجالية البريطانية عدداً بمراحل، أصبحت تلقي بثقلها الجماعي في سبيل القضية. وقد استطاع الصهيونيون أن يحولوا هذا النفوذ، عن طريق الحكومة الأميركية إلى ضغط على بريطانيا يكمل ويفوق كثيراً الضغط الذي كانوا يمارسونه هم بأنفسهم في دائرتهم البريطانية المحلية. وسعى الرئيس ترومن بلا حياء للفوز بأصوات اليهود، فقال للسفراء الأميركيين في البلاد العربية: «إنني آسف يا سادة. إلا أن علي أن أواجه محاسبة مئات الألوف من الحريصين على نجاح الصهيونية. وليس لدي بين الناخبين مئات الألوف من العرب»[8]. وكان ترومن يعوق المرة بعد المرة عمل الجهاز الحساس الذي حاول بيفن جاهداً أن ينشئه لتحقيق المصالحة بين العرب واليهود. وألح ترومن على قبول مائة ألف مهاجر يهودي جديد متجاهلاً الاقتراح القائل إن عليه في هذه الحالة أن يشارك في تحمل المسؤولية في قمع القلاقل العربية التي سيثيرها هذا الإجراء، وذلك بإرسال قوات أميركية إلى فلسطين. وما أن عرض الخبراء البريطانيون والأميركيون مشروعهم المدروس بعناية كبيرة والذي يطلب إعطاء الحكم الذاتي

الإقليمي، حتى مزقه ترومن بتأييده المشروع الصهيوني البديل. ولم تكن محاولات الإقناع الأميركية تخلو من وصمة الابتزاز الاقتصادي، فحليفتها الشجاعة التي دكّت الحرب قوتها لا تستطيع أن تضمن حصتها من المساعدات المالية الأميركية إلا إذا أحسنت تصرفها في فلسطين[٩].

كذلك كان العنف منسقاً مع الدعاية، فالصهيونيون، الذين لم يتباطأوا قط في انتهاز أي فرصة دعائية، أخذوا ينظمون حملة من أنجح الحملات الدعائية على الإطلاق. فبين الحطام الإنساني الذي خلفته الحرب الهتلرية، كان هناك ثلاثمائة ألف يهودي نجوا من المحرقة. وكانت قلة قليلة من هؤلاء تفضل مختارة الذهاب إلى فلسطين على الهجرة إلى الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية، إلا أنهم لم يعطوا حرية الاختيار. فالولايات المتحدة بالذات حرمتهم هذه الحرية. بل إن هذه الدولة الواسعة المزدهرة، وهذه الأمة المؤلفة من المهاجرين، طلبت من فلسطين الصغيرة أن تفتح أبوابها لتستقبل نحواً من مائة ألف من المهاجرين المحرومين. ومع هذا فإن الكونغرس لم يوافق إلا بعد تردد شديد على قبول عشرين ألفاً فقط من أولئك الناجين من المحرقة أنفسهم، وخصوصاً اليهود من بينهم؛ بل تطلب الأمر ثلاث سنوات من الإقناع من أجل إقرار مشروع قانون وصفه ترومن نفسه بأنه «يميز تمييزاً قاسياً ضد المشردين من أتباع الديانة اليهودية»[١٠]. ولعل أحداً لم يشجع المعارضة الأميركية لقبول هؤلاء اللاجئين مثلما شجعها الصهيونيون أنفسهم. فقد كان سلف ترومن قد أرسل المحامي اليهودي موريس إرنست لتبيان إمكانيات القيام بجهد دولي مشترك كي تتم تسوية مشكلة اللاجئين بحيث تضطلع كل دولة بشطر معقول من العبء. ويذكر إرنست مشاعره فيقول: «لقد ذهلت بل شعرت بالإهانة عندما وجدت أن الزعماء اليهود الناشطين ينتقدونني ويستهينون بي، بل ويهاجمونني كما لو كنت خائناً. بل لقد اتُّهمت صراحة في حفل عشاء بأنني أشجع هذا المشروع الذي يهدف إلى تخفيف قيود الهجرة من أجل إحباط الأهداف السياسية للصهيونية». إلا أن ذلك لم يمنع ترومن أو الصهيونيين من المطالبة بأن تُفتَح أبواب فلسطين على مصراعيها للاجئين، مستندين في هذه المطالبة إلى أسباب إنسانية. ففلسطين أصبحت، على حد قول ترومن، «أملهم الوحيد في البقاء على قيد الحياة». كما أن ذلك لم يمنعهم من التنديد ببريطانيا لعدم السماح لهم بدخولها، مع أن إرنست نفسه يشهد قائلاً عنها: «جزيرة بريطانيا العظمى الصغيرة التي أصابها الفقر استقبلت حتى الآن من اللاجئين عدداً يزيد على ما استقبلته بقية دول العالم مجتمعة»[١١].

ترى أي طريقة أسهل وصولاً إلى قلوب الناس العاديين الشرفاء من الرجال والنساء في كل مكان، وخصوصاً في الولايات المتحدة البريئة، من هذا التصوير المثير لكفاح المهاجرين من أجل الوصول إلى «أرض الميعاد»؟ إن قصة السفينة «إكسودس» الأشهر بين حمولات البؤس الإنساني التي شقت طريقها إلى شواطىء فلسطين، قد مُجِّدت في كتاب وعلى شاشة السينما. فعندما وصلت هذه السفينة القديمة المتداعية في العام ١٩٤٧ إلى حيفا، رفضت السلطات البريطانية السماح لمن كانت تحملهم من اللاجئين وعددهم أربعة آلاف وخمسمائة لاجئ بالنزول. وكان الصهيونيون يعلمون أن هذا سوف يحدث قطعاً، إذ إن بريطانيا أصبحت تنفذ تنفيذاً صارماً القيود التي فرضتها على الهجرة. ولذلك كان الصهيونيون قد اتخذوا كل الاستعدادات اللازمة كي يضمنوا أن يرى العالم كله هذا الرفض. وهكذا أبحرت «إكسودس» عائدة إلى مرسيليا، وبعد مغامرات عدة مليئة بالمشاهد التي تفطر القلب وصل اللاجئون إلى القطاع البريطاني في ألمانيا. وكان قراء الصحف ومتابعو نشرات الأخبار الإذاعية في سائر أنحاء الولايات المتحدة يتابعون كل مرحلة من مراحل هذه السلسلة البائسة من الأسفار من دون أن يدركوا أنها قد أثيرت عن عمد.

كان نسف فندق الملك داود ذروة أحداث العنف ضد بريطانيا في فلسطين، وكان أثره الرمزي يماثل أثره الحسي في شدة تدميره. فقد كان ضربة استهدفت عن عمد المركز العصبي للطغيان البريطاني. وكان صورة من استعراض العضلات الذي قامت به «الصهيونية البندقية» إن لم تكن مقدرة من قبل فإنها كانت متوقعة بوضوح. بل كان عملاً من النوع الذي كان الصهيونيون كلهم، معتدلهم ومتطرفهم على السواء، يتجهون نحوه بشكل تتعذر مقاومته. وكان المخططون النظريون قد دعوا إلى انتهاج هذا النوع من المنهج، وبرروا انتهاجه، قبل أن ينفذه المنفِّذون بوقت طويل. فبعد «الكتاب الأبيض» للعام ١٩٣٩، خلص جابوتينسكي إلى الرأي القائل بأن «الطريقة الوحيدة لتحرير البلاد هي طريقة السيف»[١٢]. ووضع جابوتينسكي خطة ثورة عسكرية تقوم بها منظمة «إرغون» وتقضي بأن ينزل حمل سفينة من المهاجرين «بصورة غير مشروعة» في تشرين الأول ١٩٣٩ في وسط البلاد، وفي تل أبيب إن أمكن، على أن يكون جابوتينسكي بينهم. وتتولى منظمة «إرغون» ضمان نزولهم بالقوة إن اقتضى الأمر، ويجري في الوقت نفسه عصيان مسلح يُحاصَر فيه، أكبر عدد ممكن من المباني الرسمية، بما في ذلك مبنى الحكومة في القدس، ويُرفَع العلم اليهودي على أن يستمر الاحتفاظ بالمواقع ومقاومة

محاولات اعتقال جابوتينسكي لمدة أربع وعشرين ساعة على الأقل، مهما اقتضى ذلك من تضحيات. وخلال هذه الثورة يُعلَن قيام الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية من عواصم أوروبا الغربية والولايات المتحدة في وقت واحد. وتعمل هذه الحكومة فيما بعد بصفة حكومة منفى، لتكون رمزاً إلى السيادة اليهودية في فلسطين[١٣]. (لقد ولدت فكرة الانقلاب اليهودي بالروح المتهورة نفسها التي أنتجت مشروعاً آخر حاول جابوتينسكي جاهداً أن يكسب تأييد الولايات المتحدة له، وهو تحقيق «أغلبية يهودية في يوم وليلة». فقد كان جابوتينسكي يطلب من الصهيونيين أن «يقذفوا بمليون شاب في فلسطين فوراً»[١٤]. وكان تفكير جابوتينسكي يقوم على أن الانقلاب سيُحبَط قطعاً. إلا أنه قبل إحباطه سيكون قد وضع العالم اليهودي وغير اليهودي أمام أمر واقع تاريخي وهو إعلان الدولة اليهودية. فبمجرد أن يتمكن اليهود من احتلال المراكز الإدارية الرئيسية في البلاد، ولو لأربع وعشرين ساعة فقط، يخلقون حقيقة سياسية لا يمكن إزالتها أبداً. وما من تضحية كبيرة في سبيل السّيادة اليهودية التي سيؤيّدها رمز الحكومة اليهودية في المنفى.

وفي الوقت نفسه، يدل مشروع أرلوسوروف الداعي إلى إقامة «حكم الأقلية الثورية»[١٥] على أن قادة الوسط الصهيوني المعتدل كانوا يتجهون غريزياً، مهما أنكروا ذلك، نحو اتخاذ مناهج من النوع الذي ينادي به التعديليون من أجل حل مشكلات لا يمكن حلها بغير ذلك. وكان أرلوسوروف قد درس جيداً كتاب كورزيو مالابارت عن نظرية العصيان المسلح في القرن العشرين، وكان المنهج الذي كان يفكر فيه، إذا ما وصفناه باللغة البسيطة التي كان المعتدلون يتحاشونها دائماً، على عكس التعديليين، القيام «بعصيان مسلح فعلي ضد بريطانيا»[١٦].

كانت القيادة الرسمية قد أقرت عملية فندق الملك داود قبل القيام بها. وربما كان صحيحاً ما ادعته «الوكالة اليهودية» فيما بعد من أن «نوع» العملية التي وافقت عليها القيادة، والتي كانت تقصد إلى إحداث أكبر قدر ممكن من التدمير الحسي مع أقل عدد من الضحايا كان يختلف كثيراً عن العملية التي نُفِّذت فعلاً. وقد يكون هذا غير صحيح، كما ادّعى مناحم بيغن. إلا أن القيادة الصهيونية الرسمية وافقت على المبدأ، عملاً بنظرية «الكفاح المتصل». فقد كانت هذه النظرية هي التي استند إليها دعاة الالتزام بضبط النفس «هافلغا» في الثلاثينيات لتبرير اللجوء إلى أعمال العنف في الأربعينيات. وكان من المفروض أن يكون العنف محدوداً، وأن يختار أهدافه، بحيث يقتصر على

مهاجمة العقبات التي تقف في الطريق الذي يعتبرونه طريق الصهيونية المشروع. فإذا كانت محطة رادار حيفا مثلاً تعوق الهجرة، فإن من الضروري عندها تدميرها. كذلك فإن السكك الحديد كانت تحمل القطارات التي تقل الجنود الذين يطاردون المهاجرين، ولذلك فإن نسفها عمل محق ومناسب. وقد طبّق هذا المبدأ نفسه على قانون الأعمال الانتقامية. فقد سعى مفكرو «هاغاناه» إلى إيجاد علاقة رياضية بين «الهجوم» و«الانتقام». فجاءت المعادلة تقول: «إن مدى العمل الانتقامي يعادل مدى الهجوم»[١٧].

ولهذا كانت عملية «مالونشيك» في نظرهم غارة انتقامية ملائمة للرد على استفزاز بريطاني. فقد كان رجال الجيش قد احتلوا مكاتب «الوكالة اليهودية»، وجاء هذا الاحتلال خلال عملية أمن واسعة النطاق تطلّبها ازدياد أعمال العنف اليهودية التي نالت الموافقة أو الاستحسان. ومع ذلك فقد اعتُبرت «الوكالة اليهودية» «مركز قيادة اليهود» ولذا كان لا بد أن يرد اليهود على البريطانيين رداً مماثلاً، فهاجموهم في مركز قيادتهم في فندق الملك داود.

وقد نددت القيادة الرسمية بعد تردد بـ«الجريمة التي ارتكبها المنشقون». فقد كان عدد الذين راحوا ضحيتها يزيد كثيراً على ما توقعته القيادة. غير أن تنديداتها لم تكن ذات قيمة معنوية كبيرة، إذ إنها درجت منذ وقت طويل على التنصل من العمليات التي كانت قد وافقت عليها أو تبنتها فعلاً ضمن إطار نظرية «الكفاح المتصل». بل إنه عندما احتلت القوات البريطانية مكاتب «الوكالة اليهودية»، التي كان اليهود يتصورون أنها تتمتع «بصفة دولية» توفر لها الحماية، أخذت هذه القوات من الآلة الكاتبة تقريراً عن الكلمة التي ألقاها موشيه شاريت، رئيس القسم السياسي للوكالة، أمام المجلس العام الصهيوني (وكان هذا ـ بالمناسبة ـ السبب الذي جعل محو الوثائق التي تدين اليهود من الوجود دافعاً آخر لنسف فندق الملك داود). فقد امتدح شاريت في كلمته هذه عملية تخريب مركبة اشتركت فيها قوات «هاغاناه» و«إرغون» و«شتيرن» بعبارات يصعب التوفيق بينها وبين ادعاء الوكالة المتكرر بأنها لا تعرف شيئاً عن هذه الأمور[١٨]. والواقع أن حركة المقاومة اليهودية التي كانت تحالفاً عملياً بين المعتدلين والمتطرفين قد خرجت إلى حيز الوجود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد اضطر بن غوريون بعد استجوابه إلى الاعتراف بأن الوكالة لم تكن تفعل شيئاً من أجل قمع الإرهاب. «إننا لا نستطيع أن نفعل ذلك لأنه ـ كما قلت لكم ـ أمر عقيم يا سيدي، أمر عقيم». وقال ريتشارد

كروسمان، الذي كان بطلاً واسع النفوذ من أبطال الصهيونية في بريطانيا، عن هذه الحجة: «يبدو أنه يريد الأمرين معاً، أن يظل ضمن حدود نص القانون بصفته رئيساً للوكالة، وأن يقبل بالإرهاب طريقة للضغط على الحكومة»[١٩]. وكان وايزمان يبدو أحياناً وكأنه يفهم زيغ «الصهيونية البندقية» كما يترجم في الواقع ويمقته: «إذا كنتم تريدون تحقيق خلاصكم بوسائل... لا تتفق مع الروح اليهودية أو الأخلاق اليهودية أو التاريخ اليهودي، فإنني أقول لكم إنكم تعبدون آلهة زائفة... عودوا فاقرأوا من جديد أشعيا وإرميا وحزقيال وادرسوا ما تفعلونه وما تريدون أن تفعلوه في ضوء تعاليم أنبيائنا وحكمائنا العظماء. لقد كان أولئك الأنبياء والحكماء يعرفون طبيعة الشعب اليهودي وشخصيته. إن أرض صهيون لا تُنقَذ إلا بالتمسك بالحق، ولا يمكن إنقاذها بأي طريقة أخرى»[٢٠]. ومع هذا فعندما ألح عليه كروسمان في حديث شخصي أن يبدي رأيه في نسف فندق الملك داود قال وايزمان والدموع تسيل على خديه: «إنني لا أملك إلا أن أشعر بالافتخار بأبنائنا»[٢١].

لم يقتصر التسامح مع العنف الصهيوني على فلسطين وحدها، بل انتشر في الولايات المتحدة كلها. فقد تعرض الشعب ورجال السياسة هناك لهجوم دعائي صاعق لم يكن يقل شيئاً في جعجعته وغضبه عن الأعمال التي كان يمجدها. وكانت فحوى هذا الهجوم الدعائي بسيطة ومتميزة، إذ كانت تقوم على أن المقاتلين العبرانيين في فلسطين إنما يثورون على القوة الطاغية القاسية نفسها التي قام ضدها الثوريون الأميركيون وانتزعوا منها حريتهم قبل مائة وسبعين عاماً. وحربهم هي الحرب الوطنية نفسها التي خاضها الأيرلنديون وخاضها البوير في جنوب أفريقيا. وقد شعر اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ عن نيويورك أنهما مضطران للاحتجاج مباشرة لدى وزير الخارجية البريطاني، بل إن واحداً منهما أهاب بالولايات المتحدة أن تتنصل من «الجرائم» ومن «الأعمال الاستعمارية الوحشية» التي يقوم بها البريطانيون. وقد أُسدِل ستار النسيان في هذه الحملة الخبيثة على تلك الخدمات التي لا تُقدَّر بثمن والتي قدّمها أولئك الاستعماريون البريطانيون للصهيونية، متحملين من أجلها في كثير من الأحيان ثمناً باهظاً. كما نُسِيت السنوات الثلاث التي قامت فيها الثورة العربية وقمعها البريطانيون لصالح الصهيونية. وأصبح يبدو الآن أن الجنود البريطانيين ليسوا أفضل كثيراً من قوات الصاعقة الهتلرية. وكان هذا الجو جواً يستطيع فيه الصهاينة وأصدقاؤهم الأميركيون أن يصفقوا علناً لأعمال العنف وأن يطلبوا التبرعات من أجل تشجيع القيام بالمزيد منها. فقد نشرت صحيفة «النيويورك

هيرالد تريبيون» رسالة إلى «إرهابيي فلسطين»، كتبها بن هيشت، أحد الكتاب السينمائيين في هوليوود يؤكد لهم فيها:

> إن يهود أميركا معكم. فأنتم أبطالهم. وأنتم الابتسامة التي ترتسم على وجوههم، ومدعاة فخارهم. فعلى مدى ألف وخمسمائة سنة عمدت كل أمة من أمم الأرض إلى اضطهاد اليهود ذات يوم. وجاء اليوم دور بريطانيا. ولكنكم أنتم أول جواب مفيد يفهمه العالم الجديد. وفي كل مرة تقومون فيها بنسف ترسانة بريطانية أو تهاجمون سجناً بريطانياً أو تنسفون فيها قطاراً بريطانياً في الهواء، أو تنهبون مصرفاً بريطانياً أو تطلقون نيران أسلحتكم وقنابلكم على الخونة البريطانيين محتلي أرض وطنكم، يشعر يهود أميركا بالبهجة تملأ قلوبهم... أيها الأصدقاء الشجعان إننا نعمل لمساعدتكم، ونجمع الأموال من أجلكم[٢٢].

وبعد كل عرض لرواية هيشت «الموسيقية» الصهيونية «مولد علم»، كانت تسلم بضعة آلاف من الدولارات لممثلي «إرغون». وجاءت إليونور روزفلت فجعلت نفسها في رأس حملة جمع التبرعات. ومع أن القانون الأميركي يمنع توفير الأسلحة من جهات خاصة إلى دولة أجنبية فقد نجح هيشت وأصدقاؤه في تحويل الأموال التي جمعوها للإرهابيين على اعتبار أنها تبرعات معفاة من الضرائب لهيئات خيرية[٢٣]. ولم تثمر شيئاً الاحتجاجات البريطانية لدى وزارة الخارجية الأميركية بأن هذه الأعمال «تُعتَبر تحريضاً على قتل الموظفين والجنود البريطانيين في الأرض المقدسة».

لم تكن الولايات المتحدة إلا الدولة الأهم من بين أربع وستين دولة كان الصهيونيون يعملون فيها. فقد كسب الصهيونيون العطف في فرنسا مثلاً، بالطريقة نفسها مثلما فعلوا في الولايات المتحدة، أي استغلال المشاعر التقليدية المعادية لبريطانيا. إذ كان عدد من كتاب المقالات الافتتاحية في الصحف الشهيرة مثل «الفيغارو» و«كومبات» أعضاء في «الرابطة الفرنسية لفلسطين حرة» (صهيونية). بل إن صحيفة «الموند» المتحفظة الجادة كانت تتبين كما قيل «عدالة وقوة حرب «إرغون» ضد بريطانيا العظمى»[٢٤].

لعله ليس من الغرابة في شيء أن أقل الدول تقديراً للعنف الصهيوني كانت بريطانيا. فمنذ أيام الانتداب الأولى كان العسكريون الإداريون البريطانيون الذين يذهبون إلى

فلسطين بمشاعر محايدة أو متعاطفة مع الصهيونيين يميلون بعد احتكاكهم المباشر مع كلا الجانبين إلى التعاطف مع العرب. وطبيعي أن «الصهيونية البندقية» عجلت في هذا التحول وزادته عمقاً. لقد ترددت بعض الاعترافات الصهيونية على مضض بأنه على الرغم من قسوة القوات البريطانية ونظرة الاحتقار التي كانت تتخذها، فإنها كانت على درجة من الانضباط يندر أن يتمكن جيش آخر من التحلي بها في مثل الظروف التي كانت سائدة في فلسطين. ومع ذلك فقد وقعت حوادث شائنة كان بعض رجال الشرطة والجيش ينتقمون فيها انتقاماً شخصياً من اليهود. وأصبحت النزعة الموزلية [نسبة إلى موزلي، زعيم الفاشية في بريطانيا] سائدة بشكل محسوس[٢٥]. فقد كانت المحكمة العسكرية تفتقر إلى الحماسة في محاكمة الرائد فاران وبرأته من التهمة التي وُجِّهت إليه بضرب شاب في السادسة عشرة من عمره يشتبه في أنه عضو في عصابة «شتيرن».

وقد انتقلت هذه المشاعر إلى الوطن الأم. فقد أصبح إرنست بيفن، وزير الخارجية، شديد العداء للصهيونية. ووصفت الصحف «المحاربين العبرانيين» الذين كان مناحم بيغن يتزعمهم بأنهم إرهابيون وقطاع طرق. وكتبت مجلة يهودية أميركية[٢٦] أن المجتمع الذي يضرب به المثل في التسامح أصبح يضيق ذرعاً لا باليهود الفلسطينيين وحدهم، وإنما بيهود بريطانيا كذلك، الذين باتوا يشعرون بأن ثمة رابطة تعاطف بينهم وبين أولئك الأجانب الذين يطلقون النار على الجنود البريطانيين ويقتلونهم من دون مبرر. ووقعت بعض الأحداث ضد اليهود، واضطر رجال الشرطة إلى حراسة المعابد اليهودية، وعندما أبحر الرائد فاران إلى ليفربول احتشد جمهور يقدر بالآلاف لاستقباله.

كان الشعور العاطفي الأول تجاه العنف الصهيوني هو الغضب، والرغبة الطبيعية في مواجهة العنف بالعنف. وكان ذلك في مقدور بريطانيا إذ كان لديها مائة ألف من قواتها ترابط في فلسطين. أما الشعور الثاني، والذي كان شعوراً حاسماً في النهاية، فهو رغبتها في أن تنفض يدها من هذه المسألة المعقدة كلها. فقد صدرت صحيفة «الصنداي إكسبرس» تحمل عنواناً كبيراً يقول: «احكموا أو اخرجوا»، وذلك في صبيحة اليوم التالي لوقوع ست عشرة عملية إرهابية في وقت واحد في مختلف أنحاء فلسطين أسفرت عن تحطيم عشرات من السيارات المصفحة وخلّفت ثمانين جندياً بين قتيل وجريح. وقد أقر ونستون تشرشل، الذي أصبح زعيم المعارضة، أمام مجلس العموم بأن «مطالب الصهيونيين ورغباتهم أصبحت في الآونة الأخيرة تتجاوز كل ما كانوا قد اتفقوا عليه مع

الدولة المنتدبة». إلا أن الأمر الذي ينبغي علينا أن نفعله الآن هو «أن نضع الانتداب في يد منظمة الأمم المتحدة ثم ننسحب من هذا البلد الذي لا تربطنا به أي صلة أو تقاليد وليست لنا فيه أي سيادة مثل التي لنا في الهند، ولا نرتبط معه بمعاهدة مثل مصر»[٢٧]. وعنّف تشرشل الحكومة العمالية تعنيفاً قاسياً «لاحتفاظها بمائة ألف رجل إنكليزي بعيداً عن بلادهم ليخوضوا حرباً «مزدراة تتراوح تكاليفها بين ثلاثين مليوناً وأربعين مليوناً من الجنيهات الإسترلينية في السنة». فموارد بريطانيا المتضائلة أصبحت تُبدَّد على «جهاز ضخم من المماطلة والتسويف»[٢٨]. كان هذا هو الدافع الداخلي الذي بنى عليه الصهيونيون تقديراتهم، وقد انبثق أولاً في الرأي العام، ثم تبنته المعارضة، كان لا بد أن يسري قبل مضي وقت طويل في جسم الحكومة العمالية نفسها، خصوصاً وهي تعاني من ضائقة ما بعد الحرب. والواقع أن المواطنين البريطانيين الذين أنهكتهم الحرب كانوا شديدي السخط لفقدان المزيد من الشباب في حرب استعمارية كثيرة التكاليف ضد عدو تتساوى شدة قسوته مع جحوده الكبير. كانت عملية «مالونشيك» أكبر ضربة وجهها الصهيونيون. إلا أنهم كذلك نسفوا الجسور، وزرعوا الألغام في الطريق، وأخرجوا القطارات عن سككها، وأغرقوا زوارق الدورية. وكانوا يهاجمون الثكنات والمنشآت يومياً. وأغاروا على مخازن السلاح واستولوا على السيارات التي تحمل مرتبات الجنود. ونسفوا في ليلة واحدة عشرين طائرة حربية في مطارات كانت تُفرَض حولها حراسة مشددة. ونظموا عملية وصفتها الصحافة البريطانية بأنها «أكبر عملية اقتحام لسجن في التاريخ». فقد كانت «إرغون» و«شتيرن» مستعدتين للقيام بأي عمل في أي مكان. إذ نسفتا السفارة البريطانية في روما. وأرسلتا رسائل ملغومة إلى الوزراء البريطانيين وأخرى إلى الرائد فران، إلا أنها تسببت بمقتل أخيه خطأً. وأرسلتا فرق اغتيال إلى بريطانيا أوكلتا إليها مهمة اغتيال الجنرال إيفلين باركر القائد السابق للقوات البريطانية في فلسطين، إلا أن المهمة لم تنفذ. وكان من بين أفراد هذه الفرقة ابن أخي وايزمان نفسه، وهو عازار وايزمان أحد الذين أشرفوا مباشرة على تنظيم سلاح الطيران الإسرائيلي، ووضعوا خطة لإغراق سفينة ركاب بريطانية في شانغهاي وإغراق مدمرة في بورتسموث[٢٩]. أما في فلسطين فكانوا يقتلون الجنود وهم نائمون. وأسروا بعض الضباط فجلدوهم، ثم علقوا اثنين من ضباط الصف في شجرة، وحشوا جثتيهما المتدليتين بالمتفجرات. لقد بلغ السيل الزبى.

وقد أدى الإرهاق الذي كانت بريطانيا تعانيه من جراء الحرب إلى أن سلطات الانتداب

عندما واجهت الثورة اليهودية اتخذت حيالها نقيض ما اتخذته قبل عشر سنوات لمواجهة الثورة العربية. وقد عنّف الفيلد مارشال مونتغمري، رئيس الأركان العامة الإمبراطورية، الحكومة تعنيفاً شديداً لتقييدها أيدي جنوده واضطرارهم إلى اتخاذ أساليب «خالية من الجرأة والشجاعة. فالطريقة الوحيدة التي يمكن للجيش أن يقمع الإرهاب بها هي أن يتخذ أسلوب الهجوم ضد الإرهاب، إلا أن هذا محظور عليه». فقد تخلت الحكومة عن زمام المبادرة للإرهابيين. ولذا خلص مونتغومري أيضاً إلى «أننا إذا لم نكن مستعدين للحفاظ على القانون والنظام في فلسطين، فإن الأفضل لنا أن نخرج منها»[٣٠]. وعلى هذا فبينما تمكن عشرون ألف جندي في أواخر الثلاثينيات من تحطيم القوة العسكرية لمليون عربي فإن ستمائة ألف يهودي كانوا يشكلون قوة أكبر بكثير من قوة العرب، تمكنوا في أواخر الأربعينيات من إرغام مائة ألف جندي على الانسحاب انسحاباً مخزياً.

لم يكن الأمر الذي ولد هذه الروح المتحيزة هو مجرد الإرهاق أو فقدان الإرادة الإمبراطورية، ولم يكن مجرد الضغط الأميركي الشديد، بل كانت هذه الروح متأصلة في التقاليد الموالية للصهيونية والتي درج عليها جهاز الحكم، وهي تقاليد كانت أشد تأصلاً في صفوف حزب العمال، على الرغم من بيفن. فحتى عندما كانت القوات البريطانية تخوض معركتها ضد «الصهيونية البندقية» ظل وايزمان وأصدقاؤه يصلون بسهولة إلى مراكز القوة التي استفادوا منها فائدة ضخمة في العشرينيات والثلاثينيات. ويكفي أن نورد مثلاً واحداً فاضحاً. فقد كان جون ستراتشي وكيلاً لوزارة الطيران في حكومة أتلي. ويذكر كاتب سيرة ستراتشي ما يلي:

> لم يدخل ستراتشي في أي خلاف كبير مع الحكومة إلا بخصوص قضية فلسطين. وقد جاء كروسمان الذي أصبح عضواً في مجلس العموم ليقابل ستراتشي ذات يوم. وكان كروسمان يكرّس جهوده لخدمة القضية الصهيونية. وكان سمع من أصدقائه في «الوكالة اليهودية» أنهم يفكرون في القيام بعمل تخريبي لا لمجرد الغرض المحدود منه، ولكن ليظهروا للعالم كله إمكاناتهم وطاقاتهم. فهل لهم أن يقوموا بهذا العمل أم لا؟ إن العمل سيؤدي إلى مقتل بضعة أشخاص. ولكن هل يخدم غرض اليهود؟ طلب كروسمان من ستراتشي أن يبدي رأيه ومشورته. وبما أن ستراتشي كان عضواً في لجنة الحكومة الخاصة بالدفاع، فقد تعهد باستطلاع الأمر. وفي اليوم التالي في

حجرة التدخين في مجلس العموم أبدى ستراتشي موافقته على العملية لكروسمان. وهكذا نفذتها «هاغاناه» فنسفت كل الجسور على نهر الأردن. صحيح أنه لم يُقتل أحد إلا أن الجيش البريطاني في فلسطين أصبح معزولاً عن خطوط تموينه مع الأردن[٣١].

ويرى النائب العمالي السابق كريستوفر ميهو أن هذا ليس إلا مثالاً فاضحاً لنهج من التصرفات تؤدي في الأحوال العادية إلى فضيحة إن لم تُعتَبر خيانة قاطعة. ولا يمكن تصور حدوث مثل هذه التصرفات في أي إطار آخر غير إطار القضية الصهيونية:

في الوقت الذي كان الجيش البريطاني المرهق في فلسطين يكافح لإقرار سياسة الحكومة البريطانية (العمالية) ضد الهجمات التي يشنها الإرهابيون الصهيونيون يشعر نائب (عمالي) يؤيد الصهيونية بأن في مقدوره أن يفاتح وزيراً ويسأله هل يشجع القيام بعمل إرهابي معين ضد الجيش البريطاني في فلسطين. وأغرب ما في الأمر هو أن الوزير، وهو عضو في لجنة الحكومة لشؤون الدفاع، يعطي «موافقته» على هذا العمل، الذي لم يؤد لحسن الحظ إلى مقتل أحد (خلافاً لتوقعات مخططيه، ونفترض كذلك أن هذا كان مخالفاً لتوقعات النائب والوزير أيضاً) إلا أنه فاقم الوضع الصعب والخطير الذي كان الجيش البريطاني يواجهه في فلسطين[٣٢].

في ٢ نيسان ١٩٤٧ طلب السير ألكسندر كادوغان ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة عرض مسألة فلسطين على دورة الجمعية العامة لذلك العام، كي تطلب بريطانيا من الجمعية «أن تقر توصيات... تتعلق بحكومة فلسطين المقبلة». وفي ٢٩ تشرين الثاني أقرت الجمعية العامة قيام دولة يهودية في فلسطين بعد تقسيمها. وبعد ذلك أعلنت بريطانيا أنها ستنهي انتدابها في ١٥ أيار ١٩٤٨، بحيث تسحب كل قواتها من فلسطين قبل ذلك التاريخ.

لقد تمكنت «الصهيونية البندقية» من إخراج بريطانيا. ولم يكن لدى بيغن أي شك في أن الدفعة الأخيرة لإخراجها كانت تعليق جثتي ضابطي الصف بايس ومارتن في بستان أوكاليبتوس قرب ناتانيا. فلولا هذا «العمل الانتقامي القاسي» الذي «اضطرت» «إرغون» للقيام به بسبب إعدام اثنين من الإرهابيين، لظلت دولة أجنبية تحكم فلسطين إلى يومنا

هذا. وتتأكد هذه الحجة المعنوية بحكمة تاريخية نابعة في جوهرها من فلسفة بيغن: «عندما تستيقظ أمة ما فإن خيرة أبنائها يكونون على استعداد لبذل أرواحهم من أجل تحريرها. وعندما تجد الإمبراطورية نفسها مهددة بالتداعي والانهيار تكون مستعدة للتضحية بضباط الصف في جيشها»[٣٣]. لقد تمكنت «الصهيونية البندقية» من إخراج البريطانيين، إلا أن العرب ما زالوا في فلسطين.

طرد العرب

كفار شاؤول ضاحية من الضواحي الخارجية لمدينة القدس الحديثة، لا تبعد عن الطرق الرئيسية التي تمتد إلى تل أبيب والسهل الساحلي. وهي المكان الذي يقوم فيه المستشفى الحكومي للأمراض العقلية. أما فيما عدا هذا فليس هنالك من شيء يميز كفار شاؤول. ومع هذا فقد كان لها ذات يوم وجه مختلف تماماً. ففي العام ١٩٤٨ كان المجتمع الذي يعيش في هذه البقعة الصخرية البارزة مجتمعاً عربياً وليس يهودياً. وكان أهلها يعدون أربعمائة نسمة ويعيشون حياة ذات نمط خاص. فقد كانوا بنائين يعملون في محجر قريب. وفيما عدا هذا كانت القرية بمنازلها الحجرية العسلية اللون نموذجاً لفلسطين العربية مثلما أن كفار شاؤول نموذج لفلسطين اليهودية اليوم. أما قصة تحول هذه القرية فهي قصة «الصهيونية البندقية» في أقسى صورها. لقد اختفت القرية العربية من الوجود، ولم تعد تظهر في أي خارطة. إلا أنها تظل مطبوعة في أذهان مائة مليون عربي، وتظل أفصح وأبلغ شعار في كفاح لا ينتهي. فقد كان اسم القرية العربية دير ياسين.

كانت دير ياسين في العام ١٩٤٨ تتمتع بسمعة خاصة بأنها قرية مسالمة. فقد ظلت شهوراً اشتدت فيها الاشتباكات العربية اليهودية في سائر أنحاء البلاد وهي تعيش في ظل «نوع من الاتفاق» مع المستوطنات اليهودية المجاورة[٣٤]. وكانت عملياً القرية الوحيدة في منطقة القدس التي لم ترفع شكوى إلى السلطات العربية بأنها في خطر، بل تعاونت في إحدى المناسبات مع «الوكالة اليهودية»[٣٥]. وقالت إحدى الصحف اليهودية إن قرية دير ياسين أخرجت بعض المتطرفين العرب[٣٦]. وفي ليلة التاسع من نيسان ١٩٤٨، أوى أهل القرية إلى أسرّتهم كالمعتاد، مرتاحين لمعرفتهم بأنهم أبعد ما يمكن عن أن يكونوا هدفاً من أهداف الهجمات اليهودية. غير أن رؤساء القرية كانوا يتخذون تدبيراً احتياطياً يتماشى مع التقاليد القديمة. إذ عينوا عدة أشخاص حراساً ليليين. وكان

هؤلاء يحملون بضعة مسدسات وبنادق قديمة من طراز الموزر والمسكيت التركية التي كانت تُستخدَم حتى ذلك التاريخ في صيد الأرانب وللابتهاج في حفلات الزفاف والأفراح في القرية[٣٧].

وفي الساعة الرابعة والنصف من صباح اليوم التالي نزلت قوة مشتركة من «إرغون» و«شتيرن» قوامها مائة واثنان وثلاثون رجلاً على القرية النائمة. وما أن حل الظهر حتى كانوا قد ذبحوا ثلثي أهل القرية. وقد قامت «إرغون» بهذه العملية، كما كانت الحال مع نسف فندق الملك داود بالتعاون مع «هاغاناه» والقيادة اليهودية الرسمية.

فقد جاء في الرسالة التي كتبها قائد قوات «هاغاناه» في القدس مبيناً مصلحته في العملية، ولم تلبث «إرغون» أن نشرتها: «أود أن أبين أن الاستيلاء على دير ياسين والاحتفاظ بها يُعتبَر مرحلة من مراحل خطتنا العامة. ليس لدي أي اعتراض على قيامكم بالعملية شريطة أن تكونوا قادرين على الاحتفاظ بالقرية... لأنه إذا ما دخلت قوات أجنبية إليها فإن دخولها سيعطل خططنا الهادفة إلى إنشاء مطار»[٣٨]. وقد أطلق المهاجمون على عمليتهم اسم «عملية الوحدة»، إذ لم يقتصر الأمر على اشتراك «إرغون» و«شتيرن» فيها، بل أسهمت «هاغاناه» فيها كذلك، إذ قدمت الأسلحة لهما كما أن وحدات «بالماخ»، وهي خيرة وحدات المغاوير التابعة لـ«هاغاناه» قد اختيرت لتلعب دوراً في القتال الفعلي، فكانت توفر التغطية النارية للمهاجمين على حد دعوى «هاغاناه» نفسها[٣٩]، أو تقوم بنسف منزل المختار بمدفع هاون بقياس بوصتين، على حد دعوى «إرغون»[٤٠].

وعلى الرغم من أن هذه المذبحة جرت على مقربة من أكبر مدن فلسطين، فإن قلة قليلة من الناس باستثناء مدبري المذبحة ومن نجا من ضحاياها شهدت فعلاً هذه المذبحة أو آثارها التي خلفتها مباشرة. أما مدبرو المذبحة فلم يعتبروها من الفظائع إطلاقاً، بل أكدوا أن الذين يعتبرونها من الفظائع قد وقعوا في حبائل «الدعاية الكاذبة» التي استهدفت التشهير بهم. ويزعم بيغن أن رجاله قد خاضوا معركة نظيفة ضد مقاومة عنيفة، وسعوا جهدهم «إلى تجنب وقوع ضحية واحدة من دون ضرورة». بل إنهم باستخدامهم مكبرات الصوت لإنذار النساء والأطفال والمسنين باللجوء إلى التلال قد حرموا أنفسهم بروحهم الإنسانية من عنصر المباغتة الكاملة[٤١].

ويبدو أن مكبر الصوت كان عديم المفعول مثلما كان الإنذار الذي زعم اليهود أنهم أعطوه قبل نصف ساعة للموجودين في فندق الملك داود. فالسيارة المصفحة التي كانت تحمله وقعت في خندق قبل بلوغها المنازل الأولى، ولم يسمع أحد إلا الراكبون في تلك السيارة الإنذار الذي أطلقه في ظلام الليل[٤٢]. أما الضحايا الناجون فقد رووا قصة مختلفة تماماً. ومع أن معظمهم كانوا من النساء والأطفال إلا أنهم على ما يبدو كانوا مترددين جداً في روايتها لرجال الشرطة البريطانيين الذين استجوبوهم. فقد كان فهمي زيدان صبياً في الثانية عشرة، وقد نجا من عملية القتل الجماعي الأولى التي قُتِل فيها حوالى خمسة وثلاثين من أهل القرية. ويذكر أن «اليهود أمروا كل أفراد عائلتنا بأن نقف صفاً واحداً أمام الحائط ثم بدأوا يطلقون النار علينا. وقد أصبت في جنبي، إلا أن نجاة معظم الأطفال كانت بسبب اختبائنا خلف آبائنا. وقد أصاب الرصاص شقيقتي قدري (أربع سنوات) في صدرها، وشقيقتي سامح (ثماني سنوات) في خدها وأصيب أخي محمد (سبع سنوات) في صدره. إلا أن بقية الذين اصطفوا أمام الحائط قد قتلوا: أبي وأمي وجدي وجدتي، وأعمامي وزوجاتهم وعدد من أطفالهم». ورأت حليمة عيد «رجلاً يطلق رصاصة في عنق أختي صالحية التي كانت حاملاً في شهرها التاسع» ثم يبقر بطنها بسكين لحام. وقالت إن امرأة أخرى تدعى عائشة رضوان قُتِلت وهي تحاول إخراج الجنين من رحم المرأة القتيل. وفي منزل آخر رأت نعنع خليل، وهي فتاة في السادسة عشرة، رجلاً يأخذ «سلاحاً أشبه بسيف ويشرط به جسم جاري جميل حيش من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ثم يفعل فعلته هذه بابن عمي فتحي على الدرج المؤدي إلى منزلنا». وقد عمل المهاجمون تقتيلاً ونهباً، ثم اغتصاباً للنساء. ونسفوا المنازل بالديناميت، ثم عندما نفد ما لديهم من ديناميت، أخذوا يدمّرون بقية المنازل واحداً واحداً بمدافع «ستن» وبالقنابل اليدوية. وعند الظهر كان المهاجمون قد قتلوا مائتين وأربعة وخمسين شخصاً، أما خسائرهم فكانت أربعة قتلى سقطوا بنيران بنادق الموزر والمسكيت القديمة التي وصفها بيغن بالنيران «القاتلة المجرمة». وقد ذيل ضابط الاستجواب البريطاني وهو ريتشارد كاتلنغ مساعد المفتش العام أحد تقاريره بالتعليق التالي:

> قمت في الساعة العاشرة من صباح الرابع عشر من نيسان بزيارة قرية سلوان بصحبة طبيب وممرضة من المستشفى الحكومي في القدس وسيدة من أعضاء «الاتحاد النسائي العربي». وقمنا بزيارة عدد كبير من منازل هذه القرية التي أُنزِل فيها زهاء مائتين إلى ثلاثمائة من أهالي دير ياسين. وقد استجوبت عدداً

كبيراً من النساء من أجل جمع بعض المعلومات عن أي فظائع ارتُكِبت في دير ياسين، إلا أن أغلبية أولئك النساء كنّ على درجة كبيرة من الخجل ويترددن كثيراً في رواية ما مر بهن، خصوصاً في المسائل المتعلقة بالاعتداء الجنسي، ولا بد من ملاطفتهن كثيراً لجعلهن يفضين بما لديهن من معلومات. كما أن تدوين الإفادات غالباً ما ارتطم بعائق الحالة الهستيرية التي أصابت هؤلاء النساء، فكثيراً ما انهارت الواحدة منهن مرات عدة أثناء تدوين إفادتها. غير أنه ما من شك في أن المهاجمين اليهود ارتكبوا كثيراً من الفظائع الجنسية. كذلك فإن عدداً كبيراً من تلميذات المدارس قد اغتصبن ثم ذبحن كما اعتُدِي على النساء المسنّات. وتتردد قصة عن حالة فتاة صغيرة شُطِرَت شطرين فعلاً. كما مُزِّقت أجساد عدد كبير من الأطفال الصغار. وقد رأيت امرأة مسنّة قالت إن عمرها مائة وأربعة أعوام، وقد ضُرِبت ضرباً مبرحاً في رأسها بكعب بندقية. وقد انتُزِعت الأساور من زنود النساء والخواتم من أصابعهن وبترت آذان بعض النساء لاستلاب قروطهن(٤٣).

كان هناك شخص لا علاقة له بالأمر شهد هذا الحادث الأليم، إلا أنه تمهل أربعة وعشرين عاماً قبل أن يسمح للرواية التي دوّنها له أن ترى النور. ففي ٩ نيسان قام مائير فاعل الذي كان في ذلك الوقت من أفراد مغاوير «بالماخ» بتدوين ما «رآه بأم عينه وما سمعه بأذنه في تقرير بعث به في ذلك الوقت إلى إسرائيل غاليلي (الذي أصبح فيما بعد وزيراً للدولة) رئيس قيادة «هاغاناه».

انتهت المعركة وتوقف إطلاق النار عند الظهر. وهدأت الأحوال إلا أن القرية لم تستسلم وخرج رجال «إيتسل» («إرغون») و«ليهي» («شتيرن») من الأماكن التي كانوا مختبئين فيها وبدأوا يقومون بعمليات مسح وتنظيف للمنازل. وأطلقوا نيران كل الأسلحة التي كانوا يحملونها، وألقوا المتفجرات في المنازل، كما أطلقوا الرصاص على كل شخص شاهدوه في البيوت بما في ذلك النساء والأطفال. والحقيقة أن القادة لم يبذلوا أي محاولة لوقف أعمال التقتيل المخزية. وقد توسلت شخصياً مع عدد من الأهالي إليهم أن يصدروا الأمر إلى رجالهم بوقف إطلاق النار إلا أن جهودنا لم تحقق أي ثمرة. وفي ذلك الوقت جيء بحوالى خمسة وعشرين رجلاً أُخرِجوا من المنازل ووُضِعوا في سيارة شحن ثم اقتيدوا في «استعراض نصر» يشبه استعراضات النصر الرومانية

> في حي محنيه يهودا وزخرون يوسف (في القدس). وبعد نهاية الاستعراض أُخِذوا إلى محجر بين جيڤعات شاؤول ودير ياسين وقُتِلوا عمداً. وبعد ذلك وضع المقاتلون من بقي من النساء والأطفال على قيد الحياة في سيارة شحن وأخذوهم إلى بوابة مندلبوم[٤٤].

أما الشاهد الآخر فقد خاطر بحياته لمعرفة حقيقة ما حدث في دير ياسين. فقد رفضت «الوكالة اليهودية» تقديم أي مساعدة إلى جاك دي رينييه، رئيس بعثة «منظمة الصليب الأحمر الدولية» التي أُرسِلت إلى فلسطين في مساعيه الرامية إلى التحقيق في المذبحة. ولم تتوقع «الوكالة اليهودية» أن يتمكن وحده من دون مساعدة، من العودة من أرض تسيطر عليها «إرغون» وهو على قيد الحياة. إلا أن هذا الرجل الشجاع رجع من مغامرته، وكان الفضل في نجاته لحسن حظه أكثر من أي احتياطات اتخذها. وقد سجل تجربته المروّعة هذه في مذكراته عن الحرب:

> ...كان قائد فصيلة «إرغون» على ما يبدو غير راغب في استقبالي ولكنه وصل أخيراً. كان شاباً متميزاً بين أقرانه، لا يأخذ عليه المرء شيئاً من عيب. إلا أن عينيه تميّزتا ببريق غريب وبرود وقسوة. قال لي إن رجال «إرغون» وصلوا قبل أربع وعشرين ساعة وأمروا أهل القرية بمكبرات الصوت أن يخلوا كل منازلهم ويستسلموا، وقد أُعطِي الأهالي فترة ربع ساعة لتنفيذ هذه الأوامر. وجاء بعض هؤلاء البائسين فعلاً فأُسِروا ثم أُطلِق سراحهم فيما بعد وأُرسِلوا في اتجاه الخطوط العربية. أما الباقون، الذين لم يطيعوا الأمر، فقد نالوا المصير الذي يستحقون. إلا أنه لا طائل من المبالغة، فلم يُقتل إلا عدد قليل، وسيصار إلى دفنهم بعد أن تتم عملية تطهير القرية. وقال لي إنني أستطيع أن آخذ أي جثث أجدها، إلا أنه ليس هنالك أي جريح قطعاً. وقد جعل كلامه هذا دمي يتجمد.
>
> رجعت بعد ذلك إلى طريق القدس وجئت بسيارة الإسعاف وسيارة النقل اللتين كنت طلبت منهما الاستعداد للعمل بواسطة «الدرع الأحمر»... وصلت القرية بموكبي فتوقفت النار العربية. كان أفراد العصابة يرتدون الزي الريفي التقليدي مع قبعات وكانوا جميعاً رجالاً ونساء صغار السن، بل إن بعضهم كانوا مرهقين، ومدججين بالسلاح: مسدسات ورشاشات وقنابل

يدوية، وكذلك كانت السيوف في أيديهم، معظمها لا يزال يقطر دماً. وقد أبرزت لي فتاة جميلة تطل الجريمة من عينيها، سيفها يقطر بالدم، وكانت تعرضه وكأنه جائزة حصلت عليها. تلك العصابة كانت فريق «التطهير»، وبدا واضحاً أن الفريق يقوم بمهمته بإخلاص كبير.

حاولت أن أدخل أحد المنازل، إلا أن اثني عشر جندياً أحاطوا بي، وصوّبوا رشاشاتهم نحوي، ومنعني آمرهم من الحركة، وقال:
«إذا كان هناك قتلى فإن جثثهم ستُحضَر إلي». وهنا انفجرت في أعنف ثورة ثرتها في حياتي كلها، وبينت لأولئك المجرمين رأيي في تصرفاتهم وهددتهم بكل شيء خطر في بالي ثم دفعتهم جانباً ودخلت إلى المنزل.

كانت الغرفة الأولى مظلمة، وكل شيء فيها مقلوباً، إلا أنه لم يكن فيها أحد. أما في الغرفة الثانية فقد وجدت بعض الجثث الباردة وسط الأثاث المكسّر والأغطية الممزقة وكل أنواع الحطام. فقد تمت عملية «التطهير» هنا بالرشاشات ثم بالقنابل اليدوية. وتمت الخطوة الأخيرة فيها بالسكاكين، كان ذلك واضحاً لكل ذي عين. ووجدت كل ذلك يتكرر في الغرفة التالية، ولكن عندما كنت على وشك الخروج، سمعت صوتاً أشبه بأنة، فبحثت في كل مكان، وقلبت كل الجثث، وأخيراً أمسكت بقدم صغيرة لا تزال دافئة. كانت قدم فتاة صغيرة في العاشرة من عمرها، شوّهتها قنبلة يدوية، إلا أنها كانت لا تزال على قيد الحياة... وتكرر هذا المنظر القبيح في كل مكان... لقد كان أربعمائة شخص يسكنون هذه القرية تمكن خمسون منهم من النجاة ولا يزالون على قيد الحياة، أما الباقون فقد ذُبِحوا عمداً، والسبب، كما لاحظت بنفسي، أن هذه العصابة كانت شديدة الانضباط، لا تتصرف إلا بناء على الأوامر الصادرة إليها.

وبعد أن قمت بزيارة أخرى إلى دير ياسين، عدت إلى مكتبي حيث زارني رجلان يرتديان ملابس مدنية أنيقة. كانا ينتظرانني منذ أكثر من ساعة. كان أحدهما قائد فصيلة «إرغون» والآخر مساعده. وقد أعدا ورقة يريدان مني أن أوقعها. كانت الورقة تتضمن بياناً مفاده أنهم استقبلوني استقبالاً حسناً، وأنني حصلت على كل ما طلبته من تسهيلات من أجل إنجاز مهمتي، وأنني

أشكرهما للمعونة التي قُدِّمت إلي. وعندما أبديت بعض علائم التردد، بل وبدأت في مجادلتهما، قالا لي إن من الأفضل أن أوقع الورقة فوراً إن كنت حريصاً على حياتي. ولذا كان السبيل الوحيد أمامي هو أن أقنعهما أنني غير حريص على حياتي إطلاقاً[٤٥].

خلّف «انتصار» دير ياسين، كما وصفه رجال «إرغون» في مؤتمر صحافي[٤٦]، مضاعفات ضخمة تحدّث عنها بيغن فقال:

أذاعت القيادة العربية في رام الله خبر فظائع يفتقر إلى جودة الحبك، فزعمت أن قوات «إرغون» قامت بمجزرة عشوائية بحق مائتين وأربعين من الرجال والنساء والأطفال في دير ياسين. ونظراً لتخوف الهيئات الصهيونية الرسمية من ازدياد قوة «إرغون» واتساع شعبيتها فقد تلقفت هذا الاتهام العربي تلقفاً، وقبلته على ظاهره، من دون أن تحاول مجرد التأكد من صحته، وأخذت تندد بـ«إرغون» وتشهّر بها. إلا أن هذه الدعاية العربية ـ الصهيونية المتضافرة أدت إلى نتائج غير متوقعة وخطيرة. فقد أخذ العرب في سائر أنحاء البلاد يصدّقون المزاعم الكاذبة عن مجازر «إرغون» وتملكهم فزع لا حد له فبدأوا يفرون بأرواحهم. وما لبث هذا الهرب الجماعي أن أصبح فراراً مذعوراً متشتتاً ومجنوناً لا تمكن السيطرة عليه. فلم يبق من حوالى ثمانمائة ألف عربي كانوا يعيشون في المنطقة التي تقوم فيها دولة إسرائيل اليوم إلا حوالى مائة وخمسة وستين ألفاً، ولعل المرء لا يمكن أن يبالغ في تقدير الأهمية السياسية والاقتصادية لهذا الحدث[٤٧].

صحيح أن القادة الصهيونيين الرسميين نددوا علناً «بالمخالفين» مثلما فعلوا بعد نسف فندق الملك داود، وأنهم كانوا مستائين حقاً، بل إن بن غوريون أرسل رسالة اعتذار إلى الملك عبدالله، واعتبر رئيس حاخامات القدس القتلة خارجين على الدين.

ومع ذلك فإن «الوكالة اليهودية» اكتفت بالتنديد. فقد شتم قائد «هاغاناه» «المنشقين» عندما طوقهم رجاله في ساحة القرية وقال لهم: «أنتم خنازير». لكن عندما صدر إليه الأمر بنزع أسلحتهم، رفض وقال لآمره متوسلاً: «دافيد، إنك بذلك تسيء إلى سمعتك إساءة أبدية. لن يغفر لك الشعب اليهودي أبداً»، ولذلك تراجع دافيد شالتييل عن

موقفه[٤٨]. وبعد المجزرة بثلاثة أيام دخلت القيادة الرسمية في تحالف رسمي مع «إرغون»، وبذلك أصبحت «إرغون» تابعة للقيادة العامة لـ «هاغاناه»، على الرغم من احتفاظها بكيانها العسكري المنفصل. وبعد اثني عشر يوماً من ذلك التاريخ، قامت «هاغاناه» و«إرغون» بهجوم مشترك على حيفا.

لقد خدمت حادثة دير ياسين الأغراض الصهيونية الرسمية. فهرتزل نفسه، كما رأينا، كان أول من اقترح أن تُحل مشكلة العرب بإخراجهم فعلاً من وطنهم. وكان هذا الإخراج جوهرياً في إطار مفهوم الدولة اليهودية في فلسطين. إلا أنه لم يكن من عادة الصهيونيين أن يتحدثوا عنه علناً، وإن فعلوا فقد كانوا يميلون إلى استخدام أسلوب وايزمان في الحديث («ستكون فلسطين يهودية قدر ما إن إنكلترا إنكليزية»). ومع أن المغزى العام لهذا الكلام واضح تماماً، إلا أنه يظل دون التحديد القاطع لغاياتهم بالشكل الذي يدينهم. بل كانوا في أيام استيطانهم الأولى يصرون على أنه لا توجد أي مشكلة عربية على الإطلاق. ولهذا فلم يكن هنالك تعارض بين المطامح الصهيونية التي لم تتحقق بعد والحقوق العربية القائمة من قبل. بيد أن الواقع هو أن فكرة «تهجير السكان» لم تكن بعيدة قط عن أذهانهم. ففي العام ١٩١١ كان القادة الصهيونيون المحليون يتساءلون أمام الملأ عما إذا كان من الممكن إقناع عرب فلسطين بالهجرة إلى البلاد المجاورة، حيث يمكنهم أن يشتروا أراضي جديدة بثمن ما يبيعونه من أراضيهم في فلسطين، بل إن الصهيونيين يمكن أن يشتروها لهم[٤٩]. غير أن هذه الأفكار كانت خيالية. فلم يكن العرب ليتساهلوا. ولذلك أخذ الصهيونيون يتصلبون. فقد كانت عقيدتهم تقوم على أساس إما الكل وإما لا شيء. ومع مرور الوقت وتعزيز الوجود اليهودي في فلسطين وما ولده من إحساس بالقوة، بدأ المنطق الذي لا مفر منه للحل الذي اقترحه هرتزل يفرض نفسه عليهم. ترى هل كان هنالك شخص أفضل أهلية من جوزيف ويتز للحكم في الأمر؟ كان ويتز الشخص الإداري المسؤول عن إنشاء المستعمرات اليهودية، وكان يجمع إلى تفانيه في خدمة الفكرة الصهيونية تفهماً عملياً واسعاً لكيفية تحقيقها.

> لا بد أن يكون واضحاً فيما بيننا أنه لا مكان للشعبين معاً في هذا البلد... وأننا لن نستطيع أن نصل إلى هدفنا في أن نصبح شعباً مستقلاً طالما أن العرب موجودون في هذا البلد. ولذا فإن الحل الوحيد هو فلسطين، أو على الأقل فلسطين الغربية (غرب نهر الأردن)، بلا عرب... وليس هنالك من

سبيل إلا تهجير العرب من هنا إلى البلاد المجاورة، تهجيرهم جميعاً، بحيث لا تبقى قرية واحدة، أو قبيلة واحدة... فلا يمكن لهذه البلاد أن تستوعب الملايين من إخواننا إلا بعد هذا التهجير، وليس هناك من حل آخر.

هذا ما دونه ويتز في مذكراته في العام ١٩٤٠[٥٠]. ولم يكن التعديليون وحدهم هم الذين يشاركونه آراءه، بل كذلك القيادة الاشتراكية السائدة. فمنذ الثلاثينيات كانت قد بدأت تلح على فكرة تهجير العرب بالقوة. وكان مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل قد أوصى «بتبادل الأراضي والأهالي»[٥١] وكان هذا بإلحاح من وايزمان الذي قال لويليام أورمسبي - غور، وزير المستوطنات، إن «نجاح المشروع كله يتوقف على ما إذا كانت الحكومة تريد حقاً أو لا تريد تنفيذ هذه التوصية. فلا يمكن أن تقوم بعملية التهجير إلا الحكومة البريطانية وليس اليهود. وقد شرحت السبب الذي يجعلنا نعتبر هذا الاقتراح على هذا القدر من الأهمية»[٥٢]. أثبتت المساعي التي قام بها الصهيونيون لكسب التأييد نجاحاً كبيراً حتى إن اللجنة التنفيذية في «حزب العمال» أقرت الفكرة رسمياً في المؤتمر السنوي للحزب في العام ١٩٤٤. فقد أكّدت أن «فلسطين حالة تدعو إلى تهجير الأهالي، لأسباب إنسانية ومن أجل تحقيق تسوية وطيدة. ينبغي تشجيع العرب على الهجرة من فلسطين في الوقت الذي يهاجر فيه اليهود إليها». والواقع أن مساعي كسب التأييد حققت نجاحاً كبيراً إلى حد أنها سبّبت الإحراج للصهيونيين أنفسهم. فقد كان وايزمان يدرك ما يمكن أن يتركه هذا التأييد الصريح المتطرف لأهداف كانت لا تزال في جوهرها أهدافاً مكتومة من آثار على الرأي العام الحر، لذا عمد إلى أن يدون الكلمات التالية في مذكراته: «أذكر أن أصدقائي في «حزب العمال» كانوا مهتمين مثلي اهتماماً كبيراً بهذا الاقتراح، إذ إننا لم نفكر قط في إخراج العرب، إلا أن رجال «حزب العمال» البريطانيين تجاوزوا ما كنا نقصد إليه، مدفوعين بحماستهم الموالية للصهيونية»[٥٣].

أما الصهيونيون الأميركيون فقد كانوا، على عادتهم، أقل تحفظاً بشأن اقتراح طرحه الرئيس الأميركي السابق هوفر، دعا فيه إلى «تنظيم» تهجير الفلسطينيين إلى العراق. فقد أعلن «مجلس الطوارئ الأميركي الصهيوني»:

لم تدعُ الحركة الصهيونية قط إلى تهجير المواطنين العرب من فلسطين... ومع هذا فقد حان الوقت للنظر في أساليب جديدة بعد أن بدا أن وسائل العلاج

المقبولة منذ وقت طويل وسائل فاشلة. إن مشروع هوفر... يطرح أسلوباً مهماً جديداً وإنه ليسعد الصهيونيين أن يتعاونوا في تحقيقه مع الدول الكبرى ومع العرب[٥٤].

جاءت أواخر الأربعينيات بالوضع «الثوري» الذي تنبأ به حاييم أرلوسوروف تماماً[٥٥]. فقد اتخذت الأمم المتحدة، التي نقلت إليها بريطانيا في يأسها المشكلة كلها، قراراً يؤيد التقسيم. وكان التصويت على هذا القرار في حد ذاته قصة من قصص العنف، وإن كان عنفاً دبلوماسياً، إذ إن الولايات المتحدة ذهبت كل مذهب غريب وشاذ في محاولة الاستغلال من وراء الستار لصالح محمييِّها الصهاينة. فقد كانت فكرة التقسيم تخالف رأي كثير من الدول التي صوّتت لصالحها. بل إن الولايات المتحدة نفسها، أو على الأقل أولئك المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية الذين لديهم بعض المعلومات عن الشرق الأوسط، كانت تساورهم تحفظات كبيرة بشأنه. إلا أن البيت الأبيض، الذي كانت معلوماته أقل، فرض رأياً مخالفاً لرأيهم. فقد أيّد ما وصفه جيمس فوريستال، وزير الدفاع، وهو مستاءٌ استياءً شديداً بأنه «إرغام وإكراه بالتهديد للدول الأخرى أقرب إلى المخزاة»[٥٦]. وأنذر الرئيس ترومن أحد وزرائه بأنه سيطلب بياناً كاملاً للأسباب إذا حدث أن الدول التي تؤيد الولايات المتحدة عادة اتخذت موقفاً مخالفاً لموقفها بالنسبة إلى قضية فلسطين. وقد أمكنت استمالة الحكومات التي كانت تعارض التقسيم، والحكومات التي لم تكن قد توصلت إلى رأي في الموضوع، بأغرب الوسائل وأعجب الحجج. فشركة «فايرستون» للإطارات والمطاط، التي كانت لها مزارع كبيرة في ليبيريا، مارست ضغطاً شديداً على الحكومة الليبيرية. وصدرت تلميحات لمندوبي دول أميركا اللاتينية بأن تصويتهم لصالح التقسيم يزيد كثيراً من احتمال تنفيذ مشروع لبناء الطرق عبر أميركا كلها. وكانت الفيليبين في الأصل تعارض التقسيم معارضة شديدة متحمسة، إلا أنها أصبحت في النهاية تؤيده بشكل مزر. فقد كانت لها مصلحة كبيرة في سبعة من مشاريع القوانين المعروضة على الكونغرس. وقد جرى إقناع بعض الشخصيات الهامة الأميركية بأن «تتحدث» إلى الحكومات المختلفة التي لم تكن تستطيع التفريط في حسن نية الولايات المتحدة تجاهها[٥٧].

كان مشروع التقسيم بالنسبة إلى الصهيونيين ميثاقاً يعترف بشرعية حركتهم، ويقترن في الأهمية مع موعد بلفور، بل كان في رأيهم يفوقه ويحققه. ولا شك في أن مشروع

التقسيم لم يكن أقل تحيزاً للصهيونية من وعد بلفور. فمساحة فلسطين تبلغ عشرة آلاف ميل مربع، ويقضي المشروع بأن يُترك للعرب أربعة آلاف وثلاثمائة ميل مربع منها، بينما يأخذ اليهود خمسة آلاف وسبعمائة ميل مربع على الرغم من أنهم يشكلون ثلث سكان فلسطين ولا تزيد ممتلكاتهم على ستة في المائة من أرض فلسطين. كذلك فقد خصص المشروع لليهود الأرض الأفضل، إذ إنه أعطاهم النطاق الساحلي الخصيب بينما طلب من العرب الاكتفاء بأرض معظمها من التلال والجبال. إلا أن مساحة المنطقة المخصصة لليهود لم تكن الأمر الذي أسعدهم، إذ كانوا يعتبرونها «أقل القليل» الذي يقبلون به، بل كان أن المشروع أعطاهم دولة. وبالمقابل فإن الأمر الذي أغضب العرب لم يكن مجرد مساحة الأرض التي حرمهم المشروع منها، بل كان فقدان الأرض والسيادة والتراث القديم. لقد أسبغ مشروع التقسيم الشرعية على ما أخذ بطريقة غير مشروعة، استناداً إلى أي تفسير لوعد بلفور والانتداب، باستثناء أكثر التفسيرات تحيزاً. وقد أصبح الماضي نسياً منسياً، وفي ليلة واحدة وضعت هيئة الأمم بكل جد أساس نظام معنوي جديد يعتبر أن اليهود الذين لم تعش أغلبيتهم العظمى في فلسطين أكثر من ثلاثين عاماً، يتمتعون بحقوق مساوية لحقوق العرب، بل أكبر من حقوق العرب الذين عاشوا في فلسطين من قديم الأزمان.

وتكرم الصهيونيون بالموافقة على رغبة المجتمع الدولي. لكن هذا لا يعني أن اليهود الذين كانوا يدركون الأهمية الكبرى لانتصارهم في الأمم المتحدة لم يكونوا يدركون تماماً نقاط الضعف فيه وقد صمّموا على معالجتها. ولم يقتصر الأمر على أن مشروع التقسيم وُلِد ولادة عسيرة جداً، بل كان في حد ذاته مولوداً غريباً جداً، كما أكدت بوضوح معظم قابلاته في الأمم المتحدة. لقد كان لكلتا الدولتين العربية واليهودية شكل غريب جداً، بل كانا مثل ثعبانين يتقاتلان، كما وصف مشروع سابق للتقسيم. وكانت الدولتان من الناحية السكانية أغرب من ذلك وأعجب، فنرى على الأقل أن الدولة اليهودية المقترحة كانت تضم، في البداية على أي حال، عدداً من العرب (٥٠٩٧٨٠) يزيد على عدد اليهود فيها (٤٩٩٠٢٠). ولئن كانت حدود إسرائيل بالنسبة لأي باحث إستراتيجي بمثابة كابوس، فهذه الأغلبية العربية، التي تُعْتَبَر طابوراً خامساً جاهزاً، تمثل خطراً أكبر. وفوق هذا فقد كانت تناقض جوهر العقيدة، فهل يمكن أن توصف هذه الدولة الهجينة بأنها دولة يهودية حقاً، يهودية بالقدر الذي تُعتبَر فيه إنكلترا إنكليزية؟ لقد فرض المشروع أن يقتصر الوجود اليهودي على جزء فقط من أرض أجدادهم، بل إنهم

لم يكونوا ليتمتعوا بأكثر من وجود مقيد، أو لم يكن يسمح لهم بالبقاء في الأماكن التي تربطهم بها أقوى الروابط العاطفية مثل القدس والخليل.

لم تلتزم الأمم المتحدة المنطق، فالمخلوق الذي جاءت به كان مولوداً نشيطاً، إلا أن الظروف المفروضة عليه كانت توشك أن تحرمه من أسباب البقاء. وكان لا بد له من أن ينمو وأن ينفض عنه المعوقات التي تقعده وأن يبلغ مكانته الصهيونية الكاملة. لقد كانت إسرائيل، أكثر من أي دولة أخرى، بنت الأمم المتحدة، ولهذا فإن من المفارقات، وإن لم يكن من العجيب إطلاقاً، أن تكون بنتاً جانحة شديدة الجنوح، وأن يكون لها سجل فريد من التنديدات التي أصدرتها في حقها تلك المنظمة التي ولدتها.

قبل الصهيونيون المشروع وهم يعلمون تماماً أن العرب لن يقبلوا به. فقد كان حتمياً على العرب أن يعترضوا على تجريدهم من ممتلكاتهم. أوَلم يشن العرب ثورة شاملة ضد التقسيم الجزئي الذي أوصت به لجنة بيل؟ ومن جهة أخرى لم يكن لزاماً عليهم أن يقبلوا بشيء لم يكن يعدو أن يكون «توصية» أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع هذا فقد كان هذا المظهر الجديد لـ«الرفض العربي» الشهير هو الذي أعطى الصهاينة الفرصة لعلاج نقاط الضعف التي اشتمل عليها مشروع التقسيم، وأن يحققوا ذلك من غير إثارة سخط العالم. فقد أصبح العالم يرى أن المحاولات الرامية إلى معارضة رغبته بالوسيلة الوحيدة المتبقية، وهي القوة، تشكل «عدواناً عربياً»، بينما أصبحت محاولات اليهود لإقرار هذه الرغبة دفاعاً عن النفس. ومن ذا الذي كان سيعترض على اليهود إن هم تجاوزوا، أثناء دفاعهم عن أنفسهم، الحدود التي خصصتها الأمم المتحدة لهم؟

لم يكن من الأهمية في شيء أن يكون التهديد العربي خطيراً أو غير خطير، فقد كان مظهر التهديد كافياً لأغراض الدعاية. أما التهديد الفعلي فقد كان أقل خطورة بكثير من مظهره كما كان اليهود يعرفون تماماً. فقد كان الفلسطينيون في حالة من عدم الاستعداد تدعو إلى الرثاء إذ إن البريطانيين كانوا قد حطموا طاقتهم العسكرية في الثلاثينيات، وتركوهم بعد ذلك بلا سلاح. ومنع البريطانيون عودة القيادة السياسية الفاعلة التي كانت لديهم من قبل. فلم تسترد «الهيئة العربية العليا» صفتها القانونية حتى العام ١٩٤٦، أما المفتي فقد ظل منفياً حتى النهاية. وفي بداية العام ١٩٤٨ لم يستطع

الفلسطينيون أن يجمعوا إلا نحواً من ألفين وخمسمائة رجل مسلح، ولم يكن الأمر يقتصر على كون هذه القوة البسيطة سيئة التدريب، فهي كانت تفتقر كذلك إلى الدعم اللوجستي، وتعمل كمجموعة من الوحدات الإقليمية المنفصلة من دون أن تكون لها قيادة موحدة، وتعاني من تقلب أهواء سلطة سياسية بعيدة ومنقسمة غالباً. وفي العام ١٩٤٧ كانت القوة الكلية للحاميات الريفية في منطقة القدس الهامة خمساً وعشرين بندقية. ولئن كان هناك من خطر فقد كان مصدره من خارج فلسطين. فـ«جيش الإنقاذ العربي» الذي نُظّم بسرعة كبيرة بعد إقرار مشروع التقسيم كان يضم ثلاثة آلاف وثمانمائة وثلاثين متطوعاً بقيادة فوزي القاوقجي، كان بينهم ألف على الأقل من الفلسطينيين. وقد بدأ هؤلاء يدخلون تدريجياً إلى فلسطين في كانون الثاني ١٩٤٨. أما القوات التي أرسلتها خمس دول عربية إلى فلسطين في ١٥ أيار، بعد اعلان قيام دولة إسرائيل، فكان قوامها حوالى خمسة عشر ألف رجل، وكانت أثقل أسلحتها اثنتين وعشرين دبابة خفيفة؛ وكان لديها عشر مقاتلات من طراز سبيتفاير[٥٨].

لدى حلول ١٥ أيار كانت القوات الصهيونية تضم حوالى ثلاثين ألفاً من القوات النظامية الكاملة التعبئة، وما لا يقل عن اثنين وثلاثين ألفاً من قوات الخط الثاني التي كانت تقتصر عادة على القيام بأعمال الدفاع الإقليمي أو الساكن، إلا أنها يمكن أن تنضم إلى القوات النظامية عندما تدعو الحاجة، وحوالى خمسة عشر ألفاً من شرطة المستعمرات اليهودية، وحرساً داخلياً قوامه اثنان وثلاثون ألفاً، بالإضافة إلى قوات «المنشقين» من «إرغون» الجيدة التسليح وذات الطبيعة العدوانية الشديدة (التي يراوح عددها بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف في العام ١٩٤٦) وقوات شتيرن (مائتين إلى ثلاثمائة). ولم يقتصر الأمر على كون هذه القوات أفضل تدريباً من الجيوش العربية، بل كانت كذلك أفضل تسليحاً بكثير منها مجتمعة. ولئن كانت هناك أي شكوك في نتيجة الصراع على فلسطين، فإن هذه الشكوك لم تعرف طريقها إلى أي جهة كانت لديها الأهلية والمعرفة اللازمة للحكم في الأمر. فالآراء التي وردت حتى في العام ١٩٤٦ على لسان الجنرال ج.س. دارسي، قائد القوات البريطانية في فلسطين، كانت جريئة وواضحة ودقيقة:

> لقد ناقشنا معه ما يمكن أن يحدث إذا ما سُحِبت القوات البريطانية من فلسطين، فرد الجنرال دارسي بشكل قاطع: «إذا سحبتم القوات البريطانية فإن «هاغاناه» ستفرض سيطرتها على فلسطين كلها غداً». وسألت: «ولكن هل

تستطيع «هاغاناه» أن تحتفظ بفلسطين في هذه الظروف؟» فأجاب: «قطعاً. إنها تستطيع الاحتفاظ بها في وجه العالم العربي بأسره»[٥٩].

ثم كانت هنالك مسألة النية، فمما لا شك فيه أن الدول العربية كانت تود لو تستطيع أن تخنق الدولة اليهودية وهي في المهد. بل لقد جرى علناً ترديد كثير من تعبيرات الثقة الساذجة بأنها ستفعل ذلك. فقد قام موسى العلمي، أحد الوجهاء الفلسطينيين، بجولة في العواصم العربية لمعرفة نوع المساعدة التي سيحصل عليها الشعب الفلسطيني من أشقائه العرب. ووجد أن القيادة العربية التي أصبحت تواجه مباشرة «الخطر الصهيوني» المستشري باستمرار لم تكن أفضل استعداداً لمواجهة هذا الخطر من القيادة الفلسطينية عندما كانت وحدها في الميادن.

ورأى في دمشق، أولى العواصم التي زارها، ما رآه من بعد في كل مكان ذهب إليه:

قال له الرئيس السوري مطمئناً: «يسعدني أن أقول لك إن جيشنا وأسلحته على أعلى المستويات، وهو يستطيع من دون مشقة أن يتكفل بحفنة من اليهود. بل إنني أستطيع أن أسر إليك أن لدينا قنبلة ذرية». وعندما لاحظ الرئيس السوري علامات الدهشة الشديدة ترتسم في وجه موسى واصل كلامه قائلاً: «نعم، لقد صنعناها هنا وكان من حسن حظنا أننا وجدنا شخصاً ذكياً جداً، يعمل سمكرياً...». ووجد في العواصم الأخرى قدراً مماثلاً من الاستهانة، كما وجد جهلاً لا يقل كثيراً عن هذا الجهل. ففي العراق قال له رئيس الوزراء العراقي إن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من «بضع مقشات» لإلقاء اليهود في البحر. وفي القاهرة قال له بعض المقربين إلى ابن سعود: «إننا نستطيع إخراج اليهود بسهولة بمجرد أن تعطينا بريطانيا الضوء الأخضر...»[٦٠].

أُفهمت الشعوب العربية أن جيوشها لن تلقى أي مقاومة في فلسطين. فقد قال عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية: «إذا لم يستطع العرب أن يكسبوا الحرب ضد اليهود بهجوم شامل، فإن في وسعكم أن تعلقوا على المشانق كل قادتهم وزعمائهم»[٦١]. أما العالم الخارجي، الذي كان يجهل الحقائق الواقعة، فلم يكن متفائلاً جداً بما يمكن أن يلقاه ستمائة ألف يهودي وهم يواجهون أربعين مليوناً من العرب. إلا أن حقيقة الأمر كانت تشير إلى أن الحكومات العربية بما تعانيه من غيرة وانقسام وقلة

كفاءة لم تكن لديها أي سياسة مشتركة، لكنها كانت تميل إلى الاعتدال. فالدولة التي كان لديها أفضل جيش عربي وهي شرق الأردن، أوضحت بجلاء أنها ستلتزم حرفياً بمشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة، وأنها ستحتل الجزء المخصص للدولة العربية من أرض فلسطين وستدافع عنه، ولن تدافع عن شبر آخر. أما بقية الدول العربية فكانت في الواقع لا تزال تفكر بالحلول الدبلوماسية. وهذه حقيقة يعترف بها الصهيونيون أنفسهم. وعلى هذا ففي ١٩ آذار أوردت محطة إذاعة «هاغاناه» أن الحكومات العربية توصلت إلى اتفاق كامل على مشروع يُعتقَد أنه مشروع معتدل، وينص على إنشاء نظام اتحاد عربي - يهودي من نوع ما في فلسطين. أما في حقل التخطيط العملي فلم ينعقد الاجتماع الأول لرؤساء الأركان العرب حتى آخر شهر نيسان. ولم يُتخَذ القرار بدخول الجيوش النظامية حتى أوائل أيار، وهو قرار ظلت مصر حتى ١٢ أيار مترددة في تنفيذه. ومن هذا يتبين أن العرب ربما نادوا بالويل والثبور، إلا أن الصهيونيين كانوا هم الذين فعلوه بشكل منتظم، وكان أعداؤهم يساعدونهم في ذلك.

كان قيام دولة إسرائيل، ضمن حدود أكبر من حدودها التي أعطاها لها مشروع التقسيم، وفرار أهالي فلسطين، زلزالاً آلم العرب إيلاماً شديداً حتى أنهم لا يزالون إلى اليوم يدعونه «النكبة». وقد احتج الصهيونيون فيما بعد بأن العرب هم الذين جلبوا هذه النكبة على أنفسهم. فهم الذين عمدوا إلى غزو الدولة الجديدة متحدّين إرادة المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى هذا فعندما تُطرَح مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وهي المسألة ذات الأهمية الكبرى، يقول الصهيونيون إن ضمائرهم مرتاحة تماماً، لأنهم لم يعمدوا إلى إخراج الفلسطينيين، وإنما صدرت إليهم الأوامر بالفرار من قادتهم.

إن دعوى الصهيونيين عن فرار الفلسطينيين خرافة حبكت بعد أن وقع الزلزال. فإذا استطاع الصهيونيون أن يثبتوا أن اللاجئين قد فروا من دون سبب يدعوهم إلى الفرار، بل تنفيذاً لأوامر صريحة من قادتهم السياسيين، فإنهم يستطيعون تبعاً لذلك أن يحرموهم من الشطر الأعظم من عطف العالم عليهم لما يقاسونه من محنة، ويرفعوا بالتالي عن أنفسهم الضغط الذي يتعرضون له للسماح للاجئين بالعودة. ولهذا فقد رددوا هذه الأسطورة في الخطابات العامة وفي الكتب التي تبدو علمية التي نشروها في كل أنحاء العالم. وكان الباحث الفلسطيني وليد الخالدي أول من فضح حقيقة هذه الأسطورة في العام ١٩٥٩. وقد أكد الباحث الإيرلندي إرسكين تشايلدرز بعد سنتين، في بحث

مستقل، النتائج التي توصل إليها الخالدي بعد جهود بحث مضنية. فقد بيّن هذان الباحثان أن الأسطورة ليست مجرد تشويه كبير لحقائق متفق عليها أو يمكن قبولها، بل إن «الحقائق» نفسها كانت مُختلقة. لقد ردد الصهيونيون أن الأوامر بترحيل المدنيين لم تصدر فحسب، ولكنها أُذيعَت من محطات الإذاعة العربية، وأن أحد هذه الأوامر كان من المفتي نفسه. وكان هذا الكلام الأساس الذي بنى عليه الصهيونيون حجتهم. إلا أنه عندما قام هذان الباحثان بمهمتهما الشاقة في دراسة أرشيفات الحكومات العربية التي فتحت لهما خصيصاً، ودراسة أرشيفات الصحف العربية الصادرة في تلك الفترة، وتقارير الاستماع لدى «هيئة الإذاعة البريطانية»، ولدى «وكالة الاستخبارات المركزية» الأميركية، تبينا أنه لم تصدر أي أوامر من هذا القبيل، فضلاً عن أن تكون قد أذيعَت من محطات الإذاعة.

وعندما ووجِه الصهيونيون بالتحدي لإثبات دعواهم بالدليل الملموس، أي بذكر تاريخ واحد فقط من هذه الأوامر واسم الجهة التي أصدرته، عجزوا عن ذلك تماماً، حتى بعد أن أصبحت كل أجهزة دولة إسرائيل تحت تصرفهم. بل على النقيض من ذلك، فقد وجد الباحثان أن السلطات العربية والفلسطينية طلبت من أبناء الشعب البقاء حيث هم، وأن محطات الإذاعة العربية ظلت باستمرار تهوّن من شأن الفظائع التي ارتكبها الصهيونيون وتقلل من مداها. ويبدو أن هذه السلطات كانت في الواقع تتوقع من الأهالي الذين لم تكن في أيديهم حيلة يواجهون بها الهجوم الصهيوني أن يبدوا شجاعة أكبر بكثير مما يمكن توقعه منهم بشكل معقول. وكان المفتي أبعد ما يكون عن أن يحث مواطنيه على الفرار، بل لقد انزعج جداً من ابتداء الهجرة حتى أنه أرسل إلى أحد مساعديه البرقية التالية: «إن هجرة الأطفال وغيرهم من فلسطين إلى سورية تضر ضرراً بالغاً بمصالحنا. اتصل بالسلطات المسؤولة في دمشق وبيروت لمنع هذه الهجرة...»(٦٢). وقد اتخذت الحكومات العربية خطوات لحمل القادرين من الفلسطينيين الذين تركوا البلاد على العودة بالقوة، وأصبحت الصحف العربية تذكر كلاماً مهيناً في حقهم. وقد أكدت الإذاعات الصهيونية نفسها هذا كله،فقد كانت تذيع بين الحين والحين أخباراً عن الجهود العربية الرامية إلى منع الهجرة الجماعية، وعندما بدأت الهجرة، ذكرت هذه الإذاعات أخبارها من دون أن تورد شيئاً عن أي أوامر إخلاء، وحتى عندما أرادت أن تنقض الادعاءات العربية بأن الفلسطينيين أُرغموا إرغاماً على الخروج من ديارهم، فقد استخدمت كل أنواع الحجج إلا هذه الحجة بالذات.

لم يبدأ الصهيونيون حبك نظريتهم التي طرحوها إثر الواقعة إلا بعد سنة كاملة من هجرة الفلسطينيين، عندما أخذت مشكلة اللاجئين تثقل ضمير العالم. وقد تتبع الأستاذ الخالدي أول عرض مفصل لها إلى صورتين منسوختين لمذكرتين يكاد يكون من المؤكد أن مؤلفهما هو جوزيف شيختمان، العضو التعديلي في «إرغون» الذي كتب سيرة حياة جابوتينسكي، وقد نشر مكتب الإعلام الإسرائيلي في نيويورك هاتين المذكرتين، ثم ضُمِّنتا فيما بعد في مذكرة قدمها إلى الأمم المتحدة تسعة عشر شخصاً من الشخصيات الأميركية البارزة، كان من بينهم ماكليش الشاعر ونيبوهر اللاهوتي. والشيء الغريب حقاً في هذا الصرح من الخداع الذي ترك أثراً كبيراً جداً عى الرأي العام الغربي، ليس مجرد استطاعة الصهيونيين تشييده من مواد لم تكن تدل على أنها تصلح للغرض المطلوب، بل في أنه ظل متماسكاً صلباً طوال هذه المدة. والواقع أنه ليس هناك من مثال أفضل من هذا على ميل الرأي العام الغربي عامة، والأميركي خصوصاً، الذي يتصف بتحيزه وزيف معلوماته، إلى قبول حجة الجانب الصهيوني بصورة تلقائية. ولا بد أن نقول هنا إن هذه القضية تعتبر أفضل مثل على مدى ضعف الطريقة التي عرض بها العرب قضيتهم. وعلى الرغم من أن ذلك الصرح أخذ يهتز إلا أنه لم يسقط بعد. فأجهزة الدعاية الصهيونية لا تزال إلى يومنا هذا تحاول جاهدة أن تمنع انهياره[٦٣]، مظهرة عناداً يماثل عناد القائلين إن الأرض منبسطة، من دون أن تتصف بشيء من البراعة التي يتميز بها هؤلاء الأشخاص الغريبو الأطوار.

كانت مذبحة دير ياسين، كما يقول بيغن بحق، أبرز حادث فرد أسهم في وقوع الكارثة. وهي في توقيتها ومكانها والطريقة التي جرت بها تبيّن تفاهة الأسطورة التي نُسِجت فيما بعد. لقد أصر البريطانيون على الاحتفاظ بالإشراف القانوني على البلاد حتى انتهاء الانتداب في ١٥ أيار، لكن الجيوش النظامية العربية لم تفكر في الدخول حتى انسحاب البريطانيين من البلاد. إلا أن مذبحة دير ياسين وقعت قبل ذلك التاريخ الحاسم بخمسة أسابيع، وليس هذا فحسب، بل إنها وقعت خارج المنطقة التي أُعطِيت للدولة اليهودية. ولم تكن المذبحة عملاً انتقامياً في أي وجه من الوجوه. فقد كان الفلسطينيون قد قاموا ببعض أعمال العنف، إلا أنها لم تكن من حيث حجمها أو فاعليتها في مستوى تلك التي قام بها الصهيونيون أنفسهم. وكان صحيحاً كذلك أن البريطانيين غضوا الطرف نوعاً ما عن تسلل وحدات «جيش الإنقاذ العربي» بقيادة فوزي القاوقجي، وأن هذا الجيش حقق في البداية بعض النجاح، إلا أنه عندما جاء شهر

نيسان، كان هذا الجيش قد بدأ يتراجع نظراً لاضطراره إلى الانتشار في منطقة واسعة، ولأن تموينه وإمداداته كانت سيئة إلى حد كبير.

والحقيقة أن ما جرى في دير ياسين كان جزءاً لا يتجزأ من «خطة داليت»، وهي الخطة الرئيسية للاستيلاء على معظم أراضي فلسطين أو عليها كلها. ففي المرحلة الأولى للحملة العسكرية التي أعقبت «التوصية» بالتقسيم لم تكن القوات الصهيونية معبأة تعبئة كاملة، لذا قنع الصهيونيون بالقيام بعملية إيقاف، عملوا فيها في وقت واحد على «امتصاص» قوة الفلسطينيين واستخدام كل ما كان لديهم من الرجال، وتحطيم معنويات الأهالي المدنيين عن طريق الإرهاب. كان هذا هو جوهر «خطة غيميل». ولم يُعلَن شيء رسمي عن «خطة داليت» التي خلفت «خطة غيميل»، عندما بدأ تنفيذها في ١ نيسان على الرغم من أن بن غوريون كان يشير إليها قطعاً في كلمته التي ألقاها بعد ذلك بستة أيام أمام «اللجنة التنفيذية الصهيونية»: «فلنقرر عدم الاكتفاء بالأساليب الدفاعية وحدها. بل فلنشن الهجوم في الوقت المناسب، على طول الخط، لا ضمن حدود الدولة اليهودية وحدود فلسطين فحسب، ولكن لنطارد العدو ونسحقه حيث كان»[٦٤]. وقد استمر هذا التكتم فترة طويلة بعد الواقعة، فمع أن كتب التاريخ الصهيونية التي تتحدث عن «حرب الاستقلال» كثيرة العدد، إلا أن معظمها، وخصوصاً تلك التي كُتِبت من أجل استهلاك الغرب، لا تكاد تتعرض إلى «خطة داليت»، وإن هي فعلت فإنها لا تعطيها الأهمية الأساسية التي تستحقها. غير أن بعض كتب التاريخ العبرية أكثر صراحة، فهي تخبرنا أنه حتى في العام ١٩٤٢، وهو العام الذي وُضِع فيه برنامج بيلتمور واعتُبِر قيام الدولة اليهودية هدفاً رسمياً للحركة الصهيونية، كان المخططون العسكريون يعملون في وضع التصور العام للخطة[٦٥]. وفي العام ١٩٤٧ كان الصهيونيون قد جمعوا معلومات عن كل قرية في فلسطين وعن طبيعتها الإستراتيجية ونوعية أهلها، وصنفوا هذه المعلومات[٦٦]. فقد جاء في كتاب «قورفوت (معارك) العام ١٩٤٨»[٦٧]، الذي يعتبر تاريخاً مفصلاً لـ«هاغاناه» و«بالماخ»، أن هدف «خطة داليت» كان «السيطرة على المنطقة التي أعطتها الأمم المتحدة لنا بالإضافة إلى المناطق التي نقوم باحتلالها وتكون خارج تلك الحدود، وتشكيل قوات تواجه أي غزو يُحتمَل أن تقوم به الجيوش العربية». وهي تهدف كذلك إلى «تطهير» هذه المناطق من سكانها العرب. وبهذه الطريقة يتمكن الصهيونيون من توسيع «أقل القليل» الذي منحته الأمم المتحدة لهم، ويجعلون دولتهم أكبر ما يمكن مساحة وأكثر ما يمكن يهودية قبل أن تتمكن الجيوش العربية من الحيلولة بينهم وبين ما

يريدون، وقبل أن تدرك الأمم المتحدة أن مشروع التقسيم الذي أقرته غير ممكن التنفيذ. ولقد انتقل الصهيونيون إلى الهجوم لأنهم تبينوا أنه على الرغم من المضايقات المستمرة للعرب التي نتجت من تطبيق «خطة غيميل»، وعلى الرغم من النكسات التي منيت بها القوات العربية غير النظامية، فإن الأهالي المدنيين، أو الأغلبية العظمى منهم، كانوا مصممين على البقاء حيث هم، وكانت الولايات المتحدة، الروح المحرّكة من وراء مشروع التقسيم، قد أخذت تتراجع عنه تراجعاً وصفه الدكتور سيلفر الذي كان يعمل في «الوكالة اليهودية» بأنه «انقلاب مروّع»[٦٨] ووصفه «المجلس اليهودي الأميركي» بأنه «موقف مخز وازدواجية»[٦٩]. وكانت «عملية ناخسون» التي استهدفت فتح طريق يصل تل أبيب بالقدس هي بداية تنفيذ «خطة داليت». وكانت الخطة ترمي إلى تدمير وإخلاء نحو من عشرين قرية كانت دير ياسين واحدة منها. وكان مقرراً أن تتبعها اثنتا عشرة عملية متلاحقة أخرى، تكون ثماني عمليات منها خارج المنطقة المخصصة للدولة اليهودية. وقد تم تنفيذ بعض هذه العمليات بنجاح، بينما فشل البعض الآخر، وأُرجِىء بعضها إلى ما بعد ١٥ أيار. ومع هذا فقد كان الصهيونيون في هذا التاريخ قد قطعوا شوطاً لا بأس به في اجتياح فلسطين كلها. ولم تكن «عملية ناخسون»، كما وصفها مخططو «هاغاناه»، تتطلب حماماً من الدماء على هذه الشاكلة، إلا أنها لم تكن في طريقتها حادثاً فرداً كما صُوِّرت فيما بعد، بل كانت تنفيذاً متطرفاً لسياسة عامة. فبعد أربعة وعشرين عاماً من هذه الواقعة كتب آري إسحقي، المؤرخ الإسرائيلي الذي دون تاريخ الحرب في ألف ومائتي صفحة، يقول:

> إذا قمنا بجمع الحقائق ندرك أن المعركة قد سارت إلى حد كبير على النهج المألوف لاحتلال القرى العربية في العام ١٩٤٨. فقد قامت قوات «هاغاناه» و«بالماخ» في الشهور الأولى لـ «حرب الاستقلال» بعشرات العمليات من هذا النوع، وكانت طريقتها التي تسير عليها هي الإغارة على قرية من قرى العدو ونسف أكبر عدد ممكن من منازلها. وقد قُتل في هذه العمليات عدد كبير من المسنين والنساء والأطفال حيثما كانت هناك مقاومة. وأستطيع في هذا الصدد أن أذكر عدة عمليات من هذا القبيل قام بها رفاق السلاح من باعل ـ جنود «بالماخ» غير النظاميين الذين دُرِّبوا على الاهتمام بـ «نقاء الأسلحة العبرانية»[٧٠].

كان هذا المزيج الذكي من الهجوم المفاجئ الحسي والنفسي الذي شنته القوى الرسمية و«المنشقة» هو الذي أدى في النهاية إلى إخراج الفلسطينيين من ديارهم. لقد كانت

«هاغاناه» و«إرغون» تعمدان إلى شن هجوم ضخم مفاجىء على المدن والقرى، فتقصفها بمدافع الهاون والصواريخ والسلاح الشهير «دافيدكا»، الذي كان عبارة عن سلاح غريب الشكل مصنوع محلياً، يقذف ستين باونداً من الـ «تي.إن.تي.» مسافة ثلاثمائة ياردة تقريباً، بشكل غير دقيق على الإطلاق، لتنفجر في منطقة مكتظة بالسكان[٧١]. كذلك كانت هناك «قنبلة البرميل»، وقد كتب أحد ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي من الذين خاضوا حرب العام ١٩٤٨ مقالاً لمجلة مشاة البحرية الأميركيين بعد فترة طويلة من هذه الأحداث جعل عنوانه «كل شيء مقبول...» وأورد فيه تفصيلات دقيقة عن هذا السلاح الذي كان يتألف من برميل خشبي أو معدني يُملأ بمزيج من المتفجرات والبنزين ويُركّب له إطاران قديمان من المطاط يُوضَع فيهما مسمار التفجير، ثم يُدحرَج البرميل في الحارات الشديدة الانحدار والأزقة المدرجة في الأحياء العربية المدنية إلى أن يصطدم بالجدران ومداخل المباني فيسبب اندلاع نار متأججة وسلسلة من الانفجارات لا تنتهي[٧٢]. وتم في الوقت نفسه نشر مزيد من الفزع عن طريق إذاعة بيانات باللغة العربية من محطات الإذاعة السرية الصهيونية أو بواسطة مكبرات الصوت المركبة على السيارات المصفحة. وكانت هذه البيانات تحذر من انتشار الأوبئة الخطيرة كالكوليرا والتيفوس، وتلمّح إلى تعاون العرب مع العدو وتهدد بأن «الأبرياء» سيدفعون ثمن الهجمات الفلسطينية على اليهود. إلا أنه كان ثمة موضوع فاضح معين يعطي هاري ليفن، الكاتب الصهيوني البريطاني، مثلاً مناسباً له: «على مقربة (من القدس) انطلق مكبر صوت يتحدث باللغة العربية، مذيعاً بياناً من «هاغاناه» إلى المدنيين العرب يحثّهم على مغادرة المنطقة قبل الساعة الخامسة والربع صباحاً: «أشفقوا على زوجاتكم وأطفالكم واخرجوا من هذا الحمام الدموي... وليكن خروجكم من طريق أريحا فهو لا يزال مفتوحاً لكم. أما إذا بقيتم فإنكم تستنزلون الكارثة على أنفسكم»[٧٣]. ويبيّن ضابط الاحتياط الإسرائيلي كيف أن هذا كان مقصوداً، إذ كتب يقول أثناء القصف بالقنابل «البراميل»:

> بعد أن انتشر الذعر في الأحياء العربية جميعها جاء الإسرائيليون بسيارات جيب عليها مكبرات صوت كانت تذيع «أصوات رعب» مسجلة، تشتمل على الصراخ والعويل وعلى أنات الألم الصادرة عن نساء عربيات، ثم أصوات زمامير الخطر وأصوات أجراس إنذار الحريق، ثم تُقطع بصوت كئيب يصرخ بالعربية: «انجوا بأرواحكم يا مؤمنين: اليهود يستخدمون الغازات السامة والأسلحة الذرية. اهربوا بأرواحكم باسم الله»[٧٤].

سقط عدد من المدن العربية مثل طبريا وحيفا وعكا ويافا وشطر كبير من القدس العربية تباعاً في يد «الصهيونية البندقية» التي انطلقت في مسيرتها التي لا تقاوم. وانطلق نحو من ثلاثمائة ألف أو أربعمائة من اللاجئين نحو البلاد العربية المجاورة، وكان هؤلاء يتعرضون أحياناً لهجوم يُشَن عليهم في الطريق فيُجرَّدون مما يحملونه من ممتلكات. أما الذين لم يضطروا إلى الخروج إلى الصحراء فقد كان مصيرهم هو المصير الذي يزعم الصهيونيون أن العرب يعدونه لهم منذ ذلك الحين، فسكان المدن الساحلية قد «ألقوا في البحر» فعلاً، وغرق الكثيرون في زحمة التدافع للركوب في الزوارق.

ولعلنا لا نجد إدراكاً أفضل لأهمية «خطة داليت» ومداها وسرعة تنفيذها عندما أوشكت مدة الانتداب على الانتهاء من الإيضاح الذي يقدمه ييغال ألون، بطل «حرب الاستقلال» الأول، فقد ذكر في «كتاب بالماخ»:

> لم يبق أمامنا إلا خمسة أيام قبل حلول اليوم الخطير ١٥ أيار. وكنا ندرك ضرورة تطهير منطقة الجليل الداخلية وإيجاد امتداد أرضي يهودي في منطقة الجليل الأعلى كلها. وكانت المعارك الطويلة قد أضعفت قواتنا، وما زالت علينا واجبات كبيرة لسد الطرق في وجه الغزو العربي (يستخدم النص كلمة «پليشا» التي تعني التوسع العربي) ولهذا حاولنا أن نجد وسيلة لا تضطرنا إلى استخدام قواتنا، كي نجعل عشرات الألوف من العرب الغاضبين الذين لا يزالون في الجليل يعمدون إلى الفرار، لأن من المرجح أن هؤلاء سيضربوننا من الخلف إذا ما وقع الغزو العربي. فحاولنا أن نستخدم وسيلة تقوم على الاستفادة من الانطباع الذي خلّفه سقوط صفد وهزيمة (العرب) في المنطقة التي تم تطهيرها بـ«عملية ميتاته». وقد نجح هذا الأسلوب نجاحاً أشبه بمعجزة.
>
> قمت بجمع كل المخاتير اليهود الذين كانوا على اتصال بالعرب في القرى المختلفة وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب أن تعزيزات يهودية كبيرة قد وصلت إلى الجليل وأنها ستقوم بإحراق قرى الحولة كلها. وطلبت منهم كذلك أن يقترحوا على العرب، باعتبارهم أصدقاء لهم، أن يهربوا قبل فوات الأوان. وما لبثت هذه الإشاعة أن انتشرت في كل مناطق الحولة، وأن الوقت وقت الفرار. أربى عدد الهاربين على عشرات الألوف وحققت الخدعة غرضها كاملاً، فسقط مبنى مخفر الشرطة في حلسا في أيدينا من دون أن

نطلق رصاصة واحدة. وطُهِّرت هذه المناطق الواسعة وزال الخطر من طرق المواصلات وأصبحنا نستطيع أن ننظم أنفسنا للقاء الغزاة على الحدود من دون أن نخشى أي خطر يأتي من الخلف[٧٥].

وعلى الرغم من كل جعجعة الحكومات العربية فإن تكشف حقيقة النكبة أمام أعين شعوبها كان العامل الوحيد الذي جعلها في النهاية وتحت الضغط الشديد الذي تعرضت له، ترسل جيوشها لإنقاذ ما يمكن انقاذه، وعلى الرغم من تأخر إجرائها هذا وضعفه فإن ألون نفسه يقر أنه لولا هذا الغزو:

... لما أمكن لشيء أن يوقف زحف قوات «هاغاناه» التي كان يمكن لها باندفاعها ذاك أن تصل إلى الحدود الطبيعية لغرب إسرائيل، لأن معظم قوات العدو المحلية أصبحت في هذه المرحلة مشلولة تماماً[٧٦].

وبالرغم من أن الصهيونيين لم يستطيعوا في الحرب التي أعقبت دخول الجيوش العربية أن يحققوا هدفهم في إقامة دولة يهودية خالصة في فلسطين كلها فإنهم في الواقع قد عزّزوا مواقعهم. لقد تميزت الحرب بسلسلة من قرارات الهدنة التي أقرتها الأمم المتحدة، غير أن الصهيونيين استفادوا من هذه الهدنات قدر ما استفادوا من القتال نفسه. فعندما أعلن بن غوريون في ١٠ حزيران قبول حكومته بأول قرار بوقف إطلاق النار صرّح قائلاً:

... إن حدودنا تتسع، وقواتنا تتضاعف ونقدم خدمات عامة، وكل يوم تصل أعداد جديدة... إننا سنحتفظ بكل ما أخذناه. وسنقوم في فترة وقف إطلاق النار بتنظيم الجوانب الإدارية بطاقة أكبر وسنعزز قبضتنا في المدن والريف، وسنزيد من سرعة الاستيطان والهجرة (علياه)، وسنعتني بالجيش[٧٧].

وعندما انتهت الحرب في أوائل العام ١٩٤٩ كان الصهيونيون قد احتلوا سبعة وسبعين في المائة من أرض فلسطين، على الرغم من أن مشروع التقسيم يعطيهم سبعة وخمسين في المائة منها فقط. وقد أخرج الصهيونيون قرابة تسعمائة ألف من السكان العرب الذين كان عددهم يبلغ مليوناً وثلاثمائة ألف. واستولوا على مدن كاملة أو على أحياء كاملة من هذه المدن، وعلى مئات من القرى. وكل شيء في هذه المدن والقرى ـ المزارع والمصانع، الحيوانات والآلات، المنازل الجميلة والأثاث والسجاد والثياب والأعمال الفنية، وكل البضائع والأملاك المنقولة، وكل الأمتعة الثمينة التي تعتز بها العائلات وتتوارثها ـ

أصبح في أيديهم يأخذون منه ما يشاؤون. وسقطت في أيديهم عشرة آلاف متجر وشركة ومخزن، ومعظم البيارات العربية الغنية بحمضياتها، ما يعادل نصف بيارات فلسطين كلها.

أصبح حاييم وايزمان السياسي المحنك والمحترم، أول رئيس لدولة إسرائيل. وكان تعيينه هذا خطوة لائقة. فقد كان صاحب الفضل الأكبر في خروج الدولة اليهودية إلى حيز الوجود. ولكن إذا قلنا إن دولة اسرائيل ما كانت لتقوم لولا وايزمان فإنها قطعاً ما كانت لتقوم لولا بن غوريون وبيغن و«خطة داليت» ودير ياسين. لقد عمد وايزمان إلى التنديد أحياناً بالمخالفات التي ارتكبتها «الصهيونية البندقية». فقد قال أمام لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٧: «بكل تواضع أقول إن وصية «لا تقتل» راسخة في أذهاننا وعقولنا منذ أن كنا في جبل سيناء. ولم يكن ليخطر على بال أحد قبل عشر سنوات أن اليهود سيخالفون هذه الوصية. والمؤسف أنهم يخالفونها اليوم، ولعل أحداً لا يندد بهذه المخالفة أكثر مما تندد بها الأغلبية الساحقة من اليهود. إنني أطاطئ رأسي خجلاً إذ أُضطر إلى الحديث عن هذه الحقيقة أمامكم»[٧٨]. إلا أنه بعد ذلك تخلى عن قيمه هذه، فقبل ثلاثين سنة فقط كان وايزمان يؤكد لعرب يافا أن أحداً لم يكن يفكر قط في «إخراج أحد من أرضه أو داره» أو في «انتزاع السيطرة على السياسة العليا في إقليم فلسطين»، لكنه عاد الآن مثقلاً بعبء السنين والشرف، إلى «أرض الميعاد» التي جعلتها «الصهيونية البندقية» في يهوديتها مثل إنكلترا أو أشبه بإنكلترا في إنكليزيتها. وأعلن وايزمان بكل خشوع: «لقد كان تطهير الأرض معجزة: إنه التبسيط المعجز لمهمة إسرائيل»[٧٩].

الهوامش

(١) Kimche, John, **Seven Fallen Pillars: The Middle East, 1915 - 1950,** Secker and Warburg, London, 1950, p. 171.

(٢) Begin, Menachim, **The Revolt,** W. H. Allen, London, 1951, p. 220.

(٣) Ibid., p. 40.

(٤) Ibid., p. 46.

(٥) **The Jewish Yearbook of International Law,** Jerusalem, 1949, p. 28.

(٦) **Commentary,** New York, July 1946.

(٧) See Bullock, Alan, **The life and Times of Ernest Bevin: Trade Union Leader,** 1881 - 1940, Heinemann, London, 1960, pp. 455 - 7.

(٨) Eddy, William, **F.D.R. Meets Ibn Saud,** American Friends of the Middle East, New York, 1954, p. 36.

(٩) Mayhew, Christopher, and Adams, Michael, **Publish It Not,** Longmans, London, 1975, p.18.

(١٠) Divine, Robert A., **American Immigration Policy, 1924 - 1952,** Oxford University Press, London, 1957, p. 128.

(١١) Ernst, Morris L., **So Far So Good,** Harper and Brothers, New York, 1948, Cited in Khalidi, **From Haven to Conquest,** op. cit., p. 492.

(١٢) Schechtman, **Fighter and Prophet, the Vladimir Jabotinsky Story,** op. cit., p. 479.

(١٣) Ibid., pp. 483- 4.

(١٤) Ibid., p. 364.

(١٥) See pp. 98 - 100.

(١٦) Schechtman, op. cit., p. 484.

(١٧) Begin, op. cit., pp. 212 - 15.

(١٨) Ibid., p. 215.

(١٩) Crossman, Richard, **Palestine Mission: A Personal Record,** Hamish Hamilton, Londion, n.d., p. 139.

(٢٠) **New Judea,** December 1946 - January 1947, pp. 65 - 7.

(٢١) Crossman, Richard, **A Nation Reborn, the Israel of Weizmann, Bevin and Ben Gurion,** Hamish Hamilton, London, 1960, p. 89.

(٢٢) 15 May 1947.

(٢٣) Zaar, Isaac, **Rescue and Liberation: America's Part in the Birth of Israel,** Bloch, New York, 1954, pp. 193 - 4. 200 - 3.

(٢٤) Ibid., pp. 215 - 16.

(٢٥) Oswald Mosley led a small British fascist organization.

(٢٦) **Commentary,** May 1948.

(٢٧) **The Times,** 1 August 1946.

(٢٨) Ibid., 19 February 1947.

(٢٩) Katz, Samuel, **Days of Fire**, Doubleday, New York, pp. 120 - 2, 178.

(٣٠) Montgomery, Bernard, **Memoirs**, World Publishing House Co., Cleveland and New York, 1958, pp. 340 - 1.

(٣١) Thomas, Hugh, **John Strachey**, Eyre Methuen, London, pp. 228 - 9.

(٣٢) Mayhew, op. cit., p. 33.

(٣٣) Begin, op. cit., p. 290.

(٣٤) **New York Times and New York Herald Tribune**, 12 April 1948.

(٣٥) Kimche, op. cit., p. 227.

(٣٦) **New Judea**, cited by Polk, William, Staller, David, and Asfour, Edward, **Backdrop to Tragedy**, New York, 1957, p. 29.

(٣٧) Lapierre, Dominique, and Collins, Larry, **O Jerusalem**, Simon and Schuster, New York, 1972, p. 272.

(٣٨) Ha - Mashkif (**Irgun** Newspaper), 11 April, 1948; Begin, op. cit., pp. 162

(٣٩) **Palestine Post**, 39 April 1948; see also **New York Times**, 13 April 1948.

(٤٠) Katz, op. cit., p.215.

(٤١) Begin, op. cit., pp. 163 - 4.

(٤٢) Lapierre, op. cit., p. 273.

(٤٣) **Report of the Criminal Investigation Division**, Palestine Government, No. 179/110/17/ GS, 13, 15, 16 April 1948. Cited in Lapierre, op. cit., p. 276.

(٤٤) **Yediot Aharonot** (Israeli newspaper), 4 April 1972.

(٤٥) De Reynier, Jacques, **A Jérusalem un Drapeau Flottait sur la Ligne de Feu**, Editions de la Baconnière, Neuchâtel, 1950, pp. 71 - 6.

(٤٦) **Jewish Newsletter**, New York, 3 October 1960.

(٤٧) Begin, op. cit., p. 164.

(٤٨) Lapierre, op. cit., p. 280.

(٤٩) Laqueur, Walter, **A History of Zionism, Weidenfeld and Nicolson, London, 1972, p. 231.**

(٥٠) **Davar**, 29 September, 1967.

(٥١) Peel Commission, op. cit., p. 391.

(٥٢) **Jewish Chronicle**, 13 August

(٥٣) Weizmann, **Trial and Error**, op. cit., p. 535.

(٥٤) **Palestine** (Zionist periodical), Vol. II, Nos. 9 - 10, November - December 1945, p. 16.

(٥٥) راجع الفصل الثالث.

(٥٦) **The Forrestal Diaries**, ed. Millis, Walter, Viking Press, New York, 1952, p. 363.

(٥٧) Lilienthal, Alfred, **What Price Israel**, Henry Regnery, Chicago, 1953, pp. 60 - 6.

(٥٨) See Khalidi, op. cit., pp. 858 - 60.

(٥٩) Crum, Bartley C., **Behind the Silken Curtain**, Simon and Schuster, New York, 1947, p. 220.

(٦٠) Furlonge, Geoffrey, **Palestine is my Country; the Story of Musa Alami**, John Murray, London, 1969, p. 152.
(٦١) Public Statement, 14 May 1948.
(٦٢) Khalidi, op. cit., p. 14.
(٦٣) See for example, Prittie, Terence, Dineen, Bernard, and Goodhart, Philip, **The Double Exodus**, Goodhart Press, London, 1975.
(٦٤) Bengurion, **Rebirth and Destiny**, op. cit., p. 239.
(٦٥) Yadin, Yigal, Chief of Operations in the 1948 war, **Maariv** (Israeli newspaper), 6 May 1973.
(٦٦) Sacher, Harry, **Israel: The Establishment of a State**, William Clowes and Sons, 1952, p. 217.
(٦٧) See Khalidi, op. cit., p. 39.
(٦٨) **New York Times**, 20 March 1948.
(٦٩) Ibid., 21 March 1948.
(٧٠) **Yediot Aharonot**, 14 April 1972.
(٧١) See Lorch, Natanel, **The Edge of the Sword**, G.P. Putnam's, New York, 1961, p. 103.
(٧٢) Heiman Leo, in **Marine Corps Gazette**, June 1964; cited in Childers, Erskine, **The Wordless Wish: from Citizens to Refugees, in The Palestinian Issue in Middle East Peace Efforts**, hearings before the Committee on International Relations, House of Representatives, September, October, November 1975, US Government Printing Office, 1976, p. 252.
(٧٣) Levin, Harry, **Jerusalem Embattled: A Diary of the City Under Siege**,
(٧٤) Childers, op. cit., p. 253.
(٧٥) **Ha Sepher Ha Palmach**, Vol. 2, p. 286; cited in Khalidi, op. cit., p. 42.
(٧٦) Ibid., p. 43.
(٧٧) Bengurion, op. cit., p. 274.
(٧٨) **Report of the UN Special Committee on palestine** (UNSCOP) Document A/364, 1947, p. 77.
(٧٩) McDonald, James. **My Mission to Israel**, Simon and Schuster, New York, 1952, p. 176.

الفصل الخامس

صور خاصة من استخدام العنف

اغتيال الكونت برنادوت

كانت إسرائيل طفلة ولدتها الأمم المتحدة. ولذا وفي ١٤ أيار ١٩٤٨، أي قبل انتهاء الانتداب البريطاني بيوم واحد، عينت الأمم المتحدة وسيطاً للإشراف على مولد إسرائيل، وكلفته أن «يبذل مساعيه الطيبة لدى سكان فلسطين والسلطات المحلية فيها... للعمل على تحقيق تعديل سلمي للوضع المقبل في فلسطين»[1]. ولعله لم يكن ممكناً للصهيونيين أن يشتكوا من هذه المبادرة التي قامت بها هيئة أظهرت في قرارها الخاص بالتقسيم تحيزاً كبيراً إلى جانبهم، ولم يكن في مقدورهم كذلك أن يشتكوا من الشخص الذي اختير للقيام بهذه المهمة.

كان الكونت فولك برنادوت من أفراد الأسرة المالكة في السويد، ومن أبناء عمومة الملك. وكان رجلاً أرستقراطياً، ولّدت الثروة والمركز في نفسه شعوراً بالحاجة إلى خدمة الناس، وهو شعور عمل في ايجاده كذلك إيمانه العميق بالمذهب البروتستانتي. وكان إحساسه بأن عليه مهمة لا بد أن يؤديها يقترن بخبرته العملية الواسعة. وكان قد اكتسب شهرة عندما عمل ممثلاً للمنظمة الدولية للصليب الأحمر في الحرب العالمية الثانية، إذ كان الشخص الذي نظم أول تبادل للمعاقين من أسرى الحرب. وكان الجانبان المتحاربان يحترمان فيه نبل شخصيته وحياده الكامل، لذلك كانا يسمحان له دائماً بالدخول بحرية.

وعلى الرغم من أن الكونت برنادوت جاء إلى فلسطين يحمل تصوراً حيوياً لدوره كوسيط، ومصمماً على ألا يظهر خوفاً أو تحيزاً، فإنه كان في الحقيقة أميل إلى جانب الصهيونيين. وكان هذا أمراً طبيعياً إذ إنه استاء جداً من المجازر الجماعية التي نظمها النازيون لليهود، حتى أنه قام بمبادرة شخصية نجح فيها في إنقاذ نحواً من ثلاثين ألفاً من الباقين منهم على قيد الحياة في المعتقلات النازية[٢]. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان لديه شعور فطري بالميل إلى الصهيونيين الذين كان معظمهم من الأوروبيين، بينما كانت هوة حضارية تقوم بينه وبين العرب، الذين لم تكن له بهم أي صلة من قبل والذين كتب عنهم أنهم يعبرون عن أنفسهم «بالأسلوب المستفيض والرسمي نوعاً ما، وهو الأسلوب الذي يطبع الشرق بطابعه»[٣]. وكان الكونت برنادوت كذلك، مثل كثير من الأوروبيين، غارقاً في العاطفة المستمدة من «العهد القديم» والتي ترى في عودة اليهود إلى أرض أجدادهم تحقيقاً لنبوءة. وكانت معلوماته عن المشكلة الفلسطينية مستمدة بالدرجة الأولى من مصادر صهيونية. وكان معجباً جداً بما ادعاه اليهود من أنهم حوّلوا الصحراء إلى جنة، وقد علق في مذكراته على «العمل المدهش الذي حققه اليهود في زراعة هذا الريف الذي يشبه الصحراء... والخطوط المتمايزة بوضوح تام بين الصحراء من جانب والحدائق الغناء وبيارات البرتقال من جانب آخر»[٤]. وقد سجل هذه الملاحظة في مذكراته في زيارته الأولى لفلسطين ويبدو أنه لم يكن يدرك، وهو يسير بسيارته على طول السهل الساحلي من حيفا إلى تل أبيب، أن الأرض من حوله هي أخصب منطقة في البلاد وأن أكثر من نصفها كان لا يزال ملكاً للعرب وأن العرب هم الذين يقومون بزراعتها. ومع اطلاع برنادوت الكامل على محنة اليهود الأوروبيين، فإنه لم يكن يعرف الكثير على ما يبدو عن الشقاء الذي كان يصبه اليهود كصهيونيين على غيرهم. فقد كانت معلوماته تُقدَّم إليه من قبل مستشارين يميلون إلى اعتبار أن الفلسطينيين قوم لا أهمية لهم، فنقرأ في مذكراته أن أحد التقارير المقدمة إليه عرض له أنه:

> ليس لدى العرب الفلسطينيين في الوقت الراهن إرادة ذاتية. ولم تكن لديهم في أي وقت من الأوقات أي قومية فلسطينية واضحة ولهذا فإن مطلب إقامة دولة عربية منفصلة في فلسطين مطلب ضعيف نسبياً. ويبدو في الظروف الراهنة أن معظم العرب الفلسطينيين يرضون تماماً بالاستقرار في شرق الأردن[٥].

وليس غريباً أن برنادوت كان يميل في البداية إلى النظر إلى المشكلة بل وإلى طريقة حلها

كذلك من وجهة نظر الصهيونيين. وقد كان يتصور أن مهمته الجديدة ستكون إنسانية أكثر منها سياسية، مثلما كانت مهمته التي أداها خلال الحرب، وأنها ستكتنف تبادل الأسرى وإعادة توطين اللاجئين، ومساعدة المرضى والمحتاجين والمشردين، وكان يتصور أن السلام سيحل في النهاية.

ولا بد أن وصول هذا الممثل للمنظمة التي تدين لها إسرائيل بوجودها كان صدمة أصابته بالحيرة والذهول، فقد كانت سيارات الجيب تطوف حول المدينة حاملة لافتات «المقاتلين من أجل حرية إسرائيل» (أي «عصابة شتيرن») التي تحذره قائلة: «إستوكهولم بلدك، أما أورشليم فبلدنا. عملك هنا بلا جدوى. نحن هنا... طالما أن هناك عدواً واحداً لقضيتنا، فإن في يدنا له رصاصة في علبة الذخيرة»[٦]. وفي ١٧ أيلول قتلت «عصابة شتيرن» الكونت برنادوت. إلا أنه في الأشهر الأربعة التي مرت بين وصوله إلى فلسطين ومصرعه كانت الجالية الصهيونية كلها، والممثلون الرسميون لدولة إسرائيل التي لا تزال في مهدها، هم الذين حطموا، صدمة إثر صدمة، تصور برنادوت لفلسطين المتمتعة بالسلام.

كانت مهمة الوسيط برنادوت الأولى هي ترتيب الاتفاق على هدنة لمدة شهر يتمكن خلاله من وضع مقترحات لتسوية سلمية. وبعد أسابيع من الجهود المضنية تمكن برنادوت في ١١ حزيران من إقناع اليهود والعرب بقبول وقف إطلاق النار من دون قيد أو شرط.

وبعد مشاورات طويلة مع كلا الجانبين عرض برنادوت في ٢٨ حزيران ما أسماه «أساساً للبحث يمكن البدء منه». وقد تضمن هذا الأساس توصيات محددة بخصوص الحدود وكان معظم هذه التوصيات لصالح العرب، إذ يعدل الحدود التي وردت في مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة. إلا أن اهتمام برنادوت الأول كان ينصب على مأساة مئات الألوف من اللاجئين العرب الذين رأى بأم عينه حالتهم السيئة في مخيماتهم المزرية. وقد أبلغ برنادوت فيما بعد الأمم المتحدة أن محنة هؤلاء اللاجئين هي العقبة الكبرى في طريق السلام.

على أنه لا يمكن إنكار أن ما من تسوية يمكن أن تعتبر عادلة وكاملة إذا لم يتم الاعتراف بحقوق اللاجىء العربي في العودة إلى المنزل الذي أُخرج منه بسبب أخطار

وإستراتيجية النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين... وإنها لجريمة في حق مبادئ العدالة الأولية أن يُحرَم هؤلاء الأبرياء من ضحايا النزاع من حقهم في العودة إلى ديارهم بينما يتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين ويشكلون على الأقل خطر الحلول بصورة دائمة محل اللاجئين العرب الذين تمتد جذورهم في البلاد عدة قرون(٧).

وفي ١ تموز وصل برنادوت نبأ عن الرد الإسرائيلي من ممثله في تل أبيب الذي ذكر أن موشيه شاريت، وزير خارجية إسرائيل، مستعد للذهاب إلى رودس لمواصلة المفاوضات بشرط أن يقبل العرب كذلك دعوة الوسيط الدولي.

هل كان ذلك بشارة النجاح؟ لقد تصوّره برنادوت كذلك، وكتب في مذكراته مسجلاً شعوره بالحماسة: «لعله ليس من الصعب تصور مدى سعادتي عندما قرأت رسالة ريدمن... لقد كان هذا الخبر مبهجاً جداً. فهو يعني أن اليهود قبلوا مقترحاتي من حيث المبدأ»(٨).

إلا أن الرد العربي، الذي تم تبليغه بصورة جماعية عن طريق جامعة الدول العربية، كان في البداية أقل تشجيعاً، فقد علم برنادوت من مصادره في القاهرة أن «الموقف العربي سلبي إلى أبعد الحدود»(٩). إلا أنه ذهب بنفسه إلى القاهرة في ٣ تموز وعاد وقد اطمأن نوعاً ما بعد الاجتماعات التي عقدها مع الممثلين العرب. فقد أدرك أن العرب ليسوا مستعدين بعد لإجراء مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين في رودس، ومع ذلك فإنه لم يشعر «بشيء من خيبة الأمل»، بل إنه كان يشعر «أن الباب لا يزال مفتوحاً لإجراء مزيد من المحادثات»، وأن «ثقة الممثلين العرب بي لم تتزعزع قط» وأنهم «لا يزالون مستعدين للقبول بي وسيطاً»(١٠).

إلا أن مفاجأة غير سارة كانت تنتظره عندما عاد في ٥ تموز إلى تل أبيب لاستلام الرد الرسمي للحكومة الإسرائيلية المؤقتة. فهذا الرد لم يقتصر على رفض توصياته المحددة، بل رفض الاعتراف بصلاحيته في «تعديل» نصوص مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة. و«قالت الدوائر اليهودية له بكل صراحة إنه أدهشها أن ترى أي شخص من بلد مسيحي يمكن أن يقدم اقتراحاً على هذه الشاكلة»(١١). ومع ذلك، فعندما كانت الدوائر

اليهودية تندد «بتعديلاته» لمشروع التقسيم أعلنت هذه الدوائر رسمياً في الوقت نفسه أن الدولة اليهودية لن تلتزم بجوانب معينة من نصوص هذا المشروع.

وفي ٩ تموز انهارت الهدنة الأولى. واستؤنف القتال، وقام الصهيونيون فيه بمزيد من «تعديلاتهم» الخاصة، وتم «تطهير» مناطق جديدة بأكملها في وسط فلسطين من أهلها.

قام برنادوت في عمان في ١ آب بزيارة بعض الضحايا الذين أخرجوا من ديارهم: «إن الدراسة المبدئية التي أجريناها... في عمان تدل على أن مشكلة اللاجئين أضخم وأعقد مما كنا نتصور...»[١٢]. وفي اليوم نفسه أخبرته الحكومة الإسرائيلية المؤقتة رسمياً أنها لا يمكن أن تسمح بالعودة لأحد من هؤلاء اللاجئين أو من غيرهم وقد احتجت الحكومة الإسرائيلية قائلة: «لئن وجدنا أننا لا نستطيع الموافقة على السماح بعودتهم إلى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل فإن ذلك يرجع إلى اعتبارات عليا تؤثر على أمننا المباشر، وعلى نتيجة الحرب الدائرة واستقرار التسوية السلمية في المستقبل». ومضت الحكومة الإسرائيلية فوصفت «هجرة العرب الفلسطينيين في العام ١٩٤٨» بأنها «ظاهرة من ظواهر التغييرات العنيفة التي تدل تجارب الدول الأخرى على أنها تغيّر مجرى التاريخ»[١٣].

وقام برنادوت بمحاولة أخرى، ثم سجّل فيما بعد في مذكراته هذا الانطباع المر الذي خلّفه اجتماعه مع موشيه شاريت، الرجل الذي كان يُعتَبر «حمامة» إذا ما قورن بـ «الصقر» بن غوريون.

ثمة مغزى لما قرأته فيما بعد في الصحيفة اليهودية «بالستاين بوست» إذ قالت: «عقد الكونت برنادوت مع وزير خارجية إسرائيل اجتماعاً لم يثمر شيئاً». وكان واضحاً أن هذا قد اعتبر انتصاراً عظيماً... أما أنا فقد اعتبرت رد الفعل اليهودي تأكيداً لما قلته من قبل وهو أن النجاح العسكري الذي حققه اليهود في حرب الأيام العشرة قد أسكرهم[١٤].

وقد ازداد سخط الكونت برنادوت عمقاً بعد أن التقى مرة ثانية باللاجئين. وكان لقاؤه بهم هذه المرة في رام الله، التي لا تبعد سوى بضعة أميال عن القدس:

لقد عرفت عدداً كبيراً من مخيمات اللاجئين، إلا أنني لم أرَ في حياتي منظراً

> أبشع مما شاهدته عيناي هنا في رام الله. فقد اجتاحت الجماهير الثائرة سيارتي اجتياحاً وهم يرددون بكل الانفعال الشرقي أنهم يريدون طعاماً ويريدون أن يعودوا إلى دورهم. لقد رأيت عدداً كبيراً من الوجوه المخيفة في بحر الإنسانية المعذبة. وأذكر كذلك مجموعة من المسنين الشاحبي الوجوه الذين لا يملكون حيلة والذين تشابكت لحاهم وأطلوا بوجوههم الناحلة إلى داخل السيارة وأمسكوا بكسرات من الخبز يرى الأشخاص العاديون من دون شك، أنها لا تؤكل إلا أنها كانت طعامهم الوحيد[١٥].

وعندما عاد برنادوت إلى تل أبيب ناشد الإسرائيليين في اجتماع آخر عقده مع شاريت أن يغيروا من موقفهم في موضوع اللاجئين، إلا أن نداءه قوبل بـ «رفض متعنت». ويبين ما دوّنه في مذكراته ذلك اليوم التغيّر الجذري الذي أخذ يطرأ على وجهة نظره في الدولة اليهودية. فقد كتب يقول إنه أثناء تناوله الغداء مع شاريت:

> بدأت الحديث بقولي إنني أرى أن موقف حكومة إسرائيل على الصعيد الدولي أسوأ مما كان حتى قبل أسبوع واحد. فهي لم تعد تتمتع بحسن النية مثل السابق. والسبب في هذا... أن الحكومة عبّرت عن نفسها في عدد من المناسبات بطريقة تجعل الآخرين يتوصلون إلى نتيجة وحيدة وهي أنها توشك أن تفقد السيطرة على نفسها. ويبدو أن المطالب اليهودية لا تنتهي[١٦].

ومضى برنادوت يقول إن انطباعه الشخصي هو أن الإسرائيليين يتصرفون كما لو أن لهم عدوين اثنين: فالعرب لا يزالون «عدوهم الأول»، إلا أن المراقبين الذين أرسلتهم الأمم المتحدة أصبحوا «يحتلون المركز الثاني ولا يقلّون سوءاً بكثير عن العرب». وقال برنادوت لوزير الخارجية الإسرائيلي: «إن العرب أعطوا المراقبين كل مساعدة ممكنة، خصوصاً أثناء الهدنة الثانية، بينما حاول الإسرائيليون وضع العصي في الدواليب، وبذلوا كل ما في وسعهم لجعل عمل المراقبين أكثر صعوبة»[١٧]. وقد أبلغ برنادوت شاريت أن مجموعة المراقبين الدوليين ستُعزّز بحوالى ثلاثمائة من الضباط الجدد وأضاف: «إنني أعلم من خبرتي الشخصية أن هؤلاء الضباط يكونون عند وصولهم متعاطفين جداً مع القضية اليهودية. ولكنني أعلم كذلك أنهم لا يلبثون أن يجدوا أنفسهم مضطرين بحكم الظروف إلى تعديل موقفهم. وإنني لا أستطيع أن أفهم... السبب الذي يجعل الحكومة اليهودية تتخذ هذا الموقف من العجرفة والعداء تجاه من يمثل الأمم المتحدة».

وظن الوسيط الدولي أنه ترك «انطباعاً معيناً» لدى شاريت، إلا أنهما أثناء بحثهما بعض الأشكال المعينة لمستقبل فلسطين، أظهر وزير الخارجية تلك العجرفة التي كان الوسيط يشكو منها. فقدألمح شاريت إلى أن أحد هذه الأشكال البديلة يمكن أن يكون «إعطاء فلسطين كلها لإسرائيل»[١٨].

وفي ١٢ آب كان برنادوت قد بدأ يشعر «أن المفاوضات بلغت طريقاً مسدوداً. فقد أظهر اليهود بكل وضوح عدم استعدادهم لبذل أي تعاون حقيقي...». إلا أن هذا لم يكن مفاجئاً له، فقد كان خلص إلى نتيجة واضحة وهي أنه «بالنسبة إلى أهل فلسطين كان لدى الحكومة المؤقتة فرصة عظيمة... ولكنها لم تنتهز تلك الفرصة. فهي لم تظهر شيئاً سوى العناد والتصلب تجاه مشكلة اللاجئين...». ونظراً لأن برنادوت كان يعمل من منطلق أخلاقي لا سياسي، فإنه وجد نفسه في البداية حائراً إزاء هذا الموقف الذي يتخذه «الشعب اليهودي الذي عانى الكثير»[١٩]. إلا أنه لم يلبث طويلاً حتى اكتشف أن ما عزاه إلى «التعجرف» ونشوة النصر العسكري إنما صدر في الحقيقة عن سياسة مقصودة، وأعرب للقادة الإسرائيليين عن دهشته

> لأن ممثلي الشعب اليهودي بالذات ينظرون إلى هذه المشكلة من وجهة نظر ضيقة إلى هذا الحد، ويأخذون المسألة على اعتبار أنها مسألة سياسية بحتة من دون أن يأخذوا الجانب الإنساني فيها بعين الاعتبار[٢٠].

وفي مقابل هذا لمس برنادوت لدى الحكومات العربية مرونة أكيدة. فعندما تحدث إلى عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية، لم يملك إلا أن يقول لنفسه: «إن هذا الرجل يدرك في أعماقه أن العالم العربي لم يعد يستطيع أن يأمل في ألا تقوم في فلسطين دولة يهودية مستقلة»[٢١].

والأمر الذي أصرت عليه الدول العربية هو عدم إمكان الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل إلى أن تسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم. وقد كان برنادوت متعاطفاً جداً مع هذا المطلب. فقد حث مجلس الأمن على ضرورة عودة اللاجئين «في أقرب وقت ممكن عملياً»، وأعرب عن رأيه أن موعد عودتهم يجب ألا يكون مرهوناً بالتوصل إلى صلح رسمي أو حتى ببدء المفاوضات التي تهدف إلى هذه الغاية[٢٢]. وهنا كان برنادوت قد حل محل العرب وأصبح «العدو الرقم واحد» لإسرائيل.

وفي ١٧ أيلول، أي في اليوم التالي لتقديمه تقريره إلى الأمم المتحدة، سافر بالطائرة إلى القدس لتفقد المبنى الذي كان يفكر في أن ينقل مقر عمله إليه. لقد بدا من غير الحكمة أن يعرّض حياته للخطر من أجل عمل إداري بسيط. بل إنه كان يعلم بوجود خطر حقيقي من هذا النوع. فخط الجبهة في القدس كان مسرحاً لسيل مستمر من حوادث انتهاك وقف إطلاق النار، حيث كثر القناصة والمسلحون من فئات متنوعة في المنطقة. وكان هؤلاء يفرضون على المراقبين الدوليين الوقوف للتفتيش. وقبل يوم واحد بثّت محطة إذاعة رودس نبأً يقول إن أحد رجال الشرطة عثر على جثة برنادوت في أحد شوارع حيفا. وعندما اقتربت طائرته من القدس، تلقى ضابط الإشارة رسالة تفيد أن مصدرها حيفا، وتحذّره بأن كل الطائرات التي تهبط في مطار الخالدية في القدس تتعرض لإطلاق النار عليها.

هبطت الطائرة بسلام، إلا أن الجنرال آج لاندستروم، الممثل الشخصي للوسيط الدولي، ورئيس أركان فرقة المراقبين الدوليين، اقترح أن يتّخذا طريقاً غير مباشر للدخول إلى المدينة تجنباً للمنطقة «الحامية» المحيطة ببوابة مندلبوم. بيد أن برنادوت رفض قائلاً: «لا أحب أن أفعل هذا. بل علي أن أتعرض للمخاطر التي يتعرض لها رجالي من المراقبين. وبالإضافة إلى هذا أعتقد أنه ليس من حق أحد أن يمنعني من المرور واجتياز الخط»[٢٣].

وجه المغتالون ضربتهم بينما كان برنادوت ومرافقوه في طريق العودة. وقد كتب لاندستروم يقول: «سارت السيارة بسرعة عبر الخطوط اليهودية من دون حدوث شيء». وأضاف:

> كان الحاجز مرفوعاً إلا أن الحارس أنزله نصف المسافة عندما رآنا، ثم رفعه، وعاد في النهاية فأنزله بأكمله. وقد اضطرنا ذلك إلى الوقوف. وصاح ضابط الاتصال اليهودي قائلاً كلاماً بالعبرية للحارس. فرفع الحاجز بأكمله وواصلنا السير. وقد اشتُبِه بعد الجريمة في أن هذا الاستخدام الغريب للحاجز كان حتماً إشارة للقتلة بأننا في الطريق. بل وربما كان إشارة تبيّن السيارة التي كان يركبها فولك برنادوت. إلا أن هذا يفترض أن الجنود اليهود العاملين عند الحاجز كانوا طرفاً في المؤامرة... وفي حي القطمون أوقفتنا سيارة جيب من طراز سيارات الجيش اليهودي. كانت موجودة عند حاجز قائم في الطريق ومليئة برجال يلبسون زي الجيش اليهودي. وشاهدت في الوقت نفسه رجلاً يعدو من السيارة الجيب. لم أهتم كثيراً بالأمر فقد ظننت أن الحاجز ليس إلا

نقطة تفتيش أخرى. إلا أن الرجل أدخل رشاشه من النافذة المفتوحة في الجانب الذي كنت أجلس فيه في السيارة وأطلق النار مباشرة عن قرب على الكونت برنادوت والكولونيل سيروت. وسمعت كذلك طلقات أخرى تطلق من نقاط أخرى ودبت فوضى كبيرة...

وقع الكولونيل سيروت في المقعد إلى الخلف وأدركت فوراً أنه قد مات. أما الكونت برنادوت فقد وقع إلى الأمام وتصورت في ذلك الوقت أنه كان يحاول الاحتماء. وسألته: «هل جرحت؟» فأومأ بالإيجاب ووقع إلى الخلف فساعدته على الاضطجاع في السيارة. وأدركت أنه مصاب بجراح بليغة. فقد كان هناك دم كثير على ثيابه، وخصوصاً حول قلبه... وأصبحت قانعاً بعد أن فكّرت في كيفية وقوع الحادث أنه كان عملية اغتيال متعمدة ومخططة بدقة. فقد اختيرت البقعة التي أُوقفت فيها السيارات بعناية. وكان واضحاً أن الذين جاؤوا إلى السيارات لم يكونوا يعرفون مجرد السيارة التي كان يركب فيها الكونت برنادوت فحسب، بل كانوا يعرفون أيضاً في أي مقعد في السيارة على وجه التحديد كان يجلس[٢٤].

توفي الكونت برنادوت بعد دقائق قليلة من إطلاق النار. وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلن القتلة أنفسهم أنهم أعضاء في «هازيت هامولييث» «جبهة الوطن» وهي مجموعة متفرعة من «عصابة شتيرن». وقد كشف القتلة في رسالة بعثوها إلى «وكالة الصحافة الفرنسية» في تل أبيب أنه «في رأينا أن كل مراقبي الأمم المتحدة الموجودين في فلسطين هم قوات احتلال أجنبية لا حق لها في الوجود في أرضنا». إلا أنهم اعترفوا أن قتل الكولونيل سيروت كان «خطأ قاتلاً... فقد ظن رجالنا أن الضابط الجالس إلى جانب الكونت برنادوت كان العميل البريطاني المعادي للساميين الجنرال لاندستروم»[٢٥].

وقد وصف الجنرال لاندستروم في رسالة احتجاج هذا الاغتيال بأنه «انتهاك خطير جداً للهدنة وصفحة سوداء في تاريخ فلسطين، ستطلب الأمم المتحدة بياناً كاملاً بملابساتها»[٢٦].

إلا أنه لم يجرِ تقديم أي بيان سواء إلى الأمم المتحدة أو إلى أي سلطة أخرى. فقد رد

الإسرائيليون أولاً على مطالبة الأمم المتحدة بإنزال حكم العدالة بالقتلة بأنهم لم يستطيعوا العثور عليهم. ثم قاموا بعد شهرين من الضغط الدولي باعتقال ناثان يلين ـ مور، رئيس «عصابة شتيرن»، وماتيتياهو شمولوفيتز، وهما يهوديان بولنديان كانا قد هاجرا إلى فلسطين قبل بضع سنوات. واختبأ يهودي بولندي ثالث هو إسحق شامير، قائد العمليات في المنظمة ورئيس وزراء إسرائيل لاحقاً.

قُدِّم يلين ـ مور وشمولوفيتز إلى محكمة عسكرية في عكا، فادعيا عدم وجود دليل ضدهما. فمنظمتهما ليست منظمة إرهابية، وهما لم يشتركا شخصياً بأي أعمال إرهابية، إذ إن الادعاء لم يقدّم أي إثبات. واعترض يلين ـ مور كذلك على تقديم المدنيين إلى محكمة عسكرية(٢٧). أما عن برنادوت فقد ندد به في خطاب تقريع مسهب، باعتباره عدواً لإسرائيل، قام بأشياء منها «أنه وقف عائقاً في طريق احتلال اليهود مملكة شرق الأردن وفلسطين بأكملها»(٢٨). وقد حُكِم على أحدهما بالسجن ثمانية أعوام والآخر بالسجن خمسة أعوام على أن يعاملا معاملة خاصة باعتبارهما سجينين سياسيين. وبعد ذلك زادت المحكمة من لينها فأمرت بإطلاق سراح الرجلين وشاهدهما نظراً لأنهم عبروا عن رغبتهم الخالصة في أن يكونوا مواطنين يلتزمون بحدود القانون(٢٩).

وبعد ذلك بسبعة وعشرين عاماً، أي في تموز ١٩٧٥، مُنِح منفّذا عملية الاغتيال الأخرى الشهيرة التي دبرتها «عصابة شتيرن»، والتي طاولت اللورد موين، الوزير البريطاني المقيم في الشرط الأوسط، مرتبة الشرف العسكري الكاملة في إسرائيل. وكان إلياهو حكيم وإلياهو بيتزوري قد أُعدِما في القاهرة في العام ١٩٤٥، وبعد أن سُجّيا في «قاعة البطولة»، تم دفن جثتيهما في قطاع من مقبرة إسرائيل العسكرية مخصص للأبطال والشهداء، وذلك بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الدينية. فقد نُقِلت جثتاهما من قبريهما في القاهرة، وعندما حُمِل نعشاهما المجللان بالأعلام من الخطوط المصرية إلى الخطوط الإسرائيلية، قام الجنود السويديون التابعون لقوات الأمم المتحدة في سيناء بمهمة حرس الشرف، وهم لا يعلمون شيئاً عن حقيقة الجثتين.

«الصهيونية القاسية» ـ أو «تجميع» يهود العراق

التاريخ هو اليوم الأخير من عيد الفصح اليهودي في نيسان ١٩٥٠. وفي بغداد قضى

اليهود هذا اليوم وهم يتنزهون على ضفاف نهر دجلة احتفالاً بـ «أغنية البحر». كان هذا تقليداً درجت عليه أقدم جالية يهودية في العالم. إذ إن يهود العراق الذين كانوا يعدون مائة وثلاثين ألفاً يُرجِعون أصلهم إلى نبوخذ نصر وتدمير المعبد الأول والنفي البابلي. وكان نحو من خمسين ألفاً منهم يحتشدون في هذه الأرض الرحبة. وعندما حلت الساعة التاسعة مساءً كان الجمع قد أخذ يتفرق ويقل. إلا أن بعض الشباب اليهود المثقفين كانوا لا يزالون في شارع أبو نواس، متجمعين في مقهى «الدار البيضاء».

وفجأة انقلب الجو الودي الوادع بفعل انفجار. فقد أُلقِيت قنبلة صغيرة من سيارة مارة وانفجرت على الرصيف خارج المقهى تماماً. ومن الصدف أن أحداً لم يُصَب بأذى. إلا أن الحادث هز الجالية اليهودية. فقد أصبح اليهود مقتنعين أن المتطرفين العراقيين يريدون قتلهم. وبدأ ضعاف النفوس يتهامسون «لقد أصبح من الأفضل الذهاب إلى إسرئيل». وفي اليوم التالي توافد عدد كبير إلى المكاتب التي ينبغي على اليهود الذين يريدون التخلي عن جنسيتهم العراقية أن يحضروا إليها لتسجيل أسمائهم. فقد كانت الحكومة العراقية قد اعترفت رسمياً قبل شهر واحد، أي في عيد البوريم، بحق اليهود في الهجرة. وكان هدفها من ذلك منع الهجرة بالطرق غير المشروعة. وقد بينت الصحف الأسباب فقالت: «إن المقابلات بين الشرطة والمجموعات المهاجرة تدل على أن بعض اليهود العراقيين لا يريدون أن يعيشوا في هذه البلاد. وهربهم يلصق بالعراق سمعة سيئة. إن الذين لا يريدون أن يعيشوا بيننا لا مكان لهم في بلادنا. فليذهبوا عنا»[٣٠]. إلا أن الاستجابة كانت ضعيفة. وقد ذهب عدد من ضباط الشرطة إلى المعابد اليهودية، وبينوا أن كل ما كان على اليهود أن يفعلوه كي يغادروا العراق بسلام هو أن يوقعوا الاستمارة المطلوبة. إلا أن اليهود كانوا يتخوفون من أن يكون ذلك مجرد فخ يكشف الصهيونيين بينهم، فقد كانت الصهيونية تعتبر جريمة كبيرة في القانون العراقي.

بلغ عدد اليهود الذين وقعوا استمارة الهجرة بعد حادث انفجار القنبلة حوالى عشرة آلاف. وقد حُوِّل كنيس عزرا داود الكبير إلى مكتب تسجيل. وأصبح رجال الشرطة والكتبة المتطوعون يعملون فيه ليل نهار من أجل إتمام المهمة. وخُصِّص أحد المطابخ من أجل توفير الطعام لهم. وكان معظم الذين طلبوا الهجرة من الفقراء الذين لم يكن لديهم شيء يخسرونه. بيد أن شعور الفزع لم يستمر طويلاً، ما قلل من عدد الذين يطلبون تسجيل أسمائهم للهجرة. وبالإضافة إلى هذا، فقد كان من المفروض أن يسافروا

بالطائرات، إلا أنه لم تأت غير طائرة واحدة فقط لنقل مائة وعشرين منهم إلى إسرائيل عن طريق قبرص.

ثم حدث انفجار آخر، وقد استهدف هذه المرة مكتب «المعلومات الأميركي» الذي كان يقصده عدد كبير من الشباب اليهود للقراءة. ومرة أخرى تردد افتراض أن منظمة عراقية متطرفة وضعت القنبلة. وشاءت الصدف ألا يصاب أحد بأذى من جراء انفجارها. ولهذا فقد عاد الازدحام من جديد في كنيس عزرا داود. إلا أن الفزع هذه المرة، وعدد طالبي الهجرة، كان أقل من المرة السابقة.

ومرت السنة واقترب شهر آذار ١٩٥١، وهو الأجل النهائي الذي حُدِّد للتخلي عن الجنسية العراقية.

وجاء الانفجار الثالث مسبباً وقوع ضحايا. فقد وقع خارج معبد مسعودا شمطوف الذي كان يُعتَبر مركز تجمع للمهاجرين. وفي ذلك اليوم من أيام شهر كانون الثاني، كان الكنيس يغص باليهود الأكراد الذين جاؤوا من مدينة السليمانية في شمال العراق. وكان صبي يهودي يقوم بتوزيع الحلوى على بعض الذين كانوا واقفين ينظرون بشيء من الفضول. وعندما انفجرت القنبلة قُتِل الصبي على الفور وأُصِيب شخص كان يقف خلفه بجروح بالغة في عينيه.

لم تعد هنالك بقية من شك في تصور اليهود. فقد أصبحوا يعتقدون تماماً أن منظمة معادية لليهود تتآمر ضدهم. ورأوا أن من الأفضل لهم أن يغادروا العراق قبل فوات الأوان. وأصبحت الطوابير طويلة خارج كنيس عزرا داود، وفي الليلة التي سبقت الأجل النهائي كان بعضهم يدفعون مبالغ وصلت أحياناً إلى مائتي جنيه إسترليني ليضمنوا إدراج أسمائهم في قائمة المهاجرين. وبعد بضعة أيام أصدر البرلمان العراقي قانوناً بمصادرة ممتلكات كل اليهود الذين تخلوا عن جنسيتهم. ولم يُسمَح لأحد منهم بأن يأخذ معه أكثر من سبعين جنيهاً عند خروجه من البلاد. وبدأت الطائرات تصل بمعدل ثلاثة أو أربعة في اليوم، حيث كان المهاجرون يُنقَلون أولاً إلى نيقوسيا، يصحبهم أحد ضباط الشرطة العراقيين، وبعد ذلك بفترة تم الاستغناء عن هذا التظاهر وأصبح المهاجرون يُنقَلون مباشرة إلى مطار اللد في إسرائيل. ويعود ضابط الشرطة وحده في الطائرة الخالية. ولم

يمضِ وقت طويل حتى أصبح عدد كل من تبقى من الجالية، التي كان قوامها مائة وثلاثين ألفاً وتخلت عن دورها وممتلكاتها وتراثها القديم، لا يعدو خمسة آلاف شخص.

ولم يمضِ وقت طويل حتى انفجرت قنبلة من نوع آخر هزت البقية الباقية من يهود العراق. فقد علموا أن الانفجارات الثلاثة لم تكن من تدبير بعض المتطرفين العرب، وإنما كانت من عمل من أرادوا إنقاذهم، وكانوا أعضاء في منظمة سرية تدعى «الحركة»، تلقى زعيمها الملقب بـ«قائد الأحياء اليهودية في العراق» هذه الرسالة من ييغال ألون ـ قائد مغاوير «بالماخ»، والذي أصبح فيما بعد وزيراً لخارجية إسرائيل:

> أخي رمضان... لقد سررت كثيراً أن علمت أنك نجحت في تكوين مجموعة وأننا استطعنا أن نرسل لكم على الأقل بعض الأسلحة المخصصة لكم. إن مما يحز في النفس أن يتصور المرء أن اليهود قد يتعرضون من جديد للمجازر، وتُغتَصب نساؤهم، ويتلوث شرف أمتنا من جديد... وإذا ما اندلعت القلاقل فإنك تستطيع أن توسّع دائرة اختيار المدافعين وتضم بعض اليهود الذين لم يتم تنظيمهم بعد كأعضاء في الحركة السرية. ولكن احذر من أن تفعل ذلك قبل الأوان فتعرّض وحداتك للخطر. فوحداتك هي في الواقع الدفاع الوحيد ضد التعرض لمجازر رهيبة[٣١].

أما الحقيقة المذهلة وهي أن القنابل التي أحدثت فزعاً في أوساط الجالية اليهودية كانت قنابل صهيونية، فقد انكشفت عندما حدث في صيف العام ١٩٥٠ أن دخل رجل حسن الهندام محل أوروزدي باك، أكبر المحلات التجارية في بغداد. وعندما رآه أحد الموظفين، وهو لاجىء فلسطيني، اصفر وجهه وترك عمله وجرى إلى الشارع حيث أوقف اثنين من رجال الشرطة وقال لهما: «لقد رأيت رجلاً أعرف أنه إسرائيلي». فقد كان هذا الموظف في الماضي يعمل في أحد مقاهي عكا. وكان يعرف يهودا تجار منذ ذلك الوقت. وعند اعتقال تجار اعترف بأنه إسرائيلي. وقال إنه جاء إلى بغداد ليتزوج من فتاة يهودية عراقية. وقد أدت أقواله إلى اعتقال آخرين بلغ مجموعهم حوالى خمسة عشرة شخصاً. وقد انهار أثناء الاستجواب شالوم صالح، وهو شاب صغير كان مسؤولاً عن مخابىء أسلحة «هاغاناه». وأخذ رجال الشرطة من كنيس إلى كنيس حيث دلهم على مخابىء الأسلحة التي هُرِّبت إلى العراق من أيام الحرب العالمية الثانية. وفي المحاكمة وجه الادعاء إليهم التهمة بأنهم أعضاء في منظمة صهيونية سرية، هدفها الرئيسي، الذي

أسهم إلقاء ثلاثة قنابل في تحقيقه إسهاماً كبيراً، إخافة اليهود لإرغامهم على الهجرة في أقرب وقت. وقضت المحكمة على اثنين من المتهمين بالإعدام، أما الباقون فحكمت عليه بالسجن مدداً طويلة.

كان تجار نفسه أول من خرج عن الصمت اليهودي في هذه القضية. فعلى الرغم من أن محكمة بغداد قضت عليه بالسجن مدى الحياة إلا أنه أُطلِق بعد عشر سنوات وتمكن من الذهاب إلى إسرائيل. وفي ٢٩ أيار ١٩٦٦ نشرت مجلة «هاعولام هازيه» الأسبوعية تقريراً عن هجرة اليهود العراقيين يستند إلى إفادة تجار. وفي التاسع من تشرين الثاني ١٩٧٢ نشرت مجلة «بلاك بانثر» المتطرفة وصوت اليهود الشرقيين في إسرائيل القصة كاملة. وقد تضمنت الرواية التي نشرتها «بلاك بانثر» شهادة اثنين من المواطنين الإسرائيليين كانا في بغداد في ذلك الوقت. أولهما قدوري سالم

> الذي يبلغ التاسعة والأربعين وإن كان يبدو عليه أنه في الستين. وهو نحيف يكاد يكون أحدب الظهر، مغضن الوجه، وإحدى عينيه من زجاج، إذ إنه فقد عينه اليمنى عند باب كنيس مسعودا شمطوف. ويقول متذكراً: «كنت واقفاً بالقرب من باب المعبد وكنت قد تخليت عن جنسيتي العراقية وأردت معرفة ما جدّ من أمور. وفجأة سمعت صوتاً أشبه بانفجار. ثم سمعت ضجة عالية. وشعرت بضربة تصيبني كما لو أن جداراً هوى فوقي. وأصبح كل ما حولي سواداً. ثم شعرت بشيء بارد ينزل على خدي، فلمسته بيدي فإذا هو دم. إنها عيني اليمنى. أغمضت عيني اليسرى ولم أعد أرى شيئاً. ثم قال لي الطبيب إن من الأفضل اقتلاعها».
>
> بعد خروجه من المستشفى بقي ثلاثة أشهر في العراق. ثم جاء دوره في الذهاب إلى إسرائيل. وقد أُرسِل الكاتب السابق إلى أحد معسكرات الهجرة. وبعد ذلك ضاعت هباء كل جهوده للحصول على تعويض. فهو يدعي: «لقد أُصِبت من جراء القنبلة. وقد أثبتت المحكمة أن «الحركة» هي التي ألقت القنبلة. ولذا يجب على حكومة إسرائيل أن تعطيني تعويضاً». إلا أن الحكومة الإسرائيلية لا تعترف بمسؤوليتها عن حوادث انفجار القنابل في بغداد، ولا تستطيع على أي حال أن تعترف بأنه جُرِح أثناء العمليات. ويقول: «إنني مستعد أن أكون ضحية للدولة، لكن حين يكون الوضع في البيت سيئاً،

وعندما تطلب زوجتي المال ولا مال لدينا، ما قيمة التضحية بالنفس وحسن النية؟».

أما الشاهد الآخر فكان محامياً عراقياً يعيش في تل أبيب. وقد قال لمجلة «بلاك بانثر»:

بعد القنبلة الأولى التي ألقيت على مقهى «الدار البيضاء»، سرت شائعات كثيرة عن أن الشيوعيين هم وراء الحادث. إلا أنه في اليوم التالي للانفجار وفي الساعة الرابعة صباحاً كانت تُوزَّع منشورات على القادمين الأول إلى الكنيس. وقد حذرت المنشورات من المخاطر التي يدلّ عليها إلقاء القنبلة وحثت اليهود على الذهاب إلى إسرائيل.

وقد وجد سلمان البياتي، قاضي التحقيق في جنوب بغداد، غرابة في الأمر. فقد قال إن توزيع المنشورات في هذه الساعة المبكرة من الصباح يدل على علم مسبق بالانفجار. ولذا فقد أصدر تعليماته إلى رجال الشرطة للتحقيق على هذا الأساس، مستنتجاً في الوقت نفسه أن الذين ألقوا القنبلة كانوا يهوداً يهدفون إلى تعجيل الهجرة. وقد أعتقِل شابان صغيران بالفعل.

إلا أن وزارة العدل تدخلت على غير توقع. وأُطلِق سراح الصبيين. وانتقلت القضية إلى يد قاضي التحقيق كمال شاهين من شمال بغداد. وبعبارة أخرى فقد كانت الرغبة في عدم الرؤية لا تزال موجودة في هذه المرحلة. بل إن حركة الهجرة كلها جاءت نتيجة للرغبة في عدم الرؤية، أو ربما في اتفاق أكثر فاعلية بين الحكومة والمحكمة وممثلي الصهيونية.

ولكن بعد تفجير قنبلتين أخريين واعتقال المبعوث الإسرائيلي كان الوضع قد تجاوز الحد. وأخذت الشرطة تعمل بجد وأصبح مستحيلاً إيقاف العجلات. ولا بد من إضافة أمر آخر في الظروف الموضوعية للقضية وهو أن المحاكمة تمت وفقاً للقانون الدولي. فقد كان الدليل دامغاً إلى حد أنه لم يكن من الصعب على الإطلاق إصدار تلك الأحكام[٣٢].

عندما وجه بن غوريون نداءاته العاطفية التي ناشد فيها اليهود أن يهاجروا إلى دولة

إسرائيل الجديدة، كان يخاطب بشكل خاص اليهود «الأوروبيين» (من العالمين الجديد والقديم). فيهود أوروبا لم يكونوا فقط الأساس الذي انطلقت الصهيونية منه، بل كانوا كذلك المصدر الذي استمدت منه الحركة رجالها ذوي الأهلية الكبيرة الذين جاؤوا متسلحين بالمهارات الفنية وبالمنطلقات الاجتماعية والثقافية التي تحتاج لها إسرائيل. إلا أن هذا المصدر كان قد بدأ يجف بعد أن انتهت المحرقة. ولهذا فقد قرر الصهيونيون أنه لا بد من «تجميع» اليهود «الشرقيين» أيضاً. وكثيراً ما يُنسَى أن مادة «الضمانات» في وعد بلفور التي تقول: «على أن يكون مفهوماً فهماً واضحاً أنه لن يتخذ أي عمل يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية التي تعيش حالياً في فلسطين، أو بالحقوق والوضعية السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي دولة أخرى» قد صيغت بهذا الشكل لتشمل اليهود في مواطنهم المختلفة كما تشمل العرب من أهالي فلسطين. إلا أن اقتلاع مليون من اليهود «الشرقيين» من ديارهم يدل على أن الصهيونيين قد تجاهلوا هذه المادة بشقّيها. فقد طبقوا أساليب واحدة في جوهرها، إلا أنها ربما لم تُطبّق بالاتقان نفسه الذي طُبّقت به في العراق. حتى أن أحدهم دعاها «صهيونية القسوة»[٣٣].

وإذا كانت الصهيونية، كظاهرة تاريخية، رد فعل للعداء للسامية، فإن ذلك يستتبع أن الصهيونيين وجدوا في ظروف معينة أن لهم مصلحة في إثارة المرض الذي كانوا يأملون في القضاء عليه في النهاية. وقد كان هرتزل نفسه أول من لاحظ فائدة استخدام العداء للسامية كحافز لليهود على الهجرة. «لقد ازداد العداء للسامية قوة ولا يزال يقوى، ولكنني أزداد قوة كذلك»[٣٤]. وقد وُجد صهاينة متفانون في صهيونيتهم يرون أن من واجب الحاخامات ودعاة القومية اليهودية وزعماء الجاليات اليهودية أن يعملوا على إبقاء هذا التحيز ضد اليهود[٣٥]. وكانت حاجة إسرائيل إلى المهاجرين في أوائل الخمسينيات كبيرة حتى أن صحافياً كتب في صحيفة «دافار» ذات النفوذ الواسع ولسان حال الحركة النقابية الإسرائيلية، يقول:

> إنني لا أخجل من الاعتراف بأنه لو كانت لديّ السلطة، مثلما أن لديّ الرغبة، لانتقيت عشرين شاباً نشيطاً، يتحلون بالذكاء والحصافة والإيمان العميق بقضيتنا ويشتعل فيهم الحرص على الإسهام في إنقاذ اليهود، وأرسلتهم إلى البلاد التي نجد اليهود فيها غارقين في شعورهم الآثم من الرضا عن النفس. وتكون مهمة هؤلاء الشباب أن يتنكروا في زي غير اليهود، ويزعجوا اليهود بترديد شعارات معادية للسامية مثل «يهود قذرون» و«على اليهود أن

يرحلوا إلى فلسطين». وما شابه ذلك. وإنني أقسم أن النتائج من حيث تدفق المهاجرين إلى إسرائيل من هذه البلاد ستكون أكبر بعشرة آلاف مرة من النتائج التي يحققها آلاف المبعوثين الذين يحاولون منذ عشرات السنين أن يقنعوا الذين لا يسمعون[٣٦].

كانت الصهيونية أقل إقناعاً بين اليهود الشرقيين منها بين اليهود الأوروبيين. ففي السنوات التي سبقت قيام الدولة اليهودية جاء ١٠,٤ في المائة من المهاجرين اليهود من البلاد «الأفريقية والآسيوية»[٣٧]. وكانت الأغلبية العظمى من اليهود الشرقيين يهوداً عرباً في الواقع، والسبب في أنهم لم يحفلوا كثيراً بالصهيونية هو ببساطة أنهم، على مر التاريخ، لم يعانوا شيئاً يشبه الاضطهاد والتفرقة اللذين عاناهما إخوانهم في أوروبا المسيحية. صحيح أنه كان هناك بعض التحيز، إلا أن حياتهم كانت على وجه العموم حياة مريحة وجذورهم عميقة. أما أكثر اليهود الشرقيين شعوراً بأنهم يعيشون في بلادهم فكانوا يهود العراق. بل إن أحد المسؤولين الحكوميين أقر بكل صراحة أن سلالتهم في بلاد ما بين النهرين أبعد غوراً من سلالة الأغلبية المسلمة:

إن الكثيرين منا يعتبرون أن اليهود سكان هذه البلاد الأصليون. ونحن نؤمن استناداً إلى القرآن الكريم، أنهم من سلالة إبراهيم، ويعود ذلك إلى حوالى أربعة آلاف سنة. ولذلك فإننا ـ نحن المسلمين ـ إذا ما قورنا بهم، نُعتبَر دخلاء، لأن وجودنا في هذه البلاد يرجع إلى حوالى ١٥٠٠ سنة فقط[٣٨].

وقد مر وقت كان فيه عدد اليهود في بغداد يزيد على عدد سكانها من العرب. وبما أن الجالية اليهودية كانت غنية ومتعلمة فإنها وجدت نفسها في هذا القرن في مركز سهّل لها الاستفادة من تطور البلاد ورقيها السريع. فقد أصبح اليهود يسيطرون على عدد كبير من المؤسسات العامة ومعظم المصارف والمحلات التجارية الكبيرة. وكان أفقر اليهود أفضل حالاً من الفرد العراقي المتوسط الحال[٣٩]. كذلك كان اليهود يتمتعون في ظل الدستور بالمساواة مع بقية المواطنين. وكان لهم ممثلوهم في البرلمان، كما كانوا يعملون في الجهاز الحكومي، بل إن وزير المالية العراقي بين العامين ١٩٢٠ و١٩٢٥ كان يهودياً.

أما في الحالات النادرة في التاريخ العربي التي كان المسلمون، أو حتى النصارى، ينقلبون فيها على اليهود الذين يعيشون بينهم، فإن هذا الانقلاب لم يكن يرجع إلى العداء

للسامية، بمعناه الأوروبي التقليدي، وإنما كان نتيجة تعصّب ناجم عن استياء لم يكن غير مبرّر. فقد كان اليهود، مثل غيرهم من الأقليات، يوالون، بل وينتفعون، من الحكم القائم الذي كانت الأغلبية تعتبره حكماً أجنبياً مستبداً. وكان هذا يعني في العصر الحديث أن الجاليات اليهودية الموجودة في المنطقة الممتدة من العراق إلى المغرب كانت تلقى عطفاً خاصاً بدرجات متفاوتة من قبل الفرنسيين أو البريطانيين الذين كانوا يحكمون العالم العربي. ولئن كان لا بد أن يتحمل اليهود العرب أنفسهم شطراً من المسؤولية عن هذا التحيّز ضدهم الذي ولدته تصرفاتهم، فإنهم لا يستحقون إلا الشطر القليل من اللوم عن السبب الآخر في العداء العربي لهم، ألا وهو الصهيونية، التي تبيّن فيما بعد أنها أكثر تمزيقاً بكثير لحياتهم.

يرجع النشاط الصهيوني في العراق وغيرها من الدول العربية إلى بداية القرن العشرين. ولعل هذا النشاط كان غير ملحوظ في البداية، بل لقد مرت فترة في أوائل العشرينيات منحت فيها الحكومة العراقية ترخيصاً رسمياً للجمعية الصهيونية العراقية. وحتى عندما لم توافق الحكومة على تجديد هذا الترخيص، ظلت الجمعية عدة سنوات أخرى تمارس نشاطها بصورة غير رسمية. وقد كان العداء العربي ينصبّ في البداية على البريطانيين، لا على اليهود المحليين. في العام ١٩٢٨ وقعت أحداث شغب عندما قام السير ألفريد موند، الصهيوني البريطاني، بزيارة بغداد. وفي العام التالي تميزت «المعارضة العراقية لسياسة بريطانيا العظمى الموالية لليهود»[٤٠] بالتظاهرات في المساجد والشوارع، وبوقوف أعضاء البرلمان العراقي دقيقتي صمت، وبظهور الصحف موشحة بالسواد، وبالبرقيات المرسلة إلى لندن. ولم يعد اليهود العرب مدعاة شك وسخط إلا في أواسط الثلاثينيات، عندما أصبحت أصداء القلاقل في فلسطين تتردد في العالم كله. وقد بلغت هذه المشاعر ذروتها في العراق في العام ١٩٤١ عندما وقعت قلاقل استمرت يومين وقتل فيها الغوغاء عدداً يراوح بين مائة وسبعين ومائة وثمانين من اليهود، وأصابوا عدة مئات آخرين بجراح[٤١]. كانت هذه الأحداث سيئة جداً، إلا أنها كانت أول مذبحة لليهود في تاريخ العراق. وفوق هذا فقد حدثت في فترة كانت فيها البلاد في حال من الفوضى السياسية، إذ إن ثورة رشيد عالي الكيلاني الموالية للنازية والتي لم تعمر طويلاً، كانت قد بدأت تنهار، وفرّ معظم رجال حكومته عندما بلغت حملة بريطانية أبواب المدينة.

لم تتكرر أحداث العنف هذه. ونظراً لهذا ولازدهارهم الاقتصادي، فإن اليهود أخلدوا

إلى شعور جديد بالأمن(٤٢). ومع ذلك فقد ظل الصهيونيون يعملون في أوساطهم. ففي أواسط الأربعينيات وزع الصهيونيون كتيبات بعنوان «لا تشتروا من المسلمين». إلا أن الصهيونيين لم يكونوا وحدهم في الميدان، إذ إن اليهود اليساريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم «يهوداً وعرباً في الوقت نفسه» شكلوا رابطة لمكافحة الصهيونية(٤٣).

وعند انتهاء «حرب الاستقلال» الإسرائيلية كان لا يزال يعيش في العراق مائة وثلاثون ألفاً من اليهود. وقد نظمت «الحركة» الخط الحديدي السري الفارسي» لتهريب اليهود إلى إسرائيل عن طريق إيران. وقد وقعت في بعض الأحيان اشتباكات بين رجال الشرطة ومرشدي القوافل. وكانت هذه الاشتباكات السبب الذي جعل الحكومة تسمح بالهجرة اليهودية. إلا أن الذين غادروا العراق، سواء بالوسائل المشروعة أو غير المشروعة، كانوا قلائل جداً. وقد بيّن ساسون خضّوري، رئيس حاخامات العراق، ذلك بعد بضع سنوات فقال:

> لقد كان اليهود والمسلمون في العراق يسلمون بأن اليهودية دين وأن يهود العراق مواطنون عراقيون. أما المشكلة الفلسطينية فكانت بعيدة. ولم يكن هناك شك في أن يهود العراق كانوا يلتزمون الموقف العربي(٤٤).

إلا أن بن غوريون والصهيونيين لم يكونوا ليسلّموا بهذه السهولة. فقد كانت إسرائيل بحاجة ماسة إلى اليد العاملة. ولم يكن بد من «تجميع» اليهود العراقيين. يقول خضّوري:

> في منتصف العام ١٩٤٩ كانت أبواق الدعاية الكبيرة تمارس نشاطها في الولايات المتحدة. وأخذ يتردد أن الدولارات الأميركية ستنقذ يهود العراق، سواء أكان يهود العراق بحاجة إلى إنقاذ أم لا. وقد كانت هناك «مذابح» يومية لليهود تنشر أخبارها في صفحات صحيفة «النيويورك تايمز» نقلاً عن مصادر لم يلاحظ كثيرون أنها كانت في تل أبيب. ولكن لماذا لم يأت أحد لمقابلتنا بدلاً من مفاوضة إسرائيل على استيعاب يهود العراق؟ ولماذا لم يذكر أحد أن القيادة القوية المسؤولة لليهود العراقيين ترى أن هذه البلاد هي بلادهم، في الشدة والرخاء، وأننا كنا قانعين أن المشكلة لن تدوم طويلاً(٤٥).

غير أن المشكلة ظلت قائمة. فلم يكن المجتمع اليهودي العراقي نفسه والحكومة في العراق، الدولة التي كانت تعتبر بالمعايير الغربية دولة متخلفة، قادرين على مواجهة الضغوط التي مارسها الصهيونيون:

بدأ عملاء الصهيونية يظهرون في العراق - بين الشباب - ويستغلون شعوراً عاماً بالقلق ويشيرون إلى أن اليهود الأميركيين كانوا يقدمون مبالغ طائلة من أجل نقلهم إلى إسرائيل، حيث يستطيعون الاستمتاع بحياة هانئة.

وبدأت هجرة الصغار تمزق مشاعر الولاء العائلي. وبعد أن بدأ الكبار في الأسرة يقررون على تردد أن يلحقوا بأبنائهم، أخذ ضغط الولاء وتنازعه ينتشر بين الأخوة والأخوات.

وبعد ذلك استُخدِم أسلوب آخر:

بدأت تتردد مطالب شعبية بالسماح بهجرة جماعية لليهود، بدلاً من الهجرة الفردية الهادئة... فقد كانت دعوى «المذابح» قد انتشرت في الولايات المتحدة وأصبحت الحكومة العراقية تُتَّهَم بأنها تمسك اليهود على خلاف رغباتهم... وزادت الحملة الدعائية في أوساط اليهود... وأصبحت الحكومة العراقية بين شقي الرحى... قد كانت تُتَّهَم بتدبير المذابح واتخاذ أساليب عنيفة ضد اليهود... إلا أنها إذا حاولت أن تقمع أعمال الإثارة الصهيونية التي تهدف إلى دفع اليهود العراقيين، إلى هجرة جماعية، كانت تُتَّهَم بانتهاج سياسة التفرقة[٤٦].

أما لماذا «جُمّعوا»؟ فسرعان ما عرف الجواب يهود العراق، أو على الأقل من ذهب منهم إلى إسرائيل، أو من بقي فيها بعد وصوله إليها. إذ إن البقاء في إسرائيل لم يكن شأن كل اليهود الشرقيين الذين اقتُلِعوا من ديارهم. بل إن عدداً كبيراً منهم، وخصوصاً من كانوا يملكون المال أو الصلات، أو من كانوا متعلّمين أو لديهم الحافز الشخصي، نجحوا في شق طريقهم إلى أوروبا أو إلى أميركا. إلا أن الذين «جُمّعوا» بشكل لا يمكن الرجوع عنه ما لبثوا أن تعلموا أقسى المفارقات على الإطلاق، لأن اليهود الشرقيين لم يكونوا سوى طلقة محتقرة في فوهة مدفع الدعوة الصهيونية الأوروبية.

ماذا فعلت بنا يا بن غوريون؟
لقد هرّبتنا جميعاً!
ومن أجل الماضي تخلينا عن جنسيتنا
وجئنا إلى إسرائيل.

يا ليتنا جئنا على حمار ولم
نصل بعد إلى هنا!
يا لها من ساعة مشؤومة!
فلتذهب إلى الجحيم الطائرة التي جاءت بنا إلى هنا![٤٧]

هذه هي الأغنية التي أصبح اليهود العراقيون يرددونها. ولم يفلح حكام إسرائيل في القيام بشيء يُذهِب المرارة التي أصبح القادمون الجدد يحسون بها تجاههم. وأصبح عدد من الأساتذة الصهيونيين يلقون المحاضرات عليهم وهم في معسكراتهم المؤقتة. إلا أنهم ظلوا يرددون هذه الأغنية حتى بعد أن انتقلوا من هذه المعسكرات بوقت طويل، وحتى في الأعراس والاحتفالات. وظلت هذه الأغنية شائعة طوال الخمسينيات. إلا أنها اختفت في النهاية، ولكن لا يمكن القول إن الحنين إلى «الموطن القديم» قد اختفى باختفائها. فالفارق بين حالتهم التي كانوا عليها في «منفاهم»، وحالتهم التي أصبحوا فيها، وظلوا عليها، في «أرض الميعاد»، فارق ضخم. فإن جالية «من خير الجاليات وأغناها قد حُطِّمت وأصبح أبناؤها من الفقراء المعوزين». وقد كانت هذه الجالية «تتحكم في معظم موارد العراق وثرواته... فتحولت إلى مجموعة محكومة تعاني التمييز ضدها ومغلوبة على أمرها من كل جانب». كذلك كانت هذه الجالية تفاخر في الماضي بتفوقها العلمي، إلا أنها أصبحت فيما بعد تخرّج من الجامعيين، الذين يتعلمون في الجامعات الإسرائيلية، عدداً أقل من العدد الذي جاءت به من العراق. هذه الجالية الواثقة من قيمها المعنوية ومكانتها الثقافية والحضارية أصبحت في إسرائيل أرضاً تنتج «الجانحين من كل نوع وصنف». وقد اعتادت هذه الجالية في الماضي «أن تنتج خير الأبناء». إلا أنها لم تعد تنتج إلا «المعوقين» في إسرائيل[٤٨].

فضيحة لافون

كثرت حوادث انفجار القنابل في مصر في شهر تموز ١٩٥٤. واستهدفت هذه الحوادث بالدرجة الأولى الممتلكات الأميركية والبريطانية في القاهرة والإسكندرية. وقد افتُرِض عموماً أنها من تدبير جماعة «الإخوان المسلمين» التي كانت في ذلك الوقت تشكل أخطر تحد لسلطة البكباشي (الرئيس فيما بعد) جمال عبد الناصر التي لم تكن قد استقرت بعد ولثورته التي كان قد مضى عليها عامان. وكان عبد الناصر في ذلك الوقت يتفاوض مع بريطانيا على الجلاء عن قاعدتها العسكرية الضخمة في منطقة قناة

السويس، وكان أعضاء «الإخوان المسلمين»، بحماستهم الوطنية الكبيرة يعارضون بشدة قبول مصر بأي حل وسط.

ولهذا فقد كانت مفاجأة للرأي العام العالمي، واليهودي بشكل خاص، أن أعلن زكريا محيي الدين، وزير الداخلية المصري، في ٥ تشرين الأول اكتشاف شبكة تخريب إسرائيلية تتألف من ثلاثة عشر رجلاً، وبرز اشتباه في أن ذلك كان تلفيقاً «معادياً للسامية».

وازداد الاستياء عندما قُدِّمت المجموعة للمحاكمة في ١١ كانون الأول، فوقف موشيه شاريت، رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام البرلمان الإسرائيلي يندد «بالمؤامرة الخبيثة التي حُبِكت في الإسكندرية... وبالمحاكمة الصورية التي تُنظِّم هناك لمجموعة من اليهود وقعوا ضحية الاتهامات الكاذبة، ويبدو أنهم يتعرضون لمحاولات تهدف إلى انتزاع اعترافات منهم بالقيام بجرائم وهمية تحت وطأة التهديد والتعذيب...»[٤٩]. وأشارت صحيفة «دافار» النقابية إلى أن النظام المصري «يستوحي إلهامه من النازيين» وأعربت عن أساها «لتدهور أوضاع اليهود المصريين عموماً»[٥٠]. وقالت صحيفة «هآرتس» إن المحاكمة «تثبت أن الحكام المصريين لا يترددون في اختلاق أغرب الاتهامات إذا وجدوا أنها تناسبهم»، وأضافت تقول: «إن الأحوال الراهنة في مصر تجعل الضباط الحاكمين بحاجة إلى نوع من صرف الأنظار»[٥١]. وفي اليوم التالي صدرت صحيفة «الجيروساليم بوست» تحمل العنوان التالي «شاريت يقول أمام البرلمان إن المحاكمة الصورية في مصر تثير إسرائيل، وتبعث من جديد أساليب محاكم التفتيش».

وقد أثبتت المحاكمة أن حوادث انفجار القنابل كانت فعلاً من تدبير شبكة تجسس إسرائيلية إرهابية. وكان على رأس هذه الشبكة العقيد أفراهام دار، الذي يُعرَف كذلك بالاسم المستعار جون دارلنغ، مع مجموعة من المحترفين الذين اتخذوا مقرهم في مصر بأسماء وصفات مختلفة. وقد استقطب هؤلاء عدداً من اليهود المصريين من بينهم فتاة تدعى مارسيل نينيو، كانت تعمل في مكاتب إحدى الشركات البريطانية. وطبيعي أن اكتشاف هذه المنظمة لم يكن ليحسن من أحوال الأغلبية العظمى من اليهود المصريين الذين كانوا لا يريدون أن تكون لهم أي علاقة بالصهيونية. فقد كان لا يزال في مصر حوالى خمسين ألفاً على الأقل من اليهود المصريين، بينما كان عددهم في العام ١٩٤٧ يزيد على ستين ألفاً وكان أكثر من نصف عدد هؤلاء من الأجانب. وقد حدث، أثناء

الحرب العربية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٤٨ أن عمد الأهالي إلى التنفيس عن مشاعر خيبة الأمل لديهم بالقيام بأعمال ضد اليهود، الذين قُتِل عدد منهم في حوادث الشغب أو من جراء انفجار قنابل ألقاها بعض الإرهابيين. وعلى الرغم من ذلك، ومن الاضطراب الثوري الذي وقع بعد أربع سنوات، لم يغادر البلاد إلا عدد قليل من اليهود، بما في ذلك الأجانب منهم، ولم يذهب إلى إسرائيل إلا قلة من الذين غادروا. بل إن صحافياً يهودياً أكّد: «إننا نحن اليهود المصريين نشعر بالأمان في وطننا مصر»[٥٢].

والواقع أن صالح اليهود الشرقيين في مواطنهم المختلفة كان، كما رأينا، آخر ما تهتم به إسرائيل. وكانت لديها في تموز ١٩٥٤ مشكلات أخرى تشغل بالها. فقد كانت تشعر بالعزلة وعدم الأمان، فأصدقاؤها الغربيون، فضلاً عن بقية العالم، كانوا مستائين من تصرفاتها العدوانية. وقد نصحها مساعد وزير الخارجية الأميركية «بتغيير موقف الفاتح المنتصر الذي تتخذه»[٥٣]. والأمر الذي كان أكثر إقلاقاً لها كان التقارب الذي أخذ يزداد بين مصر من جهة وبين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى. فقد حث الرئيس أيزنهاور بريطانيا على التخلي عن قاعدتها العسكرية الضخمة في قناة السويس، بينما عجز بن غوريون عن تثبيطها عن ذلك. ومن أجل إحباط هذا التقارب أصدر الكولونيل بنيامين غيفلي، رئيس الاستخبارات الإسرائيلية، أوامره إلى شبكة الاستخبارات العاملة في مصر بأن تضرب ضربتها.

لم يكن رئيس غيفلي بنحاس لافون، وزير الدفاع الإسرائيلي، وموشيه شاريت، رئيس الوزراء الإسرائيلي يعلمان شيئاً عن العملية. فقد كان غيفلي عضواً في مجموعة قوية في وزارة الدفاع كانت كثيراً ما تتصرف في معزل عن الحكومة أو تتحداها بشكل سافر. وقد كان أفراد هذه المجموعة يتمتعون بحماية بن غوريون. وعلى الرغم من أن «الرجل العجوز» كان قد تخلى عن رئاسة الوزراء وانتقل إلى سدي بوكر، مقره في صحراء النقب، قبل ذلك ببضعة أشهر، إلا أنه استطاع بواسطتهم أن يبقي على سياسته «الفاعلة» المتصلبة التي كان يؤمن بها. وقد قضت تعليمات غيفلي بأن تقوم الشبكة العاملة في مصر بتفجير قنابل في المركزين الثقافيين الأميركي والبريطاني وفي دور السينما التي يمتلكها البريطانيون وفي عدد من المباني العامة المصرية. وكان المؤمل من وراء ذلك أن تخلص الدول الغربية إلى أنه توجد معارضة داخلية شديدة لهذا التقارب وإلى أن نظام عبد الناصر الذي يواجه هذا التحدي ليس بالنظام الذي تستطيع الدول الغربية أن تمنحه

قدراً كبيراً من الثقة[٥٤]. ولهذا فقد تؤدي أحداث العنف الغامضة المصدر إلى إقناع لندن وواشنطن بضرورة بقاء القوات البريطانية على ضفتي قناة السويس، فالعالم لم يكن قد نسي يوم السبت الأسود في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥١، في السنة الأخيرة من حكم الملك فاروق، عندما اجتاحت الجماهير الغاضبة شوارع القاهرة الرئيسية وأحرقت الفنادق والمحلات الأجنبية، ما خلّف عشرات القتلى من بينهم ثلاثة عشر بريطانياً.

انفجرت القنبلة الأولى في ٢ تموز في دائرة البريد في الإسكندرية. وفي ١١ تموز استؤنفت المفاوضات البريطانية ـ المصرية الخاصة بالسويس بعد أن ظلت متوقفة تسعة أشهر. وفي اليوم التالي أكدت الحكومة البريطانية للسفارة الإسرائيلية في لندن أن محتويات مخازن الأسلحة في السويس لن تُسلَّم إلى المصريين عند جلاء بريطانيا عن السويس. بيد أن مجموعة وزارة الدفاع الإسرائيلية لم تقتنع. وفي ١٤ تموز قام عملاؤها، الذين كانوا على اتصال لاسلكي سري بتل أبيب، بإلقاء قنابل على مكتبتي جهاز الإعلام الأميركي في القاهرة والإسكندرية. وفي اليوم نفسه انفجرت قنبلة فوسفورية قبل موعدها وهي في جيب شخص يدعى فيليب ناتانسون عند دخوله إلى صالة سينما «ريو» في الإسكندرية العائدة ملكيتها إلى بعض البريطانيين، وكاد انفجارها يحرقه وهو حي. وقد أدى اعتقاله واعترافاته التي أدلى بها فيما بعد إلى اكتشاف الشبكة كلها، إلا أن اكتشافها لم يتحقق إلا بعد اكتمال حلقة أخرى من الأعمال السرية والفشل الدبلوماسي. ففي ١٥ تموز أكد الرئيس أيزنهاور للمصريين أنه عندما يتم توقيع اتفاقية بشأن قناة السويس، فإن الولايات المتحدة ستدخل في «التزام أكيد» بالمعونات الاقتصادية من أجل تقوية القوات المصرية المسلحة[٥٥]. وفي ٢٣ تموز، الذي صادف ذكرى ثورة العام ١٩٥٢، قام العملاء الإسرائيليون، الذين كانوا لا يزالون أحراراً، بتوجيه ضربتهم الأخيرة. فقد أشعلوا حرائق في دارين من دور السينما ومكتب البريد الرئيسي ومحطة السكك الحديد. وفي اليوم نفسه أعلنت بريطانيا أن انطوني هيد، وزير الحرب، سيسافر إلى القاهرة. وفي ٢٧ تموز وقّع هو والمسؤولون المصريون بالأحرف الأولى على «نقاط الاتفاق الرئيسية» الخاصة بشروط جلاء بريطانيا.

استمرت المحاكمة من ١١ كانون الأول إلى ٣ كانون الثاني. لكن لم يمثل فيها كل الفعلة، لأن العقيد دار وزميلاً إسرائيلياً له تمكنا من الهرب، كما أن إسرائيلياً ثالثاً يُدعَى ماكس بينيت، وهو مجري المولد، انتحر. إلا أن كل الذين مثلوا أمام المحكمة أقروا بأنهم

مذنبون. وقد حُكِم على معظمهم، بمن فيهم مارسيل نينيو، بالسجن مدداً متفاوتة. غير أن الدكتور موسى ليبتو مرزوق التونسي المولد والفرنسي الجنسية الذي كان يعمل جراحاً في «المستشفى اليهودي» في القاهرة، وصموئيل عازر أستاذ الهندسة الذي كان يقيم في الإسكندرية، حُكم عليهما بالإعدام. وقد نُفّذ فيهما شنقاً على الرغم من احتجاجات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. فقد كان من الصعب جداً على عبد الناصر ـ من الناحية السياسية ـ أن يخفف الحكم عليهما. إذ إنه قبل سبعة أسابيع من ذلك التاريخ، أعدم ستة من قادة «الإخوان المسلمين» بتهمة الاشتراك في محاولة لاغتياله. ومع ذلك فقد كان رد الفعل الإسرائيلي أسىً وغضباً. وكذلك كان رد فعل بعض اليهود الغربيين. وفي اليوم نفسه قال شاريت في الكنيست الذي وقف أعضاؤه صامتين تقديراً للرجلين إن مرزوق وعازر «ماتا ميتة الشهداء». وأعلنت إسرائيل في اليوم التالي الحداد الرسمي. وأطلقت مدينتا بئر السبع ورامات غان اسميهما على شوارع فيهما. كما رفض المندوبون الإسرائيليون، في «لجنة الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية المشتركة» حضور اجتماع اللجنة قائلين إنهم لا يمكن أن يجلسوا مع ممثلي العسكريين الحاكمين في مصر. وفي نيويورك ترددت تهديدات بإلقاء قنابل على القنصلية المصرية كما أطلق قناص أربع طلقات على نافذة الدور الرابع لمبنى القنصلية[٥٦].

سمم هذا الحادث الحياة السياسية الإسرائيلية عشر سنوات أو يزيد. وأصبح يُعرف باسم «فضيحة لافون»، إذ ثبت في محاكمة القاهرة أن لافون وافق على حملة التخريب بصفته وزيراً للدفاع، أو أن هذا هو على الأقل ما أظهرته الدلائل المتوفرة. أما في إسرائيل فقد طلب لافون من موشيه شاريت إجراء تحقيق سري في القضية التي لم تكن الحكومة الإسرائيلية تعلم عنها شيئاً. وقد ادعى بنيامين غيفلي، رئيس الاستخبارات، أن العملية التي أُسميت «عملية الأمن» قد جرت بموافقة لافون نفسه. وشهد اثنان من محميّي بن غوريون، وهما موشيه دايان وشمعون بيريز، ضد لافون. إلا أن لافون قال إن الأوراق التي أبرزها غيفلي أوراق مزورة وطلب استقالة الأشخاص الثلاثة. لكن بدلاً من ذلك طلب شاريت من لافون أن يقدم استقالته ودعا بن غوريون إلى العودة إلى الحياة السياسية وتولي وزارة الدفاع. وهكذا عادت الفلسفة «الفاعلة» عودة منتصرة على الرغم من أن شاريت ولافون حاولا الحد من شططها. ثم تُوِّجت عودتها بعد أسبوع بشن غارة على غزة من دون مبرر، خلّفت تسعة وثلاثين قتيلاً مصرياً وأدت إلى حرب السويس في العام ١٩٥٦[٥٧].

وعندما انكشفت فضيحة لافون بعد ست سنوات من الحادث، أكدت وجود مكيدة لاتهام الأبرياء. إلا أن المكيدة لم يدبرها المصريون، وإنما بن غوريون ومحميّوه الشبان. وجاء افتضاح الأمر عن طريق الصدفة. فقد كان أحد الشهود يدلي بإفادته في محكمة تنظر في قضية تزييف في أيلول ١٩٦٠، فذكر بشكل عابر أنه رأى توقيعاً مزوراً للافون على وثيقة تتعلق «بعملية الأمن الفاشلة» للعام ١٩٥٤[٥٨]. وقد أعلن بن غوريون فوراً أن قانون المهل يمنع إعادة فتح هذه القضية لثلاث سنوات. غير أن لافون، الذي أصبح رئيساً لاتحاد نقابات العمال (الهيستدروت) الواسع النفوذ، انتهز هذه الفرصة ليطالب بإجراء تحقيق. وقد بذل بن غوريون كل ما في وسعه لمنع إجراء هذا التحقيق، إلا أن الحكومة لم تأخذ برأيه. وقد كشف التحقيق أن «عملية الأمن» قد دُبِّرت من وراء ظهر لافون، وأن توقيعه كان مزوراً، وأن تفجير القنابل بدأ فعلاً قبل فترة طويلة من طلب موافقته عليه، وهي الموافقة التي رفض إعطاءها. وتبين أن لافون كان كبش فداء، بكل ما في هذه الكلمة من معنى، ولذا ففي يوم عيد الميلاد من العام ١٩٦٠، اتخذت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع قراراً بتبرئته من كل ذنب في «مغامرة الأمن المشؤومة في مصر». وفي الوقت نفسه وجد المدعي العام «أدلة قاطعة على التزييف وعلى تقديم إفادات كاذبة في تحقيق سابق»[٥٩]. واستشاط بن غوريون غضباً، وأنذر حزب العمل الحاكم بضرورة إقصاء لافون، وخرج غاضباً من اجتماع الحكومة وقدم استقالته. وقد جعل أنصاره المتصلبين في «اتحاد نقابات العمال» التصويت يميل إلى الموافقة على استقالة لافون. ووصف أحد النقابيين هذا الموقف بأنه «خضوع لا أخلاقي وظالم للدكتاتورية». غير أن لافون حقق انتصاراً معنوياً على الرجل الذي اضطره إلى الاستقالة من منصبه مرتين. فقد قام الطلاب بتظاهرات تأييد له سارت في شوارع تل أبيب والقدس تحمل لافتات تقول: «اذهب إلى سدي بوكر يا بن غوريون. خذ دايان وبيريز معك. لا نقبل بزعماء ضمائرهم مرنة»[٦٠]. وقد هزت الفضيحة الفئة الحاكمة، وأحدثت انقساماً في الرأي العام، واضطرت الحكومة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة، وكانت سبباً رئيسياً في اعتزال بن غوريون الحياة العامة.

غير أن لافون لم يكن الضحية الوحيدة. فقد كان هناك أولئك اليهود المصريون المضللون الذين ضحّوا بحياتهم أو قضوا فترات طويلة في السجن. صحيح أنه عندما أُطلِق سراح مارسيل نينيو وزملائها في العام ١٩٦٨ مقابل إطلاق سراح الأسرى المصريين، استُقبِلوا استقبال الأبطال في إسرائيل. وصحيح كذلك أنه عندما تزوجت نينيو، حضر حفل

زفافها كل من غولدا مائير، رئيسة الوزراء، وموشيه دايان، وزير الدفاع، والجنرال بارليف، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، وقال دايان للعروس: «إن حرب الأيام الستة قد حققت النجاح لأنها أدت إلى استردادك حريتك»[٦١]. إلا أن هؤلاء الإرهابيين السابقين الذين قضوا أربعة عشر عاماً في أحد السجون المصرية لم يشاركوا القيادة الإسرائيلية حماستها. فعندما ظهرت نينيو واثنان من زملائها على التلفزيون الإسرائيلي بعد بضع سنوات أعربوا جميعاً عن قناعتهم بأن السبب الذي منع إطلاق سراحهم في وقت مبكر هو أن إسرائيل لم تبذل كبير جهد للإفراج عنهم. وقال روبرت داسا «ربما لم يكونوا يريدون أن نعود، فهنالك كثير من التآمر في إسرائيل ولقد كنا أدوات في أيدي المصريين وأيدي غيرهم... والشيء الأكبر إيلاماً بعد كل ما عانيناه هو أن الحال لا يزال كذلك». وأعربت نينيو عن رأيها بأن «الحكومة لم ترد إفساد علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولم ترد أن تحرج نفسها بالاعتراف بأنها كانت وراء ما قمنا به»[٦٢].

غير أن الضحايا الحقيقيين كانوا الأغلبية العظمى من اليهود المصريين. فهذا النوع من الأحداث، مثل فضيحة لافون، جعل المصريين العاديين يربطون بينهم وبين الحركة الصهيونية. وعندما قامت إسرائيل في العام ١٩٥٦ بغزو سيناء واحتلالها، ثارت المشاعر ضد اليهود المصريين. وقامت الحكومة المصرية بما يخدم أغراض الصهيونيين فأصدرت أوامرها إلى اليهود بمغادرة البلاد، فغادرها بعد تأخر، وعلى مضض، واحد وعشرون ألفاً في العام التالي، ثم طُرِد آخرون فيما بعد. وبعد أن حُرِم الباقون من أسباب معاشهم، وجدوا أنه لم يعد هنالك ما يغريهم للبقاء. إلا أن الذين ذهبوا إلى إسرائيل كانوا قلة قليلة فقط.

الهوامش

(١) Resolution 186 (S2), 14 May 1948.

(٢) Menuhin, Moshe, **The Decadence of Judaism in Our Time**, Institute for palestine Studies, Beirut, 1968, p. 512.

(٣) Bernadotte, Folke, To **Jerusalem**, Hodder and Stoughton, London 1951, p. 42.

(٤) Ibid., p. 37.

(٥) Ibid., p. 113.

(٦) Menuhin, op. cit., p. 513.

(٧) **Progress Report of the UN Mediator on palestine**, General Assembly, **Official Records**, Third Session, Supplement No. 11 (A/648) Paris, 1948, p. 14.

(٨) Bernadotte, op. cit., p. 137.

(٩) Ibid., p. 143.

(١٠) Ibid., p. 145.

(١١) Ibid., p. 145.

(١٢) Ibid., pp. 196 - 7.

(١٣) **Progress Report of the UN Mediator on palestine**, op. cit., p. 28.

(١٤) Bernadotte, op. cit., p. 199.

(١٥) Ibid., p. 200.

(١٦) Ibid., p. 208.

(١٧) Ibid., p. 208.

(١٨) Ibid., p. 210.

(١٩) Ibid., p. 209.

(٢٠) Ibid., p. 190.

(٢١) Ibid., p. 186.

(٢٢) **Progress Report of the UN Mediator on palestine**, op. cit., p. 13.

(٢٣) **Death of a Mediator**, The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968, p. 25.

(٢٤) Ibid., pp. 19 - 26.

(٢٥) Ibid., p. 22.

(٢٦) Ibid., p. 33.

(٢٧) **Palestine Post**, 14 December 1948.

(٢٨) Menuhin, op. cit., p. 516.

(٢٩) **Palestine Post**, 23 January 1948.

(٣٠) **Black Panther** (Hebrew Journal), 9 November 1972, see **Documents from Israel**, Ithaca Press, London, 1975, p. 127.

(٣١) Allon, Yigal, **The Making of Israel's Army**, Valentine, Mitchell and Co., London, 1970, pp. 233 - 4.

(٣٢) **Black Panther**, op. cit., pp. 130 - 2.

(٣٣) Ibid., p. 131.
(٣٤) Herzl, **The Complete Diaries,** op. cit., Vol, I, p. 7.
(٣٥) Lilienthal, Alfred, **The Other Side of the Coin,** Devin - Adair, New York, p. 184.
(٣٦) Ibid., p. 47.
(٣٧) Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel,** No. 16, p. 96.
(٣٨) Berger, Elmer, **Who Knows Better Must Say So, Institute for palestine Studies, Beirut,** p. 34.
(٣٩) **Black panther,** op. cit., p. 132.
(٤٠) Longrigg, Stephen Helmsley, **Iraq, 1900 to 1950,** Oxford University Press, London, 1953, pp. 19 - 23.
(٤١) Cohen, Hayyim, J., **The Jews of the Middle East 1860 - 1972,** John Wiley and Sons, New York and Toronto, 1973, p. 30.
(٤٢) Ibid., p. 30.
(٤٣) 'The League for Combating Zionism in Iraq', **Palestine Affairs,** (Arabic, monthly), Beirut, November 1972, p. 162.
(٤٤) Berger, op. cit., p. 30.
(٤٥) Ibid., p. 30.
(٤٦) Ibid., pp. 32 - 3.
(٤٧) **Black Panther,** op. cit., p. 132.
(٤٨) Ibid., p. 133.
(٤٩) **Jerusalem Post,** 12 December 1854.
(٥٠) 13 December 1954.
(٥١) 13 December 1954.
(٥٢) Berger, op. cit., p. 14.
(٥٣) Love, Kennett, **Suez: The Twice - Fought War,** McGraw - Hill, New York, 1969, p. 71.
(٥٤) Ibid., p. 73.
(٥٥) Ibid., p. 74.
(٥٦) Love, op. cit., p. 77.
(٥٧) راجع الفصل السادس.
(٥٨) **New York Times,** 10 February 1961.
(٥٩) Ibid.
(٦٠) **Jewish Chronicle,** London, 17 February 1971.
(٦١) **Ha'olam Hazeh,** 1 December 1971.
(٦٢) Associated Press, 16 March 1975.

الفصل السادس

مقاتلو العرب

مجتمع استعماري بعد عصر الاستعمار

> فلنمتنع اليوم عن إلقاء الاتهامات جزافاً على القتلة. فمن نحن حتى نحتج على كراهيتهم لنا؟ لقد عاشوا ثمانية أعوام لاجئين في مخيماتهم في غزة بينما نحن أمام أعينهم نجعل من الأرض والقرى التي عاشوا وعاش آباؤهم وأجدادهم فيها مساكن لنا. إننا جيل من المستوطنين. ونحن لا نستطيع أن نزرع شجرة أو نبني منزلاً من دون الخوذة والمدفع. علينا ألا ننكمش عندما نرى الكراهية تستعر وتملأ حياة مئات الألوف من العرب الذين يحيطون بنا من كل جانب. علينا ألا نحول أنظارنا لئلا تتراخى قبضتنا. هذا هو القدر الذي كُتِب على جيلنا. واختيارنا في حياتنا ـ أن نكون مستعدين ومسلحين، أقوياء وأشداء ـ وإلا فإن السيف سيقع من أيدينا، وتنطفىء حياتنا[١].

قائل هذه الكلمات ليس غريباً عنا. إنه موشيه دايان الذي كان أحد الشبان الشديدي المراس من الجنود المزارعين الذين أخذهم أوردي وينغايت أيام الثورة العربية للقيام بغارة ليلية جريئة على إحدى القرى العربية[٢]. وهو في كلمته هذه التي ألقاها في العام ١٩٥٣ إنما كان يرثي طليعياً شاباً قُتِل على أيدي المغيرين العرب أثناء قيامه بأعمال الحصاد قرب الحدود المصرية. ويرى النائب الإسرائيلي أوري أفنيري، الذي استعرنا منه

اصطلاح «الصهيونية البندقية»، أن هذا الخطاب يمثل فلسفة «مقاتل العرب» في أوضح صورها. ونعني بـ«مقاتل العرب» المرادف الإسرائيلي لمن كان الأميركيون يسمونه مقاتل الهنود. وهو نوع يعرف في الجيل الثاني من المستوطنين في أرض ما، حيث يرغم الأهالي الأصليون القادمين الجدد على الدخول في اشتباك. لقد كانت شخصية بن غوريون العملاقة هي التي وجهت الدولة اليهودية في سنواتها الأولى. إلا أنه مع مرور الوقت أخذ يبرز تدريجياً من وراء حجاب الزعيم تلميذه موشيه دايان، مقاتل العرب، الذي أصبح أوضح شخصية نموذجية يمثل القوى التي حددت خط سير الدولة اليهودية في ربع القرن الأول من حياتها.

لقد حقق الصهيونيون حلم هرتزل بمزيج استثنائي من الصدفة والإخلاص الأعمى والخداع السياسي والإكراه القاسي. وطبيعي بعد هذا أنهم شرعوا في بناء الدولة الجديدة وإرساء دعائمها بروح من التعالي والتصميم. وقد كان هناك، كما قال وايزمان، إطار جديد كامل يحتاج إلى ملء، ومرحلة جديدة لا بد من قطعها بأكملها في المشروع الهائل الذي أخذ يبرز إلى حيز الواقع. ولم تكن هناك مهمة تواجه البنائين أكثر إلحاحاً من ملء «أرض الميعاد» بالناس، وتوفير القوة البشرية لمزارعها ومصانعها، ولجيشها كذلك. فبعد ذهاب البريطانيين المتدخلين، وهزيمة العدو العربي، أصبح في مقدورهم أن يفتحوا بوابات فلسطين على مصاريعها في وجه الهجرة اليهودية غير المقيدة. وقد نص «قانون العودة» على أن لكل يهودي - أيا كان محل إقامته - حقاً تلقائياً في الحصول على الجنسية الإسرائيلية الكاملة فوراً. بل لقد كان بن غوريون يرى أن هذا الامتياز ليس مجرد حق لليهود، بل واجب عليهم القيام به. «إن دولة تضم سبعمائة ألف أو ثمانمائة ألف من اليهود لا يمكن أن تكون ذروة السهر المستمر على مدى الأجيال وطوال قرون الصبر، بل إنها لا يمكن أن تشكّل طويلاً... فالعرب أيضاً سيتسلحون مع مرور الوقت، ولن يظلوا دائماً يفتقرون إلى التعليم والمهارات العلمية والفنية... كلا! إن دولة فارغة على هذا النحو ليس لها مبرر قوي لوجودها. فهي لن تغيّر مصير اليهود أو تحقق ميثاقنا التاريخي. إن واجب الدولة هو أن تنهي أخيراً الغالوت (التشتت اليهودي)»[٣] وعلى الصهيونيين في كل مكان أن «يتأكدوا من أن العلم الصهيوني الذي بدأ يرفرف فوق دولة إسرائيل مرفوع كذلك فوق الأمة اليهودية كلها حتى تستكمل تجميع المنفيين»[٤]. وينبغي أن يكون عليهم «التزام جماعي بمساعدة إسرائيل في كل الظروف والأحوال، حتى وإن اصطدم هذا الموقف مع سلطاتهم القائمة في بلادهم»[٥].

ولم يكن بناء الدولة الجديدة كافياً، بل لا بد كذلك من حمايتها. وكان مقدراً أن تكون هذه المهمة، منذ البداية، مهمة مؤرقة. فقد وجد واضعو السياسة أن أمامهم طريقين أساسيين لا بد من اختيار أحدهما. أولهما محاولة الفوز بقبول جيرانهم العرب والفلسطينيين بهم، والآخر الدخول في حرب معهم. فإما التسوية السلمية أو العداء الدائم، إلا أنه لم يكن هناك شك كبير في أي الطريقين سيختاره بن غوريون ومن يخلفه من بعده. فقد اختاروا الحرب. وطبيعي أن هذا لا يعني أنهم لم يعرضوا السلام، بل هم عرضوه بتكرار منتظم رتيب، إلا أنهم عرضوا السلام بالشروط الإسرائيلية، أي سلام المنتصر. وجاء عرضهم مخالفاً كلياً لتوصية الأمم المتحدة التي رفضها العرب، على الرغم من أن الإسرائيليين هللوا لها معتبرين أنها الميثاق الذي يضع أساس وجودهم. وكان العرض بسيطاً تماماً، فقد كان هنالك من حيث الجوهر أمران تطلبهما إسرائيل من العرب، أولهما ألّا عودة للاجئين، إذ إنهم باعتبارهم «معتدين» تنازلوا عن هذا الحق. وعلى هذا، فبعد شهر واحد من إعلان بن غوريون للعالم قيام إسرائيل، ودعوته العرب أن «يلعبوا دورهم في إنماء هذه الدولة»، وفي الوقت الذي كانت حكومته تدّعي أن الهجرة العربية لم تكن برغبة إسرائيل، ولم تكن متوقعة، عاد بن غوريون إلى ترديد هذه الحجة العجيبة: «إننا لا نريد الحرب. إن تل أبيب لم تهاجم يافا. وإنما كانت يافا هي التي هاجمت تل أبيب، ومن الضروري ألاّ يتكرر هذا مرة ثانية. ستصبح يافا مدينة يهودية. وإن عودة العرب إلى يافا ليست من العدالة وإنما هي من الحماقة. فالذين أعلنوا الحرب علينا لا بد أن يتحملوا نتائجها بعد أن لحقت بهم الهزيمة»[٦]. وإذا لم تكن حماقة العرب سبباً كافياً، فإن من الممكن إيجاد أسباب أخرى بسهولة. ففي ١ آب خلصت الحكومة الإسرائيلية إلى الرأي بأنه من الوجهة الاقتصادية «يخلق استيعاب العرب العائدين في الحياة العادية بل ومجرد توفير الغذاء لهم مشكلات لا يمكن حلها»[٧]. وفي الوقت الذي كان فيه بن غوريون يتحدث، كان المبعوثون الصهيونيون يطوفون في مواطن اليهود من أجل «تجميع المنفيين»، إذ كان لا بد من تملق الكثيرين أو تخجيلهم أو تخويفهم كي «يعودوا إلى ديارهم». إلا أن هذه الأسباب المعلنة كانت نفاقاً ضرورياً. فقد قال بن غوريون في موقف آخر «لا بد أن نقوم بما نستطيع كي نضمن ألا يعودوا أبداً»[٨]. أما الأمر الثاني، فهو عدم إعادة شيء من الأراضي. فالمبدأ الذي وضعه بن غوريون بكل وضوح أثناء الفترة الأولى لوقف اطلاق النار، وهو مبدأ «سنحتفظ بكل ما قد أخذناه»، ظل مبدأ مرعياً في كل معاملات إسرائيل اللاحقة مع جيرانها بواسطة طرف ثالث. وأصبح «الأمن» هو الحجة الكبرى، فإسرائيل لا يمكن أن تشارك في

«تدمير» كيانها. وأصبح موشيه شاريت، وزير خارجية إسرائيل يفسر ذلك تفسيراً مفحماً بقوله إن كل ما تطلبه إسرائيل هو أن يقبلها العرب «على حالنا، وفي أرضنا، وشعبنا، وسيادتنا المطلقة»[٩]. أما عن مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة، فإن تلك التوصية التي أُعتبِرت «مقدسة» في ١٥ أيار ماتت ودفنت في ١٦ حزيران، كما قال بن غوريون[١٠].

لعل الخيار الذي اختاره الصهيونيون لم يكن طوعياً، بل لعله لم يكن واعياً. فقد انبثق عن المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه. وكان من المقدّر على إسرائيل أن تعيش في نزاع أبدي مع جيرانها. هذا ما فهمه دايان، «مقاتل العرب»، فهماً غريزياً. ولعل هذا الفهم كان العامل الثابت الوحيد في طبعه الكثير التقلب. فما خرج إلي الوجود بوسائل عنيفة غير طبيعية، لا يمكن أن يستمر إلا بوسائل عنيفة غير طبيعية. والأمة التي وُلِدت بالسيف لا بد أن تعيش به. لقد وُلِدت فكرة الوطن القومي على اعتبار أنها الحل لمشكلة العداء للسامية، وحياة اليهود في أحياء خاصة بهم، إلا أنه يصعب إيجاد شيء أقرب إلى الشبه بحي ضخم مسلح خاص باليهود من القلعة التي تشكل دولة إسرائيل. فقد أصبح منطق الصهيونية العملي الذي لا يتغير يُطبَّق بلا قيود، بعد أن كان الانتداب يحد من أثره. ولم يكن هنالك من طرف ثالث يمسك بالزمام، إلا إذا أخذنا في الحسبان رغبة المجتمع الدولي المتقلبة والعديمة الأثر في الواقع العملي. وإذا كان العرب قد رفضوا إسرائيل في صورتها الأصغر التي وضعتها الأمم المتحدة، بما فيها من أغلبية فلسطينية وضمانات دستورية داخلية، فإنهم كانوا أقل قبولاً بإسرائيل في صورتها الأكبر، وبعد أن طردت معظم الفلسطينيين ومزقت الأجزاء التي لم تعجبها في ميثاق تأسيسها. ولذا قرر العرب أنهم «سيحررون» فلسطين عاجلاً أو آجلاً. واضطر الإسرائيليون، الذين يحيط بهم الأعداء من كل جانب، إلى أن يسيروا شوطاً أكبر في الطريق الذي اتخذوه. فباسم الأمن وجد الإسرائيليون مبررات للقيام بعمليات عسكرية لم تؤد إلا إلى تعميق دائرة الكراهية، الكراهية التي أخذت بدورها تسبب مزيداً من هذه العمليات وتتطلّب كميات أكثر فأكثر من الأسلحة للقيام بهذه العمليات.

ليس هنالك من شك في براعة إسرائيل العسكرية أو في مهارة قادتها وجرأتهم أو في شجاعة جنودها. ففي خمسة وعشرين عاماً شنت إسرائيل أربع «حروب كبيرة» ـ حملات شاملة ضد جارة واحدة أو أكثر من جاراتها ـ كما شنت سلسلة لا تنتهي من

«الحروب الصغيرة»، أي تلك الغارات والغارات المضادة عبر الحدود، براً أو بحراً أو جواً، والتي تؤدي من دون شك إلى الحروب الكبيرة طالما أنه لا توجد تسوية سلمية. وكان ما حققته في ساحة القتال قد كفل لها مركزاً لائقاً في التاريخ. فقد خرجت إسرائيل إلى حيز الوجود في العام ١٩٤٨ لدى هزيمة خمسة جيوش عربية. وفي تشرين الأول ١٩٥٦ وصلت إسرائيل بمساعدة فرنسا وبريطانيا إلى قناة السويس في هجوم خاطف استمر خمسة أيام ضد مصر عبد الناصر. وفي حزيران ١٩٦٧ لم تحتج إسرائيل لأكثر من ستة أيام كي تهزم منفردة ثلاث دول عربية، هي مصر وسورية والأردن، وتحتل سيناء كلها ومرتفعات الجولان، وما لم تستطع احتلاله من فلسطين في العام ١٩٤٨، أي القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي تشرين الأول ١٩٧٣ جاء دور العرب ـ مصر وسورية بالذات ـ ليسددوا الضربة المدمرة الأولى. وعلى الرغم من ذهول إسرائيل وترنحها، إلا أنها قاتلت واستطاعت بعد معركة عنيفة استمرت ثمانية عشر يوماً أن ترغم الجيش السوري على التراجع إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار للعام ١٩٦٧، وأن تجتاز قناة السويس وتدخل «أفريقيا». وقد رأى بعض الخبراء العسكريين أن هذا التفوق بعد الضربة الأولى يعتبر أكثر براعة حتى من الانتصارات الساحقة التي حققتها إسرائيل في العامين ١٩٥٦ و١٩٦٧.

وقفت شعوب الغرب بقدر عجيب من التفهم، إن لم نقل الإعجاب، ترقب إسرائيل وهي تختار الحرب، ثم تشنها بلا هوادة. ولم يكن ذلك لمجرد أن البراعة العسكرية أصبحت مبررها الذاتي، مثل البراعة الرياضية والشجاعة، وإن كان لهذا العامل دوره الكبير في ذلك. إلا أن السبب كان كذلك أن الصهيونيين ظلوا يتمتعون بذلك العطف الخاص من جانب الأقوياء وذلك النفوذ بينهم اللذين أخرجا إسرائيل إلى حيز الوجود أصلاً. وكان لهتلر والمحرقة دورهما في استمرار تلك الحال. كذلك استفادت إسرائيل من تحيّز حضاري وتاريخ معين ضد العرب زادته تجربة الاستعمار الأوروبي قوة. ثم إن إسرائيل لم تكن من حيث الظاهر مجتمعاً عسكرياً يوافق الصورة الأوروبية لهذا النوع من المجتمعات، بل على النقيض من ذلك، فلم يكن ثمة شيء يبدو أقل انضباطاً عسكرياً، وأبعد عن صورة المجتمع البروسي [اشتهر مجتمع بروسيا بانضباطه الشديد ـ المترجم]، من الجيش المدني الإسرائيلي البعيد عن التقاليد العسكرية الصارمة، والذي لا يلقي بالاً للجوانب الرسمية، بل يذهب أفراده إلى الحرب في سيارات التاكسي وسيارات بيع المثلجات، بشعورهم الطويلة وبزاتهم الغريبة. ولعل الأمر الأهم من هذا

كله هو أن الإسرائيليين وجدوا أن من السهل جداً عليهم أن يقنعوا الرأي العام الغربي، المأخوذ بالتفاوت المضلل في حجم كل من الجانبين، بأن ما يجري صراع واضح تماماً بين الضعيف والقوي، يتمكن فيه «داود» الإسرائيلي دائماً من تسجيل انتصار عظيم ضد «جالوت» العربي. وكانت حرب العام ١٩٤٨ المثل النموذجي. ففي تلك الحرب كان الصهيونيون، كما رأينا، المعتدين الحقيقيين من دون أدنى شك، ومع ذلك فقد حققوا نجاحاً كبيراً في تصوير أن العرب هم المعتدون. وبعد أن تمكنوا من ترسيخ هذه الصورة المقلوبة للواقع التاريخي، وهذا التشويه الغريب للسبب والأثر، استطاعوا أن يبنوا على أساسه. وقد ساعدهم العرب في ذلك. ولم يكن ذلك لمجرد أن العرب كانوا يفتقرون إلى الكفاءة في الدعاية كما في الحرب، بل كذلك لأن خسارتهم رتبت عليهم آنذاك الأخذ بزمام المبادرة من أجل نقض الواقع الذي أقامه الصهيونيون على حسابهم. وكل ما أصبح على إسرائيل أن تفعله هو أن تقف في مكانها «وتحتفظ بما أخذته». لذلك أطلقت على قواتها اسم «جيش الدفاع الإسرائيلية»، وأصبحت كل أعمالها من حيث الظاهر دفاعية في طبيعتها. فـ «حروبها الصغيرة» كانت للعقاب والردع، أما «حروبها الكبيرة»، فكانت «حروباً من أجل البقاء».

قد لا تكون إسرائيل من حيث الظاهر مجتمعاً عسكرياً، إلا أنها في الواقع مجتمع عسكري حتى أعمق ذرة في كيانها. وهي قد لا تكون مجتمعاً استبدادياً، إلا أن شعبها بأغلبيته العظمى يوافق موافقة العبيد على أفعال حكومته ومنطلقاتها تجاه العرب وبقية دول العالم. وجيش إسرائيل هو شعبها فعلاً. فالإسرائيليون لم يجعلوا من القوة المسلحة مجرد وسيلة للمحافظة على بقائهم، وإنما جعلوا منها كذلك الوسيلة لإنجاز مهمة الصهيونية التي لم تكتمل بعد. ولم تكن القوة «عقابية» فقط وإنما كانت كذلك «قصدية» لتحقيق أهداف معينة. ولم تنوِ إسرائيل قط أن تقف حيث هي. فقد كان ذلك مظهراً تظاهرت به. لقد كانت دولة استعمارية عدوانية جاءت بعد عصر الاستعمار. صحيح أن إسرائيل الفريدة في نوعها بين المفارقات التاريخية أصبحت تعمل، لأسباب يهودية وغير يهودية، في جوٍّ من التسامح الغربي العجيب. إلا أنها لم تكن تستطيع أن ترهق هذا التسامح بشكل يتجاوز كل الحدود، ولهذا أخذت تؤيد أعراف عصرها في مناهضة الاستعمار وغيرها طالما كان ذلك ممكناً، إذ إن هذا التأييد لم يكن ممكناً في كل الأحيان. وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل، من وراء مظهرها الخارجي، تستغل العنف العربي ـ أو ما كان في حقيقة الأمر، وفي المنظار التاريخي عنفاً عربياً

مضاداً ـ وتتخذه مبرراً لأعمال العنف الانتهازية والأكثر فاعلية التي كانت تقوم بها، مصورة الهجوم على أنه دفاع، و«القصدي» على أنه «عقابي». وقد حققت على مدى خمسة وعشرين عاماً نجاحاً مذهلاً، تحت قيادة موشيه دايان، مقاتل العرب.

غارات الحدود والغارات الانتقامية

لقد أصبح الإسرائيليون منذ العام ١٩٤٨ في عداء ليس مع الفلسطينيين وحدهم وإنما مع العالم العربي كله. ومع أنه يصعب في كثير من الأحيان أن نفرق تفريقاً واضحاً بين الوضعين، إلا أننا سنفعل ذلك من أجل أغراضنا الراهنة. ونستطيع أيضاً أن نضع، بشيء من التعسف كذلك، تقسيماً فرعياً بين الفلسطينيين أنفسهم فنفترض أنهم أصبحوا من وجهة نظر الإسرائيليين ينقسمون إلى قسمين: «النازحين» و«المقيمين»، أي الأغلبية الكبرى التي رحلت عن فلسطين وأولئك الذين استطاعوا البقاء فيها فظلوا مواطنين عرباً في الدولة اليهودية، غير مرغوب بهم، ويقل عددهم عن مائتي ألف.

تجلت شخصية دايان ومقاتلي العرب على سجيتها في تعاملهم مع «النازحين». فقد هدف هؤلاء إلى إبقاء النازحين خارج فلسطين. بل كان هدفهم أبعد من هذا، إذ إنهم أرادوا محو فكرة عودتهم ذات يوم من أساسها. أما الفلسطينيون فقد خامرتهم هذه الفكرة طبعاً، وأصبح الإسرائيليون يخشون أن يعمل الفلسطينيون لتحقيقها في النهاية، فهم قد يشكلون حركتهم التحريرية الوحدوية، بل الأهم من هذا أنهم قد يصبحون قوة معوقة ذات نفوذ على المسرح السياسي العربي، فيقنعون الأنظمة العربية بتبني قضيتهم بشكل جاد. ولهذا فإن الإسرائيليين واجهوا أي محاولة لتأكيد الشخصية الفلسطينية، أياً كانت تفاهتها أو بساطتها، مواجهة متطرفة، بل عصبية، في قسوتها. وكان ردها عقابياً خالصاً في طبيعته ولم يكن قصدياً، لأن النازحين الذين أُخرِجوا من أرضهم وممتلكاتهم، لم يعودوا يشكلون عقبة مادية في موطنهم الأصلي لأهداف الصهيونية البعيدة المدى.

أما الشيء الذي يستطيع النازحون أن يفعلوه فهو شن غارات عبر الحدود، بل لقد كان طبيعياً جداً أن يفعلوا ذلك، كما اعترف موشيه دايان نفسه. وقد جاء معظم «المتسللين» الفلسطينيين ـ كما أصبحوا يسمون ـ من الضفة الغربية، ذلك الجزء من فلسطين الذي ضمته المملكة الأردنية الهاشمية. وكانت ثمة أسباب سياسية وجغرافية تجعل شن الغارات من الضفة الغربية أسهل من شنها من مصر أو سورية أو لبنان التي كان يعيش

فيها اللاجئون كذلك. ولم تكن لدى المتسللين في البداية نوايا عدوانية، فقد كان الكثيرون منهم يعودون لاستنقاذ بعض ممتلكاتهم، فيتسللون في الليل إلى القرى المهجورة لاستنقاذ الأشياء الثمينة التي دفنوها تحت الأرض قبل هروبهم. وكان البعض يذهبون للبحث عن أقاربهم الذين فقدوهم. وكان آخرون يجتازون الحدود من أجل جمع البرتقال من بياراتهم أو حتى لحراثة جزء من حقولهم التي أصبحت فجأة من أرض العدو من دون أن يعلموا ذلك. لقد كان خط الهدنة متعرجاً بشكل جعل أكثر من مائة قرية معزولة عن الأراضي التي ظل سكان هذه القرى يحرثونها مستخدمين الحمير والثيران على مدى أجيال عديدة. وكانوا يشاهدون هذه الأراضي بأم أعينهم، إلا أنهم كانوا يشاهدون كذلك أشخاصاً غرباء يحرثونها بجرارات وآلات حديثة. وكانت محنة أهالي قرى الحدود بالغة، إذ إنهم على الرغم من فقدانهم أسباب معاشهم فإنهم لم يُعتبَروا مستحقين للمعونة التي تُعطى للاجئين، فاللاجىء في تعريف الأمم المتحدة هو الذي فقد الأرض والمسكن معاً. وبالإضافة إلى هذا أصبح الغرباء يصرون على أخذ «حقوقهم» في الأرض بروح بخيلة حقيرة. فقد سجل الآمر هتشيسون، وهو ضابط أميركي من مراقبي الأمم المتحدة، في مذكراته أن عدة عائلات تعمل في أرض صخرية التربة في جانبها من الحدود كانت تعتمد في الري على حوض ماء يقع في الجانب الآخر من الحدود. وكانت أقرب مستوطنة إسرائيلية تبعد مسافة ميل عن الحدود ولم يكن الحوض ذا فائدة لها على الإطلاق. وعندما سأل الآمر هتشيسون عما إذا كان من الممكن للعرب أن يستمروا في أخذ الماء من الحوض أجيب: «إذا اجتازوا الحدود فستُطلَق النار عليهم»[11]. والواقع أن دوريات الحدود التي كانت تتألف في معظمها من حراس محليين كانت تطلق النار في كثير من الأحيان بمجرد مشاهدة العرب[12]. وأخذت عمليات التسلل تتضاءل. إلا أنه ظلت طبعاً فئة قليلة صممت على مواصلتها، وأصبح بعض هؤلاء يصممون لا على مجرد استنقاذ بعض ما فقدوه، وإنما على الانتقام الشخصي، وإن لم يكن مفيداً، من أولئك الذين أخذوا منهم ممتلكاتهم. فكان هؤلاء يسرقون الخيل أو البقر أو الماعز أو الأدوات الزراعية. ثم أصبحوا يقتُلون.

ومع هذا فإن العمليات الإرهابية المنظمة، بإشراف المفتي السابق والأنظمة العربية المختلفة، لم تبدأ حتى صيف العام ١٩٥٣، وعلى نطاق محدود فقط. وفوق هذا كان الإسرائيليون هم المنتصرين فيها، إذ كانوا يقتلون من العرب عدداً أكبر من عدد الإسرائيليين الذين كان يقتلهم العرب. وربما كان طبيعياً أن يشن اللاجئون الغارات،

كما قال دايان، إلا أنه كان طبيعياً كذلك في منطقه غير المهادن أن يرد الذين أخرجوهم من ديارهم على الغارات بضربات أقوى مائة مرة. فقد استهان الإسرائيليون بالوسائل السلمية البديلة، على الرغم من أنها كانت متوافرة. صحيح أن معظم الحكومات العربية كانت على استعداد لمحاولة «تحرير» فلسطين لو أنها ظنت أن لديها فرصة حقيقية لذلك، إلا أنها كانت تعلم أنه لا أمل لديها، وأياً كانت سياستها التي تعلنها، فإن سياستها الواقعية كانت معتدلة على وجه العموم. وعلى أي حال فإنها لم تكن لتسمح لحفنة من الفدائيين الفلسطينيين أن يجروها إلى خوض حرب شاملة لم تكن تريدها، أو لم تكن مستعدة لها. فالأردن مثلاً، أكثر الدول المجاورة لإسرائيل تعرضاً للخطر، بذل كل ما كان يمكنه أن يبذله نيابة عن إسرائيل. فقد أقر قانوناً يجعل مجرد اجتياز الحدود عملاً يُعاقَب عليه بالسجن ستة أشهر، وقد مرت فترة كان فيها نصف عدد السجناء على الأقل في الضفة الغربية يقضون أحكاماً أُنزِلت بهم لهذه المخالفة. بل إن الأردنيين تحدوا الرأي العام العربي إلى حد أنهم التمسوا التعاون مع الإسرائيليين في مطاردة المخالفين، واقترحوا مرة عقد اتفاق أُطلِق عليه اسم «اتفاقية القادة المحليين» ينص على تشكيل دوريات إسرائيلية ـ أردنية مشتركة، وإنشاء اتصال هاتفي مباشر، وعقد اجتماعات دورية بين الضباط من الجانبين. إلا أن الإسرائيليين لم يقبلوا بشيء من هذا، وعندما وافقوا بضغط من قوات حفظ السلام الدولية على اتخاذ إجراء ما من هذا القبيل، كانوا ينقضونه بعد أسبوعين أو ثلاثة، ويصرون على لوم الأردن، ويعتبرون أن كل من يجتاز خط الهدنة ـ سواء أكان إرهابياً حقيقياً أم شخصاً يريد سرقة البرتقال أو شخصاً لا يريد سوى زيارة أقاربه ـ من أفراد «قوات الأردن غير النظامية»[١٣].

أصبح الإسرائيليون، بعد أن نبذوا فكرة السلام، يحتاجون إلى جهاز حربي يكافىء روحاً وتقنية المهمة التي تواجههم. وقد تمكن الإسرائيليون من تطوير هذا الجهاز الحربي أثناء «حربهم الصغيرة» على الحدود الأردنية. وكانت «هاغاناه» و«بالماخ»، القوات الرسمية للدولة اليهودية أثناء فترة تكوينها، تلتزم بمبدأ خلقي عسكري أسموه «نقاء السلاح». وقد أثبتت المنظمتان أثناء «حرب الاستقلال» أنهما على درجة كبيرة من القسوة، إلا أن أساليبهما تميزت عن الوحشية الرعناء التي انتهجتها «إرغون» و«المنشقون»، فلم تكونا لتدبرا عن قصد مذبحة مثل مذبحة دير ياسين. وبعد الاستقلال أصبحت «هاغاناه» و«بالماخ» تشكلان العمود الفقري لـ«جيش الدفاع الإسرائيلي»، إلا أنه لم يمضِ وقت طويل حتى سرت روح «إرغون» في وحداتها الضاربة. فقد رأينا كيف أن التطرف كان

دائماً الفائز الأخير لدى الصهيونية. بل كان هو القاعدة التي تجتذب إليها دائماً تحت ضغط الظروف التي يمكن التنبؤ بها القوى الكامنة في الصهيونية. وربما كان معدل الذين كان الإسرائيليون يقتلونهم عبر الحدود القلقة أكبر بكثير من معدل الذين يقتلهم العرب، إلا أنه لم يكن كافياً. ولتعويض ذلك عرض الجيش دفع المال لقاء ما وصفته إحدى الصحف الإسرائيلية بعد سنوات كثيرة بأنه «أعمال انتقامية، الواحد منها بكذا وكذا». إلا أن الجيش اضطر إلى التخلي عن هذا الأسلوب نظراً لأن المرتزقة الذين استُخدِموا في هذه الأعمال كانوا يدّعون أنهم قتلوا عدداً أكبر من الذين قتلوهم بالفعل[١٤]. وفوق هذا، فإن الجيش لم يكن راضياً عن الغارات الانتقامية التي كان يقوم بها هو نفسه، بل إن «كتاب المظليين»، الذي يُعتَبر تاريخاً شبه رسمي للقوات الإسرائيلية المحمولة بالطائرات، يقول إن الجيش كان يتألم تألماً شديداً من فشله. والأمر الذي «أسخط الجنرال موشيه دايان ـ الذي كان عند ذلك قائداً للعمليات ـ أكثر من أي شيء آخر هو هزيمة كتيبة غيفاتي المخزية في قرية بالما الأردنية. فقد انطلقت كتيبة كاملة من كتائب الصاعقة تحمل اسماً مجيداً لتهاجم القرية التي لم يكن فيها سوى حفنة من حرس الحدود الأردنيين المسلحين بالبنادق. وعندما فتح الأردنيون نيران بنادقهم توقفت الكتيبة عند جدران القرية وانسحبت»[١٥].

لقد استفاد أصحاب النفوذ من دعاة اتخاذ الأعمال الفعالة من هذا النوع من النكسات فأخذوا يطالبون بتشكيل وحدة متخصصة في العمليات الانتقامية. إلا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق الفوز من دون كفاح. ومع أن الجنرال دايان ألقى بكل ثقله وراء هذه الفكرة، إلا أن خصومها حالوا دون اتخاذ قرار. ولم تأت معارضة هذه الفكرة فقط من جانب «الحمائم» من المدنيين وعلى رأسهم موشيه شاريت، وزير الخارجية، بل كان كذلك كثير من القادة العسكريين يعارضونها لأنهم كانوا يتخوفون من بروز منظمة جديدة، «جيش دايان الخاص»، وأن تتمكن هذه المنظمة من أن تتخذ كياناً هجومياً خاصاً. إلا أن دعاة الفاعلية فرضوا رأيهم، ونجحوا من خلال جو الغلو في الوطنية الذي رافق ازدياد العنف زيادة مقصودة، في تشكيل «الوحدة ١٠١» الشهيرة تحت أمرة أرييل شارون الذي لا يقل عنها شهرة.

قامت «الوحدة ١٠١» بأولى عملياتها الكبيرة، التي تعتبر نقطة تحول في هذا التاريخ، في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٣. وكانت هذه العملية انتقاماً لمقتل أم وولديها بقنبلة يدوية في

قرية يهودا. وتورد يوميات شاريت ليوم ١٤ تشرين الأول أن «لجنة الهدنة المشتركة» (جزء من آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام) «استنكرت بشدة» عملية القتل «بل إن الموفدين الأردنيين صوّتوا لمصلحة القرار. وتعهّدوا منع مثل هذه الأعمال من الحدوث في المستقبل. في ظل مثل هذه الظروف هل من الحكمة القيام برد؟... فلو ردَدْنا فلن نفعل أكثر من تسهيل مهمة العصابات المارقة وإعطاء السلطات (الإسرائيلية) عذراً للقيام بشيء. اتصلت بلافون (وزير الدفاع) ونقلت إليه ما كان يدور في ذهني. فقال إنه سيتشاور مع ب.غ. (رئيس الوزراء بن غوريون)». وتتابع اليوميات: «بعد الظهر، وخلال اجتماع مع لافون وغيره حول التطورات في الشمال، أحضر ممثل للجيش رسالة إلى لافون من رئيس هيئة أركان «أونتسو» (منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة)، الجنرال فاغن بينايك، تقول إن قائد الفيلق الأردني، غلوب باشا، طلب كلاباً بوليسية تعبر من إسرائيل لتعقّب مرتكبي جريمة يهودا». وبعد أن قرأ لافون الرسالة، كما يقول شاريت، سأله ممثل الجيش: «هل من تغيير في الخطة؟» فأجاب لافون: «لا تغيير»[١٦].

«لا تغيير» بعد أن طلب الأردن كلاباً بوليسية إسرائيلية لتعقّب المجرمين الأردنيين المُعترَف بهم من قبل بلادهم، لا تغيير في الخطط الموضوعة لذبح السكان النائمين تلك الليلة في قرية قبية. وكما يقول «كتاب المظليين»: «كان يجب أن تكون العملية في قبية متميّزة عن أي عملية أخرى لناحية الأهداف والنتائج. لقد كان تفجير عشرات المنازل في قبية بالديناميت عملية طموحة تفوق أي عملية سابقة. فقد غسلت للمرة الأولى والأخيرة لطخة الهزائم التي عانى منها «تساهل» (الجيش الإسرائيلي) في عملياته الانتقامية»[١٧]. وبحسب وصف مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الذين وصلوا القرية بعد ساعتين من مغادرة المغاوير الإسرائيليين الملطّخين بالسّخام إيّاها، «دلّت الجثث المخرّمة بالرصاص قرب المداخل وطلقات الرصاص المتعددة على أبواب المنازل المهدومة على أن السكان أُجبِروا على البقاء في الدّاخل حتى جرى تفجير منازلهم عليهم... وقد اتفق الشهود على وصف تجربتهم بأنها ليلة من الرعب، طاف خلالها الجنود الإسرائيليون في قريتهم، مفجّرين المباني، ومطلقين النار عبر المداخل والنوافذ من أسلحة آلية، وملقين القنابل اليدوية»[١٨]. قُتِل ٦٦ رجلاً وامرأة وطفلاً في العملية التي ذكّرت حتى الصحف الموالية لإسرائيل، مثل «النيويورك بوست»، بما جرى في ليديس[١٩].

لم تعترف الحكومة الإسرائيلية بمسؤوليتها عن الغارة الانتقامية. فقد كان الرأي العام لا

يزال قاصراً عن إدراك سياسة مقاتلي العرب، وكان لا يزال هناك عدد كبير من الناس ممن لا يستطيعون التوفيق بين هذه الوسائل و«نقاء السلاح». وقد وجه بن غوريون إذاعة خاصة أعلن فيها أن «حكومة إسرائيل تنفي نفياً قاطعاً الأخبار العجيبة الكاذبة التي تحدثت عن أن ستمائة من جنود «تساهل» قد اشتركوا في عملية ضد قرية قبية. لقد استعرضنا الحقائق مفصلة، ونستطيع بناء على ذلك أن نقول من دون تردد إنه لم تكن أي وحدة، حتى أصغر وحدة في الجيش، متغيبة عن ثكناتها ليلة الهجوم على قبية». وأصر رئيس الوزراء الإسرائيلي على أن المستوطنين في منطقة الحدود هم الذين قاموا بالعملية، وهؤلاء «معظمهم من اليهود اللاجئين من البلاد العربية أو من الناجين من المعتقلات النازية»، وكانت هذه العملية ردهم الغريزي على مقتل أم وولديها. هكذا كان التفسير الرسمي لكل ما قامت به «الوحدة ١٠١» من تجاوزات.

غير أن الرأي العام أصبح مع مرور الوقت مواكباً لمجريات الأمور، فمع حلول آذار ١٩٥٥ كانت الحكومة الإسرائيلية قاب قوسين أو أدنى من أن تعلن رسمياً للعالم أنه «ليس هنالك أي عامل من الطيش أو الاندفاع الغريزي في الغارات القاتلة التي تشن عبر الحدود. بل على النقيض من ذلك، فإن سياسة الغارات الانتقامية جاءت نتيجة تحليل سياسي ونفساني بارد وقاس»[٢٠]. لم تكن «الوحدة ١٠١» في يوم من الأيام قوة كبيرة. وكانت تتألف في أغلبيتها من المتطوعين. إلا أن المثل الذي ضربته كان مثلاً دائماً وشديد الوقع. فقد شُكّلت هذه الوحدة لتكون الوجه المقابل لـ «بالماخ»، إلا أن الجرثومة التي كانت تحملها واجهت بعض المقاومة. فقد أورد «كتاب المظليين» عن واحد من جنودها كان شديد التمسك بمبادئ الأخلاق: «بما أنه كان سابقاً من جنود «بالماخ» الذين يؤمنون بنقاء السلاح، فقد رفض المشاركة في عملية لم تكن موجهة ضد جنود العدو وإنما ضد الأهالي المدنيين. بيد أن أريك (وهو لقب شارون الشائع) لم يجبره على الاشتراك. وقد وجه إليه شلومو باوم (مساعد شارون) خلال مناقشة حامية العبارة التالية: «ليس هنالك سلاح نقي أو غير نقي، بل كل ما هنالك سلاح نظيف يعمل عندما تحتاج له، وسلاح قذر يستعصي عندما تريد إطلاق ناره»[٢١]. وعلى الرغم من المقاومة فإن الجرثومة تمكنت من الانتشار بسرعة. فبعد ثلاثة أشهر من عملية قبية ضُمّت «الوحدة ١٠١»، بناء على مبادرة من دايان، إلى سلاح المظليين الذي كان قد شُكّل قبل فترة قريبة. ويقول شارون الذي تولى قيادة القوة المشتركة إن دايان «كان يدرك الأثر الحاسم الذي ستخلّفه هذه الوحدة الصغيرة على القوات المظلية ثم على الجيش الإسرائيلي

كله... وفي وسع المرء أن يقول إن عقيدة العمليات الانتقامية كانت واضحة تماماً من كل الجوانب بين الوحدات المحمولة بالطائرات»[٢٢]. والواقع أن الجيش أصبح يخضع بشكل متزايد لنفوذ وقيادة رجال «الوحدة ١٠١» والوحدات المحمولة بالطائرات. وهكذا فإن روح «بالماخ» ووسائلها ـ ولعله لا يمكن القول إن «بالماخ» كانت لطيفة لينة ـ قد حلت محلها روح «إرغون» ووسائلها. بينما انتشرت في البلاد عموماً صبغة الخرافة البطولية حول «الوحدة ١٠١». وكان رجلها المثالي هو مقاتل العرب العجيب مائير هار ـ تسيون. فقد كان هذا الشاب من أفراد المغاوير يشترك ليلتين أو ثلاث كل أسبوع لفترة عدة أشهر متعاقبة في الغارات الانتقامية «فيقتل الجنود والفلاحين وأهالي المدن العرب ببساطة بنوع من الغضب الخالي من الكراهية»[٢٣]. وكان أحياناً يدخل بعض التغييرات في الأسلوب الرتيب. فقد اجتاز الحدود مرة مع بعض رفاقه، فقبضوا على ستة من العرب، ثم قتل خمسة بسكين بينما كان الآخرون يرقبون، وترك السادس حراً كي يتحدث عما رأى[٢٤]. كذلك كانت عملياته التي قام بها على انفراد تنم عن هذه الطبيعة ذاتها. فقد كان مرة في إجازة وشعر ذات يوم بالملل فأراد القيام بعمل متهور فأوغل في أرض العدو. وعندما كان في طريق العودة إلى القدس قتل جندياً عربياً في الطريق الرئيسي. وقد قُتِلت أخته فيما بعد على يد أحد رجال البدو في إحدى المرات التي دخلت فيها أرض العدو، فثأرَ لها هار ـ تسيون بقتل اثنين من البدو اعتبر أن لهما ضِلعاً في مقتلها. وقد أصيب في النهاية بجروح بليغة أثناء إحدى الغارات، إلا أن حياته أُنقِذت بأن أُجرِيت له عملية استئصال للقصبة الهوائية وذلكِ في الميدان وباستخدام مطواة. وتُعتَبر مذكراته والمقابلات الصحافية العديدة التي أُجرِيت معه قصة رجل يستطيع أن يصف بتلذذ جاف شعور شخص يطعن راعياً عربياً في ظهره، ويوصي أي شخص يريد تجربة «الشعور الرائع الرفيع بأنه ذكر» بأن عليه أن يقتل بالسكين بدلاً من المسدس أو البندقية[٢٥].

كانت هالة التقديس التي أحاطت بهار ـ تسيون رسمية وشعبية. فقد كان الوزراء وكبار الضباط يمجدونه على اعتبار أنه «نموذج» للشباب الإسرائيلي، بل هو «الرمز المقاتل» للجيش الإسرائيلي كله. وقد اعتُبِر هار ـ تسيون فوق القانون. فقد اعتقِل بعد أن قتل البدويَّين وكان يمكن أن تُوجَّه إليه تهمَة القتل. إلا أنه أُفرِج عنه من دونْ محاكمة بناء على تدخل بن غوريون شخصياً[٢٦]. وعندما أصبح شبه مقعد واضطر إلى التقاعد أُهدِيت إليه قطعة كبيرة من الأرض العربية المصادرة في جبل كوكب المطل على بحيرة

طبريا. وفي هذه البقعة المنعزلة، التي لا تبعد كثيراً عن الكيبوتز الذي كان يقيم فيه قديماً، أسس هار - تسيون مزرعة للمواشي وأصبح يستضيف الجنود الذين كانوا يحجون إليه إعجاباً وتقديراً. ويقول في مذكراته: «لقد أصبح ثمة طقس كامل يدور حول كوكب. فقد كانوا يصلون إليها بعد مسيرة طويلة تدوم يوماً وليلة. وفي نهاية المسيرة تُوزَّع شارة الوحدة على الجنود. وكانت المزرعة هي غاية المسيرة. فقد أصبح الصعود إليها تقليداً، وأصبحت قمة لا بد للمرء من الوصول إليها»[٢٧].

العرب الذين بقوا

كان إبقاء النازحين بعيداً عملاً عقابياً بحتاً. أما إخضاع المقيمين فكان عقابياً وقصدياً في وقت واحد. فالفلسطينيون الذين لم يخرجوا من ديارهم لم يكونوا يشكلون مشكلة أمن فقط، بل كان مجرد وجودهم حجر عثرة في طريق تحقيق الصهيونية مهمتها التاريخية.

تحكّم العسكريون في حياة الأقلية العربية في إسرائيل. ومع أن العنف المسلح السافر لم يكن معدوماً إلا أنه لم يكن الأسلوب العادي، إذ كانت القوة والإكراه يكفيان. ومع ذلك فقد كانت هناك صعوبة كأداء. فقد كانت إسرائيل تصف نفسها بأنها مركز أمامي «للعالم الحر» الذي كانت تعتمد عليه اعتماداً كبيراً، وأنها «معقل للديموقراطية» في منطقة لا ديموقراطية فيها. وكانت إسرائيل من حيث المظهر دولة تقوم على القانون والعدالة والإنسانية. ولم يكن للاضطهاد العرقي أو الديني، تلك الكأس المرة التي تجرّع منها اليهود كثيراً، مكان في الدولة اليهودية. وقد وعدت في إعلان الاستقلال بتوفير «المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لكل مواطنيها من دون أي تفريق على أساس المذهب أو العرق أو الجنس». هكذا كانت إسرائيل تبدو في الظاهر. أما في الواقع العملي فقد كان بعض المواطنين أفضل حظاً من بعض. صحيح أن كلمتي عربي ويهودي لم تُذكَرا مرة واحدة في سجلات التشريع، إلا أنه عند تنفيذ القانون كانت مجموعة معينة من المبادئ تحكم تنفيذه لنوع معين من الإسرائيليين بينما كانت مجموعة أخرى من المبادئ تحكم تنفيذه للنوع الآخر. وقد ولّدت هذه الحقيقة لدى الذين كانوا ينظرون إلى ما تحت السطح ثم يدافعون عما يرون «ازدواجية في الكلام» و«ازدواجية في التفكير» وصفها أحد الإسرائيليين من دعاة تطبيق الحقوق المدنية بأنها «ضريبة أوروبلية تدفعها إسرائيل لمفهوم الديموقراطية»[٢٨].

أما الأساس القانوني للحكم العسكري الذي خضع له المقيمون من العرب فكان أنظمة الدفاع للعام ١٩٤٥. وكان البريطانيون هم الذين وضعوا هذه الأنظمة التي كانت الجالية اليهودية أول من تحمّل وطأتها نظراً لأنها كانت عند ذاك ثارت على الانتداب. وقد أثارت هذه الأنظمة عند صدورها عاصفة من الاحتجاج. فالدكتور يعقوب شيمسون شابيرا، الذي أصبح من بعد وزيراً للعدل في إسرائيل وصفها بأنها «لا مثيل لها في أي دولة متحضرة، بل لم تكن توجد قوانين من هذا القبيل حتى في ألمانيا النازية... إن هناك شكلاً واحداً من الحكم يشابه النظام المطبق هنا الآن ـ ألا وهو حالة البلد المحتل. إنهم يحاولون تهدئتنا بقولهم أن هذه القوانين موجهة ضد المجرمين وحدهم، لا ضد المواطنين الشرفاء. إلا أن الحاكم النازي لأوسلو المحتلة أعلن كذلك أن المواطنين الذين لا يتدخلون في شيء لن يتعرّضوا لأذى. إن من واجبنا أن نقول للعالم كله إن قوانين الدفاع التي سنّتها حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين تحطّم أساس العدالة في هذه البلاد من جذوره»[٢٩]. غير أن إسرائيل لم تلغ بعد العام ١٩٤٨ هذا النظام من «الإرهاب المرخص رسمياً»، على حد وصف شخص آخر تولى فيما بعد وزارة العدل الإسرائيلية. بل إنها طبقتها بقسوة أشد ضد العرب. وتعطي هذه القوانين للجيش صلاحية اقتلاع مجتمعات كاملة من أرضها وترحيلها أو نقلها من مكان إلى آخر، وفرض حظر التجول فترات غير محدودة، وتحديد مناطق أمن لا يستطيع أي عربي أن يدخلها من دون إذن، ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات أو مصادرتها، ودخول أي مكان وتفتيشه، وسجن أي شخص من دون محاكمة أو تحديد إقامته في منزله أو حيه أو قريته ومنعه من الحركة أو تقييد حركته داخل إسرائيل أو خارجها أو طرده من أرضه من دون تبيان السبب. أما الوسيلة الوحيدة للانتصاف، وذلك عن طريق محكمة عسكرية، فكانت عقيمة.

عندما وجدت السلطات العسكرية نفسها مسلحة بهذه الصلاحيات الهائلة، لم تضع وقتاً في استغلالها. ولعل العنف السافر، الذي يقصد العقاب خالصاً، لم يكن الطريقة المميزة التي استخدمتها هذه السلطات، إلا أن المثل الذي يبين بجلاء، المحنة التي عاشها العرب كان المناسبة الشهيرة التي استخدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية فيها العنف السافر. ويذكر العرب كفر قاسم على أنها دير ياسين الدولة اليهودية بعد تأسيسها. ولعل رد الفعل الذي ولّدته هذه الحادثة كان أقل كشفاً للحقيقة من الحادثة نفسها. ففي ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، أي في اليوم السابق لغزو إسرائيل لمصر، فرضت فصيلة من

حراس الحدود حظر التجول على القرى القريبة من الحدود الأردنية، ومن بينها قرية كفر قاسم. وجرى تبليغ المختار بحظر التجول قبل نصف ساعة فقط من بدء تطبيقه، ولهذا فقد كان مستحيلاً عليه أن يبلغ القرار لأهل القرية الذين يعودون عند حلول الغسق من أماكن عملهم المختلفة. وتوقّع الرائد صموئيل ميلينكي، قائد الفصيلة، أن يكون الحال كذلك، فسأل رئيسه العميد يشيشخار شدمي ماذا يفعل بشأن أي شخص عائد إلى منزله من دون أن يعلم بحظر التجول، فأجابه: «لا أريد أي تأثر بالعواطف... فذلك حظّه التعيس»[٣٠]. ولم يكن هناك فعلاً أي تأثر بالعواطف. ففي الساعة الأولى من حظر التجول، بين الساعة الخامسة والسادسة، قتل حراس الحدود سبعة وأربعين من القرويين، أثناء عودتهم فرادى أو جماعات إلى منازلهم. كان بعضهم يمشي على قدميه، إلا أن معظمهم كانوا يركبون الدراجات أو العربات التي تجرها البغال أو الشاحنات الصغيرة. وكان بينهم نساء وأطفال. إلا أن كل ما أراد حراس الحدود أن يعرفوه هو ما إذا كانوا من أهالي كفر قاسم، فإن كانوا من أهلها فإنهم يُعتبَرون منتهكين لقرار منع التجول، وبمجرد ما كان حراس الحدود يتأكدون من ذلك، كانوا يطلقون عليهم نيران رشاشاتهم من مسافة قريبة. و«من كل مجموعة من العمال العائدين، قُتِل البعض وجُرِح البعض الآخر. ولم يَتمكن من النجاة بسلام إلا قلة قليلة جداً. وأخذت نسبة القتلى تزداد، حتى أن المجموعة الأخيرة التي كانت تتألف من أربع عشرة امرأة وصبي وأربعة رجال، قُتِل أفرادها جميعاً باستثناء فتاة واحدة أصيبت بجروح بالغة»[٣١]. وكان من المحتمَل أن تستمر المذبحة على هذه الشاكلة لولا أن الملازم الأول غبريال دهان، ضابط الموقع...

> كان يعلم القيادة عدة مرات بجهاز الراديو الموجود في سيارة الجيب بعدد القتلى. وتختلف الآراء بشأن العدد الذي كان يذكره في تقاريره. إلا أن الجميع متفقون على أنه قال في نقريره الأول (أقل بواحد) ثم قال في تقريريه التاليين: (أقل بخمسة عشر) و(أقل بكثير ـ من الصعب عدهم). وقد التقط النقيب ليفي التقريرين الأخيرين اللذين جاءا متعاقبين، وأبلغهما إلى ميلينكي. وعندما أُخبِر ميلينكي بأن أهالي كفر قاسم أصبحوا «أقل بخمسة عشر» أصدر أوامره بإيقاف إطلاق النار وتطبيق إجراءات أكثر اعتدالاً في المنطقة كلها. إلا أنه لم يستطع تبليغ أوامره إلى دهان إلا بعد وصول التقرير بأن عددهم أصبح (أقل بكثير ـ إن من الصعب عدهم)... وقد أوقف هذا الأمر سفك الدماء في كفر قاسم[٣٢].

ثبت كل ذلك في المحاكمة التي اضطرت الحكومة إلى إجرائها بعد أن بدأت أخبار الفضيحة تتسرب ببطء. إلا أن المحاكمة كانت صورية. فلم يكن هناك استياء معنوي كبير في المحكمة، بينما كان الاستياء شبه معدوم خارجها، باستثناء بعض الأصوات الفردية. وقد ذكرت صحيفة «هآرتس» الكبرى أثناء المحاكمة أن «الأحد عشر ضابطاً وجندياً الماثلين أمام المحكمة في قضية مذبحة كفر قاسم قد نالوا زيادة في رواتبهم بنسبة خمسين في المائة. وقد أُرسِل شخص خصيصاً إلى القدس لإحضار الصكوك إلى المتهمين كي يتسلّموها قبل عيد الفصح اليهودي. وقد أُعطِي عدد من المتهمين إجازات خلال العيد... ويختلط المتهمون بكل حرية مع الحضور في المحكمة، ويبتسم الضباط لهم ويربتون على أكتافهم، بينما يشد البعض على أيديهم. وواضح أنه سواء إن كانت المحكمة ستجد أن هؤلاء المتهمين مذنبون أو أبرياء فإنهم لا يُعامَلون معاملة المجرمين وإنما معاملة الأبطال»[٣٣]. وقد ذُكِر أن النفر دافيد غولدفيلد استقال من «شرطة الأمن» احتجاجاً على إجراء المحاكمة. وقالت صحيفة «الجويش نيوزلتر» إن إفادته تصوّر رأي معظم الإسرائيليين: «إنني أشعر أن العرب أعداء دولتنا... عندما ذهبت إلى كفر قاسم كنت أشعر أنني ذهبت في مهمة ضد العدو ولم يكن لدي أي تمييز بين العرب في إسرائيل والعرب خارج حدودها». وعندما سئل ماذا يفعل إذا صادف امرأة عربية، لا تشكل خطراً على الأمن من أي جهة، بل تحاول الوصول إلى منزلها، أجاب: «أطلق عليها النار من دون أن تعتمل في نفسي أي عاطفة، لأن لدي أمراً وعلي تنفيذه»[٣٤]. وكانت الأحكام صورية كذلك. فقد حُكِم على ميلينكي ودهان بالسجن سبعة عشر عاماً وخمسة عشر عاماً على التوالي، إلا أنه كان من المسلم به أنهما لن يمكثا في السجن إلا جزءاً صغيراً جداً من مدة الحكم. واستجابة للنداءات المطالبة بالعفو عنهما قررت المحكمة العسكرية العليا تخفيف هذين الحكمين «القاسيين»، وبعد ذلك كرر رئيس الأركان، ثم رئيس الدولة، وأخيراً «لجنة الإفراج عن السجناء» هذا المثل الكريم فلم تمض سنة واحدة إلا وكان ميلينكي ودهان حرين طليقين. أما العميد شدمي ـ الضابط المسؤول الذي قال إنه لا يريد «أي تأثر بالعواطف» ـ فقد رأت محكمة عسكرية خاصة أنه ارتكب خطأ «فنياً بحتاً» فعنفته وغرمته قرشاً واحداً. إلا أن المفارقة الكبرى جاءت بعد ذلك. فبعد تسعة أشهر من الإفراج عن دهان الذي جُرِّم بقتل ثلاثة وأربعين عربياً في ساعة واحدة، عُيِّن «ضابطاً مسؤولاً عن شؤون العرب» في مدينة الرملة[٣٥]. أما آخر ما سمع عن الرائد ميلينكي فهو أنه استطاع بواسطة أصدقائه ذوي النفوذ في الجيش أن يحصل على ما يغبطه

عليه الكثيرون ويسعى للحصول عليه كثير من المقاولين، وهو الترخيص بإقامة مركز سياحي في جنوب إسرائيل[٣٦].

لننتقل الآن إلى الأوجه الأخرى الأكثر تمييزاً التي استخدمت بها السلطات العسكرية - تساعدها الحكومة المدنية وتحرضها - صلاحياتها الضخمة. كانت الصهيونية تسعى أساساً إلى تملك الأرض، ولعل من نافل القول أن نذكر أن الدولة الجديدة قد استولت على كل الأراضي التي خلفها النازحون، إلا أنها استولت كذلك على أراضي المقيمين والتي بلغت مساحتها حوالى مليون دونم[٣٧]. ففي العام ١٩٤٨ كان حوالى خمسة في المائة من الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل لا يزال في حوزة العرب، إلا أن هذه النسبة هبطت إلى حوالى واحد في المائة في العام ١٩٦٧[٣٨]، العام الذي أصبحت فيه بقية أرض فلسطين، أي عشرون في المائة منها، تحت السيطرة الإسرائيلية. ولعل هذا الأسلوب من المضايقة والإزعاج المنتظمين المستمرين لنسيئي الطالع من بقايا المجتمع الذي حطّمه الصهاينة وشتّتوه يبيّن مدى استعداد الصهيونيين لتقسية قلوبهم على غيرهم من أجل خدمة أبناء شعبهم.

كانت السلطات العسكرية في السنوات الأولى حديثة العهد بالأساليب التي كانت تتبعها أثناء الحرب، ولذلك اعتمدت كثيراً على «تطهير» الأرض بالطريقة السريعة السهلة. كانت ترسل قوات من الجيش لإخراج السكان من أرضهم ونقلهم إما إلى ما وراء الحدود، وإما إلى أنحاء أخرى في إسرائيل. وعلى هذه الشاكلة فإن قرية عسقلان ظلت عربية حتى صيف العام ١٩٥٠، أو على الأقل إلى أن جاءها الجنود الإسرائيليون ذات صباح، فوضعوا كل أهلها في سيارات شحن وأخذوهم إلى حدود غزة ثم أمروهم وهم يطلقون الرصاص في الهواء أن يذهبوا وينضموا إلى اللاجئين الذين مروا في ذلك الطريق قبل عامين[٣٩]. وقد كان هذا النوع من الإجراءات مشروعاً وقانونياً في ظل أنظمة الدفاع. إلا أنه لم يكن مناسباً من أجل سمعة اسرائيل، إذ كان العالم حساساً بشأن مشكلة اللاجئين، وكانت الدول العربية تستغلها. ولهذا، وبما أن اسرائيل دولة يسود فيها القانون، فقد سنّت تشريعات تضع أساساً قانونياً سليماً لما تم من مصادرة الأملاك وما سيأتي من بعد من هذه الأعمال. وقد كان القانون الأول في سلسلة هذه القوانين، وهو قانون استملاك ممتلكات الغائبين للعام ١٩٥٠، قانوناً بارع الصياغة، ذا أثر رجعي. أما الغائبون المعنيون فقد كان معظمهم من النازحين الذين لا يستطيعون العودة.

وكانت ممتلكاتهم تؤول إلى حارس ممتلكات الغائبين الذي كانت مهمته من حيث الظاهر الإشراف على هذه الممتلكات إلى أن يتم إيجاد حل لمشكلة اللاجئين كلها، أما مهمته الحقيقية فكانت إعطاء هذه الممتلكات على سبيل الديمومة إلى السلطات المختصة بتوطين اليهود. إلا أن المقيمين يمكن أن يصبحوا غائبين كذلك. فهم يعرفون باصطلاح «الحاضرين ـ الغائبين»، أما العدد الدقيق لهذه الكائنات الأورويلية فهو سر عسكري مصون، إلا أنه يقدر بعشرات الآلاف[٤٠]. وقد كان من السهل جداً على الحارس أن يصنف شخصاً بأنه «حاضر ـ غائب»، لأن القانون الجديد يجعل أي شخص غادر محل إقامته المعتاد في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى ١ أيلول ١٩٤٨ وذهب إلى أي مكان خارج فلسطين، أو إلى أي مكان داخل فلسطين ولكنه لم يكن يقع ضمن دائرة الإشراف اليهودي، يعتبر غائباً. حتى وإن كان موجوداً فعلاً في إسرائيل، وإن كان مواطناً كامل الجنسية في هذا «المعقل من معاقل الديموقراطية». لم يُؤتَ القروي البسيط في الجليل القدرة على معرفة المستقبل. ولم يكن يدرك أنه بارتكابه هذه «الجريمة» قبل عامين من أن تصبح جريمة فعلاً، يعرّض نفسه لمصادرة كل ممتلكاته بما في ذلك منازله وحقوله وإعطائها لشخص آخر أجنبي غريب جاء من وراء البحار. ولم تكن مدة تغيبه ذات قيمة، فربما كانت يوماً واحداً. ولم تكن الجهة التي قصدها ذات أهمية، فربما ذهب إلى القرية المجاورة. ولم يكن سبب ذهابه بذي بال، فربما ذهب لشراء بعض الأغنام. وفوق هذا فقد كان الأمر أسهل بكثير بالنسبة إلى حارس ممتلكات الغائبين إذ إنه لم يكن مطلوباً منه أن يقدم إثباتاً للتغيب، بل كانت تحقيقاته كافية. وعندما كان الحارس، بناء على هذه التحقيقات، «يعلن» اعتبار شخص ما غائباً، فإنه يصبح غائباً ولا يمكن لأحد أن يعارضه، لأن الحارس «لا يجوز أن يُسأل عن مصادر المعلومات التي جعلته يتخذ قراراً على أساس هذا القانون». وحتى إذا ما حدث أن ارتكب الحارس خطأ، باعترافه شخصياً، فإن القانون قد حسب حساب هذا الاحتمال: «لا يجوز إبطال أي صفقة تتم طوعياً بين الحارس وشخص آخر بخصوص ممتلكات يعتقد الحارس أنها من ممتلكات الغائبين لحظة عقد الصفقة، وإنما تظل الصفقة سارية المفعول حتى وإن ثبت فيما بعد أن تلك الممتلكات لم تكن من ممتلكات الغائبين في ذلك الوقت»[٤١].

وهكذا أصبحت مجتمعات كاملة من المقيمين، من مواطني إسرائيل، لاجئين لا يقلّون إطلاقاً عن إخوانهم اللاجئين وراء الحدود. ففي فترة الأشهر التسعة المعنية ـ وهي فترة تعسفية تبدأ من تاريخ توصية التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة، وتناسب أغراض إسرائيل

وغاياتها ـ غادر عدد كبير من الفلسطينيين أماكن إقامتهم العادية، لا لمجرد العمل أو المتعة، بل لأنهم شعروا أن البقاء فيها يعرضهم للخطر. وكان هؤلاء يعتزمون العودة عند انتهاء القتال. إلا أن سادتهم الجدد أصبحوا يرون رأياً آخر. فلئن شاهد هؤلاء منازلهم مرة أخرى فقد شاهدوها والأغراب يعيشون فيها. وإن هم حرثوا حقولهم مرة أخرى، فقد حرثوها بعد أن أصبحوا خدماً لأولئك الأغراب. ولم يكن أهل المدن أحسن حالاً. فربما كانت عائلة ما قد انتقلت في فترة رعب لتقضي بضعة أيام في حي آخر، أو ربما في الطرف المقابل من الشارع نفسه[٤٢]. ومع ذلك فقد كان الحارس يعتبرهم «حاضرين ـ غائبين». لقد كان صاحب مبدأ. فما الفرق بين المدينة والريف؟ أو بين عشرة أمتار وعشرة أميال؟ قد يبدو الوضع قاسياً، وهو آسف، ولكن ما الذي يستطيع أن يفعله والقانون هو القانون؟

ثمة تشريع نموذجي آخر عرف باسم أنظمة الطوارئ لاستغلال المناطق غير المزروعة، وقد كان هذا التشريع مفيداً بشكل خاص لأنه اتسق اتساقاً جيداً مع أنظمة الدفاع: مزيج ممتاز من القصدي والعقابي. وقد كان لهذا التشريع من حيث الظاهر قصد حميد تماماً. فهو يخوّل وزير الزراعة أن يضع يده على الأرض غير المزروعة كي يضمن زراعتها عندما «يكون غير مقتنع أن مالك الأرض قد بدأ زراعتها أو أوشك أن يبدأ زراعتها أو سيواصل زراعتها»[٤٣]. إلا أن من الممكن استخدام هذا القانون لغرض آخر. وطريقة ذلك بسيطة تماماً. إذ إن وزير الدفاع، عملاً بالقوانين التي بين يديه، يعلن أن أرضاً من خيرة الأراضي الزراعية تعتبر منطقة مغلقة، وبذلك يجعل دخولها من غير إذن كتابي من الحاكم العسكري جريمة خطيرة. ثم يجد الحاكم العسكري، لأسباب تتعلق بالأمن، أنه لا يستطيع إعطاء هذا الإذن للمزارعين. وسرعان ما تصبح حقولهم «أرضاً غير مزروعة». ثم يلاحظ وزير الزراعة ذلك فيتخذ إجراءات فورية «كي يضمن زراعتها». ويقوم وزير الزراعة بذلك إما بواسطة «عمال يستخدمهم لهذا الغاية» وإما «بتسليم الأرض إلى فريق ثالث لزراعتها». وطبيعي أن هذا الفريق الثالث يكون دائماً المستعمرة اليهودية المجاورة.

واضح أنه عند تطبيق القانون الإسرائيلي كان بعض الناس يمتازون عن البعض الآخر. بل الواقع أن بعضهم كانوا فوق سيادة القانون أصلاً. أو أن هذا على الأقل ما يمكن أن يستنتجه بحق أهالي قرى الغابسية وكفر برعم وإقريت ـ إذا ما أخذنا ثلاث قرى فقط ـ بعد أن رفعوا القضية إلى المحكمة العليا. كانت الحكومة العسكرية قد أعلنت أن قرية الغابسية «منطقة مغلقة» وطردت منها أهلها. وقضت المحكمة العليا أن من حق الحاكم

العسكري أن يتخذ هذه الخطوة إلا أن قراره يُعتبر باطلاً لأنه لم يُنشَر في الجريدة الرسمية. غير أن الحكومة العسكرية وجدت أن من الصعب عليها تَقبُّل هذا القرار، لذلك نُشِر القرار اللازم في الجريدة الرسمية بعد بضعة أيام، ظل أهل القرية خلالها ممنوعين من دخولها. ورجع أهل القرية يعرضون قضيتهم مرة أخرى على المحكمة العليا. إلا أنها قضت هذه المرة أنه طالما أن أهل القرية لم يرجعوا إليها قبل نشر القرار فإنه ليس لهم أن يعودوا بعد نشره. كذلك لجأ إلى المحكمة العليا أهالي قرية كفر برعم المسيحية المعروفة بوداعتها بعد أن أصبحت قريتهم «منطقة مغلقة» كذلك. وقضت المحكمة لصالحهم، أي بالسماح لهم بالعودة فغضبت السلطات غضباً شديداً. لذلك هاجمت طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي القرية وظلت تقصفها حتى أصبحت كفر برعم أنقاضاً، وعندها عادت الطائرات إلى قواعدها سالمة[٤٤]. وفي تموز ١٩٥١ قضت المحكمة العليا لصالح أهالي قرية مسيحية أخرى تُدعى إقريت، إذ كان أهلها قد أُمِروا بترك منازلهم «لمدة أسبوعين» إلى أن «تنتهي العمليات العسكرية في المنطقة». وبعد صدور هذا الحكم وجدت الحكومة العسكرية ذريعة أخرى لمنعهم من العودة. فشكا أهل القرية مرة أخرى إلى المحكمة العليا، التي قررت أن تنظر في القضية في ٦ شباط ١٩٥٢. إلا أنه قبل شهر ونصف من هذا التاريخ، وفي يوم عيد الميلاد بالذات، جاءت «قوات جيش الدفاع الإسرائيلي» وأخذت مختار هذه القرية المسيحية إلى قمة تلة قريبة وأرغمته على مشاهدة العرض الذي أعدته من أجله: نسف كل منزل من منازل القرية[٤٥].

لعله ليست هناك ضرورة لتبيان أنه مهما كانت ديموقراطية الحكم في إسرائيل بالنسبة لليهود، فإن الحكم كان بالنسبة للعرب طغياناً في كل وجه من الوجوه. والطغيان، مثل الحرية، لا تمكن تجزئته، ولا يمكن أن نتوقع من حكومة تستطيع اضطهاد مواطنيها إلى هذا الحد في وجهة معينة، بسلب أراضيهم وممتلكاتهم، أن تعاملهم معاملة أفضل في أوجه أخرى. لقد ادعت إسرائيل دائماً أنها ترعى مواطنيها العرب مثلما ترعى مواطنيها اليهود، وأنهم في الواقع أفضل حالاً بكثير مما لو كانوا تحت حكم عربي. إلا أن كون إسرائيل قد زعمت هذا الزعم ـ وفوق هذا فإن حقيقة أن أحداً من مواطنيها اليهود من محبي الحرية لم يتحدَّ هذا الزعم باستثناء «قلة مهووسة» ـ يؤكّد القانون الفطري القائل إن «ازدواجية الفكر» الأورويلية تنتشر بمقدار انتشار الشر الذي تحاول أن تحققه. فما الذي حدث مثلاً لأولئك المزارعين العرب الذين صودرت أملاكهم؟ إن مجرد طرح السؤال يكفي لعرض صنوف كثيرة من المظالم المتشعبة، فالواقع أن هؤلاء العرب قد

حملوا الكثير من الإساءة المتعمدة حتى أصبحوا أفقر فقراء الطبقة العاملة في المجتمع الإسرائيلي، أي أنهم أصبحوا، بحسب الوصف التوراتي الذي يردده الصهيونيون كثيراً، «حطابين وسقائين». ولئن استمر العرب في العمل في ما تبقى لهم من أرض صغيرة فإنهم ظلوا يفعلون ذلك في وجه سلسلة طويلة من الإجراءات المعوقة التي وضعت خصيصاً لدعم الزراعة اليهودية على حسابهم، مما اضطرهم إلى بيع محاصيلهم بأسعار غير اقتصادية وحرمانهم من المعونة المالية والآلات الحديثة والفوائد المجنية من مشاريع الري. وإذا ما تخلوا عن هذا الكفاح وعملوا لحساب السادة اليهود فإنهم يضطرون إلى عرض خدماتهم في سوق سوداء تستغلهم استغلالاً بشعاً، بل إنهم حُرِموا أخيراً حتى من هذه السوق السوداء. فعندما جاءت الستينيات وجد آلاف من العرب أنهم أصبحوا يفلحون الأرض التي كانت يوماً أرضهم لحساب طبقة جديدة من الأفندية اليهود نشأت مع مرور الوقت والوهن الذي أصاب. ولهذا ففي العام ١٩٦٧ أقر البرلمان الإسرائيلي قانوناً وُضِع في الحقيقة ـ وإن لم يكن في المظهر، لاسمح الله! ـ من أجل منع المواطنين العرب في إسرائيل من فلاحة «أرض الأمة»، حتى وإن كانوا يفلحونها لحساب اليهود[٤٦]. فقد ظل اتحاد نقابات العمال لا يقبل العمال العرب في صفوفه حتى العام ١٩٦٢، ولم يقبلهم بعد ذلك إلا على نطاق ضيق، إذ ظلت المبادئ التي تجعل الاتحاد مقتصراً على العمال العبرانيين ـ أو على «العمال المنظمين» كما تسميهم «ازدواجية الفكر» الأورويلية ـ قائمة مرعية. انتشرت البطالة بين العرب. كما أن العرب الذين يحصلون على أعمال ظلوا عرضة للفصل في أي وقت لأنهم لم يكونوا «منظمين». وكان أحط الأعمال وأقذرها يُخَصَّص عادة للعمال العرب. وفي الحالات التي كان العمال فيها يتمكنون من الارتفاع إلى مستوى أعلى من ذلك، فإنه لم يكن ثمة شيء يقضي بدفع أجور متكافئة عن أعمال متكافئة. وإذا ما تمكنوا من الحصول على أعمال في المدينة ـ مثلما أصبح يفعل عدد متزايد منهم ـ لم يكن يسمح لهم بالإقامة في المدن، وذلك بفضل أنظمة الدفاع، بل أصبحوا عمالاً متجولين، يضطرون إلى قطع مسافات طويلة كل يوم بين مكان عملهم وقريتهم. إلا أن عمال البناء أكرموا إكراماً خاصاً فسُمِح لهم بقضاء الليل في المباني التي لم تكتمل بعد أو في أماكن مؤقتة. ولم تكن الأقلية العربية لتستطيع المطالبة بالإنصاف الجماعي عن طريق النظام الديموقراطي الإسرائيلي، لأن هذا النظام لم يسمح بتشكيل أحزاب سياسية تمثل العرب، ولم تُترَك للعرب أي فرصة في الوصول إلى مراكز ذات نفوذ حقيقي في الحكومة والجهاز الإداري. وكان «القسم العربي» في أي مؤسسة تحت رئاسة شخص يهودي. ولم يكن

العرب يستطيعون التصويت بوصفهم ملحقين بالأحزاب اليهودية. والواقع أن ما كان الإسرائيليون يعرضونه للعالم على أنه دليل يؤكد استنارتهم كانوا أحياناً يعترفون سراً بأنه مهزلة و«كفاح باسم العرب بين اليهود أنفسهم من أجل اليهود»[٤٧]. وكان الكتاب والمثقفون العرب والوجهاء الذين يبدون أدنى درجة من الاستقلال الشعوري يُعتقَلون «اعتقالاً إدارياً»، أو تُحدَّد إقامتهم في منازلهم، أو يُنفَون إلى مكان ناءٍ في البلاد. ولم يكن الآباء الذين يعانون من هذه الحال السيئة يتطلعون إلى مستقبل أفضل لأبنائهم، وقد أدت الإعاقة المتعمدة لتعليم أبناء العرب إلى أن أصبح كل تسعة خريجين من اليهود، إذا ما أخذناهم على أساس نسبي، يقابلهم خريج عربي واحد.

ما لبثت التفرقة العرقية الصهيونية، أياً كان رأي كل منا في دوافعها الأصلية، أن أثبتت في وقت قصير أنها لا تقل قسوة عن التفرقة العرقية في جنوب أفريقيا. ولهذا فقد كان من الغريب أن الرأي العام الغربي المستنير كان يندد بالتفرقة العرقية في مكان معين، بينما يرضى عنها، بل يمتدحها، في مكان آخر. ولا شك أن أحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو العطف الداخلي العجيب الذي ظلت الحركة الصهيونية تتمتع به دائماً. ومن الأسباب كذلك أن التفرقة العرقية في جنوب أفريقيا كانت سافرة، بل متباهية متغطرسة، بينما كانت التفرقة الإسرائيلية مقنّعة. وفوق هذا فقد كانت التفرقة في إسرائيل سهلة الإخفاء، لأن المواطنين الذين كانت تنصبّ عليهم كانوا يشكّلون أقلية صغيرة، ولم يكونوا الأغلبية الكبيرة. وكان هذا بدوره نتيجة لأن مقاتلي العرب عملوا في العام ١٩٤٨ وبعده على إكراه العرب على الرحيل. ولهذا فإن من المفارقات أن هذه الشدة والقسوة في عملية العنف الأولى الضخمة هي نفسها التي ساعدت إسرائيل فيما بعد على الظهور بمظهر أقل تطرفاً واضطهاداً في معاملتها للقلة التي بقيت. وعلى الرغم من أن الانتصار الأكبر الذي حققه مقاتلو العرب لم يأتِ بعد، إلا أنه كان مقدراً هذه المرة أن يجعل إخفاء التفرقة العرقية الإسرائيلية أصعب بكثير.

حروب التوسّع

كان بن غوريون ورفاقه يرون أن «حرب الاستقلال» للعام ١٩٤٨ لم تستكمل كل شيء. وليس هنالك من داعٍ للمبالغة في ميول الصهيونية الذاتية للتوسع. فبما أن الصهيونية مذهب متعالٍ بحسب أي معيار، كان حتمياً أن تنتج نصيبها من الغرور السابح في الخيال. غير أن تصورات قيام مملكة عبرانية تمتد من النيل إلى الفرات، أو

تكون مترامية الأطراف بشكل مستوحى من الكتاب المقدس، إنما كانت في جوهرها من التصورات الرومانسية في الأيام الأولى للحركة الصهيونية، أياً كانت جديتها في الأذهان في ذلك الوقت. وعندما أدى التطور الغريب للظروف الدولية إلى أن أصبحت الصهيونية في عالم الممكن، اضطر الساسة الذين استغلوا هذه الفرصة إلى تحديد ما رأوا أنه الحدود العملية للمطامح الصهيونية. وعلى الرغم من أن هذه المطامح كانت من دون شك تبدو لأي شخص غير صهيوني متعجرفة بما فيه الكفاية، كان الساسة الصهيونيون يستاؤون دائماً عندما يضطرون إلى اجتزاء شيء منها. بل لقد كان الساسة الصهيونيون يتصوّرون بجد إمكان استيطان اليهود بشكل شامل في الضفة الشرقية من الأردن. وعندما قام ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني، بعد ظهر يوم من أيام العام ١٩٢١ بجعل إمارة شرق الأردن دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية، عازلاً بذلك الضفة الشرقية عن فلسطين، اعتبر الصهيونيون ذلك ضربة كبيرة لوحدة أراضي «الوطن القومي». وفي العام ١٩٤٨ أعلن بن غوريون أن الدولة الجديدة إنما قامت «في جزء فقط من أرض إسرائيل» وترددت بعد ذلك تعبيرات عن الأسف لعدم تحقيق استفادة أكبر من الفرص الثورية التي سنحت والتي يحتمل ألا تتكرر أبداً. وقال بن غوريون: «كان يمكن أن تكون أراضي إسرائيل أكبر مما هي عليه لو أن موشيه دايان كان رئيساً للأركان خلال حرب العام ١٩٤٨ ضد العرب في فلسطين»[٤٨]. وفي مقابل هذا فإن ييغال ألون، منافس دايان وقائد «بالماخ» يرى أن الجانب الأكبر من اللوم ينصب على بن غوريون نفسه (على اعتبار أنه رضخ للضغوط الدولية). فعندما أصدر بن غوريون «أوامره بوقف تقدم جيشنا، كنا في ذروة النصر... من الليطاني (النهر اللبناني الذي ظل التفكير الصهيوني يشير دائماً إلى أنه كان يمكن أن يشكل الحدود المثالية) في الشمال إلى صحراء سيناء في الجنوب الغربي. وكان استمرار القتال بضعة أيام أخرى يكفينا... لتحرير البلاد كلها»[٤٩]. وما لبث أن اتضح أن بن غوريون يرى أن التوسع مرحلة طبيعية تالية لـ «حرب الاستقلال» مثلما أن النمو مرحلة تتبع الولادة. فقد أعلن أن «الحفاظ على الوضع الراهن لا يجدي. بل علينا أن نقيم دولة حركية ديناميكية تسعى إلى التوسع»[٥٠]. ولم تكن المسألة مجرد مسألة التوسع في الأرض، وإنما يؤدي الفتح العسكري إلى استثارة صور أخرى من النمو في اليد العاملة والثروة، في المكانة والثقة بالنفس والإيمان العقائدي. بل كان بن غوريون يرى أن النمو والطبيعة الحركية والحفاظ على الشعور الدائم بالحالة الطارئة تزيد في الأهمية لأن العرب لن يدخلوا في صلح مع إسرائيل. وبما أن العرب لن يظلوا دائماً في حالة الضعف التي كانوا عليها، لابد لإسرائيل إما أن تمنع

اكتسابهم القوة، وإما أن تقوّي نفسها استعداداً لليوم الذي يشعر فيه العرب أنهم قادرون على تحقيق وعدهم بـ«تحرير» فلسطين، وإما أن تقوم بالأمرين معاً.

وعلى الرغم من كل «عروض السلام» المسرحية التي قدّمها، والتي كان كثير منها يترافق مع شن غارة انتقامية دامية، فإن السلام لم يكن من الأولويات لدى بن غوريون، كما تثبت ذلك كلماته الصريحة في المجالس الخاصة: «إن لم نستطع أن نحقق سلاماً حقيقياً في عشر سنين أو في عشرين سنة، فإننا نستطيع أن نتحمل ذلك، بل وستكون في ذلك بعض البركة أيضاً»[٥١]. أما ما هي تلك البركة، فقد أفصح عنها باحث ودبلوماسي إسرائيلي بتفصيل أكبر:

> تدل النظرة اللاحقة على أن الصلح مع العرب في المراحل الأولى من قيام الدولة كان يمكن أن يخلّف آثاراً مشؤومة خطيرة، فلم يكن من الممكن إجبار نصف مليون يهودي كانوا يعيشون في البلاد العربية على الهجرة إلى إسرائيل. ولو أن السلام تحقق في العام ١٩٥٢ أو العام ١٩٥٣ فإن هؤلاء المهاجرين الذين جاؤوا فقراء بعد أن جُرِّدوا من أموالهم ليعيشوا وسط ثقافة غير مألوفة لديهم، بل هي معهم في عداء، وليواجهوا مشكلات صعبة في التكيّف الاجتماعي والاقتصادي والغذائي، ما كانوا على الأرجح سيختارون إما أن يعودوا إلى بلادهم السابقة، أو أن يحافظوا بفضل الاختلاط الحر والسلمي مع العرب على ثقافتهم القديمة التي لا تتماشى مع الدولة الإسرائيلية الحديثة القوية ذات الصيغة الواحدة والقادرة على البقاء. بل ربما لم نكن لنجد أحداً يتكلم العبرية اليوم في بئر السبع ـ أو حتى في القدس. وكان الشعب سيفقد إحساسه بالأزمة والهدف. لقد كنا نكافح في تلك الأيام. ولا نزال إلى اليوم نكافح من أجل البقاء ومن أجل خلق أمة متجانسة ـ ثقافة واحدة ولغة واحدة. وكان كل شيء يعتبر ثانوياً بالقياس إلى هذا[٥٢].

ولئن أدى غرض الصهيونية الذي لم يكتمل تحقيقه بعد إلى نوع من التصرفات مثّل بحسب المقاييس الحضارية المعاصرة خرقاً دائماً أو شبه دائم للقانون والنظام الدولي، فإن ذلك لم يقلق كثيراً من الضمائر في إسرائيل. فقد وضع الكيان الإسرائيلي قواعد معنوية خاصة به، أسهمت فيه هيئة رجال الدين التي يغلب عليها الطابع السياسي بقدر ما أسهم فيه رجال السياسة والصحافة والمثقفون عموماً. فالضراوة الوحشية المصبوغة بلون

غالب من الشعور بالاستقامة الذاتية، تمكّنت من أن تضرب جذورها العميقة في أمة كان ضميرها الرسمي يشجع هذه الضراوة. فلم تُسمَع سوى أصوات قليلة جداً تعترض على موقف الحاخامات الذين «يشجعون بحماسة الجيش والروح العسكرية ويصفّقون لأساليب العنف المسلح» والذين «يؤكدون أن ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من أفعال يتماشى مع تعاليم الديانة اليهودية»(٥٣). أما إذا أردنا حكماً موضوعياً يبين لنا أياً من الجانبين في نزاع الشرق الأوسط كان دائماً أكثر اتصافاً بالعدوان، فلعل أفضل مكان نسعى إليه لذلك هو الأمم المتحدة. فقد نددت الجمعية العامة ومجلس الأمن بإسرائيل أكثر مما نددا بأي دولة أخرى. إلا أن إسرائيل لم تشعر بحرج من ذلك، إذ إنها وجدت الإجابة عنه منذ زمن طويل. فهي ببساطة ترفض الاعتراف للهيئة التي أخرجتها إلى الحياة بأي سلطة معنوية على الإطلاق. الأهم من التنديدات الرسمية التي غالباً ما تتميز بالتصويت الجماعي التلقائي، هو تجارب رجال الأمم المتحدة وأبنائها المخلصين. وقد عرضنا من قبل التجربة التي مر بها الكونت برنادوت. كما سجل ثلاثة من الضباط الذين جاؤوا من بعده تجاربهم في كتب سطّروها بعد إكمالهم مهامهم الرسمية. فالآمر هتشنسون الأميركي، والجنرال بيرنز الكندي، والجنرال فون هورن السويدي تعاقبوا على العمل في فريق حفظ السلام الدولي على مدى اثني عشر عاماً ابتداء من العام ١٩٥١ وحتى العام ١٩٦٣. وكانت مهمتهم مراقبة تنفيذ اتفاقيات الهدنة التي عُقِدت عند انتهاء «حرب الاستقلال». ولم تكن الخطوط الفاصلة بين المناطق والتي حددتها هذه الاتفاقيات تُعتبَر الحدود الرسمية لدولة إسرائيل، حتى وإن كان العالم قد أصبح مع مرور الوقت يميل بشكل متزايد إلى النظر إليها على هذا الأساس. وقد أُعطِي المراقبون تعليمات قانونية ضيقة تطلب منهم أن ينسوا كيف نشأت هذه الخطوط، وأنها تمثل بحد ذاتها كسباً إسرائيلياً خالصاً مقابل خسارة عربية خالصة، وأنها وضع يقوم على قوة السلاح. ولهذا فإذا كان هناك أي حكم يمكن أن يُعتبَر حكماً حذراً محترساً فإنه حكم هؤلاء الضباط. وإن الحكم الذي يعطيه الضباط الثلاثة، في كل صفحة تقريباً، هو حكم واحد في جوهره، يُعتبَر إدانة قاتلة لإسرائيل، إسرائيل التي لم تقتنع بما حققته بقوة السلاح ولكنها لجأت باستمرار، وعن عمد، إلى انتهاك الشرعية الجديدة التي ألزمت نفسها بها. وقد قارن الجنرال فون هورن بين العرب والإسرائيليين فقال إن رجاله كانوا يتعرضون بين الحين والحين إلى درجة معينة من العداء من قبل العرب، إلا أن هذا العداء لم يكن في أي يوم من الأيام «بمثل الطريقة المتعنتة والمسعورة» التي يتعرضون لها من قبل الإسرائيليين. ويقول: «إن العرب قد يتخذون أحياناً موقفاً صعباً ومتزمتاً ومستحيلاً في

أحيان كثيرة، إلا أن منهاجهم في تصرفاتهم يقوم على مستوى أسمى وأكثر حضارة بشكل لا يُقارَن». ويقول إن الجميع كانوا يتوصّلون إلى هذه النتيجة، وهذا أمر غريب، لأنه لا يكاد يكون هناك رجل منا إلا وقد وصل إلى الأرض المقدسة يتخذ موقفاً إيجابياً متعاطفاً إلى أقصى الحدود مع الإسرائيليين ومطامحهم من أجل بلادهم... ولكن بعد عامين أو ثلاثة من الاحتكاك اليومي مع الموظفين الرسميين والعسكريين والأفراد العاديين من الجانبين، يتم تحول عجيب في موقفهم». وفي كل مرة كان يسألهم عن أسوأ ما يضايقهم في عملهم كان ينال في كل الأحيان تقريباً إجابة واحدة «الخداع والغش المستمر من جانب الإسرائيليين»[٥٤].

لقد خاضت إسرائيل «حربين كبيرتين» من أجل النمو عائدة بذلك إلى استخدام العنف «القصدي» الشامل، إلا أنها صورت هاتين الحربين على أنهما من أجل البقاء، أو من أجل السلام. وقد حققت مرتين انتصارات عسكرية ساحقة، إلا أن الحرب الأولى منهما، والتي خاضتها ضد مصر في العام ١٩٥٦، لم تحقق إلا مكاسب ضئيلة للمدى البعيد، إذ إنها أُرغِمت على التخلي عن كل الأراضي التي احتلتها. فالفرصة لم تكن مناسبة، وقد أخطأ بن غوريون تقدير الظروف الدبلوماسية. وعلى الرغم من أنه خطط هذه المغامرة كلها بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، اللتين هاجمتا مصر كذلك، إلا أنه تجاوز حدود التسامح الغربي الذي كان أميركياً هذه المرة. بيد أن المكاسب البعيدة المدى «لحرب إسرائيل الكبيرة» التالية، في حزيران ١٩٦٧، جاءت كبيرة على مستوى انتصارها العسكري. فالظروف الدبلوماسية القائمة كانت على أفضل صورة ممكنة، لأن إسرائيل انتظرت هذه المرة الفرصة المؤاتية تماماً. وقد صفق الرأي العام الغربي بأغلبيته العظمى للهجوم الخاطف الذي شنته إسرائيل منفردة على مصر وسورية والأردن، ولم تحاول الحكومة الأميركية إخفاء شعورها بالرضا. ولا تزال إسرائيل إلى يومنا هذا تحتفظ بمرتفعات الجولان والضفة الغربية والشطر الأكبر من سيناء، وتسير سيراً حثيثاً في تحقيق المشروع الصهيوني الكبير مستخدمة طريقة الاستملاك وإنشاء المستوطنات.

السويس ١٩٥٦

في أوائل العام ١٩٥٥ وضع بن غوريون الحرب مع مصر في جدول أعماله. وكان هذا عملاً سياسياً مقصوداً. يقول كتاب المظليين «إن من المعترف به اليوم بصراحة أنه لو كان الأمر لدافيد بن غوريون لجرب خوض حرب سيناء مبكرة سنة» عن الموعد الذي جرت

فيه[٥٥]. فقد سعى بن غوريون عامداً إلى خوض معركة فاصلة مع الدولة التي يمكن أن يكون لها أثر حاسم بالنسبة إلى الحرب والسلام في الشرق الأوسط باعتبارها الدولة الكبرى في العالم العربي. وقد فعل بن غوريون ذلك في الوقت الذي كان فيه الرئيس المصري الشاب جمال عبد الناصر، يبذل بوضوح قصارى جهده للحفاظ على السلام، على الرغم من كل مثاليته الثورية. وكل ما كان بن غوريون يحتاج له هو المبرر، فقد كان هو وأصدقاؤه، كما اعترف دايان فيما بعد، قد قرروا «ألا يضيعوا أي فرصة سياسية مؤاتية لضرب مصر»[٥٦]. لذلك عمد بن غوريون بكل برود أعصاب إلى تهيئة فرصة مؤاتية. وقد تولدت هذه الفرصة بشكل طبيعي من إحدى «الحروب الصغيرة»، من الغارات الانتقامية المتواصلة على شاكلة الهجوم على قبية والتي كان لها غرض أبعد بكثير من مجرد تثبيط عمليات النهب التي يقوم بها الفلسطينيون. وقد كتب موشيه بريليانت في مقال بعنوان «سياسة العمليات الانتقامية الإسرائيلية» يقول إن المنطق الذي تقوم عليه هذه السياسة عميق الجذور في التجربة الصهيونية. ففي أيام الانتداب البريطاني نال اليهود ثناءً عاطراً لتمسكهم بمبدأ «هاڤلغا»، أو ضبط النفس، إلا أنهم جلبوا الكارثة على أنفسهم. لذلك لجأوا بعد ذلك إلى أسلوب «البارود والديناميت» واكتشفوا أنه على الرغم من أن هذا الأسلوب يجلب التعنيف والزجر الدولي، إلا أنه «كَسِبَ لهم.. في النهاية الجائزة المرجوة» المتمثّلة بقيام الدولة. ولم ينسَ الإسرائيليون هذا الدرس في أي يوم من الأيام. إن «حوادث الحدود» الداخلية هذه نادراً ما تأتي مصادفة... وإنما هي «جزء من خطة مدروسة تهدف إلى إجبار العرب على الجلوس إلى مائدة المفاوضات». فمنذ العام ١٩٤٨ «وكل خطوة مترددة يخطوها العرب من الحرب الحامية نحو السلام إنما اتخِذت عندما كان العرب ممسوكين من خناقهم»[٥٧].

هاجم الجيش الإسرائيلي في شباط ١٩٥٥ المواقع العسكرية المصرية الأمامية في غزة. وقد سقط في هذا الهجوم تسعة وثلاثون قتيلاً مصرياً. وكانت الحدود المصرية حتى ذلك الوقت أهدأ الحدود الإسرائيلية وأقلها مشكلات. ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة. ولكن الصهيونيين أصبحوا يوجهون تهمة إثارة مشاعر الكراهية ضدهم للقادة العرب، مثلما كانوا يوجهون هذه التهمة في الماضي للزعماء والأفندية الفلسطينيين. ونظراً لأن عبد الناصر بدأ يبرز كبطل للعالم العربي، فقد أصبح المرشح الواضح ليكون بعبعاً للإسرائيليين. إلا أن هذه السمعة التي اكتسبها عبد الناصر لم يكن يستحقها إطلاقاً. فالتصلب العربي الحقيقي كان دائماً في صفوف الشعب، ولم يكن شأن السياسيين. وقد

ظل الحكام المصريون ست سنوات، في أيام فاروق الأخيرة وفي أوائل أيام الثورة، يحرصون على تجنب المواقف المتصلبة. وكانوا يشعرون أنهم يجب ألا يتركوا إسرائيل تصرفهم عن معالجة مشكلاتهم الخاصة. وقد أقنع عبد الناصر الزوار الغربيين، حتى من كان منهم شديد التحيز لإسرائيل، مثل السياسي البريطاني ريتشارد كروسمان، أنه مؤمن بالسلم حقاً مثلما يبدو ذلك عليه في المظهر. «أثناء عودتي إلى القاهرة بالسيارة تلك الليلة لم أستطع أن أتجنب الشعور بأن على منطقة الشرق الأوسط كلها، لا مصر وحدها، أن تصلي من أجل نجاة عبد الناصر من رصاصة الذي حاول اغتياله. إنني متيقن من أنه رجل يعني ما يقول. فطالما أنه في مركز السلطة، يقود ثورة الطبقة المتوسطة، فإن مصر ستظل عامل سلام ونمو اجتماعي»[٥٨]. لقد كان الخزي الذي نجم عن هزيمة مصر في العام ١٩٤٨ أحد الدوافع لقيام الثورة. فقد عزا الضباط المصريون، ومنهم عبد الناصر، تلك الهزيمة إلى عوامل منها الأسلحة الفاسدة التي خاضوا بها المعركة بسبب فساد النظام القديم. ومع ذلك فإن عبد الناصر لم يقم بأي محاولة جادة لتقليص تفوّق إسرائيل لناحية التسلّح الذي كان يتزايد بسرعة كبيرة، وإنما فضل أن ينفق الاحتياطي المصري الضئيل من العملة الصعبة على ما هو مفيد لصالح بلاده المتخلفة والكثيرة السكان.

ولعله ليس من العجيب بل من المخادعة والمكر أن يغفل القادة الإسرائيليون مثل بن غوريون ودايان أي إشارة للغارة التي شنتها إسرائيل على غزة في معرض تسجيلهم وقائع تلك الفترة. وقد وصف عبد الناصر تلك الغارة بأنها «نقطة تحول»، ويتفق معه في هذا كل المطلعين المحايدين. فقد تعرّض بسبب هذه الغارة لضغط شديد لم يكن مصدره الوحيد الشعب العربي عموماً، بل جاء كذلك من جهات معنية بشكل مباشر، وهي جيشه واللاجئون في قطاع غزة. ويبدي الجنرال بيرنز، رئيس أركان قوات الأمم المتحدة، بصفته ضابطاً، تفهماً متعاطفاً لمشكلة عبدالناصر مع الجيش:

> قبل الغارة بفترة بسيطة زار عبد الناصر غزة وقال للقوات الموجودة فيها إنه ليس هنالك أي خطر من نشوب حرب، وإن خطوط الهدنة في غزة لن تكون جبهة حرب. وبعد ذلك أُصيب كثير منهم وهم نائمون في أسرتهم. ولذا فإنه لم يعد يستطيع قط أن يقول لجنوده ألا يخشوا من وقوع هجوم جديد عليهم. ولم يعد يستطيع قط أن يتركهم يتصورون أن باستطاعتهم أن يخففوا من احتراسهم. ولهذا السبب فإنه لم يستطع أن يصدر أوامر مشددة تحظر إطلاق النار على الدوريات الإسرائيلية التي تسير قرب خط الهدنة على

> مسافة مائة متر أو أقل من المواقع المصرية، أو أن يفرض تنفيذ هذه الأوامر. فقد كان العاملون في هذه المواقع أصدقاء للذين قُتِلوا في الكمين الإسرائيلي الذي نصب في تلك الليلة المشؤومة أو ربما كانوا أقاربهم[٥٩].

كانت هناك طريقة وحيدة لتهدئة إلحاح قادته في طلب السلاح، ألا وهي توفير هذا السلاح. وقد اتخذ عبد الناصر قراره بذلك خلال الليلة التي اتسمت بالتشوش الكبير وانعدام النوم والتي تلت الغارة، بل لعله اتخذه قبل أن يهدأ صوت الانفجارات الأخيرة[٦٠]. وقد سعى عبد الناصر في البداية للحصول على الأسلحة من الغرب، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص، وقد طلب كميات قليلة جداً من الأسلحة حتى أن أيزنهاور عندما رأى قائمة الأسلحة المطلوبة صاح مستغرباً «إن هذه كمية تافهة»[٦١]. وكانت الاستخبارات الغربية قانعة بأنه لا يملك أي نية في شن هجوم، حتى وإن كان مستيقناً من تحقيق انتصار سريع وسهل. بل إن هذه القناعة لم تتغير حتى عندما صدّه الأميركيون المخطئون والقصيرو النظر، فعقد صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة التي كانت إيذاناً بأول كسب كبير حققه الاتحاد السوفياتي في كفاحه من أجل تقويض النفوذ الغربي في الشرق الأوسط[٦٢].

أما اللاجئون فكان عددهم يزيد على ثلاثمائة ألف، يعيشون في فقر وبطالة وكراهية مشتعلة لإسرائيل، ويحسون بالمغريات التي يحس بها إخوانهم في الأردن. وكان هؤلاء يعيشون محصورين بين البحر والصحراء وخطوط الهدنة، ولكن ليس عليهم إلا أن ينظروا إلى الشرق ليروا الحقول الواسعة التي كانت حقولهم في يوم من الأيام، بينما أصبح الإسرائيليون يزرعونها من خلال سلسلة من «الكيبوتزات» التي تحرس مرتفعات المنطقة الواقعة إلى الخلف. وكان هؤلاء اللاجئون كذلك «متسللين»، مثلهم مثل سبعة آلاف من البدو كانت إسرائيل قد طردتهم إلى ما وراء الحدود بعد العام ١٩٤٨[٦٣]. وقد اجتاز هؤلاء أيضاً الحدود مخالفين بذلك السياسة الرسمية للدولة العربية التي وجدوا أنفسهم في أراضيها. وكانوا يطالبون منذ سنوات بالسلاح وإنشاء قوات ميليشيا، إلا أن المصريين لم يفعلوا سوى الإدلاء بالتصريحات المشجعة. غير أن الغارة على غزة غيرت ذلك كله. إذ ظل الفلسطينيون ثلاثة أيام ينفسون عن مشاعر الاستياء بالقيام بأحداث شغب وتظاهرات أخذت تتهدد استقرار النظام الذي كان لا يزال جديداً لم يوطد أركانه بعد. فعندما أشرقت الشمس على مدينة غزة الجريحة، اقتحم مائتان من الشباب المباني

المصرية والمباني التابعة للأمم المتحدة فحطّموا النوافذ وأحرقوا السيارات وداسوا بأقدامهم الأعلام. وفي اليوم التالي امتدت أحداث العنف إلى خان يونس ورفح حيث قام اللاجئون بإحراق المستودع التابع للأمم المتحدة والذي تُخزَّن فيه المؤن التي يعيش عليها اللاجئون. واستقبلوا الجنود المصريين الذين جاؤوا في سيارات النقل بالحجارة والشتائم. وكانت الصيحة التي رددها الجميع: «السلاح! أعطونا السلاح لندافع عن أنفسنا»[٦٤].

أما القرار الآخر الذي اتخذه عبد الناصر في أعقاب الغارة على غزة فكان تحويل «عمليات التسلل» التي كان يقوم بها بعض الأفراد بمبادرتهم الشخصية، والتي ظلت حتى ذلك الوقت تلقى تثبيطاً، إلى وسيلة من وسائل السياسة المصرية. فسمع العالم في آب ١٩٥٥ لأول مرة كلمة «فدائيين» تُطلَق على الفلسطينيين الذين يُرسَلون للإغارة على إسرائيل. وقد شن هؤلاء الفدائيون غارتهم الأولى في اليوم الذي التزم فيه عبد الناصر نهائياً بشراء الأسلحة السوفياتية، فتوغلوا مسافة سبعة وعشرين ميلاً داخل أراضي العدو وظلوا أسبوعاً ينصبون الكمائن ويزرعون الألغام ويهاجمون الأشخاص والعربات والمباني فقتلوا خمسة من العسكريين وعشرة من المدنيين[٦٥]. إلا أن عبد الناصر لم يطلق للفدائيين العنان، حتى في ذلك الوقت، وفيما بعد، إلا بضغط شديد من الرأي العام في بلاده في أعقاب استفزازات جديدة من جانب الإسرائيليين، وهي استفزازات قابلها في بداية الأمر بمبادرات استرضاء مثل تأخير مواقع قوات الجبهة[٦٦].

كانت هذه الغارات وشراء مصر الأسلحة الروسية هو ما يحتاج له بن غوريون. فقد قال إن «مضيفي أماليك» يتسلّحون من جديد في مصر[٦٧]، وإن صفقة الأسلحة التشيكية «الخطيرة جداً» والتي فرضها هو عملياً على عبد الناصر، إنما عُقِدت من أجل «غرض واحد فقط، تدمير دولة إسرائيل وشعب إسرائيل»[٦٨]. وكانت أقل دلالة على أي نشاط مصري في الوقت الذي كانت فيه حوادث الحدود تودي بعدد من الضحايا العرب يساوي خمسة أضعاف عدد الضحايا اليهود[٦٩] توصف بأنها «مؤامرة قذرة شائنة... سنواجهها بقوة يهودية تستطيع... أن تضرب أي معتد أو أي عدو ضربة لا يستطيع الوقوف بعدها على قدميه، مثلما فعلنا في عملية «جواب» (ضد مصر) في العام ١٩٤٨ وفي عملية غزة قبل شهر»[٧٠]. وتنبأ بن غوريون بنبوءة تخالف مخالفة سافرة كل الأدلة، مفادها أنه ما لم تتم تسوية سلمية فإن مصر ستهاجم إسرائيل في غضون خمسة أشهر أو ستة[٧١].

أما الطريق من «الحرب الخفية» المتمثلة في حوادث الحدود إلى «الحرب السافرة» في السويس فكان طريقاً قصيراً[٧٢]، كما ذكر «كتاب المظليين» فيما بعد. ففي تشرين الأول ١٩٥٥ أصدر بن غوريون أوامره إلى الجنرال دايان، رئيس أركان جيشه بالاستعداد للاستيلاء على مضائق تيران. وبعد ذلك بفترة قصيرة ندد بن غوريون في الكنيست بانتهاك مصر اتفاقيات الهدنة. وذكر ثلاث صور من هذا الانتهاك. ما لا شك فيه أن هجمات الفدائيين كانت انتهاكاً للاتفاقية، إلا أن اتفاقية الهدنة لم تنص على شيء يمنع مصر صراحة من سد المضائق أو إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة الإسرائيلية. وقد أعلن بن غوريون: «لا بد من وضع حد لهذه الحرب من جانب واحد، لأنها لا يمكن أن تظل إلى الأبد من جانب واحد»[٧٣]. ويقول دايان، تابع بن غوريون المخلص، إن هذا الكلام كان نداءً لحرب تُشَن بعد فترة قصيرة، وكان هو نفسه يحث على شن هذه الحرب خلال شهر. «طبيعي أنه يمكن أن يقوم في يوم من الأيام وضع يجعل شن عمل عسكري أمراً ممكناً. إلا أن ذلك سيكون وليد الصدفة وليس النتيجة المخطط لها لتأجيله إلى «زمان» و«مكان» محددين»[٧٤]. ومع ذلك فإن بن غوريون لم يكن قد تمكن من التغلب على مقاومة «الحمائم» من أعضاء الحكومة الذين رأوا بعد الاطلاع على خطط الحرب أن «الوقت الراهن ليس أفضل الأوقات»[٧٥].

وفي حزيران ١٩٥٦ تم إقصاء أبرز «الحمائم»، موشيه شاريت، وزير الخارجية، عن منصبه بعد نزاع طويل مر. وأسنِد المنصب إلى غولدا مائير. ويقول «كتاب المظليين» إن «السياسة الإسرائيلية عُدِّلت بشكل يتوافق مع الخط الصلب النشيط الذي ينتهجه وزير الدفاع»[٧٦]. وبعد ذلك بشهر جاءت العلاوة الأخيرة المواتية، وهي الحدث الذي أقنع دولتين من الدول الغربية، وهما بريطانيا وفرنسا، بالتحالف مع الإسرائيليين. ويقول «كتاب المظليين»: «في ٢٧ تموز أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس أمام جمهور يشتعل حماسة في الإسكندرية، وبذلك ابتدأ عبد الناصر، على غير علم منه، حملة السويس»[٧٧]. ثم في ٢٩ تشرين الأول قام الجيش الإسرائيلي، يسنده سراً تواطؤ بريطاني - فرنسي، بغزو سيناء، واحتلها بأكملها، بما في ذلك جزيرة تيران في خليج العقبة، في أربعة أيام. وأصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذاراً مرائياً إلى الجانبين، تطلبان فيه منهما الانسحاب من ضفتي القناة، ثم أنزلتا قواتهما بغرض ظاهري هو احتلال القناة وجعلها آمنة للملاحة الدولية، أما دافعهما الحقيقي فكان الأمل بقلب حكم الرجل الذي أمم القناة. ولئن كان بن غوريون عند قيامه بالأعمال الدبلوماسية

التمهيدية لشن عدوانه الشامل على مصر قد قصر أهدافه ضمنياً على وضع حد «لانتهاك» مصر اتفاقية الهدنة وتحقيق السلام، فإن مناحم بيغن، وحزبه اليميني المعارض «حيروت» («إرغون» سابقاً) الذي يُعتبَر مهداً للضغوط المتطرفة، لم يكن لديه شيء من العوامل المعدلة. فقبل أكثر من سنة كان بيغن يحث البرلمان على «شن حرب رادعة ضد الدول العربية من دون مزيد من التردد. فإننا بذلك نحقق هدفين اثنين: أولهما إبادة القوة العربية، والثاني توسيع رقعة بلادنا»[٧٨]. إلا أن بن غوريون وحزبه الحاكم، «حزب العمل»، بعد هذا الانتصار الساحق، لم يضيعا الوقت، كالعادة، فقاما بـ «مجاراة» المتطرفين، الذين أصبح زعيمهم يقول إنه يؤيد الحكومة «بكل قلبي وروحي»[٧٩]. بل إن أكثر الأحزاب اعتدالاً، مثل حزب «مابام» اليساري، لم يكن موقفها يختلف عن ذلك كثيراً. فقد أصبحت لدى الجميع، إلى هذا الحد أو ذاك، شهية توسعية. وعندما طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل أن تنسحب، استشاط بن غوريون غضباً. «لقد ظل الاستقلال اليهودي قائماً حتى منتصف القرن السادس في جزيرة يوتفان (الاسم الذي أطلقه المنتصرون فوراً على تيران) جنوبي خليج إيلات، التي حررها الجيش الإسرائيلي أمس... إن إسرائيل تعتبر قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من البلاد، وما من قوة أياً كان اسمها، يمكن أن تجعل إسرائيل تنسحب من سيناء. لقد تحققت كلمات النبي أشعيا»[٨٠].

إلا أن من سوء طالع بن غوريون أن المبرر الذي اصطنعه بعناية لم يكن وجيهاً إلى حد كافٍ بالنسبة إلى الأميركين. فقد تمكن الرئيس أيزنهاور من تحقيق انسحاب البريطانيين والفرنسيين بسرعة بعد أن قطع عنهم إمدادات النفط، إلا أن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المصرية تطلّب ستة أشهر. ولم يتمكن الرئيس أيزنهاور من تحقيق هذا الانسحاب إلا بعد التهديد بفرض عقوبات اقتصادية تطبقها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد تساءل أيزنهاور في بيان خاص أذيع بالتلفزيون «هل يمكن السماح لدولة تهاجم أرضاً أجنبية وتحتلها على الرغم من اعتراض الأمم المتحدة أن تفرض شروطاً لسحب قواتها؟ ولئن اتفقنا على أن الهجوم المسلح يمكن أن يحقق فعلاً غاية المعتدي وأهدافه فإننا نكون بذلك قد أرجعنا النظام العالمي إلى الوراء...».

إلا أن إسرائيل نجحت في فرض شرط واحد، وهو رفع الحصار المصري على الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران. وكان هذا هو الشرط الذي أعطى مقاتلي العرب المبرر لشن «الحرب الكبيرة» التالية.

الهوامش

(١) Avneri, **Israel Withouth Zionists: A Plea for Peace in the Middle East,** op. cit., p. 134.

(٢) راجع الفصل الثالث.

(٣) Bengurion, **Rebirth and Destiny,** op. cit., pp. 276 - 7.

(٤) Lilienthal, Alfred, **What Price Israel,** op. cit., pp. 210 - 11.

(٥) Ibid., p. 210.

(٦) Gabbay, Rony, **A Political History of the Arab - Jewish Conflict, The Arab Refugee Problem,** Droz, Geneva, 1959, p. 109.

(٧) Israeli Foreign Minister Moshe Sharett to the UN.

(٨) See Bar - Zohar, Michael, **The Armed prophet,** Prentice - Hall, London, 1967, p. 157.

(٩) See Weinstock, **Le Zionisme contre Israel,** op. cit., p. 411.

(١٠) Gabbay, op. cit., p. 109.

(١١) Hutchison, E. H., **Violent Truce,** Devin - Adair, New York, 1956. pp. 120 - 1.

(١٢) Glubb, Sir John Bagot, **A Soldier with the Arabs,** Hodder and Stoughton, London, 1957, p. 245.

(١٣) Ibid., p. 304.

(١٤) **Haaretz,** 22 September 1968; see Ben - Yosa, Amitay, **Arab American University Graduate Bulletin** No. 2, reproduced in The Arab Women's Information Committee, Beirut, Supplement, June 1971.

(١٥) **The paratroopers' Book** (Hebrew), Tel Aviv, 1969, p. 60; cited in **The Other Israel,** Doubleday, ed. Bober, Arie, New York, 1972. p. 68.

(١٦) **Jerusalem post,** 31 October 1965.

(١٧) See **The other Israel,** op. cit., p. 77.

(١٨) Hutchison, op. cit., pp. 152 - 8.

(١٩) Love, **Suez: The Twice - Fought War,** op. cit., p. 54.

(٢٠) من مقالة في مجلة «هاريز» حملت عنوان «السياسة الانتقامية الإسرائيلية» وكتبها موشيه بريليتت، وهو مواطن أميركي كان يقيم في إسرائيل ويعمل مراسلاً لكل من «النيويورك تايمز» و«الجيروزاليم بوست»، الصحيفة الناطقة بالإنكليزية التي كانت بوقاً لحزب العمل الحاكم بزعامة بن غوريون. وقد سمحت الرقابة العسكرية بنشر المقالة التي شكلت تبريراً رسمياً وعلنياً للغارات الانتقامية.

(٢١) See **The Other Israel.** op. cit., p. 72.

(٢٢) Sharon, Ariel, 'Introduction' to Meir Har-Zion, **Chapters from a Diary,** Tel Aviv, 1969, p. 16, cited in **The Other Israel,** op. cit., p. 68.

(٢٣) Elon, **The Israelis, Founders and Sons,** op. cit., p. 241.

(٢٤) Diary of Moshe Sharett, **Maariv,** 28 June 1974; see Shahak, Israel, Middle East International, January, 1975.

(٢٥) **Haaretz,** 9 November 1965; see Shahak, Israel, and Davis, Uri, **Journal of Palestine Studies,** Vol. IV, No. 2, 1975, p. 155.

(٢٦) Elon, op. cit., p. 242.
(٢٧) **The Other Israel**, op. cit., p. 72.
(٢٨) Ben - Yosa, Amitay, op. cit., p. 2.
(٢٩) Jiryis Sabri, **The Arabs in Israel**, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968, p. 4.
(٣٠) Judgements of the District Court attached to the Israeli Defence Army Military Court; see Jiryis, op. cit., p. 98.
(٣١) Ibid., p. 102.
(٣٢) Ibid.
(٣٣) 11 April 1957.
(٣٤) **Jewish Newsletter**, 8 July 1957.
(٣٥) Jiryis, op. cit., p. 111.
(٣٦) **Ha'olam Hazeh**, 11 February 1970.
(٣٧) Jiryis, op. cit., p. 81.
(٣٨) Cattan, Henry, **Palestine, the Arabs and Israel**, Longmans, Green and Co., London, 1969, p. 85; see **Le Monde**, 3 March 1976.
(٣٩) Ben - Yosa, Amitay, op. cit., p. 3.
(٤٠) Ibid., p. 1.
(٤١) Jiryis, op. cit., p. 61.
(٤٢) Ben - Yosa, Amitay, op. cit., p. 2.
(٤٣) Jiryis, op. cit., p. 72.
(٤٤) Ibid., p. 67.
(٤٥) Ibid., p. 70.
(٤٦) Jiryis, Sabri, 'Recent Knesset Legislation and the Arabs in Israel', **Journal of Palestine Studies**, Beirut Vol. I, No. 1. 1971.
(٤٧) **Haaretz**, 14 January 1966.
(٤٨) Bengurion, op. cit., p. 466.
(٤٩) **New York Times**, 9 March 1964.
(٥٠) Bengurion, op. cit., p. 419.
(٥١) Alsop, Joseph, **San Jose Mercury**, 16 June 1956.
(٥٢) Love, op. cit., p. 52.
(٥٣) Ner, January 1956, cited in Ibrahim al - Abid, **Violence et paix**, Palestine Research Centre, Beirut, 1970, p. 34.
(٥٤) Horn, General Karl von, **Soldiering for Peace**, Cassell, London, 1966. pp. 282 - 3.
(٥٥) See **The Other Israel**, op. cit., p. 70.
(٥٦) Dayan, Moshe, **Diary of the Sinai Campaign**, Weidenfeld and Nicolson, London, 1966, p. 37.
(٥٧) **Harper's magazine**, March 1955, see pp. 180 - 2.
(٥٨) **The New Statesman and Nation**, London, 22 January 1955.

(٥٩) Burns, General E. L. N., **Between Arab and Israeli**, Harrap, London, 1962, p. 18.

(٦٠) Love, op. cit., p. 20.

(٦١) Ibid., p. 88.

(٦٢) Ibid., p. 100.

(٦٣) Ibid., p. 61.

(٦٤) Ibid., p. 83.

(٦٥) Ibid., p. 95.

(٦٦) Ibid., pp. 99, 107.

(٦٧) Ibid., p. 121.

(٦٨) Ibid., p. 102.

(٦٩) Ibid., p. 68.

(٧٠) Ibid., p. 89.

(٧١) Ibid., p. 115.

(٧٢) See **The Other Israel**, op. cit., p. 7.

(٧٣) Love, op. cit., p. 106.

(٧٤) Dayan, op. cit., p. 14.

(٧٥) Love, op. cit., p. 106.

(٧٦) See **The Other Israel**, op. cit., p. 71.

(٧٧) Ibid., p. 71.

(٧٨) 12 October 1955.

(٧٩) Menuhin, **The Decadence of Judaism in Our Time**, op. cit., p. 181.

(٨٠) Ibid., p. 180.

الفصل السابع

إسرائيل الكبرى

حرب الأيام الستة للعام ١٩٦٧

كان لا بد أن يحاول مقاتلو العرب مرة أخرى. فكينيث لاف مراسل صحيفة «النيويورك تايمز» سابقاً والذي كتب تاريخاً مفصلاً لحرب السويس، يقول:

> ... منذ اللحظة التي تحققت فيها إسرائيل أن لا مفر أمامها من الانسحاب، اعتبرت أن حملة سيناء ستُخاض من جديد عاجلاً أو آجلاً. ولذلك فقد أعدت خطط الحرب الجديدة فور انتهاء الحرب الأولى... وكانت حرب العام ١٩٥٦ بمثابة تجربة لحرب العام ١٩٦٧. لقد وضعت خطط الحرب الأولى قبل سنة من تنفيذها عملياً. إلا أنها نضجت إلى درجة أقرب إلى الكمال قبل حرب العام ١٩٦٧ بوقت طويل، ولم تكن تتطلب إلا الظروف المواتية، والقرار السياسي لتنفيذها، تماماً مثلما كان الحال في العام ١٩٥٦[1].

كان ميل إسرائيل الفطري إلى القتال يدفعها في أوائل العام ١٩٦٧ إلى اتخاذ قرار من هذا القبيل. فقد كانت من جهة بحاجة إلى الحرب، إذ إنها كانت تعاني أسوأ أزمة اقتصادية منذ وجودها. فقد بلغت نسبة البطالة فيها عشرة في المائة، وهبط معدل النمو هبوطاً سريعاً وبدأت المعونات المالية من اليهود في الخارج تتوقف، إلا أن الأمر الأسوأ من هذا كله كان أن الهجرة من إسرائيل بدأت تزيد على الهجرة إليها. وكان هذا هو المعيار

الذي دل أكثر من أي معيار آخر على أن الأزمة الاقتصادية هي أزمة الصهيونية نفسها. لقد كان هذا هو ما تنبأ به في العام ١٩٦٢ الجنرال بيرنز، الضابط الذي كانت بصيرته النافذة أوسع شمولاً من مجرد فنون الحرب. «من عادة قادة إسرائيل أن يعزوا متاعبها الاقتصادية إلى القطيعة التي تفرضها الدول العربية في كل العلاقات التجارية والاقتصادية، وإلى الضغط الذي تمارسه الدول العربية على الدول الأخرى للحد من تجارتها مع إسرائيل. والذي يبدو لي أنه يوجد في هذه الظروف إغراء كبير بمحاولة إيجاد مبرر لشن الحرب، وبذلك يُفَكّ الحصار وتُنهَى القطيعة - ويُفرَض السلام على أساس شروط إسرائيل»[٢]. وأوضح الجنرال بيرنز اعتقاده بأنه إذا ما شعرت إسرائيل في يوم من الأيام بضرورة التوسع وراء حدودها الحالية «فإن القوات المسلحة الإسرائيلية، الواثقة ثقة كاملة بمقدرتها على إلحاق الهزيمة بسهولة وسرعة بأي من الدول العربية المحيطة بإسرائيل وبهذه الدول مجتمعة، سوف تضطلع بهذه المُهمة بكل سرور»[٣].

ويبيّن «كتاب المظليين» أن المقاتل الإسرائيلي كان قد بلغ مرحلة النضج:

> «اختلفت العمليات الانتقامية التي جرت خلال العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦ عن تلك التي سبقت حملة سيناء... فلم تعد هذه العمليات مجرد أعمال انتقامية تتسم بالوحشية والعصبية، توجهها دولة صغيرة تقاتل من أجل استقلالها، وإنما أصبحت ضربات توجهها دولة قوية واثقة من نفسها، لا ترهب شيئاً من الجيش الذي تواجهه»[٤].

ولم يعد المثل الذي كان يُلقَّن للشباب كراهية العدو، بل احتقاره. فقد أصبح الطيار، وخصوصاً الذي يقوم بعمليات القصف، يحتل مكان المظلي أو جندي المشاة. ومن العلائم التي تبين هذا التحول أن الضباط الإسرائيليين كانوا في الخمسينيات يقرأون قبل النوم كتباً مثل كتاب ألكسندر بيك، «رجال بانفيلوف»، وهو كتاب سوفياتي عن الحرب العالمية الثانية يتحدث عن تدريب وحدة من وحدات الإغارة، بينما أصبحت مطالعاتهم في الستينيات تتناول ما يحققه الطيّارون المغيرون «الذين أصبحت الحرب بالنسبة إليهم هواية، وشيئاً ثانوياً يتقبله المرء بكل هدوء»[٥].

ولم يعد إطلاق جهاز الحرب الإسرائيلي يتطلب أكثر من سنوح «الظروف المواتية»، وفي ٢٣ أيار تهيأت هذه الظروف. ففي الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم أيقظ الجنرال

إسحق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ليفي أشكول، رئيس الوزراء، من نومه ليخبره أن الرئيس عبد الناصر قرر إعادة فرض الحصار في خليج العقبة. وبعد ذلك ببضع ساعات عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة طارئة. وكانت إسرائيل ترى أن عبد الناصر قد أعلن الحرب عملياً.

والواقع أنه لم يكن من الممكن التساهل إزاء هذا التحدي، ولم يكن السبب في هذا هو أن إسرائيل أصبحت مهددة بالاختناق الاقتصادي، لأن إغلاق مضائق تيران في وجه السفن الإسرائيلية كلها وفي وجه السفن الأخرى المتجهة إلى إيلات حاملة أصنافاً إستراتيجية لم يكن ليترك مباشرة أثراً اقتصادياً كبيراً. فخمسة في المائة فقط من تجارة إسرائيل الخارجية كانت تمر عبر ميناء إيلات، وكان النفط الذي تستورده إسرائيل من إيران هو الصنف الإستراتيجي الرئيسي، إلا أنه كان في وسع إسرائيل أن تحصل على هذا النفط بسهولة عن طريق حيفا. وأياً كان الضرر الذي كان يُحتَمل أن يسببه إغلاق المضائق، فإنه كان سيُعوَّض بالعرض الذي ذُكِر أن الرئيس الأميركي ليندون جونسون قد قدمه من أجل لجم إسرائيل بالحفاظ على استقرارها الاقتصادي. أما المضاعفات على المدى البعيد فقد كانت خطيرة قطعاً، إذ إن اسرائيل كانت تهدف إلى الاستفادة من الأسواق الجديدة والمتوسعة في أفريقيا وآسيا، مستخدمة ميناء إيلات. إلا أن الأمر الذي لم يكن يطاق حقاً بالنسبة إلى إسرائيل كان مختلفاً، إذ كانت هذه هي المرة الأولى التي يقلب فيها العرب الوضع بينهم وبين إسرائيل، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يواجهون فيها إسرائيل بسياسة الأمر الواقع (على الرغم من أن مدى الحصار ودقة تطبيقه موضع جدل، فقد كان القادة المصريون يقولون في العلن أشياء تختلف كثيراً عما يقومون به من أعمال في الواقع. ويبدو أن المشير عبد الحكيم عامر أصدر تعليمات إلى قواته بعدم التدخل لعرقلة سير أي سفينة إسرائيلية أو أي زوارق تابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية أو أي سفن تحرسها زوارق البحرية الإسرائيلية)[٦]. فلئن تمكن العرب من تحقيق ذلك مرة فإنهم يستطيعون تحقيقه مرة أخرى، وبذلك تبدأ الدولة اليهودية، التي تُعتبَر بمثابة اجتماع ألف أمر واقع، في الذبول والانهيار. إنها بداية لصهيونية معاكسة. ولم يكن الإسرائيليون بحاجة إلى أن يسمعوا ذلك من عبد الناصر، إلا أنه قالها لهم، ولم يعد الأمر مجرد مسألة خليج العقبة أو مضائق تيران، وإنما أصبح «مسألة العرب الذين أُخرجوا من فلسطين وسُلِبت منهم حقوقهم وأملاكهم... إنها مسألة تجاهل كل قرارات الأمم المتحدة المؤيدة للشعب الفلسطيني». لقد بُعِثت القضية الفلسطينية بأكمها،

وعادت الثقة إلى نفس كل عربي، «ومثلما استطعنا أن نعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل العام ١٩٥٦ فإننا قطعاً سنتمكن بعون الله من إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العام ١٩٤٨»(٧).

لكن إعادة فرض الحصار كانت في نفس الوقت الفرصة المواتية تماماً. فمع أن «الأمر الواقع» الذي فرضته مصر كان تعسفياً، إلا أنه لم يكن يخالف القانون. فبعد حرب العام ١٩٥٦ ظل المصريون يصرون على أن مضائق تيران تقع ضمن المياه الإقليمية المصرية. والواقع أن دعوى الإسرائيليين بأن من حقهم المرور في هذه المياه الإقليمية كانت دعوى واهية حقاً، إذ إنها كانت تستند إلى امتلاك قطعة صغيرة من الساحل، وقد تملكت إسرائيل هذه القطعة الصغيرة ذاتها، وباعتراف الإسرائيليين أنفسهم، نتيجة «لأحد انتهاكات (وقف إطلاق النار) المدروسة التي كان لا بد لنا فيها من أن نوازن بدقة بينها وبين المخاطر السياسية المترتبة عليها»(٨). وقد حدث ذلك في العام ١٩٤٩، في المراحل الأخيرة من «حرب الاستقلال»، عندما اندفعت دورية إسرائيلية نحو الجنوب، متحدية قرار وقف إطلاق النار الذي فرضته الأمم المتحدة، ودخلت قرية أم الرشراش العربية واحتلت مخفر شرطتها وطردت منها أهلها وأنشأت ميناء إيلات في مكانها.

إلا أن المشكلة هي أن المصريين كانوا يؤكدون تمسكهم بحق قانوني في الوقت الذي وافقوا فيه على الأمر الواقع السياسي الذي فرضته إسرائيل. فقد تم السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في ظل حماية رمزية توفّرها حفنة من قوات الأمم المتحدة حلت محل الحامية المصرية في شرم الشيخ. صحيح أن الأميركيين أصروا على أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون انسحاباً غير مشروط، إلا أن الإسرائيليين قاوموا ذلك مقاومة عنيفة حتى أن واشنطن اضطرت إلى تأكيد قناعتها بأنه عندما يتم تحقيق هذا الانسحاب غير المشروط في مظهره، فإن السفن الإسرائيلية ستتمتع «بحرية الملاحة البريئة» في المناطق التي تشكل في نظرها «ممرات دولية»(٩). ولم يكن هذا يصل إلى مرتبة الضمان المطلق بأن الولايات المتحدة ستفرض بقاء المضائق مفتوحة. إلا أنه تبين في الظروف الدولية التي تغيرت بمرور عشر سنوات أنه كان كافياً لضمان أنه إذا ما عاد المصريون إلى إغلاق المضائق مرة أخرى، فإن الولايات المتحدة لن تعترض إذا ما شنت إسرائيل الحرب لتعيد فتحها. فقد كان الرئيس جونسون هو الذي تزعم أيام كان عضواً في مجلس الشيوخ معارضة «الحزب الديموقراطي» في الكونغرس لتهديد أيزنهاور بفرض

عقوبات اقتصادية على إسرائيل، وفي عهد جونسون كان تحيز السياسة الأميركية إلى جانب إسرائيل تحيزاً فاضحاً، ولم تكن مشاعر الكراهية للرئيس عبد الناصر والأنظمة «الثورية» الأخرى الموالية للاتحاد السوفياتي في العالم العربي أقل وضوحاً من التمييز الأميركي إلى جانب إسرائيل.

داود إزاء جالوت

لم يكن الرأي العام الغربي أقل تحيزاً، وخصوصاً في أعقاب فرض عبد الناصر «الأمر الواقع»، عندما بدأت الجيوش العربية، فعلياً أو ظاهرياً، تستعد للإطباق على إسرائيل من كل الجهات وسط سيل عاصف من التبجّح الخطابي. وأصبحت شعارات: حرب الإبادة، ميونيخ، النازيون العرب، ناصر هتلر الجديد، التي تعتبر أكثر الشعارات حساسية وسمّية في القاموس السياسي الغربي، ترن في أسماع أوروبا والولايات المتحدة في أواخر أيار وأوائل حزيران ١٩٦٧. ولم يشهد التاريخ من قبل اعتمال عواطف مثل ذلك العدد الضخم من الناس حول نزاع ليست لهم فيه أي علاقة، وحول طرف معين من الطرفين المتنازعين بمثل ذلك الإجماع. حتى أن الحرب في فيتنام التي أصبحت إحدى القضايا المعنوية الكبرى في الستينيات غابت بفعل المد العاطفي الذي اجتاح العالم الغربي تأييداً لإسرائيل. لقد كانت فيتنام عامل تفرقة، بينما كانت مشكلة الشرق الأوسط عامل توحيد. وكان تهديد العرب باستئصال شأفة عدوهم، أو ما بدا أنه تهديد عربي بذلك، هو الذي جعل العالم ينقلب عليهم. ولم يكن عدوهم مجرد شعب مثل أي شعب آخر، وإنما كان اليهود. وكان الأمر الذي أراد العرب أن يفعلوه، كما وصفه أحد رجال الفكر البريطانيين، عملاً يزيد في كونه «إثماً وجنوناً ومرفوضاً» أنه كان موجهاً ضد الشعب الذي فقد قبل جيل واحد ستة ملايين ضحية في المحرقة النازية[١٠]. فقد كان ارتكاب جريمة ضد اليهود أسوأ من ارتكابها ضد أي فئة أخرى، لأن غرف الغاز التي استخدمها هتلر ظلت تؤرق الضمير الغربي.

كان تخوف العالم على إسرائيل الصغيرة قبيل الحرب تخوفاً عظيماً. كذلك كان التخوف عظيماً بين عامة الشعب في إسرائيل. فقد كان من المتوقع تماماً أن تعمد الحكومة الإسرائيلية والصهيونيون والمتعاطفون معهم في كل مكان إلى توكيد هذا التخوف العالي وتقويته. ولم يكن أحد منهم في ذلك الوقت ليخالف رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما قال أمام الكنيست بعد الحرب مباشرة. «لقد كان وجود الدولة

الإسرائيلية معلقاً بخيط إلا أن آمال القادة العرب في استئصال إسرائيل لم تثمر شيئاً»[١١]. إلا أنه كان هناك من يعرف أن الوضع في حقيقته هو نقيض ما كان يبدو في الظاهر، وأن داود لم يكن يماثل جالوت في القوة، بل كان يتفوق عليه بمراحل كبيرة وكان هؤلاء هم القادة العسكريين. فقد كانوا يدركون أنه على الرغم من كل ما يمكن أن يقوله السياسيون ويصدِّقه عامة الناس، لم يكن بقاء إسرائيل مهدداً لحظة واحدة. وأنه حتى لو كان عبد الناصر ينوي شن الحرب فعلاً، فإنه لم تكن لديه أي فرصة في كسبها. وقد كان الجنرال موردخاي هود على ثقة كبيرة بسلاح الطيران الإسرائيلي الذي يتولى قيادته. إذ إن الجنرال هود والجنرال عازر وايزمان، ابن أخي حاييم وايزمان القليل الانضباط والمهندس الحقيقي لسلاح الطيران، كانا يقومان منذ أكثر من عشر سنوات بتحسين مستمر لخطتهما الكبرى التي تهدف إلى تحطيم القوى الجوية العربية. وكان رجالهما قد دُرِّبوا على مواجهة كل احتمال. وكانوا قد حدّقوا الأنظار ملياً في نماذج مصغرة لكل مكان يُحتَمل أن يكون هدفاً للقصف. وقد قام قائد إحدى مقاتلات «الميراج» في الساعات الأولى من حرب العام ١٩٦٧ بتوجيه ناره بدقة مذهلة إلى غرفة كان يعرف أنها مكتب الملك حسين في قصر بسمان في عمان[١٢]. ولم يحدث إلا بعد خمس سنوات، عندما كان الإسرائيليون في قمة النشوة بشعورهم الذي لم يعرفوا مثله من قبل بالقوة والأمن وبما حققوه من منجزات، أن ارتكب الجنرال ماتيتياهو بيليد، أحد الذين خططوا للانتصار الإسرائيلي، ما بدا للرأي العام الغاضب أنه ردة فاضحة. إلا أن أحداً من زملائه العسكريين لم يعترض على جوهر كلامه إبان ما أسمي «خلاف الإبادة» الذي أعقب تصريحه، وعلى الرغم من النداءات المناشدة بالسكوت من أجل سمعة إسرائيل في العالم. فقد قال الجنرال بيليد: «ليس هنالك من سبب يدعو إلى إخفاء حقيقة أن أحداً لم يجرؤ، بل لم يكن يستطيع، إذا أردنا مزيداً من الدقة، منذ العام ١٩٤٩ أن يهدد وجود إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فقد ظللنا ننمي الشعور بضعف مركزنا، كما لو أننا شعب ضعيف تافه، يمكن أن يُباد في أي لحظة خلال كفاحه المستميت من أجل البقاء». ومضى الجنرال بيليد يقول: صحيح أنه ربما بدا أن القادة العرب يتهددوننا، «إلا أن من المعروف أن القادة العرب أنفسهم، الذين كانوا يدركون مدى عجزهم، لم يكونوا مؤمنين بتهديداتهم... إنني على يقين من أن أركان حربنا لم يقولوا قط لحكومتنا إن التهديد العسكري المصري مثّل أي خطر بالنسبة إلى إسرائيل أو أننا لا نستطيع سحق جيش عبد الناصر الذي عرّض نفسه بحماقة لم يسمع أحد بمثلها من قبل لقوة جيشنا المدمرة... إن الادعاء بأن القوات المصرية التي حُشِدت على حدودنا

كانت تستطيع تهديد الوجود الإسرائيلي لا يقتصر على كونه إهانة لذكاء أي شخص يستطيع تحليل هذا النوع من الأوضاع، وإنما هو كذلك إهانة لـ«تساهل» (الجيش الإسرائيلي)»[١٣]. ولم يقتصر الأمر على أن عبد الناصر كان يفتقر إلى الوسائل التي يتحدى إسرائيل بها، بل لم تكن لديه أي نية في ذلك. وكان القادة العسكريون يدركون ذلك أيضاً، فقد كان إسحق رابين، رئيس الأركان، صريحاً عندما قال: «إنني أعتقد أن عبد الناصر لم يكن يريد الحرب، فالفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء في ١٤ أيار لا تكفيان لشن هجوم على إسرائيل. وقد كان عبد الناصر يعرف ذلك كما كنا نحن نعرفه»[١٤].

خرافة مرتفعات الجولان

بُذِرت بذور حرب الأيام الستة في الجبهة السورية. تلك حقيقة يقرها الجميع. ويسلّم الجميع تقريباً كذلك بأن السوريين هم الذين بذروا هذه البذور. والواقع أن مرتفعات الجولان تمثل بشكل واضح ومؤثر جداً صورة داود بمواجهة جالوت. إلا أننا نكون أقرب إلى الحقيقة إذا قلنا إن مرتفعات الجولان تُعتبَر خرافة من أنجح خرافات الصهيونية. وقد كانت الزيارة بعد الحرب لهذه الهضاب التي تعصف فيها الرياح والتي خلفت فيها الحرب آثارها تجربة تحرك الانفعالات، أو أنها على الأقل كانت كذلك بالنسبة إلى زملاء المؤلف من السياح الذين قبلوا ما قاله لنا دليلنا السياحي على ظاهره أو ربما لهم جميعاً. لقد حدثنا دليلنا طبعاً عن المدافع السورية التي كانت تمطر الدمار على المزارعين الآمنين وهم يحرثون حقولهم في الوادي والسفوح، وكيف أن عدداً من خيرة رجال القوات الإسرائيلية ضحوا بحياتهم في اليوم الأخير من الحرب وهم يتسلقون هذه المرتفعات التي بُثَّت فيها الألغام كي يسكتوا تلك المدافع إلى الأبد. كان الحديث يعطي صورة متحيزة، وذلك شيء متوقع. وقد تضمن الحديث بعض النقاط المخالفة للحقيقة، مثل الزعم بأن العرب عندما حاولوا تحويل روافد نهر الأردن كانوا يريدون تحويل مجراها لتصب في البحر الأبيض المتوسط وتضيع سدى. ولم يكن تضمين هذه المزاعم بالشيء غير المتوقع. إلا أن الدليل ذكر حقيقة لم يكن من المتوقع أن يذكرها، وقد قالها بلهجة من يشترك في عمل غير مشروع، إذ قال «إننا ندخل الآن المنطقة التي كانت فيما مضى مجردة من السلاح، وكان دخولها محظوراً على رجال الجيش، وطبيعي أننا تلافينا هذا الحظر بأن كنا نرسل الجنود في ثياب رجال الشرطة، ولكن تلك حكاية أخرى». إنها حكاية أخرى قطعاً، حكاية طويلة، وطبيعي أنه لم يذكرها.

كانت إحدى التعقيدات الكثيرة التي اشتملت عليها اتفاقيات الهدنة التي عُقِدت في العام ١٩٤٩ أنها أوجدت مناطق مجردة من السلاح. فقد كانت هذه المناطق مثار تنازع في كل مكان، إلا أنها كانت أشد إثارة للنزاع على الحدود السورية، حيث كانت المنطقة المعنيّة تتألف من شريط من الأراضي الخصبة يراوح عرضه بين بضع مئات من الأمتار وبضعة كيلومترات ويمتد على نصف طول الحدود السورية تقريباً. وكانت هذه المنطقة أرضاً فلسطينية تمكن الجيش السوري من الاحتفاظ بها في حرب العام ١٩٤٨، ولم يوافق على الانسحاب منها إلى ما وراء الحدود القديمة إلا بموجب اتفاقيات الهدنة. وقد نصت هذه الاتفاقيات على ألا يرسل أي من الجانبين أي قوات مسلحة إلى أي جزء من المنطقة المجردة من السلاح، وعلى أن تقوم القرى العربية والمستعمرات الإسرائيلية فيها بتنظيم شرطتها على أساس محلي، إلا أن أياً من الجانبين لم يلتزم التزاماً دقيقاً بالاتفاقيات ونصوصها. بيد أن الإسرائيليين كانوا الطرف الأقل التزاماً بها منذ البداية، فقد بدأوا بالادعاء بشكل غير قانوني بأن لهم السيادة على المنطقة، ثم أخذوا، كلما سنحت الفرصة، يخالفون كل نص صريح في الاتفاقيات يمنع إدخال القوات المسلحة وإقامة التحصينات في المنطقة. وعمدوا إلى إعاقة عمليات المراقبين الدوليين إعاقة متكررة، بل إنهم هددوا ذات يوم بقتل هؤلاء المراقبين[١٥]. كذلك رفضوا التعاون مع «لجنة الهدنة المشتركة»، وكانوا يرفضون قرارات المراقبين وطلباتهم إذا كان الرفض يناسبهم[١٦]. وبالإضافة إلى ذلك فقد طرد الإسرائيليون السكان العرب أو أجبروهم على الخروج بوسائل أخرى ودرسوا قراهم[١٧]. واقتلعوا كذلك الأشجار ثم غرسوها في غير أماكنها في خدعة هدفت إلى تغيير مكان الحدود بالشكل الذي يفيدهم[١٨]. وشقوا أيضاً الطرق مخالفين نصيحة الأمم المتحدة[١٩]. وقاموا إضافة إلى ذلك بحفريات في الأراضي العربية من أجل تمديد شبكة لمجاريهم[٢٠]. إلا أن الأمر الأخطر من هذا كله هو الذي وصفه الجنرال فون هورن بأنه «جزء من سياسة إسرائيلية مدروسة للتقدم شرقاً عبر المنطقة المجردة من السلاح نحو الحدود الفلسطينية القديمة (كما هي مبينة في خرائطهم) وإزاحة كل العرب من الطريق بوسائل مشروعة أو غير مشروعة». وأضاف شارحاً: «لقد درج اليهود على عادة معينة وهي الري والحراثة في مناطق من الأرض المجاورة التي يمتلكها العرب، إذ كانت الأرض خصبة جداً حتى أن كل قدم مربعة منها تعتبر منجماً ذهبياً من الحبوب. وقد أصبحت المنطقة تدريجياً شبكة من قنوات الري والسواقي الإسرائيلية تحاذي بل وتنتهك دائماً حرمة الأراضي التي يمتلكها العرب، وذلك تحت سمع السوريين وبصرهم، إذ كان السوريون يرابطون في المرتفعات المطلة على المنطقة

المجردة من السلاح»[٢١]. ويرى الجنرال فون هورن أنه كان من المستبعد جداً أن تستخدم سورية مدفعيتها لولا الاستفزازات الإسرائيلية[٢٢].

كان التوتر مستمراً في منطقة الحدود، ووقعت حوادث بلا حصر، إلا أنها لم تكن تنفجر وتصبح «حرباً صغيرة» إلا عندما كان الإسرائيليون يقررون لأسباب إستراتيجية عليا أن يطبقوا أسلوبهم المألوف فينزلوا بالسوريين عقوبة ضخمة على جريمة تافهة. وقد استخدموا هذا الأسلوب في التهيئة لحرب السويس، فقد اشتملت إستراتيجيتهم العدوانية التي ابتدأت بالغارة على غزة، على القيام بعد تلك الغارة بعشرة أشهر، أي في كانون الأول ١٩٥٥ بمهاجمة المواقع السورية على الشاطىء الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، فقتلوا أكثر من خمسين شخصاً من العسكريين والمدنيين. وكان المبرر الذي زعموه لهذا الهجوم، وهو أن السوريين أطلقوا النار على زوارق الصيد وزوارق الشرطة، مبرراً ضعيفاً جداً حتى إن كان صحيحاً. غير أن اثنين من المراقبين الدوليين قاما فيما بعد بتسجيل حصيلة خبرتهما أعربا عن رأيهما بأن المبرر الذي زعمته إسرائيل لم يكن صحيحاً أصلاً. وكان أكثر التفسيرين تساهلاً يقول إن من المحتمل أن يكون السوريون قد أطلقوا نيرانهم إلا أن الإسرائيليين بذلوا كل جهدهم ليستفزوا السوريين كي يطلقوا النار. وقال أحد المراقبين: «كانت الغارة غارة تخويف مبيتة تحفزها رغبة إسرائيل.. بإغواء الدول العربية لتقوم بعمل عدواني مكشوف يعطيها الفرصة لاجتياح منطقة جديدة من دون خوف من أي رقيب...»[٢٣]. وبعد ذلك بأحد عشر شهراً قامت إسرائيل باجتياح سيناء كلها ولكنها لم تنجُ من الزجر، كما رأينا من قبل، غير أنها كانت أنجح في المرة التالية.

كان كل عام يمر يأتي بموسم من إطلاق النار، وطبيعي أن يبدأ الموسم في هذا الوادي الخصيب وقت الحراثة ثم يستمر إلى وقت البذار ثم الحصاد[٢٤]. ففي ذلك الوقت كان المزارعون الإسرائيليون يجازفون بالتقدم بجراراتهم ذات الألواح المصفحة كي يحرثوا بضعة أمتار إضافية من الأراضي العربية. وفي ٣ نيسان ١٩٦٧ ذكرت الصحافة الإسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية قررت زراعة كل أراضي المنطقة المجردة من السلاح، والقطعتين ٥١ و٥٢ بالذات، اللتين كان السوريون يصرون على أنهما ملك للمزارعين العرب[٢٥]. وفي الساعة الثامنة من صباح ٧ نيسان ابتدأ جرار يعمل في قطعة صغيرة من الأرض العربية إلى الجنوب من طبريا. وانتظر الإسرائيليون أن يطلق السوريون نيران مدافع الهاون، إذ كانوا يعلمون أن السوريين سيفعلون ذلك، ثم ردوا على النار السورية

بالمدفعية والدبابات والطائرات. وقامت سبعون طائرة مقاتلة إسرائيلية بدك العدو دكاً بقنابل النابالم والقنابل الشديدة الانفجار. لقد تلقى السوريون ضربة موجعة، فقد أُسقِطت ست من طائراتهم، إحداها فوق دمشق، وأُصِيب حوالى ثلاثين موقعاً محصناً، وسقط حوالى مائة قتيل. أما الإسرائيليون فقد فقدوا أحد قادة الدبابات، إذ إنه نزل من دبابته ليرى ما أحدثته النار التي أطلقها. وأعرب رابين، رئيس الأركان، عن أمله بأن يكون السوريون قد تعلموا الدرس الذي لقنتهم إياه إسرائيل.

كان هذا «الدرس» في الواقع بمثابة رفع الستار إيذاناً بحرب حزيران. فلم يكن في مقدور عبد الناصر أن يقف مكتوف اليدين مرة أخرى. فقد تبين له أن سورية أصبحت الآن هدفاً لذلك النوع من الأعمال العسكرية الذي تعرضت له مصر قبل حرب السويس. وكانت تمثل بالنسبة إلى «مقاتلي العرب» النوع الذي يحتاجون إليه من الخطر الخارجي الممكن تصديقه. فقد كانت سورية تقصف المستوطنات الإسرائيلية فعلاً من مرتفعات الجولان. وكان يبدو أنها تمضي قدماً في تنفيذ حصتها من مشروع تحويل روافد نهر الأردن مفسدة بذلك مشروع إسرائيل، الذي قامت به منفردة، لتحويل مجرى النهر جنوباً ليصل إلى صحراء النقب. وكانت سورية توفّر المساعدة والتأييد لحركة «فتح»، وهي المنظمة الفدائية الفلسطينية التي أخذت منذ شهر كانون الثاني ١٩٦٥ ترسل رجالها إلى أرض العدو لزرع الألغام ونسف المنشآت. وأصبحت سورية منذ شباط ١٩٦٦، عندما استولى جناح متطرف من «حزب البعث» الحاكم على مقاليد الأمور فيها، تتبنى رسمياً، مع ما يلزم من الحماسة الخطابية، فلسفة «فتح» التي تنادي بشن «حرب تحرير شعبية». ومن الواضح أن مقاتلي العرب لم يعلنوا نواياهم على الملأ، ولكنه كان واضحاً تماماً من الهفوات التي صدرت عنهم، أن تفكير دايان ورجاله كان يتجه إلى التهيئة لحرب وقائية شاملة، بحيث يوجهون ضربة كاسحة تحطم القوة العسكرية العربية المتزايدة، أي بحيث يقومون في أقرب وقت وأقل كلفة ممكنين بما يمكن أن يضطروا إلى القيام به في المستقبل وربما يتكبدون فيه عندها كلفة أكبر بكثير. وقد كان رئيس الأركان الإسرائيلي إنما يلمح بأسلوب يتسم بالحذر المناسب إلى هذا السعي لإيجاد مبرر عندما قال لمجلة «باماهاني» التي يصدرها الجيش الإسرائيلي، في أيار ١٩٦٥، إن الإسرائيليين يستطيعون أن يفسدوا أي جدول زمني عسكري يضعه العرب، من دون سابق إعداد إذا ما عرفوا «كيف يستغلون اللحظة التي يعد فيها العرب للوصول إلى مستوى معين من القوة العسكرية»[٢٦].

كان الخطر الخارجي مقنعاً للغاية بالنسبة إلى كل من أراد أن يتفحص الأمور بدقة. طبيعي أن الحياة في مستعمرة من مستعمرات الحدود، وفي ظل المدفعية السورية كانت من دون شك غير مريحة، بل وخطيرة أحياناً، ولكن كم كان عدد الذين قُتِلوا فعلاً؟ يبدو أنه لم يُقتَل أحد في الفترة من كانون الثاني إلى حزيران ١٩٦٧. وكم كان عدد الإسرائيليين الذين قُتِلوا بأيدي فدائيي «فتح» في الفترة نفسها؟ لقد قُتل إسرائيلي واحد. أما مشروع تحويل روافد الأردن فكان مشروعاً لا فائدة فيه، مهما قالت فيه الدعاية العربية وأعادت، وكان الإسرائيليون يدركون ذلك تماماً. فحتى لو كانت لدى العرب الوسائل والإرادة لتنفيذ مخططاتهم بأكملها، وهو أمر كانت الدوائر الإسرائيلية الرسمية تشك فيه، فإن هذه المخططات كانت ستحرم الإسرائيليين من خمسة أو ستة في المائة فقط من الحصة التي يقتطعونها لأنفسهم[٢٧]. وأما عن «حرب التحرير الشعبية»، فقد كان الإسرائيليون أول من يعرف حجم الهوة التي تفصل بين كلام «حزب البعث» وأفعاله.

ولكن من سوء الحظ أن عدد الذين تفحصوا الأمر بدقة كان قليلاً. وكان الرئيس عبد الناصر يتخوف كثيراً من أن مقاتلي العرب، بمساعدة الإفراط الكلامي وسياسة حافة الهاوية من الجانب السوري، سيقودونه إلى شرك. وقد رد عبد الناصر على انتقادات خصومه فقال في العام ١٩٦٥ أمام جمع فلسطيني: «ويقولون لي: «أخرج القوات الدولية». فلنفرض أننا أخرجناها. أليس من الضروري أن تكون لدينا خطة؟ إذا حدث اعتداء إسرائيلي على سورية فهل أهاجم أنا إسرائيل؟ إن هذا يعني أن إسرائيل هي التي تفرض المعركة علي. فهي تضرب جراراً أو جرارين لتفرض علي أن أتحرك. هل هذه الطريقة حكيمة؟ يجب أن نكون نحن من يقرر المعركة»[٢٨].

عبد الناصر يقع في الفخ

لكن سحب قوات الطوارئ الدولية هو ما فعله في النهاية. فحين وصل القاهرة في ٨ أيار ١٩٦٧ مبعوثان سوريان شديدا الاهتياج في زيارة سرية ليعلنا أن إسرائيل على وشك مهاجمة بلدهما، تذكر عبد الناصر سنتين على الأقل من العدوانية الإسرائيلية المتنامية وما شعر أنه تغاضٍ أميركي عنها، واعتبر ذلك سبباً كافياً لأخذ الخبر على محمل الجد فعلاً. وسعى إلى تأكيد الخبر من مصادر مستقلة، بما في ذلك الروس الذين قدّموا هذا التأكيد. لقد كانت القوات تحتشد بالفعل على الجبهة. وقد نفى الإسرائيليون ذلك

بشدة حينها، وبما أن أي جهة وسيطة محايدة، كمراقبي الأمم المتحدة، لم تناقضه، كان نفيهم مقنعاً بما فيه الكفاية. وقد شكّل هذا النفي منذ ذلك الحين دليلاً حيوياً على دعواهم أن الاستفزازات الحقيقية خلال التحضير لحرب حزيران جاءت من العرب وليس منهم. لكن بعد خمس سنوات، وخلال «خلاف الإبادة»، أقر الجنرال عازر وايزمان، أحد أكثر العسكريين الإسرائيليين فظاظة، بما يلي: «لا تنسوا أننا حرّكنا فعلاً الدبابات إلى الشمال بعد إسقاط الطائرة»[٢٩]. وقد رآهم كذلك مراقبو الأمم المتحدة، لكن، ولأسباب متنوّعة، كانت تقاريرهم، ولا تزال حتى يومنا هذا، سراً مصوناً بعناية. (هذه إحدى خلاصات الرواية الأكثر دقة على الأرجح لمنطلقات حرب حزيران. ويقول واضعها، الصحافي الهندي غودفري جانسن، إن مجموعة صغيرة من السياسيين والجنرالات الذين هم الحكّام الحقيقيون لإسرائيل شعرت منذ بداية العام ١٩٦٧ بالحاجة إلى هجوم جديد على العرب)[٣٠]. وتلا حشد الدبابات تهديد شفهي وسخرية ضمنا بشكل شبه مؤكد دفع عبد الناصر إلى التصرف كما فعل. أما التهديد، المعلن رسمياً، فأنذر باجتياح شامل لسورية وقلب لنظامها. وأما السخرية فكانت توقعاً بألا يهّب عبد الناصر حين يحصل ذلك لنجدة سورية. وقد صيغ الاثنان بطريقة تضمن وصولهما إلى هدفهما، لكن من دون أن يُسجّلا رسمياً لئلا تُستدعى إسرائيل للمحاسبة لاحقاً. وتماماً مثلما أن كل الروايات حول حرب حزيران المؤيدة لإسرائيل، وكذلك فعلاً تلك المحايدة نسبياً، تنفي الادعاء بحصول حشود للدبابات الإسرائيلية، كذلك تؤكد عدم حصول تهديد حقيقي. لذلك يقول والتر لاكور في كتابه الواسع الانتشار «الطريق إلى الحرب» ما يلي: «لم يحصل، أكرر تهديد إسرائيلي بقلب حكومة دمشق»[٣١]. لكن هذا التهديد حصل. ففي ١١ أيار، قال الجنرال إسحق رابين من الإذاعة الإسرائيلية: «ستأتي اللحظة التي نزحف فيها إلى دمشق لقلب الحكومة السورية، إذ يبدو أن العمليات العسكرية وحدها تستطيع إحباط الخطط من أجل الحرب الشعبية التي يهدّدوننا بها»[٣٢]. وقد التقطت هذا الاستفزاز الفج مواقع الاستماع العربية، لكن أي كلمة منه لم تُطبَع في الصحافة الإسرائيلية. فالتقرير الاستماعي لا يحمل بطريقة ما الوزن نفسه كالبيان المطبوع، ويمكن إنكاره بسهولة أكبر كما جرى. وجاءت السخرية في اليوم التالي. فقد أعطى الجنرال أهارون ياريف، مدير الاستخبارات العسكرية، ملخصاً شفهياً عن خلفيات الوضع لأربعين مراسلاً أجنبياً، كرّر خلاله تهديدات رابين لسورية، ثم أكّد فكرة واحدة بأشكال مختلفة: مصر ضعيفة، وعبد الناصر، «زعيم العرب»، لن يتدخّل. «أقول إنه في غياب غزو إسرائيلي لسورية يشمل مساحة كبيرة ويمتد لوقت طويل، أظن أن المصريين

لن يتدخّلوا بشكل جدي... فهم لن يقوموا بذلك إلا في حال عدم توفر خيار آخر. وإن عدم توفر خيار آخر يعني برأيي أننا نخلق وضعاً يستحيل فيه على المصريين ألا يتصرّفوا لأن الضغط على كبريائهم سيكون كبيراً»[٣٣]. وقد تعمّد من خلال قول هذه الكلمات أن يضع ذلك الضغط الكبير على كبرياء «زعيم العرب» الذي كان يتعرّض أصلاً لسخرية مثيرة للغضب بشكل مماثل من مناوئيه العرب. وقد قال عبد الناصر لاحقاً «إن نفاد صبر إسرائيل» بلغ درجة «جعلت كل عربي مضطراً إلى القيام برد فعل»[٣٤]. وهكذا أرسل جيشه إلى سيناء، وفي الوقت نفسه أمر بخروج قوات الطوارئ الدولية. لقد اضطر إلى ذلك لإعطاء خطوته مصداقية. كان دور قوات الطوارئ الدولية رمزياً تماماً. إذ كان وجودها في سيناء يخضع بشكل صارم لموافقة مصر، وكانت إسرائيل قد رفضت بإصرار أي وجود للأمم المتحدة على جانبها من الحدود، لذلك كان ما مثّلته هذه القوات عبارة عن ضبط النفس الذي فرضه عبد الناصر على نفسه. وهكذا مثّل إخراجها نهاية ضبط النفس هذا. وكان ذلك آخر ما كان عبد الناصر يريده، لذلك سعى إلى انسحاب جزئي. فقد أرسل رئيس الأركان المصري رسالة مشفّرة إلى قائد قوات الطوارئ الدولية، طلب منه فيها سحب رجاله من الحدود الإسرائيلية ـ المصرية إلى قواعدهم في غزة، لكن ليس من شرم الشيخ، الموقع المعزول المطل على مدخل خليج العقبة والذي كان يقدم حماية رمزية لمرور السفن الإسرائيلية. إلا أن الخدعة ارتدت سلباً. فقد أصر الأمين العام للأمم المتحدة بخراقة على بقاء القوات كلها أو سحبها كلها. ولم يكن أمام عبد الناصر من مخرج، فطلب انسحابها كلها. لكن ذلك لم يكن بالطبع كافياً بدوره. فالمنطق، وكذلك سخرية كل من العرب واليهود، أوجبا عليه أن يكمل ما بدأه. ففرض الحصار. هو لم يفرضه فعلاً، كما رأينا[٣٥]، فهو لم يكن ينوي القتال، لكن ذلك لم يحرم الإسرائيليين من الذريعة المزعومة التي احتاجوا إليها.

لقد دنا أجل الحرب التي وثقت إسرائيل بأنها ستكسبها ضد مصر وسورية. فهل يستطيع الإسرائيليون استغلال هذه الفرصة الفريدة ليضعوا أيديهم على ما تبقى من فلسطين، أي القدس الشرقية والضفة الغربية، اللتين أفلتتا منهم في العام ١٩٤٨؟ يتساءل المرء ما إذا كانت الرسالة المفتوحة التي وجهها المعلق الشهير أفراييم كيشون إلى الملك حسين ساخرة بقدر ما تبدو:

> بصراحة، لم تكن أنت الوحيد الذي وقع ضحية حيلتنا الصغيرة. فقد وقع رجال دولة مخضرمون من الطراز العالمي بكل غباء في الفخ الشيطاني الذي

حضرناه خلال سنوات لخداع أعدائنا وأصدقائنا على حد سواء... أو هل تخيلت لمجرد ثانية واحدة أن كل هذا لم يكن مخططاً له؟ أيها الساذج! اليوم يمكن الكشف عن الأمر، يا حوسي المسكين! فقبل ست أو سبع سنوات، قررنا الاستيلاء على المدينة القديمة. لكننا قلنا لأنفسنا إننا لن نتمكّن من تبرير ذلك إلا إذا هاجمَنا العرب أولاً. لكن كيف يمكن خداعهم ليقوموا بذلك؟ فطالما بقي «العجوز» [بن غوريون] ممسكاً بالقرار، سيظلون مطمئنين. لذلك يجب التخلص من «العجوز». وهكذا اخترعنا قضية لافون. قمنا ببعض التلفيقات في لجنة السبعة، ونشرنا الملخص الذي وضعه المستشار القانوني، وتلاعبنا بواسطة بعض الحيل الغريبة. لا أذكر تماماً ماذا فعلنا. ثم نصبنا إشكول كمساوم ومتردد. وكانت النتيجة جميلة. لقد تعاون، وكذلك فعل أبا إيبان. لقد نجحنا، باختصار، في أن نزرع في ذهن جمال أن الأوان آن لمهاجمتنا. لكن الأمر الوحيد الذي أعاق خططنا كان القوة الدولية في القطاع. كيف نتخلص منهم، كيف؟ في هذه المسألة، وضعنا ثقتنا في يو ثانت وهو لم يخذلنا. ودخل جمال ببراعة إلى سيناء وأغلق مضائق تيران. وجرى كل ذلك بحسب مخططاتنا. متى يتوصلون إلى معاهدة، سألنا أنفسنا بتوق، متى؟ انتظرنا بقلق أياماً طويلة ـ لا شيء، لم تتحركوا. لذلك أغويناكم من دون خجل، فرجونا القوى البحرية أن تحمينا، وسألنا رئيس الوزراء أن يلقي خطاباً إذاعياً (أداء متلعثم كان أبعد ما يكون عن رفع المعنويات الإسرائيلية)، وضغطنا على ديغول ليتخلى عنا، وما الذي لم نفعله لنجعلك أقرب إلى عبد الناصر؟ وفي النهاية آتت جهودنا ثمارها، فسافرت إلى القاهرة ووقعت معاهدة دفاع مشترك. فتنفسنا الصعداء. وفي اليوم التالي جئنا بدايان والباقي معروف. عذراً، حوسي، ربما لم يعلموك خدعاً من هذا النوع في هارو، لكن لم يكن أمامنا من خيار، لقد رغبنا بشدة في الحصول على أورشليم بأكملها[٣٦].

إسرائيل تقيم إمبراطورية

«انتصار المتحضرين»؛ بهذا وصفت صحيفة غربية كبرى الانتصار الإسرائيلي. لقد كان حقاً عملاً عسكرياً باهراً. إذ دمرت إسرائيل ثلاثة جيوش عربية واستولت على أراض تفوق مساحتها بعدة أضعاف خلال ستة أيام. لكن التاريخ قد يسجل أن الأهم من النصر العسكري كان النصر على صعيد العلاقات العامة. فالشعب الذي كان قد استولى

على أرض شعب آخر وطرد سكانها كسب موافقة دولية حماسية لاستيلائه على المزيد من الأراضي وطرده المزيد من الناس. في العام ١٩١٧، أعلن اللورد بلفور أن ما من عمل يجب أن يجري لانتهاك الحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود في فلسطين، ولو تنبأ أحد ما في ذلك الوقت أن العرب بعد خمسين سنة سيحاولون أن يستعيدوا بالقوة نزراً يسيراً من هذه الحقوق التي انتُزعت بالقوة ليواجهوا استنكار العالم بأسره لنُسِب الجنون إلى هذا المتنبئ حتماً. لم يصل الجميع طبعاً إلى الحدود التي وصلت إليها «الدايلي تلغراف»، التي كانت حماساتها للصهيونية مبالغاً فيها دائماً، لكن القليلين تساءلوا ما إذا كانت القوة مبررة في هذا الحالة[٣٧]. إلا أن «الحضارة» التي تُعتبَر إسرائيل ربيبتها كانت لها أسبابها، لم يكن أقلها تلك التي لخصتها صحيفة «الموند» الباريسية ببلاغة:

> خلّصت أوروبا نفسها في الأيام القليلة الماضية من الذنب الذي حملته بسبب دراما الحرب العالمية الثانية، وقبلها بسبب حملات الاضطهاد، من المحارق الروسية إلى قضية درايفوس، التي رافقت ولادة الصهيونية. لقد جرى الانتقام لليهود أخيراً في القارة الأوروبية ـ لكن على ظهور العرب للأسف ـ من التهمة المأساوية والبلهاء: «لقد مضوا كالخراف إلى الذبح»[٣٨].

كان هذا الرضا الدولي الذي استجمعته إسرائيل مفيداً على الفور، فقد مثّل لها مورداً وفيراً استفادت منه خلال دخولها المرحلة التالية من المشروع الصهيوني الكبير. من الناحية التاريخية، كان ما جرى ثالث اختراق كبير. فعلى غرار وعد بلفور و«حرب الاستقلال»، خلق تماماً «إطاراً» فارغاً جديداً يجب ملؤه. لقد ولُدِت الصهيونية من جديد، فبعدما بات الركود الذي سبق الحرب وراءهم، أعاد الإسرائيليون بين ليلة وضحاها اكتشاف بعض الحماسة والرؤية اللتين دفعتا الرواد الأوائل. وقد اندفع هذا التجديد الصهيوني في تيار من السلوك والخيال تميزا بنزعة توراتية ـ إستراتيجية وحاخامية ـ عسكرية. فراح الملحدون يتحدثون عن «إله الجيوش»؛ والمظليون يقسمون يمين الولاء، حاملين الكتاب المقدس بيد وبندقية بالأخرى، قرب حائط المبكى؛ وكثير من القصائد والتراتيم التوراتية يُغنّى على إيقاعِ الجاز في البرنامج الأسبوعي لأكثر الأغاني شعبية؛ فيما زرع الحاخام شلومو غورين، الحبر المقاتل في فريق المظليين الذي لا يعرف التعب، وهو يلبس كل نياشينه العسكرية، علم إسرائيل على جبل سيناء. وقد جرى كل ذلك بالطبع على حساب العرب.

وكما في السابق، احتاج الصهاينة، من أجل الإمساك بالأراضي التي استولوا عليها، إلى إسكان ناس فيها وتطويرها، وإلى طرد العرب الذين يختارون معارضتهم، أو إلى قمعهم. ودار السؤال بداية حول حجم الأرض التي يجب الإمساك بها. فقد وُجِد أشخاص أصروا منذ البداية على أن تضم إسرائيل كل الأراضي المحتلة. وكان الحاخامون كما هو متوقع رأس الحربة في هذا المجال. فبحسب الحاخام الأول، كانت الأراضي المحتلة ملكاً لإسرائيل مهما كان الأمر. فقد وعدت القدرة الإلهية اليهود بهذه الأراضي وتنبأ كل الأنبياء بعودتها إليهم. لذلك «تحرّم التوراة على جميع اليهود، بما في ذلك الحكومة الإسرائيلية، إعادة إنش واحد من «أرض إسرائيل» التي بحوزتنا»[٣٩]. وجادل عضو آخر في «المجلس الحاخامي الأعلى» أن الغزو الإسرائيلي أفضى إلى تحرير الأراضي المقدسة من سلطة الشيطان، لذلك يمكن لأي انسحاب أن يقوّي شوكة الشيطان[٤٠]. وانتشرت الحركات الداعية إلى إقامة إسرائيل الكبرى. وتمدد نفوذها إلى كل الأحزاب. وعُقِدت اجتماعات حماسية في مختلف أرجاء البلاد. وتحدّث فيها الجنرالات والوزراء. ووفّر تعديليو مناحم بيغن ـ أو «غاهال» كما بات يُعرَف الحزب ـ العمود الفقري السياسي المنظم للسياسة التوسعية. وكان موقف «غاهال» الأساسي يتمثل في ما يلي: «لا انسحاب ـ حتى مع السلام». ويجب أن يستوطن الإسرائيليون الأراضي المحتلة، ليس فقط من خلال مستوطنات في المناطق غير المأهولة أو الريفية، بل كذلك من خلال «ضواحٍ» لكل مدنها ـ «رام الله، جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، غزة، رفح، وكل مكان»[٤١]. وهو لن يقر إعادة «إنش واحد من أرض إسرائيل إلى أي حكومة أجنبية»، أو أي إعلان رسمي، مساند لعملية صنع السلام، يقترح أن إسرائيل يمكن أن تقدم تنازلات جغرافية من هذا النوع.

مثل الجنرال دايان، مقاتل العرب الذي عُيِّن وزيراً للدفاع عشية الحرب، التجسيد الأشهر والأمثل لسياسة إسرائيل التوسعية بعد العام ١٩٦٧. لقد شارك «غاهال» رأيه في الجوهر، وعبّر عن الاتجاه والرؤية الأساسيين ذاتهما. لكنه كان أكثر تعقلاً وتهذيباً منهم. فبالنسبة إليه لم تكن حرب حزيران مجرد نصر إضافي على العدو. فقد أيقظت فيه كذلك مشاعر جديدة وغير متوقعة:

> خلال العشرين سنة الممتدة بين حرب التحرير وحرب الأيام الستة شعرنا أننا نعيش عند القمة ونتنفس هواءً نظيفاً. لقد قاتلنا لنصل إلى القمة، وكنا قانعين بما كنا قد حققناه... لكن في قلب قلوبنا، في العمق، لم نكن سعداء أو

قانعين. لقد جعلنا أنفسنا نقبل بإيلات حدوداً جنوبية لنا وبدولة إسرائيلية يكون عرضها من قلقيلية إلى البحر أقل من ١٥ كيلومتراً. كانت أورشليم القديمة خارج حدودها ـ كانت هذه إسرائيل. أقمنا في حياتنا اليومية سلامنا الذاتي مع كل ذلك. ويقوم مصدر كل الاضطراب العظيم الذي نشعر به اليوم في فهمنا لواقع أننا كنا مخطئين. علينا أن نعترف بهذا. ظننا أننا قد وصلنا إلى القمة، لكنه اتضح لنا أننا لا نزال نصعد الجبل. فالقمة كانت لا تزال بعيدة[٤٢].

ما الذي كان يمكن للتجديد الذاتي الصهيوني أن يعنيه من الناحية العملية؟
شعر دايان بالحاجة إلى تذكير مواطنيه بما نسوه ربما، أو الذي لم يعرفه بعضهم ـ الجيل الأصغر ـ قط ـ في الواقع:

أقيمت قرى يهودية محل القرى العربية. لا تعرفون حتى أسماء هذه القرى العربية، ولا ألومكم، فتلك الكتب الجغرافية لم تعد موجودة. ليس فقط أن الكتب غير موجودة، بل القرى العربية ليست موجودة كذلك. فنحلال [قرية دايان] قامت محل محلول، وغفات [كيبوتز] محل جبتا، وساريد [كيبوتز آخر] محل حنيفة، وكفر يهوشع محل تل شامان. لا يوجد مكان واحد مبني في هذا البلد لم تكن تقيم فيه مجموعة سكانية عربية[٤٣].

في ظل هذه النظرة الجامحة إلى الماضي، يرسم دايان صورة قاتمة للمستقبل:

مقدر علينا أن نعيش في حالة حرب دائمة مع العرب، ولا مفر من التضحية وسفك الدماء. قد لا يكون هذا الوضع مرغوباً فيه، لكنه الواقع. وإن كنا نريد أن نتابع عملنا خلافاً لأمنيات العرب، فعلينا أن نتوقع حصول تضحيات من هذا النوع.

وعليهم برأي دايان أن يتابعوا عملهم:

هذا ما كان يسمّى «يهودياً بعد يهودي»، «علياه» (موجة هجرة) بعد «علياه»، أو «أكراً بأكر»، أو «عنزة بعنزة». كان يعني التوسع، المزيد من اليهود، والمزيد من القرى، والمزيد من الاستيطان. قبل عشرين سنة كنا ستمائة ألف؛ اليوم نقارب الثلاثة ملايين. يجب ألا يوجد أي يهودي يقول «هذا يكفي»، أو أحد يقول «نقترب من نهاية الطريق»... الأمر نفسه مع الأرض. ما من شكوى

> ضد جيلي بأننا لم نبدأ العملية... لكن ستكون هناك شكاوى ضدكم [يخاطب دايان المقيمين في كيبوتز اتحاد الشباب في مرتفعات الجولان] إن قلتم: «إلى هنا». ليس واجبكم أن تتوقفوا، بل هو أن تبقوا سيفكم غير مغمود، وأن تؤمنوا، وأن تُبقوا العلم يرفرف. يجب ألا تدعوا إلى وقف ـ لا سمحت السماء ـ وتقولوا «هذا كل شيء؛ إلى هنا، إلى دغانيا، إلى مفلسيم، إلى نحال أوز!» فذلك ليس كل شيء[٤٤].

لقد آمن دايان إذاً بالتوسع، لا كصهيوني مخلص فحسب، بل كذلك كإستراتيجي عنيد. وقد حمل دايان الإستراتيجي مسحة سميكة من القدرية. فإسرائيل «مقدر» عليها بسبب ماضيها أن تخوض صراعاً أبدياً مع العرب، ومقدر عليها إذاً أن تتوسع لتكون في وضع أفضل لخوض الصراع. لكن دايان كان أيضاً سياسياً، أقله لبعض الوقت. وكسياسي لبس أحياناً ريش الحمائم. لذلك لم يستقل من الحكومة، على عكس ما فعل وزراء «غاهال»، بسبب قبول إسرائيل مقترحات السلام التي تقدم بها وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز في العام ١٩٧٠. لكن في ريشه الحقيقي، ريش الصقر، أصر قبل ذلك، على غرار ما فعل وزراء «غاهال»، على معارضته القوية لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ الذي قامت عليه مقترحات روجرز[٤٥]. كان لا ينتظر أكثر من مكالمة هاتفية من الملك حسين ليبدأ بالمفاوضات. لكن في أناه الحقيقية، لم يرد هذه المفاوضات. «قد يكون من الممكن عقد معاهدات سلام بيننا وبين جيراننا العرب، لكن العرب يطلبون ثمناً مرتفعاً جداً، وأنا أصلي للسماء كي لا يأتي هذا اليوم»[٤٦]. والواقع أنه كان شديد القناعة بأن هذا اليوم لن يأتي. وكسياسي، يتمتع كذلك بالذكاء، عرف أنه كان يستطيع أن يعتمد على آليات الصراع ليضمن من الناحية العملية أن الإسرائيليين لن يُدعَوا يوماً للقيام بالتنازلات الجغرافية التي وجد الصقور المتشددون في «غاهال» من الضروري رفضها مقدماً. كان ينتظر مكالمته الهاتفية من الحسين ـ لكنها كانت لتكون «مفاجأة حياته» لو أن الملك قبل الشروط التي كانت ستُعرَض عليه[٤٧]. لماذا إذاً الدعوة، على غرار ما كان «غاهال» يفعل، إلى توسع لا يشبع أمام ناظري مجتمع دولي كان يمكن ألا يوافق على ذلك؟ لقد عرف أن العرب كانوا سيرفضون حتماً شروطاً من ذلك النوع، بما فيها حتى تلك التي اقترحها الحمائم الإسرائيليون، وكان يعرف أن الحمائم، بعد أن يخيب أملهم، سينضمون إلى الصقور في الإصرار على احتفاظ الإسرائيليين بما لديهم حتى حصول تسوية سلمية نهائية.

كان ذلك ذروة عقيدة القوة. في الفترات الأسبق والأضعف، قام الصهيونيون، من دون أن يضيعوا وجهة سيرهم إلى هدفهم البعيد الأمد، بتخفيف هذه القوة ببعض الواقعية السياسية، بالاستعداد لتسويات تكتيكية. لكن بعد العام ١٩٦٧ تجذر الاعتقاد بأن وجود إسرائيل والدفاع عنها يعتمدان فقط على امتلاكها هي نفسها لذراع يمنى قوية، وأن إسرائيل لم تصبح سيدة مصيرها فحسب، بل كذلك سيدة مصير الشرق الأوسط. وتألفت عقيدة القوة من عدة مسلمات اكتسبت صفة مقدسة بفضل التكرار الذي لا يواجه معارضة. وقد عدد هذه المسلمات أمنون كابليوك، الناقد الحاذق للأرثوذكسية الصهيونية، كما يلي: «سنحافظ على الوضع القائم في المنطقة إلى ما شئنا؛ إن الحدود الأمنية تردع العرب من الهجوم؛ إن خط بارليف (على امتداد الضفة الشرقية لقناة السويس) غير قابل للاختراق؛ إن أجهزتنا الاستخباراتية لا تخطىء؛ لا يفهم العرب غير لغة القوة؛ ليس القتال من شيم العرب؛ إن العالم العربي مقسوم ومن دون خيارات عسكرية؛ إن سلاح النفط مجرد أداة دعائية؛ سيستسلم فلسطينيو الأراضي المحتلة إلى قدرهم؛ إن الوقت لمصلحتنا؛ لا يهم ما يقوله الأغيار بل ما يفعله اليهود»[٤٨]. وقد رأت الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين في هذا، وفي ممثله الرئيسي، تجسيداً للحكمة السياسية. فبين هذا الوضع والاستيطان الحاشد لإسرائيل الكبرى خطوة صغيرة. وسرعان ما اتُّخِذت، ونال دايان، «مقاتل العرب»، لقباً جديداً: «إمبراطور الأراضي المحتلة».

«تعال ابن أورشليم». «أرسل ابنك إلى أورشليم». «فليكن لك بيت ثان ومولود أول في أورشليم». لم تُوجَّه هذه الشعارات إلى العرب الذين عاشوا هناك يوماً ما، ويودون أن يعودوا، وليس إلى الإسرائيليين الذين كان قد جرى «تجميعهم»، بل إلى الأسداس الخمسة من يهود العالم الذين كانوا يعيشون خارج حدود إسرائيل، ولا سيما إلى اليهود الغربيين الأغنياء الذين كان يمكنهم إن جلبوا أموالهم ومهاراتهم، أن يشكلوا سكاناً مرغوباً فيهم في المدينة المقدسة. وكانت الهجرة، الموجة الجديدة من الـ «علياه»، من الأمور الأولى التي فكر فيها الإسرائيليون صبيحة انتصارهم. كان من الواجب عكس الوضع الكارثي الذي ساد قبل الحرب حيث كان عدد المغادرين أكبر من عدد الواصلين. وقد استغل الإسرائيليون بشكل لم يكن مفاجئاً استحواذهم على القدس، موحدة وكاملة، لإعادة إحيائها ـ أورشليم، الجائزة الرمزية والمحور الإستراتيجي لصراع عنيد. لكن ليس القدس وحدها، فسائر الأراضي المحتلة كان كذلك جزءاً من التراث اليهودي. لم تضم إسرائيل هذه الأراضي رسمياً، في تحد للرأي العام الدولي، كما فعلت في

القدس. لكنها أبلغت منذ البداية إلى يهود العالم، إلى المهاجرين المحتملين، أنها تنوي الاحتفاظ بهذه الأراضي كذلك. وهذا يبدو واضحاً، وإن كان ماكراً كذلك، في هذا النداء المفخم الذي أطلقته الحكومة الإسرائيلية و«المنفذية الصهيونية العالمية» أن «انهضوا وتعالوا وابنوا الأرض». ويضيف النداء بلغة تذكر، بحسب «الجيروزاليم بوست»، بنداء أُطلِق أيام عزرا ونحميا:

> تمكن الجيش الإسرائيلي، الجيش الشعبي، من أن ينزل بجرأة هزيمة وذلاً بقوى معادية هائلة، كانت قد تجمّعت للقضاء على إسرائيل. لقد فُكَّ حصار العدو، وحُرِّر تراثنا التليد، وعُتِقت أورشليم لتكون من جديد مدينة واحدة. وفي ساعة الخلاص... فُتِحت آفاق جديدة وكشفت تحديات كبرى عن نفسها. فالآن يواجه الشعب اليهودي واجباً مقدساً يتمثل في بناء البلاد بسرعة وبضمان مستقبل الدولة اليهودية. إن الدعوة الحتمية في هذه الساعة هي دعوة إلى «علياه» ـ «علياه» الشعب بأكمله، بشبانه وشيبه؛ هي عودة إلى صهيون بيت إسرائيل. ففي وطنه وصل الشعب اليهودي إلى ذروة مكانته[٤٩].

مرتين في حياة واحدة: خروج جماعي عربي آخر

لقد أتى المهاجرون ـ ولو لم يكونوا بالأعداد المرتقبة ـ ومرة جديدة، أدى جلب اليهود إلى إخراج العرب. ففيما لم يكن قد حط بعد غبار الحرب، بما صاحبها من تشويش سريع التغير ولا سيما أنها ترافقت مع تصفيق العالم بأسره للانتصار، كانت الفرصة مثالية لذلك، ولم يتردد الإسرائيليون في استغلالها. وقد حلت القدس أولاً في طموحاتهم، فقد بدأوا فوراً عملية تحويلها إلى ما وصفه أحد وزرائهم لاحقاً بـ«مدينة يهودية بالتأكيد»[٥٠]. كان الأثر الأبرز والوحيد الملموس على يهودية القدس هو حائط المبكى. فبالنسبة إلى الصهاينة في كل مكان، سواء أكانوا يخشون الله أم لم يكونوا، لم تكن من وسيلة أكثر ملاءمة للاحتفال بخلاص المدينة المقدسة من تكريم بقايا المعبد بواجهة واسعة مناسبة، وتحويلها إلى مزار وطني ـ ديني جدير بالاسم. وهكذا كان يمكنهم أن يحتفلوا، بوجود نصب، بتحقيق توقهم القديم إلى «العام المقبل في أورشليم». يقول دافيد بن غوريون: «كانت أورشليم العاصمة اليهودية لأكثر من ثلاثة آلاف سنة منذ عهد الملك داود. إن أورشليم يهودية أكثر مما باريس فرنسية أو لندن إنكليزية»[٥١]. هذا هراء تاريخي. لكنه يوفر أساساً منطقياً للصهيوني المخلص. وقد وصف زعيم إسرائيلي آخر الأمر، بطريقة أقل خيالاً وأكثر مباشرة. يقول: «بالنسبة إلى الشعب

اليهودي، ليس هناك غير أورشليم. أما بالنسبة إلى الأديان الأخرى، فهناك أمكنة في المدينة نحترمها بعمق، لكن لهذه الأديان أمكنة أخرى في العالم»[٥٢].

فمن خلال القدس فحسب، تشعر إسرائيل نفسها بأنها أمة. وما من طرف، لا القوة المنتدبة ولا الأمم المتحدة، كان سيمنع إسرائيل في ذلك الوقت من جعل المظهر المادي للمدينة يتجانس مع هذه الحقيقة الروحية. فمن وصفهم وايزمان قبل حوالى خمسين سنة بأنهم «جماعة دينية مغربية مشبوهة»[٥٣] بات عليهم أن يذهبوا. وهذا ما حصل فعلاً في ليلة من التدمير بواسطة الجرافات. ففي ١١ حزيران، أُخرِج سكان الحي، المستفيدون من وقف أقامه ابن صلاح الدين قبل سبعمائة سنة، من منازلهم بناء على أمر بذلك لم يمنحهم سوى دقائق. ولم ينقذ الكثيرون من ممتلكاتهم سوى ما أمكنهم أن يحملوه. وتشتت ألف شخص، أو مائة وتسع وعشرون عائلة، في الأزقة والشوارع المجاورة، وفي سوق قريبة، وفي مدرسة غير مكتملة، أو أي مكان آخر استطاعوا أن يجدوه.

لم يستطع الإسرائيليون إخفاء ما بدأوه في القدس. لم يستطيعوا أن يعتبروه استفادة أولى من بين جملة استفادات من المورد الجديد الذي مثّله لهم الرضا الدولي. ولم يستطيعوا كذلك أن يخفوا لمدة طويلة ما كانوا يفعلونه في أمكنة أكثر نأياً عن الأراضي التي كانوا قد استولوا عليها لتوّهم. لكنهم استطاعوا أن يحاولوا وحاولوا فعلاً. ففيما كانوا يقودون الجرافات عبر حي المغاربة في القدس، كانوا في الوقت نفسه يمسحون قرى بأكملها عن وجه الأرض. ومن بين القرى الأولى التي مُسِحت كانت بيت نوبا وعمواس ويالو القريبة من حدود العام ١٩٦٧ والواقعة على تل اللطرون الإستراتيجي شمالي القدس. وقد تشرّد سكانها العشرة آلاف. وفي العام ١٩٦٧ لاقت مصيراً مشابهاً قرى مثل بيت مرسم وبيت آوى وحبلة وجفليق.

لم يكن هناك الكثير من المراقبين الأجانب ممن يملكون التصميم والمعرفة المحلية لاكتشاف هذه الأعمال وتوثيقها، وقد جهدت السلطات لإعاقة القلائل الذين كانوا كذلك. ومن بين هؤلاء كانت الأخت ماري ـ تيريز، الراهبة الفرنسية، التي سجلت في يومياتها أنها قررت، مع غيرها من أعضاء رهبنة «رفاق المسيح»، بعد مواجهة كل أنواع العقبات من السلطات، أن يشقوا طريقهم بالقوة إلى اللطرون. وقد نجحوا... «وكان هناك ما لم يشأ الإسرائيليون أن نراه: ثلاث قرى مدمرة بطريقة منهجية بواسطة الديناميت والجرافات.

وكانت الحمير تتجول وحدها في السكون القاتل بين الأنقاض. وكانت بين مكان وآخر تقبع قطعة أثاث مهشمة، أو مخدة ممزقة تنبثق من بين طبقات الطين والحجارة والإسمنت، مقلاة وغطاؤها متروكان في وسط الطريق. لم يُعطَوا الوقت الكافي ليأخذوا أي شيء معهم»[٥٤].

ويروي عاموس كنعان، الصحافي الإسرائيلي الذي شارك في الحرب، قصة بيت نوبا:

أُمِرنا أن نغلق مداخل القرية ونمنع السكان من العودة إلى القرية من مخابئهم بعد أن كانوا قد سمعوا بيانات إسرائيلية مذاعة تحضهم على العودة إلى منازلهم. ونص الأمر على إطلاق النار فوق رؤوسهم والطلب إليهم عدم دخول القرية. بُنِيت بيت نوبا بحجر جميل؛ إن بعض البيوت رائعة. ويحيط بكل بيت بستان، وأشجار زيتون ومشمش وعنب، ومعاصر. وقد جرى الحفاظ عليها جيداً. وبين الأشجار هناك مساكب خضار معتنى بها جيداً. وفي المنازل وجدنا ضابطاً واحداً من المغاوير المصريين وبعض المتقدمين جداً في السن. وعند الظهر حضرت أول جرافة وهدمت أول منزل عند طرف القرية. وخلال عشر دقائق، كان المنزل قد تحول إلى ركام، بما فيه محتوياته كاملة؛ واقتُلِعت أشجار الزيتون والسرو كلها... وبعد تدمير ثلاثة منازل، حضر الطابور الأول من ناحية رام الله. لم نطلق النار بل احتمينا، ومضى بعض الجنود الذين يتحدّثون العربية لإبلاغهم التحذير. وكان هناك بعض المسنين الذين كانوا بالكاد يستطيعون أن يمشوا، ونساء مسنات يتمتمن، وأمهات يحملن أطفالهن، وأولاد صغار. وقد بكى الأولاد وطلبوا الماء. كانوا كلهم يحملون أعلاماً بيضاء.

قلنا لهم أن يذهبوا إلى بيت سورا. قالوا لنا إنهم كانوا مطرودين من كل مكان، وممنوعين من الدخول إلى أي قرية، ويجولون على هذه الحال منذ أربعة أيام، من دون طعام ومن دون ماء، وإن بعضهم كانوا يموتون على الطريق. طلبوا العودة إلى القرية، وقالوا إننا يجدر بنا أن نقتلهم.

كان لدى بعضهم معزاة أو خروف أو حمار أو جمل. وكان والد يطحن القمح بيديه ليطعم أولاده الأربعة. وفي الأفق كنا نستطيع أن نرى المجموعة التالية تصل. كان هناك رجل يحمل مائة باوند من الطحين في كيس. لقد

مشى كذلك ميلاً بعد ميل. المزيد من كبار السن، المزيد من النساء، المزيد من الأطفال. تهالكوا من التعب حيث طلبنا منهم أن يجلسوا. كان لدى بعضهم بقرة أو اثنتان، وعجل؛ كل ما يمتلكونه على وجه الأرض. لم نسمح لهم بدخول القرية وأخذ أي شيء.

بكى الأولاد. وبدأ بعض جنودنا يبكون أيضاً. ذهبنا لنحضر للعرب بعض الماء. أوقفنا سيارة تحمل رائداً ونقيباً وامرأة. أخذنا وعاء ماء ووزعناه على اللاجئين. ووزعنا كذلك سجائر وحلوى. وانفجر المزيد من الجنود باكين. سألنا الضباط عن السبب وراء إرسال هؤلاء اللاجئين من مكان آخر وطردهم من كل مكان. فقالوا إن ذلك مفيد لهم، إذ يجب أن يذهبوا. «كذلك»، قال الضباط: «لأي سبب نهتم بالعرب...؟».

وصل المزيد والمزيد من طوابير اللاجئين، حتى بلغ عدد هؤلاء المئات. لم يفهموا لماذا طُلِبت منهم العودة فيما هم ممنوعون من الدخول. لم نستطع أن نتحمل توسلهم. سألنا أحدهم لماذا دمرنا منازلهم بدلاً من أن نأخذها نحن.

قرر قائد الفصيلة أن يذهب إلى مقر القيادة ليسأل عما إذا كانت هناك أوامر حول ما يجب فعله بهم أو أين يجب إرسالهم، وإن كان بالإمكان تدبير نقليات للنساء وطعام للأولاد. عاد ليقول إن ما من أوامر مكتوبة، بل يجب بكل بساطة طردهم.

طردناهم. مضوا تائهين جنوباً كقطيع ضائع. مات الضعفاء. في المساء وجدنا أنهم اعتُقِلوا، ففي بيت سورا كذلك كانت الجرافات قد بدأت تدمر المكان ولم يُسمَح لهم بالدخول. ووجدنا أن ليس في قطاعنا فقط جرى توسيع الحدود لأسباب أمنية، بل كذلك في كل القطاعات. لم يجرِ البر بالوعد المقطوع عبر الإذاعة؛ لم يجرِ قط تنفيذ السياسة المعلنة(٥٥).

كم كان المنتصرون الإسرائيليون يبدون شهاماً من خلال الاستماع إلى إذاعتهم فقط، بمذيعيها يدعون مدنيي العدو للعودة إلى منازلهم من دون خوف. لكن كم كانوا يبدون

ماكيافيليين لمن شاهد، مثل الأخت ماري ـ تيريز، الجنود الإسرائيليين يقودون آلياتهم حوالي بيت لحم وهم يحذرون السكان بمكبرات الصوت: «أمامكم ساعتان لمغادرة منازلكم والفرار إلى أريحا وعمان. إن لم تفعلوا، ستُقصَف منازلكم». لقد تكلّمت القرى الممسوحة ومكبرات الصوت عن نفسها. لكن السلوك العام للجنود المنتصرين ساهم في ذلك أيضاً. تقول الراهبة:

> من الضروري التأكيد بوضوح أن الجنود الإسرائيليين الذين وصلوا في الموجة الأولى كانوا محترمين وإنسانيين وشجعاناً، ويتسببون بأقل قدر من الضرر، لكن الموجة الثانية ضمت لصوصاً ونهابين وأحياناً قتلة، وكانت الثالثة أسوأ، إذ إن عملها بدا نتيجة لرغبة جامحة بالتدمير المنظم.

وسجلت حادثة مزعجة:

> خاطب إسرائيلي الأب بول الذي لم يستطع أن يعرفه بسبب الألم الذي كان بادياً على وجهه: «لكنني صديقك من حيفا». أجاب الأب بول: «آه، لكنك تبدو متعباً جداً». «لا، أنا فقط حزين بسبب هؤلاء الأوغاد اليهود الذين سرقوا ونهبوا كقطّاع الطرق. في منطقة (-) قتل جنودنا امرأتين وسلبوهما مجوهراتهما. عندي الكثير لأخبرك إياه، لكن عليّ المضي مع هؤلاء البغضاء». أشار إلى مرافقيه على الطريق: «إنهم لا يفهمون الفرنسية. إلى اللقاء. تعال لزيارتي. أريد أن أخبرك...». اشتغل محرك سيارتهم؛ ووجد أحدهم الوقت ليسأل بالعبرية: «هل غادر كل العرب؟»[٥٦].

لم يفعلوا. لكن في ذلك الخروج الجماعي التالي للحرب، عبَر خمس سكان الضفة الغربية، أي أكثر من مائتي ألف نسمة، نهر الأردن. وكان بالنسبة إلى بعضهم خروجاً جماعياً ثانياً في حياة واحدة. لا يمكن لوم الإسرائيليين على كل الأمور التي دفعت العرب إلى المغادرة، لكنهم كانوا سعداء لذلك، كما تبيّن للأخت ماري ـ تيريز حين ذهبت إلى جسر أللنبي:

> إلى هناك كان على اللاجئين الفارين أن يذهبوا، ومعظمهم لاجئون من قبل بسبب الحرب الأخرى. وكان عليهم أن يتسلّقوا مع أولادهم ورزمهم الجسر المدمر ويخوضوا عبر المياه بمساعدة الحبال. ويجلس الجنود الإسرائيليون على كراس ذات أذرع يراقبونهم منذ أسبوعين. لو كان من الضروري أن تعبر

الدبابات الجسر خلال الحرب، لأعيد بناؤه خلال بضع ساعات. لماذا يجب إذلال البشر هكذا؟ من الأسفل، نظرات كره، ومن الأعلى، نظرات رضا؛ لكن نظرات الأولاد المذعورين أمام الجسر المدمر هي ما يؤلم أكثر من غيره. وقد أتت امرأة تحمل آلة الخياطة الخاصة بها وتمتمت بشيء. أجابتها أخرى على أناتها: «لو أن منازلهم تنهار على رؤوسهم». وحين بدأنا بالمغادرة، اقتربت مني امرأة باكية؛ قالت إنها عبرت الجسر لتساعد بعض الأقارب المغادرين، لكن عليها أن تعود إلى بيت لحم حيث أولادها؛ إلا أن الجنود قالوا إن القانون يفرض عليها أن تذهب إلى عمان لأنها عبرت الجسر. ظننا أن هذا الأمر يمكن بته بسهولة عن طريق التحدث إلى الضابط. لكن الضابط الذي بقي جالساً في كرسيه ذي الذراعين قال: «لقد وقّعت هذه المرأة اسمها عند أول محطة وكلهم يعرفون أنهم ما أن يوقّعوا لا يمكنهم أن يعودوا...»[٥٧].

وكان يجب كذلك إبقاء العرب في الخارج. وقد فعل الإسرائيليون ذلك بطريقتين. فقد حظروا قانوناً العودة من دون تفويض منهم، وهو تفويض حجبوه لاحقاً (باستثناء حالات قليلة جداً)، كما أطلقوا النار على كل من حاول العودة خلافاً للقانون. ونص القرار الرقم ٢٥، الصادر عن قائد «جيش الدفاع الإسرائيلي» في الضفة الغربية، أن أي شخص كان غائباً عن الضفة الغربية أو أي أرض محتلة أخرى بعد ٧ حزيران ١٩٦٧ وحاول العودة من دون إذن إسرائيلي، يُعتبَر «متسللاً» وعرضة بذلك للسجن لمدة أقصاها مدى الحياة. وقد جعل ذلك متسللاً، ليس فقط اللاجئين الذين فروا من القتال أو التخويف الإسرائيلي، بل كذلك الألوف الذين كانوا، مثلاً، يعملون في الضفة الشرقية أو الكويت، الذين كانوا بعيدين، لأسباب مهنية أو في إجازات، حين اندلع القتال. لقد أعاد العام ١٩٤٨ نفسه[٥٨].

حاول «المتسللون» الخوض عبر الأُردن تحت جنح الظلام. وقد بلغ عدد العابرين في الليلة الواحدة ما بين ثلاثمائة وخمسمائة في وقت من الأوقات. لكن المخاطر كانت جمّة، وكانت هي نفسها سواء أكان المتسلل مقاتلاً مسلحاً أم امرأة عائدة إلى عائلتها، كما كانت الحال بعد العام ١٩٤٨ بالنسبة إلى كل من كان يعبر خط الهدنة، سواء أكان يبحث عن أقرباء مفقودين أم يقطف البرتقال من بستانه الخاص. وقد نصب الإسرائيليون كمائن وأطلقوا النار على كل ما كان يتحرك. وكانت النتيجة، بحسب مجلة «إمبريال

نيوز» التي تعنى بشؤون المنفيين، «أن الأردن كان يمتلىء كل صباح بجثث رجال ونساء وأولاد، وأفراد عائلات كاملة، بعد أن قُتِلوا خلال محاولتهم العودة إلى ديارهم من دون الإذن الإسرائيلي المشتهى»[٥٩].

القدس الجديدة

بعد أن انقضت الحرب بما أتاحته من فرص فريدة، مضى الإسرائيليون في عملهم بحذر أكبر مع الحفاظ على إحساسهم بالغاية البعيدة المدى التي يسعون إليها. أما في القدس فقد استمروا، تحت إلحاح طبقة الحاخامات الواسعة النفوذ، في عملية تهويد الأماكن المقدسة التي ابتدأت بهدم حي «الجالية المغربية المشبوهة». صحيح أن الأحلام التي راودت الكثيرين بعد الحرب مباشرة عن بناء معبد يهودي بين المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة، أو إعادة بناء هيكل سليمان نفسه، قد أخذت تتضاءل، إلا أن رجال الدين أخذوا يرددون بشكل منتظم أن ما يطمحون إليه لا يقل عن كشف جانبين كاملين في الحرم الشريف، أي الفناء الضخم الذي يقوم عليه المسجدان، ابتداء من الزاوية الجنوبية الغربية قرب حائط المبكى القائم حالياً، وحتى باب الأسباط في الشمال الشرقي. وتقوم في هذه المساحة التي يبلغ طولها ثلاثة أرباع الكيلومتر أوقاف ومدارس ومحاكم ودور ضيافة، مما يتجمع تلقائياً حول أي مكان عظيم مقصود للعبادة والحج، هذا إذا أغفلنا ذكر مئات العرب الذين كانوا يعيشون في هذه الدور. والواقع أن هذه الأوقاف والمدارس والمحاكم ودور الضيافة إنما هي حصيلة توالي القرون، فهي نمو عضوي يجعلها جزءاً من المكان المقدس نفسه، وإزالتها ليست إلا تشويهاً، وعزلاً للمسجدين عن بيئتهما الطبيعية. وما لبثت السلطات بعد نشرها خبراً في صحيفة «الجيروزاليم بوست» عن ضرورة «تطهير» اثنين وثمانين متراً من حائط المبكى، حتى بدأت بحفريات أثرية لمعرفة المدى الجنوبي للجدار، متجاهلة كل احتجاجات «المجلس الإسلامي». وأخذت الشقوق تظهر في جدران المباني التاريخية ـ تكية فخرية، والمسكن القديم لمفتي الشافعية، ومسجد مجاور ـ بالإضافة إلى أربعة عشر منزلاً أخرى جرى العرف أن تُخصَّص لموظفي الحرم. وقد أُمِر السكان بالمغادرة، لينال تكية فخرية ما نال حي المغاربة قبل شهرين. وبعد فترة وجيزة يمم الإسرائيليون وجوههم جهة الشمال، فتذرعوا بحجة القنابل التي اكتشفت في منطقة باب السلسلة، والتي يعتقد العرب أن الإسرائيليين هم الذين وضعوها بأنفسهم، فصادروا كل المباني الواقعة إلى الجانب الشمالي من فناء حائط المبكى، بما في ذلك المدرسة التنكيزية الأثرية.

وفي الوقت نفسه كانت وزارة الشؤون الدينية تنقب جهة الشمال تحت المباني العربية، بحثاً عن امتداد حائط المبكى. أما غايتها النهائية غير المقنعة، وغاية القوميين المتطرفين البعيدين عن الدين الذين ضموا جهودهم إلى جهود الوزارة، فلم تكن لها صلة بعلم الآثار. فقد كانوا يعملون بهدف تقويض شيئين اثنين: المباني نفسها، ومقاومة «المعتدلين» في مجلس البلدية ووزارة الخارجية الذين كانوا قلقين على سمعة إسرائيل في الخارج، بل حتى على مصالح مواطنيهم العرب (وإن كان هذا القلق الأخير لا ينطبق إلا على قلة منهم، وبشكل محدود جداً). وفي أيار ١٩٧٢ كانوا قد أكملوا من العمل مسافة مائة وثمانين متراً وبقيت مسافة مائة وستين متراً أخرى للوصول إلى الزاوية الشمالية الغربية. وهنا بدأ يحدث ما كان المتطرفون يريدون حدوثه فعلاً. فبالقرب من باب الحديد حدثت شقوق كبيرة في مبنى من عهد المماليك، وأصبح مهدداً بالانهيار فأخلي عندها من سكانه. وعمدت البلدية إلى دعمه بسقالة مؤقتة وبدأت تحفر أربعة تجويفات صغيرة في جدار الحرم الذي كان مكشوفاً في ذلك الموقع لتكون مرتكزات لدعائم دائمة. وهنا هرع رجال الدين الذين استبد بهم الغضب كي يوقفوا هذا الانتهاك للمقدسات، فجمعوا ما تناثر من حفر الجدار ولفوه بقماش من الحرير، وساروا به في تظاهرة في المدينة كان على رأسها وزير الشؤون الدينية. واضطرت الحكومة إلى إصدار مرسوم يؤكد أنه لا يمكن تشويه الجدار من أجل تدعيم المبنى المهدد بالسقوط. إلا أن مقاومة «المعتدلين» لم تتحطم. ولم توافق البلدية على قبول هذه الذريعة لهدم المبنى، مثلما فعلت بالنسبة إلى تكية فخرية، وإنما لجأت إلى وسائل معقدة وكبيرة التكاليف كي تحافظ على المبنى.

إلا أن المتطرفين هم الذين يفوزون في النهاية عادة في إسرائيل. لذلك ذهب المتدينون من اليهود وأخذوا يصلّون بين أكوام التراب والسقالة. وأيدهم في ذلك التوسعيون اليمينيون الذين يتزعمهم مناحم بيغن. وأصدر إسحق نسيم كبير حاخامات الطائفة السفاردية تصريحاً من هناك يتسم بالتعصب الأعمى والبعد عن روح الديانة اليهودية قال فيه:

> يا مقاولي المدينة... أين بولدوزراتكم وآلاتكم التي عملت كما يجب أن تعمل في الليلة الأولى لتنظيف الأرض الواقعة أمام حائط المبكى؟ (أي لهدم حي المغاربة)... لقد قررت البلدية أن تزيل الأحياء الفقيرة والخرائب ولا بد أن يُنفَّذ القرار من دون خوف أو خجل... لا بد من إعطاء المئات من الأشخاص الذين يعيشون فيها الأوامر بالرحيل... إننا لن نتوقف عن إلحاحنا.

ولن نوقف كفاحنا، إلى أن يتم إظهار الجدار كله من قمته إلى قاعدته، ومن نهايته الجنوبية إلى نهايته الشمالية قرب باب الأسباط[٦٠].

طبيعي أن الإسرائيليين لم يقتصروا على خلق حقائق دينية، وإن كانت حماستهم أشبه بالحماسة الدينية عندما شرعوا يخلقون الحقائق غير الدينية التي كان مقدراً لها أن تجعل مدينة القدس، في صبغة حياتها اليومية، «يهودية، أكثر مما باريس فرنسية أو لندن إنكليزية». كان الأمر الواقع الأول غير الديني، هو ضم مدينة القدس رسمياً إلى إسرائيل. فقد قضى التشريع الرقم ٥٧٢٧ الذي أصدره وزير الداخلية الإسرائيلي في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ بتوسيع بلدية القدس الإسرائيلية حتى حدود البلدية الأردنية، بل جعل البلدية الإسرائيلية تتجاوز هذه الحدود قليلاً حيثما كان ذلك مناسباً. وتبعت ذلك بسرعة سلسلة كاملة من القوانين التكميلية. فقد عمد الإسرائيليون إلى تهويد إدارة مدينة القدس. وفي ٢٩ حزيران نال القائد العسكري المساعد لمدينة القدس «شرف تبليغ» السيد روحي الخطيب محافظ القدس الشرقية أن مجلسه البلدي قد حُلّ. وجرى الاستيلاء على مباني البلدية وسجلاتها، وأُخضِعت كل دوائر الحكومة للولاية القضائية الإسرائيلية. كذلك عمد الإسرائيليون إلى تهويد اقتصاد القدس. فقد جرى إغلاق المصارف العربية والاستيلاء على أموالها، وفُرِض النظام الضريبي الإسرائيلي والتعامل بالعملة الإسرائيلية، ومُنِعت منتجات الضفة الغربية من دخول المدينة التي أصبحت قصراً على الموردين الإسرائيليين. وقام الإسرائيليون بتهويد أهالي القدس، فبات لزاماً على التجار والصناع والمهنيين أن يحصلوا على التراخيص الإسرائيلية، كما فُرِض على المدارس الرسمية أن تدرّس المناهج الإسرائيلية، وعلى المحاكم المَدنية أن تتبع النظام القضائي الإسرائيلي. كما بات متوقعاً من المواطن العادي أن يدلي بصوته في الانتخابات البلدية الإسرائيلية. وفوق هذا عمد الإسرائيليون إلى تهويد الأرض والممتلكات العربية.

«إننا نأخذ الأرض أولاً ثم يأتي القانون فيما بعد». بهذه الصراحة لخص لي يهوشفاط بالمون، مستشار محافظ القدس للشؤون العربية، إستراتيجية حكومته في أخذ ما لا تملكه. لقد كانت حيازة الأرض دائماً دافع الصهيونية الأساسي. إلا أن حيازتها في القدس كان دافعاً مقدساً لا يُقاوَم. لقد طبّق الإسرائيليون على المدينة المقدسة من حيث الجوهر الطرق التي تعلموها في أيامهم الطليعية الأولى. فقد استخدموا أسلوب البرج والسور بعد تعديله ليناسب بيئة مدينة فريدة. ونفّذوا برنامجاً مسعوراً من المصادرة والبناء

والهجرة والاستيطان بهدف أن يمحوا بأقصى سرعة، وبوجودهم الحسي، كل ما تبقى من ادعاء بحق العرب في القدس، وهو الحق الذي لا يستند إلى مجرد العاطفة والسيادة التي استمرت قروناً، بل يستند كذلك إلى الشرعية المعنوية القائمة على الحيازة الفعلية للأرض منذ قديم الزمن. وقد استطاع اليهود خلال فترة الانتداب أن يحافظوا على أغلبيتهم في المدينة نفسها، وذلك نتيجة للجهود الصهيونية الرامية إلى الاحتشاد في المدينة، ولكن لو أنه جرى تدويل مدينة القدس، كما أوصى بذلك قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧، فإن الحدود التي رسمها مشروع الأمم المتحدة كانت ستضم في القدس مائة ألف من اليهود مقابل مائة وخمسة آلاف من العرب وغيرهم[٦١]. أما الأرض فلم يكن اليهود يملكون منها في منطقة القدس إلا حوالى خمسة آلاف دونم أو نحواً من ثماني عشرة في المائة[٦٢]. وأما في الجانب الشرقي، الذي أصبح أردنياً فيما بعد، فقد كانت نسبة اليهود السكانية فيه أقل بكثير، ولم يكونوا يملكون إلا نسبة ضئيلة من الأرض، لعلها لا تزيد على ٠,٦ في المائة[٦٣].

«إننا نأخذ الأرض أولاً...». بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧، استخدم الإسرائيليون قانون أملاك الغائبين الخاص بهم للاستيلاء على عشرين ألف دونم منها[٦٤]، إضافة إلى كمية هائلة من الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للعرب في الجانب الغربي من المدينة. ومنذ العام ١٩٦٧، أخذوا أكثر من خمسة عشر ألف دونم في الجانب الشرقي[٦٥]. وقد شمل ذلك الأراضي القليلة التي تركها اليهود في العام ١٩٤٨. ويبدو أن الإسرائيليين فوجئوا حين وجدوا هذه الأراضي لا تزال قائمة قانوناً. فقد كان هناك كذلك حارس أردني على أملاك الغائبين، وكان، بحسب ما ذكر المحامي الإسرائيلي حاييم أرون فاليرو، «عادلاً إلى حد كبير... لا أعلم ما حصل لكل الأملاك، لكنني أعرف أن عدداً لا بأس به من الملكيات لا يزال إلى اليوم مسجلاً بأسماء مالكيها اليهود أيام الانتداب. فهي لم تُصادَر وملكيتها لم تنتقل للحكومة الأردنية»[٦٦]. من نافل القول أن العملية جرت باتجاه واحد. فسكان القدس الموحدة من العرب الذين طالبوا بالأراضي التي تركوها على الجانب الإسرائيلي في العام ١٩٤٨ لم ينالوا شيئاً. فمهمة الحارس الإسرائيلي، على خلاف نظيره الأردني، لم تكن الحفاظ على الأملاك من أجل مالكها الحق، بل من أجل حرمانه منها.

«ثم يأتي القانون فيما بعد». في الواقع لم يأت القانون قط في ما يتعلق بمعظم العرب.

ربما حصلت بعض الاستثناءات ـ استثناءات لغايات دعائية ـ لكنهم عرفوا ألّا جدوى من عرض قضاياهم أمام المحاكم. يقول مثل عربي: «حين يكون عدوك حكمك، فإلى من تشتكي؟». وقد صح بشكل خاص في القدس. كذلك كان لصالح العموم أن أراضيهم كانت تُصادَر. فهذه المرة لم يكن قانون أملاك الغائبين الخاص بإسرائيل هو المطبق، بل قانون بريطاني ـ قانون استملاك الأراضي لأغراض عامة الصادر في العام ١٩٤٣ ـ أحيته الحكومة الإسرائيلية لهذه المناسبة. كم أثبت التشريع البريطاني المعيب كثيراً وغير المُبطَل قطعاً عن جدوى مستمرة! وتمثلت فائدة هذا القانون ـ ولو لم يكن ذلك طبعاً هدف واضعيه ـ في إمكان جعله يخدم أي «هدف» رآه الإسرائيليون مناسباً، كتحويل القدس إلى «مدينة يهودية بالتأكيد». وقد شرّع البريطانيون وجوب دفع تعويض لمالك الأراضي أو الأملاك المستملكة. وعرض الإسرائيليون هذا التعويض كما يقضي الواجب. لكنهم عملياً لم يدفعوا أي تعويض. فكما كانوا يعرفون جيداً، لم يستطع العرب قبض أموالهم مهما كان الظرف، فذلك كان بمثابة «بيع لفلسطين». لكن في أي حال، ماذا كان الهدف من قبض أموالهم حين يكون المعروض كله، كما يقول العرب بازدراء، مجرّد «أذن الجمل»؟

بلغ سعر الأرض مع حلول العام ١٩٧٢ في الأحياء الراقية في المدينة، مثل حي القطمون، ثلاثين ألف جنيه إسترليني للدونم الواحد أو يزيد. ولعل جزءاً بسيطاً جداً من الخمسة عشر ألف دونم يمكن أن تقل قيمته عن ثلاثة آلاف جنيه للدونم. إلا أن كل عربي تقريباً يحدثك أنه عندما كان الإسرائيليون يجرون مفاوضات تجارية، فإنهم كانوا يعرضون عشر هذا المبلغ أو واحداً من عشرين أو من ثلاثين منه. لقد ظل الإسرائيليون دائماً متكتمين في هذا الموضوع كله. غير أن عرضهم تعويض أهالي القدس، أو الأقلية التي استطاعت أن تظل تسكن فيها، عن أملاكهم التي فقدوها في أي مكان من إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ كان يعبر عن نواياهم. فقد عرفنا أن حارس أموال الغائبين قد حرمهم حرماناً لا رجعة فيه من كل ما كانوا يملكونه فيها من مال أو متاع. إلا أن وزارة العدل الإسرائيلية قررت في العام ١٩٧١ تحقيق نوع من العدل، إذ خصصت لهذه الغاية مبلغ مائة وخمسين مليون دولار. وتقرر دفع التعويض على أساس أسعار العام ١٩٤٨ مع إضافة ٢٥ في المائة، بسندات خزينة إسرائيلية تدفع على مدى عشرين عاماً. أما معنى ذلك في الواقع العملي فقد شرحه لي أحد كبار التجار، إذ أخذني في رحلة عاطفية حول القدس الغربية وأراني المنزل الذي وُلِد فيه، ووُلِد فيه والده قبله، ثم أخذني

بعد ذلك إلى عقار تجاري اشترته أسرته في العام ١٩٤٤ وقال: «لو أن هذا العقار لي الآن لما قبلت بيعه بأربعمائة وخمسين ألف جنيه، ولكني إذا قبلت التعويض الإسرائيلي فسأحصل على ستة آلاف جنيه لقاءه». وهذا يعني أن الرجل لن يحصل على أكثر من جزء من خمسة وسبعين من قيمة عقاره الحقيقية.

على الرغم من أن نشرات البلدية ـ التي وضعت لقراء لا يطرحون أي أسئلة ـ تؤكد أن العرب قد عُوِّضوا عن ممتلكاتهم، يعترف المسؤولون حين يواجهون بعض من لم يعتادوا مواجهتهم من المستفسرين الذين يأتون بأدلة تثبت العكس، بأن ذلك لم يحصل، ويلجأون إلى الحجة البديلة وهي أن العرب يصرون على الاحتفاظ بحقوق الملكية، ويرفضون التقدم لأخذ التعويض الذي يستحقونه. وأقر السيد بالمون قائلاً: «إننا لم نصل بعد إلى مرحلة الحديث عن سعر الأرض». ومع أن من الصعب تحديد هذه الأمور بالقيمة المالية، إلا أننا إذا ما افترضنا أن معدل سعر الدونم بالتقدير المعتدل، هو ثلاثة آلاف جنيه فهل يعني السيد بالمون أن إسرائيل تعمل على أن تتملك من أراضي القدس الشرقية ما تصل قيمته إلى خمسة وأربعين مليون جنيه من دون مقابل يذكر؟ أجاب: «نعم. ليس ذلك بالكثير. قد يبدو هذا غريباً بالنسبة إليك طالما أنك جئت من بيروت. إلا أن كل إجراء يتم هنا وفق القانون. وهو قانون مفصل، قانون المنفعة العامة. إن القانون أكبر مني، وأكبر من غولدا مائير. إننا لا نستطيع أن نترك القدس صحراء، تمشي الحمير في شوارعها».

تمثل انعدام الأريحية الملحوظ في كلمات السيد بالمون بشكل أوضح وأقوى في التصرفات التي قامت بها بلديته. فأصغر عملية مصادرة قامت بها إسرائيل هي مصادرة مائة وستة عشر دونماً في حي اليهود، وقد أصبحت هذه العملية مثلاً يصوّر بكل وضوح طبيعة أعمال المصادرة. ففي هذه المنطقة التي لا تبعد إلا رمية حجر عن أقدس المقدسات اليهودية كانت حقيقة الدين، أي روح المصالحة الحقيقية، معدومة انعداماً كلياً. فقد هرع ييغال ألون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى الانتقال إلى منزل جديد بديع، يطالع مشهداً رائعاً في الواجهة الأمامية، إذ يشرف من علی وادي كيدرون المنحدر. إلا أن المنزل يطالع في الخلف منذ زمن طويل مشهداً قبيحاً، حيث إن أصحاب المنازل العرب رفضوا الخروج فأووا إلى جزر قابلة للسكنى وسط الخراب الذي نشرته البولدوزرات وفرق الهدم. لم يكن أكثر من عشرين في المائة من الحي اليهودي ملكاً لليهود في العام

١٩٤٨[٦٧]. إلا أن الإسرائيليين أخذوا الحي كله بعد العام ١٩٦٧. وعملوا بدأب على إرغام سكانه الذين كان عددهم يبلغ خمسة آلاف وخمسمائة نسمة على الخروج[٦٨]، ووصفوهم بأنهم «دخلاء». لقد اتخذ بعض الدخلاء ـ أي من جعلتهم إسرائيل لاجئين ـ مساكن مؤقتة في الحي. إلا أن معظم سكانه كانوا من العائلات العريقة في القدس التي سكنت الحي جيلاً بعد جيل[٦٩].

غادر أولئك الخمسة آلاف والخمسمائة شخص من الأهالي حيهم طائعين مختارين، بحسب الظاهر، بعد أن حصلوا ـ كما تقول نشرات البلدية ـ على تعويض «منجز». وعندما قلت لموظف مسؤول عن «إعادة البناء» إن ذلك غير صحيح، كاد يفقد أعصابه وقال: «هل ترانا نطلق عليهم النار؟ أم هل نلقيهم في النهر أو نحرمهم من العمل؟» إنهم لا يفعلون ذلك. إلا أن الأمر الذي كانوا يفعلونه عندما يعجزون عن إقناع مستأجر عنيد بقبول التعويض البخس الذي كانوا يعرضونه (كانت معظم المباني من الأوقاف المؤجرة إلى سكان لم يكونوا يشعرون أنهم إن أخذوا التعويض فإنهم «يبيعون فلسطين») هو أن يجعلوا حياته لا تطاق وذلك بهدم كل ما حوله، بما في ذلك بعض أجزاء المبنى نفسه، مثل درج المدخل أو المرحاض إن كان خارج المنزل. فتشققت الجدران، وأصبح ماء المطر يتسرب من السقوف، وقُطِع الماء عن المنزل، وأصبحت الغرف تمتلئ بالغبار الخانق. وعمدوا كذلك إلى استخدام التخويف. فالرجل الذي يمسك العصا الطويلة بالنيابة عن السلطات، وهو عزرا بن سيمون، أو عزرا فقط كما كان العرب يسمونه، زيَّن غرفته بطريقة غير مألوفة إطلاقاً في تزيين مكاتب البلدية. فقد علق صورة ملونة للجنرال دايان ووضع تحتها رفوفاً ملأها بمجموعة كبيرة من الرصاص من مختلف الأحجام، موضوعة بحيث تقف على قاعدتها، كما وضع على هذه الرفوف قنبلة يدوية وشيئاً أشبه بحربة. وقد استُغِلت أنظمة البلدية استغلالاً سافراً مستهتراً. فقد أطلعتني إحدى ربات البيوت على الأمر الذي تسلمته ويطلب منها إخلاء منزلها حرصاً على سلامتها. وإذا كان المنزل غير مأمون فلأن البلدية جعلته كذلك بما قامت به من تسوية كل ما حوله بالبولدوزر. وعمد الإسرائيليون إلى بعض الخدع الدنيئة. فقد ذكرت لي إحدى الفتيات أن مجموعة من الجنود والعمال جاؤوا إلى المنزل الذي تسكنه أسرتها يحملون أوامر بهدم المنزل، وقالوا لوالدها، في رد على احتجاجاته، أن يذهب ويرى رئيس البلدية، تيدي كوليك. فغادر حاملاً الأثاث، لكن حين عاد، حاملاً أمراً بوقف التنفيذ من كوليك، كانوا قد دمّروا المنزل بواسطة سلسلة مربوطة بجرافة أمام أعين أفراد عائلته.

وتكرر الأسلوب نفسه في المناطق الأكبر كثيراً خارج جدران المدينة القديمة. فقد حدثتني نساء قرية لفتا، التي صودرت ممتلكات أهلها مرتين، أنهن قضين ليلة كريهة في السجن، وأن إحداهن وُضِعت في زنزانة مع بعض المومسات لأنهن حاولن مقاومة الجرارات التي جاءت تحرث أرضهن. وأراني صبي يتيم من قرية العيسوية المكان الذي جمع فيه عمه ثلاثين شخصاً من أبناء أسرته لإعادة بناء بيته المتواضع كلما هدمه الإسرائيليون، ولم يتخل عن عزمه إلا بعد المحاولة الثالثة. وأخذتني امرأة إلى كومة كبيرة من الأنقاض قرب جبل الزيتون، كانت بقايا منزل بديع غير مسكون، يملكه شخص أميركي فلسطيني غائب، وقام الإسرائيليون بهدمه بواسطة الجرافات. وعندما سأل القنصل الأميركي عن سبب هدم المنزل، أجابوه بأنه لم يكن للمنزل وجود قط. وما هذا كله إلا أمثلة فردية من عملية الإتلاف المنظم التي حاول الإسرائيليون إخفاءها عن العيون، وما هي إلا دلائل تبين المعنى الحقيقي لخبر نشرته إحدى الصحف الإسرائيلية على النحو التالي: «قامت قوات الأمن أمس بإغلاق مدخل قرية النبي صموئيل وهدمت بعض المباني القديمة التي كانت تشكل خطراً على المواطنين... ولم يسمح للصحافيين، بما في ذلك المراسلون الأجانب ومصورو التلفزيون، بدخول المنطقة»[٧٠].

«لم يخرج أحد عنوة». «أُعطُوا تعويضاً مجزياً». وتمضي نشرة البلدية تقول إن العرب قد «وُفرت لهم مساكن بديلة». وقد حدثني الموظفون الرسميون ببشاشة عن المنطقة السكنية الجديدة في وادي جوز. كان كلامهم مشجعاً. إذ إنني علمت من المقاولين أن المباني التي يشيدها العرب لسكنى العرب قد تضاءل عددها جداً. إذ إن تكاليف البناء قد تضاعفت أربعة أضعاف تقريباً بعد حرب العام ١٩٦٧ وكان خطر المصادرة قائماً على الدوام. ولم تكن لدى الإسرائيليين أي رغبة في الإسراع بإعطاء تصاريح البناء، ولكن من يدري فربما كان في وادي جوز ما يبطل شكاوى العرب من أساسها. إلا أنني لم أجد سوى ٢٨ شقة صغيرة جداً كانت ٢٦ شقة منها مغلقة الأبواب والنوافذ. وكانت الشقتان الباقيتان مسكونتين. وقد أخبرني سليم نماري، الذي كان أول من سكن في إحدى الشقتين بقصته:

> كنت أسكن في الحي اليهودي، إلا أنهم هدموا أجزاء كثيرة من بيتي حتى أصبحت وكأني أسكن في العراء. ولكني رفضت الانتقال حتى أجد بيتاً آخر. فلما لم أجد عرضوا عليّ منزلاً في وادي جوز. وقالوا أولاً إن علي أن أدفع دفعة أولى قدرها ألف وخمسمائة جنيه ثم رفعوها بعد ذلك إلى ٢٣٠٠

> جنيه. ولكني لم أستطع أن أتدبر الفارق. وظللت أذهب إلى البلدية أربعة أيام في الأسبوع لمدة ستة أشهر، ولكنهم كانوا يطردونني كل مرة. ولم أستطع أن أجعلهم يخفضون الدفعة الأولى إلى ألف وخمسمائة جنيه مرة أخرى إلا بعد أن اتصلت بصحافي يعمل في صحيفة «الجيروزاليم بوست» معروف بموقفه المعارض للبلدية، فهددهم بأنه سيكتب عني. ثم تكررت القصة ذاتها بخصوص الأقساط، ولم أستطع أن أنال ما أريد إلا بعدما اقتحمت مكتب المدير. أما الكلفة الكلية لهذه الشقة فستصل إلى سبعة آلاف جنيه. لقد ظللت عشرين شهراً أكافح حتى وصلت إلى هنا. غير أن الإسرائيليين لا يضيعون فرصة واحدة للدعاية. وقد بلغت بهم الوقاحة في النهاية أن يقيموا احتفالاً على حسابي، فظهرت في التلفزيون ونشرت صورتي في الصحف.

ثم أراني صورته وهو يعطي باقة من الورود أمام جمع من العرب واليهود الجالسين في مقاعدهم. وأضاف قائلاً: «لقد استفدت من بعض الأمور الخاصة. إذ إنني أجيد العبرية. وزوجتي يهودية. ولدي صديق يعمل محامياً في تل أبيب. فتصور بعد ذلك حالة الآخرين».

كان الاستيلاء على الأرض هو الأمر الرئيسي، إلا أنه لا ينفصل عن مجموعة من الأعمال الأخرى غير المشروعة التي سهلت أخذ الأرض عن طريق تقويض دعائم المجتمع الفلسطيني. وكان أقسى هذه الأعمال، بل لعله أقسى في الواقع من المصادرة نفسها، هو نفي أهالي القدس العرب نفياً دائماً. ويقدر روحي الخطيب، محافظ المدينة السابق، عدد الذين لا يستطيعون العودة إلى القدس من أهلها الذين وُلدوا أو نشأوا فيها أو الذين لهم أملاك فيها بمائة ألف شخص. لقد نفي عدد قليل بسبب نشاطهم المعادي لإسرائيل، ومن بين هؤلاء الخطيب نفسه، إلا أن الأغلبية العظمى منهم ليسوا إلا غائبين لم يعد يُسمَح لهم بالعودة. فمنهم ستون ألفاً من أهالي القدس خرجوا من فلسطين في العام ١٩٤٨، وخمسة آلاف صدف أن كانوا خارج القدس في العام ١٩٦٧ ـ إما لأنهم هربوا أو كانوا يدرسون في الخارج، أو كانوا في إجازة، أو مسافرين لعمل، أو لأنهم كانوا سائقي سيارات أجرة ذهبوا في سفر إلى دمشق أو عمان ـ بالإضافة إلى خمسة وثلاثين ألف طفل ولدوا ونشأوا في المنفى[٧١]. ولم يكتم الإسرائيليون غايتهم بل كانوا مصممين على «تخفيف» سكان مدينة القدس بشكل أكثر فاعلية من أي مكان آخر.

وقد وجد عدد كبير من أهالي المدينة بعد حرب العام ١٩٦٧ أنهم لا يستطيعون مواجهة قسوة الاحتلال وما يكتنفه من احتمالات غير معروفة، فساعدوا الإسرائيليين بأن سلكوا طريق الهجرة. وكان المسيحيون العرب، الذي يُعتبرون أكثر ثقافة وأقدر على التكيف من مواطنيهم المسلمين، في مقدمة «هذا التشتت المؤلم من دون أمل أو بهجة»[٧٢]، على حد وصف الأسقف رايا، رئيس أساقفة الجليل. وقد ذكر رئيس أساقفة أنكوراج أن الهجرة تهدد بأن يتقلص دور المسيحيين في الأرض المقدسة إلى «ما لا يزيد على حراس المتاحف وسدنة المزارات الدينية»[٧٣].

إلا أن أبلغ ضربة هي التي حلت بالعناصر الأكثر حيوية في المجتمع الفلسطيني، أي نخبة الاقتصاديين والمثقفين والمفكرين. وقد واجه الطلاب أخطر المشكلات وأشدها. فبعد العام ١٩٦٧ تعرض هؤلاء للمعوقات نفسها التي ظل العرب في إسرائيل يعانون منها منذ العام ١٩٤٨. ففي المدارس العربية في إسرائيل كان التلاميذ مضطرين إلى النظر إلى حضارتهم العربية وتاريخهم ودينهم من وجهة نظر إسرائيلية، وكانوا يرونها موضع سخرية وتزييف متعمدين. وأصبح التاريخ العربي لا يزيد على كونه سلسلة من الثورات وجرائم القتل، والخصومات وأعمال السلب والنهب، بينما كان كل ما في التاريخ اليهودي يُعظَّم ويُمجَّد. ولم يتعلم التلاميذ في مدارسهم عن العرب شيئاً، إلا عن فترات انحطاطهم من دون ذكر شيء عن فترات عظمتهم. ولم يكن أبطال الماضي كالرسول والخليفة هارون الرشيد وصلاح الدين يذكرون إلا ذكراً عارضاً. وكان التلاميذ العرب يتلقون في أربع سنوات في المدرسة الثانوية ثلاثمائة وأربع وثمانين حصة للتاريخ اليهودي، مقابل اثنتين وثلاثين حصة للتاريخ العربي. وجُعِلت دراسة العهد القديم إلزامية، بينما لم يكن الإسلام أو المسيحية يُدرَّسان إطلاقاً. ثم إن مستوى التعليم كان منخفضاً جداً، حتى أن عدد الطلاب الجامعيين العرب لم يزد في العام ١٩٦٦ على مائة وواحد وسبعين طالباً، مقابل أربعة عشر ألف طالب جامعي يهودي[٧٤]، على الرغم من أن العرب يشكلون عشر السكان. ولهذا فعندما طبّق الإسرائيليون مناهجهم التعليمية في المدارس العربية في القدس الشرقية كانت النتيجة فورية وهائلة. إذ إن هذا كان يعني أن يتخلى الطلاب عن أي أمل لهم في التعليم الجامعي. فمع أن المقاعد المخصصة للعرب في الجامعة العبرية لم تكن محدودة بعدد معين، إلا أنها كانت في الواقع العملي محدودة تماماً، فبعد أن وجد الطلاب أنفسهم فجأة في خضم لغة أجنبية وثقافة غريبة ونظام تعليمي أجنبي، لم يعد يمكن إلا لأشدهم ذكاء أن يأمل في التمكن من اجتياز

امتحان بغروت الإسرائيلي كي يتأهل لمقعد من هذه المقاعد. إلا أن الذي يحاول ذلك من الطلاب كان يحرم نفسه من فرصة اجتياز امتحان التوجيهية العربي الذي يؤهله لدخول إحدى الجامعات العربية. وأصبح عدد من المدارس الشهيرة أشبه بأشباح لما كانت عليه من قبل. فكلية الرشيدية التي ظلت تمارس نشاطها منذ العهد العثماني كانت تعلم ثمانمائة طالب قبل حرب الأيام الستة. ولكن لم يعد فيها في العام ١٩٧٢ إلا أربعة عشر طالباً، إذ انتقل التلاميذ والمعلمون إلى المدارس الخاصة، بل حتى إلى ملاجىء الأيتام التي لم تتأثر بالتشريع الإسرائيلي. غير أن هذا الإقبال الشديد جعل مستوى التعليم يهبط هبوطاً كبيراً. فقد تضاءل عدد الذين أصبحوا يجتازون امتحان الشهادة العامة البريطانية تضاؤلاً كبيراً مفاجئاً، ولم يتحسن الوضع إلا تحسناً طفيفاً جداً عندما طلع الإسرائيليون بحل وسط عبقري، وهو أن يدرس طلاب المدارس العامة لامتحاني بغروت والتوجيهية معاً.

وكان مما طبقه الإسرائيليون جملة على القدس الشرقية نظامهم الضريبي، إلا أنهم لم يولوا أي اهتمام لتبيّن إذا ما كان هذا النظام صالحاً لها أم لا، وطبيعي أنه لم يكن صالحاً. فإسرائيل تختلف عن الأردن في أن اقتصادها يقوم على ارتفاع الضرائب، وارتفاع الأجور وارتفاع المردود المالي. ولكن هل كان قيّم المكتبة في شارع صلاح الدين، أو صاحب دكان الخضار في المدينة القديمة، أو الموظف الحكومي من أهالي الشيخ جراح مثل أقرانهم في القدس الغربية في الأمور الضريبية؟ وهل تمكن التسوية في المعاملة بين المواطن العربي الذي لم يحصل على أي مساعدة لتعليم أولاده أو لبناء منزله بالتقسيط وبين المواطن الإسرائيلي الذي يتمتع بخدمات الصالح العام منذ ولادته وحتى وفاته؟ وإذا كانت عوائد البلدية تُقدَّر بالدرجة الأولى على أساس مساحة الأرض التي يشغلها العقار، فهل تقدر العوائد على مباني حي سكني أو تجاري في القدس الشرقية التي تتميز بكبر مساحة مبانيها، على الأساس نفسه الذي تقدر عليه مثيلاتها في القدس الغربية حيث المباني صغيرة المساحة؟ كان الخيار الذي يواجهه المالك في القدس هو إما أن يخضع للنظام الجديد، مما يشكل عليه عبئاً ثقيلاً، بل مستحيلاً أحياناً، وإما أن يحد من خسائره ويترك.

وقد أفاض الإسرائيليون على العرب كذلك ببركة ديموقراطيتهم التي توصف في كثير من الأحيان في العالم الغربي بأنها أكبر منجزاتهم في منطقة تفتقر إلى هذه الخصيصة. إذ

مُنِح العرب في مدينة القدس امتياز التصويت في الانتخابات البلدية. وقد ذهب إلى مراكز الاقتراع في أول مرة أجريت فيها هذه الانتخابات حوالى أربعة آلاف من أصل سبعة وثلاثين ألفاً ممن يحق لهم الانتخاب. وقد وصف أحد المسؤولين ذلك بأنه يعتبر «إحراجاً» لزعماء العرب. والواقع أن الناخبين لم يكتفوا بالذهاب إلى مراكز الاقتراع، بل أظهروا حماسة كبرى لممارسة حقوقهم الديموقراطية، فقد غصت المراكز بمئات من العرب الذين كانوا يتدافعون، بل ويتوسلون من أجل التصويت، وذهبوا في باصات مزينة بشعارات مثل «نريد تيدي كوليك». أما العرب الذين وجدوا أن أسماءهم غير مدرجة في قوائم الناخبين، فقد رفضوا مغادرة مراكز الاقتراع إلا بعد إعطائهم تأكيدات كتابية بأنهم جاؤوا للتصويت. وما لبث أن تبين بوضوح أن العملية كلها قد أعدها ونظمها أنصار كوليك، كما لو كانت حملة عسكرية، وقد لجأ أنصاره إلى العنف لطرد رجال الأحزاب الأخرى الذين كانوا يحاولون احتجاز الناخبين العرب لأحزابهم. والشيء الذي جعل العرب يبدون كل هذه الحماسة هو الخوف الذي زرع فيهم عمداً بأنهم إذا لم يصوتوا لكوليك فإنهم سوف يفقدون أعمالهم. وقد افتضح ذلك كله في الصحافة الإسرائيلية، ولم يكن السبب في افتضاحه هو الحرص على الديموقراطية وإنما كان غيرة الأحزاب بعضها من بعض. وقد لخص كاتب يدعى الدكتور روزنبيرغ الأمر في صحيفة «يديعوت أحرونوت» إذ كتب يقول: «إن الظروف التي أدلى فيها هؤلاء بأصواتهم ظروف معروفة تماماً، إلا أننا لن نناقشها هنا، بسبب من وطنيتنا»[٧٥].

وفي النسيج الأبسط من التمييز المكشوف غُزِل النسيج الأعقد من المضايقات الذكية التي يختبرها حتماً أي شعب خاضع للاحتلال في احتكاكه اليومي مع محتليه. قد تصدر هذه المضايقات عن شرطيين صلفين أو بيروقراطيين غير ودودين، مزعجين في كل مكان، لكن إزعاجهم يتضاعف حين يكونون وكلاء لقوة احتلال. وقد تصدر عن التطبيق المتحيّز للقانون: لو حدث حادث سير بين عربي ويهودي، من كان ليمنع القانون من محاباة اليهودي؟ وقد تصدر عن التطبيق المتذاكي للتدابير البلدية: قيل إن مدرسة في القدس الشرقية شبابيكها أصغر بستة إنشات مما يجب أن تكون عليه، وفي المقابل على المرء ألا يمضي أبعد من أحزمة الفقر في القدس الغربية ليرى كيف أن المدارس هناك غير صحية، ولو كانت شبابيكها بالحجم المطلوب. قد تكون هذه التجارب تافهة لكنها مثيرة للجنون، فكثيراً ما فشل العرب في امتحانات القيادة لأسباب سخيفة وتافهة؛ سُئل أحدهم ماذا كان ليفعل لو سألته امرأة معها كلب أن يقلّها فأجاب: «سأقلها لو كانت

جميلة». «لقد سقطت؛ يجب أن تتأكد أولاً إن كانت تحمل رخصة بالكلب». قد تصدر هذه المضايقات عن لوحات تذكارية بالعبرية للقتلى اليهود الذين سقطوا في المعركة على القدس، مقارنة بالغياب شبه الكامل للوحات مماثلة للضحايا العرب؛ ولوحة تذكارية بالإنكليزية تسجّل أنه «في هذا المكان نصب قطاع الطرق العرب كميناً ذبحوا فيه ثمانية وسبعين ممرضاً وباحثاً وطبيباً فيما كانوا متوجهين إلى عملهم في مستشفى هاداسا في أحد صباحات العام ١٩٤٨»، و«حركة أرض إسرائيل» التي شنت حملة لمحو اللافتات العربية في المدينة، وتغيير أسماء الشوارع - من شارع سليمان القانوني إلى شارع المظليين، ومن ساحة أللنبي إلى ساحة تساهل (جيش الدفاع الإسرائيلي)، ووصول البغاء إلى القدس الشرقية عن طريق مراهقات يتجمّعن في مجموعات عند باب يافا أو يتساومن مع زبائنهن خارج الحانات الجديدة في شارع الزهراء، وتنامي السرقات... وبروز المشاغبين الشبّان... كل من هذه الأمور كان في حد ذاته تافهاً، لكن تراكمها تمكن عبر مئات الوسائل الصغرى من أن يخلق جو القدس الجديدة.

من بين الأراضي المحتلة كلها، لم تُضَم أي منطقة رسمياً باستثناء القدس. لكن في المناطق الجديدة بأسرها، أي الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وقطاع غزة وسيناء، لم يُضَع أي وقت على صعيد «خلق الوقائع»، الوقائع التي لا يمكن إلغاؤها، كما ينص التقليد التوسعي. وأعيد إحياء الشعارات القديمة: أنى استوطن اليهود يجب أن يبقوا. ولم يتوان «إمبراطور الأراضي المحتلة» في التأكيد على أن المستعمرات الجديدة لم تكن مجرّد أصص للزهر يمكن نقلها من مكان إلى آخر، بل أشجار ضاربة الجذور في التربة. وحتى اندلاع حرب تشرين الثاني ١٩٧٣، بلغ عدد المستوطنات المنتشرة في إسرائيل الكبرى اثنتين وأربعين، وكان عدد أكبر من ذلك قيد التخطيط. ويقوم بعضها ضمن الحدود المعيّنة توراتياً لـ «أرض الميعاد»، كتلك الموجودة في الضفة الغربية والمعد ثلثها للضم رسمياً بحسب ما يُسمّى خطة ألون. ويقوم بعضها وراء هذه الحدود، كتلك القائمة في مرتفعات الجولان أو شرم الشيخ، التي أُسمِيت عوفير، في عمق الأراضي المصرية على الطرف الواقع إلى أقصى الجنوب في خليج العقبة. وكانت المستوطنات صناعية إلى جانب كونها زراعية؛ بل إن إحداها، تلك المسماة ياميت، في شمال شرق سيناء، كانت معدة لأن تصبح في نهاية المطاف مدينة ساحلية تضم حوالى مائتين وخمسين ألف نسمة. وقد الحِقت أراض شاسعة بهذه المستوطنات. الجولان، الذي أُخلِي من سكانه السوريين، أصبح كله تقريباً بيد المنتصرين. وفي الضفة الغربية، استملكت «إدارة

الأراضي» حوالى مليون ونصف المليون دونم من أراضي الدولة الأردنية، وكذلك من الأراضي المهجورة أو المملوكة من قبل الغائبين. وقد سمحت الإدارة لنفسها بالاستيلاء على حوالى ثلث قطاع غزة بأسره، أي حوالى مائة وعشرين ألف دونم[٧٦]. ولجعل الاستيطان مقبولاً أكثر أمام الرأي العام العالمي، قيل إن للمستوطنات هدفاً عسكرياً إلى جانب أهداف أخرى؛ لقد صُوِّرت المستوطنات كأصول جديدة حيوية في خدمة صراع إسرائيل الدائم من أجل البقاء. لكن المسؤولين المعنيين لم يكونوا دائماً شديدي التكتّم حول الدوافع الحقيقية: «علينا أن نستخدم ذريعة الحاجات الأمنية وسلطة الحاكم العسكري، فما من وسيلة لطرد العرب من أرضهم طالما هم يرفضون المغادرة وقبول تعويضاتنا»[٧٧]. وقد كان من الضروري أحياناً استئصال قرية كاملة، على الرغم من أن ذلك لم يعنِ بالضرورة استئصالها كلها دفعة واحدة. فخلال عدة سنوات، شاهد السكان المفتقرون لقرية بيت عسكرية بيأس عقيم قيام الوحدات السكنية الهائلة لمستوطنة كفر إتسيون من حولهم، وهي تبتلع بثبات أراضيهم الزراعية ومراعيهم حتى ابتلعت كذلك بيوتهم في النهاية[٧٨]. وفي حزيران ١٩٧٢، طرد الجيش ستة آلاف بدوي من رفح في شمال شرق سيناء، وقد دمر منازلهم وسمّم آبارهم وأبقاهم بعيداً بواسطة سياج شائك. وما لبث البدو أن عُيِّنوا حراساً ليليين وعمالاً في أملاكهم نفسها وفي خدمة أولئك الذين أخذوها منهم. لكن قرويي عقربة كانوا الذين تلقوا أكثر الدروس فرادة. فقد صادرت الحكومة العسكرية بعضاً من أرضهم لاستخدامه حقل رماية فاعترض هؤلاء، عندها رُشَّت حقولهم من الجو بمادة كيميائية سامة دمرت محصولهم بأسره. وما لبثت الأراضي أن سُلِّمت إلى مستوطنة نحال غيطيت المجاورة[٧٩].

الفصل العنصري على الطريقة الإسرائيلية

على الرغم من عمليات الطرد والمصادرة، تمكن معظم الفلسطينيين من البقاء. فالإسرائيليون لم يتمكنوا من طردهم بالفاعلية ذاتها كما فعلوا في العام ١٩٤٨. فقد كانت هناك حدود للتسامح الغربي على الرغم من كل شيء. لكن الرغبة بإمكانية إقناع الفلسطينيين بالمغادرة في نهاية المطاف بقيت معلنة بوتيرة متكررة. في هذه الأثناء حكم حوالى مليونين وثمانمائة ألف يهودي أكثر من مليون ونصف المليون من العرب، هم الأقلية المتنامية بسرعة داخل إسرائيل وسكان إسرائيل الكبرى الخاضعين حديثاً للاحتلال.

كان وضعاً جديداً، وقد أقلق الروح الصهيونية، التي تمزّقت بين الدافعين الأساسيين إلى

التوسع والانعزال. وكانت النخبة الحاكمة تتوق إلى استيعاب أكبر قدر ممكن من الأراضي؛ لكنها كانت، أو كان كثير من أفرادها، يخشون أن يضطروا إلى استيعاب الفلسطينيين إلى جانب هذه الأراضي. فذلك لن يخالف فقط الفكرة كلها من وراء إقامة دولة يهودية، بل كان يهدّد كذلك بتحويل إسرائيل إلى قوة استعمارية نموذجية يكون فيها اليهود بالنسبة إلى فلسطينييهم كبيض جنوب أفريقيا بالنسبة إلى سودهم. وقد جاء أصدق تعبير عن هذا الخوف، وبشكل متكرر، من رئيسة الوزراء غولدا مائير نفسها. فقد كانت نسبة الولادات عند الفلسطينيين أكبر منها بكثير عند اليهود، لذلك كانت كثيراً ما تقلق في الليل، كما أكدت، حين كانت تفكر بعدد الأطفال المولودين في الليل. وخلال عهدها أقر البرلمان الإسرائيلي قانوناً وصفه النائب يوري أفنيري بأنه كان «سيىء السمعة، ومعيباً، وفضائحياً» بسبب نيته التمييزية. فقد كان مصمّماً، تحت غطائه الأورويلي، لتشجيع الإنجاب بين اليهود، ولكن كذلك على إثباطه بين العرب، عن طريق «دفع منح للأولاد الجياع لدى قسم من السكان، وحجبها عن الأولاد الجياع لدى قسم آخر، في تمييز إثني غامض لكنه واضح تماماً لمن يعرف الحقائق...»[٨٠].

لكن على الرغم من قلقها، ما لبثت القيادة أن تأقلمت بسرعة مع الحقائق الجديدة. فقد كان التهديد لتماسك الصهيونية تهديداً طويل الأمد. وقامت في الوقت نفسه فرص مغرية كان يجب انتهازها. وقد بذل الجنرال دايان، البراغماتي العنيد، كل جهده ليتأكد من حصول ذلك. فبالنسبة إليه كانت الأراضي المحتلة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية ومصدراً لليد العاملة الرخيصة؛ لذلك وجب «دمجها» في الاقتصاد الإسرائيلي. ومع حلول العام ١٩٧٣، كانت قد تحولت حقاً إلى أكبر أسواق إسرائيل (باستثناء الألماس المصقول) بعد الولايات المتحدة. وشملت الصادرات أساساً البضائع المصنعة ـ السلع التي لم يُسمَح للفلسطينيين بالحصول عليها من أي مكان آخر. وقد أمل دايان في أن تتمكن إسرائيل، عن طريق الضفة الغربية و«جسورها المفتوحة» مع الأردن، من أن تخترق في نهاية المطاف هذه الأسواق «الطبيعية» الشاسعة التي كانت محرّمة عليها منذ تأسيسها بسبب المقاطعة العربية. ومع حلول العام ١٩٧٣، بلغ عدد أبناء الضفة الغربية وغزة العاملين في إسرائيل سبعين ألفاً. وكانت إسرائيل بذلك توفر العمل لحوالى نصف العاملين في الضفة الغربية، وقد وازت أجورهم حوالى ثلث ناتجها الإجمالي. وفُتح حوالى عشرين مكتب تشغيل في الضفة الغربية بهدف وحيد تمثل في تحويل العمال نحو الاقتصاد الإسرائيلي. وكما حصل مع العرب الإسرائيليين قبلهم، تركز عمل أبناء الضفة

الغربية وقطاع غزة على البناء والزراعة.وقد احتل العرب في ذلك الوقت ثلث الوظائف في هذين القطاعين[٨١].

خلق «الدمج» الاقتصادي تنويعاً جديداً في المواقف الصهيونية من السكان الأصليين، أو عزز بدلاً من ذلك تنويعاً كان قائماً دائماً منذ البداية في صفوف الأقل تعلقاً بالنظريات. فالعقيدة القصرية لـ «اليد العاملة العبرانية» وحجبها القاسي للوظائف عن العرب، والتي سادت منذ السنوات الأولى للقرن، باتت تواجه تحدياً من الرأي القائل إن العرب مناسبون بشكل خاص ليقوموا بالأعمال غير الملائمة لليهود. ففي رسالة إلى «هآرتس»، دعمت سياسات دايان، قال قارئ للسيدة مائير إنها إن أرادت أن ترى «العمال العبرانيين يعرقون في أيام الصيف الحارة، وإن أسعدها ذلك، فهذا شأنها. لكن لا يمكن جعل ذلك معياراً وطنياً يتم خلاله إقناع الرأي العام بأننا يجب ألا ندمج اقتصاد الضفة الغربية... أود أن أقول إنه في كثير من الدول ذات الحساسية القومية المتقدمة يقوم ملايين العمال الأجانب بمعظم الأعمال القذرة، ولا يهتم أحد لذلك أو يخشاه»[٨٢]. وكان المزارع جوزف تشوبا أوضح من ذلك تعبيراً: «إن وُجِد العرب، فليعملوا. لماذا يجب على اليهود ألا يكونوا أرباب العمل؟ فالعمال العرب جاهزون طبيعياً لذلك. لدي واحد عمره خمسون عاماً ويعمل محنياً لثماني ساعات في اليوم. أروني يهودياً مثله!»[٨٣].

وعلى الرغم من انتصار براغماتية دايان، فهي لم تكفّ عن إقلاق حراس الضمير الصهيوني. فقد صدم الأمين العام لاتحاد النقابات المهنية جمهوراً من المستمعين حين أعلن: «لا أعلم إن كانت الأراضي التي نحتلها أوراق مساومة أو جمرات تحرق أسسنا... يجب أن أقول إنه من اللطيف أن نبني الصهيونية باليد العاملة العربية، أن نبني مدناً من الاقتصاد ونستمتع بذلك. وسنسمع قريباً أن أي شخص يقول إنه لا يريد أن يصبح غنياً بسبب عمل عرب الأراضي إنما هو يشكك في تحقق الصهيونية ويمنع الخلاص والتقدم»[٨٤]. وبالنسبة إلى زوجة أحد المزارعين التعاونيين، كانت أيام العمل النزيه السابقة للحرب قد أصبحت ذكرى جميلة:

> كنا نعيش بسلام إلى أن وقعت حرب الأيام الستة، فقد كنا نعمل بكد، لكننا كنا نعيش في بحبوحة نسبية. لكن الوضع تغير منذ ذلك الحين. فزوجي، الرجل القدير، أصبح متعهداً لليد العاملة الزراعية. كنا نملك فوائد المصادر الرخيصة لليد العاملة وسوقاً كبيرة. أما اليوم فلدينا خمسة عمال عرب ووضع

> لا نقوم فيه بأي أمر بأنفسنا داخل مزرعتنا، بل إن ابني الأكبر يرفض الآن مجرد أن يقطع العشب قائلاً: «فليقم محمد بذلك». ولا ينفع الكلام طبعاً حول أي عمل شاق حقاً. فكل أولاد الموشاف، بمن فيهم أولادي، يتغيرون أمام أعيننا إلى ذلك النوع من الأولاد الأغنياء الذين يفعل لهم خدمهم كل شيء. لا يُتقن أحد قيادة جرار يقف في الفناء ولا يبدي أحد اهتماماً بالزراعة. وحتى أسبوع خلا كان العمال العرب يعيشون في مستودعات الحمضيات حيث كانوا يعملون، لكن يبدو اليوم أن مزيداً من العمال قد استُقدِموا ليعملوا في الدفيئات وقد امتلأت مستودعات الحمضيات. لذلك بنى لهم زوجي كوخاً في الفناء. وحين اعترضت أرسلني لأراقب ما يجري في القرية ولاحظت أن أي رجل قدير بات متعهداً. وامتلأت القرية بالدفيئات التي لا يعمل فيها سوى العمال العرب. يعيش العرب عموماً في بيوت طينية بعيدة عن الفيلات المحسّنة للمزارعين اليهود الذين تبنوا أسلوب الأفندية. نقطة أخرى: إن المواقف إزاء عمالنا والظروف التي يحيون فيها أسوأ حتى من تلك التي يلاقيها سجناء «فتح» في المعتقل[٨٥].

وبالنسبة إلى وزير الزراعة كانت الظاهرة مقززة بوضوح كبير مثل «الجذام المؤلم» الذي أزعج رائداً صهيونياً قبل أكثر من نصف قرن[٨٦]. فقد قال متحسراً: «إن سيطرة العمال العرب على الزراعة اليهودية عبارة عن سرطان في جسدنا»[٨٧]. لكن الوضع ما لبث أن تغير...

كان جواب دايان في الواقع أن هذه البراغماتية لا تهدد المثال الصهيوني أو يجب ألا تهدده. فقد أمكن الحصول على كل من التوسعية والانعزالية. ولو قام تهديد للنسيج القومي، للمبدأ الأخلاقي الصهيوني التقليدي الداعي إلى العمل الشاق والاعتماد على الذات، فعلى الإسرائيليين الاعتماد على «قوتهم الداخلية» لمواجهته[٨٨]. لكن كانت هناك كذلك تدابير عملية معينة أمكن اتخاذها لإبقاء الفلسطينيين في مكانهم. لكأن سكان الأراضي المحتلة لم تكن لهم حقوق سياسية أو مدنية. فقد كان بإمكانهم أن يعيشوا تحت الحكم العسكري الإسرائيلي؛ لكنهم من الناحية القانونية كانوا مواطنين أردنيين، كما كانت حال سكان الضفة الغربية، أو لاجئين، كما كانت حال سكان غزة. لقد كان ذلك صريحاً بواقعية كبيرة. «حين لا يكونون مواطنين إسرائيليين، لا

يصوتون في الانتخابات البرلمانية. فمسألة صفتنا الديموغرافية بأسرها غير قائمة لأن سكان الأراضي لا يمكنهم أن يؤثروا في حياتنا»[٨٩]. وقد ألمح دايان إلى أن الفلسطينيين، إن لم يعجبهم الوضع، يمكنهم أن يرحلوا إلى أماكن يشعرون أنها بلادهم بدرجة أكبر[٩٠]. وهكذا وُجِد بعلنية كبيرة نظام فصل عنصري على الطريقة الإسرائيلية، على حد وصف داعية الحقوق المدنية الإسرائيلية شولاميت ألوني[٩١]. لم يعد الأمر مستوراً كما كان يجب أن يكون بالنسبة إلى الأقلية العربية في إسرائيل المفترض أن تتمتع بالمساواة أمام القانون. وكان يمكن لسكان الضفة الغربية وغزة أن يعملوا في إسرائيل، لكن مسألة سكنهم هناك لم تكن مطروحة. لقد حاول بعضهم الإقامة هناك. وقد طافت فرق التفتيش لتمنعهم من الإقامة المؤقتة بالقرب من أماكن عملهم. فالمقيمون كان يمكن أن يجلبوا زوجاتهم وعائلاتهم فتنشأ قرية عربية قبل أن يدرك الأمر من يجب أن يدركه[٩٢]. بالطبع كانت هناك دائماً استثناءات؛ قد يتطلب الأمر رشوة من رب العمل أو الوسيط، لكن من الممكن حث السلطات على التغاضي عن الخيم والأكواخ الحقيرة التي قامت في ورش البناء عند أطراف المدن[٩٣]. وانتقل الفلسطينيون آلياً إلى الأعمال الأحقر. وبلغ متوسط أجورهم أربعين في المائة من متوسط أجور نظرائهم الإسرائيليين[٩٤]. وكان يمكن طردهم بين ليلة وضحاها. ووُجِد كذلك آلاف العمال «غير الشرعيين»؛ كان يفضلهم أرباب العمل الذين يودون تجنب الضريبة المفروض دفعها عن كل عامل مهاجر؛ لكن أوضاعهم كانت أسوأ. إذ كان على العمال الذين لا يملكون عملاً منتظماً أن يعرضوا أنفسهم في «الأسواق المفتوحة» في مدن مختلفة. وتصف صحيفة الحزب الشيوعي الإسرائيلي الناطقة بالعربية السوق القائمة في يافا:

> في هذه السوق يغتني رؤساء العمال عن طريق استغلال عمل الأولاد والشبان من المناطق المحتلة. فعند الرابعة من صباح كل يوم تبدأ سيارات من غزة والقطاع بالوصول إلى هناك، حاملة عشرات العمال العرب الذين يصطفون في الشارع في صف طويل. وبعد قليل، عند الرابعة والنصف، يبدأ الصبية العرب الذين يعملون في مطاعم المدينة بالوصول. يعمل هؤلاء الصبية في المطاعم لشهر كامل، بما فيه أيام السبت... فعشرات، بل مئات الصبية الذين يجب أن يكونوا في المدارس يأتون من غزة للعمل في إسرائيل. وبالإمكان مشاهدة السيارات تأتي وتروح منذ ساعات الفجر الأولى. وعند السادسة تقريباً، يبدأ سماسرة اليد العاملة الإسرائيليون بالوصول ليختاروا «حمير الشغل» كما يسمونهم. ويقومون بالاختيار بعناية كبيرة، ويتلمسون عضلات «الحمير»

(على الرغم من أنهم لحسن الحظ لا يفحصون أسنانهم!). أما غير المحظوظين الذين لا يحظون بالعمل فينتظرون «رحمة الله» تحت الأشجار في حديقة مجاورة[٩٥].

تحت قدم المحتل

من نافل القول أن بناء إسرائيل الكبرى لم يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاستخدام الدائم والمنظم للعنف الذي ارتبطت به الصهيونية ارتباطاً لا رجعة عنه. فقد جرى تعذيب منظّم للسجناء. وقد وثّقت هذا الأمر المحامية الإسرائيلية فيليشيا لانغر، إحدى القلائل جداً الذين حاولوا تأمين العدالة الحقة للفلسطينيين أمام المحاكم الإسرائيلية، وذلك في كتابها «بأم عيني»[٩٦]. وكانت لجنة تفتيش تابعة للأمم المتحدة، مُنِعت من الوصول إلى الأراضي المحتلة، قد سمعت قبلاً ما اعتبرته دليلاً مقنعاً على العذابات المؤلمة وأحياناً المميتة التي تعرّض لها الفلسطينيون على أيدي جلادين إسرائيليين متمرّسين. وقد وجدت شهادة المدعو أحمد خليفة «مؤثرة بشكل خاص» لأنه «لم يعطِ الانطباع بأنه لم يكن مدفوعاً بالضغينة على سجانيه السابقين». وقال خليفة إن ما آذى زملاءه السجناء أكثر من التعذيب الجسدي كان الاستغلال والإهانة اللذين تعرّضوا لهما كأفراد أو كأعضاء في حركة المقاومة الفلسطينية. وقد جرّب المنطق مع سجانيه:

> قلت إنني أعرف أن الإسرائيليين عذبوا السجناء بوحشية، وكان باستطاعتي أن أقول الكثير عن الظروف هناك، في سجن المجمع الروسي. لكنني أردت أن أقول لهم شيئاً آخر. لم يكن التعذيب الجسدي مهماً؛ فالجروح الجسدية تَشفى عاجلاً أم آجلاً، لكن الجروح النفسية لا تُشفى أبداً. لقد عملت أجهزة الاستخبارات على تدمير احترام النفس والإنسانية لدى أعدائها، واعتقدت أنها نجحت. لكنها في الواقع حوّلت ضحاياها إلى متطرفين مملوئين بالبغضاء.
> قلت: «إن ما يهمنا ليس مسألة المعلومات والأمن؛ إنها مسألة العلاقات بين الشعبين. نحن نقاتل الآن ويمكن أن نظل نقاتل إلى وقت طويل. لكن إن كان يهمكم مستقبل أولادكم وأولادنا، عليكم أن تتصرفوا بطريقة تمنع التطرف والبغضاء. هذه هي فرصتكم».

> توقفت عن الكلام وبقي الضابط صامتاً، لكن غويلي (جلاد وحشي بشكل خاص) تكلم. لن أنسى كلماته ما حييت. قال: «أنتم العرب جبناء. أردتم

إبادتنا وكنتم (...) في الحرب. عليكم الآن قبول الوقائع. لن نعيد الجولان ولا الضفة الغربية ولا قطاع غزة. نريد أن نعيش. إن لم يعجبكم ذلك، قاتلونا إن كنتم رجالاً، ولينتصر الأفضل».

كانت كلماته بعد ما قلته عبارة عن صدمة، وكل ما استطعت قوله كان ما يلي: «الحق معك؛ سنرى». خاطبه الضابط بيضع كلمات بالعبرية، ثم نهض وقال وهو يضع يده على كتفي: «أفهمك جيداً يا أحمد. صدقني، نحن لن نحاول أن نكسرك». ثم غادر الغرفة مع تحية. لم أره بعد ذلك، لكن يؤسفني القول إن وعده لم يُبَر به[٩٧].

كان هناك «التوقيف الإداري». وقد كان لهذا التوقيف، الذي استهدف المثقفين المسيّسين، أي القادة الطبيعيين للأقلية العربية في إسرائيل، مدة معينة. لكن تطبيقه في الأراضي المحتلة كان أكثر شراسة وأقل تمييزاً إلى درجة كبيرة. ففي أسوأ حالاته، كان يفضي إلى قيام معسكرات اعتقال حقيقية مخبّأة في أماكن قصية من صحراء سيناء. كانت نخل وأبو زعيمان وكسيمة أسماء أمكنة جرى فيها وضع عائلات بأكملها في عزلة تامة عن العالم الخارجي. وقد أُوقِفت لأن أقرباء لها كانوا مشبوهين، لا أكثر، بالعمل مع المقاومة. وكان الموقوفون، المجمّعون في خيام محاطة بأسلاك شائكة محرومين من الراديو والصحف وأبسط الإمدادات من منازلهم التي كانت كثيراً ما تتعرّض للتدمير خلال أسرهم. وكانت النساء والأولاد يوضعون في مخيم واحد، والأقرباء الذكور لـ«المطلوبين» ـ الأشقاء، أولاد الأخوة، أولاد العمومة ـ في مخيم آخر. وقد تقرر أن رجلاً واحداً على الأقل يجب أن يُوقَف مع سائر أفراد العائلة «لكي لا يُقال إننا ندنس أعراض النساء العربيات»[٩٨].

وكانت هناك «العقوبات الجماعية»، التي باتت أمراً معتاداً شبه يومي في وقت من الأوقات. فمنع التجول، الذي كان يُفرَض غالباً لأتفه الأسباب، كان يمكن أن يستمر أياماً. وكان هناك تدبير عام مع تعديلات محلية. فقد كان يتم إخراج كل السكان الذكور في قرية أو مخيم للاجئين، بين الرابعة عشرة والسبعين، إلى موقع مهجور أو كان يتم جمعهم في حظيرة. وهناك كانوا يُوزَّعون إلى مجموعتين، الشبان والكهول، بحيث لا يبقى الآباء والأبناء سوياً. وكان أفراد المجموعتين يُجبَرون على الركوع أو جلوس

القرفصاء أو اتخاذ أي وضعية مهينة. وكانوا يبقون كذلك ليومين أو ثلاثة، فيما الجنود الذين يحرسونهم يطلقون النار فوق رؤوسهم. في هذه الأثناء، كانت النساء يُجبَرن على البقاء في منازلهن التي كانت كثيراً ما تفتقر إلى المياه والصرف الصحي. وكانت الأمهات ذوات الأولاد الصغار يُصبن بحالات هستيرية. وكان بإمكان النساء مغادرة المنازل لنصف ساعة تقريباً لإحضار الطعام والماء. ولم تكن المراحيض العامة في المخيمات مبنية لتسمح باستخدام مكثف خلال نصف ساعة، لذلك كان من بين النساء اللواتي قُتِلن أو جُرِحن أولئك اللواتي اضطررن، بسبب عدم قدرتهن على الانتظار، إلى الإسراع إلى الحمامات أثناء منع التجول[٩٩]. وقد حققت قرية بيت ساحور، التي كانت تُطلَق منها صواريخ الكاتيوشا على القدس، الرقم القياسي: منع تجول لأربع وعشرين ساعة، على امتداد شهر كامل، لم يستطع خلاله السكان، شبه الجياع، فتح أبواب منازلهم، أو الخروج إلى حدائقهم، أو حتى فتح شبابيكهم والوقوف أمامها[١٠٠].

وكانت الأوامر بفرض منع التجول أو القيام بـ «تفتيش» تُنفَّذ بوحشية وعنف كبيرين. فقد كان على السكان مغادرة منازلهم في منتصف الليل حتى تنتهي عمليات التفتيش. ولكي ينشر الجنود الذعر، كانوا يطلقون بنادقهم الآلية أثناء خروج الأهالي. وكان بعض الناس يُقتَلون أو يُجرَحون؛ وكانت الصحافة الإسرائيلية تقول لاحقاً إنهم «أصيبوا فيما كانوا يحاولون الفرار»[١٠١]. وكان من الممارسات العادية، أثناء الغارات الليلية، أن يُؤخذ الرجال إلى السجن من دون سبب مقنع، ويُضرَبوا ويُعذَّبوا. وكان الإسرائيليون يستدعون أحياناً «القبعات الخضر» السيئي السمعة، وهم كانوا من الجنود الدروز الذين كانوا يجدون متعة خاصة في إيذاء مواطنيهم العرب. فقد كانوا يحضرون بهراوات وكرابيج. وكانوا يضربون ضحاياهم بوحشية لدب الذعر في قلوبهم. وكانت العظام تُكسَر. وكانوا يُعرّون النساء في الشوارع، ويسرقون حليهن، ويحطّمون أغراضهن[١٠٢]. وقد عبّر بعض الجنود الإسرائيليين سراً عن الرأي التالي: «إن أفضل طريقة لمكافحة الإرهاب تتمثل في ربط المتهمين بشدة بشريط كهربائي عند أذرعتهم وأرجلهم وتركهم في الشمس...»[١٠٣].

وكان هناك هدم المنازل. فقد جرى تفجير أكثر من سبعة آلاف منزل خلال السنتين التاليتين لحرب العام ١٩٦٧. وقد حصل ذلك أساساً، وخلال الفترة التالية مباشرة للمعارك، لأهداف إستراتيجية صهيونية. لم يكن هناك من مبرر للعقاب أو الانتقام. لكن

حين كان يوجد هناك مبرر فقد كان غالباً من النوع الأتفه. فالشك، لا الدليل، كان كل ما تحتاج له القوة المحتلة. كان يمكن إطلاق سراح المتهمين ـ لغياب الدليل ـ لكن لم يكن هناك من تعويض على منازلهم المدمرة. لقد جرى تدمير فندق لأن صاحبه أجر غرفة لمقاتل من دون أن يعرف هويته[١٠٤]. وكثيراً ما كان المنزل يعني بحسب الوصف الإسرائيلي مبنى سكنياً من عدة طبقات، أو صفاً كاملاً من المنازل المتجاورة. فقد كان يمكن تفجير واحد وثلاثين منزلاً بهذه الطريقة، وكان يمكن لها أن تؤوي مائتي عائلة، كما حصل في قرية يوغا قرب أريحا حيث جرى هدم نصف المنازل[١٠٥]. ولم يخفِ الجنرال دايان الأمر: لقد كان عقاباً جماعياً أو، كما قال، «جوارياً» يعذّب مجموعة سكانية كاملة بسبب نشاطات عدائية مارسها أحد أفرادها. هكذا وصف تدمير حوالى سبعين منزلاً في قرية حلحول صبيحة هجوم نفذه مقاتلون فلسطينيون ضد جنود إسرائيليين. فقد قال للقرويين: «هدمنا اليوم عشرين [كذا] منزلاً. وإن لم يكفِ ذلك، سنهدم البلدة بأسرها، وإن لم تعجبكم هذه السياسة فالجسور مفتوحة أمامكم لترحلوا»[١٠٦].

وكانت هناك عمليات الطرد، التي جرت علناً وسراً على السواء. لقد كان عدد المطرودين علناً، حوالى مائتين، صغيراً نسبياً؛ لكن مكانتهم البارزة كقادة مدنيين ودينيين وفكريين للمجتمع الفلسطيني فاقت العدد الصغير أهمية. لقد جلب «عدم التعاون» ـ نوع من الاحتجاج مجاز في اتفاقيات جنيف ـ الطرد لمن حملوا لواءه. كانت سياسة رخيصة وفاعلة لا تترك حلاً وسطاً بين القبول المستسلم بالحكم الإسرائيلي ومعارضته بالمقاومة المسلحة. ومن بين المواطنين البارزين الذين لاقوا هذا المصير كان روحي الخطيب، رئيس بلدية القدس الأردنية، الذي عارض الضم غير القانوني للمدينة، والشيخ عبد الحميد الصايغ، رئيس «المجلس الإسلامي الأعلى»، الذي عارض التدخل الصارخ في المؤسسات الدينية المستقلة إدارياً. أما الطرد السري فطاول آلاف الفلسطينيين العاديين. فقد قامت سلسلة إجراءات معروفة كان الطرد مرحلتها الأخيرة. قد تنفجر قنبلة قرب بيت أو أرض لرجل ما، فيُعتقَل خلال منع التجول أو عمليات التفتيش أو التخويف التالية، وفي السجن يُضرَب أو يُعذَّب، لكن بما أنه بريء، أو لأنه لا يكشف معلومات ذات قيمة، يُرسَل عبر نهر الأردن. لذلك بدا الطرد نوعاً من الهروب، شرط أن يتمكن المطرود من البقاء حياً خلال هذه المرحلة الأخيرة والأخطر في تلك السلسلة. هكذا أنهى مطرود قصته:

> أخرجونا من السجن إلى جسر الملك حسين. جعلونا نوقّع أوراقاً بيضاء، وضربونا، وقالوا: «اذهبوا من هنا إلى الضفة الشرقية». ثم بدأوا يطلقون النار علينا، وركضنا نحو الضفة الشرقية بأسرع ما أمكن. وعندما قطعت الجسر، أُغمي عليّ، وحين أفقت بعد وقت، رأيت جندياً من الأمن العام ينظر في وجهي. حين رأيته، ظننت أن ساعتي أزفت، فأنا لم أنتبه إلى أنني صرت في أرض عربية، وقلت: «لا تقتلني يا سيدي». أجاب: «لا تخف؛ أنا عربي مثلك»[١٠٧].

لم يكفِ بالطبع تدمير معنويات العرب داخل حدود إسرائيل الكبرى، فقد وجب كذلك ترويعهم هم والدول التي ألجأتهم وراء هذه الحدود. وجب إخضاع الفلسطينيين، «الداخليين» أو «الخارجيين»، بأي ثمن. فوراء الأراضي المحتلة، حيث التحق الخارجيون بالمقاتلين وتابعوا النضال، كانت تقوم «مناطق حرية إطلاق النار» للإسرائيليين، حيث نشر هؤلاء، كما فعل الأميركيون في فيتنام، كل معداتهم وأسلحتهم الحديثة للقضاء على مقاومة كانت لا تزال مقارنة بهم بدائية على صعيد المهارة والقدرة على إطلاق النار. واتخذ هنا مبدأ «الانتقام الجواري» نمطاً أكثر إجراماً. فقد وجّه الإسرائيليون مدافعهم وسلاحهم الجوي المتفوق تماماً، ليس إلى المقاتلين فحسب، بل كذلك إلى المخيمات التي آوتهم، والقرى التي نشطوا قربها، والمنشآت الاقتصادية الحيوية للدول التي ساندتهم شاءت ذلك أو أبته. لقد أقاموا «حزاماً صحياً» من الدمار حول حدودهم الجديدة. وبالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين، خلقوا كذلك لاجئين سوريين وأردنيين ومصريين ولبنانيين.

خلال حرب العام ١٩٦٧ نفسها، أخرج الإسرائيليون حوالى مائة ألف سوري من مرتفعات الجولان ـ التحقوا بالفلسطينيين في مخيمات اللاجئين قرب دمشق ـ ومسحوا البلدات والقرى التي خلّفها النازحون. وبعد الحرب، قاموا بغارات جوية دورية فوق سورية. وحين قتل إرهابيون فلسطينيون أحد عشر رياضياً إسرائيلياً في الألعاب الأولمبية في ميونيخ في العام ١٩٧٢، تحمّلت سورية نير الرد الإسرائيلي على طريقة العين بالعين. لقد كان الوضع بالطبع أقرب إلى عشرين عيناً بعين واحدة. فقد قُتِل ما لا يقل عن مائتي شخص[١٠٨]، كثير منهم من النساء والأولاد، وربما حوالى خمسمائة[١٠٩]، في غارات جوية متزامنة على تسعة أهداف مختلفة. فقد أغارت مقاتلات «الفانتوم»

و«السكايهوك» على منتجع الحمة في ضواحي دمشق، وتساقطت القنابل عشوائياً على الفلسطينيين في منازلهم الجبلية وعلى السوريين وهم يقودون سياراتهم أو يتمشون قرب نهر بردى خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد روى الناجون كيف أطلقت المقاتلات بنادقها الآلية عليهم وهم يبحثون عن ملاجئ[١١٠].

ونال الأردن عقاباً هائلاً، فهناك كان المقاتلون الفلسطينيون، الذين برزت قوّتهم بعد هزيمة الجيوش العربية النظامية، ينشطون أكثر من أي مكان آخر. كان الملك حسين قد بذل جهده لتطويقهم، مثلما حاول وقف «المتسللين» بعيد قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨. لكنه لم يستطع أن يتابع. لذلك قام الإسرائيليون بالأمر نيابة عنه بأسلوبهم الذي لا يمكن كبحه. ففي فترة بعد الظهر من أحد أيام تشرين الثاني ١٩٦٧، وفيما كان الأولاد في مخيم الكرامة في وادي الأردن يخرجون من المدرسة، علقوا في أتون الهواوين الإسرائيلية. «فعند آخر الشارع الرئيسي، سقطت قنابل مضادة للأفراد من النوع الثقيل والكثير التشظي على مركز الشرطة ومركز توزيع الحصص التموينية ومدرسة البنات. ويشهد الملحقون العسكريون الغربيون على هذه الحادثة وللدقة العلمية للهجوم»[١١١]. وعلى بعد أميال باتجاه منبع نهر الأردن كان موقع للجيش الأردني يغطي بالنيران المقاتلين العائدين. وقد عرف الإسرائيليون أنه مقابل كل مقاتل يحظى بالتغطية، كان كثيرون يُمنَعون من العودة نهائياً؛ لكن ذلك لم يكن كافياً، ومات الأولاد في عقوبة على هذا الفشل. ومضى الإسرائيليون لتدمير بلدات حدودية مثل الشونة الشمالية بقصف جوي ومدفعي؛ وقصفوا إربد، ثاني أكبر المدن في الأردن. ومات مدنيون كثيرون. وكانت من أهدافهم الاقتصادية المفضلة قناة الغور الشرقي، المجرى المائي الجديد الذي كان يغذي ثمانين ألف مزارع في وادي الأردن، وكان قد حقق الكثير للزراعة الأردنية، دمّروه، وما أن أُعيد بناؤه، حتى دمّروه من جديد. وماتت أشجار الموز، وبدأت أشجار الفواكه تجف. وأطلق القناصون النار عشوائياً على العمال الذين كانوا يقودون الجرارات أو على قاطفي الثمار القريبين من النهر أكثر مما ينبغي أو الذين كانوا يحاولون ري بساتينهم سراً. وقد نزح سبعون ألف أردني إلى المرتفعات.

وعلى جبهتهم الغربية، واجه الإسرائيليون «حرب الاستنزاف» المصرية بعمليات انتقامية واسعة النطاق. فقد حولوا مدن منطقة القناة ـ بور سعيد والسويس والإسماعيلية ـ إلى مدن أشباح شبه محروقة ومدمرة. ومات مئات المواطنين، قبل إخلائهم جميعهم تقريباً،

وعددهم مليون، واستيعابهم بكلفة اقتصادية واجتماعية هائلة في المدن المكتظة عند الدلتا. وبقيت القناة تراكم الرواسب، وكلما طال إقفالها، تضاءل أملها باستعادة مجدها القديم، ولا سيما مع ظهور الناقلة العملاقة. وفي أوائل العام ١٩٧٠، وبواسطة مقاتلات «الفانتوم» التي كانوا قد حصلوا عليها قبل فترة قصيرة، تجاوز الإسرائيليون منطقة القناة ليضربوا في العمق المصري، فقُتِل سبعون عاملاً في ضربة مباشرة لمعمل خردوات في أبو زعبل، الواقعة على بعد اثني عشر ميلاً إلى الشمال من القاهرة. وبحسب الجنرال دايان، حصل «خطأ تقني». وبعد بضعة أسابيع، قُتِل ستة وأربعون ولداً في مدرسة ابتدائية في بحر البقر. هذه المرة لم تضرب مقاتلات «الفانتوم» سوى «أهداف عسكرية».

وبالنسبة إلى لبنان، أقل الدول استعداداً للقتال، حذر دايان في العام ١٩٧٠ من أنه إن لم يمنع عمليات المقاتلين من أراضيه، فإن الخراب الذي حل بمدن قناة السويس والضفة الشرقية لنهر الأردن سيحل أيضاً على الجانب الآخر من الحدود مع لبنان. وهذا ما كان خلال الشهر التالي، إذ نزح حوالى خمسين ألفاً من سكان البلدات والقرى الجنوبية إلى الشمال فيما بدأ جنود دايان بوضع تهديده موضع التنفيذ. وقد غامر كثيرون بالعودة خلال فترات الهدوء، ليفروا من جديد خلال الغارة التالية. وقد مضى الإسرائيليون عميقاً في لبنان أكثر من أي بلد آخر. فأي مقاومة كان يمكن أن يبديها هذا البلد الصغير المكرّس لجمع المال والحياة الرغيدة؟ فضد لبنان قام الإسرائيليون بأحد عروض العضلات المثيرة التي لا يثير العجب أنها لم تعرف شهرة في الغرب الذي كان لا يزال مشدوهاً بشواذات وبطولات حربيه العالميتين. ففي كانون الأول ١٩٦٨، عمد فلسطينيان، حدث أن أحدهما كان يعيش في لبنان، مثل ثلاثمائة ألف غيره، إلى إطلاق النار من أسلحة آلية على طائرة «بوينغ ٧٠٧» إسرائيلية في مطار أثينا، فقتلا مهندساً بحرياً؛ وبعد ليلتين، نزل مغاوير إسرائيليون محمولون بالمروحيات في مطار بيروت وفجروا ببرود ودقة، لعلمهم الأكيد أن اللبنانيين لن يقاوموا، ثلاث عشرة طائرة ركاب مدنية بقيمة أحد عشر مليون جنيه إسترليني.

كان العرض العسكري الذي أقيم في ١٥ أيار ١٩٧٣ احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام دولة إسرائيل أعظم عرض يقام هناك حتى تاريخه. وكان دايان قبل أسابيع قليلة قد فتح قلبه لجمع من المظليين: «حتى وقت قريب جداً، لم أكن واثقاً من الأمر، لكن الآن يبدو لي أننا نقترب من ذروة العودة إلى صهيون»[١١٢]. لقد زرع القادة

الإسرائيليون في أذهان شعبهم إحساساً استثنائياً بالقوة والإنجاز. فقد وصلت المقاومة في الأراضي المحتلة إلى أدنى مستوى لها. وساد الهدوء كل الحدود. وضُمِن السلام للعقد أو حتى الجيل التالي. يجب ألا يأخذ أحد تهديدات الرئيس السادات على محمل الجد. فهو بالتأكيد لم يكن مجنوناً كفاية ليحاول المستحيل، أي عبور قناة السويس، التي كانت بفضل خط بارليف «أفضل خط دفاعي أقامه ملك أو رئيس في تاريخ الشعب اليهودي». ولو فعل ذلك في مطلق الأحوال، سينال المصريون «عقاباً في قلب مصر وداخل بيوتهم ستبدو بالمقارنة معه حرب الأيام الستة ذكرى جميلة». كانت هذه كلمات الجنرال عازر وايزمان، القائد السابق لسلاح الجو[١١٣]. وتبارى العسكريون والسياسيون الإسرائيليون على امتداح قوة إسرائيل ومنعتها. فقد ذكر دايان أن حرباً أخرى تشنها مصر ستكون بمثابة «انتحار»[١١٤]. وبالنسبة إلى الجنرال شارون، كان رأيه أن حرباً من هذا النوع ستفضي إلى «الدمار الأخير» لمصر. والسبب أن إسرائيل باتت «اليوم قوة معادلة لفرنسا وبريطانيا العظمى»؛ لم ير وجود «أي هدف عسكري أو مدني بين بغداد والخرطوم، بما في ذلك الأراضي الليبية، لا يمكن للجيش الإسرائيلي ألا يسيطر عليه»[١١٥]. وحملت النكات التي كان النّاس يتبادلونها الصلف غير المحدود نفسه. «ما الذي يحتاج إليه الجيش الإسرائيلي لاحتلال دمشق وموسكو وفلاديفوستوك؟» «تلقي الأمر بذلك». يحتسي الجنرالان دايان وإليعازر قهوة الصباح بملل شديد. «ما من شيء نفعله»، يقول دايان متنهّداً. «ما رأيك باجتياح بلد عربي آخر؟»، يسأل إليعازر. «ما رأيك؟» «آه! ذلك غير مجد»، يجيب دايان، «فماذا سنفعل بعد الظهر؟»[١١٦].

كانت قليلة الأصوات التي ارتفعت ضد هذه المهزلة الخادعة للذات، كما أن الأصوات التي ارتفعت فعلاً لم تُسمَع. لقد لخص أرييه إلياف، النائب والكاتب و«الحمامة» الوضع في قصة رمزية قصيرة. كانت سفينة تبحر في بحر هادئ جداً. وكان ربانها ومساعدوه يقفون على المنصة الرئيسية وقد انتشوا بخمر المجد وكلهم ثقة بأنفسهم. وكان يحوم فوق السفينة أحد طيور النورس. ويشاهد الطائر صخوراً أخذت السفينة تتجه نحوها فيدور ويحط على المنصة. يصيح صيحات نافذة مستمرة، محاولاً تحذير القوم من الخطر الذي يتهددهم. لكن «لغته غير لغتهم وعيناه غير عيونهم وأفقه غير أفقهم». ويأتي الليل فيستعد ركاب السفينة للمأدبة الكبرى التي ستُقام ذلك المساء، بينما يواصل الطائر صرخات التحذير التي لا يفهمها أحد[١١٧].

كُتِبت هذه القصة الرمزية لصحيفة «دافار» إلا أن الصحيفة رفضت أن تنشرها.

الهوامش

(١) Love, **Suez: The Twice - Fought War,** op. cit., p. 677.
(٢) Burns, **Between Arab and Israeli,** op. cit., p. 290.
(٣) Ibid., p. 283.
(٤) **The Other Israel,** op. cit., p. 74.
(٥) Ibid., p. 74.
(٦) See Jansen, Godfrey, 'New Light on the 1967 War', **Daily Star,** Beirut, 15, 22, 26 November 1975.
(٧) 29 May 1967.
(٨) Kirk, George E., 'The Middle East 1945 - 1950', **Survey of International Affairs, 1939 - 1946,** Oxford University Press, 1954, p. 29.
(٩) Aide - memoire handed to Israeli ambassador Abba Eban by Secretary of State Foster Dulles, 11 February 1957.
(١٠) Toynbee, Philip, **The Times,** 8 June 1967.
(١١) Kapeliouk, Amnon, **Le Monde,** 3 June 1972.
(١٢) Vance, Vick, and Lauer, Pierre, **Hussein de Jordanie: Ma Guerre avec Israel,** Editions Albin Michel, Paris, 1968, p. 85.
(١٣) **Maariv.** 24 March 1972.
(١٤) **Le Monde,** 29 February 1968.
(١٥) Report by Colonel de Ridder, Acting Chief of Staff, UN Document S/2084, 10 April 1951.
(١٦) **Horn, Soldiering for** Peace, op. cit., pp. 123 - 4.
(١٧) Burns, op. cit., p. 114.
(١٨) Horn, op. cit., p. 79.
(١٩) Khouri, Fred. J., 'The Policy of Retaliations in Arab - Israeli Relations', **Middle East Journal,** Washington, Vol. 20, No. 4, 1966, p. 447.
(٢٠) Burns, op. cit., p. 113.
(٢١) Horn, op. cit., p. 78.
(٢٢) Ibid., p. 117.
(٢٣) Hutchison, **Violent Truce,** op. cit., p. 110.
(٢٤) Horn, op. cit., p. 69.
(٢٥) Syrian Complaint to Security Council, S/7845, 9 April 1967.
(٢٦) 2 May 1965.
(٢٧) Nimrod, Yoram, 'L'Eau, l'Atome et le Conflit', **Les Temps Modernes,** Paris, 1967, p. 893.
(٢٨) Al - Ahram, 1 June 1965.
(٢٩) Ot (Israeli weekly), 1 June 1972.

(٣٠) See **Daily Star**, Beirut, 15, 22 and 26 November 1973.
(٣١) Laqueur, Walter, **The Road to War**, Weidenfeld and Nicolson, London, 1968, p. 75.
(٣٢) Jansen, op. cit.
(٣٣) Ibid.
(٣٤) Ibid.
(٣٥) See p. 208.
(٣٦) **Jerusalem Post**, 16 June 1967.
(٣٧) **Daily Telegraph**, 12 June 1967.
(٣٨) Vidal - Naquet, P., **Le Monde**, 11 - 12 June 1967.
(٣٩) Menuhin, **The Decadence of Judaism in Our Time**, op. cit., p. 500.
(٤٠) **Noam** (annual publication of Jewish religious law), 1968, pp. 183 - 4.
(٤١) Begin, Tel Aviv, 16 June 1967.
(٤٢) **Publications of the Israeli Ministry of Defence**, No. 204, January 1970. P. 23.
(٤٣) **Haaretz**, 4 April 1969.
(٤٤) **Ha'olam Hazeh**, 8 July 1968.
(٤٥) **Maariv**, 19 June 1968.
(٤٦) **Maariv**, 30 April 1968.
(٤٧) **Le Monde**, 6 - 7 July 1969.
(٤٨) Kapeliouk, Amnon, **Israel: La Fin Des Mythes**, Editions Albin Michel, paris, 1975, pp. 28, 183 - 222.
(٤٩) **Jerusalem Post**, 13 July 1967.
(٥٠) Zeev Sharif, Housing Minister, **Time**, 1 March 1971.
(٥١) **Lui**, Paris, March 1972.
(٥٢) Yigal Allon, **Al - Quds**, Jerusalem, 13 April 1972.
(٥٣) See p. 65.
(٥٤) **Lés Cahiers du Témoignage Chrétien**, 5 October 1967, p. 47.
(٥٥) **Israel Imperial News**, London, March, 1968.
(٥٦) **Les Cahiers du Témoignage Chrétien**, op. cit., p. 27.
(٥٧) Ibid., p. 20.
(٥٨) Ibid., p. 41.
(٥٩) March 1968.
(٦٠) **Maariv**, 8 February 1972.
(٦١) UN, **Report to the General Assembly by the United Nations Special Committee on Palestine**, 31 August 1947, Chapt. VI, part II, Justification 5.
(٦٢) Khatib, Ruhi, **The Judaization of Jerusalem**, Amman, 1971, p. 13.
(٦٣) Khalidi, Walid, Speech in the UN General Assembly, Doc. A/PV 1553, July 14 1967.
(٦٤) Khatib, op. cit., p. 13.
(٦٥) **The Guardian**, 26 April 1972.

(٦٦) Israel Radio, 1 July 1971.
(٦٧) Khatib, Ruhi, **Jerusalem - Israeli Annexation,** Amman, 1968, p. 7.
(٦٨) **Al - Hamishmar,** 7 April 1971.
(٦٩) **Bulletin of the Institute for Palestine Studies** (Arabic), Beirut, Supplement, 1 June 1972.
(٧٠) **Maariv, 23 March 1971.**
(٧١) Khatib, **The Judaization of Jerusalem,** op. cit., p. 78.
(٧٢) Ryan, Joseph (Archbishop of Anchorage), 'Some Thoughts on Jerusalem', **The Link,** New York, September - October 1972.
(٧٣) Ibid.
(٧٤) Jiryis, **The Arabs in Israel,** op. cit., pp. 151 - 5.
(٧٥) 31 October 1969.
(٧٦) **Jerusalem Post,** 13 April 1973.
(٧٧) **Haaretz,** 23 October 1969.
(٧٨) **The Guardian,** 28 December 1969.
(٧٩) Kapeliouk, op. cit., p. 24.
(٨٠) Jiryis, 'Recent Knesset Legislation and the Arabs in Israel', op. cit., p. 66.
(٨١) See Ryan, Sheila, 'Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a new Imperialism', **MERIP Reports,** No. 24, January 1974.
(٨٢) 15 May 1969.
(٨٣) **Davar,** 8 November 1972.
(٨٤) **Maariv,** 2 February 1973.
(٨٥) **Middle East International,** London, December 1972, P. 22.
(٨٦) راجع الفصل الأول.
(٨٧) **Haaretz,** 13 December 1974.
(٨٨) **Middle East International,** op. cit., p. 22.
(٨٩) **Maariv,** 17 April 1969.
(٩٠) Kapeliouk, op. cit., p. 31.
(٩١) **Yediot Aharonot,** 29 September 1972.
(٩٢) **Daily Telegraph,** 31 October 1972.
(٩٣) **Al - Ittihad,** Haifa, 30 April 1973.
(٩٤) Ryan, Sheila, op. cit.
(٩٥) **Al - Ittihad,** 30 April 1973.
(٩٦) Ithaca Press. London, 1975.
(٩٧) **Israel's Violations of Human Rights in the Occupied Territories,** Institute for Palestine Studies, Beirut, 1970, p. 147.
(٩٨) Statement by the Israeli League for Human and Civil Rights, 23 January 1971.
(٩٩) **The Guardian,** 26 January 1968; **The Observer,** 28 January 1968; Ben - Yosa, Amitay, **Arab American University Graduate Bulletin** No. 2 op. cit.

(١٠٠) Reuters, 25 September 1969.

(١٠١) Agency reports, 18 December 1967.

(١٠٢) **Israeli League,** op. cit.

(١٠٣) **Sunday Times,** 23 November 1969.

(١٠٤) **Ha'olam Hazeh,** No. 54, April 1969.

١٠٥) **Haaretz,** 12 February 1970; Ben - Yosa, Amitay, op. cit.

(١٠٦) Israel Radio Broadcast, cited by **al - Ittihad,** 31 October 1969.

(١٠٧) **Israel's Violation of Human Rights in the Occupied Territories,** Institute for Palestine Studies, Beirut, April 1970.

(١٠٨) **L'Orient Le Jour,** 10 September 1972.

(١٠٩) **Al- Nahar Arab Report,** 18 September 1972.

(١١٠) **Daily Star,** Beirut, 10 September 1972.

(١١١) **The Economist,** 9 September 1967.

(١١٢) **Maariv,** 30 March 1973.

(١١٣) **Maariv,** 5 June 1973.

(١١٤) **Al - Hamishmar,** 10 May 1973.

(١١٥) **Maariv,** 20 July 1073; **Haaretz,** 20 September 1973.

(١١٦) Kapeliouk, op. cit., p 68.

(١١٧) Ibid, p. 49.

الفصل الثامن

الصهاينة العرب

الزلزال، تشرين الأول ١٩٧٣

«سنحيل نهاراتكم إلى ليالٍ وسنريكم النجوم في عز الظهر. سنضع وجوهكم وأنوفكم في الوحل. سنجعل قادة العدو يدفعون غالياً لقاء هذا. سنكسر عظامكم».

بدا هذا الكلام في نزعته المغالية إلى القتال شبيهاً تماماً بكلام المعلقين الإذاعيين العرب الذين أوصلوا في حزيران ١٩٦٧ الجيوش العربية إلى تل أبيب فيما كانت في الواقع تتراجع في فوضى مطلقة أمام عدو كان قد ضمن النصر. لكنه كان بياناً بالعربية بثته إذاعة إسرائيل في الأيام الأولى للحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول ١٩٧٣[١]. كان «كسر عظامهم» تعهّداً قطعه على نفسه الجنرال دافيد إليعازر، رئيس الأركان، في مؤتمر صحافي عقده في اليوم الثالث من القتال. وقد حملت الصحافة التعبير. فتحت عنوان «تكسيرهم» كتب محرر في «معاريف»: «يجب أن يكون هجومنا المضاد عنيفاً وموجعاً وعديم الرحمة بحيث يخلف صدمة وطنية حقيقية في الوعي الجماعي للعرب؛ يجب أن يدفع العرب لقاء مغامرتهم في يوم الغفران ثمناً باهظاً بحيث يجعلهم مجرد التفكير في مغامرة جديدة يرتعدون خوفاً... يجب أن نسدد ضربة تتجاوز كل منطق بحيث تجعل غريزة حماية الذات عند الشعب العربي هذا الشعب يقبل إسرائيل»[٢].

كانت هذه ردود فعل عنيفة، لكن يصعب على المرء أن يتوقع أقل من ذلك من قيادة أبدت خلال السنوات الست السابقة ثقة مفرطة بقدرتها غير المحدودة. وكانت كذلك ما كان معظم الرأي العام الإسرائيلي، الواثق بقيادته، يتوقّع أن يسمعه. لقد سعى العرب إلى ذلك. إذ بدا أنهم لم يتعلموا الدرس الذي كان يجب أن يتعلموه من ثلاث «حروب كبيرة» وما لا يُحصَى من الحروب الصغيرة. فقد قامت دولتان عربيتان ـ مصر وسورية ـ بشن هجوم مفاجىء، هجوم صاعق على الطريقة الإسرائيلية، وذلك في اليوم الأقدس في التقويم اليهودي، في ما بدا تدنيساً إلى جانب كونه مغامرة مجنونة.

في البداية كان الإسرائيليون مقتنعين حقاً بأن ما جرى كان تنويعاً على حرب العام ١٩٦٧. فيوم الثلاثاء، أي بعد أربعة أيام من اندلاع القتال، عنونت «الجيروزاليم بوست» تقريراً من الجبهة الشمالية كالتالي: «قوات الجولان تأمل بأن تكون في المنازل يوم السبت». وكانت الكاريكاتورات متفائلة بالقدر نفسه؛ فقد أظهر أحدها الرئيس السادات يهرب مضطرباً إلى الجبهة الثانية من قناة السويس، خالعاً حذاءه أثناء ذلك. لكن القتال استمر، وراح القادة يتمتمون أن الحرب لم تكن «سريعة» وأن «نصراً سريعاً وأنيقاً» لن يتحقق[٣]. وفي النهاية، كانت ثلاثة أسابيع قد مضت قبل أن يتمكن الإسرائيليون من السيطرة على الموقف، بحيث أبعدوا السوريين إلى ما وراء خطوط الهدنة للعام ١٩٦٧ وعبروا قناة السويس إلى «أفريقيا» مهدّدين بتدمير الجيش الثالث المصري المحاصر. لكنهم على الرغم من ذلك لم يسجلوا أي شيء يشبه النصر الساحق الذي كانوا قد اعتادوه. وكان هذا بحد ذاته نكسة لفلسفتهم الأمنية ككل. فالعرب لم يتجرأوا فقط على تحدي قوتهم التي «لا تقهر» ـ وهذا بحدّ ذاته سيىء ـ بل تمكنوا كذلك، عبر تدمير خط بارليف، من تسديد ضربة موجعة لهذه القوة على الرغم من كل هالة الافتراضات المحسومة التي كانت تقوم عليها. كانت حرب أوكتوبر زلزالاً؛ فقد شكلت تحولاً جذرياً في ميزان القوى في الشرق الأوسط جاء على حساب إسرائيل. فلأول مرة في تاريخ الصهيونية، حاول العرب فرض أمر واقع بقوة السلاح ونجحوا جزئياً في ذلك. لم تكن النكسة عسكرية فقط؛ فقد أثرت في كل العوامل، النفسية والعقائدية والدبلوماسية والاقتصادية، التي تشكل قوة أي أمة ومنعتها. لقد دفع الإسرائيليون ثمناً باهظاً لمجرد إيصال مهاجميهم إلى نقطة اللاحسم. فخلال ثلاثة أسابيع، خسروا بحسب أرقامهم الرسمية ألفين وخمسمائة وثلاثة وعشرين رجلاً، أي مرتين ونصف المرة عدد الذين فقدهم الأميركيون، في حسبة نسبية، في السنين العشر التي استغرقتها حرب فيتنام. وقد

نجمت عن الحروب السابقة كميات كبيرة من الكتب المنمقة التي تستذكر النصر، لكن أول كتاب ظهر هذه المرة كان «هامهدال» («النقص»). في العام ١٩٦٧، ألقى الجنرالات الإسرائيليون، رفاق الجميع، محاضرات في جماهير تكن لهم الإعجاب حول حملاتهم المختلفة. أما في العام ١٩٧٣، فلم يكن قد مضى على اندلاع القتال إلا وقت قصير حين بدأوا يتبادلون الاتهامات وأسوأ الشتائم على صفحات الصحف المحلية والعالمية؛ ولاحقاً، واجهت أمهات الجنود القتلى وزوجاتهم النجم الآفل موشيه دايان بصرخة «قاتل». وتلت الحروب السابقة استعراضات عسكرية فخمة وعروض لغنائم الحرب، كانت تُقام يوم عيد الاستقلال؛ لكن شيئاً من هذا لم يحدث هذه المرة. بل إن الإسرائيليين علموا بعد فترة وجيزة أن معرضاً كبيراً للأسلحة المغتنمة افتُتِح في القاهرة. وللمرة الأولى كذلك، شهد الإسرائيليون المشهد المذل للأسرى الإسرائيليين يُستَعرضون منكسي الرؤوس على التلفزيونات العربية.

وفيما أنعشت حرب العام ١٩٦٧ الاقتصاد الإسرائيلي المتهاوي، كادت حرب العام ١٩٧٣ أن تدمره. فقد أكد وزير المالية بحزن: «إننا وأولادنا وأحفادنا وأحفاد أولادنا سنضطر لدفع ثمن هذه الحرب»[٤]، وقد تلت نبوءته سلسلة إجراءات تقشف متشددة، خفّضت بشكل كبير مستويات المعيشة، ما شكل تناقضاً صارخاً مع الأرباح الطائلة التي جنتها الدول العربية النفطية. لقد اكتمل اعتماد إسرائيل الاقتصادي على الولايات المتحدة، التي باتت تمنحها ما يصل إلى ألفين وخمسمائة مليون دولار أميركي في السنة. وكانت عزلتها الدبلوماسية مخيفة أيضاً، فلم يبق لها صديق حقيقي غير الولايات المتحدة. وعلى خلاف التوقعات الإسرائيلية، تمكن العرب حقاً من استغلال سلاح النفط بنجاح؛ فقد اكتشفوا بسرعة أن مساندتهم لآرائهم المعنوية والسياسية بتهديدات مادية جعلت الدول الصناعية الأوروبية واليابان تعيرها أذناً أكثر تعاطفاً.

لكن الأمر الأكثر إقلاقاً تمثّل في أن الحرب خلقت هواجس أعمق، وأطول أمداً من دون شك، حول مستقبل الصهيونية والدولة اليهودية بأكمله. وكان الشبان، ولا سيما الجنود العائدون، أكثر من عبّر علناً عن هذه الهواجس. فقد سألوا، هل لهذا البلد مستقبل حقاً؟ هل يجب أن تكون إسرائيل خيارنا الوحيد؟ كان من المفترض بالصهيونية أن تكفل وجوداً للشعب اليهودي في وطنه، لكن أليس وجود اليهود الذين يعيشون في إسرائيل في خطر أكبر قولاً وفعلاً من أي مكان آخر في العالم؟ بعد وقف إطلاق النار،

كتب جندي في «هآرتس» ما يلي:

احتفلت بيوم مولدي في صحراء سيناء، وحدي وتحت الأرض... فكرت في الأبناء الثلاثة الذين أجهد لتربيتهم - ليخوضوا حروباً في المستقبل - وبزوجتي التي يهزها القلق وبمكتبي المهجور... دارت في رأسي أغرب الأفكار. الفكرة الأولى: متى سينتهي هذا؟ الفكرة الثانية: لماذا؟ لماذا حصل هذا؟ الفكرة الثالثة: ألم يمكن منع هذا بأي ثمن؟ أحاول أن أسبر أغوار الأفكار الخاصة بكل هؤلاء الدعائيين، هؤلاء المتشائمين السوداويين الذين كانت قوة السلاح بالنسبة إليهم - يا للعمى المحزن - الأمر الوحيد ذا المعنى. لماذا لا يحاولون سبر أغوار الأفكار الخاصة بالعدو؟ لماذا لا يفهمون أنه دُفع إلى المعركة، إلى المسلخ، لأن ذلك كان مخرجه الوحيد، لأنه لم يكن يملك خياراً آخر...؟ ما الذي فعلناه جدياً من جانبنا لطرد النوايا الإجرامية من أذهان مناوئينا خلال السنوات الست التي مرّت منذ هزيمتهم الرهيبة والمشينة في حرب الأيام الستة؟[٥].

ومضى أستاذ جامعي أبعد من ذلك:

لم يُرتكَب الخطأ في السنوات الست الماضية، بل في السنوات الخمس والعشرين الماضية، أي منذ توقيع اتفاقيات رودس. فلطالما قامت سياستنا أساساً على الفكرة القائلة إن وضعاً دائماً من اللاسلام ومن الحرب الكامنة هو الوضع الأفضل لنا وإن المحافظة عليه واجبة بأي ثمن... وفي ما يخص السياسة الخارجية والأمنية، كنا نصبح أقوى سنة بعد أخرى في وضع من النزاع الداهم حيث من المحتمل أن يندلع القتال الفعلي من وقت إلى آخر. وستكون الحروب من هذا النوع قصيرة معظم الأحيان كما ستكون النتائج مضمونة سلفاً، فالفجوة بيننا وبين العرب تتزايد. وهكذا سننتقل من احتلال إلى المزيد من الاحتلال. وقد سادت هذه السياسة الشريرة والمجرمة لخمس وعشرين سنة كما توقع واضعوها. لقد قادتنا إلى الأزمة التي نعيشها حالياً بعد أن انهارت كل فرضيات هذه السياسة... لم نسعَ إلى السلام خلال خمس وعشرين سنة - كل الإعلانات في هذا الصدد لم تكن أكثر من بيانات مزوّقة أو أكاذيب متعمدة. ليس هناك بالطبع من ضمان بأننا كنا لنحقق السلام مع العرب لو أردنا ذلك. لكن من الواجب التأكيد بشدة على

أننا لم نمتنع فقط عن محاولة السعي إلى السلام، بل عطّلنا كذلك، عن سابق تصور وتصميم، كل احتمال للقيام بذلك[٦].

أقلقت أفكار من هذا النوع القيادة. واستنتجت وزارة التربية وجوب «تعميق الوعي الوطني» في المدارس[٧]. لكنها بقيت أفكاراً خاصة بأقلية. فالأكثرية، حيث لم تنحرف إلى مناحم بيغن وتطرفه التعديلي، لجأت إلى الشعار الصهيوني القديم «إين بريرا» («لا خيار»). وكانت غولدا مائير، رئيسة الوزراء، خير معبِّر عن ذلك: «لقد قمنا بكل شيء لتجنّب الحرب. وأستطيع أن أقول بضمير مرتاح إننا لم نهمل أي فرصة للسلام»[٨]. وحين شُكِّلت لجنة تحقيق رسمية تحت الضغط الشعبي، لم تُمنَح سوى صلاحية النظر في «النواقص» التي شابت العمل الحربي الفعلي. وقد تجنّبت الحكومة تحديداً القضايا التي كان يجب على هواجس الأقلية المثقفة أن تثيرها، أي البحث في النواقص الحقيقية، النواقص السياسية، التي تسبّبت بالحرب في البداية. لكن ذلك كان أكثر مما يمكن توقّعه. فطرح السؤال عما «دفع العدو إلى المعركة» كان سيستوجب بحثاً عميقاً في ماضي إسرائيل، يصل إلى أبعد من حرب الأيام الستة، وأبعد حتى من اتفاقيات رودس، وإبرازاً لتلك القضايا المعنوية التي تناولتها أقلية صغيرة من الصهاينة منذ أيام هرتزل، والتي دفنتها الأكثرية، مثل غولدا مائير، على خلاف ذلك، وببساطة، إلى اللاوعي المفترض أنه يحمل شعوراً بالذنب. كما أن طرح أسئلة ذات علاقة حقيقية بالموضوع حول ما دفع المصريين والسوريين الذين كان بلداهم لا يزالان قائمين في الأساس كان سيؤدي حتماً إلى طرح سؤال آخر أصعب بكثير: ما الذي يدفع الفلسطينيين الذين خسروا كل ما يملكونه؟

لا وجود لشيء اسمه الفلسطينيون

لم تكن حرب أوكتوبر حرب الفلسطينيين. فمنظماتهم العسكرية ـ الفدائيون أو «جيش التحرير الفلسطيني» ـ لعبت فيها أدواراً ثانوية جداً. لكن ما تلاها كان أكبر بروز ملحوظ لحظوظ الفلسطينيين منذ طردهم من منازلهم في نكبة العام ١٩٤٨.

لقد بذل الإسرائيليون كما رأينا[٩] كل ما بوسعهم بعد العام ١٩٤٨ لقمع شعور الفلسطينيين بالهوية والقضاء على كل الأفكار المتعلقة بوجود وحدة فلسطينية. فقد قمعوا المواطنين الفلسطينيين عندهم، أي «الداخليين» الذين بقوا، وهددوا، من خلال سياسة الانتقامات، «الخارجيين» الذين كانوا قد لجأوا إلى الدول العربية المجاورة.

وكانت الفكرة من وراء هذه الإستراتيجية تقوم ببساطة على أن الفلسطينيين سيختفون من الوجود في نهاية المطاف. أي أن اتفاقيات الهدنة ستفسح المجال أخيراً لتسوية نهائية لا يكون فيها أي مكان للفلسطينيين كشعب يتمتع بالخصائص التاريخية والثقافية والجغرافية المترتبة على ذلك. فقد حل شعب آخر محلهم. وفاز الإسرائيليون مع مر السنين بدعم دولي متزايد لتسوية من هذا النوع. لقد ارتبط كل شيء بمسألة اللاجئين الفلسطينيين. فعودتهم كانت ستفضي إلى إعادة تكوينهم كشعب، أما توطينهم في مكان آخر، فسيفضي إلى اختفائهم كشعب يمثل تاريخ مشكلة اللاجئين، كما هو مسجل في حوليات الأمم المتحدة، مقياساً أنيقاً لحظوظ إسرائيل. فالكونت برنادوت، الوسيط الدولي الصريع الذي كان أول من ألمّ بالمشكلة، لم يكن لديه كما رأينا[١٠] أي شك في الحل المناسب لها. وكان هذا الحل يتمثّل بحق اللاجئين غير المشروط بالعودة. وكان ذلك بالنسبة إليه جزءاً ضرورياً من أي «تسوية معقولة»، كما كان مقتنعاً أن صدور «قرارات سياسية حازمة» عن الأمم المتحدة كفيل بجعل الجانبين «يخضعان» لهذه التسوية[١١]. لكن قرارات حازمة من هذا النوع لم تصدر. وبعد مصرعه، ناقشت الأمم المتحدة مقترحاته؛ وخلال المناقشة، خاض المعركة بالنيابة عن إسرائيل التحالف نفسه بقيادة الولايات المتحدة الذي مرر قرار التقسيم عبر الجمعية العمومية في العام السابق. صحيح أنه تقرر ـ في القرار الرقم ١٩٤ (III) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ ـ أن «اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يُسمَح لهم ذلك في أقرب وقت مرتقب». لكن، مقارنة بما سعى إليه برنادوت، كان القرار ضعيفاً وغير دقيق؛ لقد اعتمد تنفيذه على النية الطيبة لإسرائيل؛ وفشل في تحديد الجهة التي ستعيد اللاجئين.

وعلى الرغم من عدم فاعلية القرار، فقد أيدته إسرائيل تأييداً لفظياً، أقله في البداية. فلكونها صنيعة الأمم المتحدة، الوحيدة في هذا الإطار، لم تكن إسرائيل من حيث المبدأ ذات سيادة بالمعنى نفسه كما هي الحال مع الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر. فقد ضُمِّنت بعض الضوابط لسيادتها في الميثاق نفسه الذي نص على قيامها. وقد كانت تعترف بذلك كلما تعرضت للضغط. فالدولة الجديدة ـ ممثلة بشخص أبا إيبان، ممثلها في الأمم المتحدة ـ لم تفز بعضوية المنظمة الدولية الممنوعة عليها إلا بعد أن أقرّت فعلاً بالمتطلبات المتضمَّنة في حقها بالوجود. وحين سُئِلت بعد قبول عضويتها إن كانت ستتعاون مع الجمعية العامة في تسوية مشكلات قائمة مثل مشكلة اللاجئين أو كانت

على العكس من ذلك ستتمسّك بإحدى مواد ميثاق الأمم المتحدة التي تتناول الحقوق السيادية للدول المستقلة، قال إيبان إنها ستتعاون مع الجمعية. وأضاف: «بحسب شعوري الخاص، سيكون من الخطأ أن تلجأ الحكومات المعنية، في ما يخص موضوع اللاجئين، إلى حقها القانوني بمنع الناس من الوصول إلى أراضيهم»[١٢]. وفي تلخيصه للنقاش، قال الموفد الكوبي إن إسرائيل قدّمت ضماناً بأنها ستعتبر مشكلة اللاجئين خارج نطاق سلطتها الوطنية.

لكن التأييد اللفظي لم يستمر لدورة إضافية غير ضرورية من دورات الأمم المتحدة. فقد أصبحت إعادة تأكيد القرار ١٩٤ من بين الإجراءات الرتيبة في الجمعية العمومية. لقد كان الموضوع يُطرَح من جديد كل عام، فتواجهه إسرائيل بثبات، معلنة تمسّكها الغيور بـ «سيادتها» و«سلطتها الوطنية». ولم تكن الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى منذ البداية أكثر احتراماً بكثير للقرار ١٩٤ مقارنة بإسرائيل نفسها. فقد عملت هذه الدول بجهد لضمان استيعاب اللاجئين في الدول المضيفة لهم. وخلال الخمسينيات والستينيات زارت الشرق الأوسط بعثة فاشلة إثر أخرى ووضعت خططاً تميّزت بافتراض مضمر مشترك بغض النظر عن تعارضها في بعض النواحي. وتمثّل ذلك في أن اللاجئين يمكن أن يقتنعوا بقبول التوطين خارج فلسطين التي كانوا يعتبرونها لهم إن نالوا الحوافز المادية المناسبة - التعويضات والمساعدات المالية ومشاريع التنمية الإقليمية. وفي العام ١٩٥٢، حققت إسرائيل نجاحاً مهماً آخر في الأمم المتحدة. فقد جرت الاستعاضة عن «المسألة الفلسطينية» - كما كانت حتى ذلك الحين توصف رسمياً في جدول أعمال الجمعية العامة - بـ «التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)». وعاشت «المسألة الفلسطينية» أكثر في مجلس الأمن؛ فقد بقي كل أمر يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي يُناقَش تحت هذا العنوان. لكن بعيد حرب العام ١٩٦٧، آخر وأروع الفتوحات الصهيونية الكبرى، أطلقت إسرائيل رصاصة الرحمة على «المسألة الفلسطينية» في مجلس الأمن؛ صار الاسم «الوضع في الشرق الأوسط». وقد التزم هذا التغيير قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الشهير، الذي صدر برعاية بريطانية في تشرين الثاني ١٩٦٧، والذي يُعتبَر نصاً مقدّساً لدى صانعي السلام، فقد قلّص «المسألة الفلسطينية» إلى تحقيق «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»[١٣]. لقد أصبح انقراض الفلسطينيين شبه مكتمل في ذلك الوقت. هذا ما بدا على الأقل للقيادة الإسرائيلية النشوى بانتصاراتها. بل إن الفلسطينيين لم يكونوا موجودين أصلاً، كما أكد بعض

الإسرائيليين. ففي العام ١٩٦٩، قالت رئيسة الوزراء غولدا مائير ذلك فعلاً. «لم يكن الأمر وكأن شعباً فلسطينياً وفي فلسطين يعتبر نفسه شعباً فلسطينياً وجئنا ورميناهم خارجاً وأخذنا بلدهم منهم. هم لم يوجَدوا قط»[١٤]. ولم يبدِ سلفها ليفي إشكول احتقاراً أقل، على الرغم من أنه يُعتبَر عموماً من المعتدلين: «ما هم الفلسطينيون؟ حين جئت إلى هنا كان هناك مائتان وخمسون ألفاً من غير اليهود، معظمهم من العرب والبدو»[١٥]. صحيح أن رؤساء الوزراء يمكنهم أن يقولوا أقوالاً طائشة وسيئة الحسبان مثلهم مثل أي شخص آخر، لكن هذه الأقوال الغريبة أبعد ما تكون عن ذلك. لقد عكست الحاجة الصهيونية المتأصلة إلى إعادة كتابة التاريخ؛ وقد تناغمت مع العناوين العريضة التي أمكن لوزير التربية أن يضعها بكل جدية لمصلحة الأساتذة الإسرائيليين: «من المهم أن يعرف شباننا أننا حين عدنا إلى هذا البلد لم نجد أي أمة أخرى كانت قد عاشت هنا لمئات السنين. فالعرب الذين وجدناهم هنا وصلوا قبل عقود قليلة من وصولنا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته كلاجئين فروا من القمع الذي مارسه محمد علي في مصر»[١٦].

رؤية العودة

لم ينقرض الفلسطينيون بالطبع، فيما أخفى كلام مائير وإشكول من دون شك، في طيات تطرفه الأعمى، وعياً قلقاً بالحقيقة ـ الحقيقة التي تحمل مفارقة ـ التي تقول إن الصهيونية، فيما كانت تبلغ ذروة قوتها وتقديرها الذاتي، كانت تتعرض للتهديد من قبل صهيونية معاكسة. لقد استغرقت وقتاً طويلاً لترى النور. لكنها كانت دائماً متوقعة. فبعد أن غادر الفلسطينيون فلسطين، سرعان ما قرروا العودة. لذلك كانت الجهود المرعية أميركياً لتوطين اللاجئين غير مجدية إلى الحد الذي عرفته. ويُقال أحياناً إن سحر العودة قد تم زرعه والحفاظ عليه اصطناعياً من قبل سياسيين يفتقرون إلى الضمير، وإن مخيمات اللاجئين بقيت قائمة عن عمد لتكون موئلاً لكراهية إسرائيل. قد يكون صحيحاً أن الفلسطينيين عانوا أكثر من أي شعب آخر من السياسيين المفتقرين للضمير، بمن فيهم سياسيوهم هم؛ لكن لو صح ذلك قطعاً، لا تصح النتيجة، فالفلسطينيون العاديون لو تُرِكوا لأنفسهم لما تخلّوا عن آمال العودة. ويمكن القول بطريقة مماثلة إن السياسيين، إن أنجزوا شيئاً، إنما زعزعوا العودة وأضعفوها في أذهان الناس بسبب استغلالهم لها. بيد أن ما كان صحيحاً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية قبل النكبة بقي صحيحاً بالقدر نفسه بعدها: لقد جاء دافعها الأساسي من الناس، لا من السياسيين.

تركت النكبة نصف مليون فلسطيني من دون زعماء وفي حال من التشتت والضعف. وبالنسبة إلى معظمهم خلال شهور اليأس الأولى في المنفى، كان الاهتمام المباشر يتمثل في البقاء على قيد الحياة. وقد حاول من توافرت لهم الإمكانات والمهارات، ولا سيما أبناء المدن من الطبقة الوسطى، إعادة بناء حياتهم أينما استطاعوا ذلك. أما الأغلبية الفقيرة، المتمثّلة خصوصاً بالفلاحين، فبقيت إلى هذا الحد أو ذاك حيث تقطّعت بها السبل بعد فرارها المذعور من فلسطين؛ لقد جرى جمعهم في المخيمات التي أُقيمت برعاية الأمم المتحدة في لبنان وسورية والأردن وغزة وتاخمت حدود الدولة الجديدة. لم يمتلك الفلسطينيون إرادة جماعية خاصة بهم، ولم يكونوا يستطيعون إليها سبيلاً في تلك الظروف. وليس مفاجئاً أن سياسات المنفى كانت سلبية الطابع في البداية. فقد غادر معظم اللاجئين منازلهم معتقدين أنهم سيعودون إليها بسرعة بعد انتهاء القتال. وبمواجهة قسوة إسرائيل المنتصرة، أنشأوا لأنفسهم منطقاً معاكساً يتسم بالعداء. فقد قالوا لأنفسهم، حسناً، قد لا نستطيع العودة إلى الوطن الآن، لكن لا يظنّن أحد أننا سنقبل وطناً آخر. لم يعن ذلك أنهم اختاروا البقاء في المخيمات حين حظوا بفرصتي العمل والحياة الأفضل. لقد جاءت الفرصتان لعشرين في المائة تقريباً من المجتمع الفلسطيني[١٧]. لكنه عنى إبداء مقاومة شرسة للمخططات التي كانت تُسوَّق لمصلحة إسرائيل بشكل مكشوف؛ كانت «منظمة مكافحة برامج توطين اللاجئين» نتاجاً نموذجياً لتلك الفترة. كما عنى إبداء مقاومة من نوع أقل منطقية. فبسبب تشكيكهم الذي بلغ حد الارتياب المرضي، مال اللاجئون تلقائياً إلى رفض كل شيء، مهما كان حميداً أو مرغوباً بحد ذاته، إذا ما اشتموا فيه رائحة التوطين. وكان أي تحريض بسيط يدفعهم إلى التظاهر احتجاجاً على أي محاولة لرفع البؤس عن كاهلهم. ففي العام ١٩٥٨، مثلاً، تظاهروا ضد زراعة الأشجار على الرغم من معرفتهم أنها ستوفّر لهم الظل من شمس الصيف الحارة.

وتطور بسرعة سحر كامل حول العودة. فسكان المخيمات بشكل خاص قلما تحدثوا عن موضوع آخر. لقد حولوا العودة إلى هاجس. إلا أن طريقة العودة لم تكن واضحة على الإطلاق في أذهانهم. كانوا واثقين من أمر واحد؛ أمر واحد كان واضحاً بحد ذاته وغير جدير بالنقاش؛ إنهم لا يستطيعون استعادة ما فقدوه بالقوة بغير القوة. لقد سادت العودة كل شيء، لكن فكرة العنف، العنف العادل والضروري، تفرّعت عن الفكرة الأولى بشكل حتمي. لقد حددت العودة طقوس المخيم وشعاراته؛ وغُمِس الأولاد فيها منذ ولادتهم. فقد ازدانت المدارس بصورة لفلسطين ولـ «الشهداء» الذين سقطوا في الصراع

من أجل الحفاظ عليها. وسُمّيت الصفوف والفرق الكشفية بأسماء البلدات الفلسطينية المعروفة. وجرى تأطير خريطة الوطن الضائع المعلقة بكثرة باللون الأسود؛ وعُلّقت عليها صور للمساجد وللاجئين في مخيماتهم؛ وعبر صحراء النقب طُبع شعار بالخط الأسود يقول: «راجعون حقاً» وفي خلفية الكلام صور للمشاة والدبابات والطائرات وكان اليوم المدرسي للاجئين يبدأ بوقوف الأولاد متأهبين وهم يقسمون:

فلسطين وطننا،
غايتنا العودة،
الموت لا يخيفنا،
فلسطين لنا،
لن ننساها.
لن نقبل وطناً آخرا
نعاهدك فلسطيننا أمام الله والتاريخ
أننا سنقدم دماءنا لك![١٨].

وضمّخت العودة الشعر الفلسطيني الذي شهد إنتاجه غزارة. وقد برر كمال ناصر، المسيحي، بطريقته، مستقبل العنف الذي راح «شهيداً» له بعد أن اغتاله الإسرائيليون بوصفه ناطقاً باسم «منظمة التحرير الفلسطينية»:

يشعل اللاجئون باستمرار
في مخيماتهم، في عالم الظلام هذا،
جمرات الثورة،
مستجمعين القوة، من أجل العودة،
لقد فقدوا إيمانهم بمبدأ المحبة،
حتى هنا في أرض المحبة والسلام هذه،
تبكي حقوقهم السليبة في قلوبهم،
يلهبها البؤس والجوع.
في يأسه من الحشد المستمر،
ينشر العدو السم والبغض في الخارج:
«إنهم شيوعيون»، يقول، «آمالهم كاذبة،
فلنقتل آمالهم بالعودة!»

ويشرح تبريره المسيحي لإنكار المحبة والسلام في «ترنيمة الكره»: «أقوم بذلك بسبب عذاب الإنسانية الحالي في موطني».

لو رآها يسوع الآن،
لعلّم «الجهاد» بالسيف!
الأرض التي كبر فيها
أنجبت مليون عبد.
لماذا لا يثور،
وينهي هذا الحساب، السن بالسن والعين بالعين؟
فعلى الرغم من كل تعاليمه
خنجر الغرب يقطر دماً...
يا رسول السماح! في محنتنا
لا ينفع السماح ولا المحبة![١٩].

كانت العودة مثالاً عاطفياً في حد ذاتها؛ لكنها تعززت بأمر آخر. فقد تنافست الأنظمة العربية بين بعضها البعض في إخلاصها للقضية الفلسطينية. وقد حملت موجات الأثير كلامها الخطابي عن الحرب. وكانت إذاعة «صوت العرب» القاهرية تبدأ برنامجها اليومي عن فلسطين بأغنية «راجعون». لكن أداء الأنظمة لم يكن بمستوى كلماتها. بل إن الفلسطينيين كانوا كثيراً ما يُشعَرون بأنهم محتقرون وغير مرغوب فيهم في الدول التي كانت تسميهم أشقاء. وفي كتابه «المحرومون»، يصف فواز تركي كيف ترعرع في مخيم للاجئين عند أطراف بيروت:

> تمثّلت المفارقة في معاناتي بأنني حين كنت أنمو لم يكن بعبعي اليهودي (على الرغم من الدعاية المستمرة التي أخضعتنا لها إذاعة القاهرة)، ولا الصهيوني (إن كنت حقاً أعرف الفرق)، ولا الإمبريالي أو داعمو دولة إسرائيل وحماتها الغربيون، بل كان العربي. العربي الذي كان يمشي في الشارع ويسألك إن كنت قد سمعت النكتة التي تقول إن فلسطينياً قام بكذا وكذا... العربي في قسم الأجانب الذي كان يريدك أن تنتظر بخنوع إجازة العمل الخاصة بك، العربي في قسم الشرطة الذي كان يشعر أنه يملك تفويضاً مطلقاً بإساءة معاملتك، العربي الذي كان يرفضك، والأهم، العربي الذي أخذ منك شعورك بالأمل وشعورك بالاتجاه. كان البعبع الذي كنت تراه كل صباح

وكل ليلة وكل عام جديد وكل عقد جديد يعذبك ويحقّرك وينزع عنك إنسانيتك ويكرّس عبوديتك. وبالنسبة إلى الفلسطيني، الفلسطيني الشاب، الذي يعيش وينمو في المجتمع العربي، كان الإسرائيلي العدو في السياق النظري؛ لم نكن نراه أو نعيش تحت نيره أو، بالنسبة لكثير منا، نتذكره. إن العيش في مخيم للاجئين ومعاناة الجوع أشعرانا أن أسباب مشكلتنا كانت مجردة، فيما أسباب استمرارها كانت حقيقة[٢٠].

فاقمت التوترات الجديدة في المنفى حقداً قديماً يتمثل في الشعور بأن الحكومات العربية، في عقمها وريائها الأخرقين، كانت مسؤولة إلى حد كبير عن ذلك المنفى منذ البداية. وقد وصف شاعرٌ جامعةَ الدول العربية بما يلي:
على أراض غريبة سقطوا

كالنجوم، إخواني اللاجئون،
لو بقوا في ساحة المعركة
في فلسطين، لنضالهم.
لو حملوا عبئهم بأنفسهم،
ولم يؤمنوا بجامعة الأشباح،
لكانوا قد نالوا المجد
بسيوفهم وتحت راياتهم..[٢١].

خلال ذلك العقد الأول من المنفى أو أكثر منه بقليل، لم تجد العودة تعبيراً هادفاً أكثر من العرقلة المازوشية التي مارسها سكان المخيمات والطقوس المهيبة والخيال الشعري. فهي لم تملك مادة سياسية غنية، إذا تجاوزنا عن المادة العسكرية. وقد بدا شعراء العودة غير واقعيين بشكل ميؤوس منه؛ كانوا يخالفون الوقائع. لكن هل كانوا كذلك فعلاً؟ أو هل كانوا على الأقل أكثر لاواقعية من الصهاينة أنفسهم حين بدأوا ينشرون أفكارهم بمواجهة حقائق كانت حقاً صعبة للغاية؟ كان هذا هو السؤال الذي طرحه الباحث الفلسطيني أ. ل. طيباوي في العام ١٩٦٣ حين درس الأدبيات المتنامية للعودة واستنتج أن هذه المشاعر لم تكن أقل قوة من تلك التي حملها كاتب المزامير: «إن نسيتك يا أورشليم...»[٢٢]. فلطالما كانت المشاعر من هذا النوع مصدراً للثورات الكبرى بعد أن تكون قد بدت خيالية في البداية. وبالنسبة إلى طيباوي، كانت الصهيونية العربية قد دخلت طور التكوين.

صعود «فتح»

لم يعر أحد انتباهاً كبيراً لمجلة غامضة، بدائية الإنتاج، كانت تصدر شهرياً في بيروت، وبدأت تُوزَّع في العالم العربي أواخر العام ١٩٥٩. كانت «فلسطيننا» تخاطب قراءها باستمرار بـ «أبناء النكبة». وكانت تتألف من نحو من ثلاثين صفحة، ولا تنشر أي إعلانات، فتوزيعها كان محدوداً. وكانت محتوياتها ـ افتتاحياتها ومقالاتها وتقاريرها وقصائدها ورسائلها وشعاراتها ـ مكرّسة تماماً للقضايا الفلسطينية. ولم ينتبه الإسرائيليون إلا في أواسط العام ١٩٦٤ إلى أن المطبوعة الغامضة كانت تخبىء وراءها أكثر مما كانت العين تراه[٢٣]. كانت «فلسطيننا» ـ أو «فلسطيننا ـ نداء الحياة»، إذا أردنا إعطاءها اسمها الكامل ـ بوقاً لمنظمة قررت ترجمة حلم العودة إلى واقع. وكانت المنظمة تُدعَى «حركة التحرير (الوطني) الفلسطيني»؛ وكانت الأحرف الأولى من الكلمات الثلاث تعطي إذا قُرِئت عكسياً الاسم الذي أصبح اليوم على كل شفة ولسان: «فتح». وتعني الكلمة «الكشف» أو «الانتصار»، لكن بما أنها اسم السورة الثامنة والأربعين من القرآن، فإن لها كذلك وقعاً ذا معانٍ أعمق على الأذن العربية. وقد ساهمت «فتح» في المطبوعة الجديدة كل شهر بعمود أسمته «رأينا». ومع أنه لم يكن موقّعاً، فقد كان يكتبه عادة خليل الوزير، الذي كان، مثل ياسر عرفات، أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة، والذي لا يزال إلى اليوم من بين أكثر قادتها تملّصاً ونفوذاً في الوقت نفسه.

كانت «فلسطيننا» ثمرة إحباطات عميقة. فقد كانت لغتها غاضبة ومرة، تعوّض في عنفها المتهور والفظّ عما كان ينقصها من الفصاحة. وكان هدفها الأول ـ كما كان يدل اسمها ـ أن توجه «نداء الحياة» إلى الفلسطينيين لكي يستعيدوا هويتهم وهدفهم المشتركَين. فالفلسطينيون في الواقع، وإن لم ينقرضوا، كانوا ساكنين سياسياً منذ النكبة. والمفارقة أنهم وجدوا أنفسهم أبعد عن صراعهم الخاص من غيرهم من العرب.

> أين أنتم أيها المشردون... يا أبناء النكبة؟ أين؟ هل أنتم مجرد حطام، مجرد غثاء منتشر هنا وهناك...؟ كيف تعيشون؟ كيف أصبحتم؟ هل تعيشون مع أقربائكم وأنسبائكم، أم هل أنتم مشتتون في أقاصي الأرض؟ هل اغتنيتم، يا أبناء النكبة، أم ما زلتم تجرجرون السنوات في ظل الجوع والمرض؟ يا أبناء النكبة، لا يمكنكم أن تنسوا تلك النكبة الرهيبة، بعد أن عشتموها، سواء أصرتم أغنياء وتعيشون برخاء أم كنتم بؤساء في المخيمات. إن فقدان الأرض والعرض يبقيكم في بوتقة النكبة...[٢٤].

إن مصيرنا يتشكل، لكن صوتنا غير مسموع. لا أحد يسألنا رأينا، لا أحد يهتم إن كان أي منا لا يزال موجوداً. هل سأل أحد منكم لماذا...؟ نقول لكم إن صوتكم، صوت الشعب الفلسطيني، لن يُسمَع حتى يقف أبناء فلسطين معاً صفاً واحداً، صف «الحياة أو الموت»، الصلب والمتماسك. ثم سترون العالم ينتبه لأبسط همسة منكم... نعم، مجرد همسة[٢٦].

لا يهم إن كانوا «أبناء النكبة، شرط أن يصبحوا من يدمرها»[٢٦]. ولا يمكن لذلك أن يعني سوى الاستعادة الكاملة لفلسطين ـ ليس التقسيم أو التوطين أو الهجرة ـ بل كل فلسطين، «واحدة وعربية»[٢٧].

هناك حقيقة أساسية ثابتة: رغبتنا الأساسية هي في الأرض، الأرض التي هي لنا، التي نعتبر فقدانها ليس مادياً فقط، بل والأهم من ذلك، تدنيساً لشرفنا الوطني، وصمة خزي وعار. إن أرضنا هي إذاً حريتنا، الأرض عرضنا... الأرض ـ ذلك حقنا... ذلك خيرنا، ذلك سلامنا. جعلناها ما كانت عليه. إن ذهب ذلك، إن سُلِب ذلك منا، يذهب كل شيء، يُسلَب كل شيء منا، وجودنا، إنسانيتنا، اسمنا. إن استعادة الشرف تتمثل في العودة إلى أرضنا المغتصبة. نعم ـ إنه كل ما يسرّع في زوال إسرائيل؛ الخير ـ الخير الوحيد، هو ما يؤدي إلى انهيار الدولة المغتصبة؛ والسلام ـ السلام هو الثأر؛ من جزاري دير ياسين، مجرمي القبية ونحالين.

هذه هي الحال النفسية التي نعيش فيها، نحن أبناء النكبة؛ هكذا نقيس المعنويات والمثل؛ بهذا الميزان نزين الأحداث. لقد قويت هذه المشاعر إلى درجة أننا نحب الحياة طالما أن الحياة تمكننا من البدء بالمعركة على وطننا، أرضنا، حريتنا وكرامتنا[٢٨].

بدت عودة فلسطين «واحدة وعربية» مرادفاً لخروج سكانها الحاليين. لم تتبنَّ «فلسطيننا» موقفاً واضحاً ونهائياً حول هذه المسألة. فقد كانت مشغولة بـ «التحرير»، لذلك لم تكرّس الكثير من التفكير لما يمكن أن يأتي بعده. لكن مساهميها المختلفين اعتبروا، كما يبدو، إخراج اليهود أمراً حتمياً ـ كان ذلك عبارة عن إجماع سليم ومسلم به؛ ولم يكن التعبير عنه يتجاوز الإيحاء أكثر الأوقات ـ في تعابير كانت تتكرر باستمرار مثل

«استئصال الكيان الصهيوني» و«تدمير الوجود اليهودي». لكنه كان مكشوفاً أحياناً:

ماذا يجب أن نفعل باليهود ـ المليونين من المغتصبين اليهود؟ سنقول لهم ما قاله صلاح الدين للصليبيين. عودوا إلى البلاد التي أتيتم منها. إلا إذا استطعتم أن تثبتوا أنكم كنتم في فلسطين قبل وعد بلفور الجائر في العام ١٩١٧، عندها تكونون جيراننا وإخواننا في الوطن، بأرضكم وأملاككم. وعندها أهلاً بكم، أهلاً بكم حقاً. فالجريمة لم تكن جريمتكم، لم تكن من عمل أيديكم، بل جريمة الصهيونيّة الشريرة والإمبريالية[٢٩].

كيف يمكن إتمام العودة؟ لم يكن من جدوى من الاعتماد على الآخرين. ليس على المجتمع الدولي الذي أصدر، عاماً بعد عام، قرارات طاهرة لم يتصرّف على أساسها. كما أن تعاطف العالم «يطال الثوريين أكثر مما يطال المستعطين»[٣٠].

لا يمكننا أن نكتفي بالبكاء والعويل... لا يمكننا أن نكتفي بتلاوة مآسينا وتكرار شكاوينا. علينا أن نعد أنفسنا ـ نحن وحدنا ـ لحل مشكلتنا بطريقتنا الخاصة. لا يمكننا أن نكتفي بالجري إلى الأمم المتحدة، التي تسيطر عليها أميركا والدول الإمبريالية التي تدور في فلكها. لا يمكننا أن نعتمد على ضمير العالم كما تمثّله الأمم المتحدة، التي تتحدّث باسم الثنائي الكريه ـ الصهيونية والإمبريالية[٣١].

ولم يكن كذلك من جدوى من الاتكال على الدول العربية التي كانت:

...قد اكتفت... بإذاعات هستيرية وتخديرية وخطابات مثيرة، نعرف جميعاً فحواها سلفاً... لقد كمّت الحكومات العربية أفواه الفلسطينيين، وكبّلت أيديهم، وحرمتهم حقهم في العمل في ما تبقى من بلدهم، وقاومت فكرة إعادة تجميعهم، وحولتهم إلى جمهور في مسرح، يصفق لهذا ويشتم ذاك..[٣٢].

لقد التحقتم بجهات كثيرة، وقاتلتم من أجل قضايا كثيرة... ماذا كانت النتيجة؟ هل استعدتم شرفكم؟ أو شبراً من أرضكم؟ هل خفف أي من الشعارات يأسكم؟ لقد بقيتم مشتتين، من دون شرف، أو هوية فردية أو جماعية. فلنرفع شعار وحدتنا، شعار الثورة في فلسطين، ونضع هذا الهدف فوق أي هدف آخر[٣٣].

في السنوات الأولى لشتاتهم، أبدى الفلسطينيون بالطبع اعتماداً كبيراً على الدول العربية. ففي غياب أي منظمة خاصة بهم، منحوا ولاءهم الرئيسي لتشكيلة من القضايا العربية - اليسارية واليمينية والماركسية وقضية «الإخوان المسلمين» - في محاولة غير مباشرة لتعزيز قضيتهم هم. وكان الزمن زمن صعود القومية العربية، إذ كان مثال الوحدة لا يزال في ذروته الطاهرة، وكانت «القطرية» - الحفاظ على التقسيمات الاصطناعية للعالم العربي - تُعتبَر نظرية رجعية. وكانت الوحدة تعني القوة - القوة لقتال إسرائيل. فقد أكد شعار من شعارات المرحلة «أن القوة طريق تحرير فلسطين». وكان الرئيس عبد الناصر بطل العروبة الذي تركّزت حوله هذه الطموحات. وكان من الطبيعي بالنسبة إلى الفلسطينيين، في غياب «قطر» خاص بهم، أن يكونوا من أكثر الوحدويين حماسة. وكان عبد الناصر أملهم أيضاً. لكنهم كانوا من أول الذين تمردوا على النهج الناصري. فقد مر عقد من دون أن تشهد قضيتهم أي تقدم. وكانت إسرائيل تعزز قبضتها على فلسطين؛ وكان سكانها قد تجاوزوا المليونين؛ وكان عبد الناصر قد فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. ولم يكن الوقت لمصلحة العرب؛ وكان الاعتقاد بخلاف ذلك عبارة عن وهم خطير. صحيح أن الحكومات العربية قامت بمبادرات في الاتجاه الصحيح. فقد دمجت سورية والعراق وحدات فلسطينية خاصة في قواتها المسلحة. وفي العام ١٩٥٩ اقترح الرئيس عبد الناصر أن تشجع كل دولة مضيفة ضيوفها الفلسطينيين على تأسيس «منظمة تمثيلية شعبية» يمكن دمجها لاحقاً في كيان واحد، «الكيان الفلسطيني»، تمنحه الجامعة العربية وضعاً شبه حكومي. وفي مؤتمر قمة، عُقِد في كانون الثاني ١٩٦٤، توافق القادة العرب على إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية» بهدف «تنظيم الشعب الفلسطيني لتمكينه من لعب دوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره». لكن كانت كل هذه المبادرات مشبوهة بنظر الناشطين الفلسطينيين. فبالنسبة إليهم، لم تكن «م.ت.ف.» ما كانت تدعيه على الإطلاق؛ كانت على العكس من ذلك مصممة من قبل منشئيها، عبد الناصر وقادة الأنظمة العربية الأخرى، كوسيلة لاستعادة «الوصاية» على القضية الفلسطينية بعد أن باتت هذه الوصاية مهددة بالضياع الكامل بسبب فقدان اللاجئين لصبرهم بشكل متزايد.

اتُّهِم الفلسطينيون الذين تمردوا على النهج الناصري، حتى من قبل بعض مواطنيهم، بالعودة إلى الهرطقات «القطرية». لكن حادثتين ساهمتا في تجذر الهرطقات. كانت إحداهما انفراط عقد الوحدة المصرية - السورية في العام ١٩٦١، ما شكل مصدر إلهام

كبير للفلسطينيين، الذين رأوا أن عليهم القيام بالمثل من دون انتظار الرعاية غير الأكيدة للعالم العربي. ورأت «فلسطيننا» أن الشعارات العظيمة للوحدة والتغيير الثوري أصبحت ذرائع لمماطلة وتأجيل لا ينتهيان. لذلك عكست الشعارات التي أصبحت كما يلي: «تحرير فلسطين الطريق إلى الوحدة»؛ «بإخلاصي لثورتي، الثورة الفلسطينية، ثورة الشعب المشرد، سأحرر فلسطين وأوحّد أمتي العربية»[٣٤]. وهاجمت الجدال السياسي التقليدي؛ هي لم تكن يمينية أو يسارية؛ لم تكن لها آراء رسمية حول تنظيم المجتمع. كان ذلك أمراً مؤجلاً إلى ما بعد «التحرير». فحتى ذلك الوقت، كان اهتمام الفلسطينيين الوحيد يتمثل في «أن نكون أو لا نكون».

وبدا فقدان الصبر من المراوغة العربية في كل صفحة:

> تمر الأيام؛ تُعقَد المؤتمرات؛ مؤتمر الخبراء العسكريين العرب، مؤتمر الموارد العربية؛ مؤتمر وزراء الخارجية العرب؛ مؤتمر وزراء الإعلام العرب؛ مؤتمر القدس. لكن على الرغم من كل ذلك، يجري تحويل نهر الأردن؛ وتنتظر النقب وصول المياه، مع وصول المليون الثالث من المهاجرين الإسرائيليين، ثم المليون الرابع من المغتصبين اليهود. لو نظرنا نحن الفلسطينيين إلى أنفسنا، لوجدنا أننا ندور في حلقة مفرغة من العداوات العربية ـ العربية... الوضع يذكر بقصة الأطفال «من سيعلّق الجرس؟». تتحدث القصة عن عائلة من الفئران ابتُليت بهر. وقد تشاوروا بين بعضهم حول كيفية التخلص من الهر اللعين. وقرروا بعد نقاش طويل أن يعلقوا جرساً في رقبته يرن كلما تحرك. وهكذا يحذرون منه حين يقترب ويفرون من الخطر. لكن مشكلتهم الكبرى كانت من سيعلّق الجرس. وتلك هي مشكلتنا نحن أيضاً. فالمضحك المبكي أننا ثلاثة عشر هراً ممثلين بالجامعة العربية ولا أحد منهم يقترب ليعلق الجرس في رقبة الفأر الإسرائيلي. هل يمكن ترك هذا الوضع مستمراً...؟ لن يعلق ذلك الجرس سوى الفدائيين الفلسطينيين[٣٥].

الفدائيون ـ الرجال الذين يضحون بأنفسهم. العنف المسلح. حرب تحرير شعبية. كانت هذه الطريقة الوحيدة. «شعبنا، شعب النكبة، يعرف بالغريزة أن إسرائيل لن تختفي في كارثة طبيعية، أو بالإقناع، أو بقرار من المنظمات العربية والدولية، أو بالسياسات الفارغة والعقيمة»[٣٦]. لقد دلّت إسرائيل نفسها على هذه الطريقة. «تقول إسرائيل، «أنا هنا بحد

السيف»، علينا أن نكمل المقولة ـ «وبالسيف وحده سيتم إخراج إسرائيل»[٣٧]. ومن خلال تحولهم إلى فدائيين، كان الشبان في هذا الجيل يسيرون على خطى من سبقهم:

أيها الأبطال!
أين ثوار الأمس؟
أين رفاق المجاهدين؟
أين أبناء القسام،
وإخوان عبد القادر...؟[٣٨].

كل ما كانت تطلبه «فتح» من الحكومات العربية كان ألا تضع العراقيل في طريق الفلسطينيين، وأن تقيم حزام دفاعات حول حدود إسرائيل لتوفير الحماية من العمليات الانتقامية. لكن «فتح» لم تكن تثق كثيراً بالحكومات العربية، أو استعدادها للقتال، أو قدرتها على الانتصار في الحرب التقليدية التي كانت تزعم التحضير لها. لذلك سعت «فتح» إلى استقطاب الشعوب العربية، بدلاً من حكوماتها، حول «حرب تحرير شعبية» يمكن الانتصار فيها. وآمنت أن عمليات الفدائيين، المتزايدة مستوى وعنفاً، والمنطلقة من قواعد داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ستحظى بدعم العرب في كل مكان. فالإنسان العادي الذي لا يمكنه إلا أن يختار بين الأبيض والأسود في موقفه من عمليات المقاتلين سيرى أنه من الوطنية تقديم الدعم لهم ومن الخيانة معارضتهم، وسيقيّم حكومته استناداً إلى ذلك. وسرعان ما سترى النور «جبهة دعم عربية»، سيلتحق بها كل الوطنيين، بمن فيهم الجنود والموظفون الحكوميون. لذلك عاهدت «فتح» نفسها ألا تحمل السلاح في وجه أي جندي أو حاكم عربي، تاركة للشعوب العربية نفسها أن تتعامل مع كل من يقف في وجه الثورة المسلحة.

مع حلول العام ١٩٦٤، كان عرفات ورجاله قد جمعوا حول أنفسهم نواة منظمة مقاتلة. ولأسباب عقائدية في جزء منها، ولكن أساساً لإحراج عبد الناصر، المعارض الصلب للمغامرات العسكرية، وافق نظام «البعث» المتطرف في سورية على إعطاء «فتح» قاعدة آمنة، وإلى حد بسيط، الدعم العملاني اللازم للانطلاق. وقد دعمت القوة العسكرية الضاربة شبكة من المتعاونين والمتعاطفين الآتين من مختلف شرائح الشتات الفلسطيني. وفي دول الخليج الغنية بالنفط، حيث كان عرفات قد عمل مهندساً، كان رجال الأعمال الفلسطينيون الناجحون مستعدين لتخصيص جزء من ثرواتهم الجديدة للقضية، أو حتى الالتحاق بها بشكل دائم. في الدول الأكثر تقدماً وسكاناً، وفي أوروبا

ـ ولا سيما في ألمانيا الغربية ـ وأميركا، تحولت مجموعات الطلاب الفلسطينيين إلى أرضية خصبة للفكر والحماسة الشبابيَّين؛ وكانت مخيمات اللاجئين المصدر الرئيسي لمقاتلي القاعدة. ومع مرور السنوات وتعاظم الخيبة من عبد الناصر والحكومات العربية، تعاظم تصميم «فتح» على العمل. وتوافق جميع القادة على وجوب انطلاق العمليات في أقرب وقت ممكن. كان السؤال متى. فتوجيه ضربة قبل الأوان كان يهدد باعتقالات وقمع من قبل الأنظمة العربية من دون فائدة كبرى. فقد كانت «فتح» لا تزال طرية العود؛ وتدريبها ـ الجاري أساساً في الجزائر ـ غير كاف؛ وكان ينقصها المال والسلاح والكوادر. لكن عرفات، الذي كان يؤيد العمل الفوري، حمل الأغلبية معه. لقد سئم الفلسطينيون الكلام. ألم يشن الجزائريون ثورتهم ليلة عيد جميع القديسين بإمكانات ضئيلة؟ في أيلول ١٩٦٤، كتبت «فلسطيننا» تقول:

> يسأل شعبنا «متى سنبدأ؟». يبدو أن الأوان قد آن لأن يقوم بشيء ما، أن يرمي نفسه ـ مع كل الغضب المشتعل في داخله، ومع كل القدرة القتالية التي يمكن أن تحشدها أعصابه، ومع كل الغضب الذي يشعر فيه حتى أعماقه ـ أن يرمي نفسه في المعركة... شعارنا اليوم: فلتبدأ الثورة.

بدء عمليات الفدائيين

في يوم رأس السنة ١٩٦٥، جرى بكل جرأة توزيع مناشير على مكاتب الصحف المختلفة في بيروت. وبعد مقدمة طنانة إلى حد كبير، قال البيان العسكري الرقم واحد لـ «القيادة العامة» لـ «قوات العاصفة» ما يلي: «ليلة الجمعة ٣١ كانون الأول ١٩٦٤ ـ ١ كانون الثاني ١٩٦٥، مضت فصائل من قواتنا الضاربة إلى العمل، ونفّذت كل المهام الموكلة إليها في الأراضي المحتلة وعادت سالمة إلى قواعدها». ثم خاطب الإسرائيليين، محذراً إياهم من القيام بأي عمل ضد «المواطنين العرب المسالمين، أينما كانوا، لأن قواتنا، إذ تعتبر عملاً من هذا النوع بمثابة جريمة حرب، سترد بالطريقة نفسها». وحذر كل الدول (أي العربية) من التدخل إلى جانب العدو بأي طريقة من الطرق «لأن مصالحهم، بغض النظر عمن يكونون، ستتعرض لعمليات انتقامية مدمرة من قبل قواتنا». إذا كانت هوية «العاصفة» غامضة ـ كما حصل فعلاً ـ بالنسبة إلى محرري الصحف ذلك اليوم، فذلك كان القصد بالضبط. فالأقلية المعارضة للعمل الفوري كانت قد نجحت في تحقيق إجراء وقائي واحد: يجب القيام بالعمليات الأولى تحت اسم آخر بحيث لا تهتز مكانة «فتح» منذ البداية في حال الفشل.

ليس مفاجئاً أن تكون العملية الأولى لـ «فتح» قد أُحيطَت بهالة من الغموض الرومنطيقي. فالواضح أن العملية فشلت فشلاً ذريعاً. إذ إن البيان العسكري الرقم واحد قد وصف غارة لم تحصل أساساً[٣٩]. فقد علمت الأجهزة الأمنية اللبنانية بالعملية المحضّرة واعتقلت المهاجمين المحتملين قبل انطلاقهم. وكان لهذه الحادثة أن تصبح نموذجاً لمعاناة «فتح»؛ فالأعداء وراءها ـ الأنظمة العربية ـ لن يكونوا أقل إزعاجاً من إسرائيل نفسها. وفي غارة أخرى من هذه الغارات الأولى، بدا ذلك أكثر وضوحاً. فقد تكبدت الحركة الجديدة «شهيدها» الأول. لكن أحمد موسى، «المتسلل» المخضرم، لم يمت برصاص الإسرائيليين: لقد أرداه الجيش الأردني وهو راجع من أراضي العدو[٤٠]. ومع انتهاء إحدى هذه العمليات الأولى، أمضى ياسر عرفات نفسه بعض الوقت في سجن لبناني. لكن العمليات اللاحقة شهدت نجاحاً أكبر. وكانت محدودة المجال ـ كما كانت الضرورة تقضي ـ مكرسة فقط لتخريب المنشآت المعزولة وأقنية المياه وما أشبه ذلك. فـ«فتح» لم تملك الموارد اللازمة للقيام بأكثر من ذلك. ولم تكن المسألة تتعلّق فقط بالعناصر البشرية المتوافرة لمنظمة فتية كانت مضطرة للعمل في عزلة كاملة عن جمهورها. فعلى خلاف الفلاحين في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، لم يكن فدائيو الجيل الحالي على معرفة بالتضاريس التي كانوا يتحركون فيها؛ كان عليهم استئجار رجال ذوي معرفة محلية ـ كالمهربين ـ ليكونوا أدلة لهم. وبحسب روايات لاحقة، وقع أول أسير، محمود حجازي، بأيدي العدو لأن «بندقيته كانت صدئة ولم تنفعه»[٤١].

لكن التواضع المفهوم للأداء المبكر لـ «فتح» لم يكن ملحوظاً في البيانات التي أصدرتها في تلك الفترة. بل على العكس، فقد كانت البيانات تدل على أن الحركة كانت تمسك بزمام حرب العصابات منذ البداية. كانت وحداتها شجاعة ومتنوعة وواسعة الانتشار. وقد عملت من النقب إلى الجليل على مهاجمة الدوريات الإسرائيلية، وتلغيم الآليات العسكرية، وتفجير مستودعات الذخيرة، والسدود، وخطوط الأنابيب، والأقنية. وكانت مهامها ناجحة تماماً كل الوقت تقريباً. فقلما لم توقع «القوات الضاربة» في «العاصفة» أثناء اشتباكها مع جنود العدو خمسة إلى عشرين قتيلاً وجريحاً؛ وقلما لم «تعد سالمة إلى قواعدها». من الطبيعي، والمفيد غالباً، أن تضخم الجيوش إنجازاتها؛ لكن مبالغة متفاخرة تتحدى كل منطق تعطي في النهاية نتيجة عكسية. لقد كانت المصاعب الخارجية التي واجهتها «فتح»، من العرب والإسرائيليين على حد سواء، فيما كانت تخوض تلك المرحلة الأحدث من النضال الفلسطيني، ثقيلة إلى حد كبير؛ لكن عادة

المبالغة المفرطة أظهرت منذ البداية أن المصاعب الداخلية التي كانت تخلقها «فتح» نفسها لم تكن بدورها غائبة.

لكن بغض النظر عن المبالغات، فإن عمليات «فتح»، أو ربما ما كانت تبشر به، كانت مهمة بما يكفي لتثير رداً إسرائيلياً ـ تحذيرات للحكومات العربية المجاورة، واحتجاجات إلى الأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف، عمليات انتقامية واسعة. وقد كان هذا الرد الإسرائيلي مهماً لمكانة «فتح» أكثر مما كانت هي نفسها تفعله، أو تقول إنها كانت تفعله. فقد أثارت إعجاب الرأي العام الفلسطيني والعربي. ولم يكن ذلك الرأي العام بصيراً جداً. فقد تلقى لسنين دعاية مبالغاً فيها حول «معركة المصير» المقبلة مع إسرائيل. لكن لم يظهر أن المعركة آتية. والواقع أن الدول العربية لم تستطع أن تتفق على مجرد إستراتيجية جماعية لردع الإسرائيليين عن تنفيذ مخططاتهم لتحويل منابع نهر الأردن. لذلك كان كل من يقوم فعلاً بشيء ضد إسرائيل في تلك الظروف، مهما كان ما يفعله بسيطاً، يحظى بمكانة كبيرة. قد تكون محاولات «فتح» لتخريب المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه الأردن مجرد وخز بدبوس، لكن «فتح»، على خلاف الدول العربية، كانت تقوم بالمحاولة على الأقل. وهكذا أصبحت «فتح» تلعب دور المحفز الذي كانت قد سعت إليه، على الرغم من أن هذا الدور لم يكن كما أرادته تماماً، وذلك كما يتبين من نصوصها النظرية. فهي لم تحفز دوراً عربياً متنامياً في «حرب التحرير الشعبية» التي اعتبرت نفسها رائدتها. ولم يحصل أي نمو فعلي في مستوى غارات المقاتلين وفاعليتها خلال فترة السنتين ونصف السنة التي سبقت حرب حزيران ١٩٦٧ والظروف الجذرية الجديدة التي أشرت لها. فبحسب الإسرائيليين، الذين كانوا يميلون إلى المبالغة في حجم الغارات خدمة لأهدافهم القتالية، لم تتسبب الغارات في تلك الفترة إلا بموت أحد عشر شخصاً وجرح اثنين وستين. وادعى الإسرائيليون كذلك أنهم قتلوا سبعة فدائيين فقط واعتقلوا اثنين. وحددوا عديد «فتح» في حزيران ١٩٦٧ بما لا يزيد على المائتين. لكن «فتح» شكلت فعلاً تحدياً رائعاً لمؤيدي المعادلات المنافسة لمعادلتها في مجال تحرير فلسطين. وقد شكّل ذلك أساساً، تحدياً للرئيس عبد الناصر وكل من اعتنق، من فلسطينيين وغيرهم، النهج الناصري القائل بالتحرير بعد تحقيق الوحدة العربية واكتمال الثورة الاشتراكية[٤٢].

وقد جرى الاعتراف بالتحدي على الفور. ففي ٢ حزيران، وبعد تلقيها أول بيان

عسكري، قفزت صحيفة «الأنوار» البيروتية، التي كانت حينها من أبرز الأبواق الناصرية، إلى أحد أكثر الاستنتاجات انتهازية - وقد يفترض المرء أنها الأكثر إحراجاً كذلك - في حياتها الانتهازية. فقد هاجمت «فتح» باعتبارها أداة في «مؤامرة... تُحاك في دوائر الإمبريالية والسنتو (منظمة المعاهدة المركزية) والصهيونية». وقالت إن «فتح» - أو «حتف» كما أسمتها «الأنوار» وغيرها في البداية بسبب الجهل - كانت «مجموعة صغيرة جداً من الفلسطينيين» يقومون بعمليات «صغيرة جداً وفردية» هدفها توفير الذريعة لإسرائيل لتهاجم جيرانها وتحبط خطتهم لتحويلٍ مضاد لمياه نهر الأردن. كانت الصحيفة أكثر ملكية من الملك: فقد حملت صحف القاهرة في البداية بكل بساطة عمليات «فتح» من دون تعليق. لكن الصحيفة أشارت إلى قيام نزاع طويل بين المدرستين الفكريتين الناصرية والفتحوية. ادعت «فتح»، من خلال إعلانها «أننا لن نلقي سلاحنا حتى النصر»، عدم وجود تناقض بين المدرستين[٤٣]. لكن التناقض كان قائماً بوضوح. فقد كانت ردة فعل صحف بيروتية أخرى مناقضة تماماً إلى حد كبير. فمجلة «الأسبوع العربي» الأسبوعية، مثلاً، ساندت «فتح» بشكل كامل. وقالت إن الفلسطينيين يجب على الأقل أن يُسمَح لهم بأن «يموتوا واقفين» ونصحت الناصريين أن يقتدوا بالصهاينة:

> إن من يقدم دمه لبلده لا يطلب إذناً. وإن أرادت الدول العربية ألا تظهر بمظهر المعتدي، يمكنها أن تترك الفدائيين يستفزون إسرائيل أولاً. وإن لم تكن جاهزة لذلك بعد، يمكنها أن تتبرأ منهم تماماً، وتعطيهم الدور نفسه الذي لعبته «إرغون» و«شتيرن». فقد كانت «الوكالة اليهودية» تستنكر [الأعمال الإرهابية] في المذكرات الدبلوماسية وتباركها - بل وتتعاون معها - في الواقع[٤٤].

كان الناصريون يقاتلون في المؤخرة. ولم يكن الرئيس عبد الناصر يناور. فقد اختار عمداً منتدى فلسطينياً ليلقي أحد أصرح الخطابات خلال رئاسته. «إن لم نكن اليوم جاهزين للدفاع، كيف يمكننا الحديث عن هجوم؟... علينا تأمين الدفاع العربي ثم نحضر لتحقيق هدفنا الأسمى. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالعمل الثوري»[٤٥]. لكن لا عبد الناصر شخصياً، ولا أشكال الردع الأكثر مباشرة، تمكنت من إيقاف «فتح». لقد فرضت آلة الدعاية المصرية القوية تعتيماً إخبارياً فعلياً على نشاطات الفدائيين. وأمرت «القيادة العسكرية العربية الموحدة» (التي كانت قد أُقيمت لمواكبة خطة إسرائيل تحويل نهر الأردن) الحكومات العربية بمنع تسلل المقاتلين إلى إسرائيل. ولم يحتجّ الأردن ولبنان

بالطبع إلى أي حض لكي يمتثلا. ففي لبنان، أُحيل المتسللون المحتملون إلى المحاكمة بتهمة حيازة أسلحة بشكل غير قانوني؛ ويبدو أن أحدهم مات تحت التعذيب. وحتى السوريون، الرعاة الوحيدون لـ «فتح»، لم يترددوا في فرض قيود مزعجة، ما أثار نزاعات «وصلت أحياناً إلى حد التصفيات الشخصية الدموية»[٤٦]. كان الناصريون الفلسطينيون بالطبع من عانى أكثر النزاعات إيلاماً بين القلب والعقل. كانت ممثّلتهم «الرسمية» «منظمة التحرير الفلسطينية». وكانت «م.ت.ف.» برئاسة السياسي المحترف، والمتزلف والغوغائي معاً، أحمد الشقيري؛ وقد سيطر على المجلس التشريعي في المنظمة أعيان مهذبون كان يعيش أكثر من نصفهم في الأردن. وفي أمر قد يبدو اليوم غير معقول إلى حد ما، لم يكن من أكثر معارضي الغارات الفدائية المنفردة تأثيراً غير الدكتور جورج حبش، الذي صار، بوصفه زعيم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» اليسارية، يمثل العنف الثوري الأكثر رفضاً للتسويات. كان حبش وقتها زعيم «حركة القوميين العرب» (التي انبثقت عنها «الجبهة الشعبية» لاحقاً)، المنظمة المتطرفة التي كانت لها فروع في كثير من الدول العربية والتي رأت في عبد الناصر أداة الوحدة العربية وتحرير فلسطين من خلال حرب تقليدية يشنها في الوقت الذي يراه مناسباً. ولم يملك حبش الوقت للشقيري ومدرسته السياسية المنمّقة، لكن مصلحة مشتركة جمعت الرجلين على احتواء الحماسة المفرطة لـ «فتح». قال الشقيري إن «فتح» كانت تقوم بعمل جيد جداً لكن توقيتها كان خاطئاً، وإنه سيحاول ضمها تحت جناح «م.ت.ف.». ويُقال إن أحد مساعديه الرسميين أخبر صحيفة لبنانية أن الحرب «ليست تسلية يخوضها بعض الفدائيين... لإرضاء رغبة في الثأر»[٤٧]. وأقام فرع فلسطين من «حركة القوميين العرب» «لجنة تحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد»؛ وأصرّت مجلته الأسبوعية «فلسطين» على أنه «من غير المقبول على الإطلاق إرباك القوات العربية التي تبني قوة عسكرية حقيقية بكل تلك المخاطر وما يمكن أن يترتب عليها»[٤٨]. وكان رد «فتح» ساخراً؛ فقد اتهمت «م.ت.ف.» بأنها «تتكلم من دون أن تفعل» وتجمع المال لإقامة «تجمعات غوغائية»[٤٩]. أما بخصوص العمل الموحد، فكانت الوحدة الوحيدة التي كانت «فتح» تؤمن بها «الوحدة في ساحة المعركة». وعلى المعركة أن تُخاض «الآن وليس غداً»[٥٠].

لم يستطع الشقيري ولا حبش تجاهل الشعور الشعبي، فسرعان ما عمد هذان الحليفان اللدودان، اللذان كانا يتشاتمان في السر ويتعاونان مع بعضهما البعض في الوقت نفسه، إلى ارتجال حركتيهما العسكريتين على عجل. ويبدو أنهما حظيا بمباركة مترددة من

الرئيس عبد الناصر، الذي حسب من دون شك أنه، بتركه محظيّيه يتنافسان على الرضا الشعبي، ستكون فرصته لاستعادة سيطرته المتهاوية على الفلسطينيين ككل أكبر مما إذا لم يعطِهما أي متنفس على الإطلاق. كانت منظمة «أبطال العودة»، التي نفّذت أولى عملياتها في تشرين الأول ١٩٦٦، من صنع «حركة القوميين العرب» في الأساس، فيما وفّرت لها «م.ت.ف.» الدعم المالي والدعائي. وفي ٣١ تشرين الثاني، قال الشقيري، مرتدياً بزته التي بدأ يفضلها، مخاطباً تجمعاً حاشداً في غزة «إن الرصاص والدم سيكونان الأمر الوحيد الذي سنتبادله مع العدو بعد الآن». وكانت هناك جماعات فلسطينية أخرى - لم يقلّ عددها عن أربعين في هذه الفترة الخصبة - تعلن دخولها ساحة القتال.

لكن الرئيس عبد الناصر أخطأ في حساباته. فقد دُفع إلى الحرب. وإن كانت حرب العصابات قبل النكبة الثانية في العام ١٩٦٧ تملك الكثير من الجاذبية، فقد أصبحت بعدها لا تُقاوَم إلى حد كبير. فبالنسبة إلى العرب والفلسطينيين على حد سواء كانت بلسماً للجرح الكبير الذي أصاب كبرياءهم. إذ سرعان ما أعلنت «فتح» عن نيتها نقل مقر قيادتها إلى الأراضي التي وقعت أخيراً تحت الاحتلال؛ فقد عبر عرفات وبعض الملازمين الأولين تحت قيادته نهر الأردن لوضع تفاصيل الإستراتيجية الصلبة الجديدة التي كانوا قد تبنّوها. وكان الفدائيون حتى ذلك الوقت قد اكتفوا عموماً بالعمليات من طراز «اضرب واهرب» عبر خطوط الهدنة، لكن عرفات حاز بعد الحرب فرصة بناء منظمة عسكرية قائمة بذاتها من جزء من شعبه، يفوق عديده المليون، كان قد وقع تحت الحكم الإسرائيلي المباشر. وانسجاماً مع القول الشهير لماو تسي تونغ، كان الفدائيون على وشك التحول إلى أسماك تسبح في بحر الثورة، وربما كانوا على الطريق إلى إطلاق «حرب تحرير شعبية» شاملة. وتبع الشبان، المتخرجون من دورات تدريبية في سورية، وقاموا بالعبور الخطر لنهر الأردن، بمساعدة أدلاّء محليين. ونُقِلت الأسلحة والمتفجرات في القوارب، وخُبِّئت في الكهوف، والآبار، ومنازل المتعاطفين مع «فتح». وبقي عرفات في الضفة الغربية حتى نهاية ذلك العام. وعلى الرغم من أنه تنقّل أحياناً تحت أنوف الإسرائيليين، فقد اختبأ معظم الوقت في الأحياء المكتظة ذات الدروب الضيقة في قصبة مدينة نابلس. ومن هناك، جنّد المتطوعين، ونظّم الشبكات، ووضع التكتيكات، وحدد الأهداف، وخطط للعمليات. ومضى عملاؤه إلى القرى لبثّ الحماسة في قلوب الفلاحين. وينقل منشور وقع بأيدي الإسرائيليين بعضاً من حجم طموحات عرفات وروحيتها:

إلى أبطال الشعب العربي في الأرض المحتلة. ندعوكم باسم البطلين العربيين عمر وصلاح الدين أن تنتفضوا ضد الاحتلال الأجنبي وتمنعوا المحتلين الصهاينة من وطء أرضنا العربية المقدسة. إن الثورة الأسطورية في الجزائر، التي تكبّدت أكثر من مليون شهيد، ستقودنا في طريقنا... ليس الاحتلال الصهيوني سوى حملة صليبية جديدة. سنستمر في الثورة حتى تحقيق النصر النهائي. علينا أن نقاطع كل المؤسسات الاقتصادية والثقافية والقانونية للصهاينة... علينا أن ننشىء خلايا سرية للمقاومة في كل شارع وقرية وحي. فخلية مقاتلة واحدة فقط كفيلة بإنزال خسائر جسيمة بالعدو. دحرجوا صخوراً على سفوح الجبال لقطع خطوط المواصلات أمام تحركات العدو. إن كنتم قرب سيارة لعدو، املأوا خزان الوقود فيها بالرمل والسكر لتتعطّل. حاولوا أن تضرموا النيران في سيارات العدو بواسطة النفط وغيره من الوسائل[٥١]....

بعد فترة قصيرة لالتقاط الأنفاس، جددت «فتح» عملياتها على نطاق أوسع مقارنة بفترة ما قبل الحرب. فقد أعلنت مسؤوليتها عن اثنتين وتسعين من العمليات التي حصلت قبل نهاية السنة.وقد وصف الإسرائيليون بعضها، الذي وقع في قلب الأراضي الواقعة ضمن حدود العام ١٩٤٨، بأنه كان أعنف ما تعرّضوا له من عمليات على الإطلاق[٥٢].

شهد كانون الأول قيام المنافس اليساري لـ «فتح» أي «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بزعامة الدكتور حبش، التي أعلنت في بيانها التأسيسي أن «اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو هي لغة العنف الثوري» وأن «المهمة التاريخية» الداهمة كانت تتمثّل بشن نضال شرس ضد هذا العدو، «بما يحوّل الأراضي المحتلة إلى جحيم تحرق نيرانه المغتصبين»[٥٣]. وقد تجذّرت الجبهة في الأحياء الفقيرة المكتظة في قطاع غزة أكثر من أي مكان آخر.

وبدأ الفدائيون يحظون بإعجاب حماسي في العالم العربي، لم يكن أقله من الصحف الناصرية، مثل «الأنوار»، التي نسيت روابط «فتح» المزعومة بـ «دوائر الإمبريالية والسنتو والصهيونية»، واستنتجت أن المقاومة الفلسطينية باتت «صوتاً يستطيع إسماع نفسه في المجالين العربي والدولي»[٥٤]. وفي تطور محتم، وجد المقاتلون أنفسهم أنهم باتوا من القوة والصلابة ما يسمح لهم بالاستيلاء على «م.ت.ف.» المؤسسة التي حاولت الأنظمة

من خلالها إبقاءهم تحت السيطرة. فطالبوا باستقالة الشقيري، صاحب الحظوة عند عبد الناصر، بعد أن وصفه مسؤول فلسطيني في القاهرة بأنه «أناني، وظالم، ومحب متهور للدعاية»[٥٥]. فقد طلب سبعة أعضاء في «المجلس التنفيذي» من الشقيري الاستقالة «بسبب طريقتك التي تدير بها المنظمة»[٥٦]. وفي شباط، حقق المقاتلون السيطرة الفعلية على المجلس الوطني، ولم يعد تولي عرفات لرئاسة المنظمة سوى مسألة وقت.

معركة الكرامة

لكن الفدائيين لم يحققوا اختراقهم الحقيقي حتى وقوع معركة الكرامة. ولم يكن الفلسطينيون ليجدوا صفة أكثر ملاءمة من «الكرامة» يطلقونها على أكبر معركة «صغيرة» يلتحمون فيها مع الإسرائيليين. وكان يتضح باستمرار خلال الأشهر السابقة للمعركة أن عرفات ورجاله كانوا يحوّلون الأردن إلى المنصة الرئيسية لحربهم التحريرية. كانت سورية ستبقى دائماً الدعامة الأساسية، لكن في ظل قيود رسمية صارمة؛ أما في الأردن، حيث نصف السكان من الفلسطينيين، فكانوا يكتسبون وجوداً سياسياً وعسكرياً استعصى إلى حد كبير على سيادة حكومة الملك حسين وجيشه اللذين أضعفتهما الحرب. لقد بذل أفضل جهده لضبط النمو المقلق لقوة المقاتلين. فحرب حزيران ١٩٦٧ لم تغيره. إذ بقي نشر «ما يسمى بالفدائيين» في الأراضي التي يسيطر عليها العدو «جريمة لا تعادلها جريمة»[٥٧]. وفي شباط، أعلن أنه اتخذ تدابير «متشددة وقاسية» لمنعهم؛ فهم أبعد ما يكونون عن الأمة العربية[٥٨]. لكن بعد ثلاثة أيام، اضطر رئيس وزرائه، بهجت التلهوني، إلى أن ينأى بنفسه عن هذه السياسات ويعلن وجوب تنظيم «المقاومة الشعبية». وحصلت بعد ذلك مواجهات عنيفة، تسبّبت بها غارات الفدائيين، واستخدم فيها الإسرائيليون الدبابات والمدفعية والمقاتلات ضد أهداف أردنية. وقد قتل كثير من المدنيين. واضطر حوالى سبعين ألفاً من سكان وادي الأردن إلى الفرار إلى التلال حيث الأمن أكبر نسبياً. وفي ١٨ آذار، اصطدمت حافلة مدرسية إسرائيلية بلغم، فقُتِل طبيب وجُرِح كثير من الأولاد. ووصف الإسرائيليون الحادثة بذروة حوالى سبعة وثلاثين عملاً «تخريبياً وإجرامياً» قُتِل فيها ستة أشخاص وجُرِح أربعة وأربعون. وكان واضحاً، بالنسبة إلى الفدائيين في الوادي، أن رداً واسعاً بات مرتقباً. وفيما شاهدوا العدو يستعد لذلك، تناقشوا سبل التعاطي مع المسألة. ولم يكن هناك، بحسب كل قواعد حرب العصابات، سوى سبيل واحد؛ كان عليهم الانسحاب إلى التلال والقيام من هناك بإزعاج القوات المهاجمة الأكثر تفوقاً بكثير. وكان هذا ما اقترحته الفرقة الصغيرة التابعة لـ «الجبهة

الشعبية»، التي لم يتجاوز عديدها الثلاثين بكثير. وربما كانت «فتح» مطلعة بالقدر نفسه على تكتيكات تشي غيفارا وماو تسي تونغ وهو شي منه، لكن رجالها أصروا على الطريق المعاكس. يجب أن يبقى الفدائيون في أماكنهم ـ داخل مخيم الكرامة وحواليه ـ ويواجهوا العدو وجهاً لوجه. كان عددهم الإجمالي لا يتجاوز الثلاثمائة أو الأربعمائة؛ كان ذلك تقريباً العدد الإجمالي لكل المقاتلين العاملين وقتها؛ وكانوا مسلحين ببنادق آلية خفيفة ومتوسطة، وصواريخ «آر.بي.جي.» المضادة للدبابات، والقنابل اليدوية[٥٩]. وكان تبرير «فتح» سياسياً أساساً، لا عسكرياً. «كانت هناك حقيقة أساسية بات الجميع يعونها؛ في كل مواجهاتنا معه خلال السنوات، كان العدو يتقدم دائماً ونحن نتراجع. إن كان علينا أن نتراجع، فليكن ذلك إلى عمان أو دمشق. لكننا نرفض ذلك. الأمة العربية تراقبنا. يجب أن نتحمل مسؤوليتنا مثل الرجال، بشجاعة وكرامة. يجب أن نزرع فكرة الصمود في هذه الأمة. يجب أن ندمر أسطورة الجيش الذي لا يُقهَر»[٦٠]. أدارت «فتح» أذناً صماء للنصيحة التي قدمها لها الأردنيون، وكذلك القوات العراقية المرابطة في البلد. وقال رجالها إنهم مصممون على «إقناع الأمة العربية أن في صفوفها أناساً لا ينسحبون ويهربون. فلنمت تحت سلاسل الدبابات. سنغير مجرى التاريخ في هذه المنطقة؛ ولن يلومنا أحد على ذلك»[٦١].

في فجر ٢١ آذار ضرب الإسرائيليون عبر نهر الأردن. وشارك نحو خمسة عشر ألف رجل وأسطول من الدبابات في أكبر غارة انتقامية في تاريخ إسرائيل. ومع أن الهجوم حصل على جبهة عريضة، تمتد لحوالى خمسين ميلاً، صعدت القوة الرئيسية السفوح القاحلة إلى الكرامة، وانضم إليها من الخلف مظليون حملتهم المروحيات. وقد ذكر مظلي في وقت لاحق أن الكرامة كانت كمدينة أشباح:

> دعونا بواسطة مكبرات الصوت السكان إلى الخروج مرفوعي الأيدي إلى الساحة أمام المسجد، لكن بدونا كأننا نتكلّم مع الجدران... أحطنا بمبنى عرفنا أنه كان ثكنة للإرهابيين. فجأة تعرّضنا لنيران كثيفة. وضعنا المتفجرات تحت الأبواب واقتحمنا المكان. وجدنا في الداخل حوالى عشرين مقاتلاً مموهاً يحملون شارة «العاصفة». كانوا يحملون بنادق نصف آلية وحاولوا الخروج وهم يطلقون النار، لكنهم قُتِلوا جميعاً[٦٢].

تكبد الفلسطينيون خسائر فادحة؛ وربما فقدوا نصف قوتهم المقاتلة[٦٣]. وقدر الجيش

الأردني الذي اشترك في القتال خسائره بمائة وثمانية وعشرين قتيلاً وجريحاً. لكن الكرامة، من منظور «فتح»، كانت نصراً، نقطة تحوّل في حظوظهم. فلأول مرة، تكبّد الإسرائيليون خسائر، بعد أن كانوا قد اعتادوا الانتصارات السهلة وغير المؤلمة تقريباً. لقد واجهوا مقاومة شرسة كل الوقت. وتكبّدوا ما كان بالنسبة إليهم خسائر جسيمة لا يستطيع بلدهم الصغير المحارب تحمّلها، فقد بلغ عدد القتلى ثمانية وعشرين والجرحى تسعين على أقل تقدير[٦٤]. وخلفوا في ساحة المعركة عدة دبابات وآليات مدمرة. وعلى عكس ذلك، نجح «قرار الاستشهاد» الرومنطيقي الذي اتخذته «فتح» أكثر مما كانت تتوقع بكثير. فقد لبس الفدائيون رداء البطولة. وقد حياهم الجنرال مشهور حديثة، القائد الذي جاء بالقوات الأردنية، تحية جندي محترف: «لقد قام الفدائيون بواجبهم في الكرامة حتى المرحلة الأخيرة من القتال بالسلاح الأبيض. نقدّر عدد شهدائهم بمائة وخمسين. وبعد أن رأيتهم، بعد أن رأيت أن جراحهم كلها في الصدر، أُلحِقت بهم من الأمام، علي أن أسجل للتاريخ أنهم قاتلوا كالأبطال»[٦٥]. أما المراسلون الأجانب الذين زاروا الكرامة بعد يومين من المعركة، فوجدوا الفدائيين هناك بكامل جهوزيتهم، أكثر تحدياً وأكثر ثقة بالنفس من ذي قبل. واستنتج أحدهم أن إسرائيل ارتكبت «خطأً إسراتيجياً كبيراً»[٦٦]. لقد بات موطىء القدم المحفوف بالمخاطر الذي أقامه المقاتلون على الحدود الشرقية لإسرائيل دولة ضمن دولة من الناحية العملية. إذا كان الملك حسين قد فكر بسحقهم، فلا بد أنه تخلى عن الفكرة في ذلك الوقت؛ إذ إن رعاياه ما كانوا ليتحملوا ذلك. وبسبب عدم تمكنه من هزيمتهم، ادعى أنه انضم إليهم. فقد قال في مؤتمر صحافي شهير: «ربما صرنا كلنا فدائيين». واحتفلت مخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء العالم العربي بـ «قيامة الشعب الفلسطيني»[٦٧]. وأُقيمَت جنازات حاشدة لـ«الشهداء». وتدفق المتطوعون على مراكز التجنيد التابعة لـ «فتح». ولم يكن هؤلاء فلسطينيين فقط؛ فمع حلول أيار، كان عشرون ألف مصري قد عرضوا خدماتهم، وكذلك ألف وخمسمائة عراقي خلال أسبوع واحد[٦٨]. وفي لبنان بدا الفدائيون عنصر توحيد كبيراً. فقد حفلت الصحف في هذا البلد الأقل عروبة بين الدول العربية بمرويات الشبان المصممين على التطوع، مثل وهيب جواد البالغ تسعة عشر عاماً، الذي عمد، بسبب معارضة عائلته، إلى محاولة سرقة أحد المحال للحصول على ما يلزم من المال ليسافر إلى عمان، وكان أن عرض عليه صاحب المحل ثلاثمائة ليرة، أخذ منها خمساً وعشرين فقط. وبعد شهر على الكرامة، تجمهر المسلمون والمسيحيون بعشرات الآلاف لتشييع أول «شهيد» لبناني. وحين وصلت الجنازة إلى قرية الكحالة، أحد معاقل

الكتائبيين المسيحيين اليمينيين على الطريق العام الرئيسي بين بيروت ودمشق، أصر السكان على حمل النعش بأنفسهم فيما كانت أجراس الكنيسة تقرع؛ وقد وصفت صحف بيروت ما جرى بأنه «استفتاء» و«الوجه الحقيقي للبنان» الذي لا يحمل «وصمات التعصب الطائفي»[٦٩]. وفي عودة إلى الأردن، وبعد بضعة أشهر، ألح وصفي التل، رئيس الوزراء السابق والزعيم المخيف لإحدى عائلات شرق الأردن الواسعة النفوذ، على الملك حسين أن يحول مملكته إلى «قرطاجة» جديدة. وطالب بتعبئة البلد بأكمله دعماً للمقاتلين الذين يجب أن يصعّدوا عملياتهم «مائة ضعف» لتصبح مصدر إزعاج حقيقي للعدو. وقال إن الأردن يجب أن يطور دفاعاته بحيث تتمكن من تحويل الغارات الانتقامية إلى مصدر لإنهاك العدو: فكثير من معارك الكرامة يكون أفضل[٧٠]. لقد بدا كل شيء وكأن نظرية «فتح» بدأت تنجح عملياً، وكأن «الطلائع» الثوريين كانوا، من خلال عملية احتراق ذاتي، يستقطبون الجماهير العربية دعماً لهم، ويخلقون «جبهة الدعم العربية» التي ستسقط أي حاكم يقف في طريقهم.

ولم تقتصر نتائج الكرامة على العرب. فقد بدأ العالم الخارجي يلاحظ وجود قوة جديدة تبرز في الشرق الأوسط. وقد بدا ذلك، كما سجل «كتاب فلسطين السنوي» للعام ١٩٦٨.

من خلال تجنيد متطوعين أجانب في صفوف الحركة، مثل الفرنسي روجيه كورداي، الذي استُشهِد في حزيران... ومن خلال التظاهرات المؤيدة للعرب والاضطرابات التي استقبلت وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان خلال زيارته للنروج في ٧ أيار، وصيحات «تحيا «فتح»» التي أُلقِيت في وجهه في استوكهولم، ومن خلال الرسائل التي نشرتها «التايمز» اللندنية بعد خمسة أيام على الكرامة وحملت تواقيع ثلاث شخصيات بريطانية، بينها الليدي فيشر، زوجة أسقف كانتربوري، التي قالت إن العرب كانوا «بالتأكيد... يقومون بما قام به دائماً الشجعان، الذين وقعت بلدانهم تحت جزمة المحتل»[٧١].

الهوامش

(١) **Newsweek**, 22 October 1973.
(٢) 9 October 1973.
(٣) **Newsweek**, 22 October 1973.
(٤) **Davar**, 8 February 1974.
(٥) **Haaretz**, 11 November 1973.
(٦) Leibovitch, Yeshayahu, 30 November 1973.
(٧) Kapeliouk, **La Fin des Mythes**, op. cit., p. 106.
(٨) Israel Radio, 1 December 1973.
(٩) راجع الفصل السادس.
(١٠) راجع الفصل الرابع.
(١١) **Progress Report of the UN Mediator on Palestine**, op. cit., p. 4.
(١٢) Official Records of the 3rd Session of the General Assembly, part II, Ad Hoc Political Committee 1949, pp. 286 - 7.
(١٣) See Tomeh, George, 'When the UN Dropped the Palestine Question', **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. IV. No. I, 1974, pp. 15 - 30.
(١٤) **Sunday Times**, 15 June 1969.
(١٥) **Newsweek**, February 1969.
(١٦) **Haaretz**, 9 September 1974.
(١٧) Davis, John **The Evasive Peace**, John Murray, London, 1968, p. 62.
(١٨) See Tibawi, 'Visions of the Return: The Palestine Arab Refugees in Arabic Poetry and Art', **Mideast Journal**, XVII, 1963, p. 523.
(١٩) Nasr, Kemal, **Jirah Tughanni**, Beirut, 1960; see Tibawi, op. cit., p. 516.
(٢٠) Turki, Fawaz, **The Disinherited, Journal of a Palestinian Exile**, Monthly Review Press, 1972, p. 53.
(٢١) See Tibawi, op. cit., p. 514.
(٢٢) Ibid, p. 508.
(٢٣) Yaari, Ehud, **Strike Terror, the Story of Fatah**, Sabra Books, New York, 1970, p. 49. **Our Palestine (Falastinuna)**, January 1964, p.7.
(٢٤) Ibid, January 1964, p. 3.
(٢٥) Ibid, January 1964, p. 3.
(٢٦) Ibid, January 1961, p. 27.
(٢٧) Ibid, September 1964, p. 3.
(٢٨) Ibid, November 1959, p. 30.
(٢٩) Ibid, April 1964, p. 3.
(٣٠) Ibid, June 1959, p. 26.
(٣١) Ibid, May 1961, p. 5.

(٣٢) Ibid, March 1961, p. 5.
(٣٣) Ibid, March 1961, p. 5.
(٣٤) Ibid, August 1963, p. 24.
(٣٥) Ibid, August 1964, p. 3.
(٣٦) Ibid, September 1964, p. 3.
(٣٧) Ibid, September 1964, p. 3.
(٣٨) Ibid, March 1961, p. 9.
(٣٩) **Al - Anwar,** 2 January 1965.
(٤٠) **Revolutionary Studies and Practices** (Arabic), **Fatah** publication, p. 42.
(٤١) راجع الفصل الأول.
(٤٢) Yaari, op. cit., pp. 108, 112.
(٤٣) **Torches of the Revolution on the Way of Return** (Arabic), **Fatah** publication, 1965 - 6, p. 10.
(٤٤) 25 January 1965.
(٤٥) Speech to palestine National Council, 31 June 1965.
(٤٦) Al - Sharqawi, Fawwaz, **Fatah - 1965 - 1971,** Master's Thesis (Arabic, unpublished) Cairo University, 1974, p. 169.
(٤٧) **Al - Sayyad,** 4 June 1965.
(٤٨) 24 February 1966.
(٤٩) **Al - Jaridah,** Beirut, 5 June 1965.
(٥٠) Message to the Third Arab Summit Conference, 7 September 1965.
(٥١) Yaari, op. cit., pp. 133 - 5.
(٥٢) **Jewish Observer,** London, 12 August 1967.
(٥٣) 11 December 1967.
(٥٤) 10 October 1967.
(٥٥) **Al - Anwar,** 21 January 1967.
(٥٦) **Al - Muharrir,** 19 December 1967.
(٥٧) Jordanian News Agency, 5 September 1967.
(٥٨) **The Guardian,** 18 February, 5 September 1967.
(٥٩) Al - Sharqawi, op. cit., pp. 346 - 7.
(٦٠) **Four Big Battles of Asifah Forces** (Arabic), **Fatah** publication, cited in Shafiq, Munir, **Palestine Affairs,** Beirut, March 1973, p. 107.
(٦١) Hassan, Hani, 'The Fourth Anniversary of the Karameh Battle', **Palestine Affairs,** April 1972, p. 56.
(٦٢) **The Times,** 23 March 1968.
(٦٣) Al - Sharqawi, op. cit., p. 347.
(٦٤) Harkabi, Yehoshafat, **Fedayeen Action and Arab Strategy,** Adelphi Papers, No. 53. Institute for Strategic Studies, London, 1968, p. 28.

(٦٥) Abu Aswan, Hadi, 'Testimonies from the Battle of Karameh', **Palestine Affairs**, Beirut, April 1972, p. 210.

(٦٦) Morris, Joe Alex, **New York Herald Tribune,** 25 March 1968.

(٦٧) **Le Monde,** 23 March 1968.

(٦٨) **The Palestine Yearbook** (Arabic), Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968, p. 109.

(٦٩) **Al - Anwar, Al - Nida,** 28 April, 1968.

(٧٠) **Al - Jadid** (Beirut weekly), 16 August 1968.

(٧١) op. cit., p. 81.

الفصل التاسع

البندقية وغصن الزيتون

دولة فلسطين الديموقراطية

على الرغم من الإنجازات المثبتة التي حققها الفدائيون، كان هؤلاء لا يزالون بعيدين عن تحرير فلسطين ـ بل أبعد في الواقع مما كانوا يظنون ـ لكن النجاح والاعتراف به حققا تغييرات بعيدة الأثر على صعيد الاستشراف، وكذلك، وبشكل خاص، على صعيد المحاولة الملحة جداً لتحديد ما كانوا يعنونه بـ «التحرير». كانت «الشقيرية» ـ كما باتت تُعرَف ـ سيدة الموقف إلى ذلك الحين. فالرئيس السابق لـ «م.ت.ف.» استنكر بشدة الإعلان السيىء السمعة ـ «لا أتوقع أن يبقى أحد منهم [الإسرائيليين] على قيد الحياة» ـ الذي عزته وكالات الأنباء إليه عشية حرب العام ١٩٦٧[1]. لكن سواء أقال هذا الكلام أم لم يقله، فالأمر ليس مهماً جداً، فالبلاغة العنيفة المرتبطة باسمه كانت قد فعلت فعلها. ولم يكن الشقيري بالتأكيد وحيداً في هذا المضمار. قبل مدة وجيزة، تحدّى كريستوفر مايهيو، العضو في البرلمان البريطاني، مؤيدي إسرائيل أن يأتوه ببيان لزعيم عربي يمكن القول إنه يدعو إلى الإبادة الجماعية. وعرض مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه إسترليني. ولم يأته أحد بشيء، على الرغم من أن شخصاً أصر على معارضة رأي النائب لم يعترف بهزيمته إلا بعد أن خسر دعوى قضائية. لكن اللغة التي استخدمها العرب كانت قد اتسمت عموماً بالإسراف، ولم يكن بالإمكان لوم رجل الشارع لأنه استنتج أنهم كانوا جديين في قولهم «سنلقي اليهود في البحر».

بحسب الباحث السوري، صادق العظم، كان مبدأ «التحرير» ...

> جليلاً ومقدّساً إلى درجة أنه كان ممنوعاً إخضاعه لنقاش جدي، أو لنقد موضوعي، أو حتى لشرح المعنى الذي سيحمله في الواقع العملي في نهاية المطاف. وتولّد لديّ الانطباع بأن «التحرير» كان يعني، بنظر الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين، نوعاً من العودة الحرفية والآلية إلى الوضع الذي كان سائداً قبل العام ١٩٤٨. وأعني بذلك أن عقول الناس حملت صورة لجيوش عربية غازية تعود إلى فلسطين، بحيث ينفض كل فلسطيني الغبار عن مستنداته وأوراقه ويقدمها للغازي العربي، ويريه السندات التي تثبت ملكيته لهذه الأرض أو تلك، فيعيد الغازي كل شيء إلى مالكه الحقيقي، كأن شيئاً لم يكن. لقد كان التحرير يعني بكلام آخر عودة المالك إلى ملكه، والبرجوازي الكبير إلى تجارته وصناعته، والبرجوازي الصغير إلى متجره، والعامل إلى عمله، والفقير والمحروم إلى فقره وحرمانه.

وكان التكرار الذي لا ينتهي للشعار، من دون أي تحليل أعمق له، عبارة عن:

> غوغائية صرفة وبسيطة... يصاحبها صمت رسمي مخيف حول مستقبل الجماهير اليهودية في فلسطين. فشعار التحرير كما كان متداولاً لم يقدّم لهم أي بديل واضح عن الموت والتشتت، أو أي ضمان صلب لمستقبلهم كجماعة بشرية كبرى في منطقة معينة من العالم العربي. ولم يكن بيدهم، أو بيد الرأي العام الدولي، أي معيار آخر لتقييم معنى التحرير غير وسائل الإعلام العربية ذات الذاكرة الشريرة وخطبائنا الذين هم من طراز الشقيري، بحيث إن هذا المعنى أصبح بالنسبة إلى العالم الخارجي (اليهود وغير اليهود) لا شيء سوى مجزرة كبرى[٢].

وفي موجة «النقد الذاتي» التي اجتاحت العالم العربي صبيحة النكبة الثانية في العام ١٩٦٧، تحقق إجماع عام على ضرورة وضع حد لـ «الشقيرية» وكل الإسرافات اللفظية المشابهة لها. لكن الفلسطينيين أنفسهم مضوا أبعد من ذلك؛ يجب التخلص، لا من «الشقيرية» فحسب، بل كذلك من بعض الأفكار التي قال بها الشقيري وكثيرون غيره. ففي بداية العام ١٩٦٨، بدأت «فتح» تضع مفهوماً جديداً لـ «التحرير».

لقد بات من المفهوم أن الانتقام لا يمكن أن يكون دافعاً لحرب يخوضها شعب؛ كان

على التحرير أن يقوم على رؤية للغد، لا على كابوس الماضي. لقد كان طبيعياً، وإن كان مؤسفاً كذلك، أن الفلسطينيين في السنوات الأولى من المنفى تصرّفوا بالطريقة التي تصرّفوا بها ـ إنهم أصبحوا يكرهون اليهود وكل ما هو يهودي. فعلى الرغم من وجود تمييز في العادة بين اليهود والصهاينة، كان معظم اللاجئين يشعرون بالمرارة أو يتّسمون بالبساطة بحيث إنهم لم يحملوا هذا التمييز على محمل الجد. وكانوا يميلون إلى قبول الدعاية الصهيونية كما هي ـ وكانت هذه الدعاية تصر على أن كل اليهود صهاينة وإسرائيليون محتملون. ثم ألم يُطردوا ليفسحوا المجال أمام قيام الوطن القومي اليهودي؟ وهل سوى المال اليهودي، والضغط اليهودي في الأمم المتحدة، يحمل مسؤولية استمرار تعاستهم ونفيهم؟ لقد تلوّن كرههم وكره العرب عموماً لإسرائيل بلون معاد للسامية. وفيما كانت «بروتوكولات حكماء صهيون» وغيرها من كلاسيكيات العنصرية الأوروبية تلهمهم، وضعوا إسرائيل والنكبة ضمن نسخة محدّثة من خرافاتهم. وقد كان هناك في الواقع مثقفون فلسطينيون نافذون يبشرون بالأهمية القصوى لعدم التمييز بين الصهيونية واليهودية. فبوصفه زعيم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وأحد الماركسيين ـ اللينينيين المتشددين، يرتبط جورج حبش اليوم بأممية «الثورة العالمية»؛ لكن في السنوات الأولى للنفي، وبوصفه الروح المحركة لـ «حركة القوميين العرب»، كان يقول إن العدو الحقيقي لم يكن الإمبريالية الغربية بل «اليهودية العالمية»، «كل اليهود من أقصى اليسار إلى اليمين المتطرف»؛ لم يكن أمام العرب من خيار غير مواجهة التحدي الصهيوني بالأسلوب نفسه الذي وضعه اليهود: الطرد أو الإفناء. وكان شعاره، الذي لاقى الكثير من المعارضة في ذلك الوقت، «الوحدة، الحرية، الانتقام»[٣].

لكن مع مرور الزمن، ولا سيما مع بروز الفدائيين، برزت مواقف جديدة. واكتسب التمييز بين اليهود والصهاينة معنى:

> انهمك القادة الثوريون في دراسة ومناقشة الموضوع بشكل جدي... فبرزت حقائق قديمة. لقد عانى اليهود الاضطهاد على أيدي مجرمين عنصريين في ظل النازية، وهذا ما حصل «لنا» في ظل الصهيونية. واكتُشِفت أوجه تشابه دالة عديدة. كان الثوريون يقولون: «كيف أمكننا أن نكره اليهود كيهود؟».

كيف أمكننا الوقوع في الفخ نفسه؟ وأُجرِيت دراسة للتاريخ والفكر

اليهوديين. وحُدِّدت مساهمات اليهود ومعضلاتهم. لقد كانت أغلبية الذين جاؤوا إلى فلسطين من الذين فروا من مخيمات الاعتقال النازية وقيل لهم إنهم شعب بلا أرض - يمضي إلى أرض بلا شعب. وما أن وصلوا حتى قيل لهم إن الفلسطينيين غادروا فلسطين بمحض إرادتهم، تنفيذاً لأوامر الزعماء العرب في خطوة غادرة تمهيداً لتنفيذ مجزرة بحق اليهود الذين بقوا.

وتبيّن أيضاً أن الآلة الصهيونية قالت للمهاجرين اليهود الجدد، وكذلك للمستوطنين القدماء، إن عليهم أن يقاتلوا ليبقوا أحياء، وإن البديل الوحيد لـ«إسرائيل» آمنة كان المجزرة أو في أفضل الأحوال قارباً يغرق في البحر الأبيض المتوسط. حتى اليهود العرب - يسميهم الصهاينة شرقيين ـ الذين عانوا التمييز في «إسرائيل» من الأقلية الصهيونية الأوروبية الحاكمة، اضطروا لقبول الرأي وللقتال في سبيل ما اعتبروه بقاءهم. لقد كشف قتال الصهاينة نقاط القوة والضعف في الشخصية «اليهودية». فاليهود لم يكونوا وحوشاً، أو بشراً متفوقين، أو أقزاماً. كذلك قُرِئ مارتن بوبر وإسحق دوتشر وإلمر برغر وموشيه منوحين وكل المفكرين الروحيين والإنسانيين اليهود مراراً وتكراراً...[٤].

تلخّصت رؤية «فتح» للمستقبل بـ«دولة فلسطين الديموقراطية». وظل اليهودي كصهيوني هو العدو، وعليه وعلى كل ما كان يمثله ستشن «فتح» «ثورة حتى النصر». أما الهدف فهو التحرير الكامل. وظل التحرير الكامل يعني «تصفية الدولة الصهيونية المغتصبة ـ سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وعقائدياً»[٥]. ولم يكن من مجال للقبول بنوع من الدولة المصغرة في الأراضي التي قد تضطر إسرائيل لإخلائها في ظل تسوية شاملة؛ فالضفة الغربية وقطاع غزة لم يمثلا معاً أكثر من ثلاث وعشرين في المائة من فلسطين الأصلية؛ ودولة من هذا النوع ستكون بحسب نظرية «فتح» دولة دمية أو بنتوستاناً إسرائيلياً [البنتوستان هو منطقة معزولة للسود في جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري ـ المترجم]. فمن خلال التحرير الكامل وحده يمكن للفلسطينيين أن يستعيدوا حقهم الثابت بالعودة؛ وبهذه الطريقة فقط يمكنهم أن يضمنوا لأنفسهم كشعب حياة حرة ومحترمة. لكن الدعوة لم تعد قائمة لعدالة حرفية ومطلقة، لاستعادة صافية وبسيطة للوضع السائد قبلاً. فهي وإن لم تعترف بالأمر الواقع الصهيوني نفسه، فقد اعترفت بالنتيجة الأساسية له، أي الوجود الكبير لليهود في فلسطين. وقد شكل ذلك قفزة كبرى

إلى الأمام في تفكيرهم؛ فقبل بضع سنوات كان مجرد «مناقشة هذا الطرح يُعتبَر استسلاماً كاملاً أو خيانة عظمى»[٦]. وقد حصلت القفزة لأن «من يقاتلون يستطيعون أن يكونوا أكثر تسامحاً»[٧]. لقد أصبحت «فلسطين الغد» تعني «فلسطين تقدمية ديموقراطية غير طائفية يتعبّد فيها المسيحيون والمسلمون واليهود ويعيشون بسلام ويتمتّعون بحقوق متساوية». ومدت الثورة الفلسطينية «يدها المرحّبة إلى كل الناس الذين يريدون أن يقاتلوا لكي يعيشوا في فلسطين ديموقراطية ومتسامحة بغض النظر عن العرق واللون والدين». ولم يكن هذا «حلماً يوطوبياً أو وعداً زائفاً، فلطالما عشنا في سلام، مسيحيين ومسلمين ويهوداً، في الأرض المقدسة، في فلسطين التي قدم فيها العرب المأوى والموئل الدافئ ويد المساعدة لليهود الفارين من الاضطهاد في أوروبا المسيحية والأرمن المسيحيين الفارين من الاضطهاد في تركيا المسلمة؛ وكذلك لليونانيين والشركس والمالطيين وغيرهم». وقال مؤيدو هذا الكلام إن الجديد فيه أن العرب أنفسهم الذين طُرِدوا من منازلهم من قبل اليهود كصهيونيين لا يزالون قادرين ـ فيما هم يقاتلون من أجل العودة ـ على الدعوة إلى مجتمع يكون فيه للمعتدين والجلادين السابقين، أي اليهود كيهود، مكانة مماثلة لمكانتهم هم. لكن نظام الحكم الذي ستتبناه دولة فلسطين الديموقراطية والفلسفة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ستعتنقها بقيت من الأمور التي سيتم تحديدها بعد التحرير؛ أما بالنسبة إلى المثل العليا المتعلقة بالأخوة الإنسانية التي ستقوم عليها هذه الدولة، فلم تكن «فتح» لتسمح بأي شكوك. كل اليهود الموجودين اليوم في فلسطين، وليس فقط أولئك الذين كانوا موجودين قبل العام ١٩١٧ أو العام ١٩٤٨ أو أي عام آخر يعتبره الفلسطينيون بداية «الغزو الصهيوني»، سيكون لهم الحق بالبقاء هناك. وسيكون عليهم بالطبع أن يتخلوا عن معتقداتهم الصهيونية. ولم تكن فلسطين المستقبل لتكون دولة ثنائية القومية، أو مجرد لبنان آخر، بنظامه الطائفي الذي بدلاً من أن يمحو الولاءات المتناقضة راح يعززها في إطار من التعايش الهش المعرض لانفجارات دموية متكررة. فذلك سيشجع اليهود بكل بساطة على أن يحذوا حذو الموارنة المسيحيين في لبنان في سعيهم إلى الانفصال. سيكون هناك بالطبع الكثير من المتشددين، المشابهين لبيغن ودايان وغولدا مائير، الذين لن يستطيعوا أن يتأقلموا مع هذا النظام الجديد الجذري ـ سيكون عليهم الرحيل. لكن يجب الأخذ في الحسبان أن من يسميهم الإسرائيليون اليهود الشرقيين هم في معظمهم يهود عرب، وهم يشكلون نصف السكان على الأقل. بالنسبة إلى هؤلاء لن يكون التأقلم صعباً. وما أن يتأقلموا حتى يجدوا أنفسهم غير معرضين لأي تمييز على الإطلاق. بل ويمكن انتخاب يهودي رئيساً مثلما يمكن ذلك

لعربي. ويمكن إجراء تكييفات مؤقتة أو دائمة بين العناصر العربية واليهودية في الدولة الديموقراطية. وستكون هذه التكييفات في الأساس ثقافية ولغوية؛ فكل من العبرية والعربية سيكون لغة رسمية في المدارس الحكومية. لكنها يمكن كذلك أن تطال السياسات العليا للدولة. لذلك ستقتصر الهجرة في الفترة الانتقالية على الفلسطينيين الراغبين في العودة. لكن فيما بعد، واستناداً إلى تقديرات متفق عليها لقدرة البلد على الاستيعاب، يمكن فتح باب الهجرة أمام الجميع من دون استثناء.

والواقع أن الدولة الديموقراطية كما رأتها «فتح» لن تحرر الفلسطينيين فقط، بل كذلك اليهود، اليهود الذين اعتبرتهم ضحايا لحركة ادعت مساعدتهم. لقد عرضت «فتح» عليهم فلسطين آمنة ومتسامحة بدلاً من انعدام الأمن في دولة يهودية معرضة دائماً لتهديد جيرانها. وقد أملت أن يأتي وقت يقاتل فيه اليهود إلى جانب الفلسطينيين في النضال من أجل التحرير.

لم تنل الدولة الديموقراطية قبولاً فورياً أو جماعياً من الفلسطينيين. فعارض بعضهم الفكرة كلها معارضة تامة؛ إذ كانت بالنسبة إليهم تنازلاً لا يمكن احتماله أمام العدو. واعتبرها بعض آخر مجرد دعاية تكتيكية تهدف إلى إثارة إعجاب الرأي العام الدولي. وعارض بعض ثالث إقامة دولة عربية إضافية؛ لقد فضلوا الحديث عن «مجتمع ديموقراطي» يندمج مع العالم العربي الأوسع. وخشي بعض رابع أن تشهد هذه الدولة تفوقاً على الفلسطينيين من قبل اليهود الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية بحيث يتمكن هؤلاء من استغلال موقعهم ليسيطروا على العالم العربي ويدمروا وحدته. وانتقد بعض خامس التصنيف الديني ـ المسيحيون، المسلمون، اليهود ـ لمواطني الدولة العتيدة. وقال بعض سادس إن الاقتراح كان سابقاً لأوانه، فيما توازن القوى في الشرق الأوسط كان لا يزال يميل بشدة لمصلحة الإسرائيليين. وقال بعض سابع إنه سيضعف روح القتال عند الفلسطينيين. لكن الفلسطينيين عموماً ما لبثوا أن قبلوا المبدأ، مع تأجيل البحث في أي تعريف دقيق له. وفي العام ١٩٧٠، تمّ تبنيه رسمياً في «المجلس الوطني» التابع لـ «م.ت.ف.»، الذي كان يُعتبَر «برلمان» الشعب الفلسطيني.

لا انتفاضة في الأراضي المحتلة

كانت الكرامة أفضل إنجاز للفلسطينيين. لكن نجاحهم بحد ذاته حمل بذور الفشل

المستقبلي. بل إن حصول معركة الكرامة تحديداً كان في جزء منه على الأقل نتيجة لفشل سابق شكّلت له المعركة على الرغم من ذلك غطاء باهراً ولو غير مجد. لقد فشلت «فتح» في الأشهر الستة الأولى التالية لحرب العام ١٩٦٧ في إطلاق «حرب التحرير الشعبية» التي كانت قد راهنت عليها داخل الأراضي المحتلة. وفشل الفدائيون في أن يصبحوا سمكاً في بحر ثوري. صحيح أن الحماسة كانت كبيرة للجيل الجديد من الفلسطينيين المقاتلين، ولا سيما في المناطق الريفية، وكان الأمل كبيراً بأن يحذو أهالي الضفة الغربية وغزة حذوهم وينفذوا هم أنفسهم نضالاً مسلحاً. لكن اتضح خلال هذه الأشهر الستة الأولى أن ذلك لن يحصل. لقد كانت غزة تملك تقليداً من العمل المسلح، لكن أهالي الضفة الغربية لم يكونوا عموماً جاهزين للتضحية الكبرى بالذات في سبيل قضية كانوا يشككون في نجاحها. أما الفدائيون فكانوا نتاج مجتمع لاجئ كان قد فقد كل شيء، لكنهم كانوا لا يزالون يملكون شيئاً يخسرونه. لذلك أبدى أهالي الضفة الغربية اهتماماً مباشراً بتحرير الأراضي المحتلة حديثاً، أكثر من اهتمامهم بتحرير كل فلسطين، وأملوا أن تحقق لهم ذلك الدول العربية بالوسائل السياسية أو العسكرية. وقد عمدت القيادة المحلية عموماً - رؤساء البلديات ووجهاء المدن ومخاتير القرى - إلى ثني الناس عن حمل السلاح. وهكذا، وعلى خلاف المقاتلين في الثورة الكبرى بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩، كان المقاتلون خارجيين إلى حد كبير على الرغم من أنهم فلسطينيون. ووجدوا من الصعب الاختباء بين السكان المحليين. بل كان ذلك تجربة مرة. فقد كانت بهجة التمكن من عبور نهر الأردن تزول ليحل محلها إحباط الإقامة في الكهوف والمخابئ غير الصالحة لذلك في تلال يهودا والسامرة.

وكان جزء من اللوم يقع أيضاً على «فتح» نفسها، بسبب ما شابها من أساليب تنظيمية متسرعة ومهملة، وتجنيد عشوائي، وتدابير أمنية متراخية. وقد قامت فاعلية إسرائيل ووحشية غاراتها الانتقامية ضد السكان المحليين بالباقي. فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من جهودها لإقامة «قاعدة آمنة» في الأراضي المحتلة، بلغت خسائرها، باعترافها، ستة وأربعين رجلاً من خيرة رجالها، بمن فيهم ستة وعشرون ضابطاً[8]. ومع حلول بداية آذار ١٩٦٨، كان الإسرائيليون يدّعون أنهم قد تمكنوا من تدمير آمال «فتح» بإقامة حركة مقاومة «جدية».

وبحسب الجنرال دايان، كانوا قد قتلوا تسعين فدائياً منذ حرب حزيران، بينهم خمسون

في الشهرين السابقين، وأسروا ألفاً. وفي حزيران، لم يتمكن عرفات نفسه، بعد أن أُوقِظ من نومه في بيت أحد المتعاطفين، من الفرار من الجنود الإسرائيليين إلا بصعوبة[٩] قبل أن يعبر نهر الأردن للمرة الأخيرة. وبعد بضعة أشهر فقط من قرار نقل مقر قيادة المقاتلين إلى الأراضي المحتلة أُعيد المقر مجدداً إلى الكرامة.

«فتح» تتقدم سياسياً

ظل غطاء المجد الذي وفرته الكرامة قائماً بقوة لفترة، فبمواجهة المظهر الخارجي لقوة «فتح» التي كانت تشهد نمواً سريعاً، من كان ليبدي اهتماماً كافياً بـ«المرض الداخلي» الذي كان ذلك النمو السريع بحد ذاته سبباً رئيسياً[١٠]؟ ومع أن الخسائر في الكرامة كانت فادحة، فقد جرى سريعاً تعويضها مائة ضعف[١١]. لقد تدفق المجندون الجدد على مخيمات التدريب التي كانت منتشرة في المناطق الريفية غربي عمان؛ ورددت التلال والوديان الهادئة صدى إطلاق النار الذي لم تكن معتادة عليه. وكان التدريب المتقدم والمتخصص يجري في الجزائر ومصر وفي الصين وفيتنام الشمالية. وتضخمت القوة المقاتلة في «فتح» ـ كانت بحدود الثلاثمائة قبل الكرامة ـ والمنظمات اليسارية الأصغر إلى أكثر من ثلاثين ألفاً بعد سنتين. وكانت هناك أيضاً الميليشيا الفلسطينية، منظمة الدفاع الذاتي الأهلي، الرديفة للمقاتلين المتفرغين. وكان هناك «الأشبال»، البالغون ما بين العاشرة والخامسة عشرة، المعدون ليكونوا فدائيي المستقبل. ووجدت النساء أيضاً مكاناً متحرراً لهن داخل الثورة. أما بالنسبة إلى المال والسلاح فسجلا ارتفاعاً هائلاً لا يقل عن ثلاثمائة في المائة[١٢]. وبرزت مجموعة كاملة من الخدمات الإضافية: العيادات، والمستشفيات، والمدارس، والمياتم لأبناء «الشهداء». وانتقل موظفو الثورة إلى مكاتب في الأحياء السكنية أو الاقتصادية المرموقة في عمان وغيرها من العواصم العربية. وزينت الملصقات والشعارات العسكرية جدران منازل الطبقة المتوسطة في هذه المدن. وتكاثرت مركبات المقاتلين، المملوءة بالمسلحين، مثل سيارات الأجرة في الشوارع. وأوجب الخروج المفاجئ من ظلام الاضطهاد إلى الشهرة العالمية قيام سلسلة من دوائر العلاقات العامة المكرسة لنشر أدبيات المقاتلين في لغات كثيرة ولاستقبال السياسيين والصحافيين والفضوليين والمتعاطفين الأجانب وإرشادهم. وبات بإمكان المرء أن يجد في كل الفنادق والمطاعم والحانات الرئيسية الزبائن أنفسهم من رجال أعمال وأثرياء؛ لكن في ما بينهم، وبشكل يصعب معه غالباً تمييزهم عنهم، بات ينتشر عادة عدد من مسؤولي المقاتلين وهم يرفّهون عن ضيوفهم الأجانب[١٣].

وفيما تنامى حجم حركة الفدائيين وعدد منظماتها المتنافسة، كذلك تنامت وتيرة عملياتها. كان معظمها - ٦١,٥ في المائة - من تنفيذ «فتح»؛ وقد ازداد عددها، بحسب تقديراتها هي، من مجرد اثنتي عشرة عملية في الشهر في العام ١٩٦٧ إلى اثنتين وخمسين في العام ١٩٦٨، ومائة وتسع وتسعين في العام ١٩٦٩، ومائتين وتسع وسبعين في الأشهر الثمانية الأولى من العام ١٩٧٠[١٤]. وتطور زرع القنابل والتخريب من نطاق ضيق في أيام البدايات السابقة للعام ١٩٦٧ إلى عمليات أكثر صلابة وطموحاً إجمالاً كانت قد أصبحت ممكنة بعد التوسع الكبير الذي طرأ على عديد الحركة ومواردها، على الرغم من الفشل الذي حصل في الضفة الغربية.

لقد زرعوا القنابل في محلات السوبرماركت في القدس ومواقف الحافلات في تل أبيب؛ وأطلقوا الصواريخ على كريات شمونا في الشمال وإيلات في الجنوب. وشنوا هجمات مباشرة على المراكز الحدودية، أو أكثر من هجوم في الوقت نفسه أحياناً، ورفعوا العلم الفلسطيني لساعات رمزية قليلة على مواقع سيطروا عليها.

كان الأمر مقلقاً للإسرائيليين. فقد قال وزير الدفاع موشيه دايان: «لم أقلل منذ البداية من أهمية هذه المسألة»[١٥]. ورأى رئيس الوزراء ليفي إشكول أن الحملة على المقاتلين كانت في جوانب كثيرة منها أعنف من حرب العام ١٩٦٧. لكن المقلق حقاً كان الدلالات السياسية للعمل الفدائي، وليس فاعليته العسكرية، على الرغم من أن الأولى كانت في جزء منها نتيجة للثانية. فمن الناحية السياسية، بقي الفدائيون يبنون على ما حققوه في الكرامة. ولا يعني ذلك بالطبع أن هدفهم النهائي، دولة فلسطين الديموقراطية، بدا أقل يوطوبية بكثير مما كان عليه إلى ذلك الحين. كذلك حققوا على الصعيد الدولي ثقة معينة لما اعتُبِر عرضاً أكثر حضارية لقضيتهم وإن كان لا يزال غير واقعي. لكن في إسرائيل نفسها لم يُبدِ كثيرون أي ميل للعيش في «فلسطين الغد» التي دعا إليها عرفات. ولم يكن ذلك غريباً كثيراً، فإسرائيل من حيث المبدأ كانت دولة لليهود؛ كان اليهود كصهاينة قد طردوا العرب ليقيموها في البداية وكانوا في ذلك الوقت، بهدف ترسيخها، يضاعفون مظاهر الأمر الواقع في الأراضي المحتلة حديثاً. كان هناك بالطبع «حمائم» بدرجات مختلفة. لكنهم كانوا لا يزالون صهاينة؛ لقد دعوا إلى إعادة الأراضي المحتلة - وليس كلها كما في العادة - مقابل اعتراف العرب بالدولة اليهودية بكل مظاهرها الصهيونية الأساسية. وقبل بعضهم الحاجة إلى «كيان فلسطيني» من نوع ما.

وألح أكثرهم «حمائمية»، مثل النائب أوري أفنيري، من أجل فدرالية تجمع الدولتين اليهودية والعربية في فلسطين. وكان هناك آخرون هاجموا الاحتلال من منطلق أخلاقي وروحي، لا من منطلق سياسي. وكان رجال مثل إسرائيل شاحاك، السجين السابق في معسكر اعتقال نازي، مقتنعين بأن إسرائيل باتت دولة مضطهِدة، كانت في معاملتها لعرب الأراضي المحتلة وإسرائيل نفسها، لا تخرق المعايير الدولية الحضارية فحسب، بل كذلك التعاليم الأسمى لليهودية. وبصفته رئيس «الرابطة الإسرائيلية للحقوق المدنية والإنسانية»، تجرأ، هو وأقلية تفكر بالطريقة نفسها، مثل المحامية فيليشيا لانغر، على تحمل أذى مواطنيهم وعدائهم فيما كانوا يحملون على الخطأ الذي كان يُرتكَب باسم إسرائيل. لكن المعادين للصهيونية، الذين قالوا بتفكيك الدولة اليهودية، كانوا الوحيدين الذين استطاعوا البحث في رؤية الفلسطينيين لما يمكن أن يحل محل هذه الدولة؛ وكان المعادون للصهيونية، بوصفهم تياراً سياسياً منظماً، أقلية صغيرة جداً. فقد مثّلت حركة «مَتسبن»، أو «المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية»، اليسار المتطرف للمشهد السياسي الإسرائيلي، وواجه أعضاؤها تهمة الخيانة، على لسان أشخاص كانوا قريبين منهم مثل أفنيري. وعلى خلاف «الحمائم» التقليديين، لم يقيموا تمييزاً عشوائياً بين إسرائيل والأراضي المحتلة، فقد اعتبروا أن ما كان خطأً في الخليل أو نابلس كان خطأً بالتأكيد في تل أبيب أيضاً، أي أن الظلم الأساسي المرتكب في العام ١٩٤٨ وقبله لا يقل حاجة إلى التصحيح عن الخطأ الفرعي المرتكب في العام ١٩٦٧ وبعده. ورأوا في إزالة آثار الصهيونية وإقامة مجتمع يعيش فيه اليهود والعرب العائدون معاً من دون تمييز الضمانة الوحيدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وبوصفهم ثوريين اشتراكيين، رأى أعضاء «متسبن» أن لإلغاء الصهيونية أولوية على النضال البروليتاري بالنسبة إلى الإسرائيليين؛ ودعوا إلى توحيد صفوف العرب واليهود، داخل إسرائيل وخارجها، من أجل تحقيق هذا الهدف. واعترفوا بأن «أي شعب محتل ومقموع له الحق في مقاومة الاحتلال والنضال من أجل حريته وعليه واجب ذلك... فمقاومة الاحتلال بنظرنا أمر طبيعي وشرعي... أما بالنسبة إلى الوسائل المستخدمة في النضال - حتى حين لا نوافق عليها - فلا تشكل المعيار الأساسي الذي نحدد موقفنا بواسطته»[١٦]. وأقام زعماء «متسبن»، وبعضهم كان في المنفى، اتصالات مباشرة مع الفدائيين. وحضروا المؤتمرات الفلسطينية. ونشرت مطبوعات المقاومة آراءهم في العالم العربي. لكن «متسبن» نفسها لم تمض بعيداً كفاية في أعين الفلسطينيين، الذين كانوا يتوقّفون عند إصرارها على أن يهود فلسطين يملكون هوية قومية مثل العرب لا يتعارض الحفاظ عليها في إطار الدولة الثنائية القومية مع إعادة

الحقوق العربية. فقد أصرت «متسبن» على «أن أمة عبرانية، بكل ما للكلمة من معنى على الرغم من أنها من صنع الصهيونية، تقوم اليوم في فلسطين. ولها بذلك الحق بتقرير مصيرها، ليس كما تريد الصهيونية طبعاً، لكن في سياق فدرالية اشتراكية في الشرق الأوسط»[١٧].

لكن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين قبلت الرأي الرسمي الذي جعل من الفدائيين أشراراً، ومن «م.ت.ف.» التي نشطوا تحت رعايتها، عبارة عن «عصابات إرهابية» و«مجرمين» و«مخربين». كيف تجرأوا على إعلان رغبتهم في قيام تعايش سلمي في «فلسطين الغد» مع ضحاياهم اليوم؟ إن فكرة الدولة الديموقراطية، أو أي نوع من «كيان فلسطيني»، تستدعي المحاربة من دون رحمة مثل الإرهابيين أنفسهم. وجرى وضع إطار عقلاني للرفض العاطفي للطموحات الفلسطينية، في أقصى صوره تعقيداً وإصراراً، من قبل الجنرال يهوشفاط هاركبي، قائد الاستخبارات العسكرية السابق، الذي قال إن الدولة الديموقراطية لم تكن أكثر من وسيلة دعائية لتحقيق الاحترام لنضال لا يزال ينوي ارتكاب «إبادة جماعية»[١٨]. وقد ساعده الفلسطينيون في ذلك، إذ قدّموا، كما يعترف أحد منظريهم، «فرصة نادرة» للصهاينة للتشكيك في صدق نواياهم وتقديم الدولة الديموقراطية كمناورة تكتيكية حين «قالوا بالإنكليزية غير ما قالوه بالعربية»[١٩]. فنتيجة للصراعات العقائدية حول الطبيعة الدقيقة لهذه الدولة، ولا سيما علاقتها بسائر العالم العربي، لم يتمكن «المجلس الوطني الفلسطيني» من أن يدخل على «الميثاق الوطني الفلسطيني» تعديلاً موعوداً يتبنى مبدأ «فتح» القائل بأن كل اليهود، وليس فقط الذين وصلوا إلى فلسطين قبل تاريخ معين (١٩١٧ أو ١٩٤٨)، سينالون الجنسية الفلسطينية. لكن على الرغم من كل إحباطاتهم، تمكن الفلسطينيون من أن يحوّلوا أنفسهم مرة وإلى الأبد إلى قوة سياسية، ومن أن يتولوا بأنفسهم زمام قضيتهم، التي لم يحملوا لواءها بوجه إسرائيل فقط، بل كذلك بوجه الأنظمة العربية حيث دعا الأمر. فقد حولوا إلى ترهات دعوى غولدا مائير أنهم لم يوجدوا قط، ولم يعد الصراع عربياً ـ إسرائيلياً فقط. وجرى الاعتراف بهم في العالم الثالث حركة تحررية حقيقية؛ وبعد معارضة عقائدية بداية، شعرت الكتلة السوفياتية نفسها مضطرة في نهاية المطاف، لأسباب سياسية، إلى تقديم خدماتها لهم؛ وفي الغرب استمروا يحققون تقدماً ثابتاً، ولو بطيئاً، بمواجهة رأي عام كان يميل سلفاً إلى اعتبار إسرائيل موقعاً حضارياً متقدماً وحصناً للديموقراطية في الشرق الأوسط. وقد قال ياسر عرفات: «ما فعلناه أننا جعلنا العالم... يعي أن الفلسطيني لم يعد اللاجئ الرقم كذا، بل فرداً في شعب يمسك بزمام مصيره وفي وضع يسمح له

بتقرير مستقبله. فطالما كان العالم يرى الفلسطينيين لا أكثر من شعب يقف في طوابير للحصول على حصص الأمم المتحدة، لم يكن من المحتمل أن يحترمهم. لكن بعد أن باتوا الآن يحملون البنادق، تغير الوضع»[٢٠]. لم يكونوا أقوياء كفاية ليفرضوا إرادتهم على أي أحد. لكنهم اكتسبوا قوة نقض مهمة. فأي إشارة كانت تدل على أن ثمة نظاماً عربياً مستعد لفرض «تسوية استسلامية» عليهم، كانوا يردون عليها بنقمة عارمة. كانت الدعوة لإقامة دولة فلسطينية مصغرة تتعايش مع إسرائيل من بين بالونات الاختبار التي أطلقتها بانتظام دوائر غربية مختلفة في تلك الفترة. وكان إطلاق هذا البالون تحديداً علامة مشجعة من علامات نجاحهم، لكن على الرغم من ذلك، أسقطوا هذا البالون بالوتيرة نفسها التي كان يُطلَق فيها.

الفشل العسكري و«المرض الداخلي»

لم يكن الفدائيون من الناحية العسكرية أكثر من مجرد إزعاج جدي. لقد تركوا بالتأكيد نتائج سلبية في حقول كثيرة. فقد قُتِل جنود ومدنيون إسرائيليون. وترتّبت على مقاومتهم تكاليف مادية وبشرية. وامتنع المهاجرون والسياح والحجاج الأقل جرأة عن المجيء بسبب الخوف. لكن لم يكن مطلوباً أن تتوقّف «حرب التحرير الشعبية» عند هذا الحد؛ كان يجب أن تتصاعد. وذلك ما لم تستطع «فتح» أن تحققه إلا على مستوى منخفض.

والواقع أن الفدائيين كانوا في عز صعودهم حين بدأوا بالانحدار. وقد حاولوا، واعين أو غير واعين، إخفاء هذه الحقيقة عن العالم وعن أنفسهم. صحيح أن العمليات ازدادت عدداً، لكن هذا التطور قابله نجاح إسرائيلي مواز في إجبار الفدائيين على الانتقال مسافة إضافية إلى الشرق. وهكذا لم يطرأ التحسن على العمليات داخل إسرائيل أو حتى داخل الأراضي المحتلة. بل طرأ على ما يمكن وصفه بشكل تقريبي بحرب العصابات، بالمعنى الحقيقي للكلمة، التي اتخذت شكل تبادل للقنص والقصف عبر خطوط الهدنة، وكذلك في وادي الأردن بشكل خاص. فقد ذكرت وكالة أنباء عربية أن ٢,١ في المائة فقط من العمليات كانت تجري في إسرائيل (باستثناء الجليل الأعلى)، و٣,٤ في المائة في الجليل الأعلى، و٣,٥ في المائة في الضفة الغربية، وسبعة في المائة في صحراء النقب، وسبعة في المائة في مرتفعات الجولان، وعشرة في المائة في غزة، مقارنة بسبعة وستين في المائة في وادي الأردن[٢١]. ولقياس نجاح فاعلية أي عمل عسكري، يجب النظر أولاً

إلى أعداد الضحايا. لقد كانت أرقام الإسرائيليين محيرة ومتناقضة بشكل واضح[٢٢]. لكن، ولئن قلل هؤلاء حقاً من خسائرهم في العمليات الفدائية ـ وهم لم يعترفوا قط بأكثر من مائة قتيل في السنة ـ فإن هذا التقليل لم يكن صارخاً مثل المبالغة التي اعتمدها الفدائيون بالنسبة إلى هذه الخسائر تحديداً. والواقع، وكما أشار باحث فلسطيني فيما بعد، أن الخسائر الإسرائيلية على كل الجبهات، وليس فقط في العمليات الفدائية، لم تصل قط إلى «المستوى الحرج» الذي كان يمكن أن يدفع بالوضع إلى حرب شاملة[٢٣]. لكن لم يكن من غير المعتاد أن تعلن «فتح» أن عملية واحدة من عملياتها خلفت خمسين أو ستين أو حتى سبعين قتيلاً وجريحاً من جنود العدو لقاء أتفه الخسائر في صفوفها هي. وكان الإسرائيليون يسخرون قائلين: «إنه الوهم الشرقي»[٢٤]؛ لقد كانت روح الشقيري، ذلك الرمز المحتقر للماضي المفترض أن الفلسطينيين خلّفوه وراءهم، كانت أبعد ما تكون عن الموت. وكانت المبالغة في ادعاءاتهم تبطل أحياناً أمام جهودهم لإثباتها. فمرة أصرت «فتح» على أنها أسقطت ست طائرات حربية إسرائيلية فوق الأردن، وقدمت بضع قطع من التجهيزات الملتوية «دليلاً» على ذلك. وكانت المنظمات المنافسة تدعي مراراً وتكراراً المسؤولية عن العملية نفسها. ولو حدث شيء معتاد أو عن طريق المصادفة ـ كالنوبة القلبية التي أصابت رئيس الوزراء ليفي إشكول والجرح الذي أصاب موشيه دايان في موقع للتنقيب عن الآثار ـ كانت المنظمات تسارع لتقديم تأكيدات سخيفة على أن ما من شيء لا يقع في متناول اليد الطولى للثورة الفلسطينية. لكأن دعاوى الدعائيين العرب أنفسهم لم تكن مبالغاً فيها كفاية، فقد عمد هؤلاء، بعد أن كانوا يحتقرون الفدائيين قبل حرب حزيران، إلى تصحيح الوضع من خلال التمجيد الكامل لهم وإحاطتهم بتوقعات هائلة. وقد عبّر أحد المتعاطفين مع الفلسطينيين عن خوفه من هذا الوضع:

> أخشى على الثورة الفلسطينية. لا أخشى عليها من أعدائها... بل من بعض أصدقائها، المكرسين لـ«الطريق الصحيح» والملتزمين بالثورات في العالم العربي... لكن الطريق طويل. وهو ليس معبّداً بالانتصارات كما يخيّل لمناصري الثورة. فصورة الفدائي الذي يتدرب على عبور خط العدو لا تعني أنه عبر هذا الخط ووصل إلى حيفا. هي تعني ببساطة أن عربياً جديداً قد وُلد وأن أخاه، في حال استشهاده، يجب أن يلحق به في قافلة الفدائيين وربما إلى قبور الشهداء ـ حتى يصل أحدهم، بعد أن يقطع خط العدو، إلى حيفا، والآخر إلى عسقلان[٢٥].

كانت المبالغة، كما رأينا، منذ البداية أحد مؤشرات «المرض الداخلي» لحركة المقاومة. وتمثل مؤشر آخر، متأصل جزئياً في هذه الهوة المحرجة بين الأداء الحقيقي والمدّعى، في تزايد الاستعداد للتنازل عن الأخلاقيات التي تعهّدوا القتال على أساسها. ففي البيان الذي أصدرته «فتح» في ١ كانون الثاني ١٩٦٥، والذي أعلنت فيه اكتمال عمليتها الأولى، حذرت العدو من الرد ضد «المدنيين العرب المسالمين». وأصرت «فتح» منذ ذلك الحين على أن «الجيش و«المؤسسات الصهيونية» كانت هدفها، وليس المدنيين، ولا سيما النساء والأولاد»[٢٦]؛ ولو حصل أن هاجمتهم، كان ذلك أساساً رداً على هجمات إسرائيلية استهدفت المدنيين العرب، وكان ذلك يحصل انتقائياً. «حين يتم اختيار هدف مدني، يتم بذل كل جهد لتقليص الخسائر المدنية إلى الحد الأدنى. على الرغم من صعوبة التمييز بين المدنيين وغير المدنيين في هذا المجتمع العسكري الإسبرطي الحديث حيث كل بالغ معبأ للحرب. ويهدف ضرب المناطق شبه المدنية إلى خلق تأثير نفسي يدفع الإسرائيليين إلى أن يعوا أن الدولة العنصرية ـ العسكرية لا يمكن أن توفر لهم الأمن حين تنفذ إبادة جماعية ضد الجماهير الفلسطينية المنفية والمقموعة»[٢٧]. لكن المبدأ لم يلقَ احتراماً كبيراً. صحيح أن الإسرائيليين، بفضل ما لديهم من وسائل أكثر تطوراً، قتلوا من المدنيين العرب أكثير بكثير مما قتله الفدائيون من المدنيين الإسرائيليين، وكان ذلك التبرير الذي استخدمه الفلسطينيون. لكن ليس هناك الكثير من الشك، حتى في غياب هذا التبرير، في أن عدم فاعلية المضايقات اليومية بحق الجنود الإسرائيليين، والدعاية الضئيلة التي كانت تتولّد عنها، كانا يدفعان «فتح» إلى الإرهاب الصريح الهادف، من خلال تكتيكات صادمة، إلى تحقيق أقصى مفعول ممكن بأدنى حد من الإمكانات. كذلك لم يكن المبدأ، المعلن ببلاغة، متجذراً كفاية في الممارسة اليومية. لذلك بدا في حزيران ١٩٦٨ أن فكرة الانتقام القديمة المنبوذة رسمياً بدأت تنال القبول كدافع لقتل المدنيين، وذلك في مجلة «الثورة الفلسطينية» التي كانت تصدرها «فتح» كل شهر، حين نقلت ما قاله أمام محكمة إسرائيلية فدائي أسير كان مسؤولاً عن قتل صبي في الثالثة من العمر، والذي شرح أن الأوامر التي كان يحملها كانت تطلب منه أن يشتبك مع الدوريات وأن يخرّب كل ما كان يستطيع تخريبه. وحين سُئِل إن كان ذلك يشمل قتل الأولاد، قال: «نعم، تدمير كل شيء، لأننا لم ننسَ دير ياسين»[٢٨]. وبعد عدة أشهر، نفت مقالة في «الثورة الفلسطينية» الحاجة إلى وجود تمييز كبير في اختيار الأهداف:

> لقد ركز العمل العسكري في حروب العصابات المعروفة على القوات المسلحة للعدو وتجنب الشعب الذي تريد الثورة كسبه إلى جانبها، لكن الثورة

الفلسطينية، بسبب طبيعة المجتمع الصهيوني، لا تعترف بهذا التمييز بين قوات العدو المسلحة وشعبه. إن المجتمع الصهيوني الاستعماري مجتمع عسكري في جذوره وفروعه ولا يمكن التمييز بين العسكري والمدني...»[٢٩].

كان القسم الأعظم من عمليات الفدائيين يستهدف العسكريين، لكن حين كان المدنيون يُقتَلون، كانت البيانات التي تعلن ذلك تحتوي بضع تعابير عن الندم على هذه الضرورة المؤسفة.

«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وخطف الطائرات

كانت «فتح» تحاول على الأقل قصر النضال الفلسطيني على أرض فلسطين نفسها. لكن منافستها اليسارية، «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، لم تفعل. فقد أصبح الدكتور جورج حبش، بعد أن كان من مناوئي العمل المسلح، أكثر ممارسيه تطرفاً. لقد رأى عقائديو «الجبهة الشعبية» أنفسهم في خط الجبهة الأول لنضال عالمي بين قوتين كبيرتين من قوى العصر. فالعدو بالنسبة إليهم ـ يمثله الصهاينة والإمبرياليون والرجعيون المحليون ـ كان واحداً وواسع الحضور. لذلك كان أي شيء تقريباً هدفاً مشروعاً. وكان من المشروع اختطاف، ليس الطائرات المدنية الإسرائيلية فحسب، بل كذلك الأميركية والبريطانية وحتى السويسرية. وكان من المساهمات في القضية تفجير خط للأنابيب ينقل النفط العربي ـ كانت عائداته تساعد في تمويل المجهود الحربي العربي ـ لأن النفط كان يُستخرَج بواسطة الشركة الأميركية «أرامكو» لمصلحة العائلة المالكة «الإقطاعية» آل سعود. وكان زرع القنابل الحارقة في سلسلة المتاجر البريطانية «ماركس أند سبنسرز» التي كانت من المصادر الكبرى لتمويل إسرائيل يلائم من دون صعوبة قانون الأشياء المانوي [يقول بثنائية الخير والشر ـ المترجم]. أما بالنسبة إلى أخلاقيات خطف الطائرات، والتهمة بأنها كانت تعرّض للخطر حياة المدنيين الأبرياء وغير الإسرائيليين، فقد كانت «الجبهة الشعبية» تملك رداً مفحماً سريعاً: لا تلومونا، لوموا الطاقم الإسرائيلي الشرير الذي يحاول إفشال النمط القتالي الذي نخوضه والذي لا تشوبه شائبة. وحين سُئِلت ليلى خالد، العضو في «الجبهة الشعبية»، وأشهر إرهابية جوية في العالم، في مؤتمر صحافي عن النصيحة التي يمكن أن تقدّمها لطيار عربي يواجه خاطفين إسرائيليين، كان جوابها الوحيد ابتسامة رزينة. وبررت «الجبهة الشعبية» إطلاق النار من بنادق آلية على طائرة مدنية إسرائيلية في أرض مطار أثينا، وقتل وجرح اثنين على متنها، بأن الطائرة

التابعة للخطوط الجوية «إل عال» كانت جزءاً من الآلة الحربية للعدو. وحين رد الإسرائيليون بتفجير ثلاث عشرة طائرة مدنية في مطار بيروت من دون أن يقتلوا أحداً - هذه المرة - وصفت «الجبهة الشعبية» العمل بـ«الاعتداء البربري» و«القرصنة الجبانة المجردة من المبادئ». ولم تكترث «الجبهة الشعبية» لتحذيرات «فتح» من الأخطار البارزة التي كانت تواجهها الحركة الفدائية كلها بسبب الكسب غير الضروري لأعداء جدد، بينهم قبل كل شيء بعض العرب.

لا شك في أن «العمليات الخارجية» من النوع الذي حمل لواءه جورج حبش حقق دعاية للقضية الفلسطينية، وكان ذلك أحد أهدافه، تحت غطاء العقيدة السامية:

> لاختطافنا طائرة تأثير أكبر من قتلنا لمائة جندي إسرائيلي في المعركة. فقد بقي الرأي العام الدولي لعقود لا يؤيد القضية الفلسطينية ولا يعارضها. كان يتجاهلنا بكل بساطة. أما الآن فالعالم يتكلم عنا على الأقل[٣٠].

لكن الدافع الخفي لذلك النوع من الإرهاب الذي لم توافق عليه «فتح» ربما كان الضعف العسكري لـ«الجبهة الشعبية» الذي شجعها، كما تقتضي طبيعة الأشياء، على القيام بعمليات باهرة وشجاعة لكنها في الأساس سهلة وبعيدة جداً عن ساحة الوغى الفعلية.

العدو من الوراء

لم يكن «المرض الداخلي» عسكرياً فقط. فقد كان تنظيمياً وسياسياً. وكانت بعض مظاهره خفية نسبياً، لا يراها سوى الداخليين. ويتذكر أحدهم أن تعثّر الحركة، نظرياً وعملياً.

> كان يفوق التخيل؛ فنظرة سريعة إلى محاضر جلسات «اللجنة المركزية» في «م.ت.ف.»، مثلاً، بتشوّشها وحشوها وتناقضاتنا، تكفي لتجعل الناظر يشكك في أنها تعود لمنظمة واحدة ذات هدف واحد. لم يكن هناك أي شيء متساوق أو بنّاء في عملية اتخاذ القرار، وقلما ساند قراراً سابقاً أو أكمله، كانت كل جلسة تبدأ من الصفر...[٣١].

وكانت مظاهر أخرى للمرض واضحة للعيان. لقد كان بروز الفدائيين عملاً من أعمال

تأكيد الذات عند الفلسطينيين، بوجه العرب وكذلك الإسرائيليين، لكن لسخرية القدر، ما أن تم التخلّص من «وصاية» عربية حتى حلّت محلها أخرى. فبدلاً من أن تعارض الأنظمة العمل المسلح بأكمله، راحت تتنافس على دعمه. ولعدم اكتفائها بالتودد إلى «فتح» أو منافستها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أقامت منظمات جديدة جداً تابعة لها. فكان لبعثيي سورية محظيوهم ـ «طلائع حرب التحرير الشعبية» (الصاعقة) ـ ولذلك كان من الطبيعي لمنافسيهم العنيدين، بعثيي العراق، أن يكون لهم محظيوهم ـ «جبهة التحرير العربية». وعلى الرغم من أن كل منظمة من المنظمتين كانت حريصة على أن يكون لها مبرر وجود عقائدي، فهما لم تكونا في الواقع أكثر من امتدادين، يلبسان لبوساً فلسطينياً، للنظامين اللذين كانا يرعيانهما. وكان المشهد السياسي الفلسطيني بمثابة عالم عربي مصغر؛ صحيح أنه كان أكثر ديموقراطية، لكنه كان يشهد الخلافات والاندماجات والولاءات المتغيرة نفسها. ولذلك، وعلى الرغم من غياب الفروقات العقائدية الفعلية، لا عجب في أن عرفات قال مرة: «أشعر أن مصاعب العمل من أجل الوحدة الكاملة أكبر من القتال نفسه»[٣٢].

لقد تسبب هذا الوضع بشلل كبير للحركة ككل، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها «فتح» للحفاظ على استقلالها. وكان بديلاً مضحكاً ـ ذلك الابتلاء بحكومات غير ثابتة على اتجاه ـ عن «جبهة الدعم العربي» التلقائية والشعبية التي كانت قد حلمت بها. فعلى الرغم من شعبيتهم في البداية، فشل المقاتلون في ترجمتها إلى مساندة منظمة كانت ضرورية بحد ذاتها في المحصلة الأخيرة لحمايتهم من المكائد الرسمية. بل حتى في المحيط الأكثر تعاطفاً معهم، أي شرق الأردن، حيث نصف السكان من الفلسطينيين، بدأوا يفقدون الدعم بدلاً من أن يكسبوه، وكانت دولتهم ضمن الدولة، الأقوى من أي وقت مضى من حيث المظهر الخارجي، تتآكل في الواقع من الداخل. لماذا صارت عدة قرى أردنية، التي ربما كانت تقدم قبلاً الطعام والضيافة للمقاتلين المقيمين قربها من دون أن تُسأل ذلك، تطلق عليهم النار إن دخلوها؟ كيف أمكن للأمور أن تسوء في لبنان إلى درجة أن ناصريي صيدا دخلوا في حرب شوارع مع المقاتلين المقيمين في مخيم قريب للاجئين؛ أو أن قرية الكحالة المسيحية، التي قدمت في العام ١٩٦٨ ذلك التكريم المهيب لأول «شهيد» لبناني، نصبت في العام ١٩٧٠ كميناً قاتلاً لجنازة فلسطينية؟

كانت أسباب النفور متعددة الأوجه. من الأوجه الواضحة مباشرة الممارسات الفوضوية

التي بدرت عن بعض المقاتلين وأخذ الناس بجريرتها جميعهم. وكذلك الاعتداء على احترام الذات لدى القوات المسلحة النظامية. وقد حظيت هاتان المشكلتان بالاعتراف الدائم للقادة الأكثر شعوراً بالمسؤولية، ولا سيما في «فتح»، لكن تصحيحهما لم ينل الحماسة المطلوبة كلها. بيد أن مشكلات أخرى أكثر تعقيداً بكثير كانت قد برزت، وكانت ناتجة من الطبيعة العامة للمحيط العربي. وقد وقعت «فتح» في أحد الفخاخ، على الرغم من عملها الدائب على تثقيف السكان المحليين، فيما وقع مناوئوها اليساريون في فخ آخر. فبالنسبة إلى «فتح»، كانت البراغماتية السياسية المكرسة لخدمة النضال العسكري الفضيلة الأسمى، كما كانت الحركة تميل إلى الاعتقاد بأن السلوك الحسن البسيط وتوزيع الهبات السخية ـ كالمزيد من البنادق للقبائل ـ كانا كافيين. لكن بالنسبة إلى الحكومة الأردنية، الأكثر خبرة بكثير في هذه الممارسات التليدة، كان كل ما عليها أن تفعله أن ترد بهبات أسخى وأكبر. أما اليساريون، فاعتبروا أنفسهم، كما هو متوقع، أصحاب دور تثقيفي وتحريري. لكنهم بالغوا في هذا الدور مبالغة ساذجة. فـ«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين»، بزعامة نايف حواتمه، النشوى بفرادتها، وجّهت إهانة كبرى لجانبين من الجوانب الأقدس في المجتمع العربي التقليدي: الدين والمرأة. لقد قامت «الجبهة الديموقراطية» بما قامت به على نطاق ضيق، لكن أخبار الفدائيين الذين يقومون بزيارات ليلية لخيم الفدائيات، ونشر شعارات ماركسية على مئذنة للاحتفال بالذكرى المئوية لولادة لينين، كانت أموراً يستطيع النظام الهاشمي استغلالها إلى أبعد حد، وهذا ما فعله. فلم يكن الكثير من الجهد مطلوباً لإحداث صدمة لدى الفلاحين وأبناء القبائل في الأردن، لكن التلقين المحسوب كان الوسيلة التي جعلتهم، أو جعلت بعضهم، يكرهون الفدائيين الكفار والمنحلين كما فعلوا[٣٣].

ولم يكن «المرض الداخلي» السبب الوحيد للقصور العسكري للفدائيين. فقد كانت هناك أيضاً أمراض خارجية. ولم يكن أقلها العنف والفاعلية المستمران للعدو. فقد تعلم الإسرائيليون درس الكرامة. ومنذ ذلك الحين استخدموا بشكل لا يلين تفوقهم الجوي الكامل؛ وقد وجّه الفدائيون، الذين تعرّضوا في قواعدهم في شرق الأردن ـ مع مدنيين كثر جداً ـ لقصف جوي لا يرحم، شكوى مرة من غياب الدفاعات العربية المضادة للطائرات. وأقام الإسرائيليون في الوقت نفسه أحزمة أمان ـ حقول ألغام وأجهزة رصد إلكترونية ودوريات سريعة جداً ـ شديدة التقدم والتعقيد. ففي آذار ١٩٦٨، ادعوا أنهم اعتقلوا أو قتلوا خمسة وثلاثين من أصل خمسين فدائياً كانوا قد عبروا نهر الأردن خلال

الأيام العشرة السابقة[٣٤] ـ ولم يكن ذلك سوى البداية. وقامت عقبات كأداء أخرى. فقد تأثر الفلسطينيون كثيراً بالنضال الجزائري ضد الفرنسيين ـ لكن ولو كان الدافع مشابهاً، فالظروف الجغرافية والديموغرافية لم تكن كذلك. ففي الجزائر، لم يفق السكان الأصليون المستوطنين عدداً فحسب، بل كانوا كذلك يعيشون بينهم. أما في فلسطين، فلم يفق الإسرائيليون الفلسطينيين عدداً فحسب، بل كانوا يقيمون كذلك في معظمهم في مناطق منعزلة تسهل حراستها. لكن من دون «المرض الداخلي»، كان يمكن ربما للمقاومة أن تنتصر على المشكلات الخارجية ـ أو تتجنب على الأقل كارثة «أيلول الأسود» للعام ١٩٧٠.

الحرب الأهلية في الأردن

تقول القصة إن الملك حسين، فيما كان يتفقد فوجاً من أفواج الدبابات في بداية أيلول ١٩٧٠، لاحظ وجود علم غير معروف يتدلّى من هوائي أحد أجهزة اللاسلكي. لقد كان صديرية نسائية، وكانت إشارة من قوات البدو الموالية له على أنها لم تعد تستطيع أن تتصرف «كالنساء» لمدة أطول. لقد طفح كيلها من هؤلاء المدعوين مقاتلي الحرية، الذين بدلاً من أن «يحرروا فلسطين»، كانوا يطوفون شوارع العاصمة الملكية، أو ما كانوا يسمونه «هانوي العرب»، وكانوا، تحت تنويعات على الشعار البلشفي، «كل القوة للشعب»، يجاهرون بطموحهم في إحلال نظامهم الثوري الخاص محل المملكة الهاشمية. وكان صبر الملك قد بدأ ينفد بدوره. وقد استنفدته آخر استعراضات القوة التي نفذتها «الجبهة الشعبية» بأن اختطفت عدة طائرات دفعة واحدة. كانت ليلى خالد، في مهمتها الثانية من هذا النوع، قد فشلت في الاستيلاء على طائرة إسرائيلية؛ وكانت قد اعتُقِلت في مطار لندن. لكن مشهد ثلاث طائرات أخرى ـ أميركية وبريطانية وسويسرية ـ وهي تُجبَر على الهبوط في مجاهل الصحراء في شرق الأردن، وتهديدات «الجبهة الشعبية» بتفجيرها بمن فيها إن لم تُطلق ليلى ورفاق آخرون، والجمال المتجولة قرب الطائرات، والمفاوضات الدولية المحمومة فيما كانت المواعيد الأخيرة تأتي وتذهب، وتدمر الطائرات في طقس أخير ـ كان كل ذلك عبارة عن دراما غريبة وآسرة بما فيه الكفاية.

لكن دراما أكبر تفوّقت عليها في ١٧ أيلول حين أطلق الملك حسين بعد تردد كبير ـ وبعد تحضير كبير كذلك ـ العنان لبدوه الفاقدي الصبر. وخلال عشرة أيام من النضال

الأخوي، قصموا ظهر القوة الفدائية في الأردن. وفي لحظة حاجتهم الملحة، تعرض الفدائيون لخيانة الذين عبروا بصوت أعلى من غيرهم عن تضامنهم معهم: لقد تركتهم القوات العراقية في الأردن يقاتلون وحدهم، وأرسل النظام السوري قوات مدرعة تابعة لـ «جيش التحرير الفلسطيني» لنجدتهم، لكن الفريق حافظ الأسد، وزير الدفاع آنذاك ورئيس البلاد بعد ذلك، وخوفاً من التدخل الإسرائيلي أو الأميركي، رفض إعطاءهم غطاءً جوياً، فهُزِموا هزيمة منكرة. وعلى خلاف توقعات المقاتلين، لم يتفكك الجيش الأردني بسبب تضارب الولاءات، على الرغم من أنه كان يضم عناصر فلسطينية كبيرة. وخلال السنة التالية لـ«أيلول الأسود»، بحسب التسمية التي أطلقها الفلسطينيون على هذه الكارثة، طُرِدوا جميعاً من الأردن. وقاد رئيس الوزراء وصفي التل، الرجل نفسه الذي كان قد ألح على الملك حسين أن يحول مملكته إلى «قرطاجة» حديثة، الهجوم الشرس الأخير على آخر معاقلهم في شمال البلاد. وكان الهجوم شرساً لدرجة أن عشرات الفدائيين، بعد أن بلغوا أقصى درجات الإرهاق واليأس، عبروا نهر الأردن مفضلين ذلك على الوقوع بأيدي قوات الملك التائقة للانتقام. وقال أحدهم لآسريه الإسرائيليين المبتهجين: «أنا مستعد للانضمام للجيش الإسرائيلي ولمقاتلة الأردن وسورية ـ لأنهما عدوان أكثر سوءاً بالنسبة إلى الفلسطينيين»[٣٥]. وفقد عرفات قاعدته السياسية والعسكرية الأهم. ولم يكن الإسرائيليون السبب، بل الجيش العربي الذي سقط في صفوفه في العام ١٩٦٥ أول «شهيد» فلسطيني؛ كان الجيش العربي نفسه الذي تميز بتسديد أقسى ضربة نالتها حركة المقاومة ككل منذ بداية نشاطها. وكان ذلك بنظر عرفات خيانة عظمى من قبل العرب لأقدس قضاياهم؛ لم يكن الأردن سوى رأس الحربة في «مؤامرة عربية»[٣٦] ـ مؤامرة لم يكن ليكشف أبعادها الكاملة والمدهشة والخيانية سوى المستقبل.

«منظمة أيلول الأسود»

فتحت الحرب الأهلية الأردنية الباب أمام مرحلة جديدة تماماً من العنف الفلسطيني ـ الإرهاب الخالص وغير المضبوط. وكان وصفي التل ضحيته الأولى. ففي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١، قتله أربعة شبان على درج فندق الشيراتون في القاهرة حيث كان يحضر مؤتمراً للجامعة العربية. وعلى الرغم من أنهم كانوا ينتمون لمجموعة تسمي نفسها «منظمة أيلول الأسود»، فقد تصرّفوا، كما أثبتوا، بمبادرة ذاتية منهم. قال أحدهم إنه كان قد باع سيارته ليموّل العملية؛ وقال ثان إنه دفع ثلاثمائة ليرة لبنانية ثمناً لجواز سفره السوري المزوّر. لقد جمعتهم رغبة مشتركة بالانتقام. فقد قال أحدهم إنه شاهد قوات البدو

التابعة للملك حسين تغتصب أخته وتذبح ولدها. وقد جرى ـ أو هكذا اعتقد الفلسطينيون ـ سحل جثة القائد الفتحوي علي أبو إياد في استعراض للنصر وراء دبابات «السنتوريون». ولم يبدِ القتلة الأربعة أي مقاومة لمعتقليهم.

عم الحزن والغضب الأردن، أو بالأحرى النصف الأردني الموالي من السكان، وفيما كان الملوك والرؤساء العرب يرسلون برقيات العزاء الواجبة، لم تخفِ الجماهير الفلسطينية مشاعرها في الأماكن ـ خارج الأردن ـ حيث استطاعت أن تعبر عنها بحرية. ففي المخيمات الفلسطينية في لبنان، ترددت أصداء العيارات النارية التي أُطلِقت ابتهاجاً. وفي اليوم نفسه، دعا «اتحاد الطلاب الفلسطينيين» وغيره من المنظمات الشعبية الرئيس السادات لإطلاق الشباب الأربعة «لأنهم قاموا بواجبهم القومي». وبعد ثلاثة أيام، قالت «حصاد العاصفة»، الناطقة باسم «فتح»، «إن الأبطال الأربعة الذين نفذوا حكم الشعب الفلسطيني في وصفي التل هم أبناء الشعب الفلسطيني ويمثّلون إرادة الثورة الفلسطينية»(٣٧). وشارك عرب كثيرون الفلسطينيين مشاعرهم، وتطوع عشرات المحامين للدفاع عن القتلة حين بدأت محاكمتهم. لكنهم لم يحاكموا. فقد أطلق سراحهم لقاء كفالات بأمر من «محكمة أمن الدولة» في القاهرة: لقد ذكر محام بارز أن الفحوصات التي أُجرِيت على المسدسات أثبتت وجود رجل خامس تمكّن من الفرار وكان هو من أطلق الرصاصة القاتلة، وأضاف أنهم «لو كانوا مسؤولين، فليس عملهم جريمة، بل عملية مغاوير. فقد كان الأربعة في حال الدفاع المشروع عن أنفسهم وعن أرضهم»(٣٨). وما لبثوا أن غادروا مصر أحراراً.

أحاطت «منظمة أيلول الأسود» نفسها، على خلاف «فتح»، بهالة من السرية. لكن الأردنيين سرعان ما أعلنوا أنها لم تكن أكثر من ذراع سرية لـ «فتح»، وما من شك في أن «فتح» اشتركت اشتراكاً عميقاً منذ البداية بدورة العنف الجديدة. وصارت محاولة اكتشاف العقل المدبر من بين زعمائها عبارة عن تخمين عقيم مارسته الصحافة الدولية ومجتمع الاستخبارات. بالطبع، لم تستطع «فتح»، أو زعماؤها المتورطون، الاعتراف بوجود صلة. فذلك كان سيخالف سياساتها المعلنة وهي التي طالما عارضت «العمليات الخارجية» التي حملت لواءها «الجبهة الشعبية». وكانت العمود الفقري لـ«منظمة التحرير الفلسطينية» التي كانت مضطرة للاحتفاظ بمظهر محترم بسبب طموحها لأن تكون ممثل الشعب الفلسطيني الذي يحظى باعتراف دولي. ولم تستطع كذلك أن تحرج الحكومات

العربية وغير العربية التي كانت بحاجة لصداقتها. لكنها لم تستطع أن تخنق النبض الذي مثلته «منظمة أيلول الأسود» مثلما لم تستطع «الوكالة اليهودية» و«هاغاناه» في الأربعينيات أن تكبحا جماح متطرفيهما. بل إن بعض العرب شبّهوا أولئك بهؤلاء. فقد علقت صحيفة «الأوريان ـ لوجور» اليومية البيروتية تقول: «في نضالهم ضد الإمبريالية الصهيونية، استغرق الأمر الفلسطينيين سبعاً وعشرين سنة لكي يقتربوا من أساليب «إرغون» و«شتيرن». هل يمكننا أن نلومهم على مسعاهم للانتقام لدير ياسين؟»[٣٩]. لقد اعتُبِرت السنوات السبع والعشرون مدة طويلة. فقد كتب باحث فلسطيني يقول إن معظم الخارجيين المطلعين على القضية كانوا يميلون إلى التعبير عن دهشتهم ـ الممتدحة حيناً واللائمة حيناً آخر ـ للغياب النسبي لهذا النوع من العنف[٤٠].

رأى التوصيف الكلاسيكي لـ«منظمة أيلول الأسود» في ذلك الوقت أنها كانت موقفاً أكثر مما كانت منظمة. «لا يمكن العثور عليها، ومطاردتها، والقضاء عليها. ليس لها اسم ولا علم ولا شعارات ولا مقرات رئيسية ولا قاعدة. إنها تتطلب فقط الرجال الذين يملكون التصميم على القتال والنجاح والشجاعة على الموت»[٤١]. هكذا وصفها شاب عنيد. ومع أنها كانت ذراعاً لـ«فتح»، فقد كانت في الوقت نفسه ظاهرة تأسيسية وتلقائية وخلقت نفسها بنفسها. كانت رداً شعبياً على أخطاء القيادة الرسمية للمقاتلين وسلطتها المعنوية المتراجعة. كانت تعويضاً عن التراجع الكبير في عدد العمليات التقليدية للمقاتلين ـ من ثلاثمائة في الشهر قبل الحرب الأهلية الأردنية إلى حوالى خمسين بعدها[٤٢]. وكانت قبل كل شيء نتاجاً للإحباط واليأس الشديدين، والشعور بأن صدم العالم كان الطريقة الوحيدة التي يستطيع الفلسطينيون من خلالها إجباره على أن يرفع الظلم الذي ارتكبه أو حتى على أن يعتبره ظلماً. لقد طلبت «منظمة أيلول الأسود» من معتنقي فكرها أن يكونوا مستعدين لمواجهة مخاطر انتحارية. لكن الاستشهاد لم يكتف بعرض القضية الفلسطينية أمام العالم بأكثر الطرق الممكنة دراماتيكية، بل كان المقصود به أساساً أن يعطي الفلسطينيين أنفسهم دفعاً جديداً، ويطلق ردات فعل عاطفية جماهيرية، يمكن لو وُجِّهت إلى وجهات بناءة أكثر، أن تحيي في نهاية المطاف النضال حيث بدأته «فتح»، أي في فلسطين نفسها.

ميونيخ ١٩٧٢

كانت أشهر عمليات «منظمة أيلول الأسود» ـ أكثر أشكال إرهاب العلاقات العامة إثارة

ـ تلك التي عطّلت الألعاب الأولمبية في ميونيخ في العام ١٩٧٢. ولم يكن أحد المتحدثين الفلسطينيين يبالغ كثيراً حين قال:

> إن قنبلة في البيت الأبيض، أو لغماً في الفاتيكان، أو موت ماو تسي تونغ، أو زلزالاً في باريس ما كانت لتتردد أصداؤها في ضمير كل إنسان في العالم مثل عملية ميونيخ... كانت بمثابة كتابة لاسم فلسطين على رأس جبل يمكن أن يُرَى من أربعة أصقاع الأرض(٤٣).

كانت ألعاب ميونيخ تحظى بتغطية ستة آلاف صحافي وأحدث شبكة تلفزيونية إلكترونية حتى ذلك الوقت. وإلى جانب الدعاية المضمونة لأضخم حدث رياضي في العالم، حصل الإرهابيون على علاوة إضافية جاءت بالمصادفة. فبالنسبة إلى الغرب، ولا سيما للمضيفين الألمان، كان من المفترض بهذه الألعاب أن تدفن رسمياً الماضي الأليم. فألعاب برلين للعام ١٩٣٦ كانت آخر ألعاب أولمبية تُقام على أرض ألمانية. وكان هتلر قد حولها إلى احتفال بحكمه النازي والمبادئ العسكرية والعرقية والمعادية للسامية التي كان يرفعها. أما ألعاب ميونيخ فكان مقرراً لها أن ترسخ في الذاكرة بصفتها «الألعاب البهيجة»؛ ولم يكن من المصادفة أن يحيط بها جو يذكر بأجواء المصايف المتوسطية؛ ولم يكن أحد ممنوعاً من المشي على العشب؛ كان المنع بحد ذاته ممنوعاً.

كانت ميونيخ بالطبع المدينة التي وضعت هتلر على طريق القوة المطلقة؛ ولم يكن مخيم الاعتقال «داشو» بعيداً عنها. لكن ذلك نُسِيَ بدوره ـ حتى اليوم الحادي عشر، حين انتقلت الكاميرا في أعلى البرج التلفزيوني من الحلبة الأولمبية لتركز على المبنى الرقم ٣١ في قرية الرياضيين وبقيت، كأنها مشلولة، تنقل «اللقطة» ذاتها حتى انتهاء المشهد الجاري.

عند الرابعة والنصف من صباح ٥ أيلول، شاهد مهندسو مكتب البريد مجموعة من الرجال في ثياب الركض يتسلقون حاجز الشريط المشبك البالغ ارتفاعه ثماني أقدام؛ ولم يحرّكوا ساكناً: كانت هذه طريقة رجوع الكثير من الرياضيين إلى غرفهم بعد قضاء ليلة في المدينة. ودخلت المجموعة، ثمانية أعضاء في «منظمة أيلول الأسود» مدججين ببنادق «الكلاشنيكوف» الهجومية، الجناح الإسرائيلي في المبنى الرقم ٣١ عبر باب غير موصد. واصطدموا بموشيه وينبرغ، حامل الأثقال، وجوزف رومانو، مدرب المصارعة، اللذين

حاولا صدهم. وقد قُتِل وينبرغ وجُرِح رومانو. وخلال الفوضى، فر كثير من الرياضيين الإسرائيليين، لكن تسعة غيرهم وقعوا في الأسر. وبسبب منع العناية الطبية عنه، ما لبث رومانو أن توفي.

بعد الخامسة صباحاً بقليل، يرمي الإرهابيون لائحة بمطالبهم من شباك في الطابق الأول. يريدون إطلاق مائتين من رفاقهم من السجون الإسرائيلية قبل التاسعة صباحاً. وإن قُبِلت المطالب، يُطلَق الرهائن؛ وإلا فسيقتلون بالرصاص. عند الثامنة صباحاً، تبدأ الشرطة الألمانية التحضيرات لإنقاذ الرهائن بالقوة. وخلال المفاوضات مع السلطات، يرفض الإرهابيون أن يستبدلوا بالرهائن متطوعين ألمانيين، لكنهم يوافقون على تمديد مهلتهم حتى منتصف النهار. يتم استدعاء القناصة. عند الحادية عشرة صباحاً، يبلغ السفير الإسرائيلي الألمان رفض حكومته التهديد الفلسطيني أو أي مفاوضات معهم: «إن خضعنا مرة للابتزاز، ستتضاعف عمليات خطف الطائرات والبشر بشكل جهنمي. يعرف مواطنونا ذلك ويقبلونه. لقد جرى تحذير كل واحد منا بشكل واضح: لا يمكننا أن نكون أوراق مساومة بأي شكل. نحن في النهاية في حالة حرب. وكل عملية خطف أو عملية مغاوير تُعتبَر اشتباكاً عسكرياً نخاطر فيه نحن الإسرائيليين، جنوداً أو مدنيين، بحياتنا. لا نساوم بل يجب أن ندافع عن أنفسنا. وهذا يعني في هذه الحالة وجوب القيام بهجوم مضاد فوري. لن تقبل حكومتي أي شيء آخر»[٤٤]. يلتحق فيما بعد رجال أمن إسرائيليون، جاؤوا من تل أبيب، بالسفير الإسرائيلي لكي يقدموا «النصح» للشرطة الألمانية. ويصرون هم أيضاً: لا مساومة. لذلك لا يعود أمام الألمان من خيار سوى كسب الوقت وإكمال استعداداتهم للمواجهة.

يعرضون على الخاطفين خروجاً حراً من البلاد، وكمية كبيرة من المال، بل وليلة مع «شقراوات ميونيخ الجميلات»[٤٥]. وكذلك يعمل السفراء العرب كوسطاء، غير عارفين بالنوايا الحقيقية للألمان. لكن الرجال الثمانية لا يهتزون. يقولون: «إن المال لا يعني شيئاً لنا. إن حياتنا لا تعني شيئاً لنا». كل ما سيقبلون به هو التمديد الإضافي لمهلهم. الواحدة بعد الظهر، الثالثة بعد الظهر، الخامسة بعد الظهر، السابعة بعد الظهر ـ لم يعدموا بعد أي رهينة؛ ويبدون على وشك الوقوع في الشرك الذي تحضره الشرطة لهم. هم مستعدون للسفر جواً إلى القاهرة مع أسراهم على متن طائرة مدنية ألمانية. لكن هذه خدعة؛ فبخلاف اتصال أجراه معه المستشار الألماني فيلي براندت قبلاً، رفض رئيس

الوزراء المصري اقتراحاً بأن يعمل المصريون بعد وصول الطائرة إلى مصر على إعادة الرهائن إلى ميونيخ أو إلى تل أبيب. فالهدف الحقيقي هو إبعاد الإرهابيين عن الجناح الإسرائيلي الذي لا يلائم هجوماً مسلحاً. يشك الإرهابيون في الأمر، لكنهم يقومون بالمغامرة، وعند العاشرة وست دقائق مساء، يغادرون المبنى الرقم ٣١ هم وأسراهم، بعد أن ربطوهم بهم، ويصعدون على متن مروحيتين، تحطان بعد عشرين دقيقة في مطار فورستنفلد بروك العسكري. خمسة رماة في مواقعهم، والأضواء الغامرة تضمن رؤية واضحة لمسافة ثلاثين متراً، يدعمهم شرطيون مسلحون ببنادق نصف آلية، ويطوّق ستمائة من حرس الحدود المحيط. يقفز طيارا المروحيتين خارجهما ـ وكذلك اثنان من الإرهابيين، يبقيانهما تحت تهديد مسدسيهما. ويخرج إرهابيان آخران، واحد من كل مروحية، لتفقد طائرة «البوينغ» المنتظرة، والمضاءة بأسرها، والمستعدة كما يبدو للإقلاع، على المدرج على بعد مائة وخمسين متراً. لكن ما من طاقم على متنها، وفيما يعود الاثنان، يفتح الرماة النار. يتهاوى الرجلان اللذان يحرسان الطيارين أرضاً. ويجري الاثنان الآخران. لقد أصيب أحدهما. يتمكن الآخر، قائد العملية ربما، من الاختباء تحت إحدى المروحيتين. يرد رفاقه الذين لا يزالون في المروحيتين على النار بالمثل، ويردون أحد الرماة قتيلاً. عند العاشرة وخمسين دقيقة، تطلب الشرطة بواسطة مكبرات للصوت من الإرهابيين الذين لا يزالون على قيد الحياة أن يستسلموا. تخاطبهم بالألمانية والإنكليزية؛ يخاطبهم رجل أمن إسرائيلي بالعربية. لا جواب؛ مجرد السكون الذي يسبق العاصفة. وتأتي النهاية في الواحدة وخمس دقائق صباحاً. تفتح الشرطة النار من جديد. يقفز إرهابي من إحدى المروحيتين ويرمي قنبلة يدوية. يطلق إرهابي آخر النار على المروحية الأخرى. وفيما تقترب السيارات المصفحة، يموت الرهائن كلهم وإرهابيان إضافيان. في البداية، ونتيجة لخطأ فاضح، أُعلِن للعالم أن الكمين حقّق نجاحاً كاملاً؛ وأن الرهائن في أمان. لقد كان اليوم كله يوم أخطاء وحسابات خاطئة. فالسلطات الألمانية ارتكبت أخطاء عدة، من بينها تقدير عدد الإرهابيين بأقل من الواقع؛ فرماتها الخمسة لم يكونوا كافين قط للمهمة. كذلك قللوا من تقدير مهارة الرجال، وقللوا قبل كل شيء من تقدير تصميمهم، فهؤلاء لم يرتكبوا خطأً تكتيكياً واحداً، وكانوا مستعدين للموت من أجل قضيتهم.

أُخِذ الناجون الثلاثة إلى السجن؛ لكن عملية جديدة لـ«منظمة أيلول الأسود» حققت لهم الحرية بعد بضعة أسابيع. أما رفاقهم الخمسة الذين قُتِلوا، فاعتذروا من رياضيي

العالم، وذلك في «وصيتهم» التي نشرتها «الوكالة الفلسطينية للأنباء» في دمشق. «لكننا نريدهم أن يعرفوا بوجود شعب يخضع بلده للاحتلال منذ أربع وعشرين سنة ويُداس شرفه بالأقدام... ما من ضرر في أن يفهم شبان العالم مأساته لبضع ساعات... فلتتوقف الألعاب لبضع ساعات». وناشد الفلسطينيون شعبهم «لا تتخلوا عن بنادقكم، على الرغم من المصاعب والمؤامرات التي تستهدف النضال. فأرضنا ستحرر بالدماء، وبالدماء فقط. والعالم لا يحترم سوى الأقوياء. ولن نكون أقوياء من خلال الكلمات فقط، بل فقط من خلال العمل بموجبها. لا يهمنا أين نُدفَن، فكما قال أسلافنا، لا يؤلم العنزة أن تُسلَخ بعد ذبحها. نريد أن يعرف الشبان العرب كيف يموتون من أجل شعبهم ووطنهم... حين يسقط شهيد منا، يحل محله ألف رجل...». وقد نُقِلت جثثهم جواً إلى ليبيا، حيث جرت لهم جنازة تليق بالأبطال، وقد وصفتها وكالة الأنباء الرسمية بـ «المشهد المهيب».

وبعد ثلاثة أيام شن سلاح الجو الإسرائيلي إحدى أوسع غاراته الانتقامية ضد سورية ولبنان، وقد بلغ عدد القتلى ما بين ثلاثمائة وخمسمائة، كان معظمهم من المدنيين[٤٦].

صدمت ميونيخ العالم. ولم يكن طبعاً أي شعب، باستثناء الشعب الإسرائيلي، أكثر غضباً من المضيفين الألمان. وقد استعاد مجدداً غضبهم، في أشكاله الأكثر فجاجة، ذكرى أمور قديمة محزنة ـ مع أن هذه المرة بالطبع لم يكن الرجل الذي أعطاه رسامو الكاريكاتور الشعبيون أنفاً معقوفاً وسيماء داكنة وعينين متذبذبتين يهودياً، كما كانت الحال أيام صحيفة «فولكيشير بيوباختر» («المراقب القومي») التابعة لغوبلز، بل كان عربياً. لم يكن من المحتمل أن يسمع المرء كلمة «أونترمنشن» (بشريون أدنون)، لكن لافتة حملها حشد من المتظاهرين سألت: «هل هؤلاء الناس بشر؟». وارتفعت لافتات في المقاهي تقول «العرب غير مرغوب فيهم». وخلال الأسابيع التالية، جرى طرد مئات المقيمين العرب بسرعة من ألمانيا؛ وشكا العرب الذين حاولوا دخول البلاد من الاستقبال غير الودي في المطارات والمراكز الحدودية. واستُنكِرت عملية ميونيخ، في قسوة غير معتادة، في مختلف أنحاء العالم الغربي. وظهرت في الصحف الرئيسية رسائل قراء ذات محتوى تميز بنزعة شريرة نادرة، كهذه التي نشرتها مجلة «تايم»[٤٧]:

> في ما يخص ذلك الفعل الذي ارتكبوه في ميونيخ، تبين أن أفراد عصابة أيلول الأسود هم في الواقع حثالة الأرض. فعلى الجبهات لا يمكن إيجادهم

> على الإطلاق، لكن مع ذلك، يجهر هؤلاء «الشهداء»، «أبطال المجارير» هؤلاء، بانتصاراتهم الهستيرية على الأبرياء العزّل، على النساء والأولاد والمسافرين جواً، ثم يتقهقرون إلى أكوام الروث التي خرجوا منها.

لقد جرى اعتبار ميونيخ مثلاً بغيضاً بشكل خاص على نوع من العنف البربري والعشوائي والعبثي الذي كان يتحول إلى وباء عالمي. فقد ذكرت رسالة أخرى إلى «تايم» أن «القتلة العرب» قد التحقوا بـ «مفجري بلفاست» و«مفترسي باكستان». وكان الإخلال بـ «السلام الأولمبي» كذلك نوعاً من التدنيس فرض النزاع البشري على أحد الطقوس الدولية للإنسان الحديث التي كان من المفترض بها أن تمنعه عن طريق رفع مستواه. وعمدت المواقف من ميونيخ إلى التمييز بين الحضاري وغير الحضاري من الأمور. فقد سعى الرئيس نيكسون إلى الحصول على تأييد الأمم المتحدة لحملة عالمية لمكافحة «الإرهاب الدولي». بيد أن تياراً واضحاً ظهر كذلك حاملاً آراء مضادة رأت أن اليائسين، على الرغم من بربرية ميونيخ، وربما بسببها، لا بد أن تكون لهم أسباب يائسة تدفعهم إلى القيام بما يقومون به. وقد كانت ردة الفعل هذه من النوع الذي كان أفراد «منظمة أيلول الأسود» يأملون به. لقد كان الرأي الذي ظهر في رسالة أخرى إلى «تايم» بعيداً عن أن يكون رأي الأغلبية، لكن الرسالة على الأقل وجدت طريقها إلى النشر(٤٨). وقد شكل ذلك تقدماً بالنسبة إلى الفلسطينيين.

> هل يجب دائماً أن يلي كل مجزرة انتقام في الصراع الأليم الذي يشهده الشرق الأوسط؟ فالانتقام العنيف لم ينجح إلا في تحويل الوطنيين إلى إرهابيين ودفعهم إلى العالم ليدمروا السلام. دعي يا إسرائيل هؤلاء الناس يعودون إلى أرض آبائهم. أري العالم طيبتك الكبيرة. أنهي القضية التي بات الإرهاب صفة لها.

أما الإدانة المباشرة الوحيدة في العالم العربي فأتت من الملك حسين، الذي وصف ميونيخ بـ «جريمة خططت لها عقول مريضة لا علاقة لها بالإنسانية». لقد كان ذلك متوقعاً، إذ بوصفه خصماً عنيداً لحركة المقاومة، كان الملك نفسه في مكان متقدم على لائحة الأهداف الخاصة بـ«منظمة أيلول الأسود». لكن المخيمات الفلسطينية شهدت مظاهر ابتهاج حين صدرت الأخبار الأخيرة من ميونيخ، ولم يكن السبب موت الرهائن بقدر ما كان نجاح الأعضاء الثمانية في «منظمة أيلول الأسود» في إفشال «الخداع» الألماني -

بحسب وصف أحد الناجين الثلاثة فيما بعد ـ وإظهارهم بشكل قاطع أن الموت لم يكن يعني شيئاً لهم في الواقع. وفي سائر العالم العربي، جرى الاعتراف على نطاق واسع ـ ولو من دون قناعة كبيرة ـ أن المجزرة كانت أمراً مؤسفاً. لكن الاستهجان العربي لم ينصبّ على الإرهابيين؛ لقد تركّز على السلطات الألمانية التي اعتُبِرت مسؤولة عن النتيجة المأساوية بسبب «غشها» و«خداعها». واتجهت الصحف والإذاعات العربية إلى تبني قول «منظمة أيلول الأسود» أن رجالها كانوا أكثر من مستعدين للتفاوض مع السلطات الألمانية، وأنهم عاملوا الرهائن معاملة «إنسانية»، وامتنعوا عن إعدامهم فيما كانت المهل تأتي وتذهب.. وكان آخر ما يريدونه حصول مجزرة بحق الأبرياء، أو أن حصولها كان مسؤولية الطرف الآخر. كان هذا المنطق منطقاً إرهابياً معتاداً. وكان الأكثر مكراً في هذا القول تجاهله الحقيقة التي كان يعرفها كل الفلسطينيين: أن إسرائيل لم تستطع أن تتنازل. ففلسفتها الأمنية برمتها ـ بل وبقاؤها نفسه، كما كان الإسرائيليون يعتقدون ـ كانت تقوم على قوتها التي لا تتنازل.

وكان الرأي الأصدق، الذي عبّر عنه بعض معتنقيه، يرى أن الإرهاب كان سلاح الضعفاء والمضطهدين، أي الناس الذين لا يملكون خياراً قتالياً آخر. لقد آمن العرب، مثل السيد نيكسون، أن الإرهاب أمر سيىء، لكن كان من المفترض الأخذ في الحسبان، ليس فقط الأعمال نفسها، بل كذلك دوافعها المبيتة؛ هذا هو الرأي الذي قالوا به أمام الأمم المتحدة، يدعمهم العالم الثالث. وفي مطلق الأحوال، لا يحق لإسرائيل، أو داعميها الغربيين، إبداء النقمة على نوع من أنواع العمل الحربي كانت إسرائيل نفسها رائدته. «بعد قيام دولة إسرائيل، أفسح الإرهاب الكلاسيكي المجال أمام إرهاب أكثر مدعاة للاحترام في مظهره، هدف إلى إخضاع الفلسطينيين والعرب المتعاطفين معهم، واستطاعت الدولة تكريس كل مواردها في خدمته. أما العنف الفلسطيني فيأتي كرد فعل وعلى نطاق ضيق، لكنه أسهل على الوصف بالبربرية. قد نسيء فهم هذا النوع من الإرهاب، كما يفعل البعض منا، لكننا نستنكر كذلك إرهاب إسرائيل التي قامت على الإرهاب ولا تزال تمجد إرهابييها إلى هذا اليوم. انظروا إلى القادة الإرهابيين السابقين الذين يتمتعون بأماكن محترمة في الحياة العامة. انظروا إلى مارسيلو نينيو»[٤٩].

لكن أصدق الآراء لم تكن تلك المسموعة غالباً. وقد أراد أعضاء «منظمة أيلول الأسود» الأمرين معاً. فهم كانوا من ناحية يلومون أعداءهم على النهايات غير السارة للأعمال

العنيفة ليتملقوا الأخلاقيات المعهودة للحرب التي تنص على عدم قتل المدنيين العزل بدم بارد. وكانت عملياتهم من ناحية أخرى تقوم لناحية تأثيرها الإجمالي على خرق هذه الأخلاقيات المعهودة بشكل صارخ كل مرة أكثر من المرة التي سبقتها. وهكذا دخل الإرهاب الفلسطيني والإرهاب المضاد الإسرائيلي في دوامة لا ترحم من القسوة المتنامية أبداً. لذلك فقد كان موت رهائن ميونيخ، في جزء منه على الأقل، نتيجة لأن رهائن قبلهم بقوا على قيد الحياة.

قبل ثلاثة أشهر ونصف الشهر، اختطف أربعة أعضاء في «منظمة أيلول الأسود» طائرة مدنية بلجيكية إلى مطار اللد الإسرائيلي. وكانت أجرأ عملية من نوعها حتى ذلك الحين، فلأول مرة غامر الخاطفون ـ رجلان وامرأتان ـ بالدخول المباشر إلى عرين الأسد. وقد طالبوا بإطلاق مائة وستة سجناء فلسطينيين من السجون الإسرائيلية؛ وإلا فجروا الطائرة بمن فيها. وبعد إحدى وعشرين ساعة من المواربة والترقّب، اقتحم المغاوير الإسرائيليون الطائرة، وقتلوا الرجلين واعتقلوا المرأتين. وجُرِح ستة من المسافرين المائة؛ وقد مات أحدهم لاحقاً. وقد شارك مسؤولو الصليب الأحمر في المفاوضات، وفي تعدٍّ على النوايا الطيبة، استغل المغاوير وجودهم ليحققوا المفاجأة الكاملة لهجومهم. وبحسب بيان لـ«منظمة أيلول الأسود»، كان الخاطفون الأربعة قد تلقوا أوامر صارمة بعدم تفجير الطائرة؛ وكانوا قد وافقوا على دخول الطعام والماء إليها. لذلك كانت الاعتبارات «الإنسانية» السبب في فشل العملية؛ وحذر البيان من أن أخطاء مماثلة لن تتكرر المرة التالية.

لم تكن المرة التالية من تدبير «منظمة أيلول الأسود» بل «الجبهة الشعبية» التابعة لجورج حبش. كانت هذه المنظمة اليسارية تفاخر بدورها الثوري العالمي، وقد تمكنت بفضل علاقاتها الدولية من تجنيد ثلاثة أعضاء من «الجيش الأحمر» الياباني. وفي ٣٠ أيار، وبعد تلقي التدريبات في لبنان، وصل الثلاثة إلى مطار اللد على متن رحلة لـ«إير فرانس» كانت آتية من روما، ودخلوا مع سائر المسافرين عبر قاعدة الجمارك لينتظروا حقائبهم. وما أن وصلت الحقائب، حتى أخرجوا بنادقهم من طراز «كلاشنيكوف» وقنابلهم اليدوية وهاجموا الحشد. وقد قتلوا خمسة وعشرين شخصاً وجرحوا ثمانية وسبعين، كان معظمهم حجاجاً مسيحيين من بورتو ريكو. ويبدو أن اثنين من «الكاميكازيين» انتحرا، فيما شُلَّت حركة الثالث، كوزو أوكاموتو، قبل أن يتمكن من القيام بالمثل. لم

يكن الحجاج البورتوريكيون الهدف المحدد؛ لقد كان من سوء حظهم أنهم كانوا في الطريق. كان الهدف المحدد المسافرين الخارجين من رحلة لـ«إل عال» وأصدقاءهم وأقاربهم الذين كانوا قد أتوا لاستقبالهم؛ وكانت الفكرة قبل ذلك تتمثل بـ«قتل أكبر عدد ممكن من الناس في المطار، من الإسرائيليين طبعاً، وأي شخص آخر يتواجد هناك»[٥٠]. ووصفت «الجبهة الشعبية» «عملية دير ياسين» هذه بـ«الرد الثوري» على «الخدعة الرخيصة» التي أفشل بواسطتها «السفاح» موشيه دايان ورجاله عملية الخطف التي نفذتها «منظمة أيلول الأسود» قبل ثلاثة أسابيع. كان انتقاماً أكثر من ملائم، لكن شائبة شابته. كان «نضالاً بالواسطة»[٥١] وكان طبيعياً أن يشجع القول الساخر بأن الفلسطينيين يعمدون إلى تجنيد أجانب ليقوموا بالتضحية الأسمى بالذات حين يأتي دورها. وعزز إلى حد ما الاعتقاد - العزيز كما يبدو على قلب الجنرال دايان ـ بأن شجاعة العربي تخونه في النهاية.

كانت هذه هي الخلفية التي كان محتوماً في ظلها على إرهابيي ميونيخ أن يقتلوا رهائنهم، وإذا لزم الأمر، أن يقتلوا أنفسهم.

الإرهاب غير المحدود

لم يكن لأي عمل قامت به «منظمة أيلول الأسود» بعد ميونيخ التأثير نفسه. فقد بدأ قانون العائدات المتقلصة يفعل فعله؛ لكن «منظمة أيلول الأسود» استمرت تحاول من دون كلل. وكانت العملية الرئيسية التالية إخفاقاً تاماً؛ ويبدو هذه المرة أن شجاعة العرب خانتهم. ففي ٢٨ كانون الأول، احتجز أعضاء في «منظمة أيلول الأسود» ستة دبلوماسيين في السفارة الإسرائيلية في بانكوك، وطالبوا بإطلاق ستة وثلاثين سجيناً فلسطينياً. لكن خلال ساعتين، كان وزيران تايلانديان والسفير المصري قد أقنعوهم بالتخلي عن العملية؛ وجرى إطلاق الدبلوماسيين وتسفير الإرهابيين جواً إلى مصر. ونشرت صحيفة بيروتية تقريراً عن احتمال إقامة «محكمة ثورية» لمحاكمة الرجال على عصيان الأوامر.

وتلا الفشل الذريع في بانكوك قتل بدم بارد في الخرطوم. فقد وجب تعليم العالم «أن يأخذنا على محمل الجد»[٥٢]، كما قال مصدر في «منظمة أيلول الأسود» لصحيفة بيروتية. وهكذا في ١ آذار استولى ثمانية رجال مسلحين على السفارة السعودية في

العاصمة السودانية. واحتجزوا كورتيس مور، القائم بالأعمال الأميركي الذي كان ضيف حفلة وداعية أُقيمت على شرفه، والسفير الأميركي كليو نويل، والقائم بالأعمال البلجيكي غي عيد، والسفير السعودي، والقائم بالأعمال الأردني. وكان من جملة مطالبهم إطلاق أبو داود، القائد الفتحوي، وستة عشر رفيقاً كانوا محكومين بالإعدام في الأردن. وكان أبو داود قد أُدين بتنفيذ أعمال تخريبية ضد النظام واعترف لاحقاً على الإذاعة الأردنية ـ من دون الكثير من المبالغة ـ بـ«عدم وجود شيء اسمه «منظمة أيلول الأسود»؛ وقال إن عملياتها كانت من تدبير ثلاثة رجال: أبو إياد، المُعتبَر عموماً الرجل الثاني في «فتح»، وقائد الاستخبارات أبو يوسف، ومساعده أبو الحسن. وبعدما مددوا مهلتهم مرتين، نقل أعضاء «منظمة أيلول الأسود» مور ونويل وعيد إلى الطابق الواقع تحت الأرض في السفارة، متجاهلين الترجيات المحمومة بأخذ زوجة السفير السعودي رهينة «متطوعة» بدلاً منهم. وسُمِعت طلقات عدة من بنادق آلية؛ وحين ظهر الإرهابيون من جديد، بحسب ما ذكرت زوجة السفير، «لم يبدوا كمن نفذوا عملية قتل لتوهم».

وما لبثوا أن استسلموا للسلطات السودانية، رافعين أيديهم بشارات النصر خلال مغادرتهم للمبنى. انتاب الغضب الرئيس السوداني جعفر النميري. فهو لم يجد «أي بطولة في احتجاز العزّل، ومقايضة حياتهم بمطالب مستحيلة، وذبحهم كالخراف، وترك جثثهم تهترئ لأربع وعشرين ساعة». ووافقه الرأي كثيرون من شعبه. فقد استنكر العملية ملصق جداري عُلِّق في جامعة الخرطوم: «هل يمكن لأي عقل سليم أن يبررها؟ هل تبرر وحشية إسرائيل التخلي عن كل القيم الإنسانية؟»[٥٣]. وكانت العملية تنم كذلك عن حماقة ونكران جميل. فقد كان جناح من «فتح» يحظى بالدعم الليبي وراء الجريمة، أو هكذا بدا للنميري، وقد قدّم الكثير من الأدلة لمساندة دعواه. وبدا أن رسالة مشفّرة («النهر البارد»، اسم مخيم للاجئين في شمال لبنان، كان الإسرائيليون قد أغاروا عليه قبل أسبوعين، فقتلوا أربعين شخصاً، معظمهم من النساء والأولاد) بُثّت من إذاعة فلسطينية، في طرابلس [ليبيا] على الأرجح، قد أمرت أعضاء «منظمة أيلول الأسود» بتصفية ضحاياهم[٥٤]. ولم يبدُ وجود شك في أن رئيس مكتب «فتح» في الخرطوم ونائبه قاما بكل التخطيط المحلي. لقد شكل ذلك استغلالاً لا يُطاق للضيافة السودانية، والأسوأ أن النميري نفسه كان قد زار عمان خلال الحرب الأهلية الأردنية في «أيلول الأسود» ١٩٧٠، معرضاً نفسه لخطر كبير، وعاد ليخبر الزعماء العرب أن الملك حسين كان يعمل للقضاء على المقاتلين.

وبعد الجريمة، جاء التبرير. فقد ذكر بيان أن عمليتهم «لم تكن تهدف بأي شكل من الأشكال إلى إراقة الدماء بل إلى مجرد إعادة الحرية إلى أبطالنا» الذين كانوا يعانون «التعذيب والإرهاب في خرق لكل القيم الإنسانية». وادعى البيان أن كورتيس مور، حين كان دبلوماسياً في عمان، ساعد الملك حسين على شن الحرب على الفلسطينيين. والواقع أن مور لم يعمل قط في عمان. ولم يقل البيان لماذا استأهل الدبلوماسي البلجيكي غي عيد المصير نفسه. وحين صدّق الملك حسين حكم الإعدام على أبو داود ورفاقه الستة عشر، وقال إنه لن يعفو عنهم إلا إذا تخلت حركة المقاومة عن كل الأعمال التخريبية ضد نظامه، اتهمته «فتح» بـ «الابتزاز». لقد كان ذلك صحيحاً بالتأكيد، لكن «م.ت.ف.» لم تشرح قط كيف أن أعمال «منظمة أيلول الأسود» في ذلك الإطار لم تندرج في خانة الابتزاز في أقسى أنواعه.

لم يمضِ الفلسطينيون في عملية الخرطوم في احتقارهم للأخلاقيات المعتادة أبعد من أي وقت مضى فحسب، بل فعلوا ذلك بعد أسبوع من إظهار إسرائيل القدرة على القيام بالشيء نفسه من خلال إسقاطها طائرة مدنية ليبية كانت قد ضلت طريقها فوق سيناء. لقد محوا بضربة واحدة الدين الذي كان عدوهم قد سجله في دفتر الموازنة الخاص بالرأي العام العالمي. كذلك أفادوا العدو الذي وراءهم. فقد أمكن الملك حسين وغيره القول بكثير من المنطق أن «فتح» كانت تشكل تهديداً لكل نظام عربي.

واستمر هذا الإرهاب الذي كان يتغذى على نفسه ولم يعد مقتصراً على «منظمة أيلول الأسود» تحديداً. لقد كان الفدائيون دائماً مشتتين وغير منضبطين، لكن مع خروج الجني من القنينة، تفوقوا على أنفسهم، فأنتجوا منظمة لكل عملية. وصاروا يزدادون نزوية في اختيارهم للأهداف، التي صارت أبعد من أي وقت مضى عن ميدان المعركة الفلسطيني الحقيقي، وباتت غاياتهم أكثر تفككاً إذا لم نشأ وصفها بالأكثر غموضاً. ففي تموز، أخذ «أبناء الأرض المحتلة» طائرة مدنية يابانية في رحلة من تسعين ساعة حوالي الشرق الأوسط؛ وما أن خرج المسافرون المائة والأربعون المرهقون منها حتى أكلتها النيران في مطار بنغازي. وبحسب بيان مطبوع على آلة ناسخة، جرى إدخاله تحت أبواب مكاتب الصحف في بيروت، كان الهدف معاقبة الحكومة اليابانية التي كانت قد دفعت لإسرائيل ستة ملايين دولار تعويضاً عن مجزرة مطار اللد في العام السابق. وفي آب، هاجم عضوان في «الفرقة الانتحارية السابعة» مسافرين في قاعة الترانزيت في مطار أثينا

بالبنادق الآلية والقنابل اليدوية، فقتلوا ثلاثة وجرحوا خمسة وخمسين. وكان الضحايا على وشك الصعود على متن رحلة لـ«ترانس وورلد» إلى نيويورك. وقد خطت «الفرقة الانتحارية السابعة» في بيانها خطوة جديدة في منطق العنف الفلسطيني: «لقد توصلنا أخيراً إلى الاستنتاج بأننا لكي نجعلكم تفهموننا وتقدرون حقنا بالحياة... علينا تبني وسائلكم الإجرامية... وما أن توصلنا إلى هذا الاستنتاج، حتى نفذنا عملياتنا ضدكم، أيها الشعب الأميركي، ضد رجالكم ونسائكم وأولادكم. ليست هذه وسائلنا المعتادة، لكنكم أنتم من أجبرتمونا عليها». تجمهرت حشود معادية حول الرجلين وهما في طريقهما إلى المحكمة في أثينا؛ وصاحت «الموت للقتلة». وفي أيلول جاء دور «منظمة العقاب» لتسديد ضربة إلى «الرجعيين العرب»؛ فقد استولى رجالها على السفارة السعودية في باريس وطالبوا بإطلاق أبو داود، الذي كان بعد أن عفا عنه الملك حسين ينفذ حكماً بالسجن مدى حياة. وبعد حصار محموم للسفارة دام يومين، تمكن الإرهابيون من تأمين طائرة مدنية سورية تأخذهم إلى الكويت، وأخرى كويتية تأخذهم إلى السعودية؛ وكانت آخر فوراتهم تهديداً لم يُنفَّذ برمي رهائنهم السعوديين الأربعة من الطائرة فيما هي فوق الصحراء. وفي تشرين الثاني، اختطفت «منظمة الشباب القومي العربي» طائرة مدنية هولندية؛ وخلال تطواف استمر ليومين حوالي الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، حطوا في خمسة مطارات مختلفة، ومُنِعوا من دخول ثلاثة أخرى؛ وكان من بين مطالبهم إغلاق مخيمات الترانزيت الهولندية المعدة لاستقبال اليهود السوفيات المهاجرين إلى إسرائيل. وفي كانون الأول، تمكن خمسة عرب من الخروج من مطار روما وهم يطلقون النار، فقتلوا اثنين؛ ورموا قنابل حارقة على طائرة «بوينغ ٧٠٧» تابعة لـ«بان أميريكان»، فاحترق تسعة وعشرون شخصاً حتى الموت، كان بينهم أربعة مسؤولين مغاربة؛ واحتجزوا سبعة شرطيين إيطاليين رهائن، وتمكنوا من صعود طائرة «بوينغ ٧٣٧» تابعة لـ«لوفتهانزا» حيث أمروا الطاقم بالسفر إلى أثينا؛ وفور وصولهم إلى أثينا، طالبوا بإطلاق سراح المسلّحين التابعين لـ«الفرقة الانتحارية السابعة»، وأطلقوا النار على إحدى رهائنهم ورموا جثته من الطائرة؛ وطاروا صفر الأيدي إلى دمشق والكويت حيث أطلقوا رهائنهم واستسلموا. وبغض النظر عن بيانين غامضين موقعين باسم «الشعب الفلسطيني» مضت عملية الخطف هذه، الأكثر دموية بين مثيلاتها، من دون أن تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها. لكن الإفراط الأكبر ربما، الدليل غير المباشر في منطق الخاطفين، تحقق بعد أحد عشر شهراً حين استولت «مجموعة الشهيد أبو محمود» على طائرة «في.سي. ١٠» تابعة لـ«البريتيش إيروايز» ودعت الحكومة البريطانية إلى

«إعلان مسؤوليتها عن أكبر جريمة في التاريخ التي تمثّلت بإقامة الكيان الصهيوني وإبطال وعد بلفور الذي جلب المآسي والكوارث للمنطقة».

كانت عملية خطف طائرة «البريتيش إيروايز» القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى ياسر عرفات والقادة الرئيسيين لـ«فتح». فبمرافقة ضجيج دعائي كبير، أعلنوا ما أسمِي حملة نهائية على الخاطفين «المرتدين» و«المرتزقة» في صفوفهم. وأعلنت «م.ت.ف.» في بيروت عن اعتقال ستة وعشرين شخصاً وإحالتهم على محاكمة علنية. ولو جرت المحاكمة حقاً، فهي لم تكن علنية. لكن «م.ت.ف.» أعلنت لاحقاً أن المسؤولين عن عملية «البريتيش إيروايز» قد حوكموا وأن أحكاماً قد صدرت بحقهم. وأُخِذ الصحافيون إلى «مركز إصلاحي» في دمشق؛ وكان نزلاؤه من المحكومين بالعمل «ضد مصالح الثورة». كما أُطلِعوا على قانون العقوبات لـ«م.ت.ف.» المعدل حديثاً؛ فقد جرى اعتبار خطف الطائرات الذي يتسبب بالموت جريمة يُعاقَب مرتكبها بالإعدام.

القابلون والرافضون

كان أكثر من مجرد تطهير معتاد. فقد كانت السياسة العليا، بل مبرر وجود حركة المقاومة نفسه، على المحك الأهم.

كان قياديو «فتح» بالطبع يعارضون منذ البداية خطف الطائرات و«العمليات الخارجية» من هذا النوع. ولم يكن السبب أنهم كانوا عقائديين حول الموضوع. فهم لم يستنكروا ميونيخ أو الخرطوم؛ بل إن «فتح»، أو جناحاً فيها، على الرغم من عدم رعايتهما في الواقع هاتين العمليتين، باركاهما ضمناً إذ لم ينتقداهما جدياً. فعلى الرغم من أنهما جرتا خارج أرض فلسطين، فإنهما استهدفتا إسرائيليين في إحدى الحالتين و(إذا استثنينا غي عيد السيىء الحظ) ممثلين للولايات المتحدة، الدولة الشريرة اللدودة التي تقف وراء إسرائيل، في الحالة الأخرى. وبدا أن القياديين كانوا يشعرون أن عمليات من هذا النوع، في ظروف معينة كانوا يحددونها بأنفسهم، يمكن أن تساعد القضية إذا لم تُمارَس بإفراط. لكن إن كان للإفراطات الجامحة والفوضوية التي تلت ميونيخ أي قيمة على صعيد العلاقات العامة، فقد فاقها وزناً الاشمئزاز الذي تسبّبت به. كذلك كانت الهجمات على الأهداف العربية، كالذي استهدف السفارة السعودية في باريس، اختراقات فاضحة لمبدأ «فتح» المقدس الخاص بعدم التدخل في الشؤون العربية. غير أن

الأهم تمثل في أن خطف الطائرات كان يتحول إلى تحد من قبل دائرة جديدة: العدو الداخلي.

كان ذلك واضحاً قبل حرب أوكتوبر ١٩٧٣، لكنه أصبح مكشوفاً تماماً بعدها. فقد كانت هذه الحرب، كما رأينا، تحولاً هائلاً في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل زلزالاً أنتج بين ليلة وضحاها تحولاً ضخماً لمصلحة العرب في توازن القوى في الشرق الأوسط. ولطالما انتاب العرب شعور أليم بأن إمكاناتهم السياسية والعسكرية ـ المتمثلة بالعدد الكبير من السكان، وبالأراضي الشاسعة وذات المواقع الإستراتيجية، ولاحقاً بالثروة النفطية التي تفوق الأحلام الجشعة ـ كانت تتجاوز بكثير قوتهم الحقيقية. لو استطاعوا فقط أن يعبئوا الموارد التي بمتناولهم، فسيركّعون إسرائيل بسرعة. لكنهم لم يستطيعوا ذلك قط؛ كانت النزاعات الضروس، والخضات والانقلابات المستمرة تحبطهم؛ وكانت أنظمتهم عاجزة أو فاسدة، ومجتمعاتهم متخلفة وسيئة التأقلم مع العالم الحديث؛ وكانوا يفتقرون إلى نظام مؤسساتي للاتخاذ الجماعي للقرار. لكن على الرغم من ذلك، بقيت الإمكانات هائلة لدرجة أنها لم تكن تحتاج لأكثر من حد أدنى من الإجماع على الهدف ليتم تحويلها إلى قوة مخيفة. وهذا ما حققه الرئيس السادات في الحماسة غير المخطط لها التي رافقت حرب أوكتوبر.

قرر الزعيم المصري استغلال التوازن الجديد للقوة، ليس لمتابعة النضال بل لإنهائه. وكان ذلك خطوة ثورية. فبالنسبة إلى كل العرب، وليس فقط الفلسطينيين، كانت فلسطين لهم بقدر ما كانت أوكسفوردشاير إنكليزية وبنسلفانيا أميركية. كان ذلك من المسلمات وغير قابل للنقاش. لقد حُرِموا منها، في أوقات الضعف والانقسام، على أيدي غزاة غرباء لم يكن لهم فيها حق أكثر مما كان للصليبيين قبلهم بقرون؛ ومثل الصليبيين سيتم إخراج الصهيونيين. لكن الرئيس السادات كان يبدي استعداداً لأن يعقد في نهاية المطاف سلاماً مع الإسرائيليين، متكئاً على وزن مصر، وداعياً سائر العالم العربي إلى أن يحذو حذوه. فمصر وسورية والأردن والفلسطينيون ـ الكل ـ يجب أن يواجهوا الإسرائيليين عبر طاولة المفاوضات في جنيف. والواضح أن هذا السلام سيتطلب تنازلات إسرائيلية، جغرافية وغير جغرافية، لكن من المنظور التاريخي الفعلي سيكون العرب الطرف الذي سيقدم التنازل الحقيقي والجذري: التخلي الرسمي عن «تحرير» فلسطين بوصفه هدفاً قومياً. وسيعترفون بوجود إسرائيل كدولة مستقلة، ما سيشكل مكسباً

صهيونياً صرفاً لقاء خسارة عربية صرفة؛ سيكون عملاً تاريخياً. ولإقناع العرب بهذا السلام، كان على السادات أن ينال مقابلاً لا يقل عن تخلي إسرائيل عن الأراضي المحتلة كلها. ولن يكون هناك أفضل من «السلام الاقتصادي» الكامل الذي بدا الإسرائيليون راغبين فيه. وقال السادات مرة إن الفكرة التي كانت تقول إن السيدة غولدا مائير ستتمكن من الوصول بالسيارة إلى القاهرة للتسوق لم تكن أكثر من وهم. كذلك لن تقوم سفارات إسرائيلية في الدول العربية أو أي شيء من هذا القبيل. فهذه الأمور قد تأتي في النهاية، لكن بعد عقود من الكراهية والمرارة، لم يكن بمقدور الإسرائيليين أن يتوقعوا هذا الكم الكبير في ذلك الوقت القصير. سيكون على الأجيال المقبلة أن تقرر؛ أما ما فعله هو فكان القيام بالخطوة الأولى الأهم في هذا الاتجاه. طبيعي أن إقناع الفلسطينيين بهذا السلام كان أصعب مهام السادات. فكل الفلسطينيين تقريباً كانوا يعتقدون أن المد تحوّل جزراً بالنسبة إلى دخلاء الصهاينة، وأن الخطر قد جرى احتواؤه، وأن مظاهر الأمر الواقع لمصلحتهم قد جرى الحد منها. لقد وصلت الصهيونية ذروتها في العام ١٩٦٧. لكن بعد حرب أوكتوبر ١٩٧٣ بدأت مقالات تحمل عناوين مثل «بداية الانحدار الصهيوني» تظهر في المطبوعات الفلسطينية. وفي أحدها توقّع صبري جريس، الباحث المحترم الذي عاش معظم حياته في إسرائيل وعرف هذا البلد عن قرب، النتائج القاسية على الصعد العقائدية والسياسية والاقتصادية والنفسية التي يمكن للحرب أن تتركها على عدو كان يبدو محصناً إلى حد كبير جداً. لكن الفلسطينيين تعاملوا بأشكال مختلفة مع هذا الواقع الجديد والمشجع. فقد قبل بعضهم التسوية السلمية ورفضها البعض الآخر. ويمكن القول، بكثير من التبسيط المفرط، إن الذين قبلوها ـ أو على الأقل لم يعارضوها بعناد ـ كانوا ينتمون إلى مدرستين فكريتين. وكانت إحدى المدرستين تقول إن السلام يكون أفضل كلما كان مكتملاً. ففي ظل ظروف الأمن الكامل، ينكشف عدم قابلية المشروع الصهيوني للحياة الكامن فيه، على الرغم من التناقض الذي يراه في هذه المقولة غير المنتمين إلى هذه المدرسة الفكرية. لذلك جادل جريس، في مقالة ثانية بعنوان «إسرائيل في خطر السلام»، أن العرب، وليس الإسرائيليين، سيخرجون «منتصرين» من أي تسوية على المديين القريب والبعيد. وقال إن الدولة اليهودية ـ أو أقله تلك التي يعرفونها، العنصرية والتوسعية والعدوانية ـ سوف تتلاشى. ويمكن لثورة أن تكسر قبضة الحرس القديم ـ سواء أكانوا من تعديليي مناحم بيغن أم من الأحزاب السياسية أو من حكومة حزب العمل الحاكمة ـ على حياة البلد السياسية؛ ويمكن لصراع اجتماعي، ولا سيما بين اليهود الأوروبيين والشرقيين، أن يتفاقم؛ ويمكن

للهجرة أن تتراجع؛ ويمكن لعلاقات طبيعية مع العرب أن تقضي على غرائز الانعزال التي تمكنت جذورها من أن تضرب عميقاً في صفوف الناس. بل إن جريس مضى إلى حد القول ألا مبرر للخوف عند العرب من «سلام اقتصادي» مع إسرائيل. ففكرة الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية كانت بعيدة عن الواقع. وإسرائيل، بسبب ضآلة يدها العاملة ومواردها الاقتصادية، ستحتاج إلى العرب أكثر مما سيحتاجون إليها. وأشار إلى أن الحديث عن تسوية سلمية كان يطرح في السنوات الأخيرة السؤال حول نوع الضمانات التي كان يجب على العرب أن يقدموها للإسرائيليين مقابل انسحابهم من الأراضي المحتلة. «لكن يبدو الآن في حال قيام مفاوضات أو سلام مع إسرائيل أن إسرائيل هي الطرف الذي سيضطر إلى تقديم ضمانات للعرب، وليس العكس... وإذا اضطرت إسرائيل إلى التخلص من كل تلك الخصائص التي تؤبّد شخصيتها الصهيونية، ألن يؤدي ذلك في النهاية إلى اختفاء هذه الشخصية وقيام دولة ديموقراطية علمانية مكانها؟»[٥٥].

ورأت المدرسة الفكرية الثانية، المدعومة من كثير من قياديي المقاومة، أن على الفلسطينيين أن يتبنوا «برنامجاً مرحلياً» للحصول على أي «مكاسب فورية» ممكنة من التسوية من دون التخلي عن «حقوقهم» التاريخية في فلسطين ككل. فقد كان مستحيلاً من الناحية العقائدية على الفدائيين أن يتخلوا عن هدفهم الرسمي المتمثل بالتحرير الكامل، «أي الثورة حتى النصر». لكنه كان كذلك صعباً جداً عليهم أن يقاطعوا العملية السلمية. صحيح أنهم كانوا يشعرون بأنهم أصبحوا أقوى، مقارنة بإسرائيل، من أي وقت مضى؛ لكن القوة الجديدة كانت عربية في الأساس، لا فلسطينية، والأهم أن الفدائيين، بعد نكستهم في الأردن، باتوا أضعف في الوقت نفسه، مقارنة بسائر العرب، من أي وقت مضى. فالعرب، ممثلين بالدولتين اللتين خاضتا معظم القتال، أرادوا استغلال هذه القوة لتحقيق السلام. ولو نجحوا، يجب أن تعود الأراضي المحتلة لطرف ما، وإن لم تتقدّم «م.ت.ف.» وتطالب بالقدس والضفة الغربية، هناك خطر كبير بأن يكون هذا الطرف الملك حسين من جديد. وقد يكون ذلك بالسوء نفسه تقريباً كما لو أن هذه الأراضي لم تُسترجَع على الإطلاق. لذلك عمد رجل مثل أبو إياد، الذي كان يُعتبَر بسبب صلاته مع «منظمة أيلول الأسود» واحداً من أكثر زعماء «فتح» رفضاً للتسوية، إلى البدء بلعب دور رئيسي في تحضير رأي القاعدة لإستراتيجية جديدة بدا أن لها الكثير من النقاط المشتركة مع «مبدأ المراحل» الذي كان الرئيس الحبيب بورقيبة ينادي به. وكان الزعيم التونسي، بعد أن طرح هذا المبدأ السيىء السمعة من مخيم فلسطيني في العام

١٩٦٥، مجادلاً أن العرب يجب أن يعترفوا بإسرائيل وأن يعملوا على استعادة حقوقهم الضائعة عبر المفاوضات، لا عبر حرب محتملة قد يخسرونها على الأرجح، قد تعرّض لتظاهرات تنديد في مختلف أنحاء العالم العربي، أُحرِقَت خلالها دمى تمثّله. وقد قال أبو إياد: «إن الرفض المطلق نوع من الهروب أحياناً... إلى متى نستطيع الاستمرار بقول لا؟... أليس مكسباً مرحلياً أن نستعيد جزءاً من أرضنا، أي ثلاثة وعشرين في المائة من فلسطين؟»(٥٦). ومن الواجب إقامة «سلطة وطنية»، تحت سيطرة «م.ت.ف.»، على الأراضي المحررة. وقد أوحى ذلك كما بدا أن دولة فلسطينية مصغرة، تامة الصلاحيات، ستقوم إلى جانب إسرائيل؛ لكن عبارة «دولة فلسطينية» كانت هرطوقية بحيث إن أبو إياد، ورفاقه الذين كانوا يشاطرونه تفكيره، لم يتلفظوا بها (أقله في ذلك الوقت، وقد فعلوا ذلك لاحقاً)؛ لقد كانت تدل على الديمومة والنهائية والتخلي عن الحقوق التاريخية. بل إن أحد أكثر المؤيدين حماسة لـ«البرنامج المرحلي»، نايف حواتمه، زعيم «الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين»، أصر على أن «السلطة الوطنية» يجب أن تتمكن من «الاحتفاظ ببنادقها ومتابعة النضال بكل أشكاله»(٥٧). وعرف التأييد الشعبي للإستراتيجية الجديدة أقوى مظاهره داخل الأراضي المحتلة، ولا سيما الضفة الغربية، التي باتت معقل الاعتدال الفلسطيني. فقد كان سكان الضفة، لكونهم «داخليين»، يملكون مصلحة أكبر مقارنة بـ«الخارجيين»، ولا سيما لاجئو العام ١٩٤٨، في تحقيق «المكسب الفوري» المتمثل بالتخلص من حكم العدو. لقد كانوا في معظمهم لا يزالون يعيشون في أراضيهم وفي منازلهم. وكانوا سيخسرون الكثير لو حصلت الخضات المرتقبة من «الثورة حتى النصر». وهل كان النصر في أي حال مضموناً؟ وقد طالبت منظمة تسمي نفسها «الجبهة الوطنية للأراضي المحتلة» «م.ت.ف.» بالانضمام إلى عملية السلام الدولية لأنه «من الواضح في ظل الظروف الحالية أن تحقيق هدفنا الإستراتيجي بأسره مستحيل»(٥٨). وقد أفضت كل هذه التطورات إلى تبنٍّ شبه رسمي لنوع جديد وأكثر اعتدالاً من الصهيونية المضادة. فقد قال عضو في «المجلس الوطني الفلسطيني»: «تذكروا ما قاله بن غوريون أمام المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين في بازل في العام ١٩٤٦: إن الصهاينة سيقبلون بدولة في قسم معقول من فلسطين من دون التخلي عن حقوقهم التاريخية فيها كلها»(٥٩). وجرى تبني «البرنامج المرحلي» رسمياً في الدورة الثانية عشرة لـ «المجلس الوطني الفلسطيني»، أي البرلمان الفلسطيني، في حزيران ١٩٧٤. وقد مثّل ذلك مساهمة أكبر في المصلحة العربية ـ الإسرائيلية مقارنة بمفهوم الدولة الديموقراطية الذي كان قد أبصر النور قبل ست سنوات.

أما «الرافضون»، كما باتوا يُعرَفون، فلم يكونوا ليقبلوا بأيٍّ من ذلك. وكان بينهم عرب إضافة إلى الفلسطينيين. وقد ذكرت صحيفة «المحرر» ما يلي:

> تقف الأمة العربية اليوم عند مفترق طرق. فهي إما تخضع لحل استسلامي يكرس الكيان الإمبريالي الصهيوني في قلبها، ويعززه ويقويه، ما يمكنه من أن يشن اعتداءات توسعية جديدة ضد العالم العربي ويضعه تحت رحمته إلى الأبد. أو ترفض الحلول المعروضة من هذا النوع، وتعتمد على وسائلها، وتستجمع مواردها كلها، وكل قدرتها البشرية والمالية والاقتصادية والعسكرية ـ وهي قدرة أثبتت حرب أوكتوبر أنها أكبر بكثير مما نتخيل ـ وتجدد القتال على كل الجبهات، مهما أخل ذلك بحسابات القوى العظمى. فلننتهِ من تمثيلية جنيف...[٦٠].

خاب أمل «الرافضين» كثيراً حين قبل الرئيس السادات، ثم الرئيس الأسد بعد يومين، بوقف إطلاق النار الذي أنهى حرب أوكتوبر. فقد كانوا مقتنعين بأن مضي مصر وسورية في القتال كان سيمكنهما، من خلال عملية اشتعال ذاتي كانت قد بلغت مرحلة متقدمة، من إجبار العالم العربي بأسره على ضخ المزيد من الموارد إلى المعركة. وكانت إسرائيل ستُهزَم في النهاية. لماذا «ننقذ» عدواً باتت هزيمته الكاملة بالمتناول؟ وقد رفضوا جنيف وكل ما كانت تمثّله. ولو كان العالم العربي يبرز حقاً كقوة جبارة على الساحة الدولية، فعليه أن يتصرّف بحسب ما يمليه ذلك. فليس من طبيعة القوي أن ينسى هزائمه حين كان ضعيفاً؛ لقد انتظرت فرنسا ثماني وأربعين سنة لتستعيد الألزاس ـ لورين. ورأوا أن الثروة النفطية العربية الهائلة يجب أن تُنفَق على السلاح، والمزيد من السلاح. وكان أبرز «الرافضين» العرب الرائد القذافي، الزعيم الليبي المتهور والمحرِج، الذي طيّر برقية إلى السادات قال فيها: «كنت ستكون أعظم، سيدي الرئيس، لو قدتنا في حرب تعتمد السيوف فقط، ولو عشنا خلالها في الجبال والأدغال والجرود، من دون نفط أو كهرباء، من دون مدن أو نواد ليلية، من دون سياسة، لكن مع الشرف والكرامة، مع الدين والعروبة. دع الأرض والمباني تسقط، لكن ليس الشرف»[٦١]. وتبنى البعثيون الحاكمون في العراق الرأي نفسه، وفي كثير من الدول العربية «القابلة»، أطل «رفض» مقموع برأسه.

وقادت «الجبهة الشعبية» بزعامة الدكتور جورج حبش المعارضة الفلسطينية للبرنامج

المرحلي. يجب ألا يحصل أي انحراف عن «الثورة حتى النصر»، وعن الموقف الذي وقفه آباؤهم وأجدادهم منذ وعد بلفور في العام ١٩١٧ - «الرفض التام للوجود الصهيوني ومقاتلته حتى النهاية». ورأى حبش أن قيادة «فتح»، في رفضها لاتخاذ أي موقف واضح، كانت ببساطة «تدفن رأسها في الرمال». وكان «مبدأ المراحل» عبارة عن تمنيات، فـ«توازن القوة الراهن فلسطينياً وعربياً ودولياً يجعل من السهل خلق دولة أو سلطة وطنية ديموقراطية يمكن لجماهيرنا أن تعتمد عليها للاستمرار في النضال»[٦٢]. كان يقول ما لم يكن قادة «فتح» يملكون الجرأة أو النزاهة ليقروا به: إن أي تسوية ستتضمن في جزء أساسي منها إنهاءً للمرة الأولى والأخيرة الحالة القتالية الفلسطينية. وصبيحة حرب أوكتوبر، تابع حبش و«الرافضون» القيام بإزعاجات مستمرة، كانت تهدد، في حال انطلقت عملية السلام الدولية بشكل جدي، بتمزيق حركة المقاومة بأسرها تمزيقاً عنيفاً. فقد اتهموا «فتح» بالمضي الجبان في المسار «الإذعاني» الذي رسمته مصر؛ وأشاروا بشكل غير واضح إلى اتصالات سرية بين عرفات والدكتور كيسينجر؛ وخرجت «الجبهة الشعبية» من «اللجنة التنفيذية» في «م.ت.ف.» وهي تهدد بإنشاء منظمة منافسة تكون ثورية حقاً. وكان الإرهاب الدولي، بالنسبة إلى المتطرفين بينهم، الرد الوحيد على عرفات وبرنامجه المرحلي، والطريقة الوحيدة لإلحاق الضرر بالاحترام الذي أصبح بأمس الحاجة إليه. وكان أبرز المذنبين بنظر «فتح»، لا جورج حبش، بل أبو نضال، زعيم منظمة منشقة عن «فتح» كانت تتخذ بغداد مقراً لها. ومن جانبه، حذر أبو نضال، المدبر المحتمل لعملية «البريتيش إيروايز» وعمليات خطف جوي سابقة، من قيام «حرب أهلية فلسطينية».

العمليات الانتحارية: كريات شمونا ومعالوت

لم تأت الحرب الأهلية. فعملية السلام من ناحية لم تتقدم بما يكفي من الجدية لتجبر عرفات المحاصر على القيام بالخيار الأساسي - كالذهاب إلى مؤتمر جنيف للسلام - الذي كان يمكن أن يشعلها. وهو لم يتخل من ناحية ثانية عن النضال المسلح. وكان مستعداً للمواجهة مع «الرافضين» حول مسألة الإرهاب الدولي؛ والواقع أن هذا الإرهاب تراجع. لكنه لم يعترض على العمليات التي استعارت التقنيتين الأساسيتين للإرهاب الدولي - أخذ الرهائن والابتزاز - شرط أن تجري فوق تراب فلسطين. وشهد ربيع العام ١٩٧٤ وصيفه سلسلة من «العمليات الانتحارية» المذهلة التي نفذها «القابلون» و«الرافضون» على حد سواء. ففي نيسان، قام ثلاثة شبان تابعين لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة

العامة» بزعامة أحمد جبريل، المنظمة الصغيرة لكن الكفوءة عسكرياً، بتوجيه ضربة باسم «الرافضين». فقد ماتوا هم وثمانية عشر إسرائيلياً، بينهم ثمانية أولاد، في مبنى للشقق السكنية في بلدة كريات شمونا الشمالية. وبحسب الإسرائيليين، قتل الإرهابيون الثلاثة كل من استطاعوا أن يجدوهم قبل أن يُقتَلوا هم. أما بحسب «الجبهة الشعبية»، فقد أخذوا رهائن وطالبوا بإطلاق مائة سجين فلسطيني؛ وحين اقتحم جنود إسرائيليون المبنى، فجروا أنفسهم مع رهائنهم. وفي رسالة لهم إلى عرفات، وصلته بعد موتهم، قالوا: «إننا ضحينا بحياتنا وكلنا ثقة أنك لن تبيع تضحيتنا وتضحية كل شهدائنا في حلول استسلامية».

وبعد شهر جاء دور «القابلين». وكانت في مقدمة هؤلاء «الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين». وكان زعيمها نايف حواتمه كثيراً ما لعب دور الرائد العرفاتي في فترة «الاعتدال» التي تلت حرب أوكتوبر. وتمثلت أحدث «بداياته» في مقابلة مع صحيفة تصدر في تل أبيب، خاطب من خلالها الشعب الإسرائيلي. وقد أكد لهم أن ما تريده الجبهة كان «إقامة علاقات سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين»؛ ففي ذلك الوقت، وحتى إشعار آخر، كان المثال الفلسطيني الرسمي، أي الدولة الديموقراطية غير الصهيونية التي تضم العرب واليهود في كل فلسطين، مستحيل المنال؛ لكن تحقيق بعض الحقوق الفلسطينية ـ أي إقامة «سلطة وطنية مستقلة» في الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة اللاجئين ـ كان كفيلاً بأن يفتح الباب أمام حوار بين «الفلسطينيين التقدميين الديموقراطيين» والإسرائيليين «المعارضين للإمبريالية والصهيونية»[٦٣]. إلا أن ليلة ١٣ أيار، أي بعد سبعة أسابيع على نشر المقابلة، تسلل ثلاثة من رجال حواتمه عبر الحدود اللبنانية المحروسة جيداً؛ وفي الليلة التالية، قتلوا امرأتين عربيتين كانتا في شاحنة صغيرة؛ وعند الثالثة صباحاً من ١٥ أيار، أي يوم عيد استقلال إسرائيل، اقتحموا شقة في قرية معالوت، وأطلقوا النار على ثلاثة من سكانها. ثم احتجزوا تسعين مراهقاً تقريباً في مدرسة قريبة. ويبدو أن اختيار الأولاد ليكونوا رهائن كان متعمداً[٦٤]؛ فيما كونهم أعضاء في «غادنا»، جمعية الجنود المبتدئين، لا يمكن أن يكون محض مصادفة. وطالب الإرهابيون بإطلاق ستة وعشرين سجيناً ـ واحد مقابل كل سنة من عمر إسرائيل ـ وبينهم يهوديان إسرائيليان محكومان بالعمل لحساب «فتح». ويبدو أن فشل إسرائيل في التفاوض مع الإرهابيين على حياة الأولاد كان متعمّداً بالقدر نفسه[٦٥]. لقد كانت الحادثة عبارة عن ذروة الصدام بين منطقين متعارضين وقد انتهت بكارثة. فقد أصر

الإرهابيون على عدم إطلاق رهائنهم إلا بعد أن يتلقوا رسالة مشفرة من دمشق تؤكد وصول السجناء الستة والعشرين إلى العاصمة السورية. لكن الرسالة لم تصل قط. ولم يكن الاستعداد الظاهر الذي أبدته إسرائيل للخضوع لأول مرة لابتزاز الإرهابيين أكثر من استعراض عاطفي خارجي لترك انطباع إيجابي في الرأي العام المتألم. فقد خططت لاقتحام المدرسة منذ البداية، وقد اقتحمتها فرقة هجومية فعلاً قبيل المغيب؛ وقد قُتِل عشرون ولداً والإرهابيون الثلاثة، فيما جُرِح حوالى سبعين.

ظن الإسرائيليون للوهلة الأولى أن المنظمة «الرافضة» نفسها، التي كانت قد شنت عملية كريات شمونا قبل شهر، كانت وراء عملية معالوت أيضاً. لذلك كانت صدمة إضافية أن يكتشفوا أن الفلسطينيين، الذين باتت لهم أهداف «معتدلة»، يعبر عنها حواتمه وعرفات، كانوا لا يزالون يعتمدون الوسائل «المتطرفة» ذاتها. لقد ابتعدت «فتح» فعلاً مسافة طويلة عن البراءة الأولى ـ الرسمية على الأقل ـ المتعلقة بضرب الأهداف العسكرية فقط. فقد قال مسؤول في «فتح»: «الحادثة حزينة وتزعجني. لقد علّمنا الإسرائيليون وصرنا نقاتل مثلهم. الإسرائيليون هم من علّمونا، بالتجربة الدموية، عدم إمكانية التمييز بين الجندي والمدني»[٦٦].

وكان تأثير «العمليات الانتحارية» لا يحتاج إلى نقاش. فبحسب الحسابات الاقتصادية الباردة لبعض المقاتلين، كانت هذه العمليات قليلة الكلفة. وقد مثّل الفرق بين العمليات التقليدية العالية الخطورة والعمليات الانتحارية قفزة جبارة على صعيد معدل القتل. وكان هذا الفرق حتى ذلك الوقت لمصلحة الإسرائيليين عموماً، لكن في «أنجح» اثنتين من «العمليات الانتحارية» ـ كريات شمونا ومعالوت ـ بلغ المعدل ثمانية وأربعين قتيلاً إسرائيلياً مقابل ستة قتلى فلسطينيين. ولم ينجح الإسرائيليون بتعديل الميزان لمصلحتهم إلا من خلال قصف مخيمات اللاجئين. وكان المقاتلون يعتقدون أن الإسرائيليين لا يستطيعون تحمل الخسائر التي كانت تُنزَل بهم، أما شعبهم هم، الذي لم يكن لديه ما يخسره سوى مخيماته، فيستطيع أن يستوعب الموت والدمار بما بدا أنه رزانة قدرية. واعتقدوا أن دلالة «العمليات الانتحارية» لا بد أن تشكل مصدر قلق عميق للإسرائيليين الذين لا يمكن إلا أن يروا فيها مقياساً لتصميم الفلسطينيين على عدم التخلي عن النضال. والواقع أنهم لم يضطروا للنظر بعيداً بحثاً عن أدلة على «الهستيريا» التي كانت تجتاح المجتمع الإسرائيلي والتي اعترفت بها صحافة العدو. فقد سمعوا عن الحشود

العدوانية، في البلدات الحدودية الغاضبة، التي هاجمت الجنرال دايان، الذي اضطر جنوده لحمايته؛ وعن استطلاعات الرأي التي بيّنت أن ٦٨,٦ في المائة من الشعب الإسرائيلي يعارضون سياساته المتشددة الرافضة لأي تسوية؛ وعن تدني معنويات اليهود الشرقيين، الغاضبين أصلاً من اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، والذين باتوا الضحايا الأساسيين للإرهاب الجديد؛ وعن القلق من الصحوة القومية في صفوف العرب الإسرائيليين الناطقين بالعبرية وتجنّدهم في صفوف الفدائيين؛ وعن الرجل العجوز في معالوت الذي تمتم قائلاً: «لن يكون هناك سلام أبداً في هذه الأرض الملعونة».

عرفات يخاطب الأمم المتحدة

لكن الإرهاب الجديد ككل دفع الإسرائيليين كما ظهر إلى مزيد من التصلب لا إلى أقل منه. وبدا أن نفوذ فريق «الحمائم» الصغير في إسرائيل، الذي كان قد وجد بعض التشجيع في مبادرات حواتمه التصالحية، قد تقلّص إلى أدنى حد له. أين أصبحت دعوته للحوار؟ «لقد انتكسنا عشر سنين»، قال أوري أفنيري، «لقد خسر اليسار كل الأرضية التي كسبها. لا أستطيع أن أفهم كيف أن حواتمه استطاع أن يفيد غولدا مائير ومناحم بيغن»[٦٧]. وفي ظل رئيس الوزراء الجديد إسحق رابين، وجدت الحكومة الإسرائيلية كل الذرائع المتشددة التي كانت بحاجة إليها. فقد أثبتت معالوت أن هدف عرفات، على الرغم من كل مواقفه الإنسانية، لا يزال شريراً كما كان دائماً: تدمير إسرائيل. لذلك لم تكن هناك حاجة تدعو إسرائيل لتغيير سياساتها. فهي لن تعترف بوجود شيء اسمه «الشعب الفلسطيني»، لذلك لن تعترف بأن «م.ت.ف.» تملك الحق بتمثيله. وستكون أي دولة فلسطينية «قنبلة موقوتة». ولم تقل نسبة الإسرائيليين الذين كانوا يتفقون معه عن ٧٠,٨ في المائة؛ فقد كانوا يعارضون دولة من هذا النوع حتى في إطار سلام عام.

وبدا العناد الإسرائيلي غير واقعي بشكل متزايد. واستمر الحمائم بالإشارة إلى ذلك. فقد قال أحدهم إن قلة من الإسرائيليين لا تزال تعتقد بعدم وجود شيء اسمه «المشكلة الفلسطينية». «لكن الأغلبية لا تزال تأمل بأن عدم التفكير في هذه المشكلة سيجعل الأرض تنفتح في معجزة وتبتلع الفلسطينيين كلهم». وحذر من أن الوقت لم يكن لصالح إسرائيل: يوماً ما سوف «تستيقظ لتجد الفلسطينيين على طاولة المفاوضات، سواء أأعجبها ذلك أم لم يعجبها»[٦٨]. وقد أشار العالم الخارجي إلى الأمر نفسه أيضاً.

والواقع أن الحلبة الدبلوماسية الدولية كانت المكان الذي سيسجل فيه عرفات سلسلة من النجاحات الباهرة التي ستعزز النجاحات العسكرية، وتغطي عليها إلى حد ما، وستدفع الحرب الأهلية التي هدد بها أبو نضال إلى الخلفية. وكان المنتدى الأساسي الأمم المتحدة. مع تصويت الجمعية العامة في العام ١٩٤٧ على التقسيم، حقق الصهاينة نصرهم الشهير، واعتبروه ميثاق شرعية إسرائيل. لكن مع أن القرار كان حكماً يميل بشكل بارز لمصلحتهم، فقد رفضوا بانتظام نصوصه التي حاولت فعلاً ضمان حقوق الفلسطينيين. لذلك إن كان لأي شرعية دولية أن تمكّن بواسطتها الفلسطينيين من تعزيز قضيتهم وتقوية موقفهم في عملية السلام، فإن الأمم المتحدة كانت الجهة التي يجب عليها تقديم هذه الشرعية. فهم كانوا يبحثون عن تعريف لحقوقهم ـ وكانوا يحققون تقدماً ملموساً. كانت الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ متحيزة إلى الصهاينة لأنها كانت منظمة أصغر حجماً وخاضعة للغرب؛ لكن الوضع اختلف؛ فقد أصبحت القضية الفلسطينية تستفيد آلياً من أصوات الكتلة الأفريقية ـ الآسيوية. وكان الهدف الأساسي للفلسطينيين يتمثل في تحقيق الاعتراف بأنفسهم لا كمجرد لاجئين يستحقون المساعدة على أساس إنساني، بل كشعب يملك طموحات سياسية. لذلك أكدت الجمعية العامة في العام ١٩٦٩ لأول مرة حق «شعب فلسطين» بـ«تقرير مصيره»؛ وقالت إن نكران ذلك الحق كان السبب الأساسي في قيام مشكلة اللاجئين. وقد استُعيد هذا الموقف، بتأكيد أكبر، خلال السنوات المتتالية، إلى أن أقامت الجمعية العامة في العام ١٩٧٣ رابطاً واضحاً بين حق تقرير المصير وحق العودة، فاعتبرت الحق الثاني شرطاً مسبقاً «لا يمكن التخلي عنه» للحق الأول. ورافق الاعترافَ بـ«الحقوق» اعترافٌ بالحق بـ«النضال» لإحقاقها. ولذلك جرى تصنيف الفلسطينيين في قرار صدر في العام ١٩٧٠ مع الشعوب المختلفة لأفريقيا الجنوبية كضحايا لـ«الهيمنة الاستعمارية والغربية»، ولذلك كان من حقهم استعادة حقوقهم «بأي وسيلة تكون بمتناولهم»[٦٩].

وكانت الذروة لم تأت بعد. فقد قررت الجمعية العامة في الأمم المتحدة، لأول مرة منذ العام ١٩٥٢، عقد مناقشة عامة لـ«المسألة الفلسطينية» ودعت «م.ت.ف.»، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني، للمشاركة فيها. لقد اقتربت الذروة. ففي العام ١٩٤٧، صوتت فرنسا لمصلحة التقسيم، قبل أن تصبح أكثر أصدقاء إسرائيل حماسة خلال السنوات الأولى على قيام هذه الدولة. لكن حين جاء وزير خارجيتها جان سوفانيارغ إلى لبنان في تشرين الأول ١٩٧٤ في زيارة رسمية، تعمد تناول الفطور مع ياسر عرفات. وقد

أسرّ بعدها كما قيل بأن عرفات كان يكتسب «مكانة رجل الدولة»؛ فقد كان «معتدلاً يمثل طموحات الفلسطينيين ويجسدها»[٧٠]. وقد بدأت الجلسة الحميمة وانتهت في مقر إقامة السفير الفرنسي على إيقاع الانفجارات الصوتية التي أحدثتها المقاتلات الإسرائيلية في الأجواء، في تعبير على ما يبدو عن الامتعاض ممّا عادل أول اعتراف رسمي بـ«م.ت.ف.» من قبل قوة غربية رئيسية. وبعد بضعة أيام أقيمَت «حفلة عرس للفلسطينيين». هذا هو الوصف الذي أطلقه عرفات على مؤتمر القمة العربية في الرباط. فقد كان العرش الهاشمي بنظره يلي إسرائيل مباشرة في لائحة مصادر التعاسة الفلسطينية. وقد خضع الملك حسين في الرباط لضغط عربي جارف وتنازل عن نصف مملكته، إذ نقل إلى «م.ت.ف.» السيادة على الضفة الغربية والقدس اللتين كان قد فقد السيطرة عليهما لمصلحة الإسرائيليين في العام ١٩٦٧. كان نصراً دبلوماسياً انتقم للهزيمة العسكرية التي حصلت في أيلول الأسود ١٩٧٠.

واعتبر الفلسطينيون كلهم، «القابلون» و«الرافضون» على حد سواء، ظهور عرفات بعد أسبوعين على منبر الأمم المتحدة لحظة من لحظات الثأر الممتع فعلاً. فالفلسطينيون لم يكونوا فقط موجودين فعلاً علي الرغم من غولدا مائير، بل كان زعيمهم كذلك ينال فيما كان يخاطب العالم انتباهاً عاطفياً لم ينله أي سياسي زائر، مهما كان شهيراً أو خلافياً، بالطريقة نفسها من قبله. وكتب الصحافيون العرب من نيويورك أن الرجل الذي بدأ قبل عشر سنين يتسلل عبر حدود إسرائيل لتنفيذ عمليات تخريب لم تلفت الانتباه كثيراً، أصبح ينفذ أجرأ عملية مغاوير في حياته السياسة. فنيويورك، التي كانت تضم يهوداً أكثر من إسرائيل نفسها، كانت أرضاً معادية حقاً. وذكر زعيم يهودي أن عرفات قوبل هناك بذلك النوع من الكراهية الذي كان مخصصاً لهتلر؛ وقد ولّد المناخ الذي ساد قبل وصوله «النوع نفسه من التضامن الذي يولده اندلاع الحرب»[٧١] وسبقته تظاهرة هائلة. فقد تجمع عشرات الألوف في ساحة هامرشولد في ظل مبنى الأمم المتحدة للاستماع للقادة الإسرائيليين يستنكرون الإساءة التي كانت على وشك الحصول. وقادهم أعضاء في مجلسي الشيوخ والممثلين من نيويورك وست ولايات أخرى، وأعضاء في المجلس البلدي، ورئيس البلدية، ومسؤولون حكوميون، وزعماء نقابيون، ومعظم المرشحين في الانتخابات المقبلة في نيويورك: هذه هي الأهمية التي تحظى بها إسرائيل في السياسة الأميركية الداخلية. ورفع المتظاهرون، من اليهود والأغيار، ومن البيض والسود، لافتات حملت ما يلي: «الأمم المتحدة تصبح منتدى للإرهاب»؛

««م.ت.ف.» جريمة دولية»؛ «نرفض مصافحة اليد الدامية لـ «م.ت.ف.»». ومن بين المتحدثين، نال الشيخ هنري جاكسون، نصير اليهود السوفيات، أحر التصفيق. فقد أعلن أن قرار الأمم المتحدة الاعتراف بـ«م.ت.ف.» «يهدد الاحتمال الضئيل أصلاً لتحقق السلام. إن الأمم المتحدة تنضح برائحة الابتزاز». وباسم «الاتحاد العمالي الأميركي ومؤتمر المنظمات الصناعية» («أفل - سيو»)، دعا متحدث آخر إلى مقاطعة أميركية لـ«النفط العربي المسموم». وادعى أن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين قد «استسلموا» للعرب. وأخذ الاحتجاج منحى عنيفاً كذلك. فقد اجتاح مسلحو «رابطة الدفاع اليهودي» بقيادة الحاخام مائير كاهان مكاتب «م.ت.ف.» في بارك أفنيو في قلب المدينة وضربوا المدير المساعد بأنبوب رصاصي. ودعا راسل كلنر، «مفوض العمليات» في الرابطة، إلى مؤتمر صحافي، حيث أعلن، وأمامه مسدس على الطاولة، ألا مكان لـ«القتلة» في «م.ت.ف.» في نيويورك، وأن «رجالاً مدربين سيتأكدون من أن عرفات وملازميه لن يغادروا نيويورك أحياء»[٧٢].

من المعتاد في أي نهاية أسبوع مشمسة في الخريف أن يغص مبنى الأمم المتحدة بأربعة إلى خمسة آلاف زائر. فالنيويوركيون يتمشون في حدائق حرمها الممتد على ثمانية عشر أكراً أمام النهر الشرقي، ليستمتعوا بالأقاحي أو بآخر ورود الصيف. وتنزل العائلات من الضواحي إلى متاجر الهدايا في الطوابق الواقعة تحت الأرض ويشترك المتفرجون في الجولات التي يقودها أدلة. لكن ليس يومي ١١ و١٢ تشرين الثاني ١٩٧٤، إذ في نهاية الأسبوع تلك، جرى عزل المكان بأسره بشكل كامل عن العالم الخارجي. فعرفات كان سيخاطب الجمعية العامة يوم الإثنين، في الثالث عشر، وكان يخضع لحراسة كانت الأشد في تاريخ الأمم المتحدة. وكانت مروحيتان تابعتان للجيش الأميركي قد جاءتا به وبصحبه من المطار؛ وفيما كانتا تنزلانه في المجمع، كانت مروحيات أخرى تطوف في الأجواء، وزوارق آلية تجوب النهر الشرقي، وقناصة يراقبون من المباني العالية، ومئات الرجال من شرطة نيويورك و«الحرس الوطني» يقيمون متاريس خشبية في الشوارع المحيطة.

وقبيل الظهر، دخل عرفات الجمعية العمومية أمام حضور واقف، ولم يبق جالساً سوى أعضاء الوفد الأميركي. وكانت القاعة ممتلئة تماماً؛ ولم يكن فارغاً سوى مجموعتين من المقاعد، واحدة مخصصة للإسرائيليين الذين لم يستطيعوا مواجهة هذا النصر الفلسطيني،

وأخرى للجنوب أفريقيين، الذين كانت عضويتهم في الجمعية العمومية قد عُلِّقت الليلة السابقة. ورافق عرفات إلى المنصة مسؤول البروتوكول وأُجلِس في الكرسي الجلدي الأبيض المخصص لقادة الدول. ففي ظل تدبير لم يُعتَمَد من قبل إلا مرة واحدة ـ ومن أجل شخص لا يقل أهمية عن البابا ـ أصبح أول قائد لـ «حركة تحرر وطني» ينال هذا الشرف. لكنه هو نفسه لم يفعل الكثير في المقابل ليحيط نفسه بهالة زعيم دولة. فقد كان يلبس كالعادة كوفيته المزينة بالمربعات، وبنطاله الفضفاض، وقميصه المفتوح الياقة، وسترته الضيقة. وحين رد على التصفيق برفع ذراعيه في إشارة ثورية، أبدى قراب مسدسه على جانبه. لكنه على الأقل كان للمرة الأولى على ما يبدو حليق الذقن بشكل مرتب وقيل إن القراب كان فارغاً.

لكن من الناحية المجازية، لم يكن بالتأكيد هو والشعب الذي كان يمثله قد سلموا سلاحهم، على الرغم من أنهم كانوا ينتظرون بفارغ الصبر اليوم الذي يفعلون فيه ذلك. «إني قادم وأحمل غصن زيتون بيد وبندقية المقاتل من أجل الحرية بالأخرى. فلا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي». بهذا النداء أنهى خطابه الذي امتد لمائة دقيقة. وكان قد ركز خلاله بحب على «فلسطين الغد»، دولة المسلمين والمسيحيين واليهود التي كان يدعو لها. وقال إنها «حلمي» ودعا اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين، كلهم، إلى الابتعاد عن العقيدة الصهيونية، التي لم تكن تقدّم لهم سوى السفك المؤبد للدماء، وإلى مشاركته حلمه.

ولاقى الخطاب ـ وقرارات الأمم المتحدة التالية المؤيدة لـ«م.ت.ف.» ـ الكثير من الغضب القاتم نفسه من قبل إسرائيل ومؤيديها، كما حصل للتقسيم من قبل العرب قبل سبع وعشرين سنة. فقد صدر عن السفير الإسرائيلي هناك هجوم نادر العنف، ليس فقط ضد «عصابة» عرفات من «القتلة والسفاحين» الذين أغرقوا الأمم المتحدة في «مثل سدوم وعمورة وقيمهما»، بل كذلك ضد المجتمع الدولي، الذي سمح لهم بذلك في «زمن الانحطاط والعار والاستسلام والذل». وبالنسبة إلى وزير الخارجية، «كان صوت عرفات لا يزال صوت الإرهاب العشوائي، صوت البندقية، ولا يحمل شيئاً من غصن الزيتون الخاص بالسلام». فالوزير لم يكن لينخدع بالرطانة الخطابية، وكذلك كان أمر الصحافة الإسرائيلية. وقد قال المعلقون إن من الواضح أن أي دولة فلسطينية في الضفة الغربية أو غزة لن تكون أكثر من منصة لتجديد الأعمال الحربية ضد إسرائيل التي تكون قد

تقلصت لحدودها السابقة الأكثر هشاشة. «لا يمكن لأي إنسان عاقل - إن بقي إنسان عاقل في عالم متعطش للنفط - أن يطلب منا أن نسلم هذه المناطق لـ «م.ت.ف.»، إلا إن كان يتوقع من إسرائيل أن تنتحر»[٧٣].

لكن حيث لم يرَ الإسرائيليون سوى تكرار في صيغة مضللة لتقليد عنيد، رأى الفلسطينيون، ولا سيما سكان الضفة الغربية، مزيداً من الاعتدال الذي تلا حرب أوكتوبر. كان «حلم» عرفات الشيء الوحيد الذي لاحظه الإسرائيليون؛ لكن الهدف العملي المباشر الذي وضعه نصب عينيه، أي «السلطة الوطنية»، كان الأمر المهم بالنسبة إلى الفلسطينيين. ولم يرَ الإسرائيليون سوى البندقية؛ لكن الفلسطينيين رأوا غصن الزيتون. وبالنسبة إلى معظم الفلسطينيين، كان «الحلم» مجرد تملّق يخفي هدف التحرير الكامل. وكان من الواضح تماماً أن عرفات اضطر إلى ذلك لأنه كان مضطراً لاسترضاء أولئك، «الرافضين»، الذين كانوا يؤمنون بأن «الثورة حتى النصر»، أي النضال المسلح المستمر، كانت الوسيلة الوحيدة لتغيير طبيعة إسرائيل، أي تحقيق الهدف الذي كان عرفات «المعتدل» حديثاً وجورج حبش المتشدد لا يزالان يتشاطرانه رسمياً. لكن إنشاء دولة فلسطينية كان يعني في الواقع أن النضال، إن استمر، سيكون نضالاً سلمياً وسياسياً. فالتسوية النهائية في الشرق الأوسط ستجعل العنف خروجاً على القانون. وسيكون التقدم بالضمانات الصارمة واجب جميع الأطراف، وليس فقط الفدائيين، الذين كانو قد قاتلوا وماتوا خلال السنين العشر السابقة معتقدين أن العنف، أو العنف الثوري المضاد كما كانوا يرونه، كان خشبة الخلاص الوحيدة لشعبهم. وقد فهم ذلك وتقبله كثير من الفلسطينيين، ولا سيما المقيمون في الضفة الغربية. فقد قال محرر صحيفة «الفجر» العسكرية المقدسية: «إن فلسطين الديموقراطية حلم بالنسبة إلينا أيضاً، لكننا نعتقد أن عملية سياسية تدريجية هي السبيل الوحيد لاندماج الدولتين العربية واليهودية في فلسطين في دولة واحدة»[٧٤]. كذلك فُهِم على نطاق واسع أن ذلك قد يكون أبعد ما ستصل إليه الصهيونية المضادة، أي أن ما افترض عرفات أنه مرحلة انتقالية حتى إشعار آخر قد يكون في الواقع المرحلة الأخيرة. فقد قال أستاذ في «جامعة بيرزيت»: «يعي ثمانون في المائة منا ذلك في أعماقهم. من الصعب جداً علينا أن نقول الوداع لما هو لنا - حيفا ويافا ومعظم القدس - لكننا في الواقع نقول للإسرائيليين إننا مستعدون لذلك. نقول إننا لم نعد نرغب في طردهم من الأرض التي طردونا منها. لا يزال بعضنا يرغب بذلك، لكنهم ليسوا الصوت المهيمن. لكن في المقابل، يجب على

الإسرائيليين أن ينسحبوا من كل الأراضي التي احتُلّت في العام ١٩٦٧. فلا شيء أقل من ذلك سيكون ممكناً. عليهم أن يفهموا هذا»[٧٥].

لم يفهموه. بل إن الأستاذ لم يتوقع حقاً أن يفهموه. ولو أن الإسرائيليين لم يروا تغييراً في الفلسطينيين، فهو، كمعظم مواطنيه، لم يرَ بالتأكيد سوى تغيير صغير جداً. فعرفات كان لا يزال من الناحية النظرية يحمل غصن الزيتون، لكن الغصن ذبل بسرعة بسبب الإهمال. ورأى العرب أن الإسرائيليين كانوا عاجزين بالفطرة عن التخلي عن سياسة القوة التي كانوا قد اتكلوا عليها على الدوام. وكلما اتضحت الولادة الفلسطينية الجديدة، ازدادوا عناداً في الاعتراف بها. وصار رسامو الكاريكاتور يرسمون إسرائيل رجلاً يضع أصابعه في أذنيه ويرفض الاستماع. وأصبحت مواضيع الافتتاحيات الرئيسية تدور حول إسرائيل التي «ترفض قبول الحقائق» و«تعاند على العبث». لقد كان موقفاً متحدياً اعتبروه غريباً لأن إسرائيل، برأيهم، لم تكن تملك الموارد اللازمة للحفاظ عليه. وقالوا إن كل الإشارات كانت تدل على تحول مستمر في ميزان القوى الكامن لمصلحة العرب، بغض النظر عن واقع الوضع العسكري تحديداً. فقد قالت صحيفة بيروتية «إن الكيان الصهيوني ككل أصبح منذ حرب أوكتوبر في أزمة دائمة خرجت الآن عن السيطرة». وقالت صحيفة أخرى إن إسرائيل لم تعد تقبل بالعيش كـ«كيان أجنبي» في منطقتها أكثر من روديسيا أو جنوب أفريقيا في منطقتهم[٧٦]. لكنهم حذروا من أن إسرائيل ستحاول على الأرجح أن تقلب الطاولة على العرب في المجال الوحيد، المجال العسكري، الذي لا تزال تملك فيه حظاً بذلك. وأشاروا إلى أن محاولة من هذا النوع ستكون غير عاقلة لأن السبب الرئيسي لأزمتها الراهنة يتمثل في النتائج الاقتصادية والدبلوماسية والنفسية للحرب الأخيرة. لكن صورة العدو شبه الهستيري، صورة إسرائيل الهاربة، صورة إسرائيل القلعة المقهورة التي تحضر نفسها للموت بالسيف الذي خلقها، كانت أيضاً تأخذ لنفسها مكانة عميقة في العقل العربي.

في فترة ما بعد حرب أوكتوبر مباشرة، لم تكن هذه الصورة من قبيل الرؤية غير الواقعية بشكل جامح لتبدل الحظوظ في الشرق الأوسط. لكنها أصبحت كذلك قبل أن يمر وقت طويل. فمن المؤكد أن ما يكفي من أعراض التراجع بدأ يظهر على إسرائيل والقوى التي حافظت عليها، وكان مقدراً لهذا التراجع، لو لم يتم تداركه، أن يصبح في المحصلة الأخيرة مميتاً للمشروع الصهيوني برمته.

لكن في الوقت الراهن، لم تتمكن إسرائيل فقط من استعادة حظوظها في مواجهة الفلسطينيين والعرب، بل استطاعت كذلك أن تعزز هذه الحظوظ إلى مستوى من السيطرة على محيطها أعلى مما كانت قد حققته في أي وقت مضى. فتلك الصورة أهملت من الحسبان الوضع المزري الذي سقط العرب أنفسهم فيه، والذي حجبته مؤقتاً حرب أوكتوبر.

الهوامش

(١) **Palestine Documents**, 1967 (Arabic), Institute for palestine Studies, Beirut, 1968, pp. 264, 1084.
(٢) Al-Azm, Sadiq, **Left Studies on the Palestine Problem** (Arabic), Dar al - Tali'ah, Beirut, 1970, pp. 53, 55.
(٣) See Kazziha, Walid, **Revolutionary Transformation in the Arab World**, Charles Knight, London, 1975, pp. 52 - 3.
(٤) Rashid, Muhammad (Nabil Shaath), **Towards a Democratic State in Palestine**, PLO Research Centre, Beirut, 1970, p. 16.
(٥) Al - Sharqawi, **Fatah - 1965 - 1971**, op. cit., p. 181.
(٦) Rashid, op. cit., p.15.
(٧) Ibid., p. 48.
(٨) Al - Sharqawi op. cit., p. 321.
(٩) Yaari, **Strike Terror, The Story of Fatah**, op. cit., p. 150.
(١٠) Khatib, Hussam, 'Whither the Palestinian Revolution?', **Palestine Affairs** (Arabic), Beirut, October 1971, pp. 5 - 7.
(١١) Ibid., p. 7.
(١٢) Ibid., p. 7.
(١٣) Al - Sharqawi op. cit., p. 318.
(١٤) Ibid., p. 317.
(١٥) **Haaretz**, 20 October 1968.
(١٦) Orr, A., and Machover, Moshe, **ISRAC**, March 1970.
(١٧) **The Other Israel**, op. cit., p. 176.
(١٨) Harkabi, Yehoshafat, **Palestinians and Israel**, Keter Publishing House, Jerusalem, 1974, pp. 70 - 126.
(١٩) Shaath, Nabil, 'Palestine of Tomorrow', **Palestine Affairs** (Arabic), Beirut, May 1971, p. 9.
(٢٠) **Al - Muharrir**, 19 November 1968.
(٢١) Al - Sharqawi, op. cit., p. 318.
(٢٢) Ibid., pp. 313 - 15.
(٢٣) Sayigh, Yusif, **The Attrition of Israel as a Result of the Military Struggle, Palestine Affairs** (Arabic), Beirut, September 1971, p. 58.
(٢٤) Military spokesman, 8 August 1968.
(٢٥) Sulh, Alia, **al - Nabar**, 4 June 1968.
(٢٦) Yasar Arafat, to **Rose el - Youssef** (Cairo weekly), 11 November 1969.
(٢٧) Rashid, op. cit., p. 33.
(٢٨) **Filastin Al - Thaurah**, January 1868, p. 25.

(٢٩) Ibid., September 1968, p. 29.
(٣٠) **Der Stern,** 16 September 1970.
(٣١) Khatib, op. cit., p. 8.
(٣٢) **Al - Anwar,** 12 February 1969.
(٣٣) See **The Guardian,** 29 December 1970.
(٣٤) Yaari, op. cit., p. 353.
(٣٥) **The Guardian,** 20 July 1971.
(٣٦) **Africasie,** Paris, 24 January 1972.
(٣٧) 1 December 1971.
(٣٨) **Arab Report and Record,** London, Issue No. 4, 1972, p. 104.
(٣٩) 7 September 1972.
(٤٠) Khatib, Husam, 'Thoughts on Palestinian Violence', **Palestine affairs,** March 1972, p. 23.
(٤١) **Observer** Foreign News Service, 15 September 1972.
(٤٢) Al - Sharqawi, op. cit., p. 317.
(٤٣) **Al - Sayyad,** 13 September 1972.
(٤٤) **Le Nouvel Observateur,** 11 September 1972.
(٤٥) **Al - Nahar,** 24 November 1972.
(٤٦) راجع الفصل السابع.
(٤٧) **Time,** 2 October 1972.
(٤٨) Ibid.
(٤٩) **The Guardian,** 3 October 1972; see pp. 164 - 70.
(٥٠) Ibid., 1 June 1972.
(٥١) Haikal, Muhammad, **Al - Ahram,** 9 June 1972.
(٥٢) **Al - Muharrir,** 3 March 1973.
(٥٣) **The Guardian,** 22 March 1973.
(٥٤) **Sunday Times,** 29 April 1973.
(٥٥) **Al - Nahar, 7, 8, 9 November 1973.**
(٥٦) **The Guardian,** 17 January 1974
(٥٧) Ibid.
(٥٨) Ibid.
(٥٩) Ibid., 10 June 1974.
(٦٠) 5 January 1974.
(٦١) **The Guardian,** 18 January 1974.
(٦٢) Ibid.
(٦٣) **Le Monde,** 23 March 1974.
(٦٤) **Sunday Times,** 19 May 1974.
(٦٥) **The Times,** 29 May 1974.

(٦٦) **Daily Star**, Beirut, 19 May 1974.

(٦٧) **Le Nouvel Observateur**, 21 May 1974.

(٦٨) **Davar**, 30 June 1974.

(٦٩) See Armanazi, Ghayth, 'The Rights of the Palestinians - the International Definition', **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. III, No. 3, 1974.

(٧٠) **The Guardian**, 22 October 1974.

(٧١) **International Herald Tribune**, 11 November 1974.

(٧٢) **The Times**, 13 November 1974.

(٧٣) **Yediot Aharonot**, 14 November 1974.

(٧٤) **The Guardian**, 27 December 1974.

(٧٥) Ibid.

(٧٦) Ibid., 14 November 1974.

الفصل العاشر

السلام مع مصر

رئيس الوزراء مناحم بيغن

في العام ١٩٧٧ أصبح مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل. ففي الانتخابات العامة، سحق تكتل «ليكود» اليميني بزعامته حزب العمل الذي حكم إسرائيل منذ قيامها. وهكذا وبكل ديموقراطية تمكن جناح الصهيونية المتعصب والداعي علناً إلى التوسع من تحقيق ذاته في نصر كبير. كما أن الرجل، الذي فجر فندق الملك داود ونفذ مجزرة دير ياسين، بوصفه زعيم إرهابيي «إرغون»، تولى مسؤولية الآلة العسكرية المرعبة التي تحولت إليها ميليشيات ما قبل الاستقلال خلال السنين التسع والعشرين التي قضاها على أطراف الحياة السياسية.

ولم يكن بيغن وأتباعه قد تخلّصوا إلا من بعض المعتقدات الرومنطيقية والقومية المتشددة التي زرعها والدهم الروحي فلاديمير جابوتينسكي. فحزب «حيروت»، العنصر الرئيسي في «ليكود»، لم يتخلّ رسمياً قط عن الشعار التعديلي: «للأردن ضفتان، واحدة لنا وكذلك الأخرى». وكان بيغن لا يزال، بحسب وصف أحد منتقديه الإسرائيليين المميّزين، «متعصباً قومياً يعيش في كون من الرموز التاريخية والأسطورة»[1].

لم يكن حزب العمل قد توانى في استيطان إسرائيل الكبرى و«بنائها». فسياسته كانت

تلك السياسة التليدة القائمة على الضم البطيء، والأمر الواقع الذي لا يمكن إبطاله. فهو كان قد أقام، منذ حرب العام ١٩٦٧، خمساً وثمانين مستوطنة من نوع أو من آخر في الأراضي المحتلة، معظمها خارج المراكز الرئيسية للسكان العرب في ما يسمّى حزام ألوان على امتداد وادي الأردن. كما كان قد سمح للتوسعيين المتحمسين في «غوش إمونيم» (كتلة المؤمنين) ببناء مستوطنات «غير شرعية»، بما فيها قدّوم في مدينة نابلس العربية تماماً حتى ذلك الحين. ومن حيث المبدأ - على الرغم من أن سياسته الاستيطانية أفرغت المبدأ من مضمونه - كان الحزب مستعداً لانسحاب جزئي من الأراضي المحتلة في إطار سلام عام. لكن ها قد أتى «ليكود»، بزعامة يهوه نفسه، ليقوم علناً بما كان العمل يقوم به سراً.

وبعد يومين من انتخابه، قام بيغن بزيارة النصر إلى مستوطنة قدوم «غير الشرعية» وأعلن أن عدداً غفيراً من المستوطنين سيستقرون فيها. فهذه الأراضي «المحررة»، بحسب وصفه، لن تُعاد أبداً إلى العرب من ضمن اتفاقية السلام نفسها التي حض عليها الناس باللهجة نفسها. وهذه الأراضي «جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل»، وهذا شيء «يجب أن تفهمه» الدول العربية. ونبّه العالم إلى أن تسمية «الضفة الغربية» غير ذات معنى: «إنها يهودا والسامرة، اللتان هما أراض إسرائيلية وملك للشعب اليهودي». ولم يكن ضم الأراضي ممكناً «فما من أحد يضم بلده»[٢]. واستناداً إلى ذلك النمط المقدس من المنطق الصهيوني المتطرف - الذي يقول إن العرب يصبحون أكثر عقلانية كلما تعرضوا لمزيد من الضرب - أكد أن «الاحتفاظ بيهودا والسامرة سوف يضمن إمكانية السلام»[٣].

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد كانوا اختراعاً مصطنعاً. لذلك سوف يُعرّفون باسم «عرب أرض إسرائيل». ولن يكون هناك «ما يُسمّى دولة فلسطينية على أرضنا». ولن يكون هناك أي تفكير بالتفاوض مع الفلسطينيين الذين «هم العدو الأعند منذ النازيين. فعلى ماذا نفاوضهم؟ على دمارنا الذاتي؟».

شكّل تغير النظام أكبر خضة شهدتها السياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة. فمن أبرز عناصر النصر الذي حققه بيغن كان الدعم الهائل الذي ناله، هو اليهودي الأشكنازي ذو الأصل الأوروبي، من اليهود السفارديين ذوي الأصل الشرقي، ولا سيما العربي. فبعد أن

عانوا لمدة طويلة من الإهمال والاحتقار على أيدي حكومات العمل الأشكنازية، وجد السفارديون - الذين أصبحوا يشكلون أكثر من نصف السكان بسبب معدل ولادتهم الأعلى - في بيغن «دخيلاً» مثلهم وأعجِبوا بغوغائيته وعصبيته. وقد فاجأت الخضة جزءاً كبيراً من العالم، وكثيراً من الإسرائيليين بالطبع. لكن المفاجأة لم تكن مبررة. فعلى غرار المجتمعات الاستعمارية المحاربة في أمكنة أخرى، كانت إسرائيل تميل تاريخياً إلى أكثر التعبيرات تطرفاً عن القومية.

وقد خاب أمل العرب، ولا سيما «القابلون» على الأقل. فبالنسبة إلى «الرافضين»، أكّد فوز بيغن أن النضال المسلح، «الثورة حتى النصر»، كان السبيل الممكن الوحيد. وتوقع قادة المقاتلين وقوع الحرب العربية - الإسرائيلية الخامسة.

وصَعُب على كثير من الإسرائيليين تصديق ما حصل. فلطالما نظرت قيادة العمل إلى بيغن بعين الاحتقار. كما أن انتصاره انبثق من النضال السابق للاستقلال والتناقض العميق بين القيادة الرسمية و«المنشقين»، بين «هاغاناه» و«إرغون». ففي العام ١٩٤٨ جرّد بن غوريون «المنشقين» من سلاحهم بالقوة، ومضى إلى حد إغراق سفينة «ألتالينا» التي كانت تحمل أسلحة لـ «إرغون»، ما كلّف مقتل أربعين شخصاً. بل إنه لم يكن يستطيع أن يجبر نفسه على التلفّظ باسم بيغن في الكنيست. فقد قال بن غوريون يوماً عن الرجل: «ليس لدي أي شك في أن بيغن يكره هتلر - لكن هذا الكره لا يثبت أنه مختلف عنه. فحين سمعت بيغن لأول مرة على الإذاعة، سمعت صوت هتلر وصياحه... ولو وصل يوماً ما إلى السلطة، فسيقود دولة إسرائيل إلى دمارها»[٤]. لقد قلل المؤرخون الصهاينة من الدور الأساسي الذي لعبه الإرهابيون في قيام دولة إسرائيل، وجرى تعليم أجيال بكاملها من طلاب المدارس أن مثل هذه الوسائل لم تتلاءم مع «نقاء السلاح». ولم يكن ذلك سوى خداع للنفس ورياء، فالفرق بين «هاغاناه» و«إرغون» كان على صعيد الكم لا النوع. إلاّ أنه على الرغم من ذلك، ومع أن بيغن وأتباعه دخلوا الكنيست والتحقوا لمدة قصيرة بائتلاف حكومي كان يسيطر عليه العمل، فهم لم يكتسبوا قط الاحترام الكامل. لكن بعد العام ١٩٧٧، لم يعد من مجال للشك في أن المجتمع الإسرائيلي بكامله كان يميل إلى اليمين، إلى التعصب الأسطوري، والظلامية الدينية، وعبادة القوة. وبحسب وصف أري إلياف، أحد أكبر «الحمائم» نفوذاً، كان انتصار بيغن «كارثة قومية».

ولم يكن التشوش والذعر في أي مكان أكبر منهما في الولايات المتحدة. فالقليل الذي كان يعرفه الأميركيون عن بيغن كان كافياً لهم لئلا يحبوه. كانوا قد تعرّفوا إليه للمرة الأولى في العام ١٩٤٨ حين كان مرشحاً لرئاسة الوزراء. ولم يوفر مؤيدوه في «الرابطة من أجل فلسطين حرة» أي جهد آنئذ للترويج لحظوظ «الرجل الذي تحدى إمبراطورية ونال المجد لإسرائيل». وشكلوا لجنة استقبال ضمت أحد عشر شيخاً، واثني عشر حاكم ولاية، وأكثر من سبعين عضواً في مجلس الممثلين، وسبعة عشر قاضياً، إلى جانب عدد ضخم من التربويين، والمسؤولين الحكوميين، ورؤساء البلدية. لكن الأمر لم يكلف أكثر من صدور تحذير علني من قبل ثلاثة رجال دين، بينهم حاخام، ليتم حل اللجنة. ففجأة اكتشف السياسيون المخدوعون كلهم ـ وبينهم عضو مجلس الممثلين عن ولاية ماساتشوستس، جون د. كنيدي ـ أنهم إما كانوا يجهلون الطبيعة الحقيقية لنشاطات بيغن أو أنهم لم يعرفوا كيف تم وضع أسمائهم على اللائحة. وانضم ألبرت أينشتاين إلى مواطنين بارزين آخرين في توبيخ هؤلاء «الأميركيين الذين يحظون باحترام على صعيد الأمة» بسبب تكريمهم لرجل كان حزبه «قريباً لنواحي تنظيمه ووسائله وفلسفته السياسية ودعوته الاجتماعية من الأحزاب النازية والفاشية»[٥].

وحتى قبل أن يصل بيغن إلى السلطة، فإن سمعة إسرائيل في الولايات المتحدة، على الرغم من بقائها في موقع متقدم جداً، كانت تشهد هبوطاً مستمراً. ففي نظر الرأي العام الأميركي المشكك، لم تعد «قلعة الديموقراطية في الشرق الأوسط» مثال الفضيلة الذي كانت عليه. ولم تعد تلبية كل أمنياتها من الضروريات الحتمية بالنسبة إلى الحكومات الأميركية كما كانت الحال سابقاً. فقد انتقد مسؤولو الإدارة استعمار إسرائيل للأراضي المحتلة. وفي النصف الأول من العام ١٩٧٦، قامت أعمال شغب عربية مهمة، ليس فقط في الضفة الغربية، بل داخل إسرائيل أيضاً. وكان أحد الدوافع الرئيسية الظهور المتجدد للنهم الصهيوني إلى الأراضي العربية. وقد دمر ذلك الوهم الذي جرى تشكيله بانتباه شديد بأن عرب إسرائيل، وإن لم يكونوا سعداء بوضعهم، فقد كانوا على الأقل مستسلمين له، كما بيّن أن النجاحات الدبلوماسية التي حققتها «م.ت.ف.» قد أثرت تأثيراً عميقاً، ليس فقط في سكان الضفة الغربية، بل كذلك في الفلسطينيين «المنسيين» داخل إسرائيل نفسها. كما أنه دفع إسرائيل إلى إظهار ذلك الجانب القمعي البشع من طبيعتها الذي كانت قد تمكنت في العادة من أن تخفيه عن العالم. لقد أصبح الفلسطينيون الآن يتصدرون الأخبار، في إشارة أخرى من إشارات العصر الجديد، وعلى

الرغم من أن الحماسة الاستقصائية لم تكن ركناً من أركان عمل الصحافيين الغربيين المتمركزين في إسرائيل، فقد أظهر هؤلاء ما يكفي من هذه الصفة المهنية بحيث أزعجوا الحكومة الإسرائيلية غير المعتادة على البحث النقدي المستمر في شؤونها.

وكأن أعمال الشغب لم تكن مضرة بما فيه الكفاية، فقد اختارت الحكومة الإسرائيلية ذلك الوقت تحديداً لكي تضخم إحدى أهم صداقاتها الدولية المعاصرة وإحدى أقلها إعلاناً في آن معاً. فقد كرست الزيارة الرسمية التي قام بها إلى إسرائيل جون فورستر، رئيس وزراء جنوب أفريقيا، والاستقبال الحار الذي لاقاه، التحالف المتعمق بين الدولتين اللتين كانت تتشاركان المأزق نفسه وطريقة التعامل معه نفسها. وحصل بعد ذلك بوقت قصير التسريب المحرج لـ «مذكرة كونينغ». ففي هذا المستند السري جداً وضع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الداخلية مقترحات، تحمل نبرة عرقية واضحة، لـ «تقليص» الكثافة السكانية العربية في شمال إسرائيل. ومع حلول نهاية العام ١٩٧٦، كان أكثر من نصف اليهود السوفيات، الذين تمكنوا من الحصول على تأشيرات خروج إلى إسرائيل، ينتقلون مباشرة إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بدلاً من التوجه إلى الدولة اليهودية. وتعرضت المنظمات الخيرية اليهودية في الولايات المتحدة لضغط إسرائيلي كبير لقطع المساعدات عن هؤلاء. واحتجت مجموعة من المهاجرين بأن نجاح إسرائيل في قطع هذه المساعدات، سيخلق وضعاً يكون فيه «يهود العالم الحر يساعدون الـك.ج.ب.» [الاستخبارات السوفياتية] على منع اليهود السوفيات من مغادرة الاتحاد السوفياتي»[6]. ولم تعد الضوابط الرسمية الأميركية تواجه انتقادات حادة داخل الولايات المتحدة نفسها كما كان الوضع سابقاً. كانت سيطرة إسرائيل كاملة خلال عدة سنين على اليهود الأميركيين، الذين يشكلون أفعل اللوبيات وأنشطها. وكانت المنظمات اليهودية الرئيسية تتبنى المواقف الإسرائيلية الرسمية في خصوص الفلسطينيين والعالم العربي والطريق إلى السلام. لكن حين زار أري إلياف الولايات المتحدة في بداية العام ١٩٧٦، وجد المشهد اليهودي الأميركي يتغير. فقد أكد «أن المشهد مخادع. فهو يشبه نهراً متجمداً: السطح هادئ، أما تحت السطح، فعلى المرء الحذر»[7]. وفي العام ١٩٧٦، تبنّت «وحدة العمل الاجتماعي في اليهودية الإصلاحية» قراراً رسمياً ينتقد أعمال إسرائيل «الاستفزازية» في الضفة الغربية. وفي بداية العام ١٩٧٧، قال الحاخام ألبرت فورسبان، نائب رئيس «اتحاد التجمعات العبرانية الأميركية»: «لو تبين أن إسرائيل لا تستطيع أن تكون مستعدة للاستجابة بالسرعة الكافية والإبداع الكافي لاحتمال فعلي

للسلام، سينتفض ملايين منا - في إسرائيل وفي الشتات، ولا سيما في الولايات المتحدة - ليضعوا أقدام القيادة الإسرائيلية في النار»[٨].

وهكذا، فإن الرئيس كارتر، بعد زيارة بيغن إلى قدوم وحديثه عن «تحرير» أراضي أسلافه، أدخل في آخر لحظة تعديلاً على خطاب القسم الذي ألقاه في جامعة نوتردام. فقد قال إن «كارثة» ستقع إن حاول أحد أطراف النزاع في الشرق الأوسط أن يعرقل التسوية السلمية. ولو أن إعلان قدوم أزعج البيت الأبيض، فإن الإعلان التالي بعد يومين أثار غضبه المكشوف. فقد أكد بيغن عدم وجود خلاف بينه وبين الرئيس الأميركي حول الضفة الغربية. وتساءل: «لماذا يجب أن يكون هناك خلاف؟ سأحاول أن أشرح ذلك للسيد كارتر. هو يعرف الكتاب المقدس جيداً. بل أعرف أنه يحفظ الكتاب المقدس عن ظهر قلب». وشعر المجتمع اليهودي الأميركي بالصدمة والمفاجأة. فقد توقع عضو في «بريرا»، المنظمة اليهودية غير الملتزمة، أن سياسات بيغن «ستفضي إلى صدام، ليس مع الولايات المتحدة فحسب، بل مع المجتمع الدولي بأسره»، ما يهدد إسرائيل بـ«العزلة التامة» و«أكبر خطر يواجهه بقاؤها منذ قيام الدولة في العام ١٩٤٨»[٩]. لكن ذلك لم يحصل؛ والفضل لأنور السادات.

حرب أهلية عربية بالواسطة

لم يبد السادات أي شعور بخيبة الأمل من تغير النظام في إسرائيل. فبرأيه «ما من صقور ولا حمائم بين الزعماء الإسرائيليين» «ولا يختلف بيغن عن رابين أو بيريز». انتهى. والواقع أن دكتاتوراً من طراز السادات لم يكن ليجد صعوبة في تعديل مواقفه. وقد أجرى الأميركيون، على الرغم من هواجسهم، تعديلاً مماثلاً. فقد بعث بيغن صموئيل كتز، رفيقه القديم في «إرغون»، في مهمة علاقات عامة ليقدم رئيس الوزراء الجديد «كرجل مبدأ ومنطق إنسانيين، وليطلب له الدعم المطلق الذي اعتاد القادة الإسرائيليون الحصول عليه من اليهود الأميركيين»[١٠]. وعاد الحاخام ألكسندر شندلر، رئيس «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية»، من مهمة لتقصي الحقائق في القدس وهو يبدو مرتاحاً لأن بيغن سيكون شخصاً مختلفاً تماماً عن ذلك المسؤول عن مجزرة دير ياسين وتفجير فندق الملك داود. وقال لمسؤولين في البيت الأبيض إنه «ليس قومياً متحمساً» بل «وطنياً حساساً». وفيما أصبح مثالاً احتذته معظم وسائل الإعلام الأميركية، ركزت «النيويورك تايمز» على بيغن الجديد، «الرجل الأصلع اللطيف الذي يقبل النساء على اليد أو الخد حين يتعرّف إليهن والذي يهتم بملابسه»[١١].

ومع وصول بيغن في أول زيارة له بوصفه رئيساً للوزراء، استطاعت «النيويورك تايمز» أن تقول إن المجتمع اليهودي تخلص من شكوكه وبات يدعمه بصلابة، وإنه وُصِف خلال مأدبة أقيمَت في «منظمة الرابط اليهودي» بـ «رمز القيادة البطولية في النضال من أجل الاستقلال» الذي أصبح في ذلك الوقت «الناطق باسم مصير جديد للشعب اليهودي». وبدا أن بيغن نجح مع الرئيس كارتر، فمستشاره للأمن القومي، زبغنيو بريجنسكي، امتدحه قائلاً إنه يملك «فرصة جيدة لأن يقود إسرائيل إلى السلام».

لم يكن أمام السادات أو الأميركيين، والسادات بشكل أخص، خيارات كثيرة غير القبول بحكم الناخبين الإسرائيليين. فبالتنسيق مع الفلسطينيين وسائر الدول العربية، كان السادات في قلب «حملة سلام» جديدة وكبيرة. وكان قد أعلن في بداية العام: «أننا نتوجه إلى جنيف وإلى تسوية نهائية». فجنيف ستكون «المعركة الأخيرة في النزاع العربي - الإسرائيلي». وكان كارتر، في بداية رئاسته، قد اعتبر أن العام ١٩٧٧ يمثل «أكثر فرص السلام إشراقاً بحسب ما أذكر». وبذلك أنعش آمال العرب بوجود إدارة أميركية يمكنها أن تواجه، أخيراً ولو متأخرة، اللوبي الصهيوني القوي جداً. وبعد أن اعترف بـ «اعتدال» العرب، دفعهم للاعتقاد أن موقفهم هذا سيكسب الرد الأميركي الذي بدا أنه يستحقه، أي الضغط الفعلي على إسرائيل. وحدد فهمه للسلام النهائي. فقال إن على إسرائيل أن تتخلى عن كل الأراضي المحتلة «مع تعديلات طفيفة». ومن الواجب إقامة «وطن» للاجئين الفلسطينيين «الذين عانوا لسنين كثيرة كثيرة». وفي مبادرة غير مسبوقة نحو رئيس أميركي، رد ياسر عرفات بالقول: «لو صح ذلك، يكون (كارتر) قد لامس قلب المشكلة الذي لا يمكن أن تحصل تسوية من دونه». ولم يكن السادات ينوي إضاعة هذه الفرصة. فقد كان بأشد الحاجة إلى تحقيق تقدم نحو ذلك «السلام العادل والدائم» الذي كان يبدو بعد أربع سنوات على حرب أوكتوبر ١٩٧٣ بعيداً كما كانت حاله دائماً.

المشكلة أن حرب أوكتوبر لم تكن النصر «المجيد» الذي كان يدعيه. وعلى الرغم من أن الحرب، لأسباب ناقشناها[١٢]، كانت زلزالاً هز إسرائيل حتى أسسها، فقد اقترب الجيش الإسرائيلي في ختامها من الانتصار فيها. إذ بعد العبور الظافر لقناة السويس، قاد الجنرال أرييل شارون، مؤسس «الوحدة ١٠١» السيئة السمعة ولاحقاً أكثر القادة العسكريين الإسرائيليين استهتاراً وإثارة للجدل وعناداً، عبوراً مضاداً كادت خطورته تجعله في عداد

الأعمال الانتحارية. ولجأ السادات إلى القوى العظمى، التي انتهجت سياسة نتج بعضها من تنسيق وبعضها الآخر من منافسة أنقذته في نهاية المطاف وهو في النزع الأخير. فقد اضطر إلى وقف القتال استناداً إلى شروط ما كان ربما ليخوض الحرب من أجلها. وفي القرار ٣٣٨ دعا مجلس الأمن كل الأطراف إلى وقف إطلاق النار في المواقع التي احتلوها والبدء بعد ذلك بـ «تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل مواده». وبذلك عاد الوضع برمته، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى نقطة الصفر. فمصر كانت قد خاضت الحرب أساساً للخروج تحديداً من الطريق المسدود للقرار ٢٤٢، القرار الغامض لدرجة أن إسرائيل، في إصرارها على غزواتها الجغرافية، رفضت كل التفسيرات الصديقة، قبل السوفياتية أو العربية، للقرار.

كان نصراً بالأبعاد التي ادعاها السادات ليغطي المنتصر تلقائياً وسريعاً مكاسب السلام العادل والدائم بحسب التعريف الذي وضعه العرب له من خلال توافق عريض. وكان السادات قد أقسم منذ البداية على الوفاء بتعهداته العربية. فقد التزم بتقديس كبير، إستراتيجية عربية جماعية، كان قوامها وختامها يتمثلان بتسوية «شاملة» للمشكلة الفلسطينية. وقال إن البديل الوحيد «للتنسيق العربي هو الحرب الأهلية العربية التي ستريح إسرائيل من همومها وتحررها من مشكلة المواجهة»[١٣].

لكنه في الواقع وجد نفسه يرمي الأسس العربية واحداً تلو الآخر. فموقع القوة النسبية التي تمتع به صبيحة الحرب، على الرغم من العبور الإسرائيلي المضاد، تقلص مع مرور الوقت إلى موقع ضعف ويأس مدقعين. وكان المصريون، الذين يعانون الفقر والانفجار السكاني، يتوقون إلى نهاية للنزاع أكثر من أي عرب آخرين. وبالنسبة إليهم، كان الإسرائيليون يملكون شيئاً يستطيعون تقديمه لهم بالمقابل. فعلى خلاف الضفة الغربية، لم تكن سيناء، بنظرهم، جزءاً لا يتجزأ من الوطن اليهودي الذي أعطاهم إياه الله. ولم يعتبروها حيوية لأمنهم كما كانت الحال مع مرتفعات الجولان. ولكي يعيد سيناء إلى مصر، عمد السادات إلى دبلوماسية متفردة سرية أضفت المزيد من الصعوبة على قدرة الباقين، أي السوريين والأردنيين والفلسطينيين، على استعادة أراضيهم. فقد أذعن في اتفاقيتي فك الارتباط في سيناء اللتين توسط فيهما «الصديق» هنري كيسينجر في جولات مذهلة من الدبلوماسية المكوكية. وقد تنازل الإسرائيليون عن أراض، لكن ليس عن كثير منها، كما أنهم نالوا مكافأة سخية على تنازلاتهم.

تلت فك الارتباط الأول في كانون الثاني ١٩٧٤ خطوة مماثلة بعد خمسة أشهر في مرتفعات الجولان، لكن الثاني، في أيلول ١٩٧٥، أثار انتقادات سورية حادة، واتهامات من كل الأطراف بأن السادات كان يبيع القضية العربية. كان تعامل إسرائيل مع كل جارة من جارتها على حدة من العناوين الرئيسية الدائمة لسياستها الخارجية، وها قد كان السادات، زعيم أقوى دولة عربية، يعطي إسرائيل حالة اللاحرب التي تريدها مع وعد بأن مصر لن تدخل حرباً قد تشنها سورية على إسرائيل[١٤].

ودفع الفلسطينيون ثمن الشرخ المفتوح الأول في الصفوف العربية بعد حرب أوكتوبر. وكان من المفارقات العميقة أنهم، فيما كانوا يحققون انتصارات هائلة على العدو الإسرائيلي الرئيسي في الساحة الدبلوماسية الدولية، تلقوا ضربة مدمرة من العدو خلفهم. وكان ذلك تحولاً جديداً، يصعب كثيراً تصديقه، يطرأ على ما أسماه عرفات يوماً «مؤامرة عربية»[١٥].

وفي لبنان تحديداً اتخذ هذا الشرخ شكله الأقسى. فإلى هذا البلد الصغير، كان ياسر عرفات ومقاتلوه قد انتقلوا بكل قوتهم بعد أيلول الأسود، ١٩٧٠. وكانت القاعدة السياسية ـ العسكرية المستقلة التي أقاموها هناك اعتداء على السيادة الوطنية، ما تسبب بامتعاض عميق لدى اللبنانيين، أو على الأقل لدى الأقلية المسيحية المارونية ذات التقليد العسكري. وفي نيسان ١٩٧٥، حملت الميليشيات المارونية، الكتائبية والشمعونية، السلاح ضد المقاتلين وحلفائهم اللبنانيين المسلمين واليساريين. وبعد أن كان القتال عشوائياً وضيق النطاق في البداية، تفاقم نطاقاً وعنفاً بعد اتفاقية فك الارتباط الثانية في سيناء، ليصبح حرباً أهلية عربية بالواسطة، إن لم يصبح الحرب الأهلية العربية التي كان السادات قد حذر منها. وترددت في التعليقات الإخبارية العربية مراراً وتكراراً كلمة واحدة: التحجيم. وتقدم هذه الكلمة منظوراً أساسياً لفهم هذا النزاع المعقد والقاسي بشكل خاص. فقد أراد الجميع تحجيم الفلسطينيين. وبسبب الانقسامات التكتيكية التي عاناها هؤلاء، فقد سعى بعضهم إلى تحجيم بعضهم أيضاً. وكان الرئيس الأسد وبعثيوه الحاكمون يتوقون إلى إنشاء قاعدة قوة على أساس سورية الكبرى يمكنهم أن يستخدموها بعد اكتمال خروج السادات ليؤسسوا إستراتيجية مضادة خاصة بهم.

فلو كان مقدراً لمصر أن تكون بوابة السلام الأميركي في الشرق الأوسط، فقد كان

الأسد مصمماً على أن تكون سورية المفتاح لتلك البوابة. ولتحقيق هذه الغاية، كان قد تحالف مع أردن الملك حسين عند إحدى خاصرتي سورية. وكان هذا التحالف ليبدو قبل بضع سنوات أنه من أكثر التحالفات اصطناعاً لأن حسين، الذي كان يصفه الأسد بـ«ركيزة لدولة العصابات [إسرائيل]»[١٦]، كان ممن نجوا بأعجوبة من أركان النظام «الرجعي» السابق للعام ١٩٦٧ الذي جهد «الثوريون»، كالبعثيين، لتدميره. وبدأ الأسد يعمل على ضم المقاومة الفلسطينية ـ المقدر لها، بحسب كلامه هو نفسه، أن تساعد «على قذف الوجود الصهيوني إلى خارج الوطن العربي»[١٧] ـ بثبات تحت جناحه في ملجئهم اللبناني الأخير عند الخاصرة الأخرى لسورية.

خلال النصف الأول من الحرب، حين كان المصريون يشجعون المسيحيين اليمينيين، رمى الأسد بمعظم ثقله، ولو بحذر، وراء الفلسطينيين وحلفائهم المسلمين واليساريين. وفي النصف الثاني، انقلب على حلفائه السابقين. ففجأة بدا أن حركة المقاومة الفلسطينية كانت على وشك تحقيق حرية العمل التي ستقرر مصيرها وستزعزع خططه في خصوص سورية الكبرى. وكان تغيره تغيراً شبه مستحيل. فسورية، التي كانت تُسمَّى «قلب العروبة النابض»، لطالما حملت السلاح من أجل فلسطين. لذلك كان الانقلاب على المقاتلين الفلسطينيين، بغض النظر عن مقدار الخلل الذي كانوا يعانونه في تجسيدهم للقضية العربية العليا، مفاجأة لم يكن أحد يتصور أن زعيماً سورياً يقوم بها. وقد ساند الجيش السوري الميليشيات المسيحية في حصارها لمخيم تل الزعتر للاجئين واستيلائها عليه في مذبحة شكلت الذروة في حرب كانت تزخر بالبربرية المرعبة.

وإذا كان الأسد حجّم الفلسطينيين بهذه العملية، فقد تعرّض هو نفسه للتحجيم أيضاً. فبعدما مضى إلى حد معارضة اتفاقية فك الارتباط في سيناء، ما لبث أن أذعن لها. والواقع أن العرب في كل مكان تعرضوا للتحجيم. فالحرب الأهلية اللبنانية كانت أقسى انفجار لمرض كانوا يعانونه جميعاً: أزمة الحضارة. لقد كان إذاً مهترئاً بشكل كامل ذلك النظام الذي أعاد السادات زعامة مصر عليه. كذلك لم تعد هذه الزعامة متجذرة، كما كانت سابقاً، في إمكانات مصر الظاهرة للعب الدور، ويصح هذا الكلام أكثر على الرجل الذي كان يقود مصر. فقد أصبح العرب يذعنون ولكن بحقد لهذه الزعامة لعدم توافر الأفضل. وما أن أعادها السادات، حتى واجهت التحدي، ليس من قبل العرب بل من قبل الجماهير المسحوقة الجائعة في مصر التي نفذت ثورة الخبز الكبرى في كانون

الثاني ١٩٧٧. ولم تكن مصر قد شهدت مثل أعمال الشغب تلك منذ العام ١٩١٩ حين ثار المصريون على الحكم البريطاني. لذلك لم يكن السادات مستعداً بالتأكيد لمواجهة تحدي مناحم بيغن، الذي كان يجسد الصهيونية بأقصى توسعيتها وتطرفها، بحرب يشنها هو.

السادات في القدس

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧ قام الرئيس السادات بحجه التاريخي إلى القدس. ولم يكن أحد قد صدّقه تماماً حين اقترب من نهاية خطاب تقليدي في الافتتاح السنوي للبرلمان المصري، فبدا أنه ابتعد عن النص المحضر ليخبر مستمعيه أنه مستعد «للذهاب إلى آخر مكان في العالم إن كان ذلك سيجنب جندياً واحداً، أو ضابطاً واحداً، من بين أبنائي أن يُجرح . لا أن يُقتَل، فقط أن يُجرَح. أقول إنني مستعد الآن أن أذهب إلى آخر مكان في العالم. ستُدهَش إسرائيل حين تسمعني أتحدّث الآن، أمامكم، أنني مستعد للذهاب إلى مجلسهم، إلى الكنيست نفسه، لأتحدث معهم». لكن الرئيس السادات بدأ بهذه الكلمات مقامرة من أجل السلام جعلت عبوره في أوكتوبر يضمحل ليصبح غير ذي شأن. وخلال أحد عشر يوماً، وبعد رحلة قصيرة من قاعدة أبو صوير الجوية، حطت طائرة «بوينغ ٧٠٧»، تحمل الرمز «مصر ٠١»، في مطار بن غوريون، غير البعيد عن تل أبيب. وبعد بضع لحظات، لا بد أن شعوراً لا يوصف انتاب قلوب ما لا يُحصى من الملايين، في إسرائيل ومصر والعالم، حين أعلنت موسيقى الأبواق وصول محمد أنور السادات، رئيس مصر، إلى أرض إسرائيل.

وبلغت الزيارة ذروتها في الكنيست حيث امتزجت الاحتفالية بالأهمية السياسية الهائلة التي حملتها. فهناك، بعد ظهر اليوم التالي، اعتلى السادات منصة تحت صورة ثيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية. وقدم رئيس المجلس، إسحق شامير، القائد السابق لـ «عصابة شتيرن»، السادات للكنيست وجلس إلى أحد جانبيه فيما ألقى الرئيس المصري خطابه. وقد جلس بيغن إلى الجانب الآخر. كان خطاب السادات مستنداً إلى هدفه السامي. فقد بدأ بالقول إن كل حرب عبثية، وإن المقهور فيها ليس سوى الإنسانية نفسها. ولم يبدِ أي نية سيئة نحو الذين كانوا قد قابلوا تلك «المبادرة» التاريخية بـ «الذهول»، «فلم يكن أحد يتصور أن رئيس أكبر دولة عربية يمكن أن يعرض قراره بالاستعداد للذهاب إلى أرض الخصم ونحن لا نزال جميعاً في حالة حرب. ولم يكن قد شاور أحداً من

«الزملاء أو الأشقاء العرب». بل اتخذ قراره بعد تفكير طويل، عارفاً أنه، على الرغم من انطوائه على مخاطرة كبيرة، كان مسؤولية أمام الله «لاستنفاد كل وسيلة في محاولة لإنقاذ شعبي العربي والأمة العربية كلها من ويلات حروب جديدة رهيبة ومخيفة، لا يمكن لغير الله أن يدرك أبعادها». وكان يمكن لمهمته «أن تكون نقطة تحول في تاريخ هذه المنطقة من العالم، إن لم يكن تاريخ العالم بأسره». وأصر على أنه لم يأت من أجل «سلام منفصل» بين مصر وإسرائيل، ولا من أجل «سلام جزئي» ينهي حالة الحرب ويؤجل التسوية النهائية حتى إشعار آخر.

وأقر بوجود أخطار على الجانب العربي. «لكنني أقول لكم اليوم، وأعلن ذلك أمام العالم بأسره، أننا نقبل أن نعيش معكم في سلام دائم يقوم على العدل». وكان أحد الحواجز - زعم إسرائيل أنها لا تُقهَر وقدرة ذراعها الطولى على «أن تصل وتضرب في كل مكان» - قد سقط في العام ١٩٧٣. لكن كان حاجز آخر لا يزال قائماً، «الحاجز النفسي بيننا. حاجز الشك. حاجز الرفض. حاجز الخوف والخداع. حاجز الوهم حول أي عمل أو قرار». وكان الحاجز النفسي هذا «يشكل سبعين في المائة من المشكلة»، وقد آن الأوان لهدمه. فسيكون على الإسرائيليين «التخلي، لمرة واحدة وأخيرة، عن أحلام الغزو، وعن الاعتقاد بأن القوة أفضل وسيلة للتعامل مع العرب». وكان من المطلوب حصول انسحاب كامل من كل الأراضي المحتلة. وكان على الإسرائيليين كذلك أن يعترفوا بما اعترف به العالم، بما فيه الولايات المتحدة، حليفهم الأول: أن القضية الفلسطينية هي محور المشكلة بأسرها. «إن كنتم قد وجدتم التبرير القانوني والمعنوي لإقامة وطن قومي على أرض لم تكن ملكاً لكم، من المفروض عليكم أن تبدوا تفهماً لإصرار الشعب الفلسطيني على أن يقيم من جديد دولة على أرضه».

وأنهى الرئيس السادات خطابه عند المستوى الرفيع الذي بدأه به، فاقتبس نصاً قرآنياً يقول بأن جميع «أهل الكتاب» - اليهود والمسيحيين والمسلمين - متساوون أمام الله. وفي ذهابه إلى الكنيست، ابتعد «عن كل السوابق والتقاليد المعروفة بين الدول المتحاربة». وأصبح عندها ينتظر رداً موازياً. فقد قال في المؤتمر الصحافي الختامي: «فليسدد الله خطى رئيس الوزراء بيغن والكنيست لأن الحاجة تدعو إلى الكثير من القرارات الصعبة والقاسية».

وبعد أربع وأربعين ساعة فقط، مشحونة بالعاطفة، على هبوطها في أرض إسرائيل،

أقلعت «مصر ٠١» إلى الوطن بمواكبة أربع مقاتلات نفاثة من طراز «كفير». وفي مصر أعِد للسادات استقبال يليق بالفاتحين، فقد أقيم له أحد تلك المهرجانات التي تميّز القاهرة، كان في جزء منه تلقائياً، وفي الجزء الآخر محضراً. وتدفق العمال والفلاحون بالحافلات والشاحنات إلى القاهرة. فتضخّمت أعداد المستقبلين. وانتقل واقفاً ومتألقاً في سيارة ليموزين مكشوفة عبر الحشد البشري الذي أحاط بالطريق الممتدة لثلاثين ميلاً والمزدانة بالأعلام بين المطار وبيته في ضاحية الجيزة. لكنه لو كان قد جلب معه حقاً أي أمل بصدور «القرارات الصعبة والقاسية» التي ذهب للحصول عليها من مناحم بيغن، فإن أمله كان سيخيب قريباً.

كامب دافيد

كان السادات بنظر الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، زعيماً عربياً ينزع إلى الحرب، لكنه تحوّل بعد زيارته إلى القدس إلى بطل سلام. فقد كان عبوره الذي وصفه هو بـ «النفسي» مبادرة سامية وضربة معلم ومفصلاً تاريخياً. كما أثار شعوراً بالمعجزة والاحترام والورع لدى الرئيس كارتر، الذي صلّى من أجل السلام في الشرق الأوسط من على منبر «الكنيسة المعمدانية الأولى» في واشنطن قبل أن يتابع مع عائلته على شاشة التلفزيون زيارة السادات إلى الكنيست.

وانتابت العالم العربي مشاعر الدهشة والغضب والدعوات إلى الانتقام. فقد أعلنت سورية الحداد الوطني. وأغلِقت المكاتب، وأوقِف السير لخمس دقائق، وصدحت أصوات مؤذني المساجد ودقات أجراس الكنائس كل اليوم. وبعد بضع ساعات من أداء حليفه زمن الحرب الصلاة في المسجد الأقصى في القدس، سمع الرئيس الأسد في المسجد الأموي في قلب دمشق الخطيب يلعن السادات بوصفه «خائناً غرس خنجراً في ظهر الأمة العربية». وفي العراق أُلغِيت الاحتفالات بعيد الأضحى. وأحرق مسؤولون ليبيون العلم الليبي (الذي كان مثل العلم المصري) لأنه رفرف قرب العلم الإسرائيلي. وفي بيروت، علقت صحيفة «السفير» اليسارية البارزة بالقول:

> لقد دخل السادات التاريخ. فمنذ اليوم، سيُذكَر اسمه إلى جانب أسماء هرتزل وبلفور ووايزمن وبن غوريون وغولدا مائير وموشيه دايان كأحد مؤسسي دولة إسرائيل، ومكرسي وجودها، ونصراء أحلامها الإمبريالية. لقد دخل السادات التاريخ، لكن هل سيدخله من جديد؟ إن القرار بيد الشعب

العربي في مصر، والجيش المصري، بل بيد أي عربي. فهو اليوم عدوهم جميعاً، ومن حق أي مهم أن يصدر حكمه عليه وينفذه بحقه[١٨].

لكن السادات لعب على وتر حقيقي من أوتار الموافقة الشعبية في العالم العربي، على الرغم من أن صوت هذا الوتر لم يُسمَع في ضجيج الاستنكار المنظم من قبل الديكتاتوريات الحزبية ـ العسكرية التي كانت تحتكر وسائل الاتصال. ومما لا شك فيه أن الموافقة كانت في مصر أقوى من أي مكان آخر، فإضافة إلى التوق الحقيقي إلى السلام و«الازدهار» الموعودين تالياً، كان السادات يستغل نوعاً متعمقاً من القومية المصرية يتخذ شكل العداء للعروبة. لقد حمل العمل الذي كان يقوم به السادات الكثير من الجرأة والخيال، وقد وعى ذلك الكثير من العرب. فقد سعى الرجل، كما قالت صحيفة بيروتية:

إلى أن يبرهن للإسرائيليين أن «عقدة الإبادة» التي يعانونها أصبحت من التاريخ، وأن الدولة اليهودية لم تعد تستطيع بعد الآن أن تستغل الرفض العربي لوجودها لكي تضم أراضي جديدة باسم الحدود الآمنة. أي دليل أكبر على ذلك من وجود زعيم أقوى دولة عربية بين جدران الكنيست؟[١٩].

لكن الصدمة والرعب الحقيقيين كانا عموماً يوازيان على الأقل الرضا المبيّت. فالغضب كان يأتي بشكل مبالغ فيه من الحكومة السورية وغيرها من الحكومات التي كانت قد أدت حصتها من الأذى حيال الفلسطينيين. غير أن الهواجس الأشد كانت تملك أسباباً حقيقية. فعلى الرغم من كل شيء، لم يرحب الغرب عرَضاً بالحج إلى القدس بغض النظر عن مدى الإبهار الذي اتسمت به المبادرة. لقد أسقطت الزيارة بضربة واحدة أحد أقدس المحرمات العربية. إذ إن الحاجز «النفسي» الذي ادعى السادات أنه خرقه كان هائلاً حقاً. فمنذ الأيام الأولى، حين كان «الخطر» الصهيوني لا يزال مجرد جنين، والفلسطينيون يرفضون أن يضفوا عليه شرعية المفاوضات المباشرة. وفي ظل رفض آبائهم وأجدادهم الاعتراف بالصهيونية كما كانت أيامهم، أي قبل أن تنمو وتصبح دولة على أنقاض المجتمع الفلسطيني، لا بد أن الصدمة كانت كبيرة على أبنائهم وهم يشاهدون زعيماً عربياً يتعامل مع الصهيونية المعاصرة. وأي صهيونية!

الصهيونية التي يقودها «آخر إسرائيلي يستحق مصافحة رئيس أكبر دولة عربية»[٢٠]، على حد وصف أحد الباحثين الفلسطينيين البارزين.

ولم يكن الأمر ينطوي على مجرد رمزية الفعل الذي كان السادات يفعله ـ على الرغم من أن ذلك مقلق بما فيه الكفاية ـ بل كذلك على السياق الذي كان يفعل فيه هذا الفعل. من الواضح أن كل زعماء العرب سيضطرون إلى القيام بما قام به لو قُيِّض لهم أن يقيموا سلاماً مع إسرائيل، لكن الفرق الحيوي يكمن في أن ما قام به كان يجب أن يأتي في نهاية العملية السلمية، وليس في البداية. فقد مثّل عمله الاعتراف الكامل بإسرائيل الذي لم يكن العرب يستطيعون تقديمه، مع ما ينطوي عليه من تنازل عن أراض يعتبرونها ملكاً لهم، إلا مقابل الحصول على الأراضي المحتلة وتأسيس دولة فلسطينية. فهذا الترتيب فقط كان كفيلاً بالدلالة على تحقق السلام «العادل والدائم» في الشرق الأوسط.

لكن السادات لم يذهب إلى القدس من موقع قوة، كما ادعى هو ودعائيوه، بل من موقع ضعف. حتى إنه كاد يعترف بذلك علناً، على الرغم من التهديد الذي أطلقه قبل شهر بشن حرب. فقد قال في مهرجان شعبي في السويس: «إذا أرادت إسرائيل أن تختبرنا، سنعلمها درساً أقسى من الدرس السابق... نريد السلام، لكن إن لم يتحقق، سيصبح القتال حتمياً». وقبل بضعة أسابيع من هذا الكلام، حذر إسرائيل من أنه يملك القدرة على إفناء ثلث سكانها. فهو كان يملك:

> ... معلومات أكيدة عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية... هم يشيعون ذلك من وقت لآخر على أمل أن يضعفوا موقع العرب التفاوضي... لو استخدمت إسرائيل قنبلة ذرية ضدنا، قد نخسر مليون شخص، لكن سيبقى تسعة وثلاثون مليون مصري... وتقتضي خطتي أن نعمل على إفناء مليون منهم مقابل المليون مصري، ويمكن لذلك برأيي أن يقضي على إسرائيل[٢١].

غير أن عودة السادات إلى ما يسمى لغة «اللاحرب واللاسلام»، اللغة المفترض أن حرب أوكتوبر قد قضت عليها إلى الأبد، يوازي الاعتراف بأن «النصر» الذي حققه لم يكن نصراً على الإطلاق. فقد كانت هذه اللغة بشكل واضح وبسيط تنم عن اليأس. لقد مرت أربع سنوات وكانت تسعة أعشار سيناء، إذا تغاضينا عن مرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس، لا تزال بيد العدو، ولم يكن السادات يملك حقاً الوسائل اللازمة لتنفيذ تهديده. أما الإسرائيليون فكانوا، بحسب «الواشنطن بوست»، مستعدين لاستخدام التفوق الهائل الذي منحتهم إياه الولايات المتحدة كمكافأة على اتفاقيتي فك الارتباط في سيناء. وكانوا مستعدين، لو حُشِروا في الزاوية، لأن يخوضوا حرب «إبادة»، سوا

أأعجب ذلك الولايات المتحدة أم لم يعجبها. كذلك ناقض السادات نفسه علناً. ففيما أعلن نيته زيارة القدس أمام دهشة العالم وحذر من النتائج «الوخيمة» التي كان يمكنه أن ينزلها بإسرائيل إن لم تفضِ الزيارة إلى نتيجة[٢٢]، أخبر وفداً من أعضاء الكونغرس الأميركي قصة مختلفة تماماً. فقد اعتبر إسرائيل التهديد الحقيقي للسلام، و«التهديد الحقيقي للعالم العربي برمته، وليس فقط لأي دولة فلسطينية، بل لكل العرب»[٢٣]. و«بفضلكم، بفضل لجنتكم، [«لجنة الكونغرس للخدمات المسلحة»] وما قد قدمتموه لإسرائيل من أحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً - بفضل هذا - أخشى أن تكتشفوا يوماً أنهم [الإسرائيليين] أصبحوا يشكلون تهديداً لكم، لأنهم يحصلون على أي شيء يطلبونه. يمكنهم أن يبدأوا حرباً و... يمكنهم أن يشنوها لستة أشهر من دون أن يحتاجوا إلى أي شيء جديد منكم»[٢٤].

أما بالنسبة لقدرات مصر النووية، فقد كانت من تلفيق خيال السادات. فقد دعا محمد حسنين هيكل، الرئيس السابق لتحرير صحيفة «الأهرام»، الزعماء العرب إلى التوقف عن إعلان تهديدات فارغة حول ما سيفعلونه «لو» أدخلت إسرائيل السلاح النووي إلى المنطقة. كما ذُكِر أن مصطفى خليل، أحد أقرب مساعدي السادات، أخبر الإسرائيليين خلال الزيارة إلى إسرائيل أن التهديدات كانت فارغة فعلاً. قال: «نعرف أننا لا نملك فرصة للفوز بحرب ونعرف كذلك أنكم تملكون القنبلة الذرية. إن مصر لا تملك بديلاً عسكرياً وعلينا أن نسعى إلى حل مختلف»[٢٥].

ما من شك كثير في أن بروز مناحم بيغن كان إلى درجة ما وراء ذهاب السادات إلى القدس. وقد ثبتت صحة رأي بيغن: إن التطرف مفيد. كان السادات لا يزال بالطبع يتمسّك رسمياً بصيغة جنيف والسلام «الشامل». وكان الأميركيون وراءه في ذلك. فإرسال الفلسطينيين إلى جنيف تحت غطاء من نوع ما، يكفل رضا «م.ت.ف.» ولا يثير الاعتراض الإسرائيلي المرتقب، كان بذل من أجله كارتر ووزير خارجيته الجوال سايروس فانس خلال الصيف والخريف جهوداً جبارة تشبه جهود كيسينجر. وقد أدخلتهما هذه النقطة تحديداً في متاهة من المقترحات والمقترحات المضادة التي كانت تتزايد فرادة وتعقيداً إلى أن تمكنا في النهاية من الخروج من المتاهة بأن وضعا إحدى تلك المعادلات الإجرائية التي لا تحمل مضموناً كبيراً ويمكن لكل طرف أن يفهمها على مزاجه. فربما كان مؤتمر جنيف سيعاود الانعقاد على الرغم من كل شيء.

لكن لو أن السادات كان قبل لقائه بيغن يشكك بالعمق في احتمالات صيغة جنيف ـ بسبب النزاعات العربية والتعنت الإسرائيلي ـ فلا بد أن تشكيكه زاد بعد اللقاء. والواقع أنه بحجه إلى القدس خرب عملياً صيغة جنيف في الوقت نفسه الذي كان قد حل فيه، كما زعم (على الرغم من أن إسرائيل والفلسطينيين نفوا ذلك)، مشكلة تمثيل «م.ت.ف.» عن طريق أستاذ جامعي أميركي من أصل فلسطيني. ولو أنه كان يملك أي قدرة على المقايضة، في ضعفه اليائس، فقد كانت هذه القدرة تتمثل في دفع مصر مسافة إضافية على الطريق التي كان قد وضعها عليها عندما وقع اتفاقيتي فك الارتباط في سيناء. وكانت تتمثل في دبلوماسية التفرد التي كانت تقوم على فرضية أن مصر، كلما ابتعدت عن العالم العربي، تتوقع المزيد من المكاسب لنفسها. وحين أخبر الكنيست أنه لم يستشر أحداً حول «المبادرة» كان يقول الحقيقة. وكانت الدلالات المترتبة على اعتراف السادات العلني بخدعته مدمرة بنظر الزعماء العرب. فالتشاور بين الزعماء العرب كان يُعتبَر في صلب مبدأ التضامن العربي الذي كان السادات قبلاً يتمسك به بشدة. وبنظر العالم العربي، الذي اعتاد ارتداد السادات عن مبادئه، كان إخلاله بالتشاور دليلاً على شر يخفيه، غير أن إعلانه عن إخلاله ذلك، وبخصوص موضوع شديد الأهمية، كان دليلاً على شدة الشر هذا. ولم يعد المهم الكلام الذي قاله في الكنيست ـ لقد كان خطابه إلى حد كبير عرضاً لا يقبل التشكيك للقضية العربية المتفق عليها ـ بل بات المهم الظروف التي قال كلامه فيها. لقد أطلق السادات عملية لم يعد يستطيع إيقافها لا هو ولا العرب ولا الأميركيون. كان صناع السياسة الأميركيون الأبعد نظراً من غيرهم لا يريدون، أكثر من العرب، سلاماً إسرائيلياً ـ مصرياً منفصلاً.

ما أن عاد السادات من القدس حتى دعا «كل أطراف النزاع» إلى حضور مؤتمر في القاهرة للتحضير لمؤتمر جنيف. وباستثناء إسرائيل التي قبلت فوراً، والأمم المتحدة التي ردت ببرود، والولايات المتحدة التي أبدت تردداً، رفضت جميع الأطراف الأخرى الدعوة. ولو توفر وقتذاك أي احتمال ضئيل لحضور أخصامه العرب إلى القاهرة، فقد قضى عليه بأن شن حملات عنيفة على الأشخاص أنفسهم الذين كان يدعوهم للحضور. وقد نال الرئيس الأسد والبعثيون الحاكمون الحصة الكبرى من هذه الحملات. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، الذين كانوا يمثلون همه الرئيسي، فقد أصبحوا إذذاك نوعين: أخيار وأشرار ـ الذين وجدوا الخلاص على يديه والذين كانوا ينفذون رغبات أسيادهم السوريين والسوفيات. لم يضغط في الماضي أحد أكثر منه من أجل الاعتراف

العربي والدولي بـ«م.ت.ف.». لكن بعد أن هاجمته، بدأ يسعى إلى استبعادها تماماً من العملية السلمية أو إخافتها على الأقل بشبح قيادة فلسطينية بديلة. وقد أمل بصنع هذه القيادة من بين سكان الأراضي المحتلة، الأكثر اعتدالاً تقليدياً من الشتات الفلسطيني. لكن جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية وغزة، باستثناء واحد، أعلنوا تضامنهم مع «م.ت.ف.» ورفضوا الذهاب إلى القاهرة للتشاور. وفي النهاية لم يكن ممكناً أن تذهب أي شخصية ذات أهمية. فالذين أبدوا الاستعداد للذهاب «لم يكونوا يمثلون حتى زوجاتهم»، بحسب وصف رئيس بلدية رام الله. وحين فشل هذا التكتيك، حاول السادات تكتيكاً آخر. فقد سعى إلى إعادة تكليف الملك حسين بالدور الذي كان قد أقنع الزعماء العرب بتجريده منه في مؤتمر قمة الرباط في العام ١٩٧٤، مقترحاً على الفلسطينيين نقل ولائهم من عرفات إلى العاهل. لكن الفلسطينيين رفضوا ذلك. ولم يكن العاهل نفسه ليحاول إقناعهم بتلك.

وهكذا أصبح السادات وحيداً. ولم يعد يستطيع كذلك العودة إلى الوراء. أما «القرارات الصعبة والقاسية» التي تمناها في القدس فلم تتبلور. فبيغن لم ينخدع. لقد عرف «أن الضعف، وحتى اليأس» كانا دافع السادات[٢٦]، وبقي على ما كان عليه دائماً: تجسيداً للصهيونية في أكثر وجوهها تطرفاً وتوسعية. ولم لا؟ ـ تساءل أحد أقل منتقدي الصهيونية السائدة احتراماً لها. فقد كتب أوري أفنيري يقول: «كانت الزيارة بالنسبة له هدية من السماء. لقد أُعطِيت له مجاناً وعلى طبق من فضة. فقد كان السادات هو من بادر إليها ودفع ثمنها الكامل، معرضاً نفسه ونظامه للخطر، وكان هو من قدم لإسرائيل جائزة لا تُقدَّر بثمن ـ الاعتراف الكامل بوجودها وشرعيتها. ما الذي دفعه بيغن؟ لا شيء على الإطلاق، ولا حتى قرشاً مثقوباً»[٢٧]. وكان بيغن وإدارته يعيان تماماً أن السادات فتح أكثر الاحتمالات إغراءً. وكان أحد المعلقين صريحاً حيث كان السياسيون يميلون إلى التكتم:

> يتجنب الكل تعبير «السلام المنفرد» كأنه من الأمور الصادمة. أما أنا، ومع احترامي لكل السياسيين الذين شاركوا في ذلك، فغير موافق. إن السلام المنفرد تعبير شرعي، وليس شتيمة: فالإسفين الذين تعهدنا ألا ندقه في العالم العربي موجود، وسيكون من المؤسف تجاهل وجوده[٢٨].

وكان الإسرائيليون يعرفون أنهم أصبحوا على أقل تقدير في وضع يسمح لهم بإزالة أو

تقليص دور القوى - الروس أو الأميركيين أو الدول العربية «المتطرفة» أو «المعتدلة» - التي كان بإمكانها التأثير في المفاوضات لمصلحة «م.ت.ف.».

أما مؤتمر القاهرة، فكان استعراضاً جانبياً، أفرغه بيغن من مضمونه تماماً حين سافر فجأة إلى واشنطن أثناء انعقاد المؤتمر ليحصل على موافقة على خطته المتعلقة بإعطاء الفلسطينيين «إدارة ذاتية» أو «حكماً ذاتياً». فقد وعى أن عليه أن يقدم شيئاً لقاء مبادرة السادات وكانت الخطة هذا الشيء. كانت معادلة ليكودية تضمن عملياً الاحتفاظ بالسيطرة على كل الأراضي «المحررة» في إسرائيل الكبرى من دون ضمها رسمياً، وكانت حلاً «عملياً» يحافظ على المكاسب الأساسية المترتبة على الاحتلال، أي القواعد العسكرية، والهجرة، والاستيطان، والهيمنة الاقتصادية . مع نقل أعباء الإدارة المدنية إلى السكان المحليين أو جزئياً إلى الأردن. وهكذا ينال الاحتلال شرعية أمر واقع دائمة. وكان مأمولاً أن يصبح اليهود أغلبية بفضل الهجرة والاستيطان. وتصبح الضفة الغربية وغزة أسواقاً للمنتجات الإسرائيلية ومنطلقات لاختراق المناطق العربية اقتصادياً. فالكتلة البشرية العربية ستمد إسرائيل باليد العاملة الرخيصة. ومع مرور الوقت وفي ظل الإهمال الاقتصادي ستضيق سبل العيش بوجه الفلسطينيين المتعلمين، فيضطرون تدريجياً إلى الرحيل. ولن يكون هناك من حق بالعودة للشتات الفلسطيني. باختصار، ستمكن «الإدارة الذاتية» الفلسطينيين، بحسب الوصف الإسرائيلي، من «أن يحددوا أماكن تمديد أنابيب الصرف الصحي في الخليل». أما بحسب وصف عرفات، فستكون بنتوستاناً إسرائيلياً. بل إن الدكتور زبغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي، اضطر إلى أن يقول في السر لبيغن الغاضب: «يشبه الوضع جنوب أفريقيا. أنت تحرم الناس من حقهم بالاقتراع»[٢٩].

اعتمد السادات على نفسه وعلى مصر في حفاظه على تماسكه في وجه تعنت بيغن. لكن هذا التماسك لم يدم طويلاً، ففجأة، انتابت السادات نوبة الغضب الأولى ووجد نفسه متفقاً مع أخصامه العرب الذين كانوا قد سخروا من «مبادرته» من البداية. فقد احتج قائلاً: «لم يعرض بيغن شيئاً. أنا من أعطاه كل شيء. لقد عرضت عليه الأمن والشرعية ولم أحصل على شيء في المقابل. إن مبادرة السلام هذه ليست فندق الملك داود الذي فجّره بيغن حين كان شاباً. لا يمكنه أن يفجّر المبادرة من دون أن يدمر نفسه والآخرين لمئات السنين»[٣٠]. وتحوّل السادات إلى الولايات المتحدة طالباً المساعدة التي

كان يحتاج لها. وعلى الرغم من أنه كان قد أصبح بطلاً أميركياً، فقد كان بحاجة إلى أكثر من التكريم. كان بحاجة إلى المساعدة العملية للترويج لذلك النوع من السلام «الشامل» الذي كان لا يزال يحاول تسويقه في العالم العربي. وكان حجه إلى القدس قد بدا منطلقاً لتبدّل تاريخي في المواقف الغربية، ولا سيما الأميركية، من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو تبدّل في مناخ الرأي يمكن معه في نهاية المطاف تحويل التعاطف العام المكتسب لوجهة النظر العربية، وذلك من خلال العملية السياسية الجارية، إلى ضغوط حكومية في سبيل تحقيق رد إسرائيلي مناسب. وقد برزت بالتأكيد مؤشرات على أنه كان يحقق نتائج. وسجلت هذه النتائج استطلاعات الرأي العام التي تشكل دليلاً فورياً على مزاج الأمة الأميركية. ففي شباط ١٩٧٨ سأل استطلاع للرأي أجرته مجلة «نيوزويك» ومؤسسة «غالوب»: «أي بلد أبدى استعداداً أكبر للتسوية؟». وكانت النتيجة المذهلة: ٤٥ في المائة مقابل ٢٥ في المائة لمصلحة مصر. وفي الاستطلاع حول الشخصية، هزم السادات بيغن هزيمة ساحقة. ولم يكن الأمر يتعلق بمجرد الرأي العام الأميركي إجمالاً. فالمجتمع اليهودي نفسه كان يبدي مؤشرات انقسام وتحرر من الوهم: فلأول مرة منذ تأسيس دولة إسرائيل، أعلن كثير من اليهود مواقف معارضة لسياساتها. كذلك كان الرئيس كارتر غاضباً من بيغن، ما من شك في ذلك، وكانت مسألة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة المسألة التي كان هو ومستشاروه يبدون إزاءها أقل استعداد لإخفاء انزعاجهم. فهل كانت «النزاهة» الحقيقية ـ التي كانت قد أثارت غضب الشيخ ويليام سكرانتون عندما طُرِحت قبل عشر سنين ـ قد أصبحت أخيراً في متناول اليد؟

لم يكن الأمر كذلك. فاللوبي الصهيوني كان لا يزال أقوى من أن يسمح بذلك. أما كارتر وإدارته فسلكا الطريق السهل التي عبّدتها «مبادرة» السادات. إذ بالنسبة إليهما، وبعد ترددهما بداية بسبب شعورهما بالصدمة، أصبح الحج إلى القدس هدية إلهية يجب استغلالها، فرصة لانتصار سهل على صعيد السياسة الخارجية يمكن أن يعكس الانحدار السريع لشعبيتهما. وعلى غرار السادات نفسه، كانت الولايات المتحدة لا تزال تؤمن بالسلام «الشامل». وكانت تحذيرات أصدقائها العرب من أن ذلك كان مستحيلاً تقع على آذان صماء في ظروف جعلت الواقعية في السياسة الخارجية تحتل المرتبة الثانية مقارنة بمستلزمات السياسة الداخلية. لقد استفادت الإدارة من زيارة السادات إلى القدس لكي تبرر الابتعاد عن السياسة المعلنة التي كان اللوبي الصهيوني قد تمكّن من فرضها

قبل وصولها إلى السلطة. وقد وضع زبغنيو بريجنسكي الترتيبات لذلك بذلاقة بدت غير لائقة برجل في موقعه. إذ قال لمجلة «باري ماتش» إن الولايات المتحدة كانت قد فشلت في إقناع «م.ت.ف.» بـ «تعديل» سياستها؛ لذلك كان لا بد من القول «وداعاً يا «م.ت.ف.»»[٣١].

وكانت الذروة في كامب دافيد، حيث أعطى المنتجع اسمه لما كان يمكن لبيغن أن يعتبره عن حق أكبر انتصاراته. فخلال الربيع والصيف من العام ١٩٧٨ كانت دبلوماسية السلام قد استمرّت في مناخ من التصلب الإسرائيلي الشديد، ما عمّق التشاؤم الأميركي ودفع الرئيس السادات إلى التذبذب بين مزاج الإحباط اليائس ومزاج التأكيدات الشجاعة بأنه، على الرغم من كل شيء، لم يتخلّ عن «المهمة المقدسة». وأخيراً، في ٥ أيلول انضم بيغن والسادات إلى الرئيس كارتر في كامب دافيد، في ولاية ماريلاند، «للسعي إلى إطار للسلام في الشرق الأوسط». وكانت الفكرة تدور حول إبقائهما معزولين في الأجمة النائية للمنتجع الرئاسي حتى يتحقق شيء ما. فبعد كل الحيل ـ من «المفاوضات غير المباشرة» إلى «المحادثات عن بعد»، ومن «الدبلوماسية المكوكية» إلى «الصدمة الكهربائية» لزيارة السادات إلى القدس ـ التي كانت قد طُبّقت على أخطر النزاعات العالمية وأعندها، كانت قمة القمم هذه أسمى الوسائل الإجرائية. وقد قبل الرئيس السادات دعوة كارتر على أمل أن يبذل لمصلحة مصر ضغطاً أكبر من أي وقت مضى، وأن يلاقي السخط الأميركي الواضح من عناد بيغن تعبيره العملي أخيراً. وقال إن قمة كامب دافيد «ستحدد مصير المنطقة لعدة أجيال، إما سلاماً أو نضالاً لا ينتهي»[٣٢]. أما بيغن، فقد صمم من جانبه على عدم التنازل عن شيء. «لقد وُجِدت أمتنا لآلاف السنين قبل كامب دافيد وستستمر في الوجود لآلاف السنين بعدها... ما هو بديل السادات ـ الحرب؟ هل سيتخلّى عن الأميركيين ويعود إلى السوفيات؟ من سينقذه ـ الأسد، بريجنيف، القذافي؟»[٣٣].

بدت قمة كامب دافيد منذ بدايتها قريبة من شفير الكارثة. لكن أحداً لم يكن متأكداً تماماً، فما من أحد في صحافة العالم، القلقة في بلدة ثورمونت الصغيرة على بعد ستة أميال، اقترب من الفسحة الممتدة بين أشجار الكستناء والسنديان والجوز حيث كان الزعماء الثلاثة معزولين لثلاثة عشر يوماً. فقط الصحافة المصرية، ولا سيما موسى صبري من «الأخبار»، نقلت فكرة عن مجريات الأمور، وما أن تحوّلت القمة إلى الأطول من

نوعها منذ قمة بوتسدام في العام ١٩٤٥، حتى راحت تقارير صبري تزداد سواداً. وفجأة، وبعد أيام من القنوط الشديد، غيّر صبري لهجته تماماً. وحملت «الأخبار» صباح ١٧ أيلول العنوان العريض الأحمر «إنقاذ المؤتمر من الانهيار». وشرح صبري ملغزاً أن «تطوراً مفاجئاً» كان قد حصل، ما قلّص نقاط الخلاف إلى أربع، ومع أن النقاط الباقية كانت «إجرائية» في طبيعتها، فهي كانت «مهمة» بدورها. والواقع أنه ذلك المساء، أعلن جيمي كارتر، وعلامات التعب تختلط بعلامات النصر في وجه، اتفاقيات كامب دافيد للعالم. وكانت الاتفاقيات تتألف من قسمين: «إطار السلام في الشرق الأوسط» و«إطار إتمام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل». وفي اليوم التالي أخبر الكونغرس «أن لنا الشرف اليوم أن نشهد واحدة من أكثر اللحظات إشراقاً في تاريخ البشرية وأكثرها ندرة أحياناً». وقال إن القمة فاقت توقعاته. وكان ذلك صحيحاً، لكنها فاقت كذلك أسوأ المخاوف في العالم العربي بأسره تقريباً.

لا تزال ظروف تنازل السادات من الأمور الغامضة. لكن ما من شك في أنه تنازل. فقد عقد معلق بارز مقيم في واشنطن مقارنة مذهلة بين «بيغن الواثق إلى درجة الاستهتار» والسادات المنهك إلى درجة أنه أشار خلال المؤتمر الصحافي إلى مجلس الشيوخ الأميركي بأنه «الكنيست» وإلى كامب دافيد بوصفها «واترلو»، وقد دفع الخطأ الثاني الصحافيين إلى أن يشهقوا من الدهشة.

> إن اتفاقية السلام التي ستتفاوض عليها إسرائيل مع مصر خلال ثلاثة أشهر تشبه سلاماً إسرائيلياً ـ مصرياً منفصلاً لناحية الشكل، وتشبه سلاماً إسرائيلياً ـ مصرياً منفصلاً لناحية الملمس وتشبه سلاماً إسرائيلياً ـ مصرياً منفصلاً لناحية الرائحة، لكنها ليست سلاماً إسرائيلياً ـ مصرياً منفصلاً. هذا هو على الأقل ما لا يريد رئيس الوزراء بيغن من الصحافة الإسرائيلية أن تسميها لأن ذلك «سيضعف الرئيس السادات ويحرجه.

كانت هذه الفترة الافتتاحية في تقرير نشرته «الجويش ويك» حول لقاء بيغن مع الصحافة الناطقة بالعبرية بعد يوم من انتهاء القمة[٣٤]. لقد كانت كامب دافيد ذروة المقايضة المضمرة في دبلوماسية التفرد الساداتية منذ بدايتها: تتخلى إسرائيل عن سيناء مقابل الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة والجولان. وقد جرى بالطبع تمتين المقايضة بكل الضمانات القانونية الواردة في اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية: «التطبيع»، تبادل

السفراء، نشر قوات تابعة للأمم المتحدة، تجريد سيناء من السلاح، وهكذا. ولم يكن هناك من «رابط». فتطبيق المعاهدة، المقبولة جداً من إسرائيل، لم يكن يتوقّف على التقدم نحو السلام «الشامل» الحيوي جداً للعرب.

جرت بالطبع محاولة لتوفير الغطاء «الشامل». لكن «إطار السلام في الشرق الأوسط» كان في كل أساسياته تطويراً لخطة «الإدارة الذاتية» التي كان قد تقدم بها بيغن قبل تسعة أشهر. وقد نص على قيام «سلطة حكم ذاتي» خلال فترة «انتقالية» من خمس سنوات، تبدأ مع حلول السنة الثالثة منها مفاوضات من أجل «تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والتوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن». لكن الجدول الزمني المفترض لـ«الإدارة الذاتية» لم يكن كذلك. فخلال شهر من تبادل أدوات التصديق، بات على مصر وإسرائيل البدء بمفاوضات لإقامة «سلطة الحكم الذاتي» في الضفة الغربية وغزة. وعليهما أن «يحددا بنفسيهما الهدف» المتمثل بإكمال المفاوضات خلال سنة بحيث يمكن إجراء انتخابات «بأسرع ما يمكن» بعد ذلك. وهكذا لم تكن إسرائيل تخضع لأي التزام بإنهاء المفاوضات خلال الوقت المحدد، فيما تخضع عبارة «بأسرع ما يمكن» لرحمة تفسيرها لما هو الممكن. وقد أضعفت معادلة الإدارة الذاتية شروط كثيرة، لم يكن أمام بيغن - في مخالفة منه لأوامره هو نفسه - أو الصحافة العبرية الكثير من العقبات لشرحها علناً. فهي كانت تنص على «إدارة ذاتية خالية من المعنى سوف «لن تضيف شيئاً لما يملكه أصلاً» سكان الضفة الغربية وغزة. ولن تفضي الإدارة الذاتية إلى سيادة أبداً، ولو أن «مجلس إدارة المنطقة المتمتعة بالإدارة الذاتية أعلن يوماً إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، فسيكون ذلك الإعلان إعلانه الأول والأخير. سندخل المنطقة ونحل المجلس»[٣٥]. وسيبقى الجيش الإسرائيلي أساساً حيث كان وسيستمر من دون تغيير برنامج الهجرة إلى الأراضي العربية المستملكة والاستيطان فيها. أما بالنسبة إلى القدس الشرقية، فيمكن لإسرائيل أن تتابع تهويد «عاصمتها» كما تشاء. وفاق تبادل الرسائل حول الموضوع، حيث كان كل من السادات وبيغن يُعلم كارتر بموقفه الرسمي وكان كارتر يعلمهما بموقفه هو، الأسلوب الكيسينجري لناحية التعقيد الصلف. وكان على موشيه دايان، بصراحته المعهودة، تلخيص المراسلات الجارية. فقال إن عقد مناقشة علنية حول «الإدارة الذاتية» الفلسطينية لم يكن فكرة صائبة، فلو «فهم المصريون النوايا الحقيقية لإسرائيل حول هذه القضية، لن يوقّعوا اتفاقية السلام»[٣٦].

ولم ينتهِ الأمر تماماً عند هذا الحد، إذ حصلت تشابكات في اللحظة الأخيرة. فبيغن، المتعنت حتى النهاية، أصر قبل أن يوقّع الاتفاقية على اعتماد تفسيره للبنود المختلف عليها في اتفاقية كامب دافيد. وحلت المهلة وانقضت من دون القيام بالمهمة، ما جعل حصول بيغن على جائزة نوبل للسلام قبل أسبوع مفارقة أكبر مما كان عليه أصلاً. فخلال الاحتفال في قصر أكرشوس في أسلو، قبل حصته من الجائزة - أربعين ألف دولار أميركي. وكان المبلغ أكبر من ذلك الذي كانت السلطات البريطانية قد وضعته لقاء رأسه قبل ثلاثين سنة بوصفه المطلوب الرقم واحد بين الإرهابيين في فلسطين. وقال مرة جديدة إن المحادثات كانت في «أزمة عميقة». وأضاف أنه لن يوقع «اتفاقية مخادعة». لقد اكتمل الطريق المسدود. وكان النصر الكبير الذي حققه كارتر خلا رئاسته على وشك السقوط حوله. ولم يعد يخفي غضبه الذي صب جامه على بيغن والإسرائيليين. كان لا بد من القيام بشيء ما. وهذا ما حصل في ٤ آذار. فقد وضع أمام بيغن مقترحات اعتبرها بيغن فوراً «مختلفة» عن السابقة، وقال إن قبول مصر بها «سيضعنا على طريق توقيع اتفاقية سلام».

وأعلن كارتر أنه سيذهب إلى الشرق الأوسط بنفسه لإتمام الصفقة. واعتبر العالم العربي فوراً محاولته المحاولة اليائسة الأخيرة لإنقاذ سياسة مفلسة أساساً من الانهيار الذي تستحقه. فللحفاظ على «كامب دافيد النقالة» هذه - على حد وصف أحد المعلقين البيروتيين - كان يراهن بوضوح علي الرئيس السادات وعلى تنازل جديد في اللحظة الأخيرة كذلك الذي أنقذ كامب دافيد الأصلية.

وقد حصل على هذا التنازل. فبعد خمسة أيام كانت الأكثر توتراً في حياة كارتر السياسية، ومن بين الأكثر مصيرية لمستقبل الشرق الأوسط وربما العالم، أعلن الرئيس الأميركي أن بيغن والسادات وافقا على كل المقترحات الأميركية الأخيرة. «أنا واثق من أننا قد حددنا الآن كل المكونات الرئيسية لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل والتي ستكون حجر الزاوية لسلام شامل في الشرق الأوسط». وأي اتفاقية سلام! لقد وصفتها «الواشنطن بوست»، الصحيفة الرزينة عادة، بـ «الإنجاز الاستثنائي - الحاسم - الذي توصّلت إليه رؤية كارتر التجاوزية ومثابرته». لكنها لم تكن بالتأكيد «حجر الزاوية لسلام شامل في الشرق الأوسط». فبيغن، بقوة إرادته وثبات هدفه المطلقين، كان قد جرّدها من كل مكوّن كان يمكن أن يجعلها كذلك.

وخلال بعد الظهر الشاحب والماطر من الإثنين، ٢٦ آذار ١٩٧٩، تلاقى أنور السادات ومناحم بيغن في مرجة البيت الأبيض لتوقيع الاتفاقية التاريخية. وقد وضع الرئيس كارتر توقيعه كشاهد. ولسبب من الأسباب، لم يقرأ الرئيس السادات الصفحة السابعة من خطابه المعد. كانت تحتوي فقرة تطالب بالعدالة للفلسطينيين. لقد كان استثناءً مناسباً. فخيانة الفلسطينيين كانت في قلب هذا السلام المنفصل الذي كان قد أقسم أنه لن يوقعه.

الهوامش

(١) Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique,** June 1977.
(٢) Time magazine, 30 May 1977.
(٣) Haaretz, 22 May 1977.
(٤) Letter from Bengurion to Haim Guri, 15 May 1963, cited in Michael Bar Zohar, **Ben Gurion,** Vol. III, p. 1, 547; see Middle East International, August 1977; Kapeliouk, Amnon, **Le monde Diplomatique,** June 1977.
(٥) Lilienthal, Alfred M., **The Zionist Connection, What price peace?, Dodd, Mead and Company, New Yourk, 1978, pp. 350 - 3.**
(٦) The Guardian, 10 November 1976.
(٧) Middle East International, London, June 1976.
(٨) Ibid., July 1977.
(٩) Ibid., September 1977.
(١٠) See **Middle East International,** October 1977.
(١١) New York Times, 19 May 1977.
(١٢) راجع الفصل الثامن.
(١٣) Al - Ahram, 24 July 1974.
(١٤) Sheehan, Edward, **The Arabs, Israelis and Kissinger,** Reader's Digest Press, New York, 1976, p. 194.
(١٥) راجع الفصل العاشر.
(١٦) Al -Thaurah (Damascus daily), 14 February 1967.
(١٧) Al Baath (Damascus daily), 21 May 1967.
(١٨) Al Safir, 20 November 1977.
(١٩) L'Orient - Le Jour, 18 November 1977.
(٢٠) Jiryis, Sabri, 'The Arab World at the Crossroads', Journal of palestine Studies, Beirut, No. 26, 1978, p. 39.
(٢١) The Guardian, 8 July 1977.
(٢٢) See Carpozi, George, **Anwar Sadat, A Man of Peace,** Nanor Books, New York, 1977.
(٢٣) Al - Akhbar (Cairo daily), 16 November 1977.
(٢٤) Ibid., 13 November 1977.
(٢٥) Haber, Eitan, Zeev Schiff and Ehud Yaar, **The Year of the Dove,** Bantam Books, New York, 1976, p. 73.
(٢٦) Haber, ibid., p. 42.
(٢٧) Ha'olem Hazeh (Israeli weekly), 23 November 1977.
(٢٨) Schnitzer, Shmuel, **Davar,** 25 November 1977.
(٢٩) Haber, et al., op. cit., p. 110.
(٣٠) October (Cairo weeky), 15 January 1977.

(٣١) Paris Match, 28 December 1977.

(٣٢) Al - Ahram, 4 September 1978.

(٣٣) Haber, et al., op. cit., p. 218.

(٣٤) See Sayegh, Fayez, 'The Camp David Agreement and the palestine Problem', **Journal of Palestine Studies,** Beirut, No. 30, 1979.

(٣٥) Dapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique,** January 1979.

(٣٦) Ibid.

الفصل الحادي عشر

اغتصاب الضفة الغربية

«الجنون الديموغرافي» في يهودا والسامرة

لم تكن اتفاقية كامب دافيد بالنسبة إلى الرئيس السادات سلاماً منفصلاً بالطبع. لكن كل العالم العربي تقريباً استنتج أنها كانت كذلك. وقد جرى اعتبارها كارثة تاريخية، تتحدّر مباشرة من الكوارث التاريخية السابقة لها ـ وعد بلفور وقيام إسرائيل وحرب العام ١٩٦٧ ـ التي أصابت العالم العربي في القرن العشرين. فقد كرّست الإفلاس المعنوي والسياسي لكل النظام العربي القائم. في شباط ١٩٤٩ كانت مصر الملك فاروق أولى دول «المواجهة» المهزومة الأربع التي توصّلت إلى اتفاقية هدنة مع دولة إسرائيل الوليدة. وخلال ستة أشهر من هذا الانشقاق المستنكَر جداً، سارت على خطاها الدول الثلاث الباقية ـ لبنان والأردن وسورية. وقد أطلقت اتفاقيات الهدنة هذه موجة من الخضات العنيفة في العالم العربي. فقد عزا الرئيس عبد الناصر و«ثوريو» جيله النكبة إلى اهتراء النظام القديم ـ الملكيات، أنظمة البكوات والباشوات، الملاكين والإقطاعيين الكبار، الأنانيين، والعابثين، والرجعيين، والخانعين أمام الغرب وإسرائيل ـ كانت مهمتهم المركزية، في الظاهر على الأقل، غسل العار المترتب على الهزيمة. لكن كان عليهم أولاً أن يغيروا مجتمعاتهم ويحدّثوها. أثناء التغيير يمكن لإسرائيل أن تتمتّع بهدنة؛ وما أن يكتمل حتى يأتي «تحرير» فلسطين كدليل يتوّج نجاحهم إن جاز التعبير. لكن أي تقييم، باستثناء ذلك الأكثر تحيّزاً، يؤكد أن النظام «الثوري» الذي أنتجته النكبة كان فاشلاً. فالعالم العربي ـ

في استعارة لأشهر شعارات الربع الأخير من القرن العشرين - لم يتمتع بالوحدة ولا بالحرية ولا بالاشتراكية. أما بالنسبة إلى فلسطين، فـ «الثوريون»، بدلاً من أن يحرروها، لم ينجحوا إلا في إضاعة المزيد منها. لقد سمى الرئيس عبد الناصر هزيمة العام ١٩٦٧ نكسة، لكنها كانت في الواقع نكبة أخرى، وبما أنه كان من الصعب إلقاء تبعتها على الأجنبي الإمبريالي بشكل كامل، فقد كانت أسوأ من الأولى.

في تشرين الأول ١٩٧٣ أنجز العرب تعافياً جزئياً. لكن ذلك تحقق على الرغم من الأنظمة بقدر ما تحقق بفضلها. فقد عنى أنها نجحت أخيراً، ومتأخرة بشكل فاضح، في تحقيق حد أدنى من التعبئة لتلك الموارد الكامنة الهائلة التي أعطاها إياها الموقع الإستراتيجي لبلادها وثرواتها البشرية والمادية الهائلة. لكن في هذه الفترة بالذات، بعد اثنتي عشرة سنة على النكبة الثانية، كان زعيم المعسكر «الثوري»، وريث عبد الناصر، يقيم سلاماً كاملاً ونهائياً مع إسرائيل، بل مع إسرائيل التي كانت قد قطعت في ظل بيغن شوطاً إضافياً في صلفها وازدرائها للحقوق العربية. وفي هذه الفترة بالذات، كانت القوة العظمى في العالم العربي تختار في الواقع الانسحاب الكامل، فتتحالف مع الدخيل الصهيوني وتعزز بشكل هائل قدرتها على تعطيل ما كان قد تبقى من النظام العربي القائم. بعد أن فشل العرب في ردع السادات عن اتخاذ الخطوة المصيرية والنهائية، بدأوا يسعون إلى معاقبته على قيامه بذلك. فقد تلاقت الدول العربية، «المتطرفة» و«المعتدلة»، التي تتراوح أنظمتها وقياداتها بين الماركسيين اللينينيين في اليمن الجنوبي والمحافظين المتشددين في المملكة العربية السعودية، في مؤتمر قمة في بغداد، حيث تبرّأت من الزعيم الهرطوقي، وحاولت من خلال مزيج حكيم من العقوبات الاقتصادية والسياسية، التسبب بأكبر ضرر ممكن لنظامه مع أقل مصاعب ممكنة للشعب المصري. لقد كانت فلسطين حتى ذلك الوقت - الشأن الفلسطيني الطارئ باستمرار إلى هذا الحد أو ذاك - بمثابة المصدر والحافز لنظرية العمل الجماعي العربي وممارسته، وكانت مصر في المقدمة. لكن مع خروج مصر، لم تعد الأولوية بالنسبة إلى الآخرين كلهم استرداد فلسطين - مهما كان تعريف الإجماع العربي في تلك اللحظة لذلك المفهوم المتنامي - بل استرداد مصر نفسها. بيد أن إجماع بغداد لم يستطع أن يستمر، فالعرب كانوا شديدي الانقسام بين أنفسهم وشديدي التضعضع بسبب الاضطرابات الداخلية. إذ كانت لكل خضة عربية أسبابها المحلية، لكن الخضة الكبرى التي أُضيفَت إلى هذه

الخضات وفاقمتها، كانت السلام المنفصل مع إسرائيل. ولم يشعر بذلك أحد أكثر من حليف السادات زمن الحرب الذي أصبح عدوّه الأقسى.

فبسبب ما كان يواجهه من إرهاب وعصيان في الداخل، والتخبط الذي كان يعانيه بوصفه «شرطي سلام» في المستنقع اللبناني، كان نظام الرئيس الأسد نظاماً محاصراً. كذلك بث إسقاط شاه إيران وبروز أية الله الخميني موجات ذعر في سلسلة من الأنظمة العربية النفطية المجاورة، الحداثوية والتقليدية على حد سواء؛ وتعرّض آل سعود أنفسهم، في آخر القلاع الكبرى المؤيدة للغرب في الخليج، لهزة عنيفة حين نفّذ متعصبون دينيون في تشرين الثاني ١٩٧٩ حصاراً مثيراً لاثنين وعشرين يوماً في المسجد الحرام في مكة. وفي أيلول ١٩٨٠ اندلعت حرب الخليج فكانت بمثابة رصاصة الرحمة للحلف المعادي لمصر. فالعراق، العدو المهم المحتمل لإسرائيل، خرج عملياً من العالم العربي بعيد خروج مصر. وقد أوصل مؤتمر القمة الحادي عشر الذي انعقد في عمان في تشرين الثاني ١٩٨٠ العرب إلى مستوى جديد من الانقسام. فإلى جانب سورية وغيرها من الدول العربية «الراديكالية»، غابت «م.ت.ف.» التي كانت تمثّل المبرر الأساسي لانعقاد القمم العربية. وفي نهاية المطاف، وقع الرئيس السادات نفسه ضحية لذلك الإفلاس المعنوي والسياسي الذي ساهم فيه مساهمة كبرى من خلال محاولته الفرار منه. مات «بطل السلام» في احتفال بذكرى الحرب. ففي ٦ تشرين الأول ١٩٨١، وفيما كان يحضر العرض العسكري الفخم في الذكرى الثامنة لعبور الجيش المصري قناة السويس، أُطلِقت عليه النيران من مسافة قصيرة. وقد رأى مغتاله، الملازم الأول خالد الإسلامبولي، أنه كان يستحق الموت بوصفه «خائناً للإسلام».

كان السادات يرى بالطبع أن كامب دافيد كانت ستبقى ناقصة حتى اكتمال المرحلة الثانية من عنصريها، «إطار السلام في الشرق الأوسط»، بما يرضي العرب والفلسطينيين. وقد أصر على أن ذلك سيحصل بشرط أن يبدي الجميع النية الحسنة والتفكير المنطقي المطلوبين. لكنه كان يرفض بعناد أن يقر باحتمال عدم حصول ذلك. لذلك دخلت مصر في مفاوضات للحصول على المستحيل: الإدارة الذاتية الفلسطينية التي كانت كامب دافيد تمنعها، حتى فيما كانت تعرضها، وذلك بسبب تعقيداتها العجيبة. لذلك لم يَعجب أحد من أن الفلسطينيين، الذين كانت تُجرَى باسمهم المفاوضات، بقوا بعيداً، وكذلك الملك حسين، الذي دُعِي ليشارك بدلاً منهم إن دعت الحاجة. وهكذا تفاوض

الإسرائيليون والمصريون وحدهم في حضور الولايات المتحدة بصفتها «شريكتهم». وطالت المفاوضات، وتعثّرت، وانهارت، وانطلقت من جديد. ومر «اليوم المستهدف» لاكتمالها، يوم ٢٦ أيار ١٩٨٠، من دون تقدّم ملحوظ. وأخيراً، وخلال آخر أيام إدارة كارتر، انهارت تماماً، ولم تنطلق مجدداً بعد ذلك. ولم يعد بمقدور المصريين المحافظة على الوهم الذي كانت تقدمه المفاوضات ـ أن سلاماً «شاملاً» حقيقياً كان قيد التحضير. ولم يكترث بيغن حقاً.

وخلال السنتين التاليتين اتخذ بيغن، أو اقترح بوقار، قرارات حساسة خالفت، بروحيتها بالتأكيد وبلغتها أحياناً كثيرة، كل ما كانت تمثله كامب دافيد. ففي تموز ١٩٨٠ أقر الكنيست «قانوناً أساسياً» أعلن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وغير قابلة للتقسيم. وفي كانون الأول ١٩٨٠ ضم مرتفعات الجولان. ولدى إعادة تكليفه برئاسة الوزراء في صيف العام ١٩٨١، شكّل بيغن حكومة ائتلافية جديدة، أصدرت مرسوماً ينص على أنه في حال استنفدت الإدارة الذاتية الفلسطينية مدة السنوات الخمس المحددة لها سلفاً، فإن إسرائيل يمكنها إعلان سيادتها الكاملة على الضفة الغربية وغزة. في هذه الأثناء، وعلى الرغم من أن استيطان «يهودا والسامرة» واستعمارهما كانا دائماً جزءاً لا يتجزّأ من رسالة بيغن الصهيونية، فقد أصبحا ملحّين بشكل خاص لهدف واضح، بل مُعبَّر عنه بشكل أوضح من أي وقت مضى، ويتمثل في إفشال الإدارة الذاتية التي كان قد وافق على منحها لـ«عرب أرض إسرائيل».

لطالما كان «احتلال الأرض» المهمة المركزية للصهيونية، ووسيلة تحقيقه القضية المركزية في سياساتها. لذلك كان من الطبيعي، بعد حدث جلل من طراز كامب دافيد، أن يقوم جدال كبير حول «الإطار» الجديد ـ بحسب وصف حاييم وايزمن من قبل ـ المفترض ملؤه. وكان الجنرال أرييل شارون، بوصفه وزير الزراعة ورئيس اللجنة الحكومية للاستيطان في حكومة بيغن، في قلب هذا الجدال. لقد كانت الزراعة أبرز الاهتمامات بعد القتال في ذهن الرجل الذي كان أحد أبطال حرب العام ١٩٧٣. فقد كان يرى أن الأمرين كانا أمراً واحداً بالنسبة إلى القضية المركزية للصهيونية. وكان التواضع بعيداً عن آرائه حول الفرص التي وفّرتها معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية ولم يكن يبدي أي تحفّظ في تعبيره العلني عن هذه الآراء. فقد قال للرئيس كارتر إن نهاية الاستيطان الإسرائيلي في سيناء تدعو إلى الأسف.

لكنني قلت له إن مليون يهودي سيعيشون في يهودا والسامرة إلى جانب العرب. وقال كارتر: «حين يتحدث السيد شارون عن مليون يهودي في يهودا والسامرة، فهو يثير الغضب والمقاومة في صفوف العرب». وسارع أحد الوزراء الإسرائيليين للقول: «لسنا متأكدين على الإطلاق من أن العدد هناك سيصل إلى مليون». فقلت: «لسنا متأكدين؟ ربما سيقيم هناك مليونا يهودي. لن يأتوا كلهم دفعة واحدة. ليس بسرعة. الأمر يستغرق وقتاً. يستغرق سنوات. لكنه سيحصل. أستطيع أن أقول ذلك بكل تأكيد، سيدي الرئيس»[1].

ولم يكن ممكناً تفنيد مخططات شارون المبالغ فيها باعتبارها مجرد تعبير غير واقعي لاتجاه رومنطيقي جامح حملته الصهيونية في طياتها منذ البداية. فحرب العام ١٩٦٧ كانت قد أنتجت تفشياً مشابهاً من الأفكار الخيالية. لكن الخطاب بقي وقتذاك شيئاً، والسياسة الحكومية شيئاً آخر. لقد أثّر الخطاب في السياسة تأثيراً أكيداً، إلا أنه لم يحدّدها أو يشكّلها تماماً. لكن بعد إحدى عشرة سنة، تقلّصت المسافة كثيراً بين ما كان يقوله رجال مثل شارون من أنهم كانوا قادرين على فعله، وما باشروا في فعله في الواقع.

وكان للمستوطنين، أولئك الذين «احتلوا الأرض» في الواقع، تأثير دائم لا يتناسب مع حجمهم في السياسات الاستيطانية الرسمية للدولة. وقد ازداد هذا التأثير حتى - بل ولا سيما - حين كان المستوطنون يتصرفون بالاستقلال عن الدولة أو في تحدٍّ لها. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل متنام في ظل حزب العمل واتخذت أشكالاً جديدة وجريئة في ظل حزب «ليكود». ومع حلول العام ١٩٧٩ كانت «غوش إيمونيم»، أو «كتلة المؤمنين»، تلك الحركة غير الرسمية جداً، والشموس جداً، ولكن المصممة جداً، قد اغتصبت دور الريادة في استيطان الأراضي المحتلة. وكانت «غوش إيمونيم»، التي تأسست رسمياً في العام ١٩٧٤، قد انشقت كقوة منظمة عن «الحزب الديني القومي»، الشريك في الحكومات الائتلافية العمالية والليكودية معاً، وكانت تتألف بشكل خاص من شبان الحزب، الذين كانوا قد تلقوا مزيجاً متفجراً من التوسعية الجغرافية الصهيونية والتعاليم اليهودية الأرثوذكسية في مدارسهم الدينية. وكانوا شباناً مضمخين بنظرة إلى العالم كانت لا تقل في عقيدتها الداعية إلى تولي رجال الدين للسلطة السياسية عن المعتقدات الأصولية لآية الله الخميني أو الملازم الأول الإسلامبولي. وربما كان أكثر عقائدييها

المنفردين تأثيراً هو الحاخام تزفي يهودا كوك، الذي وصف أحد الصحافيين الإسرائيليين سياساته بأنها:

> ثابتة ومتطرفة وعنيدة ومتمحورة حول قضية واحدة: حق الشعب اليهودي في السيادة على كل قدم من أرض إسرائيل. السيادة المطلقة من دون قيود مفروضة. «فمن منظور السيادة القومية»، يقول، «إن البلد لنا»... وهو يرى أن شرق الأردن والجولان وبشم (منطقة جبل الدروز في سورية) كلها جزء من أرض إسرائيل... وقد عرّف هذا الحق في بيان علني كما يلي: «البلد كله لنا ـ لا توجد أرض عربية هنا، بل مجرد أراض يهودية، الأراضي الأبدية لآبائنا الأولين ـ وتخضع تلك الأرض، في حدودها التوراتية الأصلية، لسيادة الشعب اليهودي»[٢].

وعلى غرار المعتوهين الدينيين في أماكن أخرى، استطاع أعضاء «غوش إيمونيم» أن يكونوا عمليين وعنيدين ومنهجيين إلى حد بعيد في سعيهم إلى أهدافها السامية. ففي تحدٍّ حقيقي أو مفترض أحياناً لحكومة العمل، كانوا رواد السياسات الاستيطانية التي أصبحت مجازةً رسمياً في ظل «ليكود». كان العمل عموماً، في ممارسته للتدرج السري للأمر الواقع، قد قصر الاستيطان على المناطق الخالية إجمالاً من السكان في الضفة الغربية، ولا سيما ما يسمى «حزام ألون الأمني» الممتد على طول وادي الأردن، وكذلك الأمر في مرتفعات الجولان ـ مع وجوب الإشارة إلى أن عدد السكان كان قليلاً جداً في هذه المنطقة لأن معظمهم كانوا قد طُرِدوا في حرب العام ١٩٦٧. وأثار حزب العمل، عموماً أيضاً، «الأمن» حافزاً لهذه المرحلة الجديدة من التوسع الصهيوني. فهو لم يعزز الموضوع الأمني بالحق اليهودي التاريخي إلا في القدس وجوارها. وباستثناء مستوطنات كفار إتزيون بين بيت لحم والخليل، لم يُقِم الحزب مستوطنات كثيرة داخل المناطق المكتظة سكانياً والخصبة زراعياً في يهودا والسامرة. لكن أعضاء «غوش إيمونيم» وأسلافهم نجحوا في كسر هذا القيد في ثلاثة أمكنة ليس في غياب المشاركة من قبل بعض الوزراء والقادة العسكريين. ففي العام ١٩٧٢، وبعد اعتصام ملحمي استمر لأربع سنوات في فندق ثم في معسكر قريب للجيش، حصل الحاخام موشيه ليفينغر وأتباعه على اعتراف رسمي بما كان سيصبح مجمع كريات أربع السكني ـ الصناعي في ضاحية الخليل المقدسة عند اليهود في تلال يهودا عند الطرف الجنوبي للضفة الغربية. وقد شجع نجاح الحاخام عصابة أخرى من المتعصبين على بناء مستوطنة عوفرا في قلب

السامرة المكتظ بالسكان. وختاماً، وفي آذار ١٩٧٩، أي بعد وصول بيغن إلى السلطة، حقق أعضاء «غوش إيمونيم» أكثر انقلاباتهم إبهاراً عندما فازوا بالاعتراف الرسمي بمستوطنتهم ألون موريه المحاذية لنابلس. ومع هذا التطور سقطت آخر بقايا القيد الجغرافي. وتوحدت سياسات المتعصبين وسياسات الدولة في نواياها ومراميها.

وقد تلاقت سياسات الطرفين في شخص الجنرال شارون. ولا عجب ربما، في أنه كان يمضي مع أعضاء «غوش إيمونيم» أو مع محمييه السابقين في «الوحدة ١٠١» وقتاً أكبر من ذلك الذي كان يخصصه لزملائه الوزراء. وكان شارون يؤمن بأن الاستراتيجيات الصاعقة التي استخدمها سابقاً في ساحة المعركة يمكن تطبيقها على المشكلات السياسية والجغرافية والديموغرافية المعقدة في الضفة الغربية. كانت القوة هي الرد على كل شيء. وكانت المهارة والجرأة تعوّضان عن النقص في الموارد. وكان المتشددون الدينيون في «غوش إيمونيم»، بتعصّبهم الضيق الأفق، يمثلون في نظره قوات الصدم المناسبة في حملته الاستيطانية. كذلك، ومع حلول الثمانينيات، لم تعد الموارد تنقصهم مثل السابق. فقد وصفتهم «الجيروزاليم بوست» بـ «الفريق القوي المحترف والجيد التمويل»، وأصبحت أجورهم تساوي حوالى خمسة ملايين شيكل في العام. «أضف إلى ذلك «أمانة» [الإدارة المسؤولة عن حوالى ثلاثين مستوطنة في يهودا والسامرة وغزة]، وموظفيها، ومكاتبها، ومندوبيها في الخارج، والمطبوعات العالية التكلفة، فيتبين أن «غوش إيمونيم» أصبحت شركة تجارية كبيرة جداً»[٣]. وقد أسمى الناس أفراد الحركة «جيش شارون الخاص».

ولم يلبث المركز أن لحق بالأطراف، كما كانت الحال دائماً في إسرائيل. ففي تشرين الأول ١٩٧٨، أي بعد شهر فقط على كامب دافيد، كانت الإستراتيجيات الاستيطانية التي حملت لواءها «غوش إيمونيم» قد أصبحت في جزء أساسي منها مكرسة في بيان رسمي لـ «المنظمة الصهيونية العالمية» حمل اسم «المخطط التوجيهي لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرة». وكان البيان، الذي أصبح يُعرَف فيما بعد باسم «خطة دروبلز» نسبة إلى واضعه الأساسي، يؤكد بصراحة «أن الاستيطان في مختلف أنحاء أرض إسرائيل هو حقنا في أرض إسرائيل لأسباب تتعلق بالأمن والحق نفسه»[٤]. وفي أيلول ١٩٨٠، أي بعد سنتين تقريباً، أصدر دروبلز نسخة معدلة من خطته اعترف فيها بصراحة بالحالة الطارئة التي ترتّبت على كامب دافيد.

في ضوء المفاوضات الحالية حول مستقبل يهودا والسامرة، سيكون ضرورياً لنا

أن نخوض سباقاً مع الزمن... لذلك من المهم أن نؤكد اليوم، عن طريق الأفعال، أن الإدارة الذاتية لا ولن تنطبق على الأراضي بل على السكان العرب فقط. ويجب التعبير عن ذلك عن طريق إيجاد وقائع على الأرض. ولذلك يجب الاستيلاء فوراً على الأراضي الحكومية والأراضي الجرداء غير المزروعة في يهودا والسامرة... من أجل تخفيض خطر قيام دولة عربية إضافية في هذه الأراضي إلى حده الأدنى... ويجب ألا يكون هناك مجرد ظل من الشك حول نيتنا الاحتفاظ بيهودا والسامرة إلى الأبد[٥].

وكانت مناطق الاستيطان اليهودي الأخرى، كالجولان، لا تزال مهمة جداً، لأسباب أمنية أولاً، لكن هذه الأسباب كانت تحتل مكانة أدنى على سلم الأولويات حتى إشعار آخر. لقد توسع استيطان الجولان بسرعة وارتفع عدد المستوطنين من أقل من أربعة آلاف، أي الرقم الذي تحقق خلال عشر سنين من حكم حزب العمل، إلى حوالى سبعة آلاف خلال السنتين ونصف السنة من حكم «ليكود». ومن نافل القول أن بيغن تابع بعناد تهويد القدس. فخلال السنوات الخمس عشرة التي مضت على ضم بلدية القدس في العام ١٩٦٧، استوطن حوالى تسعين ألف يهودي في الأراضي والأملاك المستملكة من السكان العرب الأصليين، سواء في «الحي اليهودي» في المدينة القديمة أو في التلال المحيطة بها[٦]. لكن كل ذلك لم يشكّل سوى قلب المدينة الكبرى التي كان العمل جارياً لإقامتها. فقد بُدِئ بتنفيذ برنامج سريع لإحاطة القدس بمجموعة من المواقع المدينية من الشمال والجنوب والشرق كانت، على الرغم من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المدينة، تقع وراء ضواحيها القائمة في ذلك الوقت. وكان مقرراً متى استُكمِلت هذه المستوطنات المدينية، ولو بشكل مرحلي على الأقل، أن تُضَم، هي وكل الأراضي الواقعة بينها، إلى المدينة وبالتالي إلى إسرائيل[٧]. لكن الاندفاع الرئيسي لحملة الاستيطان الجديدة وُجِّه إلى حيث كان حتمياً أن يواجه المقاومة الأشد ـ من الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي ـ أي المناطق الداخلية في «يهودا والسامرة» اللتين كان سكانهما الثمانمائة ألف يمثلون آخر كتلة رئيسية من الفلسطينيين (من أصل ما مجمله حوالى أربعة ملايين) كانوا لا يزالون يعيشون في منازلهم ويحرثون أراضيهم.

لقد هدفت خطة دروبلز إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية في أقل وقت ممكن. أما العملية التي كان ذلك سيتم من خلالها فقامت بوضوح على التقنيات

التي كانت قد طُبّقت منذ العام ١٩٤٨ بحق البقايا المنظمة للمجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل الأساسية، فسلبتهم المزيد من أراضيهم وقراهم وفتتتهم جغرافياً وشلّتهم سياسياً وجعلتهم في حال من الاتكال الكلي على الاقتصاد اليهودي. «من الواجب متابعة تنظيم المستوطنات، ليس فقط حوالي مستوطنات الأقليات [كان هذا التعبير الأورويلي، المميز للأدبيات الصهيونية الرسمية، يهدف إلى توصيف الأغلبية العربية الطاغية في الأراضي المحتلة]، بل كذلك فيما بينها، وذلك بحسب سياسة الاستيطان المعتمدة في الجليل وسائر أجزاء البلد»[٨]. ولهذه الغاية استحضر المسؤولون الإداريون في الضفة الغربية جملة وسائل، كالقوة الوحشية والإكراه المادي، والعرقلة المادية والاقتصادية، وفوق كل شيء، الحيل القانونية المزيفة التي وصفناها في أجزاء سابقة من هذا الكتاب. لكن كان هناك فرق. ففي إسرائيل نفسها، تعاملت السلطات مع أراض كانت قد أفرغتها عملياً من سكانها، باستثناء أجزاء من الجليل، أما في الضفة الغربية، فتعاملت مع أراضٍ كان سكانها لا يزالون موجودين فيها.

في مواجهة هذا الوضع، أطلقت السلطات العنان لخدعة قانونية كانت قد تبوّأت مكاناً بارزاً في إسرائيل بعد العام ١٩٤٨. وكانت الخدعة تستند إلى طبيعة تملّك الأرض في فلسطين. فحين ظهرت إسرائيل إلى الوجود، افترضت تلقائياً (على الرغم من افتقار ذلك للشرعية الكاملة بحسب القانون الدولي)، بوصفها السلطة ذات السيادة المعلنة من طرفها في فلسطين، أنها ورثت كل الأراضي «الحكومية» التي خلّفتها سلطة الانتداب وراءها. وكان كل شيء يعتمد طبعاً على تحديد العام مقارنة بالخاص.

كانت ملكية الأراضي في ظل الحكم العثماني والبريطاني والأردني (باستثناء الأراضي القليلة جداً التي كانت تملكها الدولة بالفعل) تتوزع بين ثلاث فئات عريضة. وكانت الفئة الأولى، فئة «الملك»، تشمل الأملاك التي يستطيع أصحابها أن يبرزوا في شأنها سندات واضحة ومسجلة بالمفهوم الحديث. وقد مثلت هذه الأراضي نسبة صغيرة من إجمالي الأراضي. أما الفئة الثانية، الأكبر بما لا يُقاس، فكانت تُعرف باسم «الميري». وكانت هذه الأراضي تلك التي لا يستطيع أصحابها، وهم في العادة عائلات وقبائل وقرى كاملة، أن يبرزوا بشأنها سندات واضحة من هذا النوع، لكنها كانت تُعتبَر ملكهم مثل الأولى بسبب استغلالهم إياها للزراعة أو الرعي من جيل إلى جيل. وكانت الفئة الثالثة، فئة «الجفتلك»، تتمتع بالوضع نفسه مثل «الميري». والحق يقال، إن كلاً من

«الميري» و«الجفتلك» كانت «خاصة» بالقدر نفسه مثل «الملك» وقد اعتبرتها كذلك السلطات الحكومية المتعاقبة. لكن الوضع كان مناسباً تماماً لحيلة قانونية أوروبلية من النوع الذي كان الإسرائيليون قد لجأوا إليه كثيراً جداً في الماضي. وقد تكرّست هذه الحيلة في التأكيد الجازم لخطة دروبلز بأن «المستوطنات الجديدة ستُقام في الأراضي الحكومية فقط وليس في الأراضي المملوكة من العرب والمسجلة كما يجب». لذلك، وإلى جانب الخطة المادية للاستيطان والتنمية، سلّحت السلطات نفسها بآلية قانونية لكي تزيد إلى «أقصى حد» حجم الأراضي «الحكومية» التي يمكن استملاكها. وهذا ما حصل فعلاً. ففيما كان المستوطنون يأتون بجرافاتهم وأسلاكهم الشائكة ومنازلهم الجاهزة الصنع، أرسل البيروقراطيون إنذارات إلى مالكي الأراضي العرب بأن عليهم أن يبرزوا إثباتات على أن الأراضي ملكهم فعلاً - «الملك» المسجل كما يجب بالمعنى الحديث للكلمة - أو تكون الأراضي «حكومية» بالتالي، ملكاً لليهود الذين كانوا يستولون عليها مادياً. ولم يستطع العرب طبعاً، في الأغلبية العظمى من الحالات، إبراز الدليل، لكنهم إن حاولوا، كما فعلوا معظم الأحيان، فقد كانوا يواجهون سلسلة من الشروط الثانوية المصممة لإحباط محاولاتهم. وبما أن إسرائيل لم تكن قد ضمت رسمياً بعد الأراضي التي كانت قد «حررتها»، فقد استمرت في إدارتها بحسب القانون الأردني. لكن ذلك لم يكن أكثر من واجهة قانونية تحظى بالاحترام الدولي كان يمكن لإسرائيل أن تجري من ورائها أي تغيير قانوني يناسبها من نوع الأمر الواقع. فالسلطات العسكرية كانت تملك في تدبير انتقالي مفترض سلطة قانونية غير محدودة، يبدو من عدد الأوامر العسكرية الصادرة - ألف على الأقل - أنها استُخدِمت إلى حدها الأقصى. وطاول أحد «التعديلات» القانونية الأولى «استملاك الأراضي لأغراض عامة». ففي نسخته المعدلة، خلا القانون المعني تماماً من الضوابط المعقدة التي تضمن حماية الفرد كما كانت الحال سابقاً، وكانت السلطات العسكرية غير مسؤولة في خصوص تطبيقه إلا أمام نفسها. وبرزت وسيلة أخرى لـ«خلق» أراض حكومية إضافية، تمثّلت في مجرّد الإعلان عن أن قطعة أرض معينة «كانت» حكومية، ما كان يضع عبء إثبات العكس على المالكين العرب الذين كانوا يعرفون سلفاً أن قضيتهم خاسرة عملياً. وكذلك، وفي ظل مرسوم آخر، كانت الأرض التي «لا يطالب بها أحد» تُعتبَر أرضاً حكومية. وعمدت إسرائيل ختاماً إلى استملاك الأراضي لإنشاء الطرق العريضة جداً والمصممة لربط كل مستوطنة بكافة المستوطنات الأخرى في شبكة معقدة من «الطرق السريعة» المقرر بناؤها[٩]. وقد وفرت هذه الأنظمة الجديدة، المساندة لأنظمة أقدم منها، فرصاً للاستيلاء على الأراضي

بوتيرة دفعت حتى «هآرتس»، أبرز الصحف الإسرائيلية، إلى تسميتها بـ«السلب والنهب»، فيما قال قاض متقاعد في المحكمة العليا إن ما كان يفعله الإسرائيليون كان «سرقة بأبشع الطرق»[١٠].

من الصعب كما هو واضح أن يحدد المرء في أي وقت من الأوقات مقدار ما تم دمجه من الضفة الغربية في الفئة «الحكومية»، أي المملوكة في الواقع من قبل اليهود، والموضوعة بالتالي خارج نطاق الإدارة الذاتية الفلسطينية. لكن من المؤكد أن عملية التهويد شهدت في ظل «ليكود» تغييراً نوعياً وكمياً ما كان كثيرون ليعتبروه ممكناً حين أُميط اللثام عن خطة دروبلز لأول مرة. بل إن أحد المعلقين اندفع إلى وصف الخطة بـ«الجنون الديموغرافي»[١١]. وكانت الخطة في نسختها الأولى للعام ١٩٧٨ قد دعت إلى بناء ست وأربعين مستوطنة جديدة لستة عشر ألف عائلة وتوسيع المستوطنات القائمة من خلال إضافة أحد عشر ألف عائلة ـ كل ذلك خلال خمس سنوات ـ ولم تقل تكلفة ذلك عن أربعة وخمسين مليار جنيه إسرائيلي (حوالى سبعة مليارات دولار أميركي)، مقارنة بـ ٢,٦ مليار جنيه كان حزب العمل قد أنفقها في الأراضي المحتلة كلها بين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٦[١٢]. وقد نفذ الإسرائيليون المنسيون في أحزمة البؤس احتجاجات لا طائل تحتها ضد التحويل الفاضح للموارد الذي كانوا هم ـ بعد العرب أنفسهم ـ ضحاياه الرئيسية. وفي نسختها الثانية والأكثر طموحاً للعام ١٩٨٠، رفعت خطة دروبلز هدفها للسنوات الخمس التالية إلى عدد إجمالي من السكان يراوح بين مائة وعشرين ألفاً ومائة وخمسين ألف نسمة. ربما بدا ذلك ضرباً من «الجنون الديموغرافي»، لكن في ظل التأثير المشترك لـ«غوش إيمونيم» وحكومة «ليكود» وتهديد الإدارة الذاتية، ارتفع عدد اليهود القاطنين في الضفة الغربية (باستثناء القدس) من حوالى ثلاثة آلاف في العام ١٩٧٧ إلى حوالى خمسة وعشرين ألفاً في أواسط العام ١٩٨١، وكذلك ارتفع عدد المستوطنات من حوالى خمس وعشرين، معظمها في «حزام ألون الأمني»، إلى خمس وثمانين، معظمها في المرتفعات المركزية الكثيفة السكان في «يهودا والسامرة».

ولم تكن أي خدعة معيبة في نظر أعضاء فريق بيغن ـ شارون في سباقهم مع الزمن. وكانت إحدى الخدع الأخيرة أبعد ما تكون عن الأخلاق الرائدة للمستوطنين الصهاينة المبكرين الذين تميزوا بحياتهم الجماعية وكرامة عملهم، أو حتى عن التعصب الديني لأعضاء «غوش إيمونيم» الذين كانوا ورثتهم الروحيين على الرغم من اختلافهم عنهم

ـقائدياً. ففي «المؤتمر اليهودي العالمي» في كانون الأول ١٩٨٢ أُعلِن أن عدد السكان لإسرائيليين في الضفة الغربية سيتضاعف إلى خمسين ألفاً خلال ثلاثة أشهر. وكانت ـذه الزيادة الكبيرة والمفاجئة ستصبح ممكنة بفضل قرب اكتمال ستة آلاف شقة في ـقارات سكنية على مسافة يسهل قطعها من تل أبيب وغيرها من المدن الإسرائيلية. كان الرقم المتوقع كبيراً، لكنه لم يكن فيه مبالغة جامحة، فالاتجاه الذي كان يمثله كان حقيقياً بشكل كاف. شهدت الصفة الإجمالية لتنمية الأراضي في الضفة الغربية استيطانها في السنتين السابقتين تغيراً ملحوظاً. ففي ظل السياسة الاقتصادية القائمة على ـدم تدخل الدولة في عهد بيغن، كان القطاع الخاص يشهد ازدهاراً لم يعرفه قبلاً، تشجع مقاولوه على مساندة الجهود الدينية الطابع لـ«غوش إيمونيم» الهادفة إلى «بناء» سرائيل الكبرى. وصودرت أراضٍ «حكومية» من قبل الجيش لتباع للمقاولين التواقين لربح لقاء خمسة في المائة فقط من سعرها الحقيقي[١٣]. وتمكنت العائلات العادية من طبقة المتوسطة من شراء «بيت الأحلام» في البلد لقاء ثلث سعر مثيله داخل حدود ـعام ١٩٦٧ أو حتى ربعه. وفي نيسان ١٩٨٣ تجمعت حشود تائقة في مركز جتماعات في تل أبيب حيث كانت ثماني عشرة شركة بناء خاصة تعلن عن وجود لاف الفيلات الجديدة، كان بعضها معداً للبيع في «يهودا والسامرة». وكان بعضها رتبط عبر كومبيوتر خاص بالمصارف ومحلات السوبرماركت القريبة. لقد كان الوضع ختلفاً جداً عن المراكز الاستيطانية المعزولة والبسيطة التابعة لـ «غوش إيمونيم». بل إن ـركة أميركية وصل بها الأمر إلى حد أنها عرضت شحن أكواخ خشبية فارهة كاملة باشرة من الولايات المتحدة[١٤].

مع الوتيرة الحالية للبناء، قد يصل عدد الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية إلى مائة ف مع حلول العام ١٩٨٦[١٥].

كن مهما كان حجم الضرر الذي قد يلحقه هؤلاء بطرق أخرى، فهم لن يضروا كثيراً أغلبية العربية الساحقة. وهذا ربما يبرر عمل قسم الاستيطان في «المنظمة اليهودية عالمية» على مخطط آخر بعيد الأمد قد يجعل عدد السكان اليهود في الضفة الغربية ساوي عدد العرب خلال ثلاثين سنة[١٦]. هل هو خيال أم نية واقعية؟ علينا أن ننتظر. كن السياسة الاستيطانية الرسمية، أقله في الوقت الحاضر، لا تسعى إلى التفوق عددياً لمى العرب لمجرد الاستيلاء على أراضيهم. فبحسب بعض الإحصائيات، باتت إسرائيل

تسيطر بمعاييرها الخاصة على خمسة وخمسين إلى ستين في المائة من الضفة الغربية[١٧].

والواضح أن من يستطيع الاستيلاء على هذا القدر يستطيع الاستيلاء على الكل. والواقع أن تقريراً صادراً عن وزارة الدفاع يقر بهذه النية. فبحسب حساباتها الخاصة، لا ترى الوزارة أي أرض يملكها الفلسطينيون حقاً. فمن أصل الدونمات الخمسة ملايين التي تتألف منها الضفة الغربية، أي مجرد تسع عشرة في المائة من فلسطين الأساسية، لا يمكن للعرب أن يبرزوا سندات مسجلة وواضحة إلا في ما يتعلق بمائتي ألف دونم[١٨]. ومع حلول الوقت الذي يكون فيه أحد خلفاء بيغن قد بات مستعداً لضم الضفة الغربية، فلن يجد صعوبة في إثبات أن اليهود يملكونها كلها، أقله بحسب معاييره. لكن ما مصير الثمانمائة ألف فلسطيني الذين لم يعودوا يملكونها لكنهم على الرغم من ذلك لا يزالون يسكنونها؟

انتقام المنشقين

كان لدى «غوش إيمونيم» جواب على هذا السؤال أيضاً. فبعد أن تمكنت من فرض سياستها المتعلقة باستيطان الأراضي، المقدمة المنطقية لطرد السكان، لماذا لا تتمكن في نهاية المطاف من فرض هذا الطرد؟ فأعضاؤها كانوا على الرغم من كل شيء أناساً عمليين جداً. وفي مقالة بعنوان «السياسة الواقعية لحكمائنا»، نشرها قسم الإعلام في الحركة، جادل إسرائيل إلداد أن الفلسطينيين كانوا يواجهون المعضلة نفسها التي واجهها الكنعانيون في الماضي. وأشار إلى أن الخيار الذي كان هو نفسه يفضل أن يختاروه ـ أي أن يتركوا موطنهم الأصلي ـ لم يكن جديداً بأي شكل على الصهيونية السياسية: «لقد اقترح ذلك إسرائيل زنغويل في العام ١٩٢٠، وقدّمه البريطانيون في تقرير بيل للعام ١٩٣٧، وكذلك فعل أفراهام شارون وأفراهام شتيرن في الأربعينيات. وقد رفض الصهيونيون الرسميون الخطة لاعتبارات أخلاقية (لم تكن تتعلق بالأخلاقيات اليهودية بل كانت نتيجة للتحرر اللبرالي». وبحسب إلداد، كانت «الأخلاقيات اليهودية» تمنع طرد الناس إلا في حال الحرب، لذلك كان العمل الأفضل يتمثل في التسبب بهجرة واسعة النطاق من خلال خلق معاناة اقتصادية في الضفة الغربية وغزة. وكان أعضاء «غوش إيمونيم» العاديون يجهرون بآراء مماثلة في كل المستوطنات التي أقامتها الحركة. فقد أكد إلياكيم هايتزني من كريات أربع «أن الحاجة لا تدعو إلى إلقاء قنابل في حي القصبة أو إلى طرد العرب. لكن ما من مشكلة في جعل حياتهم صعبة على أمل أن يهاجروا»[١٩].

وفي عوفرا في السامرة قالت راشيل كوهين، في تنويع على القول المأثور لرئيسة الوزراء الراحلة غولدا مائير: «على الرغم من كل شيء، لا يوجد شعب فلسطيني. لقد اخترعناهم نحن، لكنهم غير موجودين»[٢٠]. والواقع أن التمييز الاقتصادي بحق السكان العرب في الضفة الغربية، على الرغم من أنه لم يلبِّ التوقعات المتطرفة لـ «غوش إيمونيم»، كان من الأمور المتعمدة منذ زمن طويل، وكان صارخاً ومنظماً، ويزداد باستمرار سوءاً على سوء. وقد هاجر أكثر من مائة ألف شخص من الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧[٢١]. لكن طرد السكان لم يكن قط سياسة رسمية. بل إن بيغن وشارون قالا في الواقع إنه غير ضروري. فقد كانت الأراضي تتسع للعرب واليهود معاً. وقد أكد شارون «أن الاستيلاء على الأرض العربية لا يزيد الاحتكاك مع السكان العرب، بل سيمنع مثل هذا الاحتكاك في المستقبل»[٢٢]. لكن بما أن الصهيونيين الرسميين تغاضوا في الماضي عن إجراءات الأمر الواقع التي كان «المنشقون» مسؤولين عنها بشكل رئيسي، فهم يستطيعون تكرار ذلك، ولا سيما أن «المنشقين» السابقين أصبحوا في سدة المسؤولية، فيما أصبح المسؤولون السابقون، أو خلفاؤهم العقائديون، في صفوف المعارضة. لقد كان الأمر نوعاً من الانتقام التاريخي. فقد رفضت «إرغون» و«شتيرن» بعد «حرب الاستقلال» اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تركت بأيدي اليهود ثلاثة أرباع الضفة الغربية «فقط» (إذا أغفلنا ذكر الضفة الشرقية لنهر الأردن التي كانت «إرغون» ترغب فيها، كما أصبحت حال «غوش إيمونيم» فيما بعد)[٢٣]. وقد قرر بن غوريون، كما رأينا، أن على الدولة الجديدة أن تحافظ على احتكارها للقوة مهما كان الثمن، فيما حُلَّت المنظمات المنشقة من دون رحمة. أما بعد أن أصبح بيغن رئيساً للوزراء وتولى العضو السابق في «شتيرن»، إسحق شامير، رئاسة الكنيست ثم وزارة الخارجية، فلم يكونا، هما وغيرهما من زملائهما الذين يشاطرونهما تفكيرهما، مستعدين، أو حتى قادرين نفسياً، على لجم المنشقين التابعين لهم الذين لم يكونوا أكثر تطرفاً منهم بكثير.

كانت «غوش إيمونيم»، كما كان معلوماً، تتمتع بالدعم الشخصي لكلٍّ من بيغن وشارون ورئيس الأركان، الجنرال رفائيل إيتان[٢٤]. وكانت مهمة أعضائها الرئيسية الدفاع عن حدود البلد، لذلك كانوا مسلحين، كما ذكر شارون، بكل شيء يحتاجون إليه في هذا الإطار، بما في ذلك «الأسلحة المتقدمة المضادة للدبابات»[٢٥]. وجرى في الوقت نفسه استيعاب المستوطنين في نظام الحرس وكانت لهم سلطة حراسة مناطقهم.

لقد بقي الجيش العمود الفقري للعمليات الأمنية، لكن المستوطنين كانوا يقررون مسار هذه العمليات. ففي الخليل، كما في أماكن أخرى كثيرة، كان أعضاء «غوش إيمونيم» جزءاً لا يتجزأ من شبكة الجيش الأمنية. فقد كانوا يتجولون في الشوارع بسلاحهم. وكانت منطقة رام الله تخضع بشكل رئيسي لحراسة مستوطني عوفرا القريبة. وقد ذكر مسؤول أمني أنهم «أفضل الجنود لهذه المهمة» إذ كانوا شديدي الانضباط، والأهم أنهم كانوا موفوري الحماسة. فهم «لا يتهاونون في إقامة الحواجز أو في عمليات التفتيش». وكانوا شديدي الثقة بالتغطية التي يحظون بها في الدوائر العليا بحيث إنهم رفضوا طلباً من حاكم رام الله بأن يسلّموا السلاح الذي كان قد أُعطِي لهم[٢٦]. وبنظر رئيس الأركان، «ما من داعٍ للقلق» فيما لو تحوّل المستوطنون إلى جيش خاص. وقد ردد كلماته رفائيل إيتانُ آخر، كان يعمل مستشاراً لرئيس الوزراء لشؤون «الحرب على الإرهاب». وقد رأى الأخير:

> أن على كل إسرائيلي يدخل الأراضي، بما في ذلك مدينة القدس القديمة، أن يحمل أسلحة ويعرف كيف يستخدمها. فأنا أعتقد أن مزيداً من المدنيين الإسرائيليين يجب أن يؤذن لهم أن يحملوا أسلحة كل الوقت. قد يرى البعض أن مثل هذه الظروف قد تُستغَل لتحقيق أسوأ الأهداف. لكنني أجيب: إن مئات ألوف البنادق موجودة بين أيدي عناصر الجيش والشرطة وأعضاء القطاع المدني الإسرائيلي. لذلك لن تغير إضافة آلاف عدة من الأسلحة الوضع إلى الأحسن أو الأسوأ في ذلك الإطار[٢٧].

لكن المستوطنين، بعدما جرى تسليحهم وتشجيعهم، لم يكتفوا بتطبيق القانون، بل راحوا يخالفونه بشكل متزايد. وقد جرى ذلك في دورة من العنف والعنف المضاد، والقمع والمقاومة. ومع أن المقاومة لم تتوقّف منذ العام ١٩٦٧، فقد ازدادت مع بروز «ليكود» وتنبّه الفلسطينيين إلى أن هدف بيغن كان يتمثل في حرمانهم، ليس فقط من حق تقرير المصير والاستقلال الوطني، بل كذلك من القاعدة الجغرافية التي يجب أن يقوم عليها هذا الاستقلال. وهكذا أصبح الصراع على الأرض العنوان الرئيسي للصدامات شبه اليومية بين المحتل والخاضع للاحتلال. فقد أثارت اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية اضطرابات واسعة النطاق في الضفة الغربية. وقد قُتِل خلالها متظاهران شابان في حلحول. ومع أن القتلة كانوا مستوطنين، لا جنوداً، فقد جرى إقفال الملف.

لكن حين قُتِل جندي ـ مستوطن من كريات أربع في الوقت نفسه تقريباً في رد على أعمال من الاستفزاز الصارخ والاستيلاء على الأراضي، وُضِعت مدينة الخليل كلها في ظل منع قاس للتجول لثلاثة عشر يوماً، لكن المستوطنين لم يعتبروا ذلك كافياً. فالمطلوب، برأيهم، كان استخدام «القبضة الحديدية» التي كان الجنرال شارون قد استخدمها لسحق المقاومة في غزة في العام ١٩٧٠. وطالبوا بما أسموه «رداً صهيونياً» مناسباً يتمثل في انتقالهم إلى قلب المدينة نفسها. وكان معنى ذلك واضحاً كفاية. فقد كتب الصحافي أمنون كبليوك من الخليل أثناء منع التجول يقول:

> تجلس هناك وتسمع قصصاً لا تنتهي عن استفزازات المستوطنين وصلفهم وقسوتهم. فهم يستهدفون الأماكن المقدسة، مثل الحرم الإبراهيمي. وهم يدنسون القرآن، ويعطّلون مكبرات الصوت في المسجد، ويستفزون أحياناً المصلين هناك بشكل علني[٢٨].

غير أن الحكومة الإسرائيلية، فيما كانت تخلي آخر السكان العرب من «الحي اليهودي» المرمم في القدس، أجازت «الرد الصهيوني» الذي تمثل ببناء مدرستين في قلب الخليل. وقد اعتبر بعض وزراء الحكومة الخطوة «غير مجدية» و«خاطئة»، فيما استنكرتها المعارضة بوصفها خضوعاً جديداً لـ «مناورات مجموعة من المهووسين»، وشبهها رؤساء البلديات العرب بـ «وضع عود كبريت في برميل بارود».

وهذا ما تبيّن أنه الصواب. ففي ٢ أيار ١٩٨٠، وفي أسوأ حادثة من نوعها منذ العام ١٩٦٧، ألقى ثلاثة أو أربعة فلسطينيين قنابل يدوية باتجاه حشد من حوالى مائة مصلٍّ يهودي وأطلقوا عليهم النيران فيما كانوا عائدين من قبر إبراهيم. وكان من بين القتلى الستة إيلي هازيف، العضو في «رابطة الدفاع اليهودية» المتشددة، بزعامة الحاخام مائير كاهان، المهاجر من الولايات المتحدة والجندي السابق في فيتنام. وكان هازيف، الملقب بـ «الذئب»، يرى «أن العربي الجيد هو العربي الميت»، لكنه لم يحظ بفرصة توجيه البندقية من طراز «إم ـ ١٦» التي كان يحملها على كتفه يوم لقي مصرعه. وقد حضر عدة آلاف من المدنيين مأتمه في قلب الخليل. وحمل كثير منهم بنادق آلية أطلقوا نيرانها في الهواء فيما كانوا يعبرون الشوارع الخالية. أما قرب المدفن، وبعد أن أطلق عدد من الجنود نيران بنادقهم في طلقات وداعية وألقى رئيس الأركان وأبرز حاخامات البلاد نظراتهم الأخيرة، صاح مهاجر سوفياتي يحمل بندقية نصف آلية من طراز «عوزي»: «الانتقام، الانتقام».

وبعد شهر، وتحديداً في ٢ حزيران، راح ثلاثة رؤساء بلديات عرب ضحايا لأعمال إرهابية معقّدة جداً ومتزامنة، طاولت أربع مدن عربية. فقد أصيب بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، بجروح جراء انفجار قنبلة لدى دخوله سيارته، ففقد رجليه الاثنتين من فوق الركبتين. وفقد كريم خلاّف، رئيس بلدية رام الله، جزءاً من إحدى قدميه في انفجار مماثل. أما إبراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، فقد نجا بعد أن أعلمته الحكومة العسكرية بوجوب البقاء في منزله. وجُرِح في الوقت نفسه سبعة من العرب حين انفجرت قنبلة يدوية إسرائيلية الصنع في قلب الخليل. وقد اعتُبِر رؤساء البلديات الثلاثة أكثر الأعضاء «تطرفاً» في «لجنة الإرشاد الوطني» المقرّبة من «م.ت.ف.» والتي تشكّلت لمواجهة «الإدارة الذاتية» التي كانت مقررة للفلسطينيين في اتفاقيات كامب دافيد. ورد مستوطنو الضفة الغربية بمظاهر ابتهاج علنية. وأعلن المشاركون في صلاة أقيمت تكريماً لذكرى الستة الذين قضوا قبل شهر أن ما حصل لم يكن انتقاماً كافياً. فقد قال الحاخام موشيه ليفينغر، الزعيم الروحي لكريات أربع، إنه بات يشعر بـ «أمان أكبر» وعبّر عن «تفهّم لدوافع الرجال المنفّذين». أما يوسي فاينر، أمين سر كريات أربع، فقال إنه لا يشعر بالحزن. وقال مستوطن آخر: «يا لها من خسارة» في إشارة إلى انفجار القنبلة اليدوية في قلب الخليل. «إن إلقاء المتفجرات في حي القصبة في الخليل والتسبب بجرح سبعة من العرب فقط أمر يدعو للخجل. فلو انفجرت القنبلة كما كان مخططاً لها، لأصابت العشرات وربما المئات منهم»[٢٩]. وقال الحاخام مائير كاهان إن كل ما كان يعرفه عن محاولات الاغتيال كان عبارة عن «انتقام نفذه يهود طيبون وقادرون مقابل دم اليهود الطيبين الذي أُهرِق في الخليل». وقال إن المنفذين كانوا «محترفين جداً». لقد قاموا «بعمل جيد جداً... وما أن يغادر العرب البلد حتى تتراجع متاعبهم. فهذه الأرض لا تتسع إلا لأمة واحدة. وكل من يظن أن اليهود والعرب يمكن أن يتعايشوا يكون مخبولاً»[٣٠].

لقد استنكر بيغن الهجمات الإرهابية بوصفها جرائم من النوع الأخطر ووعد بإجراء تحقيق شامل. لكن ذلك لم يحصل. وبدلاً من أن يفرض منع تجول في وكر من أوكار «غوش إيمونيم» مثل كريات أربع، أرسلت الحكومة الجيش ليحمي الصلاة التي أقامتها. وصدرت توبيخات رسمية بسبب الاستنتاجات المتعلقة بالهوية الوطنية للإرهابيين؛ بل قيل تكراراً إن العمل ربما كان من تنفيذ «م.ت.ف.» نفسها. ولم تجر اعتقالات، ولم تُتَّخذ إجراءات ضد المنظمات المتطرفة، ولم تُطرَح أسئلة في الأوساط التي كان من

المفترض أن يبدأ فيها تحقيق جدي، أي بين رؤساء البلديات أنفسهم، وعائلاتهم، وأصدقائهم، وزملائهم. وخلال بضعة أسابيع ذكر صحافي إسرائيلي بارز، كان في الوقت نفسه ضابط احتياط ذا صلات استخباراتية جيدة، أن رئيس جهاز الأمن العام، «شين بيت»، استقال لأن رئيس الوزراء كان يعرقل بشكل منهجي طلبه لوضع «غوش إيمونيم» تحت مراقبة خاصة[٣١].

كانت الصدامات العنيفة بين العرب واليهود أمراً حسناً بنظر «غوش إيمونيم». فقد أكد رئيس الحركة، حنان فرات، أن هذه الصدامات، «ستؤدي إلى طرد العرب كلّهم لأنها تثبت أن الطرفين لا يمكن أن يتعايشا»[٣٢]. وكان المستوطنون، أفراداً وجماعات، يتعمّدون السعي إلى خلق الظروف التي ستخرج العرب، إما تدريجياً أو دفعة واحدة. وقد حذر أهارون ياريف، المدير السابق للاستخبارات العسكرية، من أن بعض الناس «يأملون باستغلال حرب ما لطرد سبعمائة إلى ثمانمائة ألف... تُقال أمور في هذا الإطار وتُحضَّر الوسائل»[٣٣].

كان كل مستوطن جديد إذاً قطعة ديناميت إضافية، في شخصه وفي كونه عاملاً إضافياً في القوة التي كان يعدّها المنشقون داخل إسرائيل نفسها. فبفضل المكانة الأساسية التي لطالما تبوّأها مفهوم «احتلال الأرض» في النظرية والممارسة الصهيونيين، تمكّن العاملون على تحقيق هذا المفهوم من فرض تأثير لا يتناسب مع قوتهم الفعلية على جميع الآخرين. وإن كان المستوطنون قد مالوا دائماً إلى المزاج العسكري، فقد مضى أعضاء «غوش إيمونيم» أبعد من أسلافهم في عدم الاعتراف، حيث يجب، بسلطة مؤسسات الدولة والمحاكم والبرلمان باسم السلطة الإلهية التي كانوا هم رسلها. فقد أعلن آتٍ جديد من الاتحاد السوفياتي من خلال التلفزيون أن «إسرائيل الكبرى مفضّلة على الديموقراطية وقوانينها. فحين يمنعون استيطان أرض إسرائيل، من الواجب إقامة ديكتاتورية». وحين أمرت المحكمة العليا بوقف مؤقت للنشاط الاستيطاني في إلون موريه قرب نابلس، استنكرت «غوش إيمونيم» الخطوة باعتبارها «أداة في أيدي الإرهابيين»[٣٤]. لكن احتمال الصدام بين الدولة والمنشقين راح يتضاءل مع تزايد تأثير المتطرفين داخل المؤسسة الحاكمة على قراراتها. فداخل هذه المؤسسة، كان الجيش يفرض نفسه بشكل متنام على القطاع المدني. وأصبح رئيس الأركان، الجنرال إيتان، يتمتع بسلطة سياسية أكبر مقارنة بأيٍّ من أسلافه. فقد كان لا يخفي احتقاره للسياسيين. وقد أعلنت مجموعة من الضباط رسمياً

أن العسكر «يملكون سلطة معنوية أكبر ويحملون عبئاً نوعياً أكبر مقارنة بالمدنيين». وقد اقترح الجنرال الاحتياطي بيني بيليد، أحد القادة السابقين لسلاح الجو، حل الكنيست وإحلال بنية سياسية تقوم على الشريعة التوراتية محله. وقد شارك الكثير من المدنيين الضباط اليأس من الديموقراطية. فقد بيّن استطلاع للرأي أن أربعين في المائة من الشعب كانوا يعتبرون عمل الكنيست ناقصاً، وستة وستين في المائة يوافقون على «أن حل مشكلات إسرائيل يستوجب تغييراً كاملاً للنظام السياسي في البلد وإقامة نظام قوي من القادة الذين لن يعتمدوا على الأحزاب»[٣٥].

وبدأت المخاوف تكبر من اتساع دائرة الأفكار من هذا النوع ومن أن يؤدي وجود جيش سري، لم يكن سرياً تماماً، يعمل على تعزيزها إلى حرب بين اليهود أنفسهم. فقد كتب يهودا ليطاني، المعلق في «هآرتس»، يقول:

> يعرف أريل شارون عما يتحدث حين يحذر من حرب أهلية. فمستوطنو الضفة الغربية يشكلون وحدات عسكرية... وسيعطلون أي خطوة سياسية باتجاه تقديم تنازلات للعرب، وحتى تطبيق خطة «ليكود» للإدارة الذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن المستوطنين ومؤيديهم يخططون لمكافحة هذه التطورات بكل الوسائل. وستشكّل مخازن الأسلحة الخاصة بهم والمملوءة جيداً في الضفة الغربية عوناً كبيراً لهم في نضالهم[٣٦].

لكن هل كان المنشقون الجدد ليضعوا اليهود في مواجهة اليهود؟ لم يكن ذلك مستحيلاً، مثلما اقترح بعض الإسرائيليين، مشيرين إلى أن اليمين المتطرّف كان لا يزال يسعى إلى الانتقام لإغراق سفينة السلاح «ألتالينا» التابعة لـ «إرغون». وكان أتباعه يعتبرون من يوافق من اليهود على تفتيت إسرائيل الكبرى أسوأ من العرب أنفسهم. وكان سفاحو «ليكود» قد اعتادوا مهاجمة «الخونة» بالعتلات والكرابيج والشفرات. وطاولت تهديدات هاتفية بالقتل صحافيين ومحامين وأعضاء في البرلمان وناشطين في مجال حقوق الإنسان. وجرى تحذير أولاد من أن أهلهم سيُقتلون إن لم يتوقفوا عن دعم الفلسطينيين. وقد أظهرت طريقة تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين اليهود أنها لم تكن تحترمهم أكثر بكثير مقارنة بالعرب[٣٧]. وتوقّع نائب رئيس الوزراء ييغال يادين أن عودة العمل إلى السلطة ستجعل قيام حرب أهلية أمراً محتملاً بالفعل. وبذلك أكد في

الواقع لليمين المتطرف أن تهديده للدولة وسلطة القانون كان يؤتي ثماره، فالقوة الرادعة لهذا التهديد كانت تجعل المؤسسات تفضل عدم التعرّض لامتحان من أي نوع[٣٨]. والواقع أن عودة بيغن إلى السلطة في الانتخابات العامة في حزيران ١٩٨١ أنقذت البلاد مؤقتاً من فتنة داخلية إضافية. وكانت كل عملية انتخابية تشهد تحولاً لمزيد من اليهود السفارديين المتحدرين من أصول شرقية إلى «ليكود»، بل إن الانتخابات الأخيرة بيّنت أن اثنين من كل ثلاثة ناخبين لـ «ليكود» كانا من صفوفهم، فيما كان اليهود الأشكينازيون ذوو الأصول الأوروبية يشكّلون سبعين في المائة من القاعدة الانتخابية للعمل[٣٩]. وقد عمدت الحكومة الائتلافية الجديدة التي شكّلها بيغن، على الرغم من طغيان العنصر الأشكينازي على تركيبتها، إلى الترويج بشكل صارخ أكثر لقوى التطرّف والتعصب الديني المتنامية. وقد تمثّل ذلك بشكل رئيسي داخل الحكومة عن طريق ترقية الجنرال أرييل شارون إلى منصب وزير الدفاع الذي كان يشتهيه منذ زمن.

مناحم ملسون والإدارة المدنية والروابط القروية

اعتبر بيغن انتصاره الانتخابي الثاني «انتداباً من الشعب للحفاظ على أرض إسرائيل بأكملها». كانت بعض الأحزاب في ائتلافه الحاكم، مثل «الحزب الديني القومي»، عراب «غوش إيمونيم»، قد فقدت بعض المقاعد، لكن السبب كان أن غيرها، الأكثر تطرّفاً منها، قد حقق مكاسب على حسابها. وكان من بين الأحزاب المتقدمة، مثلاً، حزب «تحيا» (التجديد) المشكّل حديثاً، الذي فاز بثلاثة مقاعد. وكان «تحيا»، الغارق في قومية أسطورية تشترك في نواحٍ كثيرة مع الفاشية الأوروبية الكلاسيكية، يدعو إلى إلغاء اتفاقية السلام مع مصر وضم الأراضي المحتلة كلها. وكان يدعو إلى حل بسيط لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين: «إفراغ المخيمات كلها وإبعاد اللاجئين جميعهم إلى المملكة العربية السعودية والدول المنتجة للنفط التي تعاني نقصاً ملحّاً على صعيد القوة البشرية». وكان رئيسه، البروفسور يوفال نعمان، يرى أن الجيش الإسرائيلي أبدى «تساهلاً كبيراً» في حرب العام ١٩٧٣ لأنه فشل في استغلال الفرصة «لكي يفرغ قطاع غزة من سكانه الفلسطينيين [أربعمائة وخمسون ألفاً] للمرة الأولى والأخيرة»[٤٠]. وشاب تشكيل حكومة بيغن الجديدة الكثير من المماحكات غير اللائقة. لكن معظم مخاوفه وهواجسه لم يترتّب على التنازلات التي اضطر إلى تقديمها للأحزاب الدينية الأقلوية بل عن ترقية الجنرال أريئيل شارون، صقر الصقور، إلى منصب وزير الدفاع. لقد وجد نفسه مضطراً أخيراً إلى اتخاذ هذه الخطوة. فمنذ استقالة عازر وايزمن، البعيد كل البعد عن أن يكون

من الحمائم، بدا واضحاً لخمسة عشر شهراً أن شارون كان يطمح علناً لخلافته. لكن بدلاً من أن يرضيه، عمد بيغن، الذي لم يكن عسكرياً على الرغم من ماضيه الإرهابي، إلى تولي المنصب بنفسه. وكان وايزمن قد كتب يقول عن شارون: «في ظروف الحرب، أتبعه عبر النار والطوفان». لكنه كان بنظر الجميع، باستثناء بعض المحاسيب الأوفياء في المؤسسة العسكرية، طموحاً إلى درجة جنون العظمة، ومحتقِراً لأي رأي باستثناء رأيه، وانتهازياً، وكاذباً، وبذيء اللسان. وقد كتب المراسل العسكري في «الجيروزاليم بوست» يقول عنه: «لم يتعرّض أي شخص في أي وقت مضى قِبل هذا العدد الكبير من الناس وبهذه القسوة الكبيرة لتهمة الخلو الكامل من الولاء والتكرّس بهذا الشكل لمستقبله الخاص»[٤١]. وجرى على ألسنة الناس الوصف التالي للجنرال المتبجح البالغ من العمر ثلاثة وخمسين عاماً «إنه حرب تبحث عن مكان تشتعل فيه». لذلك كان وضع رجل من هذا النوع على رأس أقوى آلة عسكرية في الشرق الأوسط وإحدى أقواها في العالم يحمل بوضوح أوخم العواقب الممكنة. وكان لتردد بيغن أسباب أخرى. فحين سُئِل يوماً عن سبب تأخيره كل تلك المدة لقراره نقل شارون من وزارة الزراعة إلى وزارة الدفاع، أجاب بيغن أن شارون لم يكن ليتردد كثيراً في إرسال الدبابات لتطوّق مكتب رئيس الوزراء. وقد كتب وايزمن في مذكراته أن كلام بيغن جرى نفيه لاحقاً، لكن النفي كان فارغاً إلى حد كبير. «فقد كان بيغن يؤمن حقاً أن شارون قادر عل القيام بخطوة من هذا النوع»[٤٢]. لقد كان شارون خطراً جلياً وداهماً على ما ظل الأميركيون يسمونه بحب «الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط».

أما بالنسبة إلى «غوش إيمونيم» و«المنشقين»، الذين كان بعضهم قد اكتشف أن بيغن نفسه كان ليناً أكثر من اللازم، فقد كان شارون الهبة الإلهية التي كانوا ينتظرونها، أو «الرجل القوي» الذي سيتعامل مع «العدو الداخلي» ويستعيد شرف الأمة. ولم يكن يخفي ذلك: فقد كان يؤمن بالرأي القائل «إن الدولة فوق كل اعتبار» وإن الأمن فوق الدستور (الذي لم يكن موجوداً بعد)[٤٣]. وقد قال شارون أمام الكنيست: «يعاني بلدنا حال ضعف وتدمير ذاتي، أو مناخاً انتحارياً يصعب تحديد أسبابه. وليس الخطر الحقيقي في وضعنا الاقتصادي أو العسكري، بل في الافتقار إلى الأهداف والقيم القومية»[٤٤]. وتابع: «إن الأعداء الأخطر ليسوا أعضاء «غوش إيمونيم»، الرواد الحقيقيين الذين أتمنى وجود المزيد منهم؛ إن العدو الحقيقي هو خضوعنا للأجنبي، هو كراهية الذات التي تغذونها من دون توانٍ، هو الدوافع المريضة التي تغذي هذه الكراهية. تريدوننا أن نتحوّل

جميعاً إلى لا شيء، لكنّكم لن تنجحوا». وقد ردت النائبة شولاميت ألوني، داعية الحريات المدنية، قائلة: «هكذا يصل جميع الفاشيين إلى السلطة»(٤٥).

ولم يكن أمام عرب الأراضي المحتلة أن يتوقّعوا سوى تفاقم معاناتهم من الرجل الذي كان قد نُحّي عن قيادة قطاع غزة في العام ١٩٧٠ لأن سياسة «التهدئة» التي اتبعها هناك كانت وحشية لدرجة لم يستطع أن يتحمّلها حتى أقسى الجنود في البلد(٤٦). وبحسب أحد الجنرالات المتقاعدين، كان يمكن لشارون أن يحاول تقليص عدد السكان في الضفة الغربية وغزة «عبر تدابير مختلفة لن يفوقها الطرد بالقوة أو المجازر العلنية»(٤٧).

لكن بعد وقت قصير من تولّي الحكومة الجديدة السلطة رسمياً أعلن وزير دفاعها الجديد سلسلة تدابير كانت تهدف إلى تخفيف القبضة الثقيلة للحكم العسكري في الأراضي المحتلة. فلم يعد يحق للجنود دخول المدارس والجامعات خلال التظاهرات، وخُفِّض عدد الحواجز، وأُوقِفت «العقوبات الجماعية»، ومُنِعت الاعتقالات لأسباب واهية. أي أن السلطات العسكرية، كما قيل بشكل غير رسمي، كانت ستمتنع عن كل الأعمال «المهينة» أو «المذلة» بحق السكان المحليين(٤٨).

أما مصر الرئيس السادات، التائقة لأي أمر يثبت أن الجهود التي بذلتها في سبيل الفلسطينيين بدأت تثمر أخيراً، فرحّبت بهذا الاهتمام المفاجئ بمصلحة هؤلاء - الصادر عن آخر شخص كان يُتوقّع منه ذلك. لكن الفلسطينيين ردوا بالتشكيك بالأمر، إن لم نقل بالسخرية منه، منذ البداية. وسرعان ما تبين أنهم كانوا على صواب. فالإسرائيليون، بعد أن فشلوا في الموافقة على نمط من أنماط الإدارة الذاتية كان يمكن أن يحظى بموافقة السادات المجامل باستمرار، ولو لم يحظ بموافقة الملك حسين وسائر الدول العربية أو الفلسطينيين أنفسهم، قرروا ببساطة أن يفرضوا نظاماً جديداً خاصاً بهم. فحتى الجنرال شارون نفسه كان يفضل وجود «غطاء» فلسطيني معين. لكن الطريقة التي اتبعها كانت تتميز بالاستهتار - طريقة الجزرة والعصا. وجرى تقسيم الفلسطينيين إلى أخيار وأشرار: فمن يعارض منهم خططه بغض النظر عن مقدار معارضته، كان سيُعاقَب ويُغرّم، أما من خضع منهم فسيفوز بمكافأة مناسبة.

وقد عُرِضت الأسس النظرية لهذه السياسة الجديدة بتطويل أكاديمي في مقالة بعنوان

«كيفية صنع السلام مع الفلسطينيين»، ظهرت في «كومنتري»، الشهرية اليهودية الأميركية المرموقة، قبل ثلاثة أشهر من بدء شارون بتنفيذها[٤٩]. وكان واضعها مناحم ملسون، أستاذ الأدب العربي ورئيس «معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية» في الجامعة العبرية في القدس. وكان كذلك عقيداً في الجيش الإسرائيلي عمل منذ العام ١٩٧٦ مستشاراً للشؤون العربية في الحكومة العسكرية.

وتقول المقالة في عرضها، إن المعارضة العربية والفلسطينية لكامب دافيد وفشل المحادثات حول «الإدارة الذاتية» لا علاقة لهما بالسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، على عكس ما كانت الصحافة الغربية تقوله في «تبرير مفضل» لديها. وإن الموقعين الثلاثة على كامب دافيد كانوا قد توقّعوا جدياً العثور على فلسطينيين مستعدين للانضمام إلى المحادثات، فهم لم يصدّقوا أن «رفض «م.ت.ف.» لاتفاقيات كامب دافيد» لم يكن «رداً على تفسير محدد لخطة الإدارة الذاتية أو سياسة حكومة بيغن». لقد كان «قاطعاً ومعبراً عن سلوك سياسي ثابت يرفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة سيدة». والواقع أن «م.ت.ف.» كانت قد «تمكنت من بسط سيطرة سياسية على الضفة الغربية وغزة في وقت كانت هذه المناطق تخضع فيه للسيطرة العسكرية والإدارية لإسرائيل». لذلك كانت الانتخابات البلدية للعام ١٩٧٦ نصراً ساحقاً لـ «م.ت.ف.». وكانت حكومة العمل قد رحّبت في الوقت نفسه بالنتيجة، بغض النظر عن كراهتها، باعتبارها انتصاراً للديموقراطية الإسرائيلية. لكن ذلك لم يكن صحيحاً بنظر ملسون. فالدعاية التي أطلقتها «م.ت.ف.» أفضت إلى الانتخاب الكثيف لرجال المنظمة. إذ إن الانتخابات كانت قد حصلت بعد «حملة مركّزة قادتها إذاعات المنظمة في سورية ولبنان ودعت فيها الناس للتصويت بكثافة للمرشحين الداعمين لـ «م.ت.ف.»». وكانت «اضطرابات جدية في المدن الرئيسية في الضفة الغربية» قد حُرّكت «للإثبات أمام الناس أن «م.ت.ف.» كانت تسيطر على الشوارع». وبعد ذلك، حصل ضغط «مزدوج»، تمثّل في «شراء المحسوبيات بالمال» من ناحية، و«الإرهاب والتخويف الماديين» من الناحية الأخرى، ما مكّن «م.ت.ف.» من أن تحقق «ما كانت وسائل الإعلام قد وصفته بـ «الدعم الشعبي الإجماعي»».

لكن ـ وهنا بيت القصيد ـ «لم يكن الوضع غير قابل للاجتناب وليس هو اليوم غير قابل للإلغاء».

> لتحقيق تقدم نحو تسوية سلمية، يجب على المرء أن يخلق ظروفاً يتمكّن فيها المعتدلون في الأراضي أن يعبّروا عن آرائهم علناً... ويمكن للمرء أن يتوصّل إلى اتفاقية مع المستعدين للعمل من ضمن ضرورات الواقع وضوابطه وللقبول بالنتائج السياسية. إن أناساً من هذا النوع... المستعدين لحل وسط، هم بحاجة لدعم معنوي وسياسي في مواجهة المتطرفين.

وكانت الطريقة الوحيدة لمساعدة المعتدلين تتمثل في «تحرير سكان الأراضي من قبضة «م.ت.ف.». ويجب أن يتم ذلك على يد إسرائيل، بدعم وتعاون من الولايات المتحدة. وخلال العام المقبل... سيكون على إسرائيل أن تنهمك في حملة سياسية مستمرة ضد نفوذ «م.ت.ف.» في الأراضي».

في ١ تشرين الثاني أقام الجنرال شارون «إدارة مدنية» حديثة في الضفة الغربية وغزة، ووضع البروفسور ملسون على رأسها. لكن الإدارة الجديدة، على الرغم من أنها كانت مسؤولة رسمياً عن الحكومة العسكرية، فهي لم تستطع أن تتخلّص منها. فقد احتفظ الجيش بالسيطرة الكاملة على القضايا الأمنية، لكن المدنيين حلّوا محلّ العسكريين في مناصب مختلفة، ولا سيما في مجالات الصحة والتربية والزراعة. وكان الهدف، بحسب ما عمّم المسؤولون، يتمثل في إظهار «النية الحسنة» والتأسيس لـ «مناخ من الثقة» ومن «التعاون مع السكان المحليين».

وقد رفض أهل الأراضي المحتلة فوراً التدابير الجديدة التي استنكرها رؤساء بلدياتهم، ممثلوهم المنتخبون، بوصفها محطة جديدة على طريق الضم الكامل الذي لم تكن حكومة بيغن تخفي نواياها بشأنه والذي سيأتي عاجلاً أم آجلاً. ورأوا فيها كذلك بداية لتحقيق سياسة شارون الهادفة إلى خلق قيادة دمية بديلة قد توفر «الغطاء» الفلسطيني لكل مخططاته. ورفض رؤساء البلديات الاعتراف بسلطة ملسون وإدارته الجديدة. وسرعان ما تفجرت الإضرابات والتظاهرات في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة. وكان الرد عليها بالتدابير المعتادة: تدمير المنازل، منع التجول، عمليات التفتيش، إقفال جامعة بيرزيت، اعتقالات، قيود على تحركات الوجهاء، حظر صحيفة «الفجر»، إلخ. لم تعمّر سياسات شارون اللبرالية الجديدة طويلاً. ففي ٩ تشرين الثاني وعد بـ«عقاب مثالي» لكل مثيري الشغب، ومع حلول ٢٠ تشرين الثاني وصفت صحيفة «دافار» سياسات وزير

الدفاع بـ«الأكثر وحشية وعنفاً» منذ بداية الاحتلال(٥٠).

وعلى الرغم من هذه المعارضة، تابع ملسون تنفيذ الإستراتيجية التي كان قد وضعها في مقالته في «كومنتري». فقد سعى إلى تعزيز مواقع «المعتدلين» المتوقع لهم، إن توفرت لهم الحماية من إرهاب «م.ت.ف.»، أن يتولوا الزعامة الطبيعية للمجتمع الفلسطيني، ويلعبوا أي دور سياسي أو إداري كان يريده لهم. ولتحقيق هذا الهدف، عمد إلى تطوير وتوسيع لتجربة في الاستغلال الاستعماري كان قد وضعها موضع التنفيذ لأول مرة في العام ١٩٧٨ بوصفه مستشاراً للحكومة العسكرية. فقد رأى أن وجود سبعين في المائة من السكان في القرى كان يستتبع إعطاءهم دوراً أكبر في إدارة الشؤون من الثلاثين في المائة الذين كانوا يعيشون في المدن. فقد كان استغلال القرويين المحافظين والبسطاء والرعويين أسهل منه في ما يخص سكان المدن. لذلك اختار منطقة الخليل، أكثر مناطق الضفة الغربية محافظة، ليقيم أول رابطة قروية. وترأس الرابطة مصطفى دودين الذي لم يكن يحظى بكثير من الاحترام في منطقته وبأي احترام على الإطلاق تقريباً في الضفة الغربية ككل. لقد كان خادماً مطيعاً للملك حسين، فعمل لفترة وجيزة وزير حكومة - خلال أيلول الأسود ١٩٧٠ حين قصمت قوات الملك ظهر قوات المقاتلين في الأردن. وكانت محكمة أردنية قد حكمت غيابياً بالسجن خمس سنوات على شقيقه لسرقته أموالاً بلدية. وكان من المعروف أن السلطات الإسرائيلية كانت منذ العام ١٩٦٧ تحرم السكان من الأموال والخدمات، وتغدقها بدلاً من ذلك على مستوطناتها اليهودية غير الشرعية، لكن إذا كان مقدراً للروابط القروية أن تصل إلى مكان ما، كان لا بد لإسرائيل من أن تقدم لها حوافز مادية. وهكذا، وبعد أن كانت السلطات العسكرية قبل العام ١٩٧٨ قد صرفت ثلاثة آلاف دولار أميركي فقط على نحو من خمس وسبعين قرية في منطقة الخليل، رفعت المبلغ إلى مليوني دولار أميركي كرمى لدودين. وخلال سعيها لإبراز دودين، زعزعت السلطات بلدية الخليل. لقد كان سكان الضفة الغربية بحاجة لترخيص لكل شيء - من تركيب خط هاتفي إلى عبور جسر الأردن - وقد أُفهِم الناس بوضوح أنهم إن لجأوا إلى دودين فلن يكون لهم فقط حظ أوفر بكثير في الحصول على خدمات عادية من هذا النوع، بل سينالون كذلك خدمات خاصة. فقد كان البرنامج العربي في التلفزيون الإسرائيلي يعرض مشاهد لحاكم الخليل أو أي شخص مهم آخر وهو يناول شيكاً لمحميّهم الذي كان بدوره يجيّره إلى زعيم من زعماء القرى من اختياره.

أصبح محتماً قيام روابط قروية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وقد وصف أوري أفنيري، رئيس تحرير الأسبوعية الناشطة، «هاعولام هازيه»، الوضع كما يلي:

> خذ شخصاً محلياً بارزاً طموحاً، لا يلاقي احتراماً في قريته، وستجده مستعداً لأن يبيع نفسه للشيطان لقاء السلطة ـ وهؤلاء هم عموماً أناس بدائيون، لا يستطيعون القراءة والكتابة... ثم أعط هذا الحاكم المحلي حظوتك، أي احتمال الحصول على مال سهل والاستبداد بواسطته بأعداء عائلته، على أمل أن يثير ذلك حسد جيرانه فيسارعوا إلى تملّقه بدورهم. لكن كلمة «معتدلين» كلمة جميلة. فالمقصود حقاً هو «متزلفون»، أي أناس مستعدون لإذلال أنفسهم أمام سادتهم الإسرائيليين... لكن من المستحيل رشوة شعب بأكمله[٥١].

وفجأة قامت رابطة قروية في منطقة بيت لحم. وكان رئيسها، بشارة قمصية، غير معروف هناك عملياً؛ لقد ظهر على التلفزيون ورحّب بتدمير منازل عربية[٥٢]. وقامت رابطة أخرى في منطقة رام الله، لكن رئيسها يوسف الخطيب وابنه قُتِلا في كمين. لذلك قرر شارون في بداية كانون الأول تسليح الروابط لكي تتمكّن من الدفاع عن نفسها بمواجهة «الانتقام الإرهابي». والواقع أنها كانت في الأصل مسلّحة قليلاً، لكنها أصبحت قادرة بعد قرار شارون على استخدام حراس شخصيين، مدربين في إسرائيل، والحصول على أجهزة اتصال وسيارات جيب. وهكذا راح أزلام سلطة القمع يطوفون الضفة الغربية ببنادق «عوزي» نصف الآلية. ولم يتورّعوا أحياناً عن المشاركة في الحواجز الطيارة التي كان أعضاء «غوش إيمونيم» يقيمونها. «وهكذا»، علّق أوري أفنيري: «يتم تحويل الضفة الغربية إلى لبنان صغير»[٥٣]. لكن كل ذلك لم يجدِ نفعاً. فقد تلقّت الروابط ضربة قاسية جديدة حين أعلنت الحكومة الأردنية بوقار في ٩ آذار ١٩٨٢ أن الذين لا يتخلون عن أعمالهم مع الروابط سيخضعون للمحاكمة وقد يواجهون الإعدام بتهمة «الخيانة». وكان كثير من أعضاء الروابط من رجال الملك في أزمنة سابقة، فدب الذعر في قلوبهم بسبب القرار الأردني. ومع أن مصطفى دودين تحدّث عبر الإذاعة الإسرائيلية حيث دعا سيده السابق، الملك حسين، إلى الكف عن هذه الألعاب «الصبيانية» وحذّر كل العملاء الأردنيين من «أننا سننتقم منهم حين نرى ذلك مناسباً»، فقد قدّم أعضاء الروابط استقالاتهم بأعداد غفيرة[٥٤]. وحذّر شارون الأردنيين من أنهم لو نفّذوا تهديداتهم، فإن إسرائيل «ستعاملهم مثلما تعامل الإرهابيين»، لكن كلما ازداد

دعم الإسرائيليين لأعضاء الروابط، ازداد ظهورهم بمظهر «العملاء» و«الخونة» في أعين الناس[٥٥].

وبلغت الحملة على القيادة الفلسطينية الحقيقية ذروتها في آذار ونيسان ١٩٨٢ عشية الانسحاب النهائي من سيناء. ففي ١٩ آذار، أقال ملسون رئيس بلدية البيرة، إبراهيم الطويل، الذي كان قد نجا من محاولة لاغتياله بتفجير سيارته قبل سنتين، مع مجلسه البلدي بأكمله. وكانت ذريعته أن الطويل، المقاطع للإدارة المدنية، كان قد رفض لقاءه لمناقشة قضايا مدينته. وقد أشعلت الإقالة إضراباً عاماً.

وبعد أسبوع، أرسل ملسون سيارات مصفحة إلى نابلس ورام الله، بعد نَقل رئيسي بلديتيهما، بسام الشكعة الفاقد لرجليه وكريم خلاّف، إلى مقر عسكري فجراً وإبلاغهما أنهما قد أُقيلا بدورهما. وبحسب ناطق عسكري، كانا قد رفضا أيضاً التعاون مع الإدارة المدنية و«حرّضا» السكان على «الثورة».

وما لبثت الحملة أن اتّسمت بمزيد من العنف. فهذا «النضال» ضد مؤيدي «م.ت.ف.» في الأراضي المحتلة، كما أعلن ملسون، كان «أهم معركة سياسيّة منذ قيام إسرائيل». ولم يكن نضال إسرائيل وحدها، بل نضال «الشعب اليهودي كله». لقد كانت عشرة مجالس بلدية من أصل خمسة وعشرين تخضع لـ «م.ت.ف.» التي كانت تنتهج هي و«عملاؤها» في يهودا والسامرة سلوكاً «غير أخلاقي» و«شريراً» و«شيطانياً». وما أن «يتحرر» العرب من نفوذ «متطرفي» «م.ت.ف.» حتى يسارع «عدد كبير» منهم إلى طلب «الحل السياسي» على قاعدة كامب دافيد التي كانت المنظمة تقاومها بشدة. لقد كان السلام مع «العرب الفلسطينيين» ممكناً[٥٦]. أما «م.ت.ف.» فكانت قد قررت «منذ زمن طويل»، كما ذكر وزير العدل، إثارة المشكلات في رد «على النفوذ المتنامي للروابط القروية». وبرأي وزير الخارجية، إسحق شامير، كانت «م.ت.ف.» قد «خططت للانتفاضة حتى أصغر تفاصيلها». وكان مقرراً، كما قال، أن تندلع فور اكتمال الانسحاب من سيناء وبالتزامن مع مبادرة أميركية جديدة لإحياء المحادثات حول «الإدارة الذاتية»[٥٧].

كان معظم سكان الأراضي المحتلة يعتبرون حقاً «م.ت.ف.» «الممثل الشرعي الوحيد»

لهم. فقد كانت الرمز الذي كانوا يتعلّقون به. وكان عرفات ورجاله سيسعدون بإدارة النفوذ العملاني المباشر الذي كانت الحكومة الإسرائيلية تعزوه إليهم. لكنهم لم يفعلوا ذلك، كما لم يشاؤوا أن يبدوا بذلك المظهر آنذاك. لقد ادعوا ادعاءات كبرى في الماضي، لكنهم، ولأسباب تكتيكية، وجدوا أنفسهم يقللون من أهميتهم. فقد قال عرفات إنه لم يكن «يدير» الاضطرابات، ووصف «وزير خارجيته»، فاروق القدومي، ما يحدث بـ «شبه مفاجأة لقيادتنا»[٥٨]. لقد كانت الاضطرابات الأخطر بما لا يُقاس خلال خمس عشرة سنة من الاحتلال. وكانت اضطرابات مماثلة في كل من السنوات الثلاث السابقة قد أفضت إلى ما مجمله خمسة قتلى تقريباً وحوالى خمسة عشر جريحاً. لكن هذه المرة، وخلال ستة أسابيع، قُتِل عشرون شخصاً تقريباً، بعضهم في ظروف مريعة، وجُرِح حوالى ثلاثمائة. وكان ما يجري يشبه علاقة من طرف واحد. فقد أكد الجنرال أوري أور، قائد الضفة الغربية، «عدم وجود انتفاضة، بل مجرد رمي للحجارة»[٥٩]. وهذا ما كان يحصل في الواقع: الحجارة بمواجهة البنادق. فيوماً بعد يوم، كان الشبان غير المسلحين بأي شيء قاتل غير الحجارة والنقافات يخرجون في تظاهرات احتجاجية ليواجهوا زخات كثيفة من الرصاص المفترض أنه يُطلَق فوق رؤوسهم وإذا به يصيبهم في أذرعتهم وصدورهم. ولم تكن الأعمال الوحشية تنجم عن مبالغات غير مقصودة من جنود متوترين. فقد شجعهم الجنرال إيتان نفسه في أوامر مكتوبة وصفتها صحيفة «هآرتس» البارزة بـ «المذهلة» و«غير القانونية بشكل واضح». واعتبرت «هآرتس» أمراً يسمح للمستوطنين اليهود بإطلاق النار من دون إنذار وبشكل عشوائي تطوراً مثيراً للقلق الشديد[٦٠].

وكانت شرُّ الأمور موجةُ الاغتيالات الغامضة التي رافقت الاضطرابات. ففي ١٩ آذار وُجِدت جثة شاب عربي قرب مستوطنة محاذية لرام الله. وانصبّت الشكوك على المستوطنين ودعا النائب اليساري في الكنيست، يوسي ساريد، إلى إجراء تحقيق، مشيراً إلى أن مرتكبي الجرائم ضد العرب لا يُعتقَلون، مثلما كانت الحال مع الهجمات الإرهابية ضد رؤساء البلديات العرب. وفي مستند سُلِّم إلى الهيئات الدبلوماسية، ادعى رئيس بلدية رام الله أن المستوطنين كانوا قد عذّبوا ضحيتهم لثلاثة أيام قبل أن يطلقوا رصاصة على رأسه. وبعد بضعة أيام، وفي رد على موجة من موجات رمي الحجارة، خرج مستوطنو كريات أربع وأطلقوا النار على قروي يبلغ السابعة عشرة من العمر. وفي نيسان، وُجِدت جثتان لشابين فلسطينيين آخرين في الحقول، وكان أحدهما مقطوع

الرأس والثاني مقطوعاً كله إلى نصفين. وفي أيار، عُثِر على جثة مشوّهة جديدة، وأطلِقت النيران على فتاة من قبل مدنيين كانوا في سيارة عابرة(٦١).

وظهرت الحقيقة بعد سنة: لقد كان المستوطنون يرتكبون فعلاً جرائم النهب والتخريب والاعتداء والقتل بمباركة من أعلى السلطات في البلد. كان هذا باختصار، نتيجة التحقيق الرسمي الذي أجرته نائبة المدعي العام يهوديت كارب حول «الروابط الأهلية» اليهودية في الأراضي المحتلة. وفي نيسان ١٩٨٣ استقالت كارب من رئاسة لجنة التحقيق احتجاجاً على إهمال رؤسائها لتقريرها وتجاوزهم عن توصياته. ولم يُنشَر التقرير قط، لكن الصحافة الإسرائيلية ذكرت أنه وثّق «وجود نظامين للعدالة، واحد لليهود والثاني للعرب» في الأراضي المحتلة. وهكذا أصبح «الإرهاب اليهودي»، كما أسمته الشرطة علناً، وباءً كانت كل دائرة مسؤولة، افتراضاً أو فعلاً، شريكة فيه. لقد أمرهم قادتهم بعدم التعاون مع الشرطة. فقد ذكر ضابط رفيع في الشرطة، مشيراً إلى الضفة الغربية، «يسود بين اليهود هناك موقف يتلخص بـ«لم نرَ شراً، لم نسمع شراً، لم نقل شراً» في خصوص الروابط الأهلية اليهودية». وقد شمل ذلك الحكومة العسكرية، أي الحكام الفعليين للضفة الغربية، الذين «كانوا مستعدين لأن يفرضوا كل أنواع العقوبات الجماعية بحق العرب... لكنهم شجعوا اليهود في نشاطاتهم كلها». وشمل الحكومة نفسها، و«الأعضاء الكبار» في ائتلاف بيغن الحاكم، وأعضاء البرلمان. فقد قال ضابط رفيع في الشرطة: «طالما أن الأمر يحدث في الأراضي، فهم يتدخلون بواسطة الجيش» الذي «يلغي» التحقيق. «فأحدهم يتصل ويقول: «لهذا الفتى قلب يهودي طيب، يجب ألا تزعجوه»، فتتراجع الحكومة العسكرية، وتجرنا معها إلى الوراء». وفي الكنيست، اتهمت شولاميت ألوني، داعية الحريات المدنية، شارون بتقديم حمايته الشخصية خلال أربع سنوات لـ «القتلة والمخربين الإسرائيليين». وقالت صحيفة «دافار» إن عرب الأراضي المحتلة لم يكونوا حتى مواطنين من الدرجة الثانية؛ لقد كانوا «مواطنين من الدرجة الخامسة تقريباً... فالمواطنون من الدرجة الأولى هم سكان الأراضي من اليهود، الذين يمكنهم أن يرتكبوا أي جريمة تقريباً أينما كانوا وينجوا بفعلتهم طالما أن الضحايا من العرب»(٦٢). لقد بدأت الحملة تعطي عكس النتائج المرجوة. فلم يتقدم أي «معتدل» لإدارة شؤون الفلسطينيين أو للتفاوض على مستقبل الأراضي المحتلة. وكان من غير المجدي، كما ذكرت الإذاعة الإسرائيلية، تعيين عضو في الروابط القروية محل إبراهيم الطويل بعد إقالته، فـ«ما من أحد يرغب في التعاون معه». ووجدت الإدارة المدنية نفسها

تدير المجالس البلدية بنفسها، فتأتي ببضعة موظفين إلى مكاتبهم كل يوم في سيارات عسكرية. أما في ما يخص «الإدارة الذاتية»، فقد ذكر مصطفى دودين للإذاعة الإسرائيلية أن روابط القرى لا يمكنها أن تشارك في تأسيسها: «إذا لم يستطع قادة عالميون أن يتوصلوا إلى حل، فمن أنا لأفاخر بالقيام بذلك؟»[٦٣]. وإذا كان ملسون قد حقق شيئاً، فقد كان خلاف ما كان قد سعى إليه: لقد وحّد الفلسطينيين جميعهم في احتجاج يائس على الاحتلال. وسخر إسرائيليون بارزون من فكرة قيام «م.ت.ف.» بالتحريض. واتهم خمسة وعشرون عضواً في الحكومة العسكرية الإدارة الجديدة بزعزعة كل ما كانوا قد حققوه. ورأى زعيم المعارضة العمالية، شمعون بيريز، أن هذه الإدارة كانت ترمي السكان كلهم «بين ذراعي «م.ت.ف.»». وقال إداري سابق في الأراضي المحتلة: «نحن نخلق وضعاً لن يبقى فيه معتدلون نتحدث معهم»[٦٤]. وما لبثت «القبضة الحديدية» للجنرال شارون أن سحقت الاضطرابات. لكن مع ابتعاد «الحل السياسي» أكثر من ذي قبل، آن الأوان لتوجيه ضربة إلى قلب «السرطان»، أي «م.ت.ف.» نفسها، في ملجئها اللبناني الأخير. وفي ٢٦ نيسان، أكملت إسرائيل انسحابها الأخير من سيناء. وخلال الأسابيع السابقة، كان ثلاثة آلاف محازب في حركة «إيقاف الانسحاب» قد تمترسوا في مدينة ياميت الساحلية وغيرها من المستوطنات على التراب المصري لـ«مقاومة» التخلي عنهم. وعمد أتباع الحاخام مائير كاهان، بعدما حصنوا أنفسهم في طابق تحت الأرض، إلى التهديد بانتحار جماعي. لكنهم ما لبثوا أن غادروا وهم يبصقون على الجنود العشرين ألفاً الذين جاؤوا لإخلائهم ويصيحون بالشتائم في وجوههم من دون إراقة دماء، ثم سوّت الجرافات المستوطنات برمال الصحراء. ومن بين جميع الناس، قاد بيغن وشارون، عملية تدنيس لأحد البنود الأساسية في الإيمان الصهيوني: إن الأرض التي يستوطنها يهود أرض سيتمسكون بها إلى الأبد. لكن ما أن حققا سلاماً كاملاً ونهائياً على جبهتهما الجنوبية حتى شنا حرباً على الجبهة الشمالية.

الهوامش

(١) **Maariv**, 23 March 1979.

(٢) Shaham, David, **Yediot Aharonot** supplement, 13 April 1979, cited in Donald S. Will, 'Zionist Settlement Policy', **Journal of palestine Studies**, Beirut, Vol. XI, No. 3, 1979, p. 40.

(٣) **Jerusalem Post**, 25 March 1983.

(٤) Bulletin 9 - 10, United Nations Special Unit on Palestinian Rights, September - October 1979, p. 8.

(٥) United Nations Document A/36/341, 23 June 1981.

(٦) Abu - Lughod, Janet, 'Israeli Settlements in Occupied Arab Lands: Conquest to Colony', **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. XI. No. 2, 1982, PP. 25 - 7 see also **Gun and Olive Branch**, pp. 229 - 41.

(٧) Ibid.

(٨) Bulletin, op. cit.

(٩) Abu - Lughod, op. cit., pp. 45 - 8.

(١٠) Will, op. cit., Citin **Haaretz**, 23 March 1981.

(١١) Harris, William Wilson, 'Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan Gaza - Sinai, 1967 - 80' New York and Chichester: Research Studies Press, a division of John Wiley and Sons, 1980 cited in Abu - Lughod, op. cit., p. 37.

(١٢) See Merip Report, No. 59, 1977, cited in Abu -Lughod, ibid., p. 43.

(١٣) **The Times**, 11 April 1983.

(١٤) Ibid.

(١٥) **Jerusalem post**, 10 September 1982.

(١٦) **The Times**, 11 April 1983.

(١٧) See **Jerusalem Post**, 10 September 1982, **International Herald Tribune**, 2 October 1982. **Middle East International**, 10 December 1982.

(١٨) **Israel and Palestine Monthly Review**, No. 79, cited in Abu - Lughod, op. cit., p. 49.

(١٩) **Hamakar** (official **Gush Emunim** Bulletin), cited in **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. X, No. 1, 1980, p. 151.

(٢٠) **Jerusalem, Post**, International edition, 8 - 14 June 1980.

(٢١) **Jerusalem Post**, 10 September 1982.

(٢٢) **Maariv**, cited in **International Herald Tribune**, 26 January 1981.

(٢٣) **Jerusalem Post**, 25 March 1983.

(٢٤) See Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique**, June 1980; also **Le Monde**, 19 June 1980.

(٢٥) See **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. X, No. 4, p. 139.

(٢٦) **Haaretz**, 16 May 1981, See **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. XI, No. 3, P. 48.

(٢٧) **Maariv**, 18 September 1979, see ibid.
(٢٨) **Al - Hamishmar**, 8 February 1980.
(٢٩) **Davar**, 6 June 1980, See **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. X, No. 1 p. 147.
(٣٠) **International Herald Tribune**, 3, 4 June 1980.
(٣١) See **Middle East International**, 15 August 1980.
(٣٢) Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique**, June 1980.
(٣٣) **Al -Hamishmar**, 16 May 1980, **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. XI, No. 3 p. 52.
(٣٤) Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique**, December 1979.
(٣٥) **Monitin**, February 1981, See **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. XI, No. 3 p. 49.
(٣٦) See Pallis, Elfi, **Middle East International**, 24 April 1981.
(٣٧) Ibid.
(٣٨) **Yediot Aharonot**, 6 June 1980, See **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. X, No.1, p. 147.
(٣٩) **The Economist**, 30 July 1983.
(٤٠) Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique**, August 1981.
(٤١) Goodman, Hirsh, **Jerusalem Post**, 26 June 1981.
(٤٢) **International Herald Tribune**, 6 June 1981.
(٤٣) **Yediot Aharonot**, 30 October 1979, see Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique, December 1979**; **Haaretz**, 13 June 1980, See **Journal of Palestine Studies**, Beirut, Vol. XI, No. 3, p. 52.
(٤٤) Ibid.
(٤٥) Ibid.
(٤٦) **Jerusalem Post**, 26 June 1981.
(٤٧) Peled, Mattityahu, **Middle East International**, 14 August 1981.
(٤٨) **Le Monde**, 15 August 1981.
(٤٩) **Commentary**, New York, May 1981.
(٥٠) Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique**, December 1981.
(٥١) **Ha'olam Hazeh**, 17 March 1982.
(٥٢) **Al - Hamishmar**, 22 March 1982.
(٥٣) **Ha'olam Hazeh**, 17 March 1982, See **The Economist**, 27 March 1982.
(٥٤) Israel Radio, 10, 11 March 1982.
(٥٥) **Le Monde**, 24 March 1982.
(٥٦) Israel Radio, 27 March 1982.
(٥٧) See **Le Monde**, 26, 27 March 1982; Israel Radio, 28, 29 March 1982.
(٥٨) **Middle East Reporter**, 30 March, 5 April 1982.
(٥٩) **Le Monde**, 24 March 1982.
(٦٠) **Haaretz**, 20 January 1983.
(٦١) **Le Monde**, 22, 26 March, 18 May, **The Economist**, 15 May 1982.

(٦٢) **Jerusalem Post**, 12, 16, 17 May 1982; **The Guardian**, 26 May 1983; **Los Angeles Times**, 26 May 1983.

(٦٣) Israel Radio, 22, 23 March 1982.

(٦٤) **Le Monde**, 3 April 1982.

الفصل الثاني عشر

اجتياح لبنان

بيغن يعرض السلام ويخطط للحرب

لم يكن مقرراً لـ «التضحيات» المشابهة لما جرى في ياميت أن تتكرر، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الانسحابات الجغرافية الضرورية لتحقيق السلام. كان هذا هو الموقف الثابت لبيغن ووزرائه. فقد أكد بيغن استحالة ضم الضفة الغربية «لأنها أصلاً جزء من وطننا». وبناء على إلحاحه، أصدر الكنيست قانوناً يمنع إخلاء أي مستوطنة في الضفة الغربية أو غزة، ما جعل الأمر يبدو ضماً كاملاً باستثناء الاسم.

لكن تعزيز المكاسب القائمة لم يكن كافياً. فالصهيونية حركة حيوية وكان بيغن من ممارسيها الفاعلين بشكل خاص. ولم تكن الدولة اليهودية لتهدأ بالاً قبل أن تنال القبول من المنطقة التي كانت قد زرعت نفسها فيها، وإن لم يمكن الحصول على هذا القبول طوعاً، فالواجب كان يقتضي انتزاعه كرهاً. وقد مثّل اجتياح إسرائيل للبنان ـ أي الحرب الشاملة الخامسة خلال ثلاثين سنة من عمر إسرائيل ـ ذروة جديدة من القوة العسكرية والحاجة التي لا تُقاوَم وشبه البيولوجية لدى القادة الإسرائيليين لاستخدامها تحت قناع الدفاع عن النفس ولتحقيق فتح جديد إضافي إلى الهدف الصهيوني المتنامي.

كانت خطط الاجتياح على النار منذ وقت طويل، لكن الاجتياح، بوصفه عملاً سياسياً

متعمداً، تفرّع عن اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية. ففي أيار ١٩٧٩، أي بعد فترة وجيزة من التوقيع على الاتفاقية، أطلق بيغن أول سلسلة من «عروض السلام» المسرحية على لبنان. وقد جاءت العروض بشكل غير مفاجىء بعد غارة انتقامية دموية. فالمقاتلات الإسرائيلية كانت قد قصفت ما اعتقدته أهدافاً عسكرية فلسطينية وسورية، لكنها بدلاً من ذلك قتلت مدنيين لبنانيين، كانت بينهم العروس وأربعة من المدعوين في أحد الأعراس. وقد تعهّد بيغن بأن إسرائيل ستمضي في قصف أولئك «المجرمين الفلسطينيين» براً وبحراً وجواً حتى «تدمرهم كلياً». وبعد التهديد صدر العرض ـ «أدعو الرئيس سركيس إلى الاجتماع بي هنا في القدس». بل إنه كان هو نفسه «مستعداً للذهاب في طائرة إلى بيروت أو أي مكان محايد للقاء الرئيس سركيس... وسيكون الموضوع الوحيد الذي سنناقشه توقيع اتفاقية سلام بين إسرائيل ولبنان». وبالنسبة إلى السوريين قال إن «جيشهم المحتل يجب أن يغادر فوراً». فهو كان «يدمر القرى اللبنانية ويطلق النار على المسيحيين الأبرياء». أما بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، فيجب توطينهم في السعودية وسورية والعراق وليبيا، «تلك الدول الشاسعة جداً والغنية بالموارد والنفط والمؤلفة من ملايين الكيلومترات المربعة». وبما أن لبنان وإسرائيل لم تكن لكل منهما مطالب جغرافية إزاء بعضهما البعض، يمكن التوصل لاتفاقية سلام بينهما «خلال ما يقارب اليومين من المحادثات». وتوقع أن يسارع الأردن «بعد ذلك إلى توقيع اتفاقية معنا»[١].

وقد رحب بالعرض السلمي الزعماء المسيحيون اليمينيون في لبنان، بل بالأحرى «المتطرفون» بقيادة بشير الجميل، قائد ميليشيا الكتائب. أما الرئيس سركيس فرفضه بازدراء، فيما قال رئيس الوزراء سليم الحص إن إسرائيل، عبر «الابتزاز والإرهاب والقوة الوحشية»، تخطط لسلخ لبنان عن محيطه العربي. وقالت صحيفة «السفير» البيروتية إن هدف العرض «تفجير لبنان من الداخل».

لطالما استحوذت على الحالمين الإمبرياليين في إسرائيل فكرة أن لبنان عرضة بشكل خاص للتدخل الأجنبي بسبب ضعفه العسكري وتوتراته الطائفية وتقاليده القائمة على عدم تدخل الدولة في الشؤون العامة. ففي العام ١٩٥٤ المبكر نسبياً ألح بن غوريون على أن أحد «الواجبات المركزية» للسياسة الخارجية الإسرائيلية كان يقتضي دفع المسيحيين الموارنة إلى «المطالبة بدولة مسيحية». وقد نال في ذلك تأييداً متحمساً من تلميذه موشيه

دايان، رئيس الأركان في ذلك الوقت، الذي قال «إن الأمر الوحيد اللازم يتمثّل في العثور على ضابط، وإن لم يكن يحمل رتبة أعلى من رتبة الرائد. وعلينا إما أن نكسب قلبه أو نشتريه بالمال لنجعله يقبل بإعلان نفسه منقذاً للموارنة. ثم يدخل الجيش الإسرائيلي لبنان ويحتل ما يلزم من الأراضي ويقيم نظاماً مسيحياً يتحالف مع إسرائيل». وفي نهاية المطاف، تم التخلي عن هذه «المغامرة المجنونة» ضد جار مسالم تماماً، بحسب تعبير موشيه شاريت، أول وزير للخارجية في إسرائيل، لمصلحة مخطط مجنون آخر - غزو مصر في العام ١٩٥٦ - لكن حينما أحيا بيغن بعد ربع قرن مخطط دايان للخمسينيات، كان لبنان، الممزق بسبب الحرب الأهلية والاحتلال الخارجي، قد أصبح أنضج ما يكون لوضع المخطط موضع التنفيذ[٢].

مع حلول العام ١٩٧٩، كان سلوك الفلسطينيين والإسرائيليين قد تأثّر بعمق باختلال توازن القوى في الشرق الأوسط الذي نجم بشكل رئيسي عن خروج مصر على الصفوف العربية.

خلال معظم العقد، كان الفلسطينيون في موقع الهجوم، بينما لم يعمد الإسرائيليون إلا إلى الرد. صحيح أن غارات المقاتلين عبر الحدود، باستثناء العمليات «الانتحارية» الباهرة العرضية، كانت ضيقة النطاق وعشوائية، وأن الرد الإسرائيلي كان ضخماً، وأن الألوف - من المدنيين قبل العسكريين ومن اللبنانيين قبل الفلسطينيين - قُتِلوا، وأن ألوفاً لا تُحصَى من الناس غادروا بلداتهم وقراهم المدمرة. لكن ياسر عرفات و«فتح»، المنظمة الرئيسية للمقاتلين، قد تخليا عن العمليات عبر الحدود؛ فقد ذكر عرفات أن عمليتين فقط من هذا النوع جرتا في العامين السابقين[٣]. وصحيح أن عمليات من أنواع أخرى حصلت - انطلاقاً من دول عربية أخرى أو من داخل إسرائيل أو من الأراضي المحتلة - وأن هذه العمليات استمرت، لكن عرفات تعمد أن يتجنّب العمليات التي تنطلق بوضوح من «فتح لاند»، القاعدة السياسية - العسكرية المستقلة الأخيرة لـ «م.ت.ف.». فقد عرف مقدار هشاشة وضعه. أما بيغن، الواعي لمقدار قوة إسرائيل، فوضع نفسه من ناحيته في موقع الهجوم المستمر. وحذر من أن إسرائيل لم تعد مستعدة لانتظار الفلسطينيين «أن يأتوا ويقتلوا نساءنا وأولادنا». فهي كانت ستضربهم «في أي زمان ومكان». وبالنسبة إلى رئيس أركانه، الجنرال رفائيل إيتان، «كانت الحرب على الإرهابيين» حرباً «لا تعرف حدوداً وقواعد وقوانين»[٤].

ورافق الاحتلال وعززه تحالف كانت إسرائيل قد أقامته داخل لبنان نفسه. فقد صعّدت حكومة «ليكود» الدعم الإسرائيلي للكتائبيين، التعبير الأبرز عن الروح القتالية المسيحية المارونية، وهو دعم كانت حكومة العمل السابقة قد قدّمته للمرة الأولى في السنوات المبكرة للحرب الأهلية. لكن التدخل بشكله الأوقح اتخذ الشكل نفسه الذي كان دايان قد اقترحه. ففي آذار ١٩٧٨ وبعد أكثر العمليات «الانتحارية» التي نفذها المقاتلون إجراماً، اجتاحت إسرائيل لبنان حتى نهر الليطاني. ونفّذت بعد ذلك انسحاباً جزئياً وقصرت منطقة عمل «قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» («اليونيفيل») المشكّلة حديثاً للفصل بين المتحاربين على جزء يسير من المنطقة المحتلة، فيما وضعت الجزء الأساسي من المنطقة، التي بلغ عرضها ما بين خمسة وعشرة كيلومترات وطولها ستين كيلومتراً، تحت سيطرة سعد حداد، الرائد المنتمي لطائفة الروم الكاثوليك، وميليشياه المتداعية. وتمتع الإسرائيليون كذلك بمشاركة سرية من قبل بعض السكان المسلمين. فهؤلاء كانوا يحمّلون عرفات ورجاله جزءاً من المسؤولية عما حاق بلبنان. ففي لبنان، كما في الأردن قبل عقد، جعل المقاتلون محيطهم العربي يشعر بالغربة عنهم لأسباب تتجاوز مجرد وجودهم والنيران الإسرائيلية التي حفزها هذا الوجود؛ لقد مارسوا مخالفات كانت القيادة تعزوها غالباً إلى عناصر «غير منضبطة» لكن الناس كانوا يتهمون القيادة بعدم محاولة منعها في أغلب الأحيان، وقد شملت هذه المخالفات السرقة، والزعامات الصغيرة، وخوات الحماية، و«الضرائب» على المنتجات المحلية؛ أي الاستغلال الثقيل الوطأة للسيطرة السياسية المحلية، واللامبالاة الصلفة بالمعاناة التي كان يشعر بها الجنوبيون، باسم فلسطين.

ومع حلول العام ١٩٧٩ كان جنوب لبنان قد أصبح أحد أكثر مناطق العالم تفجراً. ففي هذا العالم الصغير المعقد جرى زرع العالم الكبير للنزاع الشرق أوسطي بل بالأحرى العالمي. فقد كان جنوب لبنان يتفرّع داخل العالم العربي بأسره، وكان العالم العربي بأسره يتجمّع في جنوب لبنان. فلم تكن التسوية ممكنة في الجنوب من دون تسوية لبنانية عامة ولم تكن هذه ممكنة بدورها من دون تسوية عامة في الشرق الأوسط. وكان الإسرائيليون يستطيعون استغلال الجنوب لمنع حصول تسوية لبنانية أو شرق أوسطية إن لم تعجبهم، أو استغلاله بشكل أكثر طموحاً لتغيير الخريطة السياسية والإستراتيجية الشرق أوسطية كلها. وقد عرف الجميع ذلك. فبالنسبة إلى «المتطرفين» الموارنة كان الاحتمال منعشاً. إذ كان قائدهم، بشير الجميل، ينتظر ما كان يسميه «فرصة

تاريخية»[٥]. وكان الاجتياح الإسرائيلي الكامل التجلي الأكثر احتمالاً لهذه الفرصة. فلو تحرك الرائد حداد وراء الجيش الإسرائيلي لاستطاعت الميليشيا الكتائبية أن تقيم جسراً معه من الشمال، فتتم بذلك استعادة السيطرة المسيحية المارونية القديمة على البلد بمجمله. لكن آخرين شعروا بالخوف.

فمن ناحية الفلسطينيين وفي مفارقة تاريخية، تبدّلت الأدوار، وباتوا هم، في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، يكتفون بـ «الأعمال الانتقامية» ـ الرشقات الصاروخية والمدفعية التي كانت عموماً غير دقيقة وغير فاعلة ـ ضد البلدات والمستوطنات الشمالية في إسرائيل. أما من جهة البعثيين السوريين، فالهزيمة العسكرية يمكن أن تستجلب الانهيار المنتظر منذ زمن، ربما على طريقة الحرب الأهلية اللبنانية، لنظام الرئيس الأسد الذي لا يتمتع بشعبية كبيرة. وأما بالنسبة إلى دول الخليج المنتجة للنفط والمؤيدة للغرب، فكارثة على الجبهة الشرقية يمكن أن تضعها أمام تهديد شديد. وأي تهديد للخليج سيشكّل تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة.

لقد عرف الأميركيون ذلك وشعروا بدورهم بالخوف. وعرفه الإسرائيليون فشهروا سيف ديموقليس فوق رؤوس أصدقائهم وأعدائهم معاً، بما في ذلك حليفتهم الوحيدة التي لا يمكن الاستغناء عنها. فقد أصبحت إسرائيل أهم لاعب على الساحة اللبنانية على الإطلاق. إذ وحدها كانت تملك زمام المبادرة؛ وكانت الأطراف الأخرى كلها، بما فيها الولايات المتحدة، لا تقوم بغير ردود الفعل. وخلال السبعينيات، كانت «م.ت.ف.» تسجل النجاح تلو النجاح في الساحة الدبلوماسية الدولية. لكن المفارقة كانت تكمن في أن هذه النجاحات تحديداً كانت تتعرض لأكبر المخاطر، فهي، قبل أي شيء آخر، كانت تدفع رجلاً كبيغن إلى أن ينتهز الفرصة الكاملة المحفوفة بالمغامرة المترتبة على ضعف «م.ت.ف.» المادي والعسكري على الأرض. إذ كلما ازدادت «م.ت.ف.» اعتدالاً، ازدادت «تحضّراً»، وازداد قلق بيغن وصقوره الأكثر تطرفاً. وكانت الحكومة الإسرائيلية، بحسب البروفسور فرات، ترى في قدرة عرفات على إقناع مقاتليه بمن فيهم الأكثر تطرفاً، باحترام وقف لإطلاق النار لمدة سنة كاملة «كارثة حقيقية». فذلك كان يعني أن المقاتلين كانوا يستطيعون القبول بحل أطول مدة، «وإن اقتربنا في المستقبل من مرحلة من المفاوضات بيننا وبين أفرقاء عرب غير مصر، فهل ستتمكّن حكومتنا من الادعاء بأن «م.ت.ف.» عصابة من القتلة الذين لا يقبلون بتسويات ولا يشكّلون محاورين

شرعيين؟». لقد أرادت الحكومة من «م.ت.ف.» أن «تعود إلى عملياتها الإرهابية الأولى، وتزرع القنابل في مختلف أنحاء العالم، وتخطف كثيراً من الطائرات، وتقتل كثيراً من الإسرائيليين»[٦].

«خطة شارون»

بعد «العرض السلمي» الذي تقدم به بيغن أصبح السؤال الرئيسي يتمحور حول كيف ومتى سيشن الحرب. وقد دار النقاش ـ في صفوف «ليكود» الحاكم وبين «ليكود» والمعارضة وبين أفراد النخبة السياسية عموماً ـ بحيث إن الاجتياح، حين كان سيحصل، لم يكن ليفاجئ أحداً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أبعاده. وقد تعرّضت أهدافه المحتملة المناقشات لا تنتهي. وكان الهدف الأدنى يتمثل في إنشاء «حزام أمني» بعرض حوالى خمسة وعشرين ميلاً. وكان الهدف من إنشاء الحزام حماية البلدات والمستوطنات الإسرائيلية الشمالية من القصف الصاروخي والمدفعي الفلسطيني. ولتحقيقه كان على الإسرائيليين أن يحتلوا قطعة أخرى من «فتح لاند» التي كانت قد تقلّصت جراء «عملية الليطاني» في العام ١٩٧٨ التي طردت المقاتلين إلى الشمال من نهر الزهراني أو الأولي اللذين يصبان في البحر جنوبي مدينة صيدا وشماليها على التوالي. وتمثل هدف أكثر طموحاً وتعقيداً في «تدمير البنية التحتية لـ «م.ت.ف.»»، بحسب وصف مؤيدي هذا الهدف. وكان ما يُسمّى «خطة شارون» أكثر طموحاً بدوره. فقد كانت خطة جامحة بشكل متميز تهدف إلى هندسة نظام جغراسي جديد عند حدود إسرائيل وحولها. وكانت إسرائيل تدعو إلى إعادة تأسيس لبنان كدولة مسيحية أو خاضعة للمسيحيين تكون مستعدة لعقد سلام معها، وكان الأهم يتمثل في طرد الفلسطينيين من هناك إلى الأردن. فإيجاد حل نهائي للمشكلة الفلسطينية في الأردن كان هماً من هموم شارون القديمة. لقد كان الفلسطينيون يشكلون أصلاً نصف عدد سكان الأردن على الأقل، وكل ما كان عليهم أن يفعلوه، بمساعدة إسرائيل، لكي يلبّوا طموحاتهم القومية، أن يسقطوا النظام الملكي الهاشمي، الذي كان شرق الأردن يمثل القاعدة الأساسية لقوّته، وأن يستبدلوا به نظاماً خاصاً بهم. ولو كان إخراج الفلسطينيين من لبنان سيستتبع حرباً شاملة مع سورية، فليكن؛ لقد كان شارون يؤيد باستمرار شن هجوم وقائي على الجارة التي كانت إسرائيل تعتبرها عدوّها الأعند. وكان تدمير «م.ت.ف.»، الرمز القومي للفلسطينيين ولنضالهم من أجل تقرير المصير، سيقضي برأيه على مقاومة القيادة المنتخبة في الضفة الغربية للروابط القروية ولـ «الإدارة الذاتية» بحسب المفهوم الإسرائيلي. وكان

الواجب يقضي دفع سكان الضفة الغربية إلى عبور نهر الأردن ليصبحوا مواطنين في دولتهم الفلسطينية في الضفة الشرقية[٧].

ولتكن «خطة شارون» الأكثر طموحاً بين الخطط التي كانت تدخل في التفكير الصهيوني العام مع بروز اليمين المتطرف. وقد تبيّن بشكل وافٍ أن الصهيونية كانت تسمح لأكثر الأفكار جموحاً نحو الخيال بأن تصبح سياسة رسمية في نهاية المطاف. لذلك لا يمكن اعتبار المقالة المهمة، «إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، التي ظهرت في دورية «كيفونيم» الصادرة عن «المنظمة الصهيونية العالمية»، مجرد خيال جامح يقترب من الجنون. فبالنسبة إلى الكاتب، عوديد ينون، المسؤول الكبير سابقاً في وزارة الخارجية، لم تكن «تصفية الأردن»، وتالياً «إنهاء مشكلة الأراضي ذات الكثافة السكانية العربية غربي الأردن، سواء أتم ذلك بالحرب أم بشروط السلام، والهجرة من الأراضي، والتجميد الاقتصادي والديموغرافي فيها»، واعتراف «السكان الأصليين العرب بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة عند نهر الأردن ووراءها»، سوى «هدف إستراتيجي مباشر في المدى القريب». أما الأهداف البعيدة المدى فشملت كل الشرق الأوسط. ف «على الجبهة الغربية»، مثلت إعادة احتلال سيناء و«تفتيت مصر جغرافياً إلى مقاطعات جغرافية منفصلة هدفاً سياسياً لإسرائيل في الثمانينيات». وعلى الجبهة الشرقية:

> تحصل أمام أعيننا كل الأحداث التي كنا نتمنّى أن تحصل على الجبهة الغربية. فلبنان الذي يتفكك تماماً إلى خمس حكومات محلية ومناطقية يمثل سابقة في العالم العربي بأسره... ويمثل تفكك سورية، ثم العراق، إلى مقاطعات أقلوية إثنية ودينية بحسب النموذج اللبناني الهدف البعيد المدى الرئيسي لإسرائيل على الجبهة الشرقية. أما الضعف العسكري الحالي لهذه الدول فهو الهدف القريب المدى. فسورية ستتفكك إلى دول عدة بحسب تركيبتها الإثنية والدينية... ونتيجة لذلك ستقوم دولة شيعية علوية وستكون مقاطعة حلب دولة سنية، ومقاطعة دمشق دولة سنية أخرى معادية لتلك الشمالية. وعلى الدروز ـ بمن فيهم دروز الجولان ـ أن يشكّلوا دولة في حوران وشمال الأردن... أما العراق الغني بالنفط والممزق بالنزاعات الداخلية في الوقت نفسه فمرشح ليحقق أهداف إسرائيل... فكل نوع من المواجهة العربية ـ العربية سيساعدنا على الاستمرار في المدى القريب وسيسرّع تحقيق الهدف الأسمى، أي تفكك العراق إلى أجزاء، على غرار سورية ولبنان. وستقوم ثلاث دول أو

أكثر حول المدن الرئيسية الثلاث، البصرة وبغداد والموصل، فيما ستنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن الشمال السني، ذي الأغلبية الكردية... كما أن شبه الجزيرة العربية بأسرها مرشح طبيعي للتفكك...[٨].

كانت الحرب حتمية، لكن بيغن تردد مراراً في شنها. وكان تردده نفعياً، لا أخلاقياً، وينبع من اعتبارات عليا دبلوماسية ـ كالمخاوف الأميركية من انهيار اتفاقيات كامب دافيد، فيما الانسحاب الإسرائيلي من سيناء لم يكن قد اكتمل بعد ـ أو محلية، كان في مقدمها الخوف من أن الحرب ستكون مغامرة عسكرية قد تقسم المجتمع الإسرائيلي بدلاً من أن توحده.

وقد ساهم مجيء الرئيس ريغن، برؤيته الكونية العسكرية المعادية للسوفيات وتبوء إسرائيل مكانة متقدمة فيها، في إعطاء الحرب دفعة قوية. ففي ضوء تشجيع وزير الخارجية الجديد، ألكسندر هيغ، أقوى حاملي لواء إسرائيل في الإدارة الجديدة، عزز بيغن دعمه لبشير الجميل و«المتطرفين» الكتائبيين في نضالهم ضد قوات «حفظ السلام» السورية التي قيل إنها كانت ترتكب مجازر لم يُعرف لها مثيل منذ المحرقة. لكن لو تغاضينا عن المعارضة العمالية، فإن ناطقاً عسكرياً رسمياً لم يتردد في وصف الادعاءات بحصول «إبادة جماعية» بحق المسيحيين مجرد دعاية، وأشارت «الجيروزاليم بوست» إلى أن بيغن، الذي كان يحكم البلاد كـ «طارد للشياطين»، لم يكن يميز بين «الشياطين التي تسكنه شخصياً (المحرقة) وأهداف السياسة الإسرائيلية»[٩].

وفي نيسان ١٩٨١، أسقطت المقاتلات الإسرائيلية مروحيتين سوريتين فوق سهل البقاع في لبنان. وقيل إنهما كانتا في طريقهما إلى «قتل» المسيحيين، وقد تبيّن لاحقاً أن ذلك لم يكن صحيحاً. وفي رد على العملية، أدخل السوريون صواريخ أرض ـ جو («سام») إلى البقاع، وحذّر بيغن من أنها لا يمكن أن تبقى «في أي ظرف من الظروف»، معتبراً إياها تهديداً للأمن الإسرائيلي، الأمر الذي نفاه لاحقاً رئيس أركانه. لكن الصواريخ بقيت في مكانها بفضل عوامل عدة كان أبرزها الضغط الأميركي. ثم عمد بيغن، في تحوّل عن «أزمة الصواريخ»، إلى قطع تعهّد متهوّر آخر. فقد أكد أن سقوط الصواريخ الفلسطينية على كريات شمونا سيتوقف. لكن هذه الصواريخ سرعان ما سقطت هناك. وقد حفز بيغن نفسه أعنف قصف شهدته كريات شمونا وغيرها من البلدات

والمستوطنات الشمالية في أي وقت من الأوقات، على الرغم من أن الفرق الهائل بين القدرات العسكرية على جانبي الحدود جعل الخسائر المترتبة على القصف بمثابة واحد في المائة من الموت والدمار في المقلب الآخر. وخلال الأيام العشرة من الاشتباكات الجوية والمدفعية، قتل الفلسطينيون حوالى ستة إسرائيليين، فيما قتل الإسرائيليون حوالى ثلاثمائة لبناني وفلسطيني في غارة جوية واحدة على بيروت، وحوالى خمسمائة إلى ستمائة في الإجمال.

وتوقفت الأعمال العدائية بفضل جهود فيليب حبيب، الموفد الخاص للرئيس ريغن إلى الشرق الأوسط. فقد توصّل إلى وقف لإطلاق النار غامض وموجز ـ «تتوقف كل الأعمال العدائية بين الأراضي اللبنانية والإسرائيلية» ـ بحيث إن الإسرائيليين، في تجاوز جديد لحدودهم، وضعوا له تفسيراً مرناً جداً خاصاً بهم. وقد كان ذلك ضرورياً لأن الإسرائيليين، فيما قررت «م.ت.ف.» احترام الهدنة، كانوا يبحثون عن أي فرصة لخرقها. فوقف إطلاق النار غير المناسب هذا، بحسب ما أعلن لاحقاً رئيس الأركان الجنرال رفائيل إيتان، أجّل الاجتياح المقرر أساساً في تموز ١٩٨١[١٠]. وقد أكد أرييل شارون أنه كان يعد العدة للاجتياح منذ أن أصبح وزيراً للدفاع في آب[١١].

خلال أكثر من ثمانية أشهر على التوصل إلى وقف إطلاق النار، لم تذكر «اليونيفيل» حصول أي أعمال عدائية ضد إسرائيل انطلاقاً من لبنان. كما أن إسرائيل لم تستطع أن تثبت حصول شيء من هذا القبيل. لذلك عمد بيغن وصحبه، فيما كانوا ينظمون تصعيداً تدريجياً للتهديدات بـ «تدمير» و«سحق» و«محق» و«إنهاء» من أسماهم أحدهم «أولاد الحرام على الجانب الآخر من الحدود الشمالية»[١٢]، كانوا في الوقت نفسه يبتكرون الذرائع اللازمة للقيام بذلك. وحين تمكن خمسة مقاتلين في نهاية كانون الثاني ١٩٨٢ من عبور نهر الأردن وزرع ألغام في الضفة الغربية، استنكرت إسرائيل ذلك بوصفه «خرقاً فادحاً لوقف إطلاق النار». وهنا اعترضت الولايات المتحدة: لم يكن ما جرى «سبباً كافياً» لانتقام إسرائيلي. واتهمت المعارضة العمالية الحكومة بتعمد المبالغة حول القضية لتصويرها كخرق لوقف إطلاق النار. وكتب المراسل العسكري في «هآرتس»، زئيف شيف، يقول: «لم تنشأ يوماً أزمة ثقة مشابهة بين مسؤولي الدفاع والرأي العام»[١٣]. وبحسب صحيفتين إسرائيليتين، تأجّل هجوم على لبنان في اللحظة الأخيرة[١٤]؛ فبيغن، مع أنه بات في ذلك الوقت أقرب إلى الشفير، كان لا يزال يتردد.

وفي ٣ نيسان، اغتيل السكرتير الثاني في السفارة الإسرائيلية في باريس. واتهمت إسرائيل فوراً «م.ت.ف.»؛ قالت إن المنفذين أتوا من «مركز الإرهاب» في لبنان؛ لذلك كان ما حصل خرقاً جديداً لوقف إطلاق النار. لكن ناطقاً باسم وزارة الخارجية الأميركية نفى ذلك، فيما اتهمت المعارضة الحكومة بممارسة «الغوغائية» التي كانت تهدد بجر إسرائيل إلى نزاع لم يكن يتمتع بـ «إجماع وطني». وتعبّأ الإسرائيليون مجدداً لاجتياح قد يوصلهم إلى بيروت، بحسب توقعات شبكات التلفزيون الأميركية. لكن يبغن أجل الاجتياح مجدداً بسبب الضغوط الأميركية.

وكان الإسرائيليون هم من قاموا في ٢١ نيسان بخرق وقف إطلاق النار لأول مرة، بل بالأحرى قضوا عليه، فقد شنوا غارة جوية على سلسلة من الأهداف الفلسطينية بين صيدا وضواحي بيروت. وقد قُتِل خمسة وعشرون شخصاً وجُرِح ثمانون. وكانت «الشعرة التي قصمت ظهر البعير»، بحسب رئيس الأركان إيتان، موت ضابط إسرائيلي في انفجار لغم أرضي في المنطقة الحدودية الخاضعة للرائد سعد حداد. لكن إيتان لم يكترث على ما يبدو لتقديم تبرير لوجود الضابط في الأراضي اللبنانية. وألمحت «هآرتس» إلى أن الهدف الأساسي للغارة كان التأكيد أمام الرأي العام الإسرائيلي «أن إسرائيل وإن اضطرت للجلاء عن سيناء لا تزال تستطيع أن تضرب في أي مكان»(١٥). ولم يردّ الفلسطينيون. فعلى الرغم من اعتراضات المتشددين، تعهّد عرفات ببذل أفضل جهوده للحفاظ على وعده باحترام وقف إطلاق النار. وبعد الغارة أكد الإسرائيليون بفرح أن وقف إطلاق النار كان لا يزال قائماً من وجهة نظرهم. وبعد ثلاثة أسابيع، جُرِح فتى وفتاة في انفجار قنبلة في القدس. ولأنهم يعتبرون أن العمليات الإرهابية في أي مكان في إسرائيل أو الأراضي المحتلة تشكل بدورها خرقاً لوقف إطلاق النار المعقود في جنوب لبنان، ضربت مقاتلاتهم من جديد، فقتلت أحد عشر شخصاً وجرحت ثمانية وعشرين. لكن الفلسطينيين ردوا هذه المرة بالصواريخ والمدفعية إلا أنهم، بحسب مراقبين في إسرائيل، تجنّبوا عمداً المراكز السكانية فلم يسقط ضحايا. لكن الحكومة الإسرائيلية قررت أن الخروقات الفلسطينية «أبطلت وقف إطلاق النار وأفرغته من محتواه». ولم يستطع إيتان إخفاء فرحته بتدهور الوضع، فقد قال: «بعد أن بنيت آلة عسكرية كلّفت مليارات الدولارات عليّ أن أستخدمها. ومن الممكن أن أصل إلى بيروت غداً»(١٦).

من الواضح أن الإسرائيليين اقتربوا من الاستغناء عن الذرائع جملة وتفصيلاً. لكن

لأسباب شكلية، انتظروا حصول ذريعة ليشنّوا الحرب العربية ـ الإسرائيلية الخامسة. ولم تكن محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في بريطانيا، شلومو أرغوف، من صنع «م.ت.ف.»، التي استنكرتها بسرعة. بل كانت من مغامرات أبو نضال، الفتحوي المنشق المقيم في بغداد وصاحب السمعة السيئة، والعدو اللدود لعرفات الذي كان يدير صنفه الخاص من العمليات الإرهابية الصرفة وغير المقيدة ضد القيادة الرسمية لـ «م.ت.ف.»، ولا سيما عناصرها المعتدلة، قبل «العدو الصهيوني». وكان أحد القتلة في الواقع عقيداً في الاستخبارات العراقية؛ فبعثيو العراق، لأسباب تتعلق بهم، كانوا يتوقون إلى حفز عدوان إسرائيلي ضد منافسيهم السوريين. ولم يكن الإسرائيليون معجبين بتمييزات من هذا النوع. فقد هاجم عرب يهودياً، ولم يكن يهم أين. وهكذا تحولت الحادثة أيضاً إلى خرق لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان[١٧]. لكن بيغن لم يتردد هذه المرة. فقد قال الناطق باسمه إن محاولة الاغتيال «أنهت فترة طويلة من ضبط النفس في الجانب الإسرائيلي. ويخطئ الذين يظنون أن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه قبل سنة على الحدود اللبنانية يسمح بإهدار الدم اليهودي في أي مكان آخر». وأطلق سلاحه الجوي على صبرا وشاتيلا، المخيمين الفلسطينيين في بيروت، حيث كانت «م.ت.ف.» تقيم مقرها. وقُتِل ستون إلى مائة شخص وجُرِح حوالى مائتين وخمسة وسبعين. وقصفت المدفعية الفلسطينية شمال إسرائيل. وعلى الأثر قُتِل شخص وجُرِح أربعة. وعادت المقاتلات في اليوم التالي: قُتِل مائة وثلاثون. وقتلت المدفعية الفلسطينية ثلاثة في شمال إسرائيل. ويمضي وزير إسرائيلي إلى الجليل ويقول للسكان: «لقد تعهد بيغن بألا يسقط صاروخ واحد على كريات شمونا. وسيعمل «تساهل» (الجيش الإسرائيلي) على أن يُحترَم هذا التعهد».

معركة بيروت

يوم الأحد، ٦ حزيران، عبرت القوات البرية الإسرائيلية الحدود عند ثلاثة مواقع واندفعت عبر خطوط «اليونيفيل» من دون أن تواجه مقاومة، فيما نفّذت قوات أخرى إنزالات بحرية قرب صور وصيدا. لقد بدأت «عملية سلامة الجليل»، كما ذكر البيان الرسمي الأول، بهدف «وضع كل السكان المدنيين في الجليل خارج مرمى الإرهابيين الذين ركزوا قاعدتهم ومقرهم في لبنان». كان الهدف إذاً الهدف الأدنى لأي اجتياح، أي إقامة «حزام أمني»، بحسب توقعات الحكومة والمعارضة على حد سواء. وكان يعني الإستيلاء على ثلث لبنان تقريباً. وقد سيطر الغزاة خلال أربع وعشرين ساعة على معظم هذه المساحة. فقد حملت «الجيروزاليم بوست» يوم الثلثاء، ٨ حزيران، العنوان الرئيسي

التالي: «صور [الجيب الذي كان يحتله المقاتلون جنوبي نهر الليطاني] والشقيف [الحصن القروسطي الشهير المشرف على المناطق الوسطى في الجليل] يسقطان فيما عملية جيش الدفاع الإسرائيلي تقترب من نهايتها». والواضح أن الصحيفة صدّقت ما كان قد أعلنه بيغن من أن الحملة ستنتهي خلال اثنتين وسبعين ساعة[١٨].

كانت الحكومة تسعى من خلال إلزام نفسها بهذا الهدف الأدنى إلى مجرّد استقطاب الشخصيات المعارضة وعناصر الرأي العام الذين كانوا مستعدين، ولو بتردد، لتأييد عمل عسكري لا يمضي أبعد من ذلك. كما أنها كانت تريد طمأنة الولايات المتحدة. لقد كان صحيحاً من دون أدنى شك، وبحسب تأكيدات بيغن نفسه، أن ما من إدارة أميركية كانت مؤيدة لإسرائيل مثل إدارة ريغن، وهناك شكوك مشروعة في أن وزير الخارجية ألكسندر هيغ وافق أو حتى شجع على هجوم على الوجود السوري ـ الفلسطيني المدعوم سوفياتياً في لبنان لأنه بحسب رأيه يمكن أن يخدم المصالح الإستراتيجية الأميركية العليا. فقد ادعى الرئيس السابق جيمي كارتر في وقت لاحق أن هيغ، على الرغم من نفيه للأمر، أعطى ضوءاً أخضر للهجوم. إذ إن شارون ذهب في ٢٠ أيار إلى واشنطن حيث عقد خلوة مع وزير الخارجية وادعى فيما بعد أنه أكد للمسؤول الأميركي أن الاجتياح سيتم في أي حال من الأحوال[١٩]. وقد تعاطى هيغ بتعاطف مع شكاوى إسرائيل المتكررة من أن الفلسطينيين كانوا يتلقون كميات كبرى من الأسلحة السوفياتية ورأى أن ذلك كان يشكل «تهديداً محتملاً» لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان[٢٠]. وخلال زيارة وزير الدفاع، ألقى هيغ خطاباً مهماً حول السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط لا بد أنه لقي صدى طيباً لدى المسؤول الإسرائيلي. فقد أكد أن لبنان كان يستحق بشكل خاص حركة دبلوماسية أميركية أنشط، مضيفاً «أن العالم لا يستطيع أن يقف موقف المتفرج، ليراقب في ذهول مخيف هذه الدولة الصغيرة... تنزلق أكثر في هاوية العنف والفوضى. لقد آن الأوان للقيام بعمل منسّق لدعم كل من وحدة أراضي لبنان ضمن حدوده المعترف بها دولياً وقيام حكومة مركزية قوية تستطيع أن تعزز حرية المجتمع وانفتاحه وديموقراطيته وتعدديته التقليدية». وقبيل الاجتياح صدر الأمر بنقل مزيد من حاملات الطائرات لتعزيز الأسطول السادس في شرق البحر الأبيض المتوسط. لكن على الرغم من كل ذلك، شعر الأميركيون كالعادة بالخوف من أن تمضي محميتهم المتمردة إلى أبعد مما يجب. فهم لم يكونوا يرغبون في حرب شاملة على الجبهة الشرقية.

لكن الطموح الحقيقي الأكبر كان في الأصل مبيّتاً في ذلك البيان الرسمي الأول. فقد أكد أن إسرائيل لن تهاجم السوريين إن لم يهاجموها هم، وأنها «تطمح إلى توقيع معاهدة سلام مع لبنان مستقل بعد صيانة وحدة أراضيه». لكن ما إن وصلت قوات شارون إلى خط الميل الخامس والعشرين، حيث حاصرت صيدا، ثالث المدن اللبنانية، حتى أسرعت عبر الطريق الرئيسي إلى ضواحي بيروت وشقت طريقها عبر جبال الشوف غير المحمية جيداً، ومن هناك انتقلت إلى الطريق الرئيسي بين بيروت ودمشق فقطعته وعطلت الاتصالات السورية بالعاصمة اللبنانية. وقد بذل السوريون كل ما في وسعهم ليبقوا بعيدين، فانسحبوا بشكل دراماتيكي من المواقع الأكثر تقدماً التي كانوا يحتلونها، لكن ذلك لم يكن كافياً. فقد اجتاح الإسرائيليون مواقعهم الوسطى، وفيما كان بيغن وشارون يدعوان السوريين إلى تجنب القتال ويصران على أن «الإرهابيين» كانوا هدف إسرائيل الوحيد، كانا في الوقت نفسه يأمران جيشهما باستدراجهم إلى الحرب و«تصفية الحسابات معهم»[٢١]. وفي ١١ آب، وفي استعراض للقوة كان موعوداً منذ وقت طويل، دمر سلاح الجو الإسرائيلي صواريخ «سام» في سهل البقاع وأسقط حوالى ثمانين مقاتلة سورية، أي حوالى ربع سلاح الجو السوري، مقابل سقوط مقاتلة واحدة من مقاتلاتهم. وفي ١٣ حزيران قاد الجنرال شارون رتلاً من الدبابات إلى بعبدا حيث كان الرئيس إلياس سركيس السيئ الطالع يتمتّع بالسيادة على حوالى ستة أميال مربعة من بلده ويراقب من قصره بيروت وهي تُهاجَم وتحترق. وبذلك بدا أن شارون، بعد أن تمكن من قطع طريق بيروت ـ دمشق وتطويق العاصمة، قد أقام جسراً مع حلفائه المسيحيين. لكن الجانب الرمزي كان واضحاً: كانت إسرائيل تريد أن تحدد مصير جارها عن طريق الرئاسة نفسها.

بدأ هذا الهدف وأهداف مرتبطة به بالتحول في هذه المرحلة إلى سياسة علنية. فمنذ أطلق «عرضه السلمي» قبل ثلاث سنوات، التزم بيغن صمتاً غريباً حول رغبته القلبية ـ عقد اتفاقية سلام مع دولة عربية ثانية ـ وإذا به يعلن مجدداً استعداده للذهاب إلى بيروت وتوقيع اتفاقية من هذا النوع «غداً». وبدأت الصحافة الموالية للحكومة تتحدث عن «نظام سياسي جديد في لبنان»، فيما أكد نواب «ليكود» بوقاحة أن «الحكومة اللبنانية يجب أن تتشكل تحت حماية الحراب الإسرائيلية»[٢٢]. ومضى بيغن يقول «إن المنظمات الإرهابية كلها» يجب أن تغادر لبنان مع أسلحتها السوفياتية والسورية والليبية. وبدا أن على المدنيين الفلسطينيين أن يغادروا معها، على الرغم من أن ذلك لم يكن هدفاً

معلناً بوضوح. فقيام الجيش الغازي بتدمير مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان بالجرافات والديناميت بعد أن كان قد قصفها بالمدفعية لم يكن يهدف إلى مجرد الانتهاء من أمر «الإرهابيين» الذين استمروا بالمقاومة من قواعدهم هناك، بل كذلك إلى تفتيت المجتمع كله الذي كانوا ينبثقون عنه وتشتيته. «ادفعوهم شرقاً إلى سورية»، قال يعقوب ميريدور، الوزير المسؤول عن شؤون اللاجئين، وهو يقوم بإشارة مناسبة بيده. «دعوهم يرحلون ولا تدعوهم يعودون»[٢٣]. وما لبث بيغن أن أعلن للمرة الأولى أن على الجيش السوري أن يخرج أيضاً. أما بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي، فلم يتعب هو ووزراؤه من تكرار القول إنه سيخرج ما أن يخرج السوريون و«الإرهابيون». فهم لم يكونوا يشتهون البقاء في أي شبر من الأراضي اللبنانية. لكن بعض الإسرائيليين شعروا بوضوح بشيء من هذا القبيل. وكان من ضمن هؤلاء يوفال نعمان، زعيم حزب «تحيا» الفاشي الجديد والذي أصبح وزيراً خلال الاجتياح. فقد طالب إسرائيل بأن تستعد «للبقاء لفترة طويلة في لبنان» فهي «تستطيع التوصل إلى اتفاقية حول تصحيح الحدود» في منطقة «تُعتبَر جغرافياً وتاريخياً جزءاً من أرض إسرائيل»[٢٤]. وكان من الطبيعي أن تقدّمت «غوش إيمونيم» بدعاواها التوراتية ـ الإستراتيجية. ألم تكن الأراضي المحتلة يوماً ملكاً لقبيلتي آشر ونفتالي؟ فقد أكّد الحاخام أريل، «بطل ياميت»، أن «مستوطنينا سيتبعون جنودنا. فلبنان ليس أقل قداسة عندنا من سيناء. ونحن لا نقبل بالحدود. فعمّان أيضاً تقع في أرض إسرائيل»[٢٥]. وهكذا لم يعد «الواجب التالي» لإسرائيل يقتصر على ضمان سلامة الجليل، بل أصبح يشمل كذلك «بذل كل ما في وسعها لاقتلاع مصدر الشر من العالم بأسره»[٢٦].

ولم تُنسَ الفتوحات السابقة في خضم الإثارة التي رافقت الفتح الجديد. فقد وضع الجنرال شارون موضع التنفيذ، وبقوة، قناعته بأن تعزيز الضربات التي يوجهها إلى «م.ت.ف.» سيجعل أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر استعداداً لقبول النظام الجديد الذي كان يعده لهم. وهكذا أعلن أنه سيجري اتصالات «فورية» مع «العناصر المعتدلة» لإقامة «إدارة ذاتية بحسب المفهوم الإسرائيلي». ولهذه الغاية، جرى تشجيع أعضاء الروابط القروية على «اغتنام الفرصة» التي وفرتها الحرب. وأُقيل رئيسا بلديتين إضافيان، بمن فيهما رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة الذي كان على الأرجح الأكثر استعداداً بين نظرائه لعقد تسويات، وحُلَّ المجلسان البلديان في نابلس وطولكرم. وصُرِف من الخدمة كذلك عدد من أساتذة المدارس «غير المتعاونين» كجزء من عدوان شامل على الأفراد

والمؤسسات. وقد أكّد مسؤول رفيع بابتهاج: «يمكننا الآن أن نقوم بما نريد في الأراضي ولن يستطيع أحد منعنا. فإذا لم يمنعونا من الذهاب إلى بيروت، ستتمكن من إقامة نظام ملائم لنا في يهودا والسامرة وغزة»[٢٧].

وبدا موقف الولايات المتحدة موازياً للأهداف المتنامية لمحميتها. فعلى خلاف رفض الرئيس السابق جيمي كارتر القبول بغزو العام ١٩٧٨ الأقل طموحاً بكثير والأقل تبريراً بكثير، رفضت إدارة ريغن مراراً وتكراراً الموافقة على مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن والداعية إلى انسحاب إسرائيلي فوري. وقال وزير الخارجية هيغ بوجوب خروج «جميع القوى الأجنبية»، واضعاً بذلك الإسرائيليين على قدم المساواة مع السوريين والفلسطينيين، الذين كانوا، بغض النظر عن مقدار عدم الترحيب بهم، عرباً على الأقل في بلد عربي ويحظون بموافقة عربية ولبنانية على وجودهم.

ولم يكن مفاجئاً أن يشعر بيغن ومؤيدوه بالبهجة. فقد حقق «ملك إسرائيل» وعده الانتخابي، إذ إن الصواريخ لم تعد تسقط على كريات شمونا، لكن هذه النتيجة كانت قد أصبحت جزءاً من حقيقة مثبتة أهم بكثير تمثلت في قوة إسرائيل ومنعتها. وقد أعلن رئيس الوزراء أمام «مجلس الدفاع القومي»، وبفخر لم يعطّل موضوعيته هذه المرة: «ما من دولة أخرى حولنا تستطيع أن تهاجمنا. لقد دمرنا أفضل ما لدى السوريين من دبابات وطائرات... لا يستطيع الأردن أن يهاجمنا... وقد نجحت اتفاقية السلام [مع مصر] في الامتحان». بل إن «ملك إسرائيل» بات يتربع على إمبراطورية تمتد إلى ما وراء حدود أرض إسرائيل، أو أصبح على الأقل يمتلك القدرة على تنفيذ خطط ضخمة شبه إمبراطورية. لقد ولّت الأيام حين كان «جيش الدفاع الإسرائيلي» يبرر اسمه، أقله من ناحية المظهر، إذ كان الجيش الشعبي لا يتعبّأ أو يقاتل إلا لضمان بقاء الدولة في حروب يختارها أعداؤها. صحيح أن كثيراً من الأسطرة رافق ذلك. لكن أثناء اجتياح لبنان لم يتم التخلي عن الأسطرة. فبكل برود وتعمد، وحين كانت الفرصة تسنح، أصبحت إسرائيل، القوة العظمى الإقليمية، تخوض حرباً لتقرر مصير جيرانها الذين كانوا يهدّدونها. كانت هناك حروب «مختارة» وأخرى «غير مختارة». وقد كانت «عملية سلامة الجليل» تنتمي إلى الفئة الأولى. فـ «الإرهابيون» لم يهددوا وجود إسرائيل، بل مجرد حياة مواطنيها. لكن لم يكن هناك من واجب أخلاقي يمنع خوض الحرب إلا في حال انعدام البدائل. «العكس صحيح، لأن شعباً حراً... يكره الحرب، ويحب السلام،

ويصر على أمنه، يجب أن يخلق ظروفاً لا تكون فيها حربه غير مختارة حين تكون ضرورية». وتوقع أربعين سنة من السلام ـ تقريباً[٢٨].

لقد كان كلامه مذلاً لمائة وخمسين مليون عربي بقدر ما كان مسكراً لثلاثة ملايين إسرائيلي. فقد كان من المعروف طبعاً أن الأمة العربية، «من المحيط إلى الخليج»، كانت إلى جانب خروج مصر على القضية المشتركة، قد غرقت إلى مستويات محزنة من الانقسام والفوضى؛ وأن العراق، أقوى الدول في المشرق العربي، كان عالقاً في صراع حياة أو موت مع إيران غير العربية؛ وأن الماليك والمشيخات في الخليج كانت تعتمد بضعف على الحماية الأميركية؛ وأن سورية، «دولة المواجهة» بكل معنى الكلمة، كانت في عزلتها وتفككها الداخلي تسعى إلى سياسات عسكرية معلنة تفوق إمكاناتها بأشواط.

كانت هذه العوامل قد أُضيفَت على الرغم من كل شيء للفرصة الذهبية التي أقنعت إسرائيل بالهجوم. لكن لم يكن ممكناً التنبؤ بالحضيض الذي كان سيصل إليه رياء الأنظمة العربية وفقدانها للصبر فور بدء الهجوم. ولم ينقذ شيئاً من حطام الكرامة العربية سوى الفلسطينيين. فحين وصلت قوات الجنرال شارون إلى أطراف بيروت خلال ثلاثة أيام استثنائية، بدت على وشك اجتياح المدينة نفسها، واقتلاع المقاتلين من خندقهم الأخير، وقتل قادتهم أو أسرِهم، وبحسب وصف أحد السياسيين اللبنانيين، «أخذ عرفات في قفص مثل أدولف إيخمان». لكن بغضّ النظر عما كان شارون قد خطط أو اشتهى في البداية، فقد حجبت النجاحات الصاعقة الأولى حقيقة محجوبة ومؤلمة. ربما كان بعض المقاتلين جبناء مثلما كان الإسرائيليون يصفونهم. لكن بعضهم الآخر لم يكن كذلك. فعلى الرغم من الحصار المضروب حول مخيمات صور وصيدا وغيرهما من المواقع الجنوبية، ومن تفوق الإسرائيليين الكبير عليهم عدداً وعدة، قاتلوا حتى النهاية. وكانت الخسائر التي ألحقوها في صفوف الإسرائيليين تحذيراً لهم مما كان ينتظرهم في حال حاولوا اقتحام العاصمة نفسها، تلك الغابة من المباني العالية المثالية لمعارك الشوارع التي كان المقاتلون يتراجعون إليها وينظمونها ويحصنونها استعداداً للمواجهة الأخيرة.

وهكذا توقف الإسرائيليون عند أبواب الشطر الغربي من المدينة الخاضع للمقاتلين. وقال رئيس الأركان، الجنرال إيتان، إن رجاله، على الرغم من عدم صدور الأوامر إليهم

باقتحامها، سوف «يحيطون بالمركز العصبي للإرهابيين ويدمرونه تماماً». وقال إن قادة المقاتلين قد فروا. لكن كلامه كان تعبيراً عن مجرد تمنيات، فوجود عرفات في المدينة كانت تدل عليه دلائل كثيرة. لقد كان يظهر في أي مكان، ويتفقد المواقع على الجبهة، ويلعب الشطرنج مع المراسلين الأجانب. ولم يكن مقاتلوه ليغادروا، وإذا فعلوا، فإلى فلسطين. وكان يفضل الموت على المغادرة. لكن ذلك كان مجرد بلاغة مثل التهديد الإسرائيلي بدخول المدينة لاعتقاله. ففي الوقت نفسه، ومن خلال مفاوضات عبر وسطاء لبنانيين مع فيليب حبيب، المبعوث الخاص للرئيس ريغن، كان يسعى إلى حل دبلوماسي يحفظ له شيئاً ما، ولو مجرد ظل لدولته ضمن الدولة.

لكن شارون لم يكن ليسمح بذلك. فقد أكد أمام الكنيست أن «م.ت.ف.» يجب أن تختفي. ويجب عدم السماح بأي وجود مسلح ـ ولو لمجرد توفير الحماية لمخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ـ أو وجود سياسي أو رمزي. وفيما استمر الجدال، هدد الإسرائيليون اليائسون باقتحام المدينة. لكن ذلك كان بلاغة بدوره. فقد كان الحصار قد تحوّل إلى النقيض الكامل من الحرب الصاعقة التي كان الإسرائيليون، وفي مقدمهم وزير الدفاع المتهوّر أرييل شارون، يفاخرون بها في غابر الأيام. فبدلاً من تلك الانتصارات النظيفة والسريعة في القفار غير المأهولة في سيناء أو في الجولان القليل السكان، ها قد وقعوا أسرى التكتيكات نفسها التي كان قد استخدمها قبلهم السوريون وكل أطراف النزاع اللبناني: حروب الاستنزاف المستمرة، وتبادلات القصف المدفعي، وسقوط الضحايا المدنية بالمئات من دون تحقيق أهداف عسكرية. لقد حققت القوات البرية بعض التقدم باتجاه مناطق المقاتلين تحت غطاء من القصف المدفعي الكثيف، لكنها، سواء أتمكنت من الاحتفاظ بالمكاسب الضئيلة التي كانت تحققها أم اضطرت إلى التخلي عنها، فقد كانت تتذوق مرارة ما كان ينتظرها لو حاولت الاستيلاء على المدينة كلها. والواقع أن المقاتلين، بفضل نمطهم القتالي الخاص، كانوا يبدون على الرغم من كل شيء الحيوية والجرأة والبراعة التي كان الإسرائيليون يبدونها في السابق. «لا نريد أن نظهر بمظهر المتعجرفين»، قال أبو خالد، أحد القادة الميدانيين في مطار بيروت الدولي، «لكننا نحن من يلقن الإسرائيليين دروساً الآن. ونحن من يملك حرية الحركة. هم ينتظرون في دباباتهم ببنادقهم الآلية الإلكترونية. لقد أصبحوا جبناء حقاً. وهم يكذبون حول ضحاياهم»[٢٩]. لكن ياسر عرفات وقادة المقاتلين ما لبثوا أن قرروا أن عليهم أن ينسحبوا من دون أن يخلفوا أي وجود عسكري وأكثر من حضور سياسي ورمزي ضئيل.

فالقدرة العسكرية للعدو وتفوقه الإستراتيجي العام كانا كبيرين جداً، وبدا أنه كان مستعداً لاستخدامهما لتدمير المدينة بأكملها على رؤوس سكانها. وتردد القول التالي: «لو كانت هذه هي القدس لبقينا حتى النهاية. لكنها ليست لنا لنتسبب بدمارها». وهكذا، وبحماية قوة متعددة الجنسيات ضمت أميركيين وفرنسيين وإيطاليين، انسحب أحد عشر ألفاً وخمسمائة فلسطيني وسبعمائة سوري كانوا محاصرين معهم. وسمى قادة «م.ت.ف.» بشجاعة ما جرى نصراً. ألم يتجاوزوا حملة كانت تريد إلغاءهم؟ ألم يصمدوا لسبع وسبعين يوماً أمام كل الإجراءات التي تمكّن أقوى جيش في الشرق الأوسط ـ وأحد أقوى الجيوش في العالم ـ من تنفيذها ضدهم؟ لقد خرجوا بحراً إلى أماكن بعيدة مختلفة وبراً إلى دمشق. وفيما كانت قوافلهم تتجه إلى الميناء، أمن حمايتها مشاة البحرية الأميركية وعناصر الفيلق الفرنسي، وذلك تحت أنوف الإسرائيليين وحلفائهم الكتائبيين، وحيّتهم رشقات نارية احتفالية لم تعرفها بيروت المعتادة على إطلاق النار، ولا يبدو أنها ستشهدها من جديد، فقد مثّل خروج الفلسطينيين نهاية عصر.

ليس واضحاً تماماً السبب الذي جعل قيادة «م.ت.ف.» تقرر الخروج أخيراً. فالقاعدة كانت ضد القرار، وسرت بين أشد المعارضين لعرفات همهمات حول حصول «خيانة». فلو استمروا في الصمود، لاضطر الإسرائيليون بالتأكيد، بسبب الضغوط الدولية المتنامية، إلى الانسحاب، أو إلى اتخاذ القرار الذي كانوا يخشونه، أي اقتحام المدينة، شارعاً فشارعاً، مع ما يرافق ذلك من دمار وسفك دماء. ولا بد أن تعاطفهم مع اللبنانيين، وخوفهم من انقلاب حلفائهم اليساريين والمسلمين عليهم، كانا في صلب قرارهم. ولا بد أيضاً أن العرب لعبوا دوراً أهم في إخراج هذا القرار. فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تمكن «العدو الصهيوني» الكريه من محاصرة عاصمة عربية. فقد فاق صلفه ووحشيته كل الحدود. لذلك كان من الأفضل للأنظمة العربية لو أن عرفات هرب من المعركة أو أن قواته انهارت تحت الضربة الأولى. لكن الحصار استمر، وخلال ما يقرب الشهرين ونصف الشهر، لم تستطع الأنظمة شيئاً، سواء عبر استخدام السلاح أو بواسطة الدبلوماسية، لوقف التصعيد بواسطة القنابل الضخمة المقذوفة من البر والبحر والجو، والقنابل الصوتية والعنقودية والفوسفورية، والمجازر بحق الأبرياء الذين كانوا يُمزّقون إرباً في الشوارع أو يُدفنون تحت أنقاض المباني المتعددة الطبقات بعد أن تنهار بضربة واحدة. لم تستطع الأنظمة العربية أن تكتفي حتى بالموقف القديم المتمثّل بعقد مؤتمر قمة

طارئ في غياب القدرة على تقرير عمل مشترك. فقد استنكر الرئيس المصري حسني مبارك الاجتياح بوصفه «غير شرعي وغير إنساني ومخالفاً لروحية اتفاقيات كامب دافيد»، لكنه قاوم كل دعوات المقاتلين لإلغاء الاتفاقيات في رد على الاجتياح. وقال الملك فهد إن السعودية «تضع مواردها وإمكاناتها كلّها» في تصرف الفلسطينيين ـ فتح، لكن فيما كانت إسرائيل تمطر الموت والدمار بواسطة أسلحتها الأميركية الصنع، كان داعية «السلام الأميركي» هذا يقاوم بثبات دعوات المقاتلين إياه ليستخدم قوته النفطية والمالية ضد القوة العظمى العنيدة الداعمة لإسرائيل. أما سورية، التي كانت تقدّم نفسها بصفتها حامية للبنان ولحركة المقاومة الفلسطينية، فقاتلت لفترة وجيزة. وكان الإسرائيليون، بعد أن وجهوا إليها ضرباتهم المدمرة الأولى ـ تدمير صواريخ «سام» وإحكام الحصار على بيروت ـ قد أعلنوا وقفاً لإطلاق النار معها من طرف واحد. وقد قبل النظام البعثي الإعلان فوراً ـ وأقام احتفالات بالنصر في دمشق. فقد مثّل الإعلان الإسرائيلي، بحسب الوصف السوري، المرة الأولى في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي تطلب فيها إسرائيل، لا أي من الدول العربية، وقفاً لإطلاق النار. وحين عمد الإسرائيليون إلى خرق وقف إطلاق النار المعلن من طرفهم، ليس مرة واحدة بل مرات عدة، فكل وقف لإطلاق النار عبارة عن خدعة بنظرهم، طلب السوريون من الفلسطينيين، بعد أن انسحبوا هم من المعمعة، أن يصمدوا ويقاتلوا ويحولوا بيروت إلى «مقبرة للغزاة». وقالوا إن أي اتفاق يتم التوصل إليه من خلال فيليب حبيب سيكون مثل الذي «توصل إليه السادات في كامب دافيد». كما أن سورية رفضت أن تستقبل المقاتلين المنسحبين. لكنها بعد أن رأت العرب الآخرين جميعهم يستقبلونهم، اضطرت إلى أن تحذو حذوهم، مع إصدار بيانات مرافقة بأنها لا تزال القاعدة الرئيسية للنضال الفلسطيني الذي تعزز «بدعم الجماهير العربية في كل مكان». وبالنسبة إلى العقيد القذافي، القومي الأول، فلم يقدّم سوى نصيحة: على الفلسطينيين أن يختاروا الانتحار لا الانسحاب.

لا عجب إذاً أن المقاتلين، خلال خروجهم من بيروت، وجّهوا شتائمهم الأقسى، لا لإسرائيل، التي كانوا يعتبرون شرورها من المسلّمات، بل للزعماء العرب الذين فاقت «خيانتهم»، في أحدث مرحلة من مراحل ما أسماه عرفات يوماً «مؤامرة عربية»، أسوأ توقعات الفلسطينيين. لقد كانت مشاعر هؤلاء مختلطة ومتعددة: الفخر والحزن، الإحباط، الاستسلام واليأس. لكن الشعور الذي وحّدهم كان الغضب [illegible] العرب. فقد

صاح أحد المقاتلين المغادرين في مواطنيه المنتحبين: «وفروا دموعكم للحكام العرب». وصاح آخر: «اسألوهم، أسألوا القذافي، أين مقاتلات «الميغ» و«الميراج»». وفي الميناء، وعلى مسمع مشاة البحرية الأميركيين الحليقي الذقون الذين جاءوا ليحموا «الاستقرار» في الشرق الأوسط، أقسم مقاتل ثالث، أصغر سناً من المشاة لكنه أكثر تجربة مما كان يسمح له عمره: «سننسى إسرائيل لخمس سنوات ننظف خلالها العالم العربي. كل حكامنا خونة. يجب أن يحصل انتقام واغتيالات». لقد كان يخطط بوضوح ليكون بين منفذي الاغتيالات. وقد ابتسم رفاقه الألطف منه لكنهم لم يبدوا اعتراضاً.

سرعان ما تحوّلت معركة بيروت إلى أسطورة بطولية. لكنها كانت على الرغم من ذلك الهزيمة العسكرية والسياسية الأحدث وربما الأفدح في تاريخ «الثورة» الفلسطينية. ولم تقتصر أسبابها على القوة الإسرائيلية والتواطؤ الأميركي والجبن العربي. فقد كانت لـ «المرض الداخلي» المستمر داخل حركة المقاومة مساهمته(٣٠). ولو كانت الحركة كياناً أكثر صحة منذ البداية، لما كانت قد اضطرّت لأن تقاتل وهي محشورة في زاوية مثلما حصل. وكان عرفات قد قطع شوطاً بعيداً على الصعيدين السياسي والدبلوماسي منذ أن برزت «فتح» قوة فاعلة على الساحة الشرق أوسطية. لكن المفارقة تمثّلت في أن قاعدته الجغرافية كانت تتقلّص باستمرار وكذلك الاعتماد على «الكفاح المسلح» الذي كان المبرر الأصلي لوجود منظمته. ففي العام ١٩٧٠ طُرِد مقاتلوه من الأردن. وفي العام ١٩٧٦ وجّه لهم السوريون ضربة أليمة في لبنان. لذلك أصبحت طبيعة الكفاح المسلح دفاعية أساساً. وقد اضطر عرفات إلى أن يحافظ بأي ثمن على ملجئه الأخير في لبنان كقاعدة مستقلة، لا للإغارة على إسرائيل، بل خدمة للصراع الدبلوماسي الذي بات يعتمد عليه اعتماداً شبه كلي. وقد فقد هذه القاعدة أيضاً ونُفِي مقاتلوه إلى ما لا يقل عن ثماني دول عربية كان بعضها ـ اليمنان والسودان وتونس والجزائر ـ يقع على بعد آلاف الأميال من فلسطين نفسها التي كان هدفهم أن يحرروها.

وقد فضل عرفات تونس على دمشق مقراً له. وسورية، التي كان يرغب في إثبات استقلاله عنها أكثر من غيرها حين تشتت رجاله بعيداً، كانت الدولة نفسها الأفضل لمساعدته بفضل موقعها الجغرافي وتاريخها العسكري. فهناك بدأت ثورته؛ وهناك خشي أن تنتهي. لقد كان الرئيس الأسد يعتنق مبدأً رئيسياً لم يحد عنه يوماً ينص على استغلال الموقع المميز لبلده ليضمن نفوذاً فائقاً على «م.ت.ف.» بحيث يحرضها على

أي خطة سلام لا يوافق عليها ويضحي بها في سبيل خطة أخرى يقبلها. وبعد الكارثة التي حلّت في لبنان، شعر بالغيرة أكثر من أي وقت مضى من ورقته الزابحة المنهكة لكن الوحيدة، ولو أن عرفات أعاد تمركزه في سورية، لحوّله الأسد من دون شك، وراء واجهة من الاستقلال المستمر، إلى امتداد لإرادته.

كان الحفاظ على التماسك الداخلي لـ «م.ت.ف.» واستقلالها عن الأنظمة العربية يتجه إلى استنزاف مهارات عرفات على صعيد الدبلوماسية والمناورة، ولا سيما لأن الخضة التي حصلت كان محتماً لها أن تستتبع إحياءً لـ «عملية السلام» في الشرق الأوسط وتعرّض «م.ت.ف.» المنهكة لضغوط هائلة لتلتحق بها. بل إن دعوات واضحة من الغرب ومصر وهامسة من دول عربية أخرى صدرت إلى «م.ت.ف.» لكي «تتخلّى عن الإرهاب» وتحوّل نفسها إلى منظمة سياسية صرفة. وفيما كانت مفاوضات الجلاء عن بيروت جارية بذل عرفات محاولات يائسة للحصول على «تعويض سياسي» مناسب لقاء التضحية الآتية حتماً. كانت القضية الفلسطينية بالطبع قد ربحت دعاية وتعاطفاً دوليين لم تتمتّع بهما قبلاً. لكن التعاطف من دون المكاسب الملموسة لم يكن كافياً. فما كان عرفات يحتاج له كان ضمانات فعلية وسريعة بأن حق شعبه بتقرير المصير والحصول في نهاية المطاف على دولة سيصبح جزءاً من النظرة الأميركية إلى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

وكان ما ناله عرفات أقل مما كان يحتاج له، لكنه كان مكسباً. وقد تمثّل في «خطة السلام» الأميركية الجديدة التي أعلنها الرئيس ريغن بجدية بعد أربع وعشرين ساعة فقط على انسحاب آخر مقاتل من بيروت. فقد أضاف تنويعات أميركية على ما كان يُعرَف بـ «الخيار الأردني» الذي كان مضمراً في كامب دافيد. وقال إن الخروج من بيروت «أبرز بشكل دراماتيكي أكثر من أي وقت مضى تشرّد الشعب الفلسطيني». وهكذا، وعلى الرغم من مأساويتها، فتحت الحرب في لبنان الباب أمام فرصة جديدة لتسوية أعرض في الشرق الأوسط. وقال إن الولايات المتحدة لن تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة، بيد أنها لن تؤيد كذلك ضم المناطق والسيطرة الدائمة عليها من قبل إسرائيل، التي يجب أن «تجمد» فوراً نشاطها الاستيطاني في الأراضي العربية. واقترح كذلك «حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن».

ورد بيغن برفض فوري وقاطع للخطة: فالضفة الغربية «لن تعود أبداً جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية». وتمكّن عرفات من ألّا يرفض الخطة رفضاً صريحاً. فقد خاض ـ من أجل الاعتدال ـ على ساحات المعارك الكلامية في غرف المؤتمرات معارك أشد من تلك التي خاضها في لبنان. لكنه لم يستطع أن يقبل الخطة. فهو لم يستطع أن يعطي الملك حسين الدور الذي أراد ريغن أن يمنحه إياه. فذلك كان سيعني تخليه عن مبرر وجوده بأكمله وتراجعه عن مقررات مؤتمر قمة الرباط للعام ١٩٧٤ التي كرست «م.ت.ف.» محل الملك حسين «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». لكن على الرغم من ذلك كان عليه أن يجعل الملك، الرجل الذي طرده من الأردن خلال أيلول الأسود ١٩٧٠، شريكه العربي الأقرب. فخلال شهور عدة سعت «لجنة تنسيق العمل السياسي» الفلسطينية ـ الأردنية لوضع المعادلة السحرية التي كانت تتطلّبها خطة ريغن: نوع من التمثيل الفلسطيني ـ الأردني في مفاوضات سلام ترضي «م.ت.ف.» من دون أن تثير رفضاً قاطعاً من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، وتحدد علاقة بين الأردن والضفة الغربية وغزة بعد التحرير تسوّي بين مطالبة «م.ت.ف.» بدولة مستقلة والإصرار الأميركي على خضوع هذه الدولة للأردن.

كان الملك حسين يسعى كل الوقت إلى أكثر مما كان عرفات يستطيع أن يعطي. فكلما قدّم عرفات شيئاً إضافياً، ازدادت ثورة المعارضة في صفوف منظمته، وازدادت مساعي سورية، الغاضبة من دبلوماسية التفرّد التي كانت تقرّب عرفات أكثر من المعسكر العربي المحافظ الموالي للغرب، إلى أن تستغل هذه المعارضة. ورأى الملك أن خطة ريغن، على علاتها، كانت على الأقل توفر فرصة، أو آلية ممكنة، كان على العرب اغتنامها؛ لقد كانت «الفرصة الأخيرة» لإنقاذ ما تبقى من الضفة الغربية من النهب الصهيوني. وقد قدّر عرفات رأي الملك عالياً، لكنه لم يستطع في النهاية أن يقدّم ما يكفي من التنازلات. وبعد انهيار قمة الفرصة الأخيرة بينه وبين الملك في نيسان ١٩٨٣، أعلن الأردن أنه قرر «أن يترك الآن لـ «م.ت.ف.» والشعب الفلسطيني تقرير ما يريدان فعله لإنقاذ نفسيهما وأرضهما...». وقال الملك بمرارة ويأس إن الولايات المتحدة ـ إضافة إلى الرافض العنيد بيغن نفسه ـ «تتحمل جزءاً من المسؤولية» لأنها رفضت أن تقيم «حواراً مباشراً» مع «م.ت.ف.»، وفقدت «مصداقيتها» حين فشلت في أن تضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان و«تجمد» الاستيطان الإسرائيلي، ولم تقبل بأي دور سوفياتي في عملية السلام في الشرق الأوسط[٣١].

ابتهج رجال بيغن. فقد أعلنوا موت خطة ريغن، وهذا ما كان فعلاً، على الرغم من الاحتجاجات الأميركية الشجاعة. وباتوا يتوقعون انتهاء الضغوط الأميركية بما يمكنهم من المضي من دون عائق في تهويد إسرائيل الكبرى. والواقع أن الأميركيين أنحوا باللائمة كلها على «م.ت.ف.». فقد أعلن وزير الخارجية جورج شولتز في مؤتمر صحافي أن الحكومات العربية كانت قد أخطأت حين منحت «م.ت.ف.» سلطة تفاوض حصرية في قمة الرباط قبل تسع سنوات، ودعاها إلى أن تطلب من المنظمة «أن تستخدم هذه السلطة أو تفقدها». وقد وصفت صحيفة بيروتية ذلك بأنه «حرب مفتوحة» على «م.ت.ف.».

وابتهج البعثيون السوريون أيضاً. فقد ذكرت إذاعة دمشق أن الأحداث أثبتت أن الولايات المتحدة «لا تحمل مفتاح الحل في المنطقة». ومع وصول دبلوماسية عرفات إلى طريق مسدودة وتقلّص هامشه العربي للمناورة إلى العدم تقريباً، أصبح يواجه الخطر الجسيم بالوقوع بشكل كامل في قبضة السوريين الذين كان يكرههم ولكنه لم يكن يستطيع أن يستمر من دونهم. لذلك اجتمع عرفات والأسد لأول مرة منذ الجلاء عن بيروت لإعادة تأكيد «علاقتهما الإستراتيجية».

لكن هذه العلاقة لم تستمر طويلاً. فخلال أيام تعرض عرفات لأقسى ضربة يواجهها في حياته السياسية، وكانت ضربة داخلية. ففي بداية أيار ارتكب خطأً تاريخياً ـ خطأً انبثق على الرغم من كل شيء بشكل طبيعي عن نمطه في القيادة. فقد عيّن قائدين جديدين، أبو حاجم والحاج إسماعيل، مسؤولَين عن قوات «فتح» في المنطقتين اللبنانيتين اللتين كانت هذه القوات لا تزال تملك فيهما وجوداً، أي سهل البقاع وقضاء طرابلس الشمالي الخاضعين للنفوذ السوري. ولم يكن الرجلان مواليين بشكل كامل لعرفات، وكانا أكثر قائدين فلسطينيين ألحقا العار بنفسيهما خلال اجتياح الصيف السابق. لذلك أثار تعيينهما ثورة شاملة داخل «فتح». ووصف قائد الثورة، أبو موسى، وأتباعه خطوة عرفات بـ «الانقلاب العسكري والمؤسساتي الذي لا يميّز بين الشجاعة والجبن، واللص والشريف، والمناضل والمشبوه، والبطل والعميل». وقالوا إن عرفات استبدل بأفضل الضباط «منحرفين وانهزاميين» وإن الرجلين كانا تجسيداً مثالياً لذلك «المرض الداخلي» الذي انكشف إلى العلن بشكل خبيث وكارثي. وقال أبو موسى عنهما وعن أمثالهما:

> لم يشأ هؤلاء الرجال أن يقاتلوا في الحرب اللبنانية. لقد عرفنا أن هذا سيكون دورهم ـ أنهم سيتركون رجالهم ـ لأنهم لم يهتموا أبداً بهم. لقد كانوا منشغلين بشؤونهم الخاصة، وتجارتهم، ومالهم، ومصارفهم. يملك الكثير منهم ملايين الليرات اللبنانية والذهب وهم يضاربون بها في أسواق الأسهم. إن من يملك الملايين لا يكون مستعداً للموت. لقد أُعلِم عرفات بالأمر، لكنه لم يتصرّف بشأنهم. إنهم مقربون منه. كل من يخطىء يقترب منه. لماذا؟ لأنه يعرف أنهم لا يستطيعون أن يتعاركوا معه(٣٢).

لم يكن تعيين الرجلين مجرد استفزاز رهيب وإهانة للمقاتلين الذين قاتلوا حقاً وأرادوا أن يقاتلوا من جديد، بل كان بنظر المتمردين نذيراً بأن عرفات، بعد انهيار «الخيار الأردني»، كان يسعى إلى تجنّب المعارضة العنيفة في صفوفه في حال تقدّم بتنازلات دبلوماسية جديدة. فقد كانوا مقتنعين بأن عرفات، في يأسه الشديد، كان على وشك دفع الاعتدال إلى مراتب أعلى، والإعلان عن التخلي عن «الكفاح المسلح» ككل، والانسحاب من لبنان، مثلما فعل في بيروت، مقابل ضمانات أميركية وعربية لن تُحترَم أبداً. وفقط من خلال أشخاص مثل أبو حاجم والحاج إسماعيل كان يستطيع أن يفرض تنازلات من هذا النوع.

لقد كان أبو موسى ورجاله «رافضين»، بل أصوليين، يعارضون الدبلوماسية كلها التي كان عرفات قد مارسها خلال عقد والهدف الأساسي الذي كان قد حدده بنفسه: إقامة دولة فلسطينية، تتعايش مع إسرائيل، في الضفة الغربية وغزة. فقد قال أبو موسى: «بدأنا بالتحرير الكامل ثم سعينا إلى تحرير أي جزء من فلسطين، واليوم نتعامل مع خطة ريغن كأنها خطة وطنية». وطالب بالعودة إلى المبادئ الأولى، إلى «الميثاق الوطني الفلسطيني»، الذي ينص على هذه المبادئ ولم يُلغَ رسمياً؛ وطالب بإقامة دولة فلسطينية في أرض فلسطين كلها وعودة اليهود غير الفلسطينيي المولد أو غير المتحدرين من أصول فلسطينية إلى بلادهم؛ وطالب بتجديد التكرس لـ «الكفاح المسلح» كوسيلة وحيدة لتحقيق الأهداف الأصلية لـ «الثورة» الفلسطينية هذه كاملة.

كان عرفات قد واجه «الرفض» من قبل. لكنه لم يكن، أقله علناً، يتجاوز عموماً المجموعات اليسارية الأصغر، مثل «الجبهة الشعبية» بزعامة جورج حبش، التي كانت أسوأ

بكثير حين تنبح منها حين تعض. لكن ما أصبح يواجهه كان مختلفاً تماماً، كان انتفاضة داخل «فتح» ـ منظمة المقاتلين الأساسية والأكبر ومنظمته هو ـ ضربت أسس قوته ووجاهته. وسرعان ما انتشرت الثورة وتحولت إلى حرب أهلية صغيرة. وسقط معظم سهل البقاع بأيدي الثوار مع تزايد عدد المقاتلين الملتحقين بهم. ولم يبق تحت سيطرة مؤيدي عرفات بشكل كامل سوى ركن أخير مثير للشفقة حول مدينة طرابلس اللبنانية الشمالية.

وساند السوريون الثوار. ولا يزال مدى الدعم المادي الذي قدّموه لهم مثار جدل. لكن الواضح أن توسّع الثورة دفع عرفات إلى زيادة التشدد في إلقاء اللوم على ليبيا، ثم على سورية نفسها، التي «أطلقت علينا النار من الخلف». وفي ٢٤ حزيران قامت سورية، الداعم الأساسي لحركة المقاومة الفلسطينية وقاعدتها الأساسية، بطرد عرفات من أراضيها. ووصف الناطق باسمه في طرابلس الأمر بالكارثة، وهذا ما كان ـ وقد انبثق عن الخروج من بيروت. وبقي عرفات رئيس «م.ت.ف.» ـ لم يسع الثوار لإقالته، بل إلى مجرد إصلاحات جذرية وفرعية في «فتح»، العنصر الأساسي في «م.ت.ف.». لكنه عانى ضربة قاسية لم يكن يمكنه أن يتعافى منها. لقد انهارت «الثورة» التي كان يحمل لواءها، وفي العالم العربي، حيث لا إستراتيجية فلسطينية جامعة ولو من ناحية المظهر، بدت القضية التي كان يمثّلها منسية أكثر من أي وقت مضى منذ الخروج الأساسي في العام ١٩٤٨. وإذا كان هناك من عزاء، فقد تمثّل في معاناة إسرائيل نفسها من مشكلات حادة ومتفاقمة.

صبرا وشاتيلا

كان من المحتمل أن يصل الاجتياح الإسرائيلي بسبب طبيعته إلى ذروة مرعبة كالتي حصلت في صبرا وشاتيلا؛ لكن على الرغم من ذلك شكّلت الحادثة مفاجأة حتى لأولئك الذين كانوا يترقّبونها[٣٣]. كان المقاتلون الفلسطينيون والجنود السوريون قد غادروا من دون عقبات. وكان ياسر عرفات قد أقام في ٣٠ آب وداعه العاطفي. وبدا الإسرائيليون مرتاحين؛ لقد أبلغ الجنرال إيتان «لجنة الشؤون الخارجية والدفاع» أن «كل ما بقي في بيروت مجرد بضعة إرهابيين ومكتب صغير لـ «م.ت.ف.»»[٣٤]. وخلال الأيام القليلة التالية، كانت الفرق الأميركية والفرنسية والإيطالية في القوة المتعددة الجنسية المشكّلة للإشراف على جلاء الفلسطينيين قد غادرت بدورها ـ أبكر في الواقع مما كان

ينبغي بحسب التفويض الممنوح لها. وكان الأميركيون، آخر الواصلين، أول الخارجين، وقد حمل أحد أفراد مشاة البحرية أمام المصورين لافتة تقول «انتهت المهمة». وكانت عملية «تهدئة» بيروت الغربية قد بدأت؛ فقد سلّمت الميليشيات المسلمة واليسارية، المتحالفة في السابق مع الفلسطينيين، بعض المناطق إلى الجيش اللبناني، وبالتالي إلى سلطة الدولة التي كان يمثلها على الرغم من أنه كان لا يزال في طور التكوين. وقبل البدء بإجلاء المقاتلين، نجح البرلمان اللبناني في ٢٣ آب في انتخاب رئيس جديد. كان بشير الجميل، قائد الميليشيا الكتائبية المدعومة من إسرائيل، التجسيد الكامل للنزعة العسكرية المسيحية المارونية، كما كان مرهوباً ومكروهاً بسبب العنف والوحشية اللذين لطّخا وصوله إلى المركز الأول. ولم يحترم انتخابه، بما رافقه من رشوة وتهديد وتخويف، روحية الديموقراطية ولا حتى مجرّد شكلياتها. لكن آمالاً برزت بأن لبنان، إذا حكمه رجل قوي، يشعر ربما بقدرته على اجتذاب الآخرين والتصالح معهم، سيحقق النظام والاستقرار اللذين كان يطمح إليهما مواطنوه كلهم تقريباً.

وكانت قيادة «م.ت.ف.» قد نالت من خلال وسطاء لبنانيين ضمانات مكتوبة من فيليب حبيب تتعلّق بسلامة المدنيين الفلسطينيين الذين خلّفهم المقاتلون وراءهم. وقال فاروق القدومي، «وزير خارجية» «م.ت.ف.»، إن الولايات المتحدة قطعت «وعد شرف» بأن إسرائيل لن تدخل بيروت الغربية، وأكد مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية ذلك لاحقاً استناداً إلى الكثير من التأكيدات الشفهية الصادرة عن الإسرائيليين[٣٥]. إذ إن حبيب كان قد كتب إلى رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان ما يلي:

> ستقدّم حكومتا لبنان والولايات المتحدة ضمانات مناسبة لسلامة... الفلسطينيين غير المقاتلين والملتزمين للقانون الذين بقوا في بيروت، بمن فيهم عائلات الذين قد غادروا... وستقدم الولايات المتحدة ضماناتها على أساس التأكيدات المحصّلة من حكومة إسرائيل وقادة بعض المجموعات اللبنانية الذين كانت قد اتصلت بهم[٣٦].

وقد لعبت هذه الالتزامات دوراً أساسياً في قبول «م.ت.ف.» بالمغادرة.

كان البعض بالطبع قد توقّع الأسوأ. فقد اعتبر رئيس الوزراء اللبناني أن مهمة القوة المتعددة الجنسية لم تكن كافية. وطالب بتمديد مهمّتها لكي تتعامل مع الفوضى التي

كانت ستقوم على الأرجح حين يحاول رجال الميليشيات المحلية، الأكثر قوة وتصميماً من الجيش اللبناني الضعيف وغير الواثق، أن يملأوا الفراغ المترتب على جلاء المقاتلين. وقد تعززت مخاوفه ومخاوف الآخرين حين تقدّم الجيش الإسرائيلي، المخيم عند أطراف المدينة، مسافة ستمائة ياردة، بحجة إزالة الألغام من الطرق، فانتقل من مطار بيروت الدولي إلى أطراف صبرا وشاتيلا اللذين كانا يضمان المقر الرئيسي لـ «م.ت.ف.». وقد حصل هذا الخرق لاتفاقية حبيب بعيد إعلان الرئيس ريغن لـ «خطة السلام» الخاصة به وكان طريقة في التعبير عن عدم الرضا. فقد بدا واضحاً أن لبنان بقي في نظر الإسرائيليين، مثلما كان دائماً، الوسيلة التي يعبّرون من خلالها عن أنفسهم بمواجهة أي مبادرة دبلوماسية غير مرضية لهم.

وفي ١٤ أيلول انفجرت قنبلة مزودة بجهاز للتحكم عن بعد في مقر حزب الكتائب في بيروت الشرقية المسيحية. وكان مقدراً لهذا العمل الإرهابي، من بين الأعمال المشابهة التي لا تُحصى والتي عرفتها بيروت، أن يفضي إلى أوخم العواقب. ففي المبنى نفسه كان الرئيس المنتخب بشير الجميل يعقد اجتماعه الأسبوعي، وحين أُعلِن بعد بضع ساعات أن «الشيخ بشير»، معبود المسيحيين الموارنة (أو معظمهم)، قد استُخرج بالفعل ميتاً ومشوّهاً من الأنقاض، ساد الذعر والذهول البلد بأكمله. ومع أن أحداً لم يعرف من كان قد زرع القنبلة هناك، برزت مخاوف من حصول انتقام رهيب ضد أي هدف يمكن الوصول إليه من قبل مؤيدي بشير.

وفي احتقار إضافي لحبيب وكل أعماله، قرر بيغن وشارون، من دون استشارة زملائهما، اجتياح بيروت الغربية. فقد كانت الضربة شديدة الوطأة عليهما. ألم يكن بيغن قد أخبر حشداً كبيراً في ١٧ تموز «أننا سنوقّع معاهدة سلام مع لبنان قبل انقضاء العام الحالي»؟ لقد كان بشير الرجل الذي يريد أن يوقع المعاهدة معه.

وفي الثالثة والنصف من صباح الأربعاء، ١٥ أيلول، التقى الجنرال إيتان والجنرال عمير دروري، قائد المنطقة الشمالية في إسرائيل، مع القادة الكتائبيين في بيروت الشرقية في مقر الميليشيا التي كان بشير قد بناها بمساعدة إسرائيلية. وبالاشتراك مع فادي فرام، قائد القوات اللبنانية التي يسيطر عليها الكتائبيون، وإلياس حبيقة، قائد استخباراتها، رسما خطة لمشاركة الكتائب في الاستيلاء على بيروت الغربية. ولعدم التفريط بحياة

الإسرائيليين، تقرر أن يدخل الكتائبيون وحدهم مخيمات اللاجئين بهدف «تفتيشها وتطهيرها»[٣٧].

وعند الخامسة من ذلك الصباح بدأ الإسرائيليون دخولهم. وكان دخولاً سهلاً: فالقوة المتعددة الجنسية كانت قد أزالت الألغام والتحصينات بما يناسب، ولم تكن مقاومة المسلمين واليساريين أكثر من رمزية إلا بقليل. ولم يخسر الإسرائيليون في العملية كلها سوى سبعة قتلى ومائة جريح[٣٨].

وعند التاسعة، استقبل بيغن موريس درايبر، نائب حبيب، بالكلمات التالية: «سيدي السفير، أعلمك بكل فخر أن قواتنا بدأت منذ الخامسة من هذا الصباح بالتقدّم والاستيلاء على مواقع داخل بيروت. إن هدفنا الحفاظ على النظام في المدينة. ففي الوضع الذي ترتّب على اغتيال بشير الجميل، قد تحدث مجازر»[٣٩].

كان واضحاً لكل مراقب إسرائيلي عاقل يعرف شيئاً ما عن الكتائبيين ما كانوا سيفعلون حين دخولهم. وكان هناك إسرائيليون يعرفونهم جيداً جداً. فقد كانوا يدرّبونهم في إسرائيل نفسها منذ العام ١٩٧٦. وقد وصفهم مراسل «يديعوت أحرونوت» بـ «المجرمين المنظمين المزودين ببذات وآليات ومخيمات تدريب والمسؤولين عن أعمال وحشية مرعبة»[٤٠]. وكان من المعروف أيضاً أن الفلسطينيين كانوا الهدف الخاص لكراهيتهم. فبشير الجميل كان يقول: «هناك شعب زائد: الشعب الفلسطيني»[٤١]. وفي تعامله مع الإسرائيليين لم يدع مجالاً للشك بأنه فور وصوله إلى السلطة كان سيعمل على «إزالة المشكلة الفلسطينية» ـ حتى لو تطلّب ذلك اللجوء إلى «وسائل شاذة ضد الفلسطينيين في لبنان»[٤٢]. ولم يخفِ رجال ميلشياه طموحاتهم الإجرامية. فحين زارت مجموعة من البرلمانيين الإسرائيليين المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، قال لهم أحد هؤلاء الرجال: «لو مات فلسطيني واحد، فذلك تلوّث، أما لو مات الفلسطينيون جميعاً، فذلك هو الحل». وكتبت «باماهان»، صحيفة الجيش، في ١ أيلول، أي قبل أسبوعين من المجزرة:

> سمع ضابط إسرائيلي رفيع ما يلي من شفتي أحد الكتائبيين: «السؤال الأساسي الذي نطرحه على أنفسنا هو كيف نبدأ، بالاغتصاب أم بالقتل؟ ولو كان للفلسطينيين بعض العقل، لحاولوا أن يغادروا بيروت. ليست لديكم أدنى

فكرة عن المذبحة التي سيتعرض لها الفلسطينيون، مدنيين أو إرهابيين، الذين سيبقون في المدينة. لن تجديهم نفعاً جهودهم للاختلاط بين السكان. فسيف المقاتلين المسيحيين وبندقيتهم سيطاردانهم في كل مكان ويقضيان عليهم للمرة الأولى والأخيرة»[٤٣].

وكان الكتائبيون مدفوعين بأهداف سياسية إلى جانب التعطش للدماء. ففي اجتماع مع ممثلين إسرائيليين، أسرّ قادتهم بأن اللجوء إلى العنف قد يكون ضرورياً لإجبار الكثير من الفلسطينيين على الخروج جماعياً من لبنان[٤٤]. وقال الجنرال أهارون ياريف، قائد منطقة بيروت: «عرفنا أنهم كانوا يريدون تدمير المخيمات»[٤٥]. كما علّق الكتائبيون آمالاً على خطط الجنرال شارون لقلب الملك حسين وإلقاء فلسطينيي لبنان كلهم في الأردن[٤٦].

وعرف الجيش الإسرائيلي في أعلى مستوياته طبيعة المشاعر الانتقامية التي كانت قد استحوذت على رجال الميليشيا بعد اغتيال معبودهم. فحتى بعدما وافق على دخول الكتائبيين إلى المخيمات، صرّح رئيس الأركان في اجتماع للحكومة أن الضباط الكتائبيين «لم يعد أمامهم سوى أمر واحد يقومون به، وهو الانتقام؛ وسيكون رهيباً... سيكون انفجاراً لا يماثله أي انفجار سابق؛ أستطيع أن أرى في عيونهم ما يترقّبونه»[٤٧]. وعرف الجيش أيضاً احتمال أن يعطي قائد العملية رجاله حرية مطلقة. فإلياس حبيقة كان قد أُرسِل إلى جنوب لبنان بأمر من بشير الجميل وبطلب من الإسرائيليين ليساند نشاطات الرائد سعد حداد. وقد برهن حبيقة عن القسوة التي كان يحملها ـ قتل مدنيين لبنانيين وفلسطينيين عديدين ـ بحيث إن الإسرائيليين قرروا إعادته من حيث أتى بعد أن أحرجتهم «مبالغاته». وبعد أن قرر شارون «تنظيف المخيمات»، اقترح أحد ما إرسال ضابط ارتباط إلى الكتائبيين. لكن شخصاً آخر يحتل منصباً أعلى اعترض بسبب معرفته بماضي حبيقة ورأى أن الجيش الإسرائيلي يجب ألا يتورّط في مذابح[٤٨].

عند المغيب دخلت الوحدة الأولى المؤلفة من مائة وخمسين كتائبياً مخيم شاتيلا بعد أن عبرت عدداً من الحواجز الإسرائيلية المقامة عند مدخله. وكان بعض الداخلين يحمل سكاكين وفؤوساً إضافة إلى الأسلحة النارية. وبدأت المذبحة على الفور، واستمرت من دون انقطاع لثمان وأربعين ساعة. ولم تهدأ خلال الليل: لقد أضاء الإسرائيليون المخيم بالقنابل الضوئية. وأطلق الكتائبيون النار على كل ما كان يتحرك في الأزقة الضيقة.

واقتحموا المنازل وقتلوا سكانها المجتمعين للعشاء أو لمشاهدة التلفزيون أو النائمين. وعذّبوا البعض قبل قتلهم، فاقتلعوا العيون، وسلخوا الجلود، واستخرجوا الأحشاء. وتعرّضت النسوة والفتيات الصغيرات للاغتصاب، لبضع مرات أحياناً، قبل أن تُقتلَع نهودهن، ويُقضى عليهن أخيراً بالفؤوس. وقُطِّعت أوصال الأطفال، وسُحِقت رؤوسهم على الجدران. وفي مستشفى عكا قتل الرجال المرضى في أسرّتهم. وربطوا ضحايا آخرين إلى الآليات وجرّوهم أحياء في الشوارع. وقطعوا الأيدي للحصول على الخواتم والأساور. وقد قتلوا مسيحيين ومسلمين، ولبنانيين وفلسطينيين. بل إنهم قتلوا تسع يهوديات كن يعشن في المخيمات منذ العام ١٩٤٨ بسبب زواجهن من فلسطينيين. وجاؤوا بالجرافات لدفن ضحاياهم وهدم المنازل التي سلمت من الغارات الجوية الإسرائيلية؛ فتشريد الفلسطينيين وإرهابهم سيدفعانهم إلى الفرار[٤٩].

كان من الصعب ألا ينتبه الجنود الإسرائيليون المحيطون بالمخيمات لما كان يجري داخلها. فموقع قيادتهم المتقدم كان لا يبعد أكثر من مائتي ياردة عن الساحة الرئيسية للمجزرة، وكانوا يستطيعون من على سطح هذا المبنى المؤلف من سبع طبقات أن يراقبوا قلب المخيمات. وقد وصف أحد ضباطهم المبنى بأنه «يشبه الصف الأمامي في المسرح»[٥٠]. وقد أمضى إلياس حبيقة ليلة الخميس على سطح موقع القيادة هذا. وعند الثامنة مساءً، سمع الملازم إيلول، مدير مكتب الجنرال يارون، ضابطاً كتائبياً داخل المخيم يسأل حبيقة عبر اللاسلكي عما يفعله بمجموعة من خمسين امرأة وطفلاً. وأجاب حبيقة: «هذه آخر مرة تسألني فيها سؤالاً كهذا. تعرف تماماً ما يجب أن تفعله». وانفجر الكتائبيون الموجودون على السطح ضاحكين، وفهم الملازم إيلول أن النساء والأطفال كانوا سيُقتَلون. وأعلم الجنرال يارون[٥١]. وأرسل قائد القوات الكتائبية في شاتيلا رسالة إلى يارون لاحقاً يؤكد فيها «أن ثلاثمائة مدني وإرهابي قد قُتِلوا إلى الآن»[٥٢]. وحُوِّلت هذه المعلومات على الفور إلى المقر العسكري في تل أبيب.

ومع انبلاج فجر الجمعة، ١٧ أيلول، كان بمقدور الضباط الإسرائيليين وغيرهم من الرجال المنتشرين على السطح أن يروا الجثث تتكدّس. وشاهدوا لاحقاً جرافات. قدّم الإسرائيليون واحدة أو اثنتين منها على الأقل، تعمل على طمر الجثث. وتذكر جنود تابعون لوحدة مدرعة، كانوا يتمركزون على بعد مائة ياردة فقط من المخيم، كيف أنهم استطاعوا أن يشاهدوا عمليات القتل بوضوح. ووصل تقريرهم إلى السلطات الأعلى التي

كانت تتلقى تقارير مماثلة من مواقع أخرى حول المخيم[٥٣]. وقال الملازم أفي غرابوفسكي، مساعد قائد سلاح الدبابات، إنه شاهد الكتائبيين يقتلون المدنيين، وإن أحدهم أخبره «إن الحوامل ينجبن إرهابيين». وصدرت أوامر إلى الجنود الإسرائيليين بألا يفعلوا شيئاً. فقد قال ضابط لرجاله: «لا يعجبنا ذلك، لكنني أمنع أياً منكم من التدخل في ما يجري في المخيمات»[٥٤]. وسد الجنود منافذ المخيمات، وأجبروا مرات عديدة اللاجئين الذين كانوا يحاولون الفرار على أن يعودوا أدراجهم، بل إن دبابة وجهت مدفعها إلى مجموعة من خمسمائة شخص كانوا يحملون راية بيضاء ويحاولون أن يشرحوا أن المجرمين كانوا «يقتلون الجميع»[٥٥].

وعند حوالي الرابعة من بعد ظهر الجمعة، اجتمع الجنرال إيتان وقائد المنطقة الشمالية، الجنرال دروري، بالقادة الكتائبيين، وكان بعضهم خارجاً لتوّه من المخيمات. وقد هنّأهم إيتان على عمليتهم، أما الكتائبيون الذين قالوا إن الأميركيين طلبوا منهم أن يتوقّفوا، فطالبوا الإسرائيليين بـ «بعض الوقت الإضافي لتنظيف المكان»[٥٦]. وتم الاتفاق على أن يخلي الكتائبيون المخيمات مع حلول صباح السبت وعلى عدم إدخال قوات إضافية في هذه الأثناء. لكن وفيما كان إيتان يغادر مطار بيروت متوجهاً إلى تل أبيب، دخلت وحدة جديدة من مائتي كتائبي إلى شاتيلا، ففتكت فور وصولها بمجموعة من النساء والأطفال، وذبحت كل السكان في أول منزل مرّت به ودمرته بواسطة جرافة. وقد اتفقت الروايات جميعها على التالي: لقد جرى التخطيط جيداً لهذه العملية الثانية وجرى تنفيذها بكل برود[٥٧].

في هذه الأثناء تقريباً، كان الجنرال شارون ووزير الخارجية إسحق شامير مجتمعين من جديد بالمبعوث الأميركي موريس درايير الذي طالب بأن يسلم الجيش الإسرائيلي مواقعه فوراً للجيش اللبناني. ورد شارون بأن أي إجراء لم يكن ممكناً بسبب رأس السنة اليهودية. كما أن وجود الجيش الإسرائيلي كان «يمنع حصول مجزرة بحق السكان الفلسطينيين في الشطر الغربي من المدينة»[٥٨]. وفي وقت لاحق من ذلك المساء، اتصل المراسل العسكري للتلفزيون الإسرائيلي بوزير الدفاع، بعد أن سمع روايات عن إعدامات فورية وغيرها من «الفظاعات» من الضباط الإسرائيليين، وأخبره أن إجراءً ما يجب أن يُتّخذ. وأضاف «أن صحافة العالم بأسره ستعرف بما يجري بعد ساعات قليلة، عندها سنواجه مشكلة كبرى». واستمع شارون إلى بن ييشاي بانتباه وسأله إن كان يعرف

تفاصيل أخرى. فقدّم له هذا بعضها. وقال لاحقاً: «لم يرد الوزير. شكرني وتمنى لي سنة جديدة سعيدة. لقد تولّد لدي انطباع بأنه كان يعرف ما كان يجري في المخيمات»[٥٩].

وفي اليوم التالي عرف العالم بالموضوع حقاً. فقد دخل الصحافيون صبرا وشاتيلا ليعثروا على مئات الجثث التي لم يجد الكتائبيون الوقت لدفنها، وأطراف الجثث التي دفنوها تبرز من القبور المحفورة على عجل، وجثث النساء العاريات المقيدة الأيدي والأرجل من الخلف، وضحايا السحل وبينها رجل مقطوع العضو التناسلي مجمّعة في مرآب، وأوصال طفل مرتبة في دائرة ورأسه في الوسط. وعثروا على دلائل على حصول مقاومة، ومنها بندقية صيد ملقاة إلى جانب جثة شاب صغير السن[٦٠].

وحاول الجيش اللبناني وفرق الإغاثة والإسعاف المحلية والدولية، إحصاء البقايا المتهرئة أثناء دفنها. لكن الإحصائيات لم تشمل الجثث الكثيرة التي لم تُكتشف في مقابر جماعية وتحت أنقاض المنازل. ولم تشمل كذلك المفقودين ـ أولئك الذين أخِذوا خلال المجزرة إلى أماكن مجهولة. كم كان عدد القتلى؟ حين طُرِح هذا السؤال على قائد كتائبي، أجاب: «ستعرفون لو تقرر يوماً بناء نفق في بيروت»[٦١]. لا بد أن العدد بلغ ثلاثة آلاف أو أكثر[٦٢].

عار إسرائيل ـ وخلاصها

بعد أن أرسل مندوبو الصحافة الأجنبية في بيروت تقاريرهم المرعبة الأولى، أنكرت الحكومة الإسرائيلية المحرجة أي علم لها بالمجزرة. ثم ما لبثت أن اعترفت، في بيانها الأول والكاذب في الوقت نفسه، أن الكتائبيين اخترقوا «الطرف الأبعد» من مخيم شاتيلا يوم الجمعة (بعد يوم من قيامهم بذلك فعلاً). وأكدت أنهم لدى عودتهم أبلغوا «جيش الدفاع الإسرائيلي» أن معركة صعبة وقعت وسقط فيها ضحايا من الجانبين. «وتدخل الجيش الإسرائيلي لإنهاء الأعمال العدوانية. وبدلاً من لوم جيشنا، من الأفضل تهنئته على تدخله، ولو متأخراً، حيث لم يكن واجبه يقتضي ذلك، فمنع بذلك حصول مأساة أكبر...».

وعمّ الاستنكار العالم فوراً. ففي تقريع غير مسبوق لجهة حدّته، أشار الرئيس ريغن نفسه إلى أن إسرائيل كانت قد برّرت دخولها إلى بيروت الغربية على أساس السعي إلى منع

وقوع مأساة كتلك التي وقعت فعلاً. وليس سراً أن ريغن شعر بغضب شديد وبأنه تعرّض شخصياً للغدر. لقد ديس شرف الولايات المتحدة وعهودها بالنسبة إلى سلامة اللاجئين الفلسطينيين بالأقدام. وآمن بأن على بيغن الرحيل.

وتلت سلسلة من التبريرات الرسمية التي لم تنجح إلا في مراكمة الزيف على الزيف. فقد قال مصدر عسكري إن المعتدين تسللوا عبر فجوة في الجزء الشرقي من المخيم حيث كان من المفترض بالجيش اللبناني أن يسيطر على الوضع. وكرر البيان فخر شارون وإيتان بأن «مخيمات اللاجئين في بيروت الغربية أصبحت محاطة ومعزولة تماماً من قبل الجيش الإسرائيلي» ـ علماً أن الإذاعة الإسرائيلية أذاعت أكثر من مرة خلال الساعات المبكرة من صباح يوم الجمعة أن الإسرائيليين أنفسهم كانوا قد أجازوا للكتائبيين الدخول إلى المخيمات وتنظيفها. وفي مؤتمر صحافي مرتجل عقده في بيروت لاحقاً قال إيتان: «إننا لا نعطي الكتائبيين أوامر ولسنا مسؤولين عنهم، فالكتائبيون لبنانيون، ولبنان بلدهم، وهم يتصرفون بحسب ما يرونه مناسباً. وقد مضى الكتائبيون إلى القتال داخل هذا المخيم هنا، مخيم شاتيلا، بحسب مبادئ الحرب الخاصة بهم، إن صحت تسميتها هكذا». لكن كيف كان يمكن لقوة كتائبية قوامها مائة وخمسون رجلاً أن تهزم «ألفي إرهابي» اكتشفت إسرائيل فجأة أن «م.ت.ف.» خلّفتهم وراءها؟ لم يكن هناك من إجابة عن هذا السؤال.

وسرعان ما بدأت العمل حركة «السلام الآن»، التي تأسست في الأصل للاحتجاج على السياسات الرسمية في الضفة الغربية، فنفّذت تظاهرة أولى قوامها ألف شخص خارج مقر إقامة بيغن. وكانت أبرز شعاراتهم: «بيغن إرهابي» و«بيغن قاتل» و«بيروت، دير ياسين العام ١٩٨٢». وكان بين المتظاهرين البروفسور إبشتاين، الذي كان يبلغ من العمر ثمانين عاماً، والذي قال باكياً: «بعد الذي حصل في بيروت، أخجل من كوني إسرائيلياً. فهو يذكرني كثيراً بالنازيين الذين أتوا بالأوكرانيين إلى الغيتو ليذبحوا اليهود. لا أفهم كيف أمكن أن يحل بنا ذلك»[٦٣].

ومساء الأحد، ١٩ أيلول، ترأس بيغن اجتماعاً طارئاً للحكومة للبحث، لا في المجزرة، بل في «الهجوم المعلن على دولة إسرائيل وشعبها». وقال لوزرائه: «الأغيار يقتلون الأغيار، فيما العالم يحاول شنق اليهود بسبب الجريمة». ودفعت الحكومة مبلغ خمسة

وأربعين ألف دولار أميركي لنشر إعلان على صفحة كاملة من كل من «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست» لاستنكار «التشهير الدموي» بحق إسرائيل وحكومتها وجيشها: «إن أي اتهام مباشر أو مبطن بأن «جيش الدفاع الإسرائيلي» يحمل أي مسؤولية كانت عن هذه المأساة الإنسانية اتهام لا قاعدة له أو أساس. وترفض الحكومة اتهامات من هذا النوع بكل الاحتقار الذي تستحقه. كما أن الشعب الإسرائيلي فخور بأخلاقيات جيشه واحترامه للحياة البشرية»(٦٤).

لكن الاحتجاجات تصاعدت في إسرائيل وخارجها. فتحت عنوان «جريمة حرب في بيروت»، كتب زئيف شيف، المراسل العسكري في «هآرتس»، الصحيفة الإسرائيلية البارزة، قال فيها إن الكتائبيين، بمعرفة السلطات الإسرائيلية، قتلوا رجالاً ونساءً وأولاداً «بطريقة تشبه تماماً المجازر بحق اليهود». وقالت «دافار»: «لن نتمكن أبداً من تطهير أنفسنا من هذه الوصمة. فما ارتكبه مرتكب دير ياسين [بيغن] وقائد القبية [شارون]... اليوم يلطّخ الشعب كلّه». وقالت «عال هامشمار»: «لقد حوّلت هذه المجزرة الحرب في لبنان إلى أكبر محنة يعانيها الشعب اليهودي منذ المحرقة». وكتب معلق يقول: «كانت كلمة «بوغروم» [مذبحة بحق اليهود] ترتبط إلى اليوم بنا نحن اليهود بوصفنا ضحايا. بيد أن رئيس الوزراء بيغن «وسّع» التعبير؛ فإضافة إلى بابيار وليديس وأورادور، أصبح هناك اليوم صبرا وشاتيلا»(٦٥).

وانضمت المعارضة العمالية إلى الأصوات العالية المنادية باستقالة الحكومة. فقادة العمل، مع بعض الاستثناءات، كانوا قد ساندوا الاجتياح في البداية لأسباب خاصة بهم، إذ إن الفكرة كانت تستهوي ناخبيهم. وعلى الرغم من تنامي هواجسهم حوله، ظلوا شديدي الحرص في تعبيراتهم العلنية عن هذه الهواجس. لكن بعد المجزرة، تخلّى زعيم الحزب، شمعون بيريز، عن هذه الضوابط في خطاباته في الكنيست. فقد أعلن «أن الشعب اليهودي يقف الآن أمام ضميره وجهاً لوجه. نحن نشعر أن كتل الإسمنت التي غطت جثث الأطفال والنساء والعجائز تغطي كذلك انهياراً معنوياً. إن الأرض تهتز تحت أقدامنا... يقول دافيد بن غوريون إن مصير إسرائيل يقوم على قوّتها وأخلاقها. فعلى الأخلاق، وليس القوة فقط، أن توجّه أعمالنا».

وفي سائر أنحاء العالم، شعر مؤيدو إسرائيل بأنهم تعرّضوا لنوع من الخيانة، مثلما كانت

حال الرئيس ريغن. فهذه لم تكن إسرائيل التي ظنوا أنهم يعرفونها. ولم يكن هذا الشعور أخطر في أي مكان منه في الولايات المتحدة ـ على صعيد كل من الإدارة والمجتمع اليهودي القوي والرأي العام عموماً. فقد ساد شعور بين السياسيين والخبراء بأن ما حصل كان نقطة تحوّل. ودعا وولف بليتزر في مقالة في «الجيروزاليم بوست» المجزرة «كارثة على إسرائيل في واشنطن ـ بل في الولايات المتحدة كلها. فهي لن تستعيد صورتها الأخلاقية الرفيعة في الولايات المتحدة إلا بعد سنين عديدة ـ إذا حصل هذا فعلاً». لقد ضيعت إسرائيل الكثير من الاحتياطي المعنوي الذي كانت تستخدمه كثيراً لتنتزع الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي من الإدارة المترددة بعض الأحيان. كما ظهر الشيخ ألان كرانستون، الذي لم يكن أحد يتفوّق عليه في الإخلاص لإسرائيل، على شاشة التلفزيون «مضطرباً، بل مصدوماً، بوضوح. لكأن صديقه الحميم طعنه في الظهر»[٦٦]. وقال عضو الكونغرس جيسي هلمز: «ارتكب بيغن المستحيل بنظر الشعب الأميركي ـ لقد كاد أن يجعل ياسر عرفات يبدو مستساغاً». واستنتجت السفارة الإسرائيلية، في مراجعتها للصحف الأميركية، أن مكانة إسرائيل في وسائل الإعلام وصلت إلى أدنى مستوى لها في التاريخ. وفاقم الوضع دفاع بيغن العصبي. لقد دل الإعلان الذي كلّف خمسة وأربعين ألف دولار أميركي على المستوى الذي تدنّت إليه شعبيته. فالعقيد الليبي معمر القذافي، البعبع بنظر الأميركيين، كان قد قام بأمر مشابه في العام السابق لينكر أي دور له في مخطط لاغتيال الرئيس الأميركي. وقد أشار بليتزر إلى «أن المقارنة مدمرة».

لكن لم يضع كل شيء، إذ إن إسرائيل كانت لا تزال تستطيع أن تعيد تأهيل نفسها. فالتحقيق الرسمي في المجزرة ـ الذي أصر بيغن على عدم إجرائه لأنه قد يشكل اعترافاً بالمسؤولية ـ كان يمكن أن يساعد. وقد طالبه واحد وثلاثون من أشد مؤيدي إسرائيل في الكونغرس بخطوة من هذا النوع. وكان يمكن لرفضه نصيحتهم أن يُفسَّر في الولايات المتحدة «دليلاً على التورّط»، ما كان سيهدد «مستقبل العلاقة بنتائج وخيمة جداً».

غرق يهود الولايات المتحدة في دوامة أخلاقية وعاطفية. صحيح أن بعضهم، ولا سيما وجهاؤهم، جادلوا في أن إسرائيل لم تكن مسؤولة عن المجزرة، لمجرّد أن اليهود، بتراثهم الأخلاقي، لا يرتكبون أعمالاً من هذا النوع. لذلك، وبحسب جوليوس برمن، رئيس

«مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية»، «توفّر أوامر القانون اليهودي من القوة للوعي اليهودي مقداراً لا يسمح أو حتى يجيز دوراً يهودياً في هذه الحادثة البشعة. لذلك من الواجب مواجهة أي تلميح إلى إسرائيل شاركت فيها أو سمحت لها بالحصول بالرفض القاطع»[٦٧]. واستطردوا حول ما كان قد أصبح شكوى معروفة منذ بداية الاجتياح: تحيز وسائل الإعلام الأميركية. فقد استنكرت شارلوت جاكوبسون، رئيسة القسم الأميركي في «المنظمة الصهيونية الدولية»، «التوق السريع جداً الذي يبديه العالم إلى إلقاء الملامة حول هذه الحادثة الرهيبة على باب إسرائيل». فذلك كان «تعبيراً مقززاً عن التحيز والرياء ذي المعيار المزدوج من قبل الذين واجهوا بالصمت جسامة وروحية الصبر المميّز للجنود الإسرائيليين الذين ضحوا بأرواحهم وجراحهم حين بذلوا كل جهد لهم لعدم إيذاء الرهائن المدنيين لدى «م.ت.ف.»». ووصف الحاخام نورمان لام من جامعة يشيفا الوضع بـ «المذبحة البلاغية، والهجوم الصحافي على الدولة».

ومن ضمن ردود الفعل المماثلة، قول الحاخام جاكوب نوسنر، أستاذ الدراسات اليهودية في جامعة براون، إن وسائل الإعلام الأميركية كانت «استعراضاً خانعاً وجباناً ومرائياً للناس المفتقرين لأي التزام أخلاقي»[٦٨]. لكن اليهود العاديين شعروا باضطراب شديد. فقد اعتادوا في السابق أن يحتفظوا بمخاوفهم المعنوية لأنفسهم حين كان يتعلق الأمر بإسرائيل، وأن يجعلوا دافعهم التضامن العاطفي، والاعتقاد بأن على الإسرائيليين أن يقرروا ما يناسبهم، والخوف من إثارة العداء للسامية. لكن الدعم العام غير النقدي لقادة مثل بيغن وشارون لم يعد ممكناً. فـ «المجتمع اليهودي الأميركي»، بحسب ريتشارد كوهين،

> لو دافع عما لا يمكن الدفاع عنه لن يجني سوى عزلته عن المجتمع الأميركي عموماً وتحول قوته المعنوية في هذا البلد إلى مجرد لوبي يدافع عن إسرائيل أصابت أم أخطأت. إن الحلم التليد بإسرائيل التي تمثّل أفضل ما في اليهودية، الحلم الذي دفع أولاداً مثلي خارج منازلهم ليجمعوا المال لـ «الصندوق القومي اليهودي»، يتحوّل ببطء إلى كابوس[٦٩].

وهكذا لم تستطع المؤسسة اليهودية، بغض النظر عن مقدار تصهينها، أن تخالف الشعور السائد، سواء أبين اليهود أم بين الأغيار. وخلال بضعة أيام انضمت ثلاث منظمات يهودية علمانية كبرى («المؤتمر اليهودي الأميركي» و«اللجنة اليهودية الأميركية» و«بناي بريث إنترناشونال») إلى المتظاهرين الإسرائيليين وأعضاء الكونغرس الأميركي في دعوة

نظام بيغن إلى إجراء تحقيق مستقل في المجزرة. وأعلن الحاخام آرثر هرزبرغ، نائب رئيس «المؤتمر اليهودي الأميركي»، أن الأوان آن ليرحل بيغن وشارون. وكانت المرة الأولى التي تشن فيها شخصية يهودية أميركية بهذه الأهمية هجوماً علنياً بهذه الحدة على حكومة إسرائيلية.

وبقي بيغن يعارض إجراء تحقيق رسمي، لكن في ٢٨ أيلول، وبعد تظاهرة لحوالى أربعمائة ألف شخص في تل أبيب، رضخ للضغوط الإسرائيلية والدولية. وقد أراح تشكيل «لجنة التحقيق» ضمائر اليهود الأميركيين على الفور. فقد رأت «النيويورك تايمز» أن الإسرائيليين «أكدوا إنسانيتهم... وأخجلوا قتلة أولادهم... وعرّوا رياء الكثير من منتقديهم»[٧٠].

وبعد بضعة أيام بدأت «لجنة كاهان»، كما عُرفت باسم رئيسها، رئيس المحكمة العليا إسحق كاهان، جلسات استماع هدفت إلى تسليط الضوء على «جميع الحقائق والعوامل المرتبطة بالمجزرة التي نفّذتها وحدة من «القوات اللبنانية» بحق السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا».

ومع صدور تقرير «لجنة كاهان» في شباط ١٩٨٣، بدت إسرائيل كأنها قد خلّصت نفسها، بنظرها وبنظر العالم على حد سواء، من جميع الخطايا التي كانت قد ارتكبتها. وقد رحبت «الجيروزاليم بوست» بالتقرير بوصفه «مثلاً رائعاً على عمل العدالة الإسرائيلية ـ إن لم نقل اليهودية». وأعلنت «النيويورك تايمز» قيام «أخلاق أورشليمية»؛ ما أندر الأمم التي تسعى إلى الخلاص عن طريق كشف مخاز من هذا النوع»[٧١]. وأبدى زعماء وسياسيون غربيون، بمن فيهم الرئيس ريغن، ثناءهم على هذه الخطوة. لكن «تقرير كاهان»، على الرغم من عدم خلوّه من الحسنات، كان تمويهاً إلى درجة كبيرة. فقد اندرج من ضمن تقليد السفسطة المعنوية والفكرية، ذلك التقليد الذي أقنع المحافظون الرسميون على الضمير الصهيوني أنفسهم بواسطته منذ الأيام الأولى بأن ضميرهم، عملياً ونظرياً على حد سواء، كان إنسانياً وأخلاقياً كل الوقت.

«تقرير كاهان»

خلقت «لجنة كاهان» تمييزاً بين المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن المجزرة. حيث

مسؤولية الكتائبيين كانت تلك المباشرة، ومسؤولية السلطات الإسرائيلية، العسكرية والسياسية، كانت تلك غير المباشرة. فقد رأت اللجنة أن أي تلميح إلى أن الجنود الإسرائيليين شاركوا فعلاً في عمليات القتل كان «من دون أرضية» ويشكّل «تشهيراً لا قاعدة له». وسيقت كذلك اتهامات بأن أفراد «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ولو لم يشتركوا في سفك دماء المذبوحين.. فكل من مكّن منهم الكتائبيين من الدخول إلى المخيمات يجب أن يُعتبَروا شركاء في أعمال الذبح ومشاركين في المسؤولية المباشرة». لكن هذه الاتهامات كانت «من دون أساس» بدورها[٧٢]. وقبلت اللجنة المبرر الذي قدّمته السلطات لإرسالها الكتائبيين إلى المخيمات: تجنّب تكبّد المزيد من الخسائر في الحرب وللاستفادة من مهارات الكتائبيين القتالية، إذ لم تكن هناك نية لإيذاء السكان غير المقاتلين في المخيمات. وهكذا رأت اللجنة أن مسؤولية السلطات الإسرائيلية، على الرغم من ثقلها، لم تكن سوى مسؤولية غير مباشرة، وفي هذا السياق لم تنحُ بلائمة معينة إلا على تسعة أشخاص، بمن فيهم رئيس الوزراء بيغن ووزير الدفاع شارون ورئيس الأركان إيتان. ويتمثّل ذنبهم في أن «قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات اتُخِذ من دون اعتبار للخطر، الذي كان على متخذي القرار ومنفذيه التنبّه له، والمتمثل في أن الكتائبيين يمكن أن يرتكبوا مجازر ومذابح بحق سكان المخيمات»، وفي عدم إبداء «الاهتمام المناسب» بالتقارير حول عمليات القتل، وفي عدم اتخاذ «إجراء قوي وفوري» للجم الكتائبيين. «وذلك يعكس ويستنفد مسؤولية إسرائيل غير المباشرة عما حصل في مخيمات اللاجئين»[٧٣].

وفي تحقيقها في «جميع الحقائق والعوامل» المعنية، قصرت اللجنة عملها في الواقع على أضيق المجالات، فقد تعاملت مع المجزرة بصفتها حادثة استثنائية معزولة، لا ترتبط بالمجرى الكامل للحرب اللبنانية، التي لم يكن لها فيها كلمة نقدية واحدة تقريباً، إذا تجاوزنا عن السياق الأخلاقي والعقائدي والتاريخي الأكبر الذي جرت فيه هذه الحرب. كذلك وكما أشار الصحافي الإسرائيلي المتميز أمنون كابليوك، واضع كتابه الخاص عن المجزرة، حوى تقرير اللجنة بعض الإغفالات والتناقضات والأخطاء غير المبررة. وأضاف أن أعضاء اللجنة الثلاثة كانوا ينتمون إلى المؤسسة الإسرائيلية ولم يشاؤوا أن يغرقوا البلد في «أزمة أخلاقية وسياسية». ويتمثل أحد أفدح أخطاء اللجنة في تأكيدها «أنه كان من المستحيل رؤية ما كان يجري في الأزقة في المخيم من سطح الموقع القيادي [المتقدم]». وقد قام هذا التأكيد على شهادات الجنود المعنيين الذين كانوا سيجرّمون أنفسهم لو أقروا بأن الرؤية كانت ممكنة. وبحسب شهود مستقلين آخرين، كان المبنى المؤلف من سبع

طبقات، وليس من خمس كما قالت اللجنة، يوفّر رؤية مشرفة مباشرة لنشاطات الكتائبيين[٧٤]. وعلى الرغم من ذلك، وفي ضوء «الحقائق والعوامل» التي تكشفها اللجنة بالفعل، من الصعب أن يفهم المرء كيف توصّلت إلى الاستنتاج المتساهل جداً بأن المسؤولية الإسرائيلية كانت «غير مباشرة» فحسب. بل حين توضع المجازر في السياق الأكبر الذي تتجاهله اللجنة أو تحرّفه يصبح الفهم أصعب حتى.

«في كل الشهادات التي استمعنا إليها»، يقول التقرير، «قام إجماع على أن الأخلاقيات القتالية لدى الكتائبيين تختلف كثيراً عن تلك التي لدى «جيش الدفاع الإسرائيلي»». صحيح أن معايير أعلى تكون عادة متوقعة من جيش نظامي أكثر منها من ميليشيا خاصة، لكن بعد أخذ ذلك في الحسبان، هل كان الاختلاف كبيراً حقاً؟ فمنذ متى أصبح «نقاء السلاح» أكثر من مجرد أسطورة من الماضي؟ لم يستمر المبدأ طويلاً، بحسب الجنرال موردخاي غور، رئيس الأركان خلال غزو جنوب لبنان للعام ١٩٧٨، الذي كان مثالاً يُحتذى لخلفه، الجنرال إيتان. فقد سُئِل في مقابلة صحافية إن كان الجيش الإسرائيلي قد قصف مدنيين لبنانيين «من دون تمييز». قال:

- لقد أمضيت في الجيش ثلاثين سنة. هل تعتقد أنني لا أعرف ما كنا نقوم به كل تلك السنين؟ ماذا فعلنا على امتداد قناة السويس كلها؟ مليون ونصف المليون من اللاجئين! أين تعيش حقاً؟ منذ متى أصبح سكان جنوب لبنان مقدسين لهذه الدرجة؟ تعرف تماماً ما يفعله الإرهابيون. بعد مجزرة أفيفيم، أمرت بقصف أربع قرى في جنوب لبنان من دون تمييز.
- من دون تمييز؟
- أي تمييز؟ ماذا فعل سكان إربد [مدينة غير فلسطينية في شمال الأردن] ليستحقوا قصفنا؟
- لكن البيانات العسكرية تتحدث دائماً عن الرد على النيران والضربات المضادة ضد الأهداف الإرهابية؟
- كن جدياً... ألا تعلم أن وادي الأردن بأسره قد جرى إخلاؤه خلال حرب الاستنزاف؟
- أتقول إن السكان المدنيين يجب أن يُعاقَبوا؟
- وأي عقاب! أنا أستخدم لغة الصباريين [اليهود المولودين في فلسطين - المترجم]: وأي عقاب! لم أشكك في ذلك ولا للحظة. حين قلت... جيئوا بالدبابات

بأسرع ما يمكن واضربوهم من بعيد قبل أن يصل الفتيان إلى معركة مواجهة، ألم أكن أعرف ماذا كنت أفعل. لقد أعطيت الأمر. لم تكن تلك طبعاً المرة الأولى التي أعطي فيها مثل هذا الأمر. فخلال ثلاثين سنة، منذ «حرب الاستقلال» وحتى اليوم، نقاتل سكاناً يعيشون في قرى وبلدات، والسؤال الذي يرافقنا أبداً كل مرة منذ البداية هو هل نضرب المدنيين أو لا نضربهم(٧٥).

كان الجنرال غور ركناً من أركان المؤسسة العمالية «المعتدلة». فما الذي كان يمكن توقّعه من «المتطرف» «الليكودي» الذي خلفه؟ كان هناك فرق بالتأكيد، لكنه كان فرقاً بالدرجة لا بالنوع، وبالموقف لا بالمسلك. فمن الناحية الأخلاقية، لم يكن ما قام به الجيش بقيادة إيتان أكثر من زيادة مقدار ما كان قد قام به بقيادة غور. بل إن بيغن نفسه شدّد في الكنيست بشكل أنيق ومتعمّد على الاستمراريات الأساسية للممارسة العسكرية الصهيونية. وحين تزايد قلق المعارضة العمالية خلال اليوم الثامن والستين من الاجتياح بسبب الأعمال الوحشية التي رافقت الحملة والانطباع السيئ الذي كانت تتركه في العالم الخارجي، لم يقم بيغن في دفاعه عن نفسه إلا بتلاوة نص هذه المقابلة الشهيرة.

كانت هناك طريقتان للنيل من «الإرهابيين». تمثّلت الأولى بمطاردتهم وقتلهم فرادى، في شارع إثر آخر، وفي بستان برتقال إثر آخر. أما الثانية فبقصفهم وقصفهم وقصفهم وقصفهم من جديد. وكانت هاتان الطريقتان حدّين أقصيين نظريين، لكن القادة الإسرائيليين مالوا بشكل طاغ إلى الثانية . «اضربوهم من بعيد قبل أن يصل الفتيان [الإسرائيليون] إلى معركة مواجهة». هذا ما كان متوقعاً من جيش يتوق بلهفة إلى إبقاء خسائره عند حدها الأدنى ويملك من الأسلحة البعيدة المدى ذلك التنوع الكبير المدهش. كما أن نهجه القتالي اندرج من ضمن النمط المعروف من النزاعات المعاصرة التي يتورّط فيها نظام قائم، متقدم تقنياً، سواء أبقدرته الذاتية أم بفضل قوة عظمى راعية، ضد حركة ذاتية ذات قدرات بدائية نسبياً. هو نوع من الحروب يكون فيه الناس، بغض النظر عن تميّزهم عن المقاتلين الذين يتحركون بين ظهرانيهم، الضحايا الرئيسيين، وهو إرهاب لا يستطيع «الإرهابيون» الحقيقيون أن يقتربوا من مجاراة نطاقه أو عشوائيته.

وقد وجّه الكاتب الإسرائيلي أمنون دانكنر انتقاداً لاذعاً لمحاولة التمييز بين «نوعين من الوحشية»:

ضمن النوع الأول... تندرج الأعمال الوحشية الفردية التي تُرتكَب وجهاً لوجه. وهي أعمال تلاقي استنكار الجميع. لذلك يُمنَع مثلاً قتل أسرى الحرب، ويُمنَع إطلاق النار على المدنيين ما أن يتمكّن المرء من مشاهدتهم بأم عينيه. من ناحية أخرى، تُعتبَر الأعمال الوحشية المرتكبة عن بعد مقبولة ومناسبة، وإن كانت «غير سارة». فالطيارون يلقون القنابل، وسائر الجنود يستخدمون مدفعاً بعيد المدى ضد السكان المدنيين، لكنهم ليسوا متوحشين، ولا يرتكبون أعمالاً وحشية، فهم لا يستطيعون أن يروا «زبائنهم» بأعينهم المجردة. لذلك يجب على المرء أن يقول: إن الجندي الذي يطلق النار على عجوز فلسطينية من مسافة مترين متوحش ويجب أن يُحاكَم. أما قائد مقاتلة «الفانتوم» الذي يلقي قنبلة بوزن مائتين وخمسين كيلوغراماً على حي مدني، أو الجندي الذي يطلق قنبلة فوسفورية تحرق نساء وأطفالاً، فليس متوحشاً بل جندي جيد. إن هذه المحاولة للتمييز بين هذين النوعين من الأعمال الحربية، غير الأخلاقيين على حد سواء، محاولة مصطنعة لا يمكن قبولها إلا من قبل العقول الضعيفة المغسولة بالمزيج الدبق للتقوى الإسرائيلية[٧٦].

ليس معروفاً عدد الناس الذين قُتِلوا في الاجتياح، لكنه لم يقل عن عشرين ألفاً[٧٧]. وكانت الأغلبية الساحقة لهؤلاء من المدنيين. وإذا كان اللبنانيون بينهم ضحايا «بالصدفة»، إذا جاز التعبير، فلا يمكن قول الشيء نفسه عن الفلسطينيين الذين كانوا، مدنيين ومقاتلين على حد سواء، أهدافاً متعمّدة. فقد استخدم الناطقون الإسرائيليون كلمة «إرهابي» بطريقة جعلت التمييز بين المدنيين والمقاتلين تختفي في الواقع، إذ طاولت أي شخص أو مؤسسة تحت وصاية «م.ت.ف.». قال نائب رئيس الأركان موشيه ليفي: «يبدو لي أننا نتعامل مع مؤسسة تنظيمية ـ عسكرية تقوم بنشاطات متنوعة جداً، بدءاً بأعمال التخريب أو التحريض، والتظاهرات التي تقلق الحياة في أراضينا على الرغم من أنها لا تتضمن استخداماً للسلاح، وانتهاءً بأعمال الإرهاب. وتقيم كذلك علاقات مع منظمات إرهابية في مختلف أنحاء العالم»[٧٨].

وفي تحديدهم لأهدافهم الحربية، اختار الإسرائيليون مصطلحات عنصرية تحقيرية تنم عن رغبة في الإبادة الجماعية. فقد وصف بيغن نفسه المقاتلين الفلسطينيين بـ «الوحوش ذوي القدمين». ولم يمّل من عقد مقارنات مع النازية. فلو لم تغزُ إسرائيل لبنان

لتكررت مجزرة تريبلنكا[٧٩]. وقال مخاطباً الرئيس ريغن: «أشعر كأنني رئيس للوزراء يملك سلطة إصدار الأوامر إلى جيش شجاع يحاصر برلين حيث يختبىء هتلر وأتباعه في ملجأ عميق تحت الأرض بين مدنيين أبرياء»[٨٠]. «ولو أن هتلر لجأ في الحرب العالمية الثانية إلى شقة مع عدد كبير من المدنيين الأبرياء لما ندم أحد على قصف الشقة حتى ولو هدد ذلك حياة المدنيين الأبرياء»[٨١]. وفي بيان بعنوان «الحياة والموت بيدي اللغة»، الذي صدر في بداية الاجتياح، ناقشت مجموعة من «الحمائم» التأثير الضار لتعابير من نوع «أعشاش الإرهابيين» و«تطهيرها» و«إبادة» «الوحوش ذوي القدمين» المقيمين فيها. وكتب أوري أفنيري يقول: «إن كل ولد يُقتَل الآن في قصف بيروت، كل ولد يُدفَن تحت أنقاض منزل مقصوف، إنما يُقتَل على يد صحافي إسرائيلي». وقال إن «الخطيئة الأصلية» للصحافيين الإسرائيليين تتمثل في استخدامهم كلمة «إرهابي»، لوصف «جميع مقاتلي «م.ت.ف.»» في البداية، ثم «جميع أعضاء «م.ت.ف.» من دبلوماسيين ومسؤولين وأساتذة، وأطباء وممرضين في «الهلال الأحمر الفلسطيني»، وأخيراً «الشعب الفلسطيني كله»[٨٢]. ولم يخفِ جندي إسرائيلي، كان قد خاض المعارك كلها في لبنان وصولاً إلى بيروت، التأثير الذي تركته فيه هذه الدعاية المغوية، إذ قال:

> اسمع. أعرف أنك تسجّل هذا على شريط، لكنني أودّ شخصياً أن أراهم جميعاً ميتين... لأنهم مرض أينما يذهبون... إن رؤية النساء والأطفال ميتين هنا ليست أمراً لطيفاً حقاً، لكن الجميع متورطون في هذا النوع من الحرب، النساء أيضاً، لذلك لا يمكننا دائماً أن نعاقب من يستحقون العقاب تحديداً لأن ذلك سيتسبّب بسقوط عدد كبير من القتلى فيما بيننا. وبالنسبة إلينا، على ما أعتقد، آمل أن تفهم هذا، يُعتبَر موت جندي إسرائيلي واحد أهم من موت عدة مئات من الفلسطينيين[٨٣].

لذلك ركّز الإسرائيليون، بطريقة متعمّدة ومنهجية، قصفهم المدفعي الأعنف على المخيمات الفلسطينية. وقد لخّص النتائج التي ألحقها هذا القصف بأربعة مخيمات في جنوب لبنان تقرير جاف صدر عن «الأونروا»: «مخيم المية ومية: أضرار بسيطة؛ مخيم برج الشمالي: تدمير خمسة وثلاثين في المائة من منازل اللاجئين...؛ مخيم الرشيدية: تدمير سبعين في المائة من منازل اللاجئين...؛ مخيم عين الحلوة: تدمير شامل»[٨٤]. كان يجب تدمير المخيمات، في المحصلة الأخيرة، لمجرد أنها كانت قائمة، بمثابة حصون مشتتة

ومتهالكة للقومية الفلسطينية. وإضافة إلى الدمار الشامل هذا الذي لحق بالمخيمات، بدا الإسرائيليون الغاضبون يستهدفون أهدافاً معينة، ولا سيما المستشفيات التي كان يُفترَض بهم، بحسب كل قوانين الحرب، أن يبذلوا كل جهد لهم لتجنّبها[٨٥]. كانت هذه الأعمال الوحشية البعيدة المدى والمميزة لتلك القوة العسكرية المتقدمة تقنياً. لكن الأعمال الوحشية الفردية، أي تلك التي «تلاقي استنكار الجميع»، لم تكن قليلة، وكان الأبرز بين أنواعها العديدة، إساءة معاملة الأسرى. فالإسرائيليون، بعد أن اعتبروا أعضاء «م.ت.ف.» كلهم «إرهابيين» و«مجرمين»، أنكروا عليهم صفة أسرى الحرب. وقد شهد أطباء نروجيون وكنديون أنهم رأوا جنوداً إسرائيليين يضربون سجناء فلسطينيين حتى الموت ورأوا العقيد أرنون موزر، قائد منطقة صيدا، يراقب أعمال الضرب من دون أن يفعل شيئاً لوقفها[٨٦]. أما بالنسبة إلى قتل السجناء والمدنيين، فقد ذكر بعض التقارير أن ذلك كان أقل انتشاراً مقارنة باجتياح العام ١٩٧٨، حين أُمِر الجيش بـ «عدم أسر أحد»، لكن ناشطين في مجال حقوق الإنسان، مثل إسرائيل شاحاك، يرون أن العكس كان صحيحاً، وأن الفرق تمثّل في نقل المهمة إلى حلفاء لإسرائيل: رجال سعد حداد، ووحدات كتائبية، وميليشيات أخرى، وحراس الحدود الإسرائيليين. وقد ذكرت الصحافة في بداية الاجتياح أن رجال حداد «ينتقلون من بيت إلى آخر في القرى التي يحتلها الجيش الإسرائيلي ويفنون آخر أعشاش الإرهابيين». وأضافت أن جنود حداد «كانوا منشغلين جداً» بعد أن «عادوا إلى الحياة مع بدء حرب سلامة الجليل... ولا تسألوا بماذا كانوا منشغلين»[٨٧].

لم يكن ثمة فرق كبير في الواقع بين الإسرائيليين والكتائبيين لناحية كرههم للفلسطينيين. فقد كانوا يحملون أفكاراً متقاربة حول طريقة حل المشكلة الفلسطينية. لذلك لم يكن الفرق أكثر من تقني. فإسرائيل، القوة المتقدمة تقنياً، حاولت إخراج الفلسطينيين من المخيمات بواسطة المدافع البعيدة المدى؛ أما الكتائبيون، عملاؤهم المتخلفون تقنياً، فدخلوا المخيمات، بحسب وصف الجنرال إيتان، لـ «القتال... بحسب مبادئ الحرب الخاصة بهم». ولم يكن ذلك انحرافاً، بل ذروة. إن القول بـ «المسؤولية غير المباشرة» يقوم على «واقعة» واحدة: أن الجنود الإسرائيليين لم يضغطوا على الزناد. أما «تقرير كاهان»، بحسب أمنون كابليوك، «فلم يقفل هذه القضية المرعبة. إذ إن المسؤولين مباشرة يجب أن يُعاقَبوا. وعلى خلاف ما تؤكده هذه الوثيقة، لم يكن هؤلاء لبنانيين فقط»[٨٨].

مقتل إميل غرونزفيغ

لم ينجح الدافع المعنوي الذي نجم عن «تقرير كاهان» في إصلاح إسرائيل وإعادة تنشيطها، بل قسمها وزاد ضعفها. فقد كانت إسرائيل مسرحاً لمعارضة مهمة لأي حرب في الشمال قبل أن تبدأ هذه الحرب. لكن الرأي العام كان إجمالاً مستعداً لحملة تقتصر على إخراج المقاتلين من «حزام أمني» بعمق خمسة وعشرين ميلاً. فذلك كان أقصى ما استطاع «التوافق القومي» الغالي أن يتحمّله. وما أن تبيّن أن طموحات الجنرال شارون كانت أكبر بكثير، أنه كان ينوي الوصول إلى بيروت، حتى انهار هذا التوافق. وتنامى الاحتجاج بسرعة، وكان أكثر ما أزعج الحكومة أنه أتى من الجنود الذين كانوا يخوضون الحرب. فقد كان هؤلاء رجالاً ذوي صفات لا يرقى إليها الشك، كالأعضاء الخمسة والثلاثين في الوحدة التي نفّذت الغارة الشهيرة على مطار عنتيبي في العام ١٩٧٦ وأنقذت مجموعة من المسافرين من بضعة إرهابيين فلسطينيين. وقد كتب الجنود المعترضون رسالة إلى بيغن وصفوا فيها حرب لبنان بـ «الكارثة على سمعتنا ومعنوياتنا». وكانت الذروة حين طلب العقيد إيلي غيفا، الذي كان قد قاد الهجوم على صيدا ويُعتبَر بطل الحملة بأسرها، إعفاءه من مهامه. وقال: «لا أملك الشجاعة لأواجه الأهالي الحزينين وأخبرهم أن رجالهم ماتوا في عملية كان يمكننا برأيي ألا نقوم بها». وشارك الجنود في التظاهرات المعادية للحرب. وكان ذلك تطوراً غير مسبوق. فحتى ذلك الحين، كان الإسرائيليون يرصّون صفوفهم في حالات الحرب والطوارئ. وقبل انقضاء الشهر الأول على بدء الغزو، تمكّنت حركة «السلام الآن» من تعبئة مائة ألف شخص في تظاهرة مؤيدة لوقف فوري للحرب.

وعلى الرغم من أهمية هذه التطورات، كان نظام بيغن لا يزال قادراً على تنفيذ عروض باهرة لشعبيته. فقد تجمهر ربع مليون شخص ليستمعوا إليه يتحدّث في ١٧ تموز تحت لافتات تقول: «شعب واحد، جيش واحد، حكومة واحدة». وعبّروا عن بهجتهم الصاخبة بالخطابة الغوغائية لـ «ملك إسرائيل». فتحت رعايته، أصبحت لغة النقاش السياسي خشنة وزاهية وحادة وقاسية، وغنية بما أسماه الرئيس إسحق نافون في لوم واضح «عنفاً لفظياً». لقد قامت في الواقع إسرائيلان أو ثقافتان سياسيتان. وكان بيغن و«ليكود» يتزعمان إحداهما. وكانت قيادتها من الأشكينازيين، اليهود الأوروبيي الأصل، لكن قاعدة قوتها كانت من السفارديين، اليهود الشرقيين، الذين أصبحوا في ذلك الوقت يشكّلون الكتلة السكانية الأساسية. وقد شكلت تزاوجاً بين تعصب الأشكينازيين الديني

ـ القومي النظري وتملّق السفارديين ـ الفقراء والناقمين والانفعاليين ـ لـ «الرجل القوي» الساحر، وللقوة، ولـ«سحق» العرب. أما إسرائيل الأخرى، إسرائيل حزب العمل، فكانت إسرائيل التي تمسكت بمثل «الآباء المؤسسين» للصهيونية، إسرائيل التي اعتبرت نفسها مستنيرة وعقلانية وإنسانية، إسرائيل الكيبوتز والديموقراطية الاجتماعية ونقاء السلاح. وكانت إسرائيل هذه، على الرغم من أنها لم تخلص يوماً لمثلها، تشعر بالذعر بعد أن اكتشفت مقدار ابتعاد البلد بقيادة بيغن عن هذه المثل. لقد تميّزت جذور هذا البروز الاستثنائي للولاءات العابرة للمجموعات الثقافية في إسرائيل بالتعقيد، لكنها مثّلت مزيجاً متفجّراً.

وكانت إسرائيل بيغن تعتبر أفراد إسرائيل الأخرى «خونة» و«انهزاميين» و«كارهين لذواتهم» و«محبين لعرفات» قاموا «بطعن الأمة في ظهرها». ونظم معسكر الحرب عدواناً شرساً على هؤلاء. فقد ظهرت إلى العلن بشكل مريب مجموعات مثل «صوت الأغلبية الصامتة وعائلات ضحايا الإرهابيين». ونشرت إعلانات «وطنية» في الصحف. ودعا أحد الإعلانات الأولى كل تلك «الأرواح الجميلة» إلى «التوقف عن ضرب الجيش من الخلف. فأبناؤنا يقدّمون حياتهم ليدمّروا قلب الأفعى المعروفة بـ «م.ت.ف.»، والآن، وفيما تبرز فرصة السلام على حدودنا الشمالية، ندعوكم إلى التوقف عن دعم أعداء شعبنا»[٨٩].

وحذّرت مجموعة تطلق على نفسها اسم «مواطنين من أجل إعادة تعزيز إسرائيل» من «الخطر الداخلي» وأعلنت نيّتها جمع نصف مليون توقيع على عريضة تدعو إلى حظر التعبير عن الأفكار «الانهزامية» وإلى عقوبة السجن لخمس سنوات لكل مخالف.

وفي إسرائيل الأخرى، كان بيغن وشارون يُعتبَران «رجلي دماء» و«فاشيين» و«إرهابيين». ورأى البروفسور يشهايو ليبوفيتز، الناقد الأدبي، الحرب نتيجة لتطبيع إسرائيل بطبائع نازية يهودية. فخلال السنوات الست الأولى من حكمه، «لم يرتكب هتلر جرائم جماعية، بل حضر لها فقط، وفي إسرائيل، تقوم الحكومة الحالية تماماً بما قام به هتلر في هذه السنوات الست الأولى. إن السياسة الإسرائيلية اليوم عبارة عن نازية يهودية»[٩٠].

ومع نشر «تقرير كاهان»، تحوّل العنف اللفظي إلى عنف مادي. ففيما كان بيغن

وحكومته يناقشان قبول التقرير أو رفضه والطريقة المناسبة لقبوله في حال قر الرأي على ذلك، تواجهت الإسرائيلان في الشوارع خارج مقر الحكومة. وتصاعدت حمأة المشاعر. فمن ناحية، دعا الموالون إلى رفض قاطع للتقرير. واعتدوا على مناوئيهم من متظاهري «السلام الآن» الذين حملوا لافتات تقول: «بيغن وشارون خارجاً» و«لا لجزاري بيروت». فقد صاح أحد المهاجمين: «أفضّل الجلوس مع عرفات النازي»، وصاح آخر: «أنتم عاهرون. أنتم تدمّرون البلد. من الواجب تصفيتكم». واشتملت الشتائم على ألوان إثنية. «أيها الأشكينازيون، مكانكم في ياد فاشم [متحف لضحايا النازية من اليهود]؛ كان يجب أن يتركوكم في أوشفيتز»[٩١].

وحين حل الظلام وكانت الحكومة لا تزال عالقة في نقاشات مضنية، كان آخر متظاهري «السلام الآن» يطوون لافتاتهم ويستعدون للتفرّق. وكان بينهم إميل غرونزفيغ، أحد سكان الكيبوتزات البالغ من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً والذي كان قد عاد منذ فترة قصيرة من لبنان. وفجأة وقع المحذور وارتمى غرونزفيغ ميتاً في بركة من دمائه. فقد قتله انفجار قنبلة يدوية أُلقِيت من العتمة وجرح عشرة غيره، بمن فيهم ابن وزير الداخلية يوسف بورغ. وهمهم شرطي في الجوار: «لا يُصدّق، لا يُصدّق. قتل يهود يهوداً آخرين». كانت المرة الأولى منذ تأسيس الدولة وقد هزّت أسسها. وقال تسالي ريشيف، الناطق باسم «السلام الآن»: «لا يمكن أن يُنفَث هذا القدر من الكراهية من دون أن يقع قتيل يوماً ما»[٩٢].

وقالت «دافار»، بوق المعارضة العمالية:

> كانت اليدان يدي الشخص الذي رمى القنبلة اليدوية، لكن الصوت كان صوت أرييل شارون الذي سمح، بتعبيراته الغوغائية الكريهة، لأتباعه بأن يدفعوا أنفسهم إلى شفير الحرب الأهلية. إن ١٠ شباط يستحق أن يُسجّل في التقويم على أنه اليوم الذي سقط فيه ما تبقى من السد، اليوم الذي ألحقت فيه إسرائيل نفسها، بطريقة نهائية ومرة، بالمنطقة المجاورة لها. إن إسرائيل مقسومة اليوم إلى معسكرين، كتلة القنابل اليدوية من جهة، والخوف الهائل على مستقبل الديموقراطية من الجهة الأخرى ـ وبينهما صدع[٩٣].

ورأى الرئيس نافون «أن خطر الحرب الأهلية يمثل تهديداً أكثر جدية من الحرب على

«م.ت.ف.». فإما يستمر الحال على تدهوره، فيجرنا إلى حرب أهلية، أو تكون القنبلة اليدوية المميتة التي رُميت آخر واحدة»[٩٤]. وقال أفراهام شطيرا، العضو في حزب «أغودات إسرائيل» الأرثوذكسي المتطرف، ورئيس ائتلاف «ليكود» البرلماني، «بهذه الطريقة انهار المعبد الثاني»[٩٥].

وبعد ساعات على موت غرونزفيغ، قبلت حكومة بيغن تقرير «لجنة كاهان» بستة عشر صوتاً مقابل صوت واحد. حين ألقت «المسؤولية غير المباشرة» على الإسرائيليين، أنحت اللجنة باللائمة على تسعة أشخاص بشكل خاص. فرئيس الوزراء أبدى «لامبالاة» و«عدم اهتمام بشكل مطلق» بما كان يجري في المخيمات ليومين. لكن اللجنة لم تدعهُ للاستقالة ـ وهو ما كان يجب أن يفعله فوراً في ظل أي محاسبة ديموقراطيّة حقة. لكنها دعت الجنرال شارون، المذنب الرئيسي، إلى ذلك؛ ولو لم يستقِل، كان على رئيس الوزراء أن يقيله.

وكان قبول الحكومة للتقرير خادعاً إلى درجة كبرى. فكل ما فعله بيغن كان أن نقل شارون من منصب وزاري إلى آخر. فبدلاً من منصب وزير الدفاع أصبح وزيراً من دون حقيبة. وربما لو أخرجه تماماً لتهدّدت الأغلبية التي كان يحظى بها الائتلاف الحاكم. وكان وزير الدفاع الجديد، موشيه أرينز، من أشد الصقور تطرفاً ولم يختلف عن سلفه إلا في السلوك والأسلوب.

ووصفت صحيفة «هآرتس» البارزة في تعليق لها هذا الرياء بالصارخ. لكنها وافقت على الرغم من ذلك المزاج السائد في البلد. كانت الأمور قد تغيّرت فعلاً منذ نشر آخر تقرير مماثل، وهو ذلك الذي نظر في النواقص التي رافقت سير حرب العام ١٩٧٣. فمع أن هذا التقرير امتدح رئيسة الوزراء آنذاك، غولدا مائير، أعلن بيغن بكل بلاغة وتشديد أن واجبها أن تستقيل. لقد كان الأعضاء الثلاثة في «لجنة كاهان» يطبّقون المعايير الخاصة بعصر آخر، كما ذكر المعلّق في «هآرتس». فقد أصبحت العصابات تحكم البلاد، كما قال، ولم تعد صحة القانون والعدالة والمسؤولية الشخصية تسري على غير اليهود[٩٦]. واستنتج تقرير في «الجيروزاليم بوست» بالفعل أن الشارع كان عموماً غير مكترث بموت غرونزفيغ. وقال سائق تاكسي من أعضاء حركة «السلام الآن»: «يجب إيقافهم جميعاً أمام جدار وإطلاق النار عليهم». وقال منضد للحروف الطباعية بالقرب من سوق ماهان

يهودا: «لن يدهشني أن يكون جماعة «السلام الآن» قد ألقوا القنبلة بأنفسهم على سبيل الاستفزاز»[٩٧]. وأظهرت استطلاعات الرأي أن ٥١,٧ في المائة من السكان كانوا يعتقدون أن «لجنة كاهان» كانت متشددة أكثر مما يجب[٩٨]. ولم يعتبرها سوى ٣١,٤ في المائة منهم عادلة، ومجرد أقلية صغيرة، ٢,١٧ في المائة، متراخية أكثر مما يجب. وخلال شهرين من نشر التقرير، أظهر استطلاع جديد للرأي صعود شعبية بيغن، فقد اعتبره ٤٥,٦ في المائة من الناس الشخص الأنسب لرئاسة الوزراء، مقارنة بـ ٤٤,٧ في المائة قبل شهرين. وقد تناغم ذلك مع التطرّف المتنامي لدى الرأي العام الإسرائيلي، فقد رفض ٥٠,٢ في المائة من الإسرائيليين تقديم تنازلات جغرافية في الضفة الغربية مقابل السلام مع الأردن، مقارنة بـ ٤٣,٤ في المائة في كانون الأول السابق[٩٩]. وقد تحققت بذلك نبوءة يوئيل ماركوس، الذي كان قد كتب تعليقاً بعنوان «ستفرغ اللجنة ـ ستبقى الحكومة» قال فيه:

> في مسألة صبرا وشاتيلا، لا يكترث جزء كبير من المجتمع، وربما أكثريته، بالمجزرة نفسها. فقتل العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً يحظى بشعبية لا بأس بها أو «لا يزعج أحداً» على الأقل، بحسب اللغة التي يستخدمها الشبان هذه الأيام. ومنذ حصول المجزرة فوجئت أكثر من مرة حين سمعت أناساً مستنيرين ومثقفين يمثلون «ضمير تل أبيب» يقولون إن المجزرة نفسها، بوصفها خطوة نحو إزالة الفلسطينيين الباقين من لبنان، ليست رهيبة. لكن الأمر السيىء جداً أننا كنا في جوارها[١٠٠].

الهوامش

(١) Speeches, 7, 14 May 1979.

(٢) Rokach, Livia, **Israel's Sacred Terrorism, A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary and Other Documents**, Association of Arab - American University Graduatcs, Inc., Belmont, Massachusetts, 1980, PP. 24 - 30.

(٣) **Al - Hawadith**, 1 June 1979.

(٤) **Maariv**, 25 May 1979.

(٥) **Le Reveil**, 25 July 1977.

(٦) **Haaretz**, 25 June 1982.

(٧) See, for example, **Ha'olam Hazeh**, 15 April 1981; Shipler, David, **International Herald Tribune**, 29 April 1982; Schiff, Zeev, **Haaretz, cited in Middle East International**, 16 June 1982, Frankel, Jonathan, **Jerusalem Post**, 27 June 1982.

(٨) **Kivunim** (A Journal for Judaism and Zionism, February 1982.

(٩) **Jerusalem Post**, 7 May 1981.

(١٠) **Financial Times**, 3 July 1982.

(١١) Kapeliouk, Amnon, **Le Monde Diplomatique**, July 1982.

(١٢) Israel Radio, 12 May 1982.

(١٣) **Haaretz**, 7 February 1982.

(١٤) **Yediot Aharonot, Maariv**, 6 February 1982.

(١٥) **Haaretz**, 22 April 1982.

(١٦) **Yediot Aharonot**, 14 May 1982.

(١٧) See, for example, statements by Israeli cabinet ministers Gideon Patt, Mordecai Zippori, Israel Radio, 12 May, 4 June 1982.

(١٨) See Jansen, Michael, **The Battle of Beirut**, Zed Press, London, 1982, p. 7.

(١٩) Randal, Jonathan, **Going All theWay: Christian Warlords, Israeli Adventurers, and the War in Lebanon**, Viking Press, New York, 1983, p. 247.

(٢٠) **Washington Post**, 26 February 1982.

(٢١) **Haaretz**, 5 July 1982.

(٢٢) Kapeliouk, Amnon. **Le Monde Diplomatique**, July 1982.

(٢٣) **Al - Hamishmar**, 5 August 1982.

(٢٤) **Jerusalem Post**, 24 June 1982.

(٢٥) **Haaretz**, 13 August 1982.

(٢٦) **Maariv**, 3 October 1982.

(٢٧) **Middle East International**, 16 July 1982.

(٢٨) **Maariv**, 20 August 1982.

(٢٩) **The Guardian**, 13 July 1982.

(٣٠) راجع الفصل التاسع.

(٣١) Al - **Nahar**, 30 April 1983; al - Sayyad (Beirut weekly), 11 May 1983.
(٣٢) **The Guardian,** 4 July 1983.
(٣٣) Randal, op. cit., p. 16.
(٣٤) Kapeliouk, **Enquete Sur Un Massacre, op. cit., p. 30.**
(٣٥) See Kapeliouk, ibid., p. 33; MacBride, op. cit., p. 166.
(٣٦) Cockburn, Alexander, **Village Voice,** 9 November 1982.
(٣٧) The Kahan Report, **Jerusalem Post supplement,** 9 February 1983.
(٣٨) Kapeliouk, op. cit., p. 26.
(٣٩) Ibid., p. 29.
(٤٠) Ibid., p. 41.
(٤١) **Nouvel Observateur,** 19 - 25 June 1982.
(٤٢) Kahan, op. cit., p. 4.
(٤٣) Kapeliouk, op. cit., p. 41.
(٤٤) Kahan, op. cit., p. 4.
(٤٥) Kapeliouk, op. cit., p. 70.
(٤٦) Randal, op. cit., p. 281.
(٤٧) Kahan, op. cit., p. 7.
(٤٨) Kapeliouk, op. cit., p. 38.
(٤٩) Ibid, PP. 47 - 51, 64 - 7; MacBride op. cit., pp. 162 - 83, 268 - 80.
(٥٠) Kapeliouk, op. cit., p. 47.
(٥١) Kahan, op. cit., p. 6.
(٥٢) Kapeliouk, op. cit., p. 54.
(٥٣) Ibid., p. 59.
(٥٤) Ibid., p. 60.
(٥٥) Ibid.
(٥٦) Ibid., p. 64.
(٥٧) Ibid., p. 70.
(٥٨) Ibid., p. 74.
(٥٩) Ibid., p. 75.
(٦٠) MacBride, op. cit., p. 170.
(٦١) Randal, op. cit., p. 16.
(٦٢) See Kapeliouk, op. cit., p. 92; MacBride, op. cit., p. 176.
(٦٣) Kapeliouk, op. cit., p. 101.
(٦٤) **Washington Post,** 21 September 1982.
(٦٥) Ibid., p.111.
(٦٦) Blitzer, Wolf, **Jerusalem Post,** 24 September 1982.
(٦٧) **Jewish Week,** 24 September 1982
(٦٨) **Newsweek,** 4 October 1982.

(٦٩) **Washington Post**, 26 September 1982.

(٧٠) **New York Times**, 29 September 1982.

(٧١) **New York Times**, 9 February 1982.

(٧٢) Kahan, op. cit., p. 12.

(٧٣) Ibid., p. 13.

(٧٤) Kapeliouk, **Le Monde Diplomatique**, July 1983; see **New York Times**, 26 September 1982, **Newsweek**, 4 October 1982.

(٧٥) **Al - Hamishmar**, 10 May 1978.

(٧٦) **Haaretz**, 5 August 1982.

(٧٧) MacBride, op. cit., p. 19.

(٧٨) Ibid., p. 56.

(٧٩) Kapeliouk, **Le Monde Diplomatique**, July 1982.

(٨٠) Jansen, op. cit., p. 71.

(٨١) **Jerusalem Post** (Weekly) 20 - 6 June 1982.

(٨٢) **Ha'olam Hazeh**; 4 Augsut 1982.

(٨٣) **The Times**, 17 June 1982.

(٨٤) Jansen, op. cit., p. 19.

(٨٥) See MacBride, op. cit., introduction, p. XVII, pp. 259 - 62; **The Guardian**, 22 June 1982.

(٨٦) MacBride, op. cit., p. 240; **Sunday Star**, Toronto, 27 June 1982; **Village Voice**, 27 July 1982.

(٨٧) **Haaretz**, 11 June 1982; **Yediot Aharonot**, 18 June 1982.

(٨٨) Kapeliouk, **Le Monde Diplomatique**, June 1983.

(٨٩) **Maariv**, 25 June 1982.

(٩٠) **Yediot Aharonot**, 21 June 1982.

(٩١) **Jewish Week**, 18 February 1983.

(٩٢) **Le Matin**, Paris, 12 February 1983.

(٩٣) **Davar**, 11 February 1983.

(٩٤) **Nouvel Observateur**, 24 February 1983.

(٩٥) **Le Matin**, 12 February 1983.

(٩٦) See **Middle East International**, 18 February 1983.

(٩٧) **Jerusalem Post**, 13 February 1983.

(٩٨) **Jerusalem Post**, 1 April 1983.

(٩٩) **Jerusalem Post**, 15 April 1983.

(١٠٠) **Haaretz**, 19 November 1982.

الخاتمة

في ٢٨ آب ١٩٨٣، أبلغ بيغن حكومته نيّته في الاستقالة، وعلى الرغم من كل الدعوات التي وجّهها إليه زملاؤه المصدومون ومؤيدوه المذهولون، استقال فعلاً. فبعد ست سنوات في سدة رئاسة الوزراء، ست سنوات مليئة بالضجيج والغضب، أسرّ «ملك إسرائيل» للمقربين منه: «لا أستطيع بكل بساطة أن أستمر». واعتزل العالم، وقالت تقارير صحافية إنه فقد الكثير من وزنه، وغرق في بكاء دائم، وامتنع عن حلاقة ذقنه، فبدا بذلك كمن فقد الاهتمام بالبقاء على قيد الحياة[١].

لقد كانت حرب لبنان السبب الأول في خروج بيغن المزري من التاريخ. فبحسب سكرتيره الشخصي، كان قد تخيّل في الواقع أن الإسرائيليين «سيخرجون في لمح البصر» من لبنان بعد اجتياحهم إياه[٢]. لكنهم كانوا لا يزالون فيه بعد مرور سنة. وقد توقّع بيغن حصول كارثة ولم يستطع، بوصفه رجلاً غير مستقر عاطفياً، أن يتحمّل ذلك. لقد كانت عوامل الانهيار النهائي موجودة دائماً. فهو لم يحضر مراسم تشييع القتلى «لخوفه من مواجهة نظرات الناجين»[٣]، بحسب وصف صحيفة «دافار» المعارضة. فالضحايا مثّلوا السبب الرئيسي للألم. وكان يجري تذكيره بهم بقسوة كل يوم عن طريق المتظاهرين الذين كانوا يرفعون لافتات بآخر إحصائيات القتلى في تجمّع على مدار الساعة قرب مقره. وخلال العام السابق للاجتياح، لم يُقتَل أي شخص في شمال

إسرائيل، باستثناء الذين سقطوا في حرب الحدود الشاملة في تموز ١٩٨١. لكن بعد سنة تقريباً، أي في حزيران ١٩٨٣، كان عدد الجنود الذين قُتِلوا في لبنان قد وصل إلى أربعمائة واثنين وتسعين. وبعد ثلاثة أشهر، أصبح بيغن نفسه في الواقع الضحية الثامنة عشرة بعد الخمسمائة للعدوان الذي كان قد شنّه هو. وقد علّقت «الجيروزاليم بوست» تقول: «ربما تمثّل استقالة السيد بيغن أكثر من أي شيء آخر الظلمة التي أغرقت الأمةَ بها قيادةٌ تآكلها صلف القوة. فبعدما لم يعد يملك شيئاً يقوله للشعب، وخطة يورثها لحكومته أو حزبه، اختار الانسلال بهدوء إلى الظلال آملاً أن يسامحه التاريخ ويتذكره لأمور أخرى»[٤].

ربما حققت الحرب الإسرائيلية الخامسة، الأكثر طموحاً بين حروبها ولكن غير الضرورية، السلام للجليل ـ أقله في الوقت الراهن ـ لكنها لم تجلب السلام لإسرائيل. بل هي بدلاً من ذلك عرّت وفاقمت النزاعات والتوترات داخل البلد الذي كان قد عاش حتى ذلك الوقت وخلال السنين الخمس والثلاثين من عمره عرضة لتهديد خارجي شديد وعنيد، أو هكذا بدا له وللعالم. وقد رأى كاتب فرنسي أن هذه النزاعات كانت عميقة وعامة لدرجة أنه سمّى كتابه الأحدث حول الموضوع «التمزّق». ويقول الكاتب، جان فرانسيس ـ هلد: «من البلدات النامية إلى الجامعات، ومن مناضد المصارف إلى الموشافات، ومن أحواض أشدود إلى الفيلات الفارهة في قيصرية، تتبّعت الصدع. وجدته في مطاعم ديزينغوف، وفي معابد الضفة الغربية، وفي المرتفعات المكسوة بالثلج في لبنان حيث تقوم دبابات «الميركافا» بالحراسة...»[٥].

كان الصدع الرئيسي يقوم بين الأشكينازيين والسفارديين. لكن من المستحيل عزل هذا التضاد الإثني ـ الثقافي عن غيره من التضادات التي تهدد، منفردة أو مجتمعة، الدولة اليهودية من الداخل. فاجتياح لبنان، ذلك الاعتداء المجاني على التهديد الخارجي الذي لم يعد يشكّل تهديداً، تفرّع عن الانقسام المحلي. إذ إن بيغن، الأشكينازي المتعصّب الذي يحسب كل شيء، لم يكن ليستطيع، من دون الدعم المذهول وغير العقلاني من قبل السفارديين، أن يقوم بالمغامرة الجغراسية التي رسمها له أرييل شارون، جنراله المصاب بجنون العظمة. لقد كانت جماهير السفارديين تعيش على وتغذّي خطابه المتبجح، ووعوده الجامحة، وتحديه للأغيار، فيما كان هو يكمل سلام المنتصر مع مصر، ويسخر من الرئيس كارتر حول مستوطنات الضفة الغربية، ويجعل القدس العاصمة الموحّدة

لإسرائيل، ويضم في الواقع مرتفعات الجولان، ويقصف المفاعل النووي العراقي والمقر الرئيسي لـ«م. ت. ف.» في قلب بيروت المكتظ بالسكان، ويستدرج السوريين في سهل البقاع، ثم يلقي بنفسه في آخر مشروع عسكري كبير كان سيتمّ مصيره الصهيوني الخاص. وكان يمكن لنجاح في حرب لبنان وبالتالي لتأليه «ملك إسرائيل» أن يضيّق الصدع، أقله لفترة مؤقتة. لكن الفشل ما كان إلا ليفاقمه.

ووقع الفشل. لقد أخفقت إسرائيل بيغن أخيراً. فهي لم تملك القوة الفطرية والموارد البشرية والاقتصادية لتحافظ على هذا المخطط شبه الإمبريالي العظيم. صحيح أنها قصمت ظهر الدولة ضمن الدولة التي كان مقاتلو ياسر عرفات قد أقاموها، وأن نتيجة ذلك كانت كارثية في المحصلة الأخيرة بالنسبة إلى التماسك الداخلي لحركته المقاومة ولاستقلالية قراره وحرية مناورته الدبلوماسية. لكن بيغن لم ينل اتفاقية السلام اللبنانية الكاملة التي كان يريدها بكل قلبه. فبشير الجميل، «الصديق العزيز» الذي كان سيوقعها، اغتيل قبل أن يتولى منصبه. ومع أن أمين، شقيقه الذي خلفه فوراً، كان كتائبياً بدوره، فهو لم يكن مديناً للإسرائيليين بشيء. وعارض بشدة أي اتفاقية كان يمكن أن تستجلب ردود فعل ومقاطعة من قبل العرب مثل الاتفاقية بين إسرائيل ومصر. وقاوم بدعم من الولايات المتحدة الضغوط القاسية التي مارستها القيادة الإسرائيلية على حلفائها الكتائبيين بسبب توقها إلى إنقاذ شيء ما من الحطام. وقد اكتشف الكتائبيون الغاضبون أن الإسرائيليين لم يكونوا «أفضل من السوريين».

وفي ١٧ أيار ١٩٨٣ توصلت إسرائيل ولبنان إلى اتفاقية نصت على إنهاء حال الحرب بينهما وانسحاب القوات الإسرائيلية كلّها. وكانت أكثر بقليل من اتفاقية أمنية، أي مجرد ظل لما كان بيغن وشارون قد سعيا إليه في البداية. لكنهما لم ينالا الظل حتى، فسورية، التي أغضبتها المكاسب السياسية والإستراتيجية التي حقّقتها الاتفاقية لإسرائيل، اعتبرتها «أخطر من كامب دافيد». وقالت سورية إن الاتفاقية يجب أن تسقط «مهما كانت النتائج». لذلك لم تتمكن الحكومة اللبنانية من إقرارها. وفي أيلول نفّذ الإسرائيليون اليائسون انسحاباً جزئياً؛ فقد تخلّوا عن جبال الشوف المركزية وجعلوا نهر الأولي جبهتهم الجديدة. وحين أنزل الدروز، أولئك المقاتلون البواسل، هزائم ماحقة بالكتائبيين في الحرب على الشوف التي تحتّمت بعد الانسحاب، ما شكّل تهديداً خطيراً لنظام الجميل، لم يحرّك الإسرائيليون ساكناً لمساعدة «الأقلية المسيحية» التي كانوا قد

عبّروا في الماضي عن قلق أليم على بقائها في محيط معادٍ. وكان المقاتلون الفلسطينيون لا يزالون متحصنين بقوة في سهل البقاع. وعاد ياسر عرفات إلى مدينة طرابلس الشمالية إلى أن طرده منها السوريون والفلسطينيون المتمردون. وشارك بعض الفلسطينيين في حرب الشوف، في ظل مخاوف إسرائيلية متزايدة من أنهم قد يعودون منتصرين إلى بيروت نفسها بعد وقت قصير. وبقي الجيش الإسرائيلي يتعرّض لهجمات إرهابية في المناطق التي كان لا يزال يحتلها ـ لـ«حرب استنزاف» من النوع نفسه الذي كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تؤكّد أنها لن تسكت عنه. والأسوأ أن سورية، بعد إذلالها في العام السابق، كانت تتذوّق انتقاماً هادئاً. فبدلاً من أن يقضي الاجتياح على القدرة على شن الحرب عند ألدّ أعداء إسرائيل في السنوات التالية، كما كان الجنرال شارون قد حلم، عزز هذه القدرة. والسبب أن الروس الداعمين لسورية، الذين كانوا قد شعروا بالإذلال أيضاً، تدخّلوا بتصميم وعزم لتصحيح التوازن. وبعد أن أُعيد تسليحها بشكل مكثّف، وحصلت على نظام دفاع جوي جديد ومذهل وصواريخ أرض ـ أرض، عملت سورية من دون كلل، من خلال أدوات لبنانية، على زعزعة كل المكاسب التي كانت إسرائيل قد حققتها من مغامرتها العسكرية. ولم يكن الانهيار المعنوي من نصيب بيغن وحده بل من نصيب الأمة كلها.

وفيما حلّت الحرب في لبنان محل الأراضي المحتلة بوصفها القضية الأكثر إثارة للانقسام في الحياة العامة في إسرائيل، بقي الخطر الأكبر قائماً على المدى البعيد في هذه الأراضي تحديداً. فهي لا تزال قلب الصراع ـ بين العرب واليهود وبين اليهود أنفسهم. لقد ولّدت الضربة التي وُجّهت لـ«م. ت. ف.» في لبنان ـ ولا سيما الصدع الداخلي الذي أفضت إليه ـ يأساً في صفوف سكان الضفة الغربية. لكنهم على الرغم من ذلك لم يستكينوا للنظام الجديد ـ الإدارة الذاتية على الطريقة الإسرائيلية ـ الذي كان الجنرال شارون يعدّه لهم. وقد استقال محمي شارون، المدير المدني مناحم ملسون، حين وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا؛ وبعد سنة، استقال مصطفى دودين، رئيس الروابط القروية، بدوره.

وهكذا بقي المستوطنون اليهود، بقيادة متعصبي «غوش إيمونيم»، يحددون وتيرة الأحداث، وكان ذلك يصح أكثر من أي مكان آخر في مدينة الخليل المقدسة، ساحة معظم انتصاراتهم على الحكومة. وفي بداية تموز ١٩٨٣، طُعِن طالب في مدرسة دينية يهودية حتى الموت في مركز المدينة. وكانت الحادثة انتقاماً حتمياً لجرائم المستوطنين

وأعمالهم الوحشية التي لم ينل مرتكبوها جزاءهم، وقد لاقى هذا الرأي صدى لدى الإسرائيليين العقلانيين. وبعد أن أضرمت عصابة النار في السوق العربية القديمة تحت أنوف الجنود الإسرائيليين، أطلق الحاخام موشيه ليفينغر وأتباعه صرختهم الهستيرية القديمة المعهودة من أجل «رد صهيوني» مناسب. وقد حصلوا عليه. فقد رضخ وزير الدفاع الجديد موشيه أرينز لمطلبهم، الذي كان قد أسماه قبل أسبوع «سخيفاً»، بإقالة مصطفى النتشة، رئيس بلدية الخليل المعتدل، وكانت جريمته الوحيدة أنه كان يؤخر من خلال استئنافات أمام المحاكم الإسرائيلية الاستيلاء غير القانوني على الأراضي التي كان يشتهيها المستوطنون. وفي انتصار كبير آخر لقضية المتطرفين، أعلنت الحكومة عن خطط لبناء حي يهودي لستمائة عائلة في قلب المدينة.

وفي نهاية تموز ركض أربعة رجال من سيارة تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية إلى حرم جامعة الخليل. وبعد ست دقائق فجروا قنبلتين يدويتين وأطلقوا مئات الطلقات من بنادق آلية، فقُتِل ثلاثة عرب ـ أستاذان وزائر ـ وجُرِح ثمانية وثلاثون آخرون. وقد علّقت صحيفة «هآرتس» البارزة بالقول: «يجب أن يكون المرء أعمى كيلا يرى أن الجريمة كان مخططاً لها ونُفِّذت كعمل انتقامي لمقتل أهارون غروس»[٦]. وفيما استنكرت هذه «الجريمة المحتقرة»، قالت السلطات، كما كان متوقعاً، إن الجريمة كانت نتيجة لنزاع عربي داخلي، أما الأجهزة الأمنية، مع علمها التام بالمجرمين الحقيقيين، فلم تفعل شيئاً لتحقق في أمرهم وتقدّمهم للمحاكمة أكثر مما فعلت إزاء الهجمات الإرهابية على ثلاثة من رؤساء البلديات في الضفة الغربية قبل ثلاث سنوات.

وفي «دافار»، أكّد داني روبنشتاين أن كل شيء بات واضحاً: كان النضال يتحول إلى «نضال لإبعاد العرب». وكان هذا التحوّل:

> يطلب اليوم المستوطنون وممثّلوهم في الحكومة طرد العرب من الحي اليهودي في الخليل وطرد عائلات رماة الحجارة. وفي ضوء تجربة الماضي، يمكننا أن نفترض أن مطالب أخرى ستتحقق. ففي الماضي، اتُّخِذت قرارات مهمة حول الضفة الغربية من قبل دايان وغولدا مائير. وهي تُتّخَذ اليوم في اجتماعات مجالس المستوطنين في يهودا والسامرة وفي لجنة كريات أربع، فيما تحوّلت الوزارات الحكومية إلى مؤسسات إجرائية[٧].

وفي «هآرتس» كتب إلياهو سالبتر يقول:

> من الواجب توضيح أمر واحد: إن تنظيم المجموعات الإرهابية وعصابات القتلة السياسيين على أحد جانبي الخط الأخطر مثار قلق لكل واحد منا على الجانب الآخر من الخط الأخضر. فلو لم نتخلّص من الإرهاب، سيدمرنا الإرهاب بوصفنا مجتمعاً ديموقراطياً حراً[٨].

وبعد عام على مقتل إميل غرونزفيغ في تظاهرة لـ«السلام الآن»، لم تكن الشرطة قد حققت تقدماً على صعيد تحقيق العدالة لهذه الضحية اليهودية الأولى للإرهاب اليهودي مقارنة بالضحايا العربية الكثيرة.

خلف إسحق شامير بيغن. وقد اختلف كثيراً عن سلفه في أسلوبه الشخصي، إذ كان صارماً ومتكتماً ـ ولم يكن يحسن الخطابة على الإطلاق؛ أما في سياساته، فكان، وهو القومي المتشدّد المنتمي للمدرسة ذاتها، أكثر تطرفاً من بيغن. ففي الفترة السابقة للاستقلال، قاد عصابة «شتيرن»، شرّ العصابات الإرهابية السرية. وخلال عهد بيغن، عارض كامب دافيد واتفاقية السلام مع مصر.

وبعد تعيينه رئيساً للوزراء، تمكّن، إثر مماحكات غير ضرورية، من الحفاظ على حكومة بيغن الائتلافية كما هي تقريباً. وفي خطاب القسم أمام الكنيست، تعهّد بالاستمرار في «العمل الاستيطاني المقدّس» في الضفة الغربية وبعدم إبداء أي ليونة في لبنان.

وتولّى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابع منصبه في خضم أسوأ أزمة اقتصادية عرفتها إسرائيل خلال تاريخها الممتد لخمس وثلاثين سنة. فقد أصاب الذعر المتعاملين بأسهم المصارف الرئيسية في البلاد، ما دفع هذه المؤسسات إلى شفير الإفلاس؛ ولاح في الأفق انهيار في سوق الأسهم. وبعد ساعتين على أدائها اليمين، عقدت الحكومة الجديدة اجتماعاً طارئاً امتد طوال الليل. وتضمّنت رزمة التدابير التقشفية التي أقرتها ولم تعرف البلاد من قبل ما يماثلها حدة قراراً برفع أسعار المواد الغذائية الأولية بواقع خمسين في المائة. وكان ذلك جزءاً من الثمن المضني الذي اضطر الإسرائيليون المصدومون إلى دفعه لقاء التبذير الاقتصادي والازدهار الكاذب اللذين رافقا عهد بيغن. وقد اضطروا إلى دفع المزيد في أوقات لاحقة. وكانت الحقائق المرافقة مرعبة. فمنذ العام ١٩٧٧ ارتفع دين إسرائيل الخارجي من أحد عشر مليار دولار أميركي إلى ٢١,٥ مليار دولار، وارتفع

معدل التضخم من ثمان وأربعين في المائة إلى مائة وخمسين في المائة. وغرق نموّها الاقتصادي في الركود، فيما راحت صادراتها تتراجع لأول مرة في تاريخها.

وتعود أسباب الأزمة إلى الصهيونية النظرية على طريقة بيغن؛ فقد صُرِف ثلث الموازنة البالغة أربعة وعشرين مليار دولار أميركي على الدفاع، وأُنفِق مليون دولار أميركي يومياً على الاحتلال المستمر للبنان، وبلغت تكلفة الاستيطان في الضفة الغربية ثلاثمائة مليون دولار أميركي في العام. وتكمن المفارقة في أن الازدهار الاستهلاكي المحفّز عمداً وغير المسؤول والفوضوي ـ فورة المستوردات مثل الفيديوات والتلفزيونات الملونة والسيارات الجديدة وعادة قضاء الإجازات في الخارج ـ خدم القضية الأسمى؛ لقد شكل النقيض التام للصهيونية الرائدة لكنه اشترى الأصوات الضرورية للناخبين، السفارديين المحرومين في معظمهم، الذين مكّنوا بيغن والمتعصبين من متابعة هوسهم الأشكينازي المتطرف بـ«بناء» إسرائيل الكبرى.

لكن إسرائيل تتجاوز نزواتها الاقتصادية بفضل الولايات المتحدة. فهي أكبر مستفيد من المساعدات الأميركية بما لا يُقاس. فقد ارتفعت المساعدات المعتادة من حوالى مائتين وخمسين مليون دولار أميركي في العام بعد حرب العام ١٩٦٧ إلى ألف وخمسمائة مليون دولار أميركي بعد حرب العام ١٩٧٣ وتتجاوز اليوم ألفين وخمسمائة مليون دولار. وقد حذر تقرير صادر عن «مكتب المحاسبة العامة» الأميركي أخيراً من أن الولايات المتحدة «تواجه اتجاهاً تصاعدياً في تمويل إسرائيل قد يستحيل إيقافه». فإسرائيل ستسعى إلى مزيد من المساعدات والخدمات الأخرى لمجرد أن تتمكن من خدمة دينها الحالي لدافع الضرائب الأميركي. ويتوقع التقرير أن تحتاج بحلول العام ١٩٩٣ إلى تسعمائة وخمسة وتسعين مليون دولار أميركي إضافية لخدمة الدين فحسب[٩].

وليس الانهيار الاقتصادي سوى دليل إضافي على الأزمة المتزايدة عمقاً، على الصدع المتعدد الأوجه، الذي يهدد الدولة اليهودية من الداخل. وهي لا تستطيع أن تتحمل هذا الوضع فيما هي تنتقل من بيغن إلى شامير، وفيما يطمح شارون المهووس إلى أن يكون التالي، إلا لأن انقسامات وتفككات أعمق تسود العالم العربي. وسيبرز في نهاية المطاف نظام جديد يتمكن بشكل أفضل من تعبئة الإمكانات الهائلة المتوافرة ويكون ـ إذا ما

حدّد الزعيم الفتحاوي المتمرد أبو موسى ورفضه الجديد سير الأحداث المقبلة ـ أكثر تصميماً على استخدام هذه الإمكانات لتحقيق حل عسكري نهائي ينبع من اليأس المطبق من التوصل إلى حل سلمي.

يمثّل العالم الخارجي، ولا سيما الولايات المتحدة، الجهة التي تموّل مستويات المعيشة المتضخمة في إسرائيل وتحافظ عليها، وحروبها، واحتلالاتها، وعنادها الأعمى جزئياً الذي يشكّل تهديداً دائماً للمصالح الغربية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وما من جهة سوى الولايات المتحدة تستطيع إنقاذ إسرائيل من نفسها إن أعادتها إلى وعيها. ومن دون هذا الإنقاذ لن يحل غصن الزيتون بتاتاً محل البندقية. ومن دونه سيكون آخر عمل من أعمال العنف في الشرق الأوسط عملاً نووياً؛ وليس الميل الفطري الصهيوني القاتل إلى الحل الأقصى، وهو ميل رأينا عمله في كل مرحلة من مراحل هذا التاريخ، سوى ضمان لحصول هذه النتيجة. فإسرائيل لم توقع «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية»؛ وهي تمتلك القنبلة النووية؛ وليس التطوير الإضافي لقدرتها النووية سوى الطريقة الوحيدة التي تواكب بها النمو المستمر للقوة التقليدية لدى أعدائها. إن منطق القوة الذي اعتمدت عليه دائماً منطق تدمير ذاتي في نهاية المطاف. لكن من دون تسوية سلمية، لا يمكن لأي شيء أن يقف في وجه جاذبيته الكارثية:

> تتساءل الإدارة الأميركية من وقت إلى آخر بكل براءة لماذا نحن جشعون إلى هذه الدرجة. وتصم أذنيها من وقت إلى آخر وتدعي أنها لا تعرف هذا الوضع المأساوي الذي يضطر ثلاثة ملايين يهودي فقير بدأوا لتوّهم في بناء وطنهم إلى الاحتفاظ بقوة عسكرية كبرى للدفاع عن أنفسهم في وجه مائة مليون مليونير يبنون جيشاً بحجم «حلف شمالي الأطلسي». وتتصرف الإدارة الأميركية وكأنها لا تعرف أن حوالى نصف إجمالي ناتجنا القومي يموّل مخازننا الاحتياطية العسكرية، وأنه لولا هذا العبء القاصم للظهر لما وقفنا كالشحاذين على بابهم.

تذهب هذه المساعدة الأميركية السخية كلها، حتى حين تُسمّى اقتصادية، مباشرة أو غير مباشرة للحفاظ على سباق تسلح خاسر. فلجميع الأطراف المعنية مصلحة في هذا السباق، كل لأسبابه الخاصة ـ باستثناء إسرائيل التي لا

تستطيع كسبه. من المؤكد أن إسرائيل لن تُهزَم في ساحة المعركة: هي ستنهار ـ اقتصادياً واجتماعياً ـ تحت الوطأة المخيفة لمشتريات السلاح التي لا تنتهي...

إنها حلقة مفرغة مخطط لها بشكل كامل: حين يملك العرب عشرة آلاف دبابة، سنحتاج إلى ستة آلاف على الأقل؛ وحين يملكون عشرين ألفاً، سنحتاج إلى اثني عشر ألفاً؛ وهكذا إلى ما لا نهاية له. فمع الاتفاقيات المرحلية أو من دونها، سيستمر السباق، واعتمادنا الكلي على الولايات المتحدة.

وسيعني هذا الاعتماد الكامل تراجعاً كاملاً إلى حدود العام ١٩٦٧ وحشر دولة فلسطينية في حلوقنا من دون سلام.

إن البديل الوحيد المتوافر لنا عن دمارنا التدريجي في سباق التسلح يتمثل في تطوير الرادع النووي الخاص بنا. إنه فرصتنا الوحيدة لكي نخبر أعداءنا الكثيرين وصديقتنا الوحيدة: انتهى الأمر، لن نلعب بعد الآن، نرفض أن نتابع الركض في الدوائر التي رسمتموها لنا. لا نريد المزيد من أسلحتكم، نريد نظاماً تربوياً متطوراً.

سنضطر عاجلاً أم آجلاً إلى أن نقول ذلك بصوت عال. سنضطر عاجلاً أم آجلاً إلى أن نعلن: إن عبَر عربي هذا الخط الأخضر، نحتفظ بحقنا باستخدام الأسلحة الذرية، ولو عبر الخط الأحمر، سنلقي القنبلة تلقائياً، حتى ولو تطاير هذا البلد أشلاء في رد نووي. لا تصدقوننا؟ جربونا!

كلام صادم؟ هذا ما يقوله الغرب الأدنى رتبة للكتلة السوفياتية خلال الثلاثين سنة الماضية. هذا ما أنقذه وهو الذي سيبقي العالم الحر حراً حين توحّد الصين والاتحاد السوفياتي قواهما ـ القنبلة اللعينة.

ليس لإسرائيل حليف أفضل

نعرف آراء معسكر السلام المنافق الذي يكره أي قنبلة لا تكون في ترسانته.

ونعرف أيضاً أن العرب سيملكون قنبلتهم في نهاية المطاف، سواء أطوّرنا قنبلتنا أم لا. وسيعني ذلك لجيراننا تهديداً غير مألوف بمحرقة جديدة؛ أما لنا فسيعني مجرد فرق في الأسلوب، فنحن نعيش في ظل التهديد بالإفناء من اللحظة التي وُلِدت فيها هذه الدولة.

صحيح أن التوازن النووي قد يمحو المنطقة بأسرها أو قد لا يمحوها، لكن توازن التسلح الحالي سيقضي علينا بكل تأكيد[١٠].

الهوامش

(١) **Haaretz,** 15 September 1983.
(٢) **Associated Press,** 23 September 1983.
(٣) **Davar,** 12 June 1982.
(٤) **Jerusalem Post,** 7 September 1982.
(٥) Held, Jean-Francis, **La Déchirure,** Ransay, Paris, 1983, p. 25.
(٦) **Haaretz,** 27 July 1983.
(٧) **Davar,** 29 July, 1982.
(٨) **Haaretz,** 19 August 1983.
(٩) **Jerusalem Post,** 10 July 1983.
(١٠) Kison, Ephraim, **Jerusalem Post,** 25 April 1976.

فهرس الأعلام

أ

ر

ز

س

ش

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

س

ش

ص

ض

ط

ع

ف

و

ي